

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الجزء الثاني

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص
المفتاح للإمام الخطيب القزويني وسواهب المفتاح في شرح تلخيص
المفتاح للحقواين يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح
تلخيص المفتاح للإمام بهاء الدين السبكي
المصري رحمه الله ونفع به —
أجمعين

م

(وبها مشه)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وبها هامش
أيضاحية العلامة الدسوقي على شرح السعد المذكور

تذنيه

(قد بدأنا في صلب الصحيفة بشرح السعد وثبتنا عواهب المفتاح وثبتنا بعروس
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي فليعلم)

(اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب فشرح تعريفا لأصول السكالكين الهامش فشرح كتب الامراء للشيخ علي المار وشرح
المسيرة للسكالكين كور من أي جهة كان فليجاء بحصر الشيخ فخرج الذكرى الجامع الازهر بحصر

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١٨

(بالقسم الادبي)

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الجزء الثاني

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص
المفتاح للامام الخطيب القزويني ومواهب الفتح في شرح تلخيص
المفتاح للحقوقي بن يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح
تلخيص المفتاح للامام بهاء الدين السبكي
المصري رحمه الله ونفع بهم
أجمعين
م

(وبها مشه)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وبها مشه
ايضا حاشية العلامة الدسوقي على شرح السعد المذكور

تذنيه

(قد بدأنافي صلب الصحيفة بشرح السعد وثنياعواهب الفتح وتلقنا بعروس
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي فليعلم)

(اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب وشرح تحرير الاصول للكمال بن الهمام وشرح كشف الاسرار للمصنف على المنار وشرح
المسيرة للكمال المذكورين أي جهة كان فليجأ بحضرة الشيخ فرج اندركي الكردى بالجامع الأزهر بحصر

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٨

٥٠٩

(بالقسم الادبي)

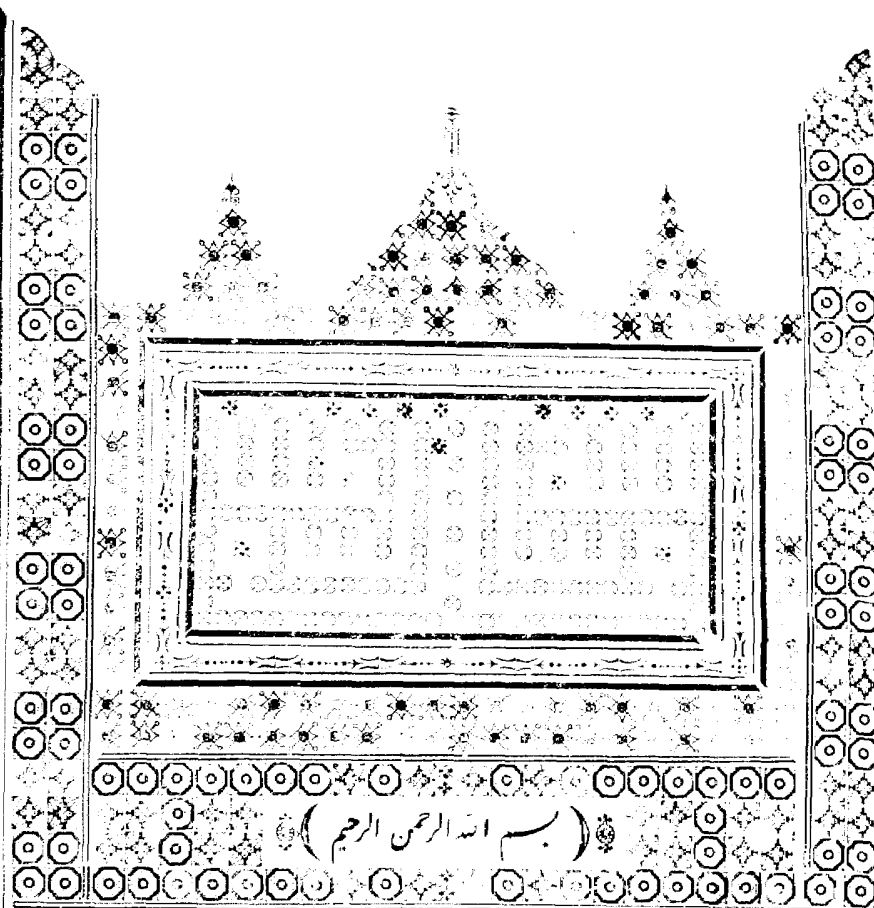
﴿ القول في أحوال المسند ﴾

أما تركه فلنحو ما سبق في باب
المسند إليه من تخييل العدول
إلى أقوى الدلائل ومن اعتبار
تدبير السامع عند قيام القرينة
أو مقدار تنبهه ومن الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على
الظاهر امام ضيق المقام كقوله
* فاني وقيار بها الغريب *
أي وقيار كذلك

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الامور العارضة له من حيث
ان المسند التي بها يطابق الكلام
مقتضى الحال (قوله أما تركه)
قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك
وهنا بالحذف واعلم بأن
أحوال المسند بالترك لان الترك
عبارة عن عدم الاتيان به وعدم
في الجملة سابق على أحوال الحادث
(قوله فلما مر في حذف المسند
إليه) أي من الاحتراز عن العبث
بناء على الظاهر وتخييل العدول
إلى أقوى الدلائل وضيق المقام
بسبب الخسر أو بسبب المحافظة
على الوزن واتباع الاستعمال وغير
ذلك (قوله أمسى بالمدينة رحله)
أمسى امام مسندة لي ضمير من وجهة
بالمدينة رحله خبرها ان كانت
ناقصة أحوال ان كانت تامة واما
مسندة الى رحله بالمدينة خبرها
أحوال كذا في عبد الحكيم (قوله
فاني وقيار بها الغريب) علته

لحذوف مع الجواب والتقدير ومن يكن
أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وساعت حاله وقيار
لأن الخ لا يوضح أن تكون الجملة المقرونة بالجواب لان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة عنها ومن أن
لفظ البيت خبر ومعه الخسر وقوله بها متعلق بغريب والباء هي في (قوله فاني وقيار بها) قد مر قيار على قوله لغريب للإشارة إلى
أرقيار وأولم يكن من جنس العقلاء لمعنه هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساويا لعقلاء في التشكي منها ومقاساة
شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لان في التقديم أثر في الأدلية



﴿ أحوال المسند ﴾

(أما تركه فلما مر) في حذف المسند إليه (قوله)
ومن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها الغريب)

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الامور العارضة للمسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال بدأمنها بالترك الذي هو عبارة
عن عدم الاتيان به لان عدم في الجملة سابق على أحوال الحادث وقد تقدم مثل هذا فقال
(أما تركه فلما مر) في بحث المسند إليه من أن حذفه يكون للاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر وتخييل العدول إلى أقوى الدلائل ونحو ذلك كضيق المقام واتباع الاستعمال
وغير ذلك وقد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف وذلك (قوله)
ومن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها الغريب)

﴿ أحوال المسند أما تركه فلما مر الى آخره ﴾

(اش) هذا الباب الثالث من الثمانية وأحواله على ما ذكر خمسة عشر الترك والذكر والافراد
وكونه فعلا أو اسما ومقيداً بمعمول أو شرط أو غير مقيد بهم هذا أو بذلك وكونه مذكراً وكونه

الرحل
لحذوف مع الجواب والتقدير ومن يكن
أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وساعت حاله وقيار
لأن الخ لا يوضح أن تكون الجملة المقرونة بالجواب لان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة عنها ومن أن
لفظ البيت خبر ومعه الخسر وقوله بها متعلق بغريب والباء هي في (قوله فاني وقيار بها) قد مر قيار على قوله لغريب للإشارة إلى
أرقيار وأولم يكن من جنس العقلاء لمعنه هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساويا لعقلاء في التشكي منها ومقاساة
شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لان في التقديم أثر في الأدلية

(قوله والمأوى) مرادف لمقابلته (قوله اسم فرس أوجيل) في نسخة اسم فرس أوجيل أو غلام للشاعر رفقي قيار أقوال ثلاثة
كافي حاشية السيد على المطول (قوله ضابطي) بالهمزة وبألف الهاء (٣)

فيها (قوله والتوجع) أي من
أجل الغربة ومقاساة شدة أذاها
(قوله فلم يستداني قيار محذوف)
أي وغرب خبيران لا خبير قيار
لا فقرانه باللام وخبر المبتدأ الغير
المسوخ لا يفتن بها الأشد وذا
(قوله بناء على الظاهر) متعلق
بالعبث أي أن العبثية منظور
فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره
عبثاً لأنه أحذر كفي الاستدانة (قوله
مع ضيق المقام بسبب التوجع)
أي من الغربة إن قلت لم يسبق
في المتن في حذف المسند إليه
ذكر لضيق المقام فكيف يحذف
المصنف للحذف لما مر به إذا
قلت ضيق المقام مندرج تحت
قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك
وانظر لم يذكروا مع النكات
تخييل العدل مع تأنيبه (قوله
ومحافظة الوزن) عطف على
التوجع بدليل أنه فيما يأتي
فسر ضيق المقام بالمحافظة على
الشعر (قوله عطفاً على محل اسم
ان) أي على اسم ان باعتبار عمله
وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على
أنه لا يشترط في العطف بالتمثيل
المحل وجود المحرز أي الطالب
لذلك المحل ومذهب البصريين
أنه لا بد منه وحينئذ فلا يصح
العطف على محل اسم ان مطلقاً
لأن المحرز وهو الابتداء قد زال
ويجوزون المعطوف عليه في
مثل هذا محل ان واسمها كذا
في الفري (قوله خبراً عنهم ما)

الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أوجيل للشاعر وهو ضابطي بن الحارث كذا في الصحاح
ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار
والاحتراز عن لعبت بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز
أن يكون قيار عطفاً على محل اسم ان وغرب خبراً عنهم الامتناع العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر لفظاً أو تقديراً

وأراد بالرحل المأوى والمنزل وقيار اسم فرس أوجيل للشاعر وهو ضابطي بن الحارث وهذا
الاسم مأخوذ من ضابطاً بالارض اذا اختفى فيها وجواب الشرط محذوف أفهم مقامه قوله
فاني الخ وتقديره ومن يك أمسي بالمدينة شدة ذلك الكربة وقوله فليط نفساً ولينم بالاً وأما
أنا وقيار فلا نطب نفساً لغير يتناوكر بتناهيها وإيهام المعنى كان الكلام ولو كان خبر لفظاً
توجعاً وتحسراً معني على تلك الغربة ومقاساة شدة ذلك الكربة وقوله قيار على قوله لغير
للاشارة إلى أن قيار ولو لم يكن من جنس العقلاء بالغش والكره والشدت عليه هذه الغربة
حتى صار مساوياً للعداوة في التشكي منها ومقاساة شدة ذلك بخلاف ما لو أحره فلا يدل الكلام
على التساوي لأن في التقديم أثر في الأدبية وهذا الكلام محتمل أعرايين أحدهما أن يكون قيار
مبتدأ وخبر محذوف وهو خبر به لانه معطوف على جملة قوله فاني لغير وبالنقد في لغير
وقيار غريب أيضاً وعلى هذا التقدير يكون الكلام من حذف المسند وهو خبر قيار للاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام للوزن وللشكايه والتوجع والتحسر ويكون فيه
وجه الشاهد ولكن يلزم عليه العطف قبل تكميل المعطوف عليه والناسي أن يكون قيار
معطوفاً على محل اسم ان وهو الرفع لأن خبر ان وهو لغير في تقدير التقدير فيكون من العطف
مخصصاً بالاضافة أو الوصف أو غير ذلك من كونه معرفة وجملة راجعاً أو تقدمه والمسند
هو أخذكوم به وهو المحمول فعلاً كان أو اسماً وأراد المصنف بالترك الحذف وفي المسند
اليه عبر بالحذف ولا يظهر معنى لاختصاص كل بالفظ الآن بقال الحذف ترك الشيء ملتفتاً
اليه والترك المطابق ليس بهما القيد ولا شك أن المسند اليه اذا ترك لفظاً فهو ملتفت اليه
معنى لانه لا بد من تقديره لانه لا يوجد في الكلام خبر لا مبتدأ له لافي اللفظ ولا في التقدير
بخلاف المسند فانه قد ترك غير ملتفت اليه فانه قد يوجد مبتدأ وليس له خبر لافي اللفظ
ولا في التقدير كقولك خبري زيداً فاعلم على أحد الأقوال وتلك أقائم الزيدان وحذف المسند
يكون لما مر والذي مر هو أن الأمور وظاهر عبارة هنا أن كل واحد منهما يأتي هنا لكنه
قال في الايضاح كنه وما سبق من تخييل العدل إلى أقوى الدلائل واختيار تنبيه السامع
عند قيام القرينة أو مقدار تنبيهه ولاختصار الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فقامت
أنه لا يترك المسند لغير ذلك مما يترك له المسند اليه فليست في الجميع بين كلاميه والذي هنا
أصوب وذلك اما لضيق المقام لأجل الوزن وذلك أنواع أحدها أن يحذف من الثاني دلالة
الاول كشوله

فمن يك أمسي بالمدينة رحله * فاني وقيار بهما غريب

أي ولا حذف في الكلام (قوله لامتناع العطف) أي لما يلزم عليه من توجه عام إلى المبتدأ وان إلى معمول واحد وهو الخبر وليس
علة عدم الجواز كون غريب مفرداً والمبتدأ شيئاً لأنه وصف على وزن فاعيل يستوي فيه الواحد وغيره قال تعالى والملائكة
بعده ذلك ظهير

(قوله وأما إذا قدرنا له) أي لقباً خبراً محذوفاً أي وجعل لغريب المذكور خبراً فيجوز أن يكون هو أي قيار عطفاً على محل اسم ان وقوله لان الخبر أي المذكور الذي هو لغريب مقدم أي على المعطوف تقدير أي وان كان في اللفظ متأخراً (قوله وأما إذا قدرنا له خبر الخ) ان قلت لم يجعل لغريب خبراً عن قيار ويكون المحذوف خبراً ان قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب لان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ وان لا تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بها الاشدوا كما قالوا في قوله

أم الخليلس المجوز شهر بد * برضى من الخيم بعظم الرمية

اللهم الآن يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ المحذوف باسم زيدا كذا كره عبد الحكيم بقوله فلا يكون مثل ان زيدا وعمر وذا هبان (أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل (٤) مضى الخبر الذي هو ممنون كما مر لما قبله من اجتماع عاملين على

معمول واحد وعوان وعمر وعلى ذاهبان (قوله بل مثل ان زيدا الخ) مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أي تقدرا اذ بقدر له مروءة خبراً آخر فيكون خبر الأول المذكور في نية التقديم على المعطوف ثم ان العطف على محل اسم ان يستدعي انه من عطف المفردات وتقدري خبر آخر يستدعي أنه من عطف الجمل قال سم

وأما إذا قدرنا خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديره فلا يكون مثل ان زيدا وعمر وذا هبان بل مثل ان زيدا وعمر وذا هبان وهو جائز بعد استكمال الخبر تقديره ولا يجوز أن يكون لغريب خبره ويكون المحذوف خبراً لان اتصاله بلام الابتداء من خبره محذوف وهو معطوف على خبر ان فاذا جعلته من عطف المفردات لم فيه كون المحذوف من باب حذف المعطوف لكن لما كان المعطوف على الخبر خبراً صريحاً خرطه في ذلك هذا الباب وان جعلناه من عطف الجمل على بعد وتكافؤهم من هذا الباب وينبغي تقدير الخبر المحذوف بعد قوله لغريب لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا ان يلزم على جعله من عطف الجمل أو المفردات وعلى كل حال فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما الابتداء وان وانما لم يجعل لغريب خبراً عنهم ما مع صحة ان خبراً بفعيل عن اثنين فيكون الكلام كقولنا ان زيدا وعمر وذا هبان لان رافع قيار بالعطف على المحل يلزم من جعل قوله لغريب خبراً عنهم ما على ان والابتداء في الخبر المرفوع وهو فاسد وذلك جعل محذوف فيه خبر الساتر فيكون من عطف الجمل أو المفردات كما تقدم وهو صحيح ان بتقدير خبر ان مقدم يكون من عطف أي وقيار كذلك وانما كلامه ان هذا يجوز قياساً أي الحذف من الثاني للدلالة الاول وفيه خلاف ووقع في كلام ابن عسقلاني في أحد قوليه وقفه على السماع وصح صاحب الافصاح ذلك وليس هذا البيت من الحذف من الاول للدلالة الثاني لما سبأني وقال السكاكي انهم اثنى معنى واحد لذلك أفرد كقوله

لمن زحلقه زل * بهما العينان تنهل

قال الخطيبى وقيل غريب فعيل صالح للتعديد فلا حاجة لتقدير الحذف قلما لا يقال رجلاً صبوراً وان صح في الجميع دون التثنية قلت قوله لا يقال رجلاً صبوراً ينبغي أن يقول كذا يرفان صبوراً ففعل لا ففعل الا أنهم ما من واحد وهذا لا يمنع لان امتناعه لا للمعنى لانه صالح لهم اولا لالفاظ لانه لو امتنع لكان لتنافر لفظي فتمتنع حينئذ زيدا وعمر وقام على الحذف وأيضاً يردده قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهروا فانه نص فيما قلناه وقوله وان صح في الجمع ظاهره يوهم أنه يصح في الجمع رجلاً صبوراً وهو فاسد لكن مقصوده ان صح الاخبار

ويجوز

لان الواو حرف ضعيف فلا يتوكل على عمل عاملين مختلفين وقد يجاب عن الاول بان الخبر

عن المعطوف المبتدأ يعتبر بعد خبر المذكور ويقدّر بعد دعوى الثاني بأن ذلك الخبر المرفوع بالابتداء وذلك لانه اذا لم يعتبر عطفه على خبر ان بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبر معطوفاً عليه فانه يكون معطوفاً على لفظه لأن ان اعتبر في حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردات على المفردات ولا يصح أن يقال انه اذا اعتبر عطف الخبر المقدّر على خبر ان يكون عطفاً على محله دون النظم لاجل أن يتعد عامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهم ما وهما اسمان وخبرها لان العطف على محل خبر ان لم يوجد كذا فانه عبد الحكيم وأما له وانما كان الرافع لذلك الخبر المقدّر لابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للخبر ان

وكفوله نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف أي نحن بما عندنا راضون وكقول أبي الطيب

قالت وقد رأت أصفر أرى من به * وتنهت فأجبت المتنهد

أي المتنهد والمطالب بعدون المطالب به هو المتنهدان فسر عن المطالب به لأن المطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندها الحكم على المطالب به بالتعيين وقيل معناه من فعل به فيكون التقدير فعل به المتنهد ولا مبدون الضيق كقوله تعالى والله ورسوله أحق أن يرضوه على وجهه أي والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة ونوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكانا في حكم مرضي واحد كقولنا احسان زيد واجاله نعشني وجبرمني

(قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه نفس ما سبق في قوله فالمتنهد الى قياس الخ لكن أعاده لاجل الفائدة انه من عطف الجملة لامن عطف المفردات كافي الوجه الذي قبله والحاصل أن البيت (٥) يحتمل احتمالات أربعة اثمان جائزان واثمان

منوعان فالجائزان جعل قياسا مبتدأ ويجوز أن يكون مبتدأ والمحدوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (و) كقوله نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف فقوله نحن مبتدأ ومحدوف الخبر ما ذكر أي نحن بما عندنا راضون فالمحدوف ههنا هو خبر الاول بقريضة الثاني وفي البيت السابق بالعكس

الجل بعد تقدير الاستكمال مثل ان زيد او عمر والذاهب وهو صحيح كذا آخر عمر ولا ان الخبر في تقدير التقدير لا ر العطف قبل الاستكمال ممنوع مثل ان زيد او عمر ولا ذاهبان لان قولنا الذاهبان لا يصح جملة خبرا عن الاول فقط فيقدر تقديره تأمل هذا المقام

(و) كقوله نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف أي نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي أي فرأينا مختلفا فليتبع كل رايه فخير نحر محذوف كما ترى الاحتراز عن العبث مع ضيق مقام الوزن وهذا الشاهد عكس الاول في الحذف فالاول حذف فيه خبرا مبتدأ الثاني وهذا حذف فيه خبرا لاول جزوا ولا عبثا بتكلف تأويل نحن يقوم فيصنع الاخبار عنه براض وهو ظاهر لان الحذف جائز في التقديم كالتأخير بفعل عن أكثر من مدرد في الجمع وقوله اردت ان لا يصح التسمية بردد قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد فانه قد نقل الواحدى عن المبرد وابن عطية عن القراء أن قولهم مبتدأ لهما ولكن مع ذلك أقول لا يسوغ هنا أن يكون لغريب خبرا عنهما لان قياسا مبتدأ فلا يصح أن تدخل اللام في خبره ولهذا معناه أن يكون حذف من الاول دلالة الثاني ويجوز أن يقال غريب صار له جهتان جهة خبرية المبتدأ وجهة خبرية ان فتحة خيل اللام بأحدى الجهتين لكن الظاهر خلافه فان تعارض المانع والمقتضى يدفع الحكم بل نقول انما يكون التعارض بين مانع وموجب وهما بين مانع ويجوز فيرتفع جواز دخول اللام ويبقى تركها المانع المعارض واما أن يكون قياسا معطوفا على اسم ان على الموضوع كما قال

للسكات التي ذكرت في البيت السابق أي لاجل الاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله فالمحدوف ههنا خبرا لاول الخ) هذا اشارة الى فائدة تعداد المثال (قوله خبرا لاول) أي لانه لا يجوز أن يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقة وأما قوله

والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والسير

فأصله عامره فحذف الواو لدلالة الضمة عليها وأما المصير الى حذف الموصوف وأن التقدير نحن قوم راض فتكلف وتقديره يصح أن يكون راض خبرا عن نحن وأنت ولا حذف في الكلام قال في المعنى وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للعظم نفسه وأن راض خبر عنه وهو مردود لانه لم يحفظ نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصافون وانا نحن المسبحون وأما قال رب ارجعون فأورد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من الطائفي ما يجب له مما انتهى (قوله وفي البيت السابق بالعكس) اذ لا يجوز فيه أن يكون المذكور خبرا لثاني لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر

وكقولك زيد منطلق وعمرو أي وعمرو كذلك وعلمه قوله تعالى واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتم فعذتن ثلاثه أشهر واللاتي لم يحضن أي واللاتي لم يحضن مثلهن وكقولك خرجت فلان زيد وكقولك لمن قال هل لك أحدان الناس انب عليك ان زيد او ان عمرا أي ان لي زيدا وان لي عمرا وعلمه

(قوله زيد منطلق وعمرو) ان جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبل حذف السند من الجملة الثانية والاقن حذف المعطوف على السند لكن لا يطلق في الاصطلاح على (٢٩) تابع السندانية أو السندانية كذلك ويلزم عليه ايضا العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله من غير ضيق المقام) هذا وجه زيادة هذا المثال بعد ما قبله فاندفع ما يقال ان هذا المثال موافق للاول في أن الحذف في كل منهما من الثاني دلالة الاول فأى فائدة ذكره وحاصل الجواب أن المقضى للحذف فيه ما يختلف لان الحذف في الاول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وهنا الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (قوله لما مر) أي في المثال الذي قبله وهو الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال أي الوارد على ترك السند اذا وقع السند اليه بعد اذا انفعالية وهذا يمكن زيادة هذا المثال ان قلت انه لم تقدم في المتن في نكاح حذف السند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يخل المصنف بهذا حذف السند لما مر قلت هو مندرج تحت قوله سابقا أو نحو ذلك ولو جعل الحذف في هذا المثال لتخيل العذر الى أقوى الدليلين من العقل والنقل كان أولى ولا يقال هذا ما أت في جميع الأمثلة السابقة لانا نقول نعم لأنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله لان

ولهذا زاد هذا الشاهد لا فائدة في التكلف (و) كقولك زيد منطلق وعمرو (والاصل وعمرو منطلق لحذف خبر وعمرو للاحتراز بناء على الظاهر من غير ضيق وزن أو غيره وهذا الاعتبار زاد هذا المثال (و) كقولك خرجت فلان زيد أي بالباب أو وجودا وحاضرا أو ما أشبهه ذلك لحذف الخبر لما مر من الاحتراز عن العبث والعدل في أقوى الدليلين مع اتباع الاستعمال وقد علم مما مر أن الحذف لا بد له من قرينة ولكن لا تكفي في باب البلاغة حتى يعتبر الغرض وعدم أيضا أن اتباع الاستعمال يكون غرضانيا من جهة التنبه لكون خلافه خروج عما يطاق مقام إيراد الكلام والافاق اتباع الاستعمال معلوم من النحو وإذا علم أنه لا بد من القرينة فالقرينة فيما يشبهه اذا انفعالية كونها دلالة على مطلق الوجود لان مفاجأة الشيء تدل على وجوده حينئذ فلا يحذف الخبر معها ان كان وجودا خاصا لا بدليل آخر كافي المثال فان الخروج يدل على الكون بالباب والحضور فيه والثاني في هذا الكلام تتمثل أن تكون للدلالة على السببية المقترنة لازوم ما بعدهما المساق بها فيكون المعنى على هذا أن مفاجأة زيد لازمة الجوهرى ان جواز العطف على اسم ان بالرفع قبل خبرها على مذهب الكسائي فقد يقال بجواز دخول اللام وقد يتبع أن يكون خبرا عن المعطوف لانه وان كان معطوفا على اسمها فرفعها لمحقه بالمتد في الحكم ومن حكم المبتدأ المجرد أن لا تدخل اللام على خبره فكذلك هنا ثم ان كانت ان عاملة في خبرها يلزم عليه أن يعمل في معمول واحد عاملا لان لا غرر يساحية فيكون مرفوعا بقيار ومرفوعا بان فلا يصح على هذا أن يكون غريبا خبرا عنه ما الآن يقال ان المعطوف على اسم ان بالرفع بيان على اسمها وليس عتدا وهذا موجود فيما لو جاء في قيار غريبا على أن قيار مبتدأ وغريبا خبرا عنه ما (٣٠ فائدة) هذا البيت لضأى بن الحارث وقيل فرسه وأنشد ميمونه في باب النازع والمبرد في الكامل قيارا بالنصب والمقصود من الحذف ما عمل الثاني أن يحذف من الاول للدلالة الثاني كقول قيس بن الخطيم وقيل عمرو بن أمي القيس الانصاري الخزرجي

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف

اذا المفاجأة الخ) هذا لتعمل العامة أي انما كان حذف السند مع اذا لما مر من الاحتراز عن العبث لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيمنع هذا العمل وليس لتعمل لا اتباع الاستعمال لانه لا ينتج كما عو ظاهروا إضافة اذا المفاجأة من إضافة الدال للدلول ولا يصح نصب المفاجأة صفة لاذ لان الصفة لا بد أن تكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة باذابل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها فرائد الخ) أي فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عتدا بالنظر لظاهر وفي كلام الشارح اشارة الى أنه اذا كان الخبر موصولا لا يجوز أن تكون قرينة الدلالة عليه عند الحذف مجرد اذا انفعالية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية ما يدل عليها

قوله ان محلا وان من محلا

(قوله أو نحو ذلك) أي كواقف أو جالس وأعلم أنه إذا قيل خرجت فإذا زيد مثلاً في الفاء قولان وفي إذا أقوال ثلاثة ومحصل ذلك أن إذا قيل انما نظرف زمان وقيل انما نظرف مكان وقيل انما نظرف دال على المفاجأة وأما الفاء فمفصل انما للسببية المجردة عن العطف مثلها في قوله م الذي يطير في غضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل في اذا هو الخبر سواء قلنا انها زمانية أو مكانية والمعنى فزيد موجود في ذلك الوقت أو في ذلك المكان فجاءه أما على القول بأنهم احرف فلا عامل لها والمراد بالسببية هنا التي يراد بها الصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها مسموعاً قبلها وقيل ان الفاء العطف على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت أو مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل في اذا هو فاجأت على أنها مفعول به لا نظرف بناء على القول بأنهم متصرفه وأما على الصحيح من أنما نظرف غير متصرف فهي ظرف للخبر المقدور لا مفعول به والمعنى ففاجأت وجود زيد في الوقت أو في الخضره ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف كما مر وحينئذ لا تكون مضافة الى الجملة بعدها لثلاثين افعال المتأخر لفظاً ورتبة في المقدم فيها ما واصلها جزء المضاف اليه في المضاف ولا يجوز أن تكون خبر الما بعدها على القول بأنهم نظرف زمان لان نظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة لا بتقدير مضاف أي في ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد انما نظرف مكان فيجوز أن يكون (٧) هو خبر المبتدأ أي في المكان زيد والتزم

أو نحو ذلك

(وقوله ان محلا وان من محلا) * وان في السفر ان مضوا مهلا

للخروج أو تكرر لعطف المراتب على الشيء فيقدر فعل من معنى المفاجأة أي خرجت ففاجأت وقت خروج زيد وقد قيل بكل من الاحتمالين وأما اذا قلنا انها حرف وهو الرجوع لم يتعلق بشئ وإذا قلنا انها اسم فان جوازها نحو وجهها عن الظرفية مع كونها مفعولاً بالنعل المعطوف المقدور وان لم يجوز كانت ظرفاً للخبر وتكون اضافتها حينئذ الى غير الجملة المذكورة لا ينبغي أن يعمل بعض المضاف اليه في المضاف ثم على تقدير كونها ظرف فان قدرت نظرف زمان فلا اشكال والاجاز كونها نفس الخبر فإذا قيل مثلاً اذا زيد كان التقدير في المكان زيد ويجعل بالباب في نحو قولنا فاذا زيد بالباب بدلا منها وأما التزم تقديمه مع كونها خبراً لشبهها في اللفظ بالشرطية (و) (قوله ان محلا وان من محلا) * وان في السفر ان مضوا مهلا

فان خبر نحن راضون محذوف وقد يقال جاز أن يكون الشاعر أراد ونحن نفسه على جهة التعظيم ولا يمنع حينئذ أن يخبر عنه بامر اعتباراً بالمعنى بل ربما وقع الاخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع وان أريد معناه لم يكن ما يمكن أن يدعى ذلك في قوله تعالى أم يقولون نحن جميع منتصر فان سبب النزول وهو قول أبي جهل نحن ننتصر اليوم يقتضي باعراب منتصر

ولانه بدل باعادة الجار ولا جار في المبدل منه وأما الثاني فلا قضاؤه تعدد الحكم ولان تعلق معمولين بعامل واحد بحرف جر واحد غير جائز من غير عطف فالحق أن جواز جعله خبراً على قول المبرد لا يطرد (قوله وقوله) هو من المنسرح وأجزاءه مستعملان مشعولات مستعملان (قوله من محلا) بفتح التاء والحاء مصدر ميمي بمعنى الارتحال كما أن محلا كذلك بمعنى الحلول (قوله وان في السفر) أي في المسافرين أي في غيبتهم والسفر بفتح السين ويكون الفاء اسم جمع سافر بمعنى مسافر لا جمع له لان فعلا ليس من أبنية الجمع كذا في عبد الحكيم فاسي المطول ومن من أن السفر جمع لسائر على حذف مضاف (قوله ان مضوا) يجوز أن يكون حالاً من الضمير في الظرف أي وان مهلاً أي بعداً وطولاً كثر في غيبة المسافرين حال مضىهم ويجوز أن يكون محذوف تقديره أعني وقت مضىهم ويجوز أن يكون تعليلاً أي ان في غيبتهم مهلاً لانهم مضوا مضياً لا رجوع بعده ويجوز أن يكون ظرفاً مقدماً للمهلا يعني ان في المسافرين بعداً وطولاً في زمان مضىهم ولك أن تجعله خبراً بعد خبر أفاده الفناء ويجوز أن يكون بدل اشتمال من في السفر ان جعلت اذا ماضياً نظرف بمعنى الوقت أي وان في المسافرين في زمان غيبتهم مهلاً (قوله مهلاً) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة أي بعداً وطولاً عن الرجوع والمعنى ان لنا - لولا في الدنيا وان لنا ارتحالاً نعم لان المسافرين لا آخره أي الموتي الذين اهابت غيبتهم عنافاً لا رجوع لهم لان المفقود بعد طول الغيبة لا رجوع له عادة وما لم تطل غيبتهم كغيره اذا سبب فيه ما واحد وهو الفقد والالزام لهم لانهم لا ينفكوا بلنا من ذهاب كذا هو اوصافهم حلوا في الدنيا وارتحالوا عنها فحينئذ كذلك

أى ان لنا محلا فى الدنيا وان لنا
مرحلا عنها الى الآخرة

(قوله والمسافرون) أى الموقى وهذا مأخوذ من قوله وان فى السفر (قوله لارجوع لهم) أى الى مواطنهم وهذا مستفاد من حل المهل على الكمال بقدر سنة الواقع فان هذا المهل لارجوع معه (قوله ونحن على أثرهم عن قريب) وهذا مأخوذ من قوله ان محلا لان الحلول فى الشيء يدل على عدم الإقامة فيه كثيرا (قوله حذف المسند) الذى هو لنا (قوله الذى هو ظرف قطعاً) أى بخلاف ما قبله وهو فاذا زيد فإنه ليس الخبر فيه ظرفاً قطعاً بل يحتمل أن يتصدر ظرفاً أى فاذا زيد بالباب وأن يتصدر غيره كحاشى أو جالس وقوله الذى هو ظرف الخ فيه إشارة لتسكينة ذكر هذا المثال بعد الذى قبله (قوله أعنى المحافظة الخ) تفسير للمقام أو تفصيل لضيق المقام من حيث سببه لان المحافظة سبب لضيق المقام (قوله ولا يتبع الاستعمال) أى الوارد على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدا اسمها سواء كانا نكرتين كمثل أو معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يجز أو لم يحسن كائنص عليه أهل الفن ولوجود الخصوصية فى ذلك لان وتكرارها يتوبله سببويه فقال هذاباب ان مالا وان ولدا (قوله وقد وضع الخ) هذا تأييد ليكون الحذف مطردا

(أى) ان (لنأفى الدنيا) محلا (وان) لنا (عنها) الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا فى الضى لارجوع لهم وشن على أثرهم عن قريب حذف المسند الذى هو ظرف قطعاً قصد الاختصار والعدول الى أقوى الدلائل أعنى العقل واضيق المقام أعنى المحافظة على الشعر ولا يتبع الاستعمال لاطرد حذف فى مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سببويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذاباب ان مالا وان ولدا

(أى) ان (لنأفى الدنيا) محلا (وان) لنا (عنها) مر تحلا الى الآخرة فقوله محلا ومر تحلا مصدران مميان معنى الحلول والارتحال والسفر اسم جمع لسافر كل كبر لراكب والمهل بمعنى الامهال وطول الغيبة والبعد عن الرجوع بمعنى أن المسافر ين الى الآخرة أى الموقى الداهيين اليها طالت غيبتهم عنها فلا رجوع لهم لان المفقة وبعد طول الغيبة لارجوع له عادة ومما تطل غيبته كغيره ما ذهب ماعا واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كذهبوا فكم اتهم حلوا فى الدنيا وارتحلوا عنها فنحن كذلك فقد حذف الخبر فى ان محلا وان مر تحلا وهو جار مجزور وقطعاهنا اذ لا معنى لتغير ذلك بخلاف قولنا خرجت فاذا زيدا فيحتمل أن يكون من تقدير الظرف أى فاذا زيدا بالسبب أو من تقدير غيره كما تقدم أى حاشى والحذف هنا للاختراز أو العدول الى الأقوى مع اتباع الاستعمال ومع ضيق الوزن وانما قلنا مع اتباع الاستعمال ومع ضيق الوزن لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدا اسمها سواء كانا نكرتين كمثل أو معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يحسن الحذف أو لم يجز كائنص عليه أهل الفن ولوجود الخصوصية فى ذلك لان وتكرارها يتوبله سببويه فقال باب ان مالا وان ولدا

خبرنا الثالث أن يكون اللفظ صالحا للماهان غير قربة نحو زيد وعمر وقام ذهب ابن السراج وابن عصفور الى أن المذكور خبر الثانى وحذف خبر الاول وذهب سببويه والمأزنى والمبرد الى أن المذكور خبر الاول ويدخل الثانى فى معناه ولا حاجة الى انتماره لان العطف اذ ذلك من عطف المفردات وقيل خبر الاول وخبر الثانى محذوف وقيل أنت مخبر بين حذف أيهما شئت ومن ذلك والله ورسوله أحق أن يرضوه على المشهور وقيل أفرد الضمير لان رضا الله تعالى ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم واحد قلت وفيه نظران قلنا يمنع الجمع بين اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم فى ضمير تثنية لانه صلى الله عليه وسلم أنكر على القائل ومن عصاهما وقال قـل ومن عصى الله ورسوله فاذا امتنع الجمع مع التصريح بالتثنية فمع الأفراد أولى على أنه قيل انما سمى لانه وقف على ومن بعضهم ما قيل غير ذلك واستدل به على سبب أبى داود من قوله صلى الله عليه وسلم من يقطع الله ورسوله فقد رشد ومن بعضهم ما فقد غوى وقد استوعبنا الكلام على ذلك فى شرح المختصر وقوله وزيد منطلق وعمر هو مما حذف فيه خبر الثانى أى وعمر وكذلك ومنه قوله تعالى واللاى لم يحضن أى كذلك هذا هو الصواب فى تقدير خبره خلافاً لمن جعله من أجله من ثلاثة أشهر لانه تقدير جله من غير حاجة وقوله وكقولك خرجت فاذا زيدا أى موجود وحذف الخبر بعد اذ الفجائية قال به ابن مالك وقال شيخنا أبو حيان ان لم يعم على حذف دليل وجب ذكره نحو فاذا هى حية تسمى فاذا هى بيضاء للناظرين وأما نحو خرجت فاذا الاسد فالخبر هو اذا وهى طرف مكان ومن حذف المسند بعد ان نحو قول الأعشى ان محلا وان مر تحلا * وان فى السفر ان مضوما هلا

أى ان لنا فى الدنيا محلا وان لنا عنها مر تحلا وقد اختلف فى حذف خبر ان فأجاز سببويه

(وقوله)

وكقوله تعالى قل لو أنتم تملكون غلاتكم رزقاً من ربى تقديره لو تملكون غلاتكم مكرراً الفائدة التأكيد فاضمر غلك الأول ضميراً على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضميراً منفصلاً وهو أنتم لا قوط ما يتصل به من اللفظ فأنتم فاعل الفعل المضمر وتلكون تفسيره قال الزحشرى هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالذبح المتبالغ ونحوه قول حاتم لذات سوار اطمئنى وقول المناس * ولو غير اخوانى أرادوا تقيصينى وذلك لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر وكقوله تعالى أن زين له سوء عمله فرآه حسناً أى كمن لم يزن له سوء عمله والمعنى أن زين له سوء عمله من القرينين اللذين تقدم ذكرهما اللذين كفروا والذين آمنوا كمن زين له سوء عمله ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال لا فليل ان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وقيل المعنى أن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات فعذف الجواب للدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو أن زين له سوء عمله كمن هداه الله فعذف للدلالة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء

(قوله قل لو أنتم تملكون الخ) ان قلت كيف يتدب عن ذلك بقية الآية وهى قوله اذن لا مسكتكم خشية الانفاق أى الفراغ فان تلك الخواثر لا تنهاه فكيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية قلت أجب بعضهم بأنهم لم يعلمهم بقولون عن عدم تنهاها وان كانت لا تنهاه فى نفس الامر فيمكن مع ملكها خوف فراغها أو أن (٩) الغرض المبالغة فى حرصهم وبجملهم حق انهم لو ملكوا ما لا يتصور نفاذه

أمسكوا (قوله والاصل لو تملكون تملكون) اعترض بان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالاولى أن يقال والاصل لو تملكون وأجيب بأن الثانى يجعل تأكيده بالنظر لما قبل الحذف ثم لما حذف الفعل الاول جعل الثانى تفسيراً مع افادة التأكيد لان المقدر كالد كور فقبل الحذف يكون الفعل الثانى تأكيداً كيدافليس فيه جمع بين المفسر والمفسر وبعد الحذف يكون تفسيراً وليس فيه الجمع المذكور لان المفسر بالفتح محذوف ولو قدر الاصل تملكون بدون

(قوله تعالى قل لو أنتم تملكون خواثر من رحمة ربى) فقوله أنتم ليس عتبة الان لو أنتم تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فعذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضميراً منفصلاً على ما هو القانون عند حذف العامل فالله المحذوف هنا فاعل وفيما سبق اسم أو جملة

فان قيل اذا وجدت القرينة صح الحذف بدون ان وان لم توجد لم يصح ولو مع تكرارها قلت الفرق على مقتضى كلامهم أنه يقل أولاً يصح تكرارها الامع القرينة بخلاف غير ذلك تأمل (قوله تعالى قل لو أنتم تملكون خواثر من رحمة ربى) فأنتم فى قوله قل لو أنتم فاعل بفعل محذوف يفسره قوله تعالى تملكون والتمديد بقول لو تملكون تملكون فعذف الفعل الاول لوجود منسره احترازاً عن العبث بنسائه على الظاهر واركتب هذا التركيب المؤدى الى الحذف لما فيه من التأكيذ مع الاجازة فالفعل المذكور فى أصله تأكيذ وبعد الحذف تفسير اذا لم سواء كان الاسم معرفة أم منكرة وهو الصحيح وأجازها الكوفيون ان كان الاسم منكرة وقال النحاة لا يجوز معرفة كان أم منكرة الا اذا كان بالتكرير كرهذا البيت ولم يتعرض المصنف لحذف المسند وهو خبر كان لانه ضعيف ولذلك كان ان خير فغير ضعيفاً لان تقديره

(٣ - شروح التلخيص ثانياً) تكرار لم يوجد قرينة تعيين ذلك المحذوف فلا بد من التقدير مكرراً ليكون الثانى قرينة على حذف الاول لقصد الاختصار مع حصول التأكيذ ولا يقال ان الضمير يدل على المقدراذلول لا تدخل على جملة اسمية لانا نقول انما يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه كما أن لو تدل على الفعل المطلق لا على خصوص تملكون فتأمل (قوله فعذف الفعل) أى وهو غلك الاول (قوله لوجود المفسر) أى وهو تملكون الثانى لانه عند حذف الاول يكون الثانى تفسيراً بعد أن كان مؤكداً قبل الحذف (قوله ثم أبدل من الضمير) وهو الواو فى تملكون المحذوف ضميراً منفصلاً وهو أنتم والمراد بالابدال هنا التعويض لا ابدال النحوى والا لكان المحذوف جملة أى الفعل والفاعل معاً وحذف بعض الجملة أهمل من حذفها بقوله ما مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيذ وذلك غير معهود والحاصل أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذى كان فاعلاً غائبة انه تعبير عن الاتصال الى الانفصال فهو فاعل فقوله لو أنتم تملكون جملة فعلية (قوله على ما هو القانون) أى القاعدة (قوله فالمسند المحذوف هنا فعل) أى لا غير (قوله وفيما سبق) أى قوله ان محلاً وان من محلاً وقوله اسم أى ان قد مرتعلق الجار اسم فاعل وقوله أو جملة أى ان قد مرتعلق الجار فاعلاً وقوله فالمسند المحذوف اشارة للتكنيد كرهذا المثال أى ان سبب ابراده هو هذا ويمكن أن سبب ابراده التنبه على أن المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند اليه بأن يكون أنتم تأكيذاً للفاعل محذوف مع فعله لانه لم يثبت كثرة الحذف فيما يبنى عنها

وأما قوله تعالى بل سؤات لكم أنفسكم أمرافصيرجيل وقوله تعالى سورة أنزلناها وقوله وأقسموا بالله جهداً بما أنتم أمرتهم
ليضربن قلوبهم لا تقسموا طاعة معروفة فكل منهم ما يحتمل الأمرين حذف المسند إليه وحذف المسند

(قوله فاصيرجيل) الصبر الجليل هو الذي لا شكايه معه إلى الخلق وإن كان معه شكوى إلى الخلق كما قال يعقوب بن إسحاق أشكو بغي
وحزني إلى الله والهجر الجليل هو الذي لا أذى معه والصفح الجليل هو الذي لا عتاب معه وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات
والصبر خمس النفس عن الجزع الذي هو طلاق داعي الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود (١٠)

(وقوله تعالى فاصيرجيل يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند إليه

لكنه متضمن لأن كيد من جهة المعنى لأن لو تقتضى المحذوف والمأخوذ حذف الفعل انفصل
الضمير لعدم وجدان ما يتصل به ولا يصح جعل أنتم مبتدأ وجعل غمركم بعده خبره لأن
لولا تدخل الأعلى الفعل ولم يجعل أيضاً كيد الضمير بقدر حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه
حذف الجملة جميعاً وحذف بعضها أسير مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله بقاء التأني كيد
وذلك غير معهود وهذا المثال المسند المحذوف فيه فعل جزأ من قوله أن محذولاً وان محذولاً
يحتمل أن يكون مقدر بالفاعل فيكون جملة أو اسم الفاعل فيكون مفرداً غير فعل ولهذا
زاد هذا المثال وتقديمه على ما بعده من تقديم المفصل على الجمل وهو المشار إليه بقوله (وقوله
تعالى) بل سؤات لكم أنفسكم أمرافصيرجيل يحتمل الأمرين) أي هذا القول يحتمل

أن كان في عمله خير وهذه الأمور الأربعة حذف فيها المسند إلى المبتدأ ثم ذكر المصنف ما حذف
فيه المسند إلى الفاعل كقوله تعالى قل لو أنتم علمون خزائن ربي أصله لو علمون علمون
فحذف المسند وهو الفاعل فأنفصل الضمير في أنتم وعلمون المذكورة تفسير وانما قلنا ذلك
لأن لو انما يلزم الفعل وما ذكره المصنف رأى الزمخشري وجاعلة وليس مذهب البصريين
قال ابن عصفور لا يلي إلا الفعل ظاهراً فأما المقدر فلا يلي إلا نادراً ونقل ابن الصائغ
تصريح البصريين بامتناعه فصيحاً ويجوز نادراً لمحو لؤذات سوارط ممتنى لكن ابن مالك
جوزه وقيل في الآية تفرد كان الناقصة أصله كنتم فحذفت كان واسمها وأنتم تأ كيد الشيخ
أبو حيان وحذف المؤكد وبقاء التأني كيد مختلف في جوازه قلت ذلك في التأني كيد المعنوي
أما اللفظي فقد يجوز جزمًا مثل قم أنت إذ لا سبيل لبراز هذا الفاعل وإن كان لا يسمى ذلك
حذفاً فإن الضمير مستتر وأما ضمير يمكن بروزه فالذي يظهر أن حذفه مع فعله كافي الآية لا يمنع
ودون الفعل يظهر امتناعه كما يقتضيه كلامهم في تعاليل منع حذف المؤكد وبقائه التأني كيد
والذي يؤول الآية على تقدير لو كنتم حاصله أنه يفرق بين فعل كان وغيره ففعل كان يجوز ضميره
بعده وبقائه معموله لكثرة استعماله بخلاف غيره وإطلاق البصريين أنها لا يلي إلا الفعل
ملفوظاً به عجيب لصادمته الآية الكريمة وقيل حذف كان وانفصل اسمها قال الزمخشري
بعد ذكر الوجه الأول هذا ما يقتضيه علم الأعراب فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم علمون
فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشع المتبائع وأورد عليه أن الاختصاص
يكون بمعنى الجملة الاسمية لا للصورتها وأجيب عنه بأنه الحذف لما اتفق وحصل به تكرار ذكر
الفاعل وعلم أن لاهتمام بذكر فاعل الجملة أكثر من فعلها كان تقديم الفاعل على الفعل من
حيث المعنى والثاني بمنزلة التكرار للتأني كيد فأما الاختصاص قلت تكلف هذا القائل

وشق الجيوب والمبالغة في
الشكوى وإظهار الكآبة وتغيير
العادة في اللبس والمطعم (قوله
يحتمل الأمرين) أي بل الثلاثة
وثانها أن يكون من حذفها ما
أي في صبر وهو جليل والمأخوذ
أن في المحذوف احتمالات ثلاثة
كل منها مناسب للمقام وفي المقام
اشكال وذلك لأن كل حذف
لا بد له من قرينة دالة عليه فالقرينة
أن دلت على المسند لم يمكن أن تدل
على المسند إليه وبالعكس ولا يمكن
أن تدل عليهما معاً عند حذفهما
وأجاب سم بأنه يجوز أن يكون
هنا قرينتان تدل إحداهما على
حذف المسند المناسبة بينهما وبينه
والأخرى على حذف المسند إليه
كذلك غاية الأمر أن أحدهما
كاذبة لأنه لا يجوز أن يراد الأمران
معاً بل المراد أحدهما فقط فيكون
الأخر غير مراد فتكون قرينته
كاذبة لأنه لا دلالة على إرادته مع أنه
غير مراد ولا يضر ذلك لأن القرينة
أمر ظني والظن يجوز تخلف
مدلوله عنه قال الشيخ يس
وأقول ما المانع من أن المسند
يقصد فجوز حذف كل من المسند
إليه والمسند ويجعل لكل واحد
قرينة صادقة وهذا يدل عليه
قول الشارح بإمكان حمل الكلام

(أي)

على كل من المعنيين عند التأمل الصادق فقول العلامة القاسمي لأنه لا يجوز أن يراد الخ مسلم
لكن ليس المراد أحدهما فقط نصاب على الاحتمال وهذا لا يستدعي كذب قرينة غيره ويشهد لذلك وإن لم يكن في خصوص المسند إليه
والمسند ما سبق في بحث الإيجاز في قوله تعالى فذلكن الذي لمتني فيه من أنه يحتمل أن المراد في مرادته بدليل تراودتها أو في جبه
بدليل قد شغفها حياً

أى فأمرى صبر جميل أو فصر جميل أجل وهذه سورة أنزلناها وأوفى ما أوفيناكم سورة أنزلناها وأمركم أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخالص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا إيمان تقسمونهم بأفواهكم وقلوبكم على خلافها وطاعتكم طاعة معروفة أى بانها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان السكونية ومما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى ولا تقولوا ثلاثة قبل التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة وردبانه تقرير بثبوت آلهة لأن الذى انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ كما تقول ليس أمر أو ثمانية فالك تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء وذلك الشراك مع أن قوله تعالى بعده انما الله واحد يناقضه والوجه أن ثلاثة صفة مبتدأ محذوف أى يكون مبتدأ محذوف فاعلمه لا خبر مبتدأ والتقدير ولا تقولوا انما وفى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ثم حذف الخبر كما حذف من لا اله الا الله وما من اله الا الله ثم حذف الموصوف وألأميز كما يحذفان فى غير هذا الموضع فيكون النهى عن اثبات الوجود لآلهة وهذا ليس فيه تقرير بثبوت الهين مع أن ما بعده أعنى (١١) قوله انما الله واحد ينفى ذلك فيحصل النهى عن الاشراك والتوحيد من غير تناقض ولهذا يصح ان يتبع نفي الاثنين فيقال ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا الهان لا كقوله لنا ليس لنا آلهة ثلاثة ولا الهان وهذا صحيح ولا يصلح أن يقال على التقدير الاول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنين لأنه كقولنا ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فيكون المعنى ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبة فانه قد استقر فى العرف أنه اذا أريد الخالق اثنين بواحد فى وصف وانهم ما شيعان له ان يقال هم ثلاثة كما يقال اذا أريد الخالق واحد بآخرو وجعله فى معناه اثنان

(أى) فصر جميل (أجل أو فأمرى) صبر جميل

أن يكون من باب حذف المسند أو من باب حذف المسند اليه وأشار الى تفسير المحذوف على التقدير الاول بقوله (أى) فصر جميل (أجل) لى من الصبر غير الجميل وهو الذى تكون معه الشكاية الى الخلق فأحرى كونه أجل من الجزع وتفضيل الشئ على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الأغراض الموجبة لاجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير وأشار الى المحذوف على التقدير الثانى بقوله (أو فأمرى) أى فأتى الذى ينبغى لى أن أتصف به (صبر جميل) ويحتمل أن يكون من حذفهما وظن صحة كلام الزمخشري وهو فاسد لأن الاختصاص هنا معناه لو اختصتم بملك خزائن الرجة لا مسكنكم وليس فى ذلك ما يقتضى أنهم محتصون بالشئ لأنه لا ينبغى أن غيرهم لو اختص بملك خزائن الرجة لشئ وانما يكون ذلك لوقيل أنتم لو لم تكون فان المعنى حينئذ أنتم المحتصون بأنكم لو لم كنتم الخزائن لا مسكنكم ثم أقول لو كان الصيغة للاختصاص لكان الاختصاص هنا ممتنع مذكرا لان الاختصاص لا يكون الا فى شئ يقبل عدم الاختصاص وملك خزائن الرجة ان كان لهؤلاء استحال أن يكون غيرهم لان الشئ الواحد لا يكون مملوكا لشخصين فى وقت واحد فالاختصاص هنا ممتنع مذكرو لو حصل لم تكن له فائدة فان قلت قد يحصل الاختصاص بحسب الأزمنة تقول انما ملك هذا أى لا يملكه غيرى بخلاف أملكه قد يكون فى وقت وغيره فى وقت قلت لا نسلم بل معنى انما ملك اختصاصك بالملك فى وقت ما والعموم فى مملكه هذا غيرى انما جاء فى الأزمان اذا كان مصر حيا أما اذا كان مفهوما فلا ولوسلمناه فليس المراد هنا ولا المعنى عليه ثم نقول كان للزمخشري مندوحة عن ذلك بأن يعرب أنتم مبتدأ وتلك خبره والجملة خبر كنتم المحذوفة فيحصل الاختصاص لأنه كقولك أنت تقوم ويجمع كلام النحاة

(قوله أى فصر جميل أجل) أى فصر

جميل فى هذه الواقعة أجل من صبر

غير جميل واذا كان أجل من الصبر الغير الجميل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد بان فى هذا التفضيل نظر الاند يستلزم أن يكون المفضل عليه مشاركا للمفضل فى أصل الفعل فيجب أن يكون المفضل عليه هنا جيلا فى الجملة مع أنه قيد بانه غير جميل فلا يصح التفضيل وأجيب بأمرين الاول أن عدم الجمال فى المفضل عليه وهو الصبر المحبوب بالشكاية انما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا لا ينافى أن فيه جمالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لان اظهار الشكاية قد يفرج عن النفس ضيقها الثانى أن التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال وتفضيل الشئ على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الأغراض الموجبة لاجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير لكأى قولهم زيدا أفضل من الجار اه غنمى (قوله أو فأمرى صبر) أى شأتى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جميل وكان الاولى الايتان بالواو بدل أولان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا

ففي الحذف تكثير الفائدة بما كان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصافي أحدهما

معاً أي في صبر وهو جميل ولما كان في الحذف احتمالات كل منها يناسب المقام والقرينة يتجه معها كل منها كان الحذف أوسع إذ فيه تكثير للفائدة الخاصة لكل من المحتملين بخلاف الذكرفانه معين لأحدها النصوصيته فيكون أصح فلا يرد أن يقال المقدر واحد في نفس الأمر فلا كثرة لأننا نقول الاحتمال يكفي في التوسعة والكثرة هنا ولأن يقال القرينة متى لم تعين فليست دليلاً فلا حذف لأننا نقول يكفي في دلالتها صلاحية مقامها لأحدها لا بعينه ورجح كونه من حذف المسند إليه بكونه أكثر وقوعاً وبغير ذلك مما يذكري المطولات وبما يحتمل الأمرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة لا احتمال أن يكون التقدير ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو يكون ولا تقولوا لله وعيسى ومريم آلهة ثلاثة ففي الحذف تكثير فائدة التوسعة بالاحتمال

والبيانيين وقول الرخصي صناعة البيانيين هو على عادة في إطلاق علم البيان على المعاني * بقي هنا سؤال وهو أن من علم خزانة راحة الله تعالى وهي غير متناهية كيف يمكن خشية الانقراض مع أن غير المتناهي يستحيل نفاذه فكيف يخاف نفاذ ما يستحيل نفاذه والخوف من وقوع المستحيل مع اعتقاد استحالة مستحيل * ثم ذكر ما هو محتمل لأن يكون حذف فيه المسند والمسند إليه كقوله تعالى فصبر جميل يحتمل حذف المسند فقد ربه فصبر جميل أي أجل ويحتمل أن المحذوف هو المسند إليه تقديره فأمرى صبر جميل وقد اختلف النحاة فيما إذا دار الخلاف بين حذف المبتدأ والخبر أي ما يحكم بأنه المحذوف حكاه ابن باز في قيل الخبر أولى بالذکر لانه محط الفائدة وقيل المبتدأ لأنه العامل وأيضاً الحذف من الأواخر أولى وأما خصوص هذه الآية فالعنى فيها على نسبة الصبر إليه فالاحسن تقديره أمرى صبر جميل وهو الموافق للبدح قال الخطيبى ولأن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت تكون على معناها في النصب وفي النصب إذا قلت صبرت صبراً جيداً فانت خبير بحصول الصبر لك فحذف المبتدأ أو افق معنى النصب قلت هذا إن أراد به ما قبله فقد سبق وإن أراد غيره فهو ضعيف لأن المصدر المنصوب لا يدل على نسبة المتكلم فان المصدر المنصوب قد يكون عن صبرت وعن أصبر وليس في أصبر أخبار بحصول الصبر بل وعنده ومن هذا قوله تعالى طاعة وقول معروف يحتمل الأمرين ومن ذلك وقالت اليهود عزير ابن الله على قراءة من لم ينون قيل انه صفة والخبر محذوف التقدير عزير ابن الله الهنا عزير ابن الله وأورد عليه أنه يلزم أن يكون التكذيب ليس عائداً إلى النبوة لأن صدق الخبر وكذبه راجع إلى نسبة الخبر إلى صفة وقد سبق ما يعترض به على هذا وأجاب عنه الواهبان عزير ابن الله جزء الجملة كى فيه لفظهم أي قالوا هذه العبارة القبيحة وحينئذ فلا يقدر خبر ولا مبتدأ وقيل ابن الله خبر وحذف التنوين من عزير للجملة والعلمية وقيل حذف تنوينه لانقضاء السالكين لأن الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد كقراءة قل هو الله أحد الله المهد بل هنا أوضح لانه في جملة واحدة ومن هذه المسألة ما ذكره المصنف ولا تقولوا ثلاثة إيمان بقدر آلهتنا ثلاثة أو لنا ثلاثة من الآلهة ورد المصنف الأول أنه يلزم أن يكون المنفى كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة فان النهي انما يكون للتسمية المستفاد من الخبر قلت وفيما قاله نظر لأن نفي كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون لآلهة الثلاثة وجود بالكلية لانه من السالبة المحصلة فعناء ليس آلهتهم ثلاثة وذلك يصدق بأن لا يكون لهم آلهة

(قوله في الحذف تكثير الفائدة
بإمكان الخ) الباء للتصوير أي إن
تكثير الفائدة مصوراً يذكر
لأعنى كثرة المعنى والأورد أن
المراد أحد الأمرين قطعاً لا كلاهما
إذ لا يمكن إرادتهما جميعاً وحينئذ
فلا فرق بين حالة الذكرو حالة
الحذف لأن حالة الذكرو أحدهما
متعين وفي حالة الحذف أحدهما
مبهمة فإين تكثير المعنى ويصح أن
يراد تكثير الفائدة من حيث التصور
لأنه عند الحذف يتصور المعنيين
ويلاحظان من جهة صحة الحمل على
كل تأمل واعلم أن هذا الكلام منى
على ما تقدم من أن القرينة لا تدل
على كل من المسند والمسند إليه
عند حذفهما معاً ما على أنه لا مانع
من أن المتكلم يقصد تجوز حذف
كل من المسند إليه والمسند ويجعل
لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى
عند الحذف على حالة الذكرو ظاهر
ولا اشتغال

واعلم ان الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال اما محقق كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله

(قوله ولا بد للحذف) المتبادر منه ولا بد للحذف المتقدم وهو حذف المسند أي انه لا بد لحذف المسند من قرينة لان الحذف خلاف الاصل فلا يعدل اليه الا بسبب داع اليه ووجود قرينة دالة عليه اما حالية أو مقالية وان لم يعلم ذلك المحذوف أصلا عند السامع فيجوز الحذف بالمتصور وقد يقال لا بد أيضا لحذف المسند اليه من قرينة فلم يخص حذف المسند بالكلام اللهم الا ان يقال ان المسند اليه قد يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم المفعول به مقامه أو يقال ان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل ان الله لما عبر

(١٣)

عن حذف المسند بالترك الموهوم للاعراض عنه بالكيفية والاستعانة عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد للحذف من قرينة بخلاف المسند اليه فانه يعرفه بالحذف وهو لا يوهم الاعراض عنه بالكيفية أو يقال ان قرينة حذف المسند لما كان فيها من التفصيل ما ليس في قرينة حذف المسند اليه خصها بالذكر لتفصيل قرينة حذفه السؤالية الى الحقيقة والمقدرة (قوله دالة عليه) أي على الحذف بمعنى المحذوف أو على المحذوف المأخوذ من الحذف ويدل ذلك قول الشارح ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف (قوله جوابا) نصب على الحال أو مفعول للوقوع لتضمنه معنى الصيرورة أي ليس هو رتبة جوابا (قوله لان هذا الكلام الخ) على المحذوف أي وصح التتميل بالآية لوقوع الكلام جوابا للسؤال محقق لان الخ وهذا جواب عما يقال التتميل بهذه الآية لا يصح اذا السؤال فيها غير محقق بدليل التعبير بان التي للشيء فقوله ان سألتهم قضية

(ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق

(ولا بد) أي للحذف (من قرينة) دالة عليه والام يفهم المعنى أصلا وهذا ولو كان لا يختص بالمسند للنزوم مثله في باب المسند اليه لكن ذكره ليفصل القرينة السؤالية الى الحقيقة والمقدرة وله هذا قال (كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند (جوابا لسؤال محقق) بان يذكر السؤال ولو على وجه الفرض (نحو) قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) فتدبر الله جوابا لسؤال محقق الذي كراى مقدر الصورة فعلى تقدير وقوع هذا السؤال بان يقال من خلق السموات والارض يكون قوله الله جوابا عنه وقد حذف فيه المسند والاصل خلقهن الله وبهذا يعلم أن حمل التحقيق على معنى تحقيق ما فرض من السؤال الذي هو صدور وقوله من خلق السموات والارض والجواب الذي هو أن يقولوا الله يكون هذا الكلام جوابا لسؤال محقق تفيض بلا طائل مع أن مثله يلزم في المقدرة يقال فيه عند تحقق ما قدر من

ص (ولا بد من قرينة الخ) ش أي لا بد لحذف المسند من قرينة تقديره والقرينة مسأله ما سؤال محقق أي واقع نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله تقديره خلقهن الله والمعنى يتحقق السؤال ههنا تحققة قبل الجواب لأنه محقق الوقوع عند نزول الآية لان فعل الشرط مستعمل المعنى بل الاقتصار على لفظ الجلالة الكبرية يستدعي تقدم سؤال استغنى به عن ذكر خلقهن وتارة يكون سؤال لا مقدرا أي غير منطوق به كقول الحرث بن زهير انهم شلى وقيل لمرث بن نهيك وقيل لمرث بن عمرو والنهشلى وهو من أبيات سيبويه ويزيد هو يزيد بن نهشل

ليبك يزيد ضارع مخلصومة * ومختبط مما تطمح الطوائف

فانه لما قال ليبيك يزيد كان سائلا سألته من يبيكيه فقال ضارع أي يبيكيه ضارع وما ذكره المصنف قد ذكره النحاة أيضا وقد يقال تقدير البياكى ضارع أحسن لانه حيث أمكن تقدير الاسم فلا يقدرا الفعل ذكره سيبويه وعلى هذا فلا يكون هذا من حذف المسند بل من حذف المسند اليه وقد يجاب عنه بأن تقدير الفعل هنا يرجح لتقدم لفظ الفعل ولهذا قدروا الفعل في قوله تعالى رجال لانهم به تجارة على قراءة يسبح بالبناء للفعل وهو كيبك على أنه يحتمل أنه

شرطية لا تقتضى الوقوع ولا عدمه فلا يصح التتميل بالآية لحذف المسند للقرينة المدكورة الاولى قيل الله في جواب من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالنقل وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق أنه اذا تحقق ما فرض من السؤال يكون الكلام جوابا عنه ولا شك أن السؤال هنا محقق على تقدير أنهم سئلوا فاجابوا بذلك الكلام عنه لانه لو فرض أنهم سئلوا وأجابوا بذلك لكان جوابهم هذا جوابا لسؤال محقق فالمراد بكون السؤال محققا تحققة ولو باعتبار الفرض واعتراض بأن هذا ينافى ما أتى في قوله ليبيك يزيد الخ فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فانهم لو سئلوا وأجابوا بذلك الجواب كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع أنه جعله مقدرافا لاولى أن يقال المراد بالحقيقة ما وجد في الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدر ما ليس كذلك كافي البيت قوله لان هذا الكلام أي قولهم الله

وقوله ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأجابه الأرض بعد موتهم بالقول ان الله وامام قدر نحو **ليبيك** يزيد ضارع لخصومة

(قوله ما فرض من الشرط) وهو سألتهم من خلق الخ والجزاء هو ليقول ان الله وقوله محقق أى محقق كونه سؤالاً أى انه لو فرض أن النبي قال لهم من خلق السموات والأرض وقالوا الله كان قولهم الله الذى هو الجزء جواباً لذلك السؤال المحقق كونه سؤالاً (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعل لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم وبكون من حذف المسند أيضاً وما المرجح ان يكونه فاعلاً (قوله على أن المرفوع فاعل الخ) أى لا مبتدأ والخبر محذوف ان قلت هذا الدليل معارض بالمثلى يقال والدليل على أنه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينحيكم منها أى لا مبتدأ والخبر محذوف ان قلت هذا الدليل معارض أجيب بأن وقوع الاول فى القرآن أكثر وحمل المحتمل على الأكثر أولى ولا يقال قد يرجع كون المرفوع مبتدأ بأنه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً

(١٤)

المبتدأ عن الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفاً كالحذف وأما الفعل فهو غير الفاعل لانا نقول قد يعارض هذا بأن الصحيح أن الفاعل أصل المرفوعات فحمل الباقي على انه فاعل أولى لكونه أقوى العمد وفى الغنبي فان قلت يلزم على كون المذكور فى هذه الآية فاعلاً عدم المطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية والاولى المطابقة والدخول الى تركها يحتاج الى نكتة قلت أجاوب عن ذلك بأن النكتة فى ترك المطابقة أن فى رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لا يلقى بالمقام لان التقوية شأن ما يشك فيه أو يشكروا اعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام لان المقام مقام تشنيع بالكفر حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض (قوله يرى يزيد)

ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحيى الذى أنشأها أول مرة (أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نمشلى بن يزيد بن نمشلى (ليبيك يزيد) كأنه قيل من يبيكه فقال (ضارع) أى يبيكه ضارع

السؤال يكون هذا الكلام جواباً عنه فإذا كان يسمى محققاً لكونه ما ذكر يكون جواباً عنه عند تحقق وقوعه لم يظهر فرق بين المقدر والمحقق بذلك فتأمل وقد رنا اسم الجلالة فاعلاً لا مبتدأ ليطابق ما صرح به فى مثل هذا السؤال كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكذا قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحيى الذى أنشأها أول مرة ولكن هذا يعارض بقوله تعالى قل من ينحيكم منها ظلمات البر والبحر الى قوله تعالى قل الله ينحيكم منها اللهم إلا أن يقال وقوع الاول أكثر أو يقال حمل المذكور على الفاعل لكونه أقوى العمد أحق (أو) وقوعه جواباً بالسؤال (مقدر) فهو معطوف على قوله محقق وذلك (نحو) قول ضرار بن نمشلى بن يزيد بن نمشلى (ليبيك) بالبناء للجهول وقوله (يزيد) نائب الفاعل وتعدى اليه يبيك بنفسه لانه يستعمل متوصلاً بعلى ومتعدياً بنفسه فيقال بكيته عليه وبكيته ولما حذف الفاعل وقع إيهام فى الكلام يسأل عن بيانه فكانه قيل من يبيكه فقال (ضارع)

لا يكون من الحذف بالكيفية ويكون يزيد منادى أى ليبيك يار يزيد فقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء يبيك ونائب عنه ان كانت الرواية بضمها ومنه قوله تعالى يسبح له

ذليل

بضم حرف المضارعة مبنى للفعول ويزيد نائب

الفاعل وإيهام هو من الحذف والابصال والاصل ليبيك على يزيد لان يبيك يتعدى بنفسه تارة وتعالى تارة أخرى قال فى الصحاح بكيته وبكيته عليه بمعنى (قوله كأنه قيل من يبيكه) وذلك انه لما حذف الفاعل وقع إيهام فى الكلام فسئل عن بيانه وقيل من يبيكه بفتح حرف المضارعة (قوله أى يبيكه ضارع) حذف المسند والقريضة على حذفه وقوع الكلام جواباً للسؤال مقدر قيل يحتمل أن لا يكون فى البيت حذف بالكيفية بأن يكون يزيد منادى أى ليبيك يار يزيد فقدك ضارع ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبيك أو النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبيك الى أن تثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة فيكون منادى والمعروف مع بناء ليبيك للفاعل فتح يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحاً لكونه فى رواية الرفع نائباً عن الفاعل لامنادى اه فنارى

وقراءة من قرأ بسجده فيها بالغدق والآصال رجال وقوله كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بناء الفعل للمفعول

(قوله دليل) تفهيم لما قبله (قوله خصوصية) يتحمل أن اللام للتوقيت أي وقت خصوصيته مع غيره أو للتعليل أي لاجل خصوصية نالته من لا طاقة له على خصوصيته وهو متعلق بضارع وإن لم يعتمد دلالة فيه بمعنى الفعل وليس متعلقاً بيبكي المقدّر لأنه قد نالته أن البكاء يكون للخصوصية دون يزيد ولا يقال بل قد اعتمد على الموصوف المقدّر أي شخص ضارع فعل تقدير اشتراط الاعتماد في تعليل الجارية لا محذوراً أيضاً لأننا نقول لو كفي في عمله الاعتماد على موصوف مقدّر ما تصورنا غاؤه لعدم الاعتماد لأن ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملزم لفظاً أو تقديرًا تعين الذات التي قام بها المعنى وهو مخالف لنصر يحتملهم الله -م- الآن يقال الاعتماد على موصوف مقدّر انما يكتفي في عمله إذا قوى المقتضى لتقديره كافي بآثار العاجب لا لانضمام اقتضاء حرف الداء إلى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتي اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر اه فتدري (قوله لأنه كان ملجأ الخ) أي انما يكتفي الضارع الدليل عليه لأنه كان يدفع عن الاذلاء والضعفاء ما ياله من فحشهم البكاء عليه (قوله ومختبط) أي ويبيكه مختبط فهو عطف على ضارع (قوله مما تطيح) أي مما أطاحت به المضارع بمعنى الماضي لأن السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة (قوله المعروف) أي طالباً للمعروف والاحسان وقوله من غير وسيلة أي كهديته يهديهم اليه عطية أكثر منها (قوله جمع مطيحة) هو اسم فاعل من (١٥) غير الثلاثي وهو أطاحه (قوله على غير القياس) أي لأن قياس الطوايح أن يكون جمع طائحة بمعنى هائكة لان فواعل فاعلى بمعنى مهائكة لان فواعل فاعلى لفاعله لا منعلة قال في الخلاصة

دليل (لخصوصية) لأنه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه * ومختبط مما تطيح الطوايح * والمختبط هو الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كإقحام جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط ومما صدر به أي سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكي المقدّر أي يبيكي لاجل اذهاب المنايا يزيد

أي يبيكه ضارع أي دليل (١) أجل (خصوصية) نالته مما لا طاقة له على خصوصيته وانما أمر الدليل ببكائه لأنه كان دافعاً عن الاذلاء والضعفاء ما ياله من فحشهم البكاء عليه وتتمام البيت * ومختبط مما تطيح الطوايح * فقوله مختبط معطوف على ضارع أي يبيكه الضارع والمختبط وهو الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك واذهاب المال وانلافه والطوايح جمع مطيحة والمطيح اسم فاعل من غير الثلاثي وهو أطاحه لكنه جمع نفواعل على غير قياس كإقحام جمع ملقحة وقوله مما تطيح يحتمل أن يتعلق بقوله مختبط فيكون المعنى أن المختبط أي السائل من أجل اهلاك الطوايح أي الوقائع والشهداء ماله يبيكي يزيد لأنه كان فيهما باغدق والآصال رجال على قراءة فتح الباب وكذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله على قراءة

أي لأن قياس الطوايح أن يكون جمع طائحة بمعنى هائكة لان فواعل فاعلى بمعنى مهائكة لان فواعل فاعلى لفاعله لا منعلة قال في الخلاصة * فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله * وأما مطيحة فقياس جمعها كما قرر شيخنا العدوي مطيحات والذي ذكره الدفوشي أن قياس جمعها طواوح وأما طوايح فتدريج عن القياس ويمكن أن يدل أن مطيحات جمع لها تصحيحاً وطواوح جمع لها تكسيراً ويدل لهذا ما قالوه أن كل ما فيه

التاء يجمع تصحيحاً بالالف والتاء إلا ألفاظاً استثنوا ليس منها مطيحة وحينئذ فلا تخالفه تأمل (قوله جمع ملقحة) أي وقياس جمعها ملقحات كما قرر شيخنا العدوي والذي ذكره الدفوشي أن ملقحة قياس جمعها ملقح فلو اقبح على كل حال جمع الملقحة شذوذاً (قوله من أجل اذهاب الخ) أشار بذلك إلى أن من التعليل وأن ما مؤولة مع الفعل بعدها صدر ويجوز أن تكون من ابتدائية أي سائل سؤالاً ناشئاً من اذهاب الوقائع أي الحوادث ماله (قوله أو يبيكي المقدّر) عطف على مختبط أي أنه متعلق بمختبط أو يبيكي المقدّر (قوله أي يبيكي لاجل اذهاب الخ) في هذا إشارة إلى أن الفعل المقدّر على الاحتمال الثاني ينبغي أن يجعل كاللازم أي يوقع البكاء مختبط لاجل اذهاب المنايا يزيد ويصح أن يكون متعدياً أي يبيكه مختبط من أجل اهلاك المنايا ياء وربما أشار لهذا قوله أولاً أي يبيكه ضارع ففيه إشارة لجواز الأمرين قررهما شيخنا العدوي ثم اعلم أن الوجه الأول أحسن لأن تعليقه بيبكي المقدّر مما ياءه سليقة الشعر وذلك لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً فإداه الجاسمي في شرح الكافية وقوله لاجل اذهاب المنايا أي المعبر عنها بالطوايح يزيد وإضافة اذهاب الوقائع في الوجه الأول وللمنايا في الوجه الثاني من إضافة المصدر للفعل ومفعوله ماله في الأول ويزيد في الثاني وأشار الشارح بذلك إلى أن مفعول تطيح في البيت محذوف تقديره ماله إن فسرت الطوايح بالوقائع أي الحوادث أو زيدان فسرت بالمنايا واعترض على الوجه الثاني بأن الشخص الواحد لا يهلكه وبذهبه الامنية واحدة وأجيب بأن أُل في المنايا للجنس وأُل الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية فيصدق بالواحد الذي هو المراد وانما عبر عنه بالجمع للبالغة أو أن المراد بالمنايا أسباب الموت إطلاقاً لاسم السبب على السبب ولا يخفى كثرتها

وفضل هذا التركيب على خلافه أعني نحو ليك يزيد صارع بناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه أحدها أن هذا التركيب
يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا (١٦)

(وفضله) أي رجحان نحو ليك يزيد صارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعني ليسك يزيد صارع
مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا للصارع (تكررا للاسناد) بأن أجيل أولا (اجمالا ثم)
فصل ثانيا (تفصيلا) أما التفصيل

يكسب المعلوم ويحتمل أن يتعلق بيكي المقدّر فيكون التقدير أن ذلك المختلط بيكي من أجل
اهلاك المنيا يزيد وعلى هذا التقدير ينبغي أن يجعل بيكي من اللازم أي يقع اليك من أجل
ما ذكره يصبح كونه متعديا أي بيكيه من أجل اهلاك المنيا بآياه ولما كان هناك مظنة سؤال وهو
أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم به الوزن وذلك بأن
يجعل يزيد مفعولا و صارع فاعل بيكي أجاب عنه بان ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال
(وفضله) أي وفصل هذا التركيب الذي فيه بناء بيكي للجهول وهو يزيد ثم ذكر الفاعل وهو صارع
(على خلافه) الممكن وهو أن يجعل بيكي مبنيا للفاعل وهو صارع وينصب يزيد على أنه مفعول
مع أن هذا الخلاف هو الاصل (تكررا للاسناد) أي فضل التكرير الاول على الثاني حاصل
تكررا للاسناد لان الفعل أسند أولا (اجمالا) أي اسنادا اجمالا (و) أسندا ثانيا (تفصيلا)
أي اسنادا تفصيلا أما الاسناد التفصيلي فظاهر لانه ذكر الفاعل المستحق للتعديل بالتفصيل وهو

فتح الحاء قال (وفضله على غيره) أي فضل تركيب ليسك البناء للمفعول على الرواية الشهيرة على
ما لو كان مبنيا للفاعل ثلاثة أمور أحدها تكررا للاسناد اجمالا وتفصيلا يعني أنه أسند
الى شخص ما محتملا لانه مع البناء للمفعول لا يكون الفاعل مفصلا ولأن أن تقول ليس مع البناء
للمفعول اسنادا للفاعل لا اجمالا ولا تفصيلا غاية أن الذائب عن الفاعل يستلزم وجرا فاعل
فهو يدل على الفاعل بالاتزام ولا اسناد فيه للفاعل ودلالته الالتزامية على الفاعل لا على
الاسناد ودينهم ما فرق ثم نقول قوله تكررا للاسناد اجمالا وتفصيلا قد يقال ان هذه العبارة
تستدعي تكررا للاسناد اجمالا وهو يستلزم اسنادين اجماليين وتكرره تفصيلا كذلك
فيستلزم الاسناد أربع مرات وهو فاسد غير مراد إلا أن يؤول على أن قوله اجمالا وتفصيلا
تفصيل لما أجله لفظ التكرر من باب اللف والنشر الثاني أنه لو وقع الاسناد فيه الى الفاعل لوقع
يزيد فيه مفعولا وهو فضله والعمدة أولى من الفصحى وقد يقال ان هذا في المعنى يرجع الى
الاول وقال في المشاح وكونه فضله يستلزم عدم الاعتناء به أنه وكونه مفعولا يقتضي الاعتناء
وتأخير الفاعل يقتضي عدم الاعتناء به وكونه عمدة يوجب الاعتناء فيتناقض فلهذا رغب فيه نظر
بذكر في الحواشي قيل وجه النظر أنه ان كان التناقض لازما فيلزم عند بناءه للمفعول
وذكر صارع بعده لان تقديره بيكيه صارع فقد تقدم المفعول وقيل وجه النظر ان البناء
للمفعول يقتضي أنه مقصود البيان وذكر الفاعل يقتضي أنه مقصود التناقض وفيه نظر لانهما
قد يفصدان وقيل لان المبني للمفعول أولى بالتناقض لان فيه عمدين كل منهما يطلب التقديم
بخلاف الفضلة فانها وان تقدمت فهي في نسبة التأخير قيل لو صح ما قاله لكان تقديم
المفعول على الفاعل قبيحا وليس كذلك وقيل أيضا لو كان ذلك قبيحا لكان رأيت
شجاعة في الحمام أفصح من رأيت أسدا فيه لايهام الثاني التناقض الثالث أن أول الكلام

(قوله وفضله الخ) هذا جواب عما
يقال لم عدل الشاعر الى هذا
التركيب المقتضى لحذف المسند
مع امكان الاصل وهو البناء للفاعل
واتقاة الوزن به وذلك بأن يجعل
يزيد مفعولا و صارع فاعل بيكي
ولا حذف لالاسند ولا المسند
اليه وحاصل الجواب أن ما عدل
اليه له فضل عما عدل عنه قال
الملاءمة يس وليس مقصود
المصنف افادة ترجيح البناء للمفعول
على البناء للفاعل من سائر الوجوه
حتى يعترض بأن في خلافه وهو
البناء للفاعل وجوه اربعة بل
المقصود بيان ترجيحه من حيث
الوجوه التي ذكرها المصنف فلا ينافي
أن خلافه ترجح عليه من جهة
أخرى وذلك أن فيه الجمع بين متنافيين
من حيث ان كون يزيد فضله
يقتضي أن يكون صارع أهم منه
وتدعيه يقتضي أن يكون أهم من
الفاعل وهو ضرب من البديع
وفيه أيضا التناقض لفاعل يذكر
المفعول أو لا مع الاطماع في ذكره
بناء الفعل له وحينئذ فيكون في
كل منهما ما جهات ترجيح فليبلغ
أن راي ترجيح هذا دون ذلك وأن
يوكس (قوله بأن أجيل الخ) دفع
بهذا ما يقال ان ظاهر عبارة المصنف
فاسد لان ظاهره أن قوله اجمالا
وتفصيلا معمول لتكرره وهذا يقتضي
أنه عند البناء للمفعول يكون الاسناد
قد تكرر رجحلا ثم تكرر مفصلا وأول

ما يتحقق به التكرر مرتين فيقتضي أن الاسناد قد وجد أربع مرات عند البناء للمفعول وليس كذلك وحاصل الدفع أنهم ما لبسوا
معمولين للتكرر بل معمولان لحذف والتقدير بأن أجيل الاسناد اجمالا الخ لكن اعترض على الشارح فيما قدره بأنه يلزم عليه حذف
عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع فالأولى أن يقول بأن أسندا أولا اجمالا أي اسنادا اجمالا ثم أسندا ثانيا تفصيلا أي اسنادا تفصيلا

الساني أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لافضلة الثالث أن قوله غير مطمع السامع في ذكر الناعل فيكون عند ورود ذكره كن تسمرت له غنمة من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك * ومن هذا الباب أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدرة قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على وجهه فإن الله شركاء ان جعلوا فعولان جعلوا فالجن يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوبا بخذوف دل عليه سؤال مقدرة كأنه قيل من جعلوا لله شركاء فمبطل الجن فيفسد الكلام إنكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشرك من غير الجن في أنه تكرر دخول اتخاذ من الجن. والثاني ما ذكره الزنجشيري وهو أن ينتصب الجن بدلا من شركاء فيفسد إنكار الشرك مطلقا أيضا كما مر وان جعل الله لغوا كان شركاء الجن معولين قدم ثانيهما على الأول. وثالثة التقديم استعظام أن يتخذ الله شركاء من كان ملكا أو جنيا أو غيرهما. ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ولولم يكن الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لله لئلا ينكار جعل الجن شركاء والله أعلم. ومنه ارتفاع الخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين

(قوله فظاهر) لأنه لما أسند اليك إلى معين وهو ضارع كان الفاعل المسنوح للفاعل (١٧) مذكورا بطريق التخصيص وهذا معني

النفصيل (قوله وأما الاجال الخ) حاصله أن اسناد الفعل للمفعول يشعر بأن الفاعل يستحق الاسناد إليه ولم يذكر ذلك الفاعل أولا وهذا معني الاسناد الاجالي (قوله ثم فقد أسند إلى منفصل) أي بعد أن أسند أولا إلى شتمل ان قلت ان الواقع في الكلام انما هو اسناد واحد إلى ضارع وهو التفصيلي وأما الاسناد الاجالي في غير مواقع قلت نعم هو وان كان غير واقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار كواقع كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله علم أن هناك ما كما أسند الخ (قوله ولا شك أن المتكرر الخ) أي ولا شك أن

فظاهر وأما الاجال فلأن لما قيل ليك علم أن هناك ما كما أسند إليه هذا البكاء لان المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل تحذف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجال ثم التفصيل أوقع في النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضله) لكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في خلافه (ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لان أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لاسناد الفعل ضارع وذلك معني التفصيل وأما الاسناد الجلي فلان اسناد الفعل للمفعول مشعر بأن الفاعلا يستحق الاسناد إليه ولم يسم ذلك الفاعل أولا وهذا معني الاسناد الجلي وهو ولم يقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار كواقع فاذا تحقق في ذلك التركيب اسنادين فلا شك أن التركيب المشتمل على اسنادين أوكد وأقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وإذا تحقق أن فيه الاجمال ثم التفصيل فلا شك أن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس لان في الاجمال نشوء الغرض من الكلام فمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (و) فضله أيضا على غيره حاصل (وبوقوع نحو يزيد) الذي هو نائب الفاعل (غير فضله) لكونه كذا أسندا إليه الفعل المبني للمجهول وليس مفعولا كما في التركيب الآخر (و) فضله حاصل أيضا (بكون معرفة الفاعل) فمبطل (كحصول نعمة غير مترتبة) فهو كرزق من حيث لا يحتسب والرزق من حيث لا يحتسب أيسر وأغرب وانما كانت معرفة الفاعل كذلك (لان أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي في ذكر الفاعل وانما كان غير مطمع لان الكلام قد تم حيث أسند غير مطمع السامع في ذكر الفاعل فيحصل السرور بوروده لانه كمنعة جديدة. قلت بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل فذكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة وهذا أخصص من قولهم غير مطمع والخطيبي قال في شرح المفتاح انه قد يرجع البناء للفاعل بوجوه لانه يخالف للاصل لان

(٣ - شرح التلخيص ثانيا) التركيب المشتمل على اسناد متكرر أي اسنادين أو كذا أقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وانما قدرنا ذلك لان الكلام في رجحان أحد التركيبين على الآخر (قوله أوقع في النفس) أي أشد وقوعا ورسوخا في الالان في الاجال تشويها والحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب وقوله أوقع في النفس أي والغرض من الكلام تحكك معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسندا إليه) أي لانه نائب فاعل وانما سمح جعل شجي ونحو يزيد غير فضله مرتبة لما سبقت له لان ذلك لان بدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرتبة في بيان أحواله فالناسب أن يكون أممية ممددة - قصودا بالذات (قوله وبكون معرفة الفاعل) أي وهو ضارع (قوله كحصول نعمة غير مترتبة) أي بخلاف ما ذكرنا من بناء الفاعل فان الفاعل حيث لم يكن معرفة مترتبة إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبني للمفعول فانه يتم الكلام به كالمفعول بدون الفاعل وقوله غير مترتبة أي في الجملة الأولى فهي كرزق من حيث لا يحتسب أي والرزق الذي كذلك أشد فرح لانه غير مشوب بالأم الانتظار وتعب الطلب وهذا لا يخالف قولهم الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب لان هذا باعتبار الفرح وذلك باعتبار العناء وبذلك قولهم الحاصل بعد الطلب أعز الخ فيما إذا تشوقت النفس إليه لا في غيره كما هذا فائدة شيخنا العدوي (قوله غير مطمع) أي بل مؤنس من ذكره لان ذكر النائب في جملته توجب الايمان من ذكر الفاعل في تلك الجملة تمام الكلام بدون فاعل ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد (م ليست في الشارح) اه محبة

الى المفعول وتتمام الكلام به بخلاف ما ذابني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء
يسند هو اليه

الفعل للمائب فلا يطلب له فاعل يتم به الكلام بخلاف ما اذا أسند الفعل للفاعل فهو مقتض للفاعل
في نظر اذ لا بد للفعل من فاعل وانما قال غير مطمع ولم يقل مؤنس من ذكره لانه يجوز أن يذكر الفاعل بعد
المائب للبيان لكنه لا ينتظر لتتمام الكلام بدونه فهذه الوجه بفضل به هذا الترتيب خلافه فبالبلوغ
أن يرجعه به الى خلافه ولو كان في خلافه ما يمكن ترجيعه به أيضا وذلك أن فيه إيهام الجمع بين متناقضين
من حيث أن كون زيد فضلة يقتضي أن يكون ضارعا أهم منه وتقديعه كونه أهم من الفاعل وهو ضرب
من البديع وفيه التشويق الى الفاعل بذكر المفعول أولا مع الاطماع في ذكره بيناء الفعل له وبهذا يعلم
أن اختصاص الخلاف بما ذكر لا يقتضي أرجحيته كما يدل بل النظر في ذلك للبلوغ في جمع ما اقتضاه

فيه - - - فاعلا كثيرا ويحتاج لايراد سؤال وجواب وفيه التباس لاحتمال أن يكون ضارعا فاعلا وخبرا
(تنبيه) قال الخطيب يجوز أن يسند الى أحد الظروف الثلاثة أعني له فيم بالغد وفيه تشبيحي
الكلام فيما يتصل بالفاعل جزءا وما ينفصل عنه فضلة وبترفع عليه - - - في الاهتمام فيما قدم
وأخر ومعنى الاسناد المجازي فالوجه ثلاثا والاعتبارات تسعة أحدها أن يجعل الباء في بالغد
مزيدة ويسند الفعل الى أوقات الغد والواصل على الاسناد المجازي لأن الله تعالى بالحقيقة
هو المسبح ولكن المسبحين لاهتمامهم بالنسب فان أوقاتهم مستغرقة فيه لا يقفون آثاء الليل
وأطراف النهار كما قال رجال لانهم يمسحون بآثارهم الصلاة كأنهم يمسحون ويؤيده
قوله على زيادة الباء وجعل الاوقات مسحوة والمراد بهم أو منه قولك زيد يمسحون بآثارهم صلاة فاعلم لكثرة صياحه
بالنهار وقيامه بالليل فالتقديم اذن في الفضلات لان الاصل تقديم المسند اليه عليه اوتقديم المفعول
فيه على المفعول له لان الغايات السابقة في القصد لاحقة في الوجود فقدم لارادة مزيد الاختصاص كانه
قيل تسبح أوقاته لاجله وكرامة لوجهه الكريم لاشئ آخر وفيه تقديم ظرف المكان على الزمان
ان الفعل أشد اتصالا بالزمان لكونه جزءا من شدة العناية بآثار تلك الامكنة التي وقعت له كراته
تعالى وتبنيحه فهذه اعتبارات أربعة اعتبار الاسناد تقديم المفعول له على المفعول فيه وعلى
ما أقيم مقام الفاعل وتقديم ظرف المكان على الزمان وثانيها أن تجعل اللاحقة في مزيدة ويسند
الفعل الى الله تعالى بالحقيقة فالتقديم حينئذ في الطرفين على ما سبق ففيه اعتباران اعتبار
الاسناد الحقيقي وتقديم ظرف المكان على الزمان وثالثها أن تجعل في فيم مزيدة ويسند الفعل
الى ضمير البيوت على الجواز وفي ذلك أن المسبحين أشد عنايتهم بالعكوف في بيوت الله تعالى
وملازمهم هم اهل الدار كرفيها واختصاص الدار بها كما قال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها
اسمه يسجد له فيها بالغد والواصل كان البيوت المسحوة والمراد بهم أو اللاحقة في له بمعنى لاجل وتقديعه
على ما سبق لمزيد الاختصاص وان اكرام الدار اساسا كنهها فالا اعتبارات ثلاثة والله تبارك وتعالى
أعلم (فائدة) اختار والدي في جواب الاستفهام يجوز في جواب من عندك انه مفرد لا مركب
ولا بقدر له مبتدأ ولا خبر بل زيد بغيره تحير ان طاق في جواب ما لا انسان وهو ذكره بغيره التصور
فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله وقد جاء في الآية الاخرى خلقهم من
العزيز والعليم وهذا ابتداء كلام ليس جوابا بل يتضمن الجواب بخلاف الآية الاولى وانما رفع
لانها لم تكن له ما يعمد لفيه أعطى حركة الرفع تجرده وأما قول ابن عصفور في باب الحكاية
من شرح الجمل محال أن ينطق عقل باللفرد فيجمل على مفرد لا يقصد به تصور ولا تصديق

* وأما ذكره فاما نحو ما مر في باب المسند اليه من زيادة التقرير والتعريض بغاوة السامع والاستئذان والتعظيم والاهانة وبسط الكلام وإعماله عن كونه اسماء فسد تفاد منه الثبوت أو كونه فعلا فسد تفاد منه التجدد أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد وأما نحو ذلك قال السكاكي وأنه للمعجب من المسند اليه بذكره كما ذاقنا في زيادة قراؤه لاسد مع دلالة قرائن الاحوال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكرا اذا قامت القرينة

(قوله مع عدم المتعدي للعدول عنه) أي مع عدم المكنة المتضمنة للعدول عن المذكور لحذف كانت كات المذمومة وذلك كقولك ابتداء زيد صالح (قوله ومن الاحتياط الخ) أي كقولك عنزة أشجع وستم أجود في جواب من قال من أكرم العرب في الجملة واشجعهم فص ح بالمسند احتياط لا احتمال الغفلة عن التعريض من السؤال (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) أورد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند ومن المعلوم أن هذه الآية مثل قوله تعالى (١٩) ليقولن الله في أن كلامهم أجواب

لسؤال محقق وإذا كان
السؤال محققا وإذا كان
كذلك فكيف يضعف
التعويل على القرينة في
أحدهما دون الآخر مع
اتحاد السؤال والمسؤل

والسائل فالقول بأن الحذف
في قوله ليقولن الله للاحتراز
عن العبث نظر القرينة
والذكر في قوله خلقهن
العزيز العليم يضعف
التعويل على القرينة مما
لا وجه له فالأولى أن يقال
أن المذكور هنا زيادة تقرير
المسند وأجيب بأن المسؤل
لما كانا أغنياء الاعتقاد
لكفرهم فتارة يتوهمون
أن السائل ممن يجوز عليه
الغفلة عن السؤال أو تجوز
على من معه عن قصد
اسمائه أو ينزله منزلة من
يجوز عليه الغفلة فيأتون
بالجواب تاما المقصد التقرير
الذي أصله ضعف التعويل

(وأما ذكره) أي ذكر المسند (فلما مر) في ذكر المسند اليه من كون المذكور هو الأصل مع عدم
المتعدي للعدول عنه ومن الاحتياط تضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن
التعريض بغاوة السامع نحو محمد نبي الله في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لأجل (أن)
يتعين (بذكر المسند) (كونه اسماء) فيزيد الثبوت والدوام (أو فعلا)

نظرا في المقام فليفهم (وأما ذكره) أي ذكر المسند (فلما مر) في باب المسند اليه منها كون ذكره لأصل
ولا متعدي للعدول عنه كقولك ابتداء زيد صالح ومنها الاحتياط تضعف التعويل على القرينة كقولك
في جواب من قال من أكرم العرب في الجملة واشجعهم عنزة أشجع وستم أجود تضعف التعويل
على القرينة كما إذا كان الغرض اسماع غير السائل أيضا والسؤال أخفاه المسكلم فخفت أن لا يسمعه
وقد مثل غايته قوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤل هنا كقوله تعالى ليقولن
الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل
بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب لا تظهر صحته ولا مناسبة لهذا المقام ولأن نقول في الجواب
لما كان المسؤلون أغنياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن يجوز عليه الغفلة عن
السؤال أو تجوز على من معه عن قصد اسمائه أو ينزله منزلة من يجوز عليه فيأتون بالجواب تاما
المقصد التقرير الذي أصله ضعف التعويل بل يزعمهم الفاسد ووههم الكاسد فيزيد كونه
بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند
المخاطبة والسؤال فتأمل ومنها التعريض بغاوة السامع مثل قوله الله تعالى محمد نبي الله في جواب من قال
من نبيكم تعريضاً بالسامع وإنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبيته لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجاب بذكر
أجزاء الجمل أعلاما بأن مثل هذا يكفي مع عدم الالتصيص بعدم فهمه بالقرائن الواضحة (أو) لأجل
(أن يتعين) بذكره (كونه) أي المسند (اسما) فيزيد الثبوت لما تقدم رآنا الاسم مفيد في
الأصل مطلق الثبوت بخلاف غيره (أو) كونه (فعلا) فيزيد التجدد لأن أصل وضع الفعل الدلالة على
ص (وأما ذكره فلما مر) أو أن يتعين كونه اسماء أو فعلا) ش ذكر المسند ليكون لاحدا لاسباب السابقة

بزعهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينة فذكر الجواب عنهم مختلف باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المخاطبة
والسؤال هذا حصل ما قاله العلامة البيهقي وغيره وقال بعد الحكيم أن وجود القرينة مع حذف الحذف لا موجب فان عول على دلالتها
حذف وان لم يعمل عليها احتياط بناء على أن المخاطب له له يفعل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام في الحالين أي حالة التعويل وحالة
عدمه واحدا اه قوله نحو محمد نبي الله أي ذكر المسند وهو نبي الله من قرينة السؤال إشارة إلى أن المخاطب غي لا يفهم بالقرينة
وإنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبيته لانه أظهر من أن يتوهم خفاؤه (قوله وغير ذلك) أي كانا ككلا لغرض اسماع غير السائل أيضا
والسؤال أخفاه السائل فخفت أن لا يسمعه (قوله وأولاً لأجل أن يتعين الخ) أي بخلاف ما لو حذف فانه يحتمل كونه اسماء ويحتمل
كونه فعلا (قوله كونه اسماء) أي نحو زيد عام أو منطلق (قوله فيزيد الثبوت) أي من أصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند
للمسند اليه من غير دلالة على تعيينه بالزمان وقولا والدوام أي بالقرينة كالغمام أو من حيث العدول عن الفعل اليه (قوله أو فعلا) نحو زيد

وأما إرادته فلا تكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم كقولك زيد منطلق وقام عمرو

انطلق أو علم (قوله فيفيد الخ) أي تجدد الحوادث أي وجوده به - مدان لم يكن وافادة الفعل لذلك بالوضع لان الفعل متضمن
لزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار (قوله والحدوث) أي حدوثه مشابهاً لشيء على وجه الاستمرار وافادته لذلك بالقرينة
واعلم أنها بما قصد معنى كل من الاسم والفعل اذا اقتضاء المقام وسياق تفصيل هذا (قوله أي جعل المسند غير جملة) أشار بذلك
الى أن المراد بالمراد ما ليس بجملة فيشمل المركب والمضاف (قوله فلا يكونه) أي فلا يقتضاء المقام كونه أي المسند غير سببي أي غير
منسوب السبب الذي هو الضمير سبباً تشبهاً به بالسبب اللغوي الذي هو الحمل لان الضمير يرتبط به الصلات والصفات كما أن
الامتعة ترتبط بالحمل ثم ان قوله (٣٠) فلا يكونه الخ هذا هو العلة في الافراد والافراد أي الاتيان به مفرداً معلول

وانترض على هذه العلة
بالمجملة الواقعة خبراً عن ضمير
الشأن نحو قل هو الله أحد
فانهم اسند غير سببي ولا مفيد
للتقوى الحكم وقد وجد
علة الافراد مع كون المسند
جملة والعلة والمعلول
متلازمان في الوجود
والانتفاء وأوجب أن تلك
المجملة مفردة معني كونها
عبارة عن المبتدأ والهاء
لا تحتاج الى الضمير وان
كانت جملة في الصورة على
أنه يمكن أن يقال ان انتفاء
الامر في شرط في الافراد
لا سبب فيه والشرط يلزم
من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم
كما أشار لذلك انشراح فيما
يأتي بقوله ولو لم الخ قوله
اذلو كان أي المسند سبباً
الخ وحاصله أن العلة في
إرادته جملة أحد أمرين كونه
سببياً أو كونه مفيداً للتقوى

ذلك لضمينه الزمان الموصوف بعدم الاستقرار والتجدد وانما بقصد معنى كل منهما اذا اقتضاء المقام
وسياق الآن تفصيل هذا (وأما إرادته) أي افراد المسند بجملة غير جملة (فلا يكونه) أي فلا يقتضاء المقام
كونه (غير سببي) وذلك لان السببي في هذا الاصطلاح جملة أخبر بها عن مبتدأ بانه ليس مسنداً له
في تلك الجملة وسأق الآن مفاهيم هذه القيود فلو كان سببياً كان جملة كقولك زيد أبوه منطلق (مع عدم
افادة التقوى) أي يكون مفرداً عند عدم افادته التقوى بنفس اسناد اذ لو أفاد التقوى بنفسه كان جملة
كقولك زيد قام فكونه مفرداً فيحقق بنفي شيئين السببية المفسرة بما ذكر ووافادة التقوى بنفس الاسناد
وهي كونه الاصل والاحتياط لضعف التعويل على القرينة أو التنبية على غباوة السامع أو زيادة
الايضاح والتقرير أو اظهار تعظيمه أو اهانته أو التبرك بذكره أو استلذاذه أو بسط الكلام
حيث لا صغاء مطلوب وعبارة المصنف في الايضاح ان ذكر المسند يكون نحو ما مر من زيادة
التقرير والتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والاهانة وبسط الكلام ولم يذكر التبرك
وكونه الاصل وزاد المصنف هنا أن يذكر كرايتين أنه اسم فيستفاد منه الثبوت أو فعل فيستفاد
منه التجدد أو ظرف فيورث احتمال الثبوت والتجدد ولك أن تقول قديراً أنه اسم أو فعل مع الحذف
اذا كان جواب استفهام فانه ان كان في لفظ السائل الفعل أو الاسم فهو المحذوف غالباً وقد يجاب
بان تقديره مثلاً بما في السؤال من فعل أو اسم راجع لامتعين وقد حذف الطرف من التلخيص وهو
أحسن فان الاحتمال حاصل مع الحذف ثم الطرف لا يكون مسنداً على الحقيقة انما المسند
عام له من فعل أو اسم فليس له هذا القسم وجوداً على القول بان الظرف نفسه هو المسند
وهو ضعيف وفي الايضاح وأما الحذف وذلك ذكر عن السكاكي أن من أسباب ذكر التعجب من
المسند اليه كثرة الازدياد وقاوم الاسد مع دلالة القرائن قال وفيه نظر لان التعجب حاصل
بدون الذكر مع القرينة ص (وأما إرادته فلا يكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم

والعلة في إرادته مفردة انتفاءً وجمعاً (قوله فهو جملة) جواب لوقوله مرتبط بالامر من قبله والمعنى فواجب أن يؤتى بجملة فليس
لكن كان الزاجب حذف انتفاءً لان جواب لولا لا يقترب من الآن قال ان هذا ابتداء على مذهب من يجيز ذلك اجراء للوجري ان (قوله
وأما نحو زيد قائم) هذا جواب عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لانه جعل العلة في الافراد كونه غير سببي مع عدم افادة التقوى
فمرد عليه زيد قائم فإنه مفرد وهو مفيد للتقوى فتد وجد المعلول وهو الافراد ولم يجد العلة مع أن العلة والمعلول متلازمان في الانتفاء
والوجود وحاصل ذلك الجواب أن لا نسلم أن زيد قائم مفيد للتقوى حتى يقال انه مفرد مع انتفاء العلة فيه وانما هو قريب مما يفيد
التقوى وهو زيد قائم وذلك لانه ان اعتبر انتفاء الضمير الموجب لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبر تشبهه بالخالي عن
الضمير لم يكن فيه تكرار الاسناد فيدخل في عدم افادة التقوى لان المتبادر أن يكون افادته بلا شبهة افادته عبد الحكيم

(قوله فليس بمفيد للتقوى) أى الكامل المعتبر أى وكلام المصنف فى التقوى الكامل المعتبر وحينئذ فلا يراد وأنما قدرنا الكمال لأنه لا يخلو عن إفادة التقوى فى الجملة كما يظهر لك وليس المراد أنه لا يفيد التقوى أصلاً ولا إنافاً ما بعده كذا قرر بعض أرباب الحواشى قال عبد الحكيم وهو ليس بشئ لأن قوله وهو قريب الخ أباه وعدم انقسام التقوى إلى قسمين فلاولى ما قلناه من أن المراد ليس بمفيد للتقوى أى بلا شبهة بل هو قريب مما يفيد التقوى (قوله بر قريب من زيد قام فى ذلك) أى فى إفادة التقوى لأن كلامهم ما احتوى على ضمير مسند إليه عائد على المبتدأ وأعماله يمكن عزله لأنه لا يغير قائم لا يتغير فى حال التكلم (٣١) ونحطاب والغيبة بل هو مستتر دائماً فقام بمنزلة الجاهل الذى

لا ضمير فيه وحينئذ ان اعتبر تضمينه لا ضمير كان مفيداً للتقوى وإن اعتبر شبهه بالجاهل لم يكن مفيداً وقد مر ذلك فى المصنف عن السكاكى حيث قال المصنف السكاكى ويقترب من هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمينه الضمير مثل قام وشبهه بالخالى منه من جهة عدم تغيره فى الخطاب والتكلم والغيبة (قوله وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه الخ) هذا جواب عما يقال أن المصنف قد جعل العلة فى إفراده عدم إفادة التقوى فيفهم منه أن العلة فى كونه جملة أفاده التقوى فليس على ذلك المفهوم عرفت عرفت فانه مفيد للتقوى والمسندين مفرد وهو الفعل فقد وجدت العلة دون المعلوم مع أنهم مما متلازمان فى الثبوت والانتفاء وحاصل ما أجاب به الشارح جواباً بان الأول أن قول المصنف مع عدم إفادة تقوى الحكم من إضافة المصدر لمفعوله

فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه مع عدم إعادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير فهو عرفت عرفت أو يحرف القأ كيد نحو أن زيد اعترف أو نقول أن تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده

فيدخل فى الأفراد نحو زيد منطلق أبوه مما أسند فيه الوصف إلى المبتدأ فاعل الظاهر الذى سبب لانا فسرنا السبب بالجملة ويدخل فيه نحو زيد قائم لأنه لا يفيد التقوى بل هو قريب من أفاده كما تقدم ويدخل فيه نحو عرفت عرفت مما أفاد التقوى بالتكرار ونحو أن زيد قائم مما أفاده بالحرف لانا فاد التقوى بكونه مفاداً بنفس الاسناد فى التركيب نحو زيد قام مما كان فيه الفعل مسنداً للضمير المبتدأ لأنه كما تقدم مشتمل على الاسناد مرتين وذلك لأن المبتدأ يطلب به الاسناد إليه لكونه خبراً عنه ولا يكونه تعلياً بطاب نعم ذلك المبتدأ ليس مسنداً إليه لكونه فعلياً لا سيما فوقع الاسناد فيه مرتين فأفاد التقوى بهذا الوجه وهو الاسناد مرتين ويحتمل أن لا يحتاج إلى القيد السابق وهو قوله بنفس اسناده وذلك بان تجمل الالف واللام للعهد السابق وهو التقوى المقادير هذا الطريق وهو الاسناد فى تركيب واحد مرتين ويدخل فيما أفاد التقوى بهذا الوجه فيكون جملة نحو قولنا أنا عرفت وأنت ما سمعيت فى حاجتى مما كان فيه الفعل مسنداً للضمير المبتدأ مع عدم إفادة التخصيص كما تقدم أن مثل هذا التركيب بقصد به التخصيص لأن التقوى موجود فيه لوجود الاسناد مرتين ولو لم يقصد ذلك التقوى بالذات لالم نشترط فى إفادة التقوى ففى انتهى نى الإفاد فان وجدت الإفاد كان جملة ولم يقصد تلك الإفاد نعم لو شرطنا نى قصد التقوى يدخل فى الأفراد ما قصد به التخصيص على تقدير تسليم أن هذا التركيب عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى فلا يلزم دخوله فى الأفراد لأن المقصود نى أن السببية والذاتى يكون علة للأفراد ولا يلزم إطراد العلة فيصح وجود ذلك النى مع نى الأفراد كما فى نحو أنا سمعيت فى حاجتك وقولنا لم يقصد إفادة التقوى بالذات إشارة إلى أن الإفاد لا بد فيه من اتبعها الذميمة لا بقصد أصلاً لا بد من خواص تراكيب البلغة لا بد من أصولاً وقولنا لأن السبب فى هذا الاصطلاح نى به اصطلاح السكاكى وإياه تبع المصنف فى إطلاق السبب على ما ذكر كاطلاقه الفعلي على خلافه كما أثرنا إليه بقولنا فيما تقدم لكونه فعلياً لا سيما ما اصطلاحه فى السبب فكأنما خوذ من قول النحاة أن نحو مررت برجل كريم أبوه نعمت سببى لكن على اعتباره ينبغى أن يسمى نحو قولنا زيد منطلق أبوه مسنداً سببياً وهو لا يقول به والتفريق بينه وبين قولنا زيد أبوه منطلق بان الأول المسند فيه مفرد والثانى المسند فيه جملة لا يفيد وجه التخصيص الثانى بتسميته سببياً دون الأول وأما اصطلاحه فى الفعلي فلا يعرله سلف فيه وقد أطلق السبب فى النعت على ما أطلقه عليه الخويون نحو مررت برجل كريم أبوه وأطلق الفعلي فيه على ما أطلقوا عليه الحقيقي نحو مررت برجل كريم وحول هذا

بعد حذف الفاعل والأصل مع عدم إفادة التركيب تقوى الحكم وحاصله أن العلة فى إفراده جملة إفادة تقوى الحكم بنفس التركيب لأن شئ آخر فخرج عرفت فانه إنما أفاد التقوى بالتكرير وحاصل الجواب الثانى أن المراد تقوى الحكم فى الاصطلاح وهو تأكيده بالطريق المخصوص أعنى تكرير الاسناد مع وحدة المسند فخرج عرفت فان المسند فيه متعدد على هذا الجواب فلا حاجة إلى تقدير مع عدم إفادة نفس التركيب الختروج ما ذكره ذلك (قوله فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الأفراد المراد داخله فيه بل المراد خروجه عن القيد الذى أضيف إليه لعدم أعنى إفادة التقوى وإذا خرج عن إفادة التقوى دخل فى عدم الإفاد فيكون مفرداً

(قوله بالطريق الخ) أي وهو تكرير الاسم مع وحدة المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت وعرفت ونحو أن زيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لا يكون مفردا) أي قد وجدت العلة بدور المعلول مع أنهم مائة لا زمان في الشبوت ولا انتفاء (قوله عند قصد الخ) يتعلق بكفولنا فهو راجع للأدلة الثلاثة قبل لكن لا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الأخير الأعلى مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتفوي أي على مذهب عبد القاهر فلا لأن مذهبه أن المسند إليه إذا تقدم هو ولي حرف النفي لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الثاني الأعلى مذهب عبد القاهر السائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتفوي أي على مذهب السكاكي فلا لأن مذهبه أن التكرار المسند إليهم إذا تقدمت ليست إلا للتخصيص كما تقدم ذلك كما يتدبر (قوله لكن لا نسلم أنها لا تفيد الخ) هذا جواب بالمنع وحاصله أنا لا نسلم أن هذا القول لا تفيد التفوي بل هي مفيدة له ضرورة تكرار الاسم إذا لموجب للتفوي فالتفوي موجود وإن كان غير مقصود والمصنف إنما عاقل في علة الأفراد على عدم أفاد التفوي لأعلى عدم قصده (قوله ولو سلم) أي كونها لا تفيد التفوي عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كما فطره بعضهم أن الأفراد معلول ولزوم عدم السببية وعدم التفوي وهم لا يلزمه وعلة فيه فقي وجد الأفراد كانت العلة متحققة ولا يلزم من هذا أنه كلما وجدت العلة وجد الأفراد فالأفراد مقصور على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم طرأها وأورد عليه أنه إن كان هذا المعنى علة للأفراد فيلزم أنه حيث وجد وجد الأفراد لما بين العلة والمعلول من التلازم فقي وجد أحدهما وجد الآخر وإن لم يكن علة فلا يصح التعليل به وأجيب بأنه علة ناقصة فلا يلزم من انضمام أمر آخر إليه في ترتب الأفراد عليه وحينئذ فلا يلزم من وجود ذلك المعنى وجود الأفراد (٢٢) لأن العلة الناقصة توجد ولا يوجد المعلول وإنما يلزم وجوده مع

بالطريق المنصوص فحوز يدقام فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتفوي ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سمعت في حاجتك ورجل يعني وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس المقصود في هذه الأمور إلى التفوي لكن لا نسلم أنها لا تفيد التفوي ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتفوي ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي واقع في من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو والوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصف فاعليا والوصف الاصطلاح إلى السند لكنه خصه بالجمله كما أثرنا له قبل فعلم أن مجموع اصطلاحه في السببي والفعل مبنية كرهه ولما كان تعريفه السببي فيه الغلاق وصعوبة حسبا يظهر عند الوقوف عليه في المفتاح ومعلوم أنه يلزم من الغلاق الغلاق مقابله وهو الفعلي عدل المصنف إلى المثال في السببي ليعرف

العلة التامة لكن اعترض هذا الجواب بأن الأمر الآخر الذي يتم ما علم يعلم والولي ما ذكره العلامة النوبي في شرحه لهذا الشرح وحاصله أن قول المصنف فليكون غير سببي الخ هذه العلة من باب اشترط فإنها السببية والتفوي شرط والأفراد مشروط ومعلوم أنه يلزم من

وجود المشروط كالأفراد وجود الشرط كاتقاء الأمرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فتقول الشارح بحال رز سلم أي كونه لا يفيد التفوي عند قصد التخصيص فالمراد أن أفراد المسند يكون أي يوجد لأجل هذا المعنى أي لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا لا يتحقق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا إلا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عدمه ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله أنه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيد للتفوي وليس كلاما يكن سببيا ولا مفيد للتفوي يكون مفردا وإنما كان هذا أولى لأن جل العلة على الشرط وإن كان بعيدا من كلام الشارح أنه لا يريد عليه شيء فتأمل (قوله ثم السببي الخ) هذا دخول على كلام المصنف والقصد به دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وإثباته بالمثال ومعلوم أن تعريف الحقائق مجرد المثال لا يتخلو عن خفاء لأن أوجه امتثال كثيرة وقوله ثم السببي والفعل أي سواء كان في المسند أو في الوصف كما يعرف بما يأتي (قوله من اصطلاحات السكاكي) أي من مختاراته (قوله في قسم النحو) أي في القسم المذكور في النحو من كتاب المفتاح (قوله الوصف بحال الشيء) أي بصفته وفيه أن الوصف فعل الوصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بالنفس اللفظ نحو كريم أو كريم أبو والجواب أن في الكلام حذف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء في الجملة لا بد من ملازمة الدال للدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم وإنما قد رنا ذلك ليكون كريم وصفنا في ر ثم قوله وصفنا فاعليا (قوله وصفنا فاعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له ويسميه النحاة وصف حقيقة ينفرد السكاكي عنهم بالتسمية فاعليا كما انفرد عنهم بإجراء هذا في المسند مع تخصيصه السببي فيه بالجمله فمجموع اصطلاحه مبنية كرهه فصح كلام الشارح وان دفع ما عساه أن يقال إن النحاة أيضا يسمون الوصف بحال ماهر من سببية وصفنا سببيا

والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق قال السكاكي وأما الحالة المقتضية لافرادته فهي إذا كان فعليه ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وأعني بالسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للسند اليه أو بالانقضاء عنه كقولك أبوزيد منطلق والكتر من البر يستين وشرب أخو عمرو ويشكر لكران تعطه وفي الدار خالد إذ تقديره استقر أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين لتسام الصلة بالظرف كقولك الذي في الدار أخوك وفيه نظر من وجهين أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند لفظي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً وانما هو أنه انما قصده الاحتراز عن المسند السببي إذ يفسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا زيد أبوه منطلق أو انطلق والبر الكثر منه يستين فجعل كآثر أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى والثاني أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره كان قولنا الكثر من البر يستين تقديره الكثر من البر استقر يستين فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر وكذا إذا كان

(٣٣)

خالد كان المسند جملة أيضاً
لكون استقر مسنداً إلى
ضمير خالد لا إلى خالد على
الاصح لعدم اعتماد الظرف
على شيء

بحال ما هو من سببيه نحو رجل كريم أبوه وصفه سببياً وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام
مسنداً فعلياً وفي نحو زيد قام أبوه مسنداً سببياً وفسرهما بما لا يتلوه عن صعوبة وانعلاق فلهذا اكتفى
المصنف في بيان المسند السببي بالمثال وقال (والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه
ويمكن أن يفسر المسند السببي

وحاصل الدفع أنهم وإن
شاركوه في ذلك لكن لم
يشاركوه في تسمية الوصف
بحال الشيء فانهم سموه
حقيقياً وهو سماء فعلياً
وهو قد قسم المسند أيضاً
إلى قسمين وسمى أحدهما
سببياً والآخر فعلياً وهم
لم يتبعوا ذلك أصلاً
فدعوى ابتكار اصطلاحه
واختراعه من حيث
الجموع (قوله بحال ما هو
من سببيه) أي بحال
شيء كلاب في المثال وقوله
هو أي الشيء وقوله من
سببيه أي من جزئيات سببي

منه الفعلي فقال (والمراد بالسببي) خبر هو (نحو) الخبر في قولك زيد أبوه منطلق) ومعلوم أن تعريف
الحقائق بمجرد المثال لا يتلوه من خفاء لأن أوجه التماثل كثيرة ومثل هذا قولك مثلاً زيد انطلق أبوه مما
كان فيه الخبر جملة علققت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً اليه في تلك الجملة فيستفاد أحد السببي مما ذكر
من المتماثلين لاشتمالهما على أجزائه فيخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق أبوه إذ ليس منطلق أبوه بجملة
كما نقرر والمسند في نحو قول هو الله أحد مما هو جملة أخبرهم عن ضمير ایشان لأن تعليقها بالمبتدأ بنفسها
لا بعائدها وفي نحو قولنا زيد قام لأن العائد في قام مسنداً اليه ويدخ في ذلك الحد المستفاد من المتماثلين
والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) ش المسند على أقسام الأول أن يكون سببياً والمراد بالسببي أن
يكون إثبات المسند للمسند اليه لاعتقاده لنفسه وذلك إما بأن يقدم السببي نحو زيد أبوه منطلق أو يراد
حدوث المسند وهو سببي مثل زيد انطلق أبوه وفي هذين القسمين يكون جملة أو زيد منطلق أبوه وهو مفرد
سببي الثاني أن لا يكون سببياً بل كبر يراد تقوى الحكم بذكر الاستناد كقولك زيد قام فاندفع الاستناد
إلى زيد مرتين أحدهما إلى لفظ زيد والثاني لضمير وهو فاعل قام الثالث أن لا يكون سببياً ولا يراد به
التقوى مثل زيد منطلق فخالصه أن لا يراد به التقوى كان جملة وإن أريد فاعلاً أن يكون سببياً ولا أن لم
يكن فهو مفرد وإن كان فاعلاً يتأخر السببي ولا يراد حدوثاً لأن تأخره لم يرد حدوث فهو مفرد مثل
زيد قائم أبوه إذا عرفت ذلك ورد على المصنف أن كلامه يناقض أن متى كان سببياً كان جملة وليس كذلك
لأجل زيد منطلق أبوه (تبيينه) مراد المصنف بتفسير السببي هو ما أراد السكاكي بالمسند انفعلي

الموصوف أي من جزئيات المشتمل على سبب الموصوف أي على ضميره منسلاً رجل كريم أبوه كريم دال على حال الأب الذي هو جزء من
جزئيات سببي الرجل أي الاسم المشتمل على ضميره ومنها جاء في رجل كريم غلامه وكرم جاريتيه ولو قال بحال ما هو سببياً لكان
أوضح (قوله نحو رجل كريم أبوه) أي في قولنا مثلاً جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة إذا
كان مسنداً كما يأتي في قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتي (قوله زيد قام) أي ومثله
زيد قائم فليس الفعلي عنده قاصر على الجملة بل المفرد كذلك (قوله فلهذا اكتفى المصنف الخ) أي ويعلم من مثال السببي مثال مقابله وهو
الفعلي (قوله نحو زيد أبوه منطلق) أي نحو أبوه منطلق من قولك زيد أبوه منطلق لأن المسند السببي هو أبوه منطلق وقوله وكذا الخ مثال
السببي في الجملة الفعلية ومقابله مثال له في الجملة الاسمية وقوله أبوه منطلق أي وأما زيد منطلق أبوه فليس المسند فيه سببياً عند لان
المسند مفرد لا جملة على ما يأتي فهو من قبيل الفعلي (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي) أن على قاعدة السكاكي تفسير الاصعوبة
فيه ولا انعلاق صادقاً على أبوه منطلق وعلى غيره

(قوله بجملة علقت) أي ربطت بمتد الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بأن فيه دور التوقف كون المسند جملة على كونه سببياً وتوقف كونه سببياً على كونه جملة وذلك لأن المصنف جعل كون المسند سببياً لكون المسند جملة حيث قال فيما بعد وأما كونه جملة فتقوى أول كونه سببياً وقال هنا أما إفراده فليكونه غير سببي مع عدم افتادة تقوى الحكم ومفهومه أن كونه سببياً لكونه جملة وهذا يقتضي توقف كونه جملة على كونه سببياً لأن العلة الموجبة للشيء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير يقتضي توقف كونه سببياً على كونه جملة لأن الجملة أخذت في تعريفه ولا شك أن المعارف تتوقف معرفته على معرفتها بأجزائه وأجيب بأن كونه سببياً المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي بعد على لا يراد المسند جملة لاعتباره تصور كونه جملة فالتوقف على كونه سببياً لا يراد جملة لا تصور (٢٤) والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببياً لا يراد جملة فاختلفت جهة

بجملة علقت على مبتدأ باعائد لا يكون مسند إليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلق أبوه لأنه مشرد وفي نحو قل هو الله أحد لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام وزيد يدهو قائم لأن العائد مسند إليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تنيد التقوى والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لأنالم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله

ولولم يذكره السكاكي الذي كلامه هو العمدة في معنى السببي هنا لعدم تقدم سبب الغير في دعائه على هذا الوجه نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد أكرمك ذلك المحسن لأن العائد لم يشترط فيه كونه ضميراً ثم انما ذكر من عد السببي بما فيه ذكر الجملة برده عليه أن السببي ذكره كونه يكون المسند جملة فيقتضي ذلك العلم بالسببية أولاً ليكون العلم بها حاملاً على إيراد المسند جملة لأن العلة الموجبة للانسان بالشيء يجب سبقها عليه وهذا السببي بالجملة يقتضي أن يكون التنديد إذا كان المسند سببياً بأن يكون جملة إلى آخره أي به جملة في تعريف السببية بما فيه ذكر الجملة نظراً وقد أجيب عن هذا

وهو ما يكون مفهوماً محكوماً بما فيه بالثبوت أو الانتفاء وجعل منه في الدار خالداً على أن تقديره استقر في الدار وأورد عليه المصنف أمرين أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطابقاً والظاهر أنه أغفقه قصد به الاحتراز عن المسند السببي إذ فسر المسند السببي بهذا المعنى فقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقوله لا زيد أبوه انطلق أو منطلق والبرهان كونه سببياً في جعل أمثلة السببي متباعدة لا مثله الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى وأجيب عنه بأن ما ذكره تفسير المسند الخبري المقابل للسببي الشامل للفرد والجملة التي تكون قصد بها تقوى الحكم ولذلك قيد السكاكي الفعلي بنفي الجملة لينبغي كونه مفرداً أما كونه مقابلاً للسببي فلأن الفعلي ما يكون مفهوماً محكوماً بما فيه بالثبوت للمسند إليه أو الانتفاء وهو أعم من المفرد والجملة التي يكون المقصود بها تقوى الحكم الثاني أنه إذا كان تقديره في الدار خالداً استقر وعاد مبتدأ كان المسند جملة أيضاً وأجيب عنه بأنه لعله فرعه على رأى الاختصاص من أن الظرف يعمل بغير اعتماد فيكون أراد أن خالداً فاعل واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل في خالد

التوقف فلا دور (قوله بعائد) أي ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلاقت (قوله لأنه مفرد) أي لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالضمير في حكم المفرد ولا يرد على هذا من من أنه جعل الوصف في نحو زيد جيل كريم أبوه وصفاً سببياً مع أنه مفرد لأنه اغما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مسنداً لأن كان تعذراً لكن بطالب الفرق منه بين المسند والتعت (قوله ليس بعائد) أي ليس ملتبساً بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا يحتاج للربط واعلم أن هذا المسند كما أنه ليس بسببي هو ليس بفعلي لأنهما اغما يقالان فيما إذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه إذا لم يكن سببياً كان فعلياً فيدخل في ضابط الأفراد

مع الجملة كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تنيد التقوى) أي لعدم تكرار الالاسنأ فيها (قوله والعمدة) (قوله) أي في هذا التفسير وقوده من حيث الإدخال والإخراج واعتراض بأن السكاكي اشترط شرطاً إذا على ما قاله الشارح وهو أن يكون المضاف للضمير اسماً مرفوعاً كالنائبين الأولين وحينئذ فيخرج زيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته فليس المسند في هذه الأمثلة الثلاثة سببياً عند السكاكي خلافاً للشارح فلو كان العمدة في ذلك على ما قاله السكاكي ما خافه فيما ذكره والحاصل أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أنسام جملة اسمية تكون الخبر فيها فاعل نحو زيد أبوه ينطاق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه ينطاق أو اسم جاد نحو زيد أخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها منظره نحو زيد انطلق أبوه والتعريف الضابط لجميع أقسامه متغير

وأما كونه فعلا فالتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة

(قوله وأما كونه فعلا) أي وأما الاتيان به فعلا فيكون للتقيد بأحد الخ وذلك عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان المخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث في أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك لا أحد لأجل تقيد الحدث بذلك الزمان (قوله أي تقيد المسند) أي الذي هو الفعل والمراد فلتقيد جزء معناه وهو الحدث بأحد الأزمنة الثلاثة فاندفع ما يقال إن لزمان جزء من معنى الفعل فإذا كان المسند الذي هو الفعل مقيدا بأحد الأزمنة لم يبق تقيد الشيء بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل (قوله وهو الزمان الذي الخ) هذا يقتضي أن الماضي سابق على الحال وبقي الماضي الحال و يليه المستقبل وهو ظاهر وإن كان ابن هشام جعل ذلك مما يتبادر لأذهان عوام الصلبة وجعل التحقيق أن السابق من الثلاثة هو المستقبل ثم الحال ثم الماضي والحق أن لكل وجهة (قوله قبل زمانك) اعترض بأن قبل ظرف زمان فيحصل المعنى وهو الزمان الذي في زمان متقدم على الزمان الذي أنت فيه فإن كان عين الزمان الذي جعل ظرفا له لم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه وإن كان غيره لم أن يكون للزمان زمان آخر وهو ظرف له وهو باطل وأجيب بأن المراد بقبل مجرد التقدم وجعله ظرف زمان فيه مسامحة فكله قال الزمان المتقدم على زمانك الذي أنت فيه أو أنه من ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققة فيه يعني أن الماضي هو الزمان المتحقق في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك (قوله الذي أنت فيه) أي حين التكلم أو حين غيره من الأفعال وكذا يقال في قوله بعد هذا الزمان (قوله والمستقبل) فهو على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول وكلاهما موافق للعقول لأن الزمان يستقبل كما يستقبله (قوله الذي يتقرب) أي يتقرب وجوده أي الزمان الذي من شأنه أن يتقرب ويتظرو وجوده لأن التقرب بالفعل لا يتوقف عليه فحق الزمان المستقبل واعتبر على الشارح بأن يتقرب دال على الزمان المستقبل فيلزم أن يتقرب وجود المستقبل (٣٥) في المستقبل لأن المستقبل الذي

هو مدلول بتقرب كما هو ظرف للتقرب نظرا لوجود المستقبل أيضا إذ لا معنى لتقربه في الماضي أو حال

(وأما كونه) أي المسند (فعلا فالتقيد) أي تقيد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يتقرب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عر في بما هو غير مرضي فليتمل (وأما كونه فعلا) أي وأما الاتيان بالمسند فعلا (و) يكون (بالتقيد) أي لتقيد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان المخاطب معتقدا لعدم وقوع في أحد الأزمنة على الخصوص والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على أحدها

ص (و أما كونه فعلا فالتقيد بأحد الأزمنة الثلاثة

(٤ - شروح التلخيص ثاني) يتقرب وجوده مجرد التأخر فكله قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان أي الحاضر وجبته فلا يلزم ما ذكر لأن الأفعال الواقعة في التعريف لادلالة لها على زمان كما صرح بذلك العلامة السيد (قوله وهو أجزاء) أي آتاه أزمنة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل وفيه أنه إذا كان الزمان حالا فلاماضى ولا مستقبل ويجاب بأن المراد الماضي باعتبار ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان كذا قرر شيخنا العلامة العدوي وفي بعض الحواشي أن الحال عند التمام أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر إلا أنه حقيقة في الآن الحاضر لكن أقصره احتياج إلى الاعتناء على أجزاء قبله وأجزاء بعده (قوله من غير مهلة وتراخ) أي بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها إذا لمهلة بينهم ما لا ضرورة إذا طال المدة كما يقال زيد يصلي والحال أن بعض صلواته ماض وبعضها باق فجمعوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا المعنى قوله من غير مهلة وتراخ توضيح لقوله متعاقبة وليس قبله آخر لا اعتبار بالزمان كانت الأجزاء متصلة لكن كانت كثيرة كشهر وسنة فإن الأجزاء وان كانت متعاقبة لكن هنالك مهلة وتراخ بين أولها وآخرها لأن المجموع لا يخرج عن أن يكون حالاً لأنه حيث فرض أن هنالك أجزاء متصلة فالحال بين أولها وآخرها لازمة فلامعنى لاشتراط انفاء ذلك (قوله وهذا أمر عر في) يحتمل أن المراد به هذا الحال أي مقداره أمر عر في أي مبنى على عرف أهل العربية وليس مضبوطا بحد معين فلابد من حاله وحال كما جعلوا الزمن في زيد يصلي حالاً مع كونه في أثناء الصلاة فرغ منها شطرو وبقي شطر وكذا في زيد يأكل أو يحج أو يكتب القرآن أو يجاهد في الكفار ولا شك في اختلاف مقادير أزمتهما ويحتمل أن المراد بهذا أي حال أمر في أي متعارف بين الناس ولا حقيقة له في الواقع لأن كل جزء اعتبرته من الزمن كجزء ما ماضيا أو مستقبلا وليس له حال يمكن تقسيمه قتاله مع وفيه أن الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان البسيط الذي لا يقبل القسمة متحقق قطعاً ويحتمل أن المراد بهذا تعريف الحال العر في وهو

على أخصر ما يمكن

الزمان الذي يقع فيه الفعل وبقدر قدره فيختلف باختلافه وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ قاله السيرامي (قوله وذلك) أي وبيان ذلك الذي قاله المصنف من أن الفعل يدل على التقييد بأحد الأزمنة (قوله دال بصيغته) أي هيئته وليس المراد بالصيغة المادة لأن الفعل يدل على الحدث لا على الزمان (قوله من غير احتياج الخ) جواب عما برده على المصنف من أن الاسم كذلك قد يدل على أحد الأزمنة فكيف يقول المصنف وأما كونه فعلا فلا تقييد الخ مع أن التقييد المذكور متأت مع إرادته اسم لما علمت من أن الاسم قد يدل على أحد الأزمنة الثلاثة وحاصل الجواب أن العلة التقييد مع الاختصارية فلا يحتاج للتصريح معه بقرينة بخلاف الاسم فإنه وان حصل به التقييد لكن يحتاج للقرينة ثم أن قوله من غير احتياج الخ هذا الغم يظهر بالنسبة للماضى والامر وأما المضارع فإنه يحتاج للقرينة لاحتماله (٣٦) للحال والاستقبال وقد يجاب بان المراد من غير احتياج الخ إلى قرينة أي

وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقوله انما زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذه قال (على أخصر وجه)

وهو الماضى الذي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والاستقبال وهو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال وهو أجزاء من أواخر الزمان الماضى وأوائل المستقبل بشرط تعاقبها بلا مهمة ولا تأخر واحترزنا من التعاقب بلامه حلة من الأجزاء التي وقع بينها فاصل كما إذا اعتبر جزء مع الثالث منه أو الرابع فما فوق فلا يسمى حالاً تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تن على التصديق حتى لا يسمى منها حالاً إلا ما صادفه النطق فقط بل يبنى الامر على عرف أهل العربية كما يقال زيد يصلى ويكون حالاً إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطرو بقي شطر فعلم بما ذكر أنه ليس المراد ببنى المهلة والتراخي في الاتساع عن تلك الأجزاء رأساً بل المراد في الفصل بين أجزاء الزمان المعبرة حالاً ومقدارها حينئذ في الاتساع بعدد فني الفصل بينها يعتبر عرفاً (على أخصر وجه) أي يكون المسند فعلاً لا تقييداً بأحد الأزمنة على أخصر وجه وذلك لأن الفعل يدل على أحد تلك الأزمنة الثلاثة بصيغته من غير حاجة إلى قرينة تعين أحداها بخلاف الاسم فإنه انما يعين أحداها بقرينة فاذا

على أخصر وجه الخ) ثم يكون المسند فعلاً لا دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة مع الاختصار لأن قولك زيد قائم يدل على وقوع قيامه في الماضى مع الاختصار فإنه يعنى عن قولك قائم في الماضى والفعل حيث وقع دل على التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة امام عيننا مثل قائم حيث لم يقع صفة أو صفة لنكرة عامة أو في شرط ومثل سيقوم وامامهم ما بين أمرين مثل المضارع إذا قلنا انه محتمل للحال والاستقبال والماضى إذا وقع صفة أو صفة لنكرة عامة فإنه محتمل للماضى والاستقبال والحال خلافاً لقول ابن مالك محتمل للماضى والاستقبال فإنه عبارة قاصرة لعدم ذكر زمن الحال ودلالة الفعل على الزمان بالتضمن بخلاف دلالة قائم على الحال فإنه ليست بالتضمن بل بالالتزام والتحقيق أن الفعل الواقع صفة

من حيث أصل الوضع وهذا لا يتأني أنه يحتاج للقرينة المعينة للإراد عند تراحم المعاني فإن قلت فما الفائدة حينئذ في الإراد فعلاً ولا مندوحة عن القرينة الآن القرينة هنا التعيين المراد في الاسم لتقييد قلت فائدة التسريح في التعيين وذلك موجب لزيد التصريح (قوله فإنه انما يدل عليه بقرينة خارجية) اعترض بأن هذا يناهيه قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحالى بلا قرينة واحتياجه لها إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين

الفعل واسم الفاعل وأجيب بأن المراد بقول الشارح لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة أى دلالة

صريحة بلا قرينة وقوله بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه دلالة صريحة بقرينة وحينئذ فلا يراد اسم الفاعل لأنه وان دل على الزمان الحالى بلا قرينة لكن بالزوم لا بالصرحة وبيان ذلك أن قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أى في الحدث الحالى أى الحاصل بالفعل لا الزمان الحالى وان لم من الأول الشاى فدلالة على الزمان الحالى بلا قرينة لكن بالزوم لا بالصرحة بخلاف الفعل فإن الزمان جزء مفهومه حينئذ يدل عليه صراحة بلا قرينة فالجواب أن الفعل يدل على الزمان صراحة بلا قرينة وأما الاسم فإنه لا يدل على الزمان دلالة صريحة إلا بالقرينة فالجواب أن دل على الزمان بلا قرينة لكن دلالة التزامية لا صريحة فاذا أريد الدلالة عليه صريحة احتاج إلى قرينة وقد ضعف اليعقوبى بهذا الجواب بأن تعقل الحدث الحالى بلا زمان كالحال وحينئذ فكيف يتأني للواقع أن تعقل الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل (قوله على أخصر وجه) كان ينبغي أن يؤخر عن قوله مع إفادة التحد ليعقل ما فائدة التحدد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فخرج الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأني إلا بقصد الاختصاص

(قوله ولما كان الخ) حاصله ان الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ثم ان الزمان عرفوه بأنه كم أى عرض قابل للقسمة لذاته غير فار الذات أى لا يتجمع أجزاءه في الوجود فيكون كل منها حادثاً فاقن لوازمه التجدد والحدث وإذا كان كذلك فينبغي أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له لأجل المناسبة بين المتقارنين على أنه لا معنى لمقارنة الشيء (٣٧) للزمان الاحدوثه معه فاذا

استعملت الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت محازات ومن ثم أجمعوا على أن هذه الافعال ليست زمانية لانها لو كانت زمانية لكان مدلولها متجسداً واحداً واللازم باطل ثم اعلم أن التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثاني التتضي والحصول شيئاً فشيئاً على وجه الاستمرار والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني وحينئذ فالمرافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد لان التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى اذا أريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد من قرينة اذا علمت هذا فعلم أن قول المدرسين معنى أحدهما انه يحمد الله جداً بعد جدالى مالا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع

ولما كان التجدد لازماً للزمان لكونه كما غير فار الذات أى لا يتجمع أجزاءه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة مفيداً للتجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أى كقول طريف بن تميم

قلت زيد قائم لم يعين احداها الا بقولك الآن أو أمس أو غدا أو اتعين في الفعل بالنسبة الى المضى وما يقابله ظاهر وأما تعيين الحال عن الاستقبال في المضارع فعمل نظري وكذا التعيين مطلقاً في الاسم مع تصرفهم بان أصله الدلالة على الحال وعليه انما يحتاج الى القرينة فيه بالنسبة الى المضى أو الاستقبال فقط كما يحتاج اليها في المضارع بالنسبة لاحد مدلوليه من حال أو استقبال وقد يجاب في الاسم بان دلالة انما هي على الحدث الحالى بالاصالة لا على الزمان الحالى فلا يدل على الزمان الا بالضرورة لا باصراحة الا بالقرينة بخلاف الفعل بالنسبة الى المضى وغيره ولا يخفى ضعف الجواب اذ تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحال كالحال فتأمل (مع افادة التجدد) أى يكون المسند فعلاً لا تقييد المذكور مع زيادة افادة تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام لذلك وهذا التجدد المقاد للفعل انما افادته لانه على الزمان الذى هو كم أى عرض قابل للقسمة لذاته غير فار الذات بحيث لا يتجمع أجزاءه في الوجود فالحدث المقارن لذلك الزمان في دلالة الفعل يناسب أن يعتبر فيه التجدد كمقارنه لكن التجدد المعتبر في الحدث تجدد مطلق وقوعه لا التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً وهو الاق في المثال فانه انما يدل عليه الفعل بقرينة السياق وعلى هذا فلقائل أن يقول فما المانع من اعتبار ذلك في الاسم بالقرينة أيضاً اللهم الا أن يجاب بأن أكثر افادة هذا التجدد ولو بالقرينة في الفعل المناسبة بمقارنة الزمان الذى تحقق فيه ذلك المعنى فصيح تخصيصه بالفعل وذلك (كقوله) أى

سلب الدلالة على تعيين الزمان وصار صاعداً لازماً للثلاثة مضارعاً كان أم ماضياً واليه أشار الزمخشري في سورة الرحمن وغيرها وقوله (مع افادة التجدد) أو رد عليه أن التقييد باحد الازمنة حكم بمحصوله في ذلك الزمان دون غيره وهذا هو التجدد فيكون ذكر التجدد تكراراً وجوابه أن التصريح بكونه حاصل في زمن لا يقتضى كونه لم يكن حاصل في غيره فلا يلزم التجدد في الجواب نظراً لمسايق قريبان شاء الله تعالى ويريد أن الفعل يدل على وقوع الحدث فهو يدل على تجدد ماض ان كان الفعل ماضياً أو مستقبلاً في نحو سيقوم أو حالاً في نحو زيد الآن يقوم وتقول المصنف مع التجدد يحتمل أن يريد أنهم ما علمان وأن يريد أنهم ما جازأعله ومثل المصنف هذا بقول طريف بن تميم العنبري

(قوله ولما كان التجدد لازماً للزمان) المراد بالتجدد هنا التتضي والحصول شيئاً فشيئاً على وجه الاستمرار (قوله أى لا يتجمع الخ) تفسير لقوله غير فار الذات (قوله مفيد التجدد) أى تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أى وجوده بعد أن لم يكن لأجل أن يكون هناك مناسبة بين الزمان وماقارنه وهو الحدث في أن كلامهم ما تجدد وان كان التجدد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا ان قلت المضارع قديماً التجدد الاستمراري وهو الحصول شيئاً فشيئاً اللازم للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينة لا بالوضع كما مر ان قلت ما تقرر من افادة الفعل للتجديد يشك على قولهم الجملة المضارعية اذا وقعت خبراً نحو زيد الآن يقوم وتقول المصنف مع التجدد يحتمل أن يريد أنهم ما علمان وأن يريد أنهم ما جازأعله ومثل المصنف هذا بقول طريف بن تميم من قواهم للشبوت أى نبوت التجدد واستمراره وحينئذ فلا اشكال (قوله أى كقول طريف) أى يصف نفسه بالشجاعة

وأما كونه إجماعاً فلا فائدة عدم التقييد والتجديد ومن البين فيهما قول الشاعر لا يالف الدرهم المضروب صرنا * لكن عمر عليها وهو منطلق وقوله أولكأوردت عكاظ قبيلة * بعثوا إلى عريفهم يتوسم انهم في الأول على انطلاق ثابت الدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجديده وحدوده ومعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك

(قوله أولكأوردت الخ) بعده فوسموني أني أباد لكم * شانه سلاح في الحوادث معلم

تحتي الاغزو فوق جلدى نثرة * زغف ترد السيف وهو منلم

(٣٨) حولي أسيد والهمجيم ومازن * واذا حلت فحول بيتي خصم

* (أولكأوردت عكاظ) * هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناسدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة) * بعثوا إلى عريفهم وعريف القوم القسيم بأمرهم الذي شهر وعرف بذلك (يتوسم) أي يصدر عنه تفرس الوجوه

طريف بن عيم * (أو كلاً) أي أحضر وأكلأوردت) أي جاءت (عكاظ قبيلة) منهم وعكاظ اسم اسوق للعرب كانوا يردون ويتجمعون فيه ويتناشدون الاشعار ويتفاخرون (بعثوا) جواب كلاً (إلى عريفهم) وعريف القوم رئيسهم ومتولى البحث والكلام في شؤونهم حتى اشهر بذلك وعرف به (يتوسم) أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم أي يتفرس الوجوه طائلاً لأن لى جنبه في كل قوم ونكايه لهم فيه عثوا عريفهم ليعين بذلك التوسم فيطلبوا ثأرهم مني فقوله يتوسم أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم متجدداً شيئاً فشيئاً وقد تقدم أن دلالة الفعل على هذا المعنى ليست بالأصلالة بل بقرينة

أولكأوردت عكاظ قبيلة * بعثوا إلى عريفهم يتوسم

فان يتوسم يدل على تجديده وقد يقال ان التجديد في هذا البيت فهم من كمال الدالة على التكرار الذي هو ملزوم التجديد فان كان المراد أن معنى يتوسم أنه في كل مرة يتكرر التوسم فقد منع الآن هذا البيت ذكره المصنف مثلاً لاشاهد الكن لث أن تقول يتوسم ليس مستنداً بل حال لكنه مستند معنى فان قلت كيف يكون التجديد في الفعل الماضي قلت لأن كل فعل حدث تجدد بعد أن لم يكن ولا نفي أن قولنا قام زيد يدل على أنه لم يكن قائماً على الدوام لصحة قولنا أحيا الله زيدا وان كان لم يزل حياً منذ صدق عليه اسم زيد ولكن مدلول الفعل التجدد وذلك أعم من تجدد شيء يتقدمه مثله أولاً فان الافعال المستمرة ليست فعلاً واحداً بل الفعل في كل وقت غير الفعل في الوقت الذي قبله وان التجدد بالانواع ولذلك قال أصحابنا من الافعال ما دوامه فعل كالابتداء وهو يخالف ما ذكره البيهقيون ولعلهم ينوون ذلك على العرف فذكروه في الايمان فان بناءها على العرف غالباً (تبيسه) الفعل يدل على التجدد ماضياً كان أم مضارعاً أم غير أن التجدد الذي يدل عليه الماضى المراد به الحصول والمضارع يدل على التجدد بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى الله يستزى بهم وسأقي في كلام المصنف في الكلام على لو وأما ما وقع في كلام الزمخشري عند قوله تعالى أولئك سيرجهم الله من أن التأكيده مستند من السين و ما اقتضاه من عدم استفادته من الفعل

وعكاظ اسوق بين نخلة والطائف كانت تسام في مستهل ذي القعدة وتستر عشرين يوماً تجتمع فيه قبائل العرب فيتناسدون ويتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب إذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض ليكون عكاظ في شهر حرام تشنعوا حتى لا يعرفوا واذ نزعن طريف هذا أنه كان من الشجعان وكان لا يتفزع كما يتنعون فانفق له أنه وافي عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني فقال حصيصة بن شراحيل أروني طريقاً فأروه بأهـ جعل حصيصة كلاً حريه طريف تأمله ونظر اليه حتى فطن له طريف فتأمله ما لك تنظر الى مرة بعد مرة فقال له حصيصة أتوسمك لا عرفك فله على ان اقسم في حرب له فتلك أولئك قتلى فقال

طريف عند ذلك الايات المذكورة راها مرة في قوله أولكألا استهـ التقريري والواو للعطف على مقدراً أي أحضرت العرب وتأملها في سكاظ وكلاً التوسم فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله وكلاً ظرف زمان لوردت مضمين معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو بعثوا قوله متسوق يقع الزوا المشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم لكان البيع والشراء (قوله ويتفاخرون) أي يذكروا تساهيم وعيا يتسونه من الشباب وما يجتمعون فيه من السلاح (قوله القسيم بأمرهم) أي رئيسهم المتولى للبحث عنهم والكلام في شأنهم (قوله وعرف بذلك) أي بالقيام بأمرهم وهذا الإشارة الى وجه تسميته عريفهم (قوله يتوسم) هذا محل الشاهد حيث أورد المصنف فعله لا يقيده بأحد الارتمه مع اعادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) أي وجوه الحاضرين لينظر أبا فيهم أولاً لأن لى جنبه في كل قوم ونكايه لهم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا عريفهم ليتعرف في قبائلهم ويأخذوا بثأرهم مني وهذا مدح في العرب للجرى منهم * ويحتمل كقيل بعثوا إلى عريفهم ليتعرف في لاجل أن يتأنسوا به لاجل أن يتم لهم اظهار مفاخرتهم بحضوره لانه كان رئيساً على كل شريف

(قوله وتأملها) تفسير لقوله نفوس الوجوه واعترض على الشارح بأن قوله أي يصدر عنه نفوس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة يدل على أن التجدد المعبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضي والحصول شيئا فشيئا مع أنه ليس كذلك كانه قدم اذ دلالة على التجدد بهذا المعنى لا بد لها من قرينة وأجيب بأن هذا تفسير للراد من الفعل في هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع فلا ينافي ما مر من أن المعبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضي شيئا فشيئا فإنه لا بد له من قرينة وهي في البيت كون تعيين المطلوب انما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا في وجوه الحاضرين في المتسوق (قوله فلا فائدة عدمهما) الاظهر أن يقول فلا فائدة مطلق الثبوت لاجل أن لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسم لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هو العدم ما يدل عليه ما (٢٩) اه فتري (قوله يعني) أي بافادة عدمهما افادة الدوام

و تأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة (وأما كونه) أي المسند (اسما فلا فائدة عدمهما) أي عدم أي المقابل للتقييد بزمن مخصوص وافادة الثبوت المقابل للتعدد واعلم أن دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق المحمول للوضع بحسب أصل الوضع وأما افادته للدوام والثبات فن خارج لاجبب أصل الوضع وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله الاتي قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فكلام الشارح يشير الى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على أن افادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعها للعارض بينهما فنقله لكلام الشيخ اشارة الى الجمع وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع

و تأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة (وأما كونه) أي المسند (اسما فلا فائدة عدمهما) أي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعني لا فائدة للدوام والثبوت لا غرض تتعلق بذلك

السياق كما في الشاهد لان تعيين المطلوب انما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا في السوق (وأما كونه اسما) أي وأما الاتيان بالاسم اسما (ف) يحصل (لا فائدة عدمهما) أي لا دلالة للاسم على عدم التقييد والتجديد المذكورين وعدمهما هو افادة الدوام المقابل للتقييد بزمن مخصوص وافادة مطلق الثبوت المقابل للتجديد وذلك لا غرض يقتضيه المقام ككمال المدح أو الذم لان ما بالذات الثابت كمال أو عدمه دلالة الاسم على مطلق الثبوت فهي على أصل وضع الاسم فقول من قال بدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يحتمل على أن ذلك بعروض الاستعمال وهو كثير لا في أصل الوضع والا كان كالفعل وأما المضارع ففيه نظر واعلم أنه يستثنى من قولنا المضارع دال على الاستمرار ما اذا أريد به زمن الحال خاصة فان الاستمرار مع ارادة زمن الحال فقط لا يجتمعان الا أن يقال يدل على وقوع الحدوث في الحال وانه يستمر في المستقبل فان قلت لو كان المراد بالمضارع الاستمرار لكان في المضارع لا ينبغي أصل الفعل فاذا قلت لا يزوم زيد يكون نفيا لقيامه المستمر لا نفيا لأصل القيام قلت قد ير أن الفعل صار مضارعا بعد النفي وورد النفي على أصل الفعل ففيه نفيا موصوفا بالاستمرار فصار الاستمرار للنفي لا للفعل وعماد كونه يعلم الجواب عما يورد من نحو علم الله كذا فان علم الله تعالى لا يتجدد وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيم الفعل وجوابه أن معنى علم الله كذا وقع علمه في الزمن الماضي ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك فان العلم في زمن ماض أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره وحاصله أن المعنى بالتجديد في مثله الوقوع ص (وأما كونه اسما الخ) ش من أحوال المسند أن يكون اسما وذلك اذا قصد به عدم التجدد وعدم الدلالة على الزمن وينبغي أن يقال لعدم قصد افادتهم ما حتى اذا لم يقصد واحد منهما يكون كافيا في اثباته اسما ومثله المصنف يقول النضر بن جوبة

وما فسره كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية لا الى الاعتراض على المصنف وان احتمل ذلك ثم انه كان الاولي للشارح تقديم الثبوت على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس فقد كرر الثبوت آخر الافادة فيه لانه معلوم مما قبله وأيضا قوله لا غرض متعلق بافادة الدوام لا بافادة الثبوت لما علمت أن افادة الاسم الثبوت بحسب الوضع بخلاف افادته الدوام فتقديم الدوام يوهم تعلقه بافادة الثبوت ثم ما تقرر من أن الاسم انما يفيد الثبوت دون الحدوث أي الحصول بعد العدم نال عنه ما ذكره ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل من أنه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر الحدوث في مفهومه فاما أن يرى أن النحويين يخالفون أهل المعاني واما أن يقال مراده أنه يفيد الحدوث غالب القرائن خارجية (قوله لا غرض) أي كما اذا كان المقام يقتضي كمال الذم أو المدح أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبات

(قوله كقوله) أي النضر بن جؤية يمدح بالغني والكرم وقبل البيت المذكور
 قالت طريفة ماتبقي دراهمنا * وما بنا سرف فيها ولا خرق
 أنا إذا اجتمعت يومادراهمنا * ظلت إلى طرق الخيرات تستبق

(٣٠)

لا يأنف البيت وبعده

حتى يصير إلى نذل يخلده
 * يكاد من دمها يأنف يفرق
 (قوله صرتنا) المشهور
 نسبة على أنه مفعول لقوله
 لا يأنف والاحسن نصب
 الدرهم المضروب ليكون
 عدم الالف من جانب
 صرته اه عصام (قوله
 وهو منطلق) أي فتعبره
 بنطلق الاشعار بأن انطلاق
 الدراهم من الصرة أمر
 ثابت دائم لا يتجدد وأن
 الدراهم ليس لها استقراراً
 في الصرة وهذا مبالغه في
 مدحهم بالكرم وفي قوله
 لكن يعر عليهم الخ تكميل
 حسن اذ قوله لا يأنف الخ
 ربما يوهم أنه لا يحصل
 له جنس الدراهم فأزال ذلك
 التوهم بهذا الاستدراك
 (قوله ثابت الدرهم دائماً)
 أي لأن مقام المدح يقتضي
 دوام ذلك (قوله موضوع
 الاسم) أي الاسم المستند
 في التركيب موضوع لأجل
 أن ثبت الخ أي أنه أعما وضع
 لأجل هذا المعنى وهو
 ثبوت الشيء للشيء وأما
 أفادته للدوام والاستمرار

(قوله * لا يأنف الدرهم المضروب صرتنا *) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن يعر عليها وهو
 منطلق) يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت الدرهم دائماً قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم
 على أن ثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض في زيد منطلق لا أكثر
 من اثبات الانطلاق فعلا

دلالتهم على الدوام في القرينة والسياق لا في أصل الوضع جزماً وذلك (قوله لا يأنف الدرهم المضروب
 صرتنا *) وهي وعاء جمع الدراهم (لكن يعر عليها وهو منطلق) فتعبره بنطلق للاشعار بأن انطلاق
 الدرهم على الصرة أمر ثابت دائماً لا يتجدد مبالغه في مدحهم بالكرم وأن الدرهم ليس له استقراراً في
 الصرة أصلاً وقد علم عباد كثر بأن الدوام بالسياق والقرينة الموجبة لذلك والافاضل الدلالة مطلق الثبوت
 كما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن ثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً
 فشيئاً فلا تعرض في قولك زيد منطلق لا أكثر من اثبات الانطلاق بالفعل له كفاً زيد طويل وعمر وقصير فعمل

لا يأنف الدرهم الصباح صرتنا * لكن يعر عليها وهو منطلق
 أنا إذا اجتمعت يومادراهمنا * ظلت إلى طرق المعروف تستبق

فإن قوله منطلق دل على أن ذلك دائماً من غير نظر إلى زمن دون آخر والصباح قيل بالباء الموحدة أي
 المسكول * وقيل بالياء آخر الحروف أي الدرهم المضروب وقيل الصباح الذي يأتي ناصباً ومن
 ذلك قوله تعالى وكلهم بأسط ذراعيه بالوصيد المراد هيئة هذا الكلب من غير نظر لوقت دون آخر كذا
 مثله وفيه نظر لأن الاسم إذا عمل صار كالفعل يدل على التجدد لا على الثبوت كما قررناه في غير هذا
 الموضع فإن قلت اسم الفاعل حقيقة في الحال فينبغي أن يكون منطلق للحال قلت نعم لكنه قد يفتن
 به ما يراه قطع النظر عن الزمن فيكون للحال المستمرة وذلك يظهر بكونه في معرض مدح أو ذم ونحو
 ذلك وهذا لا ينافي الحال بل فيه الحال بقيد الاستعجاب فإن قلت إذا قلنا يزيد ضارب الآن أو أمس
 أو غدا لا يدل على الثبوت لقيده بالزمن الدال على التجدد ولا سيما ضارب غدا وإن لم يقيد بنظر فهو
 مصروف إلى الحال قلت الدلالة على التجدد عند التقيد بالطرف أعما هو بناء على أن الطرف ينفى
 الوقوع في غيره بالمفهوم ولا نسلم كما هو قول مشهور في مفهوم الصفة وإن كان مرجوحاً فقد سلمناه
 فتدبر قال أعما يعني بالثبوت وعدم التجدد بالنسبة إلى ذلك الطرف فقولنا يزيد ضارب غدا معناه أن
 الضرب الذي سيقع منه غدا يقع ثابتاً مستقراً سواء كان موجوداً قبل ذلك أم لا بخلاف زيد يضرب غدا
 فإنه يدل على أنه يتجدد له في غدا ضرب فلا معارضة حينئذ بين مفهوم الطرف ودلالة الاسم على الثبوت
 سلمنا ذلك كله فالاسم أعما يدل على الثبوت مالم يعمل **تنبية** قد يستثنى من قولهم الاسم دال على
 الثبوت الاسم الواقع حالاً وسياً في كلام المصنف وغيره أنه يدل على الحصول لا الثبوت على بحث فيه
 سأتى في موضعه وسياً أي أنه يستثنى من ذلك أيضاً الصفة المشبهة على فاعل فإن الحاجة نصوا على أنه إذا

فأعما هو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) إن قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل
 على الاستمرار التجدي باعتبار القرائن الخارجية كالنفل فلا يثنى على الفعل بالدلالة على الاستمرار التجدي دون الاسم قلت
 وجه ذلك مناسبة الاستمرار إلى الفعل لاشتماله على الزمان المتجدد (قوله فلا تعرض الخ) أي وأما أفادته الدوام فن المقام كعرض
 المدح أو الذم فلا منافاة بينهما وبين كلام الشارح المتقدم لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لا اعتبار القرائن الخارجية وكلام الشيخ
 بحسب أصل الوضع (قوله صاحب العروس أي المسكول الخ) كذا بالأصل وحرر هذا التفسير من اللغة اه محججه

وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه

(قوله كما في زيد طويل) هذا تنتظر للنفي في قوله فلا تعرض الخ أي كما لا تعرض لثبوت زيد طويل لغير إثبات الطول صفة لزيد وثبات
القصر صفة لعمرو ولا تجدد فيه واعترض بأن الطول والقصر لازمان له فهما (٣١)

دائمين لكن استنفادة

دوامهما ليست من جوهر

اللفظ بل من حيث أن

الصفة المشبهة لا تدل على

زمان معين وليس بعض

الازمنة أدنى من بعض

فكعمل على الجميع فالخاصل

أن الدوام إنما يستفيد من

قرينة خارجية وهو

الترجيح بلا مرجح عند

الحال على خلافه فأسل

(قوله وأما تقييد الفعل)

أي الواقع مستمرا وكذا

يقال فيما أشبهه لا يقال إن

تقييد الفعل بما ذكر من

مباحث متعلقات الفعل

فذكره هنا من ذكر النفي

في غير محله لانا نقول لا يلزم

من كون ذلك من مباحث

متعلقات الفعل أن لا يكون

من مباحث المسند فيه

يكون ذكره هنا من ذكر

الشيء في غير محله (قوله

وما يشبهه من اسم الفاعل

الخ) واقتصر المصنف

على الفعل لأنه الأصل

ولأنه أن تحمل النعنى

كلامه على الفعل المغرور

فيكون شاملا لما ذكر

(قوله وغيرهما) أي كالفعل

التنضيل والصفة المشبهة

وإنما كانت هذه المذكورة

كأن زيد طويل وعمرو قصير (وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما
(بمفعول) مطلق أو به أو فيه أو معه (ونحوه) من الحال والتبعية والاستثناء

من كلامه أن دلالة الاسم على الدوام خلاف الأصل كما أن دلالة اسم الفاعل منه على الحدوث كذلك
كما تقدم وأما قولهم يدل الفعل المضارع في قولك زيد ينطلق على الاستمرار فالمراد استمرار التجدد لا الدوام
(وأما تقييد الفعل) حيث يكون هو المسند (وما يشبهه) أي وما يشبه الفعل حيث يكون ذلك المشبه هو
المسند كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما كالصفة المشبهة واسم التفضيل لأنها تشبه الفعل في
الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (بمفعول) متعلق بتقييد أي تقييد ما ذكرنا بالمفعول المطلق أو
المفعول به أو المفعول فيه وهو الظرف أو المفعول معه أو المفعول له وهو المفعول من أجله فلفظ المفعول
يتناولها جميعا لا اشتراكها في مطلق المفعولية (ونحوه) عطف على مفعول أي وأما تقييد ما ذكر

أريد بالصفة المشبهة التجدد حوات إلى فاعل فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجرد ومع ذلك يدل
على التجدد لا الثبوت ولأن تجعل هذا الكلام مساوياً لأصل القاعدة ويستثنى أيضا الصفات
العاملة من أسماء الذوات وغيرها غير الصفة المشبهة فاعلم أن هذه الدلالة على التجدد كما سبق حتى المصدر
إذا عمل وأنما يدل الاسم على الثبوت ما لم يعمل كما صرح به أهل هذا الفن وهو واضح (تنبيه) في
أيت شعري ماذا يصنع الزمخشري في أنه لا يزال يصح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار ولا شك
أن المراد بالثبوت ثبوت المصدر الذي يشتق منه الاسم ثم يقول أن أسماء الله سبحانه وتعالى مشتقات
لا تستلزم صدق أصنافها أي ثبوت عنده في نحو عليم وسميع إذا كان ينكر أصل العلم والسمع ولكنه
لا يزال يستعمل القواعد في بابية ما لم تغط عليه البدعة الاعتزالية فيعدل عنها كما تقدم عنده في
التخصيص بتقديم المسند إليه (تنبيه) في كلام السكاكي وغيره أن الجملة الاسمية دالة على الثبوت
وإن الفعل دال على التجدد فقد يقال هذا أن الكلامان يتناقضان في نحو زيد قام لأن هذه الجملة حينئذ
تقتضي ثبوت القيام لز يد من حيث كونه اسمية والتجدد من حيث كون القيام مذكورا بصيغة
الفعل وقد أشكل هذا الموضوع على الكاشي في شرح المفتاح فقال إن كون الجملة الاسمية للثبوت إنما
هو في التي خبرها أيضاً اسم وفيما قلناه نظر بل ما قلناه جار على عمومته ولا تناقض لأن قولك زيد قام يدل
على ثبوت نسبة القيام المتجدد فالقيام متجدد وحصوله لز يد ووصفه بثبات مستقر ولا بدع في ذلك
فربما كان الفعل المتجدد دالة لزومه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعل أفعاله صفة ثابتة مستمرة
ص (وأما تقييد الفعل الخ) من أحوال المسند إذا كان فعلاً أو شبهه أن يفيد والمصنف لم
يجعل هذه حالة للمسند بل حالة للفعل لأنه ليس كل مسند كذلك وقد تدبر كلامه (وأما تقييد الفعل
المسند ولكن يرد على المصنف ما يعمل عمل الفعل وحكمهما واحد والتقييد بما أن يكون بمفعول
وأطاق المفعول يكون صالحاً للفاعل الخمسة المطلق مثل ضربت ضرباً كثيراً أو التقييد بوقع بالمصدر لأنه
أريد به ضرب خاص بدليل صفة والمفعول بهاء بحرف مثل ضربت ضرباً كثيراً أو بغير حرف مثل ضربت
زيداً ومثل السكاكي المفعول بهاء بحرف بقتولك ضربت بالسوط وقولك ضربت بالآز يد
قلت وفيه نظر أما ضربت بالسوط فليس مفعولاً لأنه لا الباء فيه للاستعانة ويمكن الجواب بأن مراده

شبهة بالفعل لما أنما له في الاشتقاق فيكون إياه متعلقات مثله (قوله بمفعول مطلق الخ) أي بلفظ المفعول متناولها جميعاً لا اشتراكها
في مطلق المفعولية وقوله بمفعول مطلق أي غير مؤكد والفعل لا يفيد تربية الفاعل وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقة والحجاز والمصدر
المؤكد أفاد نفس الحقيقة والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل وهو الظاهر منه الآن يقال التعمين فائدة لم تكن فتأمل وأمثلة

فلترتبة الفائدة كقولك ضربت ضربا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت أمامك وضربت تأديبا وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاز يدركا وطاب زيد نفسا وما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا

المدح كرات أكرمت أكرام أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت عمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسرت وطريق المدينة وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقته خلاصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا أحب الا الصالحين واعترض على الشارح في ذكره الاستثناء أي المستثنى بأنه ما أن يكون مستثنى من الفاعل فهو من تيمنه أو من المفعول به أو غيره من المفاعيل أو الحال فكذلك في الاول لا يكون مرييا للاستثناء وفي غيره التبرية حصلت بالمستثنى منه وحينئذ فلا معنى لتقييد الفعل بذلك في الرضى أن المنسوب اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعدة في حين الفضلات فأعرب بالنصب اه كلامه وبهذا ظهر كون المستثنى قيد للفعل واندفع ما ذكر من الاعتراض (قوله فلترتبة الفائدة) أي تكثيرها فان قلت ان الفعل (٣٣) المتعدي متى ذكر أفاد أن هناك مفعولا به لان تعقل الفعل المذكور

(فلترتبة الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصارا دغرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استعسر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لترتبة الفائدة لعدم الفائدة بدونه بفعول وبخو المفعول كالحال والتميز والاستثناء (ف) يكون (لترتبة) أي تيمنه (الفائدة) واحداث زيادتها مع المستند كقولك أكرمت أكرام أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت عمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسرت وطريق المدينة على ما كنتم أفضل الصلاة والسلام وتطهرت تعظيما للحديث وتصدقته خلاصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا أحب الا الصالحين وانما كان التقييد المذكور بضربت بالسوط جعلت السوط كذلك وتكون الباء فيه للتعبية لالا استعانة ويكون الفعل متعد الى زيد بنفسه والى السوط بالحرف وهو معنى غير الاول وأما ما ضربت الا زيد فهو مفعول به لانه استثناء مفرغ الا أن يكون السكاكي جعل المفعول محذوف وازيد منصوبا على الاستثناء ويكون الفعل حينئذ وصل اليه بواسطة حرف وهو الا وحينئذ فلا يصح لان ذلك ليس مفعولا به لان الغرض ان المفعول محذوف بل منصوب على الاستثناء والمنصوب على الاستثناء ليس مفعولا به حقيقة ألا ترى أنك تنصب على الاستثناء في الافعال القاصرة مثل قام الناس الا زيد او ان جعلنا المفعول محذوف وازيدا بدلا منه وبدل المفعول مفعول فذلك من جهة الصناعة لامن جهة المعنى ألا ترى أن الضرب بالنسبة الى المبدل منه منفي وبالنسبة الى المبدل مثبت ثم لو سلمناه فالفعل الواصل الى المبدل منه بنفسه هو الواصل الى المبدل بنفسه والاهي سبب في وصول الفعل الى المبدل بنفسه لاجل ما يتناول المفعول فيه زمانا مثل ضربت اليوم ومكانا مثل ضربت أمامك والمفعول معه نحو سرت والنيل والمفعول له مثل ضربت تأديبا وانما ان يكون التقييد بغير المفعول كالتيميز مثل طاب زيد نفسا والحال مثل ضربت قائما وجعل منه المصنف ما ضرب الا زيد وكأله يعني التقييد بالخبر في الخبر عنه وقوله لترتبة الفائدة

يتوقف على تعقله وأفاد أن هناك مفعولا به ومعناه فلا يكون ذلك كرات الأشياء مرييا للاستثناء اذ ليس ذكرها مفيد الشئ زائد قلت ان ذكر الفعل المتعدي يقتضي هذه الاشياء على العموم وتعين الشخص أمر زائد فذكره بشخصه تعظيم الفائدة والحاصل أن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول الا أنه فرق بينهما من جهة أن تعقل الفعل المذكور يقتضي تعقل الفاعل بخصوصه لانه اعتبر في منهوومه النسبة للفاعل الخاص فذكره محصل لاصل الفائدة وتعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو

معتول لكل أحد على تعقل مفعول مخصوص فبد كره بخصوصه يحصل لترتبة الفائدة (قوله) لان الحكم أي المطلق وقوله كلما ازداد خصوصاً أي قيداً وقوله زاد غرابة أي بعداً عن الذهن وقوله وكلما زاد غرابة أي بالنسبة للسامع زاد افادته والحاصل أن الحكم المطلق الخالي عن القيود لا يزيد على فائدة نسبة المفعول للموضوع وربما كان ذلك الحكم موزعاً على السامع فلا يفيد فائدة غرابة في نفسه فائدة غرابة والحكم الغريب مستلزم الافادة للجهل به غالباً وكلما كثرت غرابته كثرت قيوده وقد كثرت فوائده (قوله شئ ما موجود) الاخبار عن شئ بالوجود غير منفي دلالة معلوم بالضرورة وذلك لان الشئ شمل الموجود والمعدوم عند التعريف والاخبار بالنظر رافعهم فهي قضية مهملة في قوة الجزئية أي بعض الشئ أي الاشياء موجود ومن المعدوم ضرورة وجود بعض الاشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو مثال عن الفائدة الزائدة على أصل الحكم بخلاف المثال الذي بعده وهو فلان فان فيه غرابات بكثرة التبادر بذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله مشبهات المفعول) أي من حيث انتصابه

(قوله أشار إلى جوابه بقوله الخ) حاصل ذلك الجواب أنا أنه نسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بفعول الذي كلامنا فيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا الكلام لنا فيه ونحن نذكره فلا اعتراض (قوله لا كان) أي كانهم المعترض (قوله لا) لأن منطوقا هو نفس المسند) أي لأنه هو الدال على الحدث والمسند انما هو (٣٣)

قائما انما تدل على الزمان ولا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره وحيث نذكر في قيد ذلك المسند عقاد كان وهو الزمان الماضي في قيد الكلام أن الانطلاق لزيد كان فيما مضى فكان ذلك قلت زيد منطلق في الزمان الماضي والحاصل أن منطوقا نفس المسند لان أصل التركيب زيد منطلق وكان انما ذكر لدلالاتها على زمان النسبة فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد منطوقا وحيث نذكر لنا كان زيد منطلقا في معنى قوله لزيد منطلق في الزمان الماضي واليه هذا أشار بقوله و كان قيده للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي وما ذكره المصنف من أن الخبر في باب كان هو المسند والفعل قيده طريقة مخالفة لما اختاره الرضي من دلالة كان على الحدث وأنها المسند لزيد حتى أن معنى كان زيد حصل شيء ما لزيد وقوله بعد منطوقا أو نحوه تفصيل

أشار إلى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لأن منطوقا هو نفس المسند وكان قيده للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي

الترية الفائدة لأن الحكم المطلق لا يزيد على فائدة مطلق نسبة المحمول وهو المسند إلى الموضوع وهو المسند إليه وأما المقيد ففيه ثلاث الفائدة مع زيادة مرتبة لذلك الغير بل ربما يفد الحكم المطلق أصلا لأن العلم بالمعلومات كثير فرعا كان ذلك الحكم المطلق معلوما عند السامع فلا يفيد والعلم بالخصوصيات قليل فان الخصوصيات كلما كثرت ازداد الحكم بها غرابة والحكم الغريب مستلزم للأفاد للجهل به غالبا وكلما كثرت غرائبه بكثرة القيود وفقد كثرت فوائده ويظهر ذلك بالنظر إلى قولنا شيء تامر وجوده فانه معلوم بالضرورة فهو مخلوع الفائدة وقولنا فلان ب فلان حفظ التوراة في سنة كذا في بلد كذا في سن كذا رواية عن كذا ففيه غرائب بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده وفوائده كما لا يخفى ثم لما ذكر المصنف أن التقييد بالفعل ونحوه لترية الفائدة فرعا توهم أن خبر كان في اتصاله يكون نحو المفعول فيدخل فيما ذكر ويكون الاتيان بدلتربة الفائدة وليس كذلك فانه لا فائدة بدونه ولما استشعر السائل الناشئ عن ذلك التوهم أشار إلى الجواب فقال (والمقيد في نحو) قولك (كان زيد منطلقا هو) الخبر الذي هو (منطلقا لا كان) اذ ليست كان مسند من جهة المعنى بل المسند هو منطوقا في قيد عقاد كان وهو الزمان الماضي فأفاد الكلام أن الانطلاق كان فيما مضى حتى كأنك قلت

أي فائدة الخبر قالوا معناه لزيادته الانبعاث فيود تزداد الفائدة وينبغي أن نحمل على زيادته بحسب التعمين والافضل فعل مفعول مطلق ومفعول فيه وبه ان كان متعديا قلت ثم قولهم الفائدة تزيد وانما في الاثبات أما لشي إذا قلت ما ضربت أفادني الضرب عن كل واحد لان تقديره ما ضربت أحدا فإذا قلت زيد انقص الخبر به فصار خاصا به أن كان عاما فذلك إذا قلت ما ضربت قائما لا يكون فيه نفي الضرب عن غير قائم فالفائدة لم تزد بل نقصت والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن الخبر ينقص فينبغي أن تفسر تربة الفائدة بمحصولها على الكمال بقي أن يقال التقييد واضح في المفعول معه والمفعول له أما المفاعيل الثلاثة فهي ملازمة للأفعال فليس للفعل حالة إطلاق وحالة تقييد فان أراد تقييده لفظا فيقال تربة الفائدة تحصل مع الحذف لانه لا يحذف الا إذا قام عليه الدليل فالفائدة سواء في قولك ضربت زيدا وقولك ضربت في جواب ما صنعت الآن يقال التخصيص عليه ية لها من الظهور إلى النص ثم ذكر نوعا غير بيان التقييد وهو قولك كان زيد قائما فرعا توهم أن التقييد يصل بخبر كان لانه بمنزلة المفعول واسمها بمنزلة الفاعل وقد يكمل الاسناد بهما أو باسمها اقتال ليس كذلك بل الاسناد دائر بين اسمها وخبرها كما كان قبل كان وانما دخلت كان تقييدا فالفائدة مقيمة بكان وليست كان مقيمة بالقية وهذا واضح على رأي من ذهب إلى أن اسمها لوجه الحدث أما على قول الجمهور من أن لها حدا وزمانا فالامر أيضا كذلك لأنه أعرب فان كان ان كانت مسندة إلى اسمها فيصير اسم كان مسندا إليه أمران في حالة واحدة ثم يصير القيد عاملا في التثنية ويصير قولك كان زيد قائما جملتين متداخلتين مركبتين من

(٥ - شروح التلخيص ثانيا) وتبين لذلك الشيء المهم فأول الكلام اجمال وآخره تفصيل وعلى هذا منطوقا تقييد وتبيين للاتصاف بضموم امرر بالفائدة والمعنى شيء ثابت لزيد في الزمن الماضي مبين بالانطلاق (قوله و كان قيده) مبتدأ وخبر وهو صريح في أن المقيد نفس المسند وهو منطوقا وهو صريح كلام المصنف أيضا ويحتمل أن في العبارة حذف أي و كان قيده النسبة ويدل لهذا ما بعده وعلى هذا فالمقيد انما هو النسبة والامر قريب لأن تقييد كل بول لتقييد الآخر

* وأما ترك تقييده فلما منع من تربية الفائدة

(قوله مثل خوف الخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد لمخاطبه الصييد محبوب أو حبس من غيـر أن يقول محبوب في الشرك لأجل أن يتم بفرصة التأكد المقتضى لمبادرة المخاطب لأدراكه قبل فواته بالقرار أو بالموت حتف أنفه (قوله أو أراد أن لا يطلع الخ) عطف على خوف انقضاء الفرصة (ع ٣) وذلك كقولك لا تخرز بدفعك كذا ولم تقل يوم كذا ولا في مكان كذا خوفا من الاطلاع على

(وأما ترك) أي ترك التقييد (فلما منع منها) أي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو أراد أن لا يطلع الخاضعون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك

زيد منطلق في الزمان الماضي وهذا بناء على أن كان انبأبت عن معنى الحدث ولم يبق فيها إلا الزمان وأما ان فلما منع اندل على الحدث أيضا ويدل على ذلك وجود المصدر منها كقوله يبدل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك أباه عليك يسير

فالتقييد انما هو بالاتصاف بمنومنها فكأنك قلت زيد موصوف بالانطلاق الموصوف بأنه كان في الزمان الماضي ولهذا قيل اذا قلت كان زيد أفاد أن زيدا كان له شيء ما واذا قلت منطلقا فقد عرفت ذلك الكائن فأول الكلام اجال وأخره تنصيص فيستفاد منه أن ذلك الانطلاق كان لزيد في الزمان الماضي والتحقيق أن معنى التركيب أن زيدا كان موصوفا بالانطلاق في الزمان الماضي لأن الانطلاق كان وصفا لزيد في الزمان الماضي ولو كان هذا لازما للادول و اراد التقييد هنا بالمفعول وشبهه ولو كان من باب متعلقات الفعل مناسب لرجوع ذلك لحوال المستند المنطوق فيه هنا ولم يتعرض المصنف هنا لتقييد المستند بنحو الاضافة والتعنت حيث لا يكون فعلا والسرفيه نحو ما ذكر من تربية الفائدة ويمكن أخذه بعطف قوله ونحوه على تقييده وهو ظاهر (وأما ترك) أي ترك تقييد المستند أن كان فعلا أو ما يشبهه (فيمكن) (لما منع منها) أي من تربية الفائدة كخوف فوات الفرصة مثل أن يقول الصياد للصييد محبوب (صيد محبوب من غير أن يقول محبوب في شرك أو للجوارح مثلا لا يتم بفرصة التأكد المقتضى لمبادرة المخاطب لانتم ازفرصة ادراكه قبل فواته بالموت حتف أنفه مثلا وكذا راد أن لا يطلع الخاضعون على الزمان المخصوص للفعل أو مكانه كذلك فيقول من لا جئت أو أجيء ومراده أمس أو غدا صبا بالثلاثاء يعلم الحاضرون الوقت المخصوص للجيء لثلاثاء فوهم في الجيء عليه بالأمس بدوء أو تعرض له في الجيء غدا بذكروه وانما قيدنا الزمن بالمخصوص لان المستند ان كان فعلا يدل على زمان المضى أو الاستقبال بلا قيد أو يقول جلست بعنى مع فلان والمخاطب يعلم فيسقط الظرف للإيهام على الحاضرين لغرض من الاغراض أو ان لا يعلم الحاضرون مفعوله فيقول يا بيعت ويريد انفاضة لثلاثاء فالحاضرون من مبايعته وقد يكون المانع عدم العلم بالفضلات المقيدة أو نحو ذلك كجورد الاختصار حيث يقتضيه المقام كالضيق والشجر أو لاظهار أن ذكر الفضلة كالعبث للدليل حاضر عند السامع ثم التقييد بالشرط

ثلاث كلمات وان كانت مستندة الى الجملة بعد هذا الزم الاشكال الثاني والثالث ثم كيف تستند الى الجملة وقد تقرر من مذهب البصريين خلافه ثم لو أسندت الى الجملة لمكانت نامة لانا قصة ولمكانت الجملة كلها فاعلا على الأول فتستدعي بذكر متعلق فيجوز زيد القائم حاضر على أن يكون القائم خبر الزيد ومتدا الحضر وكقوله تعالى قالوا جزاؤه من وجده في رحله فهو جزاؤه على أن يكون من وجده في رحله خبرا عن قبله مبهمة لما بعده ولا يكون أحد بخبر بذات لما يلزم عليه من كون الاسم متجردا من العوامل وغيره متجرد في حالة واحدة وقوله (وأما ترك) (فلما منع منها) أي ترك التقييد للمانع من هذه الامور مثل

زمان الفعل أو مكانه والمقام مقتضى لا تخفائه واعتراض بأن الفعل يدل بمرأحة على زمان معين من الماضي والحال والاستقبال فالاطلاع على الزمان موجود عند ترك التقييد وحينئذ فلا يصح الترك لأجل ارادة عدم الاطلاع على الزمان وأجيب بأن المراد بالزمان زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح فنقول جاء زيد أوجيى ومرادك أمس أو امسلا أو غدا أو صبا حاقا ترك التقييد المذكور لثلاثاء يعلم الحاضرون الوقت المخصوص والار قبيل جاء زيد صبا حاقا أو مساء أو وقت الظهر اطلع الحاضرون على ذلك الزمان المخصوص (قوله أو مفعوله) عطف على زمان الفعل وذلك كإرفوع شرب من زيد على عرو فقلت شرب زيد ولم تقل عرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل العمرو فينتج بين الناس أو يحصل منه شرب زيد (قوله أو عدم العلم) عطف على خوف انقضاء الخ أي عدم علم

المتكلم بالمقيدات كقولك شربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمي بوقوع عليه ضربك واعتراض على الشارح في جعله (وأما عدم العلم مانعا لان المانع لا يكون الا وجوديا وهذا أمر عديم ولا مانع من الشيء هو المتأني له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية وان كانت متعذرة معه وأجيب بأن المراد بالمانع هنا المانع اللغوي وهو لا ينافي تحصيل الشيء معه وجوديا كان أو عدمه مافيا كان أولا (قوله أو نحو ذلك) أي كجورد الاختصار حيث انقضاء المقام لضيق أو ضجر من المتكلم أو خوف سامة السامع

وأما تنقيحها بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بعرفتها بما بين أدوانه من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو

(قوله وأما تقييده بالشرط) كان الأولى للمصنف أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد عن هذا لاجل أن يجرى التقييد بالتقييد الوجودية على سبيل واحد وكيف يؤخر هذا أو التقييد بالشرط في قوة التقييد بالمتعدي فيه كما يعلم من قول الشارح الآتي بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك أبائ وأجيب بأن لما كان التقييد بالشرط محتاجا إلى بسطة أخره عن الترك وإن كان المناسب ذكره مع مقوله (قوله أن الفعل) أي الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو أن جئتني أكرمك فالشرط مقيدا لأكرمك وقوله أي الفعل أي أو ما يشبهه أو ما هو مؤول عايش به الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو كلما كانت الشمس طاعة فانهارم وجود ونحو أن كان زيد أبائهم وأنا أخ له في المثال الأول ثبوت الوجود للهارم مقيدا بطولوع الشمس إذ المعنى وجوده انهار ثابت في كل وقت من أوقات طولوع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت أخوة عمر ولله كما مقيدا بأخوة زيد له - مرو (قوله بالشرط) أراد به جملة الشرط وأعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله أدواته بمعنى التعليق أعني عقد السببية والمسببية على طريق الاستخدام واعلم أن إطلاق الشرط على الجملة الشرطية أعني مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود وكذلك إطلاقه على مجموع الأداة وفعل الشرط فقط إنما المعهود إطلاقه على فعل الشرط وأداته والتعليق (قوله مثل أكرمك أن تكرمني الخ) لم يقصد الشارح بذلك أن التقييد كما يكون للجزاء المسد كور يكون المحذوف لأن البصر بين جمعا لهما أكرمك أن تكرمني (٣٥) محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم

الجزء على الشرط لأن
حروف الشرط لها الصدارة
بل قصد أن الشرط كما يكون
فيه الجزء المتأخر يكون
فيه الجزء المتقدم فإن
علماء المعاني لا يجمعون
المتقدم على الشرط
والأعلى الجزء بل يجمعونه
نفس الجزء كما
شرح به الشارح في بحث
لا يجوز الاطباق والمساواة
وقالوا كوفيين هذا
والجواب من التحويل
شرطوا أن يكون الشرط

(وأما تقييده) أى الفعل (بالشرط) مثل أكرمك إن تكرمنى وإن تكرمنى أكرمك (فلا اعتبارات) وحالات تقتضى تقييده به (لا تعرف إلا بعرفه ما بين أدوانه) يعنى حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل) وقدين ذلك) أى لفصم (فى علم النحو)

لما كان محتاجا الى بسط مما حرمه عن الترك ولو كان المناسب ذكره مع ما قبله واليه أشار بقوله (وأما
تقييده) أى تقييد الفعل (بالشرط) أى بجملة الشرط (ف) يكون (لا اعتبارات) أى لحالات تعتبر
لذلكون المقام يقتضى التقييد بما يفيدها (لا تعرف) تلك الاعتبارات بمخصوصها (لا معرفة ما بين
أدواته) أى أدوات الشرط (من التفصيل) الحاصل ببيان ما بينهما من الفرق المعنوية فيعتبر في كل
مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات (وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وأراد بالادوات حروف
الشرط وأسماءه فإذا كان المخاطب مثلاً لا يعتقد أنه ان كرر الجنى واليك ملات منه واستغفله فتقول نيا
لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد ان الجاني في وقت كذا لا يصادف طعما عند زيد
ارادة الاختصار أو انتهاز الفرصة او غير ذلك ص (وأما تقييده بالشرط الخ) ش من أحوال المسند
تقييده بالشرط مثل يقوم زيدان قام عمرو ومثل ان قام زيد قام عمرو فانه قيد فيه الجواب بالشرط ولك
أن تقول المقيد هنا ليس المسند بل جملة كاملة من مسند ومسند اليه ثم ذلك يكون لاعتبارات لا تعرف

ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزء في المعنى نحو أنت ظالم ان فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثل مبني عليه أفاد ما يقتضيه
(قوله فلاعبارات) أي نكتات معتبرات ليكون المقام يقتضي التقييم بدعايها وانما فسرنا الاعتبارات بما ذكره بدليل قوله
وحالات لان الحالات معتبرات لاعبارات وتلك الحالات هي تعليل حصول مضمون جلة حصول مضمون جلة أخرى اما في الماضي كافي لو
واما في المستقبل امامع الجزم كافي اذا أومع الشك كافي ان أوفي جميع الزمان كافي مـ ما أو المكان كافي أين (قوله يعني
حروف الشرط وأسماؤه) دفعهم هذا ما يتوهم من لفظ أدوات أنها كلها حروف (قوله من التفصيل) بيان لما أي الإجماع
التفصيل الذي يبين أدوات الحاصل ببيان ما بينها من الفرق المعنوي وفي الأطول ما بين أدواته من التفصيل أي عما ذكره مـ فضلا
كـون ان واذا للشرط في الاستقبال لكن مع الجزم في اذا أومع الشك في ان وكون للشرط في الماضي وكون مـ ما ومتى لعموم
الزمان وأين لعموم المكان ومن لعموم من يعقل وما لعموم غير العاقل فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات فاذا كان
الخطاب مثلا يعتقد أنه ان كرر المحييء المثلث منه واستغفله ففعل نفيما لذلك كلما جئته الزدت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد
أن الجاني في وقت كذا الا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت نفيما لذلك متى جئت زيدا وجدت عند طعما أو كان يعتقد أنك لا تسه
الابا مسجد مثلا قلت أيضا تجلس أجلس معك أو يعتقد أنك لا تكرم الامن كان من بني فلان ففعل نفيما لذلك من جاني أكرمه
أو كان يعتقد أنك لا تشترى الا الحاجة الفلانية ولو اشترى هو غيرها قلت نفيما لذلك ما تشترى أشتره وعلى هذا افسس

(قوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف وأما تقييده بالشرط الخ حيث جعل الشرط قيداً (قوله الحكم الجزاء) أراد بالحكم النسبة كنبوت الأكرام وأن الانشافة (٣٦) بيانية أي قيد للجزاء الجزاء هو الكلام المقصود بالافادة وأما

وفي هذا الكلام اشارة الى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد للحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك ابائي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية

مثلا قلت متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما أو يعتقد أنك لا تجلسه الا بالمسجد مثلا قلت أينما تجلس جئت معك أو يعتقد أنك لا تكرم الا من كان من بني فلان قلت من جاءني أكرمته أو أنك لا تشتري الا الحاجة الفلانية ولو اشتري هو غير هاتفت ما تشتره اشتري وعلى هذا فاقس وههنا اعتباران في الشرط والجزاء أحدهما اعتبار أهل العربية وهو الذي دل عليه كلام المصنف وهو أن الجزاء هو المعتبر في أصل الافادة والشرط قيد في حكمه بمنزلة الفضلات كالمفعول ونحوه كالظرف فإذا قلت ان جئتني أكرمك فالمعتبر لأصل الافادة هو الاخبار بالاكرام وأما المجيء فهو قيد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك واعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالافادة هو الجزاء والشرط قيد له ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كالظرف في أنه يقيده كضربت أو سميت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استيفيد الوقت من التعليل لان الشرط قيد في الجزاء فهو بمنزلة العلة وزمان المفعول والعلة واحد فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك ابائي وفي زمانه

وفي هذا الكلام اشارة الى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد للحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك ابائي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية

(قوله ولا يخرج الكلام) الذي هو الجزاء وقوله بهذا التقييد أي بجملة الشرط وقوله عما كان عليه أي قبل التقييد بل بالشرط لان أداة الشرط انما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله

(قوله بل ان كان الجزاء خبراً) أى قبل التقييد بجملة الشرط وقوله فالجملة الشرطية أعنى مجموع الشرط والجزاء وقوله خبرية أى بسبب خبرية الجزاء واعتراض على الشارح بأن الجزاء فى قوله أن ضررته تضر فى خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى وحينئذ فهو ليس بخبر (قوله وان كان) أى الجزاء انشائياً أى قبل التقييد بالشرط وقوله فانشائية أى بجملة الشرطية انشائية بسبب انشائية الجزاء (قوله وأما نفس الشرط) أى الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل فى المعنى لقوله ولا يخرج (قوله عن الخبرية) أى عن كونه كلاماً خبرياً لأنه صار من كلاماً فصلاً وقوله واحتمال الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما أخرجه الاداة عن الخبرية أخرجه أيضاً عن الانشائية لما علمت أنه صار بالاداة من كلاماً فصلاً والمقصود عندهم فى الخبر والانشاء انما هو المركب النام وأما قول الشارح فى المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء ففيه حذف مضاف بقرينة السياق أى الى حكم الانشاء وهو عدم احتمال الصدق والكذب وان كان ليس بانشاء حقيقة والحاصل أن الشرط وحده كالمفعول الذى قبله الفعل فكما أن المفعول لا يحتمل صدقاً ولا كذباً فكذلك الشرط (قوله وما يقال الخ) قائله الشارح العلامة فى شرح المفتاح وهذا شروع فى دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقاً وما قاله الشارح العلامة وحاصل ذلك الاراد كيف يقال ان الكلام عند أهل العربية هو الجزاء والشرط لا دخل فيه وانما هو قيد له مع أن هذا يخالفه ما قاله (٣٧) الشارح العلامة من أن كل واحد من

الشرط والجزاء ليس خبراً محتملاً للصدق والكذب لان كل واحد منهما أخرجه الاداة عن أصله فليس المعتبر فى القضية حكم الجزاء لذلك وانما الكلام الخبرى المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء فكل واحد منهما مذكور قصد التوقف الكلام عليه لانه جزء منه وحاصل الجواب أن ما قاله الشارح العلامة اصطلاح للمنطقة وما تقدم شارحنا اصطلاح لاهل العربية ولا يعترض باصطلاح

بل ان كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني أكرمك وان كان انشائياً فانشائية نحو ان جاءك زيداً فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجه الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلام الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للاول فانما شوا اعتبار المنطقيين ففهوم قولنا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالحكم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود باعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالحكم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكما من فرق بين الاعتبارين

المنطقيين انكار هذا الاعتبار الآن القضية حينئذ عدمهم ولو كانت فى صورة الشرطية فى معنى الوقتية وتارة يراد به أنه بتقدير وجوده يوجد الجزاء فيكون القصد الى الربط بينه وبين الشرط ولولم يوجد أحدهما كفى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولا يسمع أهل العربية انكاره فان كان مراد من نسب الى أهل العربية ما اختلفوا به فى زعمه أن ذلك هو الاكثر فى استعمالهم أمكنت صحة حينئذ فيكون الرد نصيباً فى غير محل والا كان التفريق بين الفريقين نصيباً فى غير محل وهذا الموضع من مطارح الانظار فتأمل والله الموفق عنه وكرمه ثم لما أحال الاعتبارات المشادة لادوات الشرط على تبينها يبين معانيها فى علم النحو وأشار الى أن ثلاثة منها لا يكتفى فى تبين الاغراض المفادة لها ما ذكر لها

على اصطلاح (قوله أن كلام الشرط والجزاء) أى كلامهم ما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله واحتمال) أى وخارج عن احتمال الصدق والخ وهو عطف لازم على ملزوم (قوله وانما الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الاصل خبراً أو انشائياً حتى أنك اذا قلت ان جاءك زيداً فأكرمه فالمراد بالحكم بالرومين المجبى والاكرام ولو كانت صورة الجزاء انشاء (قوله المحكوم فيه) أى فى ذلك الخبر (قوله فانما هو اعتبار المنطقيين) أى فهم يعتبرون بالزوم بين الشرط والجزاء سواء كان للزوم بينهم حقيقة أم اتفاقاً حتى ثبت للزوم بينهما صدقت القضية ولولم يقع واحد منهما (قوله الحكم بوجود النهار) الاولى أن يقول الحكم على النهار بالوجود لا جـ ل أن يدل على المحكوم عليه وبه يتضح التفريع فالمقصود عند أهل العربية الاخبار بوجود النهار والتقييد ليس مقصوداً لذاته (قوله والمحكوم به وجود النهار) اعلم الاولى أن يقول لزوم وجود النهار لانهم انما يحكمون بالزوم لا بالوجود (قوله فكما من فرق بين الاعتبارين) أى كم فرق أى ان هناك فروقاً كثيرة بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين وعبرة المطول والتحقيق فى هذا المقام أن مفهوم الجملة الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غير بحسب اعتبار أهل العربية لاننا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له وفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان

ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا اولو امان واذا فهم الشرط في الاستقبال

عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود لها حينئذ وكذا بعد ما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكمية بالزوم الجزاء الشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذا بعد ما في كل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الخلية في انها قول موضوع التصديق والتكذيب وتختالها في ان طرفيها مؤلفان تأليفاً خبرياً وان لم يكنوا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الخلية ألا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طامعة فالنهار موجود فمفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النخاعة ان التقدير النهار موجود في كل وقت من أوقات طلوع الشمس وظاهراً به خبرية بقيد مسندها مفهول فيه فحكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا التماس على هذا الوجه من نفاق المباحث انتهى قال عبيد الحكيم فان قلت فما الفرق بين

(٣٨)

(ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا اولو) لان فيها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فان واذا للشرط في الاستقبال

في علم النحو وبقال (ولكن لا بد من النظر ههنا في) مفاد (ان ولو واذا) أي لا بد من التعرض لمعاني هذه الثلاثة التي تستعمل لها أصالة وتقريرها وانما تعرض لهذه لما أشرفنا اليه بأنها تتضمن مواقعها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها النحويون (و) نقول (ان واذا) تستتر كان في أنها (الشرط في الاستقبال) أي تفيد أن تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل

على ذكر ان واذا اولو وقال انه لا بد من النظر فيهما من المعاني اللطيفة والمباحث الشريفة على خلاف في بعض هذه الأدوات وأدوات الشرط ان ومن وما ومتى ومهما وأي وأنى وأبان قليلاً طرفاً زمان وكيف واذا وحيثما وأين طرفاً مكان وكذلك لما ولولا ولوما ولوفي الغالب شرطية يعني أنها للشرط في الماضي وأما اطلاق المصنف أن لشرط ففقد تبع فيه ابن مالك وابن مالك تبع الجزولي قال شيخنا أبو حيان وأصحابنا لا يعرفون ذلك انتهى والتحقيق أن البست شرطاً فان الشرط يستحيل أن يكون ماضياً كما سيأتي تقريره ومن أدوات الشرط اذا فقط أو موصولة بهم أما ولنقدم ما تكلم عليه المصنف أما ان واذا فقال ان كلامهم للشرط في الاستقبال يعني أن فعل الشرط فيها لا بد أن يكون مستقبلاً المعنى سواء ان ماضياً اللفظ أم مضارعاً وهذا متفق عليه ولا يقدح فيه قول بعضهم ان اذا قد تكون للحال وان منسوبة قوله تعالى والنجم اذا هوى لان ذلك ان ثبت فهو في اذا المجردة للظرفية لافي المتضمنة بمعنى الشرط نعم قال بعضهم ان اذا لا تدل على الشرط والارتباط بل حصول الفعلين معاً بحسب الاتفاق اذ لو حفظ فيها معنى الشرط جى بالشاء نحو قوله تعالى واذا اتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حججهم ولا

الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاماً لجميع التقديرات فيكون التقيد منهوياً منهوياً مخالفة لمذهب اليه الشافعية وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الخلية لا يفيد الحكم أصلاً فلا يكون الشرط مخصصاً للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم مخالفة بل مسكون عنه كما هو مذهب الحنفية (قوله ولكن لا بد الخ) لما أحال

الكن

معرفه الاعتبار المفاد لأدوات الشرط على تبينها ببيان معانيها

في علم النحو وأشار إلى أن ثلاثة منها لا يكتفي في بيان الأغراض المفاد لها ببيان معانيها المذكورة في علم النحو وبقال ولكن الخ (قوله في ان واذا اولو) أي في معاني هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى بخلافه في قوله يوقع الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله في الاستقبال) متعلق بالحصول الثاني الذي تضمنه لفظ الشرط كما في عبيد الحكيم أو بالشرط نظر المفسر من معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون الشرط الكاثر في الاستقبال ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لان الحصول المتعلق بحصول أمر في المستقبل يلزم أن يكون مستقبلاً وليس متعلقاً بالشرط أعني التعليق باعتبار ذاته لانه طالع الاستقبال ويصح أن يكون متعلقاً بوصف شذوف أي للشرط الموجود في الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وبضمير الوصف الشرط بمعنى فعل الشرط وهو المتعلق عليه حينئذ ففيه استخدام

لكنهم ما يفترقان في شيء وهو أن الأصل في إن أن لا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما نقول لصاحبك إن تكرم في أكرمك وأنت لا تقطع بأنه بكرمك والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما نقول إذا زالت الشمس أتيتك

(قوله لكن أصل أن) أي المعنى الأصلي ليا الذي تستعمل فيه بالحقيقة اللغوية وسيأتي مقابل ذلك الأصل في قوله وقد تستعمل (قوله عدم الجزم) أي عدم جزم المتكلم وقوله بوقوع الشرط أي في المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه في المستقبل الشك في وقوعه في المستقبل وتوهم وقوعه فيه وإن كان يصدق بظن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه وأصل أن الفعل له خمسة أحوال إما أن يجزم المتكلم بوقوعه في المستقبل أو يظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إذا وتارة يتردد في وقوعه في المستقبل على حد سواء أو يظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إن وتارة يجزم بعدم الوقوع لكون الفعل محالاً وهذه الحالة لا تستعمل فيها شيء منها ما لا معنى (٣٩) للتعليل فتحصل من هذا أن إذا

تشارك في عدم الدخول على المستقبل وهو الجزم بعدم وقوعه الانسكة على ماسياني في قوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد أخ وتنفردان بالشكوك والتوهم وقوعه وتنفردا بالمتيقن والمظنون الوقوع وسائر أدوات الشرط كان في حكمها المذكور إذا علمت هذا فقول المصنف عدم الجزم بوقوع الشرط صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه ولكنه محمول على الحالتين الأوليين دون الأخيرتين وإن شملهما كلامه وأورد على هذا أن مات زيد فافعل كذا مع أن الموت يجزوم بوقوعه وأجاب الرغزباني

لكن أصل أن عدم الجزم بوقوع الشرط فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل الاحكامية أو على ضرب من التأويل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا اشتر كان في الاستقبال بخلاف لو يفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به

(لكن أصل أن) أي موضع استعمالها بالحقيقة اللغوية (عدم الجزم) أي عدم جزم المتكلم (بوقوع الشرط) في الاستقبال وعدم الجزم بالوقوع صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليسامو قعها في الأصل ولتوهمها ما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم فقبل هماما وقع لها وقبل الشك فقط والشك من ضمن لعدم الجزم بأن لا وقوع وكذا التوهم على القول به وإذا كان أصل أن الشك أو التوهم فلا تقع في كلام الله تعالى إلا بتأويل أو حكاية ولا تقع على الأصل بالنسبة إليه تعالى (وأصل إذا) أي ما تستعمله بالحقيقة اللغوية (الجزم) أي جزم المتكلم (بوقوعه) أي الشرط في المستقبل قبل المراد بالجزم ظاهره وقبل المراد به الرجحان فتستعمل في الاعتقاد والظن فتقرر بما ذكر أن أن وإذا اشتر كان في الاستقبال وتنفردان في الجزم بالوقوع الذي هو موقع إذا وعدمه الذي هو موقع إن ومع لوم أن الجزم بالوقوع يتضمن عدم الجزم بالوقوع ولا يجامعه الجزم بالوقوع والأصل المتناقض وقد تقدم أن عدم الجزم بالوقوع حيث فسر بالشك أو التوهم يتضمن أيضا عدم الجزم بالوقوع ومع لوم أنه لا يجامع حيث فسر بما ذكر الجزم بالوقوع فيستتر كان أيضا في عدم مجامعة الجزم بالوقوع فلا يستعملان معاني المحال لأنه يجزوم بعدمه إلا بتأويل وفي عدم الجزم بالوقوع لكن مصدوقه في إذا في عدم الوقوع جزما وفي إن احتمال النفي فلم يشتر كافي مصدوق ما ذكر فليفهم وإنما لم يتعرض لاشتر كهم ما فهماد كرا لأن قصده هنا بيان

بحوزان بقم زيد ما ضربه لئلا يكون الأصل في أن عدم الجزم بوقوع الشرط فإذا قلت إن قام زيد دل على أنك غير جازم بأنه سيقيم وأصل إذا الجزم ولذلك كان النادر أي الذي يندر وقوعه موقعا لأن أي مكان وقوعها فإن قلت كيف تدخل إن على فعل الموت كقوله تعالى ولئن لم تنته أعباء عنه الزخشرى بأنه لما

بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول إن عليه انتهى فنرى (قوله فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل) أي وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لأنه تعالى عالم بحقائق الأشياء ما على ما هي عليه فيستعمل في حقه تعالى الشك والتوهم في شيء ما (قوله الاحكامية) أي عن الغير كما في قالوا إن يسرق الخ وقوله وأعلى ضرب من التأويل أي أن يفتر أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي تكلم بهذا الكلام كما سيأتي في قوله وإن تصبه سيئة فهي حينئذ باقية على أصلها من الشك أو التوهم فقوله الاحكامية أو على ضرب الخ أي فتقع حينئذ في كلام الله على الأصل (قوله وأصل إذا) أي معناها الأصلي الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله الجزم بوقوعه) أي جزم المتكلم بوقوعه في المستقبل بحسب اعتقاده لأن الشرط بطريقه مقدر الوقوع في المستقبل وقوله الجزم بوقوعه أي أو ظن وقوعه ففهم حذف أو أن مراده بالجزم الرجحان فيشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله يشتر كان في الاستقبال) أي في أن كلامهم ما شرط في الاستقبال (قوله بخلاف لو) أي فانه ما شرط في الماضي (قوله بالجزم بالوقوع) أي بالنسبة لا إذا وقوله وعدم الجزم به أي بالنسبة لأن

ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان النادر غير مقطوع به في غالب الامر وغلب لفظ الماضي مع اذا لكونه اقرب الى القطع بالوقوع
نظرا الى اللفظ قال الله تعالى

(قوله وأما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله كما ان ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه
كما صرح به النحاة من انها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وكان اذا للجزم بوقوع الشرط هي أيضا لعدم الجزم بلا وقوعه
بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم (٤٠) الجزم باللا وقوع مشترك بينهما فليس شرط فيه ما أن يكون

وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركين اذا وان المقصود بيان وجه الافتراق
(ولذلك) أي ولان أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب
(موقعا لان) لان أصل اذا للجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعا نظر الى نفس
اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال

ما وقع به الافتراق لا ما وقع به الاشتراك (ولذلك) أي وليكون الأصل في ان عدم الجزم بالوقوع
والأصل في اذا للجزم (كان) الحكم (النادر موقعا لان) لان النادر مقطوع به في الغالب اذا يفارقه
احتمال الانتفاء على التساوي بل يقال لا يفارقه على وجه الترجيح وانما قلنا في الغالب لان النادر
وهو ما وقوعه قليل قد يجزم بوقوعه كما يجزم بوقوع يوم القيامة مع ندور وقوعه اذا يخصه ل الامر
واحدة ومعلوم أن كون النادر موقعا لان اذا بيننا على القول بان أصلها الشك وهو المرجوح لا يتم لان
النادر في الغالب مظنون الانتفاء والشك فيه نادر كما أثبتنا اليه اللهم الا أن يكون معنى كون
النادر موقعا لان أنه اقرب اليها منه الى اذا لان المتوهم اقرب الى المشكوك من الجزم ولكن ظاهر
العبارة يأبى هذا (وغلب لفظ الماضي مع اذا) يعني ولما كان أصل اذا للجزم بالوقوع كان
الغالب في الفعل المستعمل معها أن يكون بلفظ الماضي لاشعار الماضي بتمتق الوقوع الذي يناسب
مقادير انما تناسب استعمال الماضي معها ولو كانت تخلصه للاستقبال لانها تعلق بشئ بشئ يحصل في
الاستقبال كما تقدم فقوله غلب عطف على كان والاشارة بذلك الى الحكمين السابقين وهما
الجزم في اذا وعدمه في ان فرتب عليه امانا يناسب كلامهما على التوزيع ثم مثل بغاية مشتملة على

مدخولها ما غير مجزوم
بعدم وقوعه اذ لو حصل
الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل
فيه لاهذا ولا هذا لكونه
محالا فكان على المصنف
أن يتعرض لبيان ذلك
بحيث يقول لكن أصل
ان عدم الجزم بوقوع
الشرط وبلا وقوعه وأصل
اذا الجزم بوقوعه وعدم
الجزم بلا وقوعه وحاصل
الجواب أن المصنف يحدد
بيان الفرق بينهما ولا وجه
لدخول ما كان مشتركا في
مقام الافتراق قال الشيخ
يس لكن يبقى ههنا شئ
وهو أن عدم الجزم بلا
وقوع الشرط في اذا يعني
أنه منتف وفي ان يعني أنه
يجوز فلا اشتراك بينهما
في الحقيقة فتأمل اه
وحاصله أن عدم الجزم
بلا وقوع الشرط في ان
لوجود الشك وفي اذا
لوجود الجزم بوقوعه فبينهما
فرق (قوله كان الحكم
النادر) أي القليل الوقوع

لما كان مجهول الوقت ما غلب ذلك فينبغي حينئذ أن يضاف الى غير الجزم به غير الجزم بوقوعه فان قلت
فليجز التعليل على اجمار البسريان قلت انما امتنع عند من منعه لان وقته معلوم بالتقريب وانما أتى
بلفظ الأصل لانه قد أتى عكس هذا كما سندها وكون اذا موضوعا للجزم به خلاف ما ذكره ابن
مالك وغيره من أنها الماتيق كونه أرحم والذي يتلخص أن ان واذا يشتركان في عدم الدخول
على المستحيل الا انكسرت فحوّل ان كان للرحم ولد وتنفردان بالمشكوك فيه والموهوم وتنفرد
اذا بالجزم به وهل تدخل على المظنون خلاف لكن قول المصنف أصل ان عدم الجزم بدخل
فيه الاربع فيرد عليه المستحيل والمظنون وليس الأصل دخولها عليهما * قال المصنف ولا دخل
ذلك غلب لفظ الماضي مع اذا لان الفاعل بعد ما مجزوم به فاستعمل فيه ما ينبي عن تحققه لان
المستقبل اذا قصد تحققه يؤتى فيه بلفظ الماضي كقوله تعالى أتى أمر الله ثم ذكر قوله تعالى

وقوله لكونه غير مقطوع به علة لكونه نادرا ثم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء (مع
يكون مشكوكا فيه وان شك واما ان يكون مترجحا لعدمه على وجوده فيكون متوهم او هي تستعمل في المتوهم (قوله في الغالب)
متعلق بكونه وانما قيل به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع ذلك مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لانه
لا يحصل الامرة ولا تكرر لوقوعه والنادر هو ما قبل وقوعه جدا كأن يقع مرة أو مرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولان أصل اذا)
أي وليكون أصل اذا الخ وقوله غلب عطف على كان (قوله الى نفس اللفظ) أي الموضوع للدلالة على الوقوع في الزمان الماضي
(قوله ههنا) أي مع اذا وقوله الى معنى الاستقبال أي لان اذا الشرطية تغلب الماضي الى معنى المستقبل

فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ائى في جانب الحسنة بلفظ اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وجوز السكاكى أن يكون تعريفها العهد وقال وهذا أقصى لحن البلاغة وفيه نظر وأئى في جانب السيئة بلفظ ان

(قوله فاذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع به واستعمال ان في المشكوك فيه نظر اليكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم وآتيا على غلط ما ينبغي أن يعتبر أن لو عبر به مخلوق بجوز عليه الشك والتردد والجزم وانقلته تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والشئ عنده تعالى امام علوم الوانوع أو مع علوم عدمه (قوله أى قوم موسى) كان الصواب أن يقول قوم فرعون لان أصحاب تلك المقالة قوم فرعون قوم موسى الذين هم (٤٩) بنو إسرائيل فاذكره الشارح

سابق قلم كذا اعترض وأجيب بأن المراد بقوم موسى قومه الذين أرسل اليهم وان لم يدعوا له ولا شك أن من أرسل اليهم النبي وان لم يدعوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن (قوله الحسنة) أى الامر المستحسن (قوله كالخصب) بكسر الخاء يقال للسنة الكثير الممار فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملزوم واتيانه بالكاف اشارة الى أن الحسنة لا تنصرف فيما أن وغنى الاموال وصحة البدن وكثرة الاولاد وغير ذلك (قوله مختصة) أخذه من تقديم الممول أى لنا لان خير هذه الخير معمول للبشر (قوله ونحن مستحقوها) أخذ ذلك من جعل لام انما للاستحقاق أى

(مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قوله لنا هذه) أى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (موسى) ومن معه) من المؤمنين جره في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا (لان المراد بالحسنة المطلقة) التي حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة

على الامرين فقال (نحو) قوله تعالى (فاذا جاءتهم) أى المبعوث اليهم موسى (الحسنة) مثل الخصب والرخاء وغنى الاموال وكثرة الاولاد وغير ذلك (قوله لنا هذه) أى هذه مختصة بنا لاننا أحقاء بها من كل سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لان من ركة وجود موسى ودينه (وان تصبهم سيئة) من جذب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (موسى ومن معه) ممن آمن به بقولهم من عدم سعادته ودينه ومن معه وانتفاء بركة دينه أصبنام هذا هذا قولهم ولم يفهموا أن الامر بخلافه وان السيئة من شؤم عصيانهم والحسنة من رجة الله الواسعة ففدجى بلفظ المضى مع اذا في جانب الحسنة المحققة الوقوع وانما قلنا محققة الوقوع (لان المراد) بها (الحسنة المطلقة) عن التقييد بنوع معين (ولهذا) أى ولا جعل أن المراد المطلقة لا المقيدة بنوع (عرفت) تلك الحسنة (تعريف الجنس) أى تعريف الحقيقة المقررة في الازهان ومجيؤها لمن حيث هي لعدم صحة وجودها في الخارج كذلك بل مجيؤها في ضمن أى فرد لأى نوع ووقوع الجنس الذي هو الحقيقة في ضمن أى فرد من أى نوع كالواجب في حقيقة وذلك لانواعه وكثرة افراده وأنواعه بخلاف ما لو لم يرد الجنس بأن يراد نوع معين فلا يكون بصدد تحقق الوقوع لقلته وقولنا المقررة في الازهان للاشارة الى أن من قال أل في الحسنة التعريف لعهد أرا عهديه الجنس في الازهان في ضمن

فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ائى في الحسنة باذالان وقوع مطلق الحسنة مجزوم به لان الحسنة أعنى نعم الله تعالى المحبو بالعبادة غالبية على السيئة أعنى ما يسوء الانسان وأئى في السيئة بان تدورها كذا ينبغي أن يقرر وأما المصنف فانه قال أى في جانب الحسنة باذالان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به أو كلفه مقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وفي جانب السيئة بلفظ ان

(٦٠ - شروح التلخيص ثاني) ونحن نستحقها الكمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لان من ركة وجود موسى ودينه وفي قوله ونحن مستحقوها اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله أى جذب وبلاء) لم يأت بالكاف اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بقرب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب وجود موسى ومن معه لعدم سعادتهم ودينهم ولولا وجودهم فينا لما أصابنا ذلك هذا قولهم ولم يفهموا أن الامر بخلافه وأن السيئة من شؤم عصيانهم وأن الحسنة من رجة الله الواسعة (قوله الحسنة المطلقة) أى الغير القيدة بنوع مخصوص كما يشير اليه ايمان الشارح بالكاف في قوله كالخصب (قوله ولهذا) أى لاجل كون الحسنة مطلقة عرفت الخ (قوله أى الحقيقة) أى في ضمن فرد غير معين قال في الحسنة للعهد الذي لان المراد من مدخلها الحقيقة في ضمن فرد منهم ومجيء الحقيقة لامن حيث هي لعدم وجودها في الخارج بل مجيئها في ضمن مجيى أى فرد من أفراد أى نوع من أنواعها

لان السبئية نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت ومنه قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصيبهم سبيطة مما قدمت ايديهم اذاهم ينظون أي اذا في جانب الرحمة وأما تنكيرها فجاءه السكاكي للنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة وجعله للتقليل نظرا الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب وأما قوله تعالى واذا لمس الناس ضرب بلفظ اذا مع الضم والنظر الى لفظ المس والى تنكير الضم المقيّد في المقام التوبيخي القصدي الى السير من الضم والى الناس المستحقين أن يلحقهم هم كل ضرر وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر لا مثال هو لا محققه أن يكون في حكم المقطوع به وأما قوله تعالى واذا مسه الشر فذود عا عريض به مد قوله عز وجل واذا انزعنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه أي أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتنكير وتعميم فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسه للعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاء به بالشر متطوعا به قال الزخشري والجهل بوقوع ان واذا في ريخ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهم ما الموقع في قوله ليخطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها انقضاه (٤٣) ذممت ولم تحمدوا ذركت حاجتي * تولى سواكم أبحر ها واصطناعها

لأن وقوع الجنس كواجب لكثرته واتساعه لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع وجى في جانب السبئية بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسبئية نادرة بالنسبة اليها) أي الى الحسنه المطلقة (ولهذا نكرت) السبئية لتدل على التقليل

أي فرد ما لا العهد بالخارجي واللام تكن الحسنه مطلقة وجى في جانب السبئية مع ان بلفظ المضارع المشعر بعدم تحقق الوقوع المناسب لها وعبر بان مع السبئية دون الحسنه لان ان كان تقدم عدم الجزم بالوقوع والذي يناسبها هو النادر (والسبئية نادرة بالنسبة اليها) أي الى الحسنه فلا تكون مجزوما بوقوعها كالحسنه لقلتها (ولهذا نكرت) السبئية لتدل على التقليل المناسب في الجملة لعدم الجزم وأما قلنا في الجملة لان التقليل المدلول للتنكير هو قوله الشيء في نفسه بقوله أفراد والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قوله وقوع الشيء ولو كان عند وقوعه كثيرا ولكن لأن أن تقول قوله لأفراد تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود وسهولته دون الكثير فليفهم فهذه الآية الكريمة مشتملة على استعمال اذا في المجزوم مع ما يناسبه ومعلوم أن الله تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب فالشيء عنده لما معلوم الوقوع أو معلوم عدمه ولكن جاءت الآية على غلط ما ينبغي أن يعتبر أن لو عبر بها مخلوق لان القرآن عربي بليغ يجب أن يراعى فيه مقتضى البلاغة التي تنفرد في العربية ثم التنكير لان السبئية نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت * قلت قد يقال ان الاطلاق موجود في الحسنه المعروفة تعرف بالجنس وفي السبئية التنكير لان يقال الالف واللام الجنسية تصرف الى الحقيقة فيكون مطلقا بخلاف سبئية المنكر قد يكون نكرة في المعنى بان يكون تنكيره لا وحدة والذي يظهر أن ما ذكره المصنف من الحكمة في استعمال ان واذا في موضعهما واضح من غير اعتبار تعريف ولا تنكير وجوز السكاكي ان تكون الالف واللام جنسية وان تكون عهدية وقال ان

أي لك كسب الحد رأى
مفصر
ونفس أضاق الله بالخير
باعها
أذا هي حنته على الخير مرة
عصاها وان همت بشر
أطاعها
فلو عكس لأصاب

(قوله لان وقوع الجنس الخ) علة لقوله مقطوع به ومراده بالجنس الامر المطلق الغير المتبدل بوقوع مخصوص وقوله كالواجب أي في القطع بوقوعه عادة وان كان يمكن عقلا عدم وقوعه (قوله لكثرته واتساعه) علة للعلة أعني قوله لان وقوع الخ فالحسنه جنس يشمل

أنواع الحسنات مثل اعطاء الحياة والصحة والاموال والا والاد والخصب والرخاء وغير ذلك فكل هذه أنواع للحسنه والحسنه شاملها (قوله لتحقيقه في كل نوع) أي لان كل جنس يتحقق في أفرادها وهي الانواع المندرجة تحته بل في كل فرد من أي نوع من أنواعه وهذا علة لقوله لكثرته (قوله بخلاف النوع) أي المعين كالجذب فانه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل ذلك النوع بان يحصل نوع آخر (قوله نادرة بالنسبة اليها) أي لان المراد بالسبئية نوع مخصوص معين وهو الجذب والبلاء والنوع المعين ليس محققا للوقوع اذا النوع المعين قد لا يقع بأن يقع نوع آخر غيره (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال وذلك لان التقليل المدلول للتنكير هو قوله الشيء في نفسه بقوله أفراد بمعنى أنه شيء يسير واحد مثلا لا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قوله وقوع الشيء وان كان عند وقوعه كثيرا فافرق بين التقليلين فلا يصح أن يكون مادل على أحدهما علة في الآخر وأجيب بأن قوله لأفراد تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير فأحد التقليلين لازم للآخر فصح أن يكون مادل عليه علة في الآخر

وقد تستعمل إن في مقام القطع بوقوع الشرط لنسكتة كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه وكعدم جزم المخاطب

(قوله وقد تستعمل إن الخ) هذا ما قابل لقوله سابقاً أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط وجهه أنه كان عليه أن يذكر أيضاً مقابل قوله وأصل إذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل إذا في مقام النسبة للاستدعاء بأن النسبة في ذلك الشرط مما لا ينبغي كقولنا لمن قال لا أدري هل يفضل علي أم ميرج هذا السؤال أولاً إذا فضل علي كيف يكون شكرك أشعاراً بأن الأمير لا ينبغي النسبة في تفضله وأعله لم يذكره لقائه بالنسبة بخروج إن عن أصلها (قوله في مقام الجزم) أي في حالته وقد رجعنا لأن لم تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) في التعميد بوقوع الشرط اشكال لأن قد تستعمل أيضاً على خلاف الأصل في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذي هو خلاف أصلها لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة كما في آية قل إن كان للرجن ولد وكان يقال الخصم أرايت إن كان العالم قد عفا عنه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكناً وأنت تقول أنه يمكن والحاصل أن كلامنا (٤٣) الجزم بوقوع الجزم باللا ووقوع قد

يستعمل في ما إن على خلاف الأصل وجهه ولا وجه لتعميد الشارح بوقوع الشرط فكان الأولى للشارح أن يقول وقد تستعمل إن في الشرط المحذور بثبوته أو نفيه والجواب أنه إنما قد بذلك نظر الأمثلة المذكورة (قوله تجاهلاً) أي لأجل تكلف الجهل أي عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله وهو يعلم أنه فيما) أي ولكن أوصاه أنه لا يعلم أحد بوجوده في الدار إلا بعدم مشاورته (قوله خوفاً من السيد) أي لكونه أوصاه أن لا يعلم أحد بوجوده في الدار وهذا التجاهل بعد من تكات علم المعاني حيث اقتضاءه الموقوع في ضمن الجزئيات الحال كما في المثال فإن كان إرادته مجرد الظرافة

(وقد تستعمل إن في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلاً) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيما أخبرك فيتم تجاهل خوف من السيد (أول عدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجوز الكلام على سني اعتقاده

في السبئية أن أريد به نوع ما في أي فسر دما كان غير نادر كالأريد الجنس إذ لا يندرج وقوع فرد ما من أي نوع وإنما يندرج النوع إذا أريد نوع مخصوص في ضمن فرد مخصوص كأن يراد هنا الجذب بخصوصه في ضمن فرد مخصوص وقد أشرنا لذلك بشواهدنا فيما تقدم أن يراد نوع مخصوص فافهم ثم أشار إلى أن قد تستعمل في غير أصله النسبة فقال (وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلاً) أي وقد تستعمل إن في الشرط المحذور بثبوته أو نفيه ويكون قصده المستعمل إظهار الجهل لأن يدل على الجهل بالشرط ثبوتاً ونفيًا فتستعمل في مجزوم النفي تجاهلاً وإرخاء للعنان حتى يبيك الخصم يلزم الحجة ببيان الاستحالة كان يقال للخصم أرايت إن كان العلم قد عفا عنه كما يقال فانه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكناً وأنت تقول بإمكانه وقد تستعمل في مجزوم الثبوت تجاهلاً كما إذا سئل العبد عن سيده وقد أوصاه أن لا يعلم أحد بوجوده في داره حتى يشاور فيتجاهل بالتعريض بخوف من سيده فيقول إن كان في الدار أخبرك وهذا التجاهل بعد من علم المعاني حيث يعتبر من جهة اقتضاءه المقام كفي المثال وإن كان إرادته مجرد الظرافة في الكلام كان من البديع فلا يرد كما قيل أنه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلاً فافهم (أول عدم) عطف على قوله تجاهلاً أي تستعمل إن في غير موقوعها التجاهل أول عدم (جزم المخاطب) بالشرط ولو

العهد أقضى لحق البلاغة قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر أنه قرر أن الحسنة مطلقة فكيف يجعلها له وهو ينافي الإطلاق وجعل كلامه على أنه يريد عهداً جنسياً والعهد الجنسي لا ينافي الإطلاق بالنسبة إلى أنواعه وجعل على أنه يريد بالعهود النعمة المطلقة الموقوع في ضمن الجزئيات فتكون مطلقة وغير مطلقة باعتبارين وما ذكره في المنتاح هو معنى عبارة الكشف وإذا راجعت ما قدمناه في الألف واللام من تحقيق مذهب السكاكي وأنه يرى أن الألف واللام لا تزال عهداً

من البديع فلا يرد ما قبل أن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مساق غيره وهو من أنواع البديع فيكون ذكره هنا تطفلاً (قوله أول عدم جزم الخ) عطف على قوله تجاهلاً أي تستعمل إن في مقام الجزم للتجاهل أول عدم جزم المخاطب الخ وإنما جزم عدم جزم المخاطب باللام لأنه شرط نصب المفعول لأجل أن عدم ليس مصدرًا فليأوليس فعلًا لا فاعل الفعل العمل بخلاف التجاهل فإنه مصدر قلبي موافق لفعله في الوقت وفي الفاعل إذا فعله ما واحد وهو المستعمل فلما جرد من اللام (قوله أول عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) أي راجعاً إلى أن المتكلم عالم بوقوعه (قوله على سني) أي على مقتضى اعتقاد المخاطب وأعلم أن هذا وما بعده قد عفا عنه فيما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب بخلاف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزم بوقوع الشرط لأننا نقول اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت إن على سبيل الحقيقة والاعتبار حال المخاطب على سبيل الحقيقة أو التنزيل كما هنا

كقولك لمن يكذبك فيما تخبران صدقت فقل (٤٤) لي ماذا تفعل وكنتزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم

(كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفة مقتضى العلم)

جزم بدلتكلم (كقولك لمن يكذبك) أي من لا يعتد صدقك بأن شك ونسبك إلى الكذب لفظاً (ان صدقت) في اخبارك لك الذي كذبتني فيه (فماذا تفعل) فتعبر بان ولو جزمت بوقوع الصدق الذي هو الشرط جري على ما عند المخاطب واعتبار الما يناسبه وانما فلما لم لا يعتد قد الخ لان معتقد الكذب جازم فلا يكون التعبير بان العبري على ما عنده (أو) (التنزيل) أي المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل) وانما ينزل كذلك (السبب) مخالفة لمقتضى العلم

انصح لك ان ماذا كره هنا ماش على رأيه قال الطيبي مراد الزمخشرى بحسن الحسنة العهد الجنسي الشائع كما قال في تفسير الحمد لله التعريف فيه للجنس والمراد الاشارة لما يعرفه كل أحد ان الحمد ما هو المراد بالحسنة الحسنة التي تحصل في شئ من افراد فتارة تكون خصصاً وتارة رفاهية وتارة صحة وغير ذلك واليه الاشارة بقوله الحسنة من الخصب والرخاء فان بعضها من واقع لا محالة وهو يصدق على كل فرد حاصل لا كان أو سي يكون ومن ثم لم يجوز حمل العهد على الخارج في تشخيصه ولا على الجنس من حيث هو وهو فان الحقيقة اذا أريد بها شئ بعينه مجازاً على المبالغة والكمال فيها والمقام لا يقتضي ذلك وهو المعنى بقول صاحب المفتاح ان يكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثره ولذلك عرفت ذهبنا إلى كونهم معهوداً وتعريف جنس والاول أفضى لحق البلاغة أي المعهود الذهني اه وقيل انما قال انه أقرب للبلاغة لان المعهود أقرب إلى التحقق من الجنس وجعل المصنف من ذلك واذا أدقنا الناس رجة فرحوا بها وان تصبهم سيئة * قلت وهو يشهد لما قلناه من ان الاتيان باذا وان لما دلت الحسنة والسيئة لا للتعريف ولا للتنكير والاورد عليه ما ذكره هذه الآية الكريمة فاحتاج إلى تكاف الجواب بأنه انما تكرير لفظ الاذاقة المشعر بالقلة * وأورد المصنف قوله تعالى وأدامس الناس ضرر عوارهم ميبين اليه ثم اذا أدافهم منه رجة اذا فرق بينهم برهم بشركون فقد استعمل فيه اذا في الطرفين وأجاب بأنه قصد التوبيخ والتعريض فأتى باذا وبالمس المشعر بالقلة ليكون تحويلاً لهم واخباراً بانهم لا بد أن يعذبهم شئ من العذاب * وأورد قوله تعالى واذا مسه الشرف وذو دعاء عريض بعد قوله تعالى واذا أنعمنا على الانسان فان الضمير في مسه يعود على المعرض اشارة الى انه لما أعرض وتكبر قطع بان الشريعة قلت الواو ليست للترتيب والذي يسه الشرا عمن أن يكون مسه الخير قبل ذلك أولاً (تنبيه) * أورد على الشاعر القائل (١)

اذا هي حنته على الخير مرة * عصاها وان همت بشر أطاعها

قلت ويمكن الجواب بأن المتصور اثبات حث نفسه له على الخير ومع ذلك يعصها وهو أبلغ في الذم وبذلك يعلم الجواب عن قوله وان همت قلت ذلك بجناح رأيته في بعض الحواشي وقد سبق غيري اليه ص (وقد استعملت ان في الجزم الخ) ش قد تخرج ان عن أصلها وتستهمل في الجزم به وذلك إما على سبيل تجاغل المتكلم كقول العبد لمن يطلب سيده ان كان في الدار أعلمته لموهمه انه غير جازم ولما انعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل لان المخاطب يشك في صدقه * قلت وينبغي ان قوله ان صدقت يحمل على النعيبين وهو مشكوك فيه وان كان الصدق مجزوما به ولما تنزل المخاطب منزلة الجاهل لمخالفة مقتضى العلم

(قوله كقولك لمن يكذبك) اعترض على المصنف بأن المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق وحينئذ فليس التعبير بان للجري على سنن ما عند المخاطب لانها لا مورد المشكوكه والذي عند المخاطب الجزم بعدم الوقوع والجواب أن المراد بقوله من يكذبك أي من يجتزئ كذبك فهو متردد والتردد مثل ان وليس المراد بقوله لمن يكذبك من كان جازماً بكذبك أو المراد بمن يكذبك من قال لك كذبت ولا يخفى انه لا يلزم من قوله لك كذبت أن يكون جازماً بأنك كاذب أو يقال التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب ففعله لمن يكذبك أي ان لا يعتد صدقك بأن شك في صدقت وترد فيه ونسب اليك الكذب ان قلت ان الشك لا اعتقاد عنده وحينئذ فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده أجيب بأن المراد باعتقاده حاله الذي هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوي (قوله فماذا تفعل) الاستفهام للتقرير أي لا تقدر على ما يدفع خجلتك اه أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أي أو بلا وقوعه واقصره على العلم بالوقوع نظر المثال

كقولك

أي أو بلا وقوعه واقصره على العلم بالوقوع نظر المثال

(١) قوله أورد على الشاعر الخ هكذا في الاصل وفي العبارة سقط ظاهر ان لم يذكر الايراد وهو مذكور في عبارة الايضاح كتبه مصححه

كما تقول لمن يؤذى أباه ان كان أباه فلا تؤذه (أو التوبيخ) أي فعلم المخاطب بأنه أبو محقق ومقتضاه أنه لا يؤذيه ولكنه لما آذاه نزل المتكلم منزلة الجاهل بالابوة فعلم بربان لاجل أن يجري الكلام على سبيل اعتقاده تنزيلا قال الفري أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة السالك لأن فعل المخاطب من آذاء أبيه كأنه أوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الأصل في أن (قوله أي تعبير المخاطب) يمكن أن التقييد بالمخاطب للملاحظة المثال المذكور ونحوه والافال تعبير قد يكون لغير المخاطب نحو ان كان هذا أبازيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أي على وقوع الشرط (٤٥) منه أو اعتقاده أباه (قوله وتصوير)

أي تبين وهو من عطف السبب على المسبب أي تصوير المتكلم للمخاطب وقوله أن المقام أي الذي أورد في شأنه الكلام (قوله لا شتماله) على ما قبله لا يصلح مقدمه على المعان وقوله على ما قبله أي على أدلة تحقق في زوال الشرط من أصله (قوله لا يفرضه) أي إلا أن يفرض ويتدر ذلك الشرط كما يفرض الحال وكان الحال المحقق استتمال ان فيه كثر تستعمل في ذلك الحال المقدور كذا في عبد الحكيم (قوله لغرض) متعلق بفرض الحال أي وغرض الحال يكون لغرض من الأغراض كالقبكيت والزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك (قوله أفنضرب عنكم الذكر) أي أفنضرب عنكم الذكر أن يترك انزاله لكم وترك ما فيه من

كقوله لمن يؤذى أباه ان كان أباه فلا تؤذه (أو التوبيخ) أي تعبير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لا شتماله على ما قبله الشرط عن أصله لا يصلح الا يفرضه) أي فرض الشرط (كما يفرض الحال) لغرض من الأغراض (نحو أفنضرب عنكم الذكر) أي أنهم لم يفتضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد (صفحة)

كقوله لمن يؤذى أباه ان كان أباه فلا تؤذه فعلم المخاطب بأنه أبو محقق ومقتضاه أن لا يؤذيه ولما أن آذاه نزل منزلة الجاهل بالابوة فعلم بربان في شرط ثبوت الابوة المقتضية للشك مع تحقق الابوة عند المخاطب ولكن هذا يقتضي أن الاعتبار في الشك هو المخاطب وقد تقدم ان الاعتبار هو المتكلم ويمكن أن يجاب بأن عدم عمل المخاطب بمقتضى علمه حتى نزل منزلة الجاهل اعتبره المتكلم موجبا للشك هو في كونه أباه للمخاطب فعلم بربان أو يقال لما نزل منزلة السالك أي بالكلام مع ان إجماله على ما يناسب ما عند بعد التنزيل كما في قوله (أو التوبيخ) أي يؤذي بان في المجزوم به التوبيخ أي تعبير المخاطب على الشرط (وتصوير) أي تبين (أن المقام) الذي أورد في شأنه الكلام (ل) أجل (لشتماله على ما قبله الشرط) أي يحقق زواله (من أصله لا يصلح) ذلك الشرط (لا يفرضه) أي إلا أن يفرض (كما يفرض الحال) وفرض الحال يكون لغرض من الأغراض كإرخاء العنان لإلزام الخصم كما تقدم تمثيل ذلك (نحو) قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر) أي أنهم لم يفتضرب عنكم القرآن بترك انزاله لكم وترك ما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد فالفاء على هذا في أفنضرب لعطف ما بعدها على جملة تناسب كالمقدرة هنا وهمزة الاستفهام داخل على تلك الجملة وقيل الأصل أفنضرب بدخول الفاء على الاستفهام كفي قوله تعالى فأين تذهبون فأين تذهبون فأي الفريقين ثم قدمت الهمزة لأن لها الصدارة فلا يحتاج الى تقدير جملة وهما اعرابان يجريان فيما يشبه ذلك نحو أقلم يسيرا (صفحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا بغير فعل والتقدير

كقوله لمن يؤذى أباه ان كان أباه فلا تؤذه ويصح أن يعبر عن ذلك بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الجاهل لا يهتفهم أن الذي الصادر من الولد لا يهتفهم لا يصدر الا من الاجنبي فلذلك شكك نفسه في أن أبوه ويصلح للمرين أيضا أقول لمن يؤذى الناس ان كنت مسلما فلا تؤذوا المسلمين (أو التوبيخ) بان يراد أن فعل الشرط الواقع المجزوم به لقيام البراهين المقتضية لوقوع خلافه كأنه معدوم فيفرض معدوما ويعلق على الشرط كقوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صفحا

الامر والنهي والوعد والوعيد وانزال ذلك لغيركم (قوله أي أنهم لم يفتضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على جملة مقدره تناسب الجملة المعطوفة في المعنى وهمزة الاستفهام يافية في محلها الأصلي داخل على تلك الجملة المقدره وقيل ان الهمزة مقدمة من تأخير والأصل أفنضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كفي قوله تعالى فأين تذهبون فأي الفريقين ثم قدمت الهمزة تنبيها على أصالتها في الصدارة فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا الوجه الاول للزمخشري والشافعي لسببويه والجمهور واختار الشارح الوجه الاول تبعاله لكشاف الجزالة المعنى وهذا الوجهان يجريان في كل جملة مقرونة بالفاء أو الواو أو ثم مسبوقه بهمزة الاستفهام نحو أفنضرب الخ أول يسيرا وفي الأرض أثم اذا ما وقع آمنت به الآن واعلم أن الزمخشري لم يقل بوجوب التقدير رفقة جزم عاقله سببويه والجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى

إن كنتم قومًا مسرفين فبين قرأ إن بالكسر افتصده النون ويخ والنجميل في ارتكاب الاسراف وتصور أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء حقيقة أن لا يكون ثبوته له الأعلى مجرد الفرض

أو لمن أجل انقضى عطف على تأخذه ذنابهم بغتة وفي قوله تعالى انما معوثون أو أبانوا لا قولون فبين قرأ بفتح الواو ان آباءنا عطف على الضمير في معوثون انكفاء بالفصل بينهم ما بين مرة الاستعانة بهم (قوله أي اعراضا) أشار بذلك إلى أن الصريح بمعنى الاعراض وأن صفحا في الآية مفعول مطلق عاملة انضرب لأن معناه وهو صرف القرآن للغير وترك انزله لهم يتضمن الاعراض ويستلزمه أو عاملة فعل مقدر أي أنضرب عنكم الذكروا ونعرض عنكم اعراضا (قوله أو الاعراض) يشير إلى أنه يجوز أن يكون صفحا مفعولا له بناء على عدم اشتراط اتحاد معاملة في الفاعل إذا فاعل الاعراض الخاطبون أي لاعراضكم عن الإيمان وفاعل الضرب هو الله تعالى أو بناء على أن فاعل الاعراض هو الله تعالى (٤٦) أي لاعراضنا عنكم وعدم اقبالنا عليكم بالتكاليف ولا يقال ان الضرب هو الاعراض والعلة تغاير المعقول لأننا نقول ضرب الذي كرهتم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وعدم انزاله لهم وهو ملزم للاعراض الذي هو عدم الاقبال عليهم بالتكاليف واهما لهم منها لانفسه كما لا يخفى أو بناء على أن المراد اعتبارا لاعراضكم وفاعل الاعتبار والضرب هو الله (قوله أو معرضين) يشير إلى جواز كون صفحا حالا واعلم أن انضرب في الاصل الذود والدفع يقال ضرب الغرائب عن الخوض ذاتها ودفعها وجبته فتنضرب إما استعارة تصريحية لتلك انزاله لهم أو أنه استعارة تخيلية حيث شبه الذكروا بغرائب

أي اعراضا أو الاعراض أو معرضين (إن كنتم قومًا مسرفين فبين قرأ بالكسر) فكونهم مسرفين أمر متطوع به لکن جي بلفظ ان قصده التوبيخ وتصور أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون الأعلى سبيل الفرض والتقدير كالحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال

أنضرب عنكم الذكروا ونعرض عنكم اعراضا وبتضمن انضرب معنى الاعراض أي نعرض عنكم في صرف القرآن عنكم اعراضا لا يقال الصريف هو الاعراض فكيف يحتاج إلى تقدير أو تضمن لأننا نقول صرف الذكروا عنهم جعله مخاطبا به غيرهم وهم وهو ملزم للاعراض الذي هو عدم الاقبال عليهم بالتكاليف واهما لهم منه لانفسه كما لا يخفى ويحتمل أن يكون حالا أي أنضرب عنكم القرآن حال كوننا معرضين عنكم ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله أي أنضرب عنكم القرآن لأجل عفونا عنكم ومساعدتكم دون سائر الخلق وقد علم أنه يجب تفسيره حيث تقول بما يتحد فيه الفاعل بما يخالف نفس الفعل كافي هذين الاحتمالين وقوله تعالى (إن كنتم قومًا مسرفين) شرط (في) قراءة من قرأ أن بالكسر) وأما من قرأها بالفتح فهو في محل المفعول من أجله ولو لم يكن انما تظهر مناسبة لا عراب صفحا حالا أو مفعولا مطلقا وهو ظاهر فاعلم أنه شرط يكون جوابه محذوفًا دل عليه ما قبله أو لا يحتاج إلى جواب لانه في موضع الحال فاسرأ فهم الذي هو الشرط على هذا محقق ولكن اشتمال مقام ظهور الآيات ونزول القرآن على ما يتلوه بحيث لا ينبغي أن يصدر من العاقل ينبغي أن يكون كالحال المعلوم الانتفاء بافتروا فاذا انزل منزلة المحال فليفرض كما يفرض المحال والمحال ولو كان معلوم الانتفاء فليس

إن كنتم قومًا مسرفين على قراءة الكسر ويرد عليه أمران أحدهما أن الجزوم به ليسرأ فهم فيما مضى والاسراف للمستقبل بالنسبة إلى العباد مشكوك فيه وإن كان المراد أن تبين اسرافكم الماضى لأجل كان فالنبيين أيضا للعباد مشكوك فيه الثاني أنه إذا كانت البراهين القاطعة تجعل الاسراف كالمستحيل فدخل ان عليه خلاف الاصل فإن المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة والهمزة

تذاد وتنفع عن الخوض مثلا واستعيراهم المشبه به للنفس ثم حذف المشبه به وهو الغرائب وذكري من لوازمه وهو الضرب على طريق الممكنة والضرب تخيل للممكنة وهي لفظ الغرائب المطوى أو لفظ الذكروا وانفسية الضمير على اختلاف المذاهب (قوله فبين قرأ) أي في قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أي فان شرط في قراءة من قرأ بالكسر أي وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله والمعنى لأن كنتم قومًا مسرفين أي مستهزئين بآيات الله وكتابه ثم على قراءة الفتح تبين اعراض صفحا حالا أو مفعولا لا يجوز أن يكون مفعولا له لانه لا يتعدد وعلى قراءة الكسر بان الشرطية يكون جواب الشرط محذوفًا دل عليه ما قبله وأن نفس ما قبلها هو الجواب أو لا يحتاج إلى جواب لوفور الجملة الشرطية ما لا فاستغنت عن الجزاء لتجدها عن معنى الشرط والمعنى مفروضا كونكم مسرفين ونظير الآية في الوجهين المذكورين زيدون كثرة انجس (قوله وتصور أن الاسراف) أي وتبين أن الاستهزاء بآيات الله وكتابه في هذا المقام الذي أورد في شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن والمحال

(قوله والحال وان كان الخ) هذا جواب عما يقال اذا كان الاسراف بمنزلة الحال فلا تستعمل فيه ان الامر أنه يشترط فيها عدم الحزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والحال مقطوع بعدم وقوعه وحينئذ فلا تستعمل فيه ان وحاصل الجواب أن الحال وان كان ليس محالاً لان بحسب الاصل لا يكون مقطوعاً بعدم وقوعه لكن كثيراً ما ينزل منزلة المشكوك وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده لارضاء العنان للتبكيك الخصم فتدخل عليه ان وحاصل كلام الشارح أن في الآية تنزيلين الاول تنزيل الاسراف المقطوع به بمنزلة الحال المقطوع بعدمه الثاني تنزيل الحال بمنزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك فادخلت عليه ان فالنزيل الاول وسيلة للشئ في الذي هو موقع لان واعتراض بأن اعتبار التنزيلين أمر لا يتعين اذ يصح أن يكون فيهما تنزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع به بمنزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده الذي هو موقع ان ولا داعي الى اعتبار التنزيلين في الآية وأجيب بجوابين الاول أن اعتبار التنزيلين أبلغ في التوبيخ اذ لو نزل (٤٧) ابتداء كذلك فالتأثير محال له وهي نكتة

مطلوبة لاقتضاء المقام لها

لا فادتم بالمبالغة التامة في

التوبيخ الثاني أن تنزيل

المقطوع به بمنزلة المشكوك

فيه دليل وتنزيل المقطوع

بعدمه بمنزلة المشكوك فيه

كثير فجعل التنزيل الاول

واسطة يجري على التكميل

وظهر مما ذكرناه أن الشرط

هنا أعني قوله ان كنتم قوما

مسررين مقطوع بوقوعه

لكن أدخلت عليه ان

للتوبيخ وتبين انه لا يصلح

الآن يفرض كما يفرض

الحال بعد تنزيله منزلة

نظراً لوجود ما ينزله (قوله

اقصصنا التبكيك) أي

اسكت الخصم والزمان من

حيث ان المشكوك اذا تنزل

مع مدعي الحال وأظهر

والحال وان كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك كفي قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) كما اذا كان القيام

محال في الاصل لأن ينزل كثيراً منزلة المشكوك فتدخل عليه ان لارضاء العنان للتبكيك الخصم كما تقدم ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين أي الموحدين لله تعالى المنافقين لذلك الولد أو من المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه لم يكن فاعبد ربى وحده فالشرط هنا أعني قوله ان كنتم قوما مسرفين أدخلت عليه ان للتوبيخ وتصوير أنه لا يصلح إلا أن يفرض كما يفرض الحال بعد تنزيله منزلة وانعالم يكتف بتنزيل الاسراف المحقق بمنزلة المشكوك لاشتغال المقام على ما ينزل لتحقيقه فتدخل عليه ان من أول وهلة من غير أن يتوصل الى ذلك بجعله كالحال ثم جعل المحال كالمشكوك لان التوصل الى ادخال ان بتنزيله بمنزلة الحال أبلغ كما لا يخفى في من التوصل بمجرد وجود ما ينزل لتحقيق لان الاول يدل على أن المقام روض مما لا يختلف في انتزاعه لكن انصاف أن الكلام ليس فيه ما ينزل عن تنزيله بمنزلة الحال ثم يفرض كما يفرض المحال ولو كان التنزيل أبلغ اللهم إلا أن يدعى أن اشتغال المقام على ما يقع الاسراف من أصله على وجه هو غاية في الظهور وهو الدليل أو يدعى أن تلك الابغية المناسبة للتمام دليل فتأمل (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) ظاهر العبارة أن الذي صدق عليه

في الآية الكريمة لا انكار والفاء عاطفة على جملة المحذوفة والضرب مجاز عن الصرف وصفها مصدر من المعنى أو مفعول من أجله أو حال أي صاحب ان جواز وقوع المصدر حال في التماس ويحترز بقراءة الكسرة عن قراءة الفتح فعناه الأجل اسرافكم فضررب عنكم الذكركم فلا تؤمرون ولا تنهون ولما كان يؤتى بالتغليب بان يسند فعل الشرط الى جماعة بعضهم مقطوع بوقوع الفعل منه وبعضهم مشكوك فيه فيغلب المشكوك في وقوعه منه على غيره ﴿تبيينه﴾ حيث ورد في القرآن الكريم

مدعاء الحال في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فيئذ يرتب عليه لازماً مسلم الانتفاء كافي آية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وكان يقال ان يعتقد ان العالم قديم وأنه يمكن بذاته أن كان العالم قديماً لازم استغناء عن الفاعل فلا يكون ممكنات وتقول بامكانه أو يرتب عليه لازماً فاطعاً لرجائه يتمكنه في ذهنه كافي آية قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين بناء على أن المراد فانا أول المنافقين لذلك الولد العابدين لله فإذا رتب الخصم ذلك اللازم سككت المدعي وانقطع وسلم والتزم بما كان لا يقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهة أن التعليق على وجود ولد في الواقع لانه الحال لا في زعمهم اذ ليس هذا كلاماً منافي الحال وقيل المعنى ان صح وثبت به ان يقينى وحجة واضحة أن للرحمن ولداً موجوداً خارجاً فانا أول المطيعين لذلك الولد أي فأسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولداً الملك تعظيماً لا بهيئة لكنه لم يثبت بالبرهان والحجة الواضحة أنه ولد فانا أعبد ربى وحده فكون الرحمن له ولا محال فتدل ذلك الامر المقطوع بانتفاءه بمنزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان تبكيك المخاطبين (قوله أو تغليب) عطف على عدم حزم وقوله غير

ومجيء قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان يحتمل أن يكون للتوابع على الرتبة لاشتمال المقام على ما يقطعها عن أصلها
 المتصف به أي غير محقق الانصاف بالشرط وهو المشكوك في اتصافه به الذي هو موقع ان وقوله على المتصف به أي بالفعل فيما اذا كانت
 أداة الشرط داخلية على كان أو من تحقّق أنه يتصف به في المستقبل فيما اذا كانت غير داخلية على كان فيصير الجميع كلشكوك فيه
 وهذا التقرير يردل عليه قول الشارح كما اذا كان القيام الخ فان قلت حيث صار اتصاف الجميع بالشرط كلشكوك فيه بسبب تغليب
 المشكوك في اتصافه بالشرط على المتصف به تحقّقاً كان استعماله ان في موضعها وهو ما يشك فيه وحينئذ لم يكن هذا الموضع مما نحن
 فيه وهو استعماله ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت صيرورة الجميع كلشكوك فيه أمر تقديري فلا ينبغي أن بعضهم ليس
 مشكوك في اتصافه به في الواقع بل مجزوم باتصافه به لا تيان بان بالنظر لذلك البعض خروج عن الاصل وبالنظر للشكوك في اتصافه
 به جار على الاصل واعلم أن هذا التقرير الذي قيل هنا يصح اعتبار في الآية الثانية بان يقال غلب غير المرتاب أي غير محقق الانصاف
 بالرب وهو المشكوك في ربه (٤٨) على المرتابين جزماً صار الجميع كلشكوك في اتصافهم بالرب فاستعماله ان

قطعي الحصول لزيد غير قطعي امر وفتقول ان قتما كان كذا (وقوله تعالى) للخاطبين المرتابين (وان كنتم
 في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي يحتمل أن يكون للتوابع
 بالتحقق أنه غير متصف غلب على الذي صدق عليه أنه متصف كذلك ويحتمل أن يكون المعنى ان غير
 محقق الانصاف وهو المشكوك فيه غلب على المتصف فيصير الجميع كلشكوك فيه كما اذا كان القيام
 قطعي الحصول لزيد غير قطعي الحصول امر ومعنى ان عر المشكوك في قيامه فيغلب عر وعلى زيد في
 حكم القيام فيصير قيامهما كلشكوك فيه فتقول ان قتما كان كذا وعلى هذا الاحتمال الثاني يكون
 استعماله ان بعد التغليب في موضعها وهو ما يشك فيه وعلى الاول يرد فيه بحث سنقرر في المثال المشار
 اليه بقوله (وقوله تعالى) في خطاب المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي
 يحتمل أن يكون للتوابع وتصور أن المقام لاشتماله على ما يقطع الرب من أصله لا يصلح الرب فيه الا أن
 يفرض كما يفرض المحال ويحتمل أن يكون للتغليب غير المرتابين على المرتابين وظاهر أن المراد بغير
 ان وليست في كلام محكي عن تقع منه الشك استحالة ان تكون للشك لان الله تعالى منزعه عنه وانما هي
 على ما يقتضيه المقام من هذه التأويلات ﴿تبيينه﴾ قال المصنف تعالى السكاكي في قوله تعالى وان
 كنتم في ريب تحتملها أي تحتمل ان تكون للتوابع كما سبق وان تكون للتغليب غير المرتابين من
 الخاطبين على المرتابين منهم فانه كان منهم من يعرف الحق وينكره عنادا * قلت لكن التغليب أن تجمع

بالنظر للشكوك في ربه
 على الاصل وبالنسبة للمرتاب
 جزماً على خلاف الاصل
 وعلى هذا لا يرد بحث أصلاً
 كذا قيل وفيه أن هذا
 لا يتم الا لو كان الخاطبون
 بعضهم مرتاباً وبعضهم
 مشكوك في ارتبابه والواقع
 خلاف ذلك فقد كان
 بعضهم مرتاباً وبعضهم
 غير مرتاب يعلم انه من عند
 الله ولكن ينكر ذلك عنادا
 (قوله قطعي الحصول لزيد)
 أي بالفعل أو في المستقبل
 وقوله غير قطعي الامر أو بل
 مشكوك في اتصافه به في
 المستقبل (قوله فتقول ان

قتما كان كذا) أي تغليباً لم يقطع له بالقيام على من قطع له بالقيام فاستعملت ان في المجزوم وهو من
 القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه فان قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عدمي على المتصف وهو
 وجودي قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط أكثر أفراداً من المتصف به في الواقع أو باعتبار كون عدم الانصاف هو
 الاصل فان قلت ان الشرط هو الأهمية المركبة من وقوع القيام ولا شك أنه مشكوك فيهما بسبب الشك في أحد جزأيه وحينئذ
 فتكون إن هنا مستعملة على الاصل لا في الامر المجزوم به على خلاف الاصل وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك أنه اذا كان خمسة
 رجال متوضئين وخمسة غير متوضئين ثم خلط الجميع فلا نحكم على الجميع بأنهم متوضئون قطعاً ولا بعدم الرضوء قطعاً كذلك اذا خلط
 المتصفون بالقيام قطعاً وغير المتصفين به قطعاً فافهم الأهمية الاجتماعية لا يقطع بقيامها ولا بعدم قيامها أوجب أن قوله ان قتما الخ من باب
 السكينة أي ان قام كل منك ولا شك أن أحد هاتين طوع بقيامه فاستعمل ان فيه على خلاف الاصل للتغليب المذكور لامن باب الكل
 حتى يتأني الاعتراض فتر ذلك شيخنا العلامة العذري عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله للخاطبين المرتابين) جعله الخاطبين مرتابين
 ظاهراً على الاحتمال الاول لا على الثاني لانهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب الا أن يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير
 مرتاب باعتبار التغليب الذي سببته كذا قيل وفيه أن التغليب الذي سببه كرهه انما يقتضي جعل الخاطبين غير مرتابين فتأمل
 (قوله يحتمل أن يكون للتوابع) أي يحتمل أن تكون ان هنا مستعملة في الامر المجزوم به لانه لا ينبغي بناء على أن الخطاب للمرتابين لانهم
 الموجهون على الرب وأن الرب نزل منزلة المستحيل لوجود الأدلة الدالة على أن الرب فيما نزل لا ينبغي صدوره من عاقل ثم نزل ذلك

ويحتمل أن يكون التغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فإنه كان فيهم من يعرف الحق وانما يشكر عنادا وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نبعث

المستحيل منزلة ما لا قطع بعده ولا بوجوده وهو المشكوك فيه فلما استعمل فيه ان (قوله) والتصور بالمدكور (أي تبين أن الارتباب مما لا ينبغي أن يثبت لهم الأعلى سبيل الفرض لاشتغال المقام على رايه بل هو يتقاع من أصله وهو الآيات الدالة على انه من عند الله (قوله) لتغليب غير المرتابين (أي من المخاطبين وقوله على المرتابين يعني منهم وهذا التقدير هو الذي يقتضيه قول المصنف أو تغليب غير المصنف به (قوله) لأنه كان الخ) = لانه لقوله غير المرتابين وأشار به هذا إلى أن المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالرب أصلا بل يعرف الحق ويشكر عنادا لمن شك في ربه لا من الأول ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وانما يشكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فرقاهم (٤) ليكنوا الحق وهم يعلمون والثاني على

ما قيل أن الخطاب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ربه بالنسبة إليه تعالى

والتصور بالمدكور أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما يشكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتباب لهم وههنا بحث وهو أنه اذا جعل الجميع منزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الا وقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه

لاستحالة الشك عليه تعالى (قوله) وههنا بحث (أي) وادعى الاحتمال الثاني (قوله) كان الشرط قطعي

المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالرب لا من شك في ربه لا من أحدهما ما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما يشكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فرقاهم ليكنوا الحق وهم يعلمون والآخر أن الخطاب بهذا الكلام هو الله تعالى فلا معنى لكون غير المرتاب بالنسبة إليه تعالى هو المشكوك في ربه وهذا المرامي في التغليب في الآية الكريمة على هذا وهو أنه غلب المعلوم نفي ربه على الذي علم ربه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرنا اليه قبل وعليه يكون المحل بعد التغليب غير موقع لان انما انما تستعمل في الامور المحتملة المشكوك فيها كما أشرنا اليه في الاحتمال الثاني عند تقريرنا قول المصنف أو تغليب غير المصنف = والتغليب المزدى الذي يقتضي نفي الوقوع عن استعمال ان فيه كاستعمالها في محقق الوقوع فبمقتضى الاول كافي الثاني واللهذا يقال هنا ان بعد التغليب وتبصير الرب من نفي الوقوع جزما يفرض حينئذ كما يفرض الحال الذي يقصد فرضه

الا وقوع (أي) لان المعلنين لم يحصل منهم ريب أصلا فانما غلبوا على المرتابين صارا الجميع لا ارتباب عندهم وحينئذ فيكون الشرط مطلقا بانه فائدة فلا يصح استعمال ان فيه ولا اذا

بين ما تقتضيه الكلمة وغيره وانما جاع في فعل الشرط بين مجزوم بأن عندهم الكسار ومجزوم بأنه لا ريب عندهم وهم الذين كانوا يعتقدون الحق بقلوبهم فلم تستعمل ان في شيء من مقدماتهم من الشك ثم غلب عليه غير بل استعملت في شيء من كل منهم ما غير من أولها وليس ذلك من التغليب في شيء وما هو الا كقولك ان عاد أمس وطاعت الشمس غدا أو كرمك فهو وتعليق على واجب ومستحيل وكلاهما خلاف الاصل وقدم شي شارحا والفتح والتخلص على ما ذكرنا المصنف على ما فيه ولا يصح كلامه الا بتأويل وهو أن يدعى ان بعض المخاطبين كانت حاله حال من يشك الانسان في ان عنده ريبا ولا كالمؤمنين وبعضهم كان الانسان يعلم ان عندهم ريبا وهم الكفار الذين يقولون لا ندري كالذين قالوا وما الرحمن في يمينك ان يقال بعض المخاطبين من شأنهم الخطاب بان لا عندهم الانسان

والحاصل أن حقيقة التغليب أن يوجد ما لا كلمة وما ليس له أو يغلب ما له على ما ليس له أو هو ليس كذلك اذا البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فانما غلب غير المرتاب على

(٧ - شرح التلخيص ثانيا) المرتاب صارا الجميع لا ارتباب عندهم فلم يوجد ما يليق بان وحينئذ فلا يتم

ما ذكرنا المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعملة في الامر المجزوم به بالتغليب لا بالتغليب يرد لعدم صحة التعبير بها وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي بل لا بدخ وحاصله انه بعد التغليب وتصدير الجميع غير مرتابين وتصدير الرب من نفي الوقوع فرض ذلك الرب كما يفرض الحال لتبكيك الخدم والزامه = ذلك أن نزل ذلك الرب المقطوع بعد منه منزلة المشكوك فيه فصح استعمال ان فيه لانها صارت مستعملة في موضعها الاصل وهو المشكوك فيه فصح تصديقه ان كافي قوله تعالى ان كنتم قوه امسرفين في قراءة الكسرة على ما مر فان قلت حيث كانت ان هناك مستعملة في موضعها وهو ما يشك فيه فلم تكن الآية مستعملة في موضعها مستعملة ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله أن صدور جميع المخاطبين لا ارتبابا عندهم بالتغليب أمر تقديري فلا ينافي أن بعضهم في نفس الامر مرتاب قطعا فالانسان بان بالنظر لذلك البعض على خلاف الاصل

(قوله وایس المعنی الخ)

هذا جواب عما يقال أى
حاجة الى هذا التقلب
المستلزم لاراد الاشكال
المدكور المحتاج فودفعه
الى التنزيل الا ترى مع أن
أداة الشرط وهى إن قلب
الماضى الواقع بعدها
للاستقبال والامور المستقبلية
من شأنها أن يشترك فيها
وان كان الشك بالنسبة
اليه تعالى محال لكن يجرى
الكلام على النسق العربى
وعلى الوجه الذى يجرى
عليه على تقدير أن ينطق
بذلك وخلق حاصل الجواب
أن محل كون ان الشرطية
تقلب الفعل الماضى الواقع
بعدها للاستقبال ما لم يكن
الفعل كان والابقى على
منه وحينئذ فليس
الشرط هنا وقوع الارتباب
منه فى المستقبل بل فى
الماضى وحينئذ فلا بد من
التقلب والفرض المدكور
أى فرض قطعى لا دوافع
كما يفرض المحال بأن ينزل
منزلة المشكوك فيه
لتبكيك الخصم ليصح كونه
موقعا لان هذا محصل كلام
الشارح (قوله واهذا) أى
ولاجل كون المعنى ليس
على حدود الارتباب فى
المستقبل (قوله معنى إذ)
أى ومعنى أن اذ ظرف
بمعنى الزمان الماضى وقوله
ههنا أى فى هذه الآية وما

وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن ان ههنا بمعنى إذ

كثيرا التنبكيت ولولم يكن محال لان السك بكثرته قديم كون المحل محلا لها وقد اجيب عن كون المقام
بعد التغليب ليس محلا لا يفرضه كفرض المحال بأنه لا يحتاج الى ذلك الفرض لان المراد الرب في
المستقبل والأمر الاستقبالية من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالا لكان
يجري الكلام على النسق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وهذا
مردود لان كان مع ان انما تستعمل للمضى غالبا لان لا خها عن معنى الحدث وانما المراد به الزمن
الماضي كما تقدم ولاجل أن لمن مع كان للمضى كائن عليه الزواج والمبرد فكالان إن لا تغلب كان الى
الاستقبال زعم الكوفيون انها بمعنى اذا التي في الزمان الماضي وأيضا لو كان الكلام بمعنى الاستقبال
لم يقتصر الى اعتبار التغليب أصلا لان الواقع منهم الرب مشكوك في ريبهم في المستقبل والمقدر أن في
الكلام تغليباً على أن ذكر الشك ههنا واخطاب من الله تعالى مما يحوج الى تكافؤ التخريج الذي
لا يخلو عن بحث وأما الجواب بأنه لما كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب صار الجميع كالشكوك في
ريبهم ضرورة صدق تردد الرب وعدمه فيما بينهم كتردد النسبة في المشكوك فهو خروج عن باب
التغليب المنصوص عليه ولو كان هذا الاعتبار من موافق أيضاً فالصواب في الجواب هو ما تقدم
من أنه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين فرض ذلك الرب كما يفرض المحال والمحال يفرض كما تقدم
كثيرا التنبكيت الخصم أي اسكاته والزامه كقوله تعالى فإن آمنوا بعدل ما آمنتم به فقد اهتدوا فإن الايمان
بمثل القرآن محال لعدم وجوده يفرض لما ذكر وكقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين
والتنبكيت في فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا انزل معه الى اظهار مدعاه في صورة المشكوك
اطمأن لا سماعه فيه ثم يذير تب عليه لازم مسلم الانتفاء كما في المثال الاول أو لازم قاطع لرجائه بتمكنه في
ذهنه كما في الثاني فاعمل ان المراد فأنا أول النافقين ثم انه كان ينبغي للصنف حيث ذكر أن قد تخرج
عن أصلها أن يذكّر أن اذا كذلك كما أشعر به قوله وأصل اذا الجرم بوقوع الشرط فيقول مثلاً وقد
تستعمل اذا في مقام الشك للاشعار بأن الشك في ذلك المقام مما لا ينبغي لعدم مناسقته كقولك لمن قال
لا أدري هل يتفضل على الأمير بهذا النوال أولا اذا تفضل عليك كيف يكون شكرك اشعاراً بأن
الأمير لكرمه لا ينبغي الشك في تفضله ونحو ذلك ولعله لم يذكّر اهتدائه بالنسبة لخروج ان عن أصله

شكافي أن عندهم ريباً أولاً وبعضهم لا يشك الانسان في أن عندهم ريبا تغلب المشكوك في ريبه بالنسبة الى السامعين على غير المشكوك في ريبه وهذا غير ما ذكره المصنف ثم ان فيه من الركائز ما لا يخفى ولعل القطع حاصل بان غير مراد وأغلب ظني أن الوهم سرى اليهم من ان الرب هو الشك وان ذهن زاغ عن الرب الذي يطلبه ان وهو ريب الانسان المتكلم الى الرب الذي هو فعل الشرط ثم لو ثبت للمصنف ما ادعاه في الآية الكريمة من التغليب وقع النزاع معه ومع السكاكي في جعله التغليب من النكت التي لاجلها تستعمل ان في الجزوم وبه وذلك لان هذا العلم انما يتكلم فيه في النكت المعنوية لا اللفظية والتغليب امر لفظي لا يؤثر به الا لنكتة معنوية فتحمل عليه فان اراد المصنف ان التغليب نكتة لم يصح وان اراد أنه لابد من اشتماله على نكتة معنوية لاجلها تستعمل ان في الجزوم فليس في ذلك بيان لما هو بصدد من نكتة استعمال ان في الجزوم وربما كانت تلك النكتة الحاملة على التغليب هي احدى النكت السابقة * ثم اعلم أن السكاكي قال وأما قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث وكر ما سبق أراد والله أعلم بقوله وان كنتم في ريب من البعث قوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث لان التلاوة ان كنتم بلاوا والواو من كلام

والغلب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قرية ابتدأوا لتعودن في ملأنا أدخل شعيب عليه السلام في تعودن في ملأنا بحكم التغليب اذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلاً ومثله قوله تعالى ان عدنا في ملتكم وكقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانبي من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى فسجدوا لآبليس عدت آبليس من الملائكة بحكم التغليب

(قوله ونصر المبرد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله ولهذا لان هذا دليل لا دعي وهي قوله وليس المعنى ههنا الخ تأمل (قوله لقوة دلالة الخ) أي لان الحدث المطلق الذي هو مدلولها مستفاد من الخبر فلا يستفاد منها الا الزمان الماضي كذا في المطول وببانه أن خبرها كون خاص كالانطلاق وبقرينه الكون العام فالكون المطلق الذي هو مدلولها صار مستفاد من خبرها في ضمن استفادة الحدث المخصوص منه وحينئذ فلا يستفاد منها الا الزمان الماضي هذا والصحيح أن كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة غيرهما من الافعال الماضية كما هو مذهب الجمهور قال الجزولي والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الاول ولما ولو كانت ان لا تغلب معنى كان الى الاستقبال لما جاز وقوعها بعده والمراد بها الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله فجرد الخ) هذا هو البحث السابق أعاده ليرتب عليه الجواب وهو قوله (٥١) بل لا بد الخ وقوله بل لا بد الخ أي بل يجب

الجواب بذلك بناء على تفسير التغليب بما ذكره الشارح ههنا فلا ينافي أنه على تفسيره بما قلناه سابقا نقلا عن المطول لا يجب ذلك اذ لا إشكال (قوله فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير) أي بأن نزل الرب المقتطوع بعده بمنزلة المشكوك فيه ففيه تنزيل الاوّل تنزيل المراتبين منزلة غير المراتبين بسبب تعليلهم عليهم والمآل تنزيل الرب المقتطوع بعده بمنزلة المشكوك فيه (قوله للتبكيك) أي لاجل اسكات الخصم والزمام بما لا يقول به وذلك لان الخصم

ونص المبرد والزجاج على أن لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي فجرد التغليب لا يصح استعماله ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع منزلة غير المراتبين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد احدثوا وقال ان كان للرجن ولد فانا اول العابدين (والتغليب) باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين

فانظره (والتغليب) الذي هو ان يعطى أحد المصطحبين أو انقشا كلين حكم الآخر وقد تقدمت صورة منه باب واسع (يجري في فنون) أي أنواع من المعاني وأساليب من الكلام كثيرة (كقوله تعالى) في وصف مريم (وكانت من القانتين) فن في قوله من القانتين للتبكيك بعض اشعار بأن لها ما للقانتين من صلاح الدين وصلاح التقوى وإستلزامه على أن المعنى وكانت ناشئة من أصول قانتين لانهم ان نسل إبراهيم واسحق ويعقوب ومن ذرية هرون أخي موسى فيكون الكلام خلوا عن التغليب وذلك السكاكي عاطفة ولا يشكر ذلك فهو كقوله صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل وبأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا يقول ان المصنف توهم أن هذه الواو من القرآن الكريم فقال في الايضاح وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب من البعث وهو غلط سببه ما سبق ص (ثم التغليب يجري في فنون الخ) من لما توهم المصنف ان ما سبق يحتمل للتغليب استطراد لذكر باب التغليب وليتم له بذلك ههنا لعدم ثبوت ان ما سبق من التغليب فقال ان التغليب يجري في فنون كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب فيه المذكر على المؤنث وقد يكون بتغليب المخاطب على غيره كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون أصله

اذا تنزل مع خصمه الى اظهار مدعاه الحال في صورة المشكوك في وقوعه اطمان لا سماعه منه فيرتب له على ذلك لازم مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلزم بما كان لا يقول به كما تقدم (قوله فان آمنوا الخ) أي فان آمن الذين على غير دينكم بما نزل ديتكم في الحقيقة فقد اهدوا ولا شك أن وجود دين غيره محال فنزل قطعي الانتفاء بمنزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله قل ان كان للرجن ولد فانا اول العابدين) أي فكون الرجس له ولد محال فنزل ذلك الامر المقتطوع بانتفاءه بمنزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله والتغليب الخ) قال صاحب البيان هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليهم والقيد الاخير لاخراج المشاكلة وفي المطول جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضعه الا ترى أن القانتين موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف واطلاقه على الذكور والانات اطلاق على غير ما وضع له وفي المعنى انهم يعاجلون الشيء على غير التناسب بينهم واختلاط القوم وان لم يتصوا على هذه في علاقات المجاز المرسل لكنهم تصوا على ما ترجع اليه وهو المجاورة ويسجع جعل التغليب من قبيل عموم المجاز وبالحيلة فالتغليب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة أو من قبيل عموم المجاز فتأمل (قوله في فنون) أي في تراكيب مستندة من الكلام باعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وهو استعمال ان في مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الاصل وليس المراد بالفنون العلام

(قوله غلب الذ كراخ) ويحتمل أن يكون لفظ القاتنين صفة لجمع مقدر رأى من جميع قاتنين ولفظ الجميع مذ كرفيوصف حقيقة بوصف
الذ كوروان كان واقعا على مؤث (٥٣) فلا تغليب حينئذ اسم (قوله بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما) أى وعى

القنوت (قوله على طريقه) اجراءها على الذ كور خاصة أى وهى جمعها بالياء والنون أى بأن ذ كرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مرارا بما الذ كور والانات على سبيل المجاز المرسل والعلاقة البعديّة أو مراد بها الذوات المتضمنة بالقنوت على سبيل عموم الجواز (قوله فان القنوت مما يوصف به الذ كور والانات) أى فيقال رجل قانت وامرأة قانتة وهذا على ان يكون القنوت صفة مشتركة بين المذ كور والمؤث (قوله انما يجرى على الذ كور فقط) أى لان صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذ كور ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتهم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت أى مريم من جنسهم وأدخلت في التعظيم عنهم واعلم أن التغليب فى الآية مبنى على أن من تبعه مبنية أما اذا كانت لامتناء الغاية والمعنى وكانت مريم مبتدأة وناشئة من القوم الشائنين لانهم من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن ذرية هرون أخى موسى

غلب الذ كور على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقه اجراءها على الذ كور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذ كور والانات لكن لفظ قاتنين انما يجرى على الذ كور فقط لان الغرض وصفها بالصالح لا وصفها بالمشأمة من أهل الصلاح فاذا كانت من للتبعيض لزم أن المراد بالقاتنين القاتنات لانهم بعضهم لا بعض القاتنين ولكن لما اشترك المذ كور والمؤث فى صفة الوصف بالقنوت غلب جانبها على جانبها فاستعملت صيغة المختصة به فى مكان صيغة العامة للتغليب هنا أوجب استعمال الصيغة مكان أخرى مع الاشتراك فى مادة اللفظ والمعنى خلاف ما أتى فى أبوين ونحوه فانه أوجب استعمال اللفظ المختص بالغلب مع اشتغال المراد على المعنى الغلب لفظه من غير اشتراك فى مادة يجادلون بالياء فغلب لان قوما فى معنى الخطاب قلت وفى تسمية هذا التغليب انظر انما فيه مراعاة المعنى ومن تغليب الخطاب على غيره قوله تعالى اخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قرية اراثة تعودن فى ملتئمتنا فادخل عليه الصلوة والسلام فى تعودن فى ملتئمتنا بحكم التغليب ولم يكن فى ملتئمتهم أصلا وتطيره قوله تعالى ان عدنا فى ملتئمتكم ومن التغليب قوله تعالى اعدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم اعداكم تتقون فان اعداكم متعلق فى المعنى بخلقكم والمراد بتقون هم والذين من قبلكم ومن تغليب انما قل على غيره قوله تعالى ومن الانعام أزواج يذرؤكم فيه للتبعية للتغليب بالثنية مواضع كثيرة منها قوله لهم ابوان للاب والام وفيه تغليب المذ كور على المؤث ومنها الخافق ان ذكره السكاكى وغيره وهم المشرق والمغرب فان الخافق حقيقة هو المغرب على أن تسمية المغرب خافقا مجاز لان المغرب ليس خافقا بل مخفوق فيه ومن التغليب العمران لابي بكر وعمر قال ابن السجري ومن زعم انهم أرادوا بالعمرين عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بشئ لانهم نطقوا بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ويرى أنهم قالوا العثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين واليه ذهب أبو عبيدة ونقل فى اصلاح المنطق عن قتادة أنه سئل عن عتيق أمهات الاولاد فقال أعشى العمران فايينهما من الخلفاء أمهات الاولاد فأراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فزاد تغليب ومنها ما نقله الخافق عن الاصمعي قوله الامن مبلغ الحرين عنى * مغفلة أخص بها ألبا وانما هما الحر وأبى أخوان ومنها ما قولهم البصرتان للبصرة والكوفة وقول قيس بن زهير جزانى الزهدمان جزاء سوء * وكنت المرء يحزى بالكرامة وانما هما زهدهم وقيس بن نبي عيسى ومنه القمران للشمس والقمر قال ابن السجري وهو المراد فى قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتى القمرين فى وقت معا وقال الفرزدق أخذنا بأفانى السماء عليكم * لتأقراها والنجوم الطوالع وسأل الرشيد من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين فقيل أراد النبي صلى الله عليه وسلم وابراهيم عليه الصلاة والسلام وبالنجوم النجاة فأعجب ذلك وراه مناسبا لحال الفرزدق فان نسبه يتصل بهما بالنسب الكريم وبهذا التفسير جزم ابن السجري وكان الواو لا يستحسنه ومنها ما يلى يبنى وبينك بعدا مشرقين المشرق والمغرب وكذلك المغربان ومنها المصعبان لمصعب بن الزبير وابنه عيسى وقيل مصعب بن الزبير وعبد الله أخوه وقالوا عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب الخبيبان وكان عبد الله يكنى بأبا خبيب ومنها العمران فى قول قراد بن حبش الصاردى

فلا يتعين التغليب اذا المراد بالقاتنين محض الذ كور من أبائهم أو لوجه الاول أى جعل من تبعه مبنية وارتيكاب التغليب فى الآية أحسن لقوات نكتة التغليب المذ كورة على الوجه الثانى وقوات وصفها بجهات الفضل لان كونهم من عقاب الانبياء الكرام القاتنين لا يستلزم كونهم قاتنة وانعز وصفها بالحسب أى بالفضل والصلاح لا بالنسب

وكقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بناء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ومثله وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالإنعام وكذا قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون غلب المخاطبون في قوله لعلكم تتقون على الغائبين في اللفظ والمعنى على إرادتهم - ما جيعا لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا وهذا من غوامض التغليب وكقوله تعالى وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام وقوله تعالى يذروكم فيه أي بينكم ويكثر كم في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمنبع والمصدر الثابت والتكثير ولذلك قيل يذروكم فيه ولم يقل به كافي قوله تعالى ولكم في القصاص حياة

(قوله بل أنتم قوم تجهلون) اعترض بأن عذما من قبيل الالتفات لامن قبيل التغليب وذلك لان قوم اسم ظاهر غائب فلما عدل عنه الى الخطاب في تجهلون فتدتحقق الالتفات وأجيب بأن الالام انه من الالتفات وذلك لان لفظ قوم له جهتان جهة غيبية وجهة خطاب ومرعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر فلا يكون التفتان وذلك (٥٣) لان قوما اسم ظاهر غائب وقد حمل على أنتم

فصار عبارة عن المخاطبين ثم انه وصفت بجهلون باعتبار الجهة خطابه الخاصة بحمله على أنتم وترجيحها على جهة غيبته الثابتة له في نفسه لان الخطاب أنشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل وهذا في الحقيقة اعتبار الجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ وبهذا السد لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى طريق آخر الذي هو الالتفات وبهذا يتضح أنه من التغليب على ما في الشارح قال

(و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون ببناء الغيبة لان الضمير عائد على قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهر التكنية في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أي ومن التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالمرين لابي بكر وغير

اللفظ ولا في أصل المعنى فالسوية بينهما خطأ كما لا يخفى (و) كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) فيجهلون وصف لقوم محتمل الضمير وقوم اسم ظاهر وهو من باب الغيبة فكان الاصل في وصفه أن يؤتى بالفعل مبدؤا بالياء الدالة على الغيبة لكن اجتمعت لانتهم وكونه صادقا عليه وهو معناه ومصدوقه وهو من باب الخطاب غلب جانب ذلك المعنى المقتضى مراعاة الخطاب في الفعل فتجهلون بالناء الدالة على الخطاب فقد غلب جانب الخطاب على الغيبة فأعطى وصف صاحبها حكم الخطاب (ومنه) أي وعماء وقع فيه التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالمرين لابي بكر وعمر والقرين للشمس والقمر والخسفين للسنن والحسين معا غلب فيه أحد المتشاكين أو المتصاحبين على الآخر فقد استعمل لفظ الغلب في الآخر ثم نفي واستعمل فيه ما مجازا والقاعدة في ذلك تغليب الأخف لأن يكون الآخر مذكرا فيغلب على المؤنث كالقمر فان الشمس أخف لتسكين الوسط فيها ولكن غلب القمر لعدم تأنيثه وهذه

إذا اجتمع العمران عمرو بن جابر * وزيد بن عمرو خلت ذبيان تبعا

ومنها الاحوصان وهما الاحوص بن جعفر بن كلاب وعمر بن الاحوص ومنها الخنثفان وهما الخنثف وسيف ابنا أوس بن جبري ومنها البختان وهما بخت وفسراس ابنا عبد الله بن سلمة ومنها

اب جماعة وفي جعل هذا من التغليب نظرا لانه من ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تغليبا اذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان أعني ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليهم افتأمل وهذا الاعتراض مبني على ما مر عن صاحب البيان في ضابط التغليب أما على ما قاله غيره من أنه اعطاء أحد المتصاحبين أو المتشاكين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة فلا يرد ذلك (قوله غلب) أي رجح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظرا لقوم (قوله لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين) أي لانه محمول على أنتم فدل على قوم هنا الذوات المخاطبون لان الخبر عن المبتدا في المعنى (قوله فغلب جانب الخطاب الخ) اعلم أن استعمال تجهلون في ذلك الموضع مجاز وتوضيحه أن صيغة تجهلون موضوع الجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعل لا يقع الحجة أو الضدية أو المشابهة (قوله ومنه الخ) فصله عن النوعين السابقين تبينها على أن بينه وبينهما تفاوت وذلك لشهرة كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكانه قال ومنه ما شتهر من أبوين ونحوه وهذا التغليب يسمى تغليب التفضيل وظاهر كلامهم انه سماعي بل صرح بذلك بعضهم

(قوله والقمر ين للشمس والقمر) وعلمه قول المتنبي

واسم قبلت قمر السماء بوجهها * فأرنتي القمرين في وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني أن وجهها الشدة صفاته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة في المرآة
فراى رؤية وجهها الشمس والقمر في آن (٥٤) واحد قوله وذلك أي وكيفية ذلك أي التغليب والباعث في قوله بأن يغلب أن تصويراً يرى

وكيفية التغليب مصورة

بتغليب أحد المتصاحبين

أي كافي أبي بكر وعمر وقوله

أو المتشابهين أي كالشمس

والقمر وقوله بأن يجعل

تفسيراً لتغليب أحد الأمرين

المذكورين (قوله متذقاه) أي

معه (قوله ثم نبئ ذلك الاسم)

أي على مذهب ابن الحاجب

القسائل بأن مجرد التوافق

في الاسم يكفي في التسمية

الحقيقية وأن لم يحصل اتفاق

في المعنى لأعلى مذهب

الجمهور القائلين لا بد فيها

من الاتفاق في المعنى أيضاً

والالم يكن معنى حقيقة بل

ملحق به ولذلك تأولوا الزيد

بالمسمين يزيد وجعلوا مثل

قمر أين للخص والظهور

والعين للشمس والذهب

وباب التغليب ملحقاً بالمتنبي

الأذا أول نحو القمرين

بالمسمين بذلك * وأعلم أن

شأنهم أن يغلبوا المذكور

أو الأخف أو الأشرف

والمذكور يغلب على غيره وإن

كان غيره أخف والأخف

يقدم على غيره وإن كان غيره

أشرف وإن دعا في سبب

التغليب كافي (قوله ويشهد

اللفظ) أي ويطلق اللفظ

والقمر ين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر
متذقاه في الاسم ثم نبئ ذلك الاسم ويقصد اللفظ اليه ما جميعاً فمثل أبو أن ليس من قبيل قوله تعالى
وكانت من القاتنين كانوا هم بعضهم لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالفنوت فالخاصل أن
مخالفة الظاهر في مثل القاتنين من جهة الهيئته والصيغة وفي مثل أبو أن من جهة المادة وجوهر اللفظ
بالكلية

التشبيه في التغليب ظاهرة أن بني على عدم اشتراط التساوي في المعنى بل في اللفظ كما يقال في عين الميزان
وعين الشمس عينان وأما أن بني على الاشتراط فيجب التأويل في ذلك بالمسمين بهذا الاسم ولو كانت
أحدى التسميتين وهي المنقردة بعد التغليب مجازية وإنما قلنا بذلك التأويل على هذا البناء لأن التسمية
المجازية لا توجب اتحاد المعنى كما قيل لاسميا والتجوز ههنا ليس من طريق المبالغة في التشبيه بل من
طريق التجوز الأرسالي بعلاقة الصيغة أو المشاكاة ثم لفظ التغليب مطبقاً بمجرى كالأشرف إليه أما
كون ما استعمل فيه لفظ المغلب في الآخر فقط كما تقدم في القاتنين من المجازات تلك الصيغة فواضح ولكن
يكون معنى التغليب فيه مرعاة المجاز والأشرف وهو المذكور كورية حتى استعملت صيغته في المجاز الذي
هو دونه ولم يجعل من المجاز المحض الذي لا تغليب فيه لوجود الاشتراك في أصل الصيغة هذا إذا قلنا أن
الصيغة استعملت في الأناث فقط كما تقدم وأما أن قلنا أنها استعملت في الذكور والأناث معاً فهو كالأبوين
وسمى في الآن وأما كون ما استعمل فيه لفظ المغلب في معنى الآخر مع ضخمة دخول معناه فيه بدون
تشبيه كقوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها فإن الأعادة في الملة لا تصدق في الرسول الذي لم يكن فيها لفظ
واعتاد صدق في الأتباع وقد استعملت فيها وفي غيرها مجازاً فكذلك أيضاً وأقرب أنواع المجاز اليه شبهة
لفظ الجزء المستعمل في الكل وأما مع ضخيمته وتسمية اللفظ كالأبوين ففيه الجمع بين الحقيقة والمجاز
فتأمل في هذا المقام وقد تحقق كما قدمنا أن التغليب في الأبوين وشبهه أوجب استعمال اسم المغلب فيه
مع الآخر من غير أن يشتر كافي مادة اللفظ وأصل المعنى فهذا التغليب خلافه في نحو القاتنين لأن
الاختلاف في ذلك في الصيغة فقط دون المادة وأصل المعنى فالتسوية بينهما كما قيل غلط لا يخفى

الأفرعان وهما الأقرع بن حابس وأخوه مزيد ومنها الطليحيتان طليحة بن خويلد الأسدي وأخوه حمال
ومنها الخزيمتان والزبيبتان من بابه ابن عمرو وهما خزعة وزبيبة قال ابن الحاجب في أماليه شرطه
تغليب الأدنى على الأعلى لأن القمر دون الشمس وأبو بكر أفضل من عمر وقد برده عليه البحران للمخ
والعذب فغلب فيه البحر المالح وهو أعظم من العذب وعكس ذلك غير ابن الحاجب فقال شرطه
تغليب الأعلى على الأدنى كما نقله الطيبي في شرح التبيان وقال ابن رشيق في المدة أن الكسائي قال
إن التغليب في العمرين إنما هو لكثرة الاستعمال فإن أيام عمر أطول من أيام أبي بكر رضي الله عنهما
وكذلك ذكره ابن السجري (تنبيه) كما تستعملان في الجزم به تستعمل في المستحيل وكلاهما خلاف
الأصل كقوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد على المشهور وقيل إن الآية المذكورة نافية معناه ما كان

عليهما جميعاً (قوله من جهة الهيئته) أي لأن هيئته قاتنين غير هيئته قاتنات وقوله من جهة الهيئته أي (والكونهما)

لأن جهة المادة لأن مادة الفنوت تكون المذكور والآتي وقوله والصيغة عطف تفسير (قوله وفي مثل أبو أن من جهة المادة) أي لأن
مادة الأب غير مادة الأم وقوله وجوهر اللفظ أي ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل أن الأبوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو
وكانت من القاتنين وقوله بل أنهم قوم تجهلون فلذا فصله عن تنبيهها على التفاوت بينه وبين السابقين فإن السابقين لأفرد المغلوب حق في

واعلم انه لما كانت هاتان الكلمتان متعلقتين بغيره أعني الجزاء بالشرط في الاستقبال امتنع في كل واحدة من جملتهما الثبوت وفي أفعالهما المضى

اللفظ قبل التغليب وانما غلب ما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا ليس للفرد المغلوب حتى في اللفظ قبل التغليب أصلاً ثم ان قوله وفي مثل أبوان الخ يشعر بأنه لا يجوز في أبوان من جهة الهيئة وليس كذلك لان هيئة التثنية موضوعة لأشتر كين في المعنى واللفظ كالزيدين على مذهب الجمهور وبموجب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الخاجب والأبوان هيئتهما ليست كذلك فيكون النجوز واقعاً في الهيئة كالمادة وقد يقال انما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق (٥٥) بين مثل أبوان ومثل القاتنين لكن ارتكاب الجواز في المادة في

مثل أبوان ضرورة الهيئة اذهيئة التثنية لا تسكن الا بعد تغيير مادة أحد الشئين الى مادة الآخر (قوله ولكونهما الخ) علة قدمت على معالولها او هو كان كل الخ ليقع في ذهن السامع الحكم معاللاً من أول وهلة فيكون أثبت وأوقع في النفس من الحكم المنتظر علمته (قوله بغيره) البناء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي فغنى الكلام أن إن واذا يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك

(ولكونهما) أي ان واذا (تعلقي أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومتممًا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلّق بتعلقي أمر لان التعلقي انما هو في زمان التكلم لافي الاستقبال ألا ترى أن اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فقد علق في هذه الحالة حرّته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملي كل)

(ولكونهما) أي وليكون ان واذا في الاصل موضوعين (ل) بافادة (تعلقي أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) أي بحصول مضمون الشرط فغير حصول مضمون الجزاء هو حصول مضمون الشرط ولما كان لفظ الغير صادف على الحصول الذي هو مصدر يصح علقه بتعلق به قوله (في الاستقبال) لانه اذا صح عمل التسمية العائدة على المصدر فأحرى الاسم الظاهر الصادق على المصدر فغنى الكلام أن اذا و ان تفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال بحصول الشرط في ذلك الاستقبال وانما لم يصح تعلقه بالتعلقي لعلم بأن التعلقي حالي لا استقبالي فانك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فحصول الحرية وهو المعلق موقوف على حصول دخول الدار وحصول دخول الدار هو الذي يقع في الاستقبال معلقاً به حصول الحرية وأما التعلقي وهو ربط أحدهما بالآخر فهو بالتلفظ الحاصل حال التكلم فلا يقع في الاستقبال فلم يصح تعلقه به وهو ظاهر ثم الرّبط بين الشرط والجزاء هنا جلي لا عقلي لان ترتب الحرية على الدخول بالتزام المنكّم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (كان) يتعلّق به قوله وليكون الخ قدّم عليه لفادة الكلام بذلك التقديم حكماً فروعاً من بيان علمته وهو أوقع في النفس من الحكم المنتظر علمته (كل) اسم كان (من جملي كل) أي ولاجل افادة إن واذا ما تقدم كانت كل جملة من جملي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحدة

له ولذا فانا أول العابدين له ص (ولكونهما) التعلقي أمر بغيره في الاستقبال الخ) ش أي لكون ان واذا وكان ينبغي ان يقول لكون كل منهما كما قال فيما بعد لتعلقي أمر وهو الجواب بغيره وهو الشرط في الاستقبال وليس قوله في الاستقبال تقييداً لقوله لتعلقي أمر لان كل تعلقي لا يكون الاعلى مستقبلاً والتعلقي في لو ولما لا حقيقة له بل هو تركيب يتضمن ارتباطاً ما بل مراد ان يذكر الداعي لما سئذ كره من كونها فعلية (قوله كان كل من جملي كل)

الغير واقع على الحصول الذي هو مصدر فأعطى ما هو معنى المصدر حكم المصدر واذا صح عمل التسمية بائدة على المصدر في الظرف في قوله وما الحرب الاما علمت وذقم * وما هو عنها بالحديث المرجم فأولى الاسم الظاهر الذي هو معنى المصدر ولهذا قال الشارح على معنى الخ فهو يشير الى ما قلنا وفيه اشارة الى أن ترتب الجزاء على الشرط جلي لا عادي ولا شرعي ولا عقلي فاذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر كان ترتب الحرية على الدخول بالتزام المنكّم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (قوله ولا يجوز أن يتعلّق الخ) نفوس هذا بان التعلقي وان لم يكن مستقبلاً بحسب ذاته لانه جعل شئ معلقاً على شئ وهو حالي الا انه مستقبلي من حيث متعلقه أعني المعاني والمعلق عليه فما المانع من جواز التعلق به العلم باستقباله من حيث متعلقه

أعني أن يكون كائنا الجملةتين أو أحدهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا ولا يخالف ذلك لفظا

(قوله أي من ان واذا) بيان لكل الثانية (قوله يعني الشرط والجزاء) بيان للجملةتين اللتين هما بيان لكل الأولى وحاصل المعنى ولاجل افادته ان واذا ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المتسويتين لكل واحد من ان واذا فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال فيهما مثلا ان نجى أكرمك واذا نجى أكرمك فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله أما الشرط) أي أما اقتضاء العلة لتكون جملة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلا تهمفروض الحصول في الاستقبال) أي لا تأفدنا في التعليق أنه هو الذي اذا حصل في الاستقبال حصل غيره (قوله فيجتمع (٥٦) ثبوته) أي الذي هو مفاد الاسمية وقوله ومضيه أي الذي هو مفاد الماضوية وقد يقال

اقتضاء العلة الاستقبالية جملة الشرط سلم وأما اقتضاءها بالفعلية فلا لجزأ ان تكون جملة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها لتكون فعلا محوريا يندى عليها فانها تقيس الاستمرار التجديدي وأجيب بأن الجملة الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد لأنها أن تدل على شئ من الثبوت والحصول فلذا اشترط في الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله وأما الجزاء) أي وأما اقتضاء العلة لتكون جملة الجزاء فعلية استقبالية قوله ويعتبر تعليق حصول

من ان واذا (فعلية استقبالية) أي كل جملة من بينك الجملةتين أعني جملة الشرط وجملة الجزاء لا بد أن تكون فعلية وأن تكون مع كونها فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال مثلاً فيهما ان نجى أكرمك واذا نجى أكرمك أما اقتضاء تعليق حصول أمر هو الجزاء بحصول غيره في الاستقبال وهو الشرط ليكون جملة الشرط فعلية استقبالية فظاهر لا تأفدنا في التعليق أنه هو الذي اذا حصل في الاستقبال حصل غيره ودلالة الماضوية انما هي على ضد الاستقبال والاسمية من حيث انها اسمية انما تدل على الحصول والدوام المتناهي للحدوث في الاستقبال فكان أصل جملة الشرط كونها فعلية استقبالية لا ماضوية أو اسمية وأما اقتضاء ذلك التعليق ليكون جملة الجزاء فعلية استقبالية فلا بد أن مفاده ان مضمون الجزاء يترتب على حصول مضمون الشرط واذا كان مضمون الشرط استقباليا استحال كون ما يترتب عليه وهو الجزاء حاليا أو ماضويا لا يترتب ما حصل قبل الاستقبال على ما يحصل فيه وهذا ظاهر ان كان معنى التعليق ان الشرط اذا حصل فحينئذ يحصل الجزاء وأما ان كان معناه ان حصول الجزاء علة حصول الشرط في الجملة جازة فقدم على الشرط الا لا يمنع كون اللاحق علة لحصول السابق كما يقال ان كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح من الآن ولكن أكثر استعمال الشرط على الاعتبار الأول ولذلك قلنا انه الأصل كذا ذكر وفيه شئ لأنه لا يتحقق علة لاحق لسابق وما مثله غير تام للدلالة على المراد فان الفرع الآن انما يترتب في الحقيقة على العلم بحصول البرء غدا وعلى العلم بإمكانه وهو استقبالي أو حال وعلى تقدير كونه حاليا فلا يتعلق في الحقيقة تأمل (ولا يخالف ذلك لفظا) أي ولا تقع المخالفة فيما ذكر بأن تكون الجملةتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما

فعلية استقبالية) أي ليظهر بذلك موضوعها الاستقبالي ولم تكن اسمية دلالتها على الثبوت وهو غير الاستقبال وقوله استقبالية يعني انها بلفظ المضارع ولا يعني انها مستقبلية المعنى لان ذلك أمر لا يخالف أبد الانسكئة ولا غيرها ولولا اجتناب لفظ الاستقبالية لكان أحسن لانه انما يستعمل في الفعل الدال على المستقبل سواء كان مضارعا أم لا ص (ولا يخالف ذلك لفظا)

التعليق بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجزاء واذا كان كذلك فيقال انه لا مانع من كون ما يأتي سببا فيما يحصل الآن كما اذا قلنا ان كل زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن وقد يقال يمنع أن يكون الفرع الحاصل الآن مسببا عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شئ حصل الآن وهو اخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل ولا شك أن هذا سابق على الفرع فعني التركيب حينئذ ان زيد يبرأ في المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله ولا يخالف ذلك) أي ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية لا تكون الجملةتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما أو من جهة لفظهما لا يقال برده عليه قوله الآتي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها انما لا غير الاستقبال من غير انكسكة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الانسكئة ولم يصح التعليق بقوله لا تمنع مخالفة الخ لاننا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا

فان اكرمتنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمك وان تكرمنى اكرمك وان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمك
 أمس الانسكته نما

مرتب على قوله سابقا وليكونه التعليق أمر بغيره في الاستقبال الخ وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسألة أخرى
 اه سم (قوله الانسكته) أى الفائدة وذلك لأن ظاهر الحال يقتضى مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن الموافقة المذكورة
 الانسكته والعهدول عنهم الانسكته ممنوع في باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله أو أحدهما وقوله أو فعلية ماضوية راجع لكل
 من الأمرين وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون الأفعلية والجواب أن بعض النحويين كالأخفش يجوزون شرط إذا جملة اسمية
 كما في إذا السماء انشقت ففعل الشارح على كلامه على ذلك أو أراد بقوله أو أحدهما أحداهما معينا وهو جملة الجزاء (قوله فالمعنى على
 الاستقبال) أى فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه بخلاف اللفظ فانه (٥٧) قد يخالف لانسكته (قوله حتى ان قولنا الخ)

مبالغة في كون المعنى على
 الاستقبال فكأنه قال
 فالمعنى على الاستقبال حتى
 في هذا المثال المتوهم فيه
 عدم الاستقبال بسبب
 التقييد بالآن والأمس
 ولما كان ظاهر الجملتين
 أنهم ماضويين لفظا
 ومعنى احتج فيهما بهذا
 التأويل لثلاث قواعد
 (قوله ان تعتد) أى إن
 تعتد كرامك إياي الآن
 وعن به على فاعتد با كرامى
 إياك أمس أى فاعتد وأمن
 به فالاعتداد الواقع شرطا
 وجزاء استقبالي والآن
 والأمس ظرفان لا كرام
 للاعتداد وقوله فاعتد
 الخ هو بصيغة المضارع
 أو الأمر بناء على ما جوزه
 الشارح من كون الجزاء
 قد يكون انشاء بلا تأويل

الانسكته) لا ممتنع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت
 كأنهما أو أحدهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن
 فقد اكرمتك أمس معناه ان تعتد با كرامك إياي الآن فاعتد با كرامى إياك أمس وقد تستعمل ان في
 غير الاستقبال قياسا طردامع كان نحو وان كنتم في ريب كما مر
 (الانسكته) أى فائدة وانما امتنعت المخالفة حتى في لفظ الجملتين لان الدلالة على المعنى بما يطابقه
 هو مقتضى الظاهر ومخالفته بلا فائدة ممتنع في باب البلاغة وأشار بقوله لفظا إلى أن الكلام اعما هو
 في المخالفة في اللفظ وأما المعنى حيث أريد إجراء ان وإذا على أصلهما فلا يتصور فيه التخالف أصلا
 وانما يتصور فيه حيث أخرجنا عن أصلهما على ما ذكر الآن فإذا كان الكلام في المخالفة اللفظية
 فعلى تقدير وقوعه النسكته كأن تكون الجملتان ماضويتين أو أحدهما أو تكون الجزائية اسمية
 فالمعنى على الاستقبال الذى هو الأصل فقوله مثلا ان تكرمنى اليوم فقد اكرمتك بالأمس معناه ان
 تعتد على با كرامك اليوم فاعتد عليك با كرامى إياك أمس والسرى العدول في نحو هذا المثال إلى الماضى
 في الجواب ذكر المعتد به الذى هو أبلغ في الردمع ما فيه من الأغضاء عن ذكر لفظ الاعتداد بالمرحش ولما
 قصد ذكر المعتد به وهو ماضى ذكر بلفظ المضى المناسب وكذا قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل
 من قبلك المعنى وان يكذبوك فاصبر وذكرك كذب الرسل الماضى بلفظ المضى المناسب لقصد ذكر
 (الانسكته) ش مخالفة ذلك تكون بأحد أمرين الاول ان يعاماضيين لفظا يشير إلى أنه إذا أتى
 بفعل الشرط ماضيا لفظا كان معناه الاستقبال وما ذكره من كون فعل الشرط والجواب مستقبليين
 هو مذهب الجمهور وذهب المبرد إلى ان فعل الشرط اذا كان لفظا كان بقى على حاله من الماضى لان كان
 جردت عنده للدلالة على الزمان الماضى فلم تغيرها أدوات الشرط وجعل منه قوله تعالى ان كنت قلته
 فقد علمته ان كان قيضه والجمهور على المنع وتأولوا ذلك كله إما على التبيين أو غير ذلك وكذلك الجواب
 لا يكون الامستقبلا ومن العجائب أن ابن مالك لا يجوز ان يكون فعل الشرط ماضى المعنى بكان

(٨ - شروح التلخيص ثانياً) وذلك لأنه لما كان الغرض من الجزاء بيان ما يترتب على الشرط سمح
 كونه أمرا لدلالته على الحدث في الاستقبال فيجوز أن يترتب على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون
 انشاء (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) أى وهو الماضى حقيقة أى لفظا ومعنى وذلك فيما إذا قصدت تعليق الجزاء على
 حصول الشرط في الماضى ولا يقال هذا بنا في قوله سابقا أما الشرط فلا يفتقر فروض الحصول في الاستقبال لاننا نقول هذا فيما إذا
 استعملت ان للتعليق في المستقبل كما هو الغالب واعلم أنه كما أن قد تستعمل في غير الاستقبال قد تستعمل اذا الماضى نحو حتى اذا
 سوى بين الصدفين ولا ستمررن نحو واذا القوا الذين اموا قالوا آمنا (قوله وان كنتم في ريب) فيه انه ان كان المعلق عليه حقيقة فهذا
 الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت في المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا
 بسورة الخ كانت ان لم تستعمل حقيقة لامع المستقبل وقد يجاب باختصارنا قول الآن في الكلام حذف أى وان كنتم في ريب فيما مضى
 واستمر ذلك الريب لوفت الخطاب فأتوا بسورة أى فأنتم مطالبون بما ينزله وهو المعارضة المفيدة للجرم للعلم بأن المأمور بطاب المعارضة

هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الرب وهو الا كرمؤمن (قوله وكذا اذا جى عنها) أي بان وقوله في مقام التأ كيد أي تأ كيد الحكم (قوله بعدوا والحال) اعلم أن العامل في هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام أي زيد متصف بالخل حال كونه مفروضا كثره ماله وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذي اشتمل عليه الكلام فيه نظر الا لا يطر ذلك فقد لا يكون في الكلام مشتق نحو زيد وان أساء أخوك (قوله لمجرد الوصل) أي وصل ما بعده وهو الجلة الحالية بما قبلها وهو صاحبها أي ربطه به ثم ان المراد انها الموصول مع الواو لا أنها مفيدة للوصل وحدها (قوله والربط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) أي التعليق أي وحينئذ فلا يكون لان هذه جواب لانه لا يكون لها جواب الا اذا أريد بها التعليق وهنا قد (٥٨) انسحبت عن التعليق للوصل والربط واذا قد علمت أن إن هذه لا تحتاج

وكذا اذا جى عنها في مقام التأ كيد بعدوا والحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاها التيم وفي غير ذلك قليلا كقوله
فيا وطني ان فاني بلساني * من الدهر فليمنع لساكنك الببال

ما يتسلى به ويحمل على الصبر وأشعر تقديرا للجواب في الآية الكريمة ان الجواب يجوز ان يكون انشاء بخلاف الشرط لانه مقدر الحصول فلا يكون انشاء وأما الجواب فلما كان الغرض منه بيان ما يترتب على الشرط صح كونه أمرا دلالة على حصول الحدث في الاستقبال فصحت ترتيبه على الشرط ولكن اذا بنى على مفاد الكلام الذي فيه الشرط والجزاء ربط أمر بأمر بحيث يترتب أحدهما على الآخر عند حصوله وجب تأويل جملة الجواب بالخبرية فان دلالة الامر مثلا على الحصول في المستقبل اذما ذلك باعتبار المطلق وأما نفس الطلب الذي هو الجواب هو حالي لا ترتب له على الشرط الاستقبال أصلا فاذا قبل على هذا ان قلت فتكلام فالعنى ان قلت فالمطلوب منك الكلام ولا يترتب انشاء طلب الكلام الذي حصل الآن على القيام وانما يترتب عليه كونه مطلوباً بتحصيل الكلام فالمستقبل في الحقيقة إيجاد الكلام وكونه مطلوباً منه وذلك بمعنى خبري لا ظاهري أنت الآن نعم ان بنى على ان الشرط قيد في الجواب صح كونه انشاء ولكن لا يعمل حينئذ بكونه دالاً على ما يترتب اذا لرتب ههنا انشاء طلب شيء مقيد بشرط فتأمل ثم ما ذكرنا من كونه التعليق حصول فالحصل في

ولا غيرها ثم يجوز ان يكون فعل الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أو مقدرة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قيمه قد من دبر فكذبت وكيف يتصور ان يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيا فيلزم حينئذ تقدم المشروط على الشرط وهو محال عقلا والصواب تأويل ذلك كله على حذف الجواب أو غيره الا أن التأويل على حذف الجواب مشكل في نحو ان يسرق فان البصر بين لا يجوز ان حذف الجواب اذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً واعلم انه قد وقع في عبارة الزمخشري في قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع الشاذة يجوز ان يحمل أينما تكونوا على أينما كنتم فيكون كقول زهير

وان تاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

وفهم الشيخ أبو حيان منه انه أراد ان الجواب محذوف فرد عليه بما ذكرناه وفي رده نظر لان الزمخشري قد اعترض عن ذلك بان قال انه حمل تكونوا على كنتم فهو لا يسل ان فعل الشرط المضارع المحمول على

الاجواب فهي خارجة عما نحن بصددده وهو ان الشرطية لان جملة هذه حالية لا شرطية (قوله زيد وان كثر ماله بخيل) أي زيد بخيل والحال ان ماله كثير أي انه بخيل في حال كثر ماله ولا شك أن هذا تأ كيد للخل لانه اذا ثبت له الخل حال كثره المال دل على ملازمة الخل له وأنه لا ينفك عنه (قوله وفي غير ذلك) أي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال مع كونها للشرط في غير ما ذكر من الامرين السابقين قليلا (قوله كقوله) أي قول أبي العلاء المعري فيا وطني الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها
مغاني الالهوى من شخصك
اليوم اطلال
وفي النوم معنى من خيالك
محلل
وبعد البيت المذكور في الشرح

فان أستطع آتيتك في الحشر زائرا * وهما تلى يوم القيامة أشغال
وقوله ان فاني أي ان فرتني وقوله من الدهر بيان للسابق والباقى في قوله بك عني أي ان فرتني من السكينة في ذلك الدهر سابق على حد قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي وقوله فليمنعهم بفتح العين على صيغة المبني للفعول لكن بمعنى المبني للفاعل كذا ذكر بعضهم والذي ذكره شيخنا العلامة العدي أن بفتح الياء والعين ناقلا ذلك عن كتب اللغة والبال بمعنى القلب والمعنى فليجعل قلبه متجعجا وجواب ان محذوف أي لا يلزم على لاني قد تركتك كرها من غير عيب فيك لعل عليه قوله فليمنعهم لساكنك الببال ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فرت على الآفامه والساكن في وطني ولم يتيسر الإقامة فيه وتولا غيب يرى فلا يلزم على لاني تركته من غير عيب فيه وحينئذ لم يفتب نفس ذلك الساكن وليمنعهم بالا والغرض من ذلك اظهار التحسر والتحنن على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله

الاستقبال هو الأصل فيه أو عند ارادته بالحكم ما تقدم وقد تستعمل في غير ذلك الأصل فتدخل على الماضي حقيقة ويقاس دخولها على الماضي إن كان الفعل الذي دخلت عليه كان وذلك كما في قوله تعالى وإن كنتم في ريب وإن كنتم في شك كما تقدم ولا يقال إن كان المعنى إن يتبين منكم أنكم مرتابون قبل فافعلوا كذا فهو تعليق على مستقبل وإن كان المعنى إن حصل منكم الرب فافعلوا كذا كما هو الظاهر لزم تعليق مستقبل على ماض وعو غير صحيح لأننا نقول لا مانع من تعليق مستقبل على ماض أما على أن الجواب هو المفيد في التركيب والشرط قيد ويكون التقدير في الآية الكريمة افعلوا كذا بقيد حصول الرب منكم فيما مضى فظاهر لأن التقيد بالماضي صحيح الصحة أن يقال أكرم زيدا غدا إن كان أكرمك أمس على معنى أنك أكرم زيدا لا كرام لزيد بقيد كونه سبق منه الأكرام مع أن الفعل في الآية على تقدير الاستمرار إلى وقت حصول الجواب وأما على المعتمد من أنه ربط وقوع وقوع فليس من شرطه اللزوم الوقتي بل كون أحداهما هو الشرط أن وقع فالآخر واقع ولو في غير زمنه فالتقدير أن حصل منكم رب فيما مضى يعني واستمر إلى وقت الخطاب فأنتم مطالبون بما ينزله وهو طلبكم المعارضة المفيدة لمجزكم وإعنا قلنا يعني واستمر إلى علم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الرب وهو الآن مؤمن فليفهم وكذا يطرده كون الفعل مع إن ماضيا إن أراد مجرد الربط بشئ في الجملة وذلك حيث ترد الجملة بعد واو الحال لا فائدة التأكيدي بحالة اغيائية كقولك زيد شيم وإن أعطي جاها وبخيل وإن أعطى مالا أي هو موصوف باللوم ولو في حال إعطاء الجاه وبالخيل ولو في حال إعطاء كثرة المال ولكن هذه لا تحتاج إلى الجواب على المختار فهي خارجة عما نحن بصده وهي إن الشرطية لأن جملة إن هذه مائية لا شرطية وربما ورد دخولها على غير كان وهو ماض على وجه القلة كقوله

فيا وطني إن فاتني بك سابق * من الدهر فليتعم أساك كذك البال

ومعنى البيت أنه إن سبق زمان غلب على وفوت عنى سكتي وطني وتولاه غيري فلتطب نفس ذاك الساكن وليتعم بالاجواب الشرط محذوف أي فلا لوم على فقد تركت كرهام من غير ابتداء ك

الماضي لا يحذف جوابه وليس في كلام غيره تصريح بذلك ثم انه لم يذكر الجواب محذوف بخلاف أن يكون فرعه على جواز * أن يصرح أخوك تصرع * جوابا مع كونه مرفوعا كما هو أحد المذهبين فيه والسرفى كون جملة الشرط والجواب فعليتين مستقبليتين إن الماضي محقق وجوده أو عدمه فإن قلت قوله سبحانه وتعالى أنا أحللتك أزواجك إلى أن وهبت وقع فيه أحللتنا المنطوق به والمقدر على القواين جواب الشرط مع كون الاحلال قد عفا فهو ماض قلت المراد أن وهبت فقد حلت الجواب الشرط بالحقيقة الحل المفهوم من الاحلال لا الاحلال نفسه وهذا كما أن الطرف من قولك قم غدا ليس هو فاعل الأمر بل للقيام المفهوم منه والأمر الثاني الذي يأتي على خلاف ذلك أن تأتي جملة الجواب اسمية كقوله تعالى أفأن مت فهم الخالدون وإنما كان على خلاف الأصل لأن الاسم دال على الثبوت والتحقيق والتعليق بنا في ذلك * وأعلم أن كلامي فعلى الشرط والجواب قد يكون ماضيا لفظا ومضارعاً مبنيا أو منفيا فيحصل من مجموع الفعلين تسعة أقسام كما جاز الأنا في كون فعل الشرط مضارعا مع كون فعل الجواب ماضيا خلافا منه جماعة وجوز ابن مالك استبدال القول عائشة رضي الله عنهما متى بقم مقامك رق وأحسنها المشاكلة بينهما وأحسنها أن يكونا مضارعين لظهور تأثير عمل ان فيهما ثم ماضيين للشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا

فاتن فأنما مستعمل في الماضي لفظا ومعنى بقلة (قوله إلى تفصيل النكتة) أي إلى تفصيل سبب النكتة فهو على حذف مضاف وذلك لأنه لم يذكر الانكته واحدة وذكرها أسبا باعدة على ما ذكره الشارح كما سيظهر لك لاعلى ما ذكره الزاعم

مثل ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل إما لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب في ذلك

(قوله كبراز) أى اظهار وقوله غير الحاصل وهو الامر المستقبل (قوله في معرض الحاصل) معرض كمنعجدهم لموضع عرض الشيء أى ذكره وظهوره وموضع الذكر (٦٠) والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتباري

(كبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله فحوان اشتريت كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء

بعب دل عليه قوله فليعلم اسما كذا البال والغرض التحسر على مفارقة الوطن * ثم لما ذكر ان التعجب في جملة الشرط والجواب بصيغة المضارع حيث أريد استعماله في الأصل وهو الاستقبال هو اللازم أصالة وأنه لا يعدل عن ذلك الا للضرورة أشار الى تفصيل النكتة في ذلك بالمثال فقال (كبراز) أى اظهار (غير الحاصل) وهو المستقبل (في معرض) كمنعجدهم لما يعرض فيه الشيء ويظهر فيه أى في صورة (الحاصل) وهو الماضي ولما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل حاصله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله وهو أمر جلي يحتاج الى بيان سره يطابق الحال لان تنزيل الشيء منزلة غيره فيه عطى حكمه يحتاج الى بيان السبب أشار الى العمل في ذلك فقال انما يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل (لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله أى المجتمعة فيه بحيث أخذ بعضها بعضا بعض فان الشيء اذا تقوت أسبابه بعد حصوله في معرضه بما يبرزه في صورة الحاصل وذلك يطابق المقام لما فيه من تأنيس النفس بحصوله والاشارة بأن حكمه حكم الواقع لطيف بذلك وقت الخطاب والمتكلم كما يقال عند انعقاد اسباب الاشتراء من حضور سوق السلعة الذي كثرت فيه مع قلة المشتريين ومع وجود الثمن ورغبة البائعين في البيع ان اشترينا كذا كان

لان فيه الانتقال من عدم التأثير الى التأثير والاقسام التسعة في الحسن على هذا الترتيب الاول ان يقيم زيد يقيم عمرو الثاني ان لم يقيم زيد لم يقيم عمرو وحسنه على ما بعده لئلا كلة وليكونه فعلا مضارعا في اللفظ فهو موافق للمعنى الاستقبال * الثالث ان قام زيد قام عمرو * الرابع ان لم يقيم زيد لم يقيم عمرو * الخامس ان لم يقيم زيد قام عمرو * السادس ان قام زيد لم يقيم عمرو * السابع ان قام زيد لم يقيم عمرو * الثامن ان يقيم زيد قام عمرو * التاسع ان يقيم زيد لم يقيم عمرو وأخذ المصنف في تعداد اسباب مجي فعل الشرط ماضى اللفظ فذكر منها ان يجعل غير الحاصل كالحاصل وهذا الجعل مقتضى ظاهر اللفظ لاقى نفس الامر فان الفرض ان الفعل مستقبلي المعنى ولو قال لا يقيم زيد لم يقيم عمرو كالحاصل لكان أحسن ومثل ذلك بقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما * ومنها ان يقصد تفاؤل المتكلم بوقوعه فيه برغمه بلفظ الماضي أو لاظهار المتكلم رغبته في وقوعه فحوان ظفرت بحسن العاقبة فهو والمرام * قوله لان الطالب اذا عظمت رغبته في أمر يكثر تصويره اياه فربما يخيل اليه حاصله وفيه نظر لانه يقتضى ان يكون الفعل حينئذ ماضى المعنى وليس كذلك ولا هو مراده * قوله وعلمه ان أردن تحصنا مثال لاظهار الرغبة فالمصنف لف قسمي التفاؤل واظهار الرغبة ثم نشر مثالهما وقد يقوى التخيل حتى ان الانسان يغلط حسه كقول المعري

ما سرت الا وطيف منى بك يحسبني * سرى أمانى وتأوى باعلى أثرى

الطيف الخيال والتأوى ببيت السير نهارا مشتق من الاوب وهو العود لان الغالب انهم يسرون ليل ولا يأتون الى منازلهم نهارا قال السكاكي وقد يؤتى بالماضى لارادة التعريض وهو ان يخاطب واحدا ويراد غيره

لاحق بغير المعنى كاظهار المعنى الاستقبالي الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي فان قلت ان الشرط انما يفيد التعليق ولا دلالة له على الاظهار المذكور قلت انه يدل عليه على جهة التخيل ولو قال المصنف كايهم أو تخيل ابراز الخ لكان أظهر لان نكتة العدول في الحقيقة انما هو التخيل المذكور وذلك لان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل محله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله (قوله لقوة الاسباب) لما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى سبب أشار المصنف الى بيان الاسباب والعمل في ذلك بقوله لقوة الخ فهو علة لابراز المذكور والاسباب للجنس فيشمل ماله سبب واحد (قوله المتأخذة) بالدمع تخفيف الخاء أى أخذ بعضها بعضا بعض والمراد المجتمعة في حصوله ومعلوم أن الشيء اذا قويت أسبابه بعد حصوله (قوله حال

أو)

انعقاد أى اجتماع وانتظام اسباب الاشتراء والحال أنه لم يحصل بانفعل وهو ظرف للقول

المقدر أى نحو قولك ان اشتريت في حال الخ أو تقول ذلك في حال الخ والمراد بأسباب الاشتراء حضور سوق السلعة التي كثرت فيه مع قلة المشتريين ووجود الثمن ورغبة البائعين في البيع فاذا وجدت هذه الاسباب عد الشراء الذي لم يحصل حاصله برغمه بما يبرزه في صورة الحاصل

واما لان ماهو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كما سبق واما للتفاوت واما لاطهار الرغبة في وقوعه

(قوله أو كون ماهو للوقوع) أي ماهو آثر للوقوع كالواقع في الماضي يعني انه يعبر بالماضي عن المعنى المستقبلي في جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتيب ثمره الوقوع في الجملة على كل منهما نحو ان مت كان كذا وكذا (قوله عطف على قوة الاسباب) أي (٦١) فلهذا معني انه يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل

لقوة الاسباب أو لكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع أو للتفاوت الخ فالنكتة التي ذكرها المصنف للعدول عن المضارع الى الماضي واحدة تعددت أسبابها واعترض على ما ذكره الشارح من العطف بأنه من عطف العام على الخاص وذلك لان آثر الوقوع بالولته إما لقوة أسبابه المتأخذة فيه وإما لعدم وقوعه من جهة أخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه لا يجوز إلا وأن يحاط بمحمل الأول على ما يمكن تخلفه لما منع كالشراء فانه يمكن تخلفه عند اجتماع أسبابه لما منع وحل الثاني على ما لم يمكن تخلفه كافي الموت وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله على ما أشار اليه) أي المصنف في قوله الآتي فان الطالب الخ فان محمله بيان أن في اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلًا وتخييله كذلك ولو كان

(أو كون ماهو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها عمل لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار اليه في اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهوا بيننا (أو التفاؤل أو اظهار الرغبة في وقوعه)

كذا (أو) (أو كون ماهو للوقوع كالواقع) أي يعبر بالماضي عن المستقبل في جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب أو لكون المعنى شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتيب ثمره الوقوع في الجملة على كل منهما فقولاه أول كون معطوف على قوله قوة وهو من عطف العام على الخاص لان كون الشيء للوقوع إما لقوة الاسباب المتأخذة فيه وإما لعدم وقوعه من جهة أخرى فاذا كان الشيء من شأنه الوقوع نزل منزلة الواقع فيبرز في معرض الحاصل لانه أنسب بالمقام لمثل ما تقدم في القوة ان كان مرغوبا وان كان غير مرغوب فيناسب المقام لمثل أن في اظهاره كذلك ما يقتضي الاستعداد للنزول أو يقتضي الارهاب مثلا وقد تبين مما بيننا من ترتيب ابرار عليه كلقوة أنه من عمل ابرار ومما يلاقيه ذلك ابرار لوجه آخر مستقل حتى يعطف عليه ويكون قسما له ويكون مثل هذا يتقرر فيما بعده من المعطوفات كما يشير اليه المصنف في بعضها فمن زعم انه معطوف على ابرار على أن يكون وجهها آخر مستقلا عنه فقد تعسف لفظا ومعنى (أو التفاؤل) أي يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك ابرار من التفاؤل الذي هو أن يذكر ما يسميه السامع فان المخاطب اذا كان يفتي شيئا فعبر به عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابراره في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك ابرار السرور فيكون بذلك مناسباً للتمام ويأتي الان مثاله (أو اظهار الرغبة في وقوعه) أي يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل لاجل اظهار المتكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك ابرار الحاصل بالتعبير بالماضي في الاستقبال وذلك

نحو اني أشركت فان قلت أي مناسبة في ذلك للفظ الماضي قلت لان المخاطب اذا علم من نفسه انه ليس بذلك الوصف ووجد الفعل ماضيا علم انه تعرض لغيره من وقع منه في الماضي لا يقال المقصود التعريض عن يقع منه الشرك ماضيا أم مستقبلا لاننا نقول تحذير من وقع في الشرك هو أشد عناية لازالة المفسدة الحاضرة فان قلت ما الذي صرف هذا الخطاب عن ان يراد به النبي صلى الله عليه وسلم قلت لان الاصل في ان دخولها على الممكن والشرك في حقه صلى الله عليه وسلم مستحيل شرعا فجعلناه خارجا عن الاصل تنزيلا للاستحالة الشرعية منزلة الاستحالة العقلية والاسمي والفعل بصيغة الماضي التي لا تستعمل غالبا في المتوقع فان قلت قولكم المراد غير مهل تعنون به ان ضمير المخاطب المفرد استعمل في الغائب مجازا فلا يكون النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبا الا في الصورة لا في المعنى قلت لا بل

العطف على ابرار لما تأتي هذا البيان وقوله على ما أشار اليه متعلق بقوله لانها كلها عمل الخ (قوله فقد سهوا بيننا) أي من وجوه الأول انه خلاف ما أشار له المصنف في اظهار الرغبة من أنها أي المعطوفات عمل للابرار الثاني أن ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده وحينئذ فلا يصح أن يكون قسما له الثالث أن التفاؤل لا يحصل بمجرد الخلق بل لابد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك (قوله أو التفاؤل) أي من السامع أي انه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك ابرار من التفاؤل الذي هو ذكر ما يسميه السامع وذلك لان المخاطب اذا كان يفتي شيئا فعبر به عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابراره في معرض الحاصل أدخل عليه ذلك ابرار السرور (قوله أو اظهار الرغبة في وقوعه) أي من المتكلم أي انه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل لاجل اظهار المتكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك ابرار الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل

نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فان الطالب اذا تابعت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصله وعلية قوله تعالى ولا تكرر هو افتاءكم على البغاء

(قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله فهو المرام) بوزن مكان وضمير فهو والظفر أي فالظفر بحسن العاقبة هو المرام (قوله يصلح مثالا لتناول) أي على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب وقوله واطهار الرغبة أي على جعل الضمير ضمير ما للتكلم كذا ذكر بعضهم وعبارة النبوي ان ظفرت على صيغة المتكلم مثال لاطهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال اهما اه (قوله فان الطالب الخ) هذا على المذكور اظهار (٦٢) الرغبة على لا براز غير الحاصل في معرض الحاصل وهي

أي وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا لتناول واطهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أي الطالب (اياه) أي ذلك الامر (فربما يخيل) ذلك الامر (اليه حاصله) فيعبر عنه باللفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاطهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرر هو افتاءكم على البغاء

(نحو) قولك (ان ظفرت بحسن العاقبة فهو) أي فذلك الظفر هو (المرام) أي المراد والتاء في ظفرت يحتمل أن تضبط بالضم للتكلم فيكون مثالا لاطهار الرغبة أو بالنسخ للمخاطب فيكون مثالا لتناول ويحتمل على بعد أن يكون مثالا له بأحد الضبطين فقط أما كون الأبرار لاجل افادة التناول فقد تقدم بيانه وان الكلام به يكون مناسباً للمقام وهو ظاهر وأما كونه لاجل اظهار الرغبة في توقف على استلزامه اياه وفيه خفاء وما اذ لك أشار الى وجه اقتضاء اظهار الرغبة لذلك الأبرار فقال (فان الطالب) أي الراغب (اذا عظمت رغبته في) حصول (أمر) من الأمور (يكثر تصوره اياه) أي يكثر تصور ذلك الطالب لذلك الامر (فربما يخيل اليه) أي يخيل ذلك الامر لذلك الطالب (حاصل) لما تقرر من ان الاتصال الروحاني كثير ما يتوهم كونه جسمانياً فاذا تخيل حاصله خيئته يعبر عنه باللفظ الماضي فتقرر من هذا أن من أسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اظهار الرغبة وانما فهم اظهار الرغبة من ذلك الأبرار بواسطة ما تقرر ان الراغب في الشيء كثير ما يعبر عنه باللفظ الماضي عن الاستقبال لكثرة التصور والموجب تخيل الوقوع المقضي لذلك التعبير والغرض من اظهار الرغبة إما استدعاء الامثال أو الاعطاء أو الاعانة على المراد ونحو ذلك فتأمل في هذا المحل فان ما ذكره المصنف لا يفي بالمراد وما قررناه مبين له والله الموفق عنه (وعليه) أي وعلى استعمال ان مع الماضي مع أن الاصل المضارع لا براز غير الحاصل في معرض الحاصل لقصد اظهار الرغبة في الحصول يجري قوله تعالى ولا تكرر هو افتاءكم أي اماءكم على البغاء أي الزنا

على غائبة ان أقيمت على ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الأبرار وعلى فاعلية ان أريد قصد اظهارها لتقدمه على الأبرار المذكور (قوله في حصول أمر) أي في المستقبل (قوله يكثر تصوره) بفتح حرف المضارعة وضم ثالته وتصوره بالرفع فاعل كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصح ضم حرف المضارعة وكسر ثالته ونصب تصوره على أنه مفعول أي يكثر من حصول صورته في الذهن (قوله فربما) أي بسبب الكثرة المذكورة ربما الخ وهي هنا التكرير (قوله يخيل اليه) أي الى ذلك الطالب الذي عظمت رغبته وقوله حاصله أي في الماضي وهو حال وقوله فيعبر عنه الخ أي وهذا معنى ابراز غير الحاصل في معرض الحصول أي وقد لا يخيل

النبى صلى الله عليه وسلم خطب لفظاً ومعنى ولكن أريد بخطابه افادة لازمه وهو ان غيره اذا أشرك بحب عمله فهو من نوع الكناية كقولنا زيد طويل النجاد فالنبي صلى الله عليه وسلم مراد في الآية الكريمة استعمالاً وغير مراد افادة كاسترى تحفة في الكناية لا يقال فيلزم من كونه صلى الله عليه وسلم مراداً بالضمير ان يكون الشرك بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم هو المراد لاننا نقول هو من نوع

له ذلك الامر حاصله لا يعبر عنه (قوله وعليه) انما قال وعليه للفتاوت بينهما لان الله منزّه عن الرغبة والمراد به اعتنا لازمه وهو كمال الرضا أو أيضاً ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة للأبرار لا يجري في حقه تعالى لان كثرة التصور وتخيّل الحصول محال في حقه تعالى اه أطول (قوله لاطهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار كمال رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقبل المراد اظهار كون الشيء مرغوباً فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالتكلم كذا في الفري وفي ابن يعقوب أن اظهار رغبته تعالى في وقوع الشيء اظهاراً يوجب طلبه وطلبه طلباً جازماً (قوله ولا تكرر هو افتاءكم على البغاء) الفتيات الاماء والبغاء الزنا كانت الجاهلية تكرر الاماء على الزنا ويأتين لهم بالدراهم بخاء الاسلام بتكرير ذلك

ان أردن تحصنا وقد بقى هذا التحيل عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلطه تارة واستخرج له محملاً أخرى وعليه قول أبي العلاء المعري ما سرت الا وطيف منك بصحبي * سري أمي وة أو بيا على أترى يقول الكثرة ما ناجيت نفسي بك انتفشت في خيالي فأعدك بين يدي مغاطاً للبصر بعلة الظلام اذ لم يدركك ابلأ أمي وأعدك خلقي اذ لم يتيسر لي تغلبه حين لا يدركك بين يدي نهارة

(قوله ان أردن تحصنا) أي عفة فتدعي بلفظ الماضي وهو أردن ولم يقل بردن مع أن النهي عن الاكراه المعلق على ذلك استقبالي حيث قيل ولا تذكره والخل للدلالة على رغبة المولى سبحانه في ارادتهن التحصن أي للدلالة على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الأمر طلبه المولى طلباً جازماً على مامر (قوله تعليق النهي) أي وهو قوله (١٣٣)

(ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان بردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه ارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفاء ما على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أوجب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذ لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن تكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه

(ان أردن تحصنا) والاصل ان بردن فعبّر بالمضي لظاهر الرغبة في ارادتهن التحصن وهذا لو كان مقتضى الزوم بينهما ما الذي هو كثرة النصور وتخييل الحصول بخلاف حقه تعالى لكن يجري الكلام مع المخاطبين منه تعالى على حسب ما تقتضيه بلاغة خطابهم ورغبته تعالى في الوقوع الجميلة وطلبه لاقتضيه وفي هذه الآية بحث مشهور وهو ان مقتضى التركيب الذي فيه الشرط انتفاء الحكم عند انتفائه لان مفهوم الشرط من المفاهيم المعتبرة وعليه يكون مفهوم الشرط في الآية الكريمة انتفاء النهي عن الاكراه اذ انتفى الشرط الذي هو ارادة التحصن فيكون الاكراه جائزاً عند انتفاء ارادتهن التحصن وجواز الاكراه على البغاء منتف بالضرورة شرعاً وقد أوجب بأن مفهوم الشرط انما يعتبر ان لم يكن لذكر الشرط فائدة سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وهما فائدة ظاهرة ويجوز أن يقال بسقوط من اعتبارهما مفهوم الشرط وهي المبالغة في تأكيدهم النهي الموالى عن الاكراه وفي تقييد صنيع المكروه منهم حيث تكون الامنة مريدة للتحصن وهو يذكرهما وقد كان الاحق أن يكون أولى بامادة التحصن لا يقال فيكون التأكيدي في هذه الحالة فقط والمقصود تأكيدهم النهي مطلقاً لانا قولنا كان الاكراه لا يتحقق الا في هذه الحالة تعرض لها بالتعريض والتوبيخ بذكرها تظهريه فضيحة المولى وأوجب أيضاً بأن مفهوم الشرط انما يرعى ان لم يعارضه الاجماع فان عارضه كما هنا سقط لانه ظاهر والاجماع قاطع والظاهر يدفع بقاطع وأوجب أيضاً بأن المفهوم انتفاء النهي عند انتفاء الارادة ولا يستلزم ذلك جواز الاكراه بل وازان يكون انتفاء النهي لعدم تصور شكله الذي هو الاكراه لا لجوازه اذ لا يتصور الاحال الارادة وأما في حال انتفاء البغاء فلا عن التحصن وعدمه أو بامادة البغاء من الاما فلا يتحقق الاكراه أما اذا أردن البغاء فظاهر وأما اذا غفلن فبنفس الكناية التمثيلية لانه تقول زيد كسب الرماذ كناية عن كرمه وان لم يكن له رماذ ولا طبع فتسمى هذه كناية تمثيلية وتظهر ما تقدم في التعريض ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم يدل على اليه ترجعون فان قلت قد تقدم أن اليه ترجعون انتفاء والمعنى أن الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بأن تريد الامة البغاء مع شخص أو في مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص أو في غير ذلك المحل فغير صحيح لان الاكراه حينئذ ليس على البغاء بل على تعيين الفاعل أو المحل (قوله بان القائلين الخ) أي وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفي الحكم) أي كرمه الاكراه هنا وقوله عند انتفائه أي انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون التقييد بالشرط فائدة أخرى غير اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وهما فائدة أخرى في نفي المبالغة في نهي المولى عن الاكراه في ذلك من التوبيخ للموالى بذكرها تظهريه فضيحتهم وحيث كان التقييد بالشرط عن فائدة أخرى غير اخراج سقط باعتبارها اعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان التقييد لاخراج لافائدة أخرى

ان الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بأن تريد الامة البغاء مع شخص أو في مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص أو في غير ذلك المحل فغير صحيح لان الاكراه حينئذ ليس على البغاء بل على تعيين الفاعل أو المحل (قوله بان القائلين الخ) أي وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفي الحكم) أي كرمه الاكراه هنا وقوله عند انتفائه أي انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون التقييد بالشرط فائدة أخرى غير اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وهما فائدة أخرى في نفي المبالغة في نهي المولى عن الاكراه في ذلك من التوبيخ للموالى بذكرها تظهريه فضيحتهم وحيث كان التقييد بالشرط عن فائدة أخرى غير اخراج سقط باعتبارها اعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان التقييد لاخراج لافائدة أخرى

واما النحو ذلك قال السكاكي اوله تعرض بض كافي قوله تعالى لئن اشركت ليجبطن عنك وقوله تعالى ولئن اتبعت أهواهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذالمن الظالمين وقوله تعالى فان زالتن من بعد ما جاءتك من البيئات

(قوله يعني انهن) أى الامام مع خستين وشدة ميلهن الى الزنا وقوله فالمولى أى فالمالك أحق بارادتها السكاه وقوله ميله بالنسبة لميلهن وحينئذ فيكون طاب ارادة العفة منه متا كذا واذا تأكد طلب ارادة العفة والتحصن منه كان النهى المتعلق به عن الاكراه على الزنا قويا به بالغافيه فظهر من هذا ان المقصود من القيد بالمبالغة فى نهى المولى وتوبيخهم وحينئذ فلا يفهم له لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج فقط لا لفائدة أخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضى أن المبالغة فى النهى انما هى فى هذه الحالة فقط وهى ارادتهن التحصن لامطلة ما والمقصود تأكيده النهى مطلقا قلت لما كان الاكراه لا يتحقق الا فى هذه الحالة تعرض لها لا يكون تأكيده النهى والمبالغة فيه مختصا بها وحينئذ فالتعرض لتلك الحالة لا ينافى تأكيده النهى عن الاكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهن التحصن على فرض تأنيبه فى تلك الحالة فتأمل (قوله وأيضادلالة الشرط) أى مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمة أو المراد دالة الشرط من حيث مفهومه (٦٤) وهذا جواب ثان عن أصل الاشكال فهو عطف على قوله بأن القائلين الخ

يعنى أنهن اذا أردن العفة فالمولى أحق بارادتها وأيضادلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكي أوله تعرض) أى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لما لم يذكر ولا بالتعرض بأن ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك وإلى الذين من قبلك (لئن اشركت ليجبطن عنك)

فيكأنه قال وأجيب أيضا بأن دلالة الخ وحاصله أن الآية وإن دلت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فذلك الدلالة بحسب الظاهر نظر المفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع ومن المقرر أنه اذا عارض أحدهما قاطع والآخر ظاهري دفع الظاهر بالقاطع (قوله وقد عارضه) أى فقد عارض الاجماع الشرط أى مفهومه (قوله والظاهر يدفع بالقاطع) المراد بالظاهر ردها مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض هذا الجواب بأن الاجماع

التنبية له تحصيل ارادته بقتضى العادة حيث لم تكن ممن ارادة التحصن وعند الانبعاث لا يتحقق الاكراه ولو قيل ان الشرط لموافق الواقع لان الاكراه انما هو حال الارادة ما بعد ما يمكن الرجوع لما ذكر فليفهم (السكاكي) أى قال السكاكي ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لى يكون لما ذكر (أو) يكون (للتعرض) وهو أن ينسب الفعل الى أحد حقيقة أو مجازا والمراد منه فهم الغير بالقرائن وذلك (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك وإلى الذين من قبلك (لئن اشركت ليجبطن عنك) فقد أبرز الاشرار المقطوع بعدم حصوله فى معرض الحاصل تعرض بضاع حصل منه أنه حبط عمله وانما قلنا المقطوع بعدم حصوله لان المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أنه منتهى عنه حالاً وما لا والفعل اذ ارب عليه وعيد فى حال نسبته فرضا وتقديرا لذي شرف يستحق به توقيرا وهو لم يحصل منه فهم منه واليه أرجع فاذا كان تعرض بض لا يكون فيه التفات بل يكون عبرة فى الاول بقاء المتكلم عن المخاطبين فهذا منافي لما سبق قلت ليس كذلك ولا منافاة بين الكلامين فان التعريض ليس من شرطه ان يرد به غير ظاهر اللفظ بل يرد ظاهره لاقصده بل يكون المقصود بالكلام غيره كما يحثوف الملك ولده ليحذر غيره من خدمه تأسيسا من باب أولى فقوله تعالى ومالى لأعبد المراد به المتكلم وليكنه اذا قال لنفسه ذلك

لا ينسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذى هو أصل له فى الجملة وأجيب بأن الاجماع يجوز أن ينسخ النص على الصحيح لاستناده الى النص فكأن الناسخ (قوله أوله تعرض) عطف على قوله لقوة الاسباب كما يفهمه قول الشارح أى ابراز الخ (قوله بأن ينسب الفعل الى واحد) أى حقيقة أو مجازا (قوله والمراد غيره) أى ولا بد فيه من القرائن المؤدية لفهم الغير والا فقولك جاءنى زيد مريدا انه ليس من التعريض فى شئ (قوله لئن اشركت الخ) اعترض بأن النبي معصوم من الاشرار فكيف يستند اليه وأجيب بأن هذه قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فى الاستناد على سبيل الفرض وانما عبر بالفعل الماضى المقتضى لوقوع ذلك تعرض بض بالمخاطبين فالاشراك فى الحقيقة انما هو منسوب لغيره لان التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره فالاشراك نسب لواحد وهو النبي والمراد غيره ممن وقع منه الاشرار وحاصل ما فى المقام أن الشراك من النبي مقطوع بعدم حصوله فتزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام إن تشرك لكن بجى بلفظ الماضى وان كان المعنى على الاستقبال ابراز الاشرار المقطوع بعدم حصوله فى معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعرض بضاع حصل منه أنه حبط عمله ولا يضر فى دخول إن كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء اذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الاغراض

(قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر اضافي أي لأئمة - والافغير من الانبياء مخاطب أيضا بدليل قوله تعالى والى الذين من قبلك ان قلت اذا كان كل واحد من الانبياء مخاطب به - هذا الخطاب فلم أفرد الضمير فاجواب أنه انما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته كذا قرر شيخنا العدوي . وبقي ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال ان الخطاب هو النبي وليس الخطاب عاماله ولجميع الانبياء بقدرته ما قبله لا على ما فهم لان (٩٥) الحكم المذكور موحى به الى كل واحد منهم

لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة اه (قوله مقطوع به) أي في جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من الشك قبل البعثة وبعددها (قوله لكن جىء الخ) يفهم منه أنه لولا الابرار المذكور لا جيل التعر يض لحيء بلفظ الاستقبال وتصح الشرطية مع أنه اذا كان اشراكه مقطوعا بعدمه فلا تصح ان لانها الامور المشكوكه والجواب أنهم يستعملون في مثل ذلك لان منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارتضاء العنان (قوله بلفظ الماضي) أي وان كان المعنى على الاستقبال (قوله غير الحاصل) أي من النسبي صلى الله عليه وسلم لافي الماضي ولا في الحال (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالحاصل الثاني والحاصل أنه نزل اشراكه الذي هو غير حاصل في جميع الازمنة منزلة اشراكه فرض وقوعه منه صلى الله عليه وسلم في الماضي واغما

فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعد اشراكه مقطوع به لكن جىء بلفظ الماضي ابرارا للاشراك غير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريض صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت أعمالهم

المخاطبون أن الوعيد واقع بهم من باب أخرى ان صدر عنهم ذلك الفعل كما اذا شتمك انسان فتقول والله ان شتمني الامير لا ضرر به ولا يضر في دخول ان كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء كما تقدم انه قد يفرض المحال لغرض من الاغراض واغما الخنص التعر يض عن حصل منهم الاشراك والتعبير بالماضي لان من لم يصدر منه اشراك ولا ظهر منه اهتمام به لا يناسب تهديده وتوعده بطريق التعر يض اذ ليس أهلا لذلك والتعبير بالمستقبل جار على أصله مع ان فلا يطلب وجه في دخول ان عليه حتى يكون تعريضاً وغيره بخلاف الماضي معها فلعدم كونه هو الأصل معها يطلب له وجه فيوجد التعر يض مناسباً فيقدر فيه ويكون مفيداً معها وفي هذا الكلام بحث من أوجه أحدها أن كون المضارع على أصله ينتفي عنه التعر يض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدور منه ويشك فيه واما ان نسب لمن علم انتفاؤه عنه قطعاً طلب وجه فيصح كونه للتعريض عن صدر منه كالماضي بل نقول وعن لم يصدر منه ان صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع من جانبه وثانها ان التعر يض ان كان مستفاداً من عدم الوقوع عن نسب له الفعل فلا فرق عند تحتق عدم الوقوع بين الماضي والمضارع وان كان مستفاداً من نسبته لرفع يستحق التوقير كما أشعر به المثال فكذلك أيضاً وان ادعى استفادته من غير الوجهين منع وثالثها ان التعر يض ان كان بالمؤمنين وهم لم يصدر منهم اشراك ناقض قولهم لا معنى للتعريض عن لم يصدر منه اشراك لان المؤمن في حال الخطاب لم يصدر منه اشراك ومعلوم ان ما سبق جبهه الاسلام فلا معنى للتعريض بأنه محبط العمل وان كان بالكافرين فلا يسلون النبوة ولأن الخطاب منه تعالى ولا امتناع للاشراك في المستقبل ولا في الماضي ولا تعظيم صاحبها عند الله تعالى حتى يكون خطابه تعريضاً عنهم فلا يفهمون التعر يض بهم أصلاً فتنتفي فائدة الخطاب ويمكن الجواب عن هذا الأخير بأن الغرض افهام الكافرين ان أعمالهم - محبطت بانرا كههم بواسطة دعوى الرسول عصمته ورفعته عند الله تعالى تفرعاً عنهم ويحاولون كفاؤا لا يسلون ولا يخافون وكأنه يقول ان ربي يخاطبني به - هذا فكيف ترون حالكم في هذا الخطاب أو يخاطبني مع انه لم يصدر ولا يصدر مني الاشراك فالمراد انتم فقام له واعله نسب القول بالتعريض الى الشكاك لضعفه عاذرو وخفائه والافقد كان فيه من التعريض بان كل أحد ينبغي ان يكون كذلك ما لا يخفى كما سبق وقوله والمراد وما لكم أي الذي سبق الكلام لاجله لأد المشكام غير مراد وهذا الباب يسمى الكلام المنصف ومثله أنهم جوده ولست له بكفء * فشر كالتخير كما الفداء

لأن من سمعهم من معاد وموالات يقول أنصف قائله ومنه فان زلتهم من بعد ما جاءكم البينات وقوله تعالى وانا اياكم اعلى هدى أو في ضلال مبين قل لا تسئلون عما أجر مننا ولا تسئل عما نعملون فانلو

(٩ - شروح التلخيص ثاني) احتج لذلك لأنه لم يحصل منه عليه السلام اشراك في الماضي أصلاً (قوله تعريضاً عن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت أعمالهم) أي لتحقيق سببه منهم وقوله تعريضاً لابرار ووجه التعريض المذكور ان كور ان الفعل اذ ارتب عليه وعيد في حال نسبته فرضاً وتقدراً الى ذي شرف وهو لم يحصل منه فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل وله هذا التعر يض فائدة وهي توبيخ الكفار بأن أعمالهم كمال الحيوانات العجم لا ثمرة فيها لان اشراكه أشرف الخلق اذا كان

وتظهره في التعرّض بقوله ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنصب عليه ترجعون وقوله تعالى أتخضعون لدونه آلهة إن دين الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقدون أي إذا انقضى ضلال مبين إذا المراد أتخضعون من دونه آلهة إن يرد كم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقدونكم أنكم إذا انقضى ضلال مبين ولذلك قيل أمنت بربكم دون ربّي وأتبعه فاعلمون

يحيط عمله فإنا لا نأعمالهم ونعم لا يستحقون الخطاب ليكونهم في حكم البهائم (قوله أو شتمني الأمير الخ) أي تعرّضاً بأن من شتمك يستحق العقوبة وأنت تعرّض به (قوله ولا يخفى الخ) هذا ردّ لا اعتراض الخلفاء على السكاكي وحاصل ذلك الاعتراض أن التعرّض عام لمن صدر منهم الأثر في الماضي وغيرهم وهذا التعرّض يحصل بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع أي أنت تشرك وحينئذ يقال السكاكي من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعرّض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه أن من لم يصدر منهم الأثر لا يستحقون التعرّض بهم لأن القصد من التعرّض التوبيخ وهو ما لا يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سبقت منه ولا نسلم أن التعرّض يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضياً أو مضارعاً بل إنما نشأ من إسناد صيغة الماضي فقط لأنه وإن كان بمعنى المستقبل لم يكن التعبير به مع إن لا يزال ذلك المعنى في صورته الحاصل خلاف الأصل (٦٦) فلا بد من نكتة لا تدركها وهي هنا التعرّض بخلاف المضارع

كما إذا شتمك أحد فقول والله إن شتمني الأمير لا ضرر به ولا يخفى أنه لا معنى للتعرّض بض من لم يصدر عنهم الأثر وأن ذكر المضارع لا يفيد التعرّض لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبة إلى السكاكي والاف هو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أي نظير ما ذكرنا أشركت (في التعرّض) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعرّض بقوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بديل واليه ترجعون) إذ لا التعرّض بسكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق

ذكر جميع ما تقدم ثم قال السكاكي (ونظيره) أي نظير جملة الشرط المستعمل فيها الماضي كان أشركت (في) مجرد (التعرّض) لا في استعمال الماضي في الشرط موضع المضارع للتعرّض بقوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم) فالمراد الانتكاري على المخاطبين بطريق التعرّض لا انتكاري المتكلم على نفسه وإنما قلنا إن المراد الدلالة على الانتكاري على المخاطبين بعدم العبادة لا انتكاري المتكلم على نفسه (بديل) قوله بعد (واليه ترجعون) إذ لا الإشارة إلى المخاطبين بهذا الانتكاري وجه

جرى على الظاهر لجاء لا نشأون عما نعمل ولا نسئل عما أجزمتم ووجه حسنه إجماع المخاطبين الحق على ربه لا بغضبهم فإنه ليس فيه التصريح بنسبتهم إلى الباطل وصرفه إلى المتكلم إشارة إلى أنه لا يريد

فإنه لو عبر به مع إن لكان على أصله فلا يحتاج لنكتة فلا وجه لافتقاره للتعرّض بض قال العلامة البغوي وفي هذا الرد بحث وهو أن كون المضارع على أصله ينتهي عنه التعرّض بض إنما إذا كان نسب إلى شخص صدور منه ويشك فيه وأما أن أسند لمن علم انتفاؤه عنه قطعاً لم يكن لذلك الإسناد وجه فيصح كونه للتعرّض بض عن مصدر منه كالمضارع بل نقول وعن لم يصدر منه إن صح

الصدور منه ليتحقق تهديد على ما يتوقع منه وأجاب عنه بعضهم بأن الإسناد القرصي يكفي فيه الامكان (ووجه) الثاني وحينئذ لا تعرّض من جهة الإسناد فتأمل (قوله على أصله) أي أصل الشرط المعلوم من المقام أي وأما فهم التعرّض بمخالف مقتضى الظاهر (قوله ولما كان هذا الكلام) أي وهو قوله أو للتعرّض بقوله تعالى الخ (قوله نوع خفاء وضعف) أما الخفاء أي الدقة فظاهر وأما الضعف فأنه لو لم يكن التعرّض يحصل من صيغة المضارع كما ذكره الخلفاء وحينئذ فلا يتم ما ذكره السكاكي من أن العدول للماضي قد يكون للتعرّض وقد عرفت انتفاعه عند الشارح وأما ما ذكره الزوزني من أن الالتفات بالشرط في الآية ماضياً ليس سببه التعرّض بل سببه أن جملة الجواب جواب لقسم مقدّر بديل دخول اللام عليه التقدمة على أداة الشرط وجواب الشرط محذوف فضعف أمر أداة الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل في لفظ المضارع فأتى لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر لها أثر عمل وحاصله أن العدول عن المضارع إلى الماضي ليس للتعرّض بل لضعف أداة الشرط ولا يخفى أن هذا الوجه مدفوع عما تقرر من عدم التنافي بين المقتضيات لجواز تعددها فيمكن أن يكون العدول لضعف الأداة للتعرّض هذا محصل ما في الفخاري (قوله نسبة السكاكي) أي التبري منه أولاً لأن تثبت النفس وتأمل حتى تدرك المقصود ولا تنفر بعمر الخلفاء والضعف لعلمها بأنه مقول هذا الإمام الكبير (قوله ثم قال) أي السكاكي (قوله أي وما لكم لا تعبدون) ليس هذا بياناً للعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل هو بيان للعرض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لأن المراد الانتكاري على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعرّض

ووجه حسنه تطلب اسماع الخطابين الذين هم أعداء المسمع

لا إنكار المتكلم على نفسه وإنما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى بعد واليه ترجعون إذ لولا الإشارة إلى الخطابين به - ذا الانكار على وجه التعريض لكان المناسب واليه أرجع لأنه الموافق للسياق واعترض على المصنف بأنه قد تقدم التمثيل بهذه الآية لالتهفات على مذهب السكاكي ومقتضى ما تقدم في الالتهفات أن المعبر عنه بالتكلم في قوله تعالى هم الخطاطبون على جهة المجاز لا لالتهفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير هو الأصل فيه وإذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى عبارة هي فيه حقيقة أو مجاز ليفهم غير ذلك المعنى بالقرائن لتحقيق التنافي بينهم لا اقتضاء الأول وهو كونه الالتهفات أن المراد نفس الخطاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد المتكلم ولكن لينقل منه إلى الخطاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الالتهفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا قاعدة ذلك المعنى ولو بالانتقال إليه بالقرائن ولولم التسامح في إطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه لالتهفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه التنافي من حيث أن المعنى المنتقل إليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام إياه وكونه تعريضاً من حيث مجرد التلويح بالقرائن فإنهم هذا فان فيه دقة أفاده العلامة البعقوبي وأجاب العلامة ابن قاسم بأن الآيةصالحة لالتهفات بأن يكون قوله وما إلى لا أعبد الذي فطرني (٦٧) مستعملاً في الخطاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازاً على سبيل الالتهفات وصالح للتعريض بأن يكون المراد من قوله وما إلى لا أعبد الذي فطرني حقيقة وهو المتكلم المخصوص فيصح أن يجعل الالتهفات أن يجعل تعريضاً فلا منافاة بين ما في الموضعين فان قلت إن احتمال التعريض قد دل عليه الدليل وهو قوله واليه ترجعون فيكون متعيناً قلت هذا دليل ظني فلا يفيد اليقين لجواز أن يكون فيه الالتهفات أيضاً وأن المعنى واليه أرجع

(ووجه حسنه) أي حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (الخطاطبين) الذين هم أعداؤه

التعريض لكان المناسب واليه أرجع لأنه الموافق للسياق وقد تقدم التمثيل بهذه الآية لالتهفات على مذهب السكاكي ومقتضى ظاهر ما يذكري الالتهفات أن المعبر عنه بالتكلم في قوله تعالى هم الخطاطبون لان الالتهفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير ما هو الأصل فيه وإذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى عبارة هي فيه مجازاً أو حقيقة ليفهم غير ذلك المعنى بالقرائن لتحقيق التنافي بينهم لا اقتضاء الأول وهو كونه لالتهفات أن المراد نفس الخطاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد المتكلم ولكن لينقل منه إلى الخطاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الالتهفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا قاعدة ذلك المعنى ولو بالانتقال إليه بالقرائن ولولم التسامح في إطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه لالتهفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه التنافي من حيث أن المعنى المنتقل إليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام إياه وكونه تعريضاً من حيث مجرد التلويح بالقرائن وقد تقدم ما يؤيد ذلك من فلفهم فان فيه دقة ما (ووجه حسنه) أي حسن هذا التعريض الذي هو أن ينسب المتكلم إلى نفسه لا إنكار والمراد لا إنكار على غيره من الخطاطبين (اسماع) المتكلم أو تلك (الخطاطبين) الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا منه نصراً لهم إلا ما أراد لنفسه قلت ومن هنا يعلم أن ضمير المتكلم في وما إلى لا أعبد الذي فطرني على وضعه ووجه الحسن في قوله تعالى لئن أشركت إشارة إلى النصفة التامة وأن أعز خلق الله عليه حكمه حكم

ثم أن من المعلوم أن الحمل على الحقيقة أولى فيكون التعريض في الآية أرجح لان التعريض لا يكون إلا في المعنى الحقيقي وعلى الالتهفات يكون المعنى مجازاً نعم ما ذهب إليه الشارح من أنه يجوز أن يكون التعريض أيضاً باعتبار المعنى المجازي وأن التعريض هنا بناء على استعمال وما إلى لا أعبد الذي فطرني في الخطاطبين مجازاً فلا يكون الحمل على التعريض أرجح من الحمل على الالتهفات فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم أن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لا يكون منسوباً إلى أحد والمراد غيره بل يتخذ المنسوب إليه والمراد قلت أجاب الاستاذ السيد عيسى الصفوي بأنه يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب إلى المتكلم والمراد غيره وهو الخطاطب (قوله على ما هو الموافق للسياق) أي سياق الآية وهو متعلق بقوله لكان المناسب أن يقال (قوله ووجه حسنه) هذا مر تبط بمحذوف أي والتعريض حسن ووجه حسنه الخ (قوله أي حسن هذا التعريض) أي الواقع في التفسير أعنى قوله تعالى وما إلى لا أعبد الخ وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقاً إذ ما ذكره المصنف من الوجه لا يجري في قوله لئن أشركت إذ لا يتأتى فيه قوله حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه وبإشارة عبيد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض إذ لا يجري ذلك في قوله تعالى لئن أشركت يحبطن عملك لان المقصود فيه نسبة الخطيئة إليهم على وجه أبلغ

الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ويعين على قبوله لكونه أدخل في المحاض النصح لهم حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه ومن هذا القبيل قوله تعالى قل لا تسئلون عما أجر منا ولا نسل عما تعملون فان حق النسي من حيث الظاهر قل لا تسئلون عما عملنا ولا نسل عما تجرمون وكذا ما قبله وانا اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين قال السكاكي رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف وما يتصل عاد كراهه أن الزمخشري قد رقه قوله تعالى ودوا لولا تكفرون عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى ان يتقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وأستهم بالسوء ودوا لولا تكفرون وقال الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم لأعراب فان فيه نكتة كأنه قيل ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الانفس وعز ببق الاعراض وردكم كفاراً وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولاهم العلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لانكم بذلك لونه له ادونه والعدو أهم شيء عنده أن يقصد عزتي عنده صاحبه هذا كلامه وهو حسن دقيق لكن في جعل وودوا (٦٨) لولا تكفرون عطفاً على جواب الشرط نظر لان وودادتهم أن يرتدوا

كفاراً حاصلة وان لم يظفروا بهم فلا يكون في تقديرها بالشرط فائدة فالأولى أن يجعل قوله وودوا لولا تكفرون عطفاً على الجملة الشرطية كقوله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا يتصرون وأما لوفيه الشرط

(قوله هو المفعول الثاني) أي والمفعول الاول مخاطبين أي أن يسمع المتكلم أولئك المخاطبين الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا له نصيباً بحق وانما نبهه الشارح على كون الحق مفعولاً ثانياً دفعاً لما يتوهم من أن الحق صفة لاسماع أي اسماع المتكلم مخاطبين الاسماع الحق (قوله لا يزيد ذلك الوجه غضبهم)

أي مع أن شأن الخطاب اذا كان عدواً والمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم (قوله في)

ترك التصريح (الح) أي لان المتكلم انما أنكر على نفسه صراحة وان فهم منه بالقرينة ارادة الغير (قوله وليس هذا في كلام السكاكي) أي صراحة وان كان من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد انه لا يشتر غضبهم وما لا يشتر الغضب في شأنه الاعانة على قبول الحق (قوله في المحاض النصيح) أي في اخلاص النصيح ومن المعلوم أن ما كان أدخل في اخلاص النصيح يكون في غاية القبول (قوله حيث لا يريد) أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وذلك لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فيبين انه على تقدير تركه الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريد لنفسه للشرط وانما قدرنا ذلك لانها قد تأتي لغير ذلك كما يأتي (قوله يحصل الباء بمعنى على) (قوله فرضاً) متعلق بحصول مضمون الشرط لا بالتعلق لانه محقق وهو نصب على المصدرية أي حصول فرض أو على الحالية أي حال كون ذلك الحصول مفروضاً ومقدراً أو على التيسير أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض وانما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض لئلا يلزم المناقاة بين قول المصنف إلا في مع القطع باتقاء الشرط وبين كلام الشارح

في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء الاكرام في قولك لو جئتني لا كرمتك ولذلك قيل هي لامتناع الشيء
لامتناع غيره

(قوله في الماضي) متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف لانه متعلق ولا يحصل مضمون الجزاء
الذين تضمنهما ايضا لفظ الشرط في كلامه أما الاول فلان التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلان حصول الجزاء غير مقيد
بالماضي بل متعلق على حصول الشرط وان لم يقيد بالماضي لان التعليق على أمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي اهـ سم (قوله
مع القطع بانتفاء الشرط) أي بانتفاء مضمونه أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وقوله مع القطع
الحال من الشرط أي حالة كونه مصاحباً للقطع بانتفاء مضمون (٦٩) الشرط والمراد بالشرط الثاني الجملة الشرطية

المتعلق عليها بخلاف الشرط
الاول فانه بمعنى التعليق
كما صرح به الشارح ولا
رد أن المعرفة اذا أعيدت
كانت عيناً لانه أغاي (قوله
فيلزم انتفاء الجزاء) فيه
بحث لانه لا يفسر على
القطع بانتفاء الشرط انتفاء
الجزاء لجواز أن يكون
للجزاء سبب آخر غير الشرط
وأجيب بأن المراد فيلزم
انتفاء الجزاء من حيث ترتبه
على ذلك الشرط وهذا
لا ينافي وجوده من حيث
ترتبه على سبب آخر غير
الشرط ثم ان تعبير الشارح
بيلزم لا يلائم قوله الآتي بل
معناه الخ وانما يناسب
فهم ابن الحاجب من أنها
لا استدلال بانتفاء الاكراه
الذي هو الثاني على انتفاء
الملزوم الذي هو الاول لان
تعبيره بالزوم فيه ميل الى
ذلك الفهم لكن فهم ابن
الحاجب هذا سيرده الشارح
فكان الاولى لشارح أن

(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمتك مع لفظ الاكرام
بالجبي مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الاول أعني
الشرط

في الماضي) بمعنى انها تبدل على تعليق المتكلم في الحال وقوع مضمون الجزاء بوقوع مضمون الشرط
على معنى ان الجزاء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط وتفيد ذلك (مع القطع بانتفاء
الشرط) فاذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها مع
أفادتها استلزام الاول للثاني تقييد في اللغة غالباً توقف الثاني على الاول وأنه شرط فيه خارجاً والشرط
اذا انتفى انتفى المشروط فاللازم لغة على أفادتها انتفاء الشرط انتفاء المشروط فانك اذا قلت لو جئتني
لا كرمتك فهم ان الجبي مستلزم لا اكرام وشرط فيه وأنه على تقدير وقوعه يقع الاكرام وفهم ان
الجبي لم يقع فيلزم حيث كان الجبي شرطاً وان انتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء ولهذا يثبت انتفاء
القديم فيقال في المثال لكنت لم تجي ليفيد انتفاء الثاني وذلك بحسب ما يقصد في متفاهم اللغة
ولذلك يقال انها حرف امتناع لا متناع أي حرف يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وقد قدّم وجه
أفادتها لامتناع الجزاء وان ذلك من دلالاتها على امتناع الشرط وهذا المعنى أعني كونها تفيد امتناع
الجزاء لاجل أفادتها لامتناع الشرط يحتمل وجهين أحدهما أن يكون التقدير انما تفيد ذلك بحسب
متفاهم اللغة بالوجه السابق كما قررنا والثاني أن يكون التقدير انما تفيد ذلك من جهة الاستدلال
العقلي بمعنى انها تفيد ارتباط الجزاء والشرط على وجه يقتضي أن انتفاء الاول يستدل به عقلاً على
انتفاء الثاني وهذا المعنى الثاني يقتضي ان مدخولها وهو الشرط هو اللازم يستدل بانتفائه على
انتفاء الملزوم الذي هو الجزاء والمقرر في القضية الشرطية عكسه وهو ان اللازم هو الجزاء وهو المسمى

في الماضي الخ) شرحت في الوشرطية عبارات * الاولى عبارة سيدي به انها حرف لما كان سيقع
لوقوع غيره ومدلول هذه العبارة عند التحقيق أن لو لما لم يقع في الماضي ولكنه كان في الماضي متوقفاً
لوقوع غيره وانما كرسبويه هذه العبارة لان أدوات الشرط لكل منها مدلول فنهاذا وإن مثلاً
للاستقبال ولو لما للماضي وهما متنافيان فلو لا امتناع والمالوجوب فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو
انت على الربط بينهما في الماضي وهما متنعان واذا قلت لو قام زيد قام عمرو وانت على الربط بينهما
في الماضي وهما واجبان فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وان اذا حرف لما يقع لوقوع غيره مشكاً

يقول بدل ذلك يمتنع الجزاء أي أن لو اذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها تفيد توقف
الثاني على الاول وأنه شرط فيه خارجاً واذا انتفى الشرط انتفى المشروط اللهم إلا أن يقال مراده بقوله فيلزم أي بالنظر لعرف اللغة أي
فيلزم على أفادتها لغة توقف الثاني على الاول وأنه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله كما
تقول الخ) حاصله أن ذلك القول بفهم بحسب عرف اللغة أن الجبي مشروط في الاكرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الاكرام وفهم أن
الجبي لم يقع فيلزم حيث كان الجبي شرطاً وان انتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء (قوله فهي لامتناع) أي مفسدة لامتناع الخ فلا ينافي
قوله سابقاً لتعليق حصول الخ فصرح معنى لوهو ذلك التعليق وما آله امتناع الثاني لامتناع الاول

(قوله يعني أن الجزاء الخ) هذا موافق لما أتى للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتهى بسبب انتفاء الشرط أي من حيث ترتبه عليه فلا يتأني أنه يوجد بسبب آخر (قوله هذا) أي كونها لامتناع الثاني لامتناع الأول هو المشهور وقوله واعترض عليه أي على ذلك القول المشهور (قوله لجواز الخ) قال سمع هذا مني على جواز تعدد العلل لمعلول واحد وأن هذا الخاص بلودون بقية الشروط (قوله أسباب متعددة) أي مختلفة تامة كل واحد منها كاف في وجوده وذلك كالشمس والقمر والمرايا فان كل واحد منها سبب في الضوء على البديل كافي في وجوده (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) أي لأن السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه إذا لمعلول لا يجوز تخلفه عن علته التامة فانتفاء يستلزم انتفاء جميع علته (٧٠) التامة (قوله فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني) أي فهي مفيدة لذلك

يعني أن الجزاء منتهى بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة إلا الله أفسدنا ما سبق يستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يحجمون على أنهم لامتناع الأول لامتناع الثاني إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم وانتفاء الأول يلزم انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز

ولست مفيدة لامتناع الثاني لامتناع الأول كما قال الجمهور (قوله إنما سبق ليستدل الخ) أي لأن المعلوم هو امتناع الفساد وانتفاءه ليكون مشاهداً وأنما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله دون العكس) أي لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد أي استحالة وقوعه بارادة الواحد الأحد للحكمة والحاصل أن انتفاء الأول انما جاء من انتفاء الثاني لا بالعكس كما هو قضية كلام الجمهور (قوله على أنها لامتناع الأول) أي مفيدة لامتناع الأول (قوله إما لما ذكره) أي ابن الحاجب أي وهو أن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله وإما لأن

بالتالي عند المناطقة وانتفاءه يستدل على انتفاء الأول دون العكس وذلك كقوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة إلا الله لفسدنا فالتالي الذي هو الجزاء أعني الفساد يستدل بانتفاءه على انتفاء تعدد الآلهة وهو مقصود الآية ولا يستدل بانتفاءه على انتفاء الفساد أي استحالة وقوعه بارادة الواحد وهذا إذا أراد بالفساد اختلال نظام السموات والأرض لأنه لازم للتعدد عادة وهو أعم في نفسه كما يلزم من تعدد الحياكم اختلال أمر البلد وأما أن يذهب التماثل فمما تلازمان ولم يفهم ابن الحاجب هذا المعنى من قوله لم حرف لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واعترض بأن الواقع العكس أي كونهم سحرفاً لامتناع الشرط لامتناع الجزاء لا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزاء ويلزم من انتفاء الجزاء انتفاء الشرط وأما الوجه الأول إذا أراد فلا اعتراض عليه لأن المعنى حينئذ أن انتفاء الشرط بين بلوليدل

في الأول وظناني الثانية ولو لم يخلافه ما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقفاً لوقوع غيره والسبب يدل على التوقع وأتى سببويه بكان احترازاً عن أن أتى بالفعل المستقبل احترازاً من لما أتى بالسبب لأنه لو أتى بالمضارع مجرداً عن السبب احتمل أن يكون واقعاً في الماضي وليس محسوباً لذلك فأتى بالسبب الدالة على كونه لم يكن حينئذ ضرورة استقباله وتوقعه فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع ذلك الوقت لأنه لو وقع فيما مضى صدق عليه أنه كان قد وقع لأنه كان سيقع لأن ظاهر قوله كان سيقع أنهم لم يزل في الزمن الماضي كذلك وإنما هو متوقع لوقوع غيره فحسن دخولها في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وتأمل ذلك تجد أنه لم يأت إلا في مواضع نفي المستحيل أو المنزلة المستحيل فهي ذات تحرير عبارة سببويه وأما تحرير معناها فالذي يتهدد إلى الذهن أن معنى كلامه أن لو تدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل بالانتماء على

الأول ملزوم الخ) هذا التعديل عاربه الرضى وجماعة وإنما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله لأن الأول سبب الخ إلى ما قلناه لأن ما قاله ابن الحاجب من سببية الأول قاصر وليس كلياً إذ الشرط النحوي عندهم أعم من أن يكون سبباً نحو لو كانت الشمس طالعة كانت النهار موجوداً أو شرطاً نحو لو كان لي مال لجمعت فان وجود المال ليس سبباً في الخبز بل شرط أو غيرهما نحو لو كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة إذ وجود النهار ليس سبباً في طلوع الشمس بل الأمر بالعكس ولا شرطاً في طلوعها ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والخج فلما عدلوا إلى التعبير باللازم والملزوم واعترض عليهم بأن ما قالوه لا يتم أيضاً في نحو لو كان الماء حاراً كانت النار موجودة فالحرارة ليست ملزومة للنار لأنها قد توجد بحد بالشمس فان ادعوا أن المراد الملزوم ولو جعلوا ادعائياً فلا ابن الحاجب أن يريد السببية ولو جعله عملية وأدعائية إلا أن يجب أن يعلم من تنبئ اللغة أن الشرطية اعتبر فيها الملزوم ولم

يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية وادعائية اه ابن قاسم (قوله أن يكون اللازم أعم) أي كافي قولك لو كانت الشمس طائفة كان الضوء موجودا (قوله وأنا أقول) أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وماصل ما ذكره من الرد أن لوها استعمالان * أحدهما أن تكون للاستدلال العيني وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على الجمهور أي لأجل تحصيل العلم بالجمهور فهي حينئذ الاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني لا علة في العلم بانتفاء الأول العلم بانتفاء الثاني ثانياً ما أن تكون للترتيب الخارج وذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوماً لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة فيؤتى بها بالبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول فهي حينئذ لا امتناع لثاني لامتناع الأول وتكون القضية حينئذ وإن كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة للمعلة فإذا قلت لو جئني لا كرمته كان المعنى على هذا الاحتمال أن الأكرام إنما اتفقت في الخارج بسبب انتفاء المحي وبكون هذا كلاماً مع من كان (٧١) عالماً بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالمطالب لعلة انتفائه في الخارج

وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم والاستعمال الأول اصطلاح المناطق والاستعمال الثاني اصطلاح أهل العربية فابن الحاجب يفهم من قول أهل العربية أنها حرف لامتناع الثاني لامتناع الأول اصطلاح المناطق وعلمها بالاستدلال وحينئذ فالعنى أنها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول ولم يمتد لمرادهم من أنها دلالة على أن العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول فاعترض عليهم بأنها للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول ولو

أن يكون اللازم أعم وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قوله التأمل لأنه ليس معنى قواهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء على امتناع الجزاء دلالة لغوية من جهة اشتداد الربط بل وأن الأول شرط مع اشتدادها بانتفاء الشرط ومن شأن الشرط أن يفتي إذا اتفقت المشروط ويحتمل حينئذ أن يكون المراعى في مقادير كون الجزاء إنما اتفقت في الخارج بسبب انتفاء الشرط لأن الشرط كما يستدل به على الانتفاء بحسب متفاهم اللغة يجوز أن يحصل سبباً للانتفاء في الخارج غير ذلك عند علم المخاطب أو كونه كالعلم بالجزء فلا يتقرر امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لأنه إذا كان وقوع الثاني لازماً لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم * الثانية وبما عبروا أكثر من أنها حرف امتناع لامتناع واختلوا في المراد بها على قولين أحدهما هو الذي لم يذكر الجهور وغيره أنه امتنع الثاني لامتناع الأول فلا يكون فيها تعرض للوقوع على تقدير الوقوع إلا بالمفهوم الثاني أنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني وسنوضح فسادها * واعلم أن الذي يتدلى من هذه العبارة أمور أحدها أنها تدل على امتناعين وفيه نظر لأن مدلولها أن لو تدل على امتناع الثاني وعلة ذلك امتناع الأول فامتناع الأول يعلم باللازم لأنه لو لم يمتنع لما امتنع الثاني لأنه يلزم من عدم اللازم عدم الملزوم لأن امتناعه جزء من مدلولها بل علة وعلى القول الثاني مدلولها امتناع الأول لأجل الثاني ووفق واضح بين قولنا مدلول هذه الكلمة كذا وكذا وبين قولنا مدلولها كذا لأجل كذا * الثاني أن ما دخلت عليه اللام في قراءتهم لامتناع هو العلة الفاعلية وكان يحتمل أن يقال هي العلة الغائية كقولنا أسأت لأدخل الجنة ويكون معناها حرف امتنع فيه الأول ليمتنع الثاني فامتناع الثاني علة غائية وهو مترتب على امتناع الأول وحاصلها أنها انتقضت امتناع فعل الشرط وإن امتناعه يستلزم امتناع الجواب وهذا وإن كان بعيداً فسيأتي ما يقرب به وهذا المعنى هو الذي فسر به الشيخ أبو حيان في أول كلامه وقد تضمنه الثامن هاتين العبارتين على ثلاثة أقوال * الثالث أن دلالة لوعلى الامتناعين بالنظرون وهذا هو الذي يظهر ولكن الذي يقتضيه كلام بدر الدين بن مالك في تكملة

حقيقة الطالع وفهم معنى عبارتهم الواقعة منهم وأن المراد أن امتناع الأول سبب لامتناع الثاني لأنه دليل عليه ما اعترض عليهم (قوله منشأ هذا الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب على الجمهور (قوله التأمل) أي في عبارتهم السابقة منهم وهي قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول (قوله أنه يستدل الخ) أي كما فهم ابن الحاجب (قوله أن انتفاء السبب أو الملزوم) المراد به الأول والتعبير الأول منظور فيه لتعميل ابن الحاجب والثاني منظور فيه لتعميل الرضى والمراد بالمسبب واللازم الثاني وقوله لا يوجب أي لجواز كونه أعم كما مر فقوله لو كان انساناً كان حيواناً ولو كانت الشمس طائفة كان الضوء موجوداً لا ينتج استثناء تقيض المقدم فيه بل هو عتيم (قوله أنها للدلالة) أي أنها وضعت لأجل الدلالة الخ فهي لام العلة لا للتعبية لأن المعنى الموضوع هي له لزوم الثاني الأول (قوله إنما هو بسبب انتفاء الأول) أي يكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج فالنفيان معلومان ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة للمخاطب فيؤتى بالولادة تلك العلة

(قوله فعلى لو شاء الله هذا كم) فيه تعريض بين الحاجب بأنه لم يمتد لفهم المراد من عبارتهم (قوله انما هو بسبب انتفاء المشيئة) أى لان انتفاء المشيئة علة في انتفاء الهداية في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) نقض هذابقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع علة انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو أضاء العالم اطاعت الشمس وكذا في صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن أن يوجد المعلول باخرى نحو لو أضاءت الدار اطاعت الشمس فان عدم العلة المعنية ليس علة لعدم المعلول اللهم الا أن يقال هذه (٧٣) الأمثلة وأمثالها واردة على قاعدة المناطقة الامة غير صحيحة بحسب اللغة اه

الاول فعلى لو شاء الله هذا كم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى أن قوله لم يمتد لافتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا على لهلاك عمره معناه أن وجوده على سبب عدم هلاك عمره لأن وجوده دليل على أن عمره لم يهلك ولهذا صحيح مثل قولنا لو جئني لا كرمتك لانك لم تجي أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الجماهي

للاستدلال عليه وانما يفهم ان علة ختمت تكون الجملة ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة المعاملة فاذا قلت لو جئني لا كرمتك يكون المعنى على هذا الاحتمال ان الاكرام انما تنفي في الخارج بسبب انتفاء المجيء ويكون كلاما مع من كان عالما أو بصدا العلم بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالمطالب لعلة انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم وهذا الاحتمال قيل انه هو الاكثر في قصد أهل اللغة ويصدق مع ما يحصل فيه الوجه الاول من الوجهين السابقين كما أشرنا اليه وعليه قوله أى الجماهي

شرح التسهيل انه بالمفهوم وفيما قاله نظر * العبارة الثانية وبما عبر ابن مالك بحرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه يري بهذه العبارة كما صرح به في شرح الكفاية أنه يقتضى امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته أثبت الجواب فالضيق في قوله واستلزامه يعود على المضاف اليه وهو قوله ما يليه لا على المضاف وهو امتناع وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها علة تعرض لوقوع الجواب أو عدمه الا أن أكثر عدمه وهي عبارة متوسطة بين عبارة سيمويه والا كثيرين لان عبارة سيمويه تقتضى ان موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة غيره امتناع لا امتناع وعبارة تقتضى امتناعا للشرط وثبوت الجواب بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان المذكوران في عبارة سيمويه فرضيان والامتناعان المذكوران في عبارة الجهم وحقيقيان والثبوت المذكور في عبارة ابن مالك فرضي والامتناع المذكور فيها حقيقي * الرابعة انما كان بعدها موجبان فهي حرف امتناع لا امتناع أو منفيان فحرف وجود لوجود أو الاول منفي والثاني مثبت أو بالعكس فحرف امتناع لوجود أو بالعكس وهذا القائل توهم ان قولنا لو لم يقم زيد لم يقم عمر وحرف يقتضى وجود الامرين فليس امتناعا وهو توهم لان المراد امتناع ما يليهما من نفى أو اثبات * الخامسة انها حرف يقتضى ربط الجواب بالشرط لا بدل على امتناع ولا غيره واليه ذهب الشارحين وهذا أخذ عن طوق عبارة سيمويه وأعرض عن مفهومها (تنبيه) أورد كثير من العلماء على قولهم ان لو حرف امتناع لا امتناع مواضع بسيرة قد يظن ان جواب لو فيها غير ممنوع وأشكات هذه المواضع على الشارحين من النجاة وعلى الخسر وشاعى من الأصوليين حتى ادعى ان لو مجرد الربط وعلى ابن عصفور حتى ادعى انها فيها بمعنى ان وادعى جماعة ان الجواب الممتنع محذوف وأجاب القسرا في بان لو كائناتى للربط تاتى لقطع الربط

فترى (قوله من غير التفات الخ) أى أن الجهم - وورلم يلتفتوا لما ذكر في قوله لم يمتد لافتناع الثاني لا امتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله الا ترى الخ) هذا تنطير لما قاله في لو أتى به لتوضيح المقام (قوله لوجود الاول) أى لان لو للنفى في لما زيدت عليها لا النافية نفت النفي ونفي النفي اثبات (قوله أن وجوده على سبب) أى في الخارج (قوله لا أن وجوده الخ) أى لان عدم هلاك عمر معلوم للغاطب كما أن وجوده على كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم اذا المعلوم لا يستدل عليه والحاصل أن وجوده على لم يقصد افادته لعل بعدم هلاك عمر فان المراد بيان السبب المانع من هلاكه بعد العلم بامتناع هلاكه (قوله واهذا

صح) أى لكون معنى لو الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب صح الخ اذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء المنطق لجواز أن يكون لازم أعم فنعين أن يكون ذلك للاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله قال الجماهي) بكسر السين نسبة للحماسة وهي في الاصل الشجاعة ثم سمي بها كتاب أبى تمام الذي جمع فيه أشعار البلغاء المتعاقبة بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسي فعناه منسوب للحماسة والشجاعة لانه لفظه بها واذا قيل شاعر حماسي فعناه أن شعره

مذكور في ديوان الحماسة أي الكتاب المذكور وأتى بكلام الحماسي دليلاً لقوله صح دفعنا توهم أن هذا القول غير صحيح (قوله ولو طار
الح) أي فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانه وهو عدم طيران ذي حافر قبلها (قوله ولو دامت الدولت الخ)
هو تضم الدال جمع دولة بمعنى الملك أي أهل الدولت يعني الملوك الماضية وقوله كانوا أي أهل دولة زماننا رعاياهم قال الحفيد وهذا
البيت قد دخله القاب والأصل ولو كانت الدولت رعايا هذا الممدوح لما ذهبت دولتهم وفيه نظر إذ لا داعي لارتكاب القاب بل معنى
البيت ولو دامت الدولت للملوك الماضية واستمرت دولتهم لا آخر الزمان لكان أهل زماننا من الأحرار رعايا هؤلاء الملوك كغيرهم كذا
قال الغنمي وفيه أن هذا لا يناسب مقام الممدوح فلعل الأولى أن يقال معنى البيت لو دام أهل الدولت أي الملوك الماضية إلى آخر الزمان
لكانوا رعايا هذا الممدوح لاستحقاقه الأمانة عليهم لمساقيه من الفضائل فتفي (٧٣) دوام الدولت الماضية سبب في عدم كونهم

رعايا كغيرهم للممدوح لأنهم
لا يعيشون معه إلا رعايا
ومعلوم أن بانقراضهم
انقضى كونهم رعاياه فليس
الغرض الاستدلال على
نفي كونهم رعاياه وإنما
المراد بيان سبب ذلك
الانتفاء في الخارج ولهمذا
صح استثناء نقيض المقدم
(قوله كغيرهم) خبر لكان
ورعايا خبر بعد خبر أو أنه
خبر لكان وكغيرهم حال
مقدمة (قوله وأما
المنطقيون) هذا مقابل
لمحذوف أي وهذا أي ما
ذكر من أنها للدلالة على أن
انتفاء الثاني في الخارج
بسبب انتفاء الأول قاعدة
الفرق بين وأما قاعدة
المنطقيين الخ (قوله إن ولو)
أي ونحوهما (قوله للزوم)
أي للدلالة على لزوم التالي
للمقدم يستفاد من نفي التالي
نفي المقدم وقد جعلوا هذا
الاستدلال اصطلاحاً

ولو طار ذو حافر قبلها * اطارت ولكنه لم يطر
يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعري
ولو دامت الدولت كانوا كغيرهم * رعايا ولكن ما لهن دوام
وأما المنطقيون فقد جعلوا أن ولو أداة للزوم وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي
عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول

ولو طار ذو حافر قبلها * اطارت ولكنه لم يطر
لأن عدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانه وهو عدم طيران ذي حافر قبلها
وكذلك قوله أي المعري فلو دامت الدولت كانوا كغيرهم * رعايا ولكن ما لهن دوام
فتفي دوام الدولت الذي هو مفاد لولائهم الانتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح
لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا ومعلوم أن بانقراضه انقضى كونهم رعاياه وإنما المراد بيان سبب ذلك
الانتفاء في الخارج فعلى هذا يكون معنى قوله لم لا امتناع الجزاء لأجل امتناع الشرط أن امتناع
الشرط سبب لامتناع الجزاء لأنه دليل عليه كما قالوا لو لا امتناع الجزاء لأجل وجود الشرط على أن
وجود الشرط سبب لامتناع الجزاء في الخارج لأنه دليل عليه وبينه المثال وهو ما ورد لولا على لهلك عمر
فإن المراد أن وجوده على سبب في الخارج لعدم هلاك عمر لأنه دليل عليه أذ لم تقصد إفادته للعلم بعدم
الهلاك وإنما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ولكن هذان الوجهان
العربيان أعنى الاستدلال بنفي الشرط على نفي المشروط وبينان كون نفي الشرط سبباً في الخارج
انقضى المشروط وهو الجزاء عند كون الغرض إفادة انتفاء المشروط للجهل به أو بيان انتفائه عند العلم

فتكون جواباً لسؤال محقق أو متوهم وقع فيه قطع الربط فنتطعمه أنت لا تعتادك بطلان ذلك كما لو قال
القائل لو لم يكن هذا زوال لم يرث فنتقول لو لم يكن زوال لم يرث أي لكونه ابن عم وادعى أن هذا
الجواب خير من ادعاء أن لو عني أن سلامته من ادعاء النقل ومن حذف الجواب وأيسر كما قال فإن
كون لو تستعمل لقطع الربط لم يقدح له أحد ولم يدل عليه دليل وهو ادعاء قاعدة كلية مخالفة للأصل
بخلاف ادعاء أنها بمعنى أن وأن الجواب محذوف فإن الأول قال به جماعة والثاني كثير وهذا أنا ذكر هذه
المواضع وما يظهر من جوابها وأذكر أن شاء الله تعالى معهم مواضع كثيرة لم يتنبهوا لها فنهاجتها قولك

(١٠ - شروح التلخيص ثانياً) وأخذه مذهباً كذا في عبد الحكيم (قوله وإنما يستعملونها) أي أداة للزوم سواء
كانت أن أولاً أو غيرهما كذا ومتى وكلما وفي بعض النسخ يستعملونها أي أن ولو وقوله لحصول العلم أي لا كسأبه (قوله فهي عندهم
للدلالة) أي موضوعاً لأجل الدلالة الخ فلا يقال إن كلامه يفهم أن معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد وإنما المراد أن معناها
لزوم الثاني للأول مع انتفاء الأول المعلوم فيستدل به على انتفاء المزموم المجهول كما أفاد ذلك السيرامي ثم إن قوله فهي عندهم الخ يقتضي
أنها إنما تستعمل عندهم في ذلك كما إذا استثنى نقيض التالي نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس
ليست طالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول مع أنهم أفادوا أنهم يستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود
الأول علة للعلم بوجود الثاني كما إذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج عن التالي
أي فالنهار موجود فهي هنا للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني إلا أن يقال اقتصر الشارح على ما ذكره لأنه الأغلب
أو أن ما قاله على سبيل التمثيل تأمل سم

(قوله ضرورة انتفاء المزوم) أي وهو الاول وقوله بانتفاء اللازم أي بسبب انتفاء اللازم أي الذي هو الثاني (قوله من غير الثبوت الخ) أي كما انتفت الى ذلك علماء اللغة قال السيرامي استعمال لوعلى قاعدة اللغويين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب وعلى قاعدة المداطقة أكثر في استعماله أرباب التأليف خصوصاً في كتب المنطق والحكمة لان المنصوص عندهم تحصيل العلوم لا ببيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطرفين يقتضي تظهير في استثناء نقيض المتقدم فانه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان وفي استثناء عين المتقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقاً واستثناء عينه باطل اتفاقاً (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورد وهو الهجي والبيان أي (٧٤) أت على هذه القاعدة من انبان الجزئي على الكل لا من الايراد وهو الاعتراض

وانما كانت الآية المذكورة واردة على هذه القاعدة لان التصديق بالتعليم الخالق الاستدلال على الوحدة بان يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس القصد به بيان أن علة انتفاء الفساد في الخارج انتفاء التعدد ثم ان ظاهر الشارح أن هذه القاعدة غير لغوية وأن الآية وردت على مقتضاها الأعلى لغة العرب وفيه أن هذا بعيد جداً كيف والقرآن عربي وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربياً لان ذلك انما هو باعتبار الغالب بدليل استعمال القرآن على ألفاظ غير عربية كما تقدم وبأن هذه القاعدة عربية أيضاً جرى عليها أهل الميزان وليكن ما قيل في الاستعمال بالنسبة للقاعدة الأخرى في استعمال اللغويين وانما نسبت للمداطقة لاستعمالهم

ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير الثبوت الخ الى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان نبي ما آلهة الا الله لنسداً ووارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا المبحث على ما ذكرناه من أسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح

به لا يستقيم في نحو وانما لو كان هذا انساناً كان حيواناً لان الانسانية ليست شرطاً في الحيوانية حتى يكون نفيها دليلاً وسبباً للنفي الحيوانية وانما يطرده في وجهه الثاني من الوجهين السابقين وهو بيان لزوم بين المتقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي نفي المتقدم وهذا الوجه هو الذي حمل عليه الامام ابن الحاجب مفاداً لو كان تقدم فقال ان قولهم هي لامتناع الجراء لاجل امتناع الشرط لا يستقيم لان الشرط سبب ولا يلزم من نفيه نفي السبب لان الشيء قد يكون له أسباب يستقل كل منها بافادة ذلك السبب فلا يلزم من نفي واحد منها نفي ماسوا به بخلاف نفي السبب الذي هو التالي فهو يستلزم نفي جميع الاسباب وقبل المتأخرين كاد منه وزادوه بياناً بان التالي ان كان مسبباً كما قال والا فهو لازم كما في قولك لو كان هذا انساناً كان حيواناً ولا يلزم من نفي المزوم نفي اللازم بل الامر بالعكس والجواب أن

لما ليس بانسان لو كان هذا انساناً كان حيواناً لانه يقتضي امتناع الحيوانية لامتناع الانسانية وليس كذلك لان عدم الاخص لا يلزم منه عدم الاعم وهذا أورد على منطوق العبارة الثانية ولا يرد على عبارة سيمويه الا من جهة مفهومها وجوابه ان الحيوانية توجد بأحد أمور منها الانسانية وان الانسانية سبب ولا يلزم من عدمه عدم السبب لوجود سبب آخر والسبب وان لم يلزم من عدمه عدم السبب فالتام ذلك لذاته فاذا كان للسبب سبب آخر فان السبب حينئذ يوجد بذلك السبب الآخر وكذلك الحيوانية اذا عرفت الانسانية قامت بنوع آخر * ومنها قوله سبحانه ولو أن ما في الأرض من شجرة أو فلان أو فلان عتده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ان فلان بالعبارة الثانية لزم ان يكون النفاذ موجوداً وهذا لا يرد على عبارة سيمويه منطوقاً وانما يرد عليه من جهة مفهومها وأجيب عنه بان مفهوم الشرط مفهوم مخالفة ومفهوم المخالفة اذا عارضه مفهوم الموافقة قدم منه مفهوم الموافقة وهذا مفهوم الموافقة يقتضي عدم النفاذ لان كلمات الله اذا لم تنفذ مع سبعة أبحر فأولى ان لا تنفذ مع عدمها كما تقول ان أساء الى زيد أحسنت اليه ذكر هذا الجواب جماعة وأما الجواب عن عبارة الجمهور فلم أر فيه ما ينج في الخاطر وقد دخطر لي عنه جواب أرجو أن يكون هو الصواب وان ينحل به غالب ما لعله يورد وأقدم عليه مقدمات أحدها ان النفاذ ليس عبارة عن مطلق النفاذ وان أطلق ذلك كثير بل عبارة عن فناء آخر

لها كثيراً جريانهم علم او ذلك لان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية للزومية والمناس في اعتبار واذا الشرط الملازمة بين المتقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي نفي المتقدم وعلى هذا الجواب فيقال ان مراد الشارح بأهل اللغة في قوله على قاعدة أهل اللغة المعروف لان كلا الاستعمالين لغوي لان العرب قد يصدقون الاستدلال على الامور العرفية كما قال هل زيد في البلد فتقول لا لو كان فيه بالحضر مجلسنا فاستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهاني أو يقال المراد بقاعدة اللغة الكثيرة استعمال عندهم وليس المراد أنهم لا يقولون بغيرها (قوله على ما ذكرناه) أي تحقيقاً آتباعاً على ما ذكرناه ومراده بالمبحث هنا المسألة وليس المراد به الاعتراض

وإذا كانت لولا لشرط في الماضي (فيلزم عدم الثبوت والماضي في جملتها) إذا الثبوت ينافي التعليق

ويلزم كون جملتها فعليتين
وكون الفعل ماضيا

(قوله وإذا كانت لولا لشرط

في الماضي الخ) أشار

بذلك الى أن الغاء في قول

المصنف فيلزم فاء الفصيحة

واقعة في جواب شرط

مقدر وقوله فيلزم أى

غالبا كما يستفاد من قول

الشارح بعد وهو مع قلته

ثابت (قوله عدم الثبوت)

أى عدم الحصول في

الخارج والمقصود به نفي

اسمية شئ من جملتها (قوله

والماضي) بالرفع عطف على

عدم وقوله في جملتها أى

جمله الشرط وجمله الجزاء

المستويين اليها تنازع

عدم الثبوت والماضي (قوله

إذا الثبوت) أى الحصول

في الخارج ينافي التعليق

أى المتقدم الذى هو تعليق

حصول مضمون الجزاء

بحصول مضمون الشرط

فرضا وانما كان الثبوت

منافيا للتعليق لان الحصول

الفرضي المأخوذ في تعريف

التعليق يلزمه القطع

بالانتفاء والقطع بالانتفاء

يلزمه عدم الثبوت فانه

السيد في حواشى المطول

هذا المعنى ولو كان مستعملا لغة لكنه قليل باعتبار الآخرين وانما هذا استعمال أهل المعقول جروا عليه كثير الان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية للزومية والمماس في اعتبار الشرط ما ذكر وعلى الاستعمال اللغوي المتقدم وهو كون المراد بالشرطية افادة معنى الجملة المعقدة به لبيان تلك العلة وانما سبب ذلك الحكم المعلوم في الخارج ورد قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم لان عدم اسماعهم معلوم وبين ان علمته نفي علم الخير فيهم فكما قيل لم يسمعهم الله لعدم علم الخير فيهم وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون استعملت فيه لولا فاداة معنى آخر فتستعمل فيه لولا أيضا وهو ان هذا الشرط يلزمه الجزاء على تقدير وقوعه لثلاثتهم انه انما يلزم نقيضه فقط فالمعنى انهم متولون عن الايمان معرضون عنه بمعنى أنهم موصوفون بدوامهم على كفرهم ان لم يسمعوا وكذا لو سمعوا كما يقال لو لم يخف فلان الله تعالى لم يعصه بمعنى انه لو اتقى الخوف لما عصى للعبه كما انه من باب أخرى لا يعصيه عند نقيضه وهو الخوف وعلى هذا لا يرد ان يقال ان هناك قضيتين شرطيتين لزوميتين كقيتين صادقيتين وهما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون وكل قضيتين كذلك يصح ضم احدهما الى اخرى فتنتج نتيجة صحيحة ومعلوم ان ضم احدهما الى الاخرى هنا ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو غير صحيح وانما قلنا كائنتين لان المعنى ليس على أن المراد قد يكون لو علم الله فيهم خيرا لاسمهم وقد يكون لو اسمعهم لتولوا لان فيه بقاء بعض المدح لهم وانما لم يرد هذا لاننا نقول القضية الاولى جملة في المعنى معللة وكأنه يقال لم يسمعهم الله لعدم علم الخير فيهم وهى لا تنتج مع الثانية التى الغرض منها بيان ان دوامهم على الكفر لازم لهم اسمعوا أولا لعدم اشتغالها على شرط الانتاج كما لا يخفى فتأمل * ثم أشار الى ما يترتب على ما تقدم ليرتب عليه بيان موجب خروجها عن الاصل فقال وإذا كانت لولا لشرط في الماضي (فيلزم) حينئذ عدم الثبوت) أى عدم الحصول في الخارج (و) يلزم (الماضي في جملتها) أى فى جملة الشرط وجمله الجزاء المستويين لها أما كون الجملتين ماضويتين فلا أن كونهم المستقبلتين ينافي ما قرر من كونها التعليق نفي بشئ فيما ماضى وأما كونهم ماضيتين أى غير

جزء من الشئ فاذا قلت نفد مال زيد فعناه انه خرج شئيا فشيئا الى ان فرغ هذا هو الذى يتقدم منه الى الذهن وبشهادة النقل قال القاضى عياض فى المشارق نفد أى فرغ ونفى قال تعالى لنفد البحر قبل ان تنفذ كلمات ربي ومثله الحديث حتى نفد ما عنده ونقل ابن الاثير عن أبي حاتم فى حديث القيامة ينفذهم البصر انه بالمهمة وان معناه يبلغ أولهم وآخرهم ويبتوعهم اه ويقال استنفذ وسعه أى استفرغه وقال الصاغاني الانتفاء الاستيفاء وفى المحكم عن الزجاج ما نفدت كلمات الله معناه ما انقطعت والمنافذ الذى يحتاج صاحبه حتى تنقطع حجتة فننفذ وكذلك قال الازهرى وقال تعالى ان هذا الرزقنا ماله من نفاد أى فراغ * الثانية اذا كان جوابا لقضية احدهما منفية والاخرى مثبتة فانه يدل على امتناع مجموع النفي والاثبات فاذا قلت لو جاء زيد لا كرمته وما صحبته دل على انه بتقدير ثبوت المحيى مثبت مجموع النفي والاثبات ودل على امتناع المحيى وان امتناعه اوجب امتناع مجموع من ثبوت الاكرام ونفى العبث فلا يدل ذلك على أن الاكرام لم يقع والعبث قد وقع بل صدق امتناع وقوع الاكرام ونفى العبث يحصل بذلك ويحصل بان لا يقع واحد منهما يحصل بان يقع معا وهذا قضية قطعية لان الاثبات الكلى انما ينافى قضية السلب الجزئى وحاصله أن لو تقتضى امتناع مجموع ما دخلت عليه ومجموع جوابها الامتناع كل فرد من أفراد كل منهما ألا ترى الى قوله تعالى ولوشئنا لا تينا كل نفس هاديا ولوشئنا لهداكم أجعين ولوشئنا الله لجمعهم على الهدى فان الامتناع فى كل ذلك

(قوله والاستقبال ينافي الماضي) أي ان كونهما الاستقبالين ينافي ما تقر من كونهما التعليق شيئ بشي في الماضي وأشار الشارح بهذا الى أن التفرع في المتن على طريق الف والنسب المرتب فقوله فيلزم عدم الثبوت في جملتها مفرع على قوله ولولا شرط أي التعليق وقوله ويلزم الماضي في جملتها مفرع على قوله في الماضي (قوله عن الفعلية الماضية) لنظام معنى أي الى المضارعية في اللفظ وان كان المعنى ماضيا (قوله ومذهب المبرد أنها تستعمل (٧٦) في المستقبل استعمالا) أي في المستقبل فلا يحتاج الى نكتة (قوله وهو) أي

والاستقبال ينافي الماضي فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية لانه نكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمالا ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالعين

واقعتي النسبة فلان ثبوتها أي كون نسبتهم ما حاصلتين ينافي التعليق الذي هو ان الشيء يحصل على تقدير حصول غيره لان معنى ذلك ان هذا كان بصدد الحصول لو حصل غيره ومقتضاه عدم حصولهما معا والا كان المقام مقام الاخبار بوقوعهما لا مقام بيان أن احدهما كانت بحيث تحصل لو حصلت الاخرى وهذا معنى قولهم الحصول الفرضي ينافي الثبوت لا يقال وقوع النسبتين معا لان ينافي التعليق الفرضي لان القضية الشرطية بأي أداة وقعت ليس فيها دلالة على نفي وقوع الطرفين ولهذا ربح استثناء وقوع المدم ليثبت النافي كما يصح استثناء في التالي ليتحقق نفي المقدم لانا نقول هذا على الاستعمال المنطقي وأما على الاستعمال اللغوي الكثير فالدلالة انما هي على فرض الربط بين ما لم يحصل وذلك هو المتبادر من استعماله لو فلذلك قلنا ان اللازم هو عدم الثبوت في جملتها وقيل ان المعنى أن لو لما كانت للشرط في الماضي مع الجزم بانه قضاء الشرط لزوم عدم الثبوت في جملتها لان الفرض دلالة على الانتفاء مع الربط فيما مضى وفي هذا التقدير ولو كان هو المتبادر شي لان قوله لما أفادت الجزم بالانتفاء مع الربط أفادت عدم الثبوت في الجملة في فيه ضرب من استلزام الشيء نفسه باعتبار نفي جملة الشرط ولا يتم باعتبار الجملة الجرائية الابتدائية اذ قد التوقف كما تقدم والوجه المتقدم في الفرض هو معنى افادتها التوقف مع الانتفاء فهو أولى أن يقر به لسلامته من ايهام استلزام الشيء نفسه وهو القريب الكلام من حقق في هذا المكان ويحتمل ان يراد بالثبوت المعنى الثبوت المفاد بالجملة الاسمية ويستروح ذلك من كون

هو المجموع لا كل فرد * السالبة مفهوم الصفة حجة كما هو مقرر في موضعه والقول بالمفهوم في لولي الخصوص كالتفق عليه أعني مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منه فاذا قلت لم يعجبني قيام زيد اقتضى ان له قياما غير معجب وان كانت هذه سالبة محصلة لا تستدعي حصول موضوعها كما تقر في المنطق لكن ذلك بمعنى أن حصول الموضوع فيها غير محقق أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا اشكال فيه فاذا قلت لو قام زيد لما أعجبني قيامه فقولا لما أعجبني قيامه بدل لفظا على ان له قياما وأنه غير معجب بتقدير الشرط أما أنه غير معجب فلا أنه منطوق اللفظ وأما أن له قياما فلانك جعلت عدم إعجاب قيامه مرتب على قيامه فصار ثبوت الموضوع وهو القيام قيد فيه فليس كقولك ما أعجبني قيام زيد حتى لا يكون بالوضع تقييد وقوع القيام بل هو كقولك ما أعجبني القيام الذي وقع من زيد فالجواب حينئذ سالبة تستدعي حصول موضوعها في تحقق صدقه بالفعل وكذلك ان قام زيد لم يعجبني قيامه ولو تدل على امتناع الجواب وامتناع ما أعجبني قيام زيد مرتب على امتناع القيام الذي هو شرط لو فيصير المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفي إعجاب قيامه ونفي إعجاب قيامه لا يصدق حتى يكون له قيام كما سبق فصار نفي إعجاب القيام يستدعي القيام لانه شرطه ودلت لولي امتناع القيام وعلى أن امتناعه شرط لامتناع

استعمالها في المستقبل (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) فديتال ان لو هذه الاجواب لها واغما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في ان وكلامنا في لوالشرطية وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجب ان كلامه مبني على القول بأن لو هذه جوابها مقدر والاصل ولو يكون الطلب بالعين فاطلبوه ولو تكون المباشرة بالسقط فاني أباهي به فالشرط في هذين المثالين مستقبل بدليل أنه في حين اطلبوا وأباهي بكم الام يوم القيامة الذي هو مستقبل ولو مثل الشارح بقول الشاعر ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمس بيننا من الارض سبب

لطل صدق صوتي وان كنت ومة لصوت صدق ليلى بهش ويطرب كان أحسن فعلم مما تقدم كله أن للو أربع استعمالات أحدها أن تكون للترتيب الخارجي والثاني كونها

للاستدلال والثالث أن تكون وصلة للربط في الجملة الحالية والرابع أن تكون بمعنى ان للشرط في المستقبل وقد تكون فاني للدلالة على استمرار شي بربطه بأبعد النقيضين ومن ذلك قوله عليه السلام أو قول عمر على ما قيل نعم العبد صهييب لو لم يخف الله لم يعصه فالحوف وعدمه نقيضان وعدمه أبعد لعدم العصيان منه فعلى عدم العصيان على الأبعد إشارة الى أن عدم العصيان منه مستمر وأن العصيان لا يقع من صهييب أصلا وقد تكون للثاني ومصدرية أخذ ما يأتي ومثل لها ما قبله تعالى ربما يؤذون الذين كفروا لو كانوا مسلمين

فأني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع في نحو) واعلموا أن فيكم رسول الله (لو يطيعكم في كثير من الامور لعنتم) أي لو قعتم في جهنم وهلاك

فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامور لعنتم

(قوله فاني أباهي بكم الامم)

هذا ليس من تنمة ما قبله

بل من حديث آخر وهو

قوله عليه السلام تناكحوا

تناسلوا فاني الخ فيراد

الشارح نعم دأدا الامثلة

والحديث الاول وهو اطلبوا

العلم ولو بالصين قال ابن

حبان لا أصل له كافي

التمار (قوله فادخولها

على المضارع الخ) هذا

مفرع على قوله فيلزم المضارع

في جملتها أي وحيث كان

ذلك لازما فدخولها على

المضارع الخ (قوله في

جهنم) هو بفتح الجيم

المشقة والطاقة والمراد

هنا الاول وأما بالضم فهو

بعض الطاقة ليس الا وقوله

وهلاك الواو بمعنى أو إذ

لا يجوز اراقة معنيين من

لفظ واحد

التعليق انما حصل بين شيئين منقسمين من شأنهما ان يقعوا ويجردا لا بين ثابتين دائمين وهذا لو كان خفي للزوم انما تقدم هو المناسب لقوله هم فاذا كانت للمضي وعدم الثبوت فلا يعدل في جملتها عن كونها ما فعليتين ماضويتين اللزوم انما ذلك على سبيل الكثرة والافهى واقعة للاستقبال موقع ان كافي قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالصين لان الطلب استقبالي وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فاني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط غير انه يمكن أن يقال هذه لاجوابها وانما هي للربط في الجملة الخالية بما تقدم في ان والكلام في الشرطية ولكن وردت فيما ظهر في الاستقبال الشرطي كقوله * ولوليتي أمداؤنا بعد موتنا * الى أن قال نفل صدق واني كنت رمة * اصوت صدق ليلى بهش ويطرب

فاذا تحقق أن أصل جملتها المضارع (فدخولها) أي فاعل عدول عن المضارع الى دخولها (على المضارع في نحو) قوله تعالى (لو يطيعكم في كثير من الامور) أي في كثير من الوقائع (لعنتم) أي

ما أعجبني قيامه وما أعجبني قيامه دال على وقوع القيام وعدم إعجابه فامتناعه يصدق بان لا يقع قيام بالكيفية فيمتنع حينئذ ان يقال لم يعجبني القيام لما يدل عليه مفهومه من وقوع القيام وبان يقع قيام محجب لكيفية قد دل الشرط وهو لو قام على أن الواقع من هذين هو امتناع القيام فتعين ان يكون المراد بمادل عليه الجواب من امتناع ما أعجبني قيامه هو امتناع القيام الذي دل عليه مفهوم قولك ما أعجبني قيامه لأنه واقع قيام محجب لا يمكن وقوع قيام مترتب على امتناع القيام وحينئذ ينحل الكلام الى قولنا امتنع وقوع القيام وكونه غير محجب وذلك صادق بان لا يقع قيام بالكيفية اذا تقرر ذلك فالنفاذ عبارة عن استيفاء العدم بعد الشروع فيه وكلمات الله سبحانه وهي علمه وحكمته لم يحصل الشروع في عدها واستداد العباد لذلك وحينئذ فعدم النفاذ المستلزم لعدم يقع وذلك صادق بان تكون كلمات الله سبحانه وتعالى ما شرع في عدها فامتنع عند امتناع كون ما في الارض من شجرة أفلا ما ان يقال ما نفدت لانها نفدت بل لانها ما استمد العباد لاستيفائها ولا وجهه وذلك قصدا وحاصله أن جواب لو مجموع أمرين اثبات وهو العدم وعدم وهو أنها لم تنفذ وامتناع الاول يقتضي امتناع مجموع القضية ولولم يكن لفظ النفاذ يدل على الفراغ بعد الشروع فالجواب صحيح بان نقول المعنى لو كان الامر كذلك لاستوفى العباد ولم يحصل النفاذ لكنه لم يقع ذلك لانهم ما استمدوا البحار لعدم وجودها وهذا جواب لا غبار عليه ولا مزي يد على حسنه واذا ثبت ذلك فانقله الى كل موضع كان فيه جواب الشرط معناه فعدم مثل لو أساء الى زيد لما قابلته أو لما أكرمته أكراما كثيرا وغير ذلك فانه ينحل به كثير من الاشكالات * ومنها قوله تعالى ولو أنزلنا آياتهم الملائكة وكلهم الموتى وحشرنا عليهم كل شي قبلا ما كانوا ليؤمنوا الا ان يشاء الله فلو امتنع الجواب لكان التقدير لكنهم ما آمنوا وان لم يشاء الله وهو محال وجوابه ما تقدم أي ما كانوا ليؤمنوا بهذه الامور الا ان يشاء الله فامتناع انهم لا يؤمنون بهذه الامور الا ان يشاء الله صادق بعدم وجدان هذه الامور والامر كذلك اذا المراد لامتنع ايمانهم بهذا التقدير * ومنها قوله سبحانه وتعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم فان انتفاء الاجابة ليس بمتنعا وهذه الآية الكريمة لا ترد لان الظاهر أن لو فيها بمعنى ان التقدير ولو سمعوا الدعاء المذكور والدعاء المذكور مستقبل لانه دخلت عليه ان الاستقبالية ولو سلمنا انها امتناعية فامتناع ما استجابوا يكون إما بالاجابة أو تقدم الدعاء والمقصود الثاني * ومنها قوله تعالى

لقصد استمرار الفعل فيما
مضى وقتا فوقتا

(لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)

لوقعت في بلاء وجهد وعلالك (لقصد استمرار الفعل) أي استعصم الهام في ذلك مع المضارع المستكنة
اقضاه الملقم وهي أفادت أن الفعل الذي دخلت عليه استمر (فيما مضى وقتا فوقتا) أي وقتا بعد
وقت وانما قلبت المستكنة ما ذكر لان نفي استمراره على طاعتهم التي هي المراد بالفعل هو الذي كان
سبب النفي عنهم بمعنى انه لو استمر صلى الله عليه وسلم على طاعتهم أي موافقتهم في كل ما يعرض
لهم ترجحه بحسب رأيهم لهلكوا لذلك ولما تنفقت الموافقة في كل شيء التي هي استمرار الطاعة
انتي هلاكمهم وانما قلنا ان نفي الاستمرار على الطاعة موجب لنفي الهلاك دون استمرار نفي
الطاعة بحيث لا يوافقهم في شيء أصلا ولو كان هو ابتداء في إيجاب نفي الهلاك لان موافقتهم في
بعض الامور التي لا تضر لاوجب هلاكهم بل فيها جلب خواطرهم فنفي استمرار الطاعة كاف
ولو كانت معه بعض الموافقة وانما يوجب الهلاك ويوجب اختلال حكمة الرياسة وانما قاض نظام
السيادة الاستمرار على الطاعة أبدأ بخلاف الموافقة في بعض الاحيان لان من شأن الملك موافقة
الرعية في بعض الاسرار لجلب قلوبهم مع ان لفظ المضارع يدل على استمرار الفعل فتدخل عليه
دالة على نفي ذلك الاستمرار وأما الوجه الآخر وهو ان المستمر نفس النفي المقادير عني ان استمرار نفي

ولو زلناه على بعض الاعجمين فقرأ عليهم ما كانوا مؤمنين فان امتناع الجواب يستلزم انهم مؤمنون
وجوابه ما سبق ايمانهم بكتاب ينزل على بعض الاعجمين صادق بعدم انزاله * ومنها قوله تعالى لو
خرجوا بكم ما زادوكم الا خيالا فان امتناع الجواب بان يكونوا زادوهم غير الخيال وجوابه بان امتناع
كونهم ما زادوهم بالخروج الا الخيال صادق بعدم الخروج ويخص هذه الآية الكريمة جواب آخر
وهو انه يصدق امتناع ان لا يزيدوهم شيئا لا خيالا ولا غيره والامر كذلك لان ما زادوكم الا خيالا
يقضي اثبات زيادة الخيال بتقدير الخروج وهو متنع عند عدم الخروج * ومنها قوله تعالى ان الذين
كفروا لو ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه ليقبضوا به من عذاب يوم القيامة ما قبض منهم وجوابه
ما سبق لان امتناع صدق عدم القبول يحصل بان لا يكون لهم ذلك ونظيره ما قوله تعالى ان الذين
كفروا وما نواؤهم كفار فلن يقبل من أحدهم مل الارض ذهبيا لو اقتضى به ويحتمل ان تكون
لوفيه ما عني ان وهو واضح في الثانية لاجل فلن يقبل * ومنها قوله تعالى لا تجد قوميا مؤمنون
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم ان لم تكن فيه لوعني ان فالتقدير
لو كانوا آباءهم لم تجدوهم يوادونهم مواد الا اولاد الله فامتناع ذلك بان لا يكونوا آباءهم
غير ان المعنى في الآية على انها بمعنى ان القرينة قوله لا تجدون من هو اب المؤمنين
كالخطاب وعبد الله بن أبي بن سلول والوايد * ومنها قوله سبحانه وتعالى وان تدع منقلبنا الى جملها
لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى الا ان الظاهر ان لو هنا عني ان لانه في حين وان تدع وهو مستقبل بان
ولو جعلتم المتنوعة كان التقدير ولو كان ذا قربى ودعت لم يحمل ذوالقربى جلا ينشأ عن قدرته اذ
ذلك عن الحمل عن غيره ونظيره الآية الكريمة قوله سبحانه فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو
كان ذا قربى واذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى * ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو آنا كتبنا عليهم ان
اقتلوا انفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوا الا قليل منهم وجوابه ما سبق فان المعنى لما امتثل الامر
الا قليل وامتناع ذلك يصدق بان الامر وايضا يصدق ذلك بان الخاطئين لم يقتل أحد منهم نفسه فيصدق
الامتناع لما دل عليه الاستثناء من قتل القليل نفسه اذا كتب عليه القتل * ومنها قوله تعالى ولو
كانوا فيكم ما قاتلوا الا قليلا وجوابها كما قبلها * ومنها قوله عز وجل ان الذين حققت عليهم كلمة ربك

(قوله لقصد استمرار
الفعل) أن الإشارة إلى
قصد استمرار الفعل والمراد
بالفعل الفعل اللغوي وهو
الحديث والمراد باستمراره
الاستمرار التجددي
وحاصله أن دخول لوعني
المضارع في الآية على
خلاف الأصل لتسكتة
اقتضاه المتام وهي الإشارة
إلى أن الفعل الذي دخلت
عليه بقصد استمراره فيما
مضى وقتا بعد وقت
وحصوله مرة بعد أخرى
ولونفت ذلك الاستمرار
واستمرار الفعل على وجه
التجدد انما يحصل بالمضارع
لأن الماضي الذي شأنه ان
تدخل عليه لو فالعدل
عن الماضي للمضارع لهذه
التسكتة التي اقتضاه المقام
(قوله فيما مضى وقتا
فوقتا) أشار بقوله فيما
مضى إلى أن لوعني معناها
وان المضارع الواقع موقع
الماضي أفاد الاستمرار فيما
مضى وبقوله وقتا فوقتا
إلى أن الانتفاء ملاحظ
بحسب أوقات الوجود
فان الطاعة توجد في
العرف وقتا فوقتا ملاحظ
انتفاؤها كذلك فيكون
المضارع المنفي كالمثبت في
أن المنفاد منه تجددي
لأنه يقرى

(قوله والفعل) أي الذي قصد استمراره في الآفة هو الاطاعة وعليه ففي كلام المصنف حذف مضاف أي لقصد امتناع استمرار الخ
بدليل قوله يعني أن امتناع عنكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره في كلام المصنف بأن يكون المعنى قصد الامتناع الاستمرار
المذكور أي من بطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو (٧٩) وليس المعنى قصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج

لتقدير المضاف المتقدم
وحاصل ما ذكره الشارح
أن الكلام مشتمل على نفي
وهو لو قيد وهو الاستمرار
المضاد بالمضارع فيجوز
أن يعتبر في القيد وان
يعتبر في تقدير النفي فالمعنى
على الأول انتفى عنكم
بسبب امتناع الاستمرار
على الاطاعة في الكثير
وعلى الثاني انتفى عنكم
بسبب الامتناع المستمر
على اطاعتكم في الكثير
(قوله بسبب امتناع
استمراره الخ) هذا بقيد
ثبوت أصل اطاعته عليه
الصلاة والسلام لهم في
بعض الامور وهو كذلك
فوافقته لهم في بعض
الامور التي لا تصرف لا توجب
الهلاك بل فيها طيب
لخواطرهم ولذا أمر عليه
السلام بمشاورتهم والاهو
غنى عنها والذي يوجب
وقوعهم في المشقة والهلاك
انما هو استمراره عليه
الصلاة والسلام على
اطاعتهم فيما يستصوبون
حتى كأنه يستبعض فيما
بينهم ويستعملونه فيما
يعن لهم وفي ذلك من
اختلال الرسالة والرياسة

والفعل هو الاطاعة يعني أن امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان اضارع بقيد
الاستمرار ودخول لو عليه بقيد امتناع الاستمرار

طاعتهم أوجب نفي هلا كهـم ولو كان أخص من الاول ومقتضى الاعم مقتضى الاخص فهو مرجوح
من وجهين أحدهما ان المعنى السابق كاف مع موافقة مقتضى الرياسة لان المساعدة في بعض
الاحيان جلب الغلوب كما أثرنا اليه أقرب اصلاح الرعية من نفي الطاعة أصلا والثاني انه محجوج لاعتبار
أن التركيب ولو كان أصـله للدلالة على نفي القيد يراد به المنفي المقيد بمعنى أن أصل الفعل الدلالة على
الفعل المستمر فإذا أدخلت عليه لولتدل على النفي تسلط النفي على قيد الاستمرار في هذا المعنى
معنى آخر وهو ان هذا النفي مقيد بالاستمرار بمعنى ان نفي الطاعة مقيد باستمراره وهذا المعنى وهو اعتبار
النفي مقيداً بقيد في تركيب كان الأصل فيه نفي ذلك القيد وورد في كلام العرب ومنه قوله تعالى وما هم

لا يؤمنون ولو جاءتهم م كل آفة وانما هي انما يعني ان لان التقدير لو جاءتهم م كل آفة لم يؤمنوا وكوهم
لم يؤمنوا لم يمتنع وجوابه كذا في قوله لان امتناع لا يؤمنون بكل آفة يصدق بان لا تأتي جميع الآيات الا
أن الظاهر ان الله لا يجواب لا يؤمنون كما لا يطوق به قبله وحديثه فظاهر انما يعني ان وقريب مما
نحن فيه قوله تعالى أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون وقوله عز وجل أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا
وأما نحو ولو حرصت ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبكم ولو كنا صادقين ولو كره الخرمون ولو
كره الكافرون ولو كره المذنبون ولو كره المذنبون ولو كره المذنبون ولو كره المذنبون ولو كره المذنبون
فقد صرحوا أن لو في ذلك كله يعني ان * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لم يولدتم الا حُرّاً فاعلموا انكم
ما حلت لي معناه ان انتفاء الحلال الواقع لكونهم غير ربيته يمنع لما يفهمه من أن حاله لا يتغير
ذلك * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو أن رجلاً طلع عليكم بغير إذني فخذفتم به صفة ففدت عينه
ما كان عليكم من جناح المعنى لكنك فاعلا فله لاصورته ما به جناح ولا جناح * ومنها حديث أبي
برزة الاسدي لو أن أهل عمان أتت ماسبوك ولا ضرب بوك والواقع انهم ماسبوك ولا ضرب بوك ويقع نظير
هذا في الكلام كثيراً نقول لو أتت فلاننا لاساء الى ويجوز الجواب بان يكون دفعه لاساءله يشوههم وان
هذا الفعل لما صدر من جماعة كأنه صدر من غيرهم لاستوائهم في الإنسانية * ومنها قوله صلى الله
عليه وسلم في الحج لو قلت نعم لو جيت ولما استطعتم وعدم الاستطاعة ثابت ويمكن الجواب بان جعلت
استطاعتهم المشوهة كأنها واقعة أو بان التفسير لما استطعتم ذلك بقيد وجوبه وذلك ينتفي بعدم
الوجوب كما سبق في النفاذ * ومنها قول أبي بكر رضي الله عنه لو لمعت ما وجدنا غافلين وجوابه بما
سبق أن المراد لو طاعت لو جدنا غافلين وامتناع ذلك بانهم المالم تطلع لم تجدهم بالكابة * ومنها قول عمر
رضي الله عنه على مائة له عنه ابن مالك وغيره نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعبه وقد نسب الخطيبي
هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لامر فوعا ولا
موقوفا لاعتن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص عنه ووجه السؤال ان صهيبي
لم يعص الله تعالى فيسلم ان لا يكون جواب لو تمتعها وجوابه بما تقدم في ولو أن ما في الارض من شجرة

ما لا يخفى وأورد على الوجه الاول انه اذا كان المنفي استمرارا لاطاعته في كثير من الامور كان أصل الاطاعة في الكثير فابتناع أن الواقع
خلافه لانه انما اطاعهم في القليل وأوجب بأن المفهوم معطل بالنظر للتقيد أو يقال يكفي كون ما اطاعهم فيه كثيراً في نفسه وان كان
قليلاً بالنسبة الى مقابله * واعلم أن هذا الابرار انما يتوجه على الوجه الاول في كلام الشارح لاعتن الوجه الثاني لان محله أن العلة في
انتفاء العنت الامتناع المستمر على اطاعتهم في الكثير فيكون أصل الفعل وهو الاطاعة في الكثير منفياً

(قوله ويجوز أن يكون الفعل) أي الذي قد قصد استمراره امتناع الطاعة أي أن لوحظت لوقبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها فلما دخل عليها صارت كأنها جزمته والاستمرار ملاحظ بعد ذلك في فهمه من تقييد النفي بخلافه على الوجه الأول فإن الفعل الدال على الاستمرار لم يلاحظ قبل النفي فهو من نفي التقييد وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره في جانبه بالجواز إشارة إلى جحان الوجه الأول ولذلك قال في المطول أنه الظاهر ووجه ذلك بأمرين * الأول أن القياس اعتبار الامتناع واردة على الاستمرار حسب ورود كلمة المفيدة للامتناع على صيغة المضارع المفيد للاستمرار لأن استفادة المعاني من اللفاظ على وفق ترتيبها وأما اعتبار الاستمرار واردة على النفي فهو خلاف القياس فلا يصار إليه الا عند (٨٠) تعذر الجريان على موجب القياس نحو ولا يظلم ربك أحد أو لم يكن فيه

مزية كما في قوله تعالى ولا هم يحزنون حيث جعل على استمرار نفي الحزن عنهم إذ ليس في نفي استمرار الحزن مزيد فائدة * الثاني أن العلة في نفي عنهم نفي الاستمرار على طاعتهم لا استمرار نفي الطاعة الذي تضمنه ذلك الوجه الثاني وذلك لأن استمرار نفي الطاعة يقتضي أن أصل الفعل وهو الطاعة مني بخلاف نفي الاستمرار على الطاعة فإنه يفيد ثبوته ومعلوم أن أصل الطاعة لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة استجلائهم واستمالة قلوبهم اه سم (قوله لأنه كما أن الخ) علة لقوله ويجوز الخ ودفعت به هذا ما يغال معنى قواهم أن المضارع يفيد الاستمرار أي استمرار معناه وهذا الاحتمال بخلافه لأنه يلزم عليه أن المضارع إنما أفاد استمراره معنى لو وهذا

ويجوز أن يكون الفعل امتناع الطاعة يعني أن امتناع عمتكم بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لأنه كان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت ويجوز أن يفيد النفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المبنية تفيدها كيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيدها كيد النفي ودوامه

بؤمين فالجملة الاسمية لنا كيد الاثبات وكان أصل النفي حيث ورد على نسبتهم ان يدل على نفي التأكيد لكن اعتبر ان النفي فيها مقيد بالتأكيديد بقرينة ورودهم وكذا على أصل الاثبات لا على الاثبات المؤكد وذلك إما يكون رد القولهم أمنا على أبلغ وجه والحاصل ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت والنفي بجوز أن يفيد مع أداء النفي نفي استمرار الثبوت ويجوز أن يفيد استمرار النفي والذي دخلت عليه لومني في المعنى فيجوز أن يفيد استمرار النفي بتقديره ووجه على أصل الفعل معتبرا في أقلام من أن مفهوم الموافقة عارض مفهوم المخالفة وبأن النفي يكون معصية لا تنشأ عن خوف المعنى لو لم يخف الله لمعصاه معصية ناشئة عن عدم الخوف فامتنع ما دل عليه مفهوم هذا الكلام من اثبات المعصية الناشئة عن عدم الخوف كما سبق * ومنها قول على كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما زددت يقينا وجوابه ما سبق أي لم أبت ما أمرو ولم أزد يقينا وامتناع ذلك لعدم رؤية ما خلف الغطاء * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دخلوها ما خرجوا منها أبدا فيلزم أن يكونوا خرجوا لانهم ما دخلوا وجوابه بما سبق لأنه امتنع مجموع الدخول وعدم الخروج لعدم الدخول وهذه المواضع كلها وقع الجواب فيها منقيا وما بعدها وقع الجواب فيها مثبتا * ومنها قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون واردة على العبارات أماعلى عبارة سيدويه فلا تهاقضي أنه لو حصل الاسماع لحصل التولي فيلزم أن لا يكون التولي حاصلا الآن والقرص أنه حاصل وأماعلى العبارة المشهورة فلا تهاقضي امتناع التولي وهو حاصل لأن صدرها يقتضي أنه لم يعلم فيهم خيرا أو آخرها يقتضي عدم التولي المستلزم لأنه علم فيهم خيرا ولأنه يصير التقدير لو علم فيهم خيرا لتولوا وليس المراد أن علم الخير فيهم مناسب لا قبيلهم لا لتوليهم ولا يصلح الجواب السابق بأنهم إذا تولوا بقرينة الاسماع قدوة أولى لأن المراد الاسماع النافع بدليل أنه مني لقوله تعالى لا سمعهم والاسماع النافع لا يقع معه التولي واختلف في الجواب عنها فقال الإمام فخر الدين وهو ظاهر عبارة الزمخشري المعنى لو علم فيهم خيرا لسمعهم الخج اسماع نفهم وتعلم ولوا سمعهم بعد أن علم أن لا خير فيهم لم ينفذوا وقيل لا سمعهم اسماعا يحصل به الهدى ولوا سمعهم لا على أن يخلق لهم الهدى اسماعا محمدا لتولوا وهي قرينة من الأولى وفيها ما

خلاف القاعدة وحاصل الدفع أنه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار النفي كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت وذلك إذا لوحظ النفي قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفي كأنه جزء من الفعل (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) هذا نظير للفعلين المثبت والمنفي وهذا بالنسبة للوجه الثاني لأن المعنى فيه تأكيدي والنفي وكذا هنا المعنى كيد الثبوت (قوله والمنفية تفيدها كيد النفي) أي استمرار الانتفاء ومن هذا يتخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظالم بالعبيد بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم فالمعنى انتفى الظلم عن المولى انتفاء الغافية فالجملة مفيدة لنا كيد النفي والمبالغة فيه لالنفي التأكيدي والمبالغة والاقتضت أن المنفي إنما هو المبالغة في الظلم يفيد ثبوت أصل الظلم وهو باطل

نفي التأكيد قلت هذا اذا اعتبر القيد سابقا على النفي وأما اذا اعتبر سبق النفي كانت مفيدة لنا كيد النفي والحاصل أنه اذا اعتبر القيد سابقا على النفي أفادت نفي لقيد غالبا وتارة تفيد نفي المقيد وتارة تفيد نفي ما ما عند الشارح خلافا للشيخ عبد القاهر حيث أوجب نفي القيد وأما اذا اعتبر تقدم النفي فاعما تفيد تأكيدا للنفي أو يقال ان هذا أي افادة تأكيدا للنفي استعمال آخر للنفي كما قاله سم (قوله رد القواهم آمنا) بيان ذلك أن قواهم آمنا يفيد حدوث الايمان منهم وصدوره في الماضي ولومرة لان الماضي يدل على الوقوع والانقطاع فرد المولى سبحانه عليهم بيقوله ما هم مؤمنين مؤكدا للنفي بالباء الزائدة في الخبر فالتنفي ملحوظ أولا قبل التأكيد فهي مفيدة لنا كيد النفي والمعنى حينئذ ايمانهم منفي فقياموا كداوعلى هذا فقوله وما هم مؤمنين سالبة كلية مناقضة للوجبة الجزئية حكما التي هي قولهم آمنا وليس التأكيد ملحوظا أولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التأكيد واللام يكن

لانني التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين رد القواهم آمنا ذلك الذي تأكيد بالاستمرار وهو الأرجح في هذا المقام لما تقدم والمراد بالنفي ههنا الامتناع * ثم شبه المضارع في افادته الاستمرار فيما تقدم مضارع آخر ولو لم يكن مع لوفعال نظر لان مطلق النولي قد حصل وهو خلاف مادات عليه لومن الامتناع وحاصله أن تكون لوجعلت مجازا للمجرد التلازم من غير دلالة على الامتناع * قلت وأقرب ما فيه وأشار اليه الزمخشري أن يجعل النولي هو الارتداد بعد الاسلام وهو غير حاصل حال الاخبار فان الحاصل عند الاخبار هو الكفر الاصل المعنى لو علم فيهم خيرا لا سمعهم اسماعيا فيه حصول الايمان ولو لم سمعهم ذلك لما استمر واعليه فان قلت يلزم أن لا يكون فيهم خيرا قلت لا يلزم لان خيرا انكرا ففهم بتقدير أن يكون فيهم خيرا ما يحمل على الاسلام لا يستمر ون عليه لعدم الظير الكثير الذي يستمر أثره الى الموت وقد يقال ان الاسلام الذي لا يستمر الى الموت ليس بخير لان الله يحبطه والوجه تخرجه هذا الجواب على الخلاف بين الشيخ أبي الحسن الاشعري وغيره في ان من عاش كافرا ومات مسلما أو بالعكس هل هو لم يزل على الحالة التي ختم له بها أولا والاول مذهب الاشعري * ومنها قوله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا ان هذا الاصحار مبین وجوابه واضح لانهم لم يقولوا عن هذا الكتاب الذي لم ينزل ذلك انما قالوه عن القرآن * ومنها قوله تعالى قل لو انتم علمت انكم كنز خزان ربي اذا لم مسكتكم يلزم أن يكون الامسالة متمنعا وجوابه بما سبق أي لا مسكتكم مع انكم ما يكون ما لا يتطرق اليه النقاد فالامسالة مع هذه الحالة ليس واقعا بخلاف لو كلى فامتناعه صادق بالجزئي لان تقيض الاثبات الكلي سلب جزئي الآن هذا الجواب فيما كان جوابه مثبتا ووضح لان دلالة على الامرين بالوضع ودلالة الجواب المنفي على الكلي انما هو بالمنطوق في بعض وبالمفهوم في بعض * ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو انهم فعلوا ما يوعدون به لكان خير الهيم وانه تعالى قالو صدقوا الله لكان خير الهيم والصدق خير فلهو أم لم يفعلوه وجوابه ان المعنى لو وقع منهم لم فعل هو خير وامتناع ذلك بأن لا يقع منهم فعل واقطعه قوله تعالى ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خير الهيم واقطعه قوله تعالى لمؤبدة من عند الله خير (١) ان لم يكن الجواب محذوفا * ومنها قوله تعالى يكاد يرمى اضيى ولو لم تمسسه نار التقدير ولو لم تمسسه نار لكان يضى ولا يصح الجواب بأنه اذا مسه لا يكاد يضى بل يضى كقوله تعالى وما كادوا يذبحون لان الواو في ولولم تمسسه يقتضى انه كان يضى فتمسسه نار لم تمسسه ولعله مجاز وكنية عن شدة الصفاء نعم يبقى السؤال عن كونه يكاد يضى اذا مسه النار وما يفهمه كاد من أنه لم يضى مع مس النار له أما عند من قال ان اثباتها تنفي فواضح وأما على القول الصحيح فلا أنه لا يقال كادز بديفعل اذا فعل ولا يصح الجواب بما أحجب به في قوله تعالى وما كادوا يفعلون من أنهم ذبحوا بعد أن لم يقاروا لانهم كانوا يعبدون من ذلك لانه لا يخبر بأن من فعل الشئ قارب أن يفعله ثم فعله بخلاف كونه قارب أن لا يفعل ثم فعله فانه مستغرب والذي يظهر في الجواب أن المراد قاربة الزيت للاضائة في الحالمين والاضائة من الزيت غير واقعة في شئ من الحالمين انما الواقع مقاربتهم لان النار هي المضيئة * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الاثم لكان أن يقف أربعين خروفا خيرا له من أن يمر بين يديه فان ذلك خير علم أم لم يعلم وجوابه لما بان أن المراد علم أن الامر كذلك وإمالة اذالم يعلم لانهم عليه فليس وقوعه حينئذ خيرا له * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فيلزم أن يمنع القليل من ضحككم وجوابه أن ضحككم بقيد القلة متمنع لان ضحككم كان كثيرا * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى كراع لأجبت ولو أهدى الى ذراع أقبلت فانه يلزم أن لا يحب ولم يتقبل هدية لكنه صلى الله

(١١ - شروح التلخيص ثاني) رد القواهم لانني التأكيد بقتضى ثبوت أصل ايمانهم وهذا عين دعواهم

(١) قوله خير كذا في الاصل ولعله سقط من النسخ بقية الآية وهي لو كانوا يعلمون فان الشاهد فيها كونه صحيحا

كافي قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن (٨٣) مستهزئون وفي قوله تعالى فويل لهم عما كتبت ايديهم وويل لهم عما يكسبون

(قوله على ابلغ وجهه وآكده) متعاقب بقوله ردا (قوله وآكده) مرادف لما قبله وهو بالذ لا به مرتين لقول التلاوة

ومدا أبدل ثاني الله من

كلمة ان يسكن كاثروا ثمنين

(قوله الله يستهزئ بهم) الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف والمراد به

انزال الحسرة والهوان بهم فهو من باب اطلاق

الشيء على غايته لعلاقة السببية لان غرض

المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزئ

بفيسه تهزئ هجاء مرسل ويصح ان يكون استعارة

تعبية بان شبه الهوان بالاستهزاء واستعير اسم

المشبه به للشبه واشتق منه يستهزئ بمعنى ينزل الهوان

بهم ويحتمل ان يكون من باب المشاكاة بان سمى

جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه في صحبته كسعى

جزاء السبئية لوقوعه في صحبته او حينئذ فهو هجاء

مرسل علاقته المجاورة او المصاحبة (قوله حيث

لم يقل الخ) اشار بذلك الى أن التنظير من حيث مطلق

العدول الى المضارع وان كان العدول هنا عن اسم

الفاعل الى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضي الى

على ابلغ وجهه وآكده (كافي قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء

(كافي قوله تعالى الله يستهزئ بهم) فالتميم ير بالمضارع في هذه الآية حيث قال يستهزئ ولم يقل

مستهزئ لقصدا استمرار الاستهزاء منه تعالى بالمستحقين وتجدده وقتنا فوقنا كما هو عادته تعالى مع أهل

اللعنة في انزال الذل بهم والحسرة والخذلان عليهم فالمراد بالاستهزاء الذي هو السخرية لازمه الذي هو

انزال الهوان والخسارة بهم لان غرض المستهزئ هو ادخال الهوان على المستهزئ ليدفعه من الجواز

المرسل من باب اطلاق اسم السبب على المسبب واستمرار التجدد في اثار اللعنة والطرده هو الواقع في

عليه ولم يدعى وأجاب وأهدى اليه وقبل وليس المراد بالذراع حقيقة بل هو التمثيل وهذا السؤال انما

يحتاج الى جواب لو كان صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعدما أهدى اليه ودعى ومن أين لنا ذلك

* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان الايمان معلقا عند الثريا لكانت رجال من هؤلاء أي من فارس وقد وقع

ذلك وجوابه ان المعنى لما لو من عند الثريا وقد امتنع ذلك لان من ناله منهم لم ينله به هذا القيد ولا يصح

الجواب بان النكرة في سياق الشرط للعموم فيكون من سلب العموم لان هذه نكرة في سياق الجواب

لا الشرط ولان تحقيق العموم في النكرة في الشرط وهل هو عموم الاستغراق أو عموم الصلاحية فيه

بحث يطول ذكره * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى اهما ما نالهما

ان الانسان لم يتغ واديان لما نال من المال وجوابه ان المتغ ابتغاء راد بعد تحصيل اثنين والامر كذلك فان

هذا لم يقع فلا يصدق انه يتغى الثالث حتى يحصل الواديان * ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان لي مثل

احد ذهب السرى أن لا يمر على ثلاث ليال وعندي منه شيء الا شئ أرضه لدين والواقع انه صلى الله عليه

وسلم كان يسرد أن لا يمر عليه ثلاث ليال وعنده ذهب وجوابه ان معنى أن لا يكون عندي منه ان يفرغ

فعماله لو كان لي السرى أن أسرفه وامتناع ذلك بأن لا يكون له وجود حتى يصرف * ومنها قوله صلى الله

عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم فيلزم أن يمتنع ذلك والواقع ان ناسا

ادعوا ذلك وجوابه ان المعنى افسدت أحوال الناس وضاعت غالب دماهم وأموالهم المدلول عليه بقوله

صلى الله عليه وسلم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم المدلول عليه بقوله صلى الله عليه وسلم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم

المضارع وانما كان الاصل المعدول عنه هذا اسم فاعل لانتفاء المقام اياه لما كاه ما وقع منهم لانهم قالوا انما نحن مستهزئون وتجدده

ودخولها عليه في نحو

قوله تعالى ولو ترى اذ
المجرمون ناكس رؤسهم
عند ربهم وقوله تعالى ولو
ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم

(قوله وتجده وقتنا وقتنا)

هذا تفسير لما قبله وهو مخط

القصد والا فلا استمرار

مفاد بالاسمية المعدول عنها

أيضا معونة المقام لكن

فرق بين الاستمرارين لان

الاستمرار في الاسمية في

الثبوت والاستمرار في

وضع المضارع موضع

الماضي في التجدد وقتنا

فوقنا والثاني أبلغ (قوله

ولو ترى اذ وقفوا على النار

الخ) نزل ترى منزلة اللازم

مبالغة في أمرهم القطيع

بحيث اذا اتصف الرائي

بالرؤية مطلما حين وقوفهم

على النار رأى أمر افضلا

كذا قاله يس وفي عهد

الحكيم ان المفعول محذوف

أي ولو ترى الكفار في وقت

وقوفهم ولا يجوز أن يكون

انفعاولا لانه خارج لاذ

والرؤية عن الاستعمال

الشائع أعني الظرفية

والادراك البصري من غير

ضرورة انه كلامه (قوله

اول كل من تنافى منه الرؤية)

أي بناء على أن الخطاب

موجه لغير معين ففي

التخصيص تسليمة للرسول

عليه السلام وفي التعميم

تنفخ لهم ناله وبرشاعة

حاله لكل أحد

وتجده وقتنا وقتنا (و) دخولها على المضارع (في نحو ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام
أول كل من تنافى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أي أروها

الدنيا لا ابتلاء ولا امتحان والاستدراج مناسب للتعبير بفيده وهو الفاعل (ودخولها) أي لو (على
المضارع في نحو) قوله تعالى (ولو ترى) يا محمد صلى الله عليه وسلم أو بامتناع من الرؤية بناء على
ان الخطاب حوّل لغير معين (اذ وقفوا) أي اطلماوا (على النار) وأروها والتضمن وقفا ومعنى
أطلعوا أعدى بعلى وقيل ان الوقت يستعمل بمعنى الاطلاع حقيقة فلا يحتاج للتضمن واطلاعهم
عليها أن يروها فتحتملهم وهم بصدد السقوط فهم مبلسون من الانفكاك عنها ويحتمل ان يكون المراد
بالوقوف عليهم ادخولهم ايها الجواب لو محذوف أي ولو ترى اذ وقفوا عليهم فاعرفوا مقدار عذابهم الرايت

الثاني لانقلاب المسبب سببا وعكسه لان الثاني جواب الشرط قطعاً وهو المسبب والشرط السبب فلو
امتنع الاول لامتناع الثاني لكان امتناع المسبب على في امتناع السبب وهو باطل واللازم وان لازم
من عدمه عدم الم لازم لكان لا نقول عدمه على في عدم الم لازم بل عدمه معرف ان الم لازم ليس
موجودا وقوله لان الاول سبب الثاني ان عنى لفظا فلم وان عنى معنى فاما ما أتى على عبارة سببويه
أنه احرف لما كان سيقع لوقوع غيره أما على عبارة غيره فعدم الاول سبب لعدم الثاني وقوله وانتفاء
السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يختلف سبب آخر ممنوع بل السبب بوضعه يقتضي ذلك الا
لما منع من وجود سبب آخر أو غيره وقوله وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب مسلم لكن لا يصح
أن نقول انتفاء المسبب سبب لان انتفاء كل سبب بل هو كاشف عن عدم السبب ثم يقال له لان سلم ذلك بعين
ما سبق لان انتفاء المسبب اذا كان سببا في انتفاء كل سبب لا يلزم من عدم المسبب عدم كل سبب اذ
لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب بعين ما ذكره وأما قوله ولان في الآية غير الله لا يلزم منه
في الفساد فخواه ان لنفي الفساد أسبابا أخرى منها عدم ارادة الله فسادها وكما وقع التعليق على هذا
الشرط وقع على غيره في قوله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن ثم
ما قاله من كون عدم السبب لا يقتضي عدم المسبب انما يكون لو كان معنى قولهم حرف امتناع لامتناع
أن امتناع الثاني لامتناع الاول انما كان لكون الثاني مسببا عنه وليس في كلامهم ما يقتضي ذلك
بل هم يفسرون موضوعها لغة وجاز أن تكون العرب وضعها لتدل على أن الثاني امتنع وان ذلك
نشأ مما يجعل المتكلم أو غيره عن امتناع الاول من غير نظر الى المناسبة المعنوية قبل التعليق والحق
أن يقال موضوع لو امتناع الثاني لاجل امتناع الاول ويلزم من ذلك العلم بامتناع الاول لاجل العلم
بامتناع الثاني فامتناع الاول على في امتناع الثاني والعلم بامتناع الثاني مستلزم للعلم بامتناع الاول
فدلالة امتناع الثاني على امتناع الاول وضعية ودلالة العلم بامتناع الاول على العلم بامتناع الثاني عقلية
ومن الفرق بين على الامتناع وعلى العلم به وقع الالتباس ١٠ واعلم أن بدر الدين بن مالك وقع في كلامه
في تكملة شرح تسهيل والده على سبيل الاستطراد ما يقتضي موافقة ابن الحاجب حيث قال في
الكلام على استعمال لو يعني ان انه امتنع الاول لامتناع الثاني لكنه سبق قبله يدل عليه أنه قيل
ذلك قرر المسئلة صريحاً على ما ذكره الجمهور وبعد أن انضح الكلام على معنى لو قلنا نرجع العبارة
المصنفة فتدله لوللشرط في الماضي أي في الزمن الماضي وقوله مع القطع بانتفاء الشرط يعني اذا
كان المطلوب من استعمال لو تحصيل القطع بأن فعل الشرط لم يكن عملاً لا بد أن يكون ما نسبنا معنى
لان القطع غالباً لا يكون الا في الماضي وينبغي أن يقول أو الظن وما المانع من اخبار الانسان بانتفاء
ما غلب على ظنه انتفاؤه وقوله بانتفاء الشرط لم يتعرض لانتهاء الشرط قطاهره أنه وافق ابن مالك

(قوله حتى يعاينوها) حتى تعليلية (قوله أو أطلعوا عليها) تفسير بان لو قنوا وشاءوا أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمنين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في التاموس وفي بعض النسخ وأطلعوا بالواو والاولى أولى من الثانية وعلى الثانية فالعطف للتفسير ومعنى أطلعوا عليها أنهم وقفوا فوقها وهي تحتهم كما ذكره الشارح (قوله حتى تحتهم) الجملة حال من ضمير عليها أي حال كونهم تحتهم بحيث أنهم كالأبلىب للسطوط فيها كذا قرر شيخنا العدوي ويؤيده ما في ابن يعقوب أن المراد بوقوفهم على النار اطلاعهم عليهم والمراد بالاطلاع عليهم أن يروها تحتهم وهم يصعد السقوط فيها (قوله أو أدخلوها) يعني أن وقوفهم على النار ما إن يفسر باراتها أو بالاطلاع عليها كما تقدم أو يفسر بالأدخال فيها (قوله فعر رفووا مقدار عذابها) راجع للتفاسير الثلاثة وهي الأرامة والاطلاع والأدخال وكان الأحسن أن يقول أو عرفوا الخ للإشارة إلى أن هذا معناه أي آخر لو وقف على النار ويوضح لذلك قول الزجاج أن قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكونوا قد وقفوا عند عذابها حتى يعاينوها فهم موقوفون إلى أن يدخلوها الثاني أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة الثالث أنهم عرفوها (٨٤) من وقفت على كلام فلان علمت معناه (قوله وجواب لو محذوف)

حتى يعاينوها وأطلعوا عليها اطلاعاً حتى تحتهم أو أدخلوها فعر فو مقدار عذابها وجواب لو محذوف أي لرايت أمراً فظيها (لتنزيله) أي المضارع (منزلة الماضي اصدوره) أي المضارع أو الكلام
أمر أعظمها (لتنزيله) أي دخولها على المضارع في الآية لتنزيل ذلك المضارع (منزلة) الفعل (الماضي) والماضي تناسبه لو كما تقدم وانما نزل منزلة الماضي حتى دخلت عليه لواتي هي في الاصل للماضي (اصدوره) أي صدور الاخبار بذلك الفعل
على أنها تقتضي امتناع الشرط ولا تقتضي بوضعها انتفاء الجواب لكمه قال في الايضاح يلزم امتناع المعاسق لا امتناع المعاقب بل لا يريدان دلالة على امتناع فعل الشرط بالوضع وعلى امتناع المشروط بالالزم وظاهره هذا أن قوله على امتناع فعل الشرط فقط وأما امتناع المشروط لعدم الشرط فهو عطف على وهذا هو عين القول بأنهم حارف امتناع لا امتناع على ما يظهر بالتأمل وعلى ما حررناه فيما سبق من معنى هذه العبارة ويبقى الجمع بينهما وبين عبارة في التخصيص أن يكون المراد القطع بانتفاء الشرط لا بالوضع لكن يلزم عليه أن يكون هذا الحد ليس فيه بيان المدلول لوضعا بل انما يكون فيه بيان لما يلزم مدلولها لوضعي لأن معنى قولهم حارف امتناع لا امتناع الثاني لا امتناع الاول وامتناع الثاني على عبارة المصنف عطف وامتناع الاول هو المدلول وقوله فيلزم عدم الثبوت أي في كل من الجملتين لأن الثابت يمنع أن يكون متفيا حالة الثبوت والمراد بعدم الثبوت عدم ثبوت ما دخلت عليه نفيا كان

أنى الشارح بهذا دفع المما يقال ان لولم تنى وهي تدخل على المضارع وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهم - هذا لا بد على دخول لوالشرطية على المضارع وحاصل الجواب انما لا نسلم أنها هنا لا تنى بل هي شرطية وجوابها محذوف (قوله أي لرايت أمراً فظيها) أي شنيعاً تقصر العبارة عن قصوره قال الفخاري ولا يخفى أن الاولى أن يقدر الجراء مستقبلاً مناسبا للشرط أي استمرى أمراً فظيها والسكتة التنزيل

والاستحضار المذكور ان (قوله أي المضارع) أي المعنى المضارع (قوله منزلة الماضي) أي والمعنى تناسبه لو كما تقدم (قوله اصدوره الخ) يحتمل أن يكون علة لتنزيل أي وانما نزل ذلك المعنى الاستقبالي منزلة الماضي حتى دخلت عليه لواتي هي في الاصل للماضي اصدوره أي صدور الاخبار عن ذلك المعنى الاستقبالي بالفعل المضارع عن لاخلف في إخباره فكأنه وقع لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح والذي يدل عليه قول الشارح لكنه عدل الى المضارع الخ انه علة لمحذوف أي وانما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالي بعد تنزيله منزلة الماضي بصيغة الماضي ليكون هذا التناسبية بين الدال والمدلول لصدور ذلك الاخبار بذلك الفعل المضارع عن لاخلف في إخباره والمستقبل والماضي عنده سواء فلا يحتاج الى التحويل بصيغة الماضي الاول كان الاخبار بذلك الفعل صادراً عن يمكن التخلف في إخباره لانه اذا كان كذلك يحتاج الى التفسير بالماضي زيادة في تأكيد تحقق الوقوع نفي ذلك الامكان هذا تحقيق ما في المقام على ما قررره شيخنا العدوي فان قلت ان تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ينافي دخول لوالدالة على الامتناع قلت لا منافاة لان الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقيق باعتبار اصل الفعل فالمنزل منزلة الماضي لتحقيقه هو أصل الرؤية والذي فرض وقوعه وأدخل عليه لوالرؤية بالنسبة للمخاطب فلو يدل على أن الرؤية بمنزلة من الفتاعة يمنع معها رؤية المخاطب كذا أجاب عبد الحكيم (٨٥)

(عن لا خلاف في اخباره) قوله عن لا خلاف أي لا تخلف في اخباره وهو الله الذي به لم يغيب السموات والارض (قوله فهذه الحالة) أي رؤيتهم واقفين على النار (قوله لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق) أي بجماع التحقيق في كل تلك الحالة الحاصلة يوم القيامة لما أخبر بوقوعها المولى صارت محققة (قوله لكن عدل الخ) في الكلام حذف والاصل وكان المناسب أن يعبر عن ذلك المعنى بالماضي حيث نزل منزلة الماضي ليكون هنالك مناسبة بين الدال والمدلول لكن عدل الخ (قوله والمستقبل عنده بمنزلة الماضي) أي فيستوى عنده التعبير بالماضي والمستقبل بالتعبير بأيهما كانت تعبیر بالآخر وقوله والمستقبل الخ عطف لازم على ما لزوم وهذا محط العلة والفائدة (قوله فهذا) أي ما ذكر من رؤيتهم واقفين على النار (قوله مستقبل في التحقيق) أي لانه يوم القيامة

(١) لم يتم الخ كذا في الاصل ولعل وجه الكلام

فأذا قلت لم يتم دل على نفي عدم القيام الخ فتأمل كتبه معجمه

(عن لا خلاف في اخباره) فهذه الحالة انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها الوجود المختص بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل ولورأت إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق

(عن لا خلاف في اخباره) فكأنه وقع منه الحالة ولو كانت استقبالية لكونها في يوم القيامة لكن هي في تأويل الوقوع لكون الخبر بها الاخلف في اخباره فكأنه يقال هذه الحالة مضت ومارأيتها ولورأتها لرأيت أمرا فظيعا ثم ان هذا الكلام يحتمل ما ذكره وهو أن لو أدخلت على المضارع معنى ولفظا لانه بمنزلة الماضي لتحقيق وقوعه لصدوره من لاخلف في اخباره لتحقيق مناسبة له بذلك التزويل وهذا القدر كاف في وجه موالاتهم المضارع ويحتمل أن يكون المعنى أن دخولها على المضارع مع أن مقتضى تنزيله بمنزلة الماضي لتحقيق وقوعه حتى دخلت عليه لول المناسبة للماضي فتحوّل له من الماضي صحته كون ذلك المضارع صدر عن لاخلف في اخباره والمستقبل بالماضي عنده سواء فلا يحتاج إلى ذلك التحويل الا لو كان صادرا عن يمكن منه الخلاف في اخباره فيعبر بالماضي زيادة تأكيده لتحقيق الوقوع نفيًا لذلك الامكان وأما حيث صدر عن لاخلف في اخباره فلا يحتاج إلى زيادة التأكيده بترويه بوجه بصيغة

أم اثباتا فان لو قلب الاثبات نفيًا وبالعكس فإذا قلت (١) لم يتم دل على ثبوت عدم القيام ذلك بثبوت القيام هذا مضمون كلامهم وقوله يلزم عدم الثبوت يعني بالنسبة إلى الزمن الماضي اذ لا يمنع أن تقول لو قام زيد أمس لقام عمرو وان كانا قائمين الآن ومراده أن ذلك يلزم أن لا يخرج عنه الا لتكتمه كما سيأتي ومقصود المصنف بامتناع الثبوت أنه يمنع أن تكون واحدة من جملتهم السميعة بل يجب أن تكون فعلية فإذا وقع اسم بعد لو كان على اضممار فعل يفسره ما بعده كقوله لو ذات سوار طمعتي وقوله

أخسلاى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب وهل ذلك كثير أو نادر اختلف فيه فقيل يجوز كثيرا وجعل منه قل لو أنتم غلبت كون خزائن رجعة ربي وقيل قليلا والآية محمولة على تقدير كان الاصل لو كنتم فعل كل تقدير لا يلزم الا لفعل وهذا الذي قلناه هو اذا كان خبر الاسم فعلا فان جاء بعدها جملة من اسمين جوزه الكوفيون واختاره ابن مالك وجعلوا منه * لو بغير الماء حلق شرق * ومنعه غيرهم * وعلم انه يستثنى من ذلك أن لو تليها أن كقوله تعالى ولو أنهم صبروا فان مذهب سيمويه ان التقدير ولو صبرهم على أنه مبتدأ فقد ولهم الاسم ومذهب المبرد ان الجملة في محل رفع بفعل مضمر يفسره ما بعده وكلامه اخر وجع عن القاعدة السابقة وذلك شائع سواء كان خبرا فعلا أم اسما فالاسم كقوله سبحانه وتعالى ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام وقوله تعالى وان يأت الأحزاب يودوا لو أنهم يادون في الاعراب * وقوله والماضي في جملتهم الاخلاف ان جملتي لو ماضيان معنى ومن قال انه يجوز ان يكونا مستقبلين معنى فانه يجعلهما بمعنى ان فليست امتناعية وأما الماضى في اللفظ فهو الغالب ابطاق اللفظ المعنى وقد يأتي مضارعا راديه الماضى كقول كعب

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به * أرى وأسمع ما لو يسمع القليل

وجعل المصنف ذلك إملا لارادة ان ذلك الامر استمر وقوعه فيما مضى وفتابعه وقت هذه عبارته أي استمر وقوع عدم الفعل المعلق عليه فيما مضى وفتابعه وقت وذلك قال بعضهم معنى قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامور ان عدم طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم مستمرة في الأزمنة الماضية فان الفعل المضارع يدل على ذلك كقوله تعالى الله يستمرئ بهم وقوله تعالى وويل لهم عما يكذبون قال الخطابي والفعل وان دل على التجدد وفتابعه وقت أيضا لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضي فانه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المستقبل فان زمنه لا يتناهى **قلت** الفعل الماضي يدل

ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيت به ولورأيت له رأيت أمرا فظننا (ك)
عدل عن الماضي الى المضارع (في رعايود الذين كفروا) لتزيله منزلة الماضي اصدوره عن لا خلاف
في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الايضاح أن الفعل
الواقع يعذب

الماضي وهذا ليس هو نفس الوجه الاول لان الوجه الاول حاصله ان لو لمضى فلا تدخل على المضارع
اللاستكنة كتزيله منزلة الماضي وهذا المعنى خلاف الثاني لكن الاول هو المناسب ويجري
الاحتمال لان في المشبه به وهو المشار اليه بقوله (كفي رعايود الذين كفروا) أي عدل بالمعنى
الى المضارع في لوترى كما عدل عن الماضي برعاي الى المضارع في قوله تعالى رعايود الذين كفروا والتزيل
ذلك المضارع منزلة الماضي اصدوره عن لا خلف في اخباره وحل الكلام على الوجه الثاني هنا ايضا
ظاهر مما تقدم وانما كان الاصل في هذا التركيب التعبير بالماضي لالتزام ابن السراج وأبو علي أن
الفعل الواقع بعد رعاي يجب أن يكون ماضيا لان مدلولها التقليل وهو انما يكون فيما عرف حده كذا
قيل وفيه بحث لا يمكن العلم بالمستقبل كافي الآية نعم ان كان الاستعمال على التقليل يفيد الماضي
فحينئذ تكون التقليل في المستقبل لتزيله منزلة الماضي كافي الآية فعندنا فهم حينئذ أن الكفار
تدهشهم أحوال يوم القيامة فلا يفتقون الا قليلا فاذا أفأقوا غنوا أن يكونوا مسلمين وقيل هي هذه السعادة

على التجدد بمعنى انه حصل بعد أن لم يكن وأما أنه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف
المضارع فانه يدل على التكرار والاستمرار فلا يدل الدال على التكرار هو المضارع فقط كما سبق والماضي
لا يدل على تكرار منقطع ولا مستمر * بقي هنا سؤال وهو ان الفعل المضارع اذا كان مدلوله الاستمرار
والتكرار لم يكن لوتدل على امتناع الاستمرار مع الفعل المضارع لاعتناع أصل الفعل
والامر بخلافه وقد تقدم عند قول المصنف وأما كونه اسما ما يمكن ان يجاب به وقد يجاب بان
الدال على الاستمرار هو المضارع المراد به المستعمل أما المراد به الماضي فلا ولا يتبع مع هذا أن يعبر
بالمضارع وان لم يفتد حينئذ الاستمرار رعاية لتدل عليه صورته من الاستمرار وينبغي أيضا أن تقيد
دلالة المضارع على الاستمرار بما لم يرد به الحال (قوله في نحو ولوترى اذ وقفوا على النار) يعني انما أتى
هنا بالمضارع لتزيله منزلة الماضي لكونه من لا خلف في خبره مقصود المصنف وان كانت العبارة
قلقة أن المعنى لو رأيت في الماضي وانما أخبر عنه ماضيا وان كان مستقبلا لان من خبره لا يختلف
بجمل الخبر كاذي وقع فلذلك أتى برأيت ثم عبر بترى رعاية للاصل فالعلة المذكورة في كلام المصنف
لا تصلح أن تكون للتعبير بالمضارع بل هي علة لجعل الرؤية المستقبلة ماضية قلت يجوز
ان لو في هذه الآية ونحوها معنى الشرط المستعمل ان ثبت ان استعمالها بمعنى ان واعلم أقل بمعنى
ان لان ان للشكوك فيه والرؤية المستقبلة في هذه الآية محققة واعلم أقل بمعنى اذا جري على
عبارتهم في قولهم تستعمل لو يعني ان ولان اذا تدل على ظرفية لا تدل عليه ان ولولذلك اقلت بمعنى اذا
فان رؤيته لهم محققة ولا شك ان قولهم لو أتاني يعني ان لا يعنون به الا انها تكون الشرط في المستقبل
سواء كان مشكوكا فيه أم محققا لا يقال لو كانت بمعنى ان لما حذف الجواب لان الفعل المضارع
بعد الشرط لا يحذف جوابه على مذهب البصريين لاننا نقول ذلك في الشرط الحازم مثل أكرمك ان
نقم لانهم عللوا ذلك بأن ظهورنا أثر الجزم في أداة الشرط وعدم ظهوره في الجواب فيه جمع بين القوة
والضعف وهما متنافيان فعلمنا بذلك أنه لا يتبع حذف جواب شرط فعله مضارع اذا لم يكن جازما سواء
كان الشرط في الماضي مثل ولوترى أم في المستقبل مثل اذا (قوله كفي رعايود الذين كفروا) يشير الى
ان رب لا يليها الا الماضي سواء كانت مامعها كافة أم نكرة موصوفة فقوله تعالى رعايود استعمل فيه

كما نزل يود منزلة ود
في قوله تعالى رعايود
الذين كفروا ويجوز أن
يرد الغرض من لفظ ترى

(قوله ماض بحسب
التأويل) أي التزيل
(قوله قد انقضى) أي قد
مضى هذا الامر وهو
رؤيتهم واقفين على النار
(قوله لكنك ما رأيت به)
اشارة لمعنى لو (قوله
لتزيله) أي المعنى المضارع
بمعنى المستقبل منزلة
الماضي أي والماضي تناسبه
رب المكشوفة بما وقوله
اصدوره بحتمل أن يكون
علة للتزيل ولحذف
على ما مر في الآية السابقة
(قوله لانه قد التزم الخ)
الضمير للحال والشان وأشار
الشارح به هذا الى أن
التشبيه بهذه الآية مبنى
على هذا المذهب فقط وأما
الجمهور وأجازوا وقوع الفعل
المستقبل بعدها كقوله
ربما تكرر النفوس من
الامر * قوله فرجة كحل
العقال

والجمله الاسمية كقوله
ربما الجامل المؤمل فيهم
وعناجيج (١) فوقهن المهاد

(١) فوقهن هكذا في
الاصل والمحفوظ بينهما
وهو الانسب بالمعنى كتبه

معصمه

(قوله المكفوفة بما) أى عن عمل الجزر (قوله لانها) أى رب المكفوفة للتقليل فى الماضى أى انها للتقليل وهو انما يظهر فى الماضى لان التقليل انما يكون فيما عرف حده والمعروف حده انما هو الواقع فى الماضى والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه أبوعلى وابن السراج وفيه بحث لامكان العلم بالمستقبل كما فى الآية لان المتكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب السموات والارض وحينئذ حذفوا التقليل لان منع من دخولها على المستقبل وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل فى المستقبل أو حصول ذلك الفعل فى المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان وادانهم للاسلام وعندهم لم يحصل منهم كثيرا وحينئذ فاعلم معنى التقليل (قوله فيهم تون) أى يتحبرون (قوله فان وجدت منهم افاقا متاخذوا ذلك) أى فتلة التمنى لذلك باعتبار قلة الزمان الذى يقع فيه وهذا لا ينافى كثرة فى نفسه (قوله وقبل هى مستعارة) أى منقولة والمراد بالاستعارة ههنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة فى استعمالها فى التكمير الضدية وفى التحقيق اللازمة لان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق وحاصل ذلك القول ان رب مطلقا مكفوفة أو لاموضوعا للتقليل وهى هنا مستعملة فى التكمير أو التحقيق على سبيل الاستعارة لكن الذى فى المعنى ان الكثير فى رب ان تكون التكمير وحينئذ (٨٧) فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقد يقال ان

استعارتها للتكمير بالنسبة
لاصل الوضع وان شاع
استعمالها فى التكمير حتى
التحق بالحقيقة كما فى عبد
الحكيم وحينئذ فلا
اعتراض ثم ان عبارة
الشارح توهم انه على القول
باستعارتها للتكمير
لا تختص بالماضى وحينئذ
فلا يكون فى الآية شاهد
لتنزيل المضارع منزلة
الماضى على ذلك القول
وليس كذلك بل على انها
للتكمير فخص ايضا
الماضى عند ابن السراج
وأبى على لان التكمير
كالتقليل انما يكون فيما
عرف حده والتكمير

المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لان التقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أحوال
القيامة فيهم تون فان وجدت منهم افاقا متاخذوا ذلك وقيل هى مستعارة للتكمير وللتحقيق ومفعول
يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولولتمنى حكاية لودادتهم

للتكمير وللتحقيق أو هذه امعا يكون المعنى أن وادانهم للاسلام تكثر منهم وتتحقق يوم القيامة
لما فاتهم بترك الاسلام فى الدنيا ومفعول يود يحتمل أن يكون محذوفاً وتكون جـ لـ لو كانوا مسلمين
حكاية لودادتهم والتقدير يود الذين كفروا الاسلام ويقولون لو كنا مسلمين وعبر بالغيبة فى حكاية
ودادتهم والاصل لو كانوا مؤمنين جازا إذا كان المحكى عنه غائبا كما تقول غنى فلان التوبة وقال لو كان تابيا

الفعل المضارع رعاية للاصل وأرى به المضى لانه لما كان محققا صار كأنه قد وقع وهذا بناء على أن الفعل
يقدر على ان يكون الماضى المعنى وفى المسألة خلاف مشهور وقوله أولا استحضار معطوف على قوله
لتزيله أى قد يوثق بالفعل المضارع ماضى المعنى وان لم يكن بعد لوقصد استحضار الصورة لان الاستحضار
من شأنه ان يكون للحال الذى من شأنه أن يعبر عنه بالمضارع فانارة الريح السحاب الذى قد أرسل وان
كانت ماضية انما يعبر عنها بالمضارع فى قوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقفاها فإفادة ذلك
والمقصود استحضار تلك الصورة البديعة لدلالة على القدرة الباهرة ~~في~~ قلت ويمكن أن يجعل ذلك لإفادة
الاستمرار فان قلت لو أريد الاستمرار لآتى بالفعل المضارع فى الجبيع قلت وكذلك اذا أريد الاستحضار
الآن يقال آتى بالفعل الماضى أولا لانه لو آتى بالمضارع لم يبق ما يبدل على أن المراد الاخبار عن الماضى
وأما قوله تعالى الله الذى يرسل الرياح فتثير سحابا الآية فلعله قصد به المستقبل ليحصل من مجموع

باعتبار أن الكفار فى حال افاقاتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكمير نظر التمنى فى نفسه والتقليل نظر الى أن أكثر أحوالهم
الدهشة والافواق التى يفتنون فيها أو يمتنون الاسلام قليل (قوله ومفعول يود محذوف) أى على كل من الوجوه السابقة من كون
رب للتقليل أو التكمير أو التحقيق وقوله محذوف أى تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك ولا يصح أن يكون المفعول لو كانوا
مسلمين لانهم لم يودوا ذلك الا بمعنى لوداة التمنى ولان لو آتى التمنى الانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده (قوله ولولتمنى) أى فلا
جواب لها (قوله حكاية لودادتهم) أى بناء على أن الجملة معولة لمحذوف حالا أى قائمين لو كانوا مسلمين واعترض هذا بأنه كيف يكون
هذا حكاية لودادتهم مع أنهم لا يقولون هذا الانظ أعنى لو كانوا مسلمين وانما يقولون لو كنا مسلمين وأجيب بأنه لما عبر عنهم بطريق
الغيبة فى الودادة حيث قال يود الذين كفروا ولم يقل وددتم جازان يعبر فى حكاية كلامهم بطريق الغيبة وحاصل ما فى المقام أن المحكى
عنه اذا كان غائبا كما فى الآية فانه يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بمعنى ما وقع منه فتقول حلف زيد بالله
لا فعلن وحلف بالله ليعمل وان كان الواقع منه لا فعلن وكذا تقول تمنى فلان التوبة وقال لو كنت تابيا ولو قلت لو كان تابيا لكان
حسنا وكما تقول حكاية لوصف زيد بالكرم قال زيد فلان كريم مصرحاً باسمك ولو قلت قال زيد انى كريم لكان حسنا فتقول
الشارح حكاية لودادتهم أى بالمعنى

و يود الى استحضار صورة رؤية الجرمين ناكسي الرأس فائتين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند درجهم من مناقولين بذلك
المقالات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا

(قوله وأما على رأى من جعل لوالتي للتمنى حرفا مصدريا الخ) فيه أن من يجعلها للتمنى لا يجعلها حرفا مصدريا بل هو قول آخر وبحجاب بأن معنى
كلام الشارح وأما من جعل لوالتي فجعله للتمنى وهي الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا حرفا مصدريا (قوله هو قوله لو كانوا مسلمين)
أى المصدر المنسب من تلك الجملة أى كونهم مسلمين بقى احتمال ثالث فى لوالذي كورة فى الآية وهى كونها شرطية جوابها محذوف
كما أن مفعول يود كذلك أى رجا يود الذين كفروا الايمان لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادتهم
(قوله أولا استحضار الصورة) السنين والتأزائدتان أى أوالاحضار المتكلم للسامع الصورة أى صورة رؤية الكفار موقوفين على النار
وصورة ودادة اسلامهم (قوله يعنى أن العدول الخ) الحاصل أن المضارع فى هذه الامثلة على حقيقة لان مضمونها انما يتحقق فى
المستقبل لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى قضاء على ما دخل عليه من لو ورب وانما نزل منزلة الماضى لكونه محقق الوقوع
مثله وعدل عن التمييز بالماضى للمضارع لصدوره (٨٨) عن لاختلاف فى اخباره هذا حاصل ما تقدم وحاصل ما ذكره هنا

وأما على رأى من جعل لوالتي للتمنى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أولا استحضار
الصورة) عطف على قوله لتزيله يعنى أن العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى إماما ذكرا وإماما لا استحضار
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن
يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع

ويحتمل أن يكون هو لو ومدخولها بناء على أن لو مصدريه فان لوالتي قيل فيها انها للتمنى قال فيها غير
ذلك القائل انما مصدريه (أولا استحضار الصورة) هو معطوف على قوله لتزيله أى العدول بالوالى
المضارع فى نحو ولو ترى مع أن الاصل دخولها على الماضى إماما ذكرا وإماما لا استحضار صورة رؤية
الكافرين موقوفين على النار لان المضارع يدل على الحال المشاهدة فقد يستعمل للإشعار بالحضور الذى
هو الاصل والتمنيى بالعبارة على الشهود فكانه يقال عند التعبير به أشهدوا هذا الامر الذى فحضر
الآيتين الاخبار عن حالتي الماضى والاستقبال فائدة ذكر الالدرج الله فى به يره فصلا يعلق بها
نحن فيه فقال عند الكلام على قوله تعالى ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ما نصه ذن قلت هل من فرق
بين دخول لوالا متناهي على الماضى ودخولها على المضارع قلت قد تتبعت موافقها فوجدتها اذا
دخلت على مضارع كان ممكنة متوقعا أو كالتوقع ويكون المقصود اثبات الجواب مثال المتوقع هذه
الآية فان مشيئة الله الانتقام منهم متوقعة الا ان عنى زمن الخطاب والمقصود اثبات الانتقام على ذلك

بقوله يعنى الخ أنه نزل أولا
ذلك المعنى الاستقبالى منزلة
الماضى لتحقيق وقوعه فصم
استعمال لو ورب فيه
اصبر و ربه ماضيا بالتأويل
ثم نزل ذلك الماضى تأويلا
منزلة الواقع الآن وعدل
عن لفظ الماضى لفظ
المضارع استحضار الصورة
العجيبة تفخيما لشأنها
فهو حكاية الحال الماضية
تأويلا وانما احتجنا فى
حكاية الحال هنا لتزيل
الحالة المستقبلة منزلة
الماضى ولم نزلها منزلة
الحاصلة الآن من أول

الامر لانه لم يثبت فى كلامهم حكاية الحال المستقبلة والواقع فى استعمالهم انما هو حكاية الحال الماضية تلك
كما فى قوله تعالى ونقلبهم ذوات الميين وذات الشمال فظهر لك من هذا أن قوله أولا استحضار الصورة عطف على لصدوره وقول الشارح
عطف على تزيله فيه شئ لانه يلزم على عطفه على التزيل بل عطف الخاص على العام وذلك لان التزيل المذكور سابقا صادق بأن يكون
معه استحضار الصورة أولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز بأو اللهم الآن يقال انه منبى على القول بالجواز (قوله لان
المضارع مما يدل على الحال) أى على الشأن والامر وقوله الحاضر أى الحاصل الذى شأنه أن يشاهد بخلاف الشئ الماضى
والمستقبل هذا وظاهر الشارح أن المعنى الاستقبالى نزل منزلة الحالة الحاصلة الآن لاجل استحضار تلك الصورة العجيبة وعبر عنها
بالمضارع دلالة على الامر الحاضر وفيه نظر لان هذا يقتضى حكاية الحال المستقبلة وهو غير ثابت وانما الثابت حكاية الحال الماضية
فلا بد من جعل ذلك من حكاية الحال الماضية نقديرا كما قلنا سابقا هذا محصل ما فى الحواشى وقرره شيخنا العلامة العدوى أيضا وذكر
المولى عبد الحكيم أن استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد الى الحكاية والتزيل وهما انما يكونان
لما وقع بالفعل واحضار الصورة يكون فيما لم يقع وحينئذ فلا ينفى فى هذا ما فى الرضى من أنه لم يثبت حكاية الحال المستقبلة كما ثبت حكاية
الحال الماضية اه كلامه مع بعض زيادة وعليه فإذ كره الشارح من العطف والعناية ظاهرا

كافي قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحييناه الارض بعد موتها اذ قال فتثير سحابا استحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب مسخر ايين السماء والارض تبدوا في الاول كأنها قطع فطن منسوف ثم تنضم متقلبة بين أطوار حتى بعدن ركما وكقول تأبط شرا الأمن مبلغ فتبان فهم * بما لاقت عند رجا بطان باني قد لقيت الغول تهوى * بسهب كالصفيحة صحن (٨٩)

فقلت لها كلاً ما نضو أرض
أخوسه فرخاً لي لي مكان
فشدت شدة نحوى فأهوت
لها كني عصول عاني
فأضربها بلاد هس نخرت
صريعاً اليدين وللجران
اذ قال فاضربهم اليصود
لقومهم الحالة التي شجع
فيها على ضرب الغول كأنه
يبصرهم أياها ويتطلب
منهم مشاهدتها تعجيباً من
جراسته على كل هول وثباته
عند كل شدة ومنه قوله
تعالى ان مثل عيسى عند
الله كمثل آدم خلفه من
تراب ثم قال له كن فيكون
اذ قال كن فيكون دون
كن فكان وكذا قوله
تعالى ومن يشرك بالله
فكأنما خر من السماء
فتخطفه الطير أو تهوى به
الريح في مكان محقق
(قوله تلك الصورة) أي
صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار وقوله
السامعون أي للفظ المضارع
(قوله لغرابه) أي نذرة
وقوله أو نحو ذلك أي
كطاقة (قوله فتثير سحابا)
استناداً لآثاره الى الرياح

تلك الصورة لبشاهد السامعون ولا يفعل ذلك الا في أمرهم عشاءه لغرابه أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى والله الذي أرسل الرياح (استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) بمعنى صورة اثاره السحاب مسخر ايين السماء والارض على الكيفيات المخصوصة

بالتعبير بما يدل على الحضور وانما يفعله ذلك في الامر الغريب أو الفظيع أو نحو ذلك كاللطيف والعجيب والاحضار بالمضارع حينئذ في هذه الآية (كما قال الله تعالى) في الآية الاخرى والله الذي أرسل الرياح (فتثير سحابا) فقد عبر بتغيير في موضع فآثارت المناسب لارسل (استحضاراً لتلك الصورة البديعة) وهي اثاره السحاب (الدالة على القدرة الباهرة) أي الغالبة لكل شيء فان اثاره السحاب مسخر ايين السماء والارض على الكيفية المخصوصة وعلى الآيات التي تدل على المنفاعة من كونه متصل الاجزاء أو منقطعها متراً كما أو غير متراً كم بطياً أو سريعاً بلون السواد أو البياض أو ألحمة من بدائع القدرة فقصه الى احضار تلك الصورة بالمضارع الدال في الجملة على الحضور لان ذلك أو كذا في العمل بقتضى الخطاب أولان النفس تتسارع الى احضار العجيب بما أمكن وقد استغنى عن التمثيل بالآيتين

التقدير لان في المشيئة وكذلك قوله تعالى ولو ترى الذين ظلموا ولو ترى اذ وقفوا أن لو يشاء الله لهدى الناس لو نشاء أصبناهم ولو نشاء اطمسنا ولو نشاء لسحقناهم ولو نشاء جعلناهم منكم ملاءمة لو أنتم تملكون لو نشاء لأريناكم لهم لو يعلم الذين كفروا لو نشاء جعلناهم حطاماً لو نشاء جعلناهم أجاجاً وكذلك اذا جاء بعدهم وأن واسمها كقوله تعالى لو أن ما في الارض ولو أنهم فاعلوا ولو أنهم اذ ظلموا ولو أن الذين ظلموا ولو أن قرآن سيرت به الجبال ومثال ما هو كالتوقع * لو يسمعون كما سمعت كلامها * أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل * اظن يردد فهذا ضروري بصورة المتوقع وان لم يكن متوقفاً والذي قبله محتمل والمقصود في هذه المواضع كلها اثبات الثاني على تقدير الاول والاو لم يكن وان لم يكن واقعاً وحيث دخلت على الماضي تارة يكون المقصود امتناعه كقوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة ولو نشاء لبعثنا في كل قرية نذيراً ولو نشاء لا تبنا كل نفس هداها ولو نشاء ربك ما فعله لو أراد الله أن يتخذ ولداً لو كان خيراً ما سبقونا اليه ولو علم الله فيهم خيراً لو كان لنا من الامر شيء ولو كنت فظاً وواسططعنا ولو اتبع الحق أهواءهم المفسود في هذا كله الحكم بانتفاء الاول بممكنه كان أم ممتمنعاً وتارة يكون المقصود اثبات الثاني كقوله لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبيلاً لو كنتم في بيوتكم ولوردوا العادوا المقصود في هذه المواضع اثبات الثاني على تقدير الاول مع العلم بأن الاول غير واقع ومتى كان الفعل ماضياً يراد به حقيقة من الماضي في الزمان إما حقيقة كقوله لو خرجوا فيكم ولما قرأ كقوله ولوردوا الاحسن في هذا أنه لا يراد به الزمان الماضي بل الملازمة بين الرذمتي كان والعود مثل قوله ولو أن لي الى الاخيلية سلمت * على ودوني جندل وصنائح

(١٢٠ - شروح التلخيص ثانياً) مجاز عتلى من الاستناد الى السبب والشاهد في قوله فتثير سحابا حيث عبر بتغيير في موضع اثاره المناسب لقوله أو لا أرسل وقوله بعد فسقناه وأحييناه قصد الاحضار لتلك الصورة البديعة وهي اثاره السحاب مسخر ايين السماء والارض دلالة المضارع على الحضور في الجملة وان قصد احضار تلك الصورة العجيبة لان النفس تتسارع الى احضار الامر العجيب بما أمكن ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع ليكون اثاره الرياح للسحاب مستندة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم (قوله الباهرة) أي الغالبة لكل قدرة

والانقلابات المتفاوتة

ان الاستحضار بالمضارع يكون في الماضي والمستقبل لكن قيل ان استحضار المستقبل لم يوجد في كلامهم وعليه يكون الاستحضار في الآية بعد تنزيل المستقبل منزلة الماضي ليجري الاستحضار على الحاجة بعدونه قليلا لكونه مستقبلا وحسنه ما أثرنا اليه من الغرض الذي يجعله كالواقع ومتى كان الفعل الذي دخلت عليه مضارعا فظا غير كلام الحاجة أنما تنقلبه ماضيا وما ذكرناه من موافقه يفهم منه أنه باق على حقيقته فالوجه أن يقال أنه قصد بصيغة المضارع التنبيه على أن ذلك وإن كان ماضيا فهو دائم غير منقطع بخلاف ما إذا أتى بلفظ الماضي فإنه يحتمل الانقطاع وعدمه وبذلك يحصل المحافظة على قلبه ماضيا ولا يعرض عن لفظه بالكافية اه كلام الوالد رحمه الله تعالى في تنبيهه قال في المفتاح (١) مثل ربما في أحد قولنا البصريين قال بعض المحققين على كلامه يريد أن ما كافة والقول الآخر أن ما ليست كافة بل نكرة موصوفة بيود ونعائد محذوف أي دل منه لو كانوا مسلمين قلت الظاهر أن من شرط مضي الفعل بعد ربما يقول به سواء كانت مائة مكررة موصوفة أم كافة والظاهر أنه يشير بالقولين إلى الخلاف في أن الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضيا أولا في تنبيهه في تعرض فيه أن شاء الله تعالى لا كثر أدوات الشرط الانظمية والمعنوية ومائة مائة من علم المعاني * فمنها إذا ما هي حرف في مذهب سيبويه خلافا للبردي في أحد قوليه وابن السراج والفسري في زعمهم أن إذا ما اسم ظرف زمان وهي كذا في الدلالة على المستقبل قال السكاكي سلبت الدلالة على معناها الأصلي وهو الماضي بإدخال ما للدلالة على الاستقبال قلت يريد أن ما الكافة عن الإضافة أو رتبها اليها ما فوقى شبهها بان في الاستقبال * ومنها في وهي لتعميم الاوقات في الاستقبال أي تدل على وقت من الاوقات المهمة في الاستقبال بحسب الوضع ومتى ما أعم منها لانها للدلالة على كل وقت من الاوقات المستقبلية كذا قال الخطيب وما قاله غير موافق لكلام الأصوليين ولا للفقهاء أما الأصوليون فإنهم جعلوا أسماء الشرط كلها عامة من غير فرق بين متى ومتى ما وغيرهما وأما الفقهاء فالصحيح عندنا أن متى لا تقتضي التكرار وكذا الصحيح في متى ما ونقوله أبو البقاء عن ابن جني ولا يشترط في متى توافق زمن الفعلين بل يصح متى زرني اليوم زررتك غدا ولا يصح ذلك في إذا ثم قوله ان متى ما أعم من متى مخالف ببقية كلامه فإنه جعل عموم متى باعتبار الصلاحية وعموم متى باعتبار الاستغراق وحينئذ ليس بينهما اشتراك يصلح للعموم الاستغراق * ومنها أيان لتعميم الاوقات كذا * ومنها أين لتعميم الامكنة والاحياز والحيز عند المشككين أعم من المكان فإنه محل الجوهر الفرد وغيره والمكان محل الجسم فقط وإيضا أعم منها وكالتفصيل السابق بين متى ومتى ما وأين وإيضا فصل السكاكي والخطيب بين إذا وإذا ما فتلا ان معنى أجيتك إذا طلعت الشمس المحي في طلوعها في غير ذلك اليوم وأجيتك إذا ما طلعت الشمس معناه المحي عند طلوعها في أي يوم كان * ومنها حيثما وهي نظير أينما * ومنها من لتعميم أولى العلم مطلقا والصحيح أنها تعم المؤنث وقد حقه قنا هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب وسيأتي بقية الكلام على من في باب الاستفهام * ومنها ما لتعميم الأشياء كقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وفولنا لتعميم الأشياء جرى على عبارتهم والاولى أن يقال لتعميم ولا يقد بالاشياء فإنه يخرج عنه نحو قولنا لم يشأ الله لم يكن فإن العدوم لا يسمى شيئا * ومنها هم ما قال تعالى وقالوا هم ما أتناه من آية * ومنها أي لتعميم ما تضاف اليه على بحث في كيفية الاستغراق فيهما والفرق بين عمومها وعموم الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه وقد حقه قنا في شرح المختصر * ومنها كيفما على قول وبقية أدوات بحصل بها التعليل وليست شرطاً منها أما ولما ولولا ففي أمامهم ما يمكن من

(قوله والانقلابات) أى التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء ومنقطعة متراكما أو غير متراكم بطلا أو سر يعا بلون السواد أو البياض أو الحرة

(١) قوله مثل ربما الخ هكذا في الاصل وعبارة المفتاح على نحو تنزيل يود منزلة ود في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا في أحد قولنا أصحابنا البصريين اه وبهذا تعلم ما هذا من سقم الاصل الذي بيدنا كتبه

مصححه

وأما تنكيره فإما لا إرادة عدم الحصر والعهد كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر وإما التثنية على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما مر في المسند إليه كقوله تعالى هدى للثقلين أى هدى لا يكتنه كنهه

(قوله فلا إرادة الخ) أى فلا إرادة إفادة عدم الحصر أى فلا إرادة المتكلم إفادة السامع عدم حصر المسند في المسند إليه وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضى المقام ذلك وانما لم يقل فعدم إرادة الحصر الخ لأن عدم الإرادة ليس مقتضى شئ فإن غير البليغ يورد التنكير لإدراك أصل المعنى مع عدم إرادته شئ منهما ثم إن المراد إرادة عدمهما فقط فلا يرد أن تلك الإرادة متحققة إذا أورد المسند مضمرا أو اسم إشارة أو علما أو موصولا لأن المراد عند إيراد المسند واحدا مما ذكر شئ زائد على (٩١) إرادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار فان قلت

إن إرادة إفادة عدم الحصر وعدم العهد فقط يمكن مع تعريف المسند باللام كافي

قوله * رأيت بكاءك الحسن

الجميل * وحينئذ فهذه

النكتة لا تختص بالتنكير

بل كما تستفاد من التنكير

تستفاد بالتعريف باللام

قلت هذا لا يضر لأن

النكتة لا يجب انعكاسها

بجيت إذا عدم ما كان

مسببا لها لعدم لجواز أن

يجعل ما ذكر من إرادة عدم

الامر من مسببا عن التنكير

وان أمكن حصوله بغيره

على أن التعريف وان أفاد

ما ذكر من إرادة عدم الحصر

والعهد إلا أنه خلاف

الأصل (قوله الدال عليهم ما

التعريف) أى لأنه إذا أريد

العهد عرف بالالعهدية

أي الاضافة وان أريد

الحصر عرف بالانفسيّة

لما سيأتى من أن تعريف

المسند بالانفسيّة يفيد

حصره في المسند إليه

(وأما تنكيره) أى تنكير المسند (فلا إرادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهم ما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر) والتفخيم نحو هدى للثقلين

ما تحقق من كونه مختصا بالماضى ثم أشار إلى سر تنكير المسند فقال (وأما تنكيره) أى وأما الاتيان بالمسند منكرا (ف) يكون (لا إرادة) إفادة (عدم الحصر والعهد) حيث يقتضى المقام ذلك لعدم ذلك لأن الحصر والعهد يستفادان من التعريف فيستفاد من التنكير عدمهما والتعريف ولو كان قد يجامع عدم الحصر والعهد كافي قوله * رأيت بكاءك الحسن الجميل * إذا إرادته ما أحدهما لا يساوي لإفادته عدمهما بل يتفق عدمه مع إفادته في الأصل بالتنكير وذلك (كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر) حيث يراد إفادة الاخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أحدهما معهودا (أو للتفخيم) أى يكون تنكير المسند لإرادة المذكورة ويكون للتفخيم أى التعظيم (نحو) قوله تعالى (هدى للثقلين) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبره مبتدأ محذوف أى هو هدى للثقلين فالتنكير للدلالة على نخامة هداية الكتاب وكما لها وقدأ كذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغية وأما أن أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه

شئ وهو حرف بسيط وليس شرطاً وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عن بعض أصحابه أنهم ساحرف اخبار تضمن معنى الشرط ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهى من أعرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجلة شرطية وكونها تدل على الشرطية لم أن معنى أمار زيد فذهب الاخبار بأنه سيذهب في المستقبل لأن زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه إلا مستقبل ولما التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة أخرى بربط السببية ويسمى حرف وجوب وجوب ويقال حرف وجود لوجود وقيل هى ظرف زمان بمعنى حين وجوابها فعل ماض لفظا ومعه نى أو منقضى بما أو مضارع منقضى بلم أو جملة اسمية مقرونة بأداة الفجائية وزعم ابن مالك أن جوابها الماضى قد يقرن بالفاع ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاع ومضارع مثبت وأما لولا حرف امتناع لوجود وما بعدها مبتدأ عند البصر بين فاعل عند الكسائي ومرفوع بها عند الفراء وابن كيسان وأما لو فقد تقدم الكلام عليها وقد عدها النونى هى ولولا من المنتظم في سلك الشرط ص (وأما تنكيره الخ) ش ذكر الخطيب الشارح هنا أن هذه الأحوال التى يذكرها أهل هذا العلم لا يقصدون أنهم موجهة لهذه الأمور بل إنما أمور مناسبة ولهذه الأقسام مقتضى الحال بالاعتبار

(قوله زيد كاتب الخ) أى حيث يراد مجرد الاخبار بالكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود ومقابلته بالكتابة بالشعر تشعر بأن المراد بالكاتب من يلقى الكلام نثرا لأن المراد بالشاعر من يلقى الكلام نظما (قوله أو للتفخيم) أى التعظيم على وجه مخصوص وهو الإشارة إلى أن المسند بلغ من العظمة إلى حيث يجهر ولا يدرك كنهه والافتخيم يمكن حصوله بالتعريف بأن يجعل المعهود هو النثر العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم أن النكتة لا يجب انعكاسها (قوله هدى للثقلين) أى فالتنكير فى هدى للدلالة على نخامة هداية الكتاب وكما لها وقدأ كذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أن الكتاب نفس الهداية مبالغية

وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم كالم

(قوله بناء على أنه خبر) أي والتمثيل بالآية المذكورة (٩٣) لتشكيك المسند للتفخيم بناء على ما أن أعرب خلافه وخارج عن الباب وإن كان

بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو للتحقير) نحو ما زيد شيئاً (وأما تخصيصه) أي المسند (بالاضافة) نحو ما زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو ما زيد رجل عالم (فالتكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة * وأعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من الخصصات إنما هو مجرد اصطلاح

للتفخيم أيضاً (أو للتحقير) أي يكون التشكيك لما ذكر أو للتحقير كقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير وقد مثل بقول القائل ما زيد شيئاً والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التشكيك بل من نفي الشبهة (وأما تخصيصه) أي وأما الاتيان بالمسند مخصصاً (بالاضافة) نحو ما زيد غلام رجل أي لا غلام امرأة وهذا ثوب امرأة أي لا ثوب رجل (أو بالوصف) نحو ما زيد كاتب بخيل وقد مثل بزيد رجل عالم ورد بان الوصف للأفادة لا لزيادة أتمية الفائدة المرادة هنا وأجيب بأنه قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيدا صبي ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف (فالتكون الفائدة أتم) أي تخصيص

المناسب أعم من أن يكون المناسب موجبا ولا قال والمقصود أن الغالب عند انتفاء هذين الأمرين لما تشكيك المسند وهو الغالب أو تعريفة بالاسم أو اسم الإشارة لأن غيرهما من المعارف ينسدرج تحت الأمرين فتفهم ما يستلزم نفيه والجل على الغالب أولى فتشكيك المسند عند انتفاء الأمرين أولى قلت قوله أن غير اسم الإشارة والمضمر ينسدرج تحت الأمرين فيه نظر لأن المضمر واسم الإشارة كغيرهما في ما ذكره فإن كان التعريف مطلقا يستلزم العهد وألخصه صرح عموم ما ذكره المصنف وجهه أن التعريف أن كان باداة عهدية أو بضمير أو اسم إشارة فهو معهود وإن كان باداة عهدية أو بجنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطل ما ذكره من غير فرق بين المضمر واسم الإشارة وبين غيرهما وحاصل ما ذكره المصنف أن تشكيك المسند يكون لارادة عدم الحصر واردة عدم العهد قلت وفيما قاله نظر لأنه إذا أراد الحكم عليه مع قطع النظر عن غيره فالتشكيك حسن فينبغي أن يقول لعدم ارادة الحصر والعهد فإن عدم الارادة أعم من ارادة العدم ثم عدم ارادته ما أعم من عدم ارادة أحدهما فينبغي أن يقول لعدم ارادة واحد منهما وقد يشكر للتفخيم نحو عدى المتقين أن قلنا أنه خبر مبتدأ محذوف أو للتحقير مثل ما زيد شيئاً لا يقال قولنا ليس شيئاً أن كان معناه حقير أصح للمدح والذم لأن هذه الصيغة لا تستعمل إلا للتحقير وعندى أنه لا حاجة لما ذكره المصنف ولا ينبغي الاقتصار عليه بل ينبغي أن يكون تشكيكه لأحد أسباب تشكيك المسند إليه هذا ما ذكره المصنف ويريد أنه قد يكون لتشكيك المسند إليه كقولك رجل في الدار قائم لأن المعرفة لا يخبر به عن النكرة كذا قالوه لكن المعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحوكم مالك واقصد رجلا خير منه أبوه وقال ابن مالك وغيره أنه يخبر في بابي كان وإن بعرفة عن نكرة اختياراً ومن منع ذلك بآية أول قوله كأن سبيته من بيت رأس * يكون من أجهاعسل وماء

أوله السكاكي والزخمشري على القلب يعنيان أن الأصل يكون من أجهاعسل وماء لكن لا يلزم من عدم جواز الاخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة أن لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الموصوفة ص (وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم) ش مثال الاضافة زيدا غلام رجل لأن الكلام إنما هو في الاضافة مع التشكيك ومثال التخصيص بالوصف لكون الفائدة أتم زيدا كاتب مجيد

التشكيك فيه للتعظيم أيضاً (قوله نحو ما زيد شيئاً) أي أنه ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن أن يكون شيئاً عظيماً قال بعضهم والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التشكيك بل من نفي الشبهة فالأولى التمثيل بقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير (قوله وأما تخصيصه) أي وأما الاتيان بالمسند مخصصاً بالاضافة أو الوصف (قوله نحو ما زيد رجل عالم) كان الأولى التمثيل بقوله زيد كاتب بخيل لأن الوصف في مثال الشارح محصل لاصل الفائدة لالتزامها ألا أن يقال قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أو أن الرجولية بل صبي وأنه اسم امرأة (قوله وأعلم الخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم في الاتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتميز وأما تقييده وقال في الاتيان مع المسند بالضاف إليه أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الانسان الأول تقييداً والثاني تخصيصاً مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف إليه ومجموع

الموصوف والصفة مركبة تقييداً بآية مقتضى جعلهما من المقيدات وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبة للداع والمقتضى ولو اطلع على عكسه بأن جعل معمولات الفعل من الخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من الخصصات أو من المقيدات لكان صحيحاً

وأما ترك تخصيصه بمفاهم سابق وأما تعريفه فلا فائدة السامع إما حكما على أمر

(قوله وقيل الخ) أي وقيل إن ما ارتكبه المصنف اصطلاح مبنى على مناسبة لأن التخصيص الخ (قوله عن نقص الشيع) أي العموم (قوله على مجرد المفهوم) أي على المناسبة المطلقة وهو الحديث والمطلق لا يكون فيه التخصيص وانما يكون فيه التقييد بالمعولات (قوله وفيه نظر) لأنه إن أراد ذلك القائل بالشيع في الاسم الشيع (٩٣) باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن

النكرة في سياق الإثبات ليست كذلك إذا لعموم لها - وما شمولها بابل بدلها فلا يكون وصفها في رجل عالم مخصصا وإن أراد به الشيع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين في الفعل أيضا شيع لأن قولك جاعني زيد محتمل أن يكون على حالة الركون وغيره ويحتمل على حالة السرعة وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها في الحال والتمييز وجميع المعولات تخصيص والحاصل أنه إن أراد بالشيع العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وإن أراد به العموم البسولي فهو موجود في الفعل وأجيب باختصار الشق الأول وأن الاسم لما كان يوحد فيه العموم الشمولي في الجملة ألا ترى إلى النكرة الواقعة في سياق النسبة التخصيص الذي هو نقص العموم الشمولي بخلاف الفعل

وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيع ولا شيع للفعل لأنه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف بجي في الاسم الذي فيه الشيع فيخصه وفيه نظر (وأما تركه) أي ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف (فظاهر مما سبق) في ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة (وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على أمر

المسند بالاضافة والوصف يكون لتكوين الفائدة في التركيب أكمل وأتم لأن المعنى كلما ازداد فيه الخصوص ازداد تمامه وكما تقدم ثم إن المصنف قد قال فيما تقدم في الإتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول والتمييز وأما تقييده وقال في الإتيان مع المسند بالاضافة أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الإتيان الأول تقييدا والثاني تخصيصا وذلك مجرد اصطلاح ليس له وجه مناسبة وأما ما يقال من أن التخصيص عبارة عن نفي الشيع ولا شيع للفعل وانما يدل على الماهية المطلقة فلا يكون فيه التخصيص وانما يكون فيه التقييد بالمعولات والاسم فيه شيع فيكون فيه التخصيص ففيه نظر لأنه إن أريد بالشيع البدلي فهو موجود في الفعل لأن ضرب مثلا شائع شيعو عابديا باعتبار الضرب الشديد والخفيف وإن أريد العموم فالتكرة في سياق الإثبات لا عموم لها فلا فرق على هذا الوجه على أن هذا التفريق انما يتم على تقدير تسليمه بين معمولات الفعل والاضافة الاسم ووصفه ويبقى الفرق بين معمولات المشتق والاضافة والوصف ثم ينبغي أن يعلم أن كون ما تقدم اصطلاحا لا ينافي أن يبنى على مناسبة ما وهو أن جنس الاسم في الجملة فيه العموم فتناسب تخصيصه باسم التخصيص المناسب للعموم وجنس الفعل لا عموم فيه بل فيه إطلاق فتناسب تخصيصه بالتقييد فالحق به المشتق في معمولات التي يشارك فيها فإن أراد ذلك القائل نحو هذا المعنى اندفع النظر تأمله (وأما تركه) أي وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك وهو أن ذلك السبب هو وجود مانع من تربية الفائدة كعدم العلم بما يتخصص به من وصف واضافة وكقصد الاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور وأما كون المشار إليه غلاما من غير أن تقول غلام فلان أو غلام أبي فلان لعدم العلم بنسب إليه أولا فخفاء على السامعين لثلاثها بن تلك النسبة أو يكرم مثلا (وأما تعريفه) أي وأما الإتيان بالمسند مع ظرف طريق من طرق التعريف (ف) يكون (لا فائدة السامع حكما على أمر

وأما تقييد السكاكي بقولك زيد بـ رجل فاضل فلا يصح لأن الصفة هنا حصول الفائدة لا تمامها لأن الرجولية لا يدل بقصد الاخبار بها ورعا كانت فائدة الخبر في صفة لا في نفسه وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف فلم يتعرض له المصنف لأنه يظهر مما سبق من أسباب التقييد فإذا زالت لم تخصص ص (وأما تعريفه فلا فائدة السامع الخ) ش تعريف المسند بكون لا فائدة السامع حكما على شيء معلوم له بأحدى طرق التعريف بأخر مثله أي إذا كان السامع يعلم للحكم عليه إحدى صفتين وأردت أن تقيده الأخرى فأجعل المعلوم للسامع مبتدأ والمجهول له خبرا كما إذا كان السامع يعرف

فأنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم وانما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد (قوله فظاهر تعديله مما سبق) أي فظاهر تعديله مما سبق في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك وهو وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو اضافة وكقصد الاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور وأما كون المشار إليه غلاما من غير

مع لوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم كذلك

أن تقول غلام فلان أو غلام بني فلان لعدم العلم بنسب إليه أو لا خفاء على السامعين لثلاثهم أن تلك النسبة أو بكرم مثلا (قوله معلوم 4) أي السامع وقوله بأحدى طرق التعريف أي من علمية واضمار وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعلق بمعلومه (قوله يعني الخ) وجه أخذه ههنا من المتن أنه جعل علمه تعريف المسند لا فائدة المذكورة وتعريف المسند إليه مأخوذ منها بدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معرفة الا اذا عرف المسند إليه والا وضح أن يعال الشارح بذلك ثم أن الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنف على هذه المكنة أعني الافادة المذكورة ومن المعلوم أن الاقتصار في مقام (٩٤) البيان يقتضي الحصر (قوله اذ ليس في كلامهم) أي العرب وأورد عليه

قول القطايعي

ففي قبيل التفريق بأصباغا
ولا يك موقف منك الوداعا
وأجيب بأن ههنا من باب
القلب وكلام الشارح فيما
لا قلب فيه واختار بالجملة
الخبرية عن الانشائية نحو
من أبوك وكم درهم مالك
فان الاستفهام وهو من
وكم مبتدأ عند سيبويه مع
كونه نكرة وخبره معرفة ولا
يد من تقييد الجملة الخبرية
أيضا بالمستقلة بالافادة
ليخرج نحو مررت برجل
أفضل منه أبوه فان أفضل
منه أبوه وان كان جملة
خبرية الا انها ليست
مستقلة بالافادة اذ ليست
مقصودا لانتهايل للوصف
بها فلا يضر جعل المبتدأ
وهو أفضل نكرة وخبره
وهو أبوه معرفة ههنا
مذهب سيبويه وجعل
بعضهم أبوه مبتدأ خبره
أفضل حينئذ فلا اشكال

معلومه بأحدى طرق التعريف) يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (بآخر مثله) أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بأحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقتان نحو الراكب هو المنطلق أو اختار

نحو زيد هو المنطلق

معلومه بأحدى طرق التعريف) من علمية واضمار وموصولية وغير ذلك مما تقدم (بآخر) متعلق بقوله حكما أي لا فائدة الحكم على أمر معلوم بأمر آخر (مثله) (١) أي مثل الامر المحكوم عليه في مجرد كونه معرفة سواء اتحد طريق التعريف فيه أم نحو الراكب هو المنطلق أو اختلف نحو القائم هو زيد وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند إليه والا فلو صح الحكم به معرفة على منكر لكان الصواب ليشمل الامرين أن يقول حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذي أشعر به اللفظ يجب ان يكون مراد الله لانه هو المطابق لما في الخارج اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كالاتفاقها وان كان في الانشائية كما في قوله من زيد ومن القائم وأما نحو قوله * ولا يك موقف منك الوداعا * وقوله مررت برجل أفضل منه أبوه فلا يدل كما قيل على جواز الحكم بعرف على منكر لان الاول وما أشبهه من باب القلب والثاني الخبرية واسم التفضيل المقدم وأشعر قوله أيضا بآخر أن المسند والمسند إليه لا بد في الافادة من ان يختلفا في المفهوم ولو اتحد في المصدق الخارجي وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعري شعري * فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة فان قيل غاية ما أفاد هذا الكلام أنا اذا عرفت المسند ومعلوم في الكونه لا بد حينئذ من تعريف المسند إليه أفاد الكلام حكما على معرف بمعرف

زيد باسمه ووصفه ويجعل كونه أخاه فتقول زيد أخوك سواء عرف ان له أخا لم يعرف ان له أخا وان عرف ان له أخا وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد أما اذا لم يعرف ان له أخا أصلا فلا يقال ذلك فان قلت المصنف قال انك تقول زيد أخوك سواء عرف ان له أخا لم لا نعلم ان عرف ان له أخا وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد وهذا القسم حاصل اذا علم ان له أخا الذي قال فيه أنا فانك تقول زيد أخوك قلت يمكن الجواب بأنه اذا علم ان له أخا فان كان يعلم زيد اقل زيد أخوك لان أخوك وان كان معلوما من وجه فزيد أولى أن يكون متبدا لانه معلوم باسمه وشخصه أو صفته فهو كد علمان أخوك وان لم يكن يعلم زيد اقل زيد أخوك زيد لان أخوك حينئذ معلوم من وجه فهو أولى بالاستناد اليه من المجهول من

(قوله بآخر مثله) أشعر قوله بآخر انه يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم وان اتحد في (أولام)

المصادق الخارجي ليكون الكلام مقبدا وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعري شعري * فتؤول بحذف المضاف اليه باعتبار الحالين أي شعري الآن مثل شعري القديم أي انه لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة (قوله أي حكما على أمر معلوم الخ) أفاد ذلك لاجل ربط العبارة بعضها مع بعض لمساها من الصعوبة (قوله سواء اتحد الخ) أشار بذلك الى أن مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف

(١) قوله مثله سقط ههنا من نسخ شرح ابن يعقوب التي بيدنا بقية عبارة المتن وهي أولام حكما كذلك اه كتيبه مصححه

وأما لازم حكم بين أمرين كذلك تفسير هذا أنه قد يكون للشيء (٩٥) صفتان من صفات التعريف ويكون السامع

عالمًا باتصافه بأحدهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى فتعبد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجهده به مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجهده خبرًا فتفيد السامع ما كان يحمله من اتصافه بالثانية كما إذا كان السامع أخًا يسمى زيدًا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه

(قوله أولًا لازم حكم) المراد به لازم فائدة الخبر وذلك إذا كان المخاطب عالمًا بالحكم كأن تقول لمن مدحك أمس في غميتك أنت المادح لي أمس فاقصد بهذا خبره بأنك عالم بمدحك أمس (قوله وفي هذا) أي كلام المصنف أعنى قوله وأما تعريفه بالخ ورفض الشارح به ذات شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لأنه من قبيل إفادة المعلوم (قوله فائدة مجهولة) أي وهي الحكم وألازمه (قوله لا يستلزم العلم بالسناد أحدهما إلى الآخر) أي لأنك قد تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيدًا وأن ثم رجلاً موصوفاً بالانطلاق فقد تحققت مدلول زيد

(أولًا لازم حكم) عطف على حكم (كذلك) أي على أمره معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بالسناد أحدهما إلى الآخر

وهو أخبار بمعلوم فأى تنكئة أفادها هذا الكلام فحصل بها عند تعريف المسمند مطابقة لمقتضى الحال بل نقول الأخبار بالمعلوم عن المعلوم لا يفيد أصلاً قلنا العلم بالمسندين بمعنى تحقق حصول مدلولهما في الخارج الذي هو المراد هنا لا يستلزم العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر فالتك تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيدًا وإن ثم رجلاً موصوفاً بالانطلاق ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيدًا فالكلام المعروف الجزأين مفيد أى فائدة وهذه الفائدة المحصلة عند تعريف الجزأين إذا اقتضاهما المقام لكونهما على التي يرتقبها السامع أو كما رتبها أصارت تنكئة يطابق بها مقتضى الحال فالمراد أن مدلول هذا التركيب يؤتى به عند مناسبة المقام ولا يعدل عنه إلى غيره والحاصل أن هذا الكلام من حيث كونه يؤتى به لمناسبة مدلوله للحال يكون من علم المعاني ومن حيث كون الجزأين في عطف وأخبر جوازاً بأحدهما عن الآخر يكون من علم النحو وقد تقدم مثل هذا فليفههم ثم مثل تعريف الجزأين

كل وجهه وكذلك الألف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فن عرف زيداً باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلق تقول له زيد المنطلق أى هو ذلك المنطلق المعهود في ذهنك وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق الذي في ذهنه هو زيد قلت المنطلق زيد وقد أورد على المصنف أنه إذا لم يعرف في المثال الأول أن له أخصاً أصلاً يكن معلوماً عنده بأحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب وكذا عكسه وهو أخوك زيد إذا قلته لمن يعتقد أن له أخصاً ثم الألف واللام في هذين المثالين عهدية وقد تكون جنسية كما إذا عرف السامع انساناً بعينه ووصفه وهو يعلم جنس المنطلق وأردت أن تعرفه انطلق زيد فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد هذا مضمون كلام المصنف وقوله بأحدى طرق التعريف الباء فيه تتعلق بعملوم وقوله بأخرى تتعلق بقوله حكماً أو بقوله إفادة وقوله مثله يريد في أنه معرفة لا في اتحاد جهة تعريفهما فإن جهة التعريف في المثالين السابقين في أحد الاسمين العلمية وفي الآخر التعريف بالاضافة إلى المضموم ويرد عليه في قوله بأحدى طرق التعريف أن علم إحدى صفتي الشيء لا ملازمة بينه وبين إحدى طرق التعريف فقد يعرف الشيء بصفة من غير تعريف لفظي كقولك رجل في الدار عندنا وقد تكون فيه إحدى طرق التعريف وهو مجهول كقولك الرجل خير من المرأة فينبغي أن يكون المرعى هنا التعريف المعنوي المقابل للجهيل لا التعريف اللفظي المقابل للشكيب وقوله أولًا لازم حكم أى إذا كان السامع غير جاعل بهم ما ولكن قصده المتكلم إعلامه بأنه يعرف أحدهما وحكم به على الآخر كقولك الذي أتى على أنت لمن يعلم أن الشفاء نقل اليك ولا يدري هل تعلم أنه المثنى أو لا تفديره علمت أن المثنى أنت وتقول أنت المثنى على في عكسه وقوله وعكسهما هو بالخفض معطوف على المثالين وهما أخوك زيد والمنطلق عمرو وقوله والثاني قد يفيد قصر الجنس يريد بالثاني ما فيه الألف واللام سواء كانت دخلت على المسند أم المسند إليه فتارة لا يفيد قصر الجنس على شيء كقول الخنساء إذا قبح البكاء على قبيل * رأيت بكاء الحسن الجميلاً وقد يفيد قصر الجنس كقول المصنف على شيء اعلم يقل على المسند لأنه تارة يفيد قصر المسند وتارة قصر المسند إليه وذلك في زيد المنطلق والمنطلق زيد وفي كلامه نظر لأن ذلك لا يختص به الألف واللام بل الاضافة كذلك فلا حاجة لقوله كذلك فإن قولك زيد بصديق قد يقال بالفائدة للخصم على قول من جهة ما دل عليه من استغراق الاضافة لا بالمعنى الذي حصل به القصر في قولنا زيد المنطلق فإن المدرك

ومدلول المنطلق في الخارج ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيداً بالالكلام المعروف الجزأين المفيد لذلك

فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن له أخا أصلا وان عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالعين على من لا يعرفه المخاطب أصلا فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد وكذا إذا عرف السامع أنسابا يسمى زيدا بعينه واسمه وعرف أنه كان من أنساب انطلق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق فتقول زيد المنطلق وان أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت المنطلق زيد وكذا إذا عرف السامع أنسابا يسمى زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول زيد المنطلق وان أردت أن تعينه عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد

(قوله نحو زيد أخوك وعمر المنطلق) كل منهما صالح لأن يكون مفيدا للحكم وللأزمة فإذا كان المخاطب يعلم أن هذه الذات تسمى بزيدا وأن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيدا وقلت له زيد المنطلق فقد أدت به الحكم وان كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق (٩٦) هو ذلك الشخص المسمى بزيدا وقلت له هذا اللفظ فتدأفته أمك عالم بذلك

(نحو زيد أخوك وعمر والمنطلق) حال كون المنطلق معترفا (باعتبار تعريف العهد والجنس)

فقال (نحو) قولك (زيد أخوك) لمن يعرف أن الشخص القلاني يسمى بزيدا ويعلم أن له أخا ولا يعلم ثبوت ذلك الاخوة لذلك الشخص بعينه (و) قولك (عمر والمنطلق) لمن يعلم عمر باسمه وشخصه ويعلم أن ثم منطلقا ولا يعلم أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو وهذا ان أخذ المنطلق في التركيب (باعتبار تعريف العهد) لان الانطلاق على هذا معهود خارجا فالمنطلق يحتمل ان يؤخذ بذلك الاعتبار فيكون معنى الكلام ما ذكر (أو) يؤخذ باعتبار تعريف (الجنس) فيكون معناه أن الشخص المعلوم بتسميته عمر أثبت له حقيقة المنطق المعلوم في الازهان وسألت أن هذا الاعتبار مفيد الحصر واعتبار المعنى الجنسي يتحقق في المضاف الذي هو أخوك أيضا كما تحقق فيه الاعتبار العهدي كما قررنا لان الاضافة يصح أن يشار بها الى الحقيقة كما يقال ماء الورد أشرف من ماء الرمان وعليه فيكون التقدير ان زيدا أثبت له جنس الاخوة المعلوم في الازهان المنسوبة اليك لان اضافتها الى الشخص لا يتبعين شخصيهما فيها فيه الاخبار بالجنس كما تنبئ عنه الالف واللام أما الاضافة فانها لا تنبئ عن الجنس ولذلك نقول ان قولنا زيد المنطلق لا فرق في افادته الاسـتغراق بين أن تكون الاداة فيه جنسية أو استغراقية الآن المدرك

وهذا هو نفس لازم الفائدة ولازم الحكم وكذا يقال في زيد أخوك (قوله حال كون المنطلق معترفا الخ) أشار به هذا الى أن قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من المنطلق وانما شخص الكلام بالمثل الأخير ولم يجبه له حالا من أخوك أيضا سيما ذكره من أن تعريف الاضافة انما يكون باعتبار العهد الخارجي ولا يقال ان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من كل من العهد والجنس وجبئذ فلا وجه

للتخصيص لان الاضافة وان أتت لما تأتي له اللام لكن الأصل فيها

وظاهر

اعتبار العهد الخارجي بخلاف اللام فان انبائهم الكل من الامر من أصل فيها وجوز في الاطول تعلقه بكل من المثلين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا العهد الذهني وهو الاشارة الى حصة معلومة للمخاطب بل لانه لا يوافقـه التقرير الا في بل المراد به العهد الخارجي وهو الاشارة الى شخص معين في الخارج وان لم يكن معينا عند المخاطب فالمنطلق من قولك عمرو المنطلق اذا أخذ باعتبار العهد الخارجي كانت ال اشارة الى شخص معين في الخارج ج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معلوما عند المخاطب بأن كان يعرف عمر باسمه وشخصه ويعرف أن شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم أنه هو عمرو وكذلك نحو عمرو وأخوك ان أخذ أخوك باعتبار تعريف العهد فيكون اشارة الى شخص معين في الخارج متصف بأنه أخوه وان لم يكن معينا عند المخاطب بأن كان المخاطب يعرف زيدا باسمه وشخصه ويعلم أنه أخو لا يعلم أن ذلك الاخ هو زيد (قوله أو الجنس) المراد به الحقيقة التي يعرفها المخاطب من غير اشارة الى معين في الخارج فاذا قيل عمرو المنطلق لمن يعرف عمر باسمه وشخصه ويعرف حقيقة المنطلق ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقة ثابتة لعمرو ولا كانت ال مشارا بها للحقيقة التي يعرفها السامع وأن المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمر أثبت له حقيقة المنطق المعلوم في الازهان والخاص انك تقول عمرو والمنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن انسابا يسمى عمرو ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق ولكن لا يعلم أنه عمرو وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسماة بزيدا أم لا ولا يقال زيد أخوك اذا أخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيدا باسمه ويعلم أن شخصا أثبت له الاخوة ولا يعلم أنه هو زيد

(قوله وظاهر لفظ الكتاب) أى المتن أى قوله بأن خومته ووجهه أنه مثل بالمثالين المذكورين لتعريف المسند لاجل إفادة الحكم معلوم على معلوم لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط والثاني باعتبار التعريفين فلمزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخا وهو مخالف لما ذكره المصنف في الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن (قوله لمن يعرف أن له أخا) أى على الإجمال أى ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف أن تلك الذات المسماة بزيدا هي المتصفة بالأخوة (قوله سواء كان يعرف أن له أخا) أى كفى المتن وقوله لم يعرف هذه الصورة هي محل الخلاف وعلى هذا فعنى زيد أخوك زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة اليك (قوله ووجه التوفيق) أى بين كلام المتن والإيضاح (قوله ما ذكره بعض المحققين من النجاة) هو العلامة مرضى الدين شيخ الشارح (قوله على اعتبار العهد) أى الخارجى فأصل وضع أخوك للذات المشخصة المعينة خارجا لى ثبت بها الأخوة (قوله واللام يبق فرق) أى والانتقال أن أصل وضعها مبنى على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وإن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة اليك فلا يصح لانه يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد أى لم يبق فرق من جهة المعنى وذلك لأن المراد حينئذ من كل منهما غلام مامن غلامان زيد والآخر فرق من جهة اللفظ حاصل (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النقي أى وإذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة لأن المراد من الأول غلام معين فى الخارج ثبت له الغلامية لزيد والمراد من الثانى غلام مامن غلامان زيد (قوله لكن كثيرا الخ) هذا استدلال على قوله أن أصل وضع تعريف الإضافة الخ دفع به توهم أنهم لم يخرج عن أصل وضعها (قوله من غير إشارة إلى معين) أى من غلامانه بأن يراد الحقيقة من حيث تحققها فى ضمن فرد (٩٧) مبهم بحيث يكون مراد الغلام لزيد

(قوله كالعرف باللام)
تسببه فى الطرفين الأصل
وخلافه أى كأن العرف
باللام أصل وضعه لو احدى
معين وقد يستعمل فى
الواحد غير المعين على
خلاف الأصل كفى
* ولقد أمر على التثنية بسببى
أهـ بن وهو مخالف
لما تقدم من أن اثنين آل
لكن من الأمرين أصل

وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك إنما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور فى الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف أن له أخا لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد واللام يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فليكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا الخ إيراد ما يقال جاءنى غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة

لاحتمال التعدد فيها مع تلك الإضافة فيؤخذ القدر المشترك المعقول وبهذا المعنى يصح أن يكون المضاف كالنكرة كما يصح فى الحملى بالحيث يشار بكل منهما إلى حصة من تلك الحقيقة فى ضمن فرد ما كقوله فى التثنية * ولقد أمر على التثنية بسببى * وكقولك فى الإضافة خذ ماء الورد وامزجه بالدواء الفلانى فان فاعله ما مختلف وذلك تارة يكون تحققة كما مثل زيد الامير والامير زيد إذا لم يكن أميرا وتارة مبالغة كما لعله فى ذلك الوصف نحو عمرو والشجاع والشجاع عمرو وقد يقال إن بيت الخنساء من ذلك * واعلم أن زيد

(١٣ - شروح التلخيص ثانيا)

فيها لكن ما تقدم مبنى على الطريقة التى مشى عليها المصنف عند الكلام على تعريف المسند اليه باللام وما هنا مبنى على طريقة أخرى ذكرناها هناك * واعلم أن الأسماء الاربعة الجارية فى المعرف باللام تجري فى المعرف بالاضافة فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى كفى غلام زيد إذا لم يكن له الاغلام واحد أوله غلامان ليكن كان إذا أطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب أن له مزيدا خصوصية زيد لانه أعظم غلامانه وأشهرهم نسبة اليه وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هي نحو ماء الهندباء أنفع من ماء الورد وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد سواء كان ذلك المعرف بالاضافة لفظا مفردا أو جمعا نحو ضربى زيد قائما وعبيدى أحرارا فالاضافة حينئذ لا تستغراق وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين كغلام زيد ميمير الى واحد غير معين وكقولك خذ ماء الورد واخلطه بالدواء الفلانى فان المراد شخص غير معين وتكون الإضافة حينئذ للعهد ذهنى وإنما كان المعرف بالاضافة كالعرف باللام فى صحة اعتبار الأحوال المذكورة فيه لان الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف فى ذهن السامع كما أن اللام إشارة إلى حضور ما دخلت عليه فى ذهنه وهذا المضاف الحاضر فى ذهن السامع تارة يراد به فرد معين فى الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هي أو من حيث تحققها فى ضمن جميع الأفراد أو فى ضمن فرد غير معين كما أن مدخول آل الحاضر فى ذهن السامع كذلك ثم إن المضاف للعرف إذا قصد به الجنس فى ضمن فرد غير معين معرفة من حيث أن جنسه معلوم للسامع أشير بإضافته إلى حضوره فى ذهنه ونكرة من حيث أن جنسه تحقق فى ضمن فرد غير معين كما تحققت الجهاتان فى المعرف باللام العهد ذهنى فإذا قلت غلام زيد زيد بالحقيقة فى ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام لزيد بالاضافة فى

المعنى وان اختلفا في اللفظ (قوله فما في الكتاب) وهو ان زيدا اخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بان له اخا فيشار اليه بعهد الاضافة وقوله ناظر لاصل الوضع أي من كونه معرفة باعتبار العهد (قوله وما في الايضاح) من أن نحو زيدا أخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا وقوله إلى خلافه أي ناظر إلى خلاف الأصل من التشكيك العارض ثم اعلم أن الكلام مقروض في المعرفة بالاضافة اذا كان مبتدأ أما اذا كان مستند اليه فلا بد أن يكون معلوما فلا تقول أخوك زيدا لمن لا يعرف أن له أخا لا تمنع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (قوله وما في الايضاح إلى خلافه) أي ما في الايضاح من صورة الخلاف ناظر فيها الخلاف الأصل فأندفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع أن من جهة ما في الايضاح صورة المتن وهي مبنية على الأصل لا على خلافه (قوله والضابط في التقديم) أي في جعل أحدهما مبتدأ والآخر (٩٨) خبرا عند تعريف الجزأين وهذا جواب عما يقال اذا كان كل من الجزأين

فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في الايضاح إلى خلافه (وعكسهما) أي نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيدا والمنطلق عمرو والضابط في التقديم أنه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع انصافه بأحداهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع انصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعم أن تحكم عليه بالأخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيها كان بحيث يجهل انصاف الذات به وهو كالمطالب أن تحكم بثبوت الذات أو انتفاء عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيدا أخوك وإذا عرف أخاه

معرفة هل يجوز جعل أيهما مبتدأ والآخر خبرا ومن هذا الضابط يعلم سر قول النحو بين اذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما (قوله أنه) أي الحال والشأن وقوله اذا كان أي اذا كان للشيء الواقع وقوله صفتان من صفات التعريف أي صفتان تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف فاضافة صفات إلى التعريف لا تدل على ملازمة ككون الذات مسماة بزيد وكونها أخا لعمرو وكونها مشارا إليها أو أمثال ذلك (قوله دون الأخرى) أي دون انصافه بالأخرى كان عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له (قوله فأيهما) أي الوصفين ولوراعى لفظ صفتان لقال فأيتهما وأي شرطية

المراد في المثالين شخص غير معين وبهذا الاعتبار قيل ان الاضافة قد لا تفيد تعريفا كالحلي بآل ولو كان أصل وضعهما التعريف العهدى الخارجى أو الجنس فقولنا في المضاف غلام زيدا أصله الإشارة إلى غلام معين بذلك وبين المخاطب وقد يراد غلام مامن غلمان زيدا فيكون مرادفا لقولنا غلام زيدا فما في هذا الكتاب وهو أن أخوك معرفة وان قولنا زيدا أخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا فيشار اليه بعهد الاضافة ناظر لأصل وما في غيره كالايضاح من أن نحو زيدا أخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا ناظر للتشكيك الوارد فغناه على هذا أن زيدا ثبت له الأخوة المنسوبة اليك التي لو أطلقت عليه بذلك الاعتبار ابتداء لم تعد إلا أن مصدر وقها فردت من جنس الأخوة المنسوبة اليك على أن التحقيق أن الاضافة حيث ألحقت بآل لا تخلو عن عهد ذهني وانما استفيد التشكيك فيهما من القرينة الدالة على ارادة الحقيقة المعهودة في ضمن فردة كما تقدم فليتهم (وعكسهما) أي ونحو عكس المثالين وعكس الاول وهو زيدا أخوك أخوك زيدا وعكس الثاني وهو عمرو والمنطلق عمرو وعما ينبغي أن ينتبه له في تعريف الجزأين ادراك السر في جعل أحدهما على التعيين مبتدأ والآخر الخبر والعكس لا يدرك معنى قول النحو بين اذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما فان تحقق المبتدأ منهما انما يتحقق بذلك السر والسري في ذلك أن الجزء الذي عرف عند المخاطب بثبوت الحكم عليه أو كان من شأنه أن يعرف هو المجهول مبتدأ والذي جهل بثبوت له أو كالمجهول هو الذي يجعل خبرا فإذا كان السامع المنطلق ليس موضوعا للتخصيص بخلاف المنطلق زيدا كما تقرر في الأصول فينبغي في هذه الحالة ارادة القصر في المنطلق زيدا بوضع اللفظ وحالة ارادته في زيدا المنطلق تحتاج اقربينة والسكاكي قال زيدا المنطلق

وجواب قوله يجب أن يقدم الخبر لكن يصح إقراره بالجزء والرفع كما قال في الخلاصة * وبعد ما مضى رفعك ولا الجزأ حسن * وقوله كان أي وجد وقوله بحيث أي ملتصقا بما جملة هي أن يعرف السامع انصاف الذات به أي بذلك الوصف أي أن يعرف ذلك بالفعل أو من شأنه أن يعرف ذلك واعلم أن حيث في هذا التعريب وأمثاله خارجة عن أصلها من وجهين الاول استعمالها بمعنى حالة تشبيهها بالمكن بجامع الاحاطة والثاني جرعا بالباء مع أنها لازمة للنصب على الظرفية محسلا ولا تخرج عنها إلا للجرع عن الآن يكون روي قول من يقول بتصرفها (قوله زعمك) أي ظنك أو فهمك (قوله الدال عليه) أي على الوصف الذي يعرف السامع انصاف الذات به (قوله وأيها) أي كان بحيث يجهل انصاف الذات به أي بالفعل أو كان من شأنه أن يجهل ذلك الانصاف وان كان عارفا بذلك الوصف (قوله ولا يعرف انصافه بأنه أخوه) أي سواء عرف أن له أخا أم لم يعرفه فالضابط جار على ما في المتن والايضاح

(قوله ولا يعرفه على التعيين) أي من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله وأردت أن تعينه عنده) أي بالعلم ثم ان مراد الشارح بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به والافسان سبب تقديم أحدهما المقادير قوله فأيهما كان بحيث يعرف الخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولا يصح زيد أخوك) أي لا يصح بالنظر للبلاغة لأن المستحسن في نظر البلاغة لا يجوز مخالفتها إلا لنكتة فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا فلا يرد ما يقال ينبغي أن يصح لحصول المقصود عليه من إفادة أن الاح متصف بأنه مسمى بزيادة غاية الأمر أن غيره أولى وتحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافه بالأخوة وتارة بالعكس ففي الأول يجب أن يقال له زيد أخوك ويجب أن يقال له في الثاني أخوك زيدا لأنه غايه قدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالباس لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيه مالا وهم قلب المعنى المقصود (٩٩) (قوله ويظهر ذلك) أي الضابط في قولنا رأيت

ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابا الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقه نحو زيد الأمير)

يعرف أن الشخص الفلاني يسمى زيد أو كان من شأنه أن يعرف ذلك لوجود ما يلوح به وهو جاهل باتصافه بكونه هو المنطلق سائلا عن ذلك أو كالمسائل لكون ذلك هو الذي ينبغي له في زعمك قلت زيد هو المنطلق وإن سبق إليه أن الشخص الفلاني منطلق أو يكون كمن سبق إليه التقدم ما يلوح بذلك وهو طالب أو كالمطالب لكونه هل هو الذي يصدق عليه لفظ زيد أو لا يصدق عليه قلت المنطلق زيد ولا يصح أن تقول العكس فيما ولو كان يلزم من صدق القضية صدق عكسها المستوى لأن رعاية تقديم المعلوم أو كالمعلوم في باب البلاغة وتأخير المجهول أو كالمجهول فيها واجب ويوضح لك كون أحد الجزأين كالمعلوم الثبوت قبيح قدم والآخر كالمجهول فيه خير قولك مثلا رأيت أسودا غابا الرماح فإن المناسب لذلك الأسود الغاب لا الرماح فالجزء الذي من شأنه أن يعلم هو الغاب فيقف ذم فلا يقال الرماح غابا الأعلى أطراح ما ينبغي أن يراعى في باب البلاغة وذلك ظاهر (والثاني) وهو اعتبار تعريف الجنس الخي مثل بال (قد يفيد قصر الجنس) أي الجنس المدلول عليه بذلك المعروف بتعريف الجنس (على شئ) ولم يقل على المعروف المحكوم به وأعليه للإشارة إلى أن التصرف قد يكون على المسند المنكران كال المعروف مبتدأ على ما يأتي ثم يلهو بهم هذا يعلم أن الكلام أعم مما قبله (تحقيقا) أي يشيد التعريف المذكور قصر الجنس حقيقة لعدم وجوده معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه (نحو) قولك (زيد) هو (الأمير) إذا لم يكن

والمنطلق زيد في المقام الخطابي يلزم من كل منهما ما أن لا يكون غير زيد منطلقا والمقصود تارة يكون الجنس نفسه من غير اعتبار التقييد بنظر أو غيره كسبق وقد يكون باعتبار تقييده كقولك هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا وحيث أريد القصر لا يعطف عليه فلا يقال زيد المنطق وعمر ولا يلزم اجتماع القصر وعدمه وسيأتي ذلك في باب القصر وقوله وقيل الاسم متعين لا يخفى أن الكلام في هذا

ما ذكره من المثال لأن المثال لا يخص ثم ان كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر وهو كذلك وذلك لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيعصر في بعض الافراد والمعهد الخارجي لا عموم فيه بل هو مساو للجزء الآخر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر وحينئذ فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر في قصر الأفراد أو أقصر القلب فيتأق في المهور وأيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود وعمر والمنطلق زيد أي لا عمرو كما تعتقده (قوله تحقيقا) بمعنى حقيقة صفة أقصر أي يشيد التعريف المذكور قصر الجنس قصر حقيقة أي حقيقة أي على سبيل الحقيقة لعدم وجوده معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه أو بمبالغة أي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا أحسن من قول بعضهم أي قصر محققا أي مطابقا الواقع أو بمبالغة لأن المبالغة ليست في التصبر بل في النسبة بواسطة القصر ولأنه لا يلزم في التصبر الحقيقي أن يكون مطابقا لواقع بل يكفي أن يكون عن اعتقادنا أو جهلا أو يقينا

(قوله اذا لم يكن الخ) بيان ان يكون القصر حقيقة (قوله لكاله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من أفراد مع وجود معنى الجنس في غير المتصور عليه (قوله أو بالعكس) أي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه لان الكمال أمر نسبي فلك أن تعتبره في كل أي وإذا كان الجنس كاملا في ذلك المقصور عليه فيعده وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ (قوله وكذا اذا جعل المعروف الخ) أي فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا ومبالغة وهذا داخل في كلام المصنف لازد عليه لما علمت أن كلام المصنف هنا أعم مما سبق (قوله ولا تفاوت بينهما) أي بين المثالين اللذين زدناهما على ما تقدم في المصنف وما ذكره من عدم التفاوت انما يصح (١٠٠) على مذهبه من أن الجزئي الحقيقي يكون محمولا من غير تأويل وأما على

اذا لم يكن أمير سواء (أو مبالغة لكاله فيه) أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أي الكمال في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعروف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو

أمير سواء (أو) يفيد قصره عليه (مبالغة) لاحقيقة لوجود المعنى في غير المقصور عليه أيضا ولكن (لكاله فيه) أي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه أو لكمال المقصور عليه في الجنس والمعنى واحد بعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال وذلك (نحو) قولك (عمرو الشجاع) أي عمرو وهو الكمال في الشجاعة حتى ان شجاعة غيره كالعدم لقصورها عنه عن رتبة الكمال فتكون الشجاعة مقصورة على عمرو ثم ان المصنف مثل بالمعرف تعريف الجنس مستندا وقد تقدم حل كلامه على ما هو أعم من ذلك لان المعروف تعريف الجنس يفيد القصر اذا كان مستندا كما مثل وكذا يفيد اذا كان مستندا اليه كقولك الامير زيد والشجاع عمرو ولا فرق بين تقديم المعرف بال على أنه مبتدأ وتأخيره على أنه خبر في افادة كيب قصر الجنس المذ كونه على مسمى الاسم الآخر فقاد الترتيبين الاخيرين قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ثم ما ذكرنا هو حيث تعرف أحدهما منقطع باللام فان كانا معا معرفين باللام كقولك القائم هو المتكلم فهو ليدل على حصر الثاني في الاول أو بالعكس قيل ان الاقرب حصر الاول في الثاني لدلالته على متعدد في الاصل لكونه محكما عليه فهو يحصر في المحمول الذي الاصل فيه الاتحاد والحاصل عما تقرر أن المحلى بال الجنسية ان حكمه فانه يفيد الحصر ويلزم حينئذ تعريف المحكوم عليه كما تقدم وان حكمه عليه افاد الحصر ولو كان ما حكم به عليه منكرة كما اشار اليه بقوله يفيد قصر الجنس على شيء لما تقدم انه عبر به ليم التكرار والمعرفة ومثال المعرفين تقدم ومثال ما اذا كان الخبر منكرة قولنا اتوكل على الله أي لا على غيره والكرم في العرب أي لا في غيرهم ثم افادة الحصر بمادل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهرا لان المعنى حينئذ ان جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد شي منها في غيره فاذا قيل الامير زيد فكانه قيل جميع أفراد الامير محصورة في زيد فقد

ما ذهب اليه السيد من أنه لا يكون محمولا وأن قوائما المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى زيد فلا بد من التفاوت لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أي الأمير المسمى زيد لان موضوع الاول جزئي حقيقي ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمله كلي وموضوع الثاني ومحموله كلاهما كلي ولا شك أن ذلك يوجب التغير في لزوم التفاوت فالقصور عليه الامارة على الاول الذات المتخصصة المعبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى زيد واعلم أن افادة الحصر بمادل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهرا لان المعنى حينئذ ان جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد منها شيء في غيره فاذا قيل الامير زيد فكانه قيل جميع أفراد الامير محصورة في زيد فقد

الفصل مبني على أصل وهو ان المبتدأ والخبر متى كانا معرفتين فالاول هو المبتدأ والثاني هو الخبر وهذا هو المشهور وقيل ان اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ والاف السابقي وقيل أنت بالخيار أيهما شئت اجعله مبتدأ وهو قول أبي علي وظاهر قول سيبويه في باب كان وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وقيل الاعم هو الخبر وقيل الاسم متعين لا بداهة والوصف متعين للخبر قاله الامام فخر

ظاهر الحصر بهذا الاعتبار وأما اذا أريد بالجنس الحقيقة فكانه قيل حقيقة الجنس متعينة والحاصل

بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرف فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتعدي في فرد آخر فاذا قيل زيد الامير فكانه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كالا يوجد زيد في غيرها وهذا المعنى أبلغ وأدق من الاول ولم يعتبره أي اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال الا في المعرف دون المنكر ولو كان دالا على الحقيقة على الصحيح وانما الاعتبار في المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متعديا ولذلك لم يفد الحصر

(قوله والحاصل الخ) خلاصته أن المعرفة بلام الجنس هو المقصود سواء جعل مبتدأ أو جعل خبراً (قوله سواء كان الخبر معرفة) أي كما مثل وقوله أو تنكرة أي نحو التوكل على الله أي لا على غيره والكرم في العرب أي لا في غيرهم وهذا التعميم أخذه الشارح من قول المصنف قصر الجنس على شيء فإنه يعلم المعرفة والتنكرة وقد نظم العلامة أبو الراشد سيدي علي الأجهوري هذا الحاصل بقوله مبتدأ بلام جنس عرفاً * منحصر في مخبر به وفاً وان خلاعتها وعرف الخبر * باللام مطلقاً فبالعكس استقر وقوله مطلقاً حال من الضمير في خلا العائد على المبتدأ أي سواء كان معرفاً بالعلمية أو الإشارة أو الموصولية أو الإضافة نحو زيد أو هذا أو الذي قام أبوه أو غلام زيد الكريم (قوله وان جعل خبراً فهو مقصور على (١٠١) المبتدأ) ظاهره كان المبتدأ معرفاً بلام الجنس

نحو الكرم التوقى والقائم هو المتكلم أو غيرهما نحو زيد أو غلام زيد أو غلام زيد الكريم وبه صرح الشارح في المطبوع والذي قاله العلامة السيد أنه إذا كان كل منهما معرفاً بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ مقصوراً على الخبر وأن يكون الخبر مقصوراً على المبتدأ ولكن لا يظهر قصر المبتدأ على الخبر لأن الفصح مبني على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك أنسب بالمبتدأ لأن القصدي فيه إلى الذات وفي الخبر إلى الصفة وذكر عبد الحكيم أنه يتصور الاعم على الاخص سواء قدم الاعم وجعل مبتدأ أو آخر وجعل خبراً نحو العلماء الناس أو الناس العلماء وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه فيحال إلى القرائن كقولك العلماء الخاشعون إذ قد يقصد نارة قصر العلماء

والحاصل أن المعرفة بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو تنكرة وان جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والجنس قديمي على إطلاقه كما مر وقد يبدى بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك فهو الرجل الكريم

أفراد الامة بمحصور في زيد فقد ظهر المحصر بهذا الاعتبار وأما إذا أريد به الحقيقة فكأنه يقال حقيقة الجنس متحدة بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرفة فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتحد في فرد آخر فإذا قيل زيد الأمير فكأنه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد زيد في غيره وهذا المعنى أبلغ وأدق من الاول ولم يعتبره الواضع عند الاستعمال الا في المعرفة دون المنكر ولو كان دالاً على الحقيقة على الصحيح وانما المعنى في المنكر كونه صادقاً على ذلك الفرد لا متحداً به ولذلك لم يفد المحصر ثم الجنس المذكور إماماً مطلقاً كما في الامثلة وإماماً قيلاً لان تعيينه لا يخرج به إلى الشخصية فيكون حصراً باعتبار ذلك القيد من وصف أو حال أو ظرف نحو قولك هو الرجل الكريم أي انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية وقولك هو السائر راكباً أي انحصر فيه السير بحال الركوب دون مطلق السير وهو الأمير في البلد أي انحصرت فيه اماره بالبلد دون مطلق الامارة فهي لغیره أيضاً وهو الواهب ألف قطاراً أي اختص بالهبة للآلاف بخلاف مطلق الهبة فهي لغیره أيضاً وكل ذلك مما دلت عليه تراكيب البلغاء وأشار بقوله قد يفيد إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء

إذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاء الحسن الجميل

لان هذا الكلام لا رد على من يتوهم ان البكاء على هذا المرمى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح إلى كونه حسناً وليس هذا الكلام وارد في مقام من يسلّم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعى ان بكاء غيره حسن أيضاً حتى يكون معناه ان بكاءه هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيره فإنه ليس بحسن فليس المعنى على المحصر كما توهم اذ لا يلائمه اذا قبح البكاء الخ وانما الملازمة اذا ادعى حسن البكاء = ليك وعلى غيره فيقال حينئذ فان بكاءه فقط هو الحسن الجميل فليست قاعدة التعريف هنا المحصور ان

الدين في نهاية الإيجاز وقال المصنف لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين لا بداءة قدم أو تأخر والمنطق دال على أمر نسبي فهو الخبر أبداً لا نافية قول المنطق لا يجعل مبتدأ إلا في الشخص الذي له الانطلاق وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً أو زيد لا يجعل خبراً إلا في صاحب اسم زيد وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ كذا قاله المصنف وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو مطلق أما

على الخاشعين ونارة يقصد عكسه فان لم تكن قرينة فالظاهر قصر المبتدأ على الخبر ان قلت انه لا يتصور عموم في القصر تحقيقاً قلت يجوز أن يكون أحدهما أعم مفهوماً وان تساوا باماً صفاً (قوله والجنس) أي المقصور سواء وقع مبتدأ أو خبراً وقوله كما مر أي في الامثلة المذكورة نحو الأمير زيد وعكسه وعمر والشجاع وعكسه (قوله وقد يبدى الخ) أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك زيد الرجل الكريم المحصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله أو نحو ذلك) أي كالمفعول به ولا جله ومعه

لا يقال زيد دل على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر

(قوله وهو السائر) أي انحصرت فيه السير (قوله وهو الأمير في البلد) أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة فهي غير متعينة أيضا (قوله وهو الواجب ألف فنظار) أي هو مختص بالهبة للألف بخلاف مطلق الهبة فهي غير متعينة أيضا وفي تفسير القنطار خلاف قيل مل عجله نوردها وقيل القنطار المال الكثير وقيل مائة ألف دينار وهل هو فعلا أو فعل حال خلاف (قوله وجميع ذلك) أي ما ذكر في هذا الحاصل (قوله إشارة الخ) أي لأن قدسور القضية الجزئية وقوله إلى أنه قد لا يفيد أي على خلاف الأصل (قوله كافي قول الخنساء) أي في مرتبة أخوها صخر (قوله اذ أقيج البكاء عن قنيل) أي على أي قنيل كان بقر بنه المقام وإن كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعم وقبل هذا البيت

الأيض صخر أن أبكت عني * فقد أضحتك ندي دهر أطويلا
بكيتك في نساء معولات * وكنت أحق من أبدى العويلا
دفع بك الجليل وأنت حي * فن ذاب دفع (١٠٣) الخطب الجليلا
اذ أقيج البكاء البيت

وهو السائر كما هو الأمير في البلد وهو الواجب ألف فنظار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكم البلاغ وقوله قد يتبدل بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كافي قول الخنساء اذ أقيج البكاء على قنيل * رأيت بكاء الحسن الجميل فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبيع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (لخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالته على أمر نسبي)

أمكن تكلفه وادعائه باعتبار أنه أخص من معنى التنكير إذ لا يخفى برودنه وعدم مناسبة مناسبة تامة وانما فائدته الإشارة إلى معلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لأن الالجنسية يشار بها إلى معلوم وهو معلوم وهما أشير بها إلى معلوم معلوم ادعاء كما يقال والذي الحرو والدك العبد رأي حرية أبي وعمودية أبيك معلومتان فليفهم وقوله والثاني قد يفيد الخ ففهم منه أن الأول وهو العهد لا يفيد الحصر وذلك لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالحسن فيحصر في بعض الأفراد وأما العهد والخارجي فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا في قصر الأفراد وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عموم المنطلق زيد أي لا عموم وكما تعتقد وهو ظاهر (وقيل) في نحو التركيبين السابقين مما كان فيه أحد الجزأين المعرفين صفة والآخر اسمًا جامدا كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم) منها متعين (للافتداء) سواء تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات) المستحصنة خارجا ومن شأن أن يحكم عليها الألبها (والصفة) منها متعين (لخبرية) سواء تقدمت كقولك المنطلق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلق وانما تعينت للخبرية (لدلالته على أمر نسبي) المنطلق فالألف واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجود والدلالة على الذات كزيد ولذلك يقع

(قوله رأيت بكاءك) أي بكائي عليك (قوله أن ليس المعنى ههنا على القصر) أي قصر الجنس على البكاء وذلك لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرفق قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر أي أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهم إذ لا يلائمه قوله اذ أقيج البكاء الخ وانما الملائمة

إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله وان أمكن ذلك) أي بتكاف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف في قوله الحسن الجميل لا يؤولى به بدلا عن التنكير الالفائدة وهي هنا القصر وأنت خبر بأنه غير مناسب للمقام كما تقدم فالعذر عن التنكير للتعريف انما هو الإشارة لمعلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لأن الالجنسية يشار بها إلى معلوم معلوم وهما أشير بها إلى معلوم معلوم ادعاء كما يقال والذي الحرو والدك العبد أي أن حرية أبي وعمودية أبيك معلومتان فليفهم اه يعقوب (قوله وقيل الخ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكى على أمر معلوم الخ فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان أو صفة فكانه قيل هذا أي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى قائم بها ومقابلها الاسم وهو ما دل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة قاله عبد الحكيم (قوله للابتداء) الأولى للاستدلال بشمل معمولات النواسخ (قوله لدلالته على الذات) أي ومن شأنها أن يحكم عليها الألبها (قوله على أمر نسبي) أي وهو المعنى القائم بالذات

لأننا نقول المنطلق لا يجعل مبتدأ الاعمى الشخص الذي له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا الاعمى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ * ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول النساء إذا قبح البكاء على قتييل * رأيت بكاء الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره إما تحقيقا كقولك زيد الأمير إذا لم يكن أمير سواء وإما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك عمر والشجاع أى الكامل في الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره اقصورها عن رتبة الكمال * ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار تقييده بشئ كما مر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بنظر أو غيره كقولك هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيرا فان المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقا وكقول الأعشى هو الواهب المائة المصطفا * إما مخاضا وإما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الابل في احدى الحالتين لاهتمام مطلقا ولا الهبة مطلقا (٣٠) وهذه الوجوه الثلاثة أعني العهد والجنس

القصر تحقيقا والجنس للقصر مبالغة تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف بخلاف المنكر فلا يقال زيد المنطلق وعمر ولا زيد الأمير وعمر ولا زيد الشجاع وعمر * وأما كونه جملة

لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر وهذا رأى الامام الرازي رحمه الله (وردد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) يعنى أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسند اليها والاسم يجعل دال على أمر نسبي ومسند (وأما كونه أى المسند جملة)

أى غير مستقل بل يضاف الى الغير في وجوده وانما قلنا بتعين كل منهما المبدأ كران معنى المبتدأ المحل المنسوب اليه ومعنى الخبر المحال المنسوب الى الغير والمناسب لأن ينسب اليه هو الذات لاستقلالها والمناسب لأن ينسب هو الصفة لعدم استقلالها فتنسب وتضاف الى غيرها فقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد لا فرق بينهما في ان المنطلق خبر وزيد مبتدأ وهذا رأى الامام الرازي وهو تصرف عقلى مؤيد لمخالفة ظاهر ما تقر فى النحو (وردد) هذا التوجيه المفضى الى اسقاط الابتداء بادل على الصفة مع الاسم (ر) تأويل ترجع فيه الصفة في مدلولها منسوب اليها والاسم منسوب وهو (أن المعنى) فى قولنا المنطلق زيد (الشخص) الخارجى (الذى) ثبتت (له) تلك (الصفة) هو (صاحب الاسم) الذى هو زيد فقد جعل الاسم بهذا التقدير دال على أمر نسبي أى من شأنه ان لا يستقل وهو صفة الاسم أى التسمية به وجعلت الصفة دالة على مستقل وهو الذات فالتركيب على هذا كلام مع من يعلم أو يصدق أن يعلم ذلك الشخص وان له تلك الصفة ويأزع أو يكون بصدد النزاع فى تسميته زيدا ويقال له ذلك الشخص الذى تسلم أن له تلك الصفة هو المسمى بزيد لا شخص آخر ثم الشخص الموصوف ان كان معه وداخرا جريما يصح فيه الاقصر قلب وان أريد به الجنس أفاد قصره فإراد أقصر قلب على ما تقدم (وأما كونه) أى دال على كونه المسند (جملة) يكون (ل) إفادة (التقوى) أى تقوى ثبوت

المنطلق وغيره من الموصولات موصوفه بالاشرا للعوامل غير محتاج لجريانه على موصوف قبله بقى النظر فى أنا إذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدأ ألف واللام خاصة كما أن الذى هو المبتدأ دون صلته أو نقول المبتدأ ألف واللام وما اتصل به افيه نظر وقد يقال علة فى الذى الآن اتصال ألف واللام بصلته المبتدأ ص (وأما كونه جملة الخ) ثم كون المسند جملة لعل التقوى والمراد تقوى الحكم بنفس التركيب

(قوله لان معنى الخ) علة للعلل مع علة أو علة للعلية (قوله ورد الخ) حاصله أن المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتمل على أمر نسبي أى ثبوت الانطلاق لشيء بل يراد منه ذاته أى ما صدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا لم يرد به الذات بل يراد به مفهوم مسمى بزيد وهو مشتمل على معنى نسبي وهو التسمية

به فيكون الوصف مسند للذات دون العكس وهذا الرد جواب بالمنع فعلة لان نسب الوصف يلاحظ منه الامر النسبي دائما ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائما بل تارة يراعى منه الذات اذا تقدم وتارة يراعى منه المفهوم اذا تأخر وكذا يقال فى الصفة ثم ان هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا الى أن الخبر لا يكون الاشتقاقا وقع جامدا واجب تأويله بمشتق وذهب البصريون الى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل فيصح عندهم حمل الخبر على الحقيقة على شئ ولا يحتاج الى تأويل زيد مثلا اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد يكتفى تأويله بالذات المستحصنة المسماة بزيد فعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هي الذات المستحصنة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للذهبيين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذى الخ) قدره لان الصفة المبتدأ به الهام موصوف مقدرا لا محالة (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف ولم يؤول العلم يسمى به كما هو المشهور لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين اه أطول

فاما الارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق ولما يكونه سببها وقد تقدم بيان ذلك

(قوله فالتقوى) أى تقوى الحكم الذى هو ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه عنه كزيد قام وما زيد قام وقوله فالتقوى أى فالحصول التقوى بها ولولم يكن مقصودا فدخل صورا التخصيص نحو أناسعت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص كما سيذكر ذلك السارح فاللام للسببية لا لغرض كذا في عبد الحكيم (قوله أولكونه سببها) نسبة للسبب وهو في الاصل الحبل استعير للضمير بجماع الربط بكل والمراد بالمسند السببي كما تقدم كل جملة علقفت على مبتدأها ثم لم يكن مسندا اليه كافي زيدا قام أبوه وزيد مرتبه (قوله لما تر) علته لعلية وقوله من أن (١٠٤) افراده يكون الخ أى وجهه فكونه جملة تكون للتقوى أو لكونه سببها

فالتقوى) يجوز زيد قام (أولكونه سببها) نحو زيد أبوه قائم (لما تر) من أن افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه ذلك المبتدأ صرّفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينفع قد بينهما ما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قام صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا

المسند للمسند اليه أو تقوى سلبه عنه وسيرد عليك وجه الافادة وذلك كقولك زيد قام وزيد قام (أو لكونه) أى كونه المسند بجملة لما ذكره (سببها) والسببي هو المنسوب للسبب والسبب في الاصل هو الحبل وما يوجب ارتباط الشئ بالشئ والمراد به هنا ما أخبر به من الاحوال عن غير صاحب الاشتمال على ما ينسب وبين ما أخبر عنه علاقة وسبب بذلك يصح أن يضاف اليه وأن يعلق به بوجه ما ولكن هذا يشمل الحال الذى يطلق عليه في الاصطلاح انه مفرد كقولك زيد قام أبوه وقد تقدم ان السكاكى اصطلح على تخصيص اسم السببي بالجملة كقولك زيد أبوه قائم فقد أخبر في هذا التركيب عن زيد عضمون هذه الجملة وهو ثبوت القيام لا به وقد شمل على الاب الذى ينسب وبين زيد علاقة وسبب ولذلك أضيف ضميره وقد تقدم ما يفهم منه هذا وهو ان كونه مفردا لعدم افادة التقوى وعدم النسبة أما كونه التقوى نكتة بيانية فظاهر ولا يقدح في ذلك صحة وجود التقوى في الجملة بغير ما ذكر كقولك قام قام زيد لان النكتة يجوز تعدد محالها على ان افادة التقوى حيث يقتضيه المقام اذا اعتبر من حيث تحقيقه في تجدد الفعل مع الاختصار اختصاص بهذا الوجه وأما كون المعنى السببي نكتة بيانية فلما أشرنا اليه غير ما مر من ان المعنى المدلول عليه ولو استفيدت الدلالة عليه من جهة النحو واللغة يكون بيانيا من جهة ان مقام ابراده لا يطلب فيه غيره فلا يعدل عنه الى غيره فمن حيث رعاية تلك المناسبة التي لا تفتن لها الا البليغ يكون بيانيا فليفهم ثم سبب التقوى في الجملة الخبرية التي هي غير السببية كقولك زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ أى جى به ليخبر عنه بنسب اليه يستدعى ان ينسب اليه شئ واللام يمكن مسوقا ليخبر عنه فلا يكون مبتدأ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتدأ صرّفه ذلك المبتدأ الى نفسه من حيث اقتضاه ما يسند اليه سواء كان ذلك الصالح خاليا عن الضمير كقولك التماسح حيوان أو متضمنا له كقولك زيد ضارب فينفع قد بينهما أى بين المبتدأ والصالح لان ينسب اليه حكم أى ثبوت الثاني لاول واتصاف الاول بالثاني اتصافا معنويا ثم اذا كان الثاني متضمنا نحو أناقت ونما قلنا بنفس التركيب لان التقوى قد يكون باتكثير و بالحرط مثل ان واللام وعلمنا

(قوله يستدعى أن يسند اليه شئ) أى لان المبتدأ هو الاسم المهم به المجعول أو لئلا يخطئ به عنه وقوله فاذا جاء بعده ما يصلح أى لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه أى من حيث اقتضاه ما يسند اليه (قوله سواء كان خاليا عن الضمير) نحو زيد حيوان (قوله أو متضمنا له) أى أو مشتقا عليه وهذا صادق بزيد قام وزيد قام (قوله فينفع قد بينهما) أى بين المبتدأ والصالح لان يسند اليه حكم هو ثبوت الثاني لاول وهذا كالبيان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير) أى ثم اذا كان الثاني متضمنا الضمير الاول (قوله بأن لا يكون أى وذلك مصور بأن لا يكون مشابها للخالي أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلا احسنه الاسناد بدونه فالما

فيمكن

للتصور (قوله كما في زيد قائم) هذا مشابها للخالي وانما كان مشابها لانه

لا يغير في تكلم ولا خطاب ولا غيبة فهو مثل أنارجل وأنث رجل وهو رجل وأما الذى لم يشابه الخالي فهو كزيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا) أى صرفا ثانيا وذلك لان الضمير مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد أسند الى المبتدأ ثانيا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ فتكرر الاسناد وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره أن الفعل أسند أولا للمبتدأ ثم أسند بعد ذلك الى الضمير وائس كذلك بل قام مسندا الى الضمير أولا ثم أسند الى المبتدأ وكأنه نظر الى المنصوب بالحكم وهو القيام

(قوله فيمكنسى الحكم) الذى هو ثبوت الفعل قوة أى لتكرار الاسناد وهو هذا واضح فى الاثبات وأما فى النفي كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيحصل اسناد فى الفعل مرتين فيسلم التقوى (قوله بما يكون) أى بسند يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ يعنى اسناداً تاماً ولا بد من هذا دليل قوله بعد ويخرج زيد ضربه تأمل (قوله ويخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم وضميره عنه للتقوى أى يخرج عن التقوى المسند فى زيد ضربه لأنه لم يسند الى ضمير المبتدأ بل أسند الى غيره وهو ضمير المتكلم ووجه خروجه أن التقوى سببه صرف الضمير المسند الى ذلك المبتدأ فيذكر الحكم فيحصل التقوى والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور لأنه ليس عبارة عن المبتدأ الذى يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق ولا يقال ان المبتدأ الذى هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شئ فإذا جاء بعده ضربت (١٠٥) صرفه انفسه فإذا جاء بعده ضمير المفعول الذى هو الهاء فى ضربه صار

الفعل مسنداً اليه أيضاً بالوقوع عليه وإذا صار مسنداً اليه صرفه للمبتدأ لأنه عينه فى المعنى فيتكرر الاسناد الى المبتدأ فيحصل التقوى وحينئذ فلا يكون هذا المثال خارجاً لانه قول اسناد الفعل للضمير الواقع مفعولاً اسناد غير تام والتقوى عند السكاكى يختص بالمسند الذى يكون اسناده اضمير المبتدأ اسناداً تاماً كما علمت فلا اعتراض (قوله ويجب أن يجعل) أى نحو زيد ضربه سببياً وذلك لان الايمان بالمسند جلة إما للتقوى أو لكونه سببياً فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ما ذكره الخ) عطف على قوله فعلى هذا الخ (قوله الحديث) أى المحكوم به واعتراض بأن هذا شامل

فيمكنسى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربه ويجب أن يجعل سببياً وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإيجاز وهو أن الاسم لا يوثق به معرى عن العوامل الحديث قد نوى اسناده اليه فإذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع أنك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فإذا قلت قام دخل فى قلبه دخول المأموس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغة

لضمير الاول المعتقد به وكون ضميره معتد به يحصل بأن لا يكون الثانى شبيهاً بالخالى عن الضمير لكونه مشتقاً كما تقدم من انه يشبه الخالى فى عدم تغيره فى الخطاب والغيبة والتكلم كقولك زيد قائم وأنت قائم وانا قائم كما تقول زيد انسان وانا انسان وأنت انسان بخلاف الفعل صرفه أى اذا كان الثانى متضمناً للضمير على الوجه المذكور صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فيمكنسى الحكم الذى هو ثبوت الفعل حيث شمل التركيب على تحقيقة مرتين قوة وهذا فى الاثبات واضح وأما فى النفي كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلب المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيصير الاسناد الى المنفى فيحصل اسناد فى الفعل مرتين فيسلم التقوى المذكور ولكن ما ذكر يقتضى أن المسند الى المبتدأ هو نفس الفعل مثبتاً ومنقياً لضمير تركيبة مع الضمير وهو نسبتته له اذ لو كانت تلك النسبة هي المسند الى المبتدأ لم يحقق فيه الاسناد مرتين على انه يمكن أن يقال فيها يتحقق ذلك فيها من حيث كون الضمير لذلك المبتدأ لكن ظاهر العبارة أن المسند الفعل خاصة وعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربه لان صرف الضمير اياه لا يثبت اليه كما صرفه المبتدأ الى نفسه لان المبتدأ صرفه على انه عمدة والضمير على أنه فضله ولكن يرد ان يقال مرادهم بالصرف هنا اقتضاء كل منهما النسبة له نسبة ما ولذلك استثنوا الصرف الذى هو بمنزلة العدم وهو الصرف الذى هو نسبته للضمير المشتق وانما كانت كالعدم لشبهه بالخالى وأيضاً نسبة الضرب فى قولنا زيد ضربه الى زيد نسبة المفعولية من جهة المعنى وهى بعينها نسبة الضمير فيدخل فيما ذكر فليتأمل وأما وجه التقوى على ما ذكر فى دلائل الإيجاز وهو أن الاسم لا يوثق به معرى عن العوامل الحديث قد نوى اسناده اليه فإذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع أنك تريد الاخبار عنه فهذه توطئة وتقدمة للاعلام ان المقيد بالتقوى فى زيد قام ليس مجرد تكرار الاسناد فان ذلك موجود فى المفرد نحو زيد قائم ولا تقوى

(١٤ - شروح التلخيص ثانياً) لما اذا كان الخبر مفرداً فيفيد أن التقوى مشترك بين اخبار المبتدأ المتأخره سواء كانت جلاً أو مفردات وحينئذ فلا تعلق له بضابط كون الخبر جلة وهو ظاهر الفساد وحينئذ فالتمويل على ما فى المفتاح وكأنه لظهور فساد ما ذكره الشيخ سككت الشارح عن رده وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالخبر الجلة لان الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضى أن الاسم لا يعرى عن العوامل اللغظية الا اذا كان الخبر جلة وهو غير صحيح (قوله أشعرت) أى علمت (قوله فهذا) أى الايمان به معرى توطئة للاخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير لما قبله (قوله دخل) أى هذا الاسناد كافى عبد الحكيم (قوله وهذا) أى الدخول على هذه الحالة (قوله أشد للثبوت) أى لثبوت المحكوم به للحكم عليه (قوله وأمنع من الشبهة) أى شبهة احتمال أن يكون المتصف بالمسند غير المسند اليه وقوله والشك عطف تفسير (قوله ليس الاعلام بالشئ بغة) أى الذى هو مقتضى

تقديم المحكوم به (قوله مثل الاعلام به بعد الخ) أي الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله فان ذلك) أي الاعلام به بعد التنبيه عليه وكان الاولى أن يقول لان هذا لكنه راعى أن الالفاظ أعراض تنقضي بمجرد التلفظ بها (قوله نأ كيدا الاعلام) أي التأ كيدا الصريح فهو بمنزلة قولك زيد قائم زيد قائم فالاعلام بكسر الهمزة مفتحة في الاخبار ويصح فتحها والانسب الاول وقوله في التقوى أي التثبت وقوله والاحكام بكسر الهمزة أي الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) هذا جواب أمان وقوله وأما على ماذا كره وضمير فيه للتقوى (قوله وزيد مررت به) أي وكذا يدخل زيد حيوان وزيد قائم على ما مر (قوله ومما يكون الخ) هذا شروع في اعتراض وأرد على المصنف وجوابه وحاصله أن ظاهر المصنف أن الاتيان بالمسند جلة انما يكون للتقوى أو لكونه سبيلا لا لاقتصار في مقام البيان وفيه ما لا يحصر مع أنه قد يكون جلة لغير ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشأن (١٠٦) نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا جلة ولا يفيد التقوى وليس سبيلا وذلك

لكنه في حكم المنرد لانه عبارة عن المبتدأ فالقصد منها تقريره فان قلت ان خبر ضمير الشأن يفيد التقوى أي يمكن الخبر في ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الاجتهاد قلت المراد أنه لا يفيد التقوى المراد هنا الذي هو تحقق ثبوت المحمول للموضوع والحاصل أن ما أفاده خبر ضمير الشأن من التقوى مغاير للتقوى الذي نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) أي يكون المسند يوثق به جلة لكونه خبرا عن ضمير الشأن وهذا جواب عن الإراد المذكور (قوله له هرة أمره) أي من أنه لا يخبر عنه إلا بجملة (قوله وكونه معلوما ما سبق) أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر

مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك مجرى مجرى تأكيده الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه يجوز بضر بته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جلة لا لسببية أو تقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له شهرة أمره وكونه معلوما ما سبق وأما صورة التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني فهدى داخله في التقوى على ما مر

به فاذا قلت في الاخبار عنه قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بشيء بفتح الذي هو مقتضى تقديم المحكوم به اذا كان فعلا مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك الاعلام بعد التنبيه مجرى تأكيده نفس الاعلام صراحة بتكراره في التقوى والاحكام أي التثبيت والاتقان فيدخل فيه على ظاهره ما ذكره رنحوز بضر بته وزيد مررت به مما عتسب سبيلا فيما مضى وهذا الذي ذكر في دلائل الإعجاز في بيان سبب التقوى ولو كانت العبارة عنه في غاية الحسن والسلاسة ضعيف لانه يقتضي وجود التقوى في كل جملة اسمية سواء كان الخبر اسما مفردا أو جملة سببية كانت أم لا غير أن المفرد يمكن إخراجها بان الجماد نفس المبتدأ وانما يطلب التقوى فيما هو بصدده أن يعرض له الثبوت والانتفاء والمستحق شبهة بالجماد فالحق به في عدم الحاجة الى التقوى لكن بعد إخراج المفرد ببق السببي المحض ولم يذكر وأن فيه التقوى ولذلك عللوا كونه جلة بالسببية لا بالتقوى وأما الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن كقولك هو زيد عالم فقد تقدم ان الضمير في ذلك أقيم مقام المظهر للبيان بعد الاجتهاد ليمكن الخبر في ذهن السامع ومعلوم أن التقوى الذي نحن بصدده لم يوجد فيه إلا الغرض من تمكنه حفظه في نفسه واستقراره في القلب والتقوى المراد هنا هو تحقيق ثبوت المحمول للموضوع المغايرة وضمير الشأن ليس فيه مع جلة ذلك لانه نفسها فليتأمل فان فيه دقة وأما صورة التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخل في التقوى لانه ولو قصد به التخصيص فيه تكرر الاسناد مرتين فالتقوى موجود فيه لأجل ذلك التكررت به التخصيص المقصود بالذات على ما مر ثم أشار الى أن المسند بعد كونه جلة لا يكون تلك

فيه وإما أن يوثق بالجملة لكون المسند سبيلا وقد تقدم مثل زيد أبوه قائم اذا القيام غير حاصل للمسند اليه أولا

وقوله هم هو أي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة ولو كان مفردا لمثل به لانه أخصر اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وكونه معلوما ما سبق أي بطريق الإشارة لا بطريق الصراحة (قوله وأما صورة الخ) هذا جواب اعتراض وأرد على المصنف وحاصله ان حصر الاتيان بالمسند جلة في التقوى وكونه سبيلا لا يصح لانه يوثق به جلة لقصد التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني وحاصل ما أجاب به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصل إلا انه غير مقصود فصوره التخصيص داخل في التقوى (قوله على ما مر) أي من ان التقوى أعم من ان يكون مقصودا أو حاصل من غير قصد فصوره التخصيص يتحقق فيها التكرار الاسناد فبسته فاد منها التقوى وان لم يكن مقصودا فقول المصنف وأما كونه سبيلا فالتقوى أي فلا فائدة التقوى سواء كان مقصودا أم لا ولو قال المصنف وأما كونه جلة

(واسميتها)

وفعلية الافادة التجدد واسميتها الافادة الثبوت فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت وعلمنا قول رب العزة وانالوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم وقوله تعالى فاناسلاما قال سلام اذا قلنا نسلم عليك سلاما وقد يدبر الثاني سلام عليكم كان ابراهيم عليه السلام قصد أن يحبيهم بأحسن مما حيوه به أخذ بأدب الله تعالى في قوله تعالى واذا حييتهم بخير يا أحسن منها وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق وكما الملائكة لا يتصور فيه التجدد لان حصوله بالفعل مقارن لوجودهم فناسب أن يحيا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكما الانسان متجدد لانه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدرج فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت وفيه نظر وقوله تعالى سواء عليكم أمدعوتهم أم أنتم صامتون أى أحدثتم دعاءهم أم استمرصتمكم عنه فانه كانت حالهم المستقرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم فقبل لم يفترق الحال بين احداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم وقوله تعالى قالوا أجبنا بالحق أم أنت من الالعين أى أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسمة (١٠٧) منكم أم الالعين أى أحوال الصبي بعدمستقرة عليكم وأما قوله تعالى وما

هم بمؤمنين في جواب آمنا بالله وباليوم الآخر فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة في تكذيبهم ولهذا أطلق قوله مؤمنين وأكذفيه بالبلاء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وشرطيها لما مر

فلا تقوى أولئك وسببها أولئك وسببها أو لكونه انهم الشأن أو للتخصيص لكان أوضح (قوله واسميتها الخ) حاصله ان المقضى لا يراد الجملة مطلقا ما التقوى أو كونه سببا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت وليكونها فعلية افادة التجدد

(واسميتها وفعليتها وشرطيها لما مر) يعنى أن كون المسند جملة لاسمية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أخصر وجه وكونها شرطية

الجملة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية لا غرض تفيد هافقال (واسميتها) أى اسمية الجملة المخبر بها يعنى ان كونها اسمية لا فعلية يكون لا فادة الدوام والثبوت كما مر كقولك زيد أبوه مشغول بوظائف حرفته عند انقضاء المقام للاخبار عنه بدوام شغل أبيه بالحرف وثبوته لا بتجدد الشغل بتلك الحرف (وفعليتها) أى كون الجملة المخبر بها فعلية يكون كما مر لا فادة التجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أخصر وجه كقولك زيد يشغل أبوه عما همك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بان أباه يتجدد له الشغل عما همك الخاطب ومثله بالاسمية لا فادة تكفى الاسمية والفعلية لانها هى التى يمكن فيها ذلك وأما التى للتقوى فميتعين كما مر كونها فعلية (وشرطيها) أى كون الجملة المخبر بها شرطية يكون لا اعتبارات تعرف بعرفة ما بين أدوات الشرط (لما مر) كقولك زيد ان تلقه بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عن زيد بالاكرام الذى يحصل على تقدير الاتقى المشكوك فيه وزيدا اذا لقيته بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع الاتقى المحقق وعلى

ص (واسميتها الخ) من ينبغى أن يكون هذا المستطرد أى اسمية الجملة وفعليتها مسندة كانت أم لا لان أمثلهم ليس فيها تقييد الكلام بجملة هى مسندة فتكون الجملة اسمية لا فادة الثبوت والاستقرار لما تقدم من أن الاسم يفيد ذلك وتكون الجملة فعلية لما تقدم من افادة التجدد الذى يقتضيه الفعل ومن رعاية ذلك قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام لان ابراهيم صلى الله عليه وسلم قصد ان يحبيهم بأحسن مما حيوه به رعاية لمعنى قوله تعالى واذا حييتهم بخير يا أحسن منها وأوردوها وقد ذكر المصنف فى

ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط اه فقول المصنف واسميتها أى والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها الخ فقوله واسميتها مثل زيد أبوه منطلق وقوله وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيها مثل زيد ان تكرمه بكرمك * واعلم ان الجملة فى الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لان الظرفية تختصر الفعلية والشرطية حقيقة الجزاء المقيد بالشرط والجزاء فعلية أو اسمية مثل ان جئتنى أكرمك أو فأتتك مكرم والجملة الظرفية تفيد التقوى لانها فعلية فيتم كبرها الاسناد وكذا الشرطية ان كان الجزاء جملة فعلية مثل زيد بكرمك ان أكرمتك أو زيد ان تكرمه بكرمك وأما الجملة الاسمية فلا تفيد التقوى لعدم تكرار الاسناد فيها (قوله لاسمية) خبر ان (قوله وكون تلك الجملة الخ) ينبغى أن تقيدها بما خبرها اسم نحو زيد أبوه منطلق لا فعل نحو زيد أبوه انطلق والام تقيد الدوام والثبوت بل التجدد والحدوث اذ زيد انطلق يساوى انطلق زيد فى الدلالة على تجدد الانطلاق كما شرح به الشارح فى المطول (قوله للدوام) أى فتحوز زيد أبوه منطلق يدل على دوام الانطلاق وعطف الثبات على الدوام مرادف (قوله وكونها فعلية) نحو زيد يقرأ العلم أى يجدد قراءة العلم وقتا بعد وقت (قوله على أخصر وجهه) أى لان قولنا يقرأ العلم أخصر من قولنا حاصل منه قراءة العلم فى الزمان المستقبل

* ونظرفيتها الاختصار الفعالية اذهى مقدرة بالفعل على الاصح

(قوله للاعتبارات المختلفة) أي التي لا تعرف الا معرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل كقولنا زيدان تلقى بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالا كرام الذي يحصل على تقدير الثاني المشكوك فيه وزيد اذا قيمته بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالا كرام الحاصل على تقدير الثاني المحقق وقس على هذا (قوله ونظرفيتها) أي الجملة أي كونها ظرفا وقوله باختصار الفعالية أي لان زيد في الدار أخصر من زيد استقر في الدار فاذا اقتضى المقام افادة التجدد مع الاختصار أي بالمسند نظرفا لانه أخصر من الجملة الفعلية وبغير معناها وهو التجدد وقوله اذهى أي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون ظرفا اذا الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل ففي كلام المصنف استخدام ولا يصح أن يكون المراد (٨٠) من الظرفية في الاول الجملة الظرفية مثلا يلزم من اضافتها للضمير إضافة

للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (ونظرفيتها الاختصار الفعالية اذهى) أي الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للوصول نحو الذي في الدار أخوك وأجيب بأن الصلة

هذا فقس فقوله لما مر يعود للسائل الثلاث كذا كرناه في الاولين (ونظرفيتها) أي كون الجملة المخبر بها ظرفية يكون (١) قصد (اختصار الفعالية) عند اقتضاء المقام افادة التجدد مع الاختصار (اذهى) أي وانما قلنا ان نظرفية يتحقق بها اختصار الفعالية لانها أي الجملة الظرفية (مقدرة بالفعل على) القول (الاصح) أي يتحقق كونها جملة بتقدير الفعل في الظرف بمعنى أن الظرف في قولنا زيد عندك مقدرة بالفعل على الاصح فصار في تأويل الجملة أي حضر عندك لا بالاسم حتى يكون الظرف في تأويل المفرد ورجح الاول بان الاصل في العمل الفعل وبان التقدير في الخبر الذي هو الظرف المشكوك فيما يقدر به يحمل على الظرف الذي تعين فيه تقدير الفعل وهو الذي وقع صله لوجوب كون الصلة

الايضاح وجه آخر ذكرناه أشبه بأصول الفلاسفة وقد قصدت تطهير هذا الكتاب منه قلت والوجهان بناء على ان سلما محكي منصوب بفعل وفي الآية قول انه مفعل بقالوا ومطلقا والمعنى قول سلما قلت والمسند هنا ليس جملة فذلك فلان المراد تعليل انما الجملة فعلية مطلقا وعلى التفصيل بين الاسمية والفعالية جاء قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون أي تجدد دعائكم أم صمتكم المستمر لان الصمت عندهم هو الذي كان عادة مستمرة وكذلك قالوا أجتنبنا بالحق أم أنت من اللاعين أي هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه أم أنت على المذهب الذي كان مستمرا من الصغر على زعمهم وأما قوله تعالى وما هم بمؤمنين بعد من يقول آمنافا لما اذ اخرج ذواتهم من جنس المؤمنين بمبالغة في تكذيبهم ولهذا أطلق مؤمنين وكذب الباء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وقد يقال عليه ان الاسم اذا كان بالا على الثبوت وعلى النسبة كيف يدل نفيه على نفي كل منهما ونفي الاخص أعم من نفي الاعم وأما شرطية الجملة فلما مر وقوله ونظرفيتها الاختصار الفعالية مثلا زيد عندك أبوه أو زيد عندك أوفى الدار وان التقدير استقر في الدار فهو ولا خنصار ذلك وقد بناءه المصنف على رأيه من انه مقدرة بفعل والجمهور انهم مقدرة باسم وقول المصنف ظرفية الجملة على هذا الشرح لا يصح لان الظرف ليس بجملة الا اذا قلنا في زيد عندك أبوه ان العمل للظرف نفسه بل الظرف على هذا ليس بجملة انما هو

الشيء الى نفسه المتنوعة
الابتكاف ومع التكاف
فهو مخالف لما قبله من
قوله واسميتها الخ لان المراد
الكون اسما فيختل نظام
الكلام (قوله مقدرة
بالفعل) لم يقبل مقدرة
بالجملة الفعلية اشارة الى
الصحيح من أن المحذوف
الفعل وحده وانما مثل ضميره
للاظرف (قوله لان الفعل
هو الاصل في العمل) وذلك
لان العامل انما يحصل
لاقتضائه الى غيره والفعل
أشدا فاقار انه حدث
يقتضى صاحبها ومحل وزمانا
وعلة فيكون افتقاره من
جهة الاحداث ومن جهة
التحقق وليس في الاسم الا
الثاني اه فترى (قوله
وقيل باسم الفاعل) هذا
مقابل الاصح (قوله ورجح
الاول الخ) حاصله أنه قد
يتعين تقدير الفعل وذلك
فيما اذا وقع الظرف صلة

فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في انه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فتقدير بالفعل جلالا للمشكوك من
على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى فقوله لوقوع الظرف صلة للوصول أي فانه متى وقع صلة لا بد من تقدير الفعل أي واذا
وجدت يقين شي حمل المشكوك على ذلك المتيقن (قوله وأجيب الخ) حاصله أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق
ولانسلم أن الحمل على المتيقن كلي وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما
في الدار فزيد اذا لهم مكفر في آياتنا لان أمالا تفصل من القاء الاسم مفردا وبجملة شرط دون جوابه ولان اذا التجاوبة لا يلزم الافعال على
الاصح واذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصلة

* وأما تأخير فلا نذكر المسند أهم كما سبق * وأما تقديمه فاما التخصيص به بالمسند اليه كقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقولك قائم هو لمن يقول زيد اما قائم أو قاعد فيرده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحدهما

(قوله من مظان الجملة) أي من الخيال التي يظن فيها وقوع الجملة لا غير وانما عبر بالمظان لأن صلاته أن تكون غير جملة ظاهرة وان كانت جملة في المعنى (قوله بخلاف الخبر) أي فليس من مظان الجملة إذا اتصل فيه الأفراد (٩٠، ٩١) وخيفة ذلك كيف يقاس الخبر على الصلة مع

وجه ود الشارح (قوله لكان أصوب) انما يقال لكان أصوب لان الظرف أو يراد بالظرفية الراجع لها ضمير هي الجملة الظرفية والمراد بالمقدرة المتحققة والباء في قوله بالفعول السببية وقوله على الأصح راجع لقوله مقدرة أي لأن الجملة الظرفية متحققة على الأصح بسبب تقدير الفعل عامل في الظرف ومقابل الأصح انها غير متحققة أصلا فتأمل (قوله أن الجملة الظرفية) أي التي هي معنى قوله ولا يخفى فساد (قوله ولا يخفى أي لأن الظرف على ذلك المذهب مفرد لاجلة لأن الظرف لا يقال له جملة أو مفرد إلا باعتبار متعلقه حيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته أو لا والحاصل أنه جزم بجملية الظرف حيث قال اذهب أي الجملة الظرفية ثم ذكر خلافا هل المقدرة فعل أو اسم وهو

من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال إذا الظرف مقدّر بالفعل على الأصح لكان أصوب لأن ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ولا يخفى فساد (وأما تأخير) أي المسند (فلا نذكر المسند اليه أهم كما مر) في تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أي المسند (فالتخصيص بالمسند اليه)

جملة وأجيب بالفرق بأن الخبر من مظان الأفراد بخلاف الصلة وبالمعارضة بما تبين فيه الاسم كقولك أما في الدار فزيد فان أملا لا يليق إلا الاسم مع أن ما بعدهما من جنس الخبر فيحمل عليه دون الصلة وقد تبين بما قررنا أن في عبارة المصنف تعسفان أوجه أحدهما أن الضمير في قوله اذهب فعلية عائدة على لفظ الظرفية لا بالمعنى المراد به أولا لأن المراد به المصدر كما أريد بما قبله أي كونه ساطرفية إذا لا يصح أن يراد الجملة الظرفية إذ يلزم حينئذ من إضافتها للضمير إضافة الشيء إلى نفسه ولا يصح الابتكاف ومع ذلك فهو يخالف ما قبله فيختل نظام الكلام بل المراد به المصدر المأخوذ من الاسم بواسطة زيادة النسبة وقد حذف ياء النسبة الكائنة قبل ياء النسبة التي لأصغر في هذه اللفاظ وإذا كان المراد أولا كونه الجملة ظرفا لم يصح أن يعود الضمير على الظرفية بذلك المعنى إذ يصير التقدير إذ كونه ساطرفية مقدرة بالفعل ولا يخفى فساد (فالكلام على هذا من باب عندى درهم ونصفه وإن تكابه عند قصد البيان مع وجود الخفاء تعسف ولو كان من البديع والآخر أن الجملة الظرفية لا معنى لتقديرها بالفعل لأنها نفس الفعل ولذلك تأولناه على معنى التحقق والتصور بالفعل ولذلك كان الصواب أن يقول إذا الظرف مقدّر بالفعل كما أشرنا اليه والآخر أنه يوهم عفوهم أنه أن الجملة الظرفية مقدرة بالاسم على القول غير الأصح فليفهم والله الموفق للصواب (وأما تأخير) أي وأما الاتيان بالمسند مؤخر (ة) يكون (لأن ذكر المسند اليه أهم) من ذكر المسند بتقديم المسند اليه ويلزمه تأخير المسند حينئذ لأن ذكر الاسم أنسب بالتقديم من غيره وأهمية المسند اليه (كما مر) في تقديم المسند اليه من أنه يكون أهم لاصالته ولا مقتضى للعدول أولا في فيه تشويق المسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ أولان في ذكره أولا تهجيلا للسرة كقولك سعد في دارك أو المساء كقولك السفاح في دار صديقك ونحو ذلك وهذا الكلام ولو لم يعلم مما تقدم نبه عليه هنا لئلا يتوهم أنه أغفل في باب ليد كرمه بمقابلته وهو التقديم لأن الأوجه الموجبة لتأخير المسند اليه أحال هنا لك علمها والموجب في الحقيقة شيء واحد وما ذكره المصنف تفصيل له وإلى ذلك أشار بقوله (وأما تقديمه) أي وأما الاتيان بالمسند مقدما (ة) لكونه أهم وهم بتقديم الأهم أعنى وعلى بيانه أولا أحرص ثم أشار إلى أوجه مما يقتضى الأهمية فقال إما (ا) قصد (تخصيصه) أي المسند (بالمسند اليه) أي جعله مختصا بالمسند اليه دون سائر المسندات فالمسند اليه عند

جزء الجملة وكأنه يعنى بظرفية الجملة أن ينطق بظرفيتها ص (وأما تأخير) فلا نذكر المسند اليه أهم كما مر) ش هذا واضح وقد تقدم ذكره لأن كل ما يقتضى تقديم المسند اليه من كونه الأصل وغيره اقتضى تأخير المسند ص (وأما تقديمه الخ) ش تقديم المسند إما التخصيص بالمسند بالمسند اليه

فساد إذ عند تقدير المتعلق بما يكون الظرف مفردا قطعاً (قوله أهم كما مر) يعنى أن الأهمية المقتضية لتقديم المسند اليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضية لتأخير المسند عن المسند اليه لأن أسباب الأهمية المتقدمة التي هي أصالته ولا مقتضى للعدول عنه أو كونه تقديمه فيه تشويق المسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ أو تهجيلا للسرة كقولك سعد في دارك أو تهجيلا المساء كقولك السفاح في دار صديقك إلى آخر ما مر تجرى هنا وهذا الكلام وان علم مما تقدم لكنه نبه عليه هنا

ومنه فاولهم تميمي انا وعليه قوله تعالى لافيه اغول ولا هم عنها ينزفون أي بخلاف خور الدنيا فانها تغتال العقول

ايلا يوههم أنه أغفل في بابه ولم يذ كر مع مقابله وهو التقديم (قوله أي لقصر الخ) أشار بذلك إلى أن الباء داخله على المقصور وقوله على ماحقة فنادى في ضمير الفصل أي من أن الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله لا يتجاوزها إلى القيسية) أي فقط وان يتجاوز التميمية إلى غيرها فهو من قصر الموصوف (١١٠) على الصفة قصر اضافيا (قوله نحو لا فيها) أي ليس في خور الجنة غول

أي لقصر المسند اليه على المسند على ماحقة فنادى في ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية (نحو لا فيها غول أي بخلاف خور الدنيا) فان فيها اغولا فان قلت المسند هو الطرف أعني فيها والمسند اليه ليس مقصور عليه

تقديم المسند هو المقصور والمسند هو المقصور عليه لانك اذا قلت تميمي هو كان معناه قصر المسند اليه وهو مدلول التميمية على التميمية وانه لا يتجاوزها إلى القيسية مثلا وافادة العبارة بهذا المعنى تقدم تحقيقه في باب ضمير الفصل وأنت تقول خصصت زيد بالذ كر اذا جعلته مختصا بالذ كر من دون سائر الرجال فتدخل الباء المتعاقبة بالخصيص على المقصور كما في هذا المثال وهو كثير ولو كان الاصل دخولها على المقصور عليه كما في قولك خصصت محبتي واحساني زيد يعني اني جعلت محبتي واحساني مقصورين على زيد فقد أدخلت على المقصور عليه وعبارة المصنف هنا واردة على الاول كما تقدم فان قلت أهمية الذ كر التي جعلوها سببا للتقديم هنا وهذا لك وجعلوا الاوجه المذكورة للتقديم تفصيلا لها لما أن يراد بها كون ذ كر الشيء سابقا لأهم وأولى عند المتكلم أو يراد بها كون الشيء مطلقا أعم وأولى من غير تقييد بالاسبقية فان أريد الاول كان المعنى أن كون الشيء أولى بالتقديم من أسباب تقديمه وهذا أمر جلي معلوم اذ كل أحد يعلم أن سبب التقديم كون الشيء أحق بالتقديم وانما المفيد ذ كر السبب الخاص وعلى هذا يكون ذ كر الأهمية من التطويل بلا طائل وأكثر عباراتهم على ذ كرها وان أريد الثاني كان المعنى أن كون الشيء أهم في التركيب من أسباب تقديمه ويرد عليه أن جزأى الافادة لا يتحقق أهمية أحدهما على الآخر في الافادة والتركيب وأيضاً معنى كون تلك الاسباب تفصيلا للأهمية كونها أسبابا لها على ما يفيد كلام عبد القاهر بقوله لا بد أن يبين لكون الشيء أهم بسببه كان أهم وهم به أعني ولا معنى لكون الاسباب المذكورة أسبابا للأهمية المذكورة جميعا فان التخصيص مثلا لسبب التقديم للأهمية قلت يصح أن يراد المعنى الاول ويكون ذ كر الأهمية كذ كر القافون الجامع الجلي المسوق لتفصيله ليكون التفصيل أوقع في النفس فلذ كر الأهمية فائدة ويصح ان يراد الثاني ولا يلزم من استواء الجزأين في الافادة والحاجة في التركيب استواء أهمي خواص وزوائد أخرى بها يكون أحدهما أهم من الآخر وأما كون التخصيص من الاسباب للتقديم فلا ينافي كونه سببا للأهمية لان الأهمية أعم وسبب الاختصاص سبب الأعم وأصح الوجهين نجد كلامهم تارة في بيان مطلق الأهمية ككون الشيء أشرف وأجل وأنسب بالمقام وتارة في بيان الأهمية التقديمية ككون التقديم يفيد التخصيص والله الموفق بمنه وذلك (نحو) قوله تعالى (لا فيها غول) أي ليس في خور الجنة غول وهو ما يحصل بشرط الجز من وجع الرأس ونقل الأعضاء والمعنى على قصر المسند اليه في المسند (أي) الغول مقصور على كونه لا يكون في خور الجنة (بخلاف خور الدنيا) فيكون فيها ثم ان نسبة الغول أنفسيه عن الجزئية كقولك تميمي انا في جواب من قال أنت حجازي وشاعر وكقوله تعالى لافيه اغول المعنى اختصاصه بذلك دون خور الدنيا

فعدم الغول مقصور على الكون في خور الجنة لا يبعد الكون في خور الدنيا والغول بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس ونقل الأعضاء يقال غاله الشيء واعتاله اذا أخذه من حيث لا يدري كذا في الصحاح ثم ان جعل التقديم في الآية للتخصيص يقتضي أن هناك مسوغا لا ابتداء بالتميز غير التقديم لان افادة القصر في نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنسبة حيث جعل للعدول في المحمول لا يسوغ الابتداء بالتميز وحينئذ المسوغ لا ابتداء جعل التنوين للتنويع لا كون المتبادر مصدرا لان ذلك مخصوص بالذال على تعجب أو دعاء فاذا جعل المسوغ التنويع صح الابتداء وكان التقديم حينئذ واردا للحصر وهذا ظاهر اذا اعتبر العدول في المحمول وان اعتبر بالنسبة للوضوح كان المسوغ كونه في تأويل المضاف أي عدم الغول (قوله فان

ففيه اغولا) المناسب لما أتى من الجواب أن يقول فان الكون فيه اغول لكنه جازى كلام المصنف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خور الدنيا المفيد أن القصر انما هو على جزء المسند الذي هو التميمي العائد على خور الجنة بخلافه خور الدنيا

(قوله بل على جزء منه) أي وإذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند اليه على المسند (قوله) قلت جواب عن قوله بل على جزء منه (قوله المقصود) أي مقصود المصنف وإن كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف بنفي خور الجنة) أي مقصود على الكون والحصول في خور الجنة فالمقصود عليه هو المتعلق لأن الحكم الثابت للطرف انما ثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره وذكر الاتصاف إشارة إلى أنه من قصر الموصوف على الصفة فعدم الغول موصوف والصفة التي قصر عليها هي الكون في خور الجنة ووجه الإشارة أن قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف به فاصرح بالاتصاف إشارة لذلك (قوله لا يتجاوز إلى الاتصاف الخ) أي لا يتجاوز إلى الكون في خور الدنيا أي وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل وأشار الشارح بقوله لا يتجاوز الخ إلى أنه قصر اضافي لا حقيقي (١١١) (قوله وإن اعتبرت الخ) عطف على متدر

أي هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند اليه وجعلته جزءاً منه وإن اعتبرت الخ أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصود على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا إن اعتبرت النفي الثاني هو لا في جانب المسند اليه المؤخر أي إن اعتبرته جزءاً منه وأما إن اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم أي جزأ منه فالمعنى الخ والحاصل أن القضية موجهة معدولة الموضوع على الأول ومعدولة المحمول على الثاني وليست سالبة واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف السلب بأنه لو جاز لجاز كونه جزءاً من المسند في ما أتت هذا من أجل التحقيق فرق بينهما وبين أنا ما قلت هذا وقد تقدم أن

بل على جزء منه أعني الضمير المحرور الراجع إلى خور الجنة قلت المقصود أن عدم الغول مقصود على الاتصاف بنفي خور الجنة لا يتجاوز إلى الاتصاف بنفي خور الدنيا وإن اعتبرت النفي في جانب المسند

الوصف من الموصوف لأن المترتبة وصف بانها موجهة للرأس منقولة للبدن ويمكن أن يعتبر أن نسبتها منه نسبة المطرود من الطرف لأن الظرفية المجازية تصبح أن تعتبر في الموصوف للوصف بل الحقيقة فيقال كانت هذه الصفة في هذا الموصوف فنفي الغول هنا يعتبر فيه كونه في خور الجنة على وجه القصر وبالأعتبار الأول توهم أن قصر نفي الغول على كونه في خور الجنة من قصر الوصف على الموصوف وبالأعتبار الثاني قيل أنه من قصر الموصوف على الصفة والأول ناظر إلى أن الحاصل من لا في الغول أن عدم الغول وهو صفة مقصود على خور الجنة بحيث لا توصف به خور الدنيا ورد بأن تقديم المسند لم يرد لقصر المسند الذي هو بمثابة الصفة على المسند اليه الذي هو بمثابة الموصوف بل الوارد العكس ولو سلم وروده فهو هذا ليس منه إذ هو من قصر المسند اليه على جزء من المسند وهو الضمير والمعهود في إفادة التقديم للقصر إفادته قصر أحد المقدمين على نفس الآخر على جزئه وإن أراد هذا القائل أنه من قصر المسند اليه على المسند وهو الطرف ولكن لما آل الكلام بالأخيرة إلى اتصاف خور الجنة فقط بعدم الغول سمينا قصر الصفة فلا اعتراض عليه إلا يخالف ما بقوله الغير ولا مشاحة في التعبير نعم إن أراد هذا القائل أن نفي الحصول في خور الجنة وصف مقصود على الغول لا يتعداه إلى أن يكون وصفا للصحة والراحة مثلاً كان من قصر المسند على المسند اليه ولكن لا يخفى ما فيه من التعسف لأن الظاهر كما لا يخفى أن الكلام مع من يعتقد أن الغول في خور الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول في خور الجنة محقق للغول والغير من الراحة مثلاً أيضاً والغير فقط وأما من قال أنه من قصر الموصوف على الصفة فيقول كما تقدم أن المعنى أن عدم الغول مقصود على الاتصاف بكونه في خور الجنة فلا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا هذا إذا اعتبرنا القضية معدولة الموضوع وقررنا أن حرف النفي في جانب المسند اليه ومعناه هو المحكوم عليه وإن قررنا حرف السلب في جانب المحمول ومعناه هو المحكوم به لتكون القضية معدولة المحمول كان المعنى أن الغول مقصود على عدم الكون في خور الجنة لا يتعداه إلى عدم الكون في خور الدنيا التحق كونه فيها وارتكب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبة محضة لئلا يرد أن النفي ورد على تقديم بقيد القصر في تسلط على

الحق وجود الفرق بينهما وقد يتبادر أن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره وحينئذ فلا يضر الفصل بين حرف السلب والموضوع وانما ارتكب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبة محضة لئلا يرد أنه إذا كان تقديم المسند في الآية للقصر كان معناها نفي قصر الغول في خور الجنة لأن نفي الغول عنها وذلك لأن النفي إذا ورد في كلام فيه قيد أفاد نفي القيد فعلى هذا يبعد النفي نفي القصر المقيد بقيد التقديم لا ثبوته وقد يقال لا داعي لذلك لأن النفي قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع رجوع القيد إلى النفي كما تقدم في قوله تعالى وما أريكم بظلام للعبيد فالنفي لاصل الظلم مقيد بذلك النفي بالمبالغة في تحقيقه وإيس النفي مسلطاً على المبالغة في الظلم وكافي قوله تعالى وما هم بعمّنون فهو لنا كيد نفي ثبوت الإيمان لأن النفي تأكيد الثبوت الذي كان أصلاً في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول في الآية وبقيد الكلام النفي المنقيد بالقصر لأن القصر أفاده العلامة المحققي

فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوزها إلى عدم الحصول في خور الدنيا
فالمسند إليه مقصور على المسند قصره غير حقيقى وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين

ففي ذلك القيد على قاعدة أن النفي إذا ورد في كلام فيه قيد أفاد نفي القيد فعلى هذا يفيد النفي نفي القصر
المقادير بقيد التقديم لا ثبوته ولكن هذا مرد بان النفي قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع عود القيد إلى النفي
كما تقدم وذلك كما في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنفي لأصل الظلم مقيد بذلك النفي بالمبالغة في
تحقيقه وليس النفي متسلطا على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى أيضا وما هم بمؤمنين فهو لنا كيدني
ثبوت الايمان لا النفي تأكيد الثبوت الذي كان أصلا في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول
ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لا نفي القصر واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف
السلب بانه لو جاز الحجاز أن يكون جزأ من المسند في ما أنافلت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين أنا ما قلت هذا
وقد تقدم أن الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بان الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل
به أو أن الاستعمال جار بالفرق بين نحو ما أنافلت هذا مع أنا ما قلت هذا بخلاف لا في ما يزيد وفيها لا يزيد نعم
الاعتبار السابق بناسب هنا أيضا بان يقرر النفي كأنه لقول القائل منسلا في خور الجنة غول فقيل لا فيها
غول أي ليس الغول فيها مع انه كاش في غيرها على حدها ما أنافلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول ويكون هذا
المعنى مطابقا لما تقدم من أن الغرض إفادة النفي المقصور لإفادة نفي القصر ثم إن في الكلام محشمان
وجهين * أحدهما أنا لا نسلم أن تقديم الظرف لإفادة القصر هذا لأن إفادة القصر في نحو مقيد بان يصح
الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنفي حيث جعل للعدول في المحمول لا يستوعغ الابتداء بالكرة
والجواب أن التثنية في غول للتثنية بعقيدته صحة الابتداء ويرد التقديم حينئذ للقصر وإن جعل في
جانب المسند إليه فهو في تأويل المضاف فيفيد أيضا وأما الجواب بان المسند إليه مصدر يصح الابتداء
به فردود بان المصدر الذي يصح به الابتداء مخصوص بالدال على الدعاء كـ لا م على آل فلان أو التعجب
* وثانيهما أن القصر فيما ذاج جعل الكلام من باب العدول إيمان يكون قصر أفراد أو قصر قاب وفي
معناه قصر التعمين فإذا جعل قصر أفراد والفرض أنه من قصر الموصوف على الصفة وجعل السلب من
جانب الموضوع كان المعنى كما تقدم أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعداه
إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا كما عليه مخاطب فيكون كلاما مع من اعتقد أن نفي الغول كل في
خور الجنة إلا أنه يعتد بمشاركة خور الدنيا لها في عدم الغول ولا يخفى كما تقدم أن الظاهر أنه كلام مع
من يعتد الغول في الجزئين لا مع من يعتد نفيه فيه سواء لولم من نفيه عن أحدهما دون الآخر في
ثبوته اللهم ما معا كما يعتد مخاطب لكن الدلالة على ذلك لزومية خفية فلا تركب لأن المتبادر من
العبارة أن القصر دخلها وإذا جعل قصر قلب كان المعنى أن نفي الغول مقصور على وصفه بكونه في
خور الجنة فقط لا يتعدى ذلك إلى وصفه بكونه في خور الدنيا فقط ولا يخفى أيضا أن الكلام حينئذ
مع من يعتد نفي الغول عن خور الدنيا وليس كذلك وإن جعل السلب من جانب المحمول كان المعنى
كما تقدم أيضا أن الغول مقصور على الاتصاف بعدم الكون في خور الجنة لا يتعدى ذلك إلى أن يتصف
أيضا بعدم الكون في خور الدنيا أو يتصف فقط بذلك لعدم بناء على أنه قصر أفراد أو قلب ويكون
كلاما مع من يعتد بأن الغول منفي عن الجزئين معا فأريد اثبات نفيه في أحدهما فقط أو منفي عن
أحدهما دون الآخر فأريد اثبات نفيه عن الآخر فقط ولا يخفى ما فيه أيضا لأن الكلام مع من يعتد
الثبوت لا مع من يعتد نفي فالأولى أن يجعل من باب ما ورد فيه النفي مقيدا بالقصر الذي يفيد أصل
تركيب الثبوت ولولم يوجد ذلك الأصل إذ ليس كلاما مع من يعتد أن فيه انقطاع غولا بل مع من ثبت

(قوله فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة) أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة (قوله لا يتجاوزها إلى عدم الحصول الخ) أي لا يتجاوزها إلى اتصافه بعدم حصوله في خور الدنيا أي وان تجاوزها إلى الاتصاف بكونه مذموما منسلا وبكونه حاصل في خور الدنيا (قوله فالمسند إليه مقصور على المسند قصره غير حقيقى) أي على كلا الاحتمالين أعني اعتبار النفي جزأ من المسند إليه أو من المسند (قوله لكم دينكم الخ) أي أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزها إلى الاتصاف بكونه لديني مقصور على الاتصاف بكونه في خور الدنيا لا يتجاوزها إلى الاتصاف بكونه لكم وهذا الإنافي أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر اضافي

ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى لا ريب فيه

(قوله ونظيره) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم لأن المسند فيه مؤخر على الأصل والحصر جاء من النبي والأول من التقديم (قوله حسابهم مقصور على الاتصاف) أي على اتصافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوز به إلى الاتصاف بعلي) ضمير المتكلم راجع له عليه الصلاة والسلام وخص بذلك مع أن غيره مثله لأنه هو الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدي لل دعوة إلى الله وللجهاد وفي نسخة لا يتجاوز به إلى الاتصاف بعلي غير ربي وهي واضحة لأن الاتصاف بعلي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله بجمع ذلك) أي جميع الأمثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) وهو الغول ودينكم ودينه وحسابهم وقوله على الصفة وهي الكون في خور الجنة والكون لكم ولي والكون على ربي (قوله دون العكس) أي لأن الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند إليه والقانون أنه قصر المسند إليه على المسند (قوله كما توهمه بعضهم) وهو العلامة الخ لئلا يفتوهم أن القصر في قوله تعالى لا فيه (١٣٣) غول من قصر الصفة على الموصوف

والمعنى أن الكون في خور

الجنة وصف مقصور على

عدم الغول لا يتعداه إلى

الغول وهذا القصر اضافي

لاحقيق حتى يلزم أنه ليس

لجورها صفة إلا عدم

الغول مع أنه صفات أخر

كالسلامة والراحة قال

وقد ورد ذلك التصرف في

قول علي رضي الله عنه

رضينا قسمة الجبار فيما

لنا علم ولا أعداء مال

فانه قصر السفة على

الموصوف أي أن الحال

الذي لنا مقصور على العلم

لا يتجاوز للمال والحال الذي

للاعداء مقصور على المال

لا يتجاوز به إلى العلم ويرد

عليه أن الكلام مع من

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى إن حسابهم الأعلى ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلي ربي لا يتجاوز به إلى الاتصاف بعلي بجمع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب

فيهم ما فكأنه قيل في خور الجنة غول فنفي نفيا مقصورا فأفاد قصر نفي المسند إليه على الظرف ونظيره في الإثبات قوله تعالى إن حسابهم الأعلى ربي أي حسابهم مقصور على الاتصاف بكونه على ربي لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه على وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين أي دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لي كما أن ديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لكم أيضا وكل ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهم وقد أطننا في هذا المقام للناجاة إلى تحقيق مفاد هذا الكلام والله الموفق عنه وكرمه (ولهذا) أي ولا جمل أن التقديم يفيد الاختصاص غالبا (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في) قوله تعالى (لا ريب فيه) فلم يقل لا فيه ريب

ولذلك لم يقدم الظرف في لا ريب فيه لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كقبح الله سبحانه وتعالى نعم هنا سؤال وهو أن مدلول في غول ما الغول لا في ما فيه ما اختصت بالغول وهذا غير المراد لأن معنى ما اختصت بالغول أعم من أنها اشتركت هي وغيره فيه وليس هو مراد أو جوابه يطول ذكره وسنتكلم عليه في الاختصاص بتقديم المفعول

(١٥ - شروح التلخيص ثاني)

يعتقد أن الغول في خور الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول في خور الجنة محقق للغول وغيره من الراحة والصحة أو لغيره فقط وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند لا لقصر المسند على المسند إليه كما هو مقتضى كلام ذلك البعض ولا يرد على هذا ما قيل على أن قصر المسند فيه على المسند إليه لم يستفد من تقديم المسند وإنما استفيد من معونة المقام وانزعاب بين الشارح وغيره انما هو في أن قصر المسند على المسند إليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع أو من معونة المقام والحق ما ذكره الشارح من أن قصر الصفة على الموصوف لا يستفاد من التقديم لأن التقديم ليس موضوعا لذلك وإنما استفاد من معونة المقام فان أراد ذلك البعض أن التقديم في الآية مقيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحا وإن أراد أنه مفيد لذلك وضعا كان غير صحيح ثم إن قول الشارح كما توهمه بعضهم ظاهر أن ذلك البعض توهم ذلك العكس في جميع الأمثلة السابقة وليس كذلك إذ هو لا يظهر في قوله تعالى إن حسابهم الأعلى ربي إذ لا يصح قصر الكون على ربي في حسابهم

لئلا يفيد ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى وإما للتنبيه من أول الامر على أنه خبر لا نعت

(قوله لئلا يفيد الخ) فيه نظرا لانه يقتضي ان التقديم بفيد الثبوت المذكور من حيث ان التقديم بفيد الحصر مع انه لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل ذلك هو الغالب كما سيأتي في كلام المصنف فالاولى لثلايته وهم ثبوت الرب بتقديمه نظرا الى ان الغالب فيه الحصر وأجيب بأن المراد لئلا تتوهم الافادة المذكورة أو لئلا يفيد توهم ذلك الامر فالكلام على حذف المضاف أو المراد لئلا يفيد ذلك اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص وقوله لئلا يفيد الخ علة للثبوت أي انتفي التقديم للطرف لاجل انتفاء الافادة المبينة على افهام اختصاص عدم الرب بالقرآن لوقدم الطرف (قوله في سائر) أي باقى من السور وهو البقية أي مع ان الرب منتف عن الان المراد بالرب هنا كونه مظهنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن بخلاف الكون مظهنة له فانه منتف عن سائر كتب الله لما فهم امن الاعجاز بخوار الاخبار عن الغيبات (قوله بناء على اختصاص الخ) علة لقوله بفيد ثبوت الرب وفي الكلام حذف مضاف أي بناء على افهام اختصاص الخ أي لوقدم الطرف وافهامه (١١٤) ذلك بالنظر للغالب والاف قد يقدم ولا يفيد القصر بأن كان التقديم هو

(لئلا يفيد) تقدمه علمه (ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الرب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه اعتبر في مقابلة القرآن كما ان المعتبر في مقابلة خوار الجنة هي خوار الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على أنه) أي المسند (خبر لا نعت) اذا نعت لا يتقدم على المنعوت

(لئلا يفيد) تقدمه علمه اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص (ثبوت الرب في سائر) أي باقى (كتب الله تعالى) مما سوى القرآن لان الكلام حينئذ لوقدم فيه الطرف افاد بناء على أن التقديم يفيد التخصيص أن القرآن يختص بعدم الرب وتحقق اختصاص الشيء بوصف انما يعتبر بالنسبة الى ما تتوهم مشاركته فيه والكتب السماوية هي التي تتوهم فيها مشاركة القرآن في اوصافه فاذا خص القرآن بوصف وهو هنا على هذا التقدير عدم الرب لم يثبت ضده هذا عدم وهو الرب في سائر الكتب السماوية وهو باطل ولذلك لم يقدم الطرف لئلا يقتضي بناء على الغالب ذلك ولا لاجل ما قلناه من أن التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي تتوهم فيه المشاركة فلما في مفاد لا فيها غول ان عدم الغول مخصوص بجمهور الجنة دون خوار الدنيا فانه فهم اولم نقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (أو التنبيه) هو معطوف على تخصيصه أي تقديم المسند ليكون للتخصيص والتنبيه (من أول الامر) أي أول زمان اراد الكلام (على أنه) أي المسند (خبر لا نعت) وانما وقع النفر بقى بين الخبر والنعت بالتقديم لما علم من أن النعت لا يتقدم على المنعوت بخلاف الخبر مع المبتدا وانما قال من أول الامر لانه قد يعلم أنه خبر ولو مع التأخر بعد التأمل والنظر الى أنه لم يرد خبر بعده في فهم أن غرض المتكلم به الاخبار لا النعت فانه كنه في التقديم افهام الخبرية أولا وذلك عند اقتضاء المقام تعجيل المراد من الكلام لاجل خوف قووات الفرصة مثلا أو لطلب تحققة قرار من الذهول للاعتناء أو ليمان يقدم المسند بفيد التنبيه من أول الامر على أن المتقدم خبر كقول حسان رضي الله عنه يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم

المسوخ لا ابتداء بالتمكينة حيث لم يوجد مسوخ سوى ذلك التقديم فقول الشارح بناء على اختصاص خبره قولنا بناء على الغالب فتأمل (قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى) أي ولم يقل في سائر الكتب (قوله في مقابلة القرآن) أي دون سائر الكتب لان التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقى الكتب السماوية فقط دون كل كتاب غيرها فانه لا يتوهم فيه المشاركة فالحصر اضافي (قوله كما أن المعتبر الخ) أي ولذلك قال الشارح في مفاد لا فيها غول ان عدم الغول

مخصوص بجمهور الجنة دون خوار الدنيا فانه فهم اولم نقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله من أول الامر) أي في أول زمان اراد الكلام (قوله لا نعت) أي بخلاف لو أخرقانه ربما يظن أنه نعت وأن الخبر سيذكر (قوله اذا النعت لا يتقدم على المنعوت) بخلاف الخبر مع المبتدا فانه يشهد فلما أخرق ذلك المسند لم يحاطن انه نعت واعتراض بأنهم لم يقدموا المسند في خوار الدنيا التأمل لما علم من أول الامر بأنه خبر وأجيب بأن مثل هذا اذا قدم كان هو المسند اليه لان الحكم بما يتبادر الى المتكلم من المستويين تعريفا واجب فالمسند انما يقدم على المسند اليه اذا كان المسند اليه نكرة ان قلت ارتكابه في ذلك في المتكردون المعروف يحتاج الى نكته قلت قد يقال ان حاشية النكرة الى النعت أشد من حاجته الى الخبر فهي تطلب النعت طلبا حاشيا فاذا أخر المسند بعدهما توهم أنه نعت بخلاف ما لو قدم فانه لا يتوهم ذلك لان النعت لا يتقدم على المنعوت وبالجملة فالنعت في خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة في أن كلامهم ما عيّن الخبرية (قوله لا يتقدم على المنعوت) أي بوصف كونه نعتا والاف نعت المعرفة بتقديم علمه او يعرب بحسب العوامل كما أن نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا

كقوله له همم لامنتهى لكبارها * وحمته الصغرى أجل من الدهر وقوله تعالى ولا تكف في الأرض مستقرومناخ الى حين وإمالة المنازل

عليه الصلاة والسلام كلها
عليه. لكن بعضها أعلى من
بعض باعتبار متعلقها
فهتمته المتعلقة بفتح مكة
أو غزوة بدر أو أحد مثلاً
أعظم من هتمته المتعلقة
بغزوة هـ. وازن هتمته
الصغرى أجل باعتبار
متعلقها من الدهر الذي
كانت العرب تضرب بهممه
المثل لانه لوقوع العظام
فيه كأن له همتا تتعلق
بتلك العظام فالصغرى
أجل من الدهر نفسه
فضلاً عن هـ. أو
في الكلام حذف مضاف
أي أجل باعتبار متعلقها
من همم الدهر أي باعتبار
متعلقها أو الكلام على
حذف مضافين أي أجل
من همم أهل الدهر غيره
عليه السلام وإنما قلنا

بالمَدح والتعظيم (نقوله) أى قول مولانا حسن رضى الله تعالى عنه فى مدح نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (له همم لا منتهى لكبارنا * وهمة الصغرى أجل من الدهر) الهمة على الارادة المتعاقبة على وجه العزم عزيمة او مدح بتلك الارادة ان تعلقت تعالى الامور فالمدح بقول ان الكبار من هممه صلى الله عليه وسلم تتعلق بعمال لا يحاط بهم انصورا ولا إدراكا والصغرى منها أجل باعتبار متعلقاتها من الدهر الذى كانت العرب تضرب به همه المثل لانه لا وقوع العظام فيه كأن له همما تتعلق بتلك العظام فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه فلم يقل هممه لئلا يتوهم أن الجور رعت فيه تنظر الخبر فيفوت الغرض من تعيين مدحه وتعظيمه فى القلوب بان له همما موصوفة لان انتظار الخبر ربما يخل بامتلاء القلب من أول وهمة له بتعظيم المدح وذاك الامتلاء الاو فى مقصود المدح لانه أنسب بتمام المدح من غيره وهذا المعنى مثل له بالخبر المنكر مع أن هذا التوهم موجود فى الخبر المعروف كقولك زيد القائم لكن حاجة النكرة الى التعتا كد من حاجة المعرفة اليه فلم يعتبر فيه ذلك التوهم (أو التفاؤل) أى يكون التقديم التفاؤل الذى هو أن يسمع من أول وهمة ما ييسر كقوله * سعدت بقرة وجهك الايام * ولا يقال سعدت فاعل يجب تدبيره على فاعله فليس التقديم للتفاؤل لانه يجوز تأخير تدبيره فى تركيب آخر بان يقال الايام سعدت فالتقديم فى هذا التركيب المؤدى الى كون المسند اليه فاعلا عدل (١) يسير عما يصح من العكس لما ذكر من التفاؤل وهو ظاهر

باعتبار من علمها لان الهمه في الارادة ولا تفاوت فيها باعتبار نفسها (قوله حيث لم يقل هم له) أي لحوف توههم ان له صفة لهمم وقوله لا منتهى انكبارها خبرها الوصفه بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له عليه السلام لاثبات الصفة المذكورة لهممهم ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة لانه حينئذ يكون الكلام مسوقا للمدح حممه عليه السلام لا للمدحه عليه السلام قاله عبد الحكيم فقد علمه للتنبيه من أول الامر على أنه خبر لانعت (قوله أو التفاضل) هو سماع المخاطب من أول وهله ما يسم (قوله سعدت الخ) تمامه * وتزيت ببقاؤك الاعوام * لا يقال هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه التفاضل اذ لا يقال في المسند تقدم لغرض كذا الا اذا كان جائزا للتأخير على المسند اليه لاننا نقول التمثيل مبني على مذهب الكوفيين المحوزين لتقديم الفاعل على الفعل أو يقال ان الفعل هنا مجرزة أخيره في تركيب آخر بأن يقال الايام سعدت بغرض وجهك على أنه من باب الاخبار بالجملة لا على أن يكون فعلا فاعله تقدم عليه فقد تقدم سعدت في هذا التركيب الأوذي الى كون المسند اليه فاعلام صحة تأخيره باعتبار

وإما التشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها** * شمس الضحى وأبو اسحق والقر
وقوله **وكانت الحياة في رمد** * أواخرها وأولها دنخان قال السكاكي رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام
في المسند واللام يحسن ذلك الحسن **تنبية** * كثير مما في هذا الباب والذي قبله

تركيب آخر لاجل ما ذكر من التفاؤل بخلاف لو أخر سعدت بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تشاؤل لمسا علمته من معنى التفاؤل وقول
سم أن التفاؤل لا يتوقف على التقديم فيه نظر (قوله أو التشويق) أي للسامعين (قوله طول) أي بسبب اشتغاله على وصف أو
أوصاف متعلقة بالمسند إليه (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو شجدين وهيب في مدح المعتصم بالله (قوله هذا هو المسند) إنما يمكن
هو المسند إليه مع أنه مختص بالوصف لما يلزم (١١٦) عليه من الابتداء بتكرار الأخبار بعرفة وقدم أنه لم يوجد في كلامهم الأخبار

(أو التشويق إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه
فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المتساق بلا تعب (كقوله
ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق
والعائد إلى الموصوف هو الضمير المحرور في (بهجتها) أي بحسنها ونضارتها أي تصير الدنيا منورة بهجة
هذه الثلاثة وبهاؤها والمسند إليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقر **تنبية** *
كثير مما ذكر في هذا الباب) يعني باب المسند (والذي قبله) يعني باب المسند إليه

(أو التشويق) أي يكون تقديم المسند لتشويق السامعين إلى ذكر المسند إليه ووجود التشويق
في المسند يكون بسبب اشتغاله على طول يذكر ووصف أو أوصاف تشوق إلى صاحب ذلك الوصف أو
الأوصاف والغرض من التشويق أن يكون المشوق إليه يقع في النفوس ويكون له فيها محل من قبوله
وتعكته وذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز وأمكن من المتساق بلا تعب وانما يرتكب ذلك إذا كان
مناسبا للمقام كما إذا كان الكلام في مدح أو ريدنا كمدحه وغزارته وتعظيمه بأن لا يزول عن الخواطر
هو وأوصافه اللازمة فشوق إليه بالتقديم (كقوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها * شمس الضحى وأبو اسحق والقر

قوله ثلاثة خبر مقدم ووصفه بالاشراق الذي هو أن يصير الشيء مضياً وأسند ذلك الاشراق إلى الدنيا
وجعل (١) سبب اشراق الدنيا بسبب جملة تلك الثلاثة فاشتاق النفوس إلى معرفة من بهجتها تشرق
الدنيا وهو المسند إليه الذي هو قوله شمس الضحى وأبو اسحق والقر لتمكن هذه الثلاثة في النفوس
وتعكته أكد في مدحها ثم الغرض من الثلاثة أبو اسحق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو
إيهاماً بعدم العلم بأن الشمس أقوى من أبي اسحق في الاشراق **تنبية** كثير مما ذكر في أي الكثير من
الاحوال المذكورة (في هذا الباب) يعني باب المسند (و) في الباب (الذي قبله) يعني باب المسند إليه

أما الاختصاص وأما التفاؤل ومسر السامع مثل عليه من الرحمن ما يستحقه أو عكسه كما تقدم في
المسند إليه وإن كان المصنف أهمل هذا القسم هنا ولا وجه لاهماله وإما لارادة التشويق إذا ذكر
المسند إليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها** * شمس الضحى وأبو اسحق والقر

ولأن قول انما حصل التشويق من صفة المسند لا منه ومن الناس من قال ان ثلاثة مبتدأ وسوغ
الابتداء به الفائدة على رأي الجرجاني أو النعمين كقولهم في عمر رضي الله عنه رجل اختار لنفسه وتشرق
خبره وفي هذا البيت من البديع الجمع والتفريق ص **تنبية** (الخ) من التنبية يذكر فيه ماله تعلق

بعرفة عن تذكرو في غير
الانشاء نعم يجوز كونه
خبر مبتدأ محذوف وشمس
الضحى الخ بدل منه لكنه
تكلف اه يس (قوله
من أشرق الخ) أشار بذلك
إلى بيان معنى الفعل وإلى
ضبطه بضم أوله احترازاً
عن كونه من شرق بمعنى
طالع فيكون مفتوح الأول
(قوله بمعنى صار مضياً)
انما عبر بمعنى إشارة إلى أن
المراد بالاشراق المأخوذ منه
صار مضياً لأنه من أشرق
بمعنى دخل في وقت الشروق
وانما لم يقل بمعنى أضاه
للبالغة أي أن الدنيا كانت
مظلمة ثم صارت مضيئة عند
وجود من ذكر بحلاف
التعبير بأضاه فانه وإن أفاد
التجدد لأنه لا يختم المفارقة
ويحتمل عدمها بخلاف
صار فانها مفيدة للانتقال
والدوام بعده كذا قرر شيخنا
العدوي (قوله فاعل
تشرق) أي لا ظرف

تشرق كما قال بعضهم لأن جعله فاعلاً يبلغ (قوله والعائد إلى الموصوف) أي والرباط للموصوف التكرار (غير
بالجملة الواقعة صفة هو الضمير الخ (قوله وبهاؤها) عطف على الجملة مفسر لها (قوله شمس الضحى) أضاف شمس إلى الضحى لأنه ساعة
قوتها مع عدم شدة أضاءها (قوله وأبو اسحق) كنية للمعتصم بالله الممدوح وفي توسطه بين الشمس والقر إشارة لطيفة وهو أنه خير
منهما لأن خبر الأمور أوسطها وانما كان لهم بعضهم متقدم وبعضهم متأخر عنه ولما فيه من إيهام تولده من الشمس والقر وأن
الشمس أمه والقر أبوه (قوله كثير مما ذكر) أي كثير من الاحوال المذكورة في هذا الباب

(١) قوله سبب اشراق الدنيا بسبب كذا في النسخ بتكرير لفظ سبب ولعل أحدهما من زيادة النسخ كما لا يخفى كتبه معجمه

غير مختص بالمسند اليه والمسند كالأكثر والحذف وغيرهما مما تقدمت أمثاله

(قوله غير مختص بهما) بل يكون الكثير في المفعول به وفي الحال والتمييز والمضاف اليه (قوله كالأكثر الخ) مثال للكثير (قوله وغير ذلك) أي كالأبدال والتأكييد والعطف (قوله وانما قال كثير) أي ولم يقل جميع (قوله لان بعضها) أي بعض الاحوال وهو غير الكثير مختص بالباين فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالباين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله كضمير الفصل) أي فانه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسند اليه فقول الشارح المختص بما بين الخ أي بالحكم الذي بين الخ أو بالمكان الذي بينهما وفي بعض النسخ المختص بباي تنبيه باب (قوله فانه) أي السكون فعلا (قوله اذ كل فعل مسند دائما) أي ما لم يكن مكفوفاً بما كلفا وطاماً أكثر ما فاتها النسخة عن معنى الفعلية وصار معنى الأولى النفي والآخرين التأكيد وما لم يكن رائداً كمكان الزائدة أو مؤكداً للفعل قبله (قوله وقيل الخ) فأنه الشارح الزوني وحاصل كلامه انه انما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع لانه لو قال جميع ما ذكر غير مختص بالباين بل يجزى في غيرهما (١١٧) لا يقتضي أن كلامه ماضى أي أن كل فرد من أفراد

الاحوال المذكورة يجزى

في كل فرد مما يصدق عليه

أنه غير المسند والمسند اليه

وهذا غير صحيح لانتفاضة

بالتعريف والتقديم لان كلا

منهما لا يجزى في سائر أفراد

الغير اذ من أفراد الحال

والتمييز والمضاف اليه

والتعريف لا يجزى في

الحال والتمييز وان جزي في

المفعول والتقديم وان

جزي في المفعول لا يجزى

في المضاف اليه فقوله هو

أي لفظ كثير اشارة

الى أن جميعها أي كل فرد

منها وقوله لا يجزى في غير

الباين أي في كل فرد من

أفراد الغير وقوله فانه

لا يجزى في الحال الخ أي

وان جزي في المفعول وكذا

يقال في التقديم (قوله

غير مختص بهما كالأكثر والحذف وغيرهما) من التعريف والتأكيد والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالباين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائماً وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجزى في غير الباين كالتعريف فانه لا يجزى في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجزى في المضاف اليه وفيه نظر لان قوائمه جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجزى شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند

(غير مختص بهما) أي لا يختص بالباين بل ذلك الكثير يوجد في غيرهما أيضاً وانما يختص بالباين البعض مما ذكرنا مما لا يختص بالباين (كأكثر والحذف وغيرهما) مثل التعريف والتأكيد والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك كالأبدال والتأكييد والعطف وأما ما يختص بضمير الفصل لانه لا ينفق به الا بين المسندين وصكون الشيء فعلا فانه لا يتصور في غير المسند فلاجل أن بعض المذكورات تختص بكأكثرنا قال كثير مما ذكر ولم يقل جميع ما ذكر وقيل ان التعبير بالكثير للاشارة الى ان جميعها لا يجزى في غير الباين والذي لا يجزى في غير الباين مما ذكر كالتعريف فانه لا يجزى في الغير الذي هو الحال والتمييز ولو جزي في غيرهما ماضى الباين كالمفعول به ومعه وكالتقديم فانه لا يجزى في الغير الذي هو المضاف والمضاف اليه ولو جزي في المفاعيل وهذا يقتضي ان التعريف والتقديم يختصان بالباين لانهم ما مثال لما لا يجزى في غير الباين فالاختصاص بالباين حينئذ يحققه الجريان في بعض غير الباين وعدم جريانه في بعض آخر كما تحقق ذلك في التعريف الذي يجزى في المفعول دون الحال والتمييز والتقديم الذي يجزى في المفعول دون المضاف والمضاف اليه وعلى هذا يكون عدم الاختصاص

بالكلام السابق ويدخل فيه دخولا خفياً ومضمون هذا التنبيه أن ما ذكره في هذا الباب والذي قبله وهما بابا المسند والمسند اليه من أكثر والحذف وغيرهما أي من التقديم والتأخير والتعريف والتأكيد

وفيما نظر) أي في هذا القيل نظر وحاصله أن ما ذكرنا انما يصح لو كان معنى قوائمه جميع ما ذكر غير مختص بالباين أي بل يجزى في غيرهما أن كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في الباين يجزى في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلامنا من الاحوال يجزى في بعض ما يصدق عليه أنه غير الباين لانه يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضي أن فردا واحداً من الاحوال يجزى في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين فضلاً عن جريان كل واحد من الاحوال في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين غاية الامر انه يراد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلاً وهذا هو الذي جعل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح وهذا المختص بتنظيم الشارح والحاصل أن الزوني جعل غير الباين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرداً الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة وليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوني بل ما ذكرته أنا بقولي وانما قال كثير لان بعضها مختص بالباين الخ

والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيه ما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما

(قوله فضلا عن أن يجري كل منها) أي من الأحوال وقوله فيه أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير الباين قال السيرامي وفضلا مفعول مطاق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يجود بدراهم فضلا عن الدينار أي أن عدم أعطائه الدرهم أمر زائد على عدم أعطائه الدينار لأنه يتمتع أولا عن إعطاء الدينار ثم عن إعطاء الدرهم (١١٨) فعن الواقعة بعدها لما بمعنى على أو لتجاوز وتستهمل

فضلا عن أن يجري كل منها فيه أذيكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يغيرهم ما فافهم (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أي في الباين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والملاقات بها والمضاف اليه

الباين هو الجريان في كل فرد من أفراد غير الباين ولا يخفى أن هذا المعنى لا تفيد به العبارة المذكورة أصلا لا لغة ولا عرفا ولا حاجة اليه قصدا لأن المصنف وعدل إلى العبارة المحترزة عنها فقال جميعها غير مختص بالباين لم تفد إلا أن كل فرد مما ذكر يجري فيما يصدق عليه أنه من غير الباين في الجملة لأن ذلك يكفي في تحقق عدم الاختصاص ولا تفيد أن ثم فردا مما ذكر يجري في كل غير فضلا عن أن تفيد جريان كل فرد مما ذكر في كل غير حتى يحتاج إلى الاستراخ عن تلك العبارة لا تفيد هذا المعنى مع أن الكثير المحكوم عليه بعدم الاختصاص اذا كان معنى عدم الاختصاص هو جريان كل فرد من ذلك الكثير في كل فرد من أفراد غير الباين على ما أشار إليه هذا القائل بالمثل لم يتضح في نفس الأمر صدقه بالأدليل اذ لا يتحقق جريان كل فرد من الكثير في كل فرد من أفراد الغير بالضرورة كما لا يخفى فيكون كلام المصنف يحتمل أن يكون غير مطابق إذا اعتبر هذا المعنى ثم لو سلم فالعبارة الأولى المعدول إليها لا تفيد هذا المعنى كما لا تفيد المعدول عنه الآن عدم الاختصاص يكفي فيه الجريان في مطلق غير الباين لا في كل الغير كما بينا وأيضا ذكر تلك الأحوال في الباين رعايتهم منه اختصاصهم بما فلا يجري شيء منها فيما يصدق عليه أنه غير الباين فيحتاج إلى أن ينسب على أن البعض مما ذكر يوجد فيما يصدق عليه أنه من غير الباين من غير حاجة إلى التعرض لكونه يجري في كل غير أو في بعضه وانما يحتاج إلى ذلك لو كان الكلام مفيدا للجريان في الغير ويبقى النظر في كون الجارية في الغير هل يجري في كل ذلك الغير أو في بعضه فيقال حينئذ الكثير يجري في كل غير والبعض يجري في بعض الغير دون بعض ونحو هذا التعبير وأما العبارة المذكورة فلا تفيد هذا المعنى فكيف يحترز عنها فقد تبين أن ذلك المعنى لا يقبل الاحتراز ولا تفيد تلك العبارة المحترزة على تقدير وجودها فليفهم (والفطن) أي اللبيب (اذا اتقن) علما (اعتبار ذلك فيهما) أي في الباين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والملاقات بها كالجور والحال والتميز والمضاف اليه فإذا علم مما تقدم مثلا أن تعريف المسند إليه بالعلمية لا حضارة في ذهن السامع باسم يختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام المدح فأريد أنه لا يحتاج إلى قلب السامع غير المدح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خص زيد بالثناء لشرفه على أهل وقته وإذا عرف أن الابدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ونحو ذلك والتوابع والأفراد والحلولة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية تجري كثير منه في غير المسند والمسند إليه وأن من اتقن اعتبار ذلك فيه ما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملاقات بها وغير ذلك والله تعالى أعلم

بين كلامين مختلفين إيجابا وسلبا بعد انتفاء الأدنى ليترجم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى قال سمر في قوله فضلا الخ إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا فاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله أذيكفي لعدم الاختصاص) أي عدم اختصاص كل فرد من أفراد الأحوال المتقدمة بالباين وقوله ثبوته أي ثبوت كل واحد مما ذكر من الأحوال وقوله في شيء مما يغيرهم أي مما يغير المسند إليه والمسند لو كان ذلك واحدا كلفه عول به (قوله اذا اتقن اعتبار ذلك) أي الكثير (قوله لا يخفى عليه اعتبار الخ) أي فإذا علم مما تقدم مثلا أن تعريف المسند إليه بالعلمية لا حضارة في ذهن السامع باسم يختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام المدح فأريد أنه لا يحتاج إلى قلب السامع

(أحوال)

غير المدح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك

كقولك خصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته وإذا عرف مما تقدم أن الحذف اضيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسأمة عرف أن حذف المفعول به كذلك وإذا عرف أن الابدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وفس على ذلك والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

أحوال متعلقات الفعل

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به والثاني نكات تقديمه على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذلك كرمقدمة المطلب الأول بقوله الفعل مع المفعول إلى قوله ثم الحذف الخ بقوله ثم الحذف هو أول المقصود بالترجمة وقوله متعلقات بكسر اللام أي أحوال الأمور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلاً متعلق بالكسر أي متشبه وهذا هو الأحسن وإن صح العكس لأن كلاً متعلق بالآخر ووجهه أولوية الكسر أن المفاعيل وما ألحق بهم معمولية وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المتشبه وهو أضعف من المتشبه به تأمل (قوله قد أشير الخ) انما لم يقل صرح لأنه لم يصرح فيه وانما قال غير مختص بهم ما بل يجري في غيرهما ومن جملة الغير متعلقات الفعل وانما لم يكن هذا صريحاً لأن هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير في غيرهما جريان تلك المتعلقات لصدق الغير (١١٩) بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل (قوله تفصيل بعض

من ذلك) أي من ذلك الكثير ومصدق ذلك

البعض حذف المفعول وتقدمه على الفعل وتقدم بعض معمولات على بعض ولا شك أن الحذف والتقديم قد تقدم في

البابين وقوله لكن ذكر الخ استدراك على ما تبوهم أن ما ذكر في هذا الباب مكرر مع ما سبق ثم إن قضية هذا الاستدراك أن المراد بأحوال متعلقات الفعل بعض أحوال متعلقاته وفيه أنه يلزم عدم المحصر الفن في الأبواب الثمانية

فالوجه أن المراد الجميع إلا أنه اقتصر على البعض

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بغير بحث ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفاعل مع الفاعل)

أحوال متعلقات الفعل

اللام في متعلقات يحتمل أن تكون مكسورة وهو أحسن لأن المفاعيل وما ألحق بهم معمولية وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المتشبه بالشيء وهو أضعف من المتشبه به ويصح الترخيم أنه قد أشير في التنبيه إلى أن الكثير ما ذكر في البابين لا يختص بهم ما بل يوجد في غيرهما من متعلقات الفعل وبين أن الفطن لا يخفاه اعتبار ذلك في غيرهما ولما كان بعض ما يعتبر في غيرهما لوضوحه قد لا يحتاج إلى التنبيه إليه كما أشيرنا إليه آنفاً كفي في الإشارة إليه بذلك الإجمال ولما كان بعض ذلك فيه من يوجب ذلك كأحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير أراد أن يشير إلى ذلك فهداه مقدمة فقال (الفعل مع المفعول) يعني المفعول به بدليل ما يأتي وانما خصه بالذكر لأنه

ص أحوال متعلقات الفعل

الفعل مع المفعول كالفاعل الخ ش هذا الباب لأحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها

استغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريان فيه والبعض الذي قبل هنا لا يقتصر على ما أشير إليه إجمالاً كما اقتضاه كلام الشارح قاله يس (قوله لاختصاصه) أي ذلك البعض (قوله يزيد بحث) أي يبحث رائد على البحث السابق والمراد بالبحث النكات ولا شك أنه ذكر الحذف والتقديم هنا نكات رائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم وما يأتي (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي البعض ذلك البعض لأن قوله الفعل مع المفعول إلى قوله لا أفاد وقوعه مطابقة لبحث حذف المفعول به (قوله الفعل) هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضم الخبر الذي هو قوله كالفاعل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل في الحالين حرف التشبيه أي الفعل يشابه حال كونه صاحباً للمفعول نفسه حال كونه صاحباً للفاعل وهذا التركيب نظير قولك زيد قائماً كهو جالساً وفي الفندار أن الطرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذا كرمع الفاعل (قوله مع المفعول) أراد به المفعول به بدليل قول الشارح وأما المفعول فن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لأن هذا تعدياً لحذفه وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسها من جهات مختلفة كالوقوفه عليه ومعها وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول لأنه أقرب به من الفاعل وأكثر حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليه

فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لأن تفيد وجوده في نفسه فقط كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسهما فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه أما إذا أريد الأخبار بوقوعه في نفسه من غير ارادة أن يعلم من وقع في نفسه أو على من وقع فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد

(قوله من ذكره معه) المراد به كرمه معه أعم من الذي كرافظاً وتقديراً (قوله أي ذكر كل الخ) أي فالضمير الأول على الاحتمال الأول ما دد على كل من الفاعل والمفعول وأفراد الضمير باعتبار كل (١٣٠) واحد والضمير الثاني للفعل وعلى الاحتمال الثاني بالعكس ويؤيد

الاحتمال الثاني أمران الأول قول المصنف للفعل مع الفاعل فإن المحدث عنه في هذه العبارة

الفعل وحيداً فهو أولي بعود الضمير الأول عليه الثاني قوله إفادة تلبسه به فإن الضمير الأول عائد على الفعل والثاني على كل من الفاعل والمفعول والأولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد

في أن الغرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (إفادة تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه

أكثر شيوعاً فيما يأتي من الحذف مثلاً وغيره من المقاميل والمتعلقات يعرف حكمه بالقياس عليه هو (كالفعل مع الفاعل في) أمر وهو (أن الغرض من ذكره معه) أفراد الضمير في ذكره وفي معناه باعتبار ما ذكر فيجوز أن يعود الضمير الأول إلى ما ذكر من الفاعل والمفعول ويعود الثاني إلى الفعل فيكون المعنى في أن الغرض من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل ويحتمل العكس فيكون التقدير في أن الغرض من ذكر الفعل مع كل من الفاعل والمفعول والمعنى واحد (إفادة) خبر قوله أن الغرض أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما هو أن يفيد المتكلم السامع حصول (تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل من الفاعل والمفعول إلا أن التلبس مختلف فأما تلبسه بالفاعل فن جهة وقوعه وصدور منه وأما التلبس بالمفعول فن جهة تعلقه به ووقوعه عليه

المصنف بل ذكر من الفاعل والمفعول وذكر الفاعل فيه نظراً لأنه مستند إليه فكان ذكر أحواله بباب المستند إليه أليق ثم الأحوال التي يريدناها التي ذكرها الترتيب والتقديم والتأخير فقط والتلويح في الفاعل لأنه لا يحذف ثم ينبغي أن يقول الفعل وما في معناه مما يعمل عمله ولا شك أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لإفادة وجوده فقط فعمل الرفع في الفاعل ليفيد وقوعه منه والنصب في المفعول ليفيد وقوعه عليه فالتكلم تارة يريد الأخبار عن الفعل أي الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه وليس في هذا الترتيب شيء من تعلقات الضرب وظاهر عبارة المصنف أنه مع ارادة غير الحدث لا يوثق بالفعل فلا تقول حضر شيء ونحوه وتارة يريد أفعاله فيوثق بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الأخبار به فيذكر كفاعل أو أفعال البصريين الألفي مواضع مستثناة ويجوز الحذف عند الكسائي ثم إن كان متعدياً فإفادته بقصد الأخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فينبغي للمفعول تقول ضرب زيد وتارة يقصد الأخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين أحدهما أن يقصد إثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق من غير اعتبار عموم ولا خصوص ولا تعلق عن وقوعه عليه فالتعدي حيث لا لازم فلا يذكر مفعوله لئلا يتوهم السامع أن الغرض الأخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر حجة في ذلك لأن المقدر كالمذكور وهذا لا يتأتى في الفاعل بل متى

الاحتمال الأول أمران أيضاً الأول أن الترجمة لأحوال متعلقات الفعل الثاني أن كلمة مع تدخل على المتبوع غالباً والفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفعول لأنه عامل والعمل أقوى من المفعول وانما قلنا غالباً لأنهما قد تدخل على التابع ومنه قول المصنف الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فانه قد أدخلها على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل

من ادبهم المجرد المصاحبة لامر خطابي وهو أن الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضادة إليه وحق (إفادة) المضاف إليه أنه يقدم في الذكر التفصيلي (قوله إفادة تلبسه به) أي إفادة المتكلم السامع تلبسه أي تعلقه وارتباطه به (قوله أما بالفاعل) أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف فلتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى وقوله من جهة وقوعه منه لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل كضرب زيد عراً وإلى ما يقوم به كرض زيد ومات عرولاً والكلام في الفعل المتعدي للمفعول به ولا يكون الاوفاً من الفاعل بالاختيار

واذا اتقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكركه مفعول فهو على ضربين الاول ان يكون الغرض اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الاطلاق او نفيه عنه كذلك وقولنا على الاطلاق أى من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه عن وقوع عليه

(قوله لا افادة وقوعه) أى نفيًا أو إثباتًا وقوله مطلقا أى حالة كونه مطابقا عن ارادة العلم عن وقوع منه أو عليه (قوله أى ليس الغرض من ذكره معه) أى من ذكر كل منهم مع الفعل (قوله من غير ارادة أن يعلم عن وقوع) أى من غير ارادة أن يعلم جواب عن وقوع (قوله من غير ذكر الفاعل) أى فاعل الضرب وقوله أو المفعول أى الذى وقع عليه (قوله لكونه عبثا) علة لقوله من غير ذكر أى لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثا أى غير محتاج له بل زائد على الغرض المقصود وغير المحتاج اليه عبث عند البلغاء وان أفاد فائدة لانه زائد على المراد فاندفع ما يقال كيف يكون عبثا مع أنه أفاد فائدة وهى بيان من وقع منه الفعل أو عليه (قوله فاذا لم يذكرك) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يذكرك راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبله لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ (١٢١) (قوله المتعدي) أخذه من كون الكلام

في المفعول به وهو لا ينصبه
المتعدي (قوله فالغرض)
أى من ذلك التركيب الذى
يسند فيه الفعل الى
فاعله من غير ذكر المفعول
وقوله ان كان أى ذلك
الغرض وقوله اثباته لفاعله

أى فى الكلام المثبت وقوله
أو نفيه عنه أى فى الكلام
المنفى (قوله من غير
اعتبار عموم أو خصوص
الخ) الاولى اسقاط ذلك
والاقتصار فى تفسير
الاطلاق على قوله من
غير اعتبار تعلقه عن وقوع
عليه الفعل لان التنزيل
المذكور انما يتوقف على
عدم اعتبار تعلقه عن وقوع
عليه ولا يتوقف على عدم
اعتبار عموم أو خصوص
بل يجوز أن يقصد التعميم

(لا افادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما بيان أن هذا الفعل وقع من فاعل أو على مفعول وليس الغرض افادة أن الفعل وقع فى الجملة من غير ارادة بيان من وقع منه ومن وقع عليه لانه لو أريد هذا لم يكن معنى لذكر الفاعل معه ولا المفعول لان ما لا يتعلق به الغرض يعد عبثا فى باب البلاغة بل الواجب حينئذ أن يقال وقع هذا الفعل فيعود ذلك الفعل نفس الفاعل والواقع ففعله فيقال مثلا وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير أن يذكرك الفاعل أو المفعول أصلا (فاذا لم يذكرك) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدي بل ذكره معه فاعله (فالغرض) من ذلك التركيب الذى أسند فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول (ان كان اثباته) أى اثبات الفعل (لفاعله) فى الكلام المثبت (أو نفيه عنه) فى الكلام المنفى (مطلقا) أى ان كان الغرض اثباته للفاعل على الاطلاق أى من غير اعتبار عموم فى الفعل وذلك بأن يراد به جميع أفراد مدلوله أو خصوص فيه بأن يراد بعض تلك الأفراد أو من غير اعتبار قيد تعلقه عن وقوع عليه بخصوصه واذا لم يعتبر تعلقه عن وقوع عليه لم يكن له اعتبار عموم فى ذلك المتعلق بأن

(لا افادة وقوعه مطلقا) أى الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما بيان أن هذا الفعل وقع من فاعل أو على مفعول وليس الغرض افادة أن الفعل وقع فى الجملة من غير ارادة بيان من وقع منه ومن وقع عليه لانه لو أريد هذا لم يكن معنى لذكر الفاعل معه ولا المفعول لان ما لا يتعلق به الغرض يعد عبثا فى باب البلاغة بل الواجب حينئذ أن يقال وقع هذا الفعل فيعود ذلك الفعل نفس الفاعل والواقع ففعله فيقال مثلا وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير أن يذكرك الفاعل أو المفعول أصلا (فاذا لم يذكرك) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدي بل ذكره معه فاعله (فالغرض) من ذلك التركيب الذى أسند فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول (ان كان اثباته) أى اثبات الفعل (لفاعله) فى الكلام المثبت (أو نفيه عنه) فى الكلام المنفى (مطلقا) أى ان كان الغرض اثباته للفاعل على الاطلاق أى من غير اعتبار عموم فى الفعل وذلك بأن يراد به جميع أفراد مدلوله أو خصوص فيه بأن يراد بعض تلك الأفراد أو من غير اعتبار قيد تعلقه عن وقوع عليه بخصوصه واذا لم يعتبر تعلقه عن وقوع عليه لم يكن له اعتبار عموم فى ذلك المتعلق بأن

ذكر الفعل الصنعى وجب الاتيان بالفاعل أو نائبه قلت وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم وكانهم يعنون اللازم حقيقة قال المصنف وهذا قسمان أحدهما أن يجعل اطلاق الفعل كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص ذات عليه القرينة والثانى أن لا يكون كذلك كقوله تعالى قل هل

(١٦ - شرح التلخيص ثانياً) وينزل منزلة اللازم وأجاب الشيخ يس بما حاصله انه انما أتى بما ذكر فى التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الا أنى ثم ان كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم لالكون التنزيل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما أتى انه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل مخصوص الحقيقة واذا كان خطابيا أفاد الفعل العموم معونة المقام الخطابى فتفصيله الفعل فيما أتى الى افادة العموم أو الخصوص يدل على أنه اراد هنا بالاطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه فلذلك أدخل الشارح ذلك فى تفسير الاطلاق وان كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك وفى ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه عن وقوع عليه وحينئذ فلا يراد تأمل (قوله بأن يراد جميع الخ) تصويرا لاعتبار العموم وقوله بأن يراد بعضها تصويرا لاعتبار الخصوص (قوله فضلا عن عموم) أى عموم من وقوع عليه الفعل الذى هو المفعول وكذا يقال فى خصوصه ثم ان عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه لان أفراد الفعل كالاعطاء

فيكون المتعدي حينئذ منزلة الا لازم فلا يذكرة مفعول لثلاثتهم السامع أن الغرض الاخبارية باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر أيضا لأن المقدّر في حكم المذکور

وأفراد المفعول الأشخاص المعطون (قوله نزل منزلة الا لازم) أي الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول (قوله ولم يقدر له مفعول) من عطف الا لازم على المزموم وانما لم يقدر له مفعول لان الغرض مجرد اثباته للفاعل والمقدّر كالمذکور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدّر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفاعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان قصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل الذي هو المطلوب وحينئذ فلا يذكرة ذلك المفعول ولا يقدر (١٣٣) لما في ذلك من انتفاء غرض المتكلم (قوله يفهم منهم ما) أي من المذکور

والمقدّر (قوله فان قولنا) (نزل) الفعل المتعدي (منزلة الا لازم ولم يقدر له مفعول لان المقدّر كالمذکور) في أن السامع يفهم منه ما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه عن وقوع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير

والسامع (الخ) مثال لفهم السامع من المسذکور أن الغرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الاشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه أنك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهه تعلقه بالدنانير فتدفع فيه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء وجهه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء أو أنكروه أصالة فقول السامع لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء أي لبيان جنس الشيء المتعلق به الاعطاء وهو الشيء المعطى كالذنانير في المثال وقوله ما يتناوله الاعطاء أي اعطاء فلان هذا هو المراد فسقط قول من قد يقال

يقدر ذلك المفعول عاما ولا خصوص بأن يقدر خاصا (نزل) أي اذا قصد مجرد اثبات الفعل للفاعل من غير مراعاة عموم أو خصوص فيه أو في مفعوله فانه حينئذ ينزل (منزلة الا لازم) الذي وضع في أصله غير طالب للمفعول (لم يقدر له) حينئذ (مفعول) لان الغرض مجرد اثباته للفاعل وانما لم يقدر له مفعول (لان المقدّر كالمذکور) في وجهه وهو أن السامع حيث نصبته لقرينة على المقدّر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفاعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان قصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل والتريق بين اعتبار تعلقه بالمفعول وعدم اعتباره أنك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهه تعلقه بالدنانير فتدفع فيه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء وجهه أو أنكروه أصالة ولا يقال اذا كان قد يكون كلاما مع المتكلم أو المتردد فيجب التاكيد في التركيبين معا حينئذ كما تقدم أن كل كلام مع المتردد أو المتكلم يجب توكيده أو يجب الاتيان بصيغة التخصيص ولا تاكيد ولا تخصيص هنا فيجب أن يقال فيه ما انه كلام مع خالي الذهن عن اعطاء الدنانير في الاول وعن الاعطاء مطلقا في الثاني لا نأقول يتو في التأكيده كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي تقوية أو تخصيصا كما تقدم فصم التمثيل بما ذكرنا كل ذلك وانما زاد قوله مطلقا لفسر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي متعلقه ولو كان التزويل انما يرتب على ارادة مجرد ثبوت الفاعل ليلام قوله بعد ثم ان كان المقام خطابيا أفاد الفعل ذلك مع التعميم لأن تفصيله الى افادة العموم أو الخصوص انما يأتى في الفعل المطلق عن التقييد بكل منهما كذا قيل والحق أن اسقاط لفظ الاطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنسب على ما يأتي يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي من له صفة العلم ومن ليس له ثم نقل عن السكاكي أنه قال ثم ان كان المقام خطابيا يعني بالخطابي ما يتبع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فانه عام وعموما خطابيا كقيام

اذا كان لسان ما ذكر فلا حاجة لذكر الفاعل على أن ذكر الفاعل ليس بضرورة بل لأنه أحد ركزي الاسناد لا مفعول منه (قوله لا لبيان كونه معطيا) أي والا لا ضرورة في التعبير على قولنا فلان يعطى (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أي أو تردد فيه أو غفل عنه ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر أنه يرد بذلك عليه ولا يقال اذا كان ما ذكر كلاما مع المتكلم لا اعطاء الدنانير أو المتردد فيجب توكيده كما تقدم أن كل كلام مع المتردد أو المتكلم يجب توكيده أو الاتيان بصيغة التخصيص ولا تاكيد ولا تخصيص هنا فيجب أن يكون هذا كلاما مع من أثبت له اعطاء والحال أنه خالي الذهن عن كون المعطى دنانيرا أو غيرهما لاننا نقول ان تخصيص الشيء بالتاكيد على نفي الحكم عما عدا ما عرفنا استعمالا أو يقال يكفي في التأكيده كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي التقوية أو التخصيص

* وهذا الضرب قسمان لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلقا بفعل مخصوص دل عليه قرينة أولا الثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث * قال السكاكي

(قوله لا مع من نفي أن يوجد منه اعطاء) أى والا لا يقتصر على قوله فلان بعضى فان قيل ان من نفي عنه الاعطاء منكر والكلام الملقى اليه يجب تأكيده ولأننا كيد في قولنا فلان يعطى قلنا قد تقدم الجواب عن نظير ذلك (قوله لانه) أى الحال والشأن (قوله كناية عنه) أى مبراه عن الفعل المتعلق بفعل مخصوص ومستعمل فيه على طريق الكناية وصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعد بالاختلاف اعتبارا بفصح أن يجعل باعتبار أحدهما (١٣٣) ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما فالفعل عند تنزيهه منزلة اللازم يكون مدلوله

المساهمة الكناية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شئ مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع أن الكناية اطلاق الملزوم وإرادة اللازم والمقيّد ليس لازما للمطلق الآن يقال ان الملزوم ولو بحسب الادعاء كاف في الكناية بواسطة القرينة وحينئذ فيسدى أن المطلق ملزوم للمقيّد والحاصل أن جعل المطلق كناية عن المقيّد مع أنها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على أن مطلق الملزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله دل عليه) أى على ذلك المفعول الخصوص قرينة (قوله قل هل يستوى الخ) الاصل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل

لا مع من نفي أن يوجد منه اعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعل مخصوص دل عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثاني) كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بمجمله (السكاكي) ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه

تحقيقه ان شاء الله تعالى فليتأمل (وهو) أى وهذا القسم من الفعل وهو الذى نزل منزلة اللازم (ضربان) أى قسمان (لانه) أى وجه التقسيم أن الشأن (لما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى لم يعتبر فيه عموم ولا خصوص ولا تعلقه بالمفعول العام أو الخاص كما تقدم (كناية عن نفسه) أى عن نفس ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعل مخصوص دل عليه) أى على ذلك المفعول (قرينة) وصح أن يجعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعد بالاختلاف اعتبارا بفصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما كما يتحقق ذلك في معنى الكناية (أولا) أى إما أن يجعل كناية أولا لا يجعل كناية القسم (الثاني) وهو الفعل المعدل لازما الذى لا يجعل كناية (قوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) اذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئا مخصوصا والذين لا يعلمون ذلك الشئ بل المراد الذين وجدت لهم حقيقة العلم والذين لم توجد لهم إيمان على أن من لا يفهم حقيقة الدين يعدمى لا عقل له ولا علم أصلا كالجنادات أو كالمهم الذين لم يلبسوا بالدين كراولوا الاباب ثم (السكاكي) ذكر كلاما في بحث افادة اللام للاستغراق ثم أحال عليه مفاد الفعل المجعول لازما فوجب أن يساق أولا كلاما في اللازم ثم حالته ليتبين بذلك المراد ويكون شر حال الكلام المصنف وذلك أنه قال اذا كان المقام الذى أورد فيه المحلى بالخطايا أى يكفى فيه بدلول القضايا الخطايا وهى الجارية فى المحاورات المفيدة للظن الاستدلالي بأن يكون لا يكفى فيه الا اليقين والكلام الخطابى كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم أى مع غرة من عدم صرفه العقل الى جل أمور الدنيا شغلا بأمور الآخرة فيلين وينقاد لما يراى منه لكرم طبع وحسن خلق والقاء لأمور الدنيا للجهل والغباء والمنافق خب أى خادع ما كثر نطبت سريرة وصرفه العقل الى ادراك عيوب الناس لوصف الا لافساد فيهم محل المعرفة على الاستغراق المدح والذم والتوبيخ والاذنار والبشارة ونحوها بمعنى ان الخطاب اذا لم يره مفيدا حمله على جميع أفرادها على البديل بخلاف الاستدلال فإنه لا يفهم من برهان فان كان المقام خطايا أفاد ذلك أى تنزيه منزلة

المساهمة الكناية أى هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شئ مخصوص مبغثة في الذم إشارة الى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كانوا هم لاعلم عندهم أصلا وأن حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالهمائم والحاصل أن الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم الخصوص فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بل هو مخصوص تدل عليه القرينة (قوله ذكر في بحث افادة اللام الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر في بحث حذف المفعول الخ تصحيح الحواله عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور

ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا أفاد العموم في أفراد الفعل بعله ايها ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقيق الحقيقة

(قوله ترجيح لاحد المتساويين الخ) أي فدل على العموم والحل عليه الترجيح المذكور وهو ظني أي يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينة خفية تقتضي الحل على البعض وإن أعير بالايهام كما قلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح لأن التساوي انما يتحقق عند عدمه فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله أنه قد يكون الخ) التعميم للحال والشأن وقوله القصد أي الالتفات والملاحظة من المتكلم الى نفس الفعل وقوله بتزويل أي بسبب تزويل المتكلم الفعل المتعدي منزلة اللازم (قوله ذهبا) حال من فاعل تنزيل وان كان متروكا أي حال كون المتكلم ذاهبا الى أن المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله ايها ماعلة لذهاب أي وانما ذهب المتكلم لذلك لاجل أن يقع في وهم السامع أن قصده المبالغه أي التعميم وهذه المبالغه المذكورة تقتضي بالظن المذكور وهو قوله أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقيق الحقيقة فهم ما ترجح لاحد الامر من المتساويين من غير مرجح وذلك لأنه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة التي أرادها المتكلم توجد في جميع أفرادها فالتفات السامع فيه الى فرد (١٣٥) دون آخر تحكيم فلا بد من الحل على العموم لاجل أن

ينتهي ذلك (قوله فجعل المصنف قوله) أي قول السكاكي (قوله اشارة الى قوله) أي قول السكاكي (قوله واليه) أي الى الجمع المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله أو الى الطريق المذكور

(قوله ثم اذا كان المقام خطابيا الخ) أي ثم اذا كان المقام الذي أورد فيه الفعل المنزل منزلة اللازم الذي لم يجعل كتابته عن نفسه متعديا لمخصوص خطابيا ونهنا للتراخي في الرتبة لان اثبات العموم أعظم من اثبات أصل الفعل (قوله يكتفي فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطابي لاصفة

ترجح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتزويل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايها المبالغه بالطريق المذكور في افادة الام الاستغراق جعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا لاجل المعروف باللام على الاستغراق واليه اشارة بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتزويله منزلة اللازم من غير اعتبار كتابته (اذا كان المقام خطابيا) يكتفي فيه بمجرد الظن (لا استدلالا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل

ابجاده في كل فرد لانه يصلح الكلام حينئذ لايها تلك المبالغه وهي افادة التعميم بالطريق المذكور في افادة الام الاستغراق وذلك لان الفعل لما تضمن الدلالة على الحقيقة المعروفة باللام صح فيها اعتبار العموم بالثبوت بحسب الظاهر من ايها ان الحل على فرد دون آخر تحكيم وكون مفاد الفعل هو الحقيقة المعروفة لا ينعى كونه فعلا لا يقبل ال لأن متضمنه يقبلها فصح اعتبارها فيه فعل وهذا يكون قول السكاكي في دلالة الفعل المجموع لاجل ما بالظن المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا لاجل المعروف على الاستغراق كما فهم من كلام المصنف الى ذلك اشارة بقوله (ثم) هذا القسم وهو الذي كان الغرض منه ثبوت أصل الفعل بتزويله منزلة اللازم من غير قصد الى كونه كتابته عن نفسه متعديا (اذا كان المقام) الذي أورد فيه (خطابيا) وهو الذي يكتفي فيه بمجرد الظن كما تقدم (لا استدلالا) وهو الذي يطلب فيه اليقين البرهاني كما مر (أفاد) أي اذا كان المقام خطابيا أفاد الفعل فيه أو أفاد المقام في الفعل (ذلك) أي ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عند كونه غرضا كما تقدم (مع التعميم) أي مع افادته ولا مفعول دفعا للعموم لان حله على أحد الافعال ونفيه عن التحكيم بغير دليل فيحمل على الجميع ثم

كاشفة له كما هو ظاهره وحينئذ فالاولى الاثبات بأي وقوله يكتفي فيه بمجرد الظن أي يكتفي فيه بالكلام الاقناني الذي يورث الظن وذلك كالقضاء بالمقبولة ولا يحتاج فيه الى دليل قطعي (قوله لاستدلالا) أي لانه اذا كان استدلالا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهاني) أي اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالي لأنه صفة كاشفة لمكان الاثبات بأي التفسيرية (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك أي كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان المقام الخطابي لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا وانما يفيد التعميم والفعل بالعكس أي يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم وحينئذ فلا يصح ان يستدل احدهما بافادته للجميع بل المقام والفعل متعاونان في افادة الجميع • الثاني ان الظاهر ان المقام نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فكأن الاولى للشرح ان يقول أفاد الفعل بعونه المقام الخطابي ذلك أي ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم ويمكن الجواب عن الاول بأن أو بمعنى الواو وعن الثاني بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها

فهم ما حكمهم ثم جعل قولهم في المبالغة فلان يعطى ويمنع ويقطع محتملا لذلك ولتعميم المفعول كإسباني وعدّه الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشعار بشئ من ذلك

(قوله دفعنا التحكم) وذلك لأن جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كل يلزم منه التحكم المذكور (قوله وتحقيقه) أي بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والسر في الاتيان بهذا البيان أنه لما كان في قاعدة الفعل العموم في المصدر غرض ودقة من جهة أنه إذا قصد نفس الفعل كان منزلة (١٣٦) أن يعترف مصدره بلام الحقيقة كما أشار إليه بقوله يفعل الاعطاء والحقيقة

توجد في جميع الأفراد فالجمل على بعضها تحكم حتى ذهب علماء الأصول من الحنفية إلى أن المصدر المدلول عليه بالفعل لا يحتمل العموم حتى لو نواه المتكلم لا يصدق لأنهم لا يعتبرون كون القصد إلى نفس الفعل ولا كون المقام خطايا احتاج إلى تحقيقه (قوله حينئذ) أي حين إذا كان القصد ثبوت الفعل إلى فاعله (قوله يفعل الاعطاء) أي الذي هو مصدر يعطى أي يوجد هذه الحقيقة وإنما كان معناه ما ذكرنا الفرق بين المعرفة والتكررة بعد اشتراكهما في أن معناه معلوم للخطاب والمتكلم أن الخطب ورقي ذهن القصد إلى الحاضرية معتبر في المعرفة دون التكررة وإذا كان القصد إلى نفس الفعل يكون المصدر معرفة واللام فيه لأم الحقيقة وأعلم أن كون الفعل مفاده الحقيقة المعرفة لا يمنع منه كونه

(دفعنا التحكم) اللازم من جملة على فرد دون آخر وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحتمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها لمبالغة اللام يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر * لا يقال قاعدة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لأننا نقول لأنسلم ذلك

التعميم في أفراد ذلك الفعل وإنما قلنا بأفاده الفعل للعموم مع ذلك (دفعنا التحكم) وذلك لأن جملة على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في الكل يلزم منه التحكم المذكور فبقصد المتكلم أفادة ذلك العموم انكشافا على أن السامع يفهم حيث لم تنصب له قرينة على معين وقد اشتمل الفعل على الحقيقة الموجودة في الكل فالعموم من لزوم التحكم المذكور في غيره لكن هذا العموم ظني كما تقدم في المعرف باللام وتحقيق ذلك في الفعل على ما مر أن معنى قول القائل حينئذ فلان يعطى أن فلانا يوجد هذه الحقيقة أعني حقيقة الاعطاء والاعطاء المعرف بلام الحقيقة وقد تقدم أنه لا استحالة في قبوله معنى اللام واعتبارها فيه في ضمن الفعل كالمعرف باللام صراحة فيجمل في ضمن الفعل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها القصد المبالغة وتوصل إليها بواسطة إيهام أن قصد غيرهما يلزم فيه ترجيح أحد المتساويين على الآخر ويردها أن يقال قد تقدم أن هذا الفعل انما قصد فيه مجرد الثبوت من غير اعتبار عموم أو خصوص وأذا لم يعتبر فيه العموم فكيف يفيد أنه نفي لو قيل فيما تقدم أن القصد إلى مطلق الثبوت من غير تقييد بقصد عموم أو خصوص أمكن أن يقال مطلق الثبوت لمقصود قد يقصد معه عموم وأما حيث قيل من غير اعتبار عموم فكيف يفيد الفعل ما نفي اعتبار فيه وقد أجيب بأنه لا يلزم من نفي اعتبار الشئ نفي وجوده لأن عدم اعتبار الشئ ليس هو باعتبار عدمه فيصح أن لا يعتبر الشئ بوجوده مع ذلك لا قصد كما تقدم من أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا لا يذيعطى ولو لم يقصد لكان موجه من تكرار الاستناد بوجوده ولكن هذا الجواب لا يخلو من ضعف مادام محمولا على ظاهره لأن ما يستفاد من التركيب لا قصد ليس من البلاغة في شئ والغرض هنا ما يكون من باب الاعتبار المناسب والاعتبار المناسب هو ما قصد ولاجل هذا يقال إن ما يستفاد من التركيب الصادر من غير البلاغ لا يلتفت إليه في مدح الكلام بل لعدم صحة قصده إياه فليس من الاعتبار المناسب في شئ ويمكن أن يحتمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أو لا بل المتصودا ولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه

جعل يعني السكاكي قولهم فلان يعطى ويمنع محتملا لذلك ولا فائدة تعميم الفعل كإسباني يعني بتعميم المفعول العموم الشمولي في المفاعيل وبتعميم الفعل العموم البدلي في الأفعال وإنما لم يقل فيه عموم المفعول لأن الفرض أن الفعل جاء قاصرا فلا مفعول له وقد نازعه الخطيبي الشارح في النفي عن السكاكي بما يعرفه من وقف على كلامه فلا حاجة للإطالة بذكره وقول المصنف وإن لم يكن خطايا فلا

فان

فإن المراد

بالفعل في قول الشارح يفعل الاعطاء المعنى المصدرى وبالأعطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحينئذ فلا يقال إن الاعطاء فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل (قوله على استغراق الخ) أي بأن يراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد (قوله مبالغة) أي القصد المبالغة (قوله لذلك الخ) أي وارتكبت المبالغة للكل فهو على التامة (قوله الثبوت) أي ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار عموم ولا خصوص أي في الفعل (قوله لأنسلم ذلك) أي ما ذكره من المناقاة

والاول كقول الجعترى مدح المعتز بالله

(قوله فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض) أي كالعوم في الفعل فان عدمه غير معتبر في الغرض وقوله لا يستلزم الخ أي لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فيصح أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم في أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا لا يعطى ولولم يقصد لان موجبها وهو تكرار الاسناد موجود وكذلك الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عموم أفرادها غير معتبر وان كان ذلك العوم مفاداً من الفعل بواسطة المقام الخطابي حذرنا من التحكم واعترض العلامة السيد هذا الجواب بأن التعميم اذا لم يكن مقصوداً من العبارة فلا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب في عرف أهل هذا الفن لان ما يستفاد من التراكيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء اذا البلغاء لا يقولون في الافادة الا على ما يقصدونه ومن ثم قيل ان ما يستفاد من التراكيب الصادرة من غير البلغاء لا يلتفت اليه في مدح الكلام به لعدم صحته قصده اياه فالاول في الجواب أن يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقاً وأما التعميم في أفراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بعمونة المقام الخطابي وحيث لا تنافي اهـ وحاصله كما قال السيد الصفي انه يقصد أولاً الفعل مطلقاً يجعل بعمونة المقام وسيلة الى جميع أفرادها (١٢٧) على سبيل الكناية فالطلاق ليس مقصوداً لذاته بل

لينتقل منه بعمونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية فكما يصح أن يجعل الفعل الذي قصد ثبوته للشاعر مطلقاً كناية عن نفسه متعلقاً بفعل خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن نفسه عاماً من غير تعلقه بفعل ثم قال السيد عيسى الصفي وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بأن يقال قول الشارح فان عدم كون الشيء معتبراً في الغرض أي أولاً وبالذات وقوله فالتعميم غير مقصود أي أولاً فلا ينافي انه مقصود ثانياً والمقصود

فان عدم كون الشيء معتبراً في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاداً من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فمما نتعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً بفعل مخصوص (كقوله الجعترى في المعتز بالله)

عوم لا يتوصل به الى العوم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العوم كناية عنه عاماً بواسطة المقام لانه كما يصح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقاً بفعل خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن عومه في نفسه من غير تقدير مفعول فعلي هذا يصح الجواب فليتنامل وعليه يكون معنى قولنا فلان بطور يوجد جميع أشخاص الاعطاءات ويلزم المحصر فيه بحيث لا يوجد لغيره وهو واضح وأما ما قيل من ان المعنى تنحصر فيه جميع الاعطاءات وينحصر فيها بحيث لا يوجد الا الاعطاءات كما لا يوجد لغيره وان ذلك هو مراد السكاكي بقوله بالظن بقى المذكور لانه اشارة الى ما قرر في المحصر فتحصيل فاسد لان قولنا فلان يعطى لا يدل على أنه لا يفعل الا الاعطاء قطعاً ولو دل بالزوم على أن الاعطاءات له دون غيره فليتنامل (و) القسم (الاول) وهو الفعل المجمع مطلقاً كناية عن نفسه متعلقاً بفعل مخصوص بعد تنزيله منزلة اللازم هو (كقول الجعترى) من شعراء الدولة العباسية (في مدح المعتز بالله)

ينبغي ذلك قال الخطيب في الاشارة في قول المصنف ذلك غير مذكور مما لا يخفى ضعفه وأما القسم الاول وهو أن يكون الفعل المطلق الذي جعل لازماً كناية عنه متعلقاً بفعل مخصوص دل عليه قرينة فكقول الجعترى مدح المعتز بالله

أولاً مطلق الثبوت الذي لا عوم فيه ثم يقصد التعميم ثانياً وان كان التعميم هو المقصود بالذات وعلى هذا معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الاعطاءات ويلزم المحصر فيه بحيث لا يوجد لغيره ولا ينال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم من انه لم يعتبر فيه الكناية لاننا نقول ذلك في الكناية في المنعول وهذا كناية في أفراد الفعل فقول المصنف سابقاً ولا يجعل كناية عن نفسه متعلقاً بفعل مخصوص لا ينافي كونه كناية عن نفسه عاماً (قوله كقول الجعترى) يضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة (١) وفتح التاء المثناة كارجدة بخط بعض الفضلاء وهو أبو عباد الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية نسبة الى جعتر بنضم الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء أبو جى من طي (قوله في المعتز بالله) أي في مدحه وهو ما اسم فاعل يقال اعتز فلان اذا عد نفسه عزيرة واسم مشعول أي المعز باعزاز الله وهذا أحسن لانه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيرة أن يكون عزير في نفس الامر والمعتز بالله أحد الخلفاء العباسية الذين كانوا يفسدوا وهو ان المتوكل على الله

(١) قوله وفتح التاء هكذا في الاصل والصواب ضم التاء في المنسوب والمنسوب اليه كما في كتب اللغة كنبه صححه

ويعرض بالمستعين بالله

شجوه حساده وغيظ عداه * أن يرى مبصر ويسمع واعي

أي أن يكون ذور رؤية وذو سمع يقول محاسن الممدوح وآثاره لم تخف على من لم يبصر لكبرتها واشتهارها ويكتفي في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصري وبعي اسمع لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد فحساده وأعداؤه يمتنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها أو أذن يسمع بها كي يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا

(قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو أخوان الممدوح كان منازعا للمعتز في الامامة فراد الشاعري بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن ضاهاه وقوله تعريضا حال من الجعري أي حال كونه (١٣٨) معرضا بالمستعين بالله (قوله شجوه) أي حزن حساده وقوله وغيظ

عداه مرادف لما قبله

(قوله أن يرى الخ) خبر

عن شجوه حساده وأنت

خبر بأن رؤية المبصر

وسماع الواعي ليس نفس

الشجوه والغيظ حتى يخبر

بهما عنه لكن لما كانا

سببا في الحزن والغيظ

بما عاها ما خبرا عنه فهو

من اقامة السبب مقام

السبب فكانت ما حكاهما

في السببية خرجا عنها وصارا

عين السبب (قوله واعي)

هو الحافظ لما يسمع (قوله

أي أن يكون الخ) تفسير

للمجمل بتقدير مضاف أي

أن يوجد في الدنيا رؤية

ذو رؤية وسمع ذي سمع

وليس تفسير الفعل على فقط

بذليل قوله ذو ولو قال أن

تكون رؤية مبصر

ويكون سمع واعي لكان

أوضح ليكون تفسير الفعل

فقط الذي الكلام فيه

أمل (قوله فيدرك) أي

لأنهم اذا وجدوا تعلقا

تعريضا بالمستعين بالله (شجوه حساده وغيظ عداه * أن يرى مبصر ويسمع واعي

أي أن يكون ذور رؤية وذو سمع فيدرك) بالمبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على

استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب

تعريضا بالمستعين بالله (شجوه) أي حزن (حساده) يعني المستعين ومن ضاهاه (وغيظ عداه * أن يرى مبصر ويسمع واعي

أي أن يرى مبصر ويسمع واعي) فأسند الرؤية إلى لفظ المبصر والسمع إلى لفظ الواعي أي الحافظ لما يسمع

ايضا بالزوم كل منهما الجريان العرف بأن قول القائل رؤية المبصر وسماع السامع انما يستعملان

عند قصد الزوم وعدم تعلق الغرض بالفعل ولذلك فسرهما المصنف بما يقتضي الزوم فقال

(أي) شجوه حساده وغيظ عداه هو (أن يكون) أي أن يوجد في الدنيا (ذو رؤية وذو سمع) أي أن توجد

رؤية راء ويوجد سمع سامع وأطلق على الرؤية والسمع الشجوه والغيظ مبالغة والمراد انهما موجبان

لشجوه والغيظ ثم بين وجبا لهما في الرؤية والشجوه والسمع والغيظ وان ذلك مما يلزم وجودهما من كونهما

اذا وجدتا تعلقا بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بما بذل المحاسن فعبّر

بهما ما لا زمن ليقف من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمتعلق مخصوص فيكونان كناية عن

عن أنفسهما باعتبار الزوم والتعدي وقد تقدم أن ذلك صحيح وأنه ليس فيه استلزام الشيء لنفسه

فقال لانهما اذا وجدتا في الدنيا تعلقا بمحاسنه (فيدرك) المبصر بالمبصر (محاسنه و) يدرك السامع

بالسمع (أخباره) وما أثره (الظاهرة الدالة) عند كل أحد (على استحقاقه الامامة دون غيره) من

المنازعين (فلا يجدوا) هو معطوف على فيدرك لانه منصوب بعطفه على أن يوجد انما عطف عليه

لان ادراك المحاسن يترتب عليه ان أعداء وحساده الذين يمتنون الامامة لا يجدون

شجوه حساده وغيظ عداه * أن يرى مبصر ويسمع واعي

أي ليس في الوجود ما يرى ويسمع الا آثاره المجمودة فاذا أبصر مبصر لا يرى المحاسنه واذ سمع سامع

كذلك فغيظ عداه ان يقع ابصارا أو سمع فانه كيف وقع لا يقع الاعلى محاسنه بخلاف ما لو قال أن يرى

مبصر محاسنه فانه ليس فيه حينئذ ما يقتضي أنه ليس في الوجود ما يبصر غير محاسنه فان قلت المصنف

قد جعل هذا قسمين جعل المتعدي لازما وكيف يقول بعد ذلك انه كناية عن مفعول وان التقدير

ان يرى آثاره قلت الامتنافاة بين الكلامين بأن يجعله قاصرا وهو كناية عن رؤية خاصة وسمع خاص

وخصوصيته باعتبار نوع خاص من الابصار باعتبار مفعوله الخاص فهو قاصر مكفى به عن متعددا لايصلح

عطف

بحاسنه فيدرك الخ وهذا بيان للمفعول المخصوص الذي تعلق به الفعل وحاصله انه

جعل السبب في شجوه الحساد وغيظهم وجود رؤية راء وسمع سامع في الدنيا بين المصنف وجه ليجاب الرؤية للشجوه والسمع للغيظ بأنه

يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بما بذل المحاسن فعبّر بالفتيلين لازمين ليقف من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمتعلق مخصوص فيكونان كناية عن

عن أنفسهما باعتبار الزوم والتعدي وليس فيه

استلزام الشيء لنفسه وهو واضح (قوله على استحقاقه الامامة) أي عند

* الضرب الثاني أن يكون الغرض افادة تعلقه بفعول فيجب تقديره بحسب القرائن

(قوله الى حيث يمنع خفاؤها) أى الى حالة هي امتناع الخفاء أى انها صارت لا تخفى على أحد في كل وقت مادام الرائي راياها والسماع سامعا (قوله بل لا يبصر الرائي) أى من المحاسن الا تلك لا تارأى محاسنه ولا يسمع الواعى أى لاخبار أحد الا تلك الاخبار أى اخبار ما تراه لانه لو رؤيت غير محاسنه أو سمعت غير أخبار ما تراه لتأتى ادعاء المشار كنه في استحقاق الامامة فلا يكون وجود الرؤية والسماع نحو حساده فالمقصود انما يحصل بالانفراد فيه فان قلت انه لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤية آثاره لا تنافي رؤية آثار غيره وكذلك سماع أخباره لا ينافي سماع أخبار غيره فيجوز حصول الامر من معا أحيب بأن قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالأدعاء لأن ذلك أنسب بالمقام الذى هو مقام المدح باستحقاق الامامة دون غيره اذ لا شك أن هذا لا يتم الا اذا كان قومه من المزايا ما ليس في غيره ولأن أعداءه لا يظهرون ولا يشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره الا اذا كان (١٣٠) كذلك (قوله فذكر الملزوم) يعنى مطلق الرؤية والسماع وأراد الا لازم يعنى

الى حيث يمنع خفاؤها فأبصرها كل راع وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعى الا تلك الاخبار فذكر الملزوم وأراد الا لازم على ما هو طريق الكناية في ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عامة أفعالهم

رؤية آثاره ومحاسنه وسماع أخباره الدالة على استحقاقه الملك (قوله على ما هو طريق الكناية) أى عند المصنف من إطلاق الملزوم وأراد الا لازم كافي زيد طوبى بل التجاد فقد أطلق الملزوم وهو طول التجاد وأريد الا لازم وهو طول القامة (قوله في ترك الخ) الظاهر أن هذا نفس قوله للدلالة الخ في المعنى وحينئذ فلا حاجة لاعادته الا أن يقال أعاده ليرتب عليه قوله ولا يخفى الخ قرره شيخنا العدوي (قوله في ترك المفعول) أى في اللفظ وقوله والاعراض عنه أى في النية والتقدير

المتعدين المختصين وذلك معنى الكناية على ما يأتي ففي تركه المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي في ادراكها دون غيرها مجرد أن يكون سماعا في الدنيا أو بصرها بمصر فيها فيعلم أنه المنفرد بالفضائل وقد علم أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره معها أولا (والا) أى وان لم يكن الغرض اثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بفعول مخصوص لأن الفرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدى لمفعول (وجب التقدير) حينئذ لذلك المفعول المقصود تعلق الفعل به ويكون تقديره (بحسب القرائن) الدالة على تعيين ذلك المفعول فان كان المدلول عليه عاما قدرت اللفظ الدال عليه عاما وان كان خاصا قدرت اللفظ خاصا وجمع (قوله والا) أى وان لم يكن قطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فانه يقدر بحسب القرائن (نبيه) مما ذكرنا يعلم أنه لا بد في الفاعل والمفعول وغيره من متعلقات الفعل من زيادة فائدة فلا تقول قام قائم وضربت ضروبا وما أو هم ذلك فليؤول كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا رقبه لا يسمع الا نطقا وفعلت ففعلت التي فعلت وقوله تعالى سأل سائل وليس منه اذا وقعت الواقعة فليتناقسي المتنافسون

فالعطف مغاير ويصح أن يكون نفسيرا أو تقييدا لا إشارة الى أن ترك المفعول

ليس عن سهو بل تركه عن قصد لئلا يتنزل والاوّل أنسب بقوله الآتي ولا يخفى الخ (قوله الى حيث يكفي فيها) أى الى حالة هي أن يكفي في ادراكها مجرد أن يكون في الدنيا ذو سمع (قوله حتى يعلم) أى فيعلم لم ذل لسمع وذو البصر أن الممدوح هو والمنفرد بالفضائل أى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) أى من غير قصد الى تعلقه بفعول فليس الاطلاق هنا كالاطلاق السابق (قوله بل قصد تعلقه بفعول) أى مخصوص لأن الفرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدى الى مفعول وأتى بهذا الاضراب لاجل جهة ترتب قوله ووجب التقدير على قوله والا انه هو بحسب الظاهر في لما ذكر من العطف عليه وهو قوله ان كان اثباته له أو نفيه عنه مطلقا وذلك على مقتضى ما فسر به الاطلاق سابقا يصدق بأن يمتنع تعلقه بفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص وحينئذ فلا يصح الترتب والحاصل انه انما أتى بهذا الاضراب للإشارة الى أن الصور الداخلة تحت الا لا يصح ارادتها جميعها اذ من جملتها ما اذا أريد بثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم أو الخصوص وشو لا يصح رجوع وجوب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جمع القرائن فنظر الاماكن والمواد ولا قد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عاما فاعلم) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وذلك نحو

ثم حذفه من اللفظ اما البيان بعد الابهام كافي فعل المشبهة اذا لم يكن في تعلقه بفعوله غريبة

وانتهى به الى دار السلام أى كل واحد (قوله وان خاصا لخاص) أى وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو
أهذا الذي بعث الله رسولا لان الموصول يستدعى أن يكون في صلتها ما يرجع اليه ونقول السيدة عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى
(قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) أى لان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله
ثم الحذف) أى حذف المفعول المدلول عليه بالقرينة وقوله اما للبيان الخ أى الاظهار بعد الاختفاء والحاصل أن حذف المفعول فيما
وجب تقديره له شرطان الاول وجود القرينة الدالة على تعيين ذلك (١٣١) المحذوف الثاني الغرض الموجب للحذف ولما ذكر

المصنف الشرط الاول

شرع في تفصيل الثاني

بقوله اما للبيان الخ (قوله

اما للبيان الخ) أى المفيد

لوقوع ذلك المبين في النفس

ورسوخه فيها بخلاف

البيان ابتداء لما مر من

أن الحاصل بعد الطلب

أعز من المساق بل اتعب

(قوله كافي فعل الخ) أى

لحذف مفعول فعل المشبهة

أى الدال عليها (قوله

ونحوهما) كالخبة كافي لو

أحبكم لأعطاكم أى لو

أحب إعطاءكم لأعطاكم

(قوله اذا وقع) أى فعمل

المشبهة شرطا للتقييد

بذلك نظر الغالب والافتقار

يكون فعمل المشبهة

المحذوف مفعوله لتلك

المنكسة غير شرط كافي

قولاك بعيشة الله تهتدون

اذ التقدير بعيشة الله

هنا يتكلم تهتدون كذا

قيل وفيه أنه ليس هنا فعل

وان خاصا لخاص ولما وجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى
تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كافي فعل المشبهة) والارادة ونحوهما اذا وقع
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشبهة
بالمفعول (غريبا

القرائن باعتبار الاماكن والافتقار يكون الدال قرينة واحدة ثم المفعول حيث أريد ولو حذف القرينة
لا بد له من سر موجب للحذف كما تقدم ان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى
غرض موجب لحذفه فأشار الى تفصيل الغرض في ذلك فقال (ثم الحذف) للمفعول المدلول عليه
بالقرينة (اما للبيان بعد الابهام) حيث يتعلق الغرض به لافيه من كون المبين بعد ايهامه يقع في
النفس لان النفس تنتظر حيث أشعر به اجالا فاذا أتى به كان أوقع في النفس وذلك (كافي فعل
المشبهة) والارادة ونحوهما كالخبة وأظهر ما يكون فيه ذلك اذا وقع ذلك الفعل شرطا فيأتي جوابه
مبيناً للمحذوف ودالاً عليه ولكن حذفه مع فعل المشبهة انما يرتكب (ما) أى مده كونه (لم يكن
تعلقه) أى تعلق فعل المشبهة وشبهه (به) أى بذلك المفعول (غريبا) فان كان تعلقه به غريبا لم

فان الالف واللام تفيد زيادة ولا نحو قال قائل منهم لان الفاعل مقيد بالصفة ولعمل الجواب عما ورد من
ذلك أنه يقدر له صفة محذوفة التقدير رسولا عظيما وسأل سائل شفيع أو يكون التذكير الواقع في مثله
لمعنى من المعاني السابقة وفعلت فعلتك المعهودة التي عرفتك فعلت ورأيت بخط الالدرجه الله في
بعض التعاليق ما نصه يقال جاء شئ ولا يقال جاء جاء وان كان الجاني أخص من شئ لان جاء مسند
والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فتى عرف الجاني عرف المجي فلا يبقى
في الاسناد فائدة والشئ قد يعرف ولا يعرف مجيئه وما ذكره الالدرج ولا يرد عليه نحو أتاني ات ونحو

* هريرة ودعها وان لام لائم * فان التذكير في مثل ذلك للمعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء جاء من
غير ارادة شئ خاص ثم اخذ في تفصيلها ص (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام الخ) ش حذف المفعول
مع تقديره لاحد أمور منها أن يقصد البيان بعد الابهام كافي فعل المشبهة ما لم يكن تعلقه به غريبا
فانه لا يذ كر كذا كرنا نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين أى فلو شاء هذا يتكلم لهذا كم فانه اذا جمع السامع فلو
شاء تعلقت نفسه بشئ أعجبهم عليه لا يدري ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد ايهامه وأكثر ما يقع ذلك
بعد لولان مفعول المشبهة مسند كور في جوابه او كذلك غيرهما من أدوات الشروط وقد يكون مع غيرها
استدلالا بغير الجواب كقوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء وقد يذ كر اذا كان في شبه غريبة

والكلام في متعلقات الفعل الا أن يقال المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز أو الفعل حقيقة أو كمال على طريق استعمال
الكلمة في حقيقةها ومجازها تأمل (قوله يدل عليه) أى على ذلك المفعول وقوله ويبينه تفسيره قبله (قوله ما لم يكن الخ) كلام المصنف
بوجه أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غريبا في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد المصنف
بذلك الحذف ولذلك قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) أى لكن مفعول فعل المشبهة ونحوها انما
يحذف مده انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غريبا

كقولك لو شئت جئت أو لم أجيء أي لو شئت الجيء أو عدم الجيء فأنك متى قلت لو شئت علم السامع أنك علمت المشيئة بشئ فيقع في نفسه أن هذا شأنا تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون فإذا قلت جئت أو لم أجيء عرف ذلك الشئ ومنه قوله تعالى فلو شاء لهذاكم أجعين وقوله تعالى فان يشأ الله يختم على قلبك وقوله تعالى من يشأ الله يضله وقول طرفة

فإن شئت لم تر قل وإن شئت أرقلت * مخافة ملوى من القذ محمد

لو شئت عدت بلاد محمد عودة * خللت بين عقيقه وزروده

لو شئت لم تنسد سماعة حاتم * كرما ولم تهضم ما تر خالد

وقول البعري

وقوله

فان كان في تعاقب الفعل به غرابة كرت المفعول لتقرره في نفس السامع وتؤنس به بقول الرجل يخبر عن عزمه لو شئت أن أردت على الأمير رددت وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته (٣٣٣) وعليه قول الشاعر

<p>(قوله نحو فلو شاء لهذاكم أجعين أي لو شاء الله هدايتكم لهذاكم أجعين فإنه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شأنا تعلقت المشيئة عليه لكنه منهم فاذا جى بجواب الشرط صار مينا وهذا أوقع في النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فإنه لا يحذف حيث شئت كما في (نحو) قوله</p> <p>يحذف (نحو) أي والمفعول الذي لم يكن تعلق فعل المشيئة به غريبا هو مثل المحذوف في (قوله) تعالى (فلو شاء لهذاكم أجعين) أي لو شاء هذا يتحكم لهذاكم أجعين ووجه وجود الإجمال ثم البيان فيه أنه لما قال لو شاء علم أن ثم مفعولا تعلقت به المشيئة ولم يتعين ما هو ولما أتى بالجواب تبين به المفعول المحذوف وذلك لأن سوق المشيئة شرطا عما يترتب عليها غالبا (١) المشاء والمراد فكان الشرط دل عليه حذف أوله مع الأشعار به إجمالا ثم كفي الجواب مفصلا فيكون أوقع في النفس وقلة فكان الشرط دل عليه حذف ثم كراشرا في أنه لم يبين لفظا أو الالم يحذف وانما ذكر معنى وإشارة إلى أن الدال عليه في الحقيقة هو الجواب ولكن لما أشعر به الشرط إجمالا اعتدالا عليه والذي تعلق به انغرض هنا هو جعل معناه الذي هو مضمون الجواب واقعا في النفس وذلك أن القضية الشرطية أريد فيها أن كيد اللازم في ذهن السامع وتقرر به فيه حتى يعلم أن الهداية تترتب على المشيئة فلا تطلب من غيرها فالجواب قريبة الحذف ومبين للمحذوف بالوجه السابق فليتمأمل حتى لا يرد أن يقال إذا بين الشئ بعد اسماءه ولم يحذف ولأن يقال الدليل على الحذف هو الجواب والبيان انما يطلب بعد الحذف الموقوف على الدليل ووجه دفع الإيراد الثاني كما أشرنا إليه أننا نقول البيان للإجمال الذي أشعر به فعل المشيئة لا يتوقف على تقرر دليل الحذف فيصيح أن يكون دليل تعيين المحذوف هو المين للإجمال الكائن في ذلك الشرط وانما قلنا وأظهر ما يكون فيه ذلك إذا وقع ذلك الفعل شرطا لعماء إلى أنه قد يكون في غير الشرط كقولك عشيئة الله تكون هدايته إذا التقدير عشيئة الله هدايتكم تكون هدايته أيكم فاذا كان فعل المشيئة متعلما بما ليس غريبا يحذف كما في المثال لغرض السابق (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا فلا يحذف ذلك المفعول كما تقدم وذلك كما في نحو قوله</p> <p>لتأنيس السامع به كقوله</p>	<p>(قوله نحو فلو شاء لهذاكم أجعين أي لو شاء الله هدايتكم لهذاكم أجعين فإنه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شأنا تعلقت المشيئة عليه لكنه منهم فاذا جى بجواب الشرط صار مينا وهذا أوقع في النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فإنه لا يحذف حيث شئت كما في (نحو) قوله</p> <p>يحذف (نحو) أي والمفعول الذي لم يكن تعلق فعل المشيئة به غريبا هو مثل المحذوف في (قوله) تعالى (فلو شاء لهذاكم أجعين) أي لو شاء هذا يتحكم لهذاكم أجعين ووجه وجود الإجمال ثم البيان فيه أنه لما قال لو شاء علم أن ثم مفعولا تعلقت به المشيئة ولم يتعين ما هو ولما أتى بالجواب تبين به المفعول المحذوف وذلك لأن سوق المشيئة شرطا عما يترتب عليها غالبا (١) المشاء والمراد فكان الشرط دل عليه حذف أوله مع الأشعار به إجمالا ثم كفي الجواب مفصلا فيكون أوقع في النفس وقلة فكان الشرط دل عليه حذف ثم كراشرا في أنه لم يبين لفظا أو الالم يحذف وانما ذكر معنى وإشارة إلى أن الدال عليه في الحقيقة هو الجواب ولكن لما أشعر به الشرط إجمالا اعتدالا عليه والذي تعلق به انغرض هنا هو جعل معناه الذي هو مضمون الجواب واقعا في النفس وذلك أن القضية الشرطية أريد فيها أن كيد اللازم في ذهن السامع وتقرر به فيه حتى يعلم أن الهداية تترتب على المشيئة فلا تطلب من غيرها فالجواب قريبة الحذف ومبين للمحذوف بالوجه السابق فليتمأمل حتى لا يرد أن يقال إذا بين الشئ بعد اسماءه ولم يحذف ولأن يقال الدليل على الحذف هو الجواب والبيان انما يطلب بعد الحذف الموقوف على الدليل ووجه دفع الإيراد الثاني كما أشرنا إليه أننا نقول البيان للإجمال الذي أشعر به فعل المشيئة لا يتوقف على تقرر دليل الحذف فيصيح أن يكون دليل تعيين المحذوف هو المين للإجمال الكائن في ذلك الشرط وانما قلنا وأظهر ما يكون فيه ذلك إذا وقع ذلك الفعل شرطا لعماء إلى أنه قد يكون في غير الشرط كقولك عشيئة الله تكون هدايته إذا التقدير عشيئة الله هدايتكم تكون هدايته أيكم فاذا كان فعل المشيئة متعلما بما ليس غريبا يحذف كما في المثال لغرض السابق (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا فلا يحذف ذلك المفعول كما تقدم وذلك كما في نحو قوله</p> <p>لتأنيس السامع به كقوله</p>
--	--

عليه تفصيلا لجهة الدلالة تحتة وانما دل الجواب عليه لأن سوق المشيئة شرطا لدل غالبا على أن المترب عليها هو (٢) المشاء والمراد الذي هو المفعول الذي وقعت عليه الاشاءة والارادة (قوله وهذا) أي البيان بعد الإجمام أوقع في النفس أي لما قلناه سابقا (قوله بخلاف الخ) الظاهر أنه مرتبط بالمثل أي أن عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهذاكم أجعين بخلاف الخ فإنه غريب الخ وهذا هو المناسب للآتين والمناسب لقول الشاعر بخلاف ما إذا كان الخ أن يتعلق بقوله ما يمكن تعلقه الخ (قوله غريبا) أي نادرا (قوله فإنه لا يحذف) أي لا يستحسن حذفه (قوله كما في نحو قوله) أي قول أبي الهيثم الخراعي يرثي ابنه الهيثم ومطلع القصيدة التي منها ثالث البيت قضى وطرا منك الحبيب المودع * (٣) ومثل الذي لا يستطاع في دفع

(١) قول ابن يعقوب المشاء الصواب المشى بوزن مبيع لأن الفعل ثلاثي كما لا يخفى اهـ (٢) قوله المشاء وكذا قوله وقعت عليه الاشاءة هكذا في النسخ ولا يخفى أن الفعل ثلاثي فاسم المفعول منه مشى كبيع والمصدر نعى كبيع اهـ (٣) قوله ومثل الذي هكذا في النسخ ولا يظهر له معنى فلهذا محرف عن وحل أو نحوه وليجرر كتبه معصمه

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتي * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهرى أحد شعراء الأصحاب بن عباد

فلم يبق منى الشوق غير تفكيرى * فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

فليس منه لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا ولكنه أراد أن يقول أفذا إلى التحول فلم يبق منى وفى غير خواطر تحول حتى لو شئت البكاء فرب جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دم لم أجده ونخرج منها بدل الدمع التفكير

وأعدته ذخر الكل ملته * وسهم الرازي بالذخائر ولع

إلى أن قال ولو شئت الخ وبعده

وانى وإن أظهرت منى جلادة * وصانعت أعداء عليه لموجع

(قوله لبكيتي) بفتح الكاف وقوله عليه متعلق بأبكي والضمير عائدة على ولده (١٣٣) الهن دام وقوله ولكن ساحة الصبر أوسع أى من

ساحة البكاء ولا يخفى ما

في قوله ساحة الصبر من

الاستعارة بالكناية والمعنى

أن ما بى من الأحران يوجب

بكاء الدم عليه لكن أعاننى

على ترك ذلك الصبر (قوله

غريب) أى تشبهه بغيره

كذلك فى كلام البالغاء

(قوله فذكره) أى بكاء

الدم الذى هو المفعول وأن

كان الجواب دالا عليه

(قوله ليتقرر) أى ذلك

المفعول فى نفس السامع

لأنه صار مذكورا مرتين

المررة الثانية بإعادة الضمير

عليه (قوله ويأنس به)

أى لتكرره عليه بخلاف

لو حذف أولا ثم ذكر مرة

واحدة فلا تأنس به

النفس (قوله وأما قوله)

أى قول أبى الحسن على بن

أحمد الجوهرى (قوله

فليس منه) أى ولا من

(ولو شئت أن أبكي دما لبكيتي) * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشبهة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكيرى * فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشبهة بناء على غرابية تعللها به على ما ذهب إليه صدر

الافاضل فى ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشبهة

ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتي * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فلما كان تعلق فعل المشبهة بكاء الدم غريبا قلنا ذكره كذلك لم يحذفه بل ذكره لتأنس به النفس فيقرر

الجواب فى ذهن السامع لأن الغرض تقرير الجواب ولزومه للشرط ويحتمل أن يكون الغرض تقرير

مفعول الشرط ببيان ترتيبه فى الجواب على المشبهة لتلاشك حصوله عن الفعل والمآل واحد ولما

كان هنا فعل فيه اشكال لاحتمال أن يكون تعلق بالغريب فذكره أود ذكره لعدم الدليل على الحذف

أشار إلى بيان ذلك فقال (وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكيرى * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أى ليس مما تعلق فيه فعل المشبهة بغير بوجهين أحدهما أنه لو كان منه لوجب ذكر

مفعول أبكى بأن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيتي لأن غرابية المفعول هنا غريبة فيجب ذكر

ما صار به غريبا لتأنس به النفس وقد يجاب عن هذا بأنه مذكور على التمازغ فان أعملنا فيه فعل

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

وقال التنوخى أنه انما ذكر فى البيت لاحتياجه فى الوزن إلى ضمير بكيتي فاحتاج لما يفسره ولتعظيم بكاء

الدم أيضا أود ذكره لأن المذكر فى جواب لولا خلافة كقول ابن عباد

فلم يبق منى الشوق غير تفكيرى * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فانه ليس المراد فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ولكن لو شئت أن أبكى

الحذف للبيان بعد الإيهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو أن أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقي (قوله أى مما ترك فيه

حذف مفعول المشبهة بناء على غرابية تعللها الخ) أى وانما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف والحاصل أن مفعول

المشبهة هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الافاضل وانما الخلاف بينهما فى أنه ذكره فالمصنف يعال ذلك بغيره لعدم الدليل عليه لو حذف

وصدر الافاضل يعال بغيره تعلق الفعل به اذا علمت هذا تعلم أن النقي ليس مسلط على التيد الذى هو قوله بناء على غرابية تعللها به والمعنى

أن ترك الحذف الذى هو عبارة عن الذكر لاجل الغرابية كما يقول صدر الافاضل منى بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم

أن قوله على ما ذهب الخ متعلق بالنقي الذى هو ترك الحذف لاجل الغرابية (قوله صدر الافاضل) هو الامام أبو المكارم المظفرى

تلميذا الامام محمد ودار الله الزمخشري وضرام السقط بكسر الضاد المعجمة وبكسر السين المهملة ثم رحل على ديوان أبى العلاء المعرى المسمى

بسقط الزند وسقط الزند فى الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزند فتسببه ألفاظ ذلك الديوان بالنار على طريق الاستعارة المتكسبة

فالمراد بالبكاء في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فالثاني لا يصلح لان يكون نفس الاول

وان ثبت الزند تحصيل والضرر في الاصل معناه التاجيع فضرر صقط الزند تاجيع ناره (قوله لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب) اعترض بأنه كيف يكون من الذكر للغرابية مع أن غرابية مفعول المشيئة أعني أن أبكى انما هي بفعوله أعني تفكر او هو لم يذكر ان لم يقل فلوشئت أن أبكى تفكر ابكيتيه وقد جاب بأنه مذكور على طريق التنازع فان أعملنا فيه فعل الشرط فظاهر ذكره وان أعملنا الثاني وقد رنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور واعترض على الاول بأنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني لان في حذف الضمير تهيئة العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع وأجيب بأن المنع ليس متناهياً عليه فقد أجاز بعضهم الحذف للضمير من الثاني كالاول واستدل بنحو قوله بعكاظ يعشى الناظر * بن اذاهم لمحو اشعاعه

فعلى الاحتمال الاول يمكن التصحيح بالجري على مذهب هذا المجيز تأمل (قوله لا البكاء التفكيرى) أى وحينئذ فلا يصح ما قاله صدر الافاضل من أن الاصل لو شئت أن أبكى تفكر ابكيت تفكر او بطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابيته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريباً حينئذ وتعين القول بأن مفعول المشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف وما يحقق أن المراد بالبكاء الاول الحقيقي أن الكلام مع ارادته يكون أنسب (١٣٤) بقصود الشاعر وهو المبالغة في فناءه حتى انه لم يبق فيه مادة سوى

لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها بكماء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكيرى لانه اراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق معنى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بديل الدمع التفكير فالبكاء الذى اراد ان يقع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير

الشرط فظاهر وان أعملنا الثاني وقد رنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور مع أن النفس تأنس بذكر العامل فيه فعلى هذا يتجه ما قيل وقائله صدر الافاضل في كتابه المسمى بضرر السقط ان هذا الكلام مما ذكر فيه المفعول لغرابية تعلق المشيئة به فلذلك قال * فلوشئت أن أبكى بكيت تفكر * ولم يقل فلوشئت بكيت تفكر لان تعلق فعل المشيئة ببكاء التفكير غريب وحينئذ يتوجه الوجه الثانى واليه أشار بقوله وانما لم يكن من هذا القبيل أى مما تعلق به فعل المشيئة بغريب (لان المراد بالبكاء الاول) وهو متعلق المشيئة (البكاء الحقيقي) وهو بكاء الدمع لا البكاء التفكيرى وانما قلنا كذلك لان الشاعر اراد أن يبين أنه أفناه من طول الاشتياق النحول فلم يبق فيه غير خواطر تجول حتى لو شاء البكاء البكاء الحقيقي فالمراد بالبكاء في الاول البكاء الحقيقي وفي الثانى المجازى اشارة الى انه من النحول لم يبق فيه محمل لدمعه ولا شئ من الفضلات فلو عصم

التفكر لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم أجده بل أجسد التفكير بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكر ابكيتيه لم يند أن لم يبق فيه الا التفكير لخدمة بكاء التفكير الذى هو الحزن والكمد عند كثرت مع بقاء مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى اه يعقوبى (قوله فلم يبق) يضم الياء وضمير النحول وقوله تجول أى تتردد تذهب وتأتى

(قوله حتى لو شئت البكاء) أى الحقيقي (قوله فريت جفونى) بتخفيف

الراء أى مسحتها أو مررت يدي عليها بالسبيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لما قبله وضمير أجده للدمع (قوله وخرج منها) أى من العين وقوله بدل الدمع أى المطلوب وقوله التفكير أى الذى ليس بطلب وكان الاولى للشارح حذف هذا لان التفكير لا يخرج من العين وانما يقوم بالقلب (قوله مطلق مبهم) الثانى تفسير الاول والمراد باطلاقه وابهامه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لو شئت أن أوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الاتيان بها لعدم مادة الدمع منى وحينئذ فابكى منزل منزلة اللازم كما قال بعضهم ولكن الالىق يقول المصنف ان المراد بالبكاء الاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكيرى أن يقال ان المعنى فلوشئت أن أبكى دمعا بكيته لحذف المفعول للاختصار الا أن هذا اللائق بكلام المصنف بعبارة قول الشارح مطلق مبهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم الا أن يقال المراد بقوله مطلق مبهم انه غير معدى للتفكر فلا ينافى أنه بكاء دمع وعلى هذا فبقوله غير معدى الخ نفس لم يقبله أو يقال المراد أنه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعيينه بالاضافة فلا ينافى أن المراد بالبكاء الحقيقي والمفعول محذوف اختصاراً (قوله معدى الى التفكير) تفسير لقوله مقيد

(قوله فلا يصلح تفسير الاول) لانه مما ين له أي وحيد فكذا كرم فعول المشبهة لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لا يكون تعلق الفعل به غير يسا (قوله كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين) أي فلو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهم مع أن هذا ليس مرادا وكذلك قوله لو شئت الخ لو حذف قوله أن أبكي بأن قال لو شئت بكيت تفكرا لم يوجد ما يدل عليه بل توهم أن المراد بكاء التفكر مع أن المراد البكاء الحقيقي فظهر لك أن قوله كما اذا قلت الخ تنظير من حيث عدم صلاحية تفسير الثاني للاول لانه كان الانسب في التنظير أن يقول كما لو قلت لو شئت أن تعطى عطائيا أعطيت درهمين وذلك لأن البكاء في البيت ليس مقيدا بالمفعول بل مطابق فالاولى أن لا يقيده العطائيا في التنظير أيضا نأمل قرره شيخنا العدوي (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله ما قبل الخ) حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف وأما قوله راجع القول (١٣٥) كافي فعل المشبهة لاني قوله بخلاف وجعل

المراد منه أن حذف مفعول أبكي ليس البيان بعد الإبهام بل لامر آخر لان قسوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول أبكي لانه ليس التفكر (قوله ان الكلام) أي ان كلام المصنف وهو قوله وأما قوله الى قسوله فليس منه مسوق في مفعول أبكي لاني مفعول المشبهة كما هو التقدير الاول (قوله والمراد) أي ومراد المصنف بقوله فليس منه وهذا من تمة القيل (قوله لغرض آخر) أي كالاختصار وانما كان هذا التعليل ناشئا من سوء الفهم لامرين الاول أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف لان كلامه السابق انما هو في حذف مفعول المشبهة لاني مفعول أبكي الثاني أن قول المصنف وأما قوله فلم يبق

فلا يصلح تفسير الاول وبيان له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كذا في دلائل الابعاز وما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قبل ان الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول البيان بعد الإبهام بل انما حذف لغرض آخر وقبل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا أي لم يبق في مادة الدمع فصرحت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشبهة لغرضه وفيه نظر

فمرى جفونه بمعنى عصر عينه طلبا لبيان الدمع لم يجد ذلك الدمع وانما يخرج من عينه بدل ذلك الدمع المطلوب التفكير فالبكاء الذي أراد إيقاع المشبهة عليه بكاء مطاوعة منهم لفظا حيث لم يتعين بالاضافة ولذلك تعين بأنه ينصرف عند الاطلاق لبكاء الدمع ولم يرد البكاء المعنوي للتفكر قطعاً والبكاء الثاني هو البكاء المعنوي للتفكر ولما كان البكاء الاول غير الثاني لم يصلح الثاني تفسيره لانا ولو قلنا انه يحذف اذا لم يكن غير بيان شرط فيه مع ذلك أن يكون الجواب مبينا له بأن يكون بعينه والالم يصلح الحذف لان المبين في هذا الباب كما تقدم هو الدليل على الحذف واذا لم يصح أن يستدل بكونه ليس نفسه لم يصح الحذف أصلا لعدم الدليل كافي قولك ولو شئت أن أعطى شاة أعطيت درهمين ولو حذف لم يفهم إلا أن المراد لو شئت أن أعطى درهمين أعطيتهم ما و يحق أن المراد البكاء الحقيقي ان الكلام في تقدير ارادته أنسب بقصود الشاعر وهو المتألمة في فنائه حتى لم يبق منه مادة سوى التفكير لانه يكون المعنى على هذا التفكير لو طلبت من نفسي بكاء لم أجده بل أجده التفكير بذله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت لم يشده لم يبق منه إلا التفكير لصحة بكاء التفكير الذي هو الحزن والكمد عند كثرة مع بقاء مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فتقرر به هذا اندفاع ما ذكره صدر الافاضل والندفاع ما ذكره غيره في أن المراد لم يبق في مادة دمع فصرحت أقدر على بكاء التفكير لان كلامهم هذا القائل ولو كان عينه نظر ج منهم ما التفكير بدل الدمع وأورد أنه لا يكون المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا معناه أنه في حق صار قادرا على البكاء التفكير فيكون كالبيت قبله وأجيب بأنه ليس التفكير مذكورا في الشرط ورد بأن قوله غير تفكري يعني عنه قلت وأيضاً يكون محذوفاً وينتازع في تفكير المذكور فعلا الشرط وجوابه تنبيهه قد يقال ما الحكمة في اطراد أكثر حذف مفعول المشبهة دون غيره من

الخ انما ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه كرم مفعول المشبهة هنا للغرابة ولذا قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقي وليس لارد على من زعم أن الحذف في البيت لبيان بعد الإبهام والافتقار لان الحذف للاختصار بدل قوله لان المراد بالبكاء الاول الحقيقي (قوله وقبل يحتمل الخ) الفرق بين هذا وما قاله صدر الافاضل أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بقراءة قول الشاعر يحتمل في أوجبه صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بترك آخر وحاصله أن هذا القول بغير قول صدر الافاضل من جهة أن صدر الافاضل اعتبر أن المعنى لو أردت أن أبكي تفكرا بكيت ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع بخلاف هذا القائل فانه اعتبر أن المعنى لم يبق في الشوق مادة دمع وصرحت أقدر على بكاء التفكير ولو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا وعلى كل حال فیرد عليهم ما عاذه الشارح بقوله وفيه نظر هذا وقرره شيخنا العدوي أن هذا القيل عين ما قاله صدر الافاضل وانما أعاده الشارح لاجل بيان توجيهه والاعتراض عليه

واما الدفع أن يتوهم السامع في أول الامر ارادة شيء غير المراد

(قوله لان ترتب هذا الكلام) أعني قوله فلو شئت أن أبكي بكيت تفكيرا والترتب جاء من حيث التعبير بالقاء المفهومة أن ما بعده امر تب
على ما قبلها ومتوقف عليه من حيث أن الأول سبب في الثاني (قوله لان القدرة الخ) حاصله أن بكاء التفكير عبارة عن الحزن وأسف
النفس على عدم نيل المراد فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكري لبكيت لما رتبته على عدم ابتداء الشوق غير الخواطر لانه لا اختصاص
لبكاء التفكير أعني حصول الأسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق سوى الخواطر لجواز حصول ذلك للأسف والحزن من غيره أيضا وهو
من يقدر على البكاء بالدمع والمناسب للترتب كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير وقد يقال المراد لم يبق معنى الشوق غير تفكري
فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فقط دون بكاء (١٣٦) الدمع والدم ونحوه ما فلو شئت أن أبكي تفكيرا بكيت تفكيرا ورد

لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق معنى الشوق غير تفكري يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق لان
القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبق فيه غير التفكير فافهم (واما الدفع توهم ارادة غير المراد)
عطف على إمالليان (ابتداء) متعلق بتوهم

فيه بيان انه لم يبق فيه مادة الدمع زيادة على ما ذكر صدر الافاضل يرجع الى كلامه لان صدر الافاضل
يمكن حل كلامه أيضا على أن المراد لم يبق فيه مادة الدمع ولولم يصح بذلك فصار يقدر على بكاء التفكير
بل ذلك مراد قطع التقدم في كلام الشاعر ووجه الرد عليهم ما واحد وهو أن المبالغة المناسبة لقوله
فلم يبق معنى الشوق غير تفكري لا يفيد هابيا انه قادر على بكاء التفكير لصحة هذه القدرة مع بقاء المادة
التي في هذا القائل وجودها وانما يناسب في وجودها كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير
لكن على هذا كان ينبغي أن يراد بالبكاء مطلق البكاء الصادق ببكاء الدمع والدم وغير ذلك وأنه لو طلب أي
بكاء لم يجد إلا بكاء التفكير لأن يراد بكاء الدمع بالخصوص والذي هو الحقيقي فليتأمل وما ذكرنا من أن
الكلام من باب ما ذكر فيه مفعول المشيئة لعدم وجود دليل الحذف للتخالف بين الجواب ومفعول
الشرط هو الذي يجب أن يحتمل عليه الكلام لا ما قبل من أن الكلام في مفعول أبكي والمراد أن هذا
الكلام حذف فيه المفعول لغرض آخر لا لبيان بعده الإبهام لانه لو أراد المصنف ذلك لكان يجب أن
يقول حينئذ لان المحذوف فعل أبكي لأفعل المشيئة حتى يكون من البيان بعده الإبهام وأيضا الكلام في
مفعول المشيئة وتذهب إليه لا في مفعول آخر وأيضا المراد الرد على من زعم انه ذكر لغرابه ولذلك قال لان
المراد بالاول البكاء الحقيقي وليس المراد الرد على من زعم أنه لا لبيان بعده الإبهام والاقوال المحذوف
للاختصار مثلا وبه يعلم ان هذا ناشأ عن غفلة والله الموفق عنه وكرمه (واما الدفع توهم ارادة غير المراد
ابتداء) أي يكون حذف المفعول المقدرا إمالليان بعده الإبهام وإمال دفع توهم الخطاب المتكلم أراد
شيئا آخر غير مراد ابتداء فتوهم إمال دفع معطوف على قوله إمالليان وقوله ابتداء متعلق بتوهم أي
يحذف لدفع أن يتوهم في الابتداء غير المراد ويحتمل أن يتعلق بدفع أي يدفع في الابتداء توهم غير المراد
وقيل التوهم أو الدفع بالابتداء لان توهم غير المراد ينبغي بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح

الأفعال فالجواب أن المشيئة يلزم من وجودها وجود الشيء وإذا كان كذلك فالمشيئة المستلزمة لمضمون
الجواب لا يمكن أن تكون المشيئة الجواب ولذلك كانت الإرادة كالمشيئة في جواب اطراد حذف
مفعولها صرح به ابن خطيب زمكشكان في البرهان وصاحب الاقصى القريب وهو واضح وبعد أن نطهر

بأن هذا يتوقف على أنه لم
يبق فيه غير التفكير
وهذا يدفعه تخصيص
الدمع بعدم البقاء في قول
هذا القائل أي لم يبق في
مادة الدمع الآن يقال المراد
ولا غيره وقال الشيخ بس
وقد يقال ان القدرة على
بكاء التفكير وان لم تتوقف
في حد ذاتها على حالة عدم
ابقاء الشوق غير الخواطر
بل كما يتجمل معه تجامع القدرة
على البكاء بالدمع لكنها
باعتبار التخصيص بتلك
الحالة وفي ما عداها من
القدرة على بكاء الدمع
والدمع تتوقف على ذلك
وهذا هو الذي أراد بذلك
القائل كما يدل عليه قوله
أي لم يبق في الشوق مادة
الدمع الخ ولا جمل امكان
رد النظر الذي قاله الشارح
عما علمت من البحث قال
الشارح فافهم (قوله متعلق
بتوهم) أي ان توهم
الخطاب في ابتداء الكلام

أن المتكلم أراد غير المراد مندفع بمحذوف المفعول ويجوز أيضا تعلقه بدفع أي يحذف المفعول لاجل أن يدفع
في أول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لا شيء اقتصر الشارح على الاول مع صحة الثاني قلت انما اقتصر على الاول لانه هو
الذي يدل عليه قول المصنف اذ لو ذكر اللحم لم يأت توهم قبل ذكر ما بعده الخ ولك أن تمنع تعلقه بالدفع لان التعليق بتوهم أن الدفع لافي
الابتداء غير حاصل بمحذوف المفعول كأن التعليق بالتوهم يدل على أن التوهم في الانتهاء أعني بعد ذكر الى العظيم غير متحقق مع أن التمكن
هي الدفع المطلق أعني ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لا نسلم أن التمكن هي الدفع المطلق بل الدفع في الانتهاء وأما في الانتهاء فالدفع
حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم غير المراد لا يبق بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الانتهاء حتى يدفع نائبا

كقول البخري وكذا ذنت عني من تحامل حدث * وسورة أيام حزن الى العظم
اذ لو قال حزن اللحم لحاز ان يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزن كان في بعض اللحم ولم ينته الى العظم فتلك ذكر اللحم ليبرئ السامع من
هذا الوهم وبصور في نفسه من أول الامر أن الحزن مضى في اللحم حتى لم يرد إلا العظم

(قوله كقوله) أي قول القائل وهو البخري في مدح أبي الصقر (قوله من تحامل حدث) التحامل هو الظلم وإضافته للحدث إما حقيقة
أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على أو أن الإضافة بيانية أي من الظلم الذي هو حادث الزمان وعلى هذا جعل حادث الزمان
ظلماً مبالغة كرجل عدل (قوله وكم خبرية) ويحتمل أن تكون (١٣٧) استهفامية مخدوفة المميز أي كم مرة أو زماناً

ويكون زيادة من في المفعول
لأن الكلام غير موجب
لتقدم الاستفهام الذي
يزاد بعده من وهذا
الاستفهام لادعاء الجهل
بالعدد الكثرة مبالغة في
الكثرة (قوله وجب
الاتيان عن) كقوله تعالى
كم تركوا من جنات
وعيون وكم أهلكت من
قرية (قوله لتسلياً بنس)
أي المميز بالمفعول لذلك
الفعل المتعدى لأنه إذا
فصل بين كم الخبرية وعيها
وجب نصبه جلاً لها على
الاستفهامية خلافاً للبراء
فانه يحجر بتقدير من وخلافاً
ليونس فانه يجوز الإضافة
مع الفصل وبهذا الذي
قاله الشارح تعلم أن الضابط
لزيادة من ليس هو مجرد
عدم الإيجاب بل هو أو
كون المراد فيه تمميزاً بالكم
الخبرية الذي فصل بينها
وبينه بفعل متعد (قوله

(كقوله وكم ذنت) أي دفعت (عني من تحامل حدث) يقال تحامل فلان على إذا لم يعدل وكم خبرية
مميزها قوله من تحامل قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان عن لتسلياً بنس
بأنه مفعول ومحل كم نصب على أنه مفعول ذنت وقيل المميز مخدوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة
وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزائدة عما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها ووصولها (حزن)
أي قطع اللحم (الى العظم) حذف المفعول أعني اللحم (اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده)
أي ما بعده اللحم يعني الى العظم (أن الحزن ينته الى العظم) وانما كان في بعض اللحم حذف

توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانياً فلا يرد أن يقال المراد دفع توهم خلاف المراد مطلقاً لا بقيد الابتداء
وتقييده بالابتداء يوهم أن الواقع ثانياً لم يدفع لانه لا يجب ذلك لوضوح وجود التوهم ثانياً (كقوله)
أي ومثال الحذف للدفع المذكور قوله (وكم ذنت) أي وكثيراً ما دفعت (عني من تحامل) بيان لكم
الخبرية (حدث) أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على (وسورة) أي شدة (أيام) وهو
عطف على تحامل وهو كالتفسير له (حزن) في محل النعت لأيام أي من وصف الأيام أنهم حزن أي
قطعن (الى العظم) ويحتمل أن يعود الضمير في حزن الى السورة لأن لكل يوم سورة فهو في معنى الجمع
ولذلك عبر بضمير الجمع فقد حذف مفعول حزن وهو اللحم والأصل حزن اللحم الى العظم لدفع توهم
خلاف المراد (اذ) أي لانه (لو ذكر اللحم) الذي هو المفعول فقال حزن اللحم (التوهم قبل ذكر ما بعده)
وهو قوله الى العظم أي لو ذكره لتوهم أولاً (أن الحزن ينته الى العظم) وانما كان في بعض اللحم حذف

في هذا الجواب بسنين كثيرة رأيت التنوخي قد وقع عليه فتعال في الاقصى عند ذلك أن مادة المشيئة والشيء
واحد فالمشيئة جعل ما ليس بشيء مفعولها الآية آخرتها وهو بعد لومني لانتفاءه في الجواب فانتفاء
المشيئة لازم لانتفائه فانتفاءه بالوضع وانتفاء المشيئة بالزوم حذف مفعول المشيئة لينصرف الانتفاء
الى المشيئة فيكون انتفاء مفعولها تابعاً لها اهـ **تنبيه** وإذا حذفته بعد لومني فهو المذكور في جواب
أبداً كذا قالوه وقد ردد عليهم قوله تعالى قالوا لئن لم نزل ملائكة فأن المصطفى لوشاعر بنارسا لرسال
لأنزل ملائكة لان المعنى يعين ذلك وبذلك فسرهم والدرشي الله عنه في تفسيره ولما أن يحذف المفعول
كي لا يتدر ذهن السامع ابتداء الارادة غير المقصود كقول الشاعر

وكم ذنت عني من تحامل حدث * وسورة أيام حزن الى العظم
فانه لم يفهم أن الحزن وزا اللحم حتى علم أن الحزن وصل الى العظم فلو قال حزن اللحم لربما توهم السامع أولاً أن

(١٨ - شروح التلخيص ثاني) وقيل المميز مخدوف أي وكم خبرية على حالها وقوله زائدة أي في الاثبات على
مذهب الاخفش وتحامل مفعول لذنت على هذا الوجه خبر عن كم والرابط لتلك الجملة بالمتداخلة خبر عن كم والخبرية
عني تحامل الحوادث فيها (قوله عن هذا الحذف) أي حذف المميز وقوله والزائدة أي زيادة من الذين هم اخلاف الاصل وقوله بما
ذكرناه أي من الوجه الاول فانه غني عن التقدير والزائدة يكون أرجح (قوله وسورة أيام) عطف على تحامل حدث كالتفسير له
(قوله حزن الى العظم) الجملة في محل جر صفة لأيام أي من وصف الأيام أنهم حزن الخ ويحتمل أن يكون ضمير حزن للسورة فتكون
الجملة صفة لها وأنى بضمير الجمع نظراً الى أن لكل يوم سورة أو أن المضاف اكتسب الجمعية من المضاف اليه كما في قوله

فما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

ولما لانه أراد بذكرة نائبا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهار الكمال العناية بوقوعه عليه

(قوله دفعا لهذا التوهم) أي من السامع ابتداء الذي هو محذور في هذا المقام لان الشاعر حرص على بيان كون مادفعه الممدوح من سورة الايام بلغ الى العظم لا بلغيته في الشدة بحيث لا يتجالح قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو في الابتداء لان ذلك أو كذا في تحقق احسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذي هو دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله الى (١٣٨) العظم بأن يقال حزن الى العظم اللحم قلت ليس في الكلام ما يدل على أن

دفعا لهذا التوهم (ولما لانه أراد بذكرة) أي ذكر المفعول (نائبا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهار الكمال العناية بوقوعه) أي الفاعل (عليه) أي المفعول

دفعا لهذا التوهم المحذور في المقام لان الشاعر حرص على بيان كون مادفعه الممدوح من سورة الايام بلغ الى العظم لا بلغيته في الشدة بحيث لا يتجالح قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو في الابتداء لان ذلك أو كذا في تحقق احسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فليقهم فانه يتم كون ما ذكر من الاعتبار المناسب وكثيرا ما يعنى المصنف هذا المعنى في قاعدة أو مثال مع خثائه وكونه هو المقصود بالذات وقد نهىنا على ذلك حيثما ظهرت الحاجة اليه لا يقال لا يتعين الحذف لدفع ما ذكر لا يمكنه تأخير المفعول بأن يقال حزن الى العظم اللحم أو بذكرة عما بأن يقال حزن كل شيء أي من عصب ولحم الى العظم فلفعل الحذف لهذا العموم لا نقول ليس في الكلام ما يدل على أن التسمية لا توجد الا بهذا الحذف فهي توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره فلا يجب انعكاسها على أن التقدير الاول فيه تقديم المحرور على المفعول مع امكان حصول الغرض بدونها والتقدير الثاني لا ينافي كون الحذف لما ذكر بل افادته لدفع ذلك التوهم أصرح من المذكور لا مكان كون العموم لو صرح به باعتبار عموم الفردية بأن يكون المعنى أو وقع القطع في كل شيء من لحم وجلد وعصب فيبقى البعض من كل فلم يصل الحزن الى العظم فليتمأمل وجهه قوله وكم ذدت الخ فتحمل وجهين أحدهما أن يكون من تحامل بياء الكم كما اشترنا اليه ودخلت من على مبرها للفصل بينهم وبين المميز بالفعل لانهم هم ذكروا أنه حينئذ يجب الايمان بمن معه لئلا يتوهم أنه مفعول الفعل فلو أسقط هنا توهم أن تحامل مفعول ذدت وكم حينئذ لم ينصب على المفعولية لذدت وناهم ما أن مبرها محذوف أي وكم مرة ومن في قوله من تحامل زائدة وتحامل مفعول ذدت وهذا الوجه فيه تقدير المميز وزيادة من والوجه الاول غنى عن التقدير والزيادة فهو أرجح (ولما لانه) أي حذف المفعول لما لبيان بعد الابهام ولما لان المفعول المحذوف أولا (أريد بذكرة نائبا على وجه) آخر وهو كونه في جملة أخرى مفعولا لفعل آخر من وصف ذلك الوجه أنه (يتضمن ايقاع الفعل) في تلك الجملة (على صريح لفظه) أي لفظ ذلك المفعول لانه لو ذكر أولا لانسب بذكرة نائبا بالاضمار فيقع الفعل على الضمير العائد عليه والغرض ايقاعه على صريح لفظه (اظهارا) أي لأجل اظهار (لكمال العناية) أي الاعتناء (بوقوعه) أي وقوع ذلك الفعل الثاني (عليه) أي على ذلك المفعول المقصود الاخبار بجزء اللحم من غير نظر الى انتهائه الى العظم وقولنا ابتداء هو كقولنا انه يتعين التقديم في نحو في الدار رجل ويؤتى بالفصل في نحو زيد هو الفاضل غير انهم أوجبوا التقديم في المثال الاول ولم

التسمية لا توجد الا بهذا الحذف فهي توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره إذ لا يجب انعكاسها على أن ذكرة بعد قوله الى العظم لا يحسن العلم به فيكون ذكرة عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطة على المفعول مباشرة مع امكان حصول الغرض بدونه (قوله ولما لانه أراد الخ) أي يحذف المفعول اما لبيان بعد الابهام واما لان المفعول المحذوف أريد بذكرة نائبا أي في محل ثان مع فعل آخر وليس المراد أنه أريد بذكرة نائبا لانه لم يذكر أولا الا أن يقال المقدور كالمذكور (قوله يتضمن ايقاع الفعل) الاولى ايقاع فعل والمراد بالايقاع هنا الاعمال أي على وجه يتضمن اعمال فعل في صريح لفظ ذلك المفعول اثباتا كان أو نفيا فلماذا ذكر المفعول أولا لذكر في الجملة الثانية بالاضمار فيقع الفعل في

تلك الجملة الثانية على الضمير العائد على المذكور أولا والغرض ايقاعه على صريح لفظه واعتبر على المصنف بأن ذكر المفعول أولا لا ينافي ذكرة نائبا غايته أنه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه لو صرح به أولا في البيت لا توهم تعدد المثل وأن المثل الثاني خلاف الاول لان تكرار الذكرة ظاهري افادة انما يكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للطلب وانما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله اظهارا الخ) علة لارادة الايمان بصريح اسمه نائبا واما تسمية الحذف أولا فلا نه مع الايمان بصريح الاسم نائبا يلزمه التكرار اه سيم

كقول البحتري أيضا قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو * ددو المجدد والمكارم مثلا
 أي قد طلبنا لك مثلاً في السو ددو المجدد والمكارم فحذف المثل إذا كان غرضه أن يقع في الوجود على صريح لفظ المثل ولاجل هذا المعنى
 بعينه عكس ذوالرمة في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعري * لئلا أن يكون أصاب مالا
 فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو أمدح في صريح لفظ التثنية والثاني الذي هو أرضى في ضميره إذ كان غرضه إيقاع في الممدح على التثنية
 صريحاً ودون الأرضاء

(قوله حتى كأنه الخ) كأن للتحقيق أي حتى لا يرضى المتكلم تحقيقاً بوقوع الفعل (١٣٩) على ضمير المفعول وإن كان ضميره العائد

عليه كناية عنه وانما
 يرض المتكلم بذلك لأن
 الضمير يحتمل أن يعود
 على شخص آخر غير الأول
 والمعنى حينئذ قد طلبنا
 لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً
 آخر مخالفاً للمطلوب وانما
 وجدنا المطلوب وهذا فاسد
 (قوله كقوله) أي قول
 البحتري في ممدح المعترز
 بأنه وبعد البيت المذكور
 لم يزل حقه المقدم يحو
 باطل المستعار حتى
 أضجعا

(قوله فحذف مثلاً) فيه
 أن المحذوف انما هو ضميره
 وذلك لأنه من باب التنازع
 فاعمل الثاني وحذف
 ما أضمير في الأول لأنه فضلة
 فالمثل حينئذ مؤخر فقط
 لا المحذوف والمحذوف انما
 هو ضميره الآن يقال المراد
 فحذف مثلاً أي الذي كان
 الأصل ذكره أو لا يعود
 عليه الضمير فينتفي التنازع
 فلما حذف أتى التنازع

حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه (كقوله)
 قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو * ددو المجدد والمكارم مثلاً
 أي قد طلبنا لك مثلاً فحذف مثلاً إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجد فيه فيقوت الغرض أعني إيقاع عدم
 الوجدان على صريح لفظ المثل

صريحاً حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه وذلك عند كون المقام يناسب
 ذلك على ما تبين في الشاهد (كقوله)

قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو * ددو المجدد والمكارم مثلاً
 فحذف مفعول طلبنا والأصل قد طلبنا لك مثلاً وانما حذفه لأنه لو ذكره أولاً لكان مناسباً أن يتسلط الفعل
 بعده وهو قوله فلم نجد على ضميره لأنه تقدم معاده فتناسب لو قدمه فقال قد طلبنا لك مثلاً أن يقول فلم نجد
 والشاعر في غاية الاعتناء بتسليط نفي الوجدان على لفظ المثل لأن الآ كد في كل ممدح الممدوح نفي
 وجدان المثل على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذي نفي وجدانه غير المثل والضمير من حيث
 هو يحتمل ذلك ولو تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها إلا ما يأتيه الباطل بوجه
 ولو تخيلاً وورد على هذا أنه لو قال قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً أفاد تسليط نفي الوجدان على لفظ
 المثل فلا يتعين الحذف للتسليط وأجيب بأنه لو قيل كذلك لزم فيه إقامة الظاهر مقام المضمحل والحذف
 المفيد لهذا المعنى أسهل من تلك الإقامة لعدم الحاجة إليها مع أنه لو قيل كذلك لتوهم أن المثل الثاني
 خلاف الأول لأن تكرار النكرة ظاهر في إقامة التغير فيكون التقدير قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً
 آخر مخالفاً للمطلوب وانما وجدنا المطلوب وهذا فاسد ولهذا ارتكب الحذف على وجه التنازع بأن أعمل
 الثاني وأهمل الأول وحذف معه ما يستحق من الضمير ولا يصح العكس هنا والألفاظ فلم نجد ذلك مثلاً
 حذف الضمير عند أعمال الأول على المشهور فإن قيل فالمحذوف حينئذ ضمير المثل وأما المثل فهو مؤخر
 فقط لا المحذوف والكلام السابق يدل على أن المحذوف لفظ المثل قلت المراد أنه كان الأصل ذكره
 بوجهه في زيد هو الفاضل وإما لارادة ذكره ثانية على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه
 لإظهار الكمال العناية بوقوعه عليه هذه عبارة المصنف ومراده أن يراد ذكره ثانية على وجه يتضمن
 إيقاع الفعل الثاني على صريح لفظه إظهار الكمال العناية كقوله

قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو * ددو المجدد والمكارم مثلاً

وأعمل الثاني وحذف ضميره من الأول كما حذف هو على أنه لا مانع من أن لفظ مثل محذوف من الأول دلالة الثاني (قوله لكان المناسب
 الخ) أي نظر للكثير وهو عدم إظهار موضع الأسماء (قوله فيقوت الغرض الخ) أي لأن الفعل الثاني وهو نجد ليس واقعاً على صريح
 لفظ المفعول بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الأول إيقاع الوجدان المنفي على لفظ المثل وانما كان الغرض هو ما ذكره لأن الآ كد
 في كل ممدح الممدوح نفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذي نفي وجدانه غير المثل ولاشك أن الضمير من
 حيث هو يحتمل ذلك أي نفي وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشئ آخر غير المثل وإن تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة
 في المدح لا يناسبها إلا ما يأتيه الباطل بوجه ولو تخيلاً

ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت الجعري قصداً لمبالغة في التأدب مع المدح وتترك مواجته بالضمير مع ما يدل على تجوز أن يكون له مثل فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده وإلا لقصداً إلى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقتصر السامع على ما ذكر معه دون غيره مع الاختصار كما تقول قد كان منك ما يؤلم كل أحد وكل إنسان وعليه قوله تعالى والله يدعوا إلى دار السلام أي يدعو كل أحد وإلا لرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى والضحي والنسيل إذا سمجي ما ودعك ربك وما قلى أي وما قللك وإلا لاستحسان ذكره كإروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت ما رأيت منه ولا رأي مني تعني العورة

(قوله ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك الخ) أي ويجوز أن يكون السبب أيضاً في حذفه البيان بعد الإيهام لانه أنهم المطلوبون أولاً ثم إن المثل (قوله بطلب (١٤٠) مثل له) متعلق بالمواجهة (قوله قصداً) عللة للترك أي أنما ترك الشاعر

(ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجته المدح بطلب مثل له) قصداً إلى المبالغة في التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له لطلبه فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (ولما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقريضة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن بفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعوا إلى دار السلام) أي جميع عباده فالمثال الأول يفيد العموم بمبالغة والثاني تحقيقاً

مواجهة المدح بطلب مثل له لقصده المبالغة في التأدب معه تعظيمه (قوله حتى كأنه لا يجوز وجود المثل) أي ولو قال طلبنا لك مثلاً لكان ذلك مشعراً بتجوز وجود المثل لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح حالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده فإن قلت إن العاقل يقع منه التخي وهو طلب متعلق بالمحال فلا يتم قواكم إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبي المقرون بالسعي وأما التخي فهو عبارة عن مجتزأ حب القلب فمن ثم تعلق بالمحال (قوله وإما للتعميم في المنعول) أي المحذوف

أولاً فينتفي التنازع ليعود الضمير عليه من الثاني فلما أن آخر وأعمل فيه الثاني صار كالمحذوف حكماً لحذف ضميره وقد وقع عكس هذا البيت وهو ما مال الثاني وأعمال الأول لنفس هذه العناية لبعض الشعراء في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعري * لئيم أن يكون أفادماً لا كره تسليط لفظ أرضيه على لفظ التميم واعتني بإيقاع نفي المدح على لفظه لأن ذلك أشد في إهماله وتحقن لا تمتعني مدحه فاعمل الأول وأعمل الثاني (ويجوز أن يكون السبب أي سبب حذف مفعول طلبنا في البيت ترك مواجته المدح بطلب مثل له) تعظيمه أن يكون له مثل وذلك لأن الطلب بانفعلاً إنما يكون فيما يمكن وجوده فإذا وجد بطلب المثل كان في الكلام إفراز بأن له مثلاً لأن العاقل لا يطلب المحال والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح حالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده وانما قيدنا الطلب بالفعل الذي هو المراد هنا لأن الطلب القلبي يكون مع التمني الذي يتعلق بالمحال بخلاف الطلب الحقيقي فهو يشعر بالإمكان والغرض الإحالة (ولما للتعميم أي المحذف إما لما تقدم وإما للتعميم في المفعول المحذوف مع الاختصار) وذلك (كقوله قد كان منك ما يؤلم أي) ما يوجع (كل أحد) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالإلام فيكون ذلك المقام قريضة على إرادة العموم في ذلك المفعول كما قد رآه لأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول عامالين بفوت مع الذكر الاختصار الموجود في الحذف (وعليه) أي وعلى ما ذكر وهو حذف المفعول للاختصار مع العموم ورد قوله تبارك وتعالى (والله يدعوا إلى دار السلام) أي يدعو جميع عباده لما علم أن الدعوة بالتكليف فأراد إيقاع نفي الوجدان على المثل صريحاً بخلاف ما لو قال قد طلبنا لك مثلاً في السوء فلم نجد هذا

(قوله ما يؤلم أي ما يوجع) قوله بقريضة أن المقام مقام المبالغة أي في الوصف بالإلام فيكون ذلك المقام قريضة على إرادة العموم في ذلك المفعول وأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك (قوله حينئذ أي حين إذ ذكر المنعول) قوله ورد هو من الورد بمعنى الاتيان لأن اليراد بمعنى الاعتراض (قوله إلى دار السلام) أي السلامة من الآفات (قوله أي جميع عباده) يعني المكلفين وانما قد رآه المفعول هنا عامالين الدعوة من الله إلى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين لأنه لا يجب منهم إلا السعداء بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة فانها خاصة ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية وفي الهداية في قوله بعد ذلك ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (قوله مبالغة) أي حالة كون العموم بمبالغة وذلك لأن الإلام كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة (قوله والثاني تحقيقاً) أي والمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة

واما مجرد الاختصار كقولك أصغيت اليه أي أذني وأغضيت عليه أي بصري ومنه قوله تعالى أرنى أنظر اليك أي ذاتك وقوله تعالى
أهذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه الله وقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون أي أنه لا يعاين أو ما يمينه وبينهما من التفاوت

(قوله واما مجرد الاختصار) أي الاختصار المجرد عن مصاحبة نكتة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه (قوله تذكرة) أي
مذكرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والاوجب التفسير بحسب القرائن خوف أن يغفل عنه (قوله فلا حاجة اليه) أي ليس له فائدة
أصلية غير التذكرة (قوله وما يقال) أي في الجواب عن المصنف (قوله عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار) أي
وليس المراد عند قيام قرينة دالة على الحذف التي لا بد منها أيضا (قوله لان هذا المعنى) أي وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص
النكتة التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم أي فلا حاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعلم وان
كان المراد أنه معلوم من خارج فففيه أنه لا يعترض بالعلم من خارج والورد أن جميع النكات المذكورة في المتن معلومة من خارج
فلا حاجة لذكرها فيه فكان الأولى للشارح الاختصار على الوجه الثاني (١٤١) أعنى قوله جار في سائر الأقسام ويمكن أن يقال

المراد أنه معلوم من الامثلة
المذكورة حسبما تقرّر
فيها تأمل قرره شيخنا العدوي
ثم ان قوله معلوم بقيدانه
لا بد من قرينة على أن
الحذف للنكتة الفلانية
كالاختصار وهو كذلك
قاله سم (قوله ومع هذا)
أي ومع كونه معلوما فهو
جار في سائر الأقسام أي في
باقي أقسام الحذف كالحذف
للبیان بعد الإبهام فلا بد
فيه من قرينة تعين أن
الحذف لما ذكر (قوله فلا
وجه الخ) أي فلا وجه
لذكر قوله عند قيام قرينة
مع قوله لمجرد الاختصار دون
غيره من نكات الحذف
وقد يقال له وجه وهو أن
مجرد الاختصار نكتة

(واما مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ (عند قيام
قرينة) وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم مع هذا جار في سائر الأقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد
الاختصار (نحو أصغيت اليه أي أذني وعليه) أي على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى (رب أرنى
أنظر اليك أي ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار

عمت جميع العباد وانما المخصوص الهداية كما قال تعالى ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالتعميم
في المثال الأول موجود بمبالغة العلم بان ايلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية
موجود بحقيقة (واما مجرد الاختصار) أي يكون الحذف اما لما تقدم ولما لمجرد الاختصار من غير
مراعاة فائدة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه أو غير ذلك ووجد بعد هذا في بعض النسخ (عند
قيام قرينة) وهو معلوم مما سبق وهوان النكتة في الكلام لا تكون الا بدليل دل على تلك النكتة
بخصوصها والا كان افادة الكلام اياها ادعائية فهو تذكرة لما تقدم فعلى هذا يكون ما يقال من ان
المراد ان الحذف يكون عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا القول
يشعر بان النكتة الموجودة في الكلام لم تعلم من تتبع ما سبق انه لا بد فيها من دليل يدل على خصوصها
وهو فاسد كما قررنا ثم لو سلم ان المفهوم مما تقدم هو مجرد وجود النكتة في الكلام من غير دليل على
خصوصها فلا تختص الحاجة الى التنبيه على ذلك بالحذف بل يجب حينئذ ذكر ذلك في جميعها والحذف
للاختصار (نحو) قول القائل (أصغيت اليه أي) أملت اليه (أذني) لان الاصغاء مخصوص
بالأذن (وعليه) أي وعلى الحذف لمجرد الاختصار ورد قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه
أفضل الصلاة والسلام (رب أرنى أنظر اليك أي) أرنى (ذاتك) فان قلت أرنى من أراه كذا أي
انما يكون لو تعذر ذكر مفعولي الفعلين فان هذا المعنى يحصل بذكرهما والا حسن ما ذكره المصنف
ثانيا وهو أن تقول انه قصد التأديب مع المدح بأن لا يصرح له بأنه طلب له مثلا وفي البيت تشديد وهو

ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ذلك ما مر في ذكر المسند اليه حيث علم بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للعدول
عنه (قوله أصغيت اليه) أي أملت اليه (قوله أي أذني) انما قدّر المفعول هكذا لان الاصغاء مخصوص بالأذن (قوله وعليه)
انما قال وعليه ولم يقل ونحوه للتفاوت بين قرينتي المثالين فان القرينة في الأول لفظ الفعل وهو أصغيت وفي الثاني جواب الطلب
(قوله أرنى أنظر اليك) ان قلت أرنى من أراه كذا اذا جعله براه فكانت قال اجعلني أرى ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل
في الكلام ويوجب ترتيب أنظر على أرنى قلت انه عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الراي لان الرؤية مسيبة عنه فيترتب عليه قوله
أنظر اليك فكانت يقول رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني المحبوب حقيقة أنظر اليك أفاده اليعقوبي (قوله وههنا بحث)
أي في قول المصنف واما التعميم مع الاختصار وحينئذ فالأولى تقديمه عند

أو انهم لا تفعل كفعله كقوله تعالى قل هل من شركائكم من يفعل من ذلکم من شئ ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه في أمر دينكم من جعل الأصنام لله أنداداً غاية الجهل ومعاذ السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد (١٤٣) عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراةين تزدودان قال

ما خطبكم قالنا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبو ناسخ كبير فسقي لهما والاولى أن يجعل لاثبات المعنى في نفسه للشئ على الاطلاق كما مر وهو ظاهر قول

ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون للمجرد الاختصار

جعله براه فكانه قال اجمعني أرى ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام وينبغي ترتيب أنظر على أرى قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرائي لان الرؤية متسببة عنه فيترتب عليه قوله أنظر اليك فكانه قال ربا كشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لاني هو المحجوب حقيقة أنظر اليك ولما عبر بالاراءة عن الكشف تعذت بنفسها لان الفعل يجوز ان يتعدى بنفسه ولو كان عبارة عن المتعدي بالآلة فافهم وأورده هنا بحث وهو ان الحذف لا يقتضي مجرد تعميما ولا تخصيصا لان المحذوف يجوز ان يكون خاصا او عاما فلا يقتضي الحذف عمومه ولا خصوصه والام بوجود مع الآخر فاذا صح وجود الحذف مع العموم والخصوص ولا يتعين به أحدهما فلا بد من قرينة أخرى تدل على تعين المحذوف فاذا عين كان عاما أو خاصا فعمومه وخصوصه من تعين ذاته المستفاد من قرينة أخرى غير الحذف فالعموم ليس الامن ذاته قدر أود كرف الحذف لا يستفاد منه المجرد الاختصار فلا يستفاد منه العموم الذي انما يتحقق بتعيين المحذوف المستفاد من قرينة أخرى وأجيب بأن هذا انما هو عند وجود قرينة تعين المحذوف كالأو كركل أحد ثم قيل لقد كان منك ما يؤلم وحذف كل أحد انك لا على ذكرها فيكون عمومها مستفاد من ذاته المعينة بتلك القرينة وأما اذا لم تذكر قرينة تعينه ولا قرينة تخصصه وقد قام الدليل ان ثم محذوف فالحذف بنفسه يتوصل به الى تقديره عاما من حيث ان تقديره فرد عما يحتمل دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فصيح ان الحذف قد يكون مقيدا للتعميم مع الاختصار للمجرد الاختصار دائما ولا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم انه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازما لانا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه وعلى أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزومي وعند تقديره متعديا يجبي العموم من ذلك المقدر الذي اقتضى الحذف تقديره عاما

(قوله ان لم يكن الخ) أي وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل أن يذكر في الكلام كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله) فالحذف لا يكون للمجرد الاختصار أي ولا يفيد التعميم وأجاب الشارح في شرح المفتاح عن هذا باختبار الشق الاول من التردد وهو أنه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام وقوله فلا تعميم أصلا ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك يحتمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فالحذف مدخل في تقديره عاما لانه توصل به الى تقديره عاما في ذلك المقام وفي هذا الجواب

أن عدم وجدان مثل في هذه الصفات الثلاث لا ينفي وجدان واحد منها فلهذا موضع أن يقول ولا في الفضل ولا المكارم وتركه على وجهه يترتب به البيت ولما أن يكون الحذف التعميم مع الاختصار مثل قد كان منك ما يؤلم أي يؤلم كل أحد وقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام أي كل أحد ولو صرح به لافاد التعميم دون الاختصار لا يقال المعنى يدعو من يشاء بقرينة قوله تعالى ويهدي من يشاء لان الواقع أن كل أحد دعاه الله الى دار السلام فان قلت اذا قدرت يدعو من يشاء وقد شاء دعاء كل أحد مطابق ما بعد وحصل العموم لان المعنى من يشاء ان يدعو قلت انما يحذف في الاول ما في الثاني والذي في الثاني تقديره من شاء أن يهديه فلو قدرنا مثله في الاول لكان تقديره يدعو من يشاء هدايته وهو غير المراد ويمكن النزاع فيه وأن يقال تقدير من يشاء هدايته بدل على تقدير من يشاء دعوته لان قرينة كل مفعول محذوف فعله فالجواب حينئذ أن لو قدرنا يدعو من يشاء لا وهم انقسام الناس الى مدعو وغيره

نظرا لان العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي لامن الحذف بدليل أن المفعول اذا ذكر على العموم أيضا بواسطة (واما المقام المذكور ما يدل دليل على الخصوص فيكون العموم مستفاد من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول أو ذكره لان الحذف واجب بأن العموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعا وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون الحذف دخل في العموم في الجملة

الرمخشي فإنه قال ترك المفعول لان الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه انما رجعهم لانهم ما كانتا على الذباد وهم على السقي ولم يرجعهم لان مذودهم اغتم ومسقيهم ابل مثلاً وكذلك قولهم لا نسقي حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقي **و** اعلم انه قد يشبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما في قوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيادئنا وعافله الاسماء المحذوف في قوله يظن ان الدعاء فيه معنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف وليس بمعناه لانه لو كان بمعناه لمزم اما الاشراك أو عطف الشيء على نفسه لانه ان كان مسمى أحد ما غير مسمى الآخر لم الاول وان كان مسمىهما واحد الزم الثاني وكلاهما باطل تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تعدى الى مفعولين أي سموه الله أو الرحمن أيادئنا سموه فله الاسماء الحسنى كما يقال فلان يدعى الامير أي يسمى الامير وكما في قراءة من قرأ وقالت اليه وودعز ابن الله بغير تنوين على القول بأن سقوط التنوين ليكون الابن صفة واقعة بين علمين كما في قولنا زيد بن عمرو قائم فانه قد يظن ان فعل القول فيه الحكاية الجملة كما هو أصله فقبل تقدير الكلام عز ابن الله معبودنا وهذا باطل لان التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع في الكلام (١٤٣) موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان

انه قال زيد بن عمرو سيد ثم كذبه فيه لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ولكن أن يكون زيد سيدا فلو كان التقدير ماذكر

كان الانكار راجعا (قوله ولم لا الرعاية على الفاصلة) على زائدة لان الرعاية وما تصرف منها تعدى بنفسها الآن يقال انه ضمن الرعاية معنى المحافظة فعداها بعلى أن المحافظة على الفاصلة وفيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله فان التزم فيه الختم بحرف فهو جمعة أيضا فهي أخص من الفاصلة والمحافظة عليه بحذف المفعول الحرف

(ولم لا الرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجي (ماودعك ربك وما قل) أي ماقلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر

وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا (ولم لا الرعاية على الفاصلة) أي حذف المفعول لما تقدم ولم لا الرعاية على الفاصلة وهي في التمر ما أتى به من الكلام ليقابل مثله فان التزم فيه الختم بحرف فهو جمعة وذلك (نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجي (ماودعك ربك وما قل) ولم يقل وما قللك رعاية نظم هذه الفاصلة بالالف كما قبلها وما بعدها وعدى الرعاية بعلى لتضمينها معنى المحافظة وأورد هنا ان رعاية الفواصل من البدع فليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافق الفواصل كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد بعض الفواصل بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده وعلى هذا يكون المراد بالتمام ما هو أعم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ايراده تأمل وقيل ان الحذف هنا ترك مواجعة النبي صلى الله عليه وسلم بإيقاع لفظ القلى على ضميره ولو كان منفيا واستبعد من جهة ايقاع ودفع على ضميره والحق ان كانقسامهم الى مهدي وغيره ولأن تقول الحذف للاختصار وأما التميم فن ابن استغناءه وافادة التميم من هذه الآية انما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي ولم لا للاختصار عند قيام قرينة دالة على ارادة الاختصار نحو أعفيت اليه أي اذني وهو من الافعال التي أميت ذكر مفعولها ومنه فاذا أفضم من عرفات أي انفسكم وبنى على امرأته أي قبة ورجع عن الغواية أي نفسه ومنه قوله تعالى أرني انظر اليك أي ذاك **قلت** **و** عندى أن ترك المفعول هنا للتعظيم وعلى ما سبق صح الرمحشي قول ابى نواس

الاخير من ذلك الكلام وهو الروى وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي المحافظة على روى الفاصلة تأمل واعترض بأن رعاية الفواصل من البدع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد بعض الفواصل بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أعم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ايراده أفاده اليه عقيب (قوله أي ماقلاك) أي حذف المفعول ولم يقل وما قللك للمحافظة على روى الفاصلة لتوافق ما قبلها وما بعدها (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) يريد أنه لا مدافعة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف ان الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراحم في النكات فيجوز اجتماع عدة من الاغراض في مثال واحد وذكر السيد الصفوى وجهها أحسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو ترك مواجعتهم عليه الصلاة والسلام بإيقاع قلى الذي معناه أغض على ضميره وان كان منفيا لان التني فرع الاثبات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل أوقع على ضميره عليه السلام لان لفظ ودع ليس كلفظ قلى لان لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض

الى انه معبودهم وفيه تقرير ان عزير ابن الله تعالى عن ذلك فالتوفى في الآية معنى الذكر لان الغرض الدلالة على ان اليهود قد بلغوا في
الرسوخ في الجهل والشرك الى انهم كانوا يزعمون عزير هذا الذي كرموا في قوم تزياد ان تصنعهم بالغلو في امر صاحبهم وتعظيمه اني
اراهم قد اعتقدوا امر اعظم ما بهم يقولون ابدازيد الامير تزياد انه كذلك يكون ذكرهم له اذ ذكره **ع** واعلم ان الحذف التنوين من عزير
في الآية وجهين أحدهما أن يكون منعه من الصرف لجمته وتعريفه كعازر والثاني أن يكون لاتقاء الساكنين كقراءة من قرأ قل
هو الله أحد الله الصمد يحذف التنوين من أحد وكما حكى عن عمارة بن عقيل انه قرأ ولا اله الا الله سابق النهار يحذف التنوين من سابق
وانصب النهار فقبل له وماتر يد فقال سابق النهار فالمعنى (١٤٤) على هذين الوجهين كالمعنى على اثبات التنوين فعزير مبتدأ وابن الله

خبره وقال على أصله والله
أعلم **X**

(وإما الاستعجان ذكره) أي ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) أي من النبي صلى
الله عليه وسلم (ولارأى مني أي العورة وإما النكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست
اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء

(قوله وإما الاستعجان)
أي استعجاب ذكره (قوله
ما رأيت منه الخ) صدر
الحديث كنت أغتسل أنا
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم من إناء واحد فما رأيت
منه ولا رأى مني أي ما رأيت
منه العورة ولا رأاه مني
ويمكن أن الحذف هنا إشارة
لأن كذا الأمر يستر العورة
حساً من حيث انه قد ستر
لفظها على السامع ليكون
الستر اللفظي موافقاً للستر
الحسي (قوله كاخفائه)
أي خوفاً عليه كأن يقال
الامير يحب ويغض عند
قيام قرينة عند مخاطب
دون بعض السامعين على
أن المراد يحبني ويغض
ذلك الحاضر فيحذف
المتكلم المفعول خوفاً على
نفسه أن يؤذي نسبة
محبة الامير اليه أو خوفاً
على ذلك الحاضر بسبب

لفظ ودع ليس كلفظ قل فتدبر (وإما الاستعجان) أي استعجاب (ذكره) أي ذكر المفعول
(كقول) السيدة (عائشة رضي الله) تعالى (عنها) كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم من إناء واحد (ما رأيت منه ولا رأى مني أي) ما رأيت منه (العورة) ولا رأاه مني ولا يخفى
استئصال المتشدد بذكر العورة والاستعجان هنا فلو مثل بغيره كان أحسن على انه يجوز ان يراد ما رأيت
منه شيئاً من الجسد المستور ولا رأاه مني مبالغة في الاحتشام المانع من ملاحظة جهة كل منهما من الآخر
صلى الله وسلم على نبيهما ورضي عن سيدتنا عائشة وقيل يحتمل ان يكون حذف المفعول هنا لمبالغة
في الستر اللفظي موافقة للستر الحسي وهذا غير الاستعجان قطعاً لان الشيء قد يناسبه الستر من غير
أن يكون في ذكره استعجان (وإما النكتة أخرى) أي الحذف للمفعول إما لما تقدم وإما لنكتة أخرى
غير ذلك كاخفائه على السامعين خوفاً عليه أو منعه كما يقال الامير يحب ويغض عند قيام قرينة عند
المخاطب دون بعض السامعين على ان المراد يحبني ويغض ذلك الحاضر في قوله المتكلم خوفاً على
نفسه أن يؤذي نسبة محبة الامير اليه أو خوفاً من السامعين ان يؤذي منهم بنسبة بغض
الامير اليهم وكالتمكن من انكاره ان مست الحاجة الى الانكار كما يقال لعن الله وأخرى ويراد زيد عند
قيام القرينة نسبة عليه ليمكن الانكار للمتكلم ان نسب اليه لعن زيد وطول عوجه لان الانكار مع
القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح وكتعينه كما يقال نحمد ونشكر أي الله تعالى تعين انه
هو الحمود أو ادعاء التعيين كما يقال نخدم ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد
غيره أو نحو ذلك كإيهام صوته عن اللسان أو صون اللسان عنه كما تقول في الاول غدح ونعظم وتريد النبي

واذا نزع عن الغواية فليكن * لله ذلك النزاع للناس
قال لان الفعل متعد في أصله فلا عليه اذا نظر الى الأصل وإما رعاية الفاصلة وعناية المصنف للرعاية على
الفاصلة وفيها نظر وعله ضمنه معنى المحافظة ومثاله قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى أي ما قال له
روى قوله تعالى محبى وإما الاستعجان ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأى
منى (قوله وإما النكتة أخرى) أي معنى آخر يقتضى الحذف كخوف ذكره وإرادته الانكار لى الحاجة
وجعل السكاكى من الحذف للاختصار قوله تعالى ووجد من دونهم امراً تبين تذودان وقال الزمخشري

نسبة بغض الامير اليه فقد دعت الحاجة للحذف (قوله أو التمكن من انكاره) أي كأن يقال
لن الله وأخرى ويراد زيد عند قيام القرينة فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليمكن من الانكار ان نسب اليه لعن زيد وطول عوجه
لان الانكار مع القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح (قوله ان مست اليه) أي الى ما ذكر من الاخفاء والانكار
قوله أو تعينه حقيقة) كما يقال نحمد ونشكر أي الله تعالى تعين انه الحمود المشكور حقيقة (قوله أو ادعاء) أي كما يقال نخدم
ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد غيره

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا وأنه غير زيد وأصاب في الاول دون الثاني وتقول لنا كيدته وتقر به زيد اعرفت

(قوله ونحو ذلك) أي كايها صونه عن اللسان كقولك نمدح ونعظم وتردد محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة وكايها صون اللسان عنه كقولك لعن الله وأخرى وتردد الشيطان عند قيام القرينة واعلم أن الاختصار لازم للحذف لهذه الالوجه سواء قصد أولم يقصد وحينئذ فيصح أن يكون الحذف فيما ذكره والنكات لا تتراحم (١٤٥) (قوله وتقديم مفعوله الخ)

هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل عليه من مفعول به

أو جار ومجرور أو ظرف أو حال أو أحوال أو نحو ذلك كالمفعول له ومعناه وفيه وانما زاد المصنف ونحوه لان المراد بالمفعول عند الاطلاق المفعول به فيحتاج لزيادة ونحوه لادخال المجرور والحال وباقي الفاعيل وانما لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن قوله ونحوه لان الكلام السابق مفروض في المفعول لانه الاصل في المفعولية ولم يشل وتقدم مع أن المقام متامم ليتضح ضمير عليه المتعلق بتقديم (قوله من الجار والمجرور الخ) نحو في الدار صليت وعند زيد جلست ورا كبا جئت (قوله وما أشبه ذلك) أي من جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل كالمفعول

ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أي مفعول الفعل (ونحوه) أي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أي على الفعل (لرد الخطأ في التعيين) كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب في ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لنا كيدته) أي نأ كيد هذا الرديد اعرفت

محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة فلا يذ كر تعظياله من أن يجرى على اللسان وفي الثاني نستعينون لعن أي الشيطان فيحذف اصون اللسان عنه اهانة له ولا يخفى أن الاختصار لازم للحذف لهذه الالوجه قصد أولا (وتقديم مفعوله ونحوه) أي ومن أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل وتقدم نحو المفعول به وذلك كالجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك كالمفعول به ومعناه وفيه وانما زاد ونحوه لان المفعول براد به عند الاطلاق المفعول به فلا يدخل في الكلام سائر الفاعيل فتدخل في قوله ونحوه وعلى تقدير دخولها فلماذا كر فيما تقدم الا المفعول به فيحتاج لزيادة ونحوه لادخال نحو المجرور والحال (عليه) متعلق بتقديم أي وتقدم المفعول ونحوه على الفعل يكون ذلك التقديم (لرد الخطأ في التعيين) أي يكون التقديم لرد الخطأ الواقع من المخاطب في اعتقاده أن المفعول وشبهه كالمجرور هو شيء معين وأخطأ وذلك (كقولك زيدا عرفت) بضم التاء (لمن اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب في ذلك الاعتقاد (و) اعتقد مع ذلك (أنه) أي أن ذلك الانسان (غير زيد) وأخطأ في تعيين ذلك الانسان المعروف وأنه هو غير زيد فتردد عليه عقاد التركيب وهو أن معروفك زيد لا غير كايترغم المخاطب ويسمى ردا لخطأ في تعيين المفعول قصر قلب كإيائى (وتقول لنا كيدته) أي لنا كيد هذا الرديد المسمى قصر قلب بعد قولك زيدا عرفت

ترك المفعول لان الغرض الفعل لا المفعول قال المصنف في الايضاح قد يشبه الحال في الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كقوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن قد يشبههم أن معناه نادوا فلا حذف ولا يصح لانه يلزم الاشتراك لو كان المسمى متعددا أو عطف الشيء على نفسه ان كان واحدا بل هو بمعنى سوا فالحذف واقع والله تعالى أعلم ص (وتقديم مفعوله ونحوه عليه الخ) ش تقديم مفعول الفعل عليه يكون لرد الخطأ في التعيين والمراد أن المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين والغرض انه واقع على غيره كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا غير زيد وتؤ كده ذاك قولك لا غيره كذا قوله المصنف وينبغي أن يفيد كونه نأ كيد ابا اذا كان مراد به الاختصاص فان لم يرد فيه يكون قولك لا غيره تأسيسا لأننا كيد الا أن يريدانه نأ كيد لمتعلق الفعل بالمفعول السابق وان أفادني غيره قال المصنف ولذلك لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره لمتناقض دلالة الاول والثاني لان ما زيد اضربت خاطبت به من يعلم أن انسانا ضربته ولكنه غلط في تعيينه وأصاب في معرفة انسان في الجملة وقولك

(١٩ - شروح التلخيص ثانی)

له ومعناه وفيه والتميز على ما فيه وخرج بقولنا التي يجوز الخ الفاعل فانه لا كلام لنا فيه لانه عند تقديمه لا يكون معمول للفعل بل مبتدأ (قوله لرد الخطأ) من اضافة المصدر لمفعوله أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده تعيين مفعول الفعل ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد الخ وليس المراد لرد الخطأ في قصر التعيين وذلك لان قصر التعيين انما يلحق بالحق كونه لا غير لانما يلحق بالتردد كما يأتي ومن لاحكم عنده لا ينسب اليه الخطأ لانه من أوصاف الحكم (قوله وأصاب في ذلك) أي في اعتقاده المعرفة لانسان ما وقوله واعتقد أي مع ذلك الاعتقاد الاول (قوله وتقول لنا كيدته) أي اذا لم يكنف المخاطب بالرد الاول (قوله أي نأ كيد هذا الرديد) أي المسمى بقصر القلب

لاغيره ولذلك لا يصح

(قوله لاغيره) انما كان تأكيده لان منطوقه موافق لمفهوم زيد اعرفت وفي الاطول وتقول في تأكيده أي تأكيده هذا التقديم لان تأكيد الخطا لان المؤكد في المعارف هو المفيد الاول لا مفاده الا ترى أنك تجعل في جازم زيد الثاني تأكيده الاول فلا يغرنك قول الشارح اخفق أي تأكيده هذا الرد (قوله وقد يكون) أي تقديم المفعول على الفعل وقد غننا التحقيق لا للتقليل أي أن التقديم يكون رد الخطا في الاشتراك تحقيقا وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر افادته لقصر الافراد مع انه قد يفيد والافتراض على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله رد الخطا في الاشتراك) أي رد المنكح خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك (١٤٦) في مفعول الفعل ويسمى ذلك الرد بقصر الافراد (قوله وتقول لتأكيده) أي لتأكيده

ذلك الرد ان لم يكن مصنف الخطاب بالرد المذكور (قوله زيد اعرفت وحده) أي لا مشار كما يفتح الراء كما تعتقد وانما كان وحده مؤكدا لان منطوقه موافق لمفهوم زيد اعرفت وترك المصنف والشارح بيان افادة التقديم قصر التعيين مع انه يفيد كما يستفاد من المطول كأن تقول زيد اعرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا ولكنه جاهل بعينه وشاك في ذلك (قوله وكذا في نحو زيد أكرم لا تكرم) أشار بذلك الى أن رد الخطا في قصرى القلب والافراد كما يكون في الاخبار يكون في الانشاء فنحو زيد أكرم وعمرا لا تكرم يتناول ذلك ردنا على من اعتقد أن الشيء عن الاكرام مختص بغير عمرو والامر به مختص بغير

(لاغيره) وقد يكون رد الخطا في الاشتراك كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيد اعرفت وحده وكذا في نحو زيد أكرم وعمرا لا تكرم أمر او نهيما فكان الاحسن أن يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) أي ولأن التقديم رد الخطا في تعيين المفعول

(لاغيره) وانما كان تأكيده لان قولك زيد اعرفت مفاده كما مر أنك عرفت زيدا فقط ولم تعرف غيره كما يعتد الخطاب بقولك لاغيره تأكيده لما تضمنه التركيب وكما يكون التقديم رد الخطا في تعيين المفعول يكون أيضا رد الخطا في اعتقاد الاشتراك فاذا اعتقد الخطاب أنك عرفت زيدا وعمرا معا أصاب في اعتقاده معرفتك لزيد وأخطأ في اعتقاده أن عمرا يشارك زيدا في معرفتك قلت للرد عليه زيد اعرفت أي لا مع عمرو وكما تزعم وإذا أردت تأكيده قلت بعد قولك زيد اعرفت وحده أي لا مشار كما تعتقد ويسمى هذا القصر قصر افراد كما يأتي ولورد الخطاب معرفتك بين زيد وعمرو على وجه الشك وقلت زيد اعرفت أي لا عمرا كان قصر تعيين وكان الاحسن أن يقول المصنف بدل قوله رد الخطا الخ لافادة الاختصاص يشمل هذه الأنواع الثلاثة من قصر القلب والافراد والتعيين وليدخل فيه الانشاء على وجه الوضوح نحو زيد أكرم وزيد الاتمين فان تخصيص الأمر والنهي بين زيد وعمرا ورد الخطا في الانشاء فيه تكافؤ لانه لا اعتقاد فيه الآن يتأول على أن المعنى زيد أكرم وأمر أو نهي أو نحو ذلك ويتأول أن الخطاب اعتقد خلاف ذلك وورد على هذا أن التخصيص هو أيضا استدعي الثبوت شيء وانفي عن الغير فهو مخصوص بالخبر كذا قيل والحق أن التخصيص النسبة الى شيء بدون غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر وهذه الاحتمالية لا يدفعها كون المصنف اتكل على مقايضة ما ذكر بما لم يذكر كما لا يخفى ومثال التخصيص في غير المفعول أن يقال زيد مررت أي لاغيره في قصر القلب أو وحده في قصر الافراد ورا كما جئت أي لا في حال غير ذلك أو لا مع حال غير ذلك وعلى هذا القياس (ولذلك) أي ولأن التقديم قد يكون رد الخطا في تعيين المفعول

ما زيد اضربت ولاغيره بخلاف ذلك ولك ان تقول لم لا يقدم المفعول اذا كان الخطاب مع من يعتد أنك ضربت زيدا وهو مخطئ في أصله وفي تعيينه بأن يكون الواقع أنك لم تضرب أحدا وبصح حينئذ ما زيد اضربت ولاغيره قال وكذلك لا يجوز أن تعقب الفعل المنفي باثبات ضده كقولك ما زيد ضربت ولكن أكرمه لان التقديم انما يكون رد الخطا في تعيين المفعول فيرد اليه بالتقديم لالرفع الخطا

زيد في قصر القلب وكذا يقال ذلك ردنا على من اعتقد أن الشيء عن الاكرام أو الامر بالاكرام مستوفيه زيد وعمرو في قصر مع الافراد (قوله فكان الاحسن الخ) أي لاجل أن يدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة ويدخل فيه نحو زيد أكرم وعمرا لا تكرم وأورد على الشارح أن افادة الاختصاص لا تجرى في الانشاء لانه عبارة عن ثبوت شيء لنفي شيء عن غيره ولا يقبله الانشاء وأجيب بأن التخصيص وان لم يجز في الانشاء باعتبار ذاته لكنه يجري فيه باعتبار ما يتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وعمرا أن زيدا أكرمه أو مستحق للاكرام قال اليعقوبي بعد ذلك وهذا والحق أن التخصيص النسبة الى شيء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر وانما عبر بالاحسن دون الصواب لامكان الاعتداد عن المصنف بأنه لم يذكر رد الخطا في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده وحده اعتمادا على المقايضة بما سبق ولم نعم بحيث يتناول الانشاء لانه في مجتص الخبر

أن يقال ما زيد اضربت ولا أحد من الناس لتناقض دلالتى الأول والثانى ولأن تعقب الفعل المنفى باثبات ضده كقولك ما زيد اضربت ولكن أكرمه لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فترده إلى الصواب فى الأكرام وانما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقده أنه زيد فترده إلى الصواب أن تقول ولكن عمرا

(قوله مع الاصابة) أى مع اصابة المخاطب (قوله لا يقال) أى عند ارادة الرد على المخاطب فى اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله تحقيق المعنى الاختصاص) الاضافة سلبية أى تحقيق المعنى هو اختصاص زيد بنفى الضرب عنه فان معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته لغيره (قوله يبنى ذلك) أى يبنى وقوع الضرب على غير زيد (قوله مناقضا لمنطوق الخ) أى والجمع بين المناقضة بين باطل والاولى للشارح اسناد المناقضة للاخير أى منطوق لا غير فيقول فيكون منطوق لا غير مناقضا لمفهوم التقديم لان الاول وقع فى مركزه والثانى هو الطارئ (١٤٧) وان كانت المناقضة نسبة بين الطرفين يصح اسنادها

للكل منهما (قوله نعم لو كان التقديم لغرض آخر) أى كالاهتمام به فى نفي الفعل عنه والاستلزام لذكره من غير ارادة الاعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيد اضربت ولا غيره وذلك لانه ليس فى التقديم ما ينافى النفي عن الغير لان المعنى المقاد بالتقديم وهو الاهتمام مثلا يصح معه النفي عن الغير وثبوته وأشار الشارح بذلك الى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص بل ذلك هو الغالب وقد يكون لا غرض آخر كما يأتى ذلك للمصنف فى قوله والتخصيص لازم للتقديم غالباً وكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله نعم بعد

مع الاصابة فى اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيق المعنى الاختصاص وقولك ولا غيره يبنى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد اضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت ولا غيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لان مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام وانما الخطأ فى تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا

مع ان المخاطب أصاب فى اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال) عند ارادة ذلك الرد (ما زيد اضربت ولا غيره) لان مفاد ما زيد اضربت حينئذ اختصاص نفي الضرب بزيد بحيث لا يتعدى ذلك النفي الى غيره كما يعتقد المخاطب وذلك يفيد أن الغير مضروب فاذا قيل ولا غيره كان مناقضا لذلك الذى أفاده ذلك التقديم لان مفهوم التقديم كإقرار الثبوت للغير تحقيق المعنى الاختصاص وصريح مفاد لا غيره النفي عنه فتناقض مفهوم التقديم وصريح لا غير وكذلك لا يقال زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض ولكن هذا حيث يراد الاختصاص بالتقديم كما ذكرنا وأما لو كان التقديم لغير اختصاص كجرد الاهتمام جاز أن يقال ما زيد اضربت ولا غيره وأن يقال زيدا ضربت ولا غيره اذ ليس فى التقديم ما ينافى نفي الغير أو عطفه لان المعنى المقاد بالتقديم وهو الاهتمام يصح معه نفي الغير وثبوته (و) لاجل أن التقديم يفيد الاختصاص (لا) يقال أيضا عند ارادته (ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لانه اذا أراد بالتقديم الاختصاص كان هذا التركيب كلاما مع من اعتقد ثبوت الضرب وأصاب لكن اعتقده أنه لم يذو خطأ فيقال رداعليه اعتقاده ان ضرب زيد باطل وانما ضربت عمرا فيقال على هذا الافادة ذلك ما زيد اضربت ولكن عمرا وليس كلاما مع من اعتقد ثبوت أصل الضرب لزيد وأخطأ فيه لان الثابت هو الأكرام فلا يقال بعد قوله ما زيد اضربت ولكن أكرمه بل يقال ولكن عمرا كما تقدم ثم أشار إلى التقديم فى الاشتغال فقال

فى المسند بل انما يحسن الرد هنا بان يقال ما زيد اضربت ولكن عمرا

قوله ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه لانه يجرى فيه أيضا (قوله وكذا زيد اضربت ولا غيره) أى انه مثل ما زيد اضربت ولا غيره فى المنع عند قصد التخصيص وفى الجواز عند قصد غيره لان التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فان جعل التقديم للاهتمام والاستلزام جاز ذلك اذ ليس فى التقديم ما ينافى مقتضى العطف لان المعنى المقاد بالتقديم وهو الاهتمام يجامع المقاد بالعطف (قوله لان مبنى الكلام) أى لان الذى يبنى وذكر لاجله هذا الكلام المحتوى على التقديم وهو ما زيد اضربت (قوله ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل) أى والاستدراك بل يمكن يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع فى الفعل الذى هو الضرب فيكون فى الكلام تدافع اذا وله يقتضى عدم الخطأ فى الفعل وآخره يقتضى الخطأ فيه (قوله ليس على أن الخطأ الخ) أى لانه لو أريد بذلك لقل ما ضربت زيدا ولكن أكرمه بالتقديم للفعل (قوله بأنه الضرب) الباعية فى وهو بدل من فى الفعل أو أن الباء للتصوير

وأما نحو قولك زيدا عرفتته فان قدرا المفسر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيدا عرفتته فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وان قدر بعد أي زيدا عرفت عرفتته أفاد التخصيص

(قوله وأما نحو الخ) أي ان ما تقدم من أن زيدا عرفت مفيد للاختصاص قطعاً محل ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشغل الفعل بالعمل فيه وأما اذا كان هناك اشتغال فتأ كيداً ان قدرا الخ وفي هذا رد على صاحب الكشف حيث جزم بان زيدا عرفتته للتخصيص (قوله فتأ كيداً) أي فذوتاً كيداً لأنه نفس التأ كيداً وأن قوله فتأ كيداً خبر المحذوف أي ففادته تأ كيداً لفعل المحذوف والمراد فتأ كيداً فقط فلا يضاف إلى أنه في حالة التخصيص (١٤٨) فيه تأ كيداً أيضاً فالمتأ باله طاهرة أو يقال قوله الآتي والافتحصيص

(وأما نحو زيدا عرفتته فتأ كيداً ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي عرفت زيدا عرفتته (والافتحصيص) أي زيدا عرفت عرفتته لان المحذوف المفسر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفتته محتمل للمعنيين

(وأما نحو) قولك (زيداً عرفتته) مفاده باعتبار الفعل العامل في ضمير الاسم المتقدم (تأ كيداً) للفعل المحذوف (ان قدر) ذلك الفعل المحذوف (المفسر) بذلك الفعل المذكور والعامل في ضمير زيد (قبل المنصوب) متعلق بقدر أي ان قدر ذلك المفسر بفتح السين قبل الاسم المنصوب فكان الاصل هكذا عرفت زيدا عرفتته كان مفاد عرفت الثاني تو كيداً لذلك المقدر وافادته التوكيد تبعاً لافادته تفسير المحذوف لانهم ما حينئذ يعني واحد فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأ كيداً مع أن المفسر لم يفهم له معنى فقرر بعد حتى يكون تأ كيداً قلت أما عند ذكر المفسر بفتح السين كما في غيره هذا المحل فلان ذلك المجهول يشعر بالمعنى اجمالاً لانه من الموضوعات فذكر تفسيره بقر ذلك المحل بتعيينه وتحقيقه وأما في هذا المحل فلان ذكر المنصوب يشعر بأن له عاملاً كماله عاملاً لا شغله بضميره مقدراً لأشعر به المفعول ولك أن تقول بعد ذكر المفعول يعلم ان ثم مقدراً بعينه والمقدر كالمذكور قصار مذكوراً مرتين وتسميته بنفسه يرا من جهة دلالة على المحذوف فالتأ كيداً لازم له بتحقيق ذكر مضمونه مرتين ولو كان أحد المذكورين تقديره فليس حينئذ تفسيراً حقيقة بل معنى تفسيره دلالة على المقدر وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالته فكيف يفيد تأ كيداً فان قلت فأي فائدة لهذا التأ كيداً وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلاً بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأ كيداً المناسب لانكار إلى ما يفيد التأ كيداً مع الحذف المناسب للاختصار تأمل والله أعلم (والا) أي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفت عرفتته (ف) مفاد التوكيد حينئذ (تخصيص) وذلك لان المقدر كالمذكور فكأن تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص فكذلك وأما نحو قولك زيدا عرفتته فان قدر العامل قبل قولك زيدا فليس مما نحن فيه لان المفعول حينئذ غير مقدم فلا يكون فيه إلا تأ كيداً باعادة الجلة وان قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه فيكون التخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأ كيداً حاصل على التقديرين

أي مقصود فلا يضاف أن هناك تأ كيداً إلا أنه غير مقصود فان قلت أي فائدة لهذا التأ كيداً وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأ كيداً المناسب لانكار إلى ما يفيد التأ كيداً مع الحذف المناسب للاختصار (قوله) أي عرفت زيدا عرفتته أي ففيه تكرار الاسناد وهو يفيد تأ كيداً بالفعل لا يقال كيف يكون مفاده تأ كيداً بالفعل المحذوف مع أن المراد بهذا الفعل التفسير لانا نقول افادته التوكيد باتبع لافادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأ كيداً

مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون أكيداً قلت بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدراً بعينه والمقدر كالمذكور قصار مذكوراً مرتين وتسميته بنفسه يرا من جهة دلالة على المحذوف فالتأ كيداً لازم له بتحقيق ذكر مضمونه مرتين ولو كان أحد المذكورين تقديره فليس حينئذ تفسيراً حقيقة بل معنى تفسيره دلالة على المقدر وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفسيره الحاصل بدلالته فكيف يفيد تأ كيداً فان قلت فأي فائدة لهذا التأ كيداً وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام مثلاً بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأ كيداً المناسب لانكار إلى ما يفيد التأ كيداً مع الحذف المناسب للاختصار تأمل والله أعلم (والا) أي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفت عرفتته (ف) مفاد التوكيد حينئذ (تخصيص) وذلك لان المقدر كالمذكور فكأن تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص فكذلك وأما نحو قولك زيدا عرفتته فان قدر العامل قبل قولك زيدا فليس مما نحن فيه لان المفعول حينئذ غير مقدم فلا يكون فيه إلا تأ كيداً باعادة الجلة وان قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه فيكون التخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأ كيداً حاصل على التقديرين

وأما نحوه قوله تعالى وأما عود فهديناهم فمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لامتناع تقديمه أما هديناهم

(قوله والرجوع في التعيين) أي تعيين كون التقديم للتأكيـد والتخصيص (قوله وعند قيام القرينة على أنه) أي زيادة عرفته للتخصيص بأن كان المقام مقام اختصاص يكون أي زيادة عرفته (قوله أكيد) أي زائد في التأكيـد من قولنا زيدا عرفت هـذابة تفي أن زيدا عرفت فيه تأكيـد وليس كذلك بل مجرد الاختصاص كما تقدم فالأول أن يقول يكون مفعـل التأكيـد أيضا لما فيه من التكرار كذا قيل ورد بأن التخصيص يستلزم التأكيـد بخلاف العكس إذ ليس التخصيص التأكيدا كيد (قوله لما فيه من التكرار) أي تكرار الاستناد للمفعول كيد الجلة ومعلوم أن التخصيص ليس التأكيدا كيد على تأكيـد مفعول زيدا عرفتـه بزيادة التأكيـد كذا قرر سم وقرر غيره أن قوله أكيد بمعنى (١٤٩) أبلغ في الاختصاص وقوله لما

فيه من التكرار أي من تكرار الاختصاص أما الاختصاص الأول فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدر وأما التخصيص الثاني فهو مستفاد من عود الضمير في الآية الثانية على المفعول المتقدم فكان المفعول متقدما في الاستناد المتكرر (قوله وأما نحوه) المراد بنحوه كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه والبالأما التي هي عندهما ما يمكن وهذا تخصيص للسئلة السابقة التي هي من باب الاشتغال وحاصله أنه لما ذكر أن نحوز بدا عرفته محتمل للتأكيـد والتخصيص رعايتهم أن نحوه تعالى وأما عود فهديناهم ينصب عمود على القراءة الشاذة محتملها مدفع ذلك التوهم بأنه متعين للتخصيص

والرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحوه وأما عود فهديناهم فلا يفيد إلا التخصيص) لامتناع أن يفيد الفعل مقدا نحوه أما هديناهم لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما عود فهديناهم فهديناهم بتقديم المفعول

تقدمه على المقدر كما في قولنا باسم الله فإنه يفيد التخصيص بتقدير الفعل مؤخر أي باسم الله أبدي لا غيره فإذا قيل زيدا عرفته احتمل أن يكون اخبارا مجرد وجود معرفة متعلقة بزيادة أقدر المفسر قبلها وأن يكون اخبارا معرفة مختصة بزيدا على من زعم تعلقه بغيره ودون زيدا أو بهما معا إذا قدر بعديا فحواه هذا التركيب يحتمل التخصيص وعدمه بالتقديرين والقرينة هي المفعول عليه في إفادة أحدهما وإذا ثبت على التخصيص كان التخصيص في هذا التركيب أو كدمنه في نحوه زيدا عرفت مما لم يشغل فيه الفعل بالضمير وذلك لأن الفعل المشغول أن أفاد التخصيص أيضا بضمير المفعول ولو تأخر مفعوله فبدأ كيد التخصيص فيه واضح وإن أفاد مجرد تعلق الفعل بالمفعول فقد أفاد تأخره جزأ عما أفاد التخصيص الحاصل بالفعل المقدر لأن التخصيص يفيد تعلق الفعل بالمفعول وكون ذلك التعلق خاها بالنعول وتأكيـد الجزء من تأكيـد الكل فكانه هو الأقرب الأول ويوجب بعض النسخ (وأما نحوه) قوله تعالى (وأما عود فهديناهم) فمن قرأ بالنصب ونحو هذا التركيب هو ما تقدم فيه المشغول عنه والبالأما التي هي عندهما ما يمكن من شيء (فلا يفيد إلا التخصيص) أي وأما نحوه ذلك التركيب فلا يفيد إلا التخصيص وذلك لأن سبب عدم التخصيص تقدير المحذوف قبل المنصوب وسبب التخصيص تقديره بعده ولا يمكن هنا تقديره لأن المفسر بكسر السين لكونه بعد ما يجب أن يتصل بالفاء والمفسر بفتحها كذلك ومما لا يمتدخول الفاء لا ما يمنع صراحة إلا يقال أما هديناهم عود والمقدر كالمذكور فيمنع أيضا وإذا امتنع التقدير قبل المنصوب وجب بعده والتقدير البعدي يفيد الاختصاص وعلى هذا يكون معنى قولنا أما زيدا فضر به معنى أن زيدا الخنص بكونه مضر وبأي لا عرا مثل على وجه التأكيـد لأن أما هديناهم كيد هذا في قصر القلب أو لأمعه في قصر الأفراد ورد هذا بما تقر من أن شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب كافي جلة أما والفاء لا يكون للاختصاص لانه وقوله تعالى وأما عود فهديناهم للتخصيص لأن عامـل عود على قراءة النصب مؤخر لأن أبا معني مهـما يكن من شيء فهو بمعنى فعل فلا يلبس فاعـل لانه يجتمع فعـلان كذا قالوه وفيه نظر سيأتي قريبا

لتعين التقدير مؤخر هكذا وأما عود فهديناهم فهديناهم فقوله وأما نحوه وأما عود أي بالنصب رأما على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوى الحكم بتكرار الاستناد وبتأكيـد كما في أممن الدلالة على لزوم التحقيق لكن كون التقديم في الآية على قراءة الرفع مفيد لتقوى الحكم بناء على مذهب غير السكاكي لما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سببيا وقوله وأما نحوه الخ مقابل أقوله وأما زيدا عرفته (قوله فلا يفيد إلا التخصيص) أي دون مجرد التأكيـد فالحصر بالنسبة لمجرد التأكيـد فلا بد أن مع كل تخصيص تأكيـد (قوله لامتناع أن يفيد الخ) فيه بحث وهو أنه لا يجوز أن يقدر الفعل مقدا بدون الفاء هكذا أما هديناهم فهديناهم فيحصل الفصل بين أما والفعل ويكون التركيب حينئذ مفيدا للتأكيـد وأوجب بأن الفعل المقدر هو الجواب والمذكور انما هو مفسره وجواب أم لا بد من اقترانه بالفاء لا يجوز أن يقدر بدونها والالزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز

وكذلك اذا قلت يزيد مررت أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ لمخصصه مرورك بزيد دون غيره والتخصيص في غالب الامر لازم للتقديم

(قوله وفي كون هذا التقديم) أي الحاصل مع أما للتخصيص نظر أي بل هو لاصلاح اللفظ (قوله لانه) أي التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل أي ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص لانه انما يكون عند العلم بأصل الفعل وأيضا لو كان التقديم في هذه الآية مذهب التخصيص كما قال المصنف لأقتضى انه ليس أحد من الكفار هدى أي دل على الطريق الموصِّل واستحب العمى على الهدى غير محمود وليس كذلك وفي قول الشارح لانه قد يكون مع الجهل اشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وحيث قد فزع الشارح للمصنف اعماهي في كلمة كون التقديم الحاصل مع أما للتخصيص (قوله ثم سألك سائل ما فعلت بهما) أي سألك سائل عن الفعل الذي تتعلق بهما الصادر منك ما هو (قوله فتقول أما زيد الخ) أي قال سائل جاهل بالفعل وأنت لم ترد التخصيص بل أردت بيان ما يتعلق بهذين الرجلين فالغرض من (١٥٠) التركيب المذكور أعني قولك أما زيد الخ افادة أصل الفعل المتعلق بهما

والتقديم فيه لاصلاح اللفظ بالفعل بين أما والفاء (قوله فتأمل) أي فتأمل في هذا البحث ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآية بيان أن محمودا وفاصميا العمى على الهدى دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركة لهم كما قال المصنف لان من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك وانما الغرض بيان أن أصل الهداية أي الدعوة للحق حصلت لهم والاختيار بسوء صنيعهم ليعلم أن اهلا كههم انما كان بعد اقامة الحجّة عليهم (قوله وكذلك يوم الجمعة سرت) أي في انظر وهذا يقال ردالمنا اعتقد أن سيرك

وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمر ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول أما زيد فاضربه وأما عمرا فأكرمه فتأمل (وكذلك) أي ومثل زيد اعرفت في افادة التخصيص (قوله يزيد مررت) في المفعول بواسطة من اعتقد أنك مررت بانسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأتي بضربه وما شيا حجت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء يكون غالبا خطأ باعند الجهل بأصل الفعل لا فائدة مجردة عنه لاختطابا مع من عرف أصل الفعل ونسبه لغير من هوله افراد أو مشاركة حتى يكون للتخصيص فانه يقال مثلا عند مجي زيد وعمر واليك ما فعلت بهما سؤالا عن أصل الفعل المتعلق بهما ما هو فتقول أما زيد فأكرمه وأما عمرا فأهنته وكذا الآية الكريمة اظهروا أن ليس الغرض منها بيان أن محمودا وفاصميا العمى على الهدى دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركة لهم فان من المعلوم أن الكفار بن كلهم كذلك وانما الغرض اثبات أصل الهداية أي الدعوة الى الحق المتعلقة بهم ثم الاخبار بسوء صنيعهم لبيان أن اهلا كلهم بعد اقامة الحجّة عليهم (وكذلك) أي مثل زيد اعرفت في افادة التخصيص قولك (يزيد مررت) مما ليس مفعولا أصليا بل مفعولا بواسطة الحرف فانه يفيد التخصيص رداعلى من زعم أنك مررت بانسان وأنه غير زيد أو معه ففناه بزيد مررت لا بغيره وكذلك نحو يوم الجمعة سرت أي لافي يوم اخروفي المسجد صليت أي لافي غيره وتأتي بضربت أي لاعداء وظلما وما شيا حجت أي لارا كبا وعلى هذا القياس وأشار بقوله (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) الى أن التخصيص لا ينفك في غالب الاحوال وكذلك تقديم ما ليس مفعولا صريحا كقولك يزيد مررت وهو المراد بقله ونحوه على ما قيل والمراد به نحو المفعول من الحال والظرف ونحوهما فيكون تقديم المفعول مطلقا مفعلا الاختصاص (قوله والتخصيص لازم الخ) أي التخصيص لازم للتقديم ويدخل في قوله سائر المفعولات مع عواملها فالظاهر أن ذلك لاختصاصه بالمفعول وقد صرح ابن الاثير وابن النفيس وغيرهما بأن تقديم

في غير يوم الجمعة (قوله وتأتي بالخ) أي في المفعول لاجله وهذا يراد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوة أي أن وحكم عامة الضرب مقصورة على التأديب وليس علته العداوة (قوله وما شيا الخ) أي في الحال وهذا يراد به على من اعتقد أن الحج وقع منك راكبا (قوله لازم للتقديم) أي التقديم ماحقه التأخير سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المفعولات على بعض كما في وان عليكم لحاظين كما يفيد كلام الشارح في المطول واحتراز بقوله ماحقه التأخير عما هو مقدم وضعا كاسم الاستفهام المتقدم على عامله وكلمته المتقدم على خبره عند من يجعله مفعولا للتأخير فلا يفيد تقديم ما ذكر شيئا من التخصيص وهذا بناء على قاعدة السكاكي والا فتقديم المسند اليه عند المصنف يفيد التخصيص اذا كان المسند بجهة نحو أنا سعت في حاجتك وقوله لازم للتقديم أي لزوما جريا فلا تنافي قوله غالبا واعلم أن الزوم اما كلي وعوملا لا ينفك أصلا كزوم الزوجية للارادة أو جزئي وهو ما ينفك في بعض الاوقات كالزوم الحسوف للقر وقت الحسوف وما شيا من الثاني وفي عبد الحكيم أن الغالبية ليست باعتبار الاوقات والاحوال حتى تنافي الزوم بل بالنسبة للواد ويشير الى ذلك الشارح بقوله في أكثر الصور

(قوله وحكم الذوق) المراد به هنا قوة للنفس تدرك بسبب الطائفة الكلام ووجوه محسناته فهو عبارة عن العقل وحينئذ فالعقل بشهادة الاستقراء والعقل (قوله غير متحقق) أى غير ثابت (قوله آخر) أى (١٥١) غير التخصيص (قوله كبحر الاهتمام)

أى كالاتهام المجرد عن التخصيص نحو العلم لزمته فان الالهام تعلق اللزوم بالعلم (قوله ولتبرك) أى تعجبل التبرك نحو محمد عليه الصلاة والسلام أحيت (قوله والاستلذان) أى تعجبله نحو لىلى أحيت وانما قدرنا التعجبل فى هذا وما قبله لان التبرك والاستلذان يحصلان مع التأخير (قوله وموافقة الخ) نحو زيداً كرمته فى جواب من أكرمت فتقديم زيداً موافقة لتقديم السائل من الاستنهامية التى هى المفعول (قوله وسرورة الشعر) كقوله سريع الى ابن العم ياطم وجهه وليس الى داعى النداء بسريع

(قوله ورعاية السجع) أى السجع من التثنية القرآن (قوله والفاصلة) أى من القرآن لان ما يسمى فى غير القرآن سجعاً يسمى فى القرآن فاصله رعاية للادب لان السجع فى الأصل هدير الجاهل ولا يقال ان رعاية التمام من الحسنات البديعية فلا يحسن ايرادها هنا لاننا نقول عدم رعاية توافق الفواصل وان كان الأصل جوازها لان

وحكم الذوق وانما قال غالباً لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغرض آخر كبحر الاهتمام والتبرك والاستلذان وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة

عن تقديم ما حقه التأخير ولولم يكن من متعلقات الفعل كما تقدم فى احوال المسندين وافادة التقديم للمصر بشهادة الذوق المستفاد من تنوع التراكيب وانما قال غالباً اشارة الى عدم لزومه دائماً الصحة ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام كما يقول العلم لزمته لان الالهام تعلق اللزوم بالعلم وللتبرك كما تقول النبى محمد صلى الله عليه وسلم تبعنا أو للاستلذان كلى لىلى أحيت أو لموافقة كلام السامع كما اذا قال من أكرمت فتقول زيداً أكرمت موافقة لتقديمه من التى هى المفعول لكونها استنهاماً وهذه الوجوه فى الحقيقة يشملها الاهتمام لانها أسباب له أو ضرورة الشعر وهو كثير كقوله * وليس الى داعى النداء بسريع *

الخبر على المبتدأ بغيره الاختصاص وقال صاحب الفلك الدائر ان هذا لم يقل به أحد وزاد ابن الاثير فقال تقدم الطرف فى الكلام المثبت بغيره الاختصاص نحو ان الى مصر هذا الامر وقوله تعالى ان النبى اياهم وكذلك تقدم الحال على صاحبها مثل جاءوا كباريد قلت كى هذا الذى قبله ليس من تقديم المفعول على عامله بل من تقدم بعض المعمولات على بعض وسيأتى انه لا يفيد الاختصاص وقوله (لازم للتقديم غالباً) يعنى أن الغالب أن التقديم يكون للتخصيص وقد يخرج عن ذلك لغرض غيره كما تقدم فى تقديم المسند على المسند اليه فان قلت قوله غالباً كيف يجتمع مع قوله لازم قلت لا يعنى بقوله لازم للتقديم أنه لا يفارقه بل يعنى أنه لازم الامكان وليكون التقديم مفيد الاختصاص تقول اياك نعبد وياك نستعين معناه نخضع بالعبادة والاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه لالى غيره وكذلك قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطاً تنكرون فاشهد على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً آخرت الصلة فى الشهادة الاولى وقدمت فى الثانية لان الغرض فى الاولى اثبات شهادتهم والغرض فى الثانية اثبات اختصاصهم بشهادة النبى صلى الله عليه وسلم عليهم ثم ذكر أنه يفيد وراء التخصيص شيئاً آخر وهو الاهتمام بالمفعول المقدم ولذلك كان الاولى عند الجمهور تقدير العامل فى باسم الله متأخراً فيقدر باسم الله أقرأ وأورد أنه يتعين أن يكون مقديماً لوافق قوله سبحانه وتعالى اقرأ باسم ربك وأجيب بأن الاسم ثم ذكر القراءة لانها أول سورة نزلت وبأن باسم ربك يتعلق بأقرأ المذكور ثانياً ومعنى أقرأ الاولى أوجد القراءة تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين المؤكد والمؤكد كذلان أقرأ الثانى تأكيده لاقرأ الاولى وفصل بينهما باسم ربك وقد يجاب بأمور منها أن هذا ليس بتأكيده فان أقرأ الاولى نزل منزلة اللازم كما سبق وان جعل أقرأ تأكيده لاأول لم يصح لان الثانى أخص ولا يكون الاخص تأكيده لاأول بخلاف العكس ومنها أن المتعدي المتعدي فى التأكيده الاصطلاحى وهذا كما دعاغوى بى لى لا يتمتع معه الفصل ومنها التزام جواز الفصل فى مثله كقوله سبحانه ولا يحزن ورضين بما آتيتن كهن فقد فصل بين رضين وكهن بالجاء والمجرور وهذا هو ليس معمولاً للمؤكّد كما كان معمولاً أولى رادى الزخشرى أن الاختصاص فى وياى فارهبون أبلغ منه فى اياك نعبد والظاهر أنه يريد اياك نعبد من تكرر فى المفعول المستدعى لتكرار الجملة وفيما ذكره نظراً الذى يظهر العكس فان اياى فارهبون لا لالة فيه على التقديم حتى يفيد الاختصاص لان عامل اياى جاز أن يكون متأخراً عن اياى وأن يكون متقدماً عليه فلا يكون المفعول مقديماً فلا اختصاص لا يقال لا يصح ذلك فانه لو تقدم العامل لما انفصل الضمير كما ذكره شيخنا أبو حيان فى تفسير هذه الآية راداعلى من زعم ذلك لاننا نقول من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك وأما

اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد المتكلم بعض الفواصل محتومة بحرف واحد كان المتام فى الباقي مقام الرعاية وكان عدمها خروجاً عما يناسب المقام الذى أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده

ولذلك يقال في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخضع بالعبادة لان عبد غيرك ونخضع بالاستعانة لانستعين غيرك وفي قوله تعالى ان كنتم ابادة تعبدون معناه ان كنتم تخصونه بالعبادة وفي قوله تعالى انكروا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا آخرت صفة الشهادة في الاول وقد امت في الثاني لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم

(قوله ونحو ذلك) أي كنعيل المسرة نحو خيرا تلقى ونجمل المساة نحو شرا تلقى صديقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله خذوه الخ) أي يقول الله لخزنة النار خذوه فغلوه أي اجعوا ويده الى عنقه في الغل ثم الجحيم صلوه أي أدخلوه في النار (١٥٢) كذا في الكواشي (قوله ثم الجحيم صلوه) مثال لكون التقديم مجرد رعاية

ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخضع بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك

والسجع والفواصل ونحو ذلك كنعيل المسرة كما يقال سعدا تلقى قال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فاسلكوه فقدم الجحيم والسلسلة للفواصل اذ ليس المراد الرد على من يعتقد أنه يصلي غير الجحيم أو يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخضع بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك

اشار الى ما يؤيد ذلك من كلام أئمة التفسير فقال (ولهذا) أي ولاجل أن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال) أي ولاجل ذلك يقول أئمة التفسير (في) قوله تعالى حكاية ما أمر أن يخاطبه به العباد (اياك نعبد واياك نستعين) أي يقال في هذا الخطاب (معناه نخضع) أي نجعلك دون كل موجود مخصوصا (بالعبادة والاستعانة) على جميع المهمات أو على أداء العبادة بمعنى أن لا نعبد ولا نستعين غيرك

اياك نعبد فلا ضرورة فيه ولا دليل على حذف عامل اياك ومفعول نعبد اياك معول نعبد المذكور فيتحقق فيه التقديم المقيد للاختصاص ۞ واعلم أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل ان الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المفعول وهم وامتد على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال تعالى بل الله فاعبد وهو اسند لضعف لان مخلصا له الدين أغنى عن ارادة الحصر في الآية لا الرد على من زعم أن النهي عن قهر غير اليتيم وانتهاج غير السائل (قوله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) التقديم لا نعبد هنا أيضا لرعاية الفواصل وذلك لان المراد الاخبار بظلمهم أنفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم فقط هو ذلك أن التقديم فيما ذكر من الآيات لرعاية الفواصل ولا يخجلون الاهتمام ولا يناسب ارادة الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام أي مقاصده (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا جعل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي ثم لا تصلوه الا الجحيم وهي النار العظيمة لانه كان متعظا ما على الناس (قوله ولهذا يقال في اياك نعبد الخ) كون التقديم اياك للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفواصل أيضا (قوله نخضع بالعبادة) أي نجعلك دون كل موجود مخصوصا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات أو على أداء العبادة وهذا المعنى يفيد أن التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى

الفواصل اذ ليس المعنى على صلوه الجحيم لا غيرها وقوله ثم في سلسلة الخ فيه الشاهد أيضا فالقديم فيه لرعاية الفواصل اذ ليس المراد الرد على من يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أن هذا ليس من تقديم المفعول على العامل بل من تقديم أحد المفعولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فالقديم لرعاية الفواصل لان المراد الاخبار بأن على الادميين ملائكة يكتبون لالرد على من يعتقد أنهم على غيرهم (قوله فأما اليتيم فلا تقهر) التقديم هنا تصحيح اللفظ لان أما لا تلها الذاء ورعاية الفواصل أيضا وذلك لان المراد النهي عن قهر اليتيم وانتهاج السائل

وفي قوله تعالى لا إله إلا الله نحشرون معناه إليه لا إلى غيره وفي قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق لبعضهم المعين على أنه للعهد أي للعرب ولا يسمى الناس على أنه الجنس لثلاثهم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لا لخصار الناس في الصنفين ومن الثاني اختصاصه بالناس دون الجن لا لخصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم لتقديمه ونفيه عما يقابله كان تقديم الناس على رسولاً مفيداً لثبوت كونه رسولا لبعضهم خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس لا لبعضهم مطلقاً ولا غير جنس الناس وكذلك يذهب في معنى قوله تعالى وبالأخرة هم يوقنون إلى أنه تعريض بأن الأخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى وأنه لا غشهم النار فيها إلا بما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيب ولا رواح العفة والسماع اللذيذ ليست بالأخرة وإيقانهم بغيرها ليس من الإيقان بالتي هي الأخرة عند الله في شيء أي بالأخرة يوقنون لا بغيرها كآهل الكتاب ويفيد التقديم في جميع ذلك

ان الباء داخله على المقصور وقوله بذلك أي المذكر ومن العبادة والاستعانة ر قوله لا نعبد ولا نستعين غيرك يشي إلى أن القصر في هذه الآية قصر حقيقي خارج عن قصر القلب (١٥٣) والافراد والتعيين لانها أقسام للاضافي

كما يأتي (قوله معناه إليه لا إلى غيره) أي فالتقديم للاختصاص وانما كان كلام الأئمة في تفسير الآيتين دليلاً على أن التقديم مفيد للاختصاص لأنه لم يوجد في الآيتين من آلات الحصر في الآيتين من آلات الحصر إلا التقديم وقد قالوا معنى الآيتين كذا فلو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم مجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب أن يقال أن معنى الآيتين كذا بل يقال واستفيد مما تقرر من خارج أن لا عبادة وأن لا استعانة

لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفي لا إله إلا الله نحشرون معناه إليه) نحشرون (لا إلى غيره وبفيد) التقديم (في الجميع) أي جميع صور التخصيص

(و) لهذا أيضاً يقال (في) قوله تعالى (لا إله إلا الله نحشرون معناه إليه لا إلى غيره) وانما كان كلام الأئمة في تفسير الآيتين دليلاً على أن التقديم أفاد الاختصاص لأنه لم يوجد في الآيتين من آلات الحصر إلا التقديم كالاختصاص في قوله تعالى لا نعبد ولا نستعين غيرك كذا وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم مجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب أن يقال معنى الآيتين كذا بل يقال استفيد مما تقرر من خارج أن لا عبادة ولا استعانة لغيره وأن لا حشر إلى غيره فليأمل (وبفيد التقديم في الجميع) أي الأولى ولولم يكن فما الذي يمنع من ذكر المحصور في محله بغير صيغة الحصر كما تقول عبدت الله وتقول ما عبدت إلا الله كل سائغ قال سبحانه وتعالى يا أيها الذين آمنوا ركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وقال تعالى أمر أن لا تعبدوا إلا إياه بل قوله تعالى بل الله فاعبد من أقوى أدلة الاختصاص فان قبلها التثنية أشركت فلو لم تكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذي هو معنى بل وقد ورد الشرح أبو حيان على مدعى الاختصاص بنحو قوله سبحانه وتعالى أفعبد الله تأمرني أعبد وجوابه أنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا ونوحاهدينا من قبل وجوابه أنا لا ندعي لزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الحقيقة وكذلك الجواب عن قوله تعالى أفعبد الله أشرك أم لا

(٣٠ - شروع التخصيص ثاني) لغيره وأن لا حشر لغيره أفاده اليعقوبي واعلم أن الاختصاص والقصر بمعنى واحد عند علماء المعاني وذلك لأنهم نصوا على أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص وقالوا به لا اهتمام فدل على أنه غيره وعدوا التقديم المذكور من طرق القصر وكون القصر لا يتأتى في بعض المواضع مما لا يكره القوم لأنهم قالوا بأفادته ذلك غالباً وأما قول ابن السبكي بالفرق بين القصر والتخصيص فخالف لما عليه أهل المعاني وحاصل الفرق الذي ذكره أن التخصيص قصد المنكلم أفادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بآيات ولأنني بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقدمه له في كلامه فإذا قلت ضربت زيداً فقد أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصارت ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعاً منك وكونه واقعاً على زيد قد يكون قصد المتكلم بها الانتهاء على السواء وقد يترجم قصد بعضه على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه الأرجح في غرض المتكلم فإذا قلت زيداً ضربت علم أن وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا أفادة حصول الضرب منك وإذا قلت ضربت زيداً علم أن المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهة من جهة بقصد من جهة عمومه وقد يفهم من جهة خصوصه فقصد من جهة خصوصه هو الاختصاص وأما الحصر فمعناه نفي الحكم عن غير المذكور وإثباته للمذكور بطريق مخصوصة وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله أي جميع صور التخصيص) أي في جميع الصور التي أفادها التقديم التخصيص

وراء التخصيص اهتماما بشان المقدم

(قوله أي بعده) أي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم وانما لم يقل أي غيره مع أنه المراد إشارة إلى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة فبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار (قوله اهتماما بالمقدم) أي سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيرها ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فسنطبق الدليل أعني قوله لانهم يقدمون المفعول على المدعى انتهى فنرى (قوله وهم يبينانه) أي يذكروا ما يدل عليه أي أشد العناية وفي الغنمي أن أعني يصح أن يكون اسم تفضيل مصوغا من (١٥٤) قولهم عنى بكذا بضم العين على صيغة المبني للمفعول أي أعني به فيكون مبنيا للمفعول في الصورة

(وراء التخصيص) أي بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبينانه أعني

في جميع ما أفاد فيه التقديم تخصيصا (وراء) أي بعد ذلك (التخصيص) المفاد للتقديم (اهتماما) مذعول يفيد أي يفيد التقديم اهتماما (بذلك) (المقدم) بعد التخصيص وبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع لسر التخصيص وقد تقدم أن الاهتمام يكون بمعنىين أحدهما كون المقدم مما يعتنى بشأنه لشرف وعزارة وركنية مثلا فيقتضي ذلك تخصيصه مثلا بالتقديم وهذا المعنى يناسب بحسب الظاهر أن يقال لانهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبينانه أي يذكروا ما يدل عليه أعني ونفس الاهتمام في هذا هو الموجه للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخر كونه مما في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لافادة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الاهمية ههنا هي الموجهة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجهة للاهتمام بذلك التقديم فالاهمية ههنا معلة موجهة بفتح الجيم لا موجهة بالكسر والعلة هي الحاجة والتقديم والاهمية متلازمان معللان بعلة الحاجة لان الحاجة انما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا اليه وهذا المعنى يتم كل ما يجب فيه التقديم فالقول كيف يصح على هذا المعنى الأخير الذي هو المراد هنا قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص الاهتمام لانه يصير المعنى أن التقديم يفيد الاهتمام بالتقديم وهو كقاعدة الشيء نفسه قلت ليس هو من

ولكنه بمعنى المبني للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه أن صوغ اسم التفضيل من المبني للمفعول شاذ ويجب أن جاز على مذهب من يجوز صوغه من المبني للمفعول إذا كان ملازما لذلك البناء وبأن ذلك ورد في كلام العرب والمعنى هم أشد مشغوفية ببيان الاهم ويصح أن يكون مصوغا من عنيت بكذا بفتح العين على صيغة المبني للفاعل أي أردته والمعنى هم أشد ارادة ببيان الاهم وظهور من هذا أن عنى ورد في كلامهم تارة مبنيا للمفعول وتارة مبنيا للفاعل فليس من الافعال الملازمة للبناء للمفعول واعلم أن الاهتمام له معنيان أحدهما كون المقدم مما يعتنى بشأنه لشرف وعزارة وركنية مثلا فيقتضي ذلك تخصيصه بالتقديم وهذا المعنى هو المناسب بحسب

ما بعد الظرف مبتدأ وقوله تعالى قل أباؤه وآبائهم كذبوا بآلهته تعالى وان كذبوا فقل لي عني ولكم علمكم فان المقصود منه انما يحصل بادعاء الاختصاص ويشهد له أنهم يريدون مما أعزل وأنا يرى مما تعجلون وكذلك يدل على الاختصاص قوله تعالى قل هو الرحمن أمناه وعليه توكلنا وقوله تعالى ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا (تنبيه) يشترط في كون التقديم مفيدا للاختصاص على القول به أن لا يكون المفعول مفدا وما وضعنا فان ذلك لا يسمى تقديمه حقيقة وذلك كاسماء الاستفهام وكالمبتدأ عند من يجعله معمولا لغيره وأن لا يكون التقديم لمصلحة التركيب مثل وأما توفد ديناهم على قراءة النصب خلافا لما في الإنصاح في الثاني من افادة الاختصاص (تنبيه) وقد اجمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي قوله تعالى أفغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل آياه تدعون فان التقديم في الاول قطع العا ليس للاختصاص وفي آياه قطع العا للاختصاص كما يظهر بالتأمل (تنبيه) سلكوا الدرضي الله عنه في الاختصاص حيث وقع اما بتقديم الشاعل المعنوي أو بتقديم المفعول مسددا كغير ما هو ظاهر كلام الباعين وهذا أنا أذكر تصديقا لطلبة الله في ذلك أسماء الاختصاص وهو قد اشتمر كلام الناس في أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك ويقول انما

(ولهذا) الظاهر لان يقال لانهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبينانه أعني ونفس الاهتمام في هذا هو الموجه للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخر كونه المقدم في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فان المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لافادة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الاهمية ههنا هي الموجهة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجهة للاهتمام بذلك التقديم فالاهمية ههنا معلة موجهة بفتح الجيم لا موجهة بالكسر والعلة هي الحاجة والتقديم متلازمان معللان بعلة الحاجة لان الحاجة انما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا اليه وهذا المعنى يتم كل ما يجب فيه التقديم

(قوله ولهذا) أي ولاجل
أن التقديم بقيد الاختصاص
ويشيد مع ذلك للاهتمام
(قوله بقدر المحذوف في
بسم الله مؤخرا) أي أنه
بقدر ما يتعلق به الجار
والجور والمحذوف مؤخرا
حيث كان ذلك محالة شرف
وكان المقام يناسبه إرادة
الاختصاص كافي بسم الله
فاذا قدر مؤخرا أفاد
الاختصاص والاهتمام
معا والاهتمام هنا ظاهر
لأن الجلالة يهتم بها الشرف
ذاته (قوله لأن المشركون
الخ) علة للمعلول مع علته
(قوله فقصد الموحّد تخصيص
اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم) الأولى فقصد
الموحّد بالتقديم تخصيص
اسم الله بالابتداء أي قصر
الابتداء عليه والاهتمام
بالرد عليهم ليناسب
ما قدمه ولأنه أوفق بالواقع
وذلك لأن هؤلاء الأشقياء
حيث كانوا يبدون بغير
اسم الله ويحبسون بذلك
الغير فقصد الموحّد الرد
عليهم يكون بتخصيص اسم
الله بالابتداء والاهتمام به
كذا قرر شيخنا العدوي
وتخصيص الموحّد اسم الله
بالابتداء الرد عليهم من
باب قصر القلب لأنه الرد
الخطافي التعيين إن كان
الكسرة قاصدين بقوله
باسم اللات والعزى أي

(ولهذا بقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعّل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام لأن المشرّكين كانوا يبدون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحّد
تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

أفاده الشيء نفسه كالأشياء إذا ما منع من أن يقال إذا وقع التقديم لغرض آخر الاغراض أفاد إذا كان
المتكلم كان اهتمامه بذلك التقديم لذلك الغرض فالكلام على ظاهره صحيح لكن على هذا ليس في هذا
المعنى كبير فائدة لأنه من المعلوم أن التقديم حيث يتعلق به الغرض إفادة من الفوائد فن شأن مراد
مريد تلك الفائدة أن يعنى بالتقديم لذلك المراد فتأمل هل فإن تحقق كون الاهتمام على هذا من أغراض
التقديم من السهل الممتنع ألا يصح على ظاهره والله أعلم (ولهذا) أي ولاجل أن التقديم يفيد
الاختصاص ويفيد بعد ذلك الاهتمام (يقدر) المحذوف (في) قولنا (بسم الله مؤخرا) أي يقدر
ما يتعلق به الجار والجور مؤخرا حيث يكون ذلك الجور مع الله متعلق ويناسب المقام إرادة التخصيص
كافي بسم الله فاذا قدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا ومعنى الاهتمام بين موجوده ههنا لأن
الجلالة يهتم بها الشرف ذاتها ويهتم بتقديمها مع الجار لإفادة الاختصاص رد على المشرّكين في ابتدائهم
باسماء آلهتهم لأنهم يقولون باسم اللات باسم العزى مثلا واقصر هنا قصر أفراد لان المشرّكين المردود
عليهم بالتخصيص لا يمتنعون من الابتداء باسم الله تعالى إذ هم يعترفون بالوحيته وأنه أعظم الآلهة كذا
قيل ويرد عليه أن تقديمهم الجور في قولهم اعنة الله عليهم باسم اللات مثلا لا يصح أن يكون
للاختصاص لاعتقادهم الوحيته لله تعالى وابتدائهم باسمه في بعض الاوقات من غير انكار عليهم
ولا للاهتمام لأنه أعظم الآلهة على هذا وهم بلغاء فصحاء اللهم إلا أن يقال يكون للاهتمام لأن
المقام مقام الاستشفاق بتلك الآلهة فإن قيل الاختصاص حيث يقصد به الرد انما يكون للرد على من
زعم اختصاص الغير أو مشاركته في الحكم فاذا قيل باسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى أني أبتدئ
باسم الله لا بغيره فقط أولا بغيره معه كما تعتقدون أيها المخاطبون والمشرّكون لا يعتقدون أن المؤمنين
يبتدئون باسماء آلهتهم مع الله تعالى أو بانفرادها فكيف صح تخصيص هذا الرد على المشرّكين قلت الرد
عليهم في اعتقادهم أن الآلهة ينبغي أن يبتدأ باسمائها فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم
منه أنه لا ينبغي لي أن أبتدئ مع الله تعالى باسم آلهته أي المشرّك لبطانته وعدم نفعها فلا يلتفت
إلى الابتداء بها فالقصر بالنظر إلى نفي إمكان الابتداء باسماء الآلهة وانبعثاته كإليه المخاطب لا بالنظر

يفيد الاهتمام وقد قال سيدي في كتابه وهم يقدمون ما هم به أعني والبيانيون على إفادته الاختصاص
ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر فاذا قلت زيدا ضربت بقول معناه ما ضربت إلا زيدا
وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وانما قالوا
الاختصاص قال المرحشيري في تفسير قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وتقدم المفعول لقصد
الاختصاص كقوله تعالى قل أفغفر الله تأمرني أعبد قل أغفر الله أفي ربنا والمعنى يخصك بالعبادة
وتخصك بطلب المعونة وقال في قوله تعالى قل أغفر الله تأمرني أعبد معناه أغفر الله أعبد تأمركم
وقال في قوله تعالى قل أغفر الله أفي ربنا اللهمزة لأنكار أي منكرا أن أغفر ربنا غيره وقال في قوله تعالى
قل الله أعبد مخلصا لديني أنه أمر بالانخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعد إبداءه مخلصا لدينه وقال في
قوله تعالى أغفر دين الله يبعثون قدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله لأنه أهم من حيث أن الانكار
الذي هو معنى الهمة متوجه إلى المعبود بالباطل وقال في قوله تعالى أنفكا آلهة دون الله تريدون انما
قدم المنعول على الفعل للعناية وقدم المنعول على المفعول به لأنه كان الأهم عمده أن يكافهم بأنهم
على أفك وباطل في شركهم ويجوز أن يكون أفك مفعولا بديع أي تريدون أفك ثم فسر الأول بقوله

لا غير ذلك وإن أرادوا باسم اللات والعزى لم يقر بنا إلى الله كانوا معتقدين للمشرّكة فيكون القصر المقاد بالتقديم في بسم الله الرد الخطا

وأورد قوله تعالى اقرأ باسم ربك فإن الفعل فيه مقدم

في الشريعة وهو قصر أفراد اه لكن العلامة العقوبى استشكل كون التقديم في كلامهم لعنة الله عليهم للتخصيص حيث قال ان تقديم الجور في قولهم باسم اللات مثلا لا يصح أن يكون للاختصاص لا اعتقادهم ألوهية الله ولا ابتدائهم باسمه في بعض الاوقات من غير انكار عليهم ولا يصح أن يكون للاهتمام لانه أعظم الالهة لانهم فقههم الله انما يعبدون غيره ليفتر بهم اليه وهم بلغاه ففجاءوا مفاده هذا التقديم اللهم الآن يقال التقديم للاهتمام لان المقام مقام الاستشفاع بتلك الالهة فان قلت الاختصاص حيث يقصد به الرادع ان يكون الرد على من زعم اختصاص الغير ومشاركته في الحكم فاذا قيل بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني ابتدئ بسم الله لا بغيره فقط أو لا بغيره معه (١٥٦) كما تعتقد أيها المخاطب والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين يبتدون

(وأورد اقرأ باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق

التي في الوقوع فانهم والله أعلم (وأورد) على مقتضى ما ذكر (اقرأ باسم ربك) لان قوله تعالى باسم ربك يناسب تقدمه على متعلقه لا فائدة للاختصاص والاهتمام كما في السجدة للرد على المشركين مع زيادة الاهتمام فاذا ظهر فيه مناسبة التقديم كما في السجدة فرعاية ذلك فيه أحق لان رعاية مقتضى البلاغة في كلام الله تعالى أولى وأوجب فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب تقديم باسم ربك على اقرأ فان لم يتعلق الغرض بالتخصيص بالاهتمام لا بد من مراعاته لاشرفية اسم الالهة دون الله على أنها افل في أنفسها ويجوز أن يكون حاله هذه الآيات كلها مذكرا للمخشي لفظ الحصر في شيء منها ولا يصح الا في الآية الأولى فقط والقدر المشترك في الآيات الاهتمام وبأني الاختصاص في أكثرها ومثل قوله تعالى أنفكأ الالهة قوله تعالى أهولأياكم كانوا يعبدون وما أشبهها لا يأتي فيه الاهتمام لان ذلك منكر من غير اختصاص وقد يتكافأ معنى الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات وأما الحصر فلا فان قلت فيما الفرق بين الاختصاص والحصر قلت الاختصاص افعال من الخصوص والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء والثاني معنى منضم اليه يفصله عن غيره كضرب زيد فانه أخص من مطلق الضرب فاذا قلت ضربت زيدا أخبرتك بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصدا المتكلم لها ثلاثها على السواء وقد يرجع قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وانه هو الارحج في غرض المتكلم فاذا قلت زيدا ضربت علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهة ان فقد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقد صدق من جهة خصوصه هو الاختصاص وأنه هو الاعم عند المتكلم وهو الذي قصده اذ ابتدأه السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره باثبات ولا نفي وأما الحصر فعناه نفي غير المذكور وثابت المذكور بعينه عما والا أو بانما فاذا قلت ما ضربت الزيدا كنت نفيت الضرب عن غير زيد وأثبتته لزيد وهذا المعنى زائد على الاختصاص وانما جاء هذا في آياتك نعبدا وآياتك نستعين للعلم بانه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره ألا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فان

بأسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا بأسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين قلت الرد عليهم في اعتقادهم أن الالهة ينبغي أن يبتدأ بأسمائهم فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم منه أنه لا ينبغي لي أن ابتدئ مع الله تعالى باسم آلهتك أي المشرك لبطالته وعدم نفعها فلا يلتفت الى الابتداء بها فالحصر بالنظر الى نفي امكان الابتداء بأسماء الالهة وانبعثه كما عليه المخاطب لا بالنظر الى نفي الوقوع اه كلامه واعلم أن قصد الموحد الرد عليهم ظاهر على جعل جملة السجدة خبرية أما على جعلها انشائية فيرد أن الانشاء لا حكم فيه فكيف يتأتى الرد الآن يجاب بأن هذا الانشاء تضمن خبرا وهو أنه لا ينبغي الابتداء باسم

غير الله وهذا الحكم يشكره المشركون على أن كلام الشارع فيما امر يفيد أن التخصيص الواقع في الانشاء لا يعتبر برعاية فيه رد الخطأ بل يعتبر فيه الثبوت للمذكور والنفي عن الغير من غير التفات الى كونه رد الخطأ نحو عرا كرم أو لا تكرم لكن ظاهر ما يأتي في أقسام القصر الثلاثة انه ينظر فيها الاعتقاد المخاطب مطابقة الخبر والانشاء (قوله يعني لو كان التقديم الخ) هذا يدل على أنه أراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما بقوله ويرد عليه أي على كون التقديم يفيد الاهتمام والاختصاص في الغالب ويرد عليه بان كون كلام الله أحق برعاية ما تحجب رعايته مسلم لكن اذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه أن يكون واردا على قوله ولهذا يندرج المحدث مؤخرا كما قرره في شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فالقول تعالى اقرأ باسم ربك تقدم الفعل فيه والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تحجب رعايته

برعاية ما يجب رعيتها (وأجيب بان الاهم فيه القراءة)

ربك (وأجيب) عن إيراد هذا القول (١) جوابين أحدهما وهو صاحب الكشف (أن الاهم فيه) أي في ذلك القول (القراءة) وإنما كانت القراءة أهم لأن هذه الآية أول آية نزلت من سورة ابتداء كما أن أول سورة نزلت تامة الفاتحة وأول آية نزلت بعد فترة الوحي بأنهم المدثر هذا حاصل ما نقرر في الاختلاف في أول ما نزل بحيث كان أول آية نزلت كان الاهم فيها الامر بالقراءة لأن بها عادة حفظ المقروء الذي هو المقصود من الانزال ولو كان ذكر اسم الرب أهم لذاته لأن تأخيرها لا يفتت الشرف المقتضى للاهمية في الجملة ولأن الاهمية الذاتية إنما تنفذ التقديم وتكون ذاتية لذلك ان لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن وأورد على هذا أن قول القائل القراءة أهم من ذكر اسم الرب تعالى في غاية البشاعة وأجيب بأن المراد أن الامر بالقراءة أهم من الامر بخصوص القراءة لأن اسم الرب وفيه نظر لأن مقتضى الإيراد الأول أن تقديم اسم الرب للاهتمام أنسب فلا يرد بان يقال تقديم الامر بالقراءة أنسب من الامر بالاخصاص لأن الكلام في الاهتمام فلا معنى لدفعه بأن الامر بالقراءة أهم من الامر بالخصوص كما لا يخفى فالإيراد بقى اللهم الآن يجب بان المسرد قراءة اسم الرب فلا بشاعة في أهمية قراءة اسم الرب على نفس الاسم لأن الاهمية بوصف قوله تعالى أفغيب دين الله يغيثون لوجهل غير دين الله يغيثون في معنى ما يغيثون الأغبي دين الله وهمزة الانكار داخله عليه لمزم أن يكون المنكر المحصر لا مجرد دفعهم غير دين الله ولا شك أن مجرد دفعهم غير دين الله منكر وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها ألا ترى أن أفغيب دين الله تأمرني أعبد ووقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير محصر وأن أنغي رباً غيره منكم من غير محصر ولكن الخصوص وهو غير الله هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك أياكم كانوا يعبدون وعبادتهم أياهم منكرة من غير محصر وكذلك قوله آلهة دون الله تريدون المنكر أرادتهم آلهة دون الله من غير محصر فن هذا كله يعلم أن المحصر في الآية نصبه دوايلك نستعين من خصوص المادة لأن موضوع النظم بل أقول إن المصلى قد يكون مقبلاً على الله وحده لا يعرض له استحضار غيره بوجه من الوجوه وغيره أحقر في عينه من أن يشتغل به في ذلك الوقت ينبغي عبادة وإنما قصد الأخبار بعبادة الله وأول ما حضر بذهنه عظمته من هو واقف بين يديه فقال أياك نعبد وأياك نستعين ليطابق اللفظ المعنى ويقدم ما يقدم حضوره في القلب وهو الرب سبحانه وتعالى ثم بناء عليه ما أخبر به من عبادة فعله في اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالأخبار بعبادته وغيره من الأكوان لم يخبر عنه بشئ بل هو معرض عنها وإذا تأملت مواقع ذلك في الكتاب والسنة وأشعار العرب تجدته كذلك ألا ترى قول الشاعر

أكل امرئ نحسب امرأ * ونارتوقد بالليل نارا

لو قدرت فيه المحصر بما والاهل بصح المعنى الذي أراداه وقد قال الزمخشري في تفسيره قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته وإن قولهم ليس بصادر عن إيقان وإن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن وقد عارض بعض الناس عليه فقال تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها وهذا الذي قاله هذا القائل بناء على فهمه من أن تقديم المعول يفسد المحصر وليس كذلك ما بيناه ثم قال هذا القائل وتقديم هم أفاد أن هذا القصر مختص بهم فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيمانا بغيرها حيث قالوا إن

فيهم) أي في ذلك القول وهو اقراً باسم ربك وفي نسخة الاهم فيها أي في آية اقراً باسم ربك (قوله لانها أول الخ) أي وإنما كانت القراءة في تلك الآية أهم لانها أول آية نزلت من سورة فلما كانت أول آية نزلت كان الامر بالقراءة فيها أهم من ذكر اسم الله فذلك قدّم وإنما كان الامر بالقراءة أهم لما ذكر لان المنصود بالذات من الاتزان حفظ المنزل وهو متوقف على القراءة وكون الامر بالقراءة في هذه الآية أهم لما ذكر لانها كون ذكر اسم الرب أهم لذاته فتأخيره لا يفتت الشرف المقتضى للاهمية في الجملة والحاصل أن الاهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتي والاهتمام بالقراءة أمر عارض من حيث أن المقصود من الانزال الحفظ المنصوف عليه انقدم الاهتمام بحسب العارض على الاهتمام الذاتي ففاضلة القراءة على ذكر اسم الله بحسب العارض ومفاضلة ذكر اسم الله على القراءة بحسب الذات فاعتبرت المفاضلة التي سببها العروض وفيه أن مقتضى هذا أن يكون ذكر الله مقدماً لانه بالذات ويمكن أن يقال

ان المفاضلة التي موجبها العروض كالنسخة التي موجبها أمر ذاتي لاقتضاء المقام أياها فاعلم من هذا أن الاهمية الذاتية إنما تنفذ التقديم ان لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن كذا فرشينا العلامة العدوي

لانها أول سورة نزلت وأجاب السكاكي

(قوله لانها أول سورة نزلت) وقيل أول منازل سورة الفاتحة وقيل أول منازل أول سورة المدثر والتحقيق أن الخلاف لفظي لأن أول سورة نزلت بتمامها سورة الفاتحة وأول آية نزلت على الإطلاق أقرأ باسم ربك إلى قوله علم الإنسان ما لم يعلم وأول آية نزلت بعد فترة الوحي أول المدثر فن قال أول سورة نزلت (١٥٨) الفاتحة مراده أول سورة نزلت بتمامها ومن قال أول منازل أقرأ باسم ربك مراده أول منازل على الإطلاق ومن قال أول منازل أول المدثر مراده

لانها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذلك الله أهم في نفسه هذا جواب جار الله العلامة في الكشف

الشيء هي أهمية في الحقيقة بذلك الشيء الأتني من جهة الوصف أو يقال المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة بتقديم الاسم لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وانما المجهول تعلقها بخصوص يدخل وان تمسناوه - ذامن - هذا القائل استمر على ما في ذهنه من الحصر أي أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها وهذا فهم عجيب ثم قال هذا القائل ثم أن التعريض في قوله بأهل الكتاب وبما كانوا قولهم ظاهر معنى قول الزمخشري قال هذا القائل وأما في قوله وان اليقين مشكل لأنه ليس فيه تعريض بأن اليقين ما عليه من آمن بل تصريح قلت مراد الزمخشري أن التصريح بأن من آمن يوقنون تعريض بأن أهل الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا ثم قال هذا القائل فالوجه أن يقال وأن اليقين عطف على قوله تعريض لأعلى معولاً لأنه من أهل الكتاب المخ وكأنه قال وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض وأن اليقين قلت مراد الزمخشري أنه تعريض بنفي اليقين عن أهل الكتاب فكانه قال دون غير من آمن فلا يرد عليه ولا يحتاج إلى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل وهو ما أن يتدردون غيره - م - أولاً فان قدر فهو تعريض لا تصريح وان لم يقدر فلا يحتاج إلى بناء يوقنون على هم فحمل كلام الزمخشري على ما رجمه هذا القائل لا يصح وجهه من الوجوه وهذا القائل فاضل وانما ألبأه إلى ذلك فهمه الحصر وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام أحدها ما والا كقولك ما قام الأزيد صريح في نفي القيام عن غير زيد يقتضي اثبات القيام لزيد قيل بالمنطوق وقيل بالمفهوم وهذا هو الصحيح لكنه أقوى المفاهيم لان الاموضوعة للاستثناء وهو الاخراج فدلائلها على الاخراج بالمنطوق لا بالمفهوم ولكن الاخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم والتبس على بعض الناس لذلك فقال انه بالمنطوق والثاني الحصر وانما هو قريب من الاول فيما نحن فيه وان كان جانب الاثبات فيه أظهر فكانه بقيد اثبات قيام زيد اذا قلت انما قام زيد بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم القسم الثالث الحصر الذي قد يفيد التقديم وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصر بين الاولين بل هو في قوة جملة من احدها ما مصدر به الحكم نفيًا كان أو اثباتاً وهو المنطوق والآخر مفاهيم من التقديم والحصر بقضية نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم لان المفهوم لا مفهوم له فاذا قلت أنا لا أكرم الاياك أفاد التصريح بأن غيرك يكرم غيره ولا يلزم أنك لا تكرمه وقد قال سبحانه وتعالى الزاني لا ينسكج الزانية أو مشركه أفاد أن العفيف قد ينسكج غير الزانية وهو سكت عن نسكجه الزانية فقال سبحانه وتعالى بعده والزانية لا ينسكجها الا زان أو مشركاً بياناً لما سكت عنه في الاولى فلو قال بالآخرة هم يوقنون أفاد بمنطوقه ايقانهم بمفهومه عند من زعم أنهم لا يوقنون غيرها وليس ذلك مقصوداً بالذات والمقصود بالذات قوة ايقانهم بالآخرة حتى صار غيرهم عندهم كالدخوض فهو حصر مجازي وهو دون قولنا يوقنون بالآخرة لا غيرهما فاضبط هذا وأياك أن تجعل تقديره لا يوقنون الا بالآخرة اذا عرفت هذا فتقديمهم أفاد

ربك مراده أول منازل على الإطلاق ومن قال أول منازل أول المدثر مراده أول منازل بعد فترة الوحي اذا علمت هذا فتقول الشارح لانها أول سورة نزلت فيه مساححة والاولى أن يقول أول آية نزلت من سورة (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) أي فلما قدم وقوله باعتبار هذا العارض وهو كونه بأول منازل أي والمقصود من الانزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله وان كان ذلك الله) أي باسمه والوالوالحال وان وصلية وقوله في نفسه أي باعتبار ذاته واعتراض هذا الجواب العلامة الحفيد قائلا ان أسماء تعالى لا يساويها شيء في الاهمية ولا يتقاربها فلا يقال القراءة أهم من اسم الله ولا امر بها أيضاً لما في ذلك من البشاعة الظاهرة وأجيب بأن المراد الامر بطاق القراءة أهم من الامر باختصاص القراءة باسمه تعالى وهي التي قدم فيها اسمه تعالى وان كان اسم الله أهم بالنظر إلى ذاته فاسمه تعالى بالنظر إلى ذاته

أهم من القراءة ومن الامر بها أو بالنظر إلى القراءة المشتملة على تقديمه فطابق القراءة أهم نظراً إلى ذلك العارض (وبأنه) وهو السابق في النزول وانما اعتبرت تلك الاهمية لان الامر بالقراءة لم يكن معلوماً للخطاب في حال الخطاب فدكر الفعل أولاً ليعلم حال القراءة ولوقدم اسمه تعالى لا يقتضي أن الامر بالقراءة معلوم للخطاب والمجهول انما هو ما تلبست به القراءة من اسمه تعالى فقد قدم لبيانها وليس كذلك ولا يخفى أن هذا بعيد من كلام الشارح والاقرب اليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوي

بأن باسم ربك متعلق بأقرا الثاني ومعنى الاول افعل القراءة وأوجد لها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويعنع يعنى اذا لم يحمل على العموم وهو بعيد

(قوله متعلق بأقرا الثاني) أى على أنه مفعول والباء زائدة لتأكيد الملازمة لا فائدة للدوام والتكرار فيكون المعنى أقرا اسم ربك أى اذكره على وجه التكرار دائما وهذا بخلاف ما توفيل أقرا اسم ربك فان معناه أقرا أى اذكره ولو مرة وعلى هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقروء وهو المناسب لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام ما أنا بقارئ اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ ويحتمل أن يكون متعلقا بأقرا الثاني على أن الباء للصاحبة التبركية أو الاستعانة ويكون أقرا الثاني اما لازما باعتبار المقروء أى أوجد القراءة متبركا أو مستعينا باسم ربك واما متعديا أى أقرا القرآن متبركا أو مستعينا (١٥٩) باسم ربك فهذه احتمالات ثلاثة

وحاصلها أن أقرا الثاني متعد ومفعوله باسم ربك بزيادة الباء ومتعد ومفعوله محذوف أو لازم وأما الاول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون أقرا الثاني لازما لا يناسب كلام المصنف بل المناسب له أنه متعد يجعل الباء زائدة للدوام أو محذوف المفعول وهو القرآن لان تفسير المصنف الاول بما يقتضى لزومه انما هو لا فائدة مخالفة للثاني وانما يخالفه بجعل الثاني متعديا والى يمكن لذلك التفسير فائدة واحتمال تعدى الثاني محذوف المفعول وهو القرآن معترض بأن القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف لان هذا أول ما نزل فلا قرينة على المحذوف حينئذ على أن احتمال التزيل وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون المقروء

(وبأنه) أى باسم ربك (متعلق بأقرا الثاني) أى هو مفعول أقرا الذى بعده (ومعنى) أقرا (الاول أوجد القراءة)

والمقام ينافى ذلك لكونها أول ما نزل وأشار بقوله (و) أجيب أيضا (بأنه) وهذا الجواب لا سكاكى أى باسم ربك (متعلق بأقرا الثاني) على أنه مفعول بزيادة الباء كما يقال خذنا لخطام وخذنا لخطام اقصدنا كيد الملازمة لا فائدة للدوام والتكرار وعلى هذا يكون اسم ربك هو المقروء أى اذكر اسم ربك وهو المناسب لما ورد وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارئ اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ أو على أن الباء للملازمة والتبرك فيكون اسم ربك مقروء أى يستعان به على القراءة أو مستبركا به وعلى هذا يكون أقرا الثاني اما لازما باعتبار المقروء أى أوجد القراءة متبركا باسم ربك ومستعينا به وتعلم المقروء حينئذ بذكر السور بعد واما متعديا أى أقرا القرآن وتعدى به جعل الباء زائدة للدوام أو لحذف المفعول وهو القرآن هو المناسب لقوله (ومعنى) أقرا (الاول أوجد القراءة) لان هذا المعنى هو مفاد اللزوم وليس فيه الايجاز الامر بوجود القراءة المدلولة لاصل الفعل من غير مراعاة مفعول ما وذلك كما تقدم في قولهم فلان يعطى حيث جعل لازما بأن المعنى يوجد الاعطاء وانما قلنا هو المناسب لان تفسير الاول بما يقتضى لزومه لا فائدة مخالفة للثاني وانما يخالفه بتعدى الثاني والاول فائدة لهذا أن غيرهم ليس كذلك فلو جعلنا التقدير لا يوقنون الا بالآخرة كان المقصود المهم الذى فيه تسلط المفهوم عليه فيكون المعنى افادة أن غيرهم يوقن بغيرها كإزعم هذا القائل ويطرح افهام انه لا يوقن بالآخرة ولا شك أن هذا ليس عرابيل المراد افهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة فذلك حافظنا على أن الغرض الاعظم اثبات الايقان بالآخرة ليتسلط المفهوم عليه وأن المفهوم لا يتسلط على المحصور ولم يدل عليه بحمله واحدة مثل ما والاول مثل انما وانما يدل عليه بفهوم مستفاد من منطوق وليس أحدهما متقيدا بالآخر حتى نقول ان المفهوم أفادنى الايقان المحصور بل أفادنى الايقان المطلعا عن غيرهم وهذا كله انما احتجنا اليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر وقد سبق الى فهم كثير من الناس ونحن قد منعنا ذلك أولا وبيننا أنه لا حصر في ذلك وانما هو اختصاص وفرقتا بين الاختصاص والحصر وقول هذا القائل تقديم هم من أبرزه أن هذا تقديم فانك اذا قلت هو يفعل احتمل أن يكون مبتدأ أخبر به يفعل واحتمل أن يكون أصله يفعل هو ثم قدمت وأخرت والزخشي لم يصرح بالتقديم وانما قال بناء على قنوع على هم ولكننا ما شينا مع هذا الفاضل على كلامه وكل ذلك أوجه الوهم والتباس الاختصاص بالحصر

وهذا محال فاما أن يقال يوقن بوقوع التكليف بالحال كما هو مذموب بعض الاشاعرة أو تأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر أنه طلب للقراءة في الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما أنا بقارئ ثلاث مرات فالوجه جعل أقرا الثاني متعديا بزيادة الباء لا فائدة للتكرار والدوام (قوله ومعنى الاول الخ) أى فقد نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم وعلى هذا لا يكون أقرا الثاني تأكيذا للاول بل هو مستأنف استئنافا بانيا بجواب لقوله كيف أقرا وذلك لان الثاني أخص ولأن كيد بين أخص وأعم وحينئذ اندفع ما يقال يلزم على جعل الاول لازما والثاني متعديا عاملا في الجواز والجور المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكيدي بعمول التأكيدي مستلزمان الاخص يؤكدا لاعم فلا نسلم امتناع انفصال بين التأكيدي والمؤكد بعمول التأكيدي كالتفصيل بين الموصوف والصفة بعمولها كدوات صررت برجل عمر اضرب

* وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه

(قوله من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه) أي إلى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه والاضح حذف به أي وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروبه وهو واسم ربك (١٦٠) وإنما كان الاوضح ما ذكر لان التعبير المذكور انما يناسب احتمال

من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه كما في فلان يعطى كذا في المفناح (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن الأصل

التفسير ويحتمل مع كون باسم ربك متعلقاً بأقرأ الثاني أن يكون الاول متعلقاً بالقرآن أي أقرأ القرآن الذي ينزل عليك كذا قيل وفيه أن القرآن لم يبعده حتى يحذف لان هذا أول ما نزل ومثل هذا يقال في الثاني على تقدير كون معمول القرآن على مائة دم فإذا كان باسم ربك متعلقاً بالثاني جرى الكلام على ما ينبغي لانه قدم عليه لافادة الاهتمام وليس قوله أقرأ باسم ربك تأكيدياً لاول حتى يقال يلزم على هذا الفصل بين التأكيدي والمؤكد معمول التأكيدي لان الثاني أخص ولا تأكيديين أخص وأعم ولولم فالفصل بين التأكيدي والمؤكد معمول التأكيدي لا يسلم من بشاعة كالفصل بين الموصوف والصفة بمعمولها كقولك مررت برجل عمر اضارب (وتقديم بعض معمولاته) أي بعض معمولات الفعل (على بعض) يكون ذلك التقديم (إمالة أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (و) الحال أن كان ذلك الأصل (لامقتضى) أي لا موجب (للعُدول عنه) أي عن

والله عز وجل أعلم ص (وتقديم بعض معمولاته على بعض الخ) ش تقديم بعض معمولات على بعض يكون لاحداً أموراً إما لان ذلك التقديم هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل فان أصله التقديم على سائر معمولات الفعل لكونه عمدة وكذلك المفعول الاول في باب أعطيت زيدادرهما لانه في الأصل الفاعل المعنوي وإما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل اذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول لاصدوره من الفاعل كقولك قتل الخارجي فلان فان الغرض متوجه لقتل الخارجي لا غير وإزاحة شربه لافاناله من هو وإمالة في تأخير خيفة أن يلتبس المعنى بغيره كقوله سبحانه وتعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فإنه لو قيل يكتم إيمانه من آل فرعون لتوهم أن من آل فرعون من صلة يكتم فيخيل المقصود قلت فيه نظرم وجهين أحدهما أن الوصف بالجملة أصله التأخير عن الوصف بالجاء والمجرور وهذا ما شئ على الأصل فلا حاجة لتعليقه وما كان بالوضع والذات لا يعمل بالغير ثم لا يسمى ذلك تقديماً فان التقديم يكون لشيء نقل عن محله إلى ما قبله كذا صرح به المرحوم شري وهو القياس الثاني أن هذا التوهم إنما كان يصح أن لو كان يكتم يتعدى عن وليس كذلك فإنه يتعدى بنفسه فهذا الوهم ليس له مجال وما يقع في كلام الناس من تعديه يكتم عن الظاهر أنه ليس له أصل وإما أن يقدم وان كان أصله التأخير رعاية لتناسب فواصل الآتي نحوه أو جس في نفسه خيفة موسى قال السكاكي الحالة المقتضية لتقديم ما يتصل بالفعل بعضه على بعض كون العناية بما تقدم أهم وذلك نوعان أحدهما أن يكون أصل الكلام في ذلك التقديم ولا يكون مقتضى للعدول عنه وذلك أمثلة كالمفعول الاول من باب علمت وباب أعطيت وكسوت فإنه من الاول في حكم المبتدأ ومن الاخيرين في حكم الفاعل ولا يكون وكذلك التقديم المبتدأ المعرف والفاعل على المفعول والحال والتمييز وكذلك التقديم المفعول الذي وصل اليه الفعل بلا واسطة على المتعدي بالحرف الثاني أن تكون العناية بتقديمه لانتفاء الجائز اليه وان كان مؤخر في الأصل وجعل منه وجعل لوالله شركاء الجن على القول

كون أقرأ الاول لازماً أو متعدياً بالمفعول محذوف والباء للاستعانة وحيثئذ فينحل معنى كلام الشارح إلى قولنا من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه أي بخلافه على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته لمقروبه فاسم ربك على الجواب الاول مقروبه لانه مستعان أو متبرك به في القراءة لمقروبه لان المراد أقرأ القرآن أو أوجد القراءة مستعيناً أو متبركاً باسم ربك وقد علمت ما يراد على كل من الاحتمالين بالنسبة لأقرأ الثاني وقال مثل ذلك بالنسبة لأقرأ الاول تأمل كذا فرسخين العدو (قوله وتقدم بعض معمولاته الخ) هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وأراد معمولاته كل ماله ارتباط به الشامل للسند اليه وان كان الباب معقوداً بالمتعلقات التي هي ماعد السند اليه والقربة على هذه الارادة قوله كالفاعل الخ (قوله

لان أصله التقديم) عليه محذوف أي يكون ذلك التقديم إمالة الخ وقوله أي أصل ذلك البعض أي المتقدم (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) المتعدي للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقديم المفعول لانه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ثم ان اللام في قوله للعدول ان كانت صلة لمقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبهاً له بالضاف وان لم تكن صلة فالفتحة نشائية والجائز متعلق بمحذوف بدل عليه لفظ مقتضى أشار لوجهين في المعنى

كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا وتقديم المفعول الاول على الثاني نحو أعطيت زيدا درهما واما لان ذكره أهم والعناية به أهم فيقدم المفعول على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه عن وقع منه كما اذا خرج رجل على السلطان وعات في البلاد وكثر منه الاذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله

(قوله لانه عدة الخ) أي انما كان أصل الفاعل التقديم لانه عدة في الكلام أي لا يتقدم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الخفيد ونص ما في الخفيدات التعليل بالعدة لاصلة التقديم غير صحيح لان المفعول عدة أيضا بالنسبة للفعل المتعدي لان تعمله يتوقف على تعقل المفعول مع أنه ليس أصله التقديم فلاولى تعليل أصله التقديم في الفاعل بكونه مقدما على المفعول في تعقل الفعل لان الفعل يتعلق بأول الفاعل ثم بالمفعول فالمناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل وورده هذا الاعتراض بان المفعول فضلة مطلقا سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدي انما يتوقف تعمله على شيء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدي مع الفاعل ولا يتم بالفعل المزدكور مع المفعول كما مر (١٦١) (قوله وحقه أن يلي الفعل) أي لانه لشدة

طلب الفعل له صار كالجزة منه وما هو كالجزة أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال (قوله مقتضا الانفصال عن الاصل) أي وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول اذ لو قدم الفاعل حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فان أصله) أي أصل المفعول الاول وهو زيدا في المثال (قوله انه عاط) من عطوت الشيء تناولته وقوله أي أخذ للعطاء أي الشيء المعطى وهو الدراهم فقوله أعطيت زيدا درهما في معنى أخذ زيدا معنى درهما (قوله أولان ذكره أهم) أي كمالو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو

(كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لانه عدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول في نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء (أولان ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الاهمية ههنا

ذلك الاصل وذلك البعض الذي كان أصله التقديم (كالفاعل في نحو) قولك (ضرب زيد عمرا) بتقديم الفاعل الذي هو زيد على عمرو لان الفاعل عدة في الجملة الفعلية فلا يتم الفعل الا به بخلاف المفعول فكان حقه أن يلي ما لا يتم الا به وأيضا لشدة طلب الفعل للفاعل بصير كالجزة منه وما هو كالجزة أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال وقد فهم من هذا الكلام أن المترادف بالمعوليات ما يرتبط بالفعل في الجملة الشامل للسند اليه ولو كان الباب معقودا للتعلاقات التي هي المسند اليه وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لخرج نحو ضرب غلامه زيدا على أن زيدا مفعول فانه ولو كان الاصل تقديم الفاعل فيه على المفعول يقدم فيه المفعول بوجود المقتضى للعدول عن ذلك الاصل وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول فلو قدم فيه الفاعل لزم عود الضمير على ما بعده لفظا ورتبة فيقدم المفعول بأن يقال ضرب زيدا غلامه ليعود الضمير على ما قبله لفظا (وكالمفعول الاول في نحو) قولك (أعطيت زيدا درهما) فان أصل زيدا الذي هو المفعول الاول التقديم لانه فاعل من جهة المعنى اذ هو عاط أي أخذ للعطاء الذي هو الدرهم (أولان ذكره) أي وتقديم بعض المعمولات امالان أصل ذلك البعض التقديم أولان ذكر ذلك البعض المقدم (أهم) كمالو كان تعلق الفعل به هو المقصود بالذات بغرض من الاغراض فيقدم على بأن لله مفعول ثان ومثله قوله تعالى وجاء من أهل المدينة رجل يسعى قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل فكانت مظنة أن السامع يصير مذكرا كانت القرية كلها كذلك أم فطر دان أم قاص بخلاف ما في سورة النقص ومثله قوله تعالى في سورة النمل الله دعونا هذا نحن وأباؤنا لان ما قبله أنذا كنا نرا باؤا وأباؤنا فجهة المنظور اليها كون أنفسهم وأباؤهم ثم تباؤوا

(٣١ - شرح التلخيص ثانيا) المقصود بالذات لغرض من الاغراض فيقدم على المعول الآخر وذلك كافي المثال الاتي فان تعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليس تريخ الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا لكونه أهم (قوله جعل الاهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في باب المسند اليه وذلك لانه فيما تقدم جعل الاهمية أمر اشاملا لكون الاصل التقديم وغيره حيث قال وأما تقدمه فلا يكون ذكره أهم امالانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع واما تعجيل المسرة أو المساءة الخ وهنا جعل الاهمية قسما لكون الاصل التقديم فقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بأو وهو لا يجوز وأجاب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلام وعدم لزوم العطف المذكور بقوله فراد المصنف بالاهمية فيما تقدم، طلق الاهمية ومراد به الاهمية المعارضة بحسب اعتناء المنكلم وتوضيح ذلك الجواب أن الاهمية الدالة على الغير المقيدة بذاتية أو عرضية لها أسباب منها أصله التقديم وتمكين الخبر في ذهن السامع وتعجيل المسرة أو المساءة الى غير ذلك مما تقدم فان كان سببها غير كون الاصل التقديم من تعجيل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع

فتقول قتل الخارجي فلان بتقديم الخارجي اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وانما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به لخلصوا من شره . ويقام الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل بمن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان

فالاهمية عرضية وان كان سببها كون الاصل التقديم فالاهمية ذاتية فالمصنف أراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة المقابلة للاهمية الذاتية وأراد بالاهمية السابقة في باب المسند اليه مطلق الاهمية الشاملة للذاتية والعرضية وحينئذ تعطف الاهمية في كلامه على كون الاصل التقديم من عطف المغاير فصح جعله هنا الاهمية قسميا لكون الاصل التقديم لكن يرد على هذا الجواب أن ما ذكره هنا بعد الاهمية من كون التاخير فيه اخلال ببيان المعنى والتناسب من جهة أسباب الاهمية العرضية فيكون مندوبا فيها فكيف يجعله قسميا لها وحاصل ما أجيب به أن أراد بالاهمية العرضية هنا ما كان سببها غير ما ذكر بعد وغير أصالة التقديم فلا احتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتناسب لسادا لخلن عنده في الاهمية كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله جعل الخ) أي لان العطف يقتضي المغايرة (قوله قسميا لكون الاصل التقديم الخ) أخذ الشارح الكونية من قول المصنف لان أصل التقديم لان أن وما دخلت عليه في تأويل الكون لجود خبرها (قوله شاملا) أي أمر اشاماله أي تكون الاصل التقديم وغير كونه الاصل وذلك لانه جعلها فيما تقدم مقسم ما حيث قال وأما تقدمه فليكون ذكرهم أهم امالانه الاصل ولا مقتضى العدول عنه واما ليمكن الخبر في ذهن السامع الى آخر ما مر (قوله من الامور الخ) بيان لذلك الغير (قوله وهو) أي جعل الاهمية أمر اشامالا لاهمية التقديم وغيره من شمول الشيء لاسبابه الموافقة للفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر يعني في دلائل الاعجاز (قوله حيث قال) أي الشيخ عبد القاهر وهذه حينة تعليل (قوله في التقديم) أي (١٦٢) في الاغراض الموحدة له (قوله يجري مجرى الاصل) أي يجري القاعدة

قسميا لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انما لم نجد لهم اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية وليكون أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وهم كان أهم أفراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجي فلان)

الآخر (كقولك قتل الخارجي فلان) فان العلم به معلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليس مرجح الناس من أذا دون العلم به معلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكرهم معه أو لا أهم وقد جعل المصنف الموعودية بذلك قدم وفي سورة المؤمنين اقد وعدنا نحن وآبائنا هذا لان قبلها أنذا كنا ترابا وعظاما فالجهة المنظور اليها كونهم ترابا وعظاما وجعل من ذلك كون التقديم يمنع اختلال المعنى كقوله تعالى

الكلية الشاملة لجميع أغراضه (قوله والاهتمام) عطف تفسيرا برفع الالهام كالمعدة الكلية في مطلق الشعر وذلك لان الالهام بالشئ صادق بأن يكون من جهة أصالة تقدمه أو من جهة تمكنه في ذهن السامع أو من جهة تعجيل المسرة والمساءلة الخ وجعله كالقاعدة حيث

قال يجري مجرى الاصل ولم يجعله قاعدة بحيث يقول شيئا هو الاصل لان شمول القاعدة لان الجزئياتها وشمول الالهام لاسبابه (قوله لكن ينبغي الخ) هذا من جملة كلام الشيخ وقوله وجه العناية أي سببها وقوله يعرف له أي لذلك الشيء معنى أي مزينة واعتبار مثل أصالة التقديم ويمكن الخبر في ذهن السامع ولا يقال ان الشيء نفس المعنى لانك اذا قلت قدم هذا لانه أهم لكون الاصل تقدمه فقولك لكون الاصل تقدمه لا بد من معرفة معناه أي وجهه وسببه بأن يقال لانه مسند اليه والاصل فيه أن يكون مقدي ما في غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعلم من كلام الشيخ عبد القاهر هذا أنه لا يكفي أن يقال قدم هذا لانه أهم لاسبابه بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال اهتمام به الاصل تقدمه ولا مقتضى للعدول عن تلك الاصل أولا لاجل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع الخ (قوله وليكون أهم) تفسيرا لما قبله (قوله من غير أن يذكر من أين كانت) أي من غير أن يذكر جواب من أين كانت وجواب ذلك ذكر سببها وحينئذ فالمعنى من غير ذكر سببها أو وجهها وقوله وم كان أي وبأن سبب كان تفسيرا لما قبله (قوله أفراد المصنف) أي وحين اذ كان كلام المصنف هنا محالفا لما مر في المسند اليه الموافق لما في المفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر فتعين أن مراد المصنف الخ (قوله الاهمية العارضة) أي لا مطلق الاهمية أي بخلاف ما مر في المسند اليه فان مراده به الاهمية المطابقة لصادقة بالذاتية والعارضات والدليل على أن مراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة ما تقر من أن العام اذا قبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص (قوله بحسب اعتناء المتكلم) أي سواء وافق نفس الامر أولا (قوله بشأن) أي بشأن المقدم (قوله لغرض من الاغراض) أي غير أصالة التقديم كما تقدم (قوله قتل الخارجي فلان) الخارجي هو الخارج على السلطان فالنسبة اليه من نسبة الجزئي للكل

رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلا بتقديم القاتل لان الذي يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا بمن وقع منه وعليه قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم فمن نزلهم من رزقهم وأياكم قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية لان الخطاب في الأولى للفقراء بذل قوله تعالى من املأ فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم والخطاب في الثانية للاغنياء بذل قوله خشيعة املأ فان الخشيعة انما تكون مما لم يقع فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لانه حاصل فكان أهم فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم واملأ في التأخير اخلا لا يبين المعنى كقوله تعالى (١٦٣) وقال رجل مؤمن من آل فرعون

يكنتم ايمانه فانه لو أخر من آل فرعون عن يكنتم ايمانه لتوهم أن من متعلقة بكنتم

لان الاهم في تعاقب القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره (أولان في التأخير اخلا لا يبين المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنتم ايمانه فانه لو أخر قوله (من آل فرعون) عن قوله يكنتم ايمانه (لتوهم انه من صلة يكنتم) أى يكنتم ايمانه من آل فرعون

(قوله لان الاهم الخ) يعنى أن افادة وقوع القتل على الخارجي أهم من افادة وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله أولان في التأخير) أى تأخير ذلك المفعول المقدم وقوله اخلا لا يبين المعنى أى المراد وذلك بأن يكون التأخير موهما للمعنى آخر غير مراد فيقدم لاجل التحرز والتباعد عن ذلك الابهام (قوله انه من صلة يكنتم) أى لتوهم أنه بعض معمولاته والبعض الآخر قوله ايمانه والحاصل أنه على تقدير تأخير الجار والمجرور لا تكون صلة يكنتم مختصرة فيبدأ من صلته

الاهمية فيما تقدم شاملة للاصل وجعلها هاتما مقابلة له وكله قصدا بهاهنا الاهمية العارضة لغرض من الأغراض كافي المشال لمطلقة الشاملة للاصل ولكن هذا يعكس عليه عطفه قوله بعد أولان في التأخير الخ فان فيه الاهمية العارضة فيكون من عطف الخاص على العام باو وهو ممنوع اللهم الان ينكف عطفه على قوله املأ لانه الاصل ومع ذلك لا يتخلو الكلام من تدخل باعتبار الاهتمام والمعنى الاول وهو شمول الاهمية للاصل كما بين المصنف فيما تقدم هو الموافق لصاحب المفتاح والكلام الشيخ في دلائل الإعجاز حيث قال انما نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل أى القاعدة الكلية الشاملة لجميع صور التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفهم وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية وليكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فقوله شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام ظاهر في عموم الاهمية بصورة الاصل لانه يقتضى أنه لا يتخلو صورة من صور التقديم وسبب من أسبابه عن الاهتمام حتى يكون الشيء أصلا لم يختص كلامه بالاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأن المقدم واهتمامهما بما يحال لغرض من الأغراض مع كون خلافه هو الاصل (أولان في التأخير) أى يقدم بعض المعمولات على بعض املأ لان أصله التقديم أولان في تأخير ذلك المفعول المقدم (اخلا لا يبين المعنى) المراد لان في ذلك التأخير ابراهيم معنى آخر غير مراد فيقدم احترازا من ذلك الابهام (نحو) قوله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنتم ايمانه) فقوله تعالى رجل موصوف بشئ لانه أوصاف كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكنتم ايمانه فقدم مؤمنا على غيره لافراده وقدم المجرور على الجملة الفعلية وقد أشار الى علة تقديم بقوله (فانه) أى لانه لو أخر قوله من آل فرعون الذي هو المجرور المذكور عن قوله يكنتم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكنتم) فيفيد معنى آخر وهو كونه يكنتم ايمانه من آل

في سورة المؤمنين وقال الملائكة من قومه الذين كفروا بتقديم المجرور على الوصف لانه لو أخر عن الصلة وما عطف عليها فقبل من قومه بعدوا ترفناهم في الحياة الدنيا فلا يدري حينئذ أنهم من قومه أولا بخلاف قوله تعالى فقال الذين كفروا من قومه جاء على الاصل لعدم المانع وجعل منه أيضا مراعاة

حينئذ المفعول وهو ايمانه وهذا هو السرف في تغيير المصنف عن التبعية وقوله لتوهم أى توهمافو يافلا ينافي أن هذا التوهم حاصل في حال تقديمه أيضا لاحتمال تعلقه به مع التقديم لكنه ضعيف فان قلت ان التأخير لا يوهم كونه من صلة يكنتم الا لو كان يكنتم يتعدى عن ومن المعلوم أنه انما يتعدى بنفسه اذ يقال كتمت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتُمون الله حديثا أحبيب بأنه سمع أيضا تعديته عن فيعرض الابهام بسبب ذلك فان قلت ان تقديم الجار والمجرور على الجملة فما اذا كان كل منهما متعاهدا الاصل اذ القاعدة عند اختلاف النوع تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحينئذ فالأية المذكورة مما جرى فيها التقديم على الاصل لا مما تقدم لغرض آخر يجاب بان النكات لا تتزاحم فيجوز تعدد ادها ويرجع بعضها على بعض اعتبارا المتكلم فيجوز أن يقال قدم الجار والمجرور لانه الاصل لقربه من المفرد لان الاصل تقديره بالمفرد وأن يقال قدم لان في تأخير ما خلا لا بالمراد

فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون أو بالنسب كرعابة الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى وأما الاعتبار آخر مناسب وقسم السكاكي التقدمة العناية مطابقة قسمين أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كالمبتدا المعروف فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذا الحال المعروف فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكباً أو كالعامل فإن أصله التقديم على معوله نحو عرف زيد عمره أو كان زيد عارفاً أو زيد عارفاً وكان ذا عاقل فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتفسير نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً ينادي به المثلث من الغضب وأمثال الاناء ماء وكذا الذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب علت نحو علت زيداً منطلقاً أو في حكم الفاعل من مفعولي باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيداً ورهما وكسوت عمر أخته وكل المفعول المتعدي إليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدي إليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك والتفات خاطر لك إليه في التزايد كما تجد (١٦٤)

(فلم يفهم أنه) أي ذلك الرجل كان (منهم) أي من آل فرعون والحاصل أنه ذكر رجل ثلاثة أوصاف قدم الأول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني مثلاً يتوهم خلاف المقصود (أو) لأن في التأخير اخلالاً (بالتناسب كرعابة الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى)

فرعون ويحذفه عليهم (فلم يفهم أنه) أي أن ذلك الرجل (منهم) والغرض بيان أنه منهم والتقديم ولو كان لا يمنع من تعلقه بكنتم أبعد في إفادة هذا المعنى من التأخير وفي هذا الكلام بحث من وجهين أحدهما أن تأخيرهم لا يؤهم كونه من صلة كنتم الأولو كان يكنتم يتعدي عن ومن المعلوم أنه يتعدي بنفسه إذ ينال كمت زيد الحديث كما قال الله تعالى ولا يكنتم الله حديثاً وأجيب عنه بأنه سمع أيضاً تعديده عن فيعرض الإيهام بسبب ذلك ثانيهما أن تقديم المجرور إذا كان نعتاً على الجملة النعتية هو الأصل فهذا مما جرى فيه التقديم على الأصل لا مما قدم الغرض آخر وقد يجاب عنه بجواز تعدد النكت للتقديم فيجوز أن يقال قدم لأنه الأصل لقرب المجرور ومن المفرد لأن الأصل تقديره بالمفرد و قدم لأن في تأخيرها اخلالاً بالمترادف فهم (أو) لأن في التأخيرها اخلالاً (بالتناسب) المطلوب في المقام وذلك (كمافي) (رعابة الفاصلة) وقد تقدم نفسه يرافعا في مناسبتها الفاصلة أخرى فيقدم فيها بعض المفعولات التي تحذف بحرف يناسب به خاتمة لاخرى (نحو) قوله تعالى (فأوجس) أي أخفى (في نفسه خيفة موسى) فقدم خيفة على موسى ولو كان فاعلاً لرعاية ما بعده وما قبله من الفواصل المختومة

الفاصلة كقوله تعالى أما رب هرون وموسى وفي الأخرى رب موسى وهرون قال المصنف وفيه نظر من وجوه الأول أنه جعل تقديمه على شركاء العناية والاهتمام وليس كذلك لأن الآية متسوقة للانكار التوبيخي فيمنع أن يكون بعده وجعلوا لله منكر من غير اعتبار تعلقه بشركاءه إذ لا يشكر أن يكون مجرد الجعل متعلقاً به فيمنع أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاءه وعكسه فلا فرق وعلم من هذا أن كل متعدي لمفعولين لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية قلت الصواب مع السكاكي وكون كل واحد من

وعليه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء أي على القول بأن الله شر كما منعه ولا جعلوا أو لعارض بورثه ذلك كما إذا توهمت أن مخاطبتك ملتفت الخاطر إليه ينتظر أن تذكره في معرض معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة حتى تجده سبحانه لا ذكر صالحاً وأوردته نحو قوله تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قدم فيه المجرور ولا شتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من أصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجبلاً في فكرها كانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاص منبت خير

منظراً للإمام الحديث به بخلاف ما في سورة القصص أو كما إذا عدت ما تبعه وقوعه من جهتين أحدهما بتقديم

(قوله فلم يفهم أنهم) أي والغرض بيان أنهم منهم لا إفادة ذلك من يد عناية الله به فتأخيره فيه اخلالاً بالمعنى المقصود (قوله ثلاثة أوصاف) أي كونه مؤمناً أو كونه من آل فرعون وكونه يكنتم إجماله وهذه الأوصاف مفعولات للفعل لأن العامل في الموصوف عامل في الوصف وقوله قدم الأول أعني مؤمن أي على الجميع (قوله لكونه أشرف) أي ولا فراده إذا لعت المفرد يقدم على غيره (قوله ثم الثاني) أي على الثالث وقوله مثلاً يتوهم الخ أي ولقربه من المفرد بحسب المتعلق إذا لعت المفرد أو سكت عن الثالث لأنه وقع في محله فلا يسأل عنه (قوله كرعابة الفاصلة) أي كالتقديم الذي لرعاية الفاصلة فإن قلت إن رعاية الفواصل من البدع قلت قد سبق بيان إمكان المخراطة في ذلك المعاني من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان به رعاية كونها جميعاً على غلط واحد أولها كآخرها

انكاره بدون قصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد اليه والاعتناء به كره فالبلاغه توجب أنك إذا أنكرت تقول في الاول شيء
حاله في البعد عن الوقوع هذه أي يكون لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدى فنقدم المنكر على المرفوع وفي الثاني لقد وعدت أنا وأبي
وجدى هذا فتؤخر عليه قوله تعالى في سورة التمل لقد وعدنا هذا نحن وأبائنا وقوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وأبائنا هذا
فان ما قبل الا في أمنا كنا تراباً وأبائنا أمنا لمخرجون وما قبل الثانية أمنا ذامتنا وكنا تراباً وعظاماً أمنا لمخرجون فالجهة المنظور فيها
هناك كونهم أنفسهم وأبائهم تراباً والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً ولا شبهة أن الاولى أدخل عندهم في تبعيد البعث أو كما
إذا عرفت في التأخير مانعاً كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين وقال الملا من قومه الذين (١٦٥) كفروا وكذبوا بلفظ الآخرة

وأترفتناهم بتقديم المجرور
على الوصف لانه لو أخر عنه
وأنت تعلم أن تمام الوصف
بتمام ما يدخل في صفة
الموصول وتتمامه وأترفتناهم
في الحياة الدنيا لا احتمال
أن يكون من صفة الدنيا
واشبهه الامر في القائلين
انهم من قومه أم لا بخلاف
قوله تعالى في موضع آخر
منها فقال الملا الذين
كفروا من قومه فانه جاء
على الاصل لعدم المانع
وكما في قوله تعالى في سورة
طه أمنا رب هرون وموسى
للمحافظة على الفاصلة
بخلاف قوله تعالى في
سورة الشعراء رب موسى
وهرون وفيما ذكره نظر
من وجوه أحدها انه جعل
تقديم الله على شركاءه للعناية
والاهتمام وليس كذلك
فان الآية مسوقة للانكار
التوبيخي فيمنع أن يكون
تعلق جعلوا بالله منكراً
من غير اعتبار تعلقه بشركاء
اذ لا ننكر أن يكون جعل ما
متعلقاً به فبين أن يكون

بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآتي على الالف

بالالف اذ لو أخر خيفة فات ذلك وهذا الوجه وهو رعاية الفواصل من البديع لكن يمكن أن يضطر في
سلك المعاني من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان بها رعاية كونها جميعاً على غط أولها كآخرها
وقدمت الاشارة الى هذا المعنى فليفهم والله أعلم

المفعولين متعلقاً بالآخر والخطاب توبيخي لا يمنع أن يكون الاعتناء بأحدهما أشد ولا شك أن مجرد
جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله تعالى لا يقبل التوبيخ ويجوز جعل أمر ماله يتدر الزهن
منه الى الاحجام عنه لعظم المقام فلا شك أن العناية قد تشدد بأحدهما فمقدمة وهو لم يعطى
العناية بل بعناية خاصة وإنما علم أن هذا الكلام يخالف قوله في حد المسند وفائدة التقديم أي تقديم الله
على شركاءه استعظاماً أن يتخذ له شركاً بل ملكاً كان أم حنبلاً أم غيره ما وذلك لان هذه الفائدة لا تحل
الا بالتقديم فتشأن من ذلك عناية ذكر اسم الله تعالى أولاً وان تساوى في العناية بالاشارة من الانكار
التوبيخي ثم قال وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاختلال ببيان المعنى أي في قوله تعالى قال
الملا من قومه الذين كفروا والتقديم لرعاية الفاصلة أي في قوله تعالى رب هرون وموسى من القسم
الثاني وليسامنه يريد بقوله وليسامنه أن من قومه اذا قدم على الذين كفروا كان حالاً من الملا والذين
كفروا صفة لقومه لا الملا حتى يكون حق من قومه التأخر عنه بناء على أن حق الحال التأخير عن
التوابع والمصنف فهم من كلام السكاكي أن القسم الثاني هو أن يتقدم ما حقه التأخير فلا جرم أنه
لا يكون من قومه من القسم الثاني وكذا تقديم هرون على موسى لان أحدهما معطوف على الآخر بالواو
وليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر ولا شك أن ما فهمه المصنف عن السكاكي هو انما عبرة
وأوجب بأن القسم الاول وهو أن يكون المقدم ما عرفه في اللغة تقدم بالاصالة كالبدء المعتبر
اذ لم يعرض ما يقتضى العدول عنه فيكون التقديم لمجرد الاصالة والقسم الثاني أن يكون للعناية ببيان
ما تقدم اماله كونه نصب عينك أو لغير ذلك سواء كان حق ما تقدم لغيره التأخير أم لا واذا تقررت هذا
فالتقديم المذكور وان داخلان في القسم الثاني لان رعاية الفاصلة والاحتراز عن الاختلال أو رنا
كون المتقدم نصب عينك ولا يمنع اجتماع الاسباب في مثل ما نحن فيه على مسبب واحد وفيما قاله
نظراً لان كلامهم ما سبب للعناية ثم قال ان تعلق من قومه بالدين على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى
وجه بعيد ورد عليه منع ذلك لان الدنيا ليست اسماء بل صفة والالف واللام فيها موصولة التقدير التي دنت
من قومه ولا شك أن فيه تعسفا وبقي من أسباب تقديم بعض الممولات على بعض افادة الاختصاص
كما تقدم عن ابن الاثير في نحو ان السابا بهم وجاعرا كازيد لكنه مخالف لكلام الجمهور والله تعالى أعلم

انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكراً باعتبار تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم هذا أن كل
فعل متعدي الى مفعولين لم يكن الاعتناء بكر أحدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية
وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاختلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني وليسامنه وثالثها أن تعلق
من قومه بالدين على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى وجه بعيد

(قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ) وانما قدم الجار والمجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لان تقديمه
يفهم حصر الخيفة في نفسه وهو غير مراد (قوله على الالف) أي مبنية عليها

﴿ القول في القصر ﴾

القصر حقيقي وغير حقيقي

* (القصر) *

(قوله في اللغة الحبس) ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات فيها وقال بعضهم هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير فهو من قصر الشيء على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره لامن قصرت الشيء حسبه بدليل التعبير على (قوله تخصيص شيء بشيء) أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة موصوف فالبناء على المنصور والنهي الأول أن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني العسفة والعكس وذلك لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الآخر بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره فالقصر مطلقاً يستلزم النفي والاثبات (قوله بطريق مخصوص) أي (١٦٦) معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الأربع طرق

﴿ القصر ﴾

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي)

﴿ القصر ﴾

هو في اللغة الحبس قال تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسة فيها وأما في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة موصوف بطريق مخصوص من الطرق الأربعة الآتية من النفي والاسمئة وغير ذلك وهو في الاصطلاح مأخوذ من ذلك ولا ينافي ذلك تعديه على كماله واحترزنا بقولنا بطريق الخ من نحو خصصت زيداً بالعالم فلا يسمى تخصيصاً اصطلاحاً وإنما قلنا أن أحد الشئين موصوف والآخر صفة لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف (وهو) أي القصر (حقيقي وغير حقيقي) أي ينقسم القصر إلى ما يسمى حقيقة وإلى ما يسمى غير حقيقي وهو الإضافي وذلك

﴿ القصر حقيقي الخ ﴾

ش هذا هو الباب الخامس والقصر هو الحصر وهو تخصيص أمر بأخر بأحدى الطرق الأربع كذا قالوه وسألتني أنها أكثر من أربع وهو يجري بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الفعل والظرف والحال وغيرهما إلا ما سيأتي وهو منقسم بالاستقراء إلى قصر حقيقي وقصر غير حقيقي أي مجازي وأعلم أن القصر الحقيقي ينظم حكمين إثبات الحكم للذ كور ونفيه عما عداه وكلاهما حقيقة والقصر المجازي ينظم حكمين إثبات الحكم للذ كور ونفيه عن غيره وهو مجازي كاستنبهه وكل واحد من هذين ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا النعت الذي يتكلم عليه النحوي قيل المراد لا النعت فقط فإن الصفة المعنوية أعم من أن تكون نعتاً وغيره وليس كذلك بل المراد أخرج النعت فإن النعت لا يكون

الآتية في كلامه وهي العطف وما والا وإغما والتقديم أو توسط ضمير الفصل وتعرف المسند إليه أو المسند إليهم الجنس على مام واحترز بقوله بطريق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصر اصطلاحاً وأعلم أن البناء الأول للإصاق والتعددية والثانية باء الاستعانة فلا يقال إن في كلامه تعلق حرفي بحر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وهو حقيقي الخ) أي الشارح بالضمير بطول الفصل أو للإشارة إلى أن قوله القصر ترجمة وقوله حقيقي خبر لمبتدأ محذوف وحينئذ فيكون في كلام المصنف

لان

استخدام لان الضمير عائداً على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجمة

(قوله وغير حقيقي) أي وهو الإضافي وذلك لان السلب الذي تضمنه القصران كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو الحقيقي نحو ما حاتم الأنبياء والرسول الاتحاد والافهوالاضافي نحو ما زيد الأشاعر وحاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيقي أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بمعنى نفس الامر لان عدم تجاوز المقصور للقصور عليه فيه بحسب نفس الامر وأن الإضافي نسبة للإضافة لان عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص وفيه نظر فإن عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الامر إذا ثبت في كل منهما من المطابقة لنفس الامر والا كان كذا وحينئذ فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الامر لان عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء بحسب نفس الامر أيضاً كما علمت فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامة تسمية في حوائج المطول أن الحقيقي نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وأن المراد بالاضافي المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين مجازي له وفيه نظر لان كلام المعنيين حقيقي القصر ونيس الغرض من سوى الكلام أفاده أن

بعض المعنيين معنى حقيق للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازي له كانه العلامة السمي فلا يصح ما ذكره ايضا والاولى كمال الحفيد ان المراد بالحقيقي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال الخطاب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة والاضافي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال الخطاب السابق ومن ثم صرحوا بأن قصر الافراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقي لانه هو الذي يعتبر فيه حال الخطاب وانقسام القصر الى هذه الاقسام انما هو باعتبار حال الخطاب ويمكن أن ينزل كلام الشارع على ذلك وان كان ظاهر كلامه أن الاضافي لا يشترط فيه أن يكون مطابقا لما في نفس الامر حيث عطف قوله أو بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر بأنه لما روي في الاضافي أمر زائد على ما اعتبر في الحقيقي وهو حال الخطاب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما في نفس الامر مع أن المطابقة المذكورة معتبرة فيه أيضا (قوله لان تخصيص الشيء بالشيء) البناء داخل على المقصور عليه أي لان جعل الشيء خاصا بشيء ومخصصا فيه (قوله اما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر) العطف تفسيري أي اما أن يكون بحسب ذاته من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاختصاص أيضا كذلك أو لم يكن كذلك فيم القصر الحقيقي والادعائي (قوله بأن لا يتجاوز الى غيره) الضمير المستتر (١٦٧) في يتجاوز راجع للشيء

الاول والبارز فيه وفي غيره راجع للشيء الثاني أي بأن لا يتجاوز الشيء الاول المقصور الشيء الثاني المتصور عليه الى غير هذا الشيء الثاني كقولك ما خاتم الانبياء والرسول الامجد صلى الله عليه وسلم فقد قصرت ختمهما على محمد ونبيه عن كل ما عداه فلم يتجاوز الختم الى غيره أصلا (قوله وهو الحقيقي) قال ابن يعقوب سمي هذا حقيقا لان التخصيص ضده المشاركة وهذا المعنى هو الذي ينافي المشاركة فهو الاول أن يتحدد حقيقة التخصيص مناسب

لان تخصيص شيء بشيء اما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بأن لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الاضافة الى شيء آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشيء وان أمكن أن يتجاوز الى شيء آخر

لان تخصيص شيء بشيء اما أن يكون بحسب الحقيقة أي بحسب تقرير كمال معنى هذه الحقيقة في نفس الامر وذلك اضافي لا يتجاوز التخصيص به الى كل ما هو غيره أصلا وذلك كقولنا ما نبى خاتم الامجد صلى الله عليه وسلم فلا يثبت ختم النبوة لغيره وانما قلنا كذلك لان التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذي ينافي المشاركة مطلقا فهو الاول أن يتحدد حقيقة التخصيص مناسب أن يسمى قصر حقيقا واما أن يكون بالنسبة الى بعض ما هو غير التخصيص بذلك الشيء كقولك ما زيد الاشاعر فزيد مخصوص بالشعر دون الكتابة لانه لا يتجاوز الشعر الى صفة أخرى أصلا فهذا ولو كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة الكتابة للشعر في زيد هو تخصيص بالاضافة الى معين فالصفة وجود مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتحدد حقيقة التخصيص كونه ليس بأكل ولو شمله مطلق التخصيص مناسب أن يسمى قصر اضافة لان التخصيص فيه اضافي فالسمي بالقصر الحقيقي والاضافي كلاهما حقيقة اصطلاحا وكما الحقيقة في أحدهما دون الآخر أو بحسب مناسبة تسمية الاول حقيقة والثاني اضافة مقصودا على معنوية أبدأ ولا عكسه لان أداة الاستثناء لا تقع بين الموصوف والصفة لا يقال بل تقع بينهما على رأي الزمخشري وسأني في كلام المصنف عند الكلام على الحال ما يقتضي اختياره لانا نقول ان سلمنا ذلك على ضعفه ومخالفته لكلام الجمهور فالواقعة بين الموصوف والصفة لا يتحقق فيها استثناء لا بالتفريق ولا بخلافه فليتأمل لا يقال يقع القصر بين الموصوف والصفة في نحو رأيت رجلا انما هو قائم فان جملة انما تعنت لان القصر هنا انما وقع بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها

أن يسمى قصر حقيقا (قوله بأن لا يتجاوز الى ذلك الشيء) أي بأن لا يتجاوز الشيء الاول وهو المقصور الشيء الثاني وهو المقصور عليه الى ذلك الشيء الآخر (قوله وان أمكن أن يتجاوز الى شيء آخر) والاول للحال وان وصلية أي والحال أنه أمكن مجازوه الى شيء آخر وفيه نظر لان القصر الاضافي لا بد منه من مجاوزة الشيء بالشيء الآخر فقولك ما زيد الا قائم معناه أن زيدا لا يتجاوز القيام الى القعود ولكن يتجاوز الى غيره من العلم أو الشعر أو الكتابة فالاول أن يقول وان تجاوز لما علمت أن الذي ينافي الحقيقي انما هو المجاوزة بالفعل واما الامكان فلا ينافيه وأجيب بأن المراد بالامكان الامكان الوقوعي لا مطلق الامكان فأمكن في كلام الشارع بمعنى وقع كذا اثر السيد الصفي الكني الذي ذكره العلامة الحفيد أن الشرط في الاضافي عدم التجاوز الى ما يعتبر القصر بالاضافة اليه كالقعود في المثال المذكور وأما غيره فلا يشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفي فيه امكان التجاوز وان لم يوجد كما أشار اليه الشارع بخلاف الحقيقي فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ما عدا المقصور عليه من غير امكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله أن الحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعتبر فان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه وان اعتبر التخصيص بالنسبة الى بعضها فهو اضافي وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض

وكل واحد منهما من غير أن قصر الموصوف على الصفة

(قوله في الجملة) أي في بعض أمثلة القصر لافي كلها إذ قد لا يتجاوزها إلى شيء آخر كما إذا اعتبر القصر الذي في لالة الإله بالنسبة لآلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز شيء آخر أصلا (قوله بل اضافي) دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقي أنه مجازي كما قال السيد (قوله لا بمعنى أنه لا يتجاوزها إلى صفة أخرى أصلا) أي والا كان حقيقيا وهذا المعنى الذي ذكره وإن كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة القيام للعود في زيد فلنحة وجود صفة مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة التخصيص لكونه ليس بأكل وان شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا إضافيا لأن التخصيص فيه اضافي قاله ابن يعقوب (قوله وانقسامه) أي القصر وهذا جواب عما يقال (١٦٨) ان القصر هو التخصيص وهو من الأمور الإضافية لكونه نسبة بين المقصور والمقصود عليه حينئذ

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزها إلى صفة أخرى أصلا وانقسامه إلى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينبغي كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة)

فليس المراد بالحقيقي هنا ما يقابل المجازي لأن التسمية في كليهما حقيقة اصطلاحا وعلى تقدير تركلف التوجيه لذلك يجعلها في الإضافي مجازا والغوي لا يتم لوجود مطلق حقيقة التخصيص فيه فليفهم لا يقال الاختصاص من حيث هو لا بجامع الاشتراك فكيف كانت الحقيقة في الأول أكل مع أن التحقيق أن الحقيقة لا تفاوت فيها لافاقول الكمال بعروض نفي كل مشترك ولا يقال حينئذ يكون الحاصل أن هذا تخصيصين اضافيين معاذ لا يتحقق ثبوت تخصيص الابل بالنسبة إلى سلب الغير الآن أحدهما أكل فكيف يسمى أحدهما اضافيا دون الآخر مع أن كلا منهما اضافي لانا نقول عب أن كلا منهما اضافي لكن خص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين فروعي ذلك التفريق بينه وبين الآخر على أنه لا يجري في الاصطلاح فانقسام القصر الذي هو اضافي مطلقا كما قررنا إلى اضافي وغيره صحيح لان الاضافة المنقسم اليها خلاف مطلق الاضافة الموجودة في كليهما وهو ظاهر (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان) أي ينقسم إلى نوعين أحدهما نوعي كل منهما (قصر الموصوف على الصفة) وتحقيقه باعتبار الحقيقي في أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة إلى غيرها وأما الصفة فتجاوزها إلى غيرها وسما في أن هذا المعنى وهو كون الموصوف ليس له الاضافة واحدة متعذر بل محال وأما باعتبار غير الحقيقي فهو أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة إلى صفة أخرى واحدة أو صفات أخرى معينة كما إذا اعتقد الخاطب أن زيدا يتصف بالكتابة فقط أو بالكتابة مع الشعر فقول ما زيد الاشاعر فتقصره على الشعر فقط بحيث لا يتعداه إلى الكتابة وإن كان الشعر وهو

فالاول من الحقيقي قصر الموصوف على الصفة كقولك ما زيد الا كاتب فانك قصرت فيه الموصوف وهو زيد على الصفة وهي الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لانه كيف يكون للذات صفة واحدة أم كيف يمكن احاطة العلم بذلك أن لو كان والثاني من الحقيقي قصر الصفة على الموصوف وهو يجري كثيرا بين المبتد والخبر كقولك ما كاتب الا زيد والفعل وفاعله نحو ما قام الا أنا وما ضرب عمر الا زيد والحال كقولك ما جاء زيدا الا راكبا لانك قصرت الجيء على صفة الركوب معناه ما جاء في حال الا في حال الركوب

والمقصود عليه حينئذ فيمنع اتصافه بالحقيقي وتقسيمه إلى الحقيقي والاضافي من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالحقيقي ما يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس إلى الغير بل المراد به ما كان بالاضافة إلى جميع ما يغير فهو حينئذ نوع من الإضافي بمعنى ما يكون تعقله بالقياس إلى الغير كما أن الإضافي هنا نوع منه أيضا وهو ما يكون بالاضافة إلى بعض ما يغير والحاصل أنه ليس المراد بالحقيقي ما ليس اضافيا مطلقا بل ما كان بالاضافة إلى جميع المقصور عليه كما أن المراد بالاضافي ما كان بالاضافة إلى بعض ما يعد المقصور عليه وحينئذ فكل منهما قسم من مطلق اضافي (قوله بهذا المعنى) تناسعه

الحقيقي والاضافي والبناء للإبادة من ملازمة الدال للدلول المشار إليه فيما سبق وهو عدم مجاوزة المقصور المقصور عليه إلى غيره أصلا بالنسبة للحقيقي أو عدم مجاوزة المقصور المقصور عليه إلى شيء آخر يعني وإن أمكن أن يتجاوزها إلى غير ذلك المعنى بالنسبة للاضافي (قوله لا ينبغي كون التخصيص) أي الذي هو القصر (قوله مطلقا) أي حقيقيا كان أو اضافيا وقوله من قبيل الإضافات أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصود عليه أو لان في كل من الحقيقي والاضافي اضافية إلى الغير لكن في الحقيقي إلى الجميع وفي الاضافي إلى البعض وخص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه أنسب بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة فالحقيقة موجودة في كل منهما ما لكن في الحقيقي أكل لنفي كل مشترك

وقصر الصفة على الموصوف والمراد الصفة المعنوية لا النعت

(قوله وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولك ما زيد إلا قائم فقد قصرت زيداً على القيام ولم يتجاوز له القعود ويصح أن تكون تلك الصفة وهي القيام لموصوف آخر (قوله إلى صفة أخرى) إن أراد أي صفة كان القصر حقيقة قياساً وإن أراد إلى صفة معينة من الصفات كان إضافياً وكذا يقال فيما يأتي (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر وقد يمنع كون تلك الصفة لموصوف آخر كافي أعني الله واحد وأما في قصر الصفة

(١٦٩)

الجواز فيه (قوله أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف) كقولك ما قائم الأزبد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوز له إلى غيره وإن كان زيد متصفاً بصفات أخرى كالكل والشرب وقوله إلى موصوف آخر المراد الجنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وبعض معين (قوله والمراد بالصفة) أي التي تقصر أو بقصر عليها (قوله ههنا) أي في باب القصر (قوله المعنى القائم بالغير) أي سواء دل عليه بالنظر النعت النحوي كقائمه أو غيره كالفعل نحو ما زيد لا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجودياً أو عديمياً كالحال وأشار الشارح بالعناية إلى أنه ليس المراد بالمعنوية ما قابل صفات المعاني وهي الحال اللازمة لصفة أخرى فقط بل المراد بها ما قابل الذات عند المتكلمين فشمعت

وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (المراد) بالصفة ههنا الصفة (المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوي

الوصف بتعدي هو زيداً إلى عمرو (و) ثاني نوعي كل منهما (قصر الصفة على الموصوف) وتحقيقه بالنسبة إلى الأول وهو الحقيقي أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف إلى موصوف آخر مطلقاً وإن كان الموصوف هو يتجاوزها إلى غيرها كقولنا لا إله إلا الله فإن الألوهية حكمنا بانها لا تتجاوز مصدوق الجلالة إلى غيره كأنها كذلك في نفس الأمر وهذا موجود كثيراً كما تقدم في قولنا ما خاتم الأنبياء إلا محمد صلى الله عليه وسلم فقد حكمنا بقصر ختم النبوة عليه صلى الله عليه وسلم ولا يقتضي ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز ختم النبوة إلى غيره من الأوصاف التي تجاوزها إلى غيره كالشفاعة وأما بالنسبة إلى الثاني وهو الإضافي فهو أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف إلى موصوف آخر معين متحد أو متعدد وإن كانت هي تتجاوز إلى غير ذلك المعين كان يعتقد المخاطب أن الشعر وصف لعرو فقط وأنه لا يزيد فتقول ما شعر الأزبد فقصر الشعر على زيد بحيث لا يتعداه إلى عمرو فقط وإن كان يتعدى إلى غيره عمرو ومعلوم أن هذا أيضاً لا يقتضي كون الموصوف مقصوراً على صفة الشعر بل يجوز أن يتعداه إلى الكتابة وغيرها وهذا كله ظاهر بسطناه لأن هذا أول الباب (المراد) بالصفة في هذا الباب الصفة (المعنوية) وعني بالمعنوية المعنى القائم بالغير وهو ما يقابل الذات عند المتكلمين ولا يعني المعنوية التي هي الحال فقط فشمعت الوجودية والعدمية (لا النعت) أي ليس المراد بالصفة هنا النعت النحوي وفسر بأنه هو التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول كالعالم كقولك جاءني زيد العالم فقد دل العالم على معنى هو العلم في متبوعه وهو زيد واحترز بغير الشمول عن نحو كلهم من قولك جاء القوم كلهم وهو التأكيد خرج بالدلالة على المعنى في المتبوع البدل وعطف البيان والتأكيد الذي ليس للشمول لأنها كلها لا تدل على المعنى في المتبوع لأنهم أنفسهم وورد عليه فهو علمه في قولك أعجبتني زيد علمه فهو تابع دل على معنى هو العلم في المتبوع وأجيب بأن المعنى دل على معنى كائن في المتبوع من حيث كونه في المتبوع لأن الحديث تراعى في الحد ودق المراد أنه أشعر بالمتبوع في دلالاته فهو معنى ما زيد إلا كعب كذا قاله وفيه نظر لأن هذا لا يعذر من قبله ثم التحقيق في ما جاء زيد إلا را كعباً أن القصر بين محي عزيد وحوال الركوب لا بين زيد والمحي وإنما كثر هذا القسم لأنه لا يتعذر مثلاً العلم بأنه ليس في الدار الأزبد وقد قصد بالتصريح التحقيق المبالغة لعدم الاعتداد بغير الصفة عند قصر الموصوف عليها أو بغير الموصوف عند قصر الصفة عليه ويكون قصر حقيقة قياساً على سبيل الادعاء

(٣٣ - شروح التخليص ثاني) الوجودية والعدمية كما قلنا ولا يقال تفسير الصفة بما ذكر اصطلاحاً للتكلمين والمناسب هنا كالمعنى اللغوي لأنه المتبادر لأننا نقول هذا المعنى لغوي أيضاً فقد قال في الصحاح الصفة كالعالم والساود (قوله لا النعت النحوي) ليس المراد لا النعت النحوي فقط بل ما هو أعم منه لأن هذا لا يفسح لأن النعت النحوي لا يدخل في شيء من طرق التصرف فلا يعطف ولا يقع بعد الأول لا بعد الثاني ولا يتوسط بينهما وبين منونه ضمير الفصل وإن مسنداً ولا مسنداً إليه حتى بقصدية تعريفه باللام القصر وحيداً للمراد فيه بالكيفية أي أنه لا يصح إرادته في باب القصر إذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يكره على هذا قول الشارح وبينهم ما الخ لأن المراد ببيان النسبة بينهما في حد ذاتهما نفس الأمر لا في هذا الباب تأمل

(قوله أعني التابع) أى اللفظ التابع وهذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابيع وقوله الذى يدل على معنى في متبوعه فصل خرج به البدل وعطف البيان والتأكيده الذى ليس للشمول لانها كلها لا تدل على معنى في المتبوع لانها انفسه وأورد عليه أنه غير مانع لشموله نحو علمه في أعجبنى زيد علمه فانه تابع دل على معنى وهو العلم في المتبوع وأجيب بأن قيمة الحد الحثية معتبر في التعريف فالمعنى دل على معنى كائن في المتبوع من حيث كونه في المتبوع بمعنى أنه يشعر بالمتبوع في حال دلالة على المعنى ويشعر بأن هذا المعنى كائن في ذلك المتبوع كالعلم في قولك جاء زيد العالم فانه يشعر بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم في أعجبنى زيد علمه فانه انما يدل على المعنى ولا يشعر به بالمتبوع الا باضافته للضمير العائد اليه وأورد أيضاً نحو أخوك من قولك جاءني زيد أخوك دلالة على الذات وعلى معنى فيها وهو الاخوة وأجيب بأن المراد الدلالة قصد الغرض من البدل تكرير النسبة لا الاشعار بالاخوة (قوله غير الشمول) فصل ثان أخرجه التأكيده بكل وأخواتها واعترض بأن هذا القيد يخرج نحو الشمولون في قولك جاء الناس الشمولون زيداً فانه دال على معنى في متبوعه هو الشمول مع أنه نعت نحوى فالتعريف غير

(١٧٠)

جاء الناس الشمولون زيداً فانه دال

أعني التابع الذى يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لئلا يصادفهما في نحو أعجبنى هذا العلم وتشاركهما في مثل العلم حسن

وان هذا المعنى كائن في ذلك المتبوع كالعالم الاشعار بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بخلاف نفس العلم في قوله نعتنى زيد علمه فلم يشعر بذات المتبوع الا باضمير المضاف اليه وورد أيضاً نحو أخوك من قوله جاءني زيد أخوك دلالة على الذات وعلى معنى فيها وهو الاخوة وأجيب بأن الغرض من البدل نفس النسبة لا الاشعار بالاخوة وفيه نظر لان الغرض من كل اسم افادة معناه وورد أيضاً خروج نحو الشمولون في قولك جاء الناس الشمولون زيداً وهو نعت مع خروج وجهه بقول الحد غير الشمول وأجيب بأن المراد الشمول المعهود في التوكيده وهو الذى يستفاد بالانفاط والمعلومه وفيه ضعف وورد أيضاً نحو العلم والرجل في قولك أعجبنى هذا العلم في هذا الرجل فان تابع الاشارة نصوا على أنه نعت ولم يدل على معنى كائن في المتبوع لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقيد بحاجب بان اسم الاشارة يراعى مدلوله من حيث انه شئ يشار اليه وكونه علماً أو رجلاً معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ما قبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد ولكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه حينئذ ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت وانما قلنا ليس فيه اشعار بذلك لانه ليس مشتقاً وعلى تقدير الاشعار يرد عليه نحو النفس في قولك جاء زيد نفسه لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هي الفاعلة للجمعي وليس موصوفاً بكونه ملابس هو الفاعل للجمعي فالاولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود وقد اطلت هنا للاحتياج الى تحقيق ما يرد على هذا الحد لان الظاهر من حده الارضاء على كقولك ما حاتم الاجواد فان قلت الخطاب الادعائى ما الذى يميز به عن المجازى وعن الكذب قلت انما يميز عن المجازى الافرادى وهو مشتمل على المجاز التركيبى فتوكل ما زيدا الا قائم دل على سلب جميع الصفات غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام وان كانت مفردات هذا التركيب

جامع وأجيب بأن المراد بالشمول المنفى الشمول المعهود في التوكيده وهو الذى يستفاد بالانفاط والمعلومه وفيه ضعف اذ لا قرينة على ذلك وأجيب عبد الحكيم بحجوب غير هذا بان الشمول لزيد شمول مقيد بغير الشمول الذى في القوم فانه مطلق والمطلق غير المقيد وأورد أيضاً نحو العلم والرجل في قولك أعجبنى هذا العلم في هذا الرجل فان تابع الاشارة نصوا على أنه نعت مع أنه لم يدل على معنى كائن في المتبوع لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقيد بحاجب بأن اسم الاشارة يراعى معناه مدلوله من حيث انه

شئ يشار اليه وكونه علماً أو رجلاً معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان ما قبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد ولكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه حينئذ ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت وعلى تقدير الاشعار يرد عليه انما كيد بالنفس والعين في قولك جاء زيد نفسه أو عينه لدلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هي الفاعلة للجمعي وليس موصوفاً بكونه ملابس هو الفاعل للجمعي فالاولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله وبينهما) أى بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها وبين النحوية والمعنوية من حيث دلالتها والافانحوية لفظ وهو مبين للمعنى (قوله لتصادفهما) أى تصادق النعت النحوى والصفة المعنوية وفيه نظر اذا الصفة المعنوية معنى والنعت النحوى لفظ فهما متباينان فلا يتانى تصادفهما وأجيب بجوابين الاول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ولا شئ أن هذا المثال وجد فيه الامران فان العلم نعت لاسم الاشارة على قول وصفة معنوية لانه معنى قائم بالغير الجواب الثانى أن الكلام مبني على المسامحة وذلك لان التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوى ولكن لشدة الارتباط الذى بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى للفظ على طريق التسميح والتجاوز (قوله العلم حسن) مثال لافتراق الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لا نحوية لانه مبني

(قوله ومررت بهذا الرجل) مثال لانفراد النعت فان لفظ الرجل نعت لاسم الاشارة ولم يدل على معنى قائم بالغیر بالنظر لاصله فليس صفة بمعنى فان قبل الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغیر اذ هو دال على كون المشار اليه موصوفاً بالرجولية ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو من أصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم (١٧١) ولوعرض له في الحين ما ذكر من التأويل

فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب أنه ان كان المعبر في كون الشيء صفة معنوية ما كان باعتبار الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الا زيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا بأنه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد في الاتصاف بكونه أخاً الخ فاما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال أو لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الاصل لان الرجل حيث أعرب نعتاً بقصد فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقاً من النعت وهو أقرب هذا اذا فسرنا الصفة المعنوية بمقابل على معنى يقوم بالغیر أو بمعنى يقوم بالغیر وان فسرناها بمقابل على ذات ومعنى قائم بها كالعلم فيبيننا أيضاً بين النعت ما ذكر اتصافه بما في لفظ عالم من قولك جاءني رجل عالم فهو نعت وصفة دالة على الذات باعتبار المعنى وانفرد الصفة في العالم من قولك العالم بكرم اذ ليس نعت كما لا يخفى وانفرد النعت في لفظ الرجل من قولك جاءني هذا الرجل ويراداً يضافه ما تقدم قبل والتفسير الاول أقرب أي لانه أكثر استعمالاً ولان المنظور اليه في الحصر هو المعنى فتأمل (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الذي هو

ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الا زيد فن قصر الموصوف على الصفة تقدير المسمى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخاً أو ساجاً أو زيداً (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة

أنام نتميز له كل المنزل ثم الصفة المعنوية حيث يراد بها المعنى القائم بالذات كما تقدم لان تصادق النعت أصلاً لان مدلول النعت لفظ واللفظ والمعنى متباينان الا أن يراد بالتصادق تحقق أحدهما مع الآخر في الجملة فيصح لان مدلول لفظ النعت عند تحققه يتحقق مدلوله ومدلوله قد يكون صفة معنوية وأما حيث يراد بمدلول الصفة المعنوية اللفظ الدال على ذلك المعنى فيكون بينهما وبين لفظ النعت باعتبار المصدق عموم من وجه اتصافهما في لفظ العلم من قولك أعجبتني هذا العلم فالعلم نعت لاسم الاشارة على قول وصفة معنوية أي دالة على معنى هو العلم وانفرد الصفة المعنوية في انط العلم من قولك العلم حسن لدلالته على المعنى وليس نعت كما لا يخفى وانفرد النعت في لفظ الرجل في قولك أعجبتني هذا الرجل لانه نعت لاسم الاشارة ولم يدل على المعنى القائم بالغیر في أصله فليس صفة معنوية فان قيل هو في هذا التركيب دل على المعنى وهو كون المشار اليه موصوفاً بالرجولية ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو في أصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم ولوعرض له في الحين ما ذكر فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب أنه ان كان المعبر في كون الشيء صفة معنوية ما كان في الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الا زيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا بأنه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد في الاتصاف بكونه أخاً الخ فاما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال أو لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الاصل لان الرجل حيث أعرب نعتاً بقصد فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقاً من النعت وهو أقرب هذا اذا فسرنا الصفة المعنوية بمقابل على معنى يقوم بالغیر أو بمعنى يقوم بالغیر وان فسرناها بمقابل على ذات ومعنى قائم بها كالعلم فيبيننا أيضاً بين النعت ما ذكر اتصافه بما في لفظ عالم من قولك جاءني رجل عالم فهو نعت وصفة دالة على الذات باعتبار المعنى وانفرد الصفة في العالم من قولك العالم بكرم اذ ليس نعت كما لا يخفى وانفرد النعت في لفظ الرجل من قولك جاءني هذا الرجل ويراداً يضافه ما تقدم قبل والتفسير الاول أقرب أي لانه أكثر استعمالاً ولان المنظور اليه في الحصر هو المعنى فتأمل (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الذي هو

حقائق قوله والاول أي اذا كان القصر غير حقيق في فهو قسمان أحدهما تخصيص امر بصفة دون صفة أو مكان صفة فالاول كقولك لمن يعتق أن زيداً شاعر منجم ما زيداً الشاعر والثاني كقولك لمن يعتق أن زيداً منجم فقط ما زيداً الشاعر الثاني تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر كقولك لمن يعتق أن زيداً شاعران ما شاعران لا زيد وتخصيص صفة بأمر مكان آخر كقولك لمن يعتق أن زيداً شاعر ولا زيد ما شاعر لا زيد فقد ظهر أن كل واحد من غير الحقيقي والحقيقي في ضربان فالأقسام

على الصفة المعنوية تأويلان وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغیر دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقاً فتدبر (قوله تقدير) حال من الصفة أي حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة مقدرة في ذلك لعدم تحققها في ذلك لان كلام المسند والمسند اليه في تلك الامثلة ذات وقوله فن قصر الموصوف على الصفة مبني على أن التأويل في جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبراً وقد يكس ويعتبر التأويل في جانب المقتصور على معنى قصر الكون زيداً على أخيل والبابية على الساج والهادية على زيد فينبغي أن يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخفى على تكلف

من الحقيقي نقول ما زيد الا كاتب اذا اردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد في الكلام لانه ما من متصور الا وتكون له صفات تتعدى الاحاطة بها أو تعمس

(قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ ومن الخبر على القول بحوازه منهما وحاصل ما ذكره المصنف أن القصر ما حقيقى أو اضافى والحقيقى اما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما اما حقيقى غير ادعائى أو ادعائى فهذه أربعة والا اضافى اما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما اما قصر افراد أو قلب أو تعيين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا أريد الخ) هذا قيد فى المثال أى أن هذا المثال انما يكون من الحقيقي اذا أريد أن زيد لا يتصف بغيرها أى بكل مغاير لها من الصفات وأما اذا أريد أنه يتصف بها لا يعاقلها فقط من الشعر مثلا كان من (١٧٣) القصر الاضافى (قوله وهو) أى قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا

(من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أى غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد لتعدى الاحاطة بصفات الشئ) حتى يمكن اثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية بل هذا محال

(من الحقيقي) هو (نحو) قول الفائل (ما زيد الا كاتب) ولكن انما يكون هذا المثال من الحقيقي (اذا أريد أنه) أى زيد لا يتصف بغيرها أى بغير الكتابة من الصفات أيضا (وهو) أى قصر الموصوف على الصفة الحقيقي (لا يكاد) معناه (يوجد) حقيقة بأن لا يوجد لشيء الا صفة واحدة نعم يوجد ادعاء بتزويل غير الصفة المشتبهة كالعدم ولذلك لا تصدر حقيقة من يخرز عن نقيضة الكذب ولفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشئ فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الاندرا تنزيلا للنادر بمنزلة الذى لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه أى لا يقرب ذلك الشئ الى الوجود أصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله (لتعذر) أى لعدم امكان (الاحاطة) عادة (بصفات الشئ) فاذا تعذر فى العادة احاطة المخلوق بصفات الشئ لم يثبت للخرز عن نقيضة الكذب أن يأتي به قاصدا لمعناه الحقيقي وان فسر التعذر بالتعسر غلبا بالناسب الاول وعلى كل فليس هذا استعماله عقلية وانما تعذر الاحاطة بالوصاف لما علم أن العاقل لا يحيط بأوصاف نفسه لاسمى بالباطنية والاعتبارية فكيف بأوصاف غيره وقيل ان وجود معناه محال لأننا إذا أثبتنا بطريق من طرق الحصر صفة ونفيها مساو لها من الاوصاف فتلك الاوصاف المنقضية لها نقيض ثبوتها ولا بد من تحقق ذلك النفي الذى هو النقيض بأن يتقرر مع الصفة المشتبهة اذ لو رفع ذلك النفي مع رفع نقيضه وهو نفس الاوصاف المنقضية لزم ارتفاع النقيضين وهو محال فان قلنا مثله لا ما زيد الا كاتب فعناه على أن القصر حقيقى أن زيد لم يتصف بوصف آخر غير الكتابة من شعر وقيام وقعود وغير ذلك فهذه الاوصاف المنقضية وغيرها لا بد من ثبوت نقيضها مع الكتابة وان لم يرتفعها وارتفع نقيضها وهو محال ولا بد من هذا كون المحال لا يقصد نفيه ولا قصد الاوصاف الوجودية فقط لان الكلام فى القصر الحقيقى وهو لا يتصور الا بنفى كل ما هو غير المكتتب ثم قصد الاوصاف الوجودية فقط لولمنا كونه عذرا لم يندفع به ما ذكرنا لو قصدنا ما لم يثبت الدفع أيضا اذ من جملة المنفيات الحركة مثلا فيلزم ثبوت السكون بانتفاءها حينئذ أربعة والمخاطب بالاول من ضربى كل وهو تخصيص امر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر من بعثة الشركة أى مشاركة الصفة لغيرها ومشاركة الامر لغيره وهذا يسمى قصر افراد لقطعه للشركة بين الصفتين فى موصوف واحد وبين الموصوفين فى صفة واحدة بخلاف من يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها فى القصر كفى ليس فى انذار لا زيد بل لان من الصفات ما هو حقيقى خصوصا لان التسمية فلا يقع من لعقل لتحرى للصدق اثبات واحدة منها ونفى ما سواها مطلقا قاله الفخرى (قوله حتى يمكن الخ) تفرع على الاحاطة أى أن الاحاطة بصفات الشئ التى تفرع عنها امكان اثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية متعذرة وغير منها الصفات الشئ (قوله ونفى ما عداها) الاولى ونفى ما عدا أى الشئ المكتتب الا أن يقال أنه أثبت الضمير نظرا الى أن الشئ المذكور صفة (قوله بل هذا) أى قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا محال وهذا الضراب عز قول المصنف وهو لا يكاد يوجد فيه لأنه لا حاجة لذلك الانحراب لان قول المصنف وهو لا يكاد يوجد يفيد المخالفة خصوصا وقد علل بعد ذلك بالتعذر وقد يقال ان المتعذر له فى المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محال ولا دلالة لتعذر على المخالفة لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أن كثيرا ما يراه التعسر

لا يكاد يوجد أى من البالغ المتحرى للصدق وهذا لا ينافى أنه قد يكون من غيره لكن يكون كاذبا ولفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشئ فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الاندرا تنزيلا للنادر بمنزلة الذى لا يقارب الوجود وتارة يعبر به عن نفي الوقوع والبعد عنه أى لا يقرب ذلك الشئ الى الوجود أصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله بعد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ أى لعدم امكان الاحاطة بصفات الشئ عادة لانه اذا تعذر فى العادة احاطة المخلوق بصفات الشئ لم يثبت للخرز عن نقيضة الكذب أن يأتي به قاصدا لمعناه الحقيقي (قوله لتعذر الاحاطة الخ) أى لتعذر احاطة المتكلم بها ثبوت ذلك التعذر لاكثرها حتى

يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها فى القصر كفى ليس فى انذار لا زيد بل لان من الصفات ما هو حقيقى خصوصا لان التسمية فلا يقع من لعقل لتحرى للصدق اثبات واحدة منها ونفى ما سواها مطلقا قاله الفخرى (قوله حتى يمكن الخ) تفرع على الاحاطة أى أن الاحاطة بصفات الشئ التى تفرع عنها امكان اثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية متعذرة وغير منها الصفات الشئ (قوله ونفى ما عداها) الاولى ونفى ما عدا أى الشئ المكتتب الا أن يقال أنه أثبت الضمير نظرا الى أن الشئ المذكور صفة (قوله بل هذا) أى قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا محال وهذا الضراب عز قول المصنف وهو لا يكاد يوجد فيه لأنه لا حاجة لذلك الانحراب لان قول المصنف وهو لا يكاد يوجد يفيد المخالفة خصوصا وقد علل بعد ذلك بالتعذر وقد يقال ان المتعذر له فى المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محال ولا دلالة لتعذر على المخالفة لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أن كثيرا ما يراه التعسر

والثاني منه كثير كقولنا ما في الدار الازيد والفرق بينهما - ما نطاهر فان الموصوف في الاول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني يمتنع

(قوله لان للصفة المنفية) المراد جنس الصفة ولو قال لان لكل من الاوصاف المنفية نقبضها وثبوتها البتة لكان أوضح (قوله وهو) أي القبض من الصفات التي لا يمكن نفيها (قوله ولا بنقيضه) أعني عدم القيام الصادق بالجلوس والاضطجاع أي ولزم أن لا يتصف بالحركة ولا بنقيضها ولزم أن لا يتصف بالشعر ولا بنقيضه وهكذا كل وصف مغاير للكتابة لا يقدّر المراد من قولنا ما زيد الا كاتب في انصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية والنقيض أمر عديم وحينئذ فلا يكون اثبات صفة ونفي ما عداها محالاً لاننا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ما هو غير المثبت فعلى فرض (١٧٣) لو أريد نفي الصفات الوجودية انما يلزم

عدم ارتفاع النقيضين
لا صحة القصر الحقيقي على
أن قصده الاوصاف
الوجودية فقط لو سلمنا كونه
عذراً لم يندفع به ما ذكر
اذ من الصفات الوجودية
ما يستلزم نقيض احدهما
عين الاخرى كحركة الجسم
وسكونه فيلزم ذلك المحال
قطعا اذ من جملة المنفيات
الحركة فيلزم نبوت السكون
عند انتفاها ولا يأتى
نفيهما مع المساواة كل منهما
لنقيض الآخر كما قال
الفرى ورددنا بان غايته
الامتناع في بعض الاحيان
وهو ما اذا كان الموصوف
الجسم والوصف غير
الحركة والسكون وهو
ظاهر (قوله كثير) أي
لعدم التعدد بالاحاطة
فلا محالة بالاولى (قوله
ما في الدار الازيد) أورد
على هذا المثال بأن الكون

لان للصفة المنفية نقبضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا
اذا قلنا ما زيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثاني)
أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو ما في الدار الازيد) على معنى أن الحصول في
الدار المعينة مقصور على زيد

ولا يأتى نفيهما مع المساواة كل منهما النقيض الآخر ولكن ردها بان غايته الامتناع في بعض
الاحيان وهو ما اذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركة والسكون وهو ظاهر فليفهم - هذا
اذا أثبتنا وجودية وسلمنا مساواة كافي المثال فيتم عذرهما سلب نقائص المنفيات واذا أثبتنا سلبية
فان كانت سلب كل صفة كأن يقال ما زيد الا ليس موصوفاً بشئ من الصفات فهذا الكلام فاسد
ضرورة انصافه بنفس السلب والوجود أو العدم وبالإمكان والاستحالة وان كانت سلب بعض الصفة
كان يقال ما زيد الا ليس بكاتب فكل ما لا يناقض نقيض نقيض الكاتب كالقيام والعقود وجميع الاوصاف
عما ليس بكافة لا يقتضي هذا الحصر نفيه فلم يتحقق الحصر الحقيقي أيضا وقد يقال في بيان الاستحالة
المحسورة اما أن يكون موجودا أو معدوما فان كان موجودا فبني وجوده ووجوبه وامكانه وغيره لما
سواء محال وان كان معدوما فبني عدمه وامكانه واستحالته وغيره لما سواء محال وهذا أقرب في بيان
الاستحالة ادرا كامن الوجه الاول تدبره (والثاني) من الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف (كثير)
معناه فلا يتصور وجوده وذلك (كقولك ما في الدار الازيد) فان لفظ الدار اذا أريد به دار معينة صح
أن تحصر هذه الافة وهو الكون فيها في زيد بحيث لا يكون فيها غير أصل وانما قلنا معينة لانه لو أريد
مطلق الدار لم يأت عادة حصر السكون في مطلق الدار في زيد اذا لا بد من كون غير زيد في دار ما وورد
على هذا المثال أن الكون في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يتخلو منه فراغ عادة كائن
في الدار فان أريد نفي الكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحدا لا زيد باليقع
الاستثناء متصل قريب الجنس لزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا
اذ يصح قولك ما هذا الثوب الأبيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الألوان غير البياض فالاولى التمثيل
يعتقد صفة مكان صفة أو امر إمكان امر فانه يسمى قصر قلب لانه قلب لما عند المتكلم وان كانت
الصفتان أو الامران متساويين عنده بمعنى أنه غير حاكم على أحدهما بعينه ولا باحدى الصفتين بعينها
فانه يسمى قصر تعيين قال المصنف فالتخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقدا أن زيد اقع لا قائم

في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يتخلو منه فراغ عادة كائن في الدار فان أحبب أن المراد نفي الكون عن نوع زيد بأن
يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحدا لا زيد باليقع الاستثناء متصل لا قلنا صار القصر اضافيا ولزم صحة هذا في قصر الموصوف على
الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الأبيض بتقدير ما هذا الثوب ملوناً بشئ من الألوان غير البياض
فالاولى التمثيل بقولنا لا واجب بالذات لانه وما حاتم الانبياء الامجد صلى الله عليه وسلم انتهى يعقوبى (قوله المعينة) أخذ هذا
القيد من جعل اللام في الدار للعهد ولا بد من هذا القيد وذلك لانه اذا أريد دار معينة صح أن تحصر هذه الصفة وهي الكون فيها
في زيد فلا يكون فيها غيره أصلا وأما لو أريد مطلق دار فلا يصح اذ لا يأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد اذا لا بد من كون غير
زيد في دار ما

وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور في منزلة المعدوم

(قوله أي بالثاني) أي وهو قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة قال الفارسي وأرجاع الضمير إلى الحقيقي مطلقا بل إلى مطلق القصر أصبح وأشمل إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الإضافي اللهم إلا أن يقال إنهم لم يقع منه في كلام البلغاء وإن جازوا فادعائيا (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير وإن كانت في نفس الأمر ثابتة لذلك الغير أيضا (قوله لعدم الاعتماد الخ) أي وانما يفعل ذلك لعدم الاعتماد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك إذا كان المقام مقام مذمة بغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد منزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه ويقال لا عالم في البلد إلا زيد (قوله قصر حقيقة ادعائيا) انظر هل إطلاق الحقيقي عليه حقيقة أو مجاز واستظهر السيد الصفوي الثاني ويدل له قول الشارح أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الأمر انتهى سم وفي العزوس أنه من مجاز التركيب لأنه إذا قيل لا عالم في البلد إلا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتماد بالعلم في ذلك الغير فنتفي عن العلم عن غير زيد الذي تضمنه (١٧٤) هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وانما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة

(وقد يقصد به) أي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور) كما يقصد به بقوله ما في الدار الأزدي أن جميع من في الدار من عدا زيد في حكم العدم فيكون قصر حقيقة ادعائيا وأما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل الأمر وإن كان حاصل لا بكر وخالد

بنحو ما تقدم وهو قولنا ما خاتم الانبياء الامجد صلى الله عليه وسلم (وقد يقصد به) أي بالثاني وهو قصر الصفة على الموصوف (المبالغة) في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر لا غير أيضا وانما يفعل ذلك (لعدم الاعتماد) في تلك الصفة (بغير المذكور) أي بغير ذلك المذكور لتلك الصفة وهذا كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد بمنزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه فيقال لا عالم في البلد إلا زيد يحصر العلم فيه ونفيه عنه عن غيره لعدم الاعتماد بالعلم في ذلك الغير ويسمى هذا قصر حقيقة الادعاء وذلك لأن نفي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وانما نسب ذلك النفي إلى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفي لضعف الاثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبي والفرق بين القصر الحقيقي بالإيعاء والإضافي أن المثال السابق مثلا وهو ما في الدار إلا زيد إذا أردت به الحقيقي الادعائي فانك تنزل غير زيد كعدمه بالنسبة إلى الوجود في الدار بمعنى أن زيد الكمال يصير من حصر عنده في حكم العدم فليس الوجود في الدار إلا له به يعلم أن سبب التنزيل إما الكمال في تلك الصفة فينزل غيره كعدمه بالنسبة إليها كالعالم إلا زيد وفي صفة أخرى كافي الدار إلا زيد وإذا أراد به الإضافي فلا ينزل غيره كعدمه بل تثبت لزيد تلك الصفة وتنتفي عن معين آخر غيره ولا ينافي ذلك ثبوتها لغير ذلك أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم أيهما تصف بعينه قلت وثالث أيضا وهو من يعتقده أنه قائم

المتصف بالنفي لضعف الاثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبي (قوله وأما في القصر الغير الحقيقي) أي وهو الإضافي فلا يجعل الخ وهذا الذي ذكره الشارح إشارة للفرق بين الإضافي والقصر الحقيقي الادعائي وحاصله أن الإضافي يعتبر بالمبالغة إلى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتنزيل والحقيقي الادعائي مبني على المبالغة والتنزيل فاذا قلت ما في الدار إلا زيد أردت لا غيره وكان فيه غيره وزلته منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا وإن أردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد أيضا

كان اضافيا وقد يعتبر في الإضافي تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافة إليه منزلة العدم فاذا قلت ما في الدار إلا زيد يعني أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وإن كان حاصل لا بكر وخالد فذلك قصر اضافي على وجه الحقيقة فاذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه وهو عمرو بمنزلة العدم كان قصرا اضافيا على وجه المبالغة والحاصل أن أقسام القصر أربعة قصر حقيقي على وجه الحقيقة وقصر حقيقي على وجه المبالغة وقصر اضافي على وجه الحقيقة وكذا على وجه المبالغة والفرق بين الثاني وهو الحقيقي الادعائي والرابع وهو الإضافي الادعائي أن الحقيقي يجعل فيه ما عدا المقصور بمنزلة العدم كقولنا ما في الدار إلا زيد إذا كان في الدار غير زيد وجعل منزلة العدم والإضافي يجعل فيه ما يكون القصر بالإضافة إليه بمنزلة العدم كالمثال المذكور أن قصد أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وجعل عمرو بمنزلة العدم فالأول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالإضافة إليه بمنزلة العدم وأما الفرق بين الإضافي على وجه الحقيقة والإضافي على وجه المبالغة فقد علم مما مر كالفرق بين الحقيقي الادعائي والإضافي على وجه الحقيقة (قوله بمعنى أنه ليس حاصل الأمر) أي الذي هو ليس موجودا فيه أو قوله وإن كان حاصل لا بكر وخالد أي المذموم هما فيهما ولم ينزل بمنزلة العدم

(قوله والاول الخ) لما فرغ من اقسام الحقيقي الاربعة شرع في اقسام الاضافي وهي ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقي حال من المتبدا او التبع او صفة للبتدا أي الكاش من غير الحقيقي ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي بل هي خاصة بالقصر الاضافي ولا يرد على هذا الا الله الا الله فانها (١٧٥) من قصر الصفة على الموصوف

قصر حقيقة أي لا غيره
قصر افراد للرعد على معتدة
الشركة لاننا نقول انهم امن
قصر الصفة أي الالهية
على الموصوف أي الله
قصر اضافي أي بالنسبة
الى المعبودات الباطلة وهي
الاصنام والوثان قصر
افراد ردا على من اعتقد
شركتهم مع الله في الالهية
لان العبادة في الانفراد
وأخويه بحال الخطاب
واعتباره والمخاطبون بل الله
الا الله لا يعتقدون شركة
كل ما عدا الله تعالى معه
في الالهية حتى يكون
القصر في كلمة التوحيد
قصر حقيقة بل انما
يعتقدون شركة الاوثان
والاصنام فالحق ان
الالهية مقصورة على الله
لا تتجاوز الى الاوثان
والاصنام ولا ينظر الى
الواقع كذا قرر بعض
الافاضل وعلى المطول
عدم جريان الانقسام في
الحقيقي بأنه لا يتصور من
السامع العاقل أن يعتقد
ثبوت جميع الصفات لامن
أو جميعها الا واحدة

(والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون) صفة (أخرى)

المعين كما اذا اعتقد المخاطب أن في الدار زيد او عمر افتقروا في الدار لا زيد أي دون عمر ولو كان فيها غير عمر وأيضا كخالد فقد افترقا في أنك نفيت في الادعاء غير زيد مطلقا بتزبل كل غير كالعدم وفي الاضافي انما نفيت معناه وعرفوا فلا تنزله كالعدم دون خالدو بكر مثلا وان اشتركا في أن كلا منهما ثبت فيه الصفة غير المذكور في نفس الامر في الجملة ولهذا الاشتراك قبل ان نفرق بينهم ما دقيق وقد تبين بما ذكرنا أن القصر الادعاء بالبالغة لا يختص بقصر الصفة على الموصوف ولا بالحقيقي بل يجري في قصر الموصوف على الصفة وفي الاضافي مطلقا فاذا كانت صفات في شخص وكان مشهورا واحدة كمالها فيه وأريد أن يبين أن غير تلك الصفة في ذلك الموصوف ضعيف بالنسبة اليها حتى كأنه لم يتصف الا بتلك الصفة حصرا الموصوف فيها فية قال مثلا ما حاتم الاجواد أي لا يتصف بغير الجود من الصفات مبالغة في كمال الجود فيه فكان غيره فيه عدم ونقول مثلا في قصر الصفة على الموصوف الاضافي مبالغة ما عالم الازيد أي لا عمرو ولو كان عمرو عالما أيضا ولكن تنزل علمه كالعدم بالنسبة لعلم زيد وفي قصر الموصوف الاضافي مبالغة ما زيد لا كاتب أي لا شاعر ولو كان شاعرا وكان بامعنا تنزله لا لشعره منزلة لعدم بالنظر لكتابتة وذلك ظاهر ثم أشار الى تعريف خصه بالاضافي ليرتب علمه تسامى وتفصلا فيه فقال (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الكاش (من غير الحقيقي) هو (تخصيص امر) ثبوت (صفة) ثبوتنا كائنا (دون) ثبوت صفة (أخرى) فهم منه أن ثم صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بهما لكن جعلت له احدهما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الاخرى وأن تلك الاخرى لم يتقرر لها بذلك المكان بدلا عن هذه وعلى هذا يكون استعمال دون في المكان المجازي وهو كون الموصوف لم تشارك فيه الصفة المثبتة وأصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشئ حسا يقال هذا دون ذلك اذا كان في مكان قريب من ذلك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخف من مرتبة من الاخرية قال زيد دون عمرو وفي الشرف وربما للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن على ما قررنا ونقلها للمكان المعنوي اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي مجامع مطلق النسبية لمتقرر في الجملة أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أعم من المحلية الحسية التي هي الاصل فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم الى آخره تتجاوز حد الى حد بعد ذلك الى المكان المعنوي المراعى فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه المكان بالتجاوز مجامع للاساسة المتفرقات في الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز شئ الى شئ أن يكون مجازا مرسل من اطلاق اسم المحل على المصدر الملايس له في الجملة لان تخطي أحد الشئين لا آخره تحتق بتقرر المكان الأدنى وعلى هذا يكون مصدره معنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم وقاعد كما سبق قال وبقولنا ما قائم الازيد من بعتة دان عمر قائم الازيد انويعر أن القائم أحدهما

أو يتدر فيه كيف وفيه اما هي متقابلة حتى يقصر بعضها وينفي الباقي افراد أو قلبا أو تعينا وكذا قصر الافة على هذا المنوال (قوله تخصيص امر) وهو الموصوف المقصور والباء في قوله بصفة داخلية على المتصور عليه وفي الحقيقة هو على حذف مضاف أي ثبوت صفة وإضافة صفة لما بعده من اضافية المصدر لمعوله أي تخصيص المتكلم امر بقبول صفة وإضافة أخرى حال من فاعل المصدر أي حال كون المتكلم متجاوزا وتارة كالصفة الاخرى وفهم منه أن هناك صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بهما لكن جعلت له احدهما في مكان ليست فيه تلك الاخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الاخرى وأن تلك الاخرى لم يتقرر لها بذلك المكان بدلا عن هذه

أو مكان أخرى والثاني منه تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر

(قوله أو مكانها) أي أو تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد أو أقصر التعيين فهو داخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف (١٧٦) وفيما قبله على طريقة السكاكي وكذا يقال فيما بعد ومكانها قبل

أو مكانها (الثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقة (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى معناه متجاوزا الصفة الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى

أمر بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة ويسمى هذا قصر افراد كإتيان هذا الشق من التعريف انما يصدق في قصر المصنف على القصر الذي فيه وفي الاشتراك ثم أشار إلى ما يصدق على غيره عاطفا بأول النوعية التي يجوز ادخالها في التعريف لادخال نوعين بقوله (أو مكانها) أي قصر الموصوف على الصفة إذا كان اضافيا اما تخصيص موصوف بصفة دون أخرى أو تخصيصه بهامكان أخرى ففهم منه أن الأخرى لها مكان وتقرر في الموصوف وحدها في اعتقاد المخاطب فخصص الموصوف بهذه وجعلت في مكان تلك الأخرى فتتقى تلك الصفة الأخرى فان حقق المخاطب تقررها وإثباتها كان القصر قلبا والا كان تعيينا كما سيأتي على ما فيه ولا يخفى أنه لو عبر في قصر الافراد بلفظ مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظ دون أمكن تصحيح كل منهما لأن الصفة المنبثقة تقرررت مستقلة في مكان مشاركة الأخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الأخرى في الانفراد والتعيين فالنفس يربى كل منهما ولو مع التكلف السابق لا يخفى لو تصححه من مراعاة ما هو كالا اصطلاح تام (والثاني) من غير الحقيقة وهو قصر الصفة على الموصوف هو (تخصيص صفة بأمر) هو الموصوف (دون) أمر (آخر أو) تخصيصه بهامكان (مكانه) أي مكان آخر وما تقرر في تعريف القسم الأول بتقرر في ألفاظ هذا أيضا ثم إن المصنف خصص بقسم الاضافي هذا التعريف وذلك يقتضي عدم صدقه على الحقيقي ويقتضي أيضا أن لا يخرج عنه شيء من أفراد الاضافي وأحد الأمرين أعني صدقه على الحقيقي أو خروج بعض أفراد الاضافي لازم له لأنه ان أراد بأمر آخر بصفة أخرى في قوله دون آخر ودون أخرى وفي قوله مكان آخر ومكان أخرى صفة واحدة وأمر واحد آخر ج عنه بعض أفراد القصر الاضافي وهو ما يكون ان في أكثر من صفة واحدة أو واحد كقولك في الأول ما زيد الا كاتب رداعلى من زعم أنه كاتب وشاعر ومنجم أو اعتقد أنه شاعر أو منجم فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا وفي الثاني ما كاتب لا زيد رداعلى من زعم أن الكتابه لا زيد وعمر وخالدا وأمر وخالدا فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا أيضا فانه من الاضافي قطعاً على أن ارادة صفة واحدة وأمر واحد تقيد في التعريف والاتكاف في التعريف على زيادة قيد لا سيما بالادليل مما يفسده وان لم يقيد الأمر ولا الصفة بالوحدة وهو مقتضى أصل التعريف صدق حيث يكون المنفي صفة واحدة أو أمر واحد فقط وحيث يكون أكثر بما لا ينصرف يدخل فيه القصر الحقيقي لأنه يصدق في قصر الصفة فيه على الموصوف أنه تخصيص صفة بأمر دون آخر لصحة كون ذلك الآخر المنفي مع نفي كل ما سوى المذكور وفي قصر الموصوف على الصفة فيصاحبه تخصيص أمر بصفة دون أخرى لصحة كون تلك الأخرى المنفية مع نفي كل ما سوى المذكور فيفسد طردا التعريف ان لم يراع القيد بالوحدة وبفسد عكسه ان روعي لا يقال المراد بتخصيص صفة بوصوف دون آخر وتخصيص موصوف بصفة دون دون كل منهما لكن لا يعلم من هو بعيد قلت وثالث أيضا وهو من يعتقد أيضا أنهم قائمان كما سبق

حال ومعناه أو واضعاً تلك الصفة مكان أخرى وقيل انه منصوب على الظرفية أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر (قوله والثاني) أي من غير الحقيقة الذي هو الاضافي (قوله بأمر) هو الموصوف أي تخصيص المتكلم صفة بأمر حالة كون المتكلم متجاوزا وتاركا أمراً آخر أو حال كون الصفة متجاوزة أمراً آخر (قوله أو مكانه) أي أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله معناه الخ) ذكره ليعين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لاتقافها مع أنه ليس مراد اذا المراد التعرض لاتقافها (قوله متجاوزا الصفة الأخرى) أشار به إلى أن دون وقع حادثو الحال اما المفعول المذكور وهو الأمر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب الحقيقة فهو في قوة الملقوظ كذا في الفسري لكن جعله حالاً من الفاعل هو الذي يدل عليه قول

الشارح والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالاً من المفعول اتيان الحال من النكرة ومعنى (قوله اعتقد اشتراكه) أي الموصوف في صفتين وفي الكلام قلب والاصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتي له عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال أي شركة صفتين في موصوف ولو قيل أي اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يتجح للتأويل (قوله ويتجاوز الأخرى) أي يتباعد عن ثبوت الأخرى إلى نفيها

(قوله ومعنى دون الخ) حاصله أن أصل دون أن تستعمل في المكان المحسوس المصطلح أى المنخفض بالنسبة للمكان آخر انحطاطا بسببه انتهى في الأصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلاً دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعملت في المكان المعنوي من الأحوال والرتب مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فبقية حال زيد دون عمرو في الفضل ثم نقلت إلى تخطي حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بعد نقلها للمكان المعنوي المراد فيه شرف غير صاحبه ثم أريد بالمصدر الذي هو التجاوز اسم الفاعل كما في كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمر بصفة حال كونه متجاوزاً لصفة أخرى اعتد فيها الشركة (قوله أدنى مكان من الشيء) أى أخفض مكان أى مكان منخفض بالنسبة لمكان آخر (١٧٧) كذا قرر شيخنا العدوي والمراد المكان

المحسوس وقوله من الشيء متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنأ منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالإضافة ومن قاله القنري (قوله إذا كان أحط منه) أى في الحسن (قوله ثم استعمل) أى نقل أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للثغرات الخ الأولى للرتبة المنخفضة كما تقدم فتكون دون استعملت في المكان المعنوي بالنقل أو بالاستعارة من المكان الحسي بعد تشبيه المكان المعنوي به وقد يقال إن في الكلام حذف مضاف وفي معنى من البيانية لذلك المحذوف أى الذى للثغرات من الرتب والأحوال (قوله ثم اتسع فيه) أى بطريق النقل أو الجواز المرسل من استعمال المقيد في المطلق لأن المراد فاستعمل في تجاوز حد وان لم يكن هناك تفاوت

ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلاً ثم استعمل للثغرات في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم وإقائل أن يقول إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مانوق الاثنين

أخرى تخصيص عنده اعتقاد المخاطب الشركة ولا يصح في الحقيقة أبدًا مشاركة كل موصوف في صفة ولا مشاركة كل صفة في موصوف لعدم إمكانه وكذا المراد بالتخصيص مكان صفة وموصوف تخصيص عنده اعتقاد المخاطب انفراد الصفة بالموصوف أو انفراد الموصوف بالصفة فكأنه قال تخصيص موصوف أو صفة عند الاعتقاد ولا يصح في الحقيقة أن المخاطب اعتقد انفراد الموصوف بكل صفة غير المثبتة ولا انفراد الصفة بكل موصوف غير الذى أثبت له فعلى أن مصدوق التعريف ما ذكر يخص بالاضافى لعدم صدقه والتقييد بالوحدة معنى فيصدق بجميع أفراد الاضافى فتم الحد على ظاهره لأننا نقول تخصيص مدلول ما فيه دون بما وقع فيه ما اعتقد المشاركة وما فيه مكان بما وقع فيه اعتقاد الانفراد جعلى باعتبار القصد من الناطق بهذا التعريف وبهذا الاعتبار فرغ ماسياً فى القصر الاضافى على هذا التعريف لعدم الوقوع في الخارج لا لعدم صدق التعريف الأعلى ما فيه الاعتقاد والا فلا يخفى أن أصل دون ومكان عدم الدلالة على خصوص ما وقع فيه الاعتقاد وقد تقدم أنه لو غير دون موضع مكان وبالعكس صح التعريف باعتبار ما دل عليه كل منهم فى أصل الوضع والنقل الاصطلاحى لم يقرر بعد فصدق التعريف على كل من القصرين بهذا الاعتبار فيصدق ثم لو سلم فلا نسلم أن وقوع الاعتقاد بنا فى الحقيقة حتى لا يصدق عليه التعريف أما فى قصر الصفة على الموصوف فلا مانع من أن يعتقد المخاطب حقيقة أو ادعاءً انصاف كل شيء بصفة من الصفات أو انصاف غير من أثبت له ما فيؤتى بالقصر فيها لثبوت الاشتراك أو الاختصاص وأما فى قصر الموصوف على الصفة فيمكن ادعاء ومبالغة وهو ظاهر نعم وجود الاعتقاد فى الاضافى أكثر وأظهر وصدق التعريف به هذا المعنى فى الاضافى خصص التعريف به مقصوداً به ما ذكر من ثبوت الاشتراك والانفراد لأن ذلك فى الاضافى أظهر ولا جيل أن الحقيقة فى الغالب لا يقصد به ثبوت الاعتقاد صح أن مخاطب به الجانب الأعظم إذ لا يصح فى صفة الاعتقاد ولا التردد مما يقال فى آياته نعبده أنه قصر ولا يقال إن فيه ثبوت الاعتقاد أو التردد أصلاً فتدبر وقول من قال خصص ما ذكر بالاضافى ولو صدق على القصرين لا يتناء التفرع الآتى عليه باعتبار الاضافى فقول المصنف أو نسأو يا عنده محتمل أن يكون التقدير من يعتقد العكس أو نسأو يا عنده وهو

(٢٣ - شروح التلخيص ثانياً) كما فى القسام دون القهود ومن استعمال اسم الملزوم فى اللازم لأن التفاوت يلزمه التجاوز والمراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله فى كل تجاوز أى فى كل تجاوز حد إلى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التى فى قصر الصفة على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل فى قوله تجاوز حد إلى حد دون التى فى قصر الصفة على الموصوف وفى قوله تخطى حكم إلى حكم دون التى فى قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وإقائل الخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف وحاصله أنه إن اختار الشئ الأول من شئى التردد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصر الاضافى وهو ما يكون لثبوت كثر من صفة واحدة وأمر واحد وان اختار الشئ الثانى كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقى لأنه تخصيص أمر

فكل واحد منها ضريان والمخاطب بالاول من ضربى كل أعنى تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر

بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) أى فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتب الا زيد أى فى قصر الصفة على الموصوف وقوله اشترك ما فوق الاثنين أى اشترك الموصوف فيما فوق الاثنين فى قصر الموصوف على الصفة أو اشترك ما فوق الاثنين فى الموصوف فى قصر الصفة وأجيب باختبار الشق الثانى لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفة المتجاوزة عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقي فإنه يلاحظ الثنى عن الغير على سبيل الاجمال والحاصل أن النظر فى غير الحقيقي الى كل فرد من المتجاوزة تفصيلا ضرورة الرد على معتقده ثبوته وليس هو جميع ما غير المقصود حتى يكون بالنظر اليه اجالا بخلاف الحقيقي مثلا اذا قيل لافانم الا زيدان لوحظ لا غيره كان القصر حقيقة بما وان لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان اضافيا وأجيب أيضا بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقي فى التعريف والقرينة على ذلك المراد المقابلة وأجاب فى المطول باختبار الشق الثانى وهذا المعنى وان كان مشتركا بين الحقيقي وغيره لكنه خصه بغير الحقيقي لأنه ليس بصدد التفسير للقصر الغير الحقيقي لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقي لأن ذلك قد علم من قوله وهو نوعان بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والتعيين وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقي اذا لم يقل لا يعتد انصافا أمر بجميع الصفات ولا انصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يريد أن يضاهى ذلك وكذا اشترك صفة بين جميع الأمور انتهى (١٧٨) (قوله وكذا الكلام الخ) أى من أنه ان أريد مكان صفة واحدة أخرى أو مكان أمر

كان قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كانبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقده الكاتب زيد وعمر او بكر وان أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ أوفيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضريان) الاول تخصيص بشئ دون شئ والثانى تخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل)

دون الحقيقي برده عليه أن التعريف المذكور ان استلزم وجود معناه صحة نفي الاعتقاد أو التردد فان لم يقبل القصر الحقيقي تلك الصفة فلا يصدق عليه فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكر وان قبلها لم يختص التفرع بالاضافى وان لم يستلزم تلك الصحة صدق على القصرين ولم يشعر بالفرع فكيف ينبغي عليه اللهم الا أن يقال يستلزمها فهم ما الا انها فى الاضافى أظهر وأكثروا ولذلك خصصه به كما قدمنا فتأمل والله أعلم (فكل منهما) أى يفهم من استعمال أو النوعية فى هذا التعريف الذى خصصناه كما تقدم بالاضافى أن كل قسم من قسمى الاضافى وهما قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فيه (ضريان) أى نوعان فالقسم الذى هو قصر الصفة فيه قصر لها على موصوف دون آخر وقصرها عليه مكان آخر (والمخاطب بالقصر الاول) الكائن (من ضربى كل) من ظاهر كلامه فى البصاح ويحتمل أن يكون نساويا عنه يعود الى قصرى الافراد والقلب أى من يعتقده

اعتقد آخر يخرج ما اذا صفتين أو أمرين وان أريد أعم دخل القصر الحقيقي لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور (قوله فكل منهما) أى من الاول والثانى من غير الحقيقي وقوله فكل الخ نتيجة لما تضمنه التعريف من التنويع فالضرب بأربعة الاول منها تخصيص بأمر بصفة دون أخرى الثانى

تخصيص بأمر بصفة مكان أخرى الثالث تخصيص صفة بأمر دون آخر من الرابع تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ أوفيه) أى ومن لفظ أو التنويعية المستعمله فيه فى قوله أو مكانها أو مكانه قيل ان هذا من عطف التفسير بحسب المراد وقال الشيخ بس الظاهر أنه عطف سبب على سبب لأن سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال أوفيه كمالا يحمى وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر نعمه فائدة وهى الدلالة على أن أوفى كلام المصنف للتنويع لا الشك والالام قد كلامه هذا المعنى (قوله الاول) أى من كل منهما وكذا يقال فى قوله والثانى وذلك لأن قوله تخصيص بشئ أعم من كونه أمرا أو صفة وقوله دون شئ أى صفة أو أمر على التوزيع وكذا قوله بشئ أى صفة أو أمر وقوله مكان شئ أى صفة أو أمر على التوزيع (قوله من ضربى كل الخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والقسم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله تخصيص بأمر بصفة دون صفة أخرى والقسم الثانى منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص بأمر بصفة مكان صفة أخرى والقسم الاول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله تخصيص بأمر دون أمر آخر والقسم الثانى منه هو ما عر عنه بقوله تخصيص بأمر مكان أمر آخر وبذلك ظهر أن قول الشارح ويعنى بالاول الخ أى بالتقسيم الاول من النوع الاول والقسم الاول من النوع الثانى والحاصل أن المراد بالاول هو الذى لم يعبر فيه باللفظ مكان بل بدون سواء

من يعتقد الشركة أي أن صافي ذلك الأمر بتلك الصفة وغيره جميعا في الأول واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعا بتلك الصفة في الثاني
فالمخاطب بقوله لما زيد لا كاتب من يعتقد أن زيدا كاتب وشاعر ويقولان شاعر الزيد من يعتقد أن زيدا شاعر لكن يدعي أن عمرا
أيضا شاعر وهذا يسمى قصر أفراد لقطع الشركة بين الصفتين في الشبوت للموصوف أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة
والمخاطب بالثاني من ضربى كل أعنى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر

كان من قصر الموصوف على الصفة أو العكس والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ مكان وانما كان ذلك الأول أو هو ذا أنه بالوقوع كذلك
في التعريف أو التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل (قوله ويعنى بالأول) أي من الضربين وانما أتى بالعناية هنا
وفي قوله وبالثاني لخصا المراد من الأول والثاني لأنه لم يبين الأول من الضربين والثاني منه ما لم يكن هاء المنة فمما تقدم بالتخصيص
بشيء دون شيء وتنبه به بالتخصيص بشيء مكان شيء فربما على المراد أفاده سم (قوله دون شيء) أي لا تخصيص بغير شيء مكان شيء فاه
الثاني كما أتى (قوله من يعتقد الشركة) أي غالبا وقد (١٧٩) يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد

الشركة ولو كان هـ ذا
المخاطب معتقدا للأفراد
كأن يعتقد المخاطب اتصاف
زيد بالشعر فقط ويعتقد
أنك تعتقد اتصافه بالشعر
والكتابة أو التخصيم مثلا
فبقوله لما زيد الأشاعر
أعلم أنه أنك لا تعتقد
ما يعتقد فيك (قوله أي
شركة صفتين) يعنى فأكثر
وكذا يقال في قوله شركة
موصوفين وفي الأطول
قوله من يعتقد الشركة
هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى
أن يصح الخطاب من يعتقد
اتصاف المسند اليه
بالمقصود عليه ويجوز
اتصافه بالغير فيصير قطعا
لتجوز الشركة (قوله
فالمخاطب بقوله إنما الخ)

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعنى بالأول تخصيص شيء دون شيء
(من يعتقد الشركة) أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقوله لما زيد لا كاتب من
يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ويقولان ما كاتب الزيد من يعتقد شاعر الزيد وعمر وفي الكتابة
(ويسمى) هذا القصر (قصر أفراد لقطع الشركة) التي اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثاني)
أعنى تخصيص شيء مكان شيء من ضربى كل من القصرين

القصرين أعنى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فالضربان الكائنان لقصر
الموصوف هما قصره على صفة دون أخرى وقصره عليه مكان أخرى والكائنان لقصر الصفة كما تقدم
هما قصرها على موصوف دون آخر وقصرها عليه مكان آخر فأول النوعين فهم ما مافيه دون وثانيهما
ما فيه مكان (من يعتقد الشركة) أي المخاطب بالقصر الأول من نوعي كل من قصر الصفة وقصر
الموصوف هو معتقد الشركة لما تقدم أن دون أرادوا به هنا تجبا ورفضا اشتراك مع أخرى إلى تلك
الأخرى أو تجبا وزم موصوف اشتراك مع أخرى إلى ذلك الآخر وسواء اعتقد شركة صفتين وموصوفين أو
أكثر فإذا اعتقد المخاطب أن زيدا منجم وشاعر وكاتب مثلا قلت ما زيد الأشاعر هذا في قصر الموصوف
وكذا إذا اعتقد أن زيدا وعمر خالدا اشتراكا في صفة الشعر فقلت تقول في نقي ذلك الاعتقاد ما شاعر
الزيد فالأول قصر فيه الموصوف الذي هو زيد على صفة هي الشعر دون غيرها والثاني قصرت
فيه الصفة على موصوف واحد هو زيد دون غيره (ويسمى هذا القصر) في الاصطلاح (قصر
أفراد لقطع الشركة) أي لأنك نفيت به الشركة المعتقد وأردت موصوفا بصفة أو صفة بموصوف
(والمخاطب بـ) القصر (الثاني) وقد تقدم أن الثاني فيه ما هو مافيه مكان في قصر الموصوف هو
الشركة أو تساويا عنه أو يعتقد العكس أو تساويا عنه وسيا ما يدل عليه

أعلم أن المقصود عليه أبدأ ما بعد الأول والمقصود ما قبلها وحاصل ما قاله الشارح انه إذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا
قلت في نقي ذلك الاعتقاد ما زيد الأشاعر هذا في قصر الموصوف وإذا اعتقد أن زيدا وعمر خالدا اشتراكا في صفة الشعر فقلت تقول
في نقي ذلك الاعتقاد ما شاعر الزيد هو هذا في قصر الصفة إذا المعنى أن الشعر مقصور على زيد لا يتصف به غيره ولا يجوز أن زيد يتصف
به أيضا (قوله لقطع الشركة) أي لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركة التي اعتقدها المخاطب وإبطاله إياها ومصف الشركة
بكون المخاطب اعتقدها احترازا عن الشركة في نفس الأمر فلا يصح إرادتها لعدم تحققها (قوله وبالثاني) عطف على قوله بالأول
ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركة السابق وعاملهما واحد هذا وهو المخاطب لكنه عامل في الجار والمجرور من حيث
انه مشتق وفي من يعتقد من حيث انه مبتدأ فان قلنا الاختلاف بالمعية كالاختلاف الذاتي فقدرنا الثاني عاملا أي والمخاطب
بالثاني الخ ويجعل من عطف الجمل لا المفردات والا كان من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين وان قلنا الاختلاف بالمعية
ليس كالاختلاف الذاتي فلا يحتاج إلى تقدير عامل كذا قيل وقد يقال ان العاملين هنا مختلفان ذاتا حقيقة لان المبتدأ في الحقيقة آل
وحيث فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح (قوله من ضربى كل من القصرين) أي قصر الموصوف على الصفة والعكس

لما من يعتقد العكس أى اتصاف ذلك الامر بغير تلك الصفة عوضا عنها فى الاول واتصاف غير ذلك الامر بتلك الصفة عوضا عنه فى الثانى وهذا يسمى قصر قلب لقلبه حكم السامع ولما من تساوى الامر ان عنده أى اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى الاول واتصافه به واتصاف غيره به فى الثانى

(قوله من يعتقد العكس) أى عكس الحكم هذا بالنظر للغالب والادق يد مخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وان كان هو لا يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة ببيان المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه ثم ان المراد بعكس الحكم (١٨٠) المثبت ما ينافى ذلك الحكم فى قصر الصفة اذا اعتقد الخطاب

(من يعتقد العكس) أى عكس الحكم الذى أثبتته المتكلم والمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ويقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد أن الشاعر عمر ولا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقب حكم الخطاب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح أى الخطاب بالثانى امام من يعتقد العكس أو من تساوى عنده

تخصيصه بصفة مكان أخرى وفى قصر الصفة هو تخصيصها بموصوف مكان آخر (من يعتقد العكس) أى الخطاب بالثانى من شربى كل من القصرين هو معتقد عكس الحكم المثبت والمراد بالعكس ما ينافى ذلك الحكم فى قصر الصفة اذا اعتقد الخطاب أن القائم عمرو ولا زيد يقول ما قائم الا زيد يحصر القيام فى زيد ونفيله عن عمرو وفى قصر الموصوف اذا اعتقد أن زيد اقاعد لا قائم يقول ما زيد الا قائم أى لا اقاعد ثم ما ذكر من كون الخطاب بالاول من يعتقد الشركة وبالثانى من يعتقد العكس هو أغلبى والافق يد مخاطب بالاول من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا معتقدا لافراد وبالثانى من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة فيبين المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه كما تقدم فى صدر الكتاب (ويسمى) هذا القصر الذى مخاطب به من يعتقد العكس (قصر قلب) وانما يسمى قصر قلب (القلب) أى لان فيه قلب أى تبدل (حكم الخطاب) كما به غيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبدل كله بل فيه اثبات البعض ونفى البعض (أو تساويا عنده) يحتمل أن يكون راجعا لتعريف قصر الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه فيكون معنى الكلام أن الخطاب بالاول من يعتقد الشركة أو تساويا عنده أى تساوى عنده الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها فى قصر الصفة واتصاف موصوف بصفة واتصاف غيره به فى قصر الموصوف والخطاب بالثانى من يعتقد العكس أو تساويا عنده أى تساوى الاتصافان فى القصرين أعنى قصر الموصوف وقصر الصفة فيفهم على هذا من الكلام أن حد الاول صادق على من تساوى فيه الاتصافان وهو المسمى بقصر التعيين كما سبق قوله وحد الثانى صادق عليه أيضا فيكون قصر التعيين مشتركا بينهما فاذا تردد الخطاب فى اتصاف زيد بقيام أو بغيره قلت ما زيد الا قائم أو تردد فى اتصاف زيد بقيام أو اتصاف غيره به قلت ما قائم الا زيد الاول قصر موصوف والثانى قصر صفة ويحتمل أن يكون مختصا بالعكس أى الخطاب بالثانى من يعتقد العكس أو تساوى عنده الاتصافان فيصدق عليه انه تخصيص صفة بموصوف أو موصوف بصفة مكان غيرهما وهذا هو المطابق لما فى الايضاح وعليه يجب أن يحتمل الكلام اي مطابق كلامه ما قرر فى غير هذا الكتاب وانماسمى هذا قصر تعيين لان الخطاب ما تردد فى أى الاتصافين كان فى نفس الامر أهله المتكلم تعيين أحدهما فهذا

أن القائم عمرو لا زيد تقول نفيًا لذلك الاعتقاد ما قائم الا زيد حصرا للقيام فى زيد ونفيله عن عمرو وفى قصر الموصوف اذا اعتقد أن زيد اقاعد لا قائم تقول ما زيد الا اقاعد فالشيخ يس انظر هل المراد بالاعتقاد فى هذا المقام حقيقة الأصولية أو المراد به ما يشمل التجويز فيدخل فيه الظن بل والوهم وأما شمول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه اذ هو أولى اه وقد يقال ان ظاهر قوله أو تساويا عنده أن الظن كالاعتقاد وحينئذ فالمراد بالاعتقاد ما يشمل التجويز فتأمل (قوله) (الخطاب) مبتدأ خبره من اعتقد وفيه ضمير مستتر هو نائب الناعل يرجع الى أله (قوله) اعتقادا تصافه بالقعود أى سواء اعتقد اتصافه بشئ آخر أم لا (قوله) لقب حكم الخطاب أى لان فيه قلبا وتبدلا لحكم

المخاطب كما به غير مختلف قصر الافراد فانه وان كان فيه قلب وتبدل ليس لكل حكم الخطاب بل فيه الامران اثبات البعض ونفى البعض (قوله أو تساويا عنده) ينبغى كما قال الصغوى أن يدخل فى قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها الاعنى التعيين وكذا اذا شك فى ثبوت واحدة وانتفاءها بخلاف ما لو اخطأ فى الصفة التى اعتقد ها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليهما اقصر قلب وبالنسبة لما تردد فيه قصر تعيين (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أى فالاولى حل كلامه هنا عليه لم تطابقا وان احتمل على بعد عطفه على يعتقد الشركة أى ان الخطاب بالاول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الاتصافان أى الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها فى قصر

وهذا يسمى قصر تعيين فالحطاب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقده أن زيدا قاعدا لا قائم أو يعلم أنه اما قاعدا أو قائم ولا يعلم أنه عاذا بنصف من ماباعينه وبقولنا ما قائم الا زيد من يعتقده أن عرافا قائم لا زيد أو يعلم أن القائم أحد عمادون كل واحد منهم الساكن لا يعلم من هو منهم ماباعينه

الموصوف وانضاف الموصوف بصفة وانضاف غيره في قصر الصفة وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخل في الاول والحاصل انه لو لا ما في الايضاح لا يمكن عطف تساوي باعتداله على يعتقده الشركة فيكون قصر التعيين داخل في الاول وهو التخصيص بشئ دون شئ فيوافق ما في المفتاح وعبارة الايضاح والمحطاب بالشئ امان يعتقده العكس واما من تساوى الامر ان عنده فهي صريحة في العطف الذي قاله الشارح (قوله الامران) أشار بذلك الى أن ضمير تساوي يرجع لمعلوم من السياق وهو الامر ان الشاملان للامرين في قصر الصفة وللصفتين في قصر الموصوف (قوله بالصفة المذكورة وغيرها) أي على سبيل البدلية فالواو بمعنى أو ويدل ان ذلك قوله بعد حتى يكون المحطاب الخ (قوله وانضاف الامر المذكور وغيره) الواو بمعنى أو (قوله حتى يكون الخ) تفرع على قوله أو تساوي بالحق تفرع بعبارة عن انفاء (قوله ما زيد الا قائم) أي (١٨١) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا

ما شاعر الا زيد أي في قصر الصفة (قوله لتعيينه) أي القصر والمتكلم وقوله ما أي حكما وقوله غير معين أي مبهم عند المحطاب شاك في ثبوته (قوله فالحاصل) أي حاصل ما سبق من قوله والاول من غير الحقيقي الى هنا وقوله أن التخصيص أي تخصيص المتكلم شيأ بذئ ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذي هو الشئ ان كان واقعا على الصفة كان المراد بقوله بشئ الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف أي جعلها مقصورة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف كان المراد بقوله بشئ الصفة فيتحقق

الامران أعني الانضاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف وانضاف الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المحطاب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقده انضافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقده أن الشاعر زيد أو عمر ومن غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المحطاب فالحاصل أن التخصيص بشئ دون شئ قصر افراد والتخصيص بشئ مكان شئ ان اعتقد المحطاب فيه العكس قصر قلب وان تساوى باعتداله قصر تعيين وفيه نظر لاننا سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر فلا يلحق أن فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشتركا بين قصر الافراد الحصر يسمى قصر تعيين واليه أشار بقوله (ويسمى) هذا القصر الذي قصده تعيين بعض ما تردد فيه المحطاب (قصر تعيين) ولا يشترط فيه التردد بين شيئين بل لو تردد بين أشياء وعين بعضها كان قصر تعيين وهذا الاحتمال الثاني وهو تخصيصه بالشئ يقتضي أن الانضاف بالمعين جعل مكان غيره وأن ذلك الغير جعل له المحطاب مكانا كما تقدم في قصر القلب وفيه بحث لان المترددين الانضاف وغيره لم يجعل لاحد الانصافين أو الانصافات مكانا فالاولى أن يجعل قصر التعيين داخل في تعريف حد قصر الافراد لان تخصيص شئ بشئ دون غيره معناه كما تقدم تجاوزا أحد الشئين أو الأشياء الى غيره فالانصافان المتردد بينهما أو الانصافات تجوز غير المعين من ذلك الى ذلك المعين وهذا هو الذي قاله صاحب المفتاح وأجيب بان المتردد قرأ أحد الامرين أو الامور في نفس الامر فجعل المثلث مكانه ورد بان الاحد لا بعينه وهو الذي قرره المتردد بصدق على المثلث فلم ينف حتى يجعل المثلث مكانه وأجيب أيضا بان المتردد جعل لكل من المتردد فيه ما أو فيها مكانا التجوز بثبوته فجعل الثابت مكان ذلك التجوز ورد بان لم يجعل الجواز بل الجواز ان بقيا كما هما وانما قرر ثبوت أحد التجوزين ووقوعه لا جوازه حتى يكون مكان جواز الآخر وعلى تقدير مراحاة انتفاء جواز الآخر لوقوع الثابت

قصر الموصوف على الصفة أي جعل ذلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفة فالبناء في شئ داخل على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله والتخصيص الخ) يجوز أن يكون بالنصب عطف على اسم أن فيكون من عطف معمولين على معمولي أن ويجوز الرفع ويكون من عطف الجمل وقوله بشئ أي صفة كان أو موصوفا (قوله وان تساوى باعتداله قصر تعيين) هذا قسم قوله ان اعتد (قوله وفيه نظر) أي في هذا الحاصل نظر (قوله لاننا سلمنا) فيه إشارة الى منع كون التعيين من تخصيص شئ بشئ مكان آخر وحاصل ذلك النظر أننا سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان شئ آخر لاننا سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان شئ آخر ولو احتملنا فلا يلحق أن فيه أيضا تخصيصا بشئ دون شئ آخر فيكون داخل في الاول وحينئذ فجعل قصر التعيين من تخصيص شئ بشئ مكان شئ لا من تخصيص شئ بشئ دون آخر تحكيم (قوله ولهذا) أي ولأجل أن قصر التعيين فيه تخصيص بشئ دون آخر وأن كونه من تخصيص شئ بشئ دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شئ مكان آخر جعل الخ وهذا الاعتراض ثان غير التحكم أي أنه يلزمه الحكم ومخالفة من تقدمه من المؤافين بالاموجب

وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الصفتين حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الشاعر كونه كاتباً أو منجماً أو نحو ذلك لا كونه مفجعاً لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما

(قوله والقصر الذي سماه المصنف الخ) تبرأ الشارح من هذه التسمية إشارة الى أن السكا كى لا يقول بها اذا القصر الاضافى عنده نوعان فقط قصر قلب لمن يعتقد العكس وقصر افراد لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً نأدرج ما يسميه المصنف تعييناً في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الآن في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية بخلاف القسم الثاني من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث الوارد على المصنف لازم للسكا كى ولا يختص به المصنف اذ كما أنه لا وجه لتخصيص التعيين بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه دون كما عند السكا كى فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين وهذا كله بناء على أن مفادهم مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري البحث في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضاً الصديق كل منهما حينئذ على الآخر فتدبر (قوله قصر قلب فقط) أى لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف وتختص مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب اظهروا أن لا عكس فيه أصلاً وأما عند السكا كى فالتعيين من أفراد الافراد لا يقيم له لان الافراد عنده عبارة عن قطع (١٨٢) الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع الشركة

والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الوصفين)
فلا يمنع ذلك كون التخصيص فيه انما هو بشئ دون شئ لانه تجوز أحد المجوزين الى الآخر فلا وجه لتخصيصه بالثاني بل يصدق على قصر التعيين التعريفان معاً حيث نأخذ ولكن على هذا يلزم البحث في كلام السكا كى والمصنف معاً فلا يختص به المصنف كما قيل اذ كما أنه لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف فلا وجه لتخصيصه فيه بالذي فيه دون كما عند السكا كى بل الصواب على هذا جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين كما في الاحتمال الاول وهذا كله بناء على أن مفادهم مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضاً الصديق كل منهما حينئذ على الآخر فتدبر والله أعلم (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراداً) أى قصر افراد (عدم تنافي الوصفين) في اعتقاد المخاطب ولو كانا متنافيين في أنفسهما وانما شرط في قصر الافراد ما ذكرنا في للمخاطب اعتقاد اجتماعهما في الموصوف فإذا قلنا في قصر الافراد ما زيد الشاعر كان المنفي عن زيد ما يمكن مجامعته الشعر كالكتابة والتجيم لا كونه مفجعاً أى غير ص (وشرط قصر الموصوف الخ) شريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة افراداً ان تكون الصفتان غير متنافيتين فالمنفي في قولنا ما زيد الشاعر هو كونه كاتباً مثلاً وليس المنفي كونه مفجعاً عاجزاً عن الشعر لان ذلك ينفيه قولنا هو شاعر من غير قصر والسامع لا يمكنه أن يتخيل اجتماعهما في ذهنه بخلاف ما لا ينافي الشعر فانه قد يعتقد اجتماعه معه فينفيه بالقصر وقول المصنف ان ذلك شرط في قصر

الاعتقادية فلا يتناول التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لا اشتراك الصفتين أو الموصوفين في أن كلاهما محتمل أن يكون ثابتاً بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسماً لكل من الافراد والقلب (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ) قد يقال هذا الاشتراك ضائع لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة فان هذا يفيد أن قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو تنصريح بما

علم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر الصفة على الموصوف لان الموصوفات لا تكون ليصح الامتنافية قاله السراي وفي يس ظاهر كلام المصنف انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افراداً وفيه نظر فانه يشترط في قصر الصفة على الموصوف عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بحلين لم يأت اعتقاد المخاطب بثبوت الموصوفين فلا يأتى فيه قصر الافراد نحو قولك لأب زيد لا عمرو ونحو ما فضل الباء لا زيد لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الابوة ولا في وصف الافضية فلا يأتى فيهما قصر الافراد بخلاف نحو قولك لاجواد الاحتم في قصر الافراد فيصح لان الجواد يمكن أن يتصف به اثنان وأجيب بأن المصنف ترك هذا الاشتراط في قصر الصفة اما لندرته لان تنافي اتصاف الموصوفين بالصفة نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللازم فلا معنى لاشتراطه وامالة معول على ظهوره بالمقايضة انتهى (قوله افراداً) حال من قصر وشرط مجي الحال من المضاف اليه موجود أى حال كونه افراداً أى ذا افراداً أو مفهول مطلق أى قصر افراد أو مفهول لاجله أى لاجل الافراد (قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلقاً نحو ما زيد لا امش لا أبيض أو لا ضاحك قاله يس وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين أن لا يكون مفهوم أحدهما عين نفي الآخر وذلك كما لمفعولية الشاعر به ولا ملزوم لنفي الآخر وما يفيها يحصل في الذهن بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان امتناع

وشرط قصره قلبا لتحقيق تنافيه - ما حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا أو جالسا ونحو ذلك لا كونه أسودا أو أبيض
أو نحو ذلك ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها

اجتماع النفي والاثبات من أجل البداهات فلا يتحقق قصر الافراد لا بتناهم على اعتقاد الشركة وبهم - ذات علم أنه لا يرد ما قبل ان صفة
اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافي لجواز أن يعتقد خلاف الواقع اذا الاعتقاد المطابق للواقع ليس بالازم في القصر
ولا حاجة للجواب عنه بأن المراد عدم تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا في الواقع انتهى (قوله ليصبح الخ) علة لعدم التنافي (قوله حتى
تكون الخ) حتى نفر رعية بمنزلة الفاء وما ذكره من عدم منافاة كونه كاتباً لكونه شاعراً مبني على أن المراد الكتابة والشعر بالقوة فلا
يصح الا يمكن اجتماعهما لان المراد بالكتابة الفاء الكلام ثم اقرينة مقابلتها بالشعر الذي هو الفاء الكلام نظماً كذا ذكر بعضهم (قوله
وقلبا الخ) فيه العطف على معمولي عاملين لان قلبا عطف على افراد او العامل (١٨٣) فيه قصر وتحقيق عطف على عدم

والعامل فيه شرط وفيه
خلاف والراجح المنع اذا
لم يكن أحد المعمولين جارا
ومجسورا متقدما كما في
قولك في الدار زيد والجار
عمرو وأجاب الشارح بأنه
من عطف الجمل حيث قال
وشرط الخ ان قلت انما جاء
هذا من جعل قوله افرادا
وقلبا مفعولا لاجله ونحن
نجهلهم - ما حالا فيكون
العامل فيهما شرط وحينئذ
فيكون من قبيل العطف
على معمولي عامل واحد
وهو جائز قلت ما زال
البحث وارد الان اختلاف
جهة العمل ينزل منزلة
اختلاف العامل بناء على
ما حققه العلامة الرضي
وقوله وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا الخ سكنت
عن شرط قصر الصفة على

ليصبح اعتقاد المخاطب اجتماعه - في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر
كونه كاتباً أو نجما لا كونه مفعلا أي غير شاعر لان الاخام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي
الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا لتحقيق تنافيهما) أي تنافي الوصفين حتى يكون
المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد أحسن صاحب
المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر ان اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب

شاعر اللهم - ان الآن يعتقد المخاطب امكان اجتماع كونه مفعلا وشاعرا جهلا فيكون في الكلام قصر
افرادا أيضا والاخام وجدان الرجل غير شاعر يقال أفضته وجدته غير شاعر واذا كان المراد عدم
التنافي في الاعتقاد كيلا يخرج عن قصر الافراد ما اعتقد فيه المخاطب اجتماع الوصفين في موصوف خطأ
مع تنافيهما في أنفسهما مع أنه قصر افراد قطعاً كان هذا الشرط لا فائدة فيه لانه تقدم أن قصر الافراد
انما هو عند اعتقاد اشتراك الوصفين ثم لو روي عدم التنافي في نفس الامر لبتأني مطابقة اعتقاد
المشاركة لزم أن يشترط أيضا عدم تلازمهما كالضحك والنطق لبتأني مطابقة في الاشتراك وهو فاسد
لان في الاشتراك قصر افراد سابق للنفي والاعتقاد ما في نفس الامر لم يطابقه وانما شرط ما ذكر في
قصر الموصوف فقط لان تنافي الانصاف بالنسبة لموصوف متعدد في قصر الصفة نادر فلم يشترط تنفيه
وذلك كقولك ما أبوعمر والازيد فقصر الازيد فيه على زيد يكون قصر قلب لعدم تأني انصاف زيد وغيره باو
عمرو فلا يكون قصر افراد الا ان ادعيت المشاركة بتأويل الازيد بالشفقة مثلا أو بجهل وهذا الذي
جاءنا عليه كلامه من أن المراد بالتنافي التنافي في الاعتقاد لا يلزم قوله (و) شرط قصر الموصوف على
الصفة (قلبا) أي قصر قلب (تحقيق تنافيهما) ففي الكلام بحث على كل تقدير وانما قلنا لا يلازم لان

الموصوف افرادا ظاهرا أنه ليس شرطاً في قصر الصفة افرادا وفيه نظر لان قولك لاجواد الاحام في قصر
الافراد انما يصح اذا كان الجواد يمكن أن يتصف به اثنان فان لم يمكن كقولك لأب زيد الاعروة لابتأني
فيه قصر الافراد لان اشتراك اثنين في اوة زيدا لا يرد به الأب الاعلى لا يمكن قوله (وقلبا) أي وشرط قصر
الموصوف قلبا (تحقيق تنافيهما) حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا لا كونه أسودا أو أبيض

الموصوف قلبا ونحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد ولا حتى علم ان وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين
فيه وحينئذ فلا يشترط فيه تحقيق التنافي بل تارة لا يتحقق كما علمنا وتارة يتحقق نحو لأب زيد الاعروة فانه قصر صفة على موصوف قصر
قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف اوة زيد (قوله تحقيق تنافيهما) أي تحقيق تنافي الوصفين في الواقع لاجل أن يكون اثبات
الملك أحد الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنافيه فيكون القصر قصر قلب يبين بخلاف ما اذا لم تكن احدهما
منافية للآخرى فان المخاطب يجوز اجتماعهما في رأي الرأى فيجتمعا أن يكون قصر افرادا ويحتاج في كونه قصر قلب الى أمر خارجي
يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس (قوله حتى يكون المنفي الخ) حتى نفر رعية بمعنى الفاء (قوله ونحو ذلك مما ينافي القيام) أي
ككونه مستلقيا أي وليس المنفي بما ذكره من القصر كونه كاتباً وشاعرا لعدم منافاته للقيام (قوله ولقد أحسن الخ) هذا نعر يض
بالمصنف من كونه أسدا في اشتراط هذا الشرط وهو تحقيق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فكان ينبغي له اهماله كما اهمله
السكاكي

(قوله على ما صرح به في المفتاح) أي لان الشرط في قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد الخطاب عكس ما يذكرونه المالك سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع أم لا فقول الشارح مع عدم تنافي الشعر والكتابة أي في الواقع لصحة اجتماعهما في موصوف واحد وان كان الخطاب يعتقده تنافيا ما والمراد بعدم تنافيهما واحد وان كان مفهوما ومهما مختلفا (قوله ومثل هذا) أي ومثل هذا القول وهو ما يزيد الاشاعر ان اعتقده أنه كاتب (قوله خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عنه هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن أقسام القصر) أي القصر الاضافي أما خروجه عن قصر الافراد فلا اعتقاد الخطاب اتصافه بصفة وفي قصر الافراد لا بد أن يعتقده الخطاب اجتماعهما واتصافه بهما * وأما خروجه عن قصر التعيين فليكون الخطاب به مترددا لاعتقاده عنده والخطاب هنا معتقده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر * وأما خروجه عن قصر القلب فلم يدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه لا بد منه على ما قال المصنف وقوله على ما ذكره المصنف أي من اشتراط هذا الشرط في قصر القلب وأما على صنيع السكاكي من اهماله (١٨٤) فلا يكون هذا المثال خارجا عن الاقسام الثلاثة بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله

على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد الخطاب لا نأقول أما الاول فلا دلالة لفظ عليه مع أن الانسليم عدم حسن قولنا ما يزيد الاشاعر ان اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد الخطاب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقده فيه الخطاب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا

المراد بالتنافي هنا التنافي في نفس الامر فإذا قلت في قصر القلب ما يزيد الاقسام فالتنفي عن زبده هو القعود أو نحوه عما ينافي القيام لا الكتابة أو الشعر مثلا اذ لو أريد به التنافي في الاعتقاد لم يطابق ما عند المصنف في الايضاح الذي جعله كالشرح لهذا الكتاب وذلك أنه ذكر فيه أن السكاكي أغفل ذكر التنافي ومعلوم أن التنافي الذي أغفله هو التنافي في نفس الامر لا التنافي في الاعتقاد لانه ذكر أن قصر القلب انما هو عند اعتقاد الخطاب العكس وبيد غلط المصنف بان يكون مراده التنافي في الاعتقاد مع ممارسته لكتاب السكاكي وعلمه بما فيه فلم يعترض عليه الاعيان تحقيق اهماله وهو التنافي في نفس الامر ولكن الصواب مع السكاكي لان اشتراط التنافي الذي ذكر المصنف يقتضي ان قولنا ما يزيد الاشاعر ردا على من زعم انه كاتب لاشاعر ليس قصر قلب لعدم تنافي الشعر والكتابة كما انه ليس افرادا ولا تعيينا لعدم اعتقاد المشاركة وعدم التردد ولا شبهة في انه قصر قلب وقد نص عليه السكاكي وهو حق لا شك فيه ثم لو حمل على التنافي في الاعتقاد كان خاليا عن الفائدة لانه لم يأن قصر القلب انما هو عند اعتقاد ما ينافي حكم القصر المذكور كما تقدم في قصر الافراد وأيضا يكون هذا الكلام منافيا حينئذ لقوله وقصر التعيين أعم منهما لما لانه اذا أريد المنافاة في الاعتقاد صدق قصر القلب في الوصفين المتنافيين وفي غيرهما فلا يزيد عليه قصر التعيين بغير المتنافيين وهذا أعني كون قصر التعيين غير أعم بلزم أيضا بالنسبة لقصر الافراد على ما علمناه عليه لاجل ما تقدم اذ لا يختص قصر الافراد حينئذ بما التنافي فيه فلا يزيد عليه قصر التعيين فقد ظهر ما في كلام المصنف من الخطأ فالصواب ما عند

هذا شرط للحسن) أي لحسن قصر القلب للاحتمه وحينئذ فلا يخرج ما زيد الاشاعر ان اعتقده أنه كاتب عن أقسام القصر الثلاثة بل هو من قبيل قصر القلب وان كان غير حسن (قوله أو المراد التنافي في اعتقاد الخطاب) أي سواء تنافيا في الواقع أولا كما في المثال المذكور ثم انه ليس المراد بتنافيهما في اعتقاد الخطاب اعتقاده تنافيهما في نفس الامر بأن يعتقده أنه لا يمكن اجتماعهما في نفس الامر بل المسرد اعتقاده ثبوت احدهما وانتفاء الاخرى فصح رد الشارح الا في قوله (أما الاول) أي وهو كونه شرطا في حسن قصر القلب وحاصل هذا الرد أن الانسليم

أن هذا مراد المصنف لعدم اشعار لفظ الكتاب به اذا اصل في الشروط أن تكون للصحة للحسن بل كلامه في الايضاح وأيضا الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ينافي كونه شرطا للحسن لانه قال يكون اثبات الصفة مشعرا بانه يشاهد غير هاتان قضيتاه أن الشرط للتحقق لا للحسن سلمنا أن لفظ الكتاب مشعر بانه شرط في الحسن فلانسليم عدم حسن الخ فبطل حينئذ كونه شرطا في الحسن فقول الشارح فلا دلالة للفظ أي للفظ الكتاب أعني المتن عليه (قوله وأما الثاني) أي كون المصنف أراد تنافي الوصفين في اعتقاد الخطاب لا بحسب نفس الامر (قوله مما ذكره في تفسيره) أي مما ذكره في التفرع على تعريفه أي تعريفه وذلك لانه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى ثم فرغ على ذلك قوله والخطاب بالتنافي من يعتقده العكس (قوله فيكون هذا الاشتراط ضائعا) بردمثل هذا على قوله وشرط قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين لان عدم تنافي الوصفين وامكان اجتماعهما معلوم من قوله في التفرع على تعريفه والخطاب بالاول من يعتقده المشتركة فكان الاثنان ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يعترض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب

وقصر التعيين أعم لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضي جواز انصافهما معاً ولا امتناعهما
 وبهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين من غير عكس وقد أهمل
 السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد فلم يشترط في قصر الموصوف أفراداً عدم تنافي الصفتين ولا في قصره
 قلباً تحقق تنافيهما

(قوله وأيضاً يصح) أي على إرادة هذا الاحتمال الثاني (قوله لم يصح قول المصنف) أي في الإيضاح الذي هو كاشر لهذه
 الكتاب وحاصل كلام الشارح أن لو كان مراد المصنف التنافي بحسب اعتقاد الخطاب لم يصح قول المصنف في الإيضاح معترضاً
 على السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لأن السكاكي قد اشترط فيه كون الخطاب معتقداً للعكس
 وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد الخطاب فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد الخطاب إذ بعد
 أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتز به (١٨٥) وإنما يعترض عليه بما يتحقق

اشتماله وهو التنافي في
 نفس الأمر (قوله وعلى
 المصنف) أي في الإيضاح
 وأشار الشارح بهذا إلى
 بطلان دليل المصنف
 بعدما أبطل مدعاه من
 اشتراط الشرط المذكور
 (قوله ليكون الخ) أي
 انما اشترط في قصر القلب
 تنافي الوصفين لأجل أن
 يكون اثبات الصفة
 مشعراً بانتفاء الأخرى
 انتهى فإذا قيل ما زيد
 القائم كان اثبات القيام
 مشعراً بانتفاء القعود ولم
 يحصل ذلك الأشعار إلا
 إذا كان الوصفان متنافيين
 في نفس الأمر (قوله وفيه
 نظريتين في الشرح) أي
 وجهين فالخ مع
 السكاكي في إهمال ذلك

وأيضاً لم يصح قول المصنف أن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلى المصنف اشتراط
 تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وفيه نظريتين في الشرح (وقصر التعيين
 أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولاً

السكاكي من إسقاط هذين الشرطين ولا يقال له أنه أراد بشرط عدم تنافي الوصفين أو تنافيهما بشرط الحسن
 في القصرين لأننا لنسلم أن لا حسن فيما لا تنافي فيه بالنسبة لقصر الأفراد وأيضاً ليس في الكلام
 ما يدل على الحسن وخص المصنف أيضاً هذا الشرط بقصر الموصوف لأنه أكثر في المشاركة فاحتج
 إلى الشرط فيه بخلاف قصر الصفة والتنافي في الاتصاف فيما نادر كما تقدم في قولك ما نوزدنا لعمرو
 فكأن قصر الصفة أضعف التنافي فيه مخصوص بقصر الأفراد والتعيين فدل بكراهه ولو كان على
 ما ذهب إليه المصنف لا بد من التنافي باعتبارها أيضاً ويحتمل أن يكون تخصيص الشرط بقصر
 الموصوف لعدم اشتراطه في قصر الصفة لاندور التنافي فيه وهو ما لا بد بطلان الشرط تأمل والله
 أعلم وأما تعديل المصنف شرط التنافي بقوله ليكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها فهو ما
 يؤثر كإرادة التنافي في نفس الأمر وفيه بحث لأنه إن أراد أن اثبات المتكلم هو المشعر بتغير غيرها
 فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن اثبات الخطاب هو المشعر فلا يتوقف
 أيضاً على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كان يقال ما زيد لا كاتب فقول المتكلم
 رد عليه ما زيد الأشاعر فإذ كره المصنف من الشرط في القصرين لا يتم إلا أن ثبت بالاستقراء أن
 البلغاء لا يستعملون أحد القصرين إلا بالاشتراط المذكور ولم يثبت ثم بين أن قصر التعيين لا يشترط فيه
 أحد الشرطين فقال (وقصر التعيين) وهو اثبات المتكلم أحد المتردد فيه أو المتردد فيها (أعم) بخلاف
 من كل من قصرى الأفراد والقلب لأن الأول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني محله
 ليكون اثباتها مشعراً بانتفاء غيرها بقوله (وقصر التعيين أعم) يعني لأن اعتقاد الاتصاف بأحد الأمرين
 أعم من جواز اجتماعهما أو امتناعهما فكل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن
 يكون مثلاً لقصر التعيين أي من غير عكس قلت ومن هنا يعبر أن قوله أو تناسوا باعائداً إلى كل من قصرى

(٣٤ - شروح التلخيص ثانياً) الشرط وحاصل ذلك النظر أنه إن أراد ليكون اثبات المتكلم الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهو
 ما اعتقده الخطاب ففيه أن أداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن اثبات الخطاب الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهي التي
 أثبت المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم الخطاب فيكون قصر قلب فيه أن اثبات الخطاب لا شعراً له بانتفاء شيء أصلاً إذ غاية
 ما يفهم منه الاثبات فقط وانتفاء الغيران فهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد إلا قاعد فيقول المتكلم رد عليه ما زيد
 الأشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل أن شرط قصر القلب اعتقاد الخطاب بعكس ما يذكركم المتكلم سواء تحقق التنافي بينهما أم لا
 وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين) أي وهو اثبات المتكلم أحد الأمرين المتردد فيه أو أحد الأمور
 المتردد فيها بقوله أعم أي من كل واحد منهما على انفراد وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع لأنه لا يمكن لأن
 الوصفين فيه امامتباينان أولاً واسطة بينهما فان كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الأفراد وان كانا غير متباينين تحقق الأفراد
 والتعيين دون القلب والعموم باعتبار الحمل وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لأنهما مباينة لكل من حقيقة القصرين إذ لا يصدق

قصر الافراد لا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب لا عند اعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين لا عند عدم الاعتقادين وانما كان قصر التعيين أعم محلا من قصرى الافراد والقلب لان الاول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني محله ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم من الاول لشموله ما فيه التنافي وأعم من الثاني وهو قصر القلب لشموله ما ليس فيه التنافي والحاصل أن عمومهما بالنسبة للاول لوجوده في محل الثاني وعمومه بالنسبة للثاني لوجوده في محل الاول وليس عمومهما بالنسبة لهما معا بأن يتحقق بدون هذا المجموع والالزام وجود محله يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا غيره وهذا فاسد كما لا يخفى (قوله فكل مثال الخ) (١٨٦) اشارة الى أن العموم بحسب التحقيق باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق

أو التحقيق بالفعل (قوله من غير عكس) أى لانه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للأفراد وهو القلب وربما صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الافراد (قوله وللقصر) أى سواء كان حقيقيا أو غيره وقوله طرقي أى أسباب تقيده (قوله والمذكور) أى والطرق المذكور فقوله تذكير الطرق تطرا للفظ أل أو يقال أراد بالمذكور الشيء وهو مذكور وقوله ههنا أى في باب القصر (قوله وغيرها) أى كضمير الفصل وتعرف بالمستند والمستند اليه بالانفسية وتقديم ما حقه التأخير من المعمولات وأما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعدم طرق القصر اصطلاحا وكذا التاكيد غير الشمولى فحجوا زيدا نفسه أى لا غيره وانما قصر المصنف على ذكر هذه الاربعة في هذا الباب اما لان القصر الاصطلاحى هو ما كان بهذه الاربعة كقولنا وما كان غيرها كضمير الفصل وتعرف المستند والمستند اليه ونحو لفظ المخصوص فليس باصطلاحى وان كان قصر بالمعنى اللغوى أو أن القصر بضمير الفصل وتعرف المستند والمستند اليه داخل في القصر الاصطلاحى بأن يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق السبعة ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالمستند والمستند اليه وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ المخصوص والتاكيد ليس داخل في القصر الاصطلاحى هذا حاصل ما ذكره العلامة بعد الحكيم (قوله منها العطف) أى بلاول ولكن وانما قدم العطف عن بقية الطرق لانه أقوا للتصريح فيه بالطرفين المبدأ والمنتهى بخلاف غيره فان المنتهى هناك ضمنى ثم النفي والاستثناء أصرح من انما وأخر التقدم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافى وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فالقصر اضافى وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى

فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (والقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف)

ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم من الاول بما فيه التنافي ومن الثاني وهو قصر القلب بما ليس فيه وبه يعلم أن المراد وقصر التعيين أعم من الاول بخصوصه لوجوده في محل الثاني ومن الثاني بخصوصه لوجوده في محل الاول لأن أعم منهما ما حتى يلزم وجود محله يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا عدمه فان هذا فاسد كما لا يخفى وفيدنا العموم بالمحل الاشارة الى أن العموم باعتبار التحقيق في محل لا باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها ما يثبت لكل من القصرين اذ لا يصدق قصر الافراد الا في اعتقاد المشاركة وقصر القلب الا في اعتقاد العكس وقصر التعيين الا في عدم الاعتقادين فليفهم (والقصر طرق) أى أسباب لفظية تقيده وهى كثيرة منها تعريف الجزأين وفصل المبتدأ بضمير الفصل وقول المبتدأ جازيذ نفسه أى لا غيره وقولك زيد مخصوص بالقيام دون عمرو والمذكور للصف ههنا أربعة وانما لم يذكر غيرها لان الغير ما انه ليس معدودا من الطرق اصطلاحا كالنا كيد المعنوى كقولك جازيذ نفسه كانه تقدم واما انه مخصوص بالمستندين كضمير الفصل والا فيذكر كرايم واما لانه عائدا الى هذه الاربعة كبل التى هى للاضرب ولكن لاني للاستدراك لا للعطف لانهم ما يرجعون الى معنى العطف ولزيادة الطرق على الاربعة لم يقل في عدوها وهى كذا وكذا بل اتى في عدوها عن مقتضية التبعيض والى ذلك أشار بقوله (منها) أى من طرق القصر (العطف) بحرف يقتضى ثبوت ضدهم ما قبله لما بعده والحكم الذى يفيد الحرف ثبوت ضده لما بعده

الافراد والقلب قال المصنف وأعمل السكاكى القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم يشترط في قصر الموصوف افراد اعدم تنافى الصفتين ولا في قصره فلما تحقق تنافيهما قيل لا يحتاج الى اشتراط عدم التنافى بين الصفتين في الافراد لان العقل مستعمل بالمحكم بعدم اجتماع المتنافيين وكذلك التنافى بين الامرين ظاهر في القلب فلم يحتاج لذكره وقيل غنالم يشترط السكاكى التنافى في القلب لانه لا دليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل لجواز أن يكون انتفاء غيرهما يحصل من انتباه بطريق من طرق القصر مع عدم التنافى اذ لا مانع من أن يعتد بالمخاطب صفة مكان صفة وهما لا يتنافيان ص (والقصر طرق منها العطف) ش القصر يكون بالعطف وغيره وقد ذكر المصنف طرقا ونحن نذكر لا غيره وانما قصر المصنف على ذكر هذه الاربعة في هذا الباب اما لان القصر الاصطلاحى هو ما كان بهذه الاربعة كقولنا وما كان غيرها كضمير الفصل وتعرف المستند والمستند اليه ونحو لفظ المخصوص فليس باصطلاحى وان كان قصر بالمعنى اللغوى أو أن القصر بضمير الفصل وتعرف المستند والمستند اليه داخل في القصر الاصطلاحى بأن يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق السبعة ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالمستند والمستند اليه وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ المخصوص والتاكيد ليس داخل في القصر الاصطلاحى هذا حاصل ما ذكره العلامة بعد الحكيم (قوله منها العطف) أى بلاول ولكن وانما قدم العطف عن بقية الطرق لانه أقوا للتصريح فيه بالطرفين المبدأ والمنتهى بخلاف غيره فان المنتهى هناك ضمنى ثم النفي والاستثناء أصرح من انما وأخر التقدم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافى وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فالقصر اضافى وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد ازيد شاعرا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر

(قوله زيد شاعرا كاتب) أي لمن اعتقده كاتبا وشاعرا

(١٨٧)

(قوله والثاني بالعكس) وهو أن

الوصف المنفي فيه معطوف

عليه والمثبت معطوف

لكن كون ثاني الاعمين

معطوفا على المنفي محل

نظر لانه ان عطف بالنصب

على لفظ المنصوب المنفي

لزم عمل ما في المثبت وهي

انما تعمل في المنفي وان

عطف بالرفع على محل

المنصوب فالعطف على

محل المنصوب هنا ممنوع

لزوال رعاية المحلية بوجود

الناسخ وأما رفعه بتقدير

المبتدأ فيخرج به عن كونه

معطوفا لان بل اذا دخلت

على جملته كانت بدائية

واضرارية لا عاطفة لانها

انما تعطف المفردات

وكلامنا في افادة الحصر

بالعطف ويمكن أن يجاب

بأن العطف على المحل

لا يمنع على مذهب البصريين

الذين لا يشترطون وجود

المحرز أي الطالب لذلك

المحل والمثال جار عليه على

أن المحل وان كان لا يبق

مع العامل المغير ولكنه

اعتبر هنا للضرورة ولو كان

ما ضعيفا العمل وانما

ذكر بل بعد النفي دون

الاثبات لانها بعد النفي

تفيد الاثبات للتابع فتفيد

القصر وبعد الاثبات

لا ترفعه عن المنوع بل

كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افراد ازيد شاعرا كاتب أو مازيد كاتب بل شاعر)

مثل عثمانين أولهم ما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس

اما ثبات فيكون الثابت لما بعده نفيًا (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افرادا) أي

قصر افراد (زيد شاعرا لا كاتب) فتدأ ثبت الشعر لا زيد قبل حرف العطف ونفي به عنه الكتابة

التي لا تنافي الشعر فكان قصر افراد (و) أما نفي فيكون الثابت بالحرف لما بعده اثباتا كقولك

في قصره افرادا أيضا (مازيد كاتب بل شاعر) فتدأ نفي الكتابة أولا وأثبت الشعر فكان قصر افراد

فهذان مثالان أولهما عطف فيه المنفي على المثبت وثانيهما بالعكس أي عطف فيه المثبت على المنفي

ولكن كون ثانيهما عطف فيه على المنفي المنصوب بما محمل نظر لانه ان عطف على لفظ المنصوب لزم

عمل ما في المثبت وهي انما تعمل في المنفي وان عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على المحل ممنوع

لزوال رعاية المحلية بوجود الناسخ وأما رفعه بتقدير المبتدأ فيخرج به عن كونه معطوفا وكلامنا في

افادة الحصر بالعطف ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين والمثال جار

عليه أو الرفع بتقدير المبتدأ ويجعل الكلام من عطف الجمل ويراد بالعطف ما هو أعم من عطف الجمل

ان شاء الله ما ذكره ثم ذكر ما أعمه في آخر الكلام فن طريقه العطف كقولك في قصر الموصوف على

الصفة افراد ازيد شاعرا لا كاتب ومازيد شاعرا بل كاتب وقلبا زيدا قائما لا قاعدا ومازيد قاعدا

بل قائم وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعرا لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد قلت أما العطف

بلا فأي قصر فيه انما فيه نفي وثابت فقولك زيد شاعرا لا كاتب لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة والقصر انما

يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت اما حقيقة أو مجازا وليس هو خاص بنفي الصفة التي يعتقدها

الخطاب وأما العطف ببل فأبعد فان قولك ما زيد قائما بل قاعدا لا قصر فيه وهو أبعد من القصر عما قبله

لان في الاجمع ما بين نفي وثابت وذلك لا يستقر في بل اذا جازنا عطفها على المثبت مثل زيد شاعرا بل كاتب

ثم اطلاق أن بل العاطفة للقصر لا يصح لانه يقتضي أن قولك ليس زيد قائما بل قاعدا لا قصر فيه فانها

ليست عاطفة لان بل لا تعطف الا المفرد كما صرح به الحافظ فائدة تامة على بالعطف بلا وتحمده حقيقة لمخا

من كلام الواو الذي في الله عنه وقع السؤال عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب فان الشيخ أباحيان

منعه وشرط أن يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه لذلك السهيلي في نتائج الفكر

وقال لان شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بغيره م الخطاب نفي ما بعدها فقال السائل ان

في ذلك نظر الامور منها أن قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتناع قام رجل

وزيد في غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع

منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه وبصير على

هذا التقدير مثله قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناها امتعا كسين بل قد يقال قام رجل

لا زيد أولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان أردت بالرجل زيدا كان تأكيدا كيدا وان أردت

غيره كان فيه الداس على السامع وإيهام أنه عينه والتأكيد والالباس منتفیان في قام رجل لا زيد وأي

فرق بين زيد كاتب لا شاعرا وقام رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر

عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع جازم لا زيد كما قلناه فهل يتأني ذلك في

العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وصرح ابن مالك وغيره بجهة قام الناس وزيد وان كان في استدلاله

مجع له في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فهو مازيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد وثابت الشعر له ونحو زيد كاتب بل

شاعر معناه ثبوت الشعر له مع السكوت عن نفي الكتابة وثابتها لزيد اه سراجي واعلم أن افادة بل للقصر مبنى على أن ما قبل بل في

النفي متقرر نفيه كما عليه الجمهور وأما على أنه مسكوت عنه كما قلناه بعضهم فلا تفيد فالمصنف مشى على ما قلناه الجمهور

(قوله وقلبا الخ) اقتصر على القصرين ربما وهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعمين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالأقتصار للمناسبة مصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ (قوله زيدا قائم لا قاعدا) أي لمن اعتقد أنه قاعدا والشرط وهو تنافي الوصفين موجود (قوله وما زيدا قائم بل قاعدا) أي لمن اعتقد أنه قائم ومثل ثمانين لما سبق (قوله فإن قلت الخ) حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا وذلك لأنه شرط فيه تحقيق تنافي الوصفين وإذا تحقق أي ثبت تنافيهما كما في المثالين علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت أحدهما نفي الآخر وحينئذ لا فائدة في عطف المثبت على المنفي أو عطف المنفي على المثبت وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي فقد علمت أن هذا الإراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره إذا تحقق التنافي وأما إذا لم يتحقق التنافي فالأمر ظاهر وقول الشارح ثابتات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الآخر أي وكذا نفي أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ولو زاد الشارح ذلك لكان أولى أشمل المثال الثاني والجواب الذي ذكره شامل له أيضا لأن حاصله أن الجمع بين النفي والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفي سواء تقدم أو تأخر (قوله قلت الخ) حاصله أن فائدة التعرض للنفي الغير بعد اثبات المطلوب بطريق القصر الأشعار (١٨٨) بأن المخاطب اعتقد العكس لأن القيد الزائد من البليغ حيث

(وقلبا زيدا قائم لا قاعدا وما زيدا قاعدا بل قائم) فإن قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب ثابتات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الآخر ففائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق القصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس فإن قولنا زيدا قائم وان دل على نفي القعود

ولكن الغائب هذا الأخير ان سلم أن بل للعطف ولا تنافيه الاضراب وهو محل نظر (و) كقولك في قصره (قلبا) أي قصر قلب في صورة تقديم اثبات (زيدا قائم لا قاعدا) فقد أثبت القيام ونفي القعود والمنافي له فكان قصر قلب على مذهب المصنف (و) في صورة تقديم النفي (ما زيدا قاعدا بل قائم) فقد نفي القعود وأثبت القيام والبحث الوارد فيما تقدم فيه النفي واردة هنا أيضا لا يقال قصر القلب بطريق العطف أو بغيره لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا لأنه شرط لتحقيق تنافي الوصفين وإذا تحقق تنافيهما كما في المثالين علم من ثبوت أحدهما أو نفيه نفي الآخر أو ثبوته فأي فائدة لعطف المثبت أو المنفي وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي لأننا نقول الحكم المقدر هنا منكر لا اعتقاد على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله الآية نظر لأن جبريل أمام عطف على الجلالة الكريمة أو على رساله على القولين إذا فائل أن المعطوف الأخير معطوف على متوسط بل أما على الأول وأما على ما قبله قوله نسمعهم ما من الشيخ أبي حيان والمراد بالرسالة النبوية الملائكة وأن جعلوا رسلا فترتبة عطفهم على الملائكة بصرف هذا ولا شيء يمتنع العطف بالنافي نحو ما قام الزيد لا عمرو وهو عطف على موجب لأن زيدا موجب وتعليقهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف لأن الاطناب قد يفتضى مثل ذلك ولا سيما والنفي

لا يحتاج إليه تطلب له فائدة وأقرب شيء يعتبر فائدة بالذوق السليم الرد على المخاطب فإن المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما نزع أيها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما نزع أيها المخاطب بل كذا فقول الشارح الفائدة فيه أي في نفي الغير وقوله التنبيه أي تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ أي الواقع من المخاطب وقوله وأن المخاطب الخ وعطف على رد عطف لازم

لكنه

على ملزوم أو عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من

أنه إذا وقع في الكلام شيء متعنى عنه بحسب الظاهر فإن الذهن يطلب له فائدة فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه لأن كلام البليغ يحمل على المناسب وإنما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لأن كلامه في قصر القلب ولأن الإراد فيه أقوى فلا ينافي أنه قد تكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب إذا كان قصر تعمين وقد يقال يمكن أن الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على أن المخاطب متردد فانه فائدة يصح الحمل عليها وحينئذ يكون ذلك القصر من قصر التعمين فلم يتم التنبيه الذي ذكره الشارح ولذا أجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن فائدة نفي الغير بعد اثبات المذكور بطريق القصر تأكيدهما الحكم المنكر المناسب للقيام وبينا أن الحكم المقتررها منكر لا اعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده ففي اثبات ضده أو خلاف المعتقد نفي الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي أو الاثبات تقرير ما تقررا ولا فقد توصل بالعطف المفيد العنصر صراحة إلى التأكيدهما المناسب للقيام ولا يقال قد قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبيئت فيه أن العطف فيه يفيد التأكيدهما معلوم أن قصر الأفراد انكار في مقام الانكار أيضا ولا تأكيدهما أصلا لأن الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى للتأكيدهما والمنفي وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على أداة تأكيدهما فلم يستقم فيه أن العطف فيه للتأكيدهما لا جرى على قاعدة الخطاب الانكاري لأننا نقول المنكر على المخاطب في قصر الأفراد هو التثنية والعطف فيه يفيد الوحدة

وفي قصر الصفة على الموصوف افراد أو قلبا بحسب المقام زيد قائم لا عمرو وأوماعرو وقائم باسبل زيد

باللزام وبقيد بالمطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فإذا قيل زيد جاء لا عمرو فمعناه جاز بدو حده لا عمرو وقضيه
تأ كيد الوحدة المنفية للنشر بك المدعى إلا أنه كثيرا ما يستغنى عن ذلك كرتلك الوحدة بالعطف لاستلزامه أيها في الكلام مع العطف
تأ كيدهم هذا الاعتبار لا يعقوبى (قوله لكنته حال عن الدلالة على (١٨٩) أن الخطاب اعتقد أنه قاعد) أى

فإذا جى بالعطف دل بالذوق
السليم على أنه معتقد أن ذلك
خطأ فإن المتبادر من قولنا
كان كذا لا كذا أن المعنى
لا كذا كما تزعم أيها الخطاب

(قوله بحسب المقام)
أى حال الخطاب فإن
اعتقد الخطاب شركة
زيد وعرو في الشعاعية

أوفى انتقاما كان قصر
افراد وان اعتقد العكس
كان قصر قلب ولا تغفل

عن كون الثاني الوصفين
انما اشترط عند المصنف
في قصر القلب إذا كان

قصر موصوف على صفة
لا قصر صفة على موصوف
للايشكل عليك كون

زيد شاعرا لا عمرو وقصر قلب
ومثل المصنف عثمان لما
سبق (قوله لتقديم الخبر)

أى على الاسم كاهو السياق
(قوله لبطان العمل) أى
على ما لا شرط عملها ترتيب

معمولها وقد فقد الترتيب
بين الاسم والخبر لأن شاعر
خبر مقدم وعرو مبتدأ

مؤخر ويجوز أن يكون
الوصف مبتدأ وما بعده
قاعدة أغنى عن الخبران قلت
إن ما بعد بل مثبت فعلى

لكنته حال عن الدلالة عن أن الخطاب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أى قصر الصفة على الموصوف
افراد أو قلبا بحسب المقام (زيد شاعرا لا عمرو وأوماعرو وشاعرا بل زيد)
بتقديم الخبر لكنته بحسب حيفه إذ رفع الاسم لبطان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد
صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد

الخطاب عكسه والحكم المنكر بحيث تأ كيد في أثبات ضد أو خلاف المعتقد في الحكم لاعتقاده في
العطف بالنفي أو إثبات نفي برما تقر أو لا فقد توصل بالعطف المقيد للعصر صراحة إلى التأ كيد
المناسب للمقام ثم لو سلم عدم الحاجة إلى التأ كيد في المقام في التعرض للنفي اشعار بأن الخطاب اعتقد

العكس لأن القيد الزائد حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائدة وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم
الرد على الخطاب فإن المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها الخطاب وكذا
قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها الخطاب بل كذا وأيضا في

العطف في المتنافيين نفي توهم أن وقتهم مختلف فلا يكون فيه نقض اعتقاد الخطاب فليتأمل لا يقال
قد قدرت أن مقام قصر القلب مقام افكار وبيئت أن العطف فيه يفيد التأ كيد ومعلوم أن قصر
الافراد انما يرد في مقام الانكار أيضا ولا تأ كيد فيه أصلا لأن الحكم مثبت معلوم مسلم ولا معنى

للتأ كيد فيه والنفي وهو المنكر لم يشتمل على أداة تأ كيد فلم يستقيم فيه أن العطف فيه للتأ كيد ولا جرى على
قاعدة الخطاب الانكارى لانا نقول المنكر على الخطاب في قصر الافراد هو النشر بك والعطف فيه
يفيد الوحدة باللزام وبقيد بالمطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فإذا قيل

زيد جاء لا عمرو فمعناه جاز بدو حده لا عمرو وقضيه تأ كيد الوحدة المنافية للنشر بك المدعى إلا أنه كثيرا
ما يستغنى عن ذلك كرتلك الوحدة بالعطف لاستلزامه أيها في الكلام مع العطف تأ كيد هذا الاعتبار
فليتأمل (و) كقولك (في قصرها) أى في قصر الصفة على الموصوف في صورة تقديم لاثبات (زيد

شاعرا لا عمرو) هذا يصلح مثلا لقصر القلب إذا اعتقد الخطاب أن الشاعر عمرو لا زيد ومثالا لقصر
الافراد إذا اعتقد مشاركا عمرو وزيدا في الاتصاف بالشعر (و) كقولك أيضا في قصرها في صورة
تقديم النفي (ما عمرو وشاعرا بل زيد) هذا أيضا يصلح مثلا لقصر القلب حيث يعتقد الخطاب أن عمرو

الاول عام والثاني خاص فأسوأ درجاته أن يكون مثل مقام الناس ولا زيد وهذا جملة السؤال فأجاب
ما ذكره السهيلي وأوجمان ذكره أيضا الأندلسي في شرح الجزولية قال لا يعطف بالأداة بشرط أن يتضمن
ما قبلها مفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاءني رجل لا امرأة وعالم لا جاهل

فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز إذ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل
الالتأ كيد النفي فإذا أردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد ويجوز مررت
زيد لا عمرو ولأن الاول لا يتناول الثاني انتهى وإذا ثبت أنها لا تدخل الاتأ كيد النفي اتضح الشرط
المذكور لأن نفي الخطاب اقتضى في قام رجل نفي المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك
قام زيد لا عمرو وأما قام رجل لا زيد فلم يقتض المنهزم نفي زيد فلم يوجد نفي يؤكده لا وقوله تأ كيد النفي

تقدير لوجعل عمرو قاعلا بالصفة لم يصح عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي إذا التقدير ما شاعرو زيد بل شاعرو وقلت
العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عامله في المعطوف عليه أماله وفي المعطوف نفي ما وقوله لبطان
العمل أى مطلقا عند الجمهور أو لا إذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لا يقول ببطان العمل مع عدم الترتيب مطلقا كما
في الرضي فقول السارح في المطول وقد أجمع النحاة على وجوب رفع الاسم لبطان العمل أى أجمع أكثرهم

وتحقق التنافي في القلب على زعمه أو رد القلب مثلاً يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثلاً
واحد يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثلاً لهما يصلح مثلاً لقصر التعيين لم يتعرض له كره وعكذافي
سائر الطرق

هو الشاعر دون زيد ومثلاً لقصر الافراد حيث يعتقد في الشعر عنهما معا ومثل بل في ذلك لكن ولا فرق
في افادة القصر في هذا المثال بين تقديم الوصف وتأخيرها الا أنه عند تقديمه يجب رفعه لبيان عمل
ما بتقديم الخبر أو يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر ولكن افادة القصر بيل فيما
ذكر بناء على أنها لا فائدة بثبوت ضد حكم ما قبلها لما بعده مع تقرير النفي لما قبلها أو أما انذار على أنها
لنقل الحكم لما بعده أو بصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه حتى بعد النفي كما قيل فلا تقيس بقصر ثم
الظاهر أن عميل المصنف من غير تعيين قلب ولا افراد في قصر الصفة بمثلين هما في حكم الواحد باعتبار
صحة انصاف كل من الموصوفين بالصفة المذكورة فيهما وانما افتراق في مجرد تقديم الانبات وتأخيرها ولم
يمثل لقصر القلب بما لا يصح فيه انصاف الموصوفين معا بتلك الصفة كما تقدم في قولك ما يؤز يد عمرو

لعله يريد النفي المؤ كذا ولعل مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام التي للمؤ كذا بخلاف ما اذا جاءت
أول الكلام قد يراد بها أصل النفي مثل لا أقسم وقد خطر لي في ذلك أسرار غير ما قاله الابدى أحدهما
أن العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في اطلاق أكثر الناس تقتضي المباعدة وان كان التحقيق أن بين
الاعم والاختص وبين العام والخاص وبين الجز والعكل مغايرة فينبغي منع العطف في جاءني رجل وزيد
لعدم المغايرة أعني المباعدة فاذا قال أردت غير زيد جاز وليس مما نحن فيه ولو قلت جاء زيد ورجل فعناء
ورجل آخر لوجب المغايرة ولذلك لو قلت جاء زيد لارجل فتقديره لارجل آخر لا نحافظ على مدلول اللفظ
فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني أن مبنى الكلام على الفائدة
وقام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لا فائدة فيه مع ارادة حقيقة العطف بل نقول
فاسد لانك ان أردت الاخبار بنفي قيام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل ولغيره فتنافض وان أردت
الاخبار بقيام رجل غير زيد فطر بقك أن تقول غير زيد وبهذا تبين أنه لا فرق بين قام رجل لا زيد وقام زيد
لارجل في الامتناع الآن يراد بالرجل غير زيد فيصح فهم ما ان صح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه
نظرو تفصيل والفرق بين العطف بلا معنى غير أن العطف يقتضي النفي عن الثاني بالنطوق ولا تعرض
فيه للأول بتأكيده النفي بالمفهوم ان لم وغير تقييد الاول ولا تعرض فيه للثاني الا بالمفهوم ان كانت صفة
وان كانت استثناء في كونه بالنطوق أو المفهوم بحث وهذا الوجهان أحسن مما ذكره السهيلي والابدى
لانهم ما بنوا على صحة مفهوم القلب وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كانه تبع فيه
الشيخ شهاب الدين العراقي وهو غفلة منه أو تسرع أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن لا احاطة له بالعلوم
العقلية وكذلك مثل بالزنا والاحصان وتلك كلها الفاظ متباينة المعنى والتباين أعم من التنافي وقد
أشار اليه البيضاوي في التصحيح والناطق بقوله والزنا والاحصان متباينان وكذلك الحيوانية والبياض
ونظيره أن يقال يصح قام كاتب لاشاعر لان كاتبه لا يصح على شاعر اذ معنى الكتابة ليس فيه شيء
من معنى الشعر فالنقبة والنحوي الصرف يريد أن يتأنس به هذه الحقائق وأما قام الناس لازيد ونحوه
من عطف الخاص على العام فان أريد بالناس غير زيد جاز وان أريد العموم واخراج زيد بقوله لازيد على
جهة الاستثناء فكان يخطري جوازه لكنني لم أر أحدا من النحاة عسلا من حروف الاستثناء أو ما لو أريد
بالناس غير زيد فجاءت بقرينة العطف ويحتمل أن يمنع كما يمنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان
احتمال ارادة الخصوص في الاول كاحتمال ارادة التقييد في الثاني ولا يأتي احتمال الاستثناء للثاني
وأظن في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا أو ما قام الناس وزيد فجوازه

(قوله وتحقق التنافي في القلب) أي وتحقق التنافي
وعدم التنافي لا يمكن
اجتماعهما في محل واحد
وقوله على زعمه أي لا على
مذهب السكاكي الذي
لا يشترط تحقق التنافي فيه
وحينئذ فالمثال الواحد
عنده يصلح لهما (قوله أو رد
القلب مثلاً) أي غير مثال
الافراد وقوله أو رد جواب
لما وقوله مثلاً أي واحدا
في الانبات وآخر في النفي
وعندهما واحد انظرا
لمتلعهما (قوله يصلح
لهما) أي لان ما ذكر من
اشتراط التنافي وعدمه انما
يتأتى في قصر الموصوف
على الصفة ولا يتأتى في
قصر الصفة على الموصوف
لظهور التنافي بين كل
موصوفين والفرق بين
القصرين انما هو بحسب
اعتقاد الخاطب فقوله
ما قام الا زيد يصلح لهما
اه سيراى (قوله كل ما يصلح
مثلاً لهما) أي للافراد
والقلب في قصرى الموصوف
والصفة (قوله لم يتعرض
لذكره) أي لا في قصر
الموصوف ولا في قصر الصفة
(قوله وهكذا في سائر الطرق)
أي باقي طرق القصر وهي
انما والاستثناء والتقديم

بل خالداً عما هو ويكون يرى أن قصر الصفة لا يشترط فيه عدم صحة اتصاف الموصوفين بالصفة معا وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الواجب أن يأتي بمثال التنافي لقصر القلب زيادة على مثال قصر الزيد فرد كما فعل في قصر الموصوف فيما تقدم وأما قصر التعيين فلم يمثله لأن كل مثال يصلح للأفراد والقلب صالح له ويؤيد إرادته ما ذكرنا من تركه في سائر الطرق ترك مثال التنافي في قصر الصفة كما ترك مثال قصر التعيين فليقهم ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون الاضافياً لأن الأثبتات انما هو باعتبار ما نقي بالعطف والحق أنه أكثرى لا كل الصفة كونه من الحقيقة إذا كان المنقي هو جميع ما سوى المذكور كقولك زيد عالم البلد لا غيره إذا فرض أن لا عالم في البلد سواه وكقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا غيره (ومنها) أي ومن طرق القصر (النقي والاستثناء) ولم يقل ومنها الاستثناء لأن الاستثناء من الأثبتات كقولك جاء القوم الأزبد ليس من طرق القصر إذا الغرض منه الأثبتات والاستثناء قيد فكانت قلت جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان من طرقه لمكان أيضاً من طرقه نحو قولك جاء الناس الصالحون بخلاف ما تقدم النقي فيه ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا فان الغرض منه النقي ثم الأثبتات المحققان للقصر والمحكم في ذلك الاستعمال والدوق السليم المتقرر بتبعه ولذلك يستعمل النقي

واضح وانما جوزت العطف ههنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة لأن العطف يستدعي مغايرة يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان أريد غومه يحصل به فائدة التقوية فلذلك ساكتة هنا ومنعته في النقي وأما استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى بعطف جبريل فلمعله يريد أنه مذكور بعده لأن هذا القول هو المحتاج إليه في أنه يقتضي تخصيصاً أولاً وأما قول السائل لأي شيء يمنع العطف في نحو ما قام الأزبد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من أن لا يعطف بهما ما اقتضى مفهوم الخطاب نفية ليدل عليه صريحاً كما كيد المفهوم والمنطوق في الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنقي وقوله أسوأ أدراجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع لأن العطف في ولا زيد بالواو وليس فيه أكثر من خاص بعد عام والعطف بالاحكام يخصه ليس للواو ص (ومنها النقي والاستثناء) ش من أدوات القصر الاستثناء كقولك في قصر الموصوف ما زيد الأشاعر سواء كان قصر قلب أو أفراد وفي قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الأزبد قلت والاستثناء قصر سواء كان مع النقي أم الإيجاب كقولك قام الناس الأزبد أقال قصرت عدم القيام على زيد لا يقال لو قصرت عدم القيام على زيد لمكان في قولك قام الناس الأزبد أنفي القيام غير الناس لا نقول هو قصر عدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد كما أنك إذا قلت ما قام الناس الأزبد لم تقصر القيام على زيد مطلقاً انما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس فقوله من طرق القصر النقي والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للعرض للنقي ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة انما زيد كاتب وفي قصر الصفة على الموصوف انما قائم زيد واعلم أن النكاح يقولون إن الأخير هو المحصور فإذا قلت انما زيد قائم فالقائم هو المحصور ومنتهى أن تكون هذه الصيغة من قصر الصفة على الموصوف وعبارة البيانيين هي الحرية فإن الأول هو المحصور والثاني محصور فيه وعبارة النكاح فيما تجوز الصواب أن الأخير محصور فيه لا خصوص غير أنهم تساهلوا في ذلك كما تساهل الأصوليون في قولهم المشترك وانما هو مشترك فيه وقد اختلف في القصر بانما أثبتة الجمهور ونفاه كثير والمثبتون قبل بالمنطوق وقبل بالمفهوم واستدلوا ذهبون إلى أنها للقصر بما سور منها طابق العلماء في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب على أن معناه ما حرم عليكم الميتة لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع قائم للقصر فكذلك قراءة النصب والاصل استواء معنى القراءتين واعتراض على هذا

ومنها النقي والاستثناء

(قوله ومنها النقي والاستثناء)

أي النقي أي أداة من أدواته كليس وما وان وغيرهما من أدوات النقي والاستثناء بالواحد أي أخواتها لم يقل المصنف ومنها الاستثناء لأن الاستثناء من الأثبتات كقولك جاء القوم الأزبد لا يفيد القصر لأن الغرض منه الأثبتات والاستثناء قيد مصحح له فكانت قلت جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لمكان من طرقه الصفة أيضاً نحو جاء الناس الصالحون بخلاف ما تقدم فيه النقي ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا لنحو ما جاء في الأزبد فان الغرض منه النقي ثم الأثبتات المحققان للقصر وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط والالقييل جاءني زيد والمحكم في ذلك الاستعمال والدوق السليم ولذلك يستعمل النقي ثم الاستثناء عند الإنكار دون الأثبتات ثم الاستثناء اه يعقوب

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد اما زيد الاشاعر وقلبا ما زيد الاقائم وتعييننا كقوله تعالى وما أنزل الرحمن من شيء أن أنتم
 الاتكذبون أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها
 وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما قائلهم أو ما من قائلهم أو لا قائلهم لا زيد ونحقيق وجهه القصر في الأول أنه متى قيل ما زيد
 توجه النفي إلى صفة لا ذاته لأن أنفس الذوات بمنع نفيها وانما تنفي صفاتها فكأن ذلك في غير هذا العلم وحيث لا نزاع في طوله وقصره
 وما شا كل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا أو كاتبنا وله ما النفي فإذا قيل الاشاعر جاء القصر وفي الثاني أنه متى قيل ما شاعر فادخل
 النفي على الوصف المسلم بثبوته أعني الشعر لغير من الكلام فيه ما كزيد وعمر ومثلا توجه النفي إليهما فإذا قيل لا زيد جاء القصر

(قوله ما زيد الاشاعر) أي لمن يعتقد (١٩٢) اتصافه بالشعر وغيره (قوله ما زيد الاقائم) أي لمن اعتقد أنه قاعد

كقولك في قصره) افراد (ما زيد الاشاعر) (و) قلبا (ما زيد الاقائم وفي قصرها) افراد وقلبا (ما شاعر
 لا زيد) والكل يصلح مثلا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب
 ثم الاستثناء عند التكرار دون الاثبات ثم الاستثناء ولو كان الاستثناء من الاثبات نفيًا على الصحيح كالعكس
 لا فائدة السكوت عن المستثنى ثم مثل بهذا الطريق على غط ما تقدم في العطف من الاثبات عن اثنين
 للأفراد والقلب في قصر الموصوف وبواحد لهما في قصر الصفة وأعمال مثال قصر التعيين فقال وذلك
 (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة افراد (ما زيد الاشاعر) أي لا كاتب فهو قصر
 الأفراد لعدم تنافي الشعر والكناية (و) قلبا (ما زيد الاقائم) (و) كقولك (في قصرها) أي في قصر
 الصفة على الموصوف افراد وقلبا (ما شاعر لا زيد) ولم يورد لقصرها مثالين لصلاحيته هذا المثال
 لقصر القلب والأفراد فيه لأنه لم يشترط في قصر الصفة عدم صحة اتصاف الموصوفين به في قصر القلب
 بخلاف قصر الموصوف ولكن لو اقتصر هنا في قصر الموصوف على مثال واحد كفاء لأن المتنفي هنا غير
 مصرح به فان قدر منافيًا كان للقلب والا كان للأفراد فقولك مثلا ما زيد الاشاعر ان قدرت لا مفهم
 كان للقلب أو لا كاتب كان للأفراد بخلاف العطف فقد صرح فيه بالمتنفي ويستحيل أن يكون منافيًا وغير
 منافي فلا بد فيه من المثالين وأهمل مثلا لقصر التعيين لصلاحيته المكل له كذا قيل وفيه نظر لأن ذلك
 باعتبار ما جمل عليه كلام المصنف والافكار لا ماله ليس فيه تصريح بأفراد ولا قلب حتى تكون الامثلة
 با نافع حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو العالم زيد لا يفيد الحصر وقد تقدم في باب المسند
 أن نحو العالم زيد وزيد العالم عند السكاكي يفيدان الحصر في بعض المواضع ثم فيه نظر لأن الحصر ليس
 مستفادًا هنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك كل محرم الميتة لا يقال لو كانت للحصر لزم أن
 لا يكون غير المذكورات محرما لأن المعنى تحريم الاكل فلا يدخل غيره ومن أين لنا أن غيره هذه
 المذكورات في الآية من الماء كولات كان محصر ما ذلك الوقت ومنها أن الاثبات وما للثني فلا بد أن
 يكون له قصر لحصول بالقصر الجميع بين النفي والاثبات ورد عليه بأن ما كفاة لنافية قال الشيخ أبو
 حيان والذي قال ذلك لم يشمر رائحة النحو قلت نقل القرافي أن الفارسي قال في الشرايات ان ما في انما
 نافية لكني رأيت في الشرايات ما عله أخذ منه وهو أنه قال بعد أن ذكر أن انما للحصر ان الحصر
 أيضا في شرايات انما وشي جاء بك ثم قال والاول أسهل من هذا لأن معه حرفا قد دل عندهم على النفي
 فصار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا القيام حرف آخر معه مقامه ولدر في المثالين الأولين شي من
 ذلك انتهى وليس صريحًا في أنها بافية على النفي لأن قوله لا مع حرفا قد دل على النفي يريد حرفا يدل

وانظر لم تكرر المثال في قصره
 دون قصرها وهذا قصر
 على مثال واحد لكل منهما
 ولا يقال أنه لم يكرر المثال في
 قصرها لصلاحيته المثال
 الذي ذكره لقصر القلب
 والأفراد لأنه لم يشترط في
 قصر الصفة عدم صحة
 اتصاف الموصوفين به في
 قصر القلب بخلاف قصر
 الموصوف فإنه شرط فيه
 إذا كان افراد عدم تنافي
 الرصيفين وقلبا تنافيهما ما قبل
 بمثال فيه عدم التنافي
 وبمثال فيه التنافي لانا
 نقول هذا الغرض يحصل
 بمثال واحد لان النفي هنا
 غير مصرح به فان قدر
 منافيًا كان للقلب والا كان
 للأفراد فقولك مثلا ما زيد
 الاشاعر ان قدرت لا مفهم
 كان للقلب أو لا كاتب كان
 للأفراد وكذلك قولك
 ما زيد الاقائم ان قدرت لا قاعد
 كان للقلب وان قدرت
 لاشاعر كان للأفراد وهذا
 بخلاف العطف فإنه لا بد

فيه من التصريح بالنفي ويستحيل أن يكون منافيًا وغير منافي فلا بد فيه من المثالين واعلم أن هذا كله باعتبار ما جمل (ومنها
 عليه الشارح كلام المصنف والافكار لا ماله ليس فيه تصريح بأفراد ولا قلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله ما شاعر
 لا زيد) أي لمن اعتقد أن زيد وعمر شاعر أو غيرهما فقط (قوله والكل) أي من الامثلة المذكورة لقصره أو لقصرها يصلح الخ وهذا
 مكرر مع قوله سابقا وهكذا في سائر اطراف (قوله والتفاوت) أي التغاير بين ما تقدم والتعيين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه أنه
 لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الأولى أن يقول بحسب حال المخاطب وأجيب بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي بحسب اعتقاد
 المخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقد المخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتقد شيًا فاعتبين

ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا انما زيد كاذب وقلبا انما زيد قائم وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين انما قائم زيد والدليل على انها تنفيد القصر كونها

(قوله كقولك في قصره افرادا انما زيد كاذب) أي لمن اعتقد أنه كاذب وشاعر (قوله وقلبا انما زيد قائم) أي لمن اعتقد أنه قاعد ويرد على تعدد المثال ما مر من أن المثال الواحد يصلح للأفراد والقلب لان القائمة (١٩٣) قد تضاف لما يضافها كالقاعدة

فيكون القصر قلبا والى ما لا ينافيها كالشعرية فيكون افرادا فلا وجه لتعداد المثال (قوله وفي قصرها افرادا وقلبا) أي بحسب المقام واعتقاد المخاطب فان كان معتقدا أن القائم زيد وعرفه فافراد وان اعتقد أنه عروفه وقلب ولا تغفل عما تقدم من أن الاشبهة المذكورة لقصرها أو لقصرها تصلح للتعين (قوله وفي دلائل الاعجاز الخ) هذا

وهما فقط (ومنها) أي ومن طرق القصر (انما) المركبة من ان التي هي لنا كيد النسبة وما الكافة ثم مثل لها على غط ما تقدم بقوله وذلك (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف افرادا (انما زيد كاذب أي للشاعر و) كقولك في قصره قلبا (انما زيد قائم) أي لا قاعد (و) كقولك (في قصرها) أي الصفة افرادا أو قلبا (انما قائم زيد) فان اعتقد المخاطب قيامه مع عمرو مثلا كان افرادا وان اعتقد قيام عمرو دونه كان قلبا والمراد بنمط ما تقدم انه أهمل مثال قصر التعيين لصلاحية الكل له وأتى بمثالين لقصر الموصوف لانه شرط في قصره قلبا تنافي الوصفين وافرادا عدم تنافيهما أو اقتصر في قصر الصفة على مثال واحد لعدم اشتراط امتناع انصاف الموصوفين بتلك الصفة في قصر القلب ويرد على ما ذكر كما تقدم أن المثال الواحد كاف أيضا في قصر الموصوف اذ لم يصرح بالمتن فيمكن تقديره منافيا وغير مناف وان قصر التعيين لا يتعين اهمال مثاله لعدم التصريح بالأفراد والقلب كما تقدم كل ذلك في ما والا ثم ما ذكره المصنف من كون انما والعطف بلا يستعملان أقصر الافراد كقصر القلب

على النفي والاثبات وهو انما وانما يقل بدل على النفي والاثبات لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردا عن انما ولو أراد بالحرف الدال على النفي ما من انما لما قال فصار حذف حرف النفي فيه أسهل اذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا والحق في ذلك أن الامام لم يرد إلا أن ما أصلها اذ لم تكن شيئا من الاقسام المعروفة للنفي وان وضعها الاثبات والغالب أن الحرفين اذ اركبا وصارا المعنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معني كل واحد منفردا فلما كانت ما التي ليست شئ من الاقسام المعروفة في الاصل للنفي وان للاثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهم فلم يمكن بواردها على شئ واحد ولم يمكن صرف النفي للذ كور فتم عين عكسه وقول النحاة ان ما كافة لا ينافي هذا لان الكف حكم لفظي لا ينافي أن يفارقه حكم معنوي ثم ان المصنف نقل عن النحاة أن الاثبات المذكور ونفي ما سواء وهو قول بعضهم لا كلهم ومنها أن ان لنا كيدوما كذلك فاجتمع تأ كيدان فأفاد الحصر قاله السكاكي ويرد عليه أنه لو كان اجتماع تأ كيدين للحصر لكان قولنا ان زيد القائم بقيد الحصر وقد يحاب بأن مراده أنه لا يجتمع حرفان كيد متواليان الا للحصر ثم هو منوع والتأ كيد اللفظي والمعنوي كل منهما يشكر رولا حصر ومنها قوله تعالى قل انما العلم عند الله قل انما بآيتكم به الله ان شاء قل انما علمها عند ربي فانه انما يحصل مطابقة الجواب اذا كانت انما للحصر ليكون معناه لا آيتكم به انما يأتي به الله ولا أعلمها انما أعلمها الله وأصرحها انما بآيتكم به الله لجواز أن يدعى في غيرها أن الحصر أخذ من تعريف المبتدأ لكن الظاهر أن من منع الحصر بانما فهو للحصر المبتدأ في الخبر أمتنع وكذلك قوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس وفي الآية نكتة وهو التنبيه على أن المجازي لا يكون فعله ظاهرا على الحقيقة وهذا المعنى أحسن من قول

(٣٥ - شروع التلخيص ثاني) الشارح نقل عبارة الدلائل بالمعنى واقط انما من الشارح وورد عليه

أنه استعمل انما في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله أن انما ولا انما يستعملان الخ ورد على من قال انما يستعملان فيها وهذا قصر افرادا فترمنه وقع فيه الآن يقال ان الشارح ليس ملتزما بحقيقة كلام صاحب الدلائل فيجب - وإن كان يكون مر بها لما قاله المصنف فاستعملها في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل لبيان المذهبيين لا لافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه وقع فيما ترمنه وان كانت انما وقعت في عبارة الدلائل والشارح نقلها بل غلطها فالاعتراض المذكور وارد على صاحبها

(قوله المعتزلة) أى وهو البليغ (قوله دون الأفراد) أى والمصنف قد استعمل لافى الأفراد فى بحث العطف السابق وانما ليس فى كلامه نصريح باستعماله القصر للأفراد لكن الشارح شرحه على أنه استعمل له (قوله وأشار الى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف لتضمنه راجع لقول وفى قصرها فقط دون ما قبله أيضا وانما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة انما القصر لخالفه بعضهم فى ذلك حيث قال السبب فى إفادتها القصر تركها من أن التى هى لتو كيد الاثبات وما التى لتو كيد النفي ولا يجوز أن يتوجه الاثبات والنفي لما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع لما بعده والاخر لما عاده وكون ما راجع لما بعده خلاف الاجماع فتعين أن الاثبات للذ كور والنفي لما سواهم بخلاف القصر ورد هذا التوجيه بأنه مبنى على مقدمتين فاسدتين لأننا كيد النسبة الجبانا أو سلبا نحو أن الله لا يظلم الناس شيئا (١٩٤) لالتا كيد الاثبات فقط وما كافة لانافية وبما علمت من الخلاف فى سبب

المعتزلة بقصر القلب دون الأفراد وأشار الى سبب إفادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلنظ التضمن

يخالف ما فى دلائل الانحياز لانه ذكر أنهم ما انما يستعملان فى الكلام المعتزلة بمعنى فى باب البلاغة فى قصر القلب دون قصر الأفراد فيقال انما زيد قائم أو هو قائم لا قاعدة عند اعتقاد مخاطب كونه قاعدة لا قائما ولا يقال زيد كاتب لا شاعرا ولا انما زيد كاتب عند اعتقاد مخاطب المشاركة والحكم فى ذلك الذوق وقولنا انما يستعملان فى الكلام الخ هو من استعمال انما فى قصر الأفراد كما لا يخفى ولا يضر استعمالها كذلك فى بيان كونها القصر القلب لان الاستعمال كذلك على غير مذهب صاحب دلائل الانحياز ثم بين وجه إفادة انما القصر بقوله (لتضمنه) أى انما (معنى ما والا) اللتين هما فى إفادة الحصر أيان وانما ذكره هذا التضمن فيها دون التقديم مع تضمنه ما ذكر أيضا ليشير ببيان أن سبب كونها موضوعا لمعنى الحصر تضمنها ما ذكر لان المعنى المتضمن داخل فى الرضع الى الرد على من زعم أن سبب إفادة القصر بانما أن فيها الاثبات وما للنفي وتوجه الاثبات والنفي شئ واحد فاسد فتعين كون الاثبات للذ كور والنفي لغيره بخلاف القصر وتوجه الاشارة الى الرد أنهما لو كانت كذلك لم ترد على الاثبات والنفي الموجودين فى ما والا لأن الاثبات على هذا وما للنفي فلا يحسن ذكر التضمن على ما سبب كره من أنه لا يقتضى كون الشئ نفس الشئ بل يقال هو معنى ما والا وما يدل على فساده هذا أن ما ان الرخصى أن المعنى انما السبيل على الذين يبتدون الناس بالظلم ومنها قوله تعالى وإذا لم تأت بهم بآية قالوا لا اجتبيهم اقل انما أتبع ما يوحى الى من ربي لا يستقيم المعنى الا بالحصر ومنها قوله تعالى وان تولوا فاعلم انكم البلاغ اذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة ان تولوا فعلمك البلاغ وهو صلى الله عليه وسلم علم عليه البلاغ تولوا أم لا وانما ترتب على توليهم نفي غير البلاغ مما قد يتوهم نسبتة له صلى الله عليه وسلم ومنها نقصان الضمير بعدها فى قول الفرزدق

أنا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

قال عبد القاهر ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه فإنه ممكن أن يقول أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى واعلم أن انفصال الضمير بعد انما فيه ثلاثة أقوال أحدها أنه ضرورة لا يجوز الا فى الشعر وهو المنقول عن

إفادة انما القصر اندفع ما يقال أن سبب إفادة التقديم الحصر ذلك التضمن الذى ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب كما تعرض لبيان السبب فى انما واعلم أن الموجب للقصر فى انما بالـ كسر موجود فى انما بالفتح فن قال سبب إفادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك فى انما المفتوحة لوجوده هذا السبب فيها ومن قال أن السبب اجتماع حرفي نو كيد قال به فى انما أيضا لذلك ومن هنا صرح الرخصى دعواه أن انما بالفتح تفيده الحصر كما انما وقد اجتمع فى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول

الى

أبى حيان هـ ذامى انفراد الرخصى مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هنا

باطلة لاقتضائهم أنه لم يوح اليه غير التوحيد مردود أيضا بانه حصر اضافى أو أن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كان للمشركين فالمعنى ما أوحى الى فى أمر الربوبية الا التوحيد لا الاشرار اه فترى (قوله لتضمنه معنى ما والا) فى ذكر التضمن اشارة الى أن ما فى انما ليست هى النافية والى أن انما ليست للاثبات على ما توهمه بعض الاصوليين لان المناسب على ذلك التقدير أن يقال لكونه بمعنى ما والا لبيان ذلك أن انما لو كانت مركبة من أن التى للاثبات وما النافية لم ترد على الاثبات والنفي الموجودين فى ما والا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير أن يقال لكونه معنى ما والا (قوله لتضمنه معنى ما والا) أى لاشتماله على معنى ما والا اللتين هما فى إفادة الحصر أيان ومعناها هو الاثبات والنفي وقد يقال أن النفي والاثبات الذى هو معناهما هو عين الحصر فكانه قال انما أفادت انما الحصر لتضمنها الحصر الذى هو معنى ما والا وهذا تعليل للشئ بنفسه وان أراد بمعنى ما والا غير الحصر كان الدليل غير مقيد أن انما تفيده

لخصر اللهم إلا أن يلاحظ أن معنى ما والاحتمال وان كان في الواقع هو الحصر قرر شيخنا العذوي (قوله إلى أنه) أي انما ليس
ما تباعده عنى ما والاى أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى انما ليس هو معنى ما والاى بعينه حتى كأنها مرادفة لهما ووجه تلك الإشارة أن
تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضى أن يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما ولو شاركت ما والاى في افادة
القصر تختلف معهما في أن انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكر وما والاى بالعكس (١٩٥) كما أتى ولو كانت انما معناها هو معنى ما والاى

كما في المترادفين لم تختص
عنهما بافادة غير مفادهما
هذا محصل كلامه (قوله حتى
كأنهما) أي انما وما والاى
لفظان مترادفان هذا فرب
على المنفى وهو كون انما
ملائمة بمعنى ما والاى وانما
غير يكافئ ولم يقل حتى انهما
لان انما اذا كانت بمعنى ما
والاى لا يكونان مترادفين بل
كالمترادفين لان من شرط
المترادفين أن يتحد معنى
وافراد في اللفظ وهما ليس
كذلك لان انما مفرد وما
والاى مركب ولهذا يقال
الانسان مرادف للحيوان
الناطق (قوله اذ فرق الخ)
على التثنية وقوله بهين أن
يكون في الشيء معنى الشيء
وذلك كافي للتضمن كتضمن
انما معنى ما والاى وقوله وأن
يكون الشيء معنى الشيء على
الاطلاق أى من كل وجه
وذلك كافي المترادفين
فالاول لا يقتضى كونه
كهو من كل وجه والثاني
يقتضى (قوله فليس كل
كلام الخ) تفريع على قوله
انه ليس معنى ما والاى وذلك
كلام الذي شأنه أن ينكر

إلى أنه ليس معنى ما والاى كأنهما اللفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون
الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والاى يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل
الاجحاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه معنى ما والاى بعينه بثلاثة أوجه فقال

جعلت كانه فلا إشكال لان الكاف جزء لا يكفوف وان جعلت نافية فهي مستقلة والجمع بين حرفين
مقتضى للتصديق متنافيين معنى لا وجه له ولا معنى ليكون المنفى على تنكير كون ما نافية وهو غير المذكور
لان المنفى هو الموانى للحرف نعم ان ذكر ذلك لمجرد المناسبة باعتبار الاصل وهي حالة التركيب كافة
أمكن صحتها وهذا يعلم أنه لم يذكر وجه افادتها الحصر لرد على المخالف كما قيل بل لما ذكرنا الاطول
بذكره في التقديم لرد على وجود المخالفة فيه أيضا وفي التعبير بلفظ التضمن اشعار بأنهما ليست بمعنى
ما والاى حتى كأنهما مرادفة لهما وذلك لان تضمن الشيء معنى شيء لا يقتضى كونه هو من كل وجه
بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما ولو شاركت ما والاى في افادة القصر تختلف عنهما في أن انما
تستعمل مثلا فيما من شأنه أن لا ينكر وما والاى بالعكس كما سيأتي ولو كانت نفس ما والاى كافي المترادفين
لم تختلف عنهما بافادة غير مفادهما وانما قلنا حتى كأنهما مرادفة لهما إشارة إلى أن المترادف الحقيقي
لا يكون بينهما وبينهما لان الترادف اصطلاحا انما يكون في المقربين لا بين مفرد كأنهما و مركب كما
والاى ففهم ولما احتجنا إلى بيان افادة انما للقصر لان من الناس من أنكر ذلك استدلالا عليه بثلاثة

سببويه والثاني أنه يجوز الفصل والوصل واليه ذهب الزجاج والثالث أنه يجب الفصل قاله ابن مالك
وقال الشيخ أبو حيان أنه غلط فأحش وجهل بلسان العرب وقول لم يقل له أحد ثم رده بقوله تعالى انما
أشكروني وحزني إلى الله وقوله تعالى انما أعظكم بواحدة وقوله تعالى انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة
وقوله تعالى وانما توفون أجوركم يوم القيمة قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب انما يشكروني
وحزني أنا وانما يعظكم بواحدة أنا وكذلك الجميع قلت لسان حال ابن مالك يتلوا انما أشكروني وحزني
إلى الله وكلام ابن مالك هو الصواب وليس منتهى سردابه وتحقق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين
أحدهما أن انما للحصر وهو الذي عليه أكثر الناس والثاني أن المحصور بهم هو الاخير لفظا وهذا الذي
أجمع عليه البيانون وعليه غالب الاستعمالات واذا ثبت له هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لانك لو وصلت
لما فهمم والتبس قولك انما قلت موضوعه لم يقع الا القيام فلما أردت به ما قام الا أن لم يفهم ذلك ولا سبيل إلى
فهمه الا بان تقول انما قام أنا كما تقول ما قام الا أنا وبهذا علم أنه لا ريد ما ذكره الشيخ من الآيات لان كلامها
لم يقصد فيه حصر الفاعل بل حصر الاخير ولو قصد حصر الفاعل لانفصل كما قاله ابن مالك وأجمع عليه
من سلم هاتين القاعدتين وهم أكثر الناس وقول سيمويه ان الفصل ضرورة لا يرد عليه لانه بناء على أن انما
ليست للحصر كما هو المنقول عنه وقول الزجاج يجوز الامر ان لا يرد عليه لانه بناء على أن انما وان كانت
للحصر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الاخير بل يجوز أن يفصل ليكون فريضة في حصر الفاعل
وان يصل ويريد حصر الفاعل بقرينة معينة كما صرح الشيخ أبو حيان بنقله عنه فثبت أن من خالف

فانه صالح لان يستعمل فيه ما والاى لا يصلح لانما لانها انما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر ولكن الزائدة فانه يصلح معهما ما والاى دون انما نحو
ما من الله الا الله ولا يصح أن يقال انما من الله لان من لا تزداد في الاثبات وكذلك أحد وعرب يصلح معهما ما والاى دون انما فيقال ما أحد
الا وهو يقول ذلك ولا يقال انما أحد يقول ذلك لانهم لا يقعان في حيز الاثبات فلو كان انما معنهما كان كل كلام يصلح فيه ما والاى يصلح
فيه انما (قوله ولما اختلفوا في افادة انما القصر) أي وفي عدم الافادة فقال بعضهم انها لا تفيد وقيل تفيد عرفا وقيل عرفا واستعمالا
(قوله وفي تضمنه الخ) عطف سبب على سبب (قوله بعينه) أي المذكور من افادة انما القصر ومن تضمنها معنى ما والاى

أقول المفسرين في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع

(قوله أقول المفسرين الخ) ان قلت دلالة انما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان أن الواضع انما جعلها دليلا على القصر بواسطة جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في تضمينه اياه خفاء حتى تردد فيه جماعة استشهد عليه بقول النخاعة وأئمة التفسير وأيده بالنسبة المحسنة للتضمنين لا المتضمنين للتركيب اهـ سبيل في الغني في هذا الاستدلال نظرا لما فيه من الدوران المفسرين يستدلون بقول أهل المعاني فاذا استدلل أهل المعاني بقول المفسرين جاء الدور والمناسب الاستدلال باستعمال العرب وأجيب بأن المراد بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعاني المتأخرون منهم والمراد بالمفسرين الذين استدلل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفين بوضوعات اللفاظ نحو ابن عباس وابن مسعود ومجاهد عن فسر القرآن من أكابر الصحابة قبل تدوين علم المعاني قاله سلك يقولهم من حيث انهم علماء اللغة (١٩٦) فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل أن المفسرين

(أقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة) وهذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للفعول مع رفع الميتة كذلك في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبق ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية

أوجه فقال وانما قلنا ان انما تتضمن معنى ما والا المفيدتين للقصر (أقول المفسرين) الموقوف بتفسيرهم لكونهم من أئمة اللغة والبيان (في) قوله تعالى (انما حرم عليكم الميتة معناه ما حرم عليكم الا الميتة) وهذا من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة لان المفسرين حديث قيدا وكونهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم ما قالوا الا ما تقرر عندهم لغة وبيان فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوي لانه انما ثبت بالنقل ولان المفسرين انما يستمدون من فنون العربية في تفسيرهم فكيف يستدل بتفسيرهم على الفنون العربية لان في ذلك توقف الشيء على ما يتوقف عليه وانما لم يرد لان تفيد المفسرين بكونهم من علماء العربية القائلين بما تقرر عندهم نقلا بدفع ذلك (و) هذا المعنى المذكور لانما في هذه الآية (هو) المعنى (المطابق) (ل) معنى الآية في (قراءة الرفع) في الميتة مع بناء حرم للفاعل لان ما حرم الميتة يجب أن تكون موصولة فيكون التقدير ان الذي حرم عليكم هو الميتة ولا يجوز

ان مالاً في المسئلة لم يخالفه في هذا الحكم انما خالفه فيما بني عليه من القاعدتين اما في الاولى واما في الثانية فظهر أن الحق مع ابن مالك وانظر الى قول ابن مالك يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما فانك ان تأملت لم تستطع أن تقول خلافا لسيدويه فانه لم يقل يتعين انفصاله بعد انما بل قال ان حصر بانما وسيدويه لا يقول ان حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجود له فهما كلامان لم يتوارد علي محل واحد ولو قيل لسيدويه ما تقول لو وقع الحصر بانما في انفصال الضمير لما علمنا ما يقول وانما ظاهره يقول بالفصل (تنبيه) قوله تعالى حكاية عن يعقوب صلى الله عليه وسلم انما أشكو بني وحزني الى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون ينبغي أن يعتقده أن وأعلم جله متأنفة أو معطوفة على انما أشكو وليست معطوفة على أشكو اذ لو كان للزم أن المراد لا أعلم من الله الا ما لا تعلمون وليس كذلك ومنها التقديم

حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم فلم يقولوا الا ما تقرر عندهم لغة وبيان فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوي لانه انما ثبت بالنقل اهـ (قوله) انما حرم عليكم الميتة بالنصب مبتدأ ومعناه خبره أي هذا الكلام معناه الخ (قوله وهذا المعنى) أي المذكور لانما في هذه الآية (قوله هو المطابق الخ) أي الموافق لها في اقادة القصر وان اختلف طريق القصر في القراءتين فالطريق في القراءة الاولى انما وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين (قوله أي رفع الميتة) أي مع بناء حرم للفاعل (قوله مع نصب الميتة) أي

موصولة

على انه مفعول حرم وقوله ورفعها أي خبر ان أي وهي

قراءة شاذة وقوله مع رفع الميتة أي على أنه نائب فاعل وهي شاذة أيضا (قوله الكواشي) بضم الكاف وتخفيف الواو ونسبة الى كواشة حصن من أعمال الموصل وهو الامام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي كان من الاكابر ينفي من الغيب وله كرامات عدة (قوله فعلى القراءة الاولى) أي وهو حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة (قوله لبق ان بلا خبر) أي وجعلها موصولة والعائد ضمير اسم استخرا يعرود على الذي والخبر محذوف والفقير يروان الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى عكس المعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف واقعا مع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والميتة بدل آمنه أو مفعول المحذوف تقديره أعني والخبر محذوف والفقير يروان الذي حرمه الله الميتة أو أعني الميتة ثابت تحريره تكلف لا ينبغي أن يكتبه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على أن في هذا عكس المعنى المقصود لان المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان أن الميتة المحترمة حاصلة وناتجة

(قوله موصولة) أي والعائد محذوف لانه منصوب بجهرم (قوله لتكون المينة خبرا) أي لان لأفاعل بحرم والتعدي بران الذي حرمه الله عليكم المينة (قوله على ما لا يخفى) لانه لا يستقيم ارتفاع المينة على أنها فاعل حرم المبني للعلوم لان الحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر في حرم فاستاد حرم المبني للفاعل الى المينة لا يعقل فتعين أن يكون خبرا نعم يجوز على هذه القراءة جعل ما كافة ورفع المينة على انه خبر محذوف والمعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو المينة لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أهمل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين (قوله والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو المينة) هذا حل معنى والا فلا حاجة الى قوله هو (قوله وهذا يفيد القصر) أي وهذا المعنى يفيد (١٩٧) قصر التعريف على المينة وما عطف عليها لان الذي حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطق زيدوزيد المنطلق لان الموصول في قوة المعرفة باللام فيفيد القصر لما مر اه سيرامى (قوله من أن نحو المنطلق زيد) أي سواء جعلت اللام موصولة أو حرف تعريف ونحو المنطلق زيد الخ كل جملة معروفة الطرفين وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد اذا مقصوده انما هو الاول وهو المنطلق زيد لان المينة معرفة باللام الجنس فيفيد قصر المينة على الحرم أيضا كما في زيد المنطلق كذا في عبد الحكيم وفي حاشية الشيخ يس تبعا للفتاوى أن زيد المنطلق ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول واعتراض بأن تعريف المسند اليه الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما

موصولة لتكون المينة خبرا اذا أصبح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله تعالى عليكم هو المينة وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيدوزيد المنطلق فيفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما مضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا المينة كانت مطابقة للقراءة الثانية واللام تكن مطابقة لها لا فادتها القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية

أن تكون ما كافة كما في القراءة الاولى الاعلى وجه بعيد وهو أن يكون المعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو المينة وهذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أهمل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين فيفيد الكلام الحصر (لما مر) في تعريف المسند من أن تعريف الجزئين كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد يفيد حصر الانطلاق تقدم وتأخر في زيد وعلى وزانه يفيد الكلام حصر التعريف في المينة لان المعنى ان المحرم عليكم هو المينة فاذا جعلت انما في الاولى للحصر طابقت هذه التي فيها تعريف الجزئين واللام تطابقها كما لا يخفى وانما جعلنا ما في انما كافة في قراءة النصب فصمغ تقوية افادة انما الحصر بطبقها قراءة الرفع التي فيها تعريف الجزئين ولم نجعلها موصولة حتى لا يصح ذلك لاننا جعلنا موصولة بقى الموصول بلا عائد ان أطلقت ما على غير الله سبحانه وتعالى وان أطلقت عليه تعالى كان فيه سوء أدب حيث أطلق ما هو غير العالم في الاصل على العالم ومع ذلك فيبقى الموصول بلا خبر فان قدر أن المعنى الذي حرم عليكم المينة هو الله تعالى حذف الخبر لم يصح هذا المعنى في هذا المقام لانه يفيد الحصر في الحرم بكسر الراء والله تعالى لا غيره وهو مع لوم وانما المراد الحصر في الحرم بفتحها والله المينة لا غيرها وقد تقدم أن الهم جعل ما في قراءة الرفع كافة حتى لا تصح التقوية بالمطابقة لان الشيء لا يطابق نفسه لانما جعلت كذلك لم يصح كما لا يخفى لان قدر أن المينة خبر محذوف

أي تقديم ما هو مة آخر رتبة مثل تعمي أنا وأنا كفت مهمك والمثال الثاني يعلى حكمه مما سبق في أناقت (تنبيه) بقى للقصر طرق بعضها باتفاق وبعضها باختلاف منها الفصل وقد تقدم الكلام عليه ومنها ذكر المسند اليه كما تقدم نقله عن السكاكي وتقدم البحث فيه ومنها تعريف المشتد في نحو المنطق زيد على قول ومنها تعريف الخبر في نحو زيد المنطلق قال الامام فخر الدين في نهاية الايجاز اذا قلت زيد المنطلق فاللام تفيد انحصار الخبر به في الخبر عنه مع قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه ثم انما أما أن تكون لتعريف المعهود السابق كما اذا عرف وجود انطلاق ما وبقولك زيد المنطلق عنيت أن صاحب ذلك الانطلاق المعهود هو زيد فقد افاد حصر الانطلاق في زيد واما التعريف الحقيقية فيكون بوضعه

يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهرت له فائدة أخرى وهنالك تظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله كانت مطابقة) أي في افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفا فيهما لان القصر في قراءة النصب من انما وفي الرفع من التعريف الجنس لماعرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة أي كما هو الواجب في القراآت من التطابق لا التماثل (قوله) واللام تكن مطابقة لها أي والانتكن انما مضمنا معنى ما والا لم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لا فادتها) أي القراءة الثانية القصر بخلاف الاولى فانها لا تفيد على هذا التقدير (قوله هو القراءة الاولى والثانية) أي وليس مرادهما بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت أن المراد بالقراءة الاولى قراءة النصب والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع شاء حرم للفاعل فيهما

واقول النحاة انما لاثبات ما يذكرون بعد ما وثق ما سواه

(قوله ولهذا) أى ليكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ما ذكر (قوله لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم) أى لعدمه حين كان مرادهما ما سبق لان حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين وقوله بل في لفظ أى بل يتعرض للاختلاف في لفظ المبته لوجود الاختلاف فيه (قوله وحرم) عطف على رفع ومبني الحال من حرم وفي نسخة حرم مبنى فنكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) أى وعلى كل فالتصريح حاصل بانما على الاول أو التعريف الجنسي على الثاني وقوله وأن تكون موصولة أى في محل نصب على أنها اسم وان المبته خبرها (قوله ويرجع هذا) أى الاحتمال الثاني وهو كون موصولة وقوله على ما هو أصلها أى على ما عود الاصل فيها من العمل (قوله بقراءة الرفع) أى التي تقوت بها قراءة النصب (قوله فطالبها ما

١٩٨

ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ المبته رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعني رفع المبته وحرم مبني للفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الالمبته وأن تكون موصولة أى ان الذى حرم عليكم هو المبته ويرجع هذا ببقاء ان عاملة على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبها بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكرون بعده وثني ما سواه)

والمفعول محذوف وهو بعيد كما بينا فلا يرتكب في القرآن العظيم مع وجود ما هو أسهل منه وهذا كله على أن حرم مبنى للفاعل ويدل على إرادته أن المصنف لم يغير بين القراءة الأولى وهذه الأربعة وأما حرم فهو مبنى للفاعل وبعضهم فهمم أن المراد بقراءة الرفع القراءة التي بنى فيها حرم للمجهول مع رفع المبته على النيابة فطالب المصنف فيما قاله تبعاً للسكاكى بوجه كون ما فيها موصولة يحصل بها تعريف الجزأين فتطابق الموصولة الكافة في إفادة الحصر فيحصل تقوية إحدى القراءتين بالأخرى فانها تحتمل أن تكون كافة كما اختاره الزجاج فلا تقوى إحدى القراءتين بالأخرى لان ما كافة فيها يعنى فعلى أنها كافة يكون المعنى بناء على أنها تفيد الحصر ما حرم عليكم الالمبته وعلى أنها موصولة يكون المعنى ان الذى حرم عليكم هو المبته بالرفع فيها والتحقيق أن مراد المصنف ما تقدم كما بينا فلا يرده هذا عليه ولا على السكاكى وعلى تقديره فيترجح احتمال الموصولة ببقاء ان عاملة فيصح التقوية بها ثم أشار الى الوجه الثاني من أدلة إفادة انما للحصر كما لا يبقوله (ولقول النحاة) وهم انما يقولون ما تقررون عندهم من جهة اللغة (انما) يكون (لا يثبت ما بعده) أى لاثبات الحكم المتضمن لما بعده (و) (لنفي) ما سواه أى ما سوى ذلك الحكم وهذا الكلام منهم بقضى تضمنها لاثبات وثني كما والأعم من أن يكون المغاير المنفي مغاير المساقية من المشاركة كفى قصر الافراد بناء على أنها تستعمل له أو مغاير الكونه مفيد الحصر فاذا قلت زيد المذموم وأردت حقيقة المطلق مع قطع النظر عن تشخصها وعمومها أفاد الحصر ثم ان أمكن الانحصار فذلك على حقيقة والافهوعلى سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر في المبتدأ بلوغ المبتدأ في استحقاقها أخبر به عنه حدا بصرفه فالحقيقة وأما كون اللام في الخبر هل تفيد العموم فالأشبه انه غير جائز الاعلى تأويل وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجعان وهو تأويل غير حسن فاصله أنك اذا قلت زيد المطلق أفاد حصر انطلاق معنى أو

بالسبب في اختيار كونها موصولة) ان قلت من أين أتى له ذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر لانه لا يصح الاحالة على ما مر الا اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند في إفادة القصر الى ما مر في تعريف المسند بل لتضمنه معنى ما والا كما في قراءة النصب وقد يقال السبب في اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء ان عاملة على ما هو أصلها من العمل (قوله مع أن الزجاج اختار أنها كافة) أى نظر الكونه مرسومة في المصحف متصلة بان اذ رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجرى على القياس المقر في الكتابة بل هو سنة

تبع وكم من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما أشار له القاضي في تفسيره وأخر آل عمران (قوله ولقول النحاة) أى الذين أخذوا النحوى من كلام العرب مشافهة فهم انما يقولون ما تقررون عندهم من جهة اللغة فالنقل عنهم نقل عن اللغة وليس المراد النحاة الذين نقلوا القواعد من الكتب المدونة والمراد النحاة غير المفسرين فلا تكرار مع ما تقدم والمراد أيضاً بالنحاة بعضهم لا كلهم لما تقدم من الاختلاف في إفادتها للحصر وعدمه فلا يعارض ما تقدم للشارح (قوله انما لاثبات ما يذكرون بعده وثني ما سواه) أى دلالتهم على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التي هي للنفي وعلى معنى الا التي هي للاثبات والحاصل انما كان مفاد انما ومفاد ما والا واحداً دل على أنها بمعنى ما فاندفع ما يقال ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما الاعلى خصوص تضمنها معنى ما والا فالدليل لا ينتج المدعى ثم لا يخفى أن سائر طرق القدر فيها لاثبات والنفي وانما صرح النحاة بذلك في انما لفظة ما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة

ولحظة انفصال الضمير معها كقولك انما يضرب أنا كانه قول ما يضرب الا أنا

(قوله أي سوى ما يذكر بعده) أي مما يقابله لأن الكلام في القصر الاضافي (قوله ونحوه) أي كالاضطجاع (قوله ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر الخ) أي فمما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفي كل حكم سواء ولا ينفي هذا أن قصر الصفة قد يكون حقيقة بل أن كونه حقيقة يكون باعتبار عموم المنفي عنه وان كان الحكم المنفي خاصا (قوله واصحة انفصال الضمير) أي الاتيان به منفصلا مع انما والحال أنه يمكن وصله والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب ولا يدل عن وصله انفصاله الا ما وجب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنهم أتوا بصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها التقدير في موضع انما الا ما والافتعين كونهم المحصر كما والاهذا حاصله واعتراض هذا الدليل بان فيه دورا وذلك لأن صحة الانفصال متوقفة (١٩٩) على التضمن كما قال الشارح ولا يعرف

التضمن الا بصحة الانفصال للاستدلال به عليه وأجاب بعضهم بأن التوقف الاول وهو توقف صحة الانفصال على التضمن توقف حصول والتوقف الثاني وهو توقف معرفة التضمن على صحة الانفصال توقف معرفة وحينئذ فالجهة منفكة هذا وكان المناسب أن يقول ولو وجب انفصال الضمير معه كما قال ابن مالك لأن انفصال الضمير عنده مع انما واجب الا أن يقال ان المصنف راعى قول أبي حيان القائل بعدم الوجوب مستدلا بان الضمير قد جاء متصلا في قوله تعالى انما أشكوا بني وحزني الى الله فلم يقل انما أشكوا أنا وأجاب صاحب عروس الافراح بأن مجمل كلام ابن مالك اذا كان

أي سوى ما يذكر بعده أما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لا ثبات قيامه ونفي ماسواه من القعود ونحوه وأما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (واصححة انفصال الضمير معه) أي مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا إلا بان يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره

نقض الحكم كافي قصر القلب والنعيم وإذا كانت النفي غير المذكور من حيث اثبات المذكور في الجملة صح فيها قصر الموصوف فيكون الغير المنفي بها في قصر الموصوف هو اتصاف الموصوف بصفة أخرى غير المثبتة فإذا قلت في قصره انما زيد قائم أفاد ثبوت اتصاف زيد بالقيام ونفي اتصافه بغيره من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف الذي هو زيد على الاتصاف بالقيام فقط ولا يتعداه الى غيره من القعود مثلا كما يعتقد الخاطب وصح فيها قصر الصفة فيكون الغير المنفي بها في قصرها في قولنا مثلاً انما قائم زيد هو اتصاف غير زيد بالقيام والمثبت هو المذكور وهو اتصاف زيد به ثم أشار الى الوجه الثالث بقوله (واصححة انفصال الضمير معها) أي مع انما يعني في حال امكان وصله والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب فلا يدل عن وصله الا ما وجب وموجبات الفصل اما تقديمه واما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنهم أتوا بصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها التقدير في مواقع انما الا ما والافتعين كونهم المحصر كما والا وفي هذا الاستدلال نوع من المصادرة لتوقفه على عدم صلاح غير ما والا في محل انما وهو المدعوى تأمل وانما حصر حقيقة الانطلاق اما حقيقة واما ما بالغته انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه ومما ذكر من أدوات الحصر قولك جاء زيد نفسه على ما نقله بعض شراح هذا الكتاب هنا عن بعضهم ومنها ان زيد قائم على ما نقله المشار اليه أيضا ومنها قلب بعض حروف الكامة فانه ينهيه الحصر على ما نقله الزمخشري في الكشف عن الكلام على قوله تعالى والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها فان القلب للاختصاص بالنسبة الى لفظ الطاغوت لأن وزنه على قول فعلمت من الطغيان كلكوت ورجوت قاب بتقديم

الضمير محصورا فيه والمحصور فيه في الآية الحار والمجرور لا الضمير وفي ابن يعقوب انما قال لصحة ولم يقل لوجوب مجازاة لظاهر ما قيل من أن انما لا يجب فصل الضمير معها وان كان التحقيق وجوب فصل الضمير معها متى قصد الحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد الحصر في الفعل نحو انما قلت أو في غير كالاتية وفي شرح المفتاح للسيدان قلت اذا أراد بحصر الفعل في الفاعل بطريق انما فهل يجب انفصاله أولا قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب فصله وتأخير دفعه الى لباس وان لم يذكر احتمال الوجوب طرد الباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظر المعنى والاتصال نظر اللفظ ادلا فاصل لفظا فقول المصنف لصحة انفصال الضمير معه أراد بالصحة ما يعبر الوجوب وغيره كذا في عبد الحكم (قوله ولا تعذر ههنا إلا بان يكون الخ) أي ولا تعذر الاتصال هنا لا بسبب كون المعنى الخ أي وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم بفوت هذا المعنى فالمنع من الاتصال معنوي لا لفظي وقوله بين الضمير هو أنا وعامله هو يقوم وانظر مع ان يقوم للغائب رأنا للمتكلم الا أن يقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم أحدا الا أن قوله فصل أي بالا المقدرة وقوله لغرض هو الحصر

قال الفرزدق

كما قال عمرو بن معد يكرب

أنا الذائد الحامي الذمار وانما * بدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

قد علت سلمي وجاراتها * ما قطر الفارس إلا أنا

قال السكاكي وبذلك وجه لطيف يستند إلى علي بن عيسى الربي وهو أنه لما كانت كلمة أن لنا كيد اثبات المستند للسند إليه ثم اتصلت بهم المؤكد لا النافية كما يظن من لا وقوف له على علم النحوي أن يضمن معنى القصر لأن القصر ليس إلا أنا كيداً على تأكيد فإن قولك زيد جاء لا عمرو ولن يرد الجحى الواقع بينهما يفيد اثباته لزوم في الابتداء صريحاً وفي الآخر ضمناً

(قوله ولهذا صرح الخ) أي لكون البيت المذكور بيت من يستند بشعره صرح باسمه تفويهاً للاستشهاد إذا لموجب للكتمان (قوله وهو الطرد) أي سيف أو غيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغة أي أنا الطارد لمن يعد ولا غيره الأمن كان على وصفي (قوله الحامي) أي الحافظ والذمار بالنصب على المفعولية وبالجحى على الإضافة كالضارب الرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذا معنى الذمار لغة يقال فلان جنى ذماره أي وفي بعده ومعناه عرفاه وما ذكروه الشارح عن الأساس وهو ما يلام الإنسان على عدم جانيته من جهه وحريه ما خوذ من الضر وهو الخ لثان ما تجب جانيته كقوله الذمارون أي يبحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب قاله البيهقي وقال بعضهم (٣٠٠) انما سمى ما ذكرنا لأنه يجب على أهله التذمير أي التشمير لدفع العار عنه

ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) أي العهد وفي الأساس هو الحامي الذمار إذا جى ما لولم يحمه أيم وعنف من جهه وحريه (وانما بدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره أدل وقال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود قال الأصمعي ولم يقل لوجب فصل الضمير مجازاً لظاهر ما قيل من أن انما لا يجب فصل الضمير معها ولو كان التحقيق أن الضمير معها يجب فصله عنها متى قصد الحصر فيه وانما يتصل إذا لم يقصد الحصر فيه ثم استشهد بكلام من يستشهد بكلامه من فصحاء العرب وسماء ليعلم أنه مما تقوى الجملة بقوله فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) اسم فاعل من الذود وهو الطرد بالسيوف وغيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغة أي أنا هو الذائد الحقيقي لا غيري الأمن كان على وصفي (الحامي) أي الحافظ والمحصن (الذمار) بالذال المجبة وهو ما يلام الإنسان على عدم جانيته من جهه وحريه وهو ما خوذ من الضر وهو الخ لثان ما تجب جانيته تذامرون أي يبحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب (وانما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) أي انما وصفت نفسي بأننا الذائد لا غيري لأنه لا يدافع عن الأحساب إلا على العين فوزنه فلهوت ففهمه مبالغة كتسميته بالمصدر والتاء مبالغة والقاب وهو الاختصاص إذ لا يطلق على غير الشيطان ومنه نحو قولك قائم في جواب زيد ما قائم أو قاعد على ما ذكره الطيبي في شرح البيان قبل الكلام على كون المسند مفرداً فعلياً وعد بعضهم من تراكب القصر أيضاً زيد قام ولم يقم غيره أولم يقم أحد غير زيد وفيه نظر لأن هذين تركيباً حصل القصر

(قوله من جاء) بيان لما والحى ما يحمله الإنسان من مال أو نفس أو غيره فعطف الحرير عليه عطف خاص على عام قرره شيخنا العدوي وقوله ليم بالبناء للمفعول من الملامة وقوله عنف بالتشديد أي شدد عليه (قوله وانما بدافع الخ) الواو ليست بعاطفة لأن الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل أنا الذائد الحامي لأنى شجاع وطاعن قال السكاكي والقصر في انما بدافع محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد

المخاطب وهو مبني على أن انما تستعمل في قصر الأفراد في الكلام المعتد به (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو ولا ما بعده المر من مفاخر نفسه وآبائه والمزاد به هنا الاعراض وأما النسب فهو الانتساب للآب قاله السكاكي (قوله لما كان غرضه الخ) حاصله أنه إذا أخر الضمير عن الأحساب بعد فصله كان الضمير محصوراً فيه لأن المحصور فيه يجب تأخيرها فيكون المعنى حينئذ لا بدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيري وهذا لا ينافي مدافعتي عن أحساب غيرهم أيضاً ولو أخر الأحساب لكانت محصوراً فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير ونحو بل الفعل إلى صيغة التكامل فيكون التقدير هكذا وانما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثاني ارتكب التعبير الأول المقيده وعلماً أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح (قوله أن يخص المدافع) أي بالمداخلة فهو من قصر الصفة على الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لا المدافع عنه) أي وهو الأحساب (قوله فصل الضمير) أي في الاختيار وقوله وأخره أي عن الأحساب لوجب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله أدل وقال) علة لم حذف أي ولو أخر الأحساب وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض أدل وقال الخ (قوله أصار المعنى الخ) أي فيكون من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أي لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لأنه في معرض التفاخر وعذما ترعى أن المدافعة عن أحساب معينة تنافي من هو مكره لا بطل

(قوله ولا يجوز أن يقال) أي في منع الاستشهاد بالبيت وحاصله أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل وهو الامتنوع إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة لأنه لو قيل وإنما أدفع عن أحسابهم أو مثلي لا تنكسر البيت فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم لوجوب استئثار الضمير فيه. وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع انما في البيت تضمنه معنى ما والافلم يتم الاستدلال (قوله لأنه كان الخ) حاصل ذلك الجواب أن هناك مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لما كبد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أدفع عن أحسابهم أنا والوزن واحد فلولا لم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصود الأتي بالتركيب هكذا فينتجه أن يدعى أنه لا فصل للفعل للضرورة وهذا الجواب إنما يتم بناء على قول ابن مالك أن الضرورة هي ما لا مندوحة ولا مخلص للشاعر عنه. وأما إن بني على أنها ما وقع في الشعر مطلقا كان الشاعر عنه مندوحة أم لا لم يتم وهذا الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المغني ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه (٣٠١) عدم تحقق الضرورة دائما

أو غالبا لأن الشعراء قادرين على تغيير التراكيب والامتنان بالأساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة له عنه بقي شيء آخر وهو أن ما جعل رافعا للضرورة يلزم عليه عطف مثلي على فاعل أدفع مع أنه لا يصح أن يقال أدفع مثلي لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر إلا أن يقال يعترف في التابع ما لا يعترف في المتبوع كما قيل في قوله تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة أو أن مثلي فاعل فعل محذوف أي ما ويدفع مثلي وهو من عطف الجمل (قوله وليست ماموصولة) هذا جواب عن منع وارد على استشهاد المتن بالبيت وهو أن يقال

ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال انما أدفع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا أنا كيد أوليست ماموصولة اسم إن وأخبرها أن الضرورة في العدول عن لفظ من اللفظ ما الأنا ومن كان على أحص وصفي فالواو للاستئناف البياني لا للعطف وهي في ذلك في معنى التعاميل ومعلوم أنه لا يصلح من الفواصل هنا غير لا وهي انما تكون بعد ما يكون معنى الكلام لا يدافع عن الاحساب إلا أنا لا غيري وإنما أخر عن الاحساب بعد فصله لأن الموصوف فيه يجب تأخيره فبقيد المعنى المذكور ولو أخر الاحساب أفادت انما حيث تضمنت معنى ما والآن أنه انما يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ويجب حينئذ فصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغة المتكلم فيكون التقدير هكذا وإنما أدفع عن أحسابهم وقصد القرزوق الحصر الأول المقادير هذا التعبير دون هذا لأنه أبلغ وأنسب إذ هو في مقام الاقتضار واقتضاره بأنه لا يدافع عن الاحساب مطلقا إلا هو ومثله أقوى من اقتضاره بأنه لا يدافع إلا عن أحساب هؤلاء دون غيرهم لأن ذلك لا ينافي صنعه وكونه ليس من الدافعين مطلقا الصحة عروض الدفع عن أحساب معينة لمن هو مكره لا بطل أو لم هو عاجز عن الدفع عن أحساب غيرهم بخلاف الوجه الأول لا يقال لا يتعين كون فصل الضمير دليلا على معنى الحصر الأول كان بتقدير فاعل والقرض أن لا فصل يصلح غيرا لا فيفيد الحصر وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن الفصل معه دون فعل المتكلم لوجوب استئثار الضمير فيه لا أن أقول ههنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفصل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لما كبد المستكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أدفع عن أحسابهم أنا فلولا لم يقصد الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل لا تاتي بالتركيب هكذا فينتجه أن يدعى أن لا فصل للشاعر فلا حصر ولكن انما يتم هذا من مجموعهما ومنها تقديم المجهول في محو زيد اضربت كاسه سبق ومنها انما بالفتح قال الزخشرعي في قوله تعالى قل انما يوحى إلى انما الحكم اله واحد انما القصص الحكم على شيء أو لقصص الشيء على حكم كقولنا انما زيد قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن انما يوحى إلى مع فاعله منزلة

(٣٦ - شروح التخليص ثانيا) عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والآن وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن تجعل ماموصولة وأخبرها ما وجه لا يدافع عن أحسابهم صلتها والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أنا كما نقول إن الذي ضرب زيد أنا فيفيد ذلك الكلام الحصر بتعريف الجزأين كافي قراءة انما حرم عليكم الميتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه خيرا وليس من فوقها بالفعل حتى يكون مفصولا عنه وحاصل الجواب أن المقام مقام افتخار فلا يناسبه التعبير بما التي هي لغية العاقل مع إمكان التعبير عن واستقامة الوزن فلا وجه للتعبير عن البليغ عما في موضع من وأيضاً لو كانت موصولة لكتبت مفصولة عن إن وأيضاً الموافقة لما قبله أعني قوله أنا الذي أئذ أن لا يكون أنا في قوله وانما يدافع الخ خبرا فإن أنا في الأول مسند إليه لأنه مبتدأ بقديم (قوله إذ لا ضرورة الخ) أي وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى وانما قصد ما يدافع إلا أنا فقد أفادت انما القصص لتضمنها معنى ما والاهو المدعى قال العلامة الثوري وقد يوجه ذلك العدول بأن المراد من ما الموصولة أوصى أي إن قويا يدافع عن أحسابهم أنا وحينئذ فهو من فسر الوصف لأنه الأهم في المقام وتأمله

ومنها التقديم كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد اشاعر هولاء يعتقده شاعرا وكاتبوا قلبا قائم هولاء يعتقده قاعدا

(قوله أي تقديم ماحقه التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل وفي افادته القصر كلام والمرجح عدم الافادة واحترز بقوله ماحقه التأخير عما يجب تقديمه لصدارته كأي ومنه كإمارة عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا وقوله ماحقه التأخير أي سواء بقي بعد التقديم على حله نحو زيد اضرب أم لا كما في أنا كفتي مهـ من وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنافي الأصل لا كيد الماسر من أن تقديم المسند إليه عنده قد يفيد القصر إذا قدر أنه كان فاعلا في المعنى ثم قدم نحو أنا عبت في حاجتك ثم إن تقديم التقديم عما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبد الناهر لأن تقديم المسند إليه عندهما يفيد القصر وإن كان قارا حيث كان المسند فعليا نحو الله يسط الرزق الآن يعني التقييد على الغالب (قوله كتقديم الخبر على المبتدأ) هذا يشمل أقام زيد بناء على أن قائم (٣٠٣)

خبر مقدم أم على أنه مبتدأ ورید فاعل فلا يشمله ومحل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد القصر ما لم يكن المبتدأ متكررا وقدم عليه الخبر والافلا يفيد كإسرح به الشارح (قوله والمعمولات على الفعل) كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله عني أنا) أي فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد القصر المتكلم على التيمية لا يتبعها القيسية مثلا (قوله كان الانسب الخ) حاصله أن الانسب بصنيعه الاتيان بمثلين أحدهما انصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الأفراد وهو ما لا يتنافيان فيه والتيمية والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للأفراد

(ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (عني أنا) كان الانسب ذكر من الين لان التيمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثلا لقصر الافراد ولا يصلح لقصر القلب بل للأفراد الجواب ان بني على أن الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه وأما ان بني على أنها ما حضر للشاعر فلم يتم ثم ما جعل دافعا للضرورة يلزم فيه عطف مثلي على فاعل أدافع ولا يصح أدافع مثلي ولكن يغتفرون في التواني ما لا يغتفرون في الأوائل كما قيل في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ولا يقال أيضا ههنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون أعنا بمعنى ما والا فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن يجعل ما موصولة وأنا خبرها ليفيد الكلام الحصر بتعريف الجزعين ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس بدافع رافعه حتى يكون من مضافا عنه لأننا نقول المقام مقام الاختيار فلا يناسبه التعبير بما التقي هو غير العاقل مع امكان التعبير عن ويسمى التيمية لوجه التعبير عن المبلغ عما في موضع من ولكن قيل ان هذا يمكن أن يوجه بقصد الوصف لانه أهم في المقام فيكون الموقع موقع ما أي أن الدافع أنا فانظره (ومنها) أي من طرق القصر (التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير مثل تقديم المبتدأ على الخبر والمعمولات مثل المفعول والمجرور والحال على العامل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (عني أنا) بتقديم الخبر على المبتدأ يفيد قصر المتكلم على التيمية لا يتبعها القيسية مثلا وإنما قصر على مثال واحد مع أن الانسب لصنيعه الاتيان بمثلين أحدهما القصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الأفراد وهو ما لا يتنافيان فيه لان التيمية يصح أن يكون المنفي بآثارها القيسية التي أعنا يقوم بد وإنما الهكهم غيرة أعنا بد قائم وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مفسر على استئثار الله بالوحدانية قلت هذا صريح في أن أعنا بالفتح للحصر وبه صرح التذرخي في كتاب الاقصى القريب ونقله الطيبي أيضا وأنه يقال ان كل ما أوجب أن أعنا بالكسر للحصر أوجب أن أعنا بالفتح للحصر وفيه نظر والشيخ أبو حيان رد على الزمخشري ما زعمه من أن أن الفتوحة للحصر وقال يلزم انحصار الوحي في الوحدانية وأجيب عنه بأنه حصر مجازي باعتبار المقام قلت وجواب آخر وهو أن هذا لازم سواء كانت أعنا المفتوحة للحصر أم لا لان هذا لازم جاء من أعنا ولو قلت أعنا

وان لم يتنافيا كان القصر للأفراد ولا يصلح للقلب وقد يجاب بأن التيمية يصح أن يكون المنفي بآثارها القيسية التي تنافيها وهي الحقيقة فيكون القصر القلب باعتناء الخطاب تلك القيسية ويصح أن يكون المنفي القيسية الجماعية للتيمية وهي القيسية الخلفية أي المنسوبة للحلف والنصرة فيكون القصر الأفراد حيث كان الخطاب يعتقد ان تصافيهما معا وما تقدم من أنه اذا تعين المنفي كافي العطف فلا بد من مثالين أعنا ذلك حيث لم يمكن للوصف جهتان يتنافيان باحداهما دون الاخرى كافي هذا المثال والحاصل أن قول المصنف عني أنا قصر تعين اذا كان الخطاب يرددك بين قيس وتيم وقصر قلب اذا كان الخطاب ينفصل عن تيم ويلحق بقيس وقصر افراد اذا كان الخطاب معتقدا أنك عني وقيسى من جهتين وأشار الشارح لا مكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانسب وأما قول بعضهم في الجواب ان التيمية قد تؤخذ بالقياس الى ما يتنافيا كالقيسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ بالقياس الى ما لا يتنافيا كالعالمية فالقصر للأفراد نفيه شيء وذلك لان التيمية أعنا تقابل في العرف بالقيسية

وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً أنا كفيت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتا مهمه وقلبا أنا كفيت مهمك
بمعنى لا غيري لمن يعتقد أن غيرك كني مهمه دونك كما تقدم وهذه الطرق تختلف من وجوه

ولا يحسن في العرف مقابلتها بغيرها ثم إن ترديد الشارح بقوله لان التسمية (٣٣ - ٣٤) والقيسية الخ يقطع النظر عن

الواقع والافهام متنافيان
قطعا تأمل كذا ذكر
بعضهم وذكر غيره أن قوله
أن تنافيا أي يجعل المعبر
في النسب طرف الاب فقط
كما هو المعروف وقوله والا
أي وان لم يتنافيا أي بأن
جعل المعبر في النسب
طرف الام (قوله أنا كفيت
مهمك) أي فتقديم أنا عن
الفاعلية المعنوية أوجب
حصر كفاية المهم في المتكلم
بحيث لا تنعدها إلى غيره
فان اعتقد المخاطب كفاية
المتكلم مع غيره كان افرادا
وان اعتقد كفاية الغير فقط
دون المتكلم كان قلبا ولهذا
لم يأت الأمثال واحد
لقصر الصفة لما تقدم
أن الأمثال الواحد يمكن في
قصرها وأما فسر التعيين
فيصح في مثالي قصره
وقصرها كما تقدم أيضا
لكن انما يكون تقديم
لنظ أنا في هذا المثال الذي
ذكره المصنف من باب
ما قدم فيه ماحقه التأخير
على مذهب السكاكي
القائل أن أصله كفيتك
أنا فقدم أنا وجعل مبتدأ
لانه يرى أن تقديم الفاعل
المعنوي وهو التأكيدي

(وفي قصرها أنا كفيت مهمك) افراداً أو قلباً أو تعييناً بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق)
الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر (تختلف من وجوه دلالة الرابع) أي التقديم (بالفعوى)
تنافيا وهي الحقيقية فيكون قصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية ويصح أن يكون المنفي
القيسية المجامعة لها وهي القيدية الحلقية مثلا فيكون لقصر الافراد حيث يعتقد لا تصاف بهما
معا وعلى هذا لا رد أن يقال ان كانت القيسية منافية كان لقصر القلب وان لم تكن منافية كان
لقصر الافراد فالنسب الاثباتي انما يقول لانا نقول يصلح له مامعا كما تقدم أن مثلا واحداً يكفي حيث
يمكن تقدير الوصف منافيا وغير منافي وما تقدم من أنه حيث تعين المنفي كما في العطف فلا بد من مثالين
انما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافي باحدا اعتمادا على الاخرى كما في هذا المثال فليفهم (و) كقولك
(في قصرها) أي قصر الصفة (أنا كفيت مهمك) فتقديم أنا عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر
كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تنعدها إلى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان افرادا
وان اعتقد كفاية الغير فقط دون المتكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الأمثال واحد لقصرها كما تقدم أن
المثال الواحد يكفي في قصرها وأما قصر التعيين فيصح في مثالي قصره وقصرها كما تقدم ولكن انما
يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما قدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي كما تقدم
في أحوال المسند اليه وأما على مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تقييد
التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم ماحقه التأخير أعليا لا كمالا (وهذه الطرق)
الاربعة المفيدة للقصر بعد تحقق اشتراكها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد
تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على الحصر (بالفعوى) أي بفهم
يوجب وحدانية الله تعالى لم ذلك وانما الذي أوقع الشرح في هذا السؤال قول الزمخشري وفائدة
اجتماعهم الدلالة على أن الوحي مقصور على الوحدةية وأفهم أن هذا القصر نشأ عن كونهم مامعا
للحصر وليس كما قال فليتأمل ومنها حذف المسند لدعاء التعيين أو لتعيين نحو يعطى بذر ويضرب
ما يشاء كما سبق ومن هنا قال الزمخشري في قوله تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل معناه لا يقول
الالحق ولا يهدي السبيل الحق قال الطيبي أمادلالة وهو يهدي السبيل فظاهر لانه على منوال أنا عرفت
وأما والله يقول الحق فلا نه مثل الله بسيط وهو عنده يفيد الحصر انتهى قلت هذا عجيب فان أنا عرفت
والله بسيط حصر فيه الفاعل ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق الا الله والزمخشري لم يتعرض
لذلك بالكتابة فانه وجه المعنى هنا ليس على الحصر وانما أراد حصر المفعول ألا تراهم صرح بذلك وقال
لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل فلم يقع الطيبي على مراده مع وضوحه فان قلت من أين أخذ
الزمخشري الحصر من هذه الآية الكريمة قلت أما أن يكون من مفهوم الحقة عند القائل به وأما
من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية ولذلك قال في سورة غافر والله يقضي بالحق معناه من هذه
صفاته لا يقضي الا بالحق وحيث وجدت العلة وجد المعلول وحيث انتفى المعلول ثبت ضده فعلى هذا
يستفاد الحصر من (وهذه الطرق تختلف الخ) ش يعني أن هذه الطرق وان اختلفت في افادة
القصر فاهم تختلف من وجوه منها أن دلالة الرابع وهو التقديم بالفعوى ودلالة ما قبله بالوضع ونعني

للاختصاص كما تقدم في أحوال المسند اليه والمصنف لم يرتضه فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عند وان أفاد التخصيص من جهة
تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد الحصر دائما عند كماله وانما مثل به لكونه من باب التقديم لمباحة التأخير في الجملة لانه
فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب ما عند المخاطب وذلك لان المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاد
له بل هو شاك (قوله فدلالة الخ) أي فالوجه الاول أن دلالة الخ

الاول أن دلالة الثلاثة الاولى بالوضع دون الرابع الثاني

(قوله أي مفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح أهل الأصول لان الفعوى عندهم مفهوم الموافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة لان حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى الخياريان نظري في فهم القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوي أن قوله عن مفهوم الكلام أي بما يفهم منه في عرف البلغاء من الاسرار وأشار الشارح بقوله بمعنى الخ إلى أن في كلام المصنف حذفاً والمعنى أن دلالة التقديم على التفسير بالتأمل في الفعوى أي فيما يفهم منه ويدل عليه في عرف البلغاء وهو من التقديم فإذا تأمل صاحب الذوق السليم في الكلام الذي فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذي لا يجد بالنظر للقارئ الحالية ما يناسب الحال عليه سوى الحصر فنقول الشارح أي عن مفهوم الكلام تفسيراً للفعوى بالمعنى الحقيقي وقوله بمعنى الخ إشارة إلى أن في الكلام حذفاً وعلمت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء (٣٠٤) من الاسرار لا مفهوم الموافقة ولا المخالفة (قوله فيه)

أي مفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لان الواضع وضعها المعان تقديم القصر الكلام والفعوى عنده الاصوليون مفهوم الموافقة والمفهوم هنا هو أن غير المذكور بخلاف حكم المذكور فكأنه أطلق الفعوى على مفهوم المخالفة (و) دلالة الثلاثة (الباقية) وهي ما سوى هذا الرابع وهي ما والا واما والعطف بلا شبهها (بارضع) ومعنى ذلك أن التقديم لا يتوقف فيه على معرفة وضع لفظ مخصوص لا عند البلغاء ولا عند غيرهم بل إذا تأمل المتأمل الذي له ذوق سليم في التقديم أدرك أن فائدة الحصر من غير أن يحتاج إلى أن التقديم موضوع عند البلغاء للحصر بخلاف ما سواه فانها ألفاظ لا يفهم منها ما لا يعرف بالوضع بدليل أن التقديم يفيد ما ذكر في كل لغة ولا يختص بوضع دون وضع ولا العاطفة مثلاً وكذا انما وما والا يصلح أن تكون في لغة لمعنى دون مفادها في لغة العربية فلو لا الوضع ما فهم ما ذكر منها وأيضاً التقديم معنى عقلي لا لفظي استعمال في التركيب لافادة الحصر ولكن قوله التقديم يفيد بالفعوى وقد فسر الفعوى بالمفهوم كما تقدم فيه تسامحاً لانه يقتضى أن ثم معنى يفهم من اللفظ يسمى الفعوى وافادة التقديم للحصر يكون بواسطة ذلك المعنى وأنت لا تجد السبب في افادة التقديم للحصر سوى التأمل في سر التقديم فيفهم بالقارئ الحالية أنه للاختصاص ونفي الحكم عن غير المذكور فلو فسر الفعوى بطلب سر التقديم حتى لا يوجد بالنظر إلى القارئ ما يناسب سوى الحصر فيجمل عليه كان قد ريمالكن على هذا الايراد بالفعوى مفهوم المخالفة بل سببه ويحتمل أن يراد بالمفهوم الذي هو الفعوى نفس الاختصاص فيكون التقديم ودلالة التقديم بواسطة كون الحصر فعوى أي

أي في الكلام الذي يفيد التقديم وهو متعلق بقوله تأمل وقوله فهم القصر أي من القرائن وقوله وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك أي في التقديم من أنه يفيد الحصر والحاصل أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل في الكلام الذي فيه التقديم فهم سبب انقراض الحالية الحصر وان لم يعرف أن التقديم في اصطلاح البلغاء يفيد الحصر (قوله وبالباقية) بالجسر عطف على الرابع كناية عليه الشارح ففهم العطف على معمول عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) أي وهي العطف والنفي والاستثناء (قوله بالوضع) أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعان يجزم العقل عند

بالفعوى المفهوم وهو مخالف لاصطلاح الاصوليين فان الفعوى عندهم مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة وما نحن فيه مفهوم مخالفة ولعلنا أن القصر يتضمن قضيتين اثباتاً ونفيًا لتحقيق أن القصر لا يسمى منطوقاً ولا مفهوماً بل تارة يكون كله منطوقاً مثل زيد قائم لا فاعد وتارة يكون بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً فان كان بانما فهو اثبات للمذكور بالمنطوق ونفي غيره بالمفهوم نحو انما زيد قائم فاثبات القيام لا يدم منطوق ونفيه عن غيره مفهوم وان كان بالا والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم سواء كان نفيًا نحو ما قام أحد الا زيدا ام اثباتاً نحو ما قام الناس

ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد انهم موضوعه للتفسير كما أشار لذلك الشارح بقوله لان الواضع الخ وبعاً (والاصل ذكره الشارح من أنهم موضوعه لمعان نفياً القصر ان دفع ما يقال انه اذا كان دلالة على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لانه انما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعنى الوضعية أو يقال ان هذه الثلاثة وان دلت على القصر بالوضع له الآن أحواله من كونه افراداً أو قلياتاً وتعيينات انما تستفاد منها بعونة المقام وهي المفصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الاول الذي أشار له الشارح ذكره عبد الحكيم والثاني نقله سم عن شيخنا السيد عيسى الصفوي وعلى هذا الجواب فيقال لا حاجة لقول الشارح معان لان الواضع وضعها بالقصر للمعان تفيد تأمل (قوله وضعها لمعان) وهي اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة وهذه المعاني تفيد القصر والاختصاص بخرف النفي وضع النفي وحرف الاستثناء وضع للاخراج من حكم النفي ويلزم من اجتماعهما القصر

أن الأصل في الأول أن يدل على المبتدأ والمنفى جميعاً بالنص فلا يترك ذلك الا كراهة الاطناب في مقام الاختصار كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوا في أوز يديعلم النحو وعمرو ويكرهوا لفتح قول فيه ما ز يديعلم النحو ولا غير وفي معناه ليس الاى لا غير النحو ولا غير زيد

(قوله أى طريق العطف) إضافة للبيان والمراد بالصل الكثير (قوله النص على المبتدأ) أى على الذى أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذى أثبت لغيره في قصر الموصوف (قوله والمنفى) أى والنص على المنفى أى الذى نفى عنه الحكم في قصر الصفة أو نفى عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصرها بالطريق الأول جري على الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصت على الذى أثبت له القيام وهو زيد والذى نفى عنه وهو عمرو وتقول في قصره زيد قائم لا قاعد فقد نصت على المبتدأ زيد وهو القيام والمنفى عنه وهو القعود وقوله كما مر أى في الأمثلة التى ذكرت عند ذلك الطريق في طرق الحصر فانه ذكر هناك أن المعطوف عليه في تلك الأمثلة بالواو المبتدأ والمعطوف هو المنفى وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) أى التصريح بهما (٣٠٥) ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما

الخ إشارة الى أن الذ كر
الاجمالى لا بد منه فان
في قولك لا غير ذ كر المنفى
اجمالاً لانعدام دلالتها
على المنفيات بخصوصها
(قوله الا كراهة الاطناب)
أى الا لاجل كراهة
التطويل لغرض من
الاعراض كضيق المقام
أو قصده الإهم أو تانى
الانكار لادى الحاجة اليه
عند عدم التنصيص أو
استهجان ذكر المقروك
(قوله كما اذا قيل) أى عند
ارادة اثبات صفات لموصوف
واحد (قوله أوز يديعلم
النحو) أى أو قبل عند
ارادة اثبات صفة واحدة
لمنصفين يديعلم النحو وعمرو
الخ (قوله أى في هذين
المقامين) أى مقام قصر

والأصل) أى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الأصل (في الأول) أى طريق العطف (النص على المبتدأ والمنفى كما مر فلا يترك) النص عليهما (الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أوز يديعلم النحو وعمرو ويكرهوا فتقول فيهما) أى في هذين المقامين (زيد يعلم النحو ولا غير)

مفهوم مخالفة وفيه تكلف تأمل (و) الوجه الثانى من أوجه الخلاف بين الطرق ما تضمنه قوله (الأصل) أى الكثير (في الأول) وهو طريق العطف (النص على المبتدأ) أى من جملة ما يختلف فيه تلك الطرق أن الكثير في استعمال الأول منها التنصيص على الذى أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذى أثبت لغيره في قصر الموصوف (و) النص على (المنفى) أى الذى نفى عنه في الأول أو نفى عن غيره في الثانى (كما مر) عند ذكره في طرق الحصر فتقول في قصرها جري على الأول الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصت على الذى أثبت له القيام وهو زيد والذى نفى عنه وهو عمرو وفي قصره زيد قائم لا قاعد فقد نصت على المبتدأ زيد وهو القيام والمنفى عنه وهو القعود (فلا يترك) ذلك الأصل بالعطف وهو النص على المبتدأ والمنفى معا (الا كراهة) أى الا لاجل كراهية (الاطناب) أى لتطويل لغرض من الاعراض كضيق المقام أو لبتاى الانكار عند عدم التنصيص لادى الحاجة وشبه ذلك (كما اذا قيل) أى مثال ما يترك فيه التنصيص لغرض أن يقال في اثبات صفات لموصوف واحد (زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو) يقال في اثبات صفة واحدة لمنصفين (زيد يعلم النحو ويكرهوا فتقول في ردهما) أى الاثباتين (زيد يعلم النحو ولا غير) فعلى الأول يكون المعنى

الازيد او ان كان الاستثناء مفرغاً نحو ما قام الازيد فيظهر أن المسقضى منه ثابت بالمنطوق وسماى في كلام المصنف أن النص فيه على المبتدأ فقط ولا معنى ما نحن فيه بل نعنى عدم العطف عليه أى لا تقول ما قام الازيد لا عمرو ولكن تقدم في كلام الوالد أنه بالمفهوم في المفرغ وان كان بالتقديم نحو غمى أنا فالحكم للذكور منطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم واذا تأملت ما قلنا علمت أن قول المصنف غير ما ش على التحقيق ص (والأصل في الأول الخ) ش هذا وجه ثان وهو أن الأصل في الصيغة الأولى وهى العطف ذكر

الموصوف ومقام قصر الصفة أى تقول في رد الاثبات في هذين المقامين (قوله لا غير) حكي في القاموس عن السيرافى أن حذف ما تضاف له غير اعماية عمل اذا كانت غير معد ليس وأما لو كانت بعد غيرهما من أفعال الجود لم يحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المعنى بأن قولهم لا غير نحن والمختار أنه يجوز فقد حكي ابن الجاهب لا غير وتبعه على ذلك شارح ولامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وأشد الامام ابن مالك في شرح التسهيل في باب القسم مستشهدا على جواز قوله

جوابه تنجوا عتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تبال

وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربى اه فترى واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو أى معلومه غير النحو وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه وأما غير في لا غير فمحلها بحسب المعطوف عليه اذا علمت هذا فلا غير عطف على النحو في الأول في محل نصب وعطف على زيد في الثانى في محل رفع

وأما الثلاثة الباقية فتبدل بالنص على مثبت

(قوله أما في الأول) أي أما لا غير في الأول فعنه الخ أي فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات (قوله أي لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لأصل التركيب فترك التنصيص على ما ذكر لغرض من الأغراض (قوله وأما في الثاني) أي وأما لا غير في الثاني فعنه الخ أي فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبت لهم المخاطب من الموصوفين وقوله أي لا غير والخ بيان لأصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله على الضم) أي لقطعه عن الإضافة (قوله بالغابات) أي قبل وبعد وسبقت بذلك لأن الغاية في الحقيقة ما بعدها الذي هو المضاف إليه المحذوف لكن لما حذف ونفى معناه وأدى بذلك الطرف سمي غاية (قوله وذكر بعض النحاة) هو نعيم الأئمة الرضى وهذا أراد على عدم المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) أي لأن العاطفة بنص معها على مثبت والمنفى جميعا وهذا ليس كذلك (قوله بل لنفى الجنس) أي وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظر المعنى لأن معنى زيد شاعر لا غير ما زيد الشاعر (٢٠٦) فيعود إلى النفي والاستثناء كما ذكره الشارح في شرح المفتاح

وأما في الأول فعنه لا غير النحو أي لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني فعنه لا غير لا غير أي لا غير ولا يكره حذف المضاف إليه من غير ونفى على الضم تشبيها بالغابات وذكر بعض النحاة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أي نحو لا غير مثل لا مساواة ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الأصل (في) الثلاثة (الباقية النص على مثبت فقط)

لا غير النحو فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات والأصل لا التصريف والعروض فترك التنصيص لما تقدم إلى الإيهام لغرض من الأغراض وعلى الثاني يكون المعنى لا غير زيد فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبت لهم المخاطب من الموصوفين والأصل لا غير ولا يكره فترك التنصيص لما تقدم وقد علم من هذا أن العطف لا بد فيه من ذكر المنفى لكن الأصل فيه تفصيله وقد يعدل عنه إلى ذكره أجمالا وليس معنى مخالفة الأصل أن لا يذ كر أصلا وهذا القصر الإضافي وهو الذي اختص به العطف على ما تقدم فيه من البحث وعلى أنه يصح فيه الحقيقة وهو نفي ما سوى المذكور فالأصل ارتكاب الإيهام لتعذر التنصيص والتفصيل غالبا فيقال مثل لا نبينا ومولا فالحمد لله على الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا غير فليتا مل ولفظ غير في هذه التراكيب يبنى على الضم لقطعه عن الإضافة تشبيها بالغابات وهي قبل وبعد فاذا جعلت لامعه عاطفة كما هو مقتضى كلام المصنف وغيره فعمله محل المعطوف عليه وإن جعلتها لنفى الجنس كما قال بعض النحويين فهو في محل نصب على أنه اسم لا وأما ليس غير في نحو هذه التراكيب فيجوز أن ينصب على الخبر به أي ليس معلوم زيد غير ذلك والرفع على أنه مبتدأ أي ليس غير ذلك معلومه (أو) تقول (نحوه) أي نحو لا غير مثل لا من سواه ولا من عداه في قصر الصفة أي لا ما سوى النحو (و) أما (في) الثلاثة (الباقية) وهي ما والا وانما والتقديم فالأصل فيها (النص على مثبت فقط) أي المثلث الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر

الطرفين فإنها مصرية بالمثلث والمنفى كقولك زيد قائم لا قاعد وما هو قائم بل قاعد أولا غير كذا قالوه وفيه نظر لأن لفظ لا غير لا يستعمل مقطوعا عن الإضافة ولا يترك ذلك إلا بمعنى يقتضى كراهة الاطناب وأما

وحينئذ فما في كلام بعض النحاة من أن نحو لا غير طريق آخر لقصر على هذا القول وهم كذا في عبد الحكيم وكذا ما في يس عن الأطول من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثم أن غير على هذا القول في محل نصب على أنه اسم لا والخبر محذوف أي لا غير عالم في قصر الصفة أولا غير معلوم له في قصر الموصوف والحاصل أن لا التي يبنى ما بعدها عند القطع عن الإضافة هل هي لا عاطفة أو التي لنفى الجنس خلاف وكلاهما يفسد القصر فلو جاز على الطريق الأول النفي لا مطلقا أي سواء

دون

كانت عاطفة أو تبرئة كان أولى (قوله أي نحو لا غير) حيث يرجع الشارح الضمير لا غير

علم أن وهو منصوب بعطفه على المنصوب بناء على أن جزءه المقول له محل أو بقدر نحوه عامل أي أو تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ولرجع الشارح الضمير لجملة زيد يعلم النحو لا غير لكان عطفها على جملة المقول بتمامها التي هي في محل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لا غير زيد يعلم النحو لا مساواة وانما اقتصر الشارح على الاحتمال الأول ليكون الغرض الإيهام من قول المصنف ونحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لا غير هنا لأنه قد يتوهم الاختصاص بقرره شيخنا العدوي (قوله مثل لا مساواة) راجع للأول أي لا ما سوى النحو فلذا أتى بما الموضوع لما لا يعقل وقوله ولا من عداه راجع للثاني أي لا من عداه ولا أتى عن الموضوع للعاقل (قوله وما أشبه ذلك) نحو ليس غير وليس إلا (قوله والأصل في الثلاثة السابقة) وهي ما والا وانما والتقديم (قوله النص على مثبت فقط) أي المثلث الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الموصوف فنقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم لا زيد فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عرو ومثلا ونقول في قصر الموصوف ما زيد لا قائم فقد نصت على الذي

أثبت وهو القيام بغيره وهو زيد ولم ننص على النفي الذي انتفى عن ذلك الغير وهو القوم ومنه لا ونقول في النفي في قصر الصفة انما قائم زيد وفي قصر الموصوف انما زيد قائم وتقول في التقديم في قصرها أنا كفت مهممك أي لا عمرو وفي قصر الموصوف زيد اضربت أي لا عمرو يعني اني انصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو وفقد نظهر لك أن الطرق الثلاثة لا ينص فيها الا على المثبت واذا نص في شئ منها على المنفى كان خروجاً عن الأصل كقولنا أنا قلت هذا لان المعنى لم أقوله لانه مقول لغيري والاول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيد اضربت فان المعنى لم اضربه وضربه غيري قال الفري وكما تركه الاصل الاول الكراهة الاطباء يتركها أيضاً في مثل ما زيد اضربت وما أنا قلت هذا لان القصده قصر الفعل على غير المبدأ كور لا قصر عدم الفعل على المبدأ كور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت انتهى واعتبر على المصنف بأن قوله والأصل في الثلاثة النص على المثبت فقط دون المنفى يقتضى أن نحو وما قام القوم الا زيدا خارج عن الأصل لان الأصل النص على المثبت فقط وقد نص في هذا على المثبت والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل مع أنه جار على الأصل باتفاق ولم يقل أحد بخروجه عنه وأجاب بعضهم بأن

(٣٠٧)

لانه هو الذي من طريق
القصر وأما هذا فليس من
طريق الحصر اصطلاحاً
ولا يخفى ضعف هذا الجواب
لان معنى الحصر موجود
فيه قطعاً فالاحسن في
الجواب أن يقال انما منع أنه
نص فيه على المنفى لان المراد
بالنص التفصيل والمنفى
وهو القوم في المثال المذكور
بجمل لعدم النص فيه على
الافراد واحداً واحداً
(قوله دون المنفى) أي
أنه لا يصرح فيها بالمنفى
وانما يدل عليه ضمناً كما
تقول في قصر الموصوف ما
أنا الاعمي وتسمى أنا فانك
قد أثبت كونك عمياً
سريحاً ولم تنف كونك

دون المنفى وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني (أعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا فاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين

الموصوف فتقول في ما والا في قصرها ما قائم الا زيد فقط فنصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم ننص على الذي نفي عنه وهو عمرو ومنه لا وفي قصره ما زيد الا قائم فقط فنصت على النفي الذي أثبت وهو القيام بغيره وهو زيد ولم ننص على النفي الذي انتفى عن ذلك الغير وهو القوم ومنه لا وكذا انما قائم زيد وانما زيد قائم وكذا أنا كفت مهممك أي لا عمرو وفهم من قصر الصفة وزيد اضربت أي لا عمرو يعني اني انصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو فيكون من قصر الموصوف وعلى هذه الامثلة نفس فقط يظهر أن طريق العطف بنص فيه على المثبت والمنفى معارضة لمعنى المثبت والمنفى ولا يرتكب غير ذلك الا خروجا عن الأصل والطرق الثلاثة الباقية لا ينص فيها الا على المثبت ولم يذكر أنه قد ينص على المنفى في بعضها خروجاً عن الأصل كقولنا أنا قلت هذا لان المعنى لم أقوله لانه مقول لغيري والاول منصوص والثاني مفهوم وورد على ما تقر بأن نحو وما قام القوم الا زيدا نص فيه على المثبت والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل لان الأصل النص على المثبت فقط وهو جار على الأصل انتساقاً وأجيب بأن الكلام في الاستثناء المشرع وهذا ليس من طرق الحصر اصطلاحاً ولا يخفى ضعفه لان معنى الحصر موجود فيه قطعاً وأجيب أيضاً بأن المراد بالنص كما تقدم التفصيل ما يعم الاجال والقوم في المثال اجمال فلم ينص على المثبت بهذا الوجه والوجه الثالث مما يختلف فيه هذه الطرق ما نفعه قوله (والنفي لا يجامع الثاني) أي من جملة بقية الصيغ فالأصل فيها النص على المثبت فقط هكذا قال المصنف ولا نعني أن النفي غير مستفاد من صوابه أعني أنه لا بد كرهه النصريح بالنفي وقد تركه النص على المنفى في الاول رغبة في الاجتزاء وقوله (والنفي لا يجامع الثاني) أي النفي بلا لا يجامع النفي والاستثناء

فبما صرحوا وانما نفعه ضمناً ولا منافاة بين كون المنفى مذكوراً ضمناً وكون النفي قد يكون منطوقاً بالفظه (قوله ان النفي بلا) انما قيد الشارح كلام المصنف بذلك للاختراع عن النفي بغيرها كليس ادليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما قيد لا بالعاطفة أحد من قول المصنف لان شرط المنفى بالان (قوله لا فاعد) فلو قيل لا عمرو بدل لا فاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ يس الظاهر عدم الصحة لانه وان لم يكن المعطوف به مانعاً قبلها لكنه يوهم أن النزاع في قيام زيد وعمرو ولا في قيام زيد وقوم وده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) أي لا في كلام الله بل ولا في كلام البلغاء الذين يستعملون بكلامهم وممراده بهذا التعريض بصاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله أي لان الأصل لك لا يعلمه الا الله لا أنت وبالحريري حيث قال

لعمرك ما الانسان الا ابن يومه * على تجلي به لا ابن اسمه

ولا يقال ان الزمخشري ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لا بانقول انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب مخالف فيه للجمهور ولا يستدل به

لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها

(قوله لان شرط المنفى بلا) أي شرط صحة نفسه بها (قوله أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) أي بغير شخصها وهذا صادق بما إذا كان غير منفي أصلاً وما إذا كان منفيًا بغير أدوات النفي كالقمرى أو علم التكلم أو السامع فالمنطوق تحتها صورتان والمفهوم صورة واحدة هي محل الامتناع وهي ما إذا كان المنفى بها منفيًا قبلها بغيرها من أدوات النفي كما لو ليس ولا التي انفى الجنس ولا عاطفة أخرى مماثلة للأن التي وقع النفي بها لأنها غير شخصها وان كانت من نوعها أو لهذا لا يصح قام القوم لا النساء لأنه دلان هذا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفيت فان قلت ان المنطوق صادق بصورة ثالثة وهو ما إذا كان المنفى بها منفيًا قبلها بشخصها قلت كلامه وان صدق بذلك لكن هذا معلوم أنه لا يتأتى لاستحالة النفي بها قبل ورودها فتم ما قلناه من أن المنطوق صورتان (قوله من أدوات النفي) هذا تخصيص للمضاف وهو الغير لشمله لكل غير ينفي به (قوله فأنهم موضوعة لان تنفى بها) أي عن التابع ما أوجبه للتبوع وهذا ظاهر في قصر الصفة على (٢٠٨)

لزيد وهو المجبى ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لا قاعد فان المنفى بها القعود لم يثبت للتبوع الذي هو قائم كما هو ظاهر وأوجب أن المراد بما أوجب للتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه ففي المثال المذكور المنبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للسند اليه وهو زيد وقد نفى به هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد لان معنى زيد قائم لا قاعد أن زيد محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقعود بل هو منفي عنه وقوله لان تنفى بها أى أولاً بقرينة قوله لان تعيدبها النفي فلا يرد ما قبل ان وضعها لان تنفى

(لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيًا قبلها بغيرها) من أدوات النفي فأنها موضوعة لان تنفى بها ما أوجبه للتبوع لان تعيدبها النفي في شيء قد نفيت به وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد لا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع ما اختلفت فيه الطرق المتقدمة بلا العاطفة لانه دليل على امتناع قولنا ما زيد لا قائم وليس هو بقاعد كائنوا عليه ولان المصنف اغايب المنع في لا وقوع مثل هذا الكلام في كلام المصنفين لا يدل على الجواز في أصل العربية والى علم المنع أشار بقوله (لان شرط) صحة (المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى بها (منفيًا قبلها بغير) شخص (ها) ودخل في غير شخصها جميع أدوات النفي دون غيرها وأدوات النفي التي هي غيرها كما لو ليس ولا التي انفى الجنس ولا عاطفة أخرى لانها غير شخصها ولو كانت من نوعها ولذلك لا يصح أن يقال قام القوم لا النساء لأنه دلان هذا نفيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفيت وأما نفي مدخولها بشخصها قبلها فلا يتصور لامتناع النفي بها قبل ورودها ونظير قصد الشخص في نفي ما يتعلق بغيره قوله ناداب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المراد أن لا يؤذى غير شخصه لا غير نوعه حتى يصح أن يؤذى كرجل مثله فان هذا المعنى لا يرد قطعاً وإنما المعنى أن الأذية المتعلقة بغيره تنفى عن شخصه فيتناول كرجل آخر وغير الكريم وأما شخصه فعلم أنه لا يؤذيه فافهم وإنما شرط فيها ما دلانها موضوعة لان ينفي بها ما أوجبه للتبوع لان يعادبها شيء قد نفى أولاً ونفى بها نفي فتعود إيجاباً وحيث كان هذا أصل وضعها تعذر أن ينفي بها بعد النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد لا قائم فالغرض منه نفي كل صفة غير القيام عن زيد من الصفات التي يقع فيها النزاع والصفة

(لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) وفيه نظر ان أحدهما أن هذا اذا عطف على المستثنى منه أما اذا عطف على المستثنى بالافعال المنع وهو مثبت ويشهد لذلك بطلان عمل لا اذا وقع خبرها به والامتناع دخول الباء ويكون حكم المنفى بلا ما استفاد امرئين أحدهما بالخصوص والآخر بالعموم الثاني ان قوله بغيرها قيد ليس صحيحاً لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها سواء

بما أوجبه للتبوع لا يقتضى الا كونها بعد الإيجاب للتبوع ولا يقتضى عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاءنى حتى لا يزيد لا عمرو فقتضى كلامه جواز ذلك مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن المراد بقوله انها موضوعة لان تنفى بها أى أولاً ما أوجبه للتبوع وما أوجب للتبوع وهو المجبى وهو ليس منفيًا بلا أولاً في المثال بل بما لان المعنى ما جاءنى أحد لا يزيد لا عمرو وعمرو من جهة أنه راد الاحد فيكون منفيًا عما غاب الامر أنه تكرر النفي بقوله لا عمرو وأمل قرره شيخنا العلامة العبدوى (قوله لان تعيدبها) أى والا كان تكرر ايرادها ممنوع فان قلت تجعل لافى نحو ما زيد لا قائم لا قاعد لنا كيد نفى القعود الحاصل بما قلت هو خلاف أصل وضع لا وأن لافى النفي أقوى من غير فلا يؤكده غيره كما لا يؤكده كنع بأجمع (قوله وهذا الشرط) أعنى عدم كون المنفى بها منفيًا قبلها بغيرها (قوله فقد نفيت عنه) أى بلفظ ما التي هي أداة نفى صريحة وان كان المنفى مجعلاً (قوله وقع فيها التنازع) أى والصفة التي تنفيها بلا بعد هذا يجب أن تكون مما وقع فيها النزاع والا خرجت عما راعى في خطاب العطف بهامن افادة الحصر أو تأكيد

(قوله حتى كأنك الخ) أتى بالكناية لكون ذلك القول ليس بحقيق ولا نافي وقوله والاصل في الثلاثة الخ (قوله ونحو ذلك) أي كالمستثنى (قوله فقد نفيت بلا العاطفة شيئا الخ) أي قلزم التكرار وحينئذ فلا يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع اذا عطف على المستثنى منه وأما اذا عطف على المستثنى فهو جائز لعطفه على المثبت فاذا قلت ما قام القوم الا يزيد ولا عمرو وصح على أنه معطوف على زيد لان المعنى نفي القيام عن القوم واثباته لزيد ثم نفي اثباته عن عمرو وعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عمرو ونفصلا كما نفي عنه في ضمن القوم اجالا وفيه نظر مع ما تقرر من أن منفيا لا بد (٣٠٩) أن يكون غير منفي بغيرها قبلها سواء

كان نفيه على جهة الاجال أو التفصيل وليس الشرط أن لا يكون منفيا قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القيسل (قوله وكذا الكلام الخ) يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة وهو ما مر وقصر الصفة على الموصوف وهو ما هنا في هذا المثال فانك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو غير لزيد فلا يصح أن تقول ما يقوم الا زيد لا عمرو (قوله يعني الخ) لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفي كنعوى الكلام وكان غير مراد أتى بالعناية (قوله وفائدة) أي فائدة تقييد الغير بكونه من أدوات النفي (قوله عما اذا كان النفي مدلولاً عليه بنعوى الكلام) أي التقديم كما في قوله لا زيد ضربت فلا مانع أن يقال لا عمرو (قوله أو علم المتكلم) أي والحال أن السامع يعلم خلافاً كما اذا كنت

حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئاً هو منفي قبلها عما النافية وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز عما اذا كان منفياً بنعوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجي في انما لا يقال هذا يقتضي جواز أن يكون منفياً قبلها بلا العاطفة الاخرى فهو جاء في الرجال لا النساء لانه لا نقول الضمير لذلك الشخص أي بغيرها لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي التي تنفيها بالابعد هذا يجب أن تكون مما وقع فيه النزاع والاخر جرت عماري في خطاب العطف بها من افادة الحصر أو تأكيده فاذا قلت مثلاً لا قاعد فالقعود المنفي بها مما وقع فيه النزاع وقد نفيت كل ما وقع فيه النزاع قبل الاتيان بها فلزم نفيها ما قد نفي بغيرها وقد عرفت أن وضعها النفي مالم ينف بغيرها فلم يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع اذا عطف على المستثنى منه وأما ان عطف على المستثنى فهو جائز لانه معطوف على المثبت فاذا قلت ما قام القوم الا زيد لا عمرو وصح على أنه معطوف على زيد لان المعنى نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ثم نفي اثباته عن عمرو وعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عمرو ونفصلا كما نفي عنه في ضمن القوم اجالا وفيه نظر مع ما تقرر من اشتراط أن لا ينفي منفياً قبلها وليس من شرطها أن لا ينفي تفصيلاً فقط وهذا في نحو هذا المثال لما فيه تفصيل منفياً وأما نحو ما قام القوم الا زيد لا غيره فلا يصح سواء عطف على المستثنى منه أو على المستثنى لان عطفه على المستثنى منه ان كان مع بقائه النفي في مدخولها فهو محض تأكيد بالاجال وان لم يبق النفي بان كان نفي النفي فهو واثبات مناقض لآتي الكائن قبل الاستثناء وليست لأبطال النفي فأصل وضعها أن ينفي بها ما أو حبيته وأما عطفه على المستثنى فهو لآتي كيد الاجال فلا فائدة فيه ثم قراءهم أصل وضعها أن ينفي بها ما أو حبيته للاتبوع لا يظهرا طراد في قولنا زيد قائم لا قاعد لان المنفي فيه اخلاف المبتدأ للاتبوع وأجيب بأن المبتدأ قائم وقد أوجب له النبوت ثم نفي النبوت بها عن القعود وهو ظاهر

أ كان نفيه بها أم بغيرها نحو قولك لا رجل في الدار لا زيد وهو متنع وقد يجاب بان مقصود لا العاطفة وهذا المثال المنفي فيه ليس منفياً قبلها بلا العاطفة بل بلا التي لآتي الجنس لا يقال يجوز لا رجل في الدار لا زيد ولا عمرو فهذا منفي بلا وقد نفي قبله بلا فاحترزه لان لا زيد ولا عمرو يدل مفصل من لا رجل وهو على نية تكرار العامل فهو جملة أخرى والكلام في لا التي هي حرف تعطف النفي ذات قرآن النص على المنفي أصل في الوجه الاول فهو لا يجوز أن يجامع الثاني فلا تقول ما أنا لا قائم لا قاعد وقد تقدم في كلام الالدرجه الله التعرض لهذه المسئلة ونحو غيرها وأما الاخيران وهما انما والتقديم فيجوز فيهما التصريح وعدمه فتقول انما انما على لا قبيسي وتسمى أنا لا قبيسي لان النفي فيها ما غير مصرح به بل مستفاد بالفهوم فجاز العطف على تسمى وان كان معناه ما أنا لا قبيسي لان النفي غير المصرح به لا يعتنع أن

(٣٧ - شروح التلخيص ثانياً) تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بذلك الا أنه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لا عمرو (قوله أو نحو ذلك) أي من الافعال المتضمنة للنفي وليس هو معناه ما صرحا كأي وامتنع وكف فان معناه الصريح نبوت الامتناع والاباء والكف (قوله كما سيجي) راجع لقوله أو نحو ذلك (قوله لا يقال هذا) أي ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضي الخ لان المصنف لم يشترط الا أن لا يكون المنفي منفياً قبلها بغيرها الا بالام والتميز اذ المراد بغيرها غير نوعهما من أدوات النفي وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحاً لان هذا ليس منفياً قبلها بغير نوعها بل منفي بها (قوله لا نقول الخ) حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها وحينئذ فلا يصح المثال لان هذا منفي بغير شخص لا الدخلة عليه سابق التصريح بها (قوله الضمير) أي في قوله بغيرها

وبجامع الاخيرين فيقال انما زيد كاتب لا شاعر وهو بائني لا عرو ولان النفي فيها

(قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان ما ذكر من الجواب وهو ان شرط النفي بل ان لا يكون منتهيا قبلها بغير شخصها الذي وقع النفي به يقتضي ان نفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به جائز مع انه لا يجوز فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب ان هذا معلوم استحالة وان كانت العبارة صادقة به واذا كان محاذ لا يتأتى وجوده فلامعنى للاحتراز عنه كذا قرر شيخنا العدو (قوله) لا متناع ان ينفي شئ) أى كالتساؤل أى الداخلة على هذا في المثال قبل الايمان بها بل انما ينفي بالآخرى عما لها (قوله وهذا) أى قول المصنف بغير ما حدث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال الخ فهو وتنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص فقوله أن لا يؤذى غيره أى غير شخصه أعم من أن يكون غير شخصه كرميا أو بخيلا بخلاف لو جعل الضمير راجعا للنوع فان المعنى حينئذ أن لا يؤذى غير نوعه وغير نوعه هم الخلافة فتقتضي منهوومه أنه يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله فان المفهوم منه أن لا يؤذى غيره) أى فيكون الضمير عائد على ذلك الشخص لا على جنس الكرم أى شأنه أنه لا يؤذى غير شخصه لا يقال انه يقتضي عفوومه أنه يؤذى شخصه وهو غير مراد لانا نقول هذا (٢١٠) المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداهة أن الانسان لا يؤذى نفسه كذا

ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بم الامتناع أن ينفي شئ بلا قبل الايمان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أن لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم (وبجامع) النفي بلا العاطفة (الاخيرين) أى انما والتقديم (فيقال انما أتأتمى لا قبسى وهو بائني لا عرو ولان النفي فيها) أى في الاخيرين

وقيدنا الداخلة في غيرها من موجبات النفي بكونها جميع أدوات النفي لا غيرها يخرج ما أوجب نفيها من غير أدوات النفي كالفعل كقوله انما زيد اضربت فلا يمتنع أن يقال لا عرو وكعلم السامع فلا يمتنع اذا علم السامع أن عمر لم يقم أن يقال قام زيد لا عرو وكأنما فلا يمتنع أن يقال انما قام زيد لا عرو ولو تضمنت النفي لعدم كونها من أدوات (وبجامع) أى النفي بلا العاطفة (الاخيرين) وهما انما والتقديم (فيقال) في مجامعته لادول (انما أتأتمى لا قبسى) يقال في مجامعته التقديم (هو بائني لا عرو) ويكون الحصر مستفادا منها والعطف بلاتأ كيد ولا ينسب له الحصر لتبعيته والتقديم في قوله هو الخ ولو كان قد يكون للتقوى لكن الغرض منه هنا الحصر بدليل العطف المؤكده نعم قد يقال لا تقديم فيه لانه مستند اليه فهو في محله لا سيما على مذهب غير السكاكي وأما على مذهبهم فيمكن أن يتخيل أنه بمنزلة أنماقت فلذلك كان الاولى أن يمثل بخور يداضربت وانما جاز مجامعة النفي بلا هذين (لان النفي) الاعتبار لافادة الحصر (فيهما) أى في هذين الاخيرين وهما يعطف عليه بلا كما تقول امتنع زيد عن المجي لا عرو وان كان معناه النفي ولو صرح بالنفي لما صح العطف بلا وشرط السكاكي لجواز مجامعة لالتسائات أى القصر بانما أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون فان كل أحد يدعي علم أن الذي لا يسمع لا يستجيب

قرير بعضهم وفيه تأمل اذا لاضرر في أن يراد أن الكريم يؤذى نفسه لاجل نفع غيره بل هذا حاصل بقى شئ آخر وهو أن جعل الضمير عائد على الشخص ينافي ما ذكره الشارح في شرح الفتاح في قولهم دأب الكريم أن لا يعادى غيره من أن الضمير عائد على الجنس وقد يقال يمكن الفرق بأن الكريم ينافي الايذاء للغير مطلقا كرميا كان الغير أو غيره فلهذا جعل الضمير في المثال هنا الشخص لا للجنس ومعاداة الكريم عند ضرورة المعاداة لغير

جنسه وهم الخلافة تنقصه فلذلك جعل الضمير في هذا المثال للجنس لا للشخص (قوله وبجامع الاخيرين) (غير) أى ويكون الحصر حينئذ مستندا لهما والعطف بلاتأ كيد ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا اتفاق من الشارح والسيد وأما مجامعة التقديم لانما فاختلاف في الذي يستند له القصر منهم فذهب الشارح الى أنه يستند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى فالخلاف بينهم ما لفظي لانه خلاف في حال (قوله وهو بائني الخ) هو فاعل معنى قدم فادة الحصر والاصل بائني هو على أن هونا كيد مقدم لافادة الاختصاص وجعل مبتدأ أو ظهر لك أن التمثيل المد كورمى على مذهب السكاكي لا على خلافه والا ورا ذلك لا تقديم فيه لان هو مستند اليه فهو واقع في محله نعم كان الاولى أن يمثل بزداضربت لاحتمال أن يقال التقديم في هو بائني للتقوى دون الشخص مثل أنماقت والتمثيل بما لا احتمال فيه أولى مما فيه الاحتمال والحاصل أن التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون للتقوى ومحتمل لان يكون للتخصيص وهذا هو الأقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكده وأما على خلاف مذهبهم فلا تقديم فيه (قوله لان النفي فيهما) على لجواز مجامعة النفي بلا الاخيرين أى لان النفي الاعتبار فيهما لافادة الحصر غير مصر حبه أى وانما صرح فيهما بالاثبات والنفي ضمنى فلم يقع حينئذ النفي بلا وقولهم لا العاطفة لا تقع بعد نفي فالمراد النفي الصريح لا ما يشمل الضمني

غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن المجيء ولا عمرو

(قوله كما في النفي والاستثناء) راجع للنفي أي فانه مصرح فيه بما بالنفي وان لم يكن المنفي مصرحاً به فصدق أنه نفي بلامعهما ما نفي بأداة أخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) أي وإذا كان غير مصرح به فيه ما فلا يكون الخ فعلم من هذا أن النفي المصرح ليس كالضمي لأن الضمني يجامعه النفي بلا بخلاف المصرح فانه لا يجامعه (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالين (قوله فانه) أي قولنا امتنع زيد عن المجيء وكذا يقال في مرجع الضمير (٣١١) في قوله وانما معناه (قوله فانه يدل

على نفي المجيء) أي على انتفاءه (قوله إيجاب) أراد بالإيجاب الوجوب أي الثبوت لأن معنى الجملة على التحقيق التسمية لا الحكم وقوله امتنع المجيء عن زيد في العبارة

قلب والاصل امتنع زيد عن المجيء كافي المتن ولا شك أن امتناعه عن المجيء يتضمن ويستلزم انتفاء المجيء عنه (قوله فتكون لا) أي لفظية لافي قولنا لا عمرو وقوله نفي ذلك الإيجاب أي عن التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفي وقيل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عمرو لأنه نفي فيكون أثباتاً ووضع للنفي لا لاثبات وانما قلنا نفي للنفي لأنه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لا مؤكدة ولذلك قلنا ان العطف بها على المستثنى منه المنفي غير صحيح كما تقدم فقرر بهما أن مجرد النفي الضمني ليس كالصرح بل هو صرح بحكمه وهو صحة العطف بلامعه دون الصريح وليس المراد بهذا التنظير أن امتنع في قولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو يتضمن نفي عمرو كما تضمن نفي القيسية وهو يأتي نفي عمرو في المثالين السابقين ضرورة أن امتنع زيد لا يحصر فيه حتى يتضمن نفي عمرو وانما استفيد نفي عمرو والمفيد للحصر من النفي بلا بخلاف المثالين السابقين فنفي النفي بلامعهما يتضمن ولائاً كيد كما تقدم بل المراد أن امتنع يتضمن مجرد نفي لو صرح به امتنع العطف ولم يتضمن نفي المعطوف كافي المثالين السابقين فالشابه بين هذا والمثالين في أن النفي الضمني في الجملة يصح

(غير مصرح به) كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيًا بغيرها من أدوات النفي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحاً بل ضمناً وانما معناه الصريح إيجاب امتناع المجيء عن زيد فتكون لا نفي ذلك الإيجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي المصرح لامن جهة أن النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما أتيتهم لاقبسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي امتناع مجيء عمرو ولا ضمناً ولا صريحاً

انما والتقديم (غير مصرح به) وانما صرح فيه بما بالاثبات فلم يقع تأكيده ما تضمنه والنفي بلا بخلاف ما ولا فقد صرح فيه بما بالنفي فصدق أنه نفي بلامعهما ما نفي بأداة أخرى مستقلة قبلها فصدق في انما والتقديم أنه نفي بما ما نفي بأداة قبلها فتحقق بهذا أن النفي المصرح ليس كالضمي وكونه ضمياً في انما واضح دائماً وأما في التقديم فقد يكون صريحاً كافي قولك ما أنا قلت هذا فلا يقال لا عمرو (كما يقال) أي وما يدل على أن النفي الضمني ليس كالصرح أنه يقال (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فيعطف على فاعل امتنع بلا فيفيد الكلام حصر الامتناع في زيد دون عمرو بواسطة العطف بلا وصرح بذلك لأن صريح امتنع زيد إيجاب الامتناع فلا يفيد نفي ذلك الإيجاب وأما نفي المجيء فهو ضمني فجاز العطف بلا لكون النفي في امتنع ضمياً ولو صرح به لهذا المعنى وقيل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عمرو ولأنه نفي فيكون أثباتاً ووضع للنفي لا لاثبات وانما قلنا نفي للنفي لأنه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لا مؤكدة ولذلك قلنا ان العطف بها على المستثنى منه المنفي غير صحيح كما تقدم فقرر بهما أن مجرد النفي الضمني ليس كالصرح بل هو صرح بحكمه وهو صحة العطف بلامعه دون الصريح وليس المراد بهذا التنظير أن امتنع في قولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو يتضمن نفي عمرو كما تضمن نفي القيسية وهو يأتي نفي عمرو في المثالين السابقين ضرورة أن امتنع زيد لا يحصر فيه حتى يتضمن نفي عمرو وانما استفيد نفي عمرو والمفيد للحصر من النفي بلا بخلاف المثالين السابقين فنفي النفي بلامعهما يتضمن ولائاً كيد كما تقدم بل المراد أن امتنع يتضمن مجرد نفي لو صرح به امتنع العطف ولم يتضمن نفي المعطوف كافي المثالين السابقين فالشابه بين هذا والمثالين في أن النفي الضمني في الجملة يصح

فلا يصح أن يقال لا عمرو قلت فيه نظران أحدهما أنه إذا لم يكن الموصوف مختصاً بالوصف لا يجوز الحصر بانما لانه خلاف الواقع فان كان مجازاً فلا مانع من تأكيده بالعطف وكأنه يريد اختصاصه عقلاً الثاني أنه إذا صح قصره بانما فالمانع من صحة العطف والشيخ عبد القاهر جعل ذلك شرطاً في حسن

ليس في حكم الصريح فكأن الأولى أن يقول من جهة أن كلاً في نفسه نفي ضمناً فدجامعه النفي بلا العاطفة وان كان النفي الضمني في المشبهة مسلطاً على النفي بلا وفي المشبهة به على ما قبل لا كزيد في المثال كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ليس في حكم النفي الصريح) أي لانه حكم بصحة العطف بلامع الأول دون الثاني (قوله اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء) أي بدون قولنا لا عمرو (قوله على نفي امتناع مجيء عمرو) أي لانه لا يحصر فيه حتى يتضمن النفي كتما وانما استفيد نفي مجيء عمرو والمفيد للحصر من النفي بلامن قولك بعد ذلك لا عمرو ولا نافية للإيجاب الذي دل عليه الجملة قبلها بخلاف انما والتقديم فانه ما يدلان على النفي ضمناً فلا بعد هما تأكيده ذلك النفي الضمني كما مر

قال السكاكي شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالوصف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون الا لمن يسمع وكذا قولهم انما يجمل من يخشى الموت وقال الشيخ

(قوله أن لا يكون الوصف) أي الذي أريد حصره في الموصوف بانما يختص بذلك الموصوف وذلك كقوله انما يجمل أنما فان التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة انما أن لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز أن لا يحسن أن يقال انما المتني متبوع مناهج السنة لا البدعة لاختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذا لا يقال انما الزمن قاعد لا قائم لاختصاص الزمن بالقعود فان قلت القصر لا يكون الا عند الاختصاص فكيف يشترط عدم الاختصاص في مجامعته لانما مع أن القصر لا يتحقق الا عند الاختصاص قلت ان المسترط في تحقق القصر اختصاص الوصف بالموصوف أو الموصوف بالصفة بحسب المقام والمشرط في المجامعة عدم اختصاص الوصف في نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف في نفسه بالصفة ثم ان قوله شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم (٢١٢) فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله

بالوصوف) الباء داخلية على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله التحصيل الفائدة) أي في مجامعة النفي بالانما أي ولو كان الوصف مختصاً بالموصوف لعدم الفائدة لان الوصف اذا كان مختصاً بالنظر الى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك ويكتفي فيه كلمة انما فلا فائدة في جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقير انما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص فيصير المخاطب على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الخ) هذا مثال للنفي أي قال (السكاكي شرط مجامعته) (الثالث) أي انما (أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف) لفصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا لمن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذا القيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ معه ما لا يصح في الصريح فليذهبهم قال (السكاكي شرط مجامعته) أي شرط مجامعة النفي بلا العاطفة (لثالث) وهو انما (أن لا يكون) ذلك الوصف الذي أريد حصره في الموصوف (مختصاً) (بذلك) (الموصوف) كما تقدم في قولك عبي أنما فان التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وأما ان كان مختصاً فلا يجبي النفي (كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون) فيمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون أو لا الصم فان الاستجابة لا تكون الا لمن سامع دون من لا يسمع فالتأكيدي بالنفي بلا غير مفيد في نحو ذلك وينبغي أن يتنبه عن هذه الدقة وهو أن الحصر فيما يعلم فيه الاختصاص لا يصح باعتبار الظاهر اذ لا يعتد الوصف لمن لا يصح له حتى يرد ذلك الاعتقاد بالحصر وانما هو لتزيل المتني عنه منزلة من لا تصح له الصفة فكافر هنا نزل منزلة من لا يسمع له في عدم قبول الحق ونزل المخاطب في حرصه على هدائه منزلة من اعتقد دانه يستجيب مع عدم السماع ويتضمن ذلك التعريض بالكافر بانه من جملة الموتى من لا يسمع له فليس هنا في الحقيقة الانقياد عن الكافر واثباتها للمؤمن لكن لما كان الحصر بحسب العطف لا في جوازه واستقر به المصنف ولا شك في قرينه بالنسبة الى عدم اشتراط ذلك

فان كان الوصف مختصاً فلا يجبي النفي بلا كقوله تعالى انما يستجيب الخ أي انما يستجيب دعاءك (عبد القاهر) الإيمان الذين يسمعون سماع تدبر واذعان وقبول وهم المؤمنون أي من أراد الله ايمانهم فالذين قاعد والمفعول محذوف كما ترى ومثل الآية المذكورة في اختصاص الوصف بالكائن فيها بالموصوف انما أنت منذر من يخشاها فانه معلوم أن الاذعان انما يكون لمن يؤمن بالله ويخشى الاهوال والعواقب فلا يجوز أن يقال لمن لا يخشاها (قوله لا تكون الا لمن يسمع) أي فاذا قيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك حشو في الكلام فلا يقل فان قلت ان فائدة القصر أن يعتد بالمخاطب خلافاً والمخاطب هنا ليس كذلك لان كل عاقل يعلم أن الاستجابة انما تكون من يسمع أجيب بأن الكفار نزلوا منزلة من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق والنبي عليه الصلاة والسلام أشد حرصه على إيمان الكفار نزل منزلة من يعتد بالاستجابة من لا يسمع فحسب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب فاقصر هنا حقيقي لكن بعد تزيل المخاطب منزلة من يعتد العكس لاجل ذلك الاعتبار الخطابي وتضمن ذلك التزيل التعريض بالكافر بين بانهم من جملة الموتى الذين لا يسمع لهم فليس هنا في الحقيقة الانقياد عن الكافر واثباتها للمؤمنين لكن لما كان الحصر في أمر مختص بحسب الظاهر وان لم يكن في الواقع اختصاص لان الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين صحت مراعاة هذا الظاهر وامتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون مراد منهم الكافرون نظراً لذلك الظاهر

عبد القاهر لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص وهذا أقرب قيل ومجامعته له امام التقدّم كقوله تعالى انما
 أنت مذكر لست عالمهم عسيطر وامام التاخير كقولك ما جاءني زيد وانما جاءني عرو وفي كون نحو هذين مما نحن فيه نظر الرابع أن
 أصل الثاني أن يكون ما استعمل له

(قوله لا تحسن مجامعته) أي لا تحسن مجامعته التي بلا وقوله الثالث وهو انما والمراد لا تحسن حسنا كاملا فلنفي كمال الحسن
 لأصله والا لكان عين كلام السكاكي لان الحاشي عن الحسن عند البلغاء لا صحة له أو يقال ان قوله كما تحسن قيد في الحسن المنفي
 وحينئذ في قيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن والحاصل أن عدم اختصاص الوصف بشرط في كمال حسن
 الجماعة عنده لا بشرط في أصله كما يقول السكاكي فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن انما يستجيب الدين يسمعون لا الذين
 لا يسمعون وان كان غير كامل في الحسن (قوله وهذا أقرب (٣١٣) الى الصواب) أي وهذا

الذي قاله عبد القاهر
 أقرب الى الصواب مما
 قاله السكاكي من المنع
 لا ابتناء كلام الشيخ على
 شهادة الاثبات وكلام
 السكاكي على شهادة
 النفي وشهادة الاثبات
 مقدمة على شهادة النفي
 (قوله الاذلال على
 الامتناع) أي على امتناع
 جماعة النفي باللائحة
 اذا كان الوصف مختصا
 بالوصف (قوله عند
 قصد زيادة التحقيق) أي
 عند قصد زيادة تحقيق
 النفي عن ذلك الغير
 وتأكيده وهذا رد لقول
 السكاكي ان كان
 الوصف مختصا امتنع
 الجماعة لعدم الفائدة
 وحاصل ذلك الرد اننا سلم
 عدم الفائدة اذ قد
 تحصل فائدة وهي زيادة

(عبد القاهر لا تحسن) مجامعته للثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) الى
 الصواب الاذلال على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع
 من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل
 فيه النفي والاستثناء

الظاهر في المختص صحت مراعاة هذا الظاهر فيمتنع العطف بالأو ويتبع فافهم ويمكن وجود هذا في قصر
 الموصوف كقولك انما المنفي متبع طرق السنة لا متبع البدعة هذا في انما وأما التقديم فلم يذكر
 فيه هل يجوز أن يقال مثلا مستجيب الذي يسمع لا غير السامع أم لا فانظره وقال (عبد القاهر
 لا تحسن) جماعة النفي بلا عاطفة ذلك الثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن) تلك الجماعة
 (في غيره) أي غير المختص كقولك انما يقوم زيد لا عمرو قال المصنف (وهذا) الذي قاله عبد
 القاهر (أقرب) الى الصواب مما قاله السكاكي وهو المنع لانه لا دليل على امتناع أن يقال انما يفهم
 العاقل لا غيره عند قصد التأكيده لا سيما والكلام على ما تقدم على تأويل تنزيل المنفي عنه بمنزلة
 من لا يصدق عليه المحصور فيه فتناسبه التأكيده باعتبار ما في الباطن تأمل والوجه الرابع مما وقع به
 اختلاف الطرق ما تضمنه قوله (وأصل الثاني) أي النفي مع الاستثناء (أن يكون ما استعمل له)

ص (وأصل الثاني أن يكون ما استعمل الخ) ش هذا وجه آخر وهو أن القصر بالاستثناء أصله
 أن يكون الخاطب يجهل ما استعمل له وهو اثبات الحكم المذكور ان كان قصر افراد أو تنبيه ان كان قصر
 قلب كما تقول لصاحبك اذا رأيت شجاعا على بعد ما هو الازيد ومثاله من القرآن وما من اله الا الله
 هذا هو الاصل وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار ما نسب فيستعمل له القصر بما
 والا افراد النحو وما محمد الا رسول فانه خطاب للصحابه وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم
 الا أنه نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته لان كل رسول لابد من موته فن استبعد موته
 فكانه استبعد رسالته وهذا هو الصواب وبه يظهر أن هذا قصر قلب لا قصر افراد فان اعتقاد الرسالة وعدم
 الموت لا يجتمعان وانكارهم للموت ينفي أن يجتمع معه الا افراد بالرسالة حتى يكون قصر افراد وبهذا يعلم

التحقيق والتأكيد للنفي عن ذلك الغير وقد يقال ان التأكيده بلا عاطفة للنفي الحاصل بانما خلاف أصل وضعها لان أصل وضعها
 أن ينفي بها عن التابع ما أوجب للتبوع لان يعاديهما النفي لشي قد نفي أو لا ولذلك حكمه وانع ما زيد الا قائم لافاعده مطلقا ولم
 يقولوا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد للنفي فتأمل (قوله وأصل الثاني) أي الكثير والغالب فيه (قوله ما استعمل له) الضمير
 الجور باللام راجع لما وقول الشارح أي الحكم بالرفع تفسير لما وقوله فيه إشارة الى أن اللام في كلام المصنف بمعنى في وقوله النفي
 والاستثناء بيان للضمير المستتر في قول المصنف استعمل فهو عائد على الثاني الذي هو النفي والاستثناء لا على ما وحينئذ فالصلة جارية على
 غير من هي له فكان الاولى للمصنف أن يقول ما استعمل هو له باراز الضمير الا أن يقال انه ماش على مذهب الكوفيين القائلين بعدم
 وجوب الابرار عند أمن الابس كما هنا وعلى مذهب من يقول ان الخلاف بين البصر بين الكوفيين في الوصف لافي الذعل وأما هو
 فلا يجب فيه الابرار

(قوله مما يجبهله المخاطب) أى من جملة الاحكام التى يجبهلها المخاطب فضمير يجبهله راجع لما والمراد مما يجبهله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولاً وليس المراد الجهل بالفعل فقط لانه شرط فى الحصر مطلقاً أى بأى طريق كان (قوله وينكره) أى وأن يكون من جملة الاحكام التى ينكرها المخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذى هو بعض الاحكام المجهولة النقي والثبوت بالنظر لتضمير القلب والنقي فقط بالنظر للافسراد

(مما يجبهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل خوفه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقول لانه دليل الاجازة وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مرادهم أن انما تكون الحكم من شأنه أن لا يجبهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقاً لما فى المفتاح

أى من أوجه الاختلاف أن يكون الحكم الذى استعمل فيه النقي والاستثناء (مما يجبهله) أى من الاحكام التى يجبهلها (المخاطب وينكره) أى من الاحكام التى ينكرها وظاهره انه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار فلو أنكره معانداً كان للتزويل الاقنى ثم اشتراط الجهل لا بد منه فى سائر الطرق ولكن المراد بالجهل هنا أن يكون من شأنه أن لا يزول الا بالتأكيده على ما سنبينه عليه فيما بعد (بخلاف) الطريق (الثالث) وهو انما فان أصله يستعمل فى الحكم الذى أصله أن يعلمه المخاطب ولا ينكره والمراد بعلمه أن يكون المعالم لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيهه فى زعم المتكلم وأما لو كان المراد به أن يكون معلوماً غير منكر حقيقة لم يصح القصر باعتباره اذ لا قصر حقيقة الا فى الجهل والانكار فالفرق بين الطريقين كونه محل الأول مما يحتاج فيه الى التأكيد ومحل الثانى مما لا يقتصر الى ذلك والا فلا بد من الجهل والانكار فيه ما وجهه ما يصح الكلام ويطابق ما فى المفتاح ولو كان الطريقان قد يجرى كل منهما على أصله وقد يخرج عن أصله وتأويل أشار الى

أن ما قلناه خير من قول غيرنا أنهم نزول الاستعانة بهم موته صلى الله عليه وسلم منزلة من ينكر موته ويثبت له صفى الرسالة وعدم الموت فيكون قصر افراد لان ما ذكرناه لا يؤدى الى أنهم نزولاً بمنزلة من يعتقد أمرين متنافيين ومثل المصنف لتزويل المعالم بمنزلة المجهول فى قصر القلب بقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلهما فانهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشراً منزلاً على المرسل بان المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر منزلة من لا يعلم فذلك خاطبهم بقولهم ما أنتم الا بشر مثلهما ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدروهم أن المرسل قد علموا أن المرسل اليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبهم بالاستثناء فى قولهم ان نحن الا بشر مثلكم وهو انما يخاطب به من يجبهل ذلك الحكم فأجاب بانه من مجازاة الخصم اذ شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف فى أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفة ليعتر الخصم حيث يراد بكيه أى الخافه واسكانه وليس ذلك لتسايم انتفاء الرسالة وقوله وكقولك معطوف على قوله كقولك اصاحبك وقد رأيت شجراً وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث فالمثال الاول ثميل الاول والثانى والثالث لفاونشراً فالثالث وهو الحصر بانما عكس الحصر بالا فان الحصر بانما أصله أن يكون ان يعلم ذلك الحكم أى المثبت كقولك لمن يعلم أن زيداً أخوه انما هو أخوك ترقيقاً له عليه وقد ينزل المجهول بمنزلة المعالم فيستعمل له الثالث

المخاطب ويجبهله ما وفى الافراد يجبهل النقي وينكره وفى التعمين يجبهله ما فقط ولا يتأنى فيه انكار فاجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهراً فى قصر التعمين لان المتردد لانكار عنده كذا قرر شيخنا العبدوى وفى الاطول مانعه مما يجبهله المخاطب وينكره فاستعمله فى قصر التعمين على خلاف الاصل (قوله وفيه بحث) أى اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله وجوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل انما أن يكون الحكم المستعمل فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيهه فى زعم

المتكلم فلا ينافى أنه يجبهل بالفعل فالخاصل أن محل الطريق الاول أعنى النقي والاستثناء الحكم الذى يحتاج (كقولك

لأن كيد الانكاره وكونه مما شأنه أن يجبهل ومحل الثانى ما لا يقتصر الى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوماً وان كان الجهل والانكار بالفعل لا بد من ما فيه ما فى غير قصر التعمين كما علمت (قوله نظير) هو بالتعمين أى الحكم كلام خبرى من شأنه أن لا يجبهله المخاطب ولا ينكره أى ولكنه جاهل له ومنكره بالفعل كيدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل (قوله موافقاً لما فى المفتاح) أى من أنه لا بد من الجهل والانكار بالفعل

كقولك لصاحبك وقد رأيت شيئا من بعيد ما هو الا زيد اذا وجدته يعتقه غير زيد وبصر على انكار وعليه قوله تعالى وما من
 اله الا الله وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار ما نسب فيستعمل له الثاني افرادا نحو وما محمد الا رسول قد دخلت من قبله
 الرسل

(قوله كقولك الخ) تمثيل للاصل الثاني أعني النفي والاستثناء (قوله وقد رأيت شيئا) الجملة حالية وكان المناسب أن يقول وقد
 رأيت ما لا يكون مخاطب منكرا كون الشيخ غير زيد الا اذا رآه والشيخ يسكون الباء وفتحها الشخص وفوله من بعد أى من مكان بعيد
 وقيد بالبعد لان شأن البعيد الجهل والانكار (قوله ما هو الا زيد) مقول قوله كقولك أى كقولك ما هذا الشيخ الا زيد (قوله اذا
 اعتقه) أى تقول ذلك اذا اعتقه غير زيد فان اعتقه زيدا وعرا كان قصرا افراد وان اعتقه مدعرا كان قصرا فلان المثل يحتمل
 القسمين (قوله مصرا) أى حال كونه مصرا أى مصمما على اعتقاد ذلك الشيخ غير زيد فهذا المثل قد تحقق فيه الجهل والانكار
 فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعده مضمونه جهلا لا نزول الا بالنو كيد فاستعملت فيه ما والا على أصلها (قوله وقد ينزل) هذا
 مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله المعلوم أى الحكم المعلوم أى الذى (٢١٥) من شأنه أن يعلم وذلك كقيام

الهلاك به عابسه الصلاة
 والسلام فى المثال الآتى
 وقوله منزلة المجهول أى
 منزلة الحكم المجهول أى
 المنكر الذى يحتاج الى
 تأكيده لرفع انكاره (قوله
 لاعتبار الخ) أى وذلك
 التنزيل لاجل أمر
 معتبر مناسب للقيام
 كالاشعار بانهم فى غاية
 الاستعظام لهلاكه عليه
 الصلاة والسلام فى المثال
 الآتى (قوله فيستعمل
 الخ) أى فبسبب ذلك التنزيل
 يستعمل الثانى فيه أى فى
 ذلك الحكم المعلوم فاللام
 بمعنى فى (قوله افرادا)
 حال من الثانى أى حال

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شيئا من بعيد ما هو الا زيد اذا وجدته يعتقه غيره) أى اذا اعتقد صاحبك
 ذلك الشيخ غير زيد (مصرا) أى على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار
 مناسب فيستعمل له) أى لذلك المعلوم (الثانى) أى النفي والاستثناء (افرادا) أى حال كونه قصرا
 افرادا (نحو وما محمد الا رسول
 أمثلة الجريان على الأصل وعلى عدمه فمما يقال (كقولك لصاحبك) الخال أنك (قد رأيت
 شيئا) أى شخصا (من) مكان (بعيد) وقيد بالبعد لانه مظنة الجهل والانكار (ما هو الا
 زيد) هذا معمول قوله كقولك أى قولك ما ذلك الشيخ الا زيد تقول ذلك (اذا اعتقه) مخاطبك (غيره)
 أى غير زيد حال كونه (مصرا) أى مصمما على اعتقاد ذلك الشيخ غير زيد فهذا المثال على هذا
 تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعده مضمونه جهلا لا نزول الا بالنو كيد
 فاستعملت فيه ما والا على أصلها (وقد ينزل) الحكم (المعلوم) حقيقة (منزلة) الحكم
 (المجهول) الذى يحتاج فى نفي جهله الى تأكيده وذلك التنزيل (لاعتبار) أى لأمر معتبر (مناسب)
 للقيام (فيستعمل له الثانى) أى فبسبب ذلك التنزيل يستعمل فى ذلك المعلوم الطريق الثانى وهو النفي
 والاستثناء ثم ذلك القصص حينئذ ما أن يكون (افرادا) أى قصرا افرادا (نحو) قوله تعالى (وما
 محمد الا رسول) فقوله الا رسول استثناء من مقدر عام على أصل التفريد والمقدر فى نحو هذا
 محمول والمحمول يراد به الحقيقة اذ لا يصح فى الأصل جعل فرد والحقيقة من حيث هى متحدة لا يمكن
 وهو المحصور بانما نحو انما نحن مصلحون فالجواب لم يكف فوا يعلمون أن الكفار يصلحون فكان من
 حقهم أن يقولوا انما نحن المصلحون ولكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع

كون الثانى قصرا افرادا وفيه أن الثانى ليس قصرا افرادا بل من تعدى رأى حال كون الثانى دال قصرا افرادا اذا قصرا افرادا وحال
 كون الثانى قصرا قصرا افرادا (قوله وما محمد الا رسول) هذا استثناء من مقدر عام على أصل التفريد والمقدر فى نحو هذا محمول
 والمحمول يراد به الحقيقة اذ لا يصح جعل فرد والحقيقة من حيث هى متحدة لا يمكن الاستثناء منها من حيث هى وانما يستثنى منها
 من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فإذا قيل مثلا ما زيد الا قائم
 قدر ما زيد متحد بالحقيقة من الحقائق وموصوفها بالاحقيقة القائمة فكانه قيل ما زيد قائما ولا مضطجعا ولا كذا من سائر الحقائق
 الاحقيقة القائمة فهو كائن اياها وان شئت قدرت ما زيد شئ مما يعتقده أنه اياه الا قائم فعلى وزانه فى الآيه يكون المقدير ما محمد
 موصوف بالحقيقة من الحقائق التى تعتقدون الاحقيقة الرسول فانه كائن اياها وما محمد شئ مما تعتقدون انه كائن اياه الا رسول
 فكانه قيل ما محمد تبرئ من الهالك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان
 هذا انك الحقيقة أنه طابعتها وانصاف بخصه من حصصها لأنه نفسه من حيث انها حقيقة والا كان الجزئى كليا والكلى جزئيا اه
 يعقوبى

أى أنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه ونحوه وما أنت
بسمع من فى القبور أنت الانذير فانه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس بكرر دعوة الممتنعين عن الايمان ولا يرجع
عنهما فكان فى معرض من ظن أنه علك مع صفة الانذار ايجاد الشئ فيما يتنع قبوله إياه

(قوله أى مقصور على الرسالة) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر افراد على ما قال المصنف وأشار بقوله لا يتعداها
إلى التبرى من الهلاك أى الموت (٢١٦) إلى أن ذلك القصر اضافى لاحقيق هذا ويحتمل أن تكون

أى مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالخطابون وهم الصحابة رضى الله عنهم
كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لانهم لما كانوا يعدون
هلا كه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه) أى الهلاك فاستعمل له النفي
والاستثناء

الاستثناء منهم من حيث هي وانما يستثنى منها من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من
اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فاذا قبل مثلا ما زيد الا قائم قد مر ما زيد حقيقة
من الحقائق أى متحداهم وموصوفهم الاحقيقة القائمة فكانه قيل ما زيد قاعدا ولا مضطجعا ولا كذا
من سائر الحقائق الاحقيقة القائمة فهو كائن إياها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقده أنه كان إياه
القائم فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير ما محمد حقيقة من الحقائق التى تعتقدون أى موصوفا
بذلك الاحقيقة الرسول فانه كائن إياها أو ما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان إياه الرسول فكانه قيل
ما محمد متبرئ من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى
قولنا كان هذا تلك الحقيقة أنه مطابقا واتصف بصفة من خصصها لأنه كان نفسه من حيث انها
حقيقة والا كان الجزئى كليا والعكس وقد صعب تقديره للدقة التى فيه على كثير فليفهم معنى ما محمد الا
رسول على هذا انه مقصور على الرسالة دون ما تعتقدون مشاركة الرسالة وفيه التبرى من الهلاك وإلى هذا
أشار بقوله (أى) هو (مقصور على الرسالة) العامة (لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) كما عليه الخطابون
ومعلوم أن اعتقاد المشاركة المنفى بهذا الطريق ليرجع من الصحابة رضوان الله عليهم للعلم بأنهم
لا يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهلك أبدا وانهم لا يثبتون ذلك كأثبتوا الرسالة لانهم لما كانوا
يعدون هلا كه أمرا عظيما حرصهم على بقاءه بين أظهرهم حتى لا يكاد يخطر ببالهم الهلاك (نزل
استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه) أى ويلزم من ذلك تنزيل علمهم منزلة جهلهم لان الانكار يستلزم
الجهل ولما نزل استعظامهم ذلك منزلة الانكار الذى يحتاج إلى تأكيد النفي استعمل له النفي والاستثناء
ووجه التنزيل ان مستعظم الشئ الحرص على عكسه ولو أمكن له نفي ذلك الشئ لئلا يفهم وكان فى على
وجه الرضا والحب وأصل التنزيل تشبيه الشئ بالشئ فلما شبهوا بالنفى فى ذلك ناسب تنزيههم منزلة
المنكرين فخطبوا برب الانكار المقدر للاعتبار المناسب وهو الاشعار بأنهم فى غاية الاستعظام ورغبة
الحرص الذى ينزلون فيه منزلة المنكرين وانهم بحيث يحاطبون بهذا الخطاب التنزيل رد الهم عما عسى
أحد انكاره فلذلك أو بصيغة انما التى الأصل فيها ذلك ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون مؤكدا بحرف
الاستفتاح وبان ويجعل الجملة اسمية وضمير الفصل ان كان هم فضلا وتعريف المسند ثم ذكر المصنف أن
لانما فى القصر مرضية على العطف لانه يعلم منها الحكيم المبدأ والمنفى معا بخلاف العطف فانما يعلمان

الآية من قصر القلب
بأن يكون مصب القصر
إلى مفاد الجملة التى هى فى
محل النعت عند بعضهم
فيكون التقدير وما محمد
الارسل خلت الرسل
قبلة فيذهب كما ذهبوا
ويجب التمسك بدينه بعده
كما يجب التمسك بدينهم
بعدهم لانه رسول مخالف
لسائر الرسل بحيث
لا يذهب كما عليه الخطابون
بتنزيل اعظامهم موت
منزلة انكارهم إياه فكانهم
قالوا هو رسول لا يموت
فقبل لهم هو رسول يموت
كغيره أو بان يقدر وما
محمد الارسل لانه ليس
برسول كما عليه الخطابون
لان نفي الموت عنه الذى
نزلوا منزلة المتصفين به
لا يكون مع الافراد بالرسالة
أى لأنه لا اله الا نفي الهلاك
الذى جعله لخوا موصوفين به
لا يكون الا لاله وفى هذين
الوجهين بعد قاله اليعقوبى
(قوله لا يتعداها إلى التبرى
من الهلاك) أى من الموت
وهو الخلود (قوله كانوا

عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرسالة والهلاك
لانهم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا فلما نزل علمهم عوته منزلة الجهل به والانكار له لاستعظامهم إياه صاروا كأنهم أثبتوا له صلى الله
عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فقصر على الرسالة قصر افراد (قوله نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه) أى ولزم من
ذلك تنزيل علمهم به لا كه منزلة جهلهم به لان الانكار يستلزم الجهل وبهذا اندفع ما يقال ان الملائكة دعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول
تنزيل علمهم به لا كه منزلة الجهل لاستعظامهم إياه لا تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم إياه قاله يس ولما نزل استعظامهم له لا كه

أوقلبا كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار أنتم الإبرم مثلنا أي أنتم بشر لا رسل نزلوا المخاطبين منزلة من يشكر أنه بشر

منزلة الإنكار الذي يحتاج إلى تأكيد النفي استعمل لذلك الاستعظام المنزل منزلة إنكارهم النفي والاستثناء ووجه تنزيل استعظام الهلاك منزلة إنكاره أن مستعظم الشيء الخريص على عكسه ولو أمكنه نفي ذلك الشيء لبقاء فهو كالنافي على وجه الرضا والمحببة وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فلما شبهوا بالنافي على وجه الرضا تناسب تنزيلهم منزلة المنكرين بنحو طوبوا برذلك الإنكار المقدر لأجل الاعتبار المناسب وهو الأشعار بأنهم في غاية الحرص على حمايته والاستعظام لموته الذي ينزلون بسببه منزلة المنكرين كذا في ابن علقم وقور شينخا العدوى أن المنزل منزلة المجهول المسكر قيام الهلاك به المعلوم لهم لاستعظامهم - م آياه لأن المنزل الاستعظام وعذابه المناسب لقول المصنف وقد ينزل الخ في مكان المناسب لقوله وقد ينزل الخ أن يقول نزل المعلوم وهو عدم التبري من الهلاك أعني قيام الهلاك به منزلة المجهول فاستعمل النفي والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم (٢١٧) آياه ليكون الكلام على نسق واحد

(قوله والاستعظام المناسب)

أي المقام الرسالة هنا (قوله)

وشدة حرصهم أي

وحرصهم الشديد الذي

ينزلون بسببه منزلة

المنكرين وأنهم - م بحيث

يخطبون بهذا الخطاب

التي ينزلون ردا لهم عما عسى

أن ينسب على ذلك

الاستعظام مما ينبغي وقد

وقع من بعض الصحابة يوم

وفاته عليه الصلاة والسلام

ذلك البناء حيث أنكر

الوفاة وشغله ذلك الإنكار

عما يقتضيه الحال من

الشغل بأقامة الدين من

بعده عليه الصلاة

والسلام وكان يقول والله

لا أسمع رجلا قال مات

رسول الله إلا أعلنت به كذا

وكذا وقال بعضهم إنما

ذهب لنا جارية كوسي حتى

والاعتبار المناسب هو الأشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم (أوقلبا) عطف على قوله أفرادا (نحو أنتم الإبرم مثلنا) فالخطابون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشر ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

أن ينسب على ذلك الاستعظام مما ينبغي على نفي المستعظم وقد وقع من بعضهم ذلك البناء حتى أنكر الوفاة يومها وشغله ذلك الإنكار عما يقتضيه الحال من الشغل بأقامة الدين من بعده صلى الله عليه وسلم وكان يقول والله لا أسمع رجلا قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أعلنت به كذا وكذا وقال بعضهم إنما ذهب لنا جارية كوسي حتى أتى المتمكن الصدوق فنسب ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى به رضوان الله على الجميع على أنهم - م لهم عذر في ذلك الاستعظام لأن وفاته سيد الوجود هو الرزة الأكبر والهول الاخطر الذي يكاد أن تزلزل قواعد التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله جعلنا الله تعالى من المؤمنين بالله العارفين به المحبين لنبه صلى الله عليه وسلم هذا على أنه قصر أفراد وعلمه من المصنف ويحتمل أن يكون من قصر القلب بأن يكون مصب القصر إلى مفاد الجملة التي هي في محال النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الرسول خات الرسل قبله فيذهب كاذبوا لأن الرسول لا يذهب كما عليه الخطابون بتنزيل اعظامهم منزلة إنكارهم فكانهم - م قالوا هو رسول لا يموت فقبل لهم بل هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر وما محمد الرسول لأن ليس برسول كما عليه الخطابون لأن نفي الموت الذي نزلوا منزلة المصنف به لا يكون مع الاقرار بالرسالة أولا لأنه لا نفي الهلاك الذي جعلوا موصوفين به لا يكون الالالة وفي هذين الوجهين الأخيرين بعد (أوقلبا) معطوف على قوله أفرادا أي أما أن يكون النصر الذي استعملت فيه ما والا للتنزيل قصر أفراد كما تقدم وأما أن يكون قصر قلب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل (ان أنتم الإبرم مثلنا) أي ما تنصفون إلا بالبشرية مثلنا لا ينبغي كما أنتم عليه ومعلوم أن الخطابين وهم الرسل على نبينا وعليهم أفضل الصلاة والسلام لا يجهلون بشرية بشرتهم ولا ينكرونه أو المحكي عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتقدون على الترتيب قال الخطيب ويخلاف ما والا في نحو ما زيد الاقامت قلت فيه نظر لأن الاستثناء المفرغ

(٢٨ - شروح التلخيص ثانيا)

به رضوان الله على الجميع على أن لهم - م في ذلك الاستعظام عذر لأن وفاته سيد الوجود هي الرزة العظمى والهول الأكبر الذي يكاد أن تزلزل قواعد التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله (قوله عطف على قوله أفرادا) أي وحديثه فإلما عني أن القصر الذي استعملت فيه ما والا للتنزيل أما أن يكون قصر أفراد كما تقدم وأما أن يكون قصر قلب (قوله نحو أنتم الإبرم مثلنا) أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل أن أنتم الإبرم مثلنا أي ما تنصفون إلا بالبشرية مثلنا لا ينبغي كما أنتم عليه ومعلوم أن الخطابين وهم الرسل على نبينا وعليهم أفضل الصلاة والسلام لا يجهلون بشرية بشرتهم ولا ينكرونه أو المحكي عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتقدون على الترتيب قال الخطيب ويخلاف ما والا في نحو ما زيد الاقامت قلت فيه نظر لأن الاستثناء المفرغ تكون الآية من قصر الأفراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكانهم - م قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون أو من قصر

لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله ينزل الوحي على من يشاء من عباده فمن يجازاه بالخصم

القلب لا ينزل بل أيضا بان يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا لا بشر على منابر الرسالة (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتقاد المناسب (قوله لا يكون بشرا) أي وانما يكون ملكا (قوله مع اصرار المخاطبين) أي هذا الخطاب وقوله على دعوى الرسالة أي المستلزمة لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصريين على دعوى الرسالة المناهضة للبشرية بحسب اعتقاد المتكلمين صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة (٢١٨) من ادعى نفي البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فتراهم القائلون بمنزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا قاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلوبهم هذا الخكم بأن قالوا ان أنتم الا بشر مثلنا أي متصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلوا انتفاء الرسالة عنهم أشارا الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (مجازاة الخصم) وارتقاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته

أيضا أنهم ينفون عن أنفسهم البشرية ولكن نزولهم بمنزلة المنكرين للبشرية (لاعتقاد) أولئك (القائلين) وهم الكفار (ان الرسول لا يكون بشرا) انما يكون ملكا (مع اصرار المخاطبين) بهذا الخطاب (على دعوى الرسالة) فصار الرسل في اعتقاد المتكلمين هم هذا الكلام بمنزلة من ادعى نفي البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيه وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي الشيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه وقد تقدم أن التنزيل أصله تشبيه المنزل بذي المنزلة والتنزيل هنا منشؤه اعتقاد المتكلمين ما ادعى المخاطبون ثبوته يستلزم نفي المحصور فيه فقد روي فيه حال المتكلم والمخاطب بخلاف ما تقدم فنشؤ حال المخاطب فقط وانما مخاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو مرادهم لانه في زعمهم أبلغ اذ كانوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنقيضها الذي ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد بحر ياعلى الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون أو قصر قلب لا تنزيل أيضا بان يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا لا بشر على منابر الرسالة ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال مخاطبة الكافرين للرسل بالخصم المذكور يقتضي أن الرسل فهم واعنهم مرادهم وان المعنى ما أنتم الا بشر لا رسل بقريته من القمراش لان الغالب أن اراد الكلام في المحاورات يكون على وجه يفهم المخاطب به المراد منه والاخلا الخطاب به اعن الفائدة فقول الرسل على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ان نحن الا بشر مثلكم ظاهره اقرار بما ادعته الكفرة وتسليم للخصم على وجهه وذلك اقرار بنفي الرسالة وهو حال فما المراد به هذا القول أشارا الى الجواب عن ذلك فقال (وقولهم) أي وقول الرسل للكافرين (ان نحن الا بشر مثلكم من) باب (مجازاة الخصم) أي مما شاته يعلم فيه النفي والاثبات دفعة واحدة وهذه المزية لانها لا يشتركها فيها التقديم وأكثرتا تستعمل انما في

نفيها وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي شيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية ومخاطبوهم بما خاطبواهم فظهر من هذا أن القصر في هذا المثال مبني على مراعاة حال المتكلم والمخاطب بخلاف المثال السابق فان القصر فيه مبني على رعاية حال المخاطب فقط (قوله لما اعتقدوا) بخلاف المسبب وقوله من التنافي الخ بيان لما وانما اعتقدوا التنافي لان الرسول جلالته قد رده بغيره في رأيهم عن البشرية وانظر خرافة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ورضوا لاله أن يكون هجرا (قوله فقلوبوا) أي القائلون وقوله هذا الحكم أي المستلزم لنفي البشرية بحسب زعمهم (قوله قد ادعوا التنافي) أي بحسب زعمهم (قوله حيث قالوا ان نحن

الا بشر مثلكم) أي لا ملائكة (قوله فكأنهم سلوا وانتفاء الرسالة عنهم) (لغير) أي مع أنه ليس كذلك (قوله من باب مجازاة الخصم) أي مما شاته والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله أن تزداز لاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى منزلقة أزاقتهم (قوله وارتقاء العنان) عطف لازم (قوله بتسليم بعض مقدماته) الباء للسمية متعلقة بمجازاة الخصم لانه اذا سلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاصغائه لما يليق به بعد ذلك فغير مما يليق به بعد ذلك ويقع وأما اذا عورض من أول وغلة ترعا كان ذلك سببا لنفرتة وعدم اصغائه وعناده والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى أعنى كونهم بشرا أو أما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلمها الخصم

للتبكيك والالزام والالزام فان من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في امره ولا يخالف فيه أن يعسد كلامه على وجهه كما اذا قال لك من يناظره أنت من شأنك كبت وكبت فتقول نعم أنا من شأنك كبت وكبت ولكن لا يلزم من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم فالرسل عليهم السلام كانوا يقولون ما قلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم لا نسكروه ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ولا يسكره على عكس الثاني

(قوله من العنار) أي لا من العنور وهو الاطلاع وقوله لي عشر متعلق بالمجازاة وقوله وانما يفعل ذلك أي ما ذكر من مجازاة الخصم (قوله وهو الزلة) بفتح الزا أي الوقوع والسقوط أي لأجل أن يسقط فيه جمع عما قال إلى الحق (قوله والزامة) أي بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطما عيته في الظفر ما ينقطع به أما باظهار أنهم بعد تسليمها الاستلزام مطلوبه كما يحتاج إلى دليل آخر وأنها تستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرجن ولد فأنا أول العابدين أي النافقين له فينقطع الخصم في مطلوبه (قوله لا التسليم انتفاء الرسالة) عطف على قوله من باب مجازاة الخصم أي أن ما قاله الرسل للمجازاة لم يقوله التسليم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت ان مجازاة الخصم انما تكون فيما هو محتاج للواقع عند مخاطب كالرسل هنا فيسلمه على سبيل التزول وهنا ليس كذلك لان بشريتهم موافقة للواقع بخلاف وحيث فلا معنى للمجازاة هنا قلت (٢١٩) المجازاة تكون وجهين أحدهما

الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ليرتب عليها ما يناقض المقصود والثاني الاعتراف بمقدمة صحيحة موافقة للواقع عنده أيضا ليسين أنها الاستلزام المطلوب ولا دخل له فيه ولا يتوقف عليها كالبشرية هنا فكأنهم قالوا هم مسدقتم في هذه المقدمة لكننا لا نقيدكم شيئا لاننا لا ندخل لها في مطلوبكم ولا تنافي مطلوبنا ونطلب بذلك أن يقال لمن قال أنا أعرف العربية ما أنت إلا أجهلي الأصل أي لا عربي فيقول

(ليعثر) الخصم من العنار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد بتبكيته) أي اسكات الخصم والزامة (لا التسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيت من كوننا بشر افحق لا نسكروه ولكن هذا لا ينافي أن عين الله تعالى علينا بالرسالة فلماذا أنبتوا البشرية لأنفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم

ومسارته بارخاذ العنان له بتسليم بعض مقدماته صحيحة كانت أو فاسدة (ليعثر) أي ليسقط ويرزله ومن العنار وهو الزلة لا من العنور وهو الاطلاع وانما يسلم به بعض المقدمات (حيث يراد بتبكيته) أي اسكاته وقطعه بأن يرتب عليها بعد استماعه وطما عيته في الظفر ما ينقطع به أما باظهار أنها بعد تسليمها الاستلزام المطلوب أو أنها تستلزم ما يناقض المطلوب فينقطع الخصم في استدلاله في الاول بأن يحتاج إلى دليل آخر أو ينقطع في مطلوبه في الثاني (لا التسليم انتفاء الرسالة) أي ما قالته الرسل الا للمجازاة ولم يقوله التسليم انتفاء الرسالة عنهم وذلك لان المراد ما نحن الا بشر لا ملائكة كما يقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن علي من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرًا فالحجرات هنا ليست من باب تسليم المقدمة الفاسدة ليرتب عليها ما يناقض المقصود بل من باب تسليم الصحيح وبيان أنه لا يستلزم المطلوب كما لا يخفى لكن اطلاق المجازاة على الاول أكثر واذا كان الاثبات بالحصر حكاية المسلم لم ير أن يقال الحصر انما يكون للانكار والحصر هنا غير منكرين كون الرسل بشر لا ملائكة فلا يناسب الحصر هنا من جهة موافقة حكاية عن الخصم موضع يكون الغرض به افيه التعريض بأمر وهو مقتضى الكلام بعد ما نحو وانما يتذكر أولو الالباب

(ذلك النازل ما أنا إلا أجهلي الأصل كما قلتم ولكن يجوز في حق الله أن يعلم العربية لمن شاء من عباده لكن استعمال المجازاة في الاول أكثر قوله فلماذا) أي فلعدم التنافي (قوله وأما اثباتها الخ) جواب عما يقال أنه كان يكفي في المجازاة أن يقولوا نحن بشر مثلكم فالتنافي والاستثناء لغوا إذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية (قوله على وفق كلام الخصم) أي في الصورة فيكون في الكلام مشاكلة وهذا أقوى في المجازاة وعلى هذا يكون الحصر غير مراد بل هو صوري فقط والصيغة مستعملة في أصل الاثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ في بعض معناه وهو الاثبات دون النفي وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم ارادتهم الحصر فالأحسن في التوجيه أن يقال ان القصر مرادهم لان الكفار لما ادعوا أن الرسل لا يكون الاملاك لا بشر انزلوهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعي الملكية ويسكر البشرية فقالوا ان أنتم الا بشر مثلكم أي ما نحن الا مقصودون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فأجابهم الرسل بقوله ان نحن الا بشر مثلكم أي ما نحن الا مقصودون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن علي من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرًا وحيث قد نقول الرسل المذكور وليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجازاة والزامة بقولهم ولكن الله بن علي من

كقولك انما هو أخوك وانما هو صاحبك القديم ان يعلم ذلك ويقربه وتريد أن ترفقه عليه ونبيه لما يجب عليه من حق الاخ وسرمة
الصاحب وعليه قول أبي الطيب

انما أنت والد والاب القا * طع أخفى من واصل الاولاد

لم يرد أن يعلم كافورا انه بمنزلة الوالد وذلك مما يحتاج كافر فيه الى الاعلام ولكنه أراد أن يذكركم منه بالامر المعلوم ليبنى عليه
استدعاء ما يوجهه

يشاء من عباده لا أنه يرد على هذا التوجيه أن يقال كيف صح القصر مع أن الخطاب وهم الكفار لا ينكرون البشر ببل هي أمر
مسلّم عندهم واقعي فلا معنى للحصر حينئذ لان لرد الخطاب ولا حاجة للرد هنا لعدم الانتكار وغيره مما يجوز الى الرد الا أن يجب
بأننا لنسلم أن القصر انما يكون لرد الخطاب قلبا أو افرادا أو للتعين بل قد يكون لغير ذلك لنكتة من النكتات نعم الغالب فيه أن يكون
لرد أو للتعين واعلم أن هذا السؤال الثاني بالنظر لحال الخطاب كما أن السؤال الذي قصده المصنف رده بحسب حال المتكلم اه
سم (قوله وهذا مثال لاصل انما) (٣٣٠) أي بناء على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من أن الاصل

(وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أي الاصل في انما أن تستعمل
فيما لا ينكره الخطاب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) يقربه وأنت (تريد أن ترفقه عليه)
أي أن تجعل من يعلم ذلك رفيقا شقيقا على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من
الاخراج لا على مقتضى الظاهر

ليبين أنه لا يستلزم المراد فالكافرون هنا حصروا الرسل في البشرية دون الملائكة زاعمين أن ذلك الحصر
يستلزم نفي الرسالة الثابتين بين البشرية والرسالة في اعتقادهم فسلم لهم الرسل الحصر فحكه عنهم لارده
بل لتحقيقه وبيان أنه لا يستلزم نفي الرسالة عازعوا لان الرسالة منة من القادر على أن يجعلها فيمن يشاء
من بشر أو غيره كما يقال لمن قال أنا أعرف العرب ببيت ما أنت الأعجمي الاصل أي لا عربي فيقول ذلك
القائل ما أنا الا الأعجمي الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حكم الله تعالى أن يعلم العرب ببيت ما يشاء من عباده
فأنهم ثم أشار الى مثال ما تضمنه قوله بخلاف الثالث يعني انما كما تقدم لانه يتضمن أن الاصل في
انما أن تستعمل فيما من شأنه أن لا يجبه له الخطاب فتعال (وكقولك) وهو عطف على قوله كقولك
لصاحبك أي كما تقول (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) أي يعلم كون الخبر عنه أخاه (ويقربه) أي
بكونه أخاه (وأنت تريد) عما قلت (أن ترفقه عليه) أي أن تحدث في قلبه الشفقة والرفقة عليه
لتذكركه الاخوة المقتضية لذلك ولكن على هذا يكون الحصر لا لانكار بل لتغزيره بمنزلة المنكر لعدم
علمه بوجوب علمه بالاخوة فتذكر الاخوة له ولو كان عالما به العله تحدث فيه الشفقة بسماعها لان الشيء
قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه فعلى هذا يكون المثال لا للاخراج على مقتضى
الظاهر بل على خلاف مقتضاه اللهم الآن يحمل قوله لمن يعلم ذلك أي لمن يتنبه لعلم ذلك بعد جهله
فانه تعرض بضم الكفار وانهم في حكم اليائس الذين لا يتدكرون

في انما أن تستعمل فيما هو
معلوم لا يجبه له الخطاب
وعلى هذا فهو مثال للتخريج
الكلام على مقتضى
الظاهر (قوله لمن يعلم
ذلك) أي كون الخبر عنه
أخاه (قوله ويقربه) أي
بكونه أخاه والمراد أنه يعلم
ذلك بقلبه ويقربه بلسانه
(قوله أن ترفقه عليه)
اما بقاء من الرفقة ضد
الغلظة يقال رفق الشيء
وأرقه ورققه والتعبدية
يعلى بتضمين معنى
الاشفاق كما أشار له الشارح
وحينئذ يقرأ رفيقا أيضا
بفتاين والمراد رفيق القلب
واما بالفاء والفاء من
الرفق بمعنى اللطف وحسن
الصنيع يقال رفق به من

(وقد

عليه وقول الشارح أي أن تجعل الخ فيه إشارة الى أن صيغة فعل الجعل والتصيير والمراد أنك

تحدث في قلب من يعلم ذلك الشفقة والرفقة على أخيه بسبب ذلك الاخوة لانه وان كان عالما به اقد يحدث في قلبه الشفقة بسماعها
لان الشيء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أي من أن انما تستعمل في مجهول
شأنه أن لا يجبه له الخطاب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه له لا يكون لا يصر عليه وقوله أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على
مقتضى الظاهر أي فالحكم في هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوما للخطاب لكن لعدم علمه بوجوب علمه بالاخوة انه موجب علمه
بأن يشفق عليه ولا يضر به نزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول
المصنف وكقولك الخ عطف على قوله نحو وما محمد و يكون المصنف لم يعمل لتخريج انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه شيء
لانه لا يناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثاني لان الحصر في هذا المثال الذي نزل فيه المعلوم بمنزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق
الثاني اللهم الآن يقال قوله فيستعمل له الثاني أي مثلا وقد يستعمل فيه الثالث كما في هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل
والصواب إشارة لا مكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترفيق الخطاب

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المنتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث فهو انما نحن مصلحون ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون الرد عليهم مؤكدا بما ترى من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل والتصدير بحرف التنبيه ثم بان ومثله قول الشاعر
انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء
ادعى أن كون مصعب كاذر كرجلي معلوم لكل أحد على عادة الشعراء اذ ادعوا أن يدعوا في كل ما يصنفون به مدوحهم الجلاء وأنهم قد شهوروا به حتى انه لا يدفعه أحد كما قال الآخر

وتعدلني أفتاء سعد عليهم * وما قلت الا بالتي علمت سعد

لا ادعى لابي العلاء فضيلة * حتى يسلمها اليه عدا

وكما قال البحري

لا افادة الحكم فكونه معلوم له لا يضر والقصر للبا لغة في الترفيق لانه يفيد تأكيذا على نأ كيدا أو يحمل قوله لمن يعلم ذلك على أن المراد لمن شأنه أن يعلم ذلك وبقره وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به ويزول بأدنى تنبيه لكن هذا الجواب الثاني بعيد فتأمل (قوله وقد ينزل المجهول) أي الحكم المجهول عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي منزلة الحكم الذي شأنه أن يكون معلوما عند المخاطب بحيث لا يصير على انكاره فلا ينافي أنه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة المعلوم له بالفعل لان المعلوم بالفعل (٢٢١)

ليس محلا للقصر (قوله

لادعاء ظهوره) أي وانما

ينزل المجهول منزلة المعلوم

لادعاء المنتكلم ظهوره وأن

انكاره مما لا ينبغي (قوله

فيستعمل له) أي فبسبب

ذلك التنزيل يستعمل فيه

الطريق الثالث من طرق

القصر وهو انما (قوله

من شأنه أن لا يجهر له

المخاطب) أي وهم

المسلمون وقوله ولا ينكره

أي انكارا قويا أي وان

كان هو جاعلا له ومنكرا

له بالفعل والحاصل أن

اصلاح اليهود أمر مجهول

عند المخاطبين وينكرونه

(وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهر له المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون الرد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر بالدال على القصر وتوسيط ضمير الفصل

بأدنى تنبيه ولذلك قيل ان الاولى أن يكون هذا مثلا للاف مقتضى الظاهر ولم يقل والواجب أن يكون هذا مثلا لا الحكم هذا الجمل بعيدا قظا ومعنى تأمل (وقد ينزل) الحكم (المجهول) أي الذي من شأنه أن ينكر ويجهل (منزلة) الحكم (المعلوم) أي الذي من شأنه أن يعلم ولا ينكر وانما ينزل كذلك (لادعاء ظهوره) أي لادعاء المنتكلم ظهوره وأن انكاره ليس مما ينبغي (و) بسبب ذلك التنزيل (يستعمل له) الطريق (الثالث) من طرق القصر وهو انما وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود لعنة الله تعالى عليهم (انما نحن مصلحون) فقد استعملوا انما في اثباتهم اصلاح لانفسهم وهي انما تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا ينكر ولا يجهر لادعائهم ظهور صلاحهم ففي استعمالهم انما في اثبات اصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه الى التاكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكر والافساد الذي تصفوا به مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالظواهر والضروريات التي لا تنكر (ولذلك) أي ولاجل تضمن كلامهم المبالغة في انكار الفساد الذي تصفوا به (جاء) قوله تعالى (ألا انهم هم المفسدون) أجل (الرد عليهم) بآيات الفساد لهم حال كون ذلك التسول (مؤكدا بما ترى)

انكارا فويل لكن اليهود لعنة الله عليهم يدعون أن اصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهر لادعائهم ظهوره الامر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطبين وهو المنكر انكارا ضعيفا بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه فاستعملوا في اثباته الرد عليهم انما التي شأنه أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم أمر مجهول منكروا في استعمالهم انما في اثبات اصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم أمر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه الى التاكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكر والافساد المتصفين به في نفس الامر مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالضروريات التي لا تنكر (قوله ولذلك) أي ولاجل ادعائهم ظهور اصلاحهم ومبالغتهم في انكار الفساد الذي تصفوا به (قوله للرد عليهم) أي لاجل الرد عليهم بآيات الفساد لهم وفي اصلاح عنهم (قوله مؤكدا بما ترى) أي بما تعلمه أي مؤكدا بما كيد شتى فهو رد قوي (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الموردة فاضافه ايراد الجملة من اضافة الصفة للموصوف لان المؤكدا الجملة الاسمية لا ايرادها (قوله وتعريف الخبر بالدال على القصر) أي على حصر المسند في المسند اليه والمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر أن تعريف الخبر بضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه

واعلم أن طريق انعامية على طريق العطف وهي أنه يعقل منها اثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف وإذا استقرت وجدتها

(قوله المؤ كذلك) أي العصر المستفاد من تعريف الخبر واعتراض بان ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر انما يفيد ان قصر المسند على المسند اليه والقصر الواقع من اليه وبالعكس وحينئذ فلا يكون هذا القصر راداً عليهم وأجيب بان الرد عليهم حاصل به لان المنفى في القصر يتضمن نفيه اثبات مقابله كما أن المثبت فيه يتضمن اثباته نفي مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا تأكيدي آخر وقوله بحرف التنبيه وهو لا (قوله وبه عنابة) عطف مسبب على سبب أي محالة خطر يوجب العناية بآثاره (قوله ثم تعقيبها) بالجر عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) انما كان هذا يدل على التقرير مع الموتى الذين لا شعور لهم والا لذكر كوافسادهم بالاتأمل (قوله ٢٢٢)

المؤ كذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام محالة خطر وبه عنابة ثم التأكيد بان ثم تعقيبها بما يدل على التقرير والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومضية انما على العطف أنه يعقل منها) أي من انما (الحكماء) أعني الاثبات للمذكور والنفي عاها (معاً) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا فاعده وبالعكس نحو ما زيد قائم بل فاعدا

أي مصاحباً للتأكيد بأمر كثير منها كون الحكم في صورة الجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبت ومنها تعريف الجزأين أعني المبتدأ والخبر في قوله تعالى هم المفسدون وتعريفها ما يفيد الحصر المتضمن للتأكد لان المنفى فيه يتضمن نفيه اثبات مقابله كما أن المثبت فيه يتضمن اثباته نفي مقابله ومنها توسط ضمير الفصل المفيد للتأكد كيد الحصر المستفاد من تعريف الجزأين مع انه رابطة مفيدة للتأكد كيد النسبة ومنها تصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام محالة خطر يوجب العناية بآثاره ومنها تعقيبها بما يدل على التقرير والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون لا فادته أنهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم والا لذكر كوافسادهم بالاتأمل ثم لما كان لانعامية ظاهرة على العطف أفادها بقوله (ومضية انما على العطف) بلا وغيرهما بما يفيد الحصر ثابتة (بأنها) أي انما (يعقل منها الحكماء معاً) أي يعقل منها الحكم الاثبات والنفي المفادين بالحصر دفعة بخلاف العطف فانك إذا قلت قام زيد لا عمرو ويعقل أولاً اثبات القيام زيد ثم يعقل ثانياً نفيه عن عمرو وكذا يتعقل العكس في قولك ما قام زيد بل عمرو واذ يعقل أولاً نفي القيام عن زيد ثم اثباته لعمرو وأما النفي والاستثناء والتقديم فسيهاه تعقل الحكمين أيضاً معاً فلم تظهر هذه المزية لانعامية ما ولذلك لم يتعرض لها مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم مفعولاً لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تتم الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ثم أشار إلى أن انعامها واقع وأحدها ما يقصد

ومضية انما) أي شرفها وفضلها وهو مبتدأ وقوله أنه يعقل على حذف الجار خبر أي ثابتة بانه يعقل الخ ولو قيل ان هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لمابعده (قوله انه يعقل منها الحكماء معاً) أي انه يعقل منها حكم الاثبات والنفي المفادين بالقصر دفعة بحسب الوضع معني أن الواضع وضعها المجموع فلا يريد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر (قوله بخلاف العطف الخ) أي ولا شك أن تعقل الحكمين معاً يرجح أن لا يذهب فيه الزعم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في العطف واعلم أن هذه المزية ثابتة للتقديم والنفي والاستثناء

فكل منهما ما يعقل منه الحكمان معاً فلم تظهر هذه المزية لانعامية عليهم ما ولذلك لم يتعرض لها المصنف بل قال ومضية انما على العطف نعم تظهر مزية انعامها عليهم ما من جهة أن انما تفيد الحكمين معاً نصاً من غير توقف على شيء بخلاف التقديم فانه وان أفادهم ما يمكن على سبيل الاحتمال لان الاسم المذكور يحتمل أن يكون معمولاً للعامل المؤخر فيكون تقديمه مفيداً له ما يحتمل أن لا يكون معمولاً للمؤخر بل لشيء آخر مقدم فيكون مؤخره لا يفيد له ما بخلاف الاستثناء فانه وان أفادهم ما يمكن افادته متوقفة على المستثنى منه لا تحصل بدونها فان قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معاً فيحوجا زيد لا عمرو وكذا في الاستثناء قلت لانسم أن طريق العطف كالاستثناء لان صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط وبيان ذلك أن قولك في صورة العطف لا عمرو وانما وضع لنفي الحكم عن عمرو بخلاف الازيد في صورة الاستثناء فانه وضع لاخراج فلا بد من ملاحظة المخارج منه فيعقل الحكمين معاً لكن تعقلها معاً في انما أقوى من تعقلها معاً في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر (وأحسن)

أحسن ما يكون موقعا إذا كان الغرض بها التعريض بامر هو مقتضى معنى الكلام بعدها كقوله تعالى انما يشذ كر
 أولو الاباب فانه تعريض بزم الكفار وانهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذى عقل فأنتم في طمعكم منهم أن
 ينظروا ويشذروا كروا ممن طمع في ذلك من غير أولى الاباب وكذا قوله تعالى انما أنت منذر من يخشاها وقوله تعالى انما تنذر
 الذين يخشون ربهم بالغيب المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكانه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل فلا تنذر معه كالأنداز
 قال الشيخ عبد القاهر ومثال ذلك من الشعر قوله

أفالم أرزق محبتها * انما للعبد مارزقا

فانه تعريض بانه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها فيؤس من أن يكون منها السعاف به وقوله * وانما عذر العاشق من عسقا *
 يقول ينبغي للعاشق أن لا يشكر لوم من يلومه فانه لا يعلم كنه بلوى العاشق ولو كان قد ابتلى بالعشق منه ليعرف ما هو فيه فعذره وقوله
 ما أنت بالسبب الضعيف وانما * نجيح الامور بقوة الاسباب (٢٣٣) فالوم حاجتنا اليك وانما

يدعى الطبيب لساعة
 الاوصاب

يقول في البيت الاول

انه ينبغي ان انجح في

أمرى حين جعلت لك

السبب اليه وفي الثاني

انا قد طلبنا الامر من

جهته حين استعنا بك فيما

عرض لنا من الحاجة

وعزلنا على فضلك كما أن

من عزل على الطبيب

فما يعرض له من السقم

كان قد أصاب في فعله

(قوله وأحسن مواقعها)

أى مواضعها أى

المواضع التى تقع فيها

وقوله التعريض فيه أن

التعريض هو استعمال

الكلام فى معناه مألوما

به الى غيره أى ليفهم

(وأحسن مواقعها) أى مواقع انما (التعريض نحو انما يشذ كر أولو الاباب فانه تعريض بأن
 الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر) أى التأمل (منهم كطمعه منها) أى كطمع النظر من
 البهايم

به التعريض فقال (وأحسن مواقعها) أى أحسن مواضع انما (التعريض) أى الكلام الذى
 يقصده التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى ليلوح بغيره أى ليفهم منه معنى آخر لا ظاهره
 وذلك (نحو) قوله تعالى (انما يشذ كر أولو الاباب) فانك تجزم بأن ليس المراد ظاهره فقط وهو
 حصر تذكر أى تعقل الحق فى أولى الاباب أى أبواب العقول (قوله) معلوم بل هو (تعريض بأن
 الكفار من فرط) أى تناهى (جهلهم) الى الغاية القصوى هم (كالبهايم فطمع النظر منهم كطمعه
 منها) أى ما يصل اليه النظر منهم هو ما يصل اليه من البهايم فكأن النظر لا يطمع أحدا أن يصدر من
 البهايم فلا يطمع أحد أن يصدر من الكفار وكثيرا ما يراد التعريض بالكلام المتضمن للحصر بطريق
 من الطرق كما يقال فى جنب من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من اسيانه ويذره تعريضاً بنفى الاسلام
 عنه فان قلت افادة نحوه هذا الكلام للمعنى المعرض به ظاهر لان حصر الاسلام فيمن لا يؤذى يستلزم
 نفيه عن جنس المؤذى ومن جلته السامع وأما نحوه انما يفهم العاقل وانما يستجيب السامع فواجهه
 دلالة على المعنى المعرض به فان دلالة التعريض بطريق الاستلزام قلت للزوم هذا لا يشترط فيه كونه
 عتلياً على ما يأتى فى دلالة الالتزام فتولنا فى جنب من أفهم فلم يفهم انما يفهم العاقل تعريضاً بأن لا عقل
 له لمبادل على حصر الفهم على غير هذا السامع ونفيه عنه لان قرينة عدم فهمه عند الاستعمال مع وجود
 من يتوهم أنه من يفهم تدل على أن الحصر باعتبار ما كان الغير المحصور فيه هو العاقل فان الكلام بذلك
 الغير منه مقابلة السامع للعاقل ينهم نفي العقل عنه وانه نزل منزلة البهيمه كما تقدم فى انما يستجيب الذين
 يسمعون وان شئت قلت لما علق الفهم على العقل المناسب والسامع لم يفهم فهم نفي العقل عنه الذى

منه معنى آخر ولا شك أن الاستعمال المذكور ليس موضعاً لا يقع فيه فلا بد من تقديم مضاف أى ذوالتعريض وهو الكلام
 المستعمل فى معناه ليلوح بغيره وذكرنا صراحة أنى أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل فى معناه ليلوح بغيره وعلى
 هذا فلا حاجة للتقدير وانما كان التعريض أحسن مواقعها لان افادة الحكم الذى شأنه أن تستعمل فيه لا لهم الخاطب لكونه
 معلوماً ومن شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح اليه فانه هم لكونه الخاطب جاهلاً به مصر على انكاره (قوله) انما يشذ كر
 أولو الاباب) أى انما يتعقل الحق أصحاب العقول فحين تجزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر الذكر أى تعقل
 الحق فى أصحاب العقول لان هذا أمر معلوم بل هو تعريض بزم الكفار بانهم من شدة جهلهم وتناسيه الغاية القصوى كالبهايم
 ويتربص على ذلك التعريض بالتعريض بالنسب عليه الصلاة والسلام بأنه كمال حرصه على ايمان قومه بتوقع التذكر من
 البهايم فعمل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض بالتوسل اليه به (قوله من فرط جهلهم) أى من تناسيه الى الغاية
 القصوى

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما

(قوله على ما مر) أي في تعريف الجزأين وفي غير ذلك من طرق القصر ويحتمل أن المراد على ما مر من كونه حقيقياً أو إضافياً قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله يقع بين الفعل والفاعل) أي بحيث يكون الفعل مقصوراً على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف وأما عكسه وهو حصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم إمكانه لأن المضمير فيه يجب تأخيرها على ما يأتي والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلاً فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفاعل والمفعول) أي بحيث يكون الفاعل مقصوراً على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح كل منهما فالمثال الأول من حصر الفاعل في المفعول والمثال الثاني من حصر المفعول في الفاعل (قوله وغير ذلك من المتعلقات) (٢٢٤)

(ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الازيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاعمر وما ضرب عمر الازيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيد الادريهما وما أعطيت درهما الازيد وغير ذلك من المتعلقات

هو العلة والاول لوجد الفهم فليست أمثل (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر) في تعريف الجزأين وفي غير ذلك من طرق القصر (يقع) أيضاً (بين الفعل والفاعل) وذلك بأن يحصر الفعل في الفاعل نحو قولك ما قام القوم الازيد ولا يتوهم إمكان حصر الفاعل في الفعل (و) يقع أيضاً بين (غيرهما) أي غير الفعل والفاعل وذلك كما بين الفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاعمر في حصر الفاعل وما ضرب عمر الازيد في حصر المفعول ومعنى حصر الفاعل حصر فعله في المفعول أو حصره في فعله المتعلق بالمفعول ففي معناه وجهان أن يكون التقدير ماضرب وبزيد الاعمر وفيكون من قصر الصفة وفيه تحويل الصفة الى صفة المفعول وان يكون ما زيد الاضارب عمرو أي لاضارب خالد مثلاً فيكون من قصر الموصوف وكذا معنى حصر المفعول حصر الفعل المتعلق به في الفاعل أو حصره في الفعل المنسوب للفاعل ففي معناه وجهان أيضاً أن يقدري ماضرب عمر الازيد ما عمرو والاضرب بزيد أي لا ماضرب خالد مثلاً فيكون من قصر الموصوف وفيه تحويل الصفة الى صفة المفعول وفيه أصل التركيب ذكر الموصوف المحصور وهو عمرو قبل ذكر متعلق الصفة وضح ذلك التميز بمنزلة تقديمه على جميع الصفة وثانيهما أن يقدري المعنى ماضرب عمر والازيد فيكون من قصر الصفة وقد تبين بما تقرراه يجوز أن يعتبر الحصران في حصر واحد لكن يترجح المتبادر من التركيب منهما وتبين أن وجهي قصر الصفة في حصر الفاعل والمفعول حيث كانت صورة الاول ماضرب وبزيد الاعمر وصورة الثاني ماضرب عمر والازيد لو قدم في الحصرين الموالي لا لاول في الاول ماضرب الاعمر ازيد وفي الثاني ماضرب الازيد عمر الزم حصر الصفة قبل ذكر ص (ثم القصر كما يقع الخ) ش القصر أمر يقع بين المسند والمسند اليه سواء كان مبتدأ وخبر أم فعلاً وفاعلاً ويقع بين غيرهما كالمتعلق الثاني مع الاول والخال والظرف وغير ذلك ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمصدر المؤكد بالاجماع فلا تقول ماضرب الاضرب أو ما قوله تعالى ان تظن الاظنافة قد يره ظناً ضمه فما وكذلك لا يقع القصر بين النعت والمعتود كما سبق فن أمثلة القصر ماضرب زيد الاعمر اقصر قلب كان أم قصر افراد قال تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به قال المصنف وهذا مثال لقصر القلب لا قصر الافراد فانه ليس المراد لم أزد على ما أمرتني به بل المراد أنني قلت ما أمرتني به قلت هذا من المصنف

أي كالمثال فتقول في قصرها على صاحبها ما جاء راكبا الازيد وفي عكسه ما جاء زيد الاراكبا ومعنى الاول ما صاحب المجيء مع الركوب الازيد أو ما جاءني راكبا الازيد ومعنى الثاني ما زيد الاصاحب المجيء راكبا أو ما زيد الاجاءني راكبا فالاول من قصر الموصوف والثاني من قصر الموصوف وكالتيميز كقولك ما طاب زيد الانفسا أي ما يطيب من زيد الانفسه فهو من قصر الصفة وكالمجورور نحو ما هربت الازيد وكالظرف نحو ما جلست الاعدك وكالصفة نحو ما جاءني رجل الافاضل وكابديل نحو ما جاءني أحد الأخوك وماضرب زيد الاراسه وماسرق زيد الاثوبه ثم ان قوله وغير ذلك من المتعلقات

يعني ما عدا المصدر المؤكد فانه لا يقع القصر بينه وبين الفعل اجماعاً فلا تقول ماضرب الاضرب أو ما قوله تعالى ان تظن الاظنافة عداً الاظنافة فهو مصدر نوعي وما عدا المفعول معه فانه لا يجي بعد الا فلا يقال ما سرت الا والفعل وذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله كالحال فله نفيما وثباتاً فالا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانصال وكذلك الواو فاستحسن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد الاعطى النسب فيل يقال ما قام زيد الا وعمر واما وقوع واو الخال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وعمره راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً بعد الواو بل هو مقدر كذا في الرضي وبهذا ظهر الفرق بين لاتش الامع زيد ولا تش الا وزيد حيث جاز الاول ون الثاني كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفرغ في الصفات أحد قولين للغة عليه الزمخشري وأبو البقاء والقول الثاني عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسي اه يس

ففي طريق التقي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول افراداً أو فاعلاً بحسب المقام
ما ضرب زيد الاعرا وعلى الثاني لا الاول قوله تعالى ما قلت له - م الاما امرتني به ان اعبدوا الله ورتبكم لانه ليس المعنى اني لم ازد
على ما امرتني به شيئاً ان ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى اني لم اترك ما امرتني به ان أقوله لهم الى خلافه
لانه قاله في مقام اشتغال على معنى انك يا عيسى تركت ما امرتك أن تقول له الى ما لم امرتك أن تقول له فاني امرتك أن تدعوا الناس الى أن
يعبدوني ثم انك دعوتهم الى أن يعبدوا غيري بدليل قوله تعالى (٢٣٥) انك قلت للناس اتخذوني وأعي

الهي من دون الله وفي
قصر المفعول على الفاعل
ما ضرب عمر الزيد وفي
قصر المفعول الاول على
الثاني في خصوص
وظننت ما كسوت زيدا
الاجبة وما ظننت زيدا
المنظلة وفي قصر الثاني
على الاول ما كسوت جبة
الازيدا وما ظننت منطلقاً
(قوله في الاستثناء) أي
فالقصر في الاستثناء يؤخر
فيه المقصور عليه مع أداة
الاستثناء سواء كانت تلك
الأداة الأخرى وتأخير
المقصور عليه مع الأداة
بأن يكون المقصور مقدماً
على أداة الاستثناء وهي
مقدمة على المقصور عليه
قال النوبختي والسمر في تأخير
المقصور عليه أن القصر
أثر عن الحرف الذي هو
الاول ويتبع ظهور أثر الحرف
قبل وجوده اه (قوله
حتى لو أريد الخ) معنى
للتشريع معنى الشاء وقوله
القصر على الفاعل أي
قصر المفعول على الفاعل

(في الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر
الازيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الاعرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً
ما تضاف له وفي ذلك ايها حصول الصفة قبل تمامها كما يأتي بحقيقة ان شاء الله تعالى ودخل في قوله
غيرهما فصر أحد المفعولين على الآخر كقولك ما أعطيت زيدا الادرهم او عكسه ولا يخفالك تأويله على
قصر الصفة بان تقول ما أعطى زيد من الادرهم أي لا ديار وعلی الموصوف بان تقول ما أنا لا أعطى زيد
درهما أي لا أعطيه دينار او دخل فيه قصر الحال على صاحبها كقولك ما جاء راكباً الازيد وعكسه
كقولك ما جاء زيدا راكباً ومعنى الاول ما صاحب الجبي مع الركوب الازيد او ما جاء في راكباً الازيد ومعنى
الثاني ما زيدا لصاحب الجبي راكباً او ما زيدا الاجاني راكباً فالاول من قصر الصفة والثاني من قصر
الموصوف ولا يخفى أن الاول لو قدم فيه مصاحب الا كان فيه قصر الصفة قبل تمامها او اما الثاني فهو من
قصر الموصوف وسيأتي مزيد بيان في نحوه ودخل فيه الحصر في التمييز كقولك ما طاب زيدا لانفسا أي
ما طيب من زيدا لانفسه فهو من قصر الصفة ودخل فيه الحصر في المجرور كقولك ما مرت الازيد والظرف
نحو ما جلست الاعندك والصفة كقولك ما جاء في رجل الا فاضل والحصر في البدل كقولك ما جاء في أحد
الاخول وما ضربت زيدا الارسه وكقولك ما سرق زيدا الا ثوبه وما أعجزني زيدا الا حسنه فالمتعلقات
كها يجرى فيها القصر الا المفعول معه فلا يقال ما جاء في زيد الا بالطريق ولا يخفالك تأويل الكل على
قصر الصفة أن تقديم الموالى للاستلزام قصر الصفة قبل تمامها فيجب تأخيرها ان أراد الجري
على الاصل واليه أشار بقوله (ف) القصر (في الاستثناء يؤخر) فيه (المقصور عليه بأداة) أي مع أداة
(الاستثناء) التي اتصل بها فاذا أراد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر الازيد واذا أراد القصر
على المفعول قيل ما ضرب زيد الاعرا وقس على هذا سائر المتعلقات وقد تقدمت أمثلتها وتقدم بيان
رجوع قصر الفاعل والمفعول الى قصر الصفة أو الموصوف وكذا انصر غيرهما فلا يخفالك مما تقدم فيقال
يقضي أن قصر القلب ليس فيه نفي لغير المذكور وليس كذلك والذي قاله من أن المراد اني قلت
ما امرتني به صحيح ولا ينافي ذلك أن يكون في الزيادة عليه فهذه هي حقيقة القصر نعم هو قصر قلب الغير
ما ذكره وهو أنه واقع في مقابلة قول النصارى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اتخذوني وأعي الهين فان
نسبتهم ذلك اليه لا يجتمع مع نسبتهم اليه الاعتراف بالوحدانية ثم ما يختلف فيه أدوات القصر أن المقصور
عليه يؤخر مع كلمة الاستثناء عن المقصور والسرفي ذلك أن القصر أثر عن الحرف الذي هو الا ويتبع ظهور
أثر الحرف قبل وجوده وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر أم فعل وفاعل أم غيرهما فتقول ما ضرب الازيد
فزيد مقصور عليه والضرب مقصور وتقول في قصر الفاعل على المفعول ما ضربت الازيد في قصر
المفعول على الفاعل ما ضرب عمر الازيد وتقول في قصر المفعول الاول على الثاني ما ظننت قائماً الازيد

(٢٩ - شرح التلخيص ثاني) فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور (قوله ولو أريد القصر عن المفعول) أي قصر الفاعل على
المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله ومعنى قصر الخ) هذا جواب عما يقال ان القصر لا يكون الا قصر صفة على
موصوف أو موصوف على صفة وكل من الفاعل والمفعول ذات حينئذ فلا يصح القصر وحاصل ما أجاب به الشارح أن قولهم هذا من
قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقصر
الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لأن ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة كما توهم السائل (قوله مثلاً) أي أو قصر المفعول على
الفاعل أو قصر أحد المفعولين على الآخر أو قصر صاحب الحال على الحال أو قصر الحال على صاحبها

الازيدا وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء را كبا الازيدوا وجهه في جميع ذلك
 أن التثني في الكلام الناقص أعني الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدروه مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته أما توجهه
 الى مقدروه مستثنى منه فليكون الاستثناء والإخراج واستدعاء الإخراج مخبر جامع وأما عمومهم فليتحقق الإخراج منه ولذلك قيل تأنيث
 المضمر في كانت على قراءة أبي جعفر المدني أن كانت الأصحبة بالرفع وفي تروى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الامساكنهم
 برفع مساكينهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة * وما بقيت إلا الضلوع الجراسع * للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
 معنى شيء من الاشياء وأما مناسبة في جنسه وصفته فظاهر لأن المراد بجنسه أن يكون

(قوله قصر الفعل المسند الى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعني قصر الفاعل على المفعول ثم ان ظاهر كلام الشارح أن
 معنى قصر فاعل على المفعول في قولنا ما ضرب زيد الاعمر أقصر ضاربية زيد على عرو ولا ثم فاعل الفاعل وليس كذلك لأن الضاربية
 صفة للفاعل فلا تأتي قصرها على المفعول بل المراد قصر المضروب على عرو ولا ثم فاعل المفعول فاعل المفعول فاعل المفعول
 يقال مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد نحو بل صيغته الى صيغة مفعول تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من أن معنى قصر الفاعل على
 المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو أحد وجهين في معناه والثاني قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول
 وحينئذ فمعنى ما ضرب زيد الاعمر ما زاد الاضارب عرو ولا الاضارب خالد مثلا فيكون من قصر الموصوف على الصفة نقول الشارح
 فيرجع في التحقيق الى قصر (٢٣٦) الصفة نفر يع على ما ذكره من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقوله أو قصر

قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواق فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة
 على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقة وقياسا غير حقيقي أفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى
 اعتبار ذلك (وقل) أي جاز على قلة (تقديمهما) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال
 كونهما (بجاءهما) وهو أن يلى المقصور عليه الاداة

يصرح فيه بالرد وجهه ويكون ذلك حقيقة وقياسا غير حقيقي فاذا قلت في قصر الفاعل ما ضرب زيد
 الاعمر افان أريد ما مضروب زيد الاعمر ودون كل ما هو غير عرو ولا كان حقيقة وان أراد دون خالد كان
 اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عرو ولا خالد مثلا كان أفرادا وان أراد بالرد على من
 زعم أن مضروبه خالد دون عرو ولا كان قلبا وان أراد بالرد على المتردد في المضروب منه مامثلا كان
 تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا (وقل تقديمهما) أي وقوع على وجه القلة
 تقديم أداة الاستثناء والمستثنى على المقصور حال كون الاداة والمستثنى على حالهما وهو اتصال
 وما كسوت جبهة الازيد وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء را كبا وفي عكسه ما جاء را كبا الا
 زيد هذا هو الاصل وقد يقع خلافه واليه أشار المصنف بقوله (وقل تقديمهما بجاءهما) احتراز عن تأخير

الموصوف على الصفة
 تفرع على الوجه الثاني
 الذي قلناه وهو قصر
 الفاعل على الفعل المتعلق
 بالمفعول ولا يتفرع على
 الوجه الذي ذكره الشارح
 وحينئذ فالتفريع في كلام
 الشارح أعم من المفرد
 عليه فكان على الشارح
 أن يقول ومعنى قصر
 الفاعل على المفعول قصر
 الفعل المسند للفاعل على
 المفعول أو قصر الفاعل
 على الفعل المتعلق بالمفعول

فيرجع في التحقيق الخ لاجل موافقة التفريع للمفرد عليه قرر ذلك شيخنا العبدوى رحمه الله (قوله وعلى هذا) أي (نحو)
 على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواق أي فعني قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل
 فعني ما ضرب عرو ولا زيد ما ضرب عرو ولا زيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل
 فعني ما ضرب عرو ولا زيد ما ضرب عرو ولا زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة على الصفة لكان الاظهر الاول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك)
 أي فاذا قلت في قصر الفاعل على المفعول ما ضرب زيد الاعمر ان أريد ما مضروب زيد الاعمر ودون كل ما هو غير عرو ولا كان من قصر الصفة
 قصر حقيقة قيا وان أريد دون خالد كان قصر اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عرو ولا خالد مثلا كان أفرادا وان أراد بالرد
 على من زعم أن مضروبه خالد دون عرو ولا كان قلبا وان أراد بالرد على المتردد في المضروب منه ما كان تعيينا وقس على هذا سائر المتعلقات
 (قوله حال كونهما) أي المقصور عليه وهو المستثنى وأداة الاستثناء (قوله بجاءهما) الباء للابسة أي ملتبسة بجاءهما وصفتهما
 ولما كان ظاهر المصنف أن البقاء بجاءهما مشروط في القلة وليس هذا امرادات الشارح أي جاز على قلة إشارة الى أنه مشروط في الجواز مع
 القلة كذا قرر شيخنا العبدوى واعلم أن ما ذكره المصنف من جواز تقديمهما على قلة ان بينهما على أنه لا يجوز أن يستثنى بالاشياء
 واحدا لضعفها الا أن أصلها الانشائية وعي لا تنفي الاشياء واحدا فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من
 قصر ما بعد مدخولها على مدخولها أو أمان بينهما على جواز أن يستثنى به اشياء بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاها
 فقط بقلة ولا يغيبها الا التقديم وجب توهم أن المراد القصر في مواليها وفيما بعده والمقصود القصر في مواليها فقط فلا يجوز على هذا

في نحو ما ضرب زيد الاعمر احدا وفي نحو قوتنا ما كسوت زيدا الاجبة لباسا وفي نحو ما جاز بدالا را كبا كائنا على حال من الاحوال
وفي نحو ما اخترت رفيقا الامتكم من جماعة من الجماعات ومنه قول السيد الجبري

لو خير المنبر فرسانه * ما اختار الامتكم فارسا

لما سمي في ان شاء الله تعالى ان اصله ما اختار فارسا الامتكم والمراد بصفته كونه فاعلا ومفعولا او ذالا او حالا وعلى هذا
القياس واذا كان النفي متوجها الى ما وصف فناء فاذا اوجب منه شيء جاء القصر ويجوز تقديم المفعول عليه مع حرف الاستثناء بجاءهما
على المقصود كقولك ما ضرب الاعمر ازيد وما ضرب ازيد عمرا وما كسوت الاجبة زيدا وما ظننت الا زيدا منطلقا وما جاء الا را كبا زيد
وما جاء الا زيدا كبا وقولنا بجاءهما احتراز من ازالة حرف (٢٢٧) الاستثناء عن مكانه بتأخير عن

المقصود عليه كقولك في
الاول ما ضرب عمرا ازيد
فانه يخلط المعنى بالاضابط
ان الاختصاص انما يقع
في الذي يلي الاول لكن
استعمال هذا النوع اعني
تقديمه اقليل

(نحو ما ضرب الاعمر ازيد) في قصر الفاعل على المفعول (وما ضرب ازيد عمرا) في قصر المفعول
على الفاعل وانما قال بجاءهما احتراز عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان تؤخر الاداة عن المقصود
عليه كقولك في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى
وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بجاءهما

أحدهما بالآخر ثم مثل لتقديمهما على حالهما ما الحكموم عليه بالقلة فقال (نحو) قولك في قصر
الفاعل على المفعول (ما ضرب الاعمر ازيد) فقد قدمت عمرا وهو المستثنى مع الاداة على المقصود
الذي هو الفاعل وهو زيد (و) قولك في قصر المفعول (ما ضرب ازيد عمرا) فقد قدمت الاداة وزيدا على
المقصود الذي هو المفعول وهو عمرو ثم هذا التقديم انما يقع على قلة ان بقيت الاداة والمستثنى بها على
حالهما كما قيل واما ان قدم المستثنى وحده وجعلت الاداة المحصورة ركن يقال فيها ضرب زيد الاعمر
ما ضرب عمرا الا زيد وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الاعمر لا يجوز وقوعه بقلة ولا بغيره لانه يفهم
خلاف المقصود ويؤدي الى عكس المراد وانما يجوز ما ذكر على قلة ايضا ان ينشأ على أنه لا يجوز ان
يستثنى بالاثني واحد ضعيفا لان اصلها الالافية وهي لا تنفي الاثني واحد افعي علم مع التقديم حيث
يقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعده مدخولها على مدخلها واما ان ينشأ على
جواز ان يستثنى بها شيان بلا عطف لم يجوز التقديم حيث يقصد الحصر في ما والاهنا فقط بقلة ولا بغيرها
لان التقديم يوجب توهم ان المراد القصر في مواليها وفيما بعده والمقصود انصرف في مواليها فقط ولا يجوز
على هذا ولو بقلة أن يقال في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب ازيد عمرا لا يجوز وقوعه بقلة ولا بغيره حيث جازنا
استثناء شيئين يتوهم أن المعنى ما ضرب أحدا أحدا الاعمر اضربه زيدوا كثر الضعفين على المنع واما اعتماد
المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم جوزه اذا صرح بالمستثنى منه كان يقال ما ضرب
أحدا أحدا الا زيد عمرا فالزيد مستثنى من الاحد الاول وعمرو مستثنى من الاحد الثاني ثم بين وجه قلة
حرف الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه كقولك ما ضرب الاعمر ازيد وما ضرب عمرا الا زيد والمراد
ما ضرب زيد الاعمر احتراز من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد بغير هذا المعنى فانه ليس قليلا وانما كان هذا
النوع قليلا

ولو بقلة أن يقال في
ما ضرب زيد الاعمر
ما ضرب الاعمر ازيد رفع
زيد ونصب عمرو لانه حيث
جوزنا استثناء شيئين
بتوهم أن المعنى ما ضرب
أحدا أحدا الاعمر اضربه
زيدوا كثر الضعفين على
المنع مطلقا أي سواء
ذكر المستثنى على سبيل
البديهة أم لا واما اعتماد
المصنف ولذلك حكم
بالجواز على وجه القلة
وبعضهم جوزه اذا صرح
بالمستثنى منه كأن
يقال ما ضرب أحد أحدا
الا زيد عمرا فالزيد

مستثنى من الاحد الاول وعمرو مستثنى من الاحد الثاني وأورد على القول بامتناع استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف قوله
تعالى وما تراك اتبعك الا الذين هم آراؤنا بادي الرأي فانه قد استثنى بالا الموصول والظرف وأجيب بأن الظرف منصوب ببعضهم
أي اتبعوك في بادي الرأي ومثل هذا يقال في قوله تعالى ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا لمعاونين أي أذنم معاونين أذنم معاونين أخذوا الخ
وليس لمعاونين حالا من فاعل يجاورونك والالزم استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف وأما قول أبي البقاء انه حال مما ذكره في
على القول بالجواز (قوله وانعكاس المقصود) تفسير لما قبله وذلك لان معنى قولنا ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب زيد الاعمر
ومعنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب عمرا والا زيد فالمقصود في الاول حصره وضربه زيد في عمرو والمقصود في الثاني حصر
ضلوية عمرو في زيد

لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الاعمر او الضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرو الازيد
(قوله لاستلزامه) أي لاستلزام التقديم (٣٣٨) في المثالين المذكورين قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها)
ثم ان ما ذكره من استلزام
تقديم الصفة معنى على
أحد الوجهين في معنى
قصر الفاعل على انفعول
وقصر المنفعول على
الفاعل وهو ان يقصر
الفعل المسند للفاعل على
المفعول ويقصر الفعل
المتعلق بالمفعول على
الفاعل فيكون القصر
حينئذ من قصر الصفة
على الموصوف فاذا قدم
المقصود عليه لم يزم قصر
الصفة قبل تمامها كما
قال وأما على الوجه الآخر
وهو أن يقصر الفاعل
على فعله المتعلق بالمفعول
ويقصر المنفعول على فعله
المنسوب للفاعل يكون
القصر حينئذ من قصر
الموصوف على الصفة
فاللازم على التقديم انما
هو تأخير الموصوف عن
جميع الصفة وحينئذ
فتعيل المصنف قاصر
لانه لا يجزى في قصر
الموصوف على الصفة
وبين ذلك أنك اذا قلت
ما ضرب زيد الاعمر
وقد رت أن المعنى ما زيد
الاضارب عمرو ولم يظهر فيه
عند تقديم المقصور عليه
قصر الصفة قبل كمالها

تقديم ما بها ما يقال وانما قل تقديمها بما هما (لاستلزامه) أي لا يلام استلزام التقديم (قصر
الصفة قبل تمامها) أما في قصر الصفة فظاهر لان الفعل المتعلق بالفاعل في قصره على المفعول هو
المقصود ولو ذكر المفعول قبل الفاعل لزم ما ذكرنا فاذا قلت ما ضرب زيد الاعمر وتوكل على أن المعنى
ما ضرب زيد الاعمر ولم يزم لو قدم المقصور عليه وقبل ما ضرب الاعمر ازيد أنا قد مناعرا وهو المقصور عليه
قبل تمام الصفة المتضمنة للفعل ان تمامها يذكرا الفاعل وكذا الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على
الفاعل هو المقصور فاذا قلت ما ضرب عمرو الازيد وقد رت أن المعنى ما ضرب عمرو الازيد ولو قدم وقبل ما ضرب
(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيد الاعمر والواقع على عمرو في
ما ضرب عمرو الازيد ومن هذا القليل ما أنشد سيبويه
الناس لب علي بن أبي طالب ليس لنا * الا السيوف وأطراف القناوير
وأناشد صاحب المغرب * فلم يدرك الله ما هيبت لنا * (تنبيه) مقتضى عبارة المصنف والشارحين أن
القصر يدور بين الفاعل وبين المفعول الاول والثاني ونحوه وفيه نظر فقد يقال بل هو أبدا في الجملة
الفعلية دائرين بين الفعل والمقصود عليه فيكون بين الفعل والفاعل وبين الفعل والمفعول وعلى هذا ويشهد
له عبارة المصنف في الايضاح حيث قال لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها والمعنى يشهد لذلك فان
المقصود المصدر المستفاد من الفعل لا الفاعل (تنبيه) قال المصنف في الايضاح وقيل اذا آخر
المقصود عليه والمقصود عن الا وقدم المرفوع كقولنا ما ضرب الاعمر وزيد فافهم وكلاما من التقدير ما ضرب
أحد الاعمر وزيد المذكور منصوب بفعل محذوف كأنك قلت ما ضرب الاعمر وأي ما وقع ضرب الا
منه ثم قيل من ضرب فقات زيد أي ضرب زيد يصير كسابق في قوله * ليمك زيد ضارعا لخصومة *
قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول معا قلت فيه نظر لانه انما يقتضي
حصر الفاعلية فقط لا حصر انفعولية ولو اقتضى حصر المفعولية لكان ذلك على أنه يعمل بمقدور بالاول
فلا معنى ثم نقول ما ذكره المصنف ينبغي على أنه هل يجوز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا
اولا وقد تكلم الوجيه الله على ذلك في كتاب الحلم والاثام في تفسير غير ناظرين انما وهذا أنا ذكرا
منه قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناء المختار أن يؤذن لكم
حال والباقية رة وغير ناظرين حال ثان وجوز الشيخ أبو حيان أن الباء السببية ولم يقدر الزمخشري
حرفا بل قال أن يؤذن في معنى الظرف أي وقت أن يؤذن وأورد عليه أبو حيان أن المصدر لا يكون في
معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحو أحييتك صباح الديك ويمتنع من جهة المعنى أن يكون غير
ناظرين حال من يؤذن وان صح من جهة الصنعة قال الزمخشري وقع الاستثناء على الوقت والحال معا
كأنه قيل لا تدخلوا الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا غير ناظرين فورد عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بأداة
واحدة والظاهر أنه قال ذلك تفسير معنى وقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا أي لان الاستثناء
المفرغ يعمل قبله فيما بعده فالاستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال كأنه قيل
لا تدخلوا الا دخولاً موصوفاً بكذا واستأريد تقدير مصدر عامل فان العمل للفعل المفرغ وانما أردت شرح
المعنى ومثل هذا الاعراب محتسره في مثل قوله تعالى وما اخفأ فيه الا الذين أو بؤد من بعد ما جاتهم
البيانات بغيا بينهم ولو قدرنا اختلافوا بغيا لقات الحصر فيمكن جعل كلامه على هذا وأورد عليه أبو حيان أنه

بل اللازم على تقديمه بأن قيل ما ضرب الاعمر ازيد تأخير الموصوف عن جميع
الصفة وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى ما ضرب عمرو والاضارب زيد انما فيه عند التقديم تأخير
عن جميعها

وقيل اذا اخر المقصور عليه والمقصور عن الاقدم المرفوع كقولنا ماضرب الامر وزيد افعو على كلامين وزيد منصوب بفعل مضرب فكانه
(قوله لان الصفة الخ) أي فاذا مات ماضرب زيد الامر (٢٢٩) وجعل على أن المعنى ماضرب

زيد الامر ولم لو قدم المقصور عليه وقيل ماضرب عمر الا زبد قصر الصفة وهو الضرب قبل تمامها اذا تمامها بذكر الفاعل وكذلك الفاعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل فاذا قلت ماضرب عمر الا زبد وجعل على أن المعنى ماضرب عمر الا زبد لزوم لو قدم المقصور عليه وقيل ماضرب الا زبد عمر اقصم الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أي في قصر المفعول على الفاعل كما في المثال الثاني وهو كافي قولنا ماضرب عمر الا زبد (قوله مثلا) أي أو المقصورة على المفعول في قصر الفاعل على المفعول كافي قولنا ماضرب عمر الا زبد الامر وقوله هي الفاعل الواقع على المفعول أي الواقع من الفاعل على المفعول وهذا بالنظر لما قيل مثلا أعنى الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على الفاعل (قوله وعلى هذا) أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل ففسر في قصر

لان الصفة المقصورة على الفاعل مثله في الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا ففسر وانما جاز على فلة نظرا الى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر الا زبد عمر الزم قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر كما تقدمت الإشارة اليه وأما في قصر الموصوف كما قدر في المثال الاول ما زيد الاضارب عمر ولا يتضم فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه في التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة المنزل منزلة التقديم على الكل وفي التقديم تأخير عن جميعها وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول ماضرب عمر والا ماضرب زيد انما فيه في التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة في منزل منزلة تقديمه على جميعها وفي التقديم يلزم تأخير عن جميعها وقد تقدمت الإشارة لهذا أيضا وان أجريت هذا الاختبار في جميع المتعلقات وجدتها لا تخلو عن مثل ما ذكر وجهه في العلم لا يصح أن يكون حالا من لا ندخله لولا ان يقع عند الجمهور بعدد الا لا المستثنى أو صفته وهو ابراد عيب لان الزمخشري لم يرد لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال قد انخر بعد الا وانما أراد أنه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فان قلت قواهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان هل هو متفق عليه قلت قال أبو حيان من النحويين من أحازه فأجازوا ما أخذ أحد الا زبد درهما قال وضعه في الخفش والفارسي واختلاف في اصلاحيها فتصحيحها عند الاختصاص أن يقدم المرفوع فتقول ما أخذ أحد زيدا الدرهما قال وهو موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء انما يستثنى به وأحد وتصحيحها عند الفارسي أن تزيد منصوبا قبل الافتقار ما أخذ أحد شيئا الا زبد درهما قال أبو حيان لم يزد تخريجها له في هذا على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج أو على أن يجعل أحد هما بدلا والآخر معمول عامل مضمرة كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك خلافا لقوم أنه يعود الى قوله لا بد لان فلم يتقبل خلافا في صحة التركيب والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب منهم من قال تركيب صحيح لا يحتاج الى تخريج انتهى وحاصله أن غير الفارسي والافخش يجوز هذا التركيب وهم بين قائل هما بدلان كابن السراج وقائل أحد هما بدل كابن مالك فليس فيهم من يقول هما ممتنعان باداة واحدة ولا نقل ذلك أبو حيان عن أحد وقوله أو لان من النحويين من أحازه محمول على التركيب لاعلى معني الاستثناء ولم يتلخص لنا من كلام أحد من النحاة ما يقتضي حصر بن وقال ابن الحاجب في شرح المنظومة في تقديم الفاعل قولك ماضرب زيد الامر يجب تقديم الفاعل لان الغرض مضروبة زيد في عمر وخاصة أي لا مضرب زيدا سوى عمر ولو قدر له مضرب آخر لم يستقيم فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى ولا يستقيم أن يقال ماضرب الاعمر ازيد لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ كقولك ماضرب الا زبد عمر وأي ماضرب أحد أحد الا زبد عمر كان الحصر فيهما والغرض الحصر في أحد هما فراجع الكلام الى آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة ممنوعة لبقائها بلا فاعل ولا نائب لان التقديم حينئذ ضرب زيد وفي الثانية يكون عمر ومنصوبا بفعل مقدر فيصير جملتين ولا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول وقال ابن الحاجب في أمالي الكافية اذا قلت ماضرب الا زبد عمر فلا يمكن أن يكون قبلها ما علم لان لانه اثبات أمر خارج عن القياس من غير ثبت ويلزم جواز فيما فوق الاثنين وهو ظاهر البطلان فلذلك حكموا أن الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويجوز ما ضرب الا زبد عمر أي أن يكون عمر منصوبا بضرب محذوف وانتهى قال الوالد رحمه الله وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ماضرب أحد أحد الا زبد عمر وقوله ان الحصر فيهما معا والسابق

الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله وانما جاز على فلة) أي ولم يمنع

قبيل ما ضرب الاعرواى ما وقع ضرب الامنه ثم قبل من ضرب فقيل زيد أى ضرب زيد اوفيه نظرا لانتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا

(قوله ووجه الجميع) أى ووجه افادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكرهما بين المبتدأ والخبر الخ وقوله وغير ذلك أى كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني (قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم له لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما له لكونه بمعنى ما والا فباني الخفاء الا في الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه اهـ عبد الحكيم (قوله الى مقدر) أى الى شئ يمكن أن يقدر (٣٣٠) لانسياق الذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف افادة

(ووجه الجميع) أى السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (ان النفي في الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل (يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه) لان الالاخراج والاخراج يقتضى مخرجه منه

أن تعليل المصنف قاصر وانما قلنا لايهام استلزامه قصر الصفة لان الاستلزام الحقيقي لم يتحقق لان ما به تمام الصفة ذكره في حكم التامة ولهذا لم يمنع التقديم بل يقل (ووجه الجميع) أى ووجه افادة النفي والاستثناء الحصر في جميع ما ذكرهما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني وغير ذلك (ان) ذلك (النفي) السكاتى (في الاستثناء المفرغ) وهو الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا فيه بحسب العوامل وانما قيد به بالمفرغ ولو كان الحصر موجودا في غيره من جهة المعنى لان الحصر في اصطلاحه هو ما يكون بالمفرغ وأما غيره فهو بمنزلة افادة الحصر بغير الاداة كقادته بكلام تام أو بوصف أو بشرط أو نحو ذلك مما لا يعدم من الطرق فاذا قلت ما قام أحدا لا زيد فكانت قلت ما قام أحدا ولكن قام زيد ولو قيل باستوائهم ما مابعد (يتوجه) أى سبب ذلك أن النفي يتوجه (الى مقدر هو مستثنى منه) من جهة المعنى على حسب ما يستلزمه الاستثناء ويقضيه أصل صناعة الاخراج بحيث لو شاء المتنبه أن يقدره لقدره لاقتضاء القواعد اياه فالمراد بالتقدير ما مكانه لانه

الى الفهم انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعرواى فلم أجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لا أحد الاعرواى فان قلت ضاربة غير زيد لغير عرو وان قلت مضروبة عرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عرو وغيره وقد يكون عرو ضربه زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربة مطلقا عن غير زيد ونفي المضروبة مطلقا عن غير عرو واذا قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عرو والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل أن الفعل مسند الى فاعل فلا ينتفى عن المفعول الا ذلك القيد والمصدر ايس كذلك بل هو مطلق فينتفى مطلقا الا الصورة المستثناة منه بقيودها والذى يظهر أنه لا يجوز استثناء شئين بأداة بلا خلاف كما لا يكون للفعل فاعلان ص (ووجه الجميع الخ) من هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل فان هذا الفصل يتعلق بما بعد أداة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة قال وجه الجميع أى الحصر في جميع صور الحصر بما والا سواء كان بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر أو غيرهما أن الاستثناء المفرغ لا بد أن

التركيب للعنى على تقديره في نظم الكلام تقديره يكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا يتأني هذا ما سأتى من أن قوله تعالى ولا يحصى المكر السيئ الا بأهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن في الاستثناء المفرغ مقدر اعاد حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الا ووجه بان اذا قلنا مثلا ما قام الا زيد ففي قام ضمير يعود على أحدهم ومقدر ذهنا أى ما أحدهم قام ويكون الا زيد بدلا من تقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم اذا كان غدا فانتنى أى اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فانتنى ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظره لا يتضح به الامر لوجود

الدليل الحالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذى يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لمجرد الحصر اهـ يعقوبى (قوله لان الالاخراج) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا اظاهر في الاستثناء المتصل لان الا فيه الالاخراج وأما المنقطع فالاقية ليست للالاخراج بل بمعنى بل فلا يتأني فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا فاذا قيل ما جاء القوم الا الخير فالعنى أن الخبيث لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم معاءدا الجمه وأجيب بأن كلامه في الاستثناء المتصل لان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتناء ولا المستثنى فيكون متصلا وانما يكون الا فيه الالاخراج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب للمستثنى في جنسه (قوله والالاخراج يقتضى مخرجه منه) أى وليس هنا الا هذا المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح أن القرينة على المقدر كلمة الا وكذا على عمومته كذا في عبد الحكيم وربما كان

(عام)

كلامه هذا مقول بالظاهر كلام المفتاح السابق فتأمل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لفرد في قول المصنف الى مقدر وانما اشتراط عموم المقدر لا يقتضي لاجل صحة الاستثناء الذي هو الاخراج أيضا ان لا يكون المقدر البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدر بعضهم لما لم يتحقق دخول المستثنى في نفسه فلا يتحقق الاخراج فتبطل دلالة الاداة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عام ما يتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهوره ان هذا ان المراد بالعموم في كلام المصنف العموم الشمولي لا البدلي وأن اعتراض بعضهم على عدم الاستثناء من طرق القصر بان صحة الاخراج والتناول تنوقف على العموم ولو على سبيل البدلية لا على خصوص الشمولي والحصر متوقف على الشمولي فيلزم أن الاستثناء تحقق بدون تحقق القصر وحينئذ فلا يصح الحكم بان الاستثناء يفيد الحصر سافط (٢٣١) بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى منسه

المقدر بعضهم ما ثم ان المراد بالعموم الشمولي الذي تنوقف تحقق القصر عليه أن يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الافراد ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والاضافي الا أنه في الاضافي بقدر لفظ عام يراد به خاص وهو البعض الذي أريد الاختصاص بالنسبة اليه فاندفع ما يقال ان الحصر قد يكون اضافيا فلا يناسبه العموم تأمل (قوله ليتناول المستثنى) أي بالنظر للفظ لا بالنظر للحكم لما تقرر من أن الاستثناء من قبيل العام الخصوص فالمستثنى منه عموم مرادتنا واللاحكام (قوله في جنسه) أي في كونه جنسه لان المستثنى من أفراد المستثنى منسه لانه امر مشارك له في

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن بقدر في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد وفي نحو وما كسونه الاجبة ما كسونه لباسا وفي نحو ما جاء الاراكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الايوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس

يتوقف افادة التركيب للمعنى على تقديره تقدير اكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه مجازا فلا ينافي هذا ما سأتى من أن قوله تعالى ولا تخفي على الذكر السبي الا باهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن في الاستثناء المفرغ مقدر عام حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الاوجه باننا اذا قلنا مثلا ما قام الازيد في قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا فيعم به عموم مصدره ويكون الازيد بدلا والتزم رفعه في هذا القسم لعدم ظهور المستثنى منه لفظا وتقدر ضمير يعود على مقدر له كوجود كقولهم اذا كان غدا فأتني أي اذا كان ما نحن فيه من سلامة غدا فأتني ولا تخفي ما فيه من التعسف وما نظيره لا يتضح به الامر لوجود الدلائل الخالصة فيه بخلاف الاستثناء بعد التثنية فان نفس المستثنى هو الذي يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لمجرد الحصر (عام مناسب للمستثنى في جنسه) أما ما نسبته للمستثنى في الجنسية بان يصدق عليه فلا نه لوم يصدق عليه لم يوجد اخراج وأما عموم له فليصح الاستثناء الذي هو الاخراج أيضا ان لا يرد البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان مبهم لم يتحقق دخوله فلا يتحقق الاخراج فبطل تحقق دلالة الالة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عام ما يتحقق الاخراج ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم ولا يخفى ما في قوله يتوجه التثنية فيه الى متعدد فهو مستثنى منه لان الاستثناء اخراج فيحتاج الى مخرج منه والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي فان تقدير المستثنى منه والتفريق لا يجتمع معان ولا بد أن يكون عاما لان الاخراج لا يكون الامن عام وينبغي أن يحمل العموم على الشمول مطلقا لا يدخل فيه نحو العدد والجوع المتكررة ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه مثل ما قام الازيد التقدير أحد وما كالتاثير التقدير أو كولا ولا بد أن يوافقه في صفته أي في اعرابه وحينئذ وجب القصر اذا أوجب منسه شيء بالاولى فتعنى كلام

الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه نفس المقدر وحاصل الجواب أن في الكلام حدا في أي كونه جنسه كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله ما ضرب أحد) أي فاحد عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس له أي صالح لان يحمل عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وعلى هذا القياس) أي فيقدر في ما صليت الا في المسجد ما صليت في مكان الا في المسجد وفي ما طاب زيد الانفسا ما طاب زيد شيا الانفسا وفي ما أعطى الادريها ما أعطى شيا الادريها وفي ما مررت الازيد ما مررت بأحد الازيد وفي ما زيد الا فائهم ما زيد حقيقة من الحقائق التي يظن كونه بانها الا فائهم أي الاحقيقة قائم ويقدر في مثل ما اشترت من الجارية الانفسها ما اشترت جزأ منها ثم ان ما ذكر من التقدير في المفردات واضح وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيجوز أن يقول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضمير أو يقدر ما جاء وهو يضحك على شيا من الاشياء الا وهو يضحك

وأما في انما يؤخر المقصور عليه تقول انما زيد قائم وانما ضرب زيد وانما ضرب زيد عمرا وانما ضرب زيد عمر ايام الجمعة وانما ضرب زيد عمرا

(قوله ونحو ذلك) أي كالظرفية (قوله فاذا أوجب) أي أثبت من ذلك المقدور والفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذي قدره الشارح (قوله بالا) أي بواسطة (قوله بقاء ماعدا) أي ما عدا ذلك الشيء المثبت وقوله على صفة الانتفاء الاضافة فيه بيانية ولاشك أن نفي الحكم عن غير الموجب وإثباته لذلك (٣٣٣) الموجب دوعين القصر (قوله وفي انما الخ) عطف على قوله في الاستثناء

(و) في (صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدور العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أي من ذلك (المقدر شيئا بالاجاء القصر) ضرورة بقاء ماعدا على صفة الانتفاء (وفي انما يؤخر المقصور عليه) تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد ما لا فيكون هو المقصور عليه

مناسب له في جنسه من المسامحة لان ظاهره مشاركة المستثنى للمستثنى منه في الجنس والمقصود كون المستثنى منه جنسا للمستثنى بحيث يصدق عليه والاولى أن يكون قريناه ان أمكن والا فدرما أمكن كلفظ شيء فيقدر في نحو ما ضرب بزيد ما ضرب بزيد وفي نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته كسوة الاجبة وفي نحو ما جاء الارا كبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال الارا كبا ما كسوتها كسوة الاجبة على حال الركوب وفي نحو ما سرت الايام الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات الا ان يوم الجمعة وقس على هذا فيقدر في نحو ما طاب زيد الانفسا ما طاب شيئا مما يتعلق به الانفسا وفي نحو ما أعطى الادره ما أعطى شيئا الادره ما في الحقائق التي يظن كونه اياها الا قائم أي الاحقية قائم (و) مناسب له (في صفته) من الفاعلية والمفعولية والحالية والظرفية وغير ذلك كاذ كرم في الامثلة فاذا كان شرط الاستثناء الحقيقي في النفي تقدير عام مناسب ليصح الاجرا حكا ومعنى فالتنبي حيث تسلط على ذلك العام يقتضي أن شيئا من مصدوقاته لا يوجد في ضمن اثبات (فاذا أوجب) أي أثبت (منه) أي من ذلك المتنبي المقدور العام (شيء) من مصدوقاته التي في ضمن المتنبي (بالا) متعلق بأوجب أي اذا أثبت بالاثني (جاء القصر) لان ذلك يقتضي نفي الحكم عن غير الموجب وإثباته لذلك الموجب وهو ظاهر وهو هذا القصر الحقيقي ظاهر واما الاضافي فيجوز أن يقدّر العام فيه مراد به ذلك المتنبي فقط ليرد طريق القصر على طريق واحد وان اختلفت الارادة ويحتمل أن يكون خارجا عن هذا الكلام فيكون وجه الافادة فيه أن الكلام الذي هو متحقق فيه نفي شيء وإثبات غيره قطعاً ثم ماذا كرم من التقدير في المفردات واضح وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيجوز أن يؤول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك أو بقدر ما جاء وهو بفعل شيئا من الاشياء الا وهو يضحك ثم لما بين أن المقصور عليه بالاقبل تقدّمه مع الا ولم يتنع بالكيفية لظهور المقصور عليه معها أشار إلى أن المقصور عليه بانما يخالف ذلك فيجب تأخير عدم الدليل على القصر ان قدم فقال هذا في القصر الكائن في الاستثناء (و) أما القصر الكائن (في انما) يؤخر فيه المقصور عليه حيث يستفاد القصر منها فقط في كثير من الصور (تقول) في قصر الفاعل (انما ضرب زيد عمرا) بتأخير عمر والذي هو المفعول كما تقول في الشارح انه فهم ان هذا لئلا يؤخر المقصور عليه وأوجه الى ذلك انه رأى فاصلا بين بعض الكلام وبعض

أي وفي القصر بانما (قوله) يؤخر المقصور عليه) أي يكون المقصور عليه هو الجزء الأخير والمراد بالجزء الأخير ما يكون في الآخر جزأ بالذات عمدة أو فضلة لاما كان مذكورا في آخره فقط فان الموصول المشتل على فيود متعددة جزء واحد وكذلك الموصوف مع صفته فالمقصور عليه في قولنا انما جاءني من أكرمته يوم الجمعة أمام الامر هو ألفا ل أعني الموصول مع الصلة وفي قولنا انما جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفته وانما آخر المقصور عليه دون المقصور لان المقصور مقدم طبعاً فقدم وضعه بالوافق الوضع الطبع ومحل تأخير المقصور عليه في انما حيث استفيد القصر منها فقط ولم يعرض عارض لتقدّمه وانما قيدنا بقولنا حيث يستفاد منها القصر فقط احترازاً من نحو قولنا انما زيد اضرب فاه اقصر الضرب على زيد فقد تقدم المقصور عليه على المصور مع انما لانها غير

الشارح انه فهم ان هذا لئلا يؤخر المقصور عليه وأوجه الى ذلك انه رأى فاصلا بين بعض الكلام وبعض لكن هذا لا يظهري أنه على ذلك بل يظهر أنه على حصول القصر ص (وفي انما يؤخر المقصور عليه) ش قد عرف مما سبق أن ضابط المقصور عليه أن يكون بعد الاسواء كانت متقدمة أو متأخرة وأما انما

مقبدة القصر بل المقيد للقصر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض عارض لتقدّمه لاجرا حكا ومعنى فالتنبي حيث تسلط على ذلك العام يقتضي أن شيئا من مصدوقاته لا يوجد في ضمن اثبات (فاذا أوجب) أي أثبت (منه) أي من ذلك المتنبي المقدور العام (شيء) من مصدوقاته التي في ضمن المتنبي (بالا) متعلق بأوجب أي اذا أثبت بالاثني (جاء القصر) لان ذلك يقتضي نفي الحكم عن غير الموجب وإثباته لذلك الموجب وهو ظاهر وهو هذا القصر الحقيقي ظاهر واما الاضافي فيجوز أن يقدّر العام فيه مراد به ذلك المتنبي فقط ليرد طريق القصر على طريق واحد وان اختلفت الارادة ويحتمل أن يكون خارجا عن هذا الكلام فيكون وجه الافادة فيه أن الكلام الذي هو متحقق فيه نفي شيء وإثبات غيره قطعاً ثم ماذا كرم من التقدير في المفردات واضح وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيجوز أن يؤول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك أو بقدر ما جاء وهو بفعل شيئا من الاشياء الا وهو يضحك ثم لما بين أن المقصور عليه بالاقبل تقدّمه مع الا ولم يتنع بالكيفية لظهور المقصور عليه معها أشار إلى أن المقصور عليه بانما يخالف ذلك فيجب تأخير عدم الدليل على القصر ان قدم فقال هذا في القصر الكائن في الاستثناء (و) أما القصر الكائن (في انما) يؤخر فيه المقصور عليه حيث يستفاد القصر منها فقط في كثير من الصور (تقول) في قصر الفاعل (انما ضرب زيد عمرا) بتأخير عمر والذي هو المفعول كما تقول في الشارح انه فهم ان هذا لئلا يؤخر المقصور عليه وأوجه الى ذلك انه رأى فاصلا بين بعض الكلام وبعض لكن هذا لا يظهري أنه على ذلك بل يظهر أنه على حصول القصر ص (وفي انما يؤخر المقصور عليه) ش قد عرف مما سبق أن ضابط المقصور عليه أن يكون بعد الاسواء كانت متقدمة أو متأخرة وأما انما

يوم الجمعة في السوق أي مازيد الأتائم وما ضرب زيد الأعمار وما ضرب زيد الأعمار الجمعة وما ضرب زيد عمر يوم الجمعة في السوق فالواقع أخير هو المقصور عليه أبداً ولذلك تقول انما ضربه ذلك وانما لك هذا أي ما هذا الا لك وما لك هذا حتى اذا أردت الجمع بين اعماء العطف فقل انما هذا لك لا تغيرك وانما لك هذا الا ذلك وانما أخذ زيد لا عمرو وانما زيد يأخذ لا يعطى ومن هذا تمعنى الفرق بين قوله تعالى انما يحشى الله من عباده العلماء (٣٣٣) وقولنا انما يحشى العلماء من عبادة الله

فان الاول يقتضى قصر خشية الله على العلماء والثاني يقتضى قصر خشية العلماء على الله

(ولا يجوز تقديمه) أي تقديم المقصور عليه بانما (على غيره لا لباس) كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا لباس فيه اذا المقصور عليه هو المذكور بعد الاسماء قدم أو آخر وههنا ليس الامد كور في اللفظ بل متضمنا

قصر المفعول انما ضرب عمرا زيد بنأخير زيد الذي هو الفاعل (ولا يجوز تقديمه على غيره) أي تقديم المقصور عليه على المقصور حيث كان الطريق انما (ل) أجل وجود (اللباس) في التقديم وذلك لان كلام المفعول والفاعل مثلا الواقعين بعدهما يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر وأن يقرن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقط وأما أن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالتموه في مواطن مع انما ولم يجعلوا التقديم أمارة ليجرى على ما تقرر في أصل القصر بالا كما تقدم في النفي والاستثناء فيها معنى لا صريح فلم يظهر المقصور عليه فأخرا ليتضح وانما يفيد نافية للاحث يستفاد القصر منها فقط احترازاً من نحو قولك انما زيد اضربت فان المفيد للقصر هنا التقديم وكذا قوله انما لذة كرها أي انما كرها للاحث وقولنا في كثير من الصور إشارة الى اخراج نحو قولك انما قلت أي لا أنى قدمت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم

فصايط المقصور عليه أن يكون متأخراً فتقول في معنى ما قام الا زيد انما قام زيد وفي معنى ما ضربت الا زيد انما ضربت زيد وفي معنى ما ظننت زيد الا ظننت انما ظننت زيداً فاعلموا هذا هو المشهور وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة (تنبيه) يرد على قولهم المحصور هو الأخير أمور منها أن قولك انما قلت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر الفعل وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يا كل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه الا ما كل فان المراد ما ذكرناه الا أن يكون لذلك تأويل ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحج والميسر فان المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا بينهم ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل فان المراد لم يقع الا أن أشرك آبائنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آبائنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعد تأويل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما كنتم به مقتضى ما قالوه أن المعنى ما كنتم الا به وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى فاذا قضى أمراً فانما يقول له كن ليلزم على ما قالوه أن التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى فلا يقع شيء الا قوله كن فيكون فيه نفي ما ليس كن من الاقوال والافعال ومنها قوله تعالى قل انما يأتيكم به الله ان شاء مقتضى ما قالوه أن المراد ما يأتيكم به الا الله الا أن يشاء وهذا وان كان صحيحاً لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتيكم به الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين انتهى (قوله ولا يجوز تقديمه على غيره) أي بخلاف الاقوله (اللباس) لانك لو قلت انما انما قائم زيد لكان في المعنى عكس قولك انما زيد انما قائم

(قوله لا لباس) أي افهام خلاف المراد في التقديم وذلك لان كلام الفاعل والمفعول الواقعين بعده الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر ولم يقرن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقط وأما أن يجعلوا التقديم علامة القصر على التأخير فالتموه في مواطن مع انما ولم يجعلوا التقديم أمارة ليجرى على ما تقرر في أصل القصر بالا كما تقدم في النفي والاستثناء فيها معنى لا صريح فلم يظهر المقصور عليه فأخرا ليتضح وانما يفيد نافية للاحث يستفاد القصر منها فقط احترازاً من نحو قولك انما زيد اضربت فان المفيد للقصر هنا التقديم وكذا قوله انما لذة كرها أي انما كرها للاحث وقولنا في كثير من الصور إشارة الى اخراج نحو قولك انما قلت أي لا أنى قدمت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم فضايط المقصور عليه أن يكون متأخراً فتقول في معنى ما قام الا زيد انما قام زيد وفي معنى ما ضربت الا زيد انما ضربت زيد وفي معنى ما ظننت زيد الا ظننت انما ظننت زيداً فاعلموا هذا هو المشهور وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة (تنبيه) يرد على قولهم المحصور هو الأخير أمور منها أن قولك انما قلت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر الفعل وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يا كل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه الا ما كل فان المراد ما ذكرناه الا أن يكون لذلك تأويل ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحج والميسر فان المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا بينهم ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل فان المراد لم يقع الا أن أشرك آبائنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آبائنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعد تأويل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما كنتم به مقتضى ما قالوه أن المعنى ما كنتم الا به وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى فاذا قضى أمراً فانما يقول له كن ليلزم على ما قالوه أن التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى فلا يقع شيء الا قوله كن فيكون فيه نفي ما ليس كن من الاقوال والافعال ومنها قوله تعالى قل انما يأتيكم به الله ان شاء مقتضى ما قالوه أن المراد ما يأتيكم به الا الله الا أن يشاء وهذا وان كان صحيحاً لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتيكم به الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين انتهى (قوله ولا يجوز تقديمه على غيره) أي بخلاف الاقوله (اللباس) لانك لو قلت انما انما قائم زيد لكان في المعنى عكس قولك انما زيد انما قائم

(٣٠ - شروح التلخيص ثانياً) المقصور عليه هو المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المقدم فلم اشترط تأخيره لاننا نقول بالترتيب الطبيعي يقتضى تقديم المقصور على المقصور عليه كما مر فتعين أن يكون طريقة القصر بانما أن يذكر المقصور بعده ما يذكر بعده المقصور عليه (قوله ليس الامد كور في اللفظ) أي ليس لفظ الامد كور في الكلام وقوله بل متضمنا أي بل تضمنه معنى الكلام

واعلم أن حكم غير حكم الافي افادة القصرين أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وفي امتناع مجامعة لا العاطفة تقول في قصر الموصوف افراد ما زيد غير شاعر وقلبا ما زيد غير قائم وفي قصر الصفة بالا اعتبارين بحسب المقام لا شاعر غير زيدا ولا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا لا شاعر غير زيدا ولا عمرو

القول في الانشاء

الانشاء ضربان طلب

(قوله وغير كالا) أي ولنظ غير كلفظ الأي (٢٣٤) الاستثنائية لانها هي التي تفيد القصرين بخلاف الالتي

(وغير كالا في افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) في (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيدا ولا عمرو

الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام

صحة تقديم الفاعل عليه في فهمهم من هذا أنها قد لا تفيد الحصر وحدها وأن المحصور معها قد يؤثر اعارض (وغير كالا في افادة القصرين) أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا كقولك في الاول ما قام غير زيد وفي الثاني ما زيد غير قائم فان أريد الرد على من اعتقد المشاركة كانا افرادا وان أريد الرد على من اعتقد الخلاف كانا قلبا وان كان المخاطب متريدا كانا تعيينا ويكون القصر بهما أيضا حقيقيا وادافيا فلا يضاف كالمثلين والحقيقي كقولنا لا اله غير الله تعالى وما خاتم الانبياء غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (و) غير كالا أيضا في (امتناع مجامعة لا العاطفة) لما تقدم في المنفى والاستثناء من أن شرط لا العاطفة أن لا ينفي المنفى بها بغيرها قبلها وهما وجد نفيه بغيرها قبلها فلا يقال ما قام غير زيد لا عمرو وكما يقال ما قام الا زيد لا عمرو وفي قصر الصفة وكذا لا يقال ما زيد غير شاعر لا كاتب في قصر الموصوف كما لا يقال ما زيد الا شاعر لا كاتب

الانشاء

أي هذا مجتمعه ثم لفظ الانشاء في الجملة يطلق على الكلام الذي لا تتم له نسبة الصدق والكذب لعدم وتقول انما ضرب زيد عمر اول وقت انما ضرب عمر ازيد لا وهم عكس ذلك المعنى وهذا الذي ذكره المصنف ص (وغير كالا في افادة القصرين وامتناع مجامعة لا) ش أي حكم غير حكم الافي افادة قصرى الافراد والقلب وامتناع مجامعة لانها حارف استثناء فلا يعطى علمها ابلا وينبغي أن يفيدها بالاستثنائية أما المصنف فلا وانما لم يورد عليه مثل ذلك في الاوهى أيضا تقع استثناء وصفة لان وقوع الاصفة خلاف الغالب وانما خص الكلام بالا وغير دون غيرهما من أدوات الاستثناء لانه يتكلم في المفرغ وهو لا يكون بغيرهما خلا فالابن مالك

الانشاء ان كان طالبا استدعى مطلوب بالخ

حقيقة الانشاء التي يتميز بها الخبر سبقت وهو ينقسم الى طلب وغيره كذا قالوه والاحسن أن يقال الى طابى وغيره وقد دأب من غير الطابى نعم الرجل زيد وربما نصحتك عمرو وكم غلاما شربت وعسى أن يجيء

ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح أن يقال في قصر الصفة ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله أعلم الذي

الانشاء

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الابواب الثمانية المذكورة أول الكتاب فهو اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله اعلم أن الانشاء الخ) أعاد المظهر إشارة الى أنه ليس المراد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ أي اعلم أن لفظ انشاء وقوله يطلق أي اصطلاحا وأما لغة فهو الابتداء والاختراع

(قوله الذي ليس نسبته) أى ليس للنسبة المفهومة منه وهى النسبة الكلامية وقوله خارج أى نسبة خارجية (قوله تطابقه) هو محط التنى والافالانشاء لا بدله من نسبة خارجية تارة لا تكون مطابقة لنسبته الكلامية وتارة تكون مطابقة لها إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها فاضرب مثلا نسبته الكلامية طلب الضرب ولا بدله من نسبة خارجية فان كان المتكلم طالبا لضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها وان كان المتكلم غير طالبا له في نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم يكونا متطابقين فان قصد المتكلم المطابقة في القسم الاول كان من باب استعمال الانشاء في الخبر لقصد حكاية تحقق النسبة الحاصلة في الخارج كما مر أول الكتاب في التنبية اذا علمت هذا فقول تطابقه أى أى نقصه مطابقتها أولا نقصه مطابقته فلا بد من هذا (قوله وقد يقال) أى وقد يطلق الانشاء على ما أى على شئ هو فعل المتكلم أى الابتناء بالكلام الذي ليس نسبته خارج الخ وليس المراد فعل المتكلم المطلق وقول الشارح أى القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه مقبحة لان الكلام الذي ليس نسبته خارج تطابقه أولا تطابقه أمر كل لا يمثل له ولذا أسقطناه في المطول (قوله كما أن الاخبار كذلك) أى يطلق على الكلام الخبرى الذى نسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ما وجه الجمع بين كذا وكذلك مع أن اللفظ الاول يقتضى تشبيه الانشاء بالاخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس لان مقتضى كما أن الانشاء مشبه والخبر مشبه ومقادير قوله كذلك العكس (قوله والاطهر أن المراد) أى بالانشاء ههنا أى في قول المصنف الآتى ان كان طالبا وليست الإشارة للترجمة كقولهم كلام الشارح لان الانشاء الواقع ترجمة لا يصح أن يراد به واحد من هذين الامرين (٢٣٥) وقوله والثانى أى فعل المتكلم لا الكلام

الذى ليس نسبته خارج
فحصله أن في كلام المصنف
استخدم ما حيث ذكر
الانشاء أولا على أنه ترجمة
بمعنى الالفاظ المخصوصة
الدالة على المعاني المخصوصة
ثم أعاد عليه التفسير بمعنى
آخر وهو فعل المتكلم أى
القاء الكلام الانشائي
والتلفظ به (قوله بقرينة
تفسيره) أى تفسير
المصنف الانشاء (قوله
وغير الطلب) اظهار فى

الذى ليس نسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والاطهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التنى والاستفهام وغيرهما والمراد بهما معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليهما بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور أن لفظ ليت مثلا قصد حكاية تحققها في الخارج كما في الخبر ويطلق على القاء هذا الكلام واجباره وهو فعل المتكلم فاذا زيد وفيه نظر لان الاول قد يقال انه خبر وقول كثير من النحاة ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم لا ينافي ذلك لجواز أن يريدوا دلالة على ذلك الناشئة بالاخبار قال الطيبي في شرح التبيان قال الاسترأباضى في كون فعلى التعجب وفعل المدح والذم وكما الخبرية انشاء نظر لاحتمالها الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر وان لم يحتمل باعتبار المدح والذم ومن ثم لما بشر أعرابي بينت فقيل نعمت المولودة قال والله ما هى بنمت المولودة قال الجرجاني وهم لان هذه الافعال لا تحتملها باعتبار النسبة التى يحصل بها الكلام انتهى وبما يدل على أنهم ما خبران وقوع نعم خبران في قوله تعالى ان الله نعمنا يعظكم به ووقعها اجواب القسم في

محال الاضمار فالاولى وغيره والمراد بذلك الغير ما ذكره الشارح من أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من اضافة المصدر لفعله أى وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) أى كالامر والنهي والنداء (قوله والمراد بها) أى بالتنى والاستفهام وغيرهما وهذا في معنى العلة أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التفسير قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى واذا كانت هذه الاقسام معانيها المصدرية كان المقسم كذلك لا يكون بين المقسم والاقسام تباين (قوله معانيها المصدرية) أى الالفاظ فسيما فيه يقتضى أن التنى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التنى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التنى والاستفهام وغيرهما مطلق على التناات التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالنسبة للتنى وطلب التفهيم بالنسبة للاستفهام وهكذا ولا مانع من ذلك (قوله لا الكلام المشتمل على علم) أى على أدواتها (قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون قرينة لما ادعاه لان المتبادر أن اللام في قوله الموضوع له للتعبية ومن المعلوم أن الذى وضع له ليت مثلا الطلب القلبي لا القاء الكلام المخصوص وهو الذى قبلت اللهم الآن يتكافى بجمع اللام للعلة الغائية لا للتعبية والمعنى أن اللفظ الموضوع لاجل القاء ويجاد كلام التنى ليت والمراد بكلام التنى الكلام الذى فيه أداته وكذا يقال في قوله واللفظ الموضوع للاستفهام هل وهكذا (قوله لظهور الخ) أى وانما كان قوله واللفظ الموضوع له كذا قرينة على أن المراد بالتنى والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية وهو القاء كلامها لا الكلام المشتمل على أدواتها لظهور أن لفظ ليت الخ مقدمة

(قوله مستعمل بمعنى التمني) أى فى معنى التمنى وإضافة معنى التمنى ببيانته أى مستعمل فى معنى هو التمنى الذى هو بالمعنى المصدري أعنى القاء نحو ليت زيداً قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فإن ليت لم تستعمل فى فعل المتكلم الذى هو القاء هذا الكلام وإنما تستعمل فى نفس التمنى الذى هو الحالة الظلمية ولذلك يقال إن ليت تنضم معنى أتمنى إن قلت نجعل اللام فى قوله أعنى التمنى للعللة لا للترفية والمعنى اظهر وأن ليت تستعمل لأجل القاء التمنى قات هذا التأويل وإن صح به كلام الشارح هنا لكنه لا يناسب قوله بعد لا لقولنا الخ تأمل (قوله لا لقلولنا ليت الخ) أى لا فى قولنا أى مقبولنا الخ (قوله فلا إنشاء) أى القاء الكلام الانشاء وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر لأن الإلقاء عين الطلب فى الخارج وإن اختلفا فهو ما فإن قلت إن تقسيم المصنف فى أول الفن الكلام التام إلى الخبر والانشاء يتتبع أن المراد بالانشاء المقسم لما ذكره الكلام الانشائي كالخبر لا القاء الكلام المذكور واللام أن هذا الفن باحث عن غير أحوال اللفظ العربى لأن الإلقاء من أحوال الشخص قلت المقصود هنا البحث عن أحوال القاء الكلام الانشائي وهو يجرى للبحث عن أحوال اللفظ العربى لأن عدل الإلقاء المذكور ينجر إلى عدل التمنى (قوله إن لم يكن طلب الخ) أشار به إلى أن قسم قول المصنف إن كان طلباً محذوف (٢٣٦) لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أى كالأفعال

المقاربة وكذا يقال فيما بعده وإنما احتج بذلك لأن الإلقاء المذكور هو الذى يصح جعله قسماً من الانشاء بمعنى القاء الكلام الانشائي وقوله كأفعال المقاربة أى كبعض أفعال المقاربة إذ الانشاء إنما يظهر فى أفعال الرجاء وهى عسى وحى وإخلاق ولا يظهر فى غيرها من أفعال الشروع والمقاربة (قوله وأفعال المدح والذم) أى كالقاء نعم وبئس لأفاده المدح والذم (قوله وصيغ العقود) أى كبعض الانشاء البيع ونكحت لإنشاء التزويج ولم يقل

مستعمل بمعنى التمنى لالقولنا ليت زيداً قائم فافهم فالانشاء إن لم يكن طلباً كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلولنا المباحث البيانية المتعلقة بها ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الانشاء

تحقق هذا فافهم فى قوله

فى قوله تعالى ولنعم دار للمتقين وكذلك بئس قال تعالى ولبئس ما شر وأبه أنفسهم وأمارعاً نصحت عروفاً لا أشكال فى كونه خبراً وكذلك كم الخبرية قال ابن الحاجب فى أماليه كم رجال عندى يحتمل الانشاء والأخبار أما الانشاء فى جهة التكثير لأن المتكلم عرماً فى باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معنى محقق ثابت فى النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعتباره إن طابق فصديق وإن لم يطابق فكذب ويحتمل الأخبار باعتبار العندية فإن كونهم عنده وجود من خارج فالكلام باعتباره يحتمل الصدق والكذب فهو وكلام محتمل للامر من باعتبار الاحتمالين المذكورين المختلفين قلت هذا الكلام ضعيف والذى يظهر القطع به أن هذا خبر لأن التكثير ليس بالمعنى به جعل القليل كثيراً حتى يكون السائل معنيته اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم أخبار عن أمر خارجي وإنما أعني بقولنا الخبره خارج ما كان خارجاً عن كلام النفس فتحوطلت القيام بحكم نسبتها لها خارج بخلاف كم كما شرح به ابن الحاجب وغيره فقولنا كم رجال عندى على الأول من الاحتمالين اللذين ذكرهما الخبر عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيراً فليس من الانشاء فى شئ وعلى الاحتمال الثانى أخبار عن الكثرة فى الخارج وقوله لأن المتكلم عرماً فى باطنه يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيداً وعزمت على كذا انشاء ولا فائز به وقوله إن التكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود

وأفعال ليتناول المشتقات كالأبائع وكالعقود والفسوخ (قوله والقسم) أى (وإن)

وكالقاء بجلة القسم كأقسم بالله لأفاده انشاء القسم (قوله ورب) أى وكالقاء رب لأفاده انشاء التكثير بناء على أنها الانشاء باعتبار أنك إذا قلت مثلاً رب جاهل فى الدنيا فالمراد أنك تظهر كثرة الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق فى ذلك الاستكثار وإن كان يعترض باعتبار وجودهم فى الدنيا نظر المدلول قولك فى الدنيا والحاصل أنه باعتبار نسبة الظرف إلى الجاهل كلام خبري يحتمل الصدق والكذب وأما باعتبار استكثار المتكلم إياهم فلا يحتملهم ماله لأنه انما استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم لكن المتبادر أنها الأخبار وأن الغرض الأخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الاستكثار وحينئذ فيه عريضة التصديق والتكذيب (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبرية المفيدة لإنشاء التكثير (قوله لقلولنا المباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لقلولنا دورها على اللسنة وقد أطلق البيان على ما يعنى المعانى (قوله ولأن أكثرها) أى أكثر هذه الأسماء الانشائية الغير الظلمية والمراد بذلك الأكثر ما عدا أفعال التبرجى والقسم (قوله نقلت إلى معنى الانشاء) أى نقلت عن الخبرية إلى الانشائية وحينئذ فيستغنى بأدائها الناحية عن الانشائية لأنها انقل مستعصبة لما يرتكب فيها فى الخبرية

وغير طلب والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لا امتناع تحصيل الحاصل وهو المقصود بالنظر ههنا

(قوله وان كان طلباً استدعى الخ) المناسب للقبالة أن يقول وان كان طلباً فيبحث عنه هنا وإذا قال ان كان الخ والمراد بالطلب معناه الاصطلاحي أعني القاء الكلام بخصوص لا المقوى الذي هو فعل القلب قاله الفسري (قوله استدعى مطلوباً) أي استلزم مطلوباً أي لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون أن (٣٣٧) يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل

وأما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال الشارح (قوله غير حاصل) أي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئاً حاصلًا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصلًا والضمير راجع لـ «المطلوب» وقوله غير حاصل الخ صفة لمطلوب أي اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كافي غنى حصوله مالم يحصل كقولك ليتني جئت بالأمس أو في المستقبل وهو ظاهر (قوله لا امتناع طلب الحاصل) فيه أن الامتناع العقلي كذا قرر شيخنا وهو مبني على أن المراد بالطلب القلب اللفظي الذي كلامه فيه ولا أن تحمله على الامتناع العقلي ویراد بالطلب القلب ولا

و (ان كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) لا امتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراءها على معنيها الحقيقية ويقول منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (ان كان طلباً) يعود الى الانشاء لا بمعنى العنوان على هذا المبحث ضرورة لان المراد منه الجمل المتضمنة له هذا الفصل وليس طلباً بل بمعنى مطلق الطلب أو غيره ثم لا يظهر أن المراد به حيث شد فعل المتكلم لا الكلام نفسه ويظهر ذلك بتقسيمه الى الطلب وغيره ثم تقسيم الطلب الى التمني وغيره ثم ذكر أن اللفظ الموضوع للتمني الذي هو من أقسام ذلك الانشاء لفظ ليت ومع لوم أن ليت لم يوضع لنفس الكلام الذي هو قولنا مثل ليت السحاب يعود بل لفعل المتكلم وان كان رد على هذا ان ليت لم يوضع أيضاً لفعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام واعما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أغنى فان تؤول على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يوجد أي يلقي له الكلام الانشائي فتكون للعبارة الغائية صبح ذلك في ارادة نفس الكلام الملقى فيكون التقدير ان اللفظ الموضوع للكلام الانشائي على وجه التمني بمعنى أنه وضع لاجل تحقيقه وتبنيته هو لفظ ليت فالاولى أن يراد به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي اذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء فقوله ان كان طلباً احترزه عما اذا لم يكن طلباً فلم يتعرض له لقلة المباحث البيانية المتعلقة به لقلة دورها على السنة الباعث وذلك ك بعض أفعال القارية كعسى واخلاق وحري وكافعال المدح والذم كنعم وبئس وكصيف العتود كبعت لانشاء البيوع ونكحت لانشاء التزوج وكجملة القسم كاقسم بالله لانشاء القسم وكر ببناء على أنهم لانشاء باعتبار أنك اذا قلت مثل لرب جاهل في الدنيا والمراد أنك تتكلم الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار ولو كان يعترض باعتباره وجودهم في الدنيا انظر المدلول قولك في الدنيا لكن المتبادر أنهم الاخبار وان الغرض الاخبار بالكثرة لا مجرد اذاهم الا استكثر فيعرضه التصديق والتكذيب ونحو ذلك مثل اظهار الفرح والتعزين مع أن أكثر هذه الاشياء نقلت عن الخبرية الى الانشائية يستغنى بإيجازها الخبرية عن الانشائية لانها انتقل مستحبة لما يرتكب فيها في الخبرية (استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) أي ان كان الانشاء طلباً اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء حين طلب حصوله فيما مضى كافي غنى حصوله مالم يحصل كقولك ليتني جئت بالأمس أو في المستقبل وهو ظاهر وانما استدعى مطلوباً غير حاصل لان طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال وأما طلبه بالكلام اللفظي فلا يستحيل الا اذا أريد به معناه الاصلي ولذلك

له من خارج صحيح لكن المراد بالخارج ما سبق وأما عسى أن يجي مزيد فهو ترج كالتمني وسند كره وهو طلب نعم من الانشاء غير الطلبي صيغ العقود وان قلنا ان الوعد انشاء كما هو منه كلام ابن قتيبة فهو غير طلبي اذا تقرر هذا فالذي تشكك فيه الآن هو الانشاء الطلبي وهو يستدعي مطلوباً ضرورة وكونه غير

شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال لان الطلب القلبي اما الارادة والمحبّة والشهوة والارادة لا تتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتى لا تبقى بعد حصوله وانما تبقى شهوة دوامه وان أراد بالطلب القلبي الكلام النفساني فهو تابع لاحد هذين وينبغي بانفائهما (قوله اطلب) أي لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع اجراءها) أي اجراء تلك الصيغ (قوله ويتولد منها) أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الايمان والتفوى في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا أيها النبي اتق الله ثم ان الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل

وأأنواعه كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له لبت

(قوله وأنواعه كثيرة) هي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والتدعاء ومنهم من يجعل التبرجى قسمًا سادسًا ومنهم من أخرج التمني والتدعاء من أقسام الطلب بناءً على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة فالتمني ليس طلبًا ولا يستلزمه وأن طلب الأقبال خارج عن مفهوم التدعاء الذي هو صوت يمتد به الرجل وإن كان يلزمه اه فترى (قوله منها التمني) قدمه لعمومه بلربا، في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام الكثرة مباحته ثم بالامر لأقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبة له في الأحكام (قوله وهو طلب الخ) ضدًا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي اللهم الآن يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو القاء الكلام فيك أنه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وهو طلب حصول شيء أي ولوع على جهة التني على سبيل المحبة (٢٣٨) ان قبل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة

(وأأنواعه) أي الطلب (كثيرة منها التمني) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له لبت

إذا وردت صيغة الطلب في الحاصل حملت على ما يناسب المقام كما في قوله تعالى يا أيها النسي اتق الله جل على معنى دم على التقوى وكذا يا أيها الذين آمنوا آمنوا أي دووا على الإيمان وانما قلنا يستحيل بالطلب القلبي لانه ان أراد بالطلب الإرادة فلا تتعلق بالواقع وان أراد به المحبة والشهوة فلا تبقى الشهوة في حصول المشتهى بعد حصوله وانما تبقى شهوة دوامه وان أراد به الكلام النفسى فهو تابع لاحد هذين وينبغي بالتفاهم ما يخالف اللفظي (وأأنواعه) أي أنواع الطلب (كثيرة منها) أي من تلك الأنواع (التمني) وهو طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفي الطماعة في ذلك الشيء فخرج ما لا يشترط فيه المحبة كالامر والنهي والتدعاء والرجاء بناءً على أنه طلب وأمانى الطماعة فلتحقق إخراج نوع الرجاء الذي فيه الإرادة وإخراج غيره مما فيه الطماعة ولو شرط المحبة يخرج كل ذلك وقد يفسر التمني بأنه طلب حصول الشيء على وجه المحبة فيكون تفسيره بالاعم لشموله بعض أقسام الامر والنهي وغيرهما مما معه المحبة والتفسير بالاعم حوزة بعض اللغويين والاكثر من الناس على المنع فيكون التفسير أولاً (واللفظ الموضوع له) أي التمني (لبت) فان لفظ لبت موضوع لنفس التمني المتعلق بالنسبة فاذا قيل لبت لى ما لا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليست اخبارا عن وجود التمني والا كانت جملة بل

موجود في بعض أقسام الامر والنهي وغيره مما معه المحبة وبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من المخاطب فأمر وان كان مع طمع في التملك منه فنهى وان كان مع طمع في إقباله فتدأ وان لم يكن طمع أصلاً فهو التمني فهذا تعريف بالاعم وهو وان أجاز به بعض المتقدمين لكان الأكثر من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالتجرد عن الطمع وخبرته فخرج الاوامر والنواهي والتدعات التي وجدت المحبة فيها فانها محسوبة بالطمع أو أن المراد بقوله على سبيل المحبة أي على طريق يفهم منه

حاصل وقت الطلب ضرورى لان الحاصل لا يطلب والانشاء لا يتعلق بالمستقبلات ص (وأأنواعه كثيرة منها التمني الخ) من أنواع الانشاء الطلبى كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له لبت ولا يشترط إمكان التمني بل قد يكون التمني قريبا مثل لبت زيد أقدم وهو مشرف على القدوم وقد يكون بعيدا ممكنًا وقد يكون غير ممكن ومثله المصنف بقوله لبت الشباب يعود قال الوالد رحمه الله عود الشباب ممكن عفا لمتنع عادة قال السكاكى تقول لبت زيدا جاني فطلب غير الواقع في الماضي واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه وليت الشباب يعود مع جزمك بأنه لا يعود وليت زيدا باتيني فيحدثنى في حال لا تتوقعها ولا طمع لك فيها فهذه أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع

المحبة أو أن قيد المحبة المعبر في التعريف يكفى في دفع النقص اذا المعنى طلب حصول الشيء من حيث انه محبوب ولا وإذا اطلب المحال وهذا يخرج الاوامر والنواهي والتدعاء لانها ليست طلبا لحصول الشيء من حيث انه محبوب بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو إقباله نادل (قوله واللفظ الموضوع له) أي التمني بالمعنى المصدرى أعنى القاء كلامه كما هو سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لأجل القائه وإيجاد كلام التمني لبت فاللام في قوله له لتعليل لاصلة للموضوع لان لبت لم يوضع لفعل المتكلم الذى هو الانشاء كلام التمني وانما وضعت لنفس التمني الذى هو الحالة القلبية أعنى الطلب القلبي المتعلق بالنسبة فاذا قيل لبت لى ما لا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليس اخبارا عن وجود التمني مثل قولك أتمنى ونحوه والا كانت لبت جملة بل هي حرف تصديرية نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن المتكلم طالب لتلك النسبة وحينئذ فلا يقال للمتكلم بقولنا لبت لى ما لا أحج به انه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للمال لانه متمم لتلك النسبة لاحاله لتحقيقها في الخارج وان كانت باعتبار ما وضعت له مستلزما لغيره هو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار

ولا يشترط في المتنى الامكان تقول ليت زيد ايجي عوليت الشباب يعود قال الشاعر * ياليت أيام الصبار واجعا

(قوله ولا يشترط) أي في صحة المتنى (قوله امكان المتنى) أي امكانه لذاته بأن يكون جائزا لوجوده والعدم بل يصح مع استحالة ذاته وأما وجوده فقد نفي - دم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف المترجي) أي فله يشترط امكانه كإمكان الامر والتمنى والاستفهام والدعاء يشترط فيه أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده أن الاصل ذلك والأفلا امر بالمحال بل التكليف به واقع ثم ان قوله بخلاف المترجي يقتضي أن بين التمنى والتبرج مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فارق بينهما إلا اشتراط امكان المترجي دون اشتراط امكان المتنى وليس كذلك إذ المترجي ليس من أقسام الطلب على التحقيق - بل هو ترقيب للحصول قال الشيخ يس ان كان المراد بالامكان المتنى اشتراطه في المتنى الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حين نفي اشتراطه صدق بالواجب (٢٣٩) مع أنه لا يقع فيه التنى فلا يقال ليت

ولا يشترط امكان المتنى (بخلاف المترجي) تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا

هي حرف تصير نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن في نفس المتكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة فهي باعتبار تلك النسبة تفيد الانشاء فيما اذا يقال في المتكلم بقوله ليت ما لا أخرج به انه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للسال لانه متنى لتلك النسبة لا حالاً لتحقيقها في الخارج وباعتبار ما وضعت ان شعره عرفاً مستلزماً لخبر وهو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار (ولا يشترط) في وجود التمنى (امكان المتنى) بل يصح معه استحالة وأما وجوده فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل بخلاف المترجي فيشترط فيه الامكان ولذلك (تقول) في التنى (ليت الشباب يعود) مع استحالة عود الشباب عادة ولا تقول لعل الشباب يعود وقد تقدم أن التمنى لا بد أن تكون فيه طماعية فاذا كان ممكناً فلا بد من نفي الطماعية فيه والا كان ترجياً فاذا كان المال مثلاً مرجحاً للحصول قلت لعل لي هذا العام ما لا أخرج به وان كان لا طماعية فيه ثم لما ذكرنا لفظ الموضوع التنى وهو ليت أشار الى ألفاظ توسع فيها فاستعملت للتنى وهي هل ولو لعل ولم يؤخذ كره - ل منها حتى انتهى وحاصله أن ما فهمه كلام المصنف من أن عود الشباب مستحيل عقلاً ممنوع وهو سؤال حسن لكن يمكن أن يقال عود الشباب مستحيل عادة ففسرنا الشباب بالنسب الذي لا يتجاوز الثلاثين وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوزه جمع بين النقيضين فهو مستحيل عقلاً وان فسر الشباب بعود تلك القوة والتشاط الحاصل قبل الشيخوخة جاء ما ذكره الوالدرجه الله وقد يقال باستحالة شيء أيضاً فان نفس تلك القوة يستحيل عودها تماماً الممكن عقلاً لا عود مثله لكن القطع حاصل بأن المراد من قولنا ليت الشباب

التمنى ليت الشباب يعود أي مع أن عوده محال عادة كذا في ابن يعقوب وهو مبني على أن المراد بالشباب قوة الشباب وبتفان عودها بالنوع محال عادة ممكن عقلاً وفي عهد الحكماء ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى السامية كما مر في الجواز العقلي واعادة الزمان محال عقلاً لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (قوله يجب أن لا يكون الخ) لما تقدم أن المتنى يجب أن لا يكون فيه طماعية (قوله والا صار ترجياً) أي والأبأن كان هناك طماعية في الوقوع صار ترجياً وحينئذ لا يستعمل فيه إلا الالفاظ الدالة على التبرج كاهل وعسى مثلاً اذا كنت أطلب حصول مال في العام متوقفاً وطماعية في حصوله قلت لعل لي ما لا في هذا العام أخرج به وان كان غير متوقع ولا طماعية لك فيه قلت ليت لي ما لا كذا قرر شيخنا العدوي وفي الفري انه اذا كان الامر الممكن متوقفاً يستعمل فيه لعل وان كان مطموراً فيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمس أن الاول أبلغ من الثاني ولذا أخر الطماعية عن التوقع اه كلامه ويؤخذ من قول المشرح لكن ان كان الخ التباين بين التنى والترجي لانهم ما وان اشتر كافي طلب الممكن لكنهما متمازان بما ذكره وعلى ما في المطول وهو التحقيق من أن الترجي ليس بطلب بل هو ترقيب الحصول يكون التباين بينهما أظهر والعامعية بتخفيف الياء ككراهية مصدر يقال طمع فيه طماعاً وطماعية

وقد يتنبأ بهل كقول الغائل هل لي من شفيع في مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه لإبراز الممتنى. الكمال العناية به في صورة الممكن وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار فهل لنا من شفعاء فيشفه وإننا

(قوله وقد يتنبأ بهل) أي على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبه التمني المطلق بطلق استفهام بجامع مطلق الطلب في كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت هل الموضوع للاستفهام الجزئي التمني الجزئي أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق ثم استعماله في المقيد بيان ذلك أن هل الطلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعماله في طلب حصول الشيء المحبوب من حيث اندراجها تحت المطلق فيكون (٢٤٠) مجازا عبرية أو من حيث خصوصه فيكون مجازا عبرية لتبين لخروجه بقوله

(وقد يتنبأ بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع) لانه حينئذ يمنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والتكثف في التمني بهل والعدول عن ليت هو إبراز الممتنى الكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

يذكرها فيما يجوز فيه عن الاستفهام في غير مناسبة ما ذكره من لولعل فقال (وقد يتنبأ بهل) أي وقد يستعمل التمني لفظ هل التي هي للاستفهام في الأصل وذلك (نحو) قولك (هل لي من شفيع) وإنما يقال هذا قصد التمني (حيث يعلم أن لا شفيع) يطمع فيه وأنضمين التمني المستلزم لتمني الممتنى زيدت من التي لا تزداد في الاستفهام الغير المنقول إلى التمني ومعلوم أنه حيث يعلم أن لا شفيع لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقضي لعدم العلم بالمستفهم عنه نبوتا ونفيا ولكن هذا إنما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التمني فيفتقر إلى قرينة أخرى بدليل أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لقصد مجرد التحسر والتعزير فانه يقال ما أعظم الحزن لتمني الشفيع كذا قيل ولكن لك أن تقول لما كان التحسر والتعزير على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه إلا الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتمنى ما فات والالم يتعزير عليه كان الآن ذلك الكلام تنبئا في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التحزن فصيح التمثيل بمجرد ما ذكره فليفهم والسرف في العدول عن ليت التي هي الأصل في التمني إلى هل في نحو هذا الكلام إبراز الممتنى في صورة المستفهم عنه الذي لا جزم بانتفائه لاظهار كمال العناية به حتى لا يستطاع الاتيان به إلا في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه ووجه كونه من الاعتبار المناسب للقيام أن أصل التمني اظهار الرغبة في الفات مضا أو استعجالا أما مجرد الاعتذار والاستعطاف للخطاب ليرحم الممتنى وأما مجرد موافقة الظاهر والترويح على النفس والوجه المذكور أبلغ في هذا الاظهار فاذا اقتضى المقام الابغية لاحد هذين الوجهين مثلا عدل عن أصل التمني إلى صورة الاستفهام اظهار الزيادة كمال العناية أما مقام الابغية للاستعطاف فظاهر كما إذا كان المخاطب لا يعطف الابالابغية وأما مقام الترويح النفس فلا تلحقها أن الممتنى يمكن أشد

يعود عوده بالجنس أو بالنوع لا بالشخص بقي على المصنف وعلى السكاكي سؤال آخر وهو أن ما لا يتوقع كيف يطلب فالاصوب ما ذكره الامام وأتباعه من أن التمني والترجى والقسم والنداء ليس فيهما طلب بل تنبيه ولا بدع في تسميته انشاء وإنما تنازع في جعله طلبا وسؤال آخر وهو قوله ولا يشترط امكانه يقتضي انه قد يكون قريبا بعيدا ويدخل في ذلك الترجى وظاهر كلام النحاة انه ان كان قريبا فله الترجى وان كان بعيدا فله التمني وقد صرح بذلك المصنف في آخر الكلام ثم مقتضى كلامه أن المستحيل أحد محال التمني والذي يظهر أن استعماله فيه يقع على خلاف الأصل وقد أعرب التنوخي فقال في الاقصى القريب الممتنى يكون معشوقا للنفس والمرجو فلا يكون ويكون المرجو متوقعا

قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله حيث يعلم الخ) حيث ظرف لهذوف أي وإنما يقال هذا قصد التمني حيث يعلم الخ وهذا اشارة لقرينة المجاز (قوله لانه حينئذ) أي حين يعلم أنه لا شفيع وقوله لحصول الجزم بانتفائه أي والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء بل الجهل بالشيء فالرجح على الاستفهام الحقيقي لحصل التناقض والحاصل أنه حيث كان يعلم أنه لا شفيع يطمع فيه لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقضي لعدم العلم بالمستفهم عنه نبوتا أو نفيا فحمل الكلام على الاستفهام يؤدي إلى التناقض فتعين الحمل على التمني وقد يقال هذا إنما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التمني فيفتقر إلى قرينة أخرى معينة له ولا يكفي الصارفة بدليل

أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لمجرد التحسر والتعزير فانه يقال ما أعظم الحزن لتمني الشفيع ولك أن تقول لما كان التحسر والتعزير على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتمنى ما فات والالم يتعزير عليه كان ذلك الكلام تنبئا في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التحزن فصيح التمثيل لمجرد ما ذكر (قوله الكمال العناية به) أي لاطهار الرغبة فيه (قوله في صورة الممكن الخ) أي والممكن الذي لا جزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف التمني فانه قد يكون مجزوما بانتفائه وان كان ممكنا

مفرد نظرا لمعنى الكلام لان المعنى ان وقع منك اتيان فانه يقع تحديث فقد تضمن الكلام جواب شرط اقتضاه المعنى (قوله) فان النصب قرينة الخ) أى قرينة لفظية والظاهر أنه لرفع الفعل بعدها ان كان هناك قرينة تدل على التثنية على ما اولافلا (قوله) ليست على أصلها (أى وهو الشرطية والتعليق (قوله بعد الاشياء الستة) وهى الاستفهام والتثنية والعرض ودخل فيه التخصيص لقرينة من الامر والنهى والنفي وأما التبرجى فـ اقل لانه لا يتصلب فى جوابه عند البصر بين بل عند الكوفيين والدعاء داخل فى الامر والنهى فاندفع ما يقال ان الاشياء التى نصب المضارع بعد الفاء ان فى جوابها تسعة لاسية (قوله) والمناسبات ههنا هو التثنية (أى والاولى بالحل علمه شفاى المثال هو التثنية

ترويحاً من خلافه فإذا كانت في غاية الأسف ناسب ما ذكر فليتنامل (و) قد يتنى أيضاً (بلو) على وجه التوسع ولو كان أصلها الشرطية وذلك (نحو) قولك (لولا أنني فتحديثي) أي لبتك تأتيني فتحديثي (بالنصب) أي بنصب فتحديثي بأن مضمرة بعد فاجواب التمني والمعنى أعني أن يقع اتیان فتحديث فالفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ويسمى مابعد الفاء جواباً بلو لو كان في تأويل مفرد لان المعنى كما أشرنا اليه ان وقع منك اتیان فانه يقع تحديث فقد تضمن الكلام جواب شرط اقتضاء المعنى فالتنصب دليل على خروج لو عن أصلها من الشرط اذ لا ينصب الفعل بان مضمرة بعد الفاء الا بعد الاشياء الستة التي هي الاستفهام والتنبي والعرض ودخل فيه التخصيص والامر والنهي والنفي والمناسب أي الاولى أن يحتمل عليه هنا كغيره مما يشبهه من هذه الاشياء التمني وذلك لسبوع استعارتها لذلك ولو احتمل الاستفهام أو النفي لكن الأكثر شيوعاً التمني فلورفع الفعل بعد هام تتمتع لآتي لاحتمال الشرطية حينئذ ولو التمنية هذه قيل انها هي التي تستعمل مصدرية بعد فعل وذ كثيراً لاستغنائها عن ذلك الفعل وعلى هذا يكون النصب اتصافاً والمستغنى عنه معنى الطلب فيكون جارياً على خلاف القياس اذ ليس طلباً محضاً وهذا الاستضعاف وقيل انها نقلت للتمني مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل بقي فيها معنى الشرطية وأثبت معنى التمني فاذا قيل على هذا لولا أنني فتحديثي فالعنى لو حصل مايتنى وهو الاتيان فتحديث اسرنا ذلك ونحو هذا وهذه اشارة لعان مبسوطه في النحو ووجه استعماها كثيراً للتمني أنها في الاصل تدخل على الممنوع والمحال وهو التمني

والمتنى قد لا يكون فالترجى أعم من المتنى من وجهه والمتنى أعم من الترجى من وجهه (تنبيه) قال
التنوخى أيضا المرجو بل عمل حصول خبرها الاسمها وقد يكون حصول اسمها الخبرها وقد يكون حصول
الجملة من اسمها وخبرها انتهى ولعله يريد بحصول اسمها الخبرها نحو قولك اهل الفياض موجودون بحصول
الجملة قولك لعل أن يقوم زيد وهذا بعينه ينقل الى المتنى وما قاله لتحقيق له فان المعنى فى الجمع
حصول الخبر للاسم لان الموضوع لا يطلب حصوله ثم قال المصنف وقد يتمي بهل مثل هل لى من شقيق
حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا لا براز المتنى فى صورة الممكن وقد بينى
بلوكقولك لوتأتينى فتحادثنى وانما يتعين لذلك اذا كان بالنصب فان لم يكن احتمل ومجىء لوعنى

(٣١ - شروح التلخيص ثاني) دون غيره من هذه الاشياء وذلك اشيع استعمال لولذلك لانها في الامل تدخل على الحال والمنوع والمحال يتنى كثيرا وان احتملت الاستفهام والتنى لكن الاشياء على الشائع أولى وما استفيد من كلام المصنف من أن المضارع ينصب في جواب التنى بلونقل السيوطي في النكت عن ابن هشام عن السفاقي خلافه ثم ان المسفاد من كلام الشارح أن لو التنية هي لوالشرطية الا أنها اشربت معنى التنى وحديث فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه وعليه فاذا قيل لوانتيتي فتحدثني فالمعنى لو حصل ما يتنى وهو الاتيان والتحديث لسرنا ذلك وقيل انها نقلت من الشرط للتنى مستقلة من غير ان يفي في معنى الشرطية وقيل انها هي التي تستعمل مصدرية وعلى هذين القولين فلا جواب لها بالخروجها عن معنى الشرطية والتعليق والخلاف مبسوط في كتب النحو

قال السكاكي وكان حروف التثنية والنقص هـ لا والابقلاب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منه - ما امر كبتين مع لا وما المرزبتين

قال (السكاكي) كان حروف التثنية والضم هي هـ لا و أ لا بقلب الهاء هـ مرة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كان أي كأنهم مأخوذة من هـ ل ولولا اللتين للثني حال كونهما (مر كبتين مع لا وما المزدتين

كثيرا ثم رتب على كون هل ولو للتمنى تصرفا وقع من السكاكى فقال (السكاكى) أى قال السكاكى
(كأن حروف التثنية والتخفيف) مصدر حَضَضَ بمعنى حَضَّ بمعنى حَتَّ على الشيء (و) تلك
الحروف (هى هـ لا) بتشديد اللام (وَأَلَا) بتشديد اللام أيضا وهى هـ لا بعينها وانما صارت أَلَا
(بقلب الهاء همزة ولو لا ولو ما مأخوذة) أى كأن هذه الحروف الأربعة مأخوذة (منهما) أى من هل
ولو المنقولتين للتمنى (مركتبتين) أى أخذت تلك الأحرف منهما فى حال تركبهما (مع لا وما المزيتين)
عليهما فلا ركبت مع هـا فصارت هـ لا ثم أبدلت الهاء همزة فصارت أَلَا وركبت مع لو فصارت لو لا فعصل
من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وماركبت مع لو فصارت لو ما فتبين بهذا أن لا وما ليسا مستويين فيما
حصل عن تركبهما وانكسر فى البيان على ظهور المراد ثم فى العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها أن هـ لا
مثلا أخذت من هل فى حال تركبهما مع لا وهـ لا فى حال تركبهما مع لا هـ لا فقد أخذ الشيء
من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هـ لا مثـ لا ركبت من هل ولا وتركيبها وأخذها بالانفـ
عادة الأخذ هـ لا ولو وما فى حال أفرادها وتركيبها ونفس الأخذ ويمكن أن يحمل على معنى
التمنى مذهب سيبويه وأنكره كثير من النحاة والاستدلال على جواز بقوله تعالى فلو أن لنا كرة
ففسكون من المؤمنين بنصب فسكون فيه نظر لجواز أن يكون معطوفا على كرة تقول الشاعر

للنفس عبادة وتقرع عيني * أحب إلى من لبس الشفوف
قال السكاكي وكان هلا والأحر في التخصيض والتنديم، أخوذتان من هل وكذلك لولا لولا ما زدت على
بعضها لا وعلى بعضها ما أو لا قلبت فيها الهاء مرة وتركبت هذه الحروف لمتولد منها في الماضي التنديم نحو
هلا أكرمت زيدا وفي المستقبل التخصيض نحو هلا تقوم وقد ينبتني العمل أي تستعمل لعل فيما بعد ومن

مع لاوما المزيدتين وذلك بعينه هــ لا والاولى ما في اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه
ولا يخفى فساد هـ لان فيه أخذ الشيء من نفسه وأجيب بأن قوله من كيتين حال مقدرة والمعنى انها مأخوذة من لـ وهـ ل حال كونهما
مقدرتي التركيب مع ما ذكر لاجل حقيقة بحيث يكون المعنى انها مأخوذة من هــ ما حال كونها مركبتين عند الأخذ كذا في الفري
ورداً بأنه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير فالأولى ما أجاب به سم بأن معنى كلام المصنف أن هذه الأربعة حال كون كل منها مجعولا
كله واحدة فعلى واحد مأخوذة من نفسه هــ حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها كلمتين فتغاير اسم هذا الاعتبار وهو معنى قول
عبد الحكيم أن المأخوذ الكلمات الأربعة والمأخوذ منه هــ ولو حال التركيب مع لا وما لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما هــ م
والعجب الجواب يجعل الحال مقدرة منه انه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير هــ والحاصل انه على الجواب الأول المأخوذ محقق
التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدرا التركيب وعلى الجواب الثاني المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد
والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهـ هذه المناقبة بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى فتأمل

لتضمينها معنى التمني ليتولد منه

(قوله عليه لقوله مركبتين) أى فالمعنى أن تركب هل ولومع ماذا كراهما هو لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى مشتملتين دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمن هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجعله جزءاً من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً ونظيراً ذلك فوالك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا ما بفليس المراد أنى جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب مع زائد عليها فان قلت ان معنى التمني حاصل قبل التركيب فكيف يكون عليه غائية وغرضاً من أن التركيب مع أن الغرض والعلية الغائية لا يسبقان ما ترتب عليه أوجب بأن المراد بتضمنها معنى التمني على جهة النص واللازم فالتمني مدلول لهما فدل التركيب على جهة الجواز وبعد على جهة الوجوب بمعنى أنه ما قبل التركيب يجوز أن يراد بهما التمني بخلافهما بعده

(٢٤٣)

فانه معناه ما نصاف كان التركيب قرينة على ذلك وربما كان تعبير المصنف بالمصدر المضاف للفعول مشيراً لقصد هذا المعنى لان تضمينها التمني الزامهما اياه أى جعلهما ملزومين بافادته ولم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافاً للفاعل لئلا يوهى أن تضمينها معنى التمني بعد التركيب ليس بالزام كما كان فى الاصل لان التضمن عبارة عن الاستعمال كان هناك الزام ولا بخلاف التضمن فانه الزام كما عرفت (قوله جعل الشيء فى ضمن الشيء) أى محتوياً عليه ومفيدة (قوله كذا كذا ما) أى أحد عشر بامثلاً أو اثني عشر وكذا الثانية توكيداً لدولى (قوله اذا جعلته متضمناً

لتضمنينها) عليه لقوله مركبتين والتضمن جعل الشيء فى ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا كذا ما اذا جعلته متضمناً تلك الابواب يعنى أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والزام هو جعل هل ولومتضمنتين (معنى التمني ليتولد) عليه لتضمنينها يعنى أن الغرض من تضمينها معنى التمني ليس افادة التمني بل أن يتولد (منه) أى من معنى

أن هذه الاحرف أخذوا رادها لالتها على معناها الخاص فى حال التركيب لان التركيب يصمم مع بقاء كل حرف لمعناه ومع انتقال المجموع لمعنى آخر فجعل أخذها مفردة مقيدة بحال تركيبها الصادق بالافراد وغيره ولا يخلو من التكلف لكل ما أوجب به عن هذه المناسبة (لتضمنينها معنى التمني) متعلق بقوله مركبتين يعنى أن تركيب هل ولومع ماذا كراهما هو لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمن هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجعله جزءاً من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا ما بفليس المراد أنى جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لأمع زائد ثم المراد بتضمنينها الزامهما ما ذلك لا كونهما متضمنتين له ولقصد هذا المعنى عبر بالمصدر المضاف للفعول ولو كان فى افادته هذا المعنى خفاء ما ولم يعبر بالتضمن فيكون مصدر مضافاً للفاعل لئلا يوهى أن تضمينها معنى التمني بعد التركيب ليس بالزام كما كان فى الاصل لان نقل هل ولوفى الاصل للتمني ليس بواجب فالمعنى على هذا ذكرنا لالزامهما تضمين التمني الذى كان تضمنه فى الاصل جائزاً فلا يرد أن يقال تضمينها معنى التمني كان فى الاصل فكيف يكون عليه غائية وغرضاً من التركيب لان ذلك يقتضى ترتب التضمن على الترتيب وهو سابق ولك أن تصحح التعبير بالتضمن الذى هو مصدر مضاف هنا للفاعل ولو كان مخالفاً للعبارة السكاكى المشار اليها بما تقدم بأن تجعل التضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير أن التركيب حمل عليه كونها معناها التمني وعلى كل حال فتضمنينها أو تركيبها التضمنينها المعنى التمني انما هو (ليتولد) أى ليس الغرض من التركيب نفس التمني المتضمن فقط بل ليتولد (منه) أى هنا يعلم اختصاص التمني بالبعد كما أشرنا اليه ويعطى حينئذ حكم التمني فى نصب الجواب فان لعل لو كانت على وضعها من التراخي لما انتصب الجواب لا يقال قوله تعالى لعلى أبلغ الاسباب أسباب

لتلك الابواب) أى مشتملاً عليها من استعمال الكل على أجزائه (قوله والستزاه) هو بالجر عطف على التركيب أى الاعتراف به والقول به مع أن الاصل فى كل كلمة أن تكون بسيطة ويحتمل أن المراد بالزامه جعله لازماً واخذ الشارح هذا من القيد أعنى الحال فانها قيد وشأن القيد اللزم كذا فرشخنا العدى (قوله متضمنتين) أى متضمنتين (قوله معنى التمني) الاضافة بيانية (قوله ليس افادة التمني) فالمعنى ليس مقصوداً بالذات بل لتوصل به الى التنديم والتخصيص (قوله بل أن يتولد الخ) فان قلت ما المانع من جعل تركيبها للتخصيص والتنديم من أول الامر من غير توسط التمني قلت لول تضمينها معنى التمني بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا معنى عند التضمنين المسد كورلان التمني بالوضع التركيبى معنى حقيق لهما بالوضع الثانى وأوجب أيضاً بالتنديم متعلق بالضمي والتخصيص بالمستقبل وهما مختلفان فارتكب معنى التمني واسطة لانه طلب فى المضى والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين فى هذين المعنيين كاستعمال

في الماضي التنديم نحو هلاً كرمت زيدا في المضارع التحضيض نحو هلا تقوم

الكلى في أفرادهم فيكون في الحروف شبه بواطو ولو جعل الحرفان المذكوران من أول الامر للتنديم والتحضيض لاقتضى أنهم ما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ أقرب من الاشتراك لأن الأصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه الخ لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (قوله المتضمنين) بصيغة اسم الفاعل صفة للتمنى جرت على غير من هي له فلذا أبرز الضمير ولو قال أى من معنى التمنى الذى تضمنتهما كان أوضح (قوله في الماضي) أى مع الفعل الماضى (قوله التنديم) أى جعل الخطاب نادما ووجه التولد أن التمنى انما يكون في الامور المحبوبة فاذا مات الامر المحبوب له ندم الخطاب عليه وان كان مستقبلا حظه عليه فان قلت ان محبة المتكلم الشئ لا تقتضى تنديم الخطاب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم قلت ان المتكلم انما يبحث الخطاب على الشئ لأجل شفقه عليه فاذا ترك الخطاب ما هو محبوب للمتكلم ندمه عليه شفقة عليه وكذا يقال في التحضيض (قوله نحو هلاً كرمت زيدا) أى نحو قولك للخطابك بعد فوات اكرامه زيدا (قوله على معنى) أى بمعنى ليتك أكرمه وذلك لان الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة (٢٤٤) نعم يمكن تخيه اصيرورته محالاً ولمافات وقت امكانه مع ما فيه من

التمنى المتضمنين هما اياه (في الماضي التنديم نحو هلاً كرمت زيدا) ولو ما كرمته على معنى ليتك أكرمه قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام (وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله المتضمنين ما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى ووقع في بعض النسخ لنضمهم ما على لفظ النفع وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك

من معنى التمنى الذى تضمنته (في الماضي) أى يتولد منه حيث استعملنا مع الفعل الماضى معنى (التنديم) أى جعل الخطاب نادما بانظاره أنه كان ينبغي أن يفعل ما فاتته لما فيه من الحكمة المقتضية للفعل فيصير لفواته نادما وذلك (نحو) قولك بعد فوات اكرامه زيدا (هلاً كرمت زيدا) والفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة بل تخيه لصيرورته محالاً ولمافات امكانه مع ما فيه من الحكمة المقتضية للفعل المعلومة للخطاب صار في الكلام اشارة الى أنه كان مطلوباً من الخطاب ففوته فيصير الخطاب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فعنى كونه مطلوباً وهو الذى أوجب ندمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه فعنى هلاً كرمته على هذا ليتك أكرمه (و) ليتولد منه (في المضارع) أى في الاستقبال لاني مطلق صيغة المضارع فانما قد تكون للعنى المفيد للتنديم (التحضيض) أى الحث على الفعل لا مكان وجوده وقد خرج التمنى المتضمن في هذا عن مفاده الاصل بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الحض على القيام (هلا تقوم) وانما توصل بالتنى الى هذا الحض السموات فأطلع فيه جواب الترجي لانا نقول هذا نحن لا ترج واستشهد ببعض النحاة على نصب جواب

الحكمة المقتضية للفعل المعلومة للخطاب صار في الكلام اشارة الى أنه كان مطلوباً من الخطاب ففوته فيصير الخطاب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فعنى كونه مطلوباً وهو الذى أوجب ندمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه فعنى هلاً كرمته على هذا ليتك أكرمه (و) ليتولد منه (في المضارع) أى في الاستقبال لاني مطلق صيغة المضارع فانما قد تكون للعنى المفيد للتنديم (التحضيض) أى الحث على الفعل لا مكان وجوده وقد خرج التمنى المتضمن في هذا عن مفاده الاصل بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الحض على القيام (هلا تقوم) وانما توصل بالتنى الى هذا الحض السموات فأطلع فيه جواب الترجي لانا نقول هذا نحن لا ترج واستشهد ببعض النحاة على نصب جواب

الماضى كانت تلك الحروف معها التنديم (قوله التحضيض) أى الحث على الفعل (وقد)

لا مكان وجوده (قوله نحو هلا تقوم الخ) أى نحو قولك في حض الخطاب على القيام هلا تقوم (قوله على معنى) أى بمعنى ليتك تقوم وهذا اشارة الى أصل التمنى وقوله قصدا الخ اشارة الى تولد التحضيض (قوله في الكتاب) أى المتن (قوله مصدر مضاف الخ) أى وتندير الكلام لتضمن المتكلم عل ولو معنى التمنى أى لازامهم الفادة ذلك لان التضمن هو الازام (قوله لا يوافق معنى كلام المفتاح) أى لان التضمن عبارة عن الاشتغال سواء كان على وجه الازام أو لا وصاحب المفتاح غير بالازام حيث قال مطلوباً بالازام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمنى كذا قرر بعضهم وعبارة يبر عدم الموافقة من جهة أن صيغة التفعّل تقتضى أن هلاً ولولايد لان على أمر رائد على التمنى بطريق الوضع وليس كذلك بل هلاً لايدان بطريق الوضع الاعلى التمنى كما يدل عليه كلام المفتاح ويحتمل أن عدم الموافقة من جهة أن كلام المفتاح يدل على أن دلالة هل ولو على التمنى بفعل فاعل وجعل جاعل فيوافق النسخة التى فيها التضمن على لفظ التفعّل لان الازام في كلامه فعل المزم وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن التفعّل فانه يقتضى أن دلالة ما على التمنى أمر ذاتى لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله لعدم القطع بذلك) أى بالاخذ المذكور المقتضى تركيبها للجواز

وقد يتنبى بلعل فتعطي حكم ليت نحو لعل أحج فأزورك بالنصب لبعدها المرجو عن الحصول وعليه قراءة خاصة في رواية حفص لعل أبلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع الى الله موسى بالنصب

أن يكون كل كلمة برأسها لأن التصرف في الحروف بعيد (قوله وقد (٢٤٥) يتنبى بلعل) التي هي موضوعه للترجي

وهو زجب حصول الشيء
سواء كان محبوا أو يقال له
طمع نحو ولعل نعطينا
أو مكروها أو يقال له اشفق
نحو لعل أموت الساءة
فليس الترجي من أنواع
الطلب في الحقيقة لأن
المكروه لا يطلب (قوله
وينصب في جوابه المضارع
الح) بيان لاعطائه حكم
ليت فلو ستمت لعل في
موضعها الأصلي وهو
الترجي لم ينصب المضارع
بعدها ثم ان نصب المضارع
بعدها لعل لا يدل على أنها
مستعملة في التمني الأعلى
مذهب البصريين الذين
لا ينصبون المضارع في
جواب الترجي اذا لجواب
له عندهم لعل مذهب
الكوفيين الذين يشنون له
جوابا ويجوزون نصب
المضارع في جوابه (قوله
لبعدها المرجو) أي وانما
يتنبى بلعل اذا كان المرجو
كالخج في المثال المذكور
بعيد الحصول فاللام في
قوله لبعدها المرجو متعلقة
بقوله يتنبى بلعل كما يدل عليه
كلام الشارح بعد (قوله
وهذا) أي وبسبب هذا
البعيد أشبه ذلك المرجو
البعيد الحصول المحال

(وقد يتنبى بلعل فتعطي حكم ليت) وينصب في جوابه المضارع على اضمحان (نحو لعل أحج فأزورك
بالنصب لبعدها المرجو عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه معنى التمني

لأن التمني هو بداية الرغبة حتى انه يتعلق بالحال فناسب التحضيض فالمعنى في هلا تقوم ليتك تقوم والمعنى
في لوما تعدم وقد علمت أن ليت المقدره هنا معناها الطلب المؤكد لا التمني الحقيقي ثم السرفي تركيب
هل ولومع لا ولوما لا فاذة ماذ كردون سائر الحروف أن الطلب مع التمني عهد فيه في الجملة كونه للتوبيخ
والتنديد كقولك لم أؤلم لم تكرمه فالاول للتوبيخ على عدم الاحكام والثاني للتنديد والسكاك ظاهر
عبارة هو ما قال المصنف وقد أشرنا الى تحقيقه أنفا وعبر بكان المفتضية لعدم الجزم لأن أكثر
التحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة
مما ذكرتم انه لم يجعل تركيبها بنفس التنديد والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط المعنى لأن التنديد
متعلق بالمضي والتحضيض بالمستقبل فكانهما مختلفان فارتكب معنى التمني وادخله لأنه طلب في المعنى
ليكون كالجنس لهما فيكون في الحروف شبه ناطوا لا شبه اشترك لأن التواطؤ أقرب من الاشتراك
وانما قلنا شبه لأن التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (وقد يتنبى) أيضا (بلعل) التي هي
للترجي والترجي هو ارتقاب الشيء وهو يشمل المحبوب والمكروه فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة
لأن المكروه لا يطلب فلا ينصب الجواب بعده لعل كما ينصب بعد أنواع الطلب ولكن اذا استعمل لفظ
لعل للتمنى (ف) حينئذ (تعطي حكم ليت) في نصب الجواب الذي هو المضارع بعد النداء بقدر أن وذلك
(نحو) قولك (لعل أحج فأزورك بالنصب) أي ينصب أزورك على تقدير أن المعنى ليت الخج صار معنى
فتصدر الزيادة وانما ينصب كذلك عند قصد التمني (لبعدها المرجو) وهو الخج في المثال (عن الحصول)
الترجي لا ينافي هذا لأن التعوي ينظر في الترجي والتمنى الى اللفظ والبيان ينظر الى المعنى وقول المصنف
(لبعدها المرجو عن الحصول) قد يقال كيف يجتمع ذكر الترجي مع البعد وجوابه انه ماذ كر الترجي
المصطلح عليه انه لا قرب بل ذكر المرجو المشتق من الرجاء لا شك أن الرجاء لغة لأعم من التريب
والبعد وقول المصنف ليتولد وقوله لتضمنين ما معنى التمني يشعر بأن معنى التمني يجتمع مع الاستفهام
في هل وألا ولا ومع الامتناع في لولا وأنهم ما يسلمان معنى الاستفهام والامتناع ويختلفه التمني وفيه نظر
بالنسبة الى هل ولولا وسأى عن التوخي تحقيقه في بقاء الترجي مع الاستفهام في لعل وأما الاستفهام في
هلا وألا والامتناع في لولا ولوما فلا شك في عدمه الآن يريد بقاء التحضيض والتنديد ثم قول المصنف
ليتولد منه في الماضي التنديد وفي المضارع التحضيض صواب العبارة أن يقول وفي المستقبل لأن
المضارع اذا وقع بعده هذه الحروف احتمل المضي والاستقبال كما ذكره ابن مالك وغيره والتحضيض
لا يتعلق بالمضارعة التي هي صفة لفظ الفعل بل بالاستقبال الذي هو أحد مدلوليه أو مدلوله (تنبيه)
قد تضمن التمني معنى الخبر قال الزجاج في قوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نزولا
نكذب بالكاذب ربنا يجوز أن يكون ولا نكذب معطوفا على نزدا وحالا قال ولا يدفعه قوله تعالى وانهم
للكاذبون لأنه ممن قد تضمن معنى العدة فتعلق به التكذيب وهذا ما قدمنا الزعده عند الكلام على حد

بجامع عدم الحصول في كل (قوله فيتولد منه) أي من ذلك البعد أو الشبه المذكور معنى التمني لما مر من أنه طلب محال أو يمكن لا طمع
في وقوعه فقد ظهر لك من هذا أن التمني في هل ولومع مجازي وفي لعل من مستبعدات التركيب وليس معنى مجازيها كما في عبيد
الحكيم والحاصل أن لعل مستعملة في مرجو شبهه بالتمني في البعد فتولد من ذلك الشبه تمنيه

(قوله طلب حصول صورة الشيء في الذهن) أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا التعريف إشارة إلى أن السمين والناس في الاستفهام للطلب أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم لأن الحصول هو الإدراك واعتراض هذا التعريف بأنه غير مانع وذلك لأنه يشمل مثل علمي على صيغة الأمر فإنه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع أنه أمر لا استفهام فكان على الشارح أن يزيد أدوات مخصوصة ليجرح نحو علمي وفهمي وأجيب بأنه تعريف بلا عزم أو أن الإضافة للعهد أي طلب معهود وهو ما كان بالأدوات مخصوصة أو أن ال في الذهن عوض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم وأما علم وفهم فإن كلا منهما يدل على طلب حصول صورة في أي ذهن كان ولا يقال إن علمي وكذا فهمي يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لأن هذا ليس من صيغة علم وفهم بل من الأتيان بضمير المتكلم وأجاب الحفيد بجواب آخر وحاصله أن المقصود بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماة بالوجود الظلي أي الذهني لا المعلوم من حيث ذاته فقوله هل فامزيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام في الذهن لتعذروا فيه والمقصود (٢٤٦) بالذات في الأمر المسمى كونه هو العلم من حيث ذاته لا من حيث

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لاقوعها لخصولها هو التصديق

فصار يشبه المحالات التي لا طمع فيها فاستعملت فيها لعل كاستعمال ليت لمشابهة هذا المعنى لمعناها وعلى هذا فليس غنيا حقيقة وهذا بناء على أن لعل لأجواب لها لما تقدم وهو مذهب البصريين واللام يدل نصب الجواب بعدها على تضمين معنى ليت كما هو مذهب الكوفيين (ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كانت تلك الصورة المطلوبة وقوع نسبة في الخارج أو لاقوعها بمعنى أنه طلب أن وقوع النسبة هل هو محقق خارجا أولا لأنه طلب مجرد تصور الوقوع بل الانشاء والخبر وقول الزمخشري أن التوكيد يتعلق به العدة بخلاف ما ذكره ابن قتيبة ص (ومنها الاستفهام الخ) من الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال فهو طلب الفهم وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غير موله ألفاظا ذكرها المصنف وهي الهمزة وهل وما ومن وأي وكيف وأين وأتى ومتى وأيان بفتح الهمزة وبالكسر قليل وهي لغة سليم وبقي على المصنف أم فأنما الاستفهامية متصلة كانت أم منقطعة وسما أي بسط الكلام على ذلك عند قول المصنف والباقية لطلب التصور وكذلك يقع الاستفهام بهما أو كائى وكذلك يستفهم بلعل عند الكوفيين وقال التنوخي أنها بقي معها حينئذ معنى التبرجى قال ابن مالك في المصباح أن ألفاظ الاستفهام غير الهمزة نائمة عنها إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون لطلب التصور فقط وقد يكون لطلب التصديق فقط وقد يكون لطلب أيهما كان وقد قدم المصنف ما يطلب به أيهما كان لزيد الفائدة فيه التحصيل الاستفهام عن أيهما شئت بخلاف ما لو قدم

صورته لأن المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل أن المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الأمر العلم من حيث ذاته وحينئذ فلا شمول وهذا نظير اختلاف أهل الميزان في أن المترتب على النظر بطريق الإصالة هل هو المعلوم أو العلم فذهب بعض إلى الأول والعلم بطريق التبعية وذهب آخرون إلى الثاني والمعلوم بطريق التبعية وهذا ينبغي على مغايرة العلم للمعلوم وذهب الحكيما إلى

والا

أن العلم عين المعلوم حيث فسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الإضافة من قبيل إضافة الصفة

للموصوف أي الصورة الحاصلة وقرئ السكاكي في المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والأمر وهو أن المقصود في الأمر حصول ما في الذهن في الخارج والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال وهو علمي اقتضى حصول أثره في الذهن ليكون الفعل أمرا فالمقصود من قوله هل فامزيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن والمقصود من قوله هل فامزيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن وحاشا المطول وفيه نظر لأن صيغة الأمر لطلب حصول أمر مطلقا سواء كان في الذهن كعلمي أو خارج كتم فيدخل في الاستفهام بعض صور الأمر فالمعول عليه الفرق الأول اه غنبي (قوله فان كانت) أي الصورة التي طلب حصولها في الذهن (قوله وقوع نسبة بين أمرين) المراد بوقوعها مطابقتهما للواقع ونفس الأمر كما أن المراد بلا وقوعها عدم مطابقتهما للواقع (قوله فحصولها) أي إدراكها أي فادراكها تلك الصورة التي هي مطابقة النسبة للواقع تصديق

والالفاظ الموضوعه الهمة وهل وما من وأي وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق

(قوله والافه تصور) أى والاتكن الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها بل كانت تلك الصورة موضوعا أو محمولا ونسبة مجردة أو ثنتين من هذه الثلاثة أو الثلاثة فحصول أى ادراكها تصور فتحصل من كلامه أن التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع أو عدم مطابقتها وأن التصور ادراك الموضوع أو المحمول أو النسبة (٢٤٧) أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة ثم

أن هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد بالصورة في تعريف العلوم كما سبق وهو ما ذكره في حاشية المطالع لأن الوقوع والادوار من قبيل العلوم ولذلك قال بعد ذلك خصوصها تصديق ونذهب بعضهم إلى أن تلك الصورة هي العلم بناء على أنه لا تفاوت بين العلم والمعلوم إلا بالاعتبار فالصورة من حيث وجودها في الذهن علم ومن حيث وجودها في الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله الهمة وهل الخ) اعلم أن هذه الالفاظ على ثلاثة أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور وتارة لطلب التصديق تارة أخرى فالقسم الثالث هو الهمة والقسم الثاني هل والقسم الأول بقية الالفاظ ومن هذا الاعتبار صارت الهمة أعظم فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله) وادعائه لوقوع نسبة الخ

والافه والتصور (والالفاظ الموضوعه الهمة وهل وما من وأي وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق) أى انقياد الذهن وادعائه لوقوع نسبة تامة بين الشئين

تحقيقه خارجا فذلك المطلوب تصديق وإن لم تكن تلك الصورة تحقق الوقوع بل تصور الموضوع أو المحمول المستلزمين غالب التصور النسبة بينهما فالمطلوب تصور وورد على حد الاستفهام عاذا كرر أن قول القائل فهمنى أو علمنى طلب حصول صورة في الذهن وليس استفهاما وأجيب بأن الصيغة أعنى صيغة افعل لا تختص بالصورة الذهنية والمراد بالاستفهام ما يشعر بذلك بخصوصه وأما صيغة افعل فلا تدل على التحصيل في الذهن إلا في هذه المادة وبأن المطلوب عاذا كرر التحصيل لا الحصول ولا يخفى ما في الجوابين من التكلف والاول أقربهما (والالفاظ الموضوعه) أى للاستفهام كثيرة منها (الهمزة و) منها (هل و) منها (ما و) منها (من و) منها (أى و) منها (كم و) منها (كيف و) منها (أين و) منها (أنى و) منها (متى و) منها (أيان) ثم شرع في بيان مواقع هذه الالفاظ فقال (فالهمزة) منها (لطلب التصديق) وهو كما تقدم حصول النسبة التامة بين شئين بتحقيق وقوعها خارجا وفي ضمنه انقياد الذهن لتلك

ما يخص أحدهما فإنه حينئذ لا تحصل الفائدة لمزيد القسم الآخر وأيضاً فالهمزة أم الباب فهي الجديرة بالتحقيق إذا علم ذلك فهذا أنا ذكر أن شاء الله تعالى ضوابط يتميز بها حقيقة الاستفهام عن التصديق وحقيقة الاستفهام عن التصور ما بين لفظي ومعنوي فمن ذلك الاستفهام عن التصديق حقه أن يؤتى بعده بام المنقطعة دون المتصلة والاستفهام عن التصور ما صلح أن يؤتى بعده بام المتصلة دون المنقطعة وبعد أن كتبت هذا الضابط بذكرى رأيت ابن مالك صرح في المصباح بلفظه والله الحمد ومن ذلك الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفاءها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين فبالاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما لا بعينه مسندين أم مسندا إليهما أم من تعلقات الاستفهام هو أيضا ضابط الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة ومن الفرق بينهما أن المتصلة لا يكون قبلها الاستفهام أما لفظا ومعنى نحو أو زيد أم عمرو قائم أو لفظا لا معنى نحو سواء على أقت أم قعدت فإن الاستفهام لفظي لا معنوي والمنقطعة قد لا تأتي قبلها الاستفهام لالفاظ ولا معنى وذاتنا ملته مع ما بعد علمت أن أم قد لا يكون معها ما يصرفها لا تقطاع ولا اتصال حتى يعرض ذلك على المعنى ولنوضح ذلك بالأمثلة فإذا قلت أقام زيد أم قعد أم لا يكون المعنى أى الأمرين كان منه ويكون استفهاما واحد الطلب التصور وأم فيه متصلة وبذلك صرح الشيخ أبو حيان ومثله قوله تعالى أستكبر أم كنت من العالمين إلا أن الهمة فيه لا تنقير بروكذلك أن زيد قائم أم هو قاعد ومنه

ولست أبالي بعد نقدي مالكا * أموتى نأما هو الآن واقع

وكذلك لو كانت الجملتان اشخصين وبذلك صرح الشيخ أبو حيان وأنت سيد الدين بن مالك رحمه الله * فقلت أهى سرت أم عادنى علم * واحتمل أن تكون استفهمت في هذه المثل عن الاول ثم أردت

عطف الازعان على انقياد الذهن عطف نفسه برؤاها لانها لوقوع النسبة ادراك وقوعها أو لا وقوعها كما قال الهمة لطلب التصديق الذى هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شئين أو لا وقوعها أى ادراك موافقتها لما في الواقع أو عدم موافقتها وتفسير الازعان بالادراك هو مذهب المشاطة وأما عند المتكلمين فهو قبول النفس للشئ والرضا به فهو يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس قات ذلك ورضيت به واعلم أن ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكما واسماد أو ايقاعا وانزاعا وإيجابا وسلبا ففرقة

كقولك أقام زيد وأز يد قائم والنصور

شخصنا العدوى (قوله أقام زيد) أي فقد تصورت القيام وزيد والنسبة بينهما ما سألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجاً أولاً فإذا قيل قام حصل التصديق والحاصل أن السائل عالم بأن بينهما نسبة منسوبة بالوقوع أو باللا وقوع ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الاسم) لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر (قوله غير النسبة) الأولى غير وقوع النسبة أولاً ووقوعها وذلك كدراك الموضوع والمحمول والنسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى ما قلناه لأن كلامه يفيد أن ادراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصوراً مع أنه تصوراً لأن يقال المراد (٢٤٨)

(كقولك أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأز يد قائم) في الاسم (أو) لطلب (النصور) أي ادراك غير النسبة

النسبة وذلك (كقولنا) في طلب التصديق بضمون الجملة الفعلية (أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيد والنسبة بينهما ما سألت عن وقوع تلك النسبة خارجاً فإذا قيل قام حصل ذلك التصديق (و) في طلب التصديق بضمون الاسم (أز يد قائم) فقد تصورت أيضاً الطرفين والنسبة وسألت عن وقوعها خارجاً فإذا قيل في الجواب هو قائم حصل التصديق (أو النصور) معطوف على التصديق أي تكون الهمزة للتصديق وقد تقدم وتكون للنصور وهو ادراك غير النسبة الإيجابية أو الاتراحية بمعنى أن ادراك أن النسبة الفعلية واقعة أو ليست بواقعة تصديق كما تقدم وادراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب تصوراً فطلب التصور ثلاثة أقسام أحدها طلب تصور النسبة اضربا عنه واستفهاما ثانياً فتكون أم منقطعة ويكون ذلك استفهاماً عن التصديق تألياً للاستفهام بالهمزة عن التصديق أيضاً وقد يأتي في بعض المثل قريباً ترجع أو تعين الاتصال كقولك أترضيت أم غضبت أو الانقطاع كقولك أقت أم طلعت الشمس ولذلك اجتمع العتل والنقل على أن أم منقطعة في قوله تعالى ألهم أرحل عيشون أم لهم أيد يبطشون بها ولو قلت ألهم أكرام أم لهم الأمانة لكانت متصلة قطعاً فقد اتفقا في التركيب اللفظي واختلفا في المعنى قطعاً ومن الأمثلة المحتملة أيضاً قولك أعندك زيد أم عندك عمرو والظاهر فيه الاتصال واضبط هذا المثال فسيحتاج إليه فيما بعد وإذا قلت أقام أم لم يقم فكذلك غير أنه يبعد أن تكون أم فيه منقطعة لأنه يلزم أن يكون فيه اضربا عن الأول إلى الاستفهام عن الثاني وذلك انما يكون في سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر ولا شك أن قولك أقام يفهم ما يفهمه قولك أم لم يقم من التردد في القيام ويشهد لما قلناه قول الزمخشري في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير أن أم فيه متصلة وأن المعنى أفلا تبصرون أم أبصرت وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التقرير عن سيديويه فإن توهم متوهم أنه لا يصح قولنا أقام أم لم يقم لعدم فائدة ذكر أم فهذه الآية الكريمة بتفسير سيديويه والزمخشري قاطعة لتوهمه فله من الفائدة تعيينه لطلب التصديق وقد يقال كيف نكون أم فيه متصلة وقد قلتم أن أقام زيد معناه أم لم يقم وأنه استفهام تصديق فإذا صرح بهذا المعنى فقل أم لم يقم كيف ينقلب استفهام تصديق كما سبق وإذا قلت أز يد أم عمرو قائم فلا يخفى أنها متصلة وأنه استفهام تصديق عن المسند إليه وإذا قلت أقام

غير النسبة من حيث وقوعها أو باللا وقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة وأعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن النصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظي وهو أن ما صلح أن يؤتى بعده بأم المنقطعة دون المتصلة استفهام عن النصور وما صلح أن يؤتى بعده بأم المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنى هو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها والاستفهام عن النصور يكون عند التردد في تعيين أحد الشئتين بثنى آخر وهو أن جعل الهمزة في المثالين المذكورين لطلب النصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل وذلك لأن تصور الطرفين

(كقولك)

حاصل قبل السؤال لأنه متصور للمسند إليه وهو الدبس والسند وهو الكون في الاء قبل السؤال وبعد فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال وقبله في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالين ولا يصح أيضاً أن تكون لطلب التصديق لأن التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لأنه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل في الاء وهذا الإدراك عين التصديق والحاصل أن الهمزة في المثالين لا يصح أن تكون لطلب النصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل الحاصل وأجيب بأنه يصح أن تكون لطلب النصور والمراد التصور على وجه التعيين أي تصور المسند إليه من حيث أنه مسند إليه وتصور المسند من حيث أنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل السؤال لأنه تصور للمسند إليه والمسند من حيث ذاتها وهو تصور على وجه الإجمال وبيان ذلك أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل وأما الموصوف منهما بكونه في الاء فغير متصور له فإذا

كقولك أدبس في الاناء أم غسل وأفي الخابية دبسك أم في الرق

قيل له في الجواب دبس تصور الموصوف منهما بكونه في الاناء وهو خصوص الدبس وكذا اذا أجيب بالغسل ويصح أن تكون الهمزة في المثالين اطلب التصديق والمراد تصديق خاص فان التصديق الحاصل

(٢٤٩)

قبل السؤال تصديق على

سبيل الاجال وهو ادراك

أن أحدهما في الاناء

والحاصل بعد السؤال

تصديق على سبيل التعيين

وهو ادراك أن الحاصل

في الاناء دبس إنا فأت

حيث كان يصح جعل

الهمزة في المثالين اطلب

التصديق فلا وجه

لاقتصارهم على كونها

اطلب التصديق فأت

اقتصر عليه لكون تصور

المسند اليه أو المسند

على جهة التعيين هو

المقصود للسائل وأما

التصديق الخاص فهو

حاصل غير مقصود

والحاصل أن الهمزة في

المثالين القصديين اطلب

تصور خاص ويلزم من

حصوله حصول تصديق

خاص وهذا الإنافي أن

السائل عنده قبل السؤال

تصور إجمالي وتصديق

كذلك وبما ذكرناه لك

بندفع ما أورد على قول

الشارح علما بحصول

شيء في الاناء وقوله علما

بكون الدبس الخ من أن

هذا يقتضي تقديم

التصديق على التصور

ولا فائول هذا وحاصل الدفع

(كقولك) في طلب تصور المسند اليه (أدبس في الاناء أم غسل) علما بحصول شيء في الاناء طالبا لتعيينه (و) في طلب تصور المسند (أفي الخابية دبسك أم في الرق) علما بكون الدبس في واحد من الخابية والرق طالبا

بين طرفين من غير طلب وقوعها أولا وهذا القسم لم عمل له لان طلب تصور الطرفين يغني عنه (و) نأزها طلب تصور المسند اليه (كقولك أدبس في الاناء أم غسل) فان هذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهات الحاصل الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألت عنه فإذا قيل مثلا غسل تصورت المسند اليه بخصوصه وانه غسل وهما نكتتان ينبغي التنبه لهما احدهما ان ظاهر ما هنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أن ثم شيئا حاصلًا في الاناء ادراكين العسل والدبس والاخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو العسل المحاب باحده معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء خصوص حصول العسل مثلا لاحقيقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص بالكاش بالتصور الخاص لاعن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند منه وهو تصور انوسعا فافهم والدبس هو شراب حلوي يتخذ من التمر والعنب (و) نالها اطلب تصور المسند كقولك (أفي الخابية دبسك أم في الرق) فانك قد علمت حصول الدبس وجهلت ما حصل فيه الذي هو مسند ويلزم من الجهل بالطرف الجهل بما يتعلق به بخصوصه

أم قاعد زيد فاستفهم عن المسند للتصور وهي متصلة واذا قلت أزيد أم عمر اضربت فتصله وهو استفهام عن تصور المفعول هذا كله اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقام زيد احتمل أن تكون اطلب التصديق وأن تكون اطلب تصور المسند وأن تكون اطلب تصور المسند اليه لان ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام ويشك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد ويشك أنه القيام أولا فالمعنى على الاول أقام أم لا وعلى الثاني أقام زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم فعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لان النسب هي الجذرية بالاستفهام ولذلك كان ابتداء الفعل لهمزة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس اذا لقرر ذلك فلنلحقه بفائدة وهي أن الاستفهام عن التصديق هل يكون المطلوب به الثبوت أو الانتفاء قال ابن مالك في المصباح الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قبل أو منفي فليكن قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي أولا وكأنه أشار بقوله قيل الى ما ذكرناه عن المفتاح ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت وتارة يطلب به الانتفاء والذي يظهر والله أعلم أن هذا الدبس مراده فان الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء وانما اطلب به الواقع منهما في الوجود وهو أحدهما لا بعينه فتدول السكاكي أو الانتفاء ليس معناه أو طلب تعيين

(٣٣ - شرح التلخيص ثاني)

أن التصور المطلوب بالهمزة تصور خاص وهذا صاحبه تصديق خاص وهذا الإنافي أن السائل عنده قبل السؤال تصديق إجمالي وهو ما ذكره الشارح وهو مصاحب لتصور المسند اليه أو المسند على وجه الاجال فردد ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله في طلب تصور المسند اليه) أي من حيث انه مسند اليه والافتقار ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله أدبس في الاناء أم غسل) الدبس غسل متخذ من الزبيب والمراد من العسل غسل النحل لانه المتبادر عند

لتعيين ذلك

فدألت عنه فادأقل في الجواب هو في الخباية مالا تصور المسند الذي هو كون الدبس حاصل في الخباية وفيه النسكتان السابقتان فهما أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون المحصول فيه أحدهذين وتصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الخباية بخصوصها أو الرق بخصوصه ثم الطرفان متصوران لذاتهما أيضا وإن سأل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كافي المسند اليه لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما ثم سأل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن فبح الأمثلة وعدمه مع هل اغما بنوا عللها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل لا يقال كون أريد قائم للتصديق وأفي الخباية دبسك أم في الرق للتصور تحكم لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الخباية وكونه في الرق لانا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الايمان بام تناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني ولولزم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلمها والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فانهم

الانتفاع بل المراد طلب تعيين أحدهما وانما بدر الدين فهمه على غير وجهه وكيف يتخيل أن يطلب بالاستفهام احدى النسبتين بعينهما فحينئذ القولان اللذان ذكرهما بدر الدين فاسدان فان قلت لعل صاحب المصباح أراد الانبياء والنفي اللفظيين قلت ذلك بعيد من كلامه وان أراد ذلك فممنوع فانه يصح لك أن تقول لم يقم زيد وعل الذي أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على باب بل التوبيخ أو التقرير مثل أليس الله بكاف عبده ألم أقل لك انك لن تستطيع معي صبرا ألم يروا أنا أنى الارض وقول الشاعر

ألم يأتيك والانباء تنفي * بما لاقت لبون بني زياد

ألسنم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

وقوله

ولكن يرد عليه قوله تعالى أفلا تبصرون فقد تقدم أن تقديره عند سبويه أم أبصرتم وانها متصلة واذا كانت متصلة كان الاستفهام على بابيه ويرد عليه اجماعهم على أقام زيد أم لم يقم فان لم يقم مستفهم عنه سواء كانت متصلة أم منقطعة وقد صرح الجوزي وغيره بوقوع الاستفهام المحض عن النفي وانما خاف في ذلك أبو علي الشلوين فنعاه ورد عليه ابن مالك في باب لا بقوله

ألا اصطبار لم يأت أم لها جلد * اذا ألقى الذي لا قام أمثال

بقي هنا سؤال وهو أنه قد يقال الاستفهام لا يكون الا طلب التصديق لانه اذا قصد تعيين المسند اليه فانت تطلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المسند اليه الخاص فاذا قلت زيد أم عمرو قائم كنت طالبا للتصديق مع اقيام زيد وقيام عمرو وقد يجب بان طلب النسبتين الخاصتين وقع هنا التزاما وليس هو عين المستفهم عنه بل لازم له وقد ظهر به هذا أن طلب التصديق لا بد منه بكل حال اما استقلالا أو تبعا وقد يعكس هذا فيقال كل استفهام فهو طلب تصديق لانك اذا قلت أقام زيد أم لم يقم فانت تعلم أحد الاخرين لا محالة لان التبيين لا يرتفعان وأنت تريد تعيين الواقع من مفاصل كقولك أقام أم فاعدد زيد في انه لتصور المسند وما من استفهام الا يمكن أن يقال معه أي وقد تقرر أنها اغما يسأل بها عن التصور وجوابه أنا لا نسلم أن أي يصلح في قولك أقام زيد أم لم يقم اذا قلنا انه استفهام تصديق وكيف يكون ذلك

الاطلاق (قوله لتعيين ذلك) أي الواحد والحاصل أن السائل في المثال المذكور عالم بالنسبة أعني نبوت الكونية للدبس والمجهول له هو الطرف المكون فيه فانه وان كان معلوما أنه أحدهما الا أنه مجهول من حيث التفصيل أعني كونه الخباية أو الرق لا يقال كون الهمة في أزيد قائم للتصديق وفي قولك أفي الخباية دبس أم في الرق للتصور تحكم لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الخباية وكونه في الرق لانا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الايمان بام تناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني وان لزم من الشك في أحدهما الشك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلمها والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله كما تقدم ذلك الفرق المعنوي

ولهذا لم يفتح أزيد قائم وأعرأ عرفت

(قوله في طلب تصور الفاعل) أي الفاعل المعنوي

(٢٥١)

(قوله وذلك) أي وبان ذلك القبح

فيما ذكر مع هل في

المرفوع والمنصوب وعدم

القبح مع الهمزة في

المرفوع والمنصوب فقوله

لان التقديم أي المرفوع

والمنصوب (قوله لان

التقديم الخ) توضيح

ذلك أن التقديم يفيد

الاختصاص فيكون مفاد

التركيب الاول السؤال

عن خصوص الفاعل

بمعنى انه يسأل عن المختص

بالقيام هل زيد أو عمرو

بعد تعقل وقوع القيام

فيكون أصل التصديق

بوقوع القيام من فاعل

مالمعلوما عنده فليزم كون

السؤال عن تعيين الفاعل

ومفاد الثاني السؤال عن

خصوص المفعول أي

الذي اخنص بالمعرفة دون

غيره بمعنى انه يسأل عن

الذي يصدق عليه انه

المعروف فقط دون غيره

بهذا العلم بوقوع المعرفة

على عمرو وغيره فأصل

التصديق بوقوع الفعل

على مفعول مالمعلوما وانما

سأل عن تعيين المفعول

فالسؤال في الجمع لطلب

التصور فلو استعملت فيها

هل لافادت طلب التصديق

وأصل التصديق معلوم

فيهما فيكون الطلب بها

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب التصور (لم يفتح) في طلب تصور الفاعل (أزيد قائم) كما فتح هل زيد قائم (و) لم يفتح في طلب تصور المفعول (أعرأ عرفت) كما فتح هل عرأ عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب التصور دون هل فانها للتصديق فقط كما يأتي (لم يفتح) ورودها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور كطلب تصور الفاعل في قولك (أزيد قائم) بخلاف ورود هل في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالبا فلا يقال هل زيد قائم الا على فتح (و) كطلب تصور المفعول في قولك (أعرأ عرفت) بخلاف ورود هل فيه فيفتح فلا يقال هل عرأ عرفت الا على فتح أيضا ووجه كون التركيب لطلب التصور أن التقديم فيهما يفيد الاختصاص فيكون مفاد الاول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام بالفعل بعد العلم بوقوع القيام من زيد أو غيره فيكون أصل التصديق بوقوع القيام معلوما عنده فليزم كون السؤال عن

وهما استفهامان وليس كل استفهام يصلح أن يقال فيه أي من جهة المعنى وان صلح من جهة اللفظ ألا ترى أنك لو قلت في قوله تعالى ألهم أرجل انه يصح أن يعبر عنه بان يقال أي الامر من الهم الارجل أم لا يدى لكنت محالفا لضرورة العقل وان صح لفظا وبعد أن انكشف الغطاء عن ذلك فليكن مخرج كلام المصنف فالهمزة يطلب بها أيهما كان من تصديق أو تصور ومثل المصنف استفهام التصديق بقولك أقام زيد أو أزيد قائم وليس على اطلاقه بل ذلك حيث كان المراد أم لم يقم وأردت الانقطاع فان كان المراد أم عمرو أو أم قد فلا كما سبق فان قيل عذره في ذلك أن هذه الصيغة عند الاطلاق ظاهرة فيها ذكره فلنا ظاهرة في أن المعنى أم لم يقم لكن ليست ظاهرة في أن أم منقطعة وأما تنبيهه بزيد قائم فلا يصح على شيء من التقادير أما على أن يكون المعنى أم عمرو أو أم فاعدا فواضح وأما على أن المعنى أم لم يقم فهو لا يصح على رأي المصنف فانه يرى أن الذي يلي الهمزة هو المستفهم عنه فتعين أن يكون هو المسند اليه لا الجله وان كنا لا نوافق المصنف على ما قاله بل نصح هذا المثال لماسيأتي وأما الاستفهام عن التصور فاما عن تصور المسند اليه ومثله المصنف بقولك أدبس في الاناء أم غسل وهو مثال صحيح واما عن تصور المسند ومثله المصنف بقولك أفى الخابية دبسك أم في الزق وفيه تساهل فان في الخابية ليس مسندا بل المسند الاستقرار الذي هو عامل في هذين الجارين والجرورين ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد بالمسند الظرف بل الاستقرار الذي يتعلق به الظرف واما عن تصور شيء من تعلقات المسند ولم يذكره المصنف وكلام الخطيب يوهم نفيه وليس كما قال وذلك قولك أزيد أم عرأ خبرت ويصح التمثيل له بما مثل به المصنف للاستفهام عن المسند وهو أفى الخابية دبسك أم في الزق (ولا يكونها) أي الهمزة (لا تختص بتصور ولا تصديق) مقلوب صوابه أن يقال لا يختص بها تصور ولا تصديق وان كان الواقع أن الهمزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق لان كلامهما يوجد في استفهاميهما بغيرها وكل من التصور والتصديق لا يختص بالهمزة لانها استعملت في الآخر ولكن المصنف يريد أن الهمزة تستعمل فيهما والتعبير عن ذلك أن يقول لكون الهمزة لا يختص بها تصور ولا تصديق بل تخرج عن كل منهما الاخر لم يفتح كذا وكذا ثم على المصنف اعتراض وهو أن عدم فتح ما سببه ذكره ليس ناشئا عن استعمال الهمزة في التصور والتصديق كما ذكره بل هو ناشئ عن استعمالها في التصور فبمعنى أن يقول ولا يكونها لا يختص

لتعصيل الخاصل بخلاف استعمال الهمزة فانه لا ضرر فيه لانها لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا أن استعمال هل فيما ذكر من التركيبين ممنوع لأنه فيفتح فقط قلت انما لم يكن ممنوعا لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص لانه لا ينعين أن يكون للتخصيص فلذا لم يمنع أصل التركيب اه يعقوب

(قوله فيكون هل) أي لو أتى بها

(٢٥٢)

في هذا التركيب لطلب حصول الحاصل أي لأنها الطلب التصديق أي

وطلب حصول الحاصل
عبث (قوله وهذا ظاهر
الخ) أي واستدعاء التقديم
حصول التصديق بنفس
الفعل ظاهر في تقديم
المنصوب لأن تقديم
المنصوب يفيد الاختصاص
مالم تقم قرينة على خلافه
فالغالب فيه الاختصاص
وأما كونه للاهتمام أو التبرك
أو الاستداذ خلاف
الغالب وأما تقديم المرفوع
فليس للاختصاص في
الغالب بل الغالب فيه أن
يكون لتقوى الاستناد
وأما كونه للتخصيص
فخلاف الغالب وحينئذ
فلا يكون هل زيدا قام
فيجاء لما ذكره بفتح لامر
آخر على ما يأتي من أن
هل في الأصل بمعنى قد
فلا يلزم إلا الفعل غالباً
(قوله فليتأمل) إنما قال
ذلك لأن تقديم المنصوب
يكون أيضاً لغير
الاختصاص كالاهتمام
فيساوى تقديم المرفوع
من جهة أن كلا فيكون
لاختصاص وغيره وحينئذ
فلا فرق بينهما وحينئذ
فيكون الاتيان بهل فيجاء
دون الهمزة في تقديم
المنصوب والمرفوع وبحسب
عنه بأن النظر في الفرق
بينهما فالغالب فتقديم

فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في أعرا عرفت لاني أريد قام ليتأمل

تعيين الفاعل ويكون مفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره
بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على
عمرو أو غيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وإنما سأل عن المفعول الذي اختص بها
فكان السؤال في الجملتين لطلب التصور فلو استعملت فيهما هل لأفادت طلب التصديق وأصل التصديق
معلوم فيهما لأنها لا اختصاص فيكون الطلب بها التحصيل الحاصل لكن هذا التعديل يفيد المنع
لا التبع كما ذكرنا وقد يجب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب كما ستأتي
الإشارة إليه ثم هذا في أعرا عرفت ظاهراً لأن الغالب كون تقديم المفعول للاختصاص وأما في أريد
قام ففيه نظراً لأنه يكون كثيراً مجرد الاهتمام وشبهه فلا يستدعي التخصيص في الغالب الذي يكون ملزوماً
لطلب التصور حتى يقع من جهة أن هل استعملت فيما يتبادر منه طلب التصور ولم يقع في الهمزة التي
تستعمل لذلك نعم يقع مع هل لامر آخر على ما يأتي من أن ما يعني قد في الأصل فلا يلزم إلا الفعل غالباً
ولما كانت الهمزة للتصديق والتصوير ناسب أن يذكر ما بعده أنه أريد بهما السؤال عن كل متصور

بها تصديق لم يقع أريد اضربت وأريد قائم والذي ذكره الشارح أن ذلك حالتين إن أريد التصور
لم يقع وإن أريد التصديق وقع لما سيأتي من قبح نظيره في هل قلت المراد أنك إذا قلت أريد اضربت
كان محتملاً لأن تريد اضربت أم لم تضرب فيكون طلب تصديق فيقع وأن يكون المراد عسراً فيكون
طلب تصور فلا يقع وهذا الذي ذكره فاسد لأن المصنف والشارح المذكور قالان المستفهم عنه
هو ما يلي الهمزة فتعين أن يكون المستفهم عنه هو زيدا فيكون تصوراً ولذلك جزم المصنف بعدم
قبحه لأنه لا يحتتمل عنده غير التصور نعم يمكن أن يقال زيداهو المستفهم عنه فتارة يستفهم
عنه أهو الذي وقع له التخصيص بالضرب أولاً وذلك طلب تصور وتارة يستفهم عن ثبوت تخصيصه
بالضرب لأن تقديم أريد اضربت أما ضربت أحد الأزيدا وأنت لو صرحت بذلك لكنت طالبا
للتصديق والمستفهم عنه هو زيد باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيداً أن يكون مستفهما عنه أي عن
اختصاصه كأن قلت أشركه أحد أأم لا وإنما قلنا ذلك محافظة على أن يكون المستفهم عنه ما يلي
الهمزة على رأى المصنف بقى النظر فيما هو موضوع اللفظ والذي يظهر أن قلنا بالاختصاص أن
موضوع اللفظ طلب التصديق وأن التقديم أريد اضربت أحد اغير زيد لكن المصنف قال إن ذلك
لا يصح وكأنه لاحظ أن المعنى طلب التصور وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص أما على تقدير
الاختصاص ففيه عسر لأن مدلول زيداهو ما عرفت ما عرفت الأزيدا فادخلت الهمزة صار معناها ما عرفت
الأزيدا وذلك استفهام تصديق وما ذكره المصنف يؤدي إلى أن يكون التقديم أريد الذي اضربت
ألهو وفي تنزيل اللفظ عليه عسر نعم يشكل على أنه إذا كان لطلب التصديق في الموجب لفجه قولكم لأن
التخصيص يستدعي حصول التصديق فلما سلم ذلك كان التخصيص يستدعي التصديق باسناد أصل
الفعل لا حصول التصديق بالاختصاص فقوله أريد اضربت يستدعي حصول التصديق بأن ثم مضروبا
وليس هو المستفهم عنه بل المستفهم عنه اختصاصه بالمضروبة ولم يحصل بتصديق ويمكن أن ينازع
في أصل حصول التصديق لأن قولك أريد اضربت إذا جعلناه للاختصاص وحلناه لني وأثبت صار
كقولنا ما ضربت الأزيدا وأنت لو قلت ما ضربت أحد اغير زيداً لعل على ضرب زيداهو بالمفهوم
الذي يشكره كثير من الناس ولو كانت غير استثنائية فلاستثناء من النبي ذهب ذاهبون إلى أنه ليس

المرفوع والمنصوب وإن اشتركا في أن كلا يكون للاختصاص ولغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص (والمسؤول

وفي تقديم المرفوع غير التخصيص وحينئذ فيكون الاتيان بهل فيجاء دون الهمزة في تقديم المنصوب دون المرفوع نظراً للغالب فيهما

والمسؤول عنه بها هو ما يليها فنقول أضربت زيدا إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده

(قوله هو ما يليها) أي هو تصور ما يليها والتصديق به (قوله إذا كان الشك) أي يقول ذلك إذا كان الشك في نفس الفعل أي من حيث صدوره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به والافعال في حد ذاته لا تعلق به شك ويدل ذلك قول الشارح أعني الخ أي تقول ذلك إذا حصل عندك شك في أن الخطاب ضرب زيدا أم لا (قوله أن تعلم وجوده) أي أردت أن تعلم أن الضرب وجوده من الخطاب أم لا (قوله ويحتمل أن يكون الخ) أي فهذا التركيب أعني أضربت زيدا وكذا ما مثله من كل تركيب ولي الهمزة فيه فعل محتمل لأن يكون لطلب التصديق وطلب التصور وتعيين أحد (٣٥٣) الامرين بالفرائض اللفظية كافتراض

المعادل لمابلي الهمزة بأم
المنقطعة أو المتصلة فدل
أضربت زيدا أم لا لطلب
التصديق وقولك
أضربت زيدا أم أكرمه
لطلب التصور والمعنوية
كأن أفرغت من الكتاب
الذي كنت تكتبه فإنه
سؤال عن التصديق
بالفراغ منه وقوله الذي
كنت تكتبه فريضة على
ذلك لأنه يفيد أن السائل
عالم بأن الخطاب يكتب
كتابا وأما فسولك أكتب
هذا الكتاب أم اشترته
فإنه سؤال عن تصور
المسند أي تعيينه والفرينة
حالية وإذا علمت أن
ما ذكره المصنف من
المثال محتمل للامر من
ظهورك أن في كلام
المصنف أعني قوله
والمسؤول عنه بها هو ما يليها
كالفعل الخ نظر وذلك لأنه
لا يظهر إلا إذا كان المسؤول

(والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة (هو ما يليها كالفعل) أي في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من الخطاب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام

خاص من المسند والمسند إليه أو شيء من متعلقاتهما فأشار إلى ذلك بقوله (والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور (ما يليها) من تلك الأجزاء وذلك (كالفعل في) قول القائل (أضربت زيدا) فإن هذا الكلام بقوله الشك في وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع ضرب على زيد أم لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بآيلا منها من بعض وقد يجب بانه لما كان الغرض السؤال عن أصل النسبة المتعلقة بالمفعول وأصل النسبة للمسند والمسند هنا فعل كان الفعل هو المسؤول وإنما يتضح وينجبه إذا كانت للتصور ولو كان التصور لا يخلو عنها عن مراعاة التصديق كما تقدم وأما ان كانت للتصديق المحض فلا يتضح ما ذكرنا من أحد أجزاء الجملة ليس أولى من الآخر في الإيلاء كما ينبغي عليه أن تقابل ينبغي أن يجري الكلام حينئذ على أصله قبل الاستفهام ولهذا قررنا كلامه على ما إذا أريد بالهمزة التصور وقد تقدم البحث فيما فسره معنى الكلام الموالي للفعل فيه الهمزة وأن ذلك ينافي ما فرض

بأنه قال (والمسؤول عنه بها هو ما يليها) أي المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها مثال ذلك أفأثم أم فأعد زيد إذا استفهمت عن المسند وان استفهمت عن المسند إليه قلت أزيد أم عمرو قائم أو عن متعلقان الفعل قلت أزيد أم عمرو أضربت وأفأثم أم بالاضربت وقوله (كالفعل في أضربت زيدا) عبارة توهم أن المراد الفعل فقط ويكون تصور المسند وانما تر يد عن وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كما بينه في الإيضاح وقد تقدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر وقوله (والفاعل في أنت ضربت) يريد به الفاعل المعنوي لا الصناعي فإنه لا يتقدم على فعله وقد يقال هذا يفضي إلى أن أزيد قام استفهام عن زيد لا عن القيام وذلك يفضي إلى أنه لا يصح أزيد قام أم فعد وأنه لا يصح أزيد فعل كذا حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه وفيه بعد ثم يحدش فيما جزموا به من أن المسند تفهم عنه ما يليها نص سبويه فيما نقله شيخنا أبو حيان عنه قال في تمثيله أزيد عندك أم عمرو وأزيد القيت أم بشرا فتقديم الاسم أحسن ولو قلت ألقيت زيد أم عمرو كان جائزا حسنا وأقلت أزيد أم عمرو كان جائزا حسنا

عنه تصور المسند أو المسند إليه أو شيء من متعلقاته ما لان هذا هو الذي يأتي بالآيلا ولها ولا يظهر إذا كان المطلوب بها التصديق ووقع النسبة ادليس له لفظ واحد بل الهمزة بل دائرة بين المسند والمسند إليه فليس أحدهما أولى بالآيلا من الآخر وقد يجب بانه لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبة وهي جزم مدلول الفعل فلا بد أن يلى الفعل الهمزة وهذا البعض حمل كلام المصنف على ما إذا كان المسؤول عنه أحد الطرفين لا النسبة ولا وجهه كما علمت في بحث آخر وهو أن الشارح حمل المتن على صورة التصديق وجعل صورة التصور احتمالا مع أن التصديق انما يحصل بالطرفين فليقبل التصديق الذي هو المسؤول عنه الهمزة فهلا حمل المتن على صورة التصور ابتداء كذا في يس والجواب عنه ما علمته فقامل (قوله لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام) أي وأردت بالاستفهام تعيينه

وتقول أنت ضربت زيدا إذا كان الشك في الفاعل من هو وتقول أزيدا ضربت إذا كان الشك في المفعول من هو وهل لطلب التصديق

(قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغي أن يراد هنا بالفاعل الماعل المعنوي لا الصناعي إذا لم يحوز تقديمه على فعله (قوله إذا كان الشك في الضارب) أي تقول هذا (٣٥٤) الكلام مخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت في

كونه المخاطب أو غيره فكأنك تقول له الذي صدر منه الضرب أنت أم غيرك فالشك هنا في الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصديق (قوله إذا كان الشك في المضروب) أي أن هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحد أوجهات عين ذلك

الاحد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيره فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما بهما عليه أنقام من أن الاستفهام الذي ذكرناه يراد به التصور هنا لا يتخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صرح اطلاق الشك فيما هو تصور سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم (وهل) من حروف الاستفهام إنما تستعمل (لطلب التصديق) والمراد به هنا مطلق وقوع النسبة أولا وقوعها لانه متى علم أصل الوقوع وطلب

كما جاز أزيدا عندك أم عمرو وتقدم الاسمين جميعا من أجله وإن كان ضعيفا انتهى كلام سيدي به واختاره الشيخ أبو حيان ثم نقول إذا كان مع الهمزة أم وجعلنا المستفهم عنه ما يليها بلزم تقديم الاسمين لأن المستفهم عنه أحدهما فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلا بتقديمهما وقد قال سيدي به انه ضعيف ثم إن السكاكي والمصنف جعلنا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك أزيدا ضربت ولو كان المستفهم عنه هو زيد لكان ذلك طلبا للتصور لا للتصديق ثم نقول التصديق ليس له لفظ واحد بل الهمزة بل معناه دائر بين المبتدأ والخبر فلا يمكن أن يلي اللفظة الهمزة إلا أن يقال الاعتبار فيه هو الفعل ثم نقول يستحيل أن يلي الهمزة المستفهم عنه بل بعضه ألا ترى أن المستفهم عنه في قولك أزيدا ضربت أم عمرا المضروب مبهم لا زيد فقط ثم قوله تعالى الله أذن لكم بلزم أن يكون استفهاما عن المسند إليه وليس كذلك بل عن النسبة بدليل أم على أنه تفقروا وقول المصنف (والسؤال عنه بها هو ما يليها) ظاهر وقوله بها وذكره ذلك في هذا المحل وقطعه النظر عن النظر دون ذكره ذلك في أول الكلام أو آخره يقتضي أن غيرهما من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها وليس كذلك بل غيرها يشاركها في ذلك وقد ذكره الطيبي في التبيان (تنبيه) قولنا لا يستفهم عن المسند إليه حتى يتحقق حصول مطلق النسبة قد يلزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح أن يسبق قوم أم عمرو وليس كذلك بل يستفهم عن الفعل المستقبلي وعن فاعله إذا ترجح وقوعه وهذا مع كونه واضحا صرح به صاحب الاقصى القريب (تنبيه) ان قيل التصديق مسبوق بالتصور فإذا حصل التصديق كيف يطلب التصور وقد قلتم انه تارة يسأل عن التصور والتصديق معلوم قلنا إنما يعني بالتصديق اعتقاد وجود النسبة فن قال أزيدا قام أم عمرو مصدق بأن ثم قياما لئلا يجهل فاعله ص (وهل لطلب التصديق الخ) من الاداة الثانية

فحب

جئت ونحو ذلك اه مطول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه بمنزلة لما كبديل ادعى بعضهم أنه تو كيد لفظي اصطلاحا كما هو مسطر في كتب النحويين لكن انظر المصدر المبين للنوع والعدد هل يتقدم أولا وخرجه (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها فلا يراد أن الهمزة بأبواب التصديق إنما لانها لطلب تصديق خاص وإن كان الغرض منه قد يكون تصورا للمسند إليه أو المسند

حسب كقول هل قام زيد وهل عرو فاعده لهذا امتنع هل زيد قام أم عرو

كأمر ولذا قال العلامة البعقوبي المراد بالتصديق هنا مطلق ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها لأن معنى علم أصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (قوله حسب) أي إذا عرفت أنها الطلب التصديق فليس هي أي هذه المعرفة بحسب مبتدأ لكن ضمها ليس رفعا لأنه مبني بعد حذف المضاف إليه على الضم ومآله الفصر على طلب التصديق وإن كان ليس من طريقه أطول (قوله وتدخل على الجملتين) أي الاسم والفعلية بشرط أن تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منفي فلا يقال هل قام زيد لان في الأصل بمعنى قد وهى لا تدخل على المنفي فلا يقال قد لا يقوم زيد واعلم أن عدم دخول هل على المنفي لا ينافي أن الطلب التصديق مطلقا أعني الإيجابي والسلبى فيجوز أن يقال هل قام زيد أو لم يقوم كما صرح بذلك العلامة المحلى في شرح جامع الجوامع رادا على التاج السبكي في المتن المذكور حيث فهم من قولهم أنها لا تدخل (٢٥٥) على منفي أنه لا يطلب بها التصديق

السلبى (قوله نحو هل قام زيد وهل عرو فاعده) أي إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي ولا اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عرو) لأن وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى اطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم

حسب) وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عرو فاعده) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي ولا اختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عرو) لأن وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى اطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم

الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (حسب) أي فطلب التصديق بها حسب أي كافي عن طلب التصور فلا يتعدى بها من التصديق إلى التصور فلا تستعمل فيه وتدخل عند استعمالها في التصديق الذى تختص به على الجملتين الفعلية (نحو) قولك (هل قام زيد) الاسم كقولك (هل عرو فاعده) وانما تستعمل في التركيبين إذا أريد فيها السؤال هل حصل القيام لزيد أو لم يحصل له أصلا وهل حصل القعود لعمرو أو لم يحصل له أصلا (ولهذا) أي ولا أجل اختصاصها بالتصديق (امتنع) استعمالها في تركيب قرئت فيه بما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك (هل زيد قام أم عرو) لأن أم هنا وقع بعدها مفرد فدل على كونها متصلة والمنصلة لا تبدل على كون هل وهى اطلب التصديق وقول المصنف (حسب) أي فقط وهذه الكلمة ملازمة للاضافة معنى وتقطع عنها لفظا فتبنى على الضم في الأكثر وقد أوجعنا ما يميز به طلب التصديق في الهمزة وأمثله وهى هيئها أمثلة الاستفهام هل وعبارة الطيبي في التبيان هل مختصة بطلب التصديق وهى فاسدة والصواب أن طلب التصديق مختص بها وذلك كقولك هل قام زيد ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير لأنه لا يصلح إلا للتصديق فيحمل عليه وقوله وهل عرو فاعده فيه ما سبق من البحث وذكر المثالين لأن أحدهما جملة اسمية والاخر فعلية ثم قال (ولهذا) أي ولكون هل لا يطلب بها إلا التصديق (امتنع هل زيد قام أم عرو) لأن أم المتصلة انما تستعمل عند طلب التصور وإرادة التعيين بعد العلم بالنسبة والتصديق

الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (حسب) أي فطلب التصديق بها حسب أي كافي عن طلب التصور فلا يتعدى بها من التصديق إلى التصور فلا تستعمل فيه وتدخل عند استعمالها في التصديق الذى تختص به على الجملتين الفعلية (نحو) قولك (هل قام زيد) الاسم كقولك (هل عرو فاعده) وانما تستعمل في التركيبين إذا أريد فيها السؤال هل حصل القيام لزيد أو لم يحصل له أصلا وهل حصل القعود لعمرو أو لم يحصل له أصلا (ولهذا) أي ولا أجل اختصاصها بالتصديق (امتنع) استعمالها في تركيب قرئت فيه بما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك (هل زيد قام أم عرو) لأن أم هنا وقع بعدها مفرد فدل على كونها متصلة والمنصلة لا تبدل على كون هل وهى اطلب التصديق وقول المصنف (حسب) أي فقط وهذه الكلمة ملازمة للاضافة معنى وتقطع عنها لفظا فتبنى على الضم في الأكثر وقد أوجعنا ما يميز به طلب التصديق في الهمزة وأمثله وهى هيئها أمثلة الاستفهام هل وعبارة الطيبي في التبيان هل مختصة بطلب التصديق وهى فاسدة والصواب أن طلب التصديق مختص بها وذلك كقولك هل قام زيد ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير لأنه لا يصلح إلا للتصديق فيحمل عليه وقوله وهل عرو فاعده فيه ما سبق من البحث وذكر المثالين لأن أحدهما جملة اسمية والاخر فعلية ثم قال (ولهذا) أي ولكون هل لا يطلب بها إلا التصديق (امتنع هل زيد قام أم عرو) لأن أم المتصلة انما تستعمل عند طلب التصور وإرادة التعيين بعد العلم بالنسبة والتصديق

أي ادراك أن هذا الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسندين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد الخ) أي امتنع الجمع بينهما وبين ما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك هل زيد قائم أم عرو (قوله لأن وقوع المفرد هنا أي بعد أم الواقعة في حيز الاستفهام دليل وامتنع هل زيد قام أم عرو ولا اختصاصها بطلب التصديق لأن وقوع المفرد وهو عرو هنا أي بعد أم الواقعة في حيز الاستفهام دليل على أن أم متصلة إذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها بأن يقال أم عندك بشر ولا يقال أن ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزء من جملة وانها منقطعة لأن وقوع المفرد الذى هو جزء جملة بعد أم المنقطعة جواز مشروط بكونها بعد الخبر نحو أنها لا بل أم شاء وهذا ليست واقعة بعد الخبر وانما سميت أم هذه منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها لان الغرض من الاثبات بالانتقال من كلام الى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضربية وانما سميت أم المتصلة بذلك لاتصال ما قبلها بما بعدها (قوله وهى اطلب تعيين أحد الأمرين) أي المفرد الذى قبلها والمفرد الذى بعدها أو ما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فطلب التصديق فيجوز وقوعها بعد هل تأكيذا (قوله مع العلم بثبوت أصل الحكم) أي المحكوم به والعلم بثبوت المحكوم به تصديق وحاصله أنها لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بأم المتصلة

وقبح هل زيد اضرب بتقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قدم عليه ولم يفتح

مع حصول التصديق في نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق بالحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكرين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لأنه التصور بوجه ما (قوله وهل انما تكون اطلب الحكم) أي التصديق أي قام المتصلة تفيد أن السائل عالم بالحكم وهل تفيد أنه جاهل به لأنها الطلبية وحينئذ فبين هل وأم المذكورة تدافع وتنافض فيمتنع الجمع بينهما في تركيب واحد ونفس الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط وأنه عبارة عن الحكم وأن تصور المسند والمسند اليه والنسبة أي ادراك كل منها شرط للتصديق لأجزائه وهذا هو مذهب الحكماء وهو المختار وقبل أن التصديق مركب من تصور المسند (٢٥٦) والمسند اليه والنسبة ومن الحكم وعوادرك أن

وهل انما تكون اطلب الحكم فقط ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو القبح ولا يمنع لما سيجيء (و) لهذا أيضا (فتح هل زيد اضرب) لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل اطلب حصول الحاصل وهو محال

السؤال عن التصور لأنها التعيين أحد الشيتين المنبهم من وقعت منه النسبة منها بعد العلم بأصل تلك النسبة وقد تقدم أن هل اطلب أصل النسبة فقط ضاهها جهل أصل النسبة إذ لا يستل عن معلوم ومقتضى أم المتصلة العلم بها قنانيا ولو لم يذكر أم مع هل أصلا أو ذكرت منقطعة بأن أريد الانتقال من كلام إلى آخر فقبل مثلا هل زيد قام أو هل زيد قام أم عمرو وقائم بمعنى بل عمرو قائم على وجه الاضرب لم يمتنع ولم يفتح كما ساقى قريبا (و) لأجل اختصاصها بالتصديق (فتح) استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول عن الفعل نحو قول القائل (هل زيد اضرب) بتقديم زيد على ضربت وانما كان مظنة للعلم بحصول أصل النسبة (لأن التقديم) أي تقديم المفعول (يستدعي) أي يقتضي غالبا (حصول التصديق) أي أن المتكلم حصل له تصديق بنفس) وقوع (الفعل) الذي هو الضرب وانما سأل عن تعيين المفعول فكانه يقول هذا الضرب الصادر منك من الذي وقع عليه هل هو زيد أو غيره فالجهول هو المفعول فعلى مقتضى ظاهر الاستعمال والغالب يكون سؤال عن المفعول لأن ثبوت أصل الفعل وعلى مقتضى أصل استعمال هل يكون سؤال عن أصل الفعل وهو طلب تحصيل الحاصل وهو عبث يتزل في باب البلاغة منزلة الحال فكان بين ظاهرهما التنافي ففتح ونحو زيد في طلب النسبة فيلزم طلبها وكونها حاصله وهما متنافیان قال السراج تبع الصاحب الفتح بخلاف أم المنقطعة فيجوز أن تعادل هل فتقول هل قام زيد أم قد بشر قال سيبويه تقول هل تأتيني أم تحدثني قلت أم لا تقع بعد هل الامتطة لأنها لا يطلب بها الا التصديق ولا تكون أم معه الامتطة كما سبق ولأنه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة قال ابن الصائغ ولا يجوز استعمال أم بعد هل الآن تريد المنقطعة كقوله

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحي * رحي الحرب أم أضحت بفيلج كاهيا
قال سيبويه هو على كلامين فقول السكاكي حينئذ امتنع أن يقال هل عندك عمرو أم بشر بخلاف أم

النسبة واقعة أولست الواقعة فإن قلت لم لا يكون المطلوب بنحو وانما هل زيد قام أم عمرو الأمرين معا أعني طلب التعيين وطلب الحكم بأن يكون المطلوب جهل التصديق وبأن التعيين بقصد أن معا باللفظين المختلفين إذ طلب التعيين لم يقصد جهل بل بأم وطلب الحكم لم يقصد بأم بل بهل وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وأم المتصلة قلت المراد أن الجملة الواقعة فيها هل لا تكون الا لطلب التصديق والجملة الواقعة فيها أم لا تكون الا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدي إلى التناقض على أن طلب التعيين بأم يستلزم كون التصديق بأصل الحكم حاصلًا إذ قد قلنا انها لطلب تعيين

أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تقتضي عدم حصوله وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من أصله (قوله ولو قلت الخ) أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بأم بعد هل فالولم تذكر أنه لا يمنع بل يكون تبيها لما سيجيء من قول المصنف لأن التقديم الخ (قوله وله- إذا أيضا فتح) أي ولأجل اختصاصها بالتصديق فتح استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول على الفعل سواء كان ذلك المفعول مفعولا لنحو هل زيد اضرب أو غيره نحو أفي الدار جلست وأرا كبا حنت وأعندك قام عمرو (قوله لان التقديم) أي تقديم المفعول على الفعل (قوله يستدعي) أي يقتضي غالبا (قوله حصول التصديق) أي حصول العلم للمتكلم (قوله بنفس الفعل) أي بنفس وقوع الفعل كالضرب أي ان التقديم يقتضي أن المتكلم عالم بوقوع الفعل (قوله فتكون هل الخ) أي لأنها اطلب التصديق (قوله وهو محال) أي وحصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثا

هل زيد اضربه لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدما كما

(قوله وانما عتق) أي مع أن العلة المذكورة تقتضي منع الاحتمال أن يكون زيداً أي في المثال المذكور مفعول فعل محذوف أي مقدره. ويكون مفعول المذكوـر محذوفاً والتقدير هل ضربت زيداً ضربه. وحينئذ فلا يكون عتاقه تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل (قوله أو يكون التقديم لجرد الاهتمام) أي لاهتمام المجرد عن التخصيص أي وحينئذ فلا يكون التقديم مستنداً على التصديق بحصول الفعل فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل (قوله لكن ذلك) أي ما ذكر من كون زيداً مفعولاً محذوفاً أو مفعولاً للمذكوـر كقوله لجرد الاهتمام لا للتخصيص (قوله خلاف الظاهر) أي لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر إذا الغالب في تقديم المنصوب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قبيحة وإذا علمت ما يلزم على كل منهما ظهر لك أن كلامنا من الاحتمالين (٣٥٧) بعيد مرجوح لأنه مع بعده يمكن في نصيح قولك هل زيداً

وانما عتق لاحتمال أن يكون زيداً مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيداً (ضربه) فإنه لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيداً) أي هل ضربت زيداً ضربه

وهو أن مقتضى ما ذكر أنه إذا قدم المفعول بقصد الاهتمام بخوجه الحبيب انتهى كان قبيحاً مخالفاً للغالب قال العلامة البهوتي قبل ولا فائله وعلى هذا فيكون القبح مخصوصاً بتقدير الفعل وحينئذ فيراعى ما حصل في نفس الأمر فان قصد التخصيص امتنع ان قصد تقدير الفعل في نفس الأمر فان قصد التخصيص امتنع وان قصد تقدير الفعل في نفس الأمر لم يقيح ولا يراعى في القبح المنة كما أشرفنا إليه قبل وظاهر كلام المصنف ما قررناه تأمل ثم القبح المذكور انما يكون حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال (دون) ما إذا اتصل به نحو قول الفاعل (هل زيداً ضربه) فإنه لا يقيح لان الفعل لما اتصل بالشاغل الذي هو الضمير لم يتعين التخصيص المقيد بحصول العلم بأصل النسبة وانما لم يتعين (لجواز تقدير) الفعل (المفسر) بفتح أنسب (قبل زيداً) فيكون الأصل هل ضربت زيداً ضربه وإذا قدر قبل زيداً لم يقدح في خصوصه عندك بشر يفرض بان هذا التركيب ممتنع وان أم هذه متصلة وقد اعترض عليه في ذلك ولا اعتراض لانه يعني انادالم تقدر عندك قبل العاطف تكون أم هذه متصلة وهذا التركيب ممتنع عند البيهاتين لما فله وعند النحاة عدم تقدم الهمزة اليوساغ هذا التركيب لكانت أم هذه متصلة نعم اطلاق امتناع هل قام زيداً م عمر ومن السكاكي والمصنف فيه نظراً لانه انما عتق حيث لم يقدر فعل قبل العاطف فان قدر جازو كان على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقضاه كلام سيبويه ونص عليه ابن مالك في شرح الانبئة وقال السكاكي انه يقيح أعندك زيداً م عندك عمرو بانقطاع أم قلت بل ينبغي أن عتق لان الظاهر من أم هذه انها متصلة فإنه على معنى أعندك زيداً م عمرو ولا فرق بينهما الا ان هذا جملتان ولا أثر لذلك في

المثال سائر المتعلقات نحو هل في الدار جالس وهل راكباً جالس وهل عندك قام عمرو وانما عتق لعدم لزوم اعادة ما بينهم غالباً من التقديم الذي هو السؤال عن المفعول بعد العلم بأصل الفعل لجواز أن يكون زيداً مفعولاً لفعل محذوف فلا يفيد الاختصاص ولكن في هذا التفسير يمنع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح فالقبح على هذا الاحتمال يكون من تبادر التخصيص ومن قبح المقدر وقيل لجواز أن يكون التقديم لجرد الاهتمام فالقبح على هذا التقدير من تبادر التخصيص وعلمه ويلزم عليه القبح ولو لم يحقق الاهتمام ووجد كقولك هل وجه الحبيب تنفي قيل ولا فائله وعلى هذا يكون القبح مخصوصاً بتقدير الفعل وحينئذ يراعى ما حصل في نفس الأمر فان قصد التخصيص امتنع ان قصد تقدير الفعل في نفس الأمر لم يقيح ولا يراعى في القبح المنة كما أشرفنا إليه قبل وظاهر كلام المصنف ما قررناه تأمل ثم القبح المذكور انما يكون حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال (دون) ما إذا اتصل به نحو قول الفاعل (هل زيداً ضربه) فإنه لا يقيح لان الفعل لما اتصل بالشاغل الذي هو الضمير لم يتعين التخصيص المقيد بحصول العلم بأصل النسبة وانما لم يتعين (لجواز تقدير) الفعل (المفسر) بفتح أنسب (قبل زيداً) فيكون الأصل هل ضربت زيداً ضربه وإذا قدر قبل زيداً لم يقدح في خصوصه عندك بشر يفرض بان هذا التركيب ممتنع وان أم هذه متصلة وقد اعترض عليه في ذلك ولا اعتراض لانه يعني انادالم تقدر عندك قبل العاطف تكون أم هذه متصلة وهذا التركيب ممتنع عند البيهاتين لما فله وعند النحاة عدم تقدم الهمزة اليوساغ هذا التركيب لكانت أم هذه متصلة نعم اطلاق امتناع هل قام زيداً م عمر ومن السكاكي والمصنف فيه نظراً لانه انما عتق حيث لم يقدر فعل قبل العاطف فان قدر جازو كان على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقضاه كلام سيبويه ونص عليه ابن مالك في شرح الانبئة وقال السكاكي انه يقيح أعندك زيداً م عندك عمرو بانقطاع أم قلت بل ينبغي أن عتق لان الظاهر من أم هذه انها متصلة فإنه على معنى أعندك زيداً م عمرو ولا فرق بينهما الا ان هذا جملتان ولا أثر لذلك في

(٣٣ - شروح التلخيص ثانياً) مثل هل قام زيداً م عمرو لاحتمال تقدير فعل بعد أم لتكون منقطعة وان كان خلاف الظاهر اذ مخالفة الظاهر لا تقتضي الامتناع عن ما ذكرتم وان اقتضت القبح وأجاب بأن نحو هل زيداً م عمرو لم يقع في كلام العرب حتى يتكلف صحتة ولو على قبح اذ أم المنقطعة المذكور بعدها المفرد المعمول محذوف انما انطقوا به بعد الخبر نحو انهم الابل أم شاء وأما أم المذكورة في الاستفهام فلم ينطقوا بعدها الا بالجله بخلاف نحو هل زيداً م عمر فانه وجد في كلامهم فاضطررنا الى تكلف صحتة ولو على قبح اذ لو كان ممتنعاً لما انطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) أي فيكون العمل عليه بعيداً والحل على التخصيص أرجح وإذا كان مقتضى الامتناع راجحاً كان هذا المشاز قبيحاً مع ذلك الاحتمال المرجوح السكاكي في تصحيحه (قوله دون هل زيداً ضربه) أشار المصنف به إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق أما إذا اتصل به كهذا المثال فلا يقيح (قوله لجواز تقدير المفسر الخ) أي لجواز ذلك جوازاً راجحاً لان الأصل تقديم العامل على المعمول وحينئذ فلا يستدعي حصول

وجعل السكاكي قبح نحو هل رجل عرف لذلك أي لما قبح هل زيد اضربت ويلزمه أن لا يقبح نحو هل زيد عرف لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق

التصديق بنفس الفعل لان السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون هل لطالبه فبحسن وعما قلناه من أن المراد الجواب والراجع اندفع ما يقال ان مطلق الجواب لا يخلص من التباحة ولا يذهبها وانما عبر بالجواب إشارة الى انه قد لا يتصدر المفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز أيضا لكن برجوحية ويكون التقديم (٢٥٨) هل زيد اضربت ضربه ويكون على هذا من باب التخصيص

(وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) أي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف قدّم للتخصيص (ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبح باجماع النحاة

فلم يقبح لان السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت أصل الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت كما في المثال الاول (وجعل السكاكي قبح) قول القائل (هل رجل عرف) المنفق على قبحه (أجل ذلك) المذكور وهو كون التقديم للتخصيص المفيد للعلم بأصل الثبوت المنافي لمقتضى هل وانما جعله لذلك لان مذهبه كما تقدم أن نحو هذا المثال يقتضيه أن رجلا مقدم عن تأخير على أنه فيه فاعل معنى فالأصل في هل رجل عرف عنده هل عرف رجل على أن رجلا لا يدل من الضمير فالتقديم يفيد التخصيص المنافي لمقتضى هل ولم يجعله متمنع الجواز أن لا يقدم للتخصيص بل مجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل يكون رافعا لرجل (ويلزمه) أي ويلزم السكاكي حيث جعل علّة القبح تقدما بغيره في التخصيص (أن لا يقبح) ما لا يصح فيه التقديم للتخصيص لانتفاء علّة القبح عنه نحو قولك (هل زيد عرف) فان تقديم المفعول فيه ليس للتخصيص المستدعي حصول التصديق

الاتصال وعدمه بل يكون المعنى على كلامي في الثاني منهما استفهام مع اضراب وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا اضراب فانظروا أن أم فيه متصلة وأنه لا يجوز قوله وقبح هل زيد اضربت لان التقديم على ما قررته يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والمستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب فقوله هل زيد اضربت لا يكون استفهاما عن التصديق لانه يخصم الالحاصل ولا عن التصور لان هل لم يوضع له وقد تقدم ما عليه من الاعتراض قال الشارح وانما قال قبح ولم يقل امتنع وان كان ما ادعاه جمع اثنين متنافيين فهو يقتضي المنع لانه يحتمل أن يكون مفعولا لا محذوف تقديره هل ضربت زيد اضربه لكن هذا التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فلذلك كان بعيدا فكان الجدل على غير وجهه وقل انما حكم بقبحه دون امتناعه لان الذي أدى الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بلامر بل راجع ولا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب فلما كان المقتضى الى الامتناع راجعا كان هذا قبحا مخالفا لفته الراجح قال المصنف (دون ضربته) أي لا يقبح هل زيد اضربه لان القبح انما جاء في هل زيد اضربت التحق

ويلزمه الفساد السابق والاصل أن هذا المثال يحتمل احتمالين أحدهما راجع والآخر مرجوح ويلزمه الفساد فعمل على الراجح فلذا كان خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) أي وانما حصل قبحه لاجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله قدّم للتخصيص) أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والجعل انما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل ولم يجعل المثال المذكور متمنع الجواز أن لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص بل مجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير

فعل رافع لرجل (قوله ويلزمه) أي حيث جعل علّة القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا وفيه للتخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام أو التقوى لان اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة للتخصيص في رجل عرف لكونه لا سبب سواء لكونه مبتدئا نكرة وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص وإذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعي الخ) تفريع على المنفى أي ليس للتخصيص الذي يتفرع عليه استدعاء الخ (قوله مع أنه قبح باجماع النحاة) مرتبط بقوله ويلزمه أن لا يقبح ووجهه فبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع أنها اذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون في جملة الالفاظ مع أن صاحب المفصل خرج على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب المفصل من التوجيه انما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لأنه توجيه له مع كونه شائعا حسنا

وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع بل هو ان أن يقيح لعله أخرى (وعلى غيره) أى غير السكاكى (قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف

بأصل الفعل المنافي للطلب بهل بل للاهتمام والتقوى كما تقدم اذ لا يصح تقدير تأخير على أنه فاعل معنى كما قدر السكاكى فى هل رجل عرف مع أن هذا التركيب أعنى هل زيد عرف قبيح بالاجماع وأجيب عن هذا بان انتفاء علته من علل القبح وهى كون التقديم للخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعله أخرى اذ لا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل فاللازم عدم وجود القبح لتلك العلة لاننى القبح مطلقا كما قال المصنف (وعلى غيره) أى غير السكاكى (قبحهما) أى علل قبح المثالين وهما هل رجل عرف وهل زيد عرف بعلة أخرى

التقديم المقتضى للاختصاص المقتضى لحصول التصديق بالنسبة وأما هل زيد اضربه فيجوز أن يكون العامل فى زيادته ماعليه التقدير هل ضربت زيد اضربه فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس فى الجملة ما يقتضى التصديق فصيح الاستفهام هل عن التصديق قلت وما ذكره المصنف من صحة هل زيد اضربه وعدم قبحه ومن قبح هل زيد اضربت المقتضى لجواز فى الجملة ممنوع فان أدوات الاستفهام غير الهمزة اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا فى ضرورة شعر هذا نص ابن عصفور فى المقرب وقال سيبويه فى باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال ولو قلت هل زيد ذهب لم يجز وكذلك قال غيره وقال شيخنا أبو حيان لو قلت هل زيد اضربت لم يجز الا فى الشعر فاذا جاء فى الكلام هل زيد اضربه كان ذلك على الاشتغال هذا مذهب سيبويه وخالفه السكاكى وجوز أن يلحق الاسم وان جاء بعده الفعل انتهى وانما المصنف تبع فى ذلك قول الزمخشري فى الفصل فانه قال فصل وقديحى والفاعل ورافعه مضمرا الى أن قال والمرفوع فى قولهم هل زيد خرج فاعله فعل مضمير يفسره الظاهر لا يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فانما اولها الفعل لانا نقول مرادهم أن يلحق الفعل لفظا وهذا كما أن لم وقد وسوف ولن لما كان الفعل مختصا بهم بل لهما الاصرح الفعل وكذلك لو على مذهب البصريين وان كان الصحيح خلافا لمصادمته لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون ثم نقول ان جاز ذلك على رأى الكسافى وجب فيه الاشتغال وتقدير الفعل قبله وحينئذ فلا تقديم فلا اختصاص فلا قبح حينئذ قبح هذا باطل قطعا بل هو بين امتناع وحسن فجواز مع قبحه بل بقوله قائل ثم رد على الزمخشري من جهة المعنى ما سبق أنى ثم اعترض المصنف على السكاكى بأنه جعل قبح هل رجل عرف للتقديم المفيد للاختصاص قال ويلزمه أن لا يقيح هل زيد عرف لانه يرى أن نحو زيد عرف ليس فيه اختصاص قلت ومن أين للمصنف أن السكاكى يوافق على قبح هل زيد عرف اذا كان المقتضى لقبح هل رجل عرف عنده انما هو التقديم المفيد للاختصاص فقد لا يقول به نعم يرد على السكاكى أنه يقول فى نحو رجل عرف أنه لا يلزم أن يكون للاختصاص بل قد يكون له وقد لا يكون وانما يقول به غالبا اذ لم يكن الابتداء بالمشكرة مستوع سواه وقولنا هل رجل عرف للابتداء بالمشكرة فيه مسوغ وهو حرف الاستفهام فليس متعينا للاختصاص ولا راجح فيه فكان من حقه أن يفصل فيه بين أن يقصد الاختصاص فيتبع أولا ولا يتبع والزمخشري لا فرق عنده بين زيد عرف ورجل عرف فى افتادهم ما الاختصاص وقد جوز هذين التركيبين ولم يقيحهما وسببه أنه يرى أن العامل سابق فلا تقديم فلا اختصاص لكن يلزمه القول بقبحهما لان المستفهم عنه ما يلى الاداة فيلزم أن يكون هو المسند اليه شافيا يكون تصورهما وهو لا يجوز هل ولا عذر عن ذلك الا أن يقال المستفهم عنه ما يلىها ماقاطا وتقدير والذى ولىها تقدير الفعل قوله (وعلى غيره)

المصنف على السكاكى وحاصله

أن ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكى

لان انتفاء علة من علل

القبح وهى كون التقديم للخصيص لا يستلزم انتفاء

جميع العلل فلا يلزمه أن

يقول بحسن هذا التركيب

بل يجوز أن يقول فيه

بالقبح لعله أخرى اذ لا يلزم

من نفي علة نفي جميع العلل

فاللازم على ما قاله عدم

وجود القبح لتلك العلة لا

نفي القبح مطلقا كما قال

المصنف اه لكن هذا

الجواب انما يظهر اذا لم تكن

علة القبح محصورة عند

السكاكى فيما ذكره وظاهر

عبارته بغيره لا اختصاص

حيث قال ولا اختصاصا

بالتصديق قبح هل زيد

عرفت الا أن يقال تقديم

قوله للاختصاص لا

للاختصاص بل لغرض

آخر (قوله لان ما ذكره)

أى المصنف (قوله لجواز

أن يتبع) أى هل زيد عرف

عند السكاكى لعله أخرى

هى ما ذكره غيره من أن

هل فى الأصل معنى قد وجد

مختصة بالفعل فكذلك

كان معناه ما يكون السكاكى

قائلا بما على به غيره فى قبح

هذا التركيب (قوله

والغیره فقيحهما بان

هل الخ) أى على غيره

قبحهما بعلة أخرى غير

ما على بها وهو أن هل دائما بمعنى قد فى استعمالها الاصلى والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فاصل هل عرف زيد هل

بان أصل هل أن تكون بمعنى قد إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام

عرف زيد بداخل همزة الاستفهام على هل التي بمعنى قد فكانه قيل أقدر عرف زيد فقول الشارح وأصله أي أصل هل بمعنى قد أهل همزة الاستفهام إشارة لذلك قال أبو حيان في الإفصاح وذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل قد تكون بمعنى قد مجرد عن الاستفهام وربما سري وأبداً قول تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر ثم إن المراد بمعنى قد المذكور قبل التقريب أي قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئاً مذكوراً كذا في الكشف وفسرها غيره بقدر خاصة لكن جعل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وجلها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر في شأن آدم قد أتى على الإنسان وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً وذلك (٣٦٠)

(بأن هل بمعنى قد في الأصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطلفت عليها في الاستفهام وقد من خواص الأفعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يتبع هل زيد قائم لأن ما إذا لم تر الفعل غير ما علم به السكاكي في هل رجل عرف وهي (أن هل) كانت (بمعنى قد في الأصل) أي في أصل استعمالها فاصل هل عرف زيد بداخل همزة الاستفهام على هل على أنها بمعنى قد فكانه قيل أقدر عرف زيد (وهذا أصل استعمالها ثم ترك الهمزة قبلها) أي قبل هل أي أسقطت (الكثرة وقوعها) أي هل (في) إرادة (الاستفهام) بمعنى أنه متى أريد الاستفهام عن فعل مع قصد إفادة معنى قد استعملت فيه هل دون قد فلما كثرت استعمالها كذلك أقيمت مقام الهمزة التي كانت تصاحبها كثيراً وأتى فيها معنى قد فلم تقدر الهمزة أصلاً بل تطلمت عليها هل في إفادة معناها فلا جعل أنها بمعنى قد في الأصل أدخلت على الفعل دون الاسم كقد مرعاهلها الأصلي ولكن انما يراعى فيها معناها الأصلي في لزوم موالاتها الفعل إذا وجد الفعل في التركيب وأما إذا لم يوجد رأصلاروعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له فجاز دخولها على الاسم فلا يقع أن يقال هل زيد قائم وانما يقع أو يمنع نحو قولك هل زيد قام والفرق بين التركيبين أنها كما تقدم حيث لم تر الفعل في حينها تسلمت عنه ولم تذكر أي علم غير السكاكي فجاء هل زيد عرف وهل رجل عرف (بان هل في الأصل بمعنى قد) كما جاء في قوله تعالى هل أتى على الإنسان فإذا استعملت في الاستفهام كان أصله أن يؤتى معها بالهمزة لأنها كثر وقوعها في الاستفهام تركوا الهمزة وكما يقع قد زيد عرف يقع هل زيد عرف هذا معنى كلام المصنف قلت قوله أصل هل أن تكون بمعنى قد أي بها حال كونها استفهامية بمعنى قد فهو بعيد لأن ذلك يخالف أطباق المعربين على تسميتها حرف استفهام وإن عني أن معناها الأصلي قد ثم استعملت في الاستفهام فذلك ممنوع ولو صح لا يقتضي عساواتها القدي هذا الحكم وقولهم أنهم تركوا الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام بمعنى أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته وفيه نظر لأنه ليس كل شيء كان متعيناً للشيء يلتزم فيه تركه إذا قلنا ذلك الشيء فترك الهمزة قبلها لا يجمع بين حرفي استفهام لا الكثرة وقوعها في الاستفهام والذي أوقع المصنف في ذلك كلام الرخشي في

الحين من كونه طيناً (قوله بمعنى قد) أي ملتبسة بمعنى قد وهو التقريب أو التحقيق أو التوقع على الخلاف في ذلك (قوله وترك الهمزة قبلها) أي قبل هل وأشار بقوله للكثرة الخ إلى أنها قد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر كما مر (قوله وقوعها في الاستفهام) أي في الكلام الذي راد به الاستفهام (قوله فأقيمت هي مقام الهمزة) أي وأتى فيها معنى قد (قوله وتطلفت عليها في الاستفهام) أي في إعادته وفيه أن هذا يقتضي أن هل غير موضوعه للاستفهام فينا في ما سبق من أنها موضوعه لطال التصديق وأجيب بأن

وضعها ذلك باعتبار العرف الطارئ ولا ينافي أنها تطلمت على الهمزة في إفادة معناها (قوله وقد من خواص الأفعال الخ) هذا من تمة التعليل وكذا ما هو بمعناه لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم ما يتبع أن كان في الجملة فعل أو بدونه لم يكن فيما فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فإن دخولها عليه ممنوع (قوله وانما لم يتبع هل زيد قائم مع أنه جائز بلا قبح فأى فرق بين ما إذا كان الخبر فعلاً قلتم بقبحه وإذا كان اسماً قلتم بعدم قبحه مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين في القبح وحاصل ما أجاب به الشارح أنه فرق بين الأمرين وذلك لأنه إذا كان طرفاً للجملة اسمين لم تر هل الفعل في حينها فتد هل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له وإذا كان الخبر فعلاً رأيت هل الفعل في حينها فلا ترضى الإيعان فتد هل نظرنا لمعناها الأصلي وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على الفعل

وهل تخصص المضارع بالاستقبال

(قوله في حـ) أي في قرب حيزها والآخرها مشغول بها لا يقبل غيرها (قوله وتأت) أي ولم تتذكر المعاهد والاطنان فائتة ما غاب عن العين غاب عن الخاطر (قوله تذكرت العهد) أي العهد الذي بينها وبينه من حيث أتت في الأصل بمعنى قد انقضت بالفعول وكان المناسب أن يقول قائم: تذكر العهد وتجن إلى الألف المألوف ولا ترضى الخ لأن إذا الاستقبال فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنت إلى الألف المألوف) المراد بالألف المألوف (٦٦١) الفعل وحنت بالتخفيف بمعنى

مالت وعطفت من حنا
يحنو حنوا والتشديد
بمعنى اشتاقت من حن
يحن حنينا والمألوف تأكيد
لما قبله (قوله ولم ترض
بافتراق الاسم بينهما) أي لم
ترض بتفرقه ولو لم يحسب
الصورة الظاهرية وذلك
فيما إذا قدر الاسم فاعلا
الفعل محذوف فيفسره
المسند كور وكان المناسب
إبدال افتراق بتفرق إذ
لا يقال افتراق زيد بين بكر
وعمر وإنما يقال تفرق
بينهما أو افترق منهما تأمل
(قوله وهي) أي هل
المنقولة للاستفهام فلا
ينافي صحة دخول هل التي
بمعنى قد على الحال فله سم
وقوله تخصص المضارع
بالاستقبال أي تخصصه
لذلك بعد أن كان محتملا
للحال وذلك لأنها لما كانت
منقولة للاستفهام التزم
فيما تقتضاه وهو تخلص
الفعل المضارع بالاستقبال
لأن حصول الأمر المستفهم
عنه يجب أن يكون
استقباليا لا يستفهم

في حـ يرها ذلك عنه وتأت بتذكار المعاهد وتجن إلى الألف المألوف
فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع
كالبين وسوف

المعاهد والاطنان وأما إذا رأت أمامها قائم تذكر المعاهد وتجن إلى الاوطان فلا تجد بد من معانقته
على أصلها فلا تقبل تفرق الاسم بينهما وبين الفعل الذي هو الفها ولما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها
مقتضاها ليميز أصل الغرض الذي نقلت إليه وذلك هو تخلصها بالفعل المضارع بالاستقبال لأن حصول
المستفهم عنه ينبغي أن يكون استقباليا لا يستفهم عن الواقع في الحال حال فهو لا أن يكون على
وجه آخر وإلى هذا أشار بقوله (وهي) أي هل (تخصص) أي تخلص الفعل (المضارع بالاستقبال)
ولم يذكر الجمل الاسمية والماضى فظاهر بقاء كل منهما على أصله وأنها لا تؤثر في أحدهما شأنه التخليص
المفصل حيث قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد لأنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تنفع إلا في استفهام
وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس ربوع يستتنا * أهل رأونا بسقم القاع ذي الأكم
وإذا أخذ على إطلاقه يلزم أن تكون هل حيث وقعت معناها فتخرج عن الاستفهام بالكلية والذي
أوقعه في ذلك قول سيبويه وكذلك هل انما هي بمنزلة قد لأنهم تركوا الألف واللام قبلها إذا كانت
لا تنفع إلا في الاستفهام وقد أول السيرافي كلام سيبويه على أن المراد أن هل يستقبل بها الاستفهام
كما أن قد يستقبل بها الخبر وقال السيرافي في هذا البيت وهذا غير معروف والرواية أم هل رأونا
وقال ابن مالك هل يتعين مرادفها إذا دخلت عليها الهمزة ورد عليه شيخنا البروجان وقال لا تنفع
مرادفها أصلا وخرج البيت على الزيادة وبالجمل فهموا أو كسر الخاء متفقون على أنه عند ارادة
الاستفهام ليست بمعنى قد وقد أورد بعض الشارحين أن الواجب على قد لا تمنع هل زيد قائم كما
امتنع قد زيد قائم وأجيب بأنها جاءت على الهمزة في ذلك وانما لم تحمل على الهمزة في عدم فتح هل زيدا
ضربت لأنها واجبة ما تسحقه فلم تحمل على ما هو غير أصلها وبالجمل ما ذكره الزنجشيري من كون
هل بمعنى قد أن أراد المرادفة فهو في غاية البعد وأما قول المصنف أن في الأصل بمعنى قد وما أوجه
كلامه من أن أصلها ذلك ثم صارت للاستفهام فلم يقبل به أحد فبما علمت ص (وهي تخصص
المضارع بالاستقبال الخ) ش لما كانت هل ليست أصلا في الاستفهام بل فرعها فصارت
عن الهمزة فاختص المضارع بعدها بالاستقبال فلا يجوز أن تقول هل تضرب زيدا وهو أخوك
لأن هذا استفهام توبيخ والتوبيخ لا يليق بكون هل المستقبل انما يكون على الحال أو الماضى
واستفهام التوبيخ لا يكون إلا بالهمزة ويصح أن تقول أتضرب زيدا وهو أخوك توبيخا على ضرب

عن الواقع في الحال حال شهوده الآن يكون على وجه آخر ولم يذكر المصنف الجمل الاسمية والماضى فظاهر بقاء كل منهما على أصله
وأنها لا تؤثر في أحدهما شيئا (قوله بحكم الوضع) أي لا بالقرائن بمعنى أن الواضع وضع هل لتخصص المضارع بالاستقبال إذا دخلت
عليه بعد أن كان محتملا للالة وللحال وأعلم أنه الذي من الحروف المغيرة للمضارع الفعل لأنها في الأصل بمعنى قد وهي لا تغير فلا يرد
ما قيل أنها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضى بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم
ما وعد ربكم حقا

فلا يصح أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك كما تقول أن تضرب زيدا وهو أخوك

(قوله فلا يصح الخ) أي فلا جمل أنهم المخصص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك هل تضرب زيدا وهو أخوك ووجه عدم الصحة أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها حال فقد تدنا في الأمران والذليل على أن الفعل هنا حال أن جملته وهو أخوك حالية مضمونها حاصل في الحال ومضمون الحال قيد في عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الأخوة ثابتا في الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان العامل أيضا واقعا في الحال والحاصل أن مضمون الحال قيد للعامل ثم إن كان مضمون الحال حاصلًا في حال التكلم كما في هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصلًا في تلك الحال أيضا لوجوب مقارنة المفيد لقيده في الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتا في حال التكلم كما في قولك جاء زيدًا كما لم يكن مضمون العامل حاصلًا في تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوي وظاهر ذلك منه أن المراد عدم الصحة في قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وإن أمكن عتلا ولا يقال إن إطلاق عدم الصحة مشكل (٢٦٢) لأن عمل قد تكون بمعنى قد وقد لا تنافي الحالية لانا نقول كلامنا

(فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك) كما صح أن تضرب زيدا وهو أخوك

في الحقيقة انما هو بحكم الوضع كالسين وسوف وكل ما يدل به فليضبط القاعدة بأداء مناسبة (هـ) الاجل أنهم المخصص المضارع بالاستقبال (لا يصح) أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك (هل تضرب زيدا وهو أخوك) فان تقييد الضرب بالأخوة يقيده شيئين أحدهما الانكار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدقة أو نسب أو لا أخرا الحال لأن الأخوة حالية إذا يراد استقباله ولا مضمين إلا الاستفهام الانكار لا يناسبه عرفا إلا الحال إذ لا معنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيككون لك أخا وقد يعني وهو عدو الآن الأعلى تعسف وإذا كانت حالية وهي قيد في الفعل أفادت ارادة الحال في الفعل لمقارنة الحال بقيدها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذه الجملته عرفا زاد وهو أخوك ليدل على ارادة الحال في الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو ينافي مفاد هل في المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ما ذكر (كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) لأن الاستفهام بالهمزة يصح فيه ارادة الحال ومعناها الانكار واقع هذا مراد المصنف وهو ارادة الحال حال الضرب فلا يتوهم ما يوهمه كلام بعضهم من انه يمتنع لاجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاكي شاهد لما قلناه لانه قال وهو في حال الفعل لم يبق الآن يقال لانسلم أن التوبخ لا يكون الأعلى مستقبل فر بما يوجب على مستقبل لظهور القرائن من وعد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنقل يشهد لما قلت انه مراد المصنف وهو أن سيبويه قدس في قول الشاعر

فما أنا والسيف في متلف * يسبح بالذكر الضابط

ما كنت وقد رفي قواهم كيف أنت وقصة من تريد كيف تكون بالمضارع قال ابن ولاد وجاءة انما قدر كنت مع ما قدر تكون مع كيف لان ما أنت والسبح واستفهام توبخ وهو لا يكون الأعلى ماض

في هل المنقولة للاستفهام لافي هل مطلقا كما سر اه يس (قوله في أن يكون) متعلق بقول محذوف أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعا في الحال فان في كلام الشارح مصدريه وهل يصح أن تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن أي لا يصح قولك هذا في زمن يكون الضرب واقعا الخ والظاهر عدم الصحة لأن جملته يكون الضرب الخ صفة لأن ولا عائد فيها (قوله على ما يفهم) أي وهو غنا كذلك على ما يفهم عرفا من قوله وهو أخوك فان الشائع في العرف انه إذا قيل زيد أخوك كان معناه انه متصف

بالأخوة في الحال وانما قيد بالعرف لان معنى زيد أخوك بحسب الوضع انه ثبت له الاضاف بالأخوة قصدا

ساعة ما ولو في الماضي كذا قرر شيخنا العدوي والحاصل أن تقييد الضرب بالأخوة يقيده شيئين أحدهما الانكار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدقة أو نسب أو لا أخرا حالية الضرب لأن الأخوة حالية إذا يراد استقباله ولا مضمين إلا الاستفهام الانكار لا يناسبه إلا الحال إذ لا معنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيككون لك أخا يعني وهو عدو الآن لأن ذلك تعسف وإذا كانت الأخوة حالية وهي قيد في الفعل أفادت ارادة الحال في الفعل لوجوب مقارنة المفيد لقيده في الزمان وإذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمفاد هل مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ فلا يصح أن يقال ما ذكر من المثال (قوله وهو أخوك) قبل المراد بالأخوة التأخي وهو الصداقة لا الأخوة الحقيقية والالكان الحلة الاسمية حالما كدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا هو ظاهر لان الحال المؤكدة ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لا يكون الاسما غير حدث كما نص عليه الرضي اه أي وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء أريد بالأخوة الصداقة أو الأخوة الحقيقية

(قوله قصدا الخ) أى يقال كل من المثالبين في حالة القصد الى انكار الفعل أو تنقيها ماحالة كونك قاصدا انكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أيا (قوله بمعنى الخ) متعلق بانكار أى قاصدا انكاره بهذا المعنى وانما قيد بذلك إشارة الى أنه انكار توحيج وهو مستلزم لوقوع الفعل لأنه انكار تكذيب وابطال مستلزم لعدم وقوع الفعل والورد عليه أن انكار الفعل الواقع ونفيه باطل وسبب أن شاء الله تعالى أن الانكار يكون لهذين المعنيين (قوله لا ينبغي أن يكون ذلك) أى أن يقع منك الضرب فالانكار انما تسلط على الانبعاث (قوله لان هل الخ) هذا تعليل لعدم الصحة في المثال الاول في كلام المصنف والصحة في المثال الثاني فيه وهذا التعليل يشير الى قياس من الشكلى الاول حذف كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خصص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ينتج هل لا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال وذلك لثنا في مقتضيهما او يلزم من ذلك عدم صحة المثال المحتوى عليها اذا كان الفعل حاليا كما في المثال الاول فقول

(٣٦٣) الشارح فلا تصلح الخ إشارة للنتيجة والدعوى لازمة لها (قوله وقولنا) مبتدأ وقوله اعلم خبره (قوله في كل ما) أى في كل تركيب يوجد فيه قرينة بل في كل ما أريد به الحال وان لم يكن قرينة غاية الامر اننا نطلع على البطال بدون القرينة الآله في نفسه غير صحيح لا يسوغ للاستعمال وكلام الشارح يوضحهم حصر الامتناع في القرينة اسم (قوله سواء عمل الخ) الاوضح أن يقول سواء كانت القرينة لفظية كما اذا عمل المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيد وهو أخوك فان قولك وهو أخوك قرينة على أن الفعل المنكر واقع في الحال أو كانت

قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال لانهم ليست مخصوصة للمضارع بالاستقبال وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال اعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيد او هو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك أتؤذى أبالك وأنتم لا تعلمون ولا يصح وقوع عمل في هذه المواضع ومن العجائب بمعنى لا ينبغي أن يقع منك هذا الضرب فالانكار انما تسلط هنا على الانبعاث ويحتمل أن تسلط على ما لم يقع من الضرب لان الحال أجزاء ماضى بعضها وبقى البعض وانما قلنا كذلك لان الانكار للواقع بمعنى نفيه لا يتأتى فعلم مما ذكرنا من أن زيادة وهو أخوك ليفهم منه أن المراد بالفعل الحال فيمتنع دخول هل عليه أن كل فعل مضارع أريد به الحال يمتنع دخول هل عليه سواء قيد بجملة حالية أولا وذلك كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون فان القرينة تدل على أن المراد انكار القول الحالى لا الاستقبال فمضى والمضى كذلك أتؤذى أبالك وأنتم لا تعلمون الاذابة والشتم فهذه المواضع وأمثالها ليست مواضع لهل لان المراد بالفعل فيها الحال وهي تخصه للاستقبال ولا يصح ما قيل هذا من أن المراد بخلاف كيف أنت وقصة من تريد وتدل ذلك جماعة من النحاة ولم يردوا على القائل ان استفهام التوبيخ لا يكون الا على ماض بل منهم من واقفه ومنهم من قال ان سببه يعلم بقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون الا على ما عذرنا ذلك في باب المفعول معه ثم رأيت القاضى التوحيج قال في الاقصى القريب ان الانكار قد يكون على مستقبل وجعل منه قوله تعالى أحكم الجاهلية يبعون وقوله تعالى أليس الله عزى انتقام قال أنكر أن يحكم الجاهلية مما ينبغي لحقارته وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى وهو منكرفى الماضى والحال والاستقبال وهو كلام لا ينتهض لدفع حالية كقوله تعالى الخ فان القرينة في الامثلة الثلاثة المذكورة حالية وهى التوبيخ لانه لا يكون الا على الماضى لا على المستقبل وقد يقال يبعد كون الفعل واقعا في الحال في الامثلة الثلاثة اذا القول وقع من مخاطبين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الاذابة الآن يقال لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا أو أن كلامهما حالى من حيث الادامة عليه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أتقولون الخ) الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله (قوله فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع) أى التى دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع في الحال وانما لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال المنافى لحصول الفعل الحالى (قوله ومن العجائب الخ) اعلم أن السبب في عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل المضارع معناه واقعا في الحال وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع خلصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التنافي والسبب في الامتناع على كلام ذلك البعض هو أن هل لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا في الاستقبال

وحينئذ فلا يجوز تقييده بالحال وهو في هذا المثال قد قيد بها

(قوله ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازي وقوله في شرح هذا الموضوع أى من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والقييد والمقيد يجب اقترانهما في الزمان أى وهو في هذا المثال قد قيد بهما وعمل فيه أو قوله وأعماله فيها عطف لازم على لزوم (قوله ولمعنى الخ) أى والحياة أن مقالة هذا البعض كذبة من غير شئ فالنصرية الكذب والمربية الشك وفي تسميته ذلك فريضة تسمح لان الافتراء تعمداً الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيجيء زيد الخ) أى فالجىء مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد ما ضرب زيد فإنه مستقبل بدليل السين وقيد بالخال التى هى جملة اسمية لتسكتة والتسكتة فى تعداد الامثلة الاشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التى فيها الفعل المستقبل مفردة أو جملة (قوله كيف وقد قال الخ) أى كيف تصح مقالة هذا البعض والحال أن الله تعالى قال سيدخلون جهنم داخرين أى صاغرين فإن الدخول مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال وهى قوله داخرين قبل فى عميل الشارح بهذه الآية وما بعدها تعرض بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام (قوله انما يؤخرهم الخ) فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة مستقبل وقد قيد بالحال وهى قوله مهطعين أى مسرعين (قوله وفى الحساسة) (٣٦٤) هو ديوان لابي تمام جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحساسة أى

الشجاعة والمراد بالغسل ما وقع لبعضهم فى شرح هذا الموضوع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وأعماله فيها والمعنى ان هذه فريضة ما فيها امرية اذ لم يتقبل عن أحد من النخبة امتناع مثل سيجيء زيد راكباً أو ما ضرب زيد أو هو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحساسة
سأغسل عني العار بالسيف جاليا * على قضاء الله ما كان جاليا
أن هل يمتنع دخولها على الفعل المقيد بالجملة الحالية أو ما يشبهها لانها تخلص الفعل للاستقبال والفعل الاستقبالي لا يتقيد بالحال فان امتناع تقييد الفعل الاستقبالي بالحال مما لا دليل عليه فلا يمتنع أن يقال سيجيء زيد راكباً أو ما ضرب زيد أو غداً بين يدي الأمير بل هو مما قام الدليل على عكسه قال تعالى سيدخلون جهنم داخرين أى صاغرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين أى مسرعين وفى شعر الحساسة أى الشجاعة
سأغسل عني العار بالسيف جاليا * على قضاء الله ما كان جاليا
أى سأغسل العار عني باستعمال السيف في الأعداء ولا يصدقني عن ذلك ما يصاحبه مما يجلبه القضاء على ما ذكره الأئمة من أن الآيتين لا دليل فيهما لان النكار فيه ما وقع على ماض وان كان منكراً سواء وقع ماضياً أم مستقبلاً ولا يشهد له قوله تعالى أستقبلون الذى هو أدنى بالذى هو خير لان الاستبدال وهو طلب البدل وقع ماضياً نعم قد يشهد له قوله تعالى أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وكذلك قول الشاعر

الشجاعة والمراد بالغسل
في البيت الدفوع من باب
اطلاق المازوم واردة
اللازم وبالسيف متعلق
بأغسل وهو على تقدير
مضاف أى باستعمال
السيف في الأعداء وجاليا
حال من فاعل أغسل وهو
محلى الاستشهاد لان عامل
الحال فعل مستقبل بدليل
اقتراحه بالسين وعلى متعلق
يجالبا وقضاء الله بالرفع
فاعل جالبا الاول وما كان
جالبا مقوله والقضاء بمعنى
الحكم والمعنى سادفع عن
نفسى العار باستعمال
السيف في الأعداء فى

حال جلب حكم الله على الشئ الذى كان يجلبه من عداوة الأعداء وانكارهم وأذنبهم واذا دفع العار فى هذه الحالة
فيكون دفعه فى غيرها بالاولى فالقصد المبالغة فى أنه لا يترك دفع العار فى حال من الاحوال ويصح نصب القضاء على أنه مفعول جالبا
وقد علم ما كان جاليا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور وضافته لله لكونه بمعنى امانة الله والموت سادفع العار
عن نفسى باستعمال السيف فى الأعداء فى حال جلب الموت الشئ الذى كان جالبا على فهى حال سببية على الاحتمالين رافعة
للاظهار والضمير العائد على ذى الحال منها هو ضمير على المتعلقة بحال الثانى على الاحتمال الثانى لانه من متعقبات السببية وبحالبا
الاول على الاحتمال الاول والضمير فى ما كان على هذا التقدير الثانى عائد على ما هو اسم كان وجالبا خبرها وأما على التقدير الاول
فالضمير فى كان عائد على القضاء وكان الواجب ابرازها ليرى أنه على غير من هو له والعائد على الموصول او الموصوف محذوف وبعد
البيت المذكور

وأذهل عن دارى وأجعل هدمها * اعرضى من باقى المذمة حاجبا
وبصغرى عيني فلا دى اذا انتت * يمينى يادراك الذى كنت طالبا
يريدانى أترك دارى وأجعل خرابها وقاية لعرضى ويخف على قلبى تركها خوفاً من لحوق العار ويقل فى عيني انفاق فلا دى أى مالى

القديم عند انصراف عيني حائرة للطلوب (قوله وأمثال هذه) أي ونظائر هذه الامثلة والشواهد أكثر من أن نحصى أي أكثر من أن نحصى أي أكثر مما يمكن أن يحصى هذا والمراد بالانه تسويع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد بهم هذا الدفع ما يقال ان ما بعد من وهو الاحصاء أي الضبط بالعدل لا يصلح أن يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في الاصل الكثيرة فلا صحة للتعبير باسم التفضيل (قوله وأعجب من هذا) انما كان أعجب لانه دلائل فاسد يظهر مما جده دليل على دعواه أعنى قول النحاة لان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها وقوله انه أي ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا مخايف لما في المطول فانه يقتضى أن ذلك السامع المستدل بكلام النحاة بعض آخر غير الاول وكذا كلام العلامة يعقوبي (قوله لما سمع قول النحاة الخ) اعلم أن النحاة اشترطوا في الجملة الحالية أن تكون غير مصدرة بعلم الاستقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي في الاستقبال واعتراض عليهم بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلام من الازمنة الثلاثة ولا مناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا (٣٦٥) وذلك لا يقتضى امتناع تصدير

الحال بعلم الاستقبال وأجب بان افعال اذا وقعت فيود الماهة اختصاص بأحد الازمنة فهم منها استقبلتها وحاليتها وماضيتها بالنظر لذلك القيد لا بالنظر لزمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم من اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلية بالنظر الى عاملها اه تصریح (قوله عن علم) أي علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل (قوله بحسب الظاهر) أي وان لم يكن هناك تنافي بحسب نفس الامر اذ الكلام في الحال التحويلية وهي لا تنافي الاستقبال

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز أن يني زبد سركب أولن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل يضرب وسيضرب ولن تضرب بالحال

من عداوة معاد وانكاره متكررا ذاب مؤذوغ غير ذلك لظهور أن مضمون الافعال المقيدة بهذه الاحوال استقبالي ومثال هذا أكثر مما ذكر وهو بعيد من أن يحصى والحاصل من هذا أن المراد فان هل لا تدخل على المضارع الحالي لانهم اختلفوا للاستقبال وأما التمثيل بما فيه التقييد بالحال فللدلالة على أن المراد بالفعل الحال لان ذلك مدلول تلك الحال عرفا وليس المراد أن هل تخلص الفعل للاستقبال فيمتنع تقييده مدلولها بحالها الحالية أو شبهها لان تقييد الفعل بالاستقبال بالحال ممتنع فان ذلك فاسد لما قررنا وما يطابق هذا الفساد ما فهمه بعض الناس من كلام النحويين وجعله دليلا على هذا الفساد وهو أنهم ذكروا أنه يجب أن لا يتصل صدر الجملة الحالية بعلامة الاستقبال فلا يقال يا بني زيد سركب ولا يا بني ان يركب وذلك أن العامل في الحال ولو كان استقباليا كجملة انه فيصح تقييده بها من جهة العقل لكن منع من ادخال علامة الاستقبال على جملة الحال معه تنافي الحال في الجملة ومدلول علامة الاستقبال فاقتضت المناسبة اللفظية منع ذلك في العربية محافظة على المناسبة في الجملة وسنذكر هذا في التذنيب الموضوع للحال ولما سمع هذا افهم منه أن الفعل العامل في الحال يجب تجريده من علامة الاستقبال لان الفعل الاستقبالي لا يعمل في الحال كما قيل أولا فاللهذا لا يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك كما لا يقال سيضرب أولن يضرب عمرو زيدا وهو ركب مثلا لان هل تخلص الفعل للاستقبال كالسين وسوف ولن والعامل في الحال لا يتصل بعلامة

أترك أرفقت دراهم خالده * زيارته انى اذا لثيم

(٣٦ - شروح التخصيص ثاني) بل يكون زمانها ماضيا وحالها مستقبلية لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أي كان والمنافي له انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل (قوله على ما سنذكره) أي في بحث الحال في أواخر باب الفصل والوصل في التذنيب (قوله حتى لا يجوز) تفریع على قوله يجب تجريد أو على التنافي (قوله فهم منه الخ) جواب لما هو هذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه فالذي ادعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال والذي فهمه وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لان نفس الحال كالمواضع في كلام النحاة وبين الامر بنون بعيدا عن منشأ فهمه كافي عبد الحكيم انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التي وقعت الحال قيد الها مع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال (قوله مثل هل يضرب) أي فلا يقال هل يضرب زيدا وهو ركب مثلا ولا سيضرب زيدا وهو ركب ولان يضرب زيدا وهو ركب

ولهذين أعني اختصاصهما بالتصديق وتخصيصهما المضارع بالاستقبال كان لهما مزيد اختصاص عما كونه زمانياً أظهر

(قوله وأورد هذا المقال) أي كلام النحاة وهو أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر وقوله دليل على ما دعاه أي من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال وفي بعض النسخ وأورد هذا المثال بالشاء المثلثة أي يأتي زيد سيركب أولن يركب فالمراد بالمثال جنسه أي أنه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال واستدل على ذلك بنوع يأتي زيد سيركب أولن يركب (قوله ولم ينظر في صدر هذا المقال) أي وهو قولهم يجب تجريد صدر الجملة الحالية الخ فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذي يجرد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال فسبحان من لا يسهو وفي نسخة ولم ينظر في صدر هذا المثال بالثنية المثلثة يعني يأتي زيد سيركب أي فلو نظر في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال وإنما هو في آخره في الجملة الحالية (قوله أنه لبيان امتناع الخ) أي لا بيان (٢٦٦) امتناع قصد العامل في الحال بعلم الاستقبال (قوله ولاختصاص

وأورد هذا المقال دليل على ما دعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أي ليكون له مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها الغير التصديق كإذ كرفيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لهما مزيد اختصاص عما كونه زمانياً أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ أخبره أظهر وزمانياً خبرها ليكون أي بالشيء الذي زمانيته أظهر

الاستقبال لامتناع على المستقبل في الحال وهذا الكلام فيه خللان أحدهما أن هذا المعنى لا يصح لقيام الدليل على عكسه كما تقدم والآخر أنه فهم من كلام الخوئين ما لا يدل عليه لأن قولنا يجب تجريد صدر الجملة الحالية من علامة الاستقبال لا يدل قطعاً على قوله يجب تجريد العامل في الحال من علامة الاستقبال ولو تأمل أدنى تأمل فيما تلوا به لهذا المقام لوجد الذي جرد صدره هو الجملة الحالية لا العامل في الحال كما هو مدلول كلامهم الممثل فيعلم المراد فسبحان من لا يضل ولا ينسى (ولأجل اختصاص التصديق بها) أي بهل ومعنى كون التصديق مختصاً به أنهم لا تعدى التصديق إلى التصور لأن التصديق لا يمتد إلى الهمة فإدخاله في قوله به إذا دخل على المقصور لا على المقصور عليه نهى هنا عنزتها في قولنا نخص ربنا بالعبادة بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها (ولأجل اختصاصها) أي تصييرها بالفعل (المضارع) مخصوصاً بالاستقبال (كما تقدم) كان لها) يتعلق به العلقان السابقان يعني أن اختصاص هل بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال أوجب لهما كل منهما أن يكون لهما (مزيد) أي زيادة (اختصاص) بموالاته (ما) أي لفظ (كونه) أي من وصف ذلك اللفظ الذي لهما مزيد اختصاص بموالاته أي كونه (زمانياً) أي دالاً على الزمان (أظهر) من ص (ولاختصاص التصديق بها إلى آخره) ش يريد أن هل لهما مزيد اختصاص عما وأظهر في الزمان عن الهمة كالفعل فإن الفعل أظهر في الزمان من الاسم لأنه يدل عليه تضمناً على الصبح والاسم المشتق وإن دل على الزمان فدلالته التزامية وقوله كالفعل مقتضى الكاف أن شيئاً آخر أظهر في الدلالة على الزمان من غيره ويحتاج إلى مثال فإن دلالة الفعل على الزمان أظهر من دلالة الاسم وليست

التصديق بها الخ) علة مقدمة على المعلوم أعني قوله كان لهما مزيد الخ أي وكان لهما مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر لأجل اختصاص التصديق بها ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العلة اهتماماً بها أولاً لاجل أن يكون اسم الإشارة في قوله بعدوا وهذا كان الخ عائداً على أقرب مذكور (قوله أي ليكون هل الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور وأن في الكلام حذف مضاف والاصل ولاختصاص طلب التصديق بها أي وليكونه مقصورة على طلب التصديق لامتداد لطلب التصور وإيست الباء داخلة على

(كالفعل)

المقصور عليه إذ التصديق يتعداها للهمة فالباء هنا بمنزلة في قولنا نخص ربنا بالعبادة

بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء في قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فإنها إذا دخلت على المقصور عليه فقد جمع المصنف في العبارة بين استعمال التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كإذ كرفيما سبق) أي في قوله وهل لطلب التصديق حسب (قوله مزيد اختصاص) أي اختصاص زائد وإنما قال مزيد لأن للاستفهام مطلقاً نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف في علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لأنه لا يقبل التفاوت أي أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد أو كثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أي أن استدعاءها الفعل أزيد أو أشد من استدعاء غيرها (قوله عما كونه زمانياً) أي بموالاته كونه زمانياً فيه حذف مضاف (قوله أظهر) أي من زمانية غيره كالاسم

(قوله كالفعل) أى النحوى والاتيان بالكاف يقتضى أن زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الامر كذلك اذ ما زمانيته أظهر من غيره فاصغر على الفعل وكان الأولى أن يقول وهو الفاعل ويحذف الكاف لأن العمل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة بأن يقول كان لها مزيد اختصاص بالفعل إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانها لا من جهة أخرى كدلالته على الحدث مثلاً وبصح أن يكون غنيله باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانياً أظهر فانه مفهومه وأعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه لا باعتبار ادخالها لاسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل كما قال النونى لان هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتأمل (قوله فان الزمان الخ) علته اكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم وقوله جزء من مفهومه أى ودلالة الكل على جزئه أظهر من دلالة الشيء على لازمه (قوله حيث يدل) أى اذا دل عليه بأن كان وصفاً كما ناضرب الآن (٢٦٧) أوغداً (قوله بعروضه) أى

(كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه اغمايدل عليه حيث يدل بهر وضه اما
اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لئلا يختصاها بالفعل فظاهر واما اقتضاء كونها الطالب
التصديقي فقط لذلك فلان التصديق

غيره في دلالة ذلك الغير على الزمان فكونه مبتدأ وأظهر خبره على أنه مبتدأ وزمانا خبره أيضا على أنه طالب لخبر منصوب كمكان (كالفعل) فإن كونه زمانيا أظهر من كون الاسم زمانيا ولو كان مصدرا أو شتمه لان دلالة الفعل على الزمان بالتضمن اذهو جزمه لدلوله ودلالة الاسم عليه في بعض الاحيان بالالتزام والاولى أقوى من الثانية فدلالة الفعل على الزمان أظهر والتشثيل مستقص لما تكون زمانية أظهر ان ليس عندنا ما تكون زمانية أظهر غير الفعل وأما اسم الفعل ففيه من الخلاف في دلالة بالتضمن على الزمان ما علم فادخله فيما زمانية أظهر تعسف على أنهم لم يذكروه فيما هو اولى به والتشثيل بما يستقصى أفراد الحقيقة صحيح لانها من حيث هي أهم من الفرد ولو انحصرت فيه ويحصل أن يكون اسم الفاعل داخل في كون التشثيل جارا على الكثير ثم انه قد علل المصنف كونها الهامز يذ الاختصاص بالفعل اذهو الذي زمانية أظهر بعينين كما تقدم احدهما تخصيصها المضارع بالاستقبال والآخرى كونها المقصديق أما اقتضاء العلة الاولى وهي تخصيصها المضارع بالاستقبال لموالها الفعل

دلالة الاسم أظهر من غيرها وغيرهما لا يدل بالكلية على الزمان الآن يقال ان اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلتاقي الفعل وسائر الاسماء اذ اقرر هذا فهو هذا الاختصاص بالفعل نشأ عن كل واحد من الامرين السابقين أحدهما تخصيصها بالمضارع وهذا واضح لانها اذا كانت فخصص

بإقتضاء الاسم ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ والمضارع مفعول تخصيصها وقوله بالفعل لم يقل نحو الفعل إشارة إلى أن الكاف في قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاھر) وذلك لأن هل إذا كانت تخص الفعل المضارع زمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالتنوع كان له تعلق بالجنس ولاسم إذا كانت تخص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها في المضارع دليل على أن لها حمزاً يربطها بجنس الفعل والأسماء أثرت في بعض أنواعه وبما ذكرناه اندفع ما يقال إن غاية ما يفيد هذا التعليل الثاني الواقع في المتن أن هل إذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها على الأسماء حتى يتم ما ذكره الجواز أن تدخل عليه قليلاً وإذا دخلت عليه خصصته ونظيره هذا أن قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي أكثر من دخولها على المضارع وحاصل الدفع أنها لما كانت تخص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها حمزاً يربطها بالفعل دون الاسم لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازماً للتنوع كان لازماً للجنس واعلم أن تفصيل الشارح القسطنطيني يفيد أن اختصاصها بما زمانيتها أظهر نشأ من كل واحد من الأمرين السابقين لامن مجموعهما (قوله لذلك) أي لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول بإقتضاء الاسم للتقوية

(قوله هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء) المراد بالحكم الادراك وأما الثبوت والانتفاء فيحتمل أن يراد بهما الوقوع والادوار في النسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت أو ادراك عدم وقوع الثبوت والأول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبني على أن النسبة في القضية واحدة وهي الثبوت ويحتمل أن يكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية أعني الثبوت والانتفاء أي ادراك مطابقتها أو عدم مطابقتها وهذا مبني على أن النسبة في القضية السالبة سلمية (قوله والنفي والاثبات الخ) فيه أن النفي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم لا يتوجه للمعاني والاحداث وإنما المتوجه إليهما النسب وهي الانتفاء والثبوت (٣٦٨) فكان الاولى أن يقول والانتفاء والثبوت انما يتوجهان الخ وأجيب

هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء (ولهذا) أي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل

فظاهر لان اقتضاء كون المضارع للاستقبال فيه دلالة على زمن مخصوص فيكون من مقتضاها تفصيل الزمان فتكون موالاتها المسماة الزمان الذي لها تفصيل فيه وتخصيص وتصرف أحق وهو بالفعل وأما اقتضاء كونه التصديق لموالاتها الفعل فلان التصديق اثبات حقيقة لآخرى أو سلبيها عن دلالة الفعل على نسبة حقيقة لآخرى أظهر من دلالة غيره لانه انما وضع ليدل على نسبة حدث لغيره بخلاف الاسم فاما يدل في الأصل على الذات أي الحقيقة والحقيقة من حيث هي لانسبة فيها تعبير الثبوت والنفي ولهذا يقال ان الافعال هي التي تثبت وتنفى أي نسبتها هي التي تثبت وتنفى بخلاف الاسماء فهي تدل على الذوات أي الحقائق ولا تعرض لها ثبوت عن الغير أو سلبيها عنه الا باعتبار النسبة التي دلالة الفعل عليها أظهر والجملة الاسمية ولو كانت في انسية لكن المحمول فيها الذي هو صاحب النسبة مفصول بينه وبين هل بالموضوع فليست أولى بهل بخلاف الفعل وقد يقال ان الاحداث التي هي مدلولات الافعال هي التي تثبت وتنفى غالباً وأما الذوات التي هي مدلولات الاسماء أي كثير انفسى هي لاحالاً ولما لا فلا تثبت ولا تنفى وهذا كلام ظاهرى يمكن رده الى ما ذكرنا والخطب في هذا سهل فان المراد تليل ما نقل بايدها مناسبة للضبط وتحقيق القاعدة فافهم (ولهذا) أي ولا جعل أن هل لها مزيد اختصاص بالفعل بحيث اذا عدل فيها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصاً فافهم كان لها تأثير في المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة الثاني اختصاص التصديق به لان الفعل صفة لكونه عرضاً المطلوب بالتصديق لا يكون الاصفه لانه حكم بالاثبات أو النفي لانما لا يتوجهان الى الذوات من حيث انهما ذوات بل لما يتعلق بهما من وجود وعدم فثبت لكل واحد من الاخرين أن هل لها مزيد

بأن مراد الشارح بالنفي والاثبات الانتفاء والثبوت ومحصل كلامه أن التصديق الذي اختص به هل متعلق بالافعال بواسطة أن متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للمعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال فلذا كان متعلقها بالفعل أشد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله والاحداث) عطفها على المعاني عطف تفسيري والمراد بهما ما يشمل الصفات القائمة بالغير (قوله التي هي مدلولات الافعال) في هذا التوجيه نظر لانه يقتضى أنه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها على المعاني والاحداث والمدعى أن لها

(كان

زيادة تعلق بالفعل لأنهم اختصاصه وأجيب بأن تلك المعاني والاحداث كما هي مدلولات الافعال

مدلولات أيضاً للاسماء المشتقة لكنهم مدلولات للافعال بطريق الاصلالة ومدلولات للمشتقات بطريق التبعية فلذا كان لها مزيد تعلق بالافعال فقول الشارح التي هي مدلولات الافعال أي بطريق الاصلالة وأما في الاسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع (قوله لا الى الذوات) أي الامور القائمة بنفسهم لانها مستمرة ثابتة نسبتهما في جميع الازمنة على السواء لان الذوات ذوات في الماضي والحال والمستقبل وأورد على الشارح أن هذا التوجيه غير منتج زيادة تعلق هل بالفعل وأوليت به بالنسبة للاسم المفرد دلالة بالنسبة للجملة الاسمية لانها متضمنة أيضاً للنسبة التي تتوجه للمعاني والاحداث وأجيب بان صاحب النسبة في الاسمية المحمول وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست أولى بهل لما يلزم من دخولها عاها الفصل بينهما وبين مطلوبها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه هل فلا يلزم عليه فصل بينهما وبين مطلوبها فلذا كان أولى بهما على أن النسب في الجمل المذكورة مدلولات للروابط (قوله مزيد اختصاص بالفعل) أي بحيث اذا عدل فيها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه

(قوله كان فهل أنتم شاكرون) أى الذى عدل فيه عن الفعل الى الجملة الاسمية (قوله أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أى على طلب حصوله فى الخارج لأنه المراد دون الاسم تفهama لا متناعه من علام الغيوب كذا قال العلامة السيد وبعه عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاسم تفهama هنا طلب حصول الفعل وأن المعنى المراد حصول الشكر وهدا معنى آخر غير ما تقدم أهل فى انها الطلب التصديق والمذكور هنا معنى مجازى لها مرسل علاقته الاطلاق والتفيد كذا قرر شيخنا العادوى (قوله من فهل تشكرون) الحاصل أن الصورة ست لان الاسم تفهama ما بهل أو بالهمزة وكل منهما ما داخل على جملة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الجملة الباقية بعد هذا الماد كره المصنف وجعل هل داخل على جملة اسمية خبرها فعل نظر للصورة (قوله مع انه مؤ كدالح) الضمير للذال الثانى وهو فهل أنتم تشكرون (قوله لفعل محذوف) تشكرون (قوله لفعل محذوف) تشكرون (٢٦٩)

(كان) فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتشكر لأن أنتم فاعل لفعل محذوف (لأن إرازما يستجد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله) من إبقائه على أصله

(كان) قوله تعالى (فهل أنتم شاكرون) حيث عمل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية (أدل على طلب الشكر) أي أكثر دلالة على تأكد طلبه (من) أن يقال مثلا (فهل تشكرون) بإدخالها على الفعل بلا فصل (و) من أن يقال (فهل أنتم تشكرون) بإدخالها على ما فيه الفعل مع فصل بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لأن هل في مثل هذا إذا دخل على نعل محذوف كما تنصرف في النحو وفي الجملة تأكيدي المحذوف بالمذكور ومع ذلك ليس فيها تأكد طلب الثبوت للشكر كما في الجملة الاسمية معها الجريان على أصلها على ما سنذكر وانما كان أدل (لأن إراز) أي اظهار (ما يستجد) الذي هو مضمون الفعل وهو الشكر (في معرض) أي في صورة (الثابت) حيث دل عليه بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت (أدل على كمال العناية بحصوله) من إبقائه على أصله كما تقدم أن الطالب إذا كثرت رغبته في شيء عبر عنه

اختصاص بالفعل (ولهذا) أي إذا ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون ومن قولنا فهل أنتم تشكرون لأن إرازما يستجد) وهو بالفعل في قالب الثابت المستقر بحيث تكون الجملة الاسمية والمبتدأ والخبر فيها اسمان (أدل على كمال العناية بحصوله) من إبقائه على أصله من الايمان بالفعل وكذلك فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من أن أنتم شاكرون لأن ترك الفعل من هل أدل على كمال العناية بتحويله عن أصله بخلاف الهمزة وفوق المصنف فهل أنتم تشكرون أخذ من السكاكي وفيه نظر فإن هذا التركيب لا يصح كما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم لنظما إلا أن كان فترعه على القول الضعيف وقد أورد أن ما ذكره المصنف قد يعكس

صورة الامر الثابت في الحال الغيبة المقيد بالزمان (قوله أدل) أي أقوى دلالة على كمال العناية أي الاعناء وقوله بوجهه أي يحصل ما يستجد وقوله من ابقائه أي من ابقاء ما يستجد وقوله على أصله أي الذي هو ابرازه في صورة التجدد وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل ووجه كون ابراز ما يستجد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما يستجد ودان ابراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الازمنة ولاشأن المني عن طلب حصوله بل أطلق أقوى دلالة مما ينبغي عن طلب حصول مقيد بزمان ثم ان هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار التجديدي المستفاد من هل أنتم تشكرون أمس المقام من الاستمرار الثبوتي المستفاد من فهل أنتم شاكرون لدلائله على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الا ان على النفس المستدعي لزيادة الثواب وحيزه فلا يتم ما ادعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم فان قلت سلمنا أن هل في هل أنتم تشكرون داخله على الفعل تقدير الكنه لما كان في قال الجملة الاسمية وجد

أفأنتم شاكرون وإن كانت صيغة للثبوت لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معه أدل على كمال العناية بمحصله

فيه إراز ما يستجد في معرض الثابت صورة وهم يعتبرون في استخراج الدركات فكيف يكون هل أنتم شاكرون أدل عليه من فهل أنتم تشكرون مع أنه ما أوله قلت (٢٧٠) إن هل أنتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة أيضا لما تقدم للشارح في

كافي هل تشكرون وفهل أنتم تشكرون لأن هل في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لتكونها داخل على الفعل تحقيقا في الأول وتقديرا في الثاني (و) فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفأنتم شاكرون) أيضا (وان كان للثبوت باعتبار) كون الجملة الاسمية (لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بمحصل ما يستجد

بما يقتضي ثبوته لظاهر أنه من شأنه أن يتخيل حاصله من كثرة الرغبة والكلام ولو كان من لا يجري له تخيل ولا وهم لكنه يجري على ما تقتضيه البلاغة العربية ليفيد لازم ذلك وهو كمال العناية بالمحصل عن الأصل هنا كمال العناية بمحصل المعدول اليه وهو الثبوت والحصول يدل على تأكد الطلب بخلاف ما لو أدخل هل على الفعل تحقيقا كافي هل تشكرون أو تقديرا كافي هل أنتم تشكرون فليس فيه من التأكد ما في فهل أنتم شاكرون لجريان الأولين على الأصل وللمعدل فيه عن الأصل الدال على كمال الاعتناء بمحصل المعدول اليه كما تقدم (و) هو أيضا أعني فهل أنتم شاكرون أدل على تأكد طلب الشكر من أن يقال (أفأنتم شاكرون) بأدخال همزة الاستفهام على الجملة الاسمية (وان كان) هذا القول وهو أفأنتم شاكرون (للتبوت) أيضا لكونه جملة اسمية وانما كان أدل من هذا القول الذي كان فيه الاستفهام بالهمزة (لأن هل أدعى) أي أقوى طلبا للفعل من الهمزة ولو كان المطلوب فيها أيضا الدخول على الفعل فلما كانت هل أدعى للفعل من الهمزة كان المعدول عما يلزمه الدال على شدة الاعتناء والالتماس لها لزم بخلاف الهمزة فالترك معها أمهل وهذا معنى قوله (فتركه معها) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بمحصل ما يستجد بخلاف الترك مع الهمزة

فيقال فهل أنتم شاكرون أقل دلالة من أفأنتم شاكرون لأن الجملة الاسمية الدالة على الثبوت لا معارض لها مع الهمزة فلا تنقص قوتها الثابتة إلا إذا غلب فأما إذا لم يغلب فلا أثر له وعندى أن السؤال أقوى من الجواب وجوابه عندى أن هل لا دلالة لها على التجدد بل الفعل هو الدال عليه فإذا لم يوجد فليس فيها شيء يعارض الجملة الاسمية وكونها الاختصاص بالفعل الدال على التجدد لا يقتضي لها بدلالة على التجدد حيث لا فعل قوله (ولهذا) أي وليكون هل أدعى من الهمزة للفعل (لا يحسن هل زيد منطلقا لمن البليغ) لأن البليغ لا يستعمل ذلك الحديث كان يستفهم عن استمرار الانطلاق ويحوله لذلك عن الاتيان بالفعل بخلاف غيره قلت والكلام إذا ذكرت قواعد استعماله من له فهم وهذا لا يختص بهذا المحل وانما يصرف البياني كل كلام إلى قواعد بناء على أنه إذا على أصل وضعه في اللغة وأما من لا يتكلم على الوضع فليس الكلام معه فهذا فيه نظران كان المراد بأنه لا يحسن أنه لا ينبغي أن يقع فيكون في معنى النهي وان كان المراد الاخبار بأن ذلك لا يحسن إلا إذا صدر من البليغ فان صدر من غيره لم يحسن أي لم يستحسن لعدم العلم بأن كلامه مطابق بقريئة (تنبيه) قول المصنف واختصاص التصديق بها هو الصواب وعبارته في الإيضاح واختصاصها بالتصديق والصواب ما في التلخيص فان هل لا تختص بالتصديق ولو اختصت به لما استفهم عن التصديق بالهمزة بل التصديق مختص بهل بمعنى أن هل لا تكون ألفه أما قول المصنف وهي تخصص المضارع بالاستقبال فهو مطلوب فان الاستقبال

بمستند في قوله تعالى لولاكون خزان رحمة ربي من أن الجملة الاسمية إذا كان الخبر فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت سلمنا أن فهل أنتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن ما يفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة معا أدل مما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله) كافي هل تشكرون أي كالبقاء في هل تشكرون (قوله) لأن هل الخ) على كمال الثبوت المنانين المذكورين فيهما البقاء ما يستجد على أصله (قوله) لتكونها داخل على الفعل أي فليس معها إراز المتجدد في صورة الثابت (قوله) وتقديرا في الثاني أي لأن أنتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد (قوله) من أفأنتم شاكرون أي وكذا ما أدل من أفأنتم تشكرون ومن أفأنتم تشكرون (قوله) وان كان) أي هذا القول وهو أفأنتم شاكرون (قوله) لأن هل) على كمال الثبوت هل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من القول الذي فيه الاستفهام

(ولهذا)

أي أطلب له أي أقوى طلبا له (قوله أدل على ذلك) أي

بخلاف الترك مع الهمزة وذلك لأن الفعل لازم بعد هل بخلافه بعد الهمزة وتركه لازم لا يكون إلا للثبوت كشدته الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب بخلاف تركه غير لازم

واهذا لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء

(قوله أي ولان هل أدعى للفعل) أي بحيث لا يعدل عنه معها الاشدة للاهتمام والاعتناء فعاد المعدول اليه (قوله هل زيد منطلق) أي دون أن يقال هل منطلق زيد (قوله الامن البليغ) أي لا من غيره ولو راى ما ذكرناه اذا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت كان عبثا بالامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد (قوله انه الذي يقصد الخ) أي لانه الذي شأنه مراعاة الاعتبارات وافادة الاطائف بالعبارات فاذا صدر منه مثلا هل زيد منطلق (٢٧١) فانه يقصد به الدلالة على الثبوت

والاستمرار وقوله وابرار عطف على الدلالة أي ويقصد به ابرار ما يوجد في معرض الموجود وهي التي يطلب بها وجود الشيء أولا وجوده

يعني لان ترك الا لازم لا يكون الاشدة للاهتمام بخلاف ترك غير اللازم (ولهذا) أي ولان هل فيها هذه اللطيفة وهي أنها أدعى للفعل فلا يترك معها الاشدة للاعتناء فعاد المعدول اليه بخلاف الهمزة (لا يحسن) العدول فيها عن الجملة الفعلية الى الاسمية فيقال مثلا (هل زيد منطلق) دون أن يقال هل ينطلق زيد (الامن البليغ) أي لا يحسن هذا التركيب الامن البليغ لانه هو الذي يتأني له مراعاة الاعتبارات وافادة الاطائف بالعبارات فيعتبر أن هل زيد منطلق لا يراى المتجدد في معرض الحاصل لشدة الاعتناء بشأنه وغير البليغ ولو اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت فلا يحسن اذ هو عبثا بالامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد لا يقال الاعتناء بالثبوت المقاد للجملة الاسمية هنا مع هل يفوت معه الاستمرار والتجدد شيئا فشيئا وهو كعدم مطلق الثبوت لان المطلوب من الشكر التجدد المستمر لا نقول اذا اقتضى المقام مطلق الثبوت لم يكن الفعل أكدوه هنا يمكن أن يقال الاعتناء بالثبوت فان تحصيل الشكر ولو مرة أنسب للفضل الالهي اذ لا يقوم أحد بحق شكره فيحصل بالاعتناء بالثبوت المطابق المقاد للجملة على أن نقول بعد تسليم أن المناسب استمرار الشكر ان الجملة الاسمية تدل على الدوام بالقرائن غالبا وذلك أو كعدم التجدد المستمر فافهم (وهي) أي هل (قسمان بسيطة) أي أحد القسمين ما يسمى بسيطة وهي (التي يطلب بها وجود الشيء) أي هي التي يسأل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين

قد يكون للفعل الماضي ثم هذه العبارة لا ينبغي أن يقع المضارع بعدها للحال بل الصواب أن يقال تخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنه لا يكون المضارع الا للاستقبال وهو المقصود وكذلك قوله في الهمزة مقابول كما سبق ص (وهي قسمان الى آخره) ش يعني أن هل قسمان أحدهما تسمى بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة والثاني مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء شيء كقولنا هل الحركة دائمة ولك أن تقول لا يطلب وجود شيء الا شيء لان الوجود لا يقوم بنفسه ولكن المراد بالاول الصفة وبالثاني حال يعرض للصفة ثم لك أن تقول ذلك ولكن لا يختص به بل الهمزة كذلك ثم البساطة والتركيب ليسا في هل بل في متعلقاتها ثم قوله يطلب بها وجود يدعي انه قد يطلب بها العدم والتحقيق أنه لا يطلب الا النسبة الواقعة من وجود وعدم فلجمل قولهم الوجود على تحقق النسبة من وجودها وعدمها (تنبيه) ذكر بعضهم أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يحس في النفس اثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل فانه لا يترجح عنده في ولا اثبات نقله شيخنا أبو

له والبساطة بهذا المعنى أمر نسي وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وتر كيبا بالنظر لما تدخل عليه كالمركبة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وسأني ايضاح ذلك (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أي التي يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن هل يطلب التصديق أي بحيث يكون الوجود محمولا على مدخولها كما في هل زيد موجود وهل النار موجودة أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقيق في الخارج فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجي وهو التحقيق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة

كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء كقولنا هل الحركة دائمة والالفاظ

(قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعدم معرفة الحركة المطلقة وهي خروج الجسم من حيز الى حيز وقوله موجودة أي ثابتة في الخارج ومتعققة فيه وقوله أولا موجودة أي أوليست ثابتة في الخارج بل هي أمر اعتباري وهي (قوله أولا موجودة) فيه أن هذا يناقض ما نقرر بينهم من أن هل لا تدخل على منفي وان كانت لطلب التصديق مطلقا الجابيا أو سلبيا على ما مروا جيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة بل قصده ببيان أن ذلك السؤال اذا وقع على وجهه الايجاب كالمراد منه طلب بيان أحد الأمرين اما الايجاب أو السلب وبعض الافاضل حل النبي في قولهم هل لا تدخل على نفي على النبي البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة مع دولة وبعضهم قال انها لا تدخل الاعلى موجب والسلب في قولنا هل الحركة موجودة أو غير موجودة معطوف على هل الحركة موجودة فصدق أنها تدخل الاعلى موجب لانه يعلم ما عطف عليه سلبه يس (قوله يطلب بها وجود شيء) المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الاولى فان المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والافالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود شيء كالحركة (قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة) أي ثبوته لها فظهر مما قلناه أن الوجود نوعان أحدهما رابطي وهو النسبة بين المحمول والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد في المركبة وغير رابطي وهو ما يكون مطلوباً بنفسه لا لربط كافي قولنا في البسيطة هل الحركة موجودة فان الوجود فيه مطلوب بنفسه والحاصل أن المركبة وان شاركت (٢٧٢) البسيطة في انه يطلب بها وجود الشيء كوجود الدوام للحركة

(كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء) أولا موجودة (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيان غير الوجود في الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها موضوع ما ومحمول هو عين الوجود لذلك الموضوع (كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء) أولا موجودة أي هي التي يسأل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين موضوع ومحمول هو غير الوجود لذلك الموضوع بل هو وجود شيء آخر (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا فيجيب بالثبوت أو بالسلب لوجود الدوام للحركة ولما اعتبر في المسؤل في الاولى وجود نفس الشيء وفي الثانية وجود نفس شيء شيء آخر سميت الاولى بسيطة البساطة المسؤل عنه فيها والثانية مركبة لوجود ما اعتبر في الاولى فيها اوزيادة وذلك شأن البساطة والتركيب فان قولنا هل الحركة موجودة المعترف به وجود الحركة وقولنا هل الحركة دائمة المعترف به وجود الحركة ودوامها فان نظر الى غير حيان وللهمة وهل أحوال معنوية سنعتقد لها فصلا في آخر الباب ولها أحكام لفظية محلها علم

في المثال الاتي تخالفها من جهة أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول وأيضا الوجود في البسيطة مقصود في ذاته لانه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ما أورد على قول المصنف في تعريف البسيطة وهي التي

يطلب بها وجود الشيء من أن المركبة كذلك وحينئذ فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب التفرقة بين الوجودين (والباقية) المطلوبين بهما (قوله وقد اعتبر في هذه) أي المركبة شيان حيث استفهم بهما عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود أي المضاف للمحمول وهو النسبة وقوله في الاولى أي البسيطة شيء واحد هو الموضوع كالحركة وذلك لانها استفهم بهما عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالأشياء الواحد لان الوجود عين الموجود على ما فيه فهذه قد استفهم بهما عن ثبوت بسيط والثانية عن ثبوت مركب والحاصل أن كلامنا من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشتملة على ثلاثة أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية ووجوده في الاولى ونسبة وهي وجود المحمول للموضوع أي ثبوته له كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت الوجود أي التحقق في الخارج للحركة في مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع في المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بهما الرابط بينهما ما ركبا ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الوجود الواقع موضوعا في مثال البسيطة صار الثبوت المستفهم عنه بهما الرابط بينهما بسيطا فان قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسيطة لا تدفهم من نسبة هي ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح أن يقول وقد اعتبر في الاولى شيء واحد غير الوجود أي المضاف للمحمول كما حال في المركبة قلت في كلامه حذف من الثاني دلالة الاول كذا فردد شيخنا القدوي عليه صحائب الرجة والرضوان وحاصله أنه اذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعترف في أولها شيئا واحدا وهو الحركة وفي ثانيها شيئين هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعترف في الاول شيئين وفي الثاني ثلاثة

والباقية لطلب التصور فقط أما ما قبل يطلب به الماشرح الاسم كقولنا ما العنقاء

وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قوله المعتبر وكثرته (قوله والباقية من ألفاظ الاستفهام) أي المذكورة سابقا وذلك الباقي تسعة وهو ما عدا الهمزة وهل فان حكمهما قدم وبقولنا أي المذكورة سابقا لنرفع ما قال ان من جهة بقية ألفاظ الاستفهام أم المقطعة ولا تكون الا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقية لطلب التصور فقط (قوله نصوري آخر) أي نصوري مخالف للشيء المطلوب تصوره بأداة أخرى وحاصله أن ما سوى هل والهمزة من ألفاظ الاستفهام اشتكرت في طلب التصور واختلقت في المتصورات ولا يقال ان معنى وأيا كل منهما الطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحد في المتصور لا نقول ان أحدهما الزمان المطلق والآخر للمستقبل كما أتى وحيداً ففهم مختلفان فيه (قوله قبل الخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبة للفاعل لا التبري من هذا القيل فانه كلام حق ومقابل هذا القيل قول السكاكي الآتي (قوله في طلب عما) أي التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم أو ماهية المسمى) أي ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الاجمالي الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كما اذا سمعت لفظاً ولم تفهم معناه فقلت نقول ما هو طالبان يعني لك مدلوله اللغوي أو الاصطلاحي وأراد بالاسم هنا ما قابل المسمى (٢٧٣) فيشمل الفعل والحرف

اذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الرمنشيري في ربيع الاربار ما حاصله أن العنقاء كانت طائراً وكان فيها من كل شيء من الألوان وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتقرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فتسكوا ذلك الى نبيهم صالح عليه السلام فدعا الله عليها فاهلكها وقطع عرقها ونسلها فسميت عنقاء

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك في انها (الطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها نصوري آخر (قيل في طلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه

الوجود في الامر ين في اوله - مائتي واحد هو الحركة وفي ثانيهما شيئاً - هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك في الاول شيئاً وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قوله المعتبر وكثرته فافهم (والباقية) أي والالفاظ البوابة من ألفاظ الاستفهام وهي ما سوى الهمزة وهل لا تكون لطلب التصديق وانما تكون (الطلب التصور فقط) فالوفاي تشترك في مطلق كونها المتصور لكن تختلف في أن المطلوب تصوره بواحد منها خلاف المطلوب بالآخر (قيل يطلب عما) التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (شرح الاسم) أي بيان مدلوله في الجمل سواء كان ما شرح به مفرداً أو مركباً بشرط أن يكون فيه اجمال (كقولنا ما العنقاء) حال كوننا طالبين شرح هذا الاسم ببيان مدلوله لغة في الجملة فيجيب بإيراد لفظ أشهر ولو كان أعم لانه

التعويض (والباقية يطلب بها التصور الى آخره) ش هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط وهي بقية ألفاظ الاستفهام وقد استدلل عليه بقوله تعالى ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين فان ان كنتم صادقين يدل على أن المطلوب التصور وعلى أن من شرط طلبه تقديم التصديق

الانزاع معلقا على الصدق وبقية ألفاظ الاستفهام تقاس على متى وقوله الباقية ان أراد باقي ما ذكره (٣٥ - شروح التلخيص ثاني) مغرب لذلك (قوله طالبان بشرح الخ) حال من نافي قوله كقولنا ما العنقاء والمراد طالبا كل مناه والضمير في قوله كقولنا لا متكلم الواحد المعظم نفسه فتدفع الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالبين (قوله ويبين مفهومه) أي مدلوله الاجمالي الذي لا يعرف منه الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بإيراد لفظ أشهر وهذا عطف تفصيلي والحاصل أن قول السائل ما العنقاء مثلاً في معنى قوله ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له واعلم أن ما المطلوب به الماشرح الاسم على قسمين الاول أن يطلب به ابيان أن الاسم لأي معنى وضع وما كذا هذا البيان الى التصديق دون التصور لان مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع في مقابلة أي معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع بآرائه مجعلاً أو مفصلاً وجوابه إيراد لفظ أشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية أنسب لانهم البيان مدلولات الالفاظ اجمالاً لان أهل اللغة يعنون بالمعرفة الاجمالية كقول الجوهري في الصحاح الخبيث ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني أن يطلب به تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً بأن يكون السائل عالماً بمدلول الاسم اجمالاً ويطلب تفصيله وجواب هذا بالجدد الاسمي وما كذا هذا الجواب للتصور لان قصده السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلاً وهذا القسم بالمباحث الحكمية أنسب لانهم البيان تفصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصلاحية مثال الاول قول السائل ما الغضنفقر حال كونه يعرف معنى الاسم من حيث هو بأنه نوع من

الحيوان أو حيوان مفترس ولا يعرفه من حيث انه مدلول لفظ الغضنفر فقصده السائل أن يعلم أن لفظه موضوع لاى معنى فيجاب
 بإيراد لفظ أشهر وهو أسد ومثال الثاني قول السائل ما العنقاء والحال انه يعرف مدلوله اجمالا بأنه نوع من الطير ومقصوده أن يعرفه
 مفصلا فيجاب بالحد الاممي بأن يقال طير صفته كذا وكذا اذا علمت هذا فقول الشارح طالبا أن يشرح هذا الاسم وبين مفهومه ان أراد
 يشرح الاسم وبين مفهومه ببيان المعنى الذى وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب الخ صحيحا لكان ما حجة لطلب التصديق
 لا لطلب التصور كما هو الموضوع وان أراد يشرح الاسم وبين مفهومه تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا كان التمثيل صحيحا لان ما حجة لطلب
 لطلب التصور ولكن قوله فيجاب الخ فيه نظر لان الجواب حينئذ بالحد الاممي وهو الرسم لا بإيراد اللفظ الأشهر الذى هو تعريف لفظ
 تأمل (قوله فيجاب بإيراد لفظ أشهر) أى مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التى سأل بها السائل أم لا كذا فى رسم
 وعم يس فقال أشهر منه سواء كان مرادف له أم لا كما يقال فى جواب ما العنقاء طائر وفى جواب ما العنقاء خرو قوله بإيراد لفظ أى مفرد
 كقولك فى جواب ما الانسان بشر لان لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالا بأن عرف أنه نوع من الحيوان أو عرفه
 تفصيلا ثم أن قوله فيجاب بإيراد لفظ ببيان لما حق الجواب أن يكون عليه أى أن حق الجواب حينئذ أن يكون بإيراد لفظ مفرد أشهر
 عند السامع وذلك لان مفهوم الاسم (٢٧٤) أمر مجمل فاذا أجيب عبر كب دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسؤل

فيجاب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أى حقيقة التى هو بها هو
 مبين فى الجملة كان يقال هى طائر أو طائر عظيم يختطف الصبيان كما روى أنها كانت طائرا فى زمن أصحاب
 الرس تختطف الصبيان فتغرب بالصبيان الى جهة الجبال فشكلوا ذلك الى نبي زمانهم فعد الله عليها
 فأهلك جنسهم ولم تعقب ولا غترابها بالصبيان يقال لها عنقاء مغرب (أو) يطلب بها شرح (ماهية
 المسمى) وأراد بالماهية الحقيقة الوجودية وهى التى بها أفرد الشئ فتحققت بحيث لا يزداد فى
 الخارج عليها الا عوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق اذ لا تزداد الا فروع على هذه
 الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد بالماهية التفصيلية ولولم يوجد لها فرد ويصير نسبتها للعدم دون الوجودية
 وانما جعلناه على ذلك بدليل قوله وتقع هل البسيطة بينهما لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينها
 فصحيح وان أراد باقى الفاظ الاستفهام فبذلك أم المنقطعة كما تقدمت الإشارة اليه فانها لا تكون
 الا لتصدق بخلاف المتصلة فانها لا تكون الا للتصور ولا شك أنها من أدوات الاستفهام وقد عدها
 معهن السكاكى فى المفتاح ووجهه أنهم ان كانت متصلة فلا استفهام فيها واضح أو منقطعة فهى مقدرة
 ببل والهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام لانها لا تستعمل الامع الهمزة وان
 كانت منقطعة ففيها انحراب لاننا نقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام

عنه فاذا لم يوجد مفرد أشهر
 عدل الى لفظ مركب
 كقولنا فى جواب ما العنقاء
 طائر عظيم تختطف الصبيان
 ولا تكون التفصيل المستفاد
 من التركيب مقصودا
 فاذا حصل المفهوم سأل
 عن الماهية وذاتيات
 أفرداها فيؤتى بما يدل
 عليها (قوله أو ماهية
 المسمى) بالجر عطف على
 الاسم أى أو شرح ماهية
 المسمى وأراد المصنف
 بالمسمى المفهوم الاجمالى
 وبما هيته أجزاء ذلك

المفهوم الاجمالى أعنى الماهية التفصيلية التى عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا (كقولنا
 حقيقيا فالانسان مثلا مفهومه الاجمالى الذى هو مسماه نوع مخصوص من الحيوان وما هيته ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله
 أى حقيقة الخ) أشار بذلك الى أنه ليس مراد المصنف بالماهية ما يقع جوابا لما هو لا نه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات
 المعدومة بل مراده الماهية الموجودة وقوله التى هو أى المسمى وقوله بها أى بالحقيقة أى بسببها وقوله هو أى نفسه مثلا مفهوم
 الانسان الاجمالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صاير سبب ما هيته وهى الحيوانية والناطقية انما هى المسمى ملاحظ اجمالا
 والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلاف السبب والسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ
 وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدأ ونوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا
 ووصف الشارح الحقيقة بالتى هو بها الإشارة الى أن المراد بالحقيقة الماهية الثابتة فى نفس الامر التى بها تحققت أفراد الشئ بحيث لا يزداد
 فى الخارج عليها الا عوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فأفرد الانسان لا تزداد على هذه الحقيقة الا بالعوارض
 ولم يرد المصنف بالماهية التفصيلية ولولم يوجد لها فرد والدليل على أن مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة فى نفس الامر
 لا مطلق ماهية تفصيلية ولولم معدومة قوله وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينهما وبين شرح
 الاسم وقوله كقولنا ما الحركة ولا شك انها موجودة الافراد

كقولنا ما الحركة والقسم الاول يتقدم على قسمي هل جميعا والثاني يتقدم على هل المركبة دون البسيطة فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي ما

(قوله أ ما حقيقة مسمى هذا اللفظ) مسماء نوع مخصوص من العرض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التي يجاب بها بأن يقال في الجواب مثلا هي حصول الجرم حصولا أولا في الحيز الثاني (قوله فيجاب بإيراد ذاتياته) من الجنس والفصل كأن يقال في جواب ما الانسان حيوان ناطق بعد معرفة أن الانسان شيء موجود في نفسه وانما قيدوا بذلك لأجل أن يكون الجواب نعتا حقيقة ما والا كان نعتا بغير ما سمي وكانت ماهي التي يطلب بها شرح الاسم لا التي يطلب بها الماهية وربما ذكر الرسوم في مقام الحدود ونوعها أو اوضح طرارا كما في شرح الاشارات وحينئذ فقول الشارح فيجاب بالذاتيات أي حق الجواب عن ما التي يطلب شرح الماهية أن يكون كذلك ولذا لم يسأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله وما رب العالمين أجابه موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين (٢٧٥) تنبها على أن حقيقة تعالى

لا تعلم الا ذكر الفصول المقومة لها ولا مقوم لها الا ذكر كيف فيه سبحانه وتعالى ولما لم ينسبه فرعون لذلك بل عد جوابه غير مطابق قال لمن حوله الاتسمعون يعني أنا سألته عن حقيقة فاجابني بصفاته فلم يتعرض موسى عليه السلام لخطابه هذا بل ذكر صفات أبيه حيث قال ربكم ورب آبائكم الاولين لعله ينسبه فلم ينسبه فغضب فرعون لعنة الله عليه موسى عليه السلام الى الجنون وقال علي وجه الاستهزاء ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فذكر موسى عليه السلام بالانصافات أي بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما

(كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما) أي بين ما التي اشرح الاسم والتي اطلب الماهية

وبين شرح الاسم ويدل عليه المثال أيضا وهو قوله (كقولنا ما الحركة) لانها موجودة الانفراد أي يقال في الجواب مثلا هي حصول الجرم حصولا أولا في الحيز الثاني فكانه قيل ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فأجيب بإيراد ذاتياته كما ذكرنا (وتقع هل البسيطة) وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء (في الترتيب) الطبيعي (بينهما) أي يقع السؤال بهل بين السؤال عما التي هي اشرح الاسم وبين التي اطلب الماهية وذلك لأن مقتضى الطبع أي العقل المراعي للنسبة أنه اذا سمع اسما ولم يعرف أنه له مفهوم ما طلب له منه وما في الجملة ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوم ما اذله مضملا ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم في الحد المنضم للجنس والفصل ولكن في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحده ما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل ولا شك أن كل واحد مما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها اضراب لا يخرجها عن أن تكون استنهامية لان الاستفهام جزء معناها أو أحد معانيها وانما نعني المنقطعة التي فيها الاستفهام دون المتعوضة للاضراب وقد صرح النحاة بعد ذلك من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره اذا عرف ذلك فمن الناطق استفهام التصور ما وطلب بها أحد أمرين اما شرح الاسم أي شرح مدلول الاسم لغة وكان الاولى أن يقول الكلمة اتعم الفعل والحرف لكه ذكر الاسم لما كانه للمسمى أو يقال الاستفهام عن الفعل والحرف يرجع الى الاستفهام عن الاسم لانك اذا قلت ما ضرب وما من تقديره ما مدلول ضرب وما مدلول من واما أن يطلب بها ماهية المسمى كقولك ما الانسان وتريد شرح الحقيقة الانسانية وانما سمي الاول شرح الاسم لان تقديره ما مدلول هذا الاسم وما وضع له وتقدير

وقال عقبه ان كنتم تعقلون فأشار الى أن السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب العقلاء اه كلامهم قال الشيخ يس وهل يؤخذ من كلامهم هذا أن كل بسيط لا يسأل عن حقيقة اه والظاهر أنه كذلك (قوله وتقع هل البسيطة) أي وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء أي ويقع السؤال بهل البسيطة بين السؤال عما التي اشرح الاسم وبين التي اطلب الماهية (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله أي بين ما التي اشرح الاسم والتي اطلب الماهية) أي اطلب شرحها وبينها المعاني ان قول المصنف أو ماهية المسمى عطف على الاسم ويحتمل أنه عطف على شرح ويدل له ما هنا واعلم أن مقتضى الترتيب الطبيعي وقوع هل المركبة بعدما التي اطلب شرح الماهية كما مر ولذا يقال ان هل تقع بين ما عين وما تنفع بين ما عين وقد أسقط المصنف والشارح هذه المرتبة فيقال مثلا أولا العنقا ثم ثانيا هل هي موجودة ثم ثالثا ماهي أي ما ماهيتها وحقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعاهل العنقا عدائة وكذا نقول ما البشر فتجيب بانسان ثم نقول هل هو موجود أولا فتجيب بوجوده ثم نقول ما ماهيته وحقيقته فتجيب بحيوان ناطق ثم نقول هل يحشى على اربع أو على رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة

(قوله يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي) أي العقل نسبة للطبع يعني العقل اذهو المراعي للناسبات والترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفا على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علته كتحقق المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعي أن مقتضى الطبع أي العقل المراعي للنسبة أن الشخص إذا سمع اسما لم يعرف أن له مفهوما فطلب له مفهوما على وجه الاجمال ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهومه واللفظ قبل العلم بأن له مفهوما اذا لم يعلم ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل واذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحواله العارضة له كدوامه (٢٧٦) لان العلم بدوام ذلك الشيء يستدعي سبق العلم بحقيقته كذا قيل

يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحالة منه أن يطلب حقيقته وماهيته اذ حقيقة الوجود ولا ماهيته

في اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا فاما ان عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ماهيته في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانها ما ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى يتوسط هل البسيطة بينهما وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسأل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسأل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر لما تقر أن مفهوم اللفظ اذا عرف تفصيله هو الذي يصير حقيقة عند السؤال بعد تقرر وجوده فلا يقتضي سؤال آخر الابهل المركبة التي يسأل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وانه لا يسأل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود وهذا لا يكاد يتحقق مع ما تقرر من أن أول ما يوضع في كتب العلم الذي يفتقر فيه الى التعليم الحدود الاسمية وهي مفهومات الالفاظ المفصلة التي تثبت للعدم والموجود فاذا برهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التي هي للموجودات فقط كما يقال في أوائل الهندسة ان المثلث هو ذو الاضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يقتضي بعد الى حد فكيف يصح انه لا يسأل اصطلاحا الا عن المعنى في الجملة دون التفصيل ولا يحتاج بالتفصيل الا بعد تحقق الوجود وقد تضمن هذا الكلام شيئين كما أشار ابن سينا الى ذلك في الشفاء أحدهما أن الموجودات لها حقائق ومفهومات لان معنى اللفظ لا يسمى حقيقة الابهل فتحقق وجوده فلهما حد وحقيقة لوجودها واسمية باعتبار الوضع الذي لا يشترط فيه الوجود وان المفهومات ليس لها الا المفهومات لعدم وجود معنى ألفاظها فلا حد ودلها لا يحسب الاسم لان الحد الحقيقي

الثاني ماهية هذه الماهية التي هي مسمى هذا الانسان فان الشخص قد يعرف ان الانسان اسم لرجل من بني آدم تقول ما الانسان سائلا عن حقيقته وأول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم يكون متقدما في الزمان عن قسمي هل أي عن الاستفهام هل البسيطة وهل المركبة لان شرح الاسم سابق عليهما لان الاستفهام عن ثبوت شيء أو عن ثبوت شيء شيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء فتقول أولا ما المعنى ثم تقول هل هو موجودة ثم تقول هل هي تستمر أبدا وأما القسم الثاني وهو ما التي يطلب بها المسمى فهو متقدم على المركبة فهي متوسطة بين هل البسيطة وهل المركبة لان طلب وجود الشيء

قال السبكي ولا يخلو عن نظر لانه اذا كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة والمركبة نظر لذلك التعليل اه وقد يقال ان وجود الشيء عينه بخلاف الدوام وحينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) أي بيان مفهومه الاجمالي وقوله ثم وجود المفهوم أي ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته أي ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ أي الاجمالي علة لكون مقتضى الترتيب العقلي ما ذكر وقوله استحالة منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم أي الاجمالي وذلك لاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهملًا وقوله استحالة منه أن يطلب حقيقته أي

التفصيلية (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منه أن يطلب وجوده فاندفع ما يقال ان ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل وضع اللفظ لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا وأما ان عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ماهيته في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده لانه اذا عرف أن له معنى فقد تصور باعتبار أنه معنى اللفظ وان كان مبهمًا وهذا التصور كاف في طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله اذ حقيقة العدم ولا ماهية له) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهية له أن الماهية ما يكون الشيء المتعارف وهو الموجود وهو المعدوم لا وجود له فلا ماهية له أيضا

(قوله والفرق الخ) أتى بهذا دفعا لما يقال ان المصنف جعل ما قسمين الاول ما يطالب به ابيان مفهوم الاسم والثاني ما يطالب به ابيان ماهية المسمى وهل هما الاشئ واحد وحاصل ذلك الدفع اننا لانسلم انهم ماثئ واحد بل مختلفان كذا قرر بعضهم وبعبارة السيرامي لما كان الحد والحدود متعدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التعديد سواء كان اسما او حقيقة ادفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبتدأ وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل انه كثير والمراد لازمه أى ظاهر وواضح والمراد بالغة الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) أى بين الذى يفهم من الاسم أى من اللفظ وبدل عليه (قوله بالجملة) متعلق بانه مفهوم والباء للابتناس أى المفهوم المتببس بالجملة أى بالاجمال أى بين المفهوم المحمل أو الاجمالى أو انه حال من المفهوم أى حال كونه اجمالا أى مجملا (قوله التى تفهم من الحد) أى من لفظ الحد وفى كلامه اشارة الى أن الحد يطلق على اللفظ المعنوي عن أجزاء الماهية كما انه يطلق على مجموع أجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم أى تفهم تفصيلا من الحد وأنه صفة للماهية أى الماهية المتبسة بالتفصيل أى الماهية المفصلة لتى تفهم من الحد (قوله غير قليل) (٢٧٧) أى ظاهر ولا يتوهم اتحادهما

لان الحد ودوره ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهية الجملة والذى يفهم من الحد الماهية المفصلة ولا شأن للماهية الجملة غير تنسها حال كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فان كل الخ) هذا من باب التنبيه لان الدليل اذا الامور الواضحة لا يقام عليها دليل نعم قد ينه عليها ازالة لما يعرض لها من الخفاء بالنسبة لبعض الازدهان (قوله فهم فهم ماما) أى فهم منه الماهية فهم اجمالا يفهمون فهم محذوف (قوله ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم) أى وقفا اجمالا وهو تفسير

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم يفهم فهم ماما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المتراض بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق

لا يكون الا بعد تحقق الوجود فلذلك يطالب وجود المعنى بعد حدده بالحد الاسمى كما تقدم أن اول ما يوضع فى التعليم الحدود الاسمية ثم يبرهن على وجود حصصها فى الافراد وتكون تلك الحدود ذات الاعتبار موجودة وثانيهما أن للفظ معنى جمليا وتفصيليا وذلك بتصوير باعتبار الواضع ان يتبين على أن اللغة اصطلاحية فيمكن أن يتصور المعنى تفصيلا بتصوير أجزائه جنسا وفصلا ثم يعين اللفظ بأجزائه وان يتصور اجمالا بشئ مما يساويه فيعين له اللفظ وهذا هو الذى دلت عليه تعاريف أهل اللغة وأما الاول فلا يكاد يحصل الامن الذى ارتاض بصناعة المنطق يستخرج الحقيقة أجزاها الذاتية من الجنس والنصل ويتصور أيضا باعتبار الجيب ففقدت بينهم هذا أن معرفة المعنى فى الجملة لا تستلزم معرفته تفصيلا لان المعرفة الاولى توجد من له علم بوضع الالفاظ لغة لانه يقف بذلك على حقيقةتها فى الجملة بخلاف الثانية وهى المستفادة من الحد المنطقي وتسمى الاولى تصورا مجموع والثانية مجموع تصورات فيحتاج الى الثانية بعد الاولى وبذلك يظهر الفرق بين الحد والمحدود وقد تجهل الجملة من دلالة لفظ من الالفاظ فتبين بدلة لفظ آخر بالاجمال أيضا ثم يسأل عن التفصيل وقد بين التفصيل من أول دفلة زيادة للفائدة وأبعد حصول لفظ يدل اجمالا فعلم بذلك أن معنى التعريف مطلقا التنبيه على أن المعنى مسبوق بالعلم بماهية ذلك الشئ تقول ما الحركة فاذا عرفت مدلولها لغة تقول هل هى موجودة فاذا عرفت انها موجودة تقول ما هى أى ماما هيتم فاذا عرفت انها تقول هى دائماً لان الاستفهام عن وجود الشئ لا يستلزم أن يكون مسبوقا بالعلم بماهية ذلك الشئ وأما العلم بدوام ذلك الشئ فانه يستدعى

لما قبله لان فهم الشئ هو ادراكه والوقوف عليه (قوله اذا كان عالما باللغة) أى بوضعها أاما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا فاذا كان المخاطب عالما بوضع اللغة وخوطب بلفظ انسان فهم منه نوعا من الحيوان مخصوصا (قوله وأما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوله فلا يقف عليه الخ وكان المناسب لما قبله أن يقول والذى يفهمه الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الخ وقوله الا المتراض بصناعة المنطق أى العالم المتقن لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما علمت ولا يعلم الحقائق المفصلة الامن له اتقان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات أعنى الجنس والفصل منه وفيه أن الذاتيات انما تعرف بالثقل أو ببعض فرض العقل على الاصح فالارتاض فى صناعة المنطق لا يفهمه معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المتراض فى صناعة المنطق يستخرج الحقيقة أجزاها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم الثقل تأمل (قوله فالوجودات الخ) الفاعل واقعة فى جواب شرط مقدراى اذا علمت ما ذكرناه من انه لاحقيقة للمعنى ولما هيته وأردت الفرق بينه وبين الموجودات تقول لك الفرق بينم ما أن الموجودات الخ وأراد بالموجودات الامور التى لها ثبوت فى نفس الامر لا المتحققة فى الخارج فقط (قوله لها حقائق) أى ماهيات مركبة من الذاتيات الملوطة باعتبار التحقق فى نفس الامر وهى حقيقة ذلك الموجود

(قوله ومفهومات) أى صور حاصله فى العقل مدركة من الالفاظ الدالة عليها بواسطة معرفة وضعها لها والحاصل أن كلامنا الموجودات والمعدومات وضعه ألفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعية يدرك العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هى مفهومات الالفاظ (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق (قوله واسمية) أى لفظية تدل على المفهومات من الاسماء (قوله فليس لها الالمفهومات) وهى الصور العقلية المدركة من أسمائها (قوله لا يحسب الاسم) أى لا يحسب الذات وكان الاولى أن يقول فلا تعبر بها لاجبها لاجب الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهى لا ذاتياتها (قوله ان الحد بحسب الذات) أى بالنظر للذات أى الحقيقة (قوله حتى ان ما يوضع الخ) غاية لقوله لان الحد بحسب الذات لا يكون الابد الخ وحاصل كلامه أن الحد الاسمى قد ينقلب حقيقة فلو اضع اذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بازائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعبر بها اسماً وبعد العلم بوجودها ينقلب حداً حقيقياً فالحد الحقيقى والحد الاسمى لامتافاة بينهما لا بذلك الاعتبار مثلاً تعبر بها الشكل المثلث المتساوى الاضلاع عما حاط به ثلاث خطوط متساوية حداسمى وبعد علم بوجوده بالشكل الاول من التعرير يصير حداً حقيقياً وكذلك اذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم كان ذلك حداً اسماً فاذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها وقال هل هى موجودة فقلت له ان النبى قد أمرهم او كل ما أمر به النبى فهو موجود انقلب ذلك الحد الاسمى حداً حقيقياً بى شئ آخر وهو أن الحد الاسمى اذا انقلب حداً حقيقياً هل فى هذه الحالة يقال له حداً اسماً أو ان الشرط فى كونه اسماً عدم العلم بوجود ذلك الحقيقة فاذا وجد العلم انتفى عنه ذلك الاسم (قوله فى أول التعاليم) جمع تعليم والمراد به (٢٧٨) التراجم كالفصل والباب وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل

ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الالمفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الابد ان يعرف أن الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى أثناء العلم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء
الفلا فى المعلوم للمخاطب هو المراد من هذا اللفظ فتم على كل حال اكتساب علم من جهة أن هذا المعنى (١) جهل أن التفصيل المعلوم بالفاظ أخرى هو هذا وأن المعنى المعلوم بلفظ آخر جله هو هذا تأمل والله تعالى العلم بحقيقته كذا قالوه ولا يتخلو عن نظر فانه ان كان السؤال عن الدوام يستدعى سبق علم المساهبة

حد الصلاة المذكور فى أول بابها (قوله يبرهن عليها) أى على وجودها (قوله فى أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقة بالشئ المحدود المذكور فى تلك الترجمة وفى بعض النسخ فى أثناء التعاليم أى فى أثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) أى رسوم (قوله ثم

اذ برهن عليها) أى على تلك الاشياء أى أقيم البرهان على وجودها (قوله وأثبت وجودها) أى بالبرهان والمراد الوجود (و) الخارجى لا مطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدوداً حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقة ما جعل هذا كلاً غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضاً للأفراد لا ذاتياً لا يمكن بعد اثبات الوجود أن يصير حداً حقيقياً لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجودة مثلاً مفهوم الماشى حداً اسماً للانسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حداً حقيقياً لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الافراد كزيد وعمر وفلانة من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حداً حقيقياً بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكره العلامة السيد فى حواشى المطول وفى الفناى أن الواضع اذا تصور حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها فظاهر أن التعريف حد اسمى قبل العلم بوجودها وحقيقى بعد العلم بالوجود واذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حداً اسماً بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حداً حقيقياً بالنظر اليها بلا اشتباه وأما بالنظر لنفس الشئ فترسم اسماً قبل العلم بالوجود ورسم حقيقى بعده وحينئذ فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله اذا أريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب المعقول وأما اذا أريد بالحد المعروف مطلقاً فالامر ظاهر (قوله كذا فى الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حداً بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين أما الثانى فكما مر فى مثالى المثلث والسلاة وأما الاول فكما اذا سألت سائل عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان أى ما مفهوم هذا اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وانه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم فقلت له حيوان ناطق فهذه حداً اسماً بالنظر للسائل وحقيقى بالنظر للسامع (١) قوله جهل أن التفصيل الخ كذا بالاصل وحرره هـ مجمع

(قوله العارض المشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المصد كور الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس إذا كان التعيين يحصل بتلك الأوصاف أشار الشارع بقوله فيجاب بزيد أو نحوه إلى أن المراد بالعارض المشخص لذى العلم الأمر المتعلق به سواء كان علمه أو وصفاً حاصله كافي المثال المصد كور وسواء اتحد العارض كافي المثال الأول أو تعدد كافي الثاني وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص وهو الأمر العارض العام ككاتب ونحوه فلا يصح أن يقع في جواب (٢٧٩) السؤالين لأنهم وإن كانت

عارضة لحقيقة الإنسان لكنها غير معينة له قال ابن يعقوب ولما كانت من ههنا في غاية الإبهام لم يكن فيها إشعار بخصوصية الجواب به فإذا قيل في الجواب بزيد تصور السائل من ذلك الجواب ذات زيد فلذا كانت التصور وان لازم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أدس في الأنا أم عسل فالجواب مستشعر من السؤال فلم يزد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم أنه يرجع إلى التصديق في التحقيق وعلى هذا يقاس ما يأتي في ما نحوه اه ومن هذا تعلم أن قولهم من ونحوها اطلب التصور أي أصالة فلا ينافي أن طلب التصديق الخاص لازم لها هذا وذكر السببي في عروس الأفراس نقلا عن والده أن الجواب بزيد مفرد لا مركب ولا بقدر مبدأ ولا خبر فإذا قلت

(أو يطلب (عن العارض المشخص) أي الأمر الذي يمرض (لذى العلم) فيفيد تشخصه وتعيينه) كقولنا من في الدار)

أعلم (وبمن معطوف على عما أي ويطلب عن (العارض المشخص) أي الأمر الذي يعرض ويوجب تشخيصاً وتعييناً (لذى العلم) بحيث يتميز به عما سواء من الأفراد وذوات العلم سواء كان ذلك العارض علماً أو غيره كوصف (كقولنا من في الدار) فإن هذا سؤال عن الوصف الذي يعين الشخص الكائن في الدار من أهل العلم فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه كذلك الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس عند تعيينه بهذه الأوصاف وسواء اتحد العارض كافي المثال الأول أو تعدد كافي الثاني قيل ويدخل في الشخص المشخص النوعي يعني اللغوي الشامل لا صنف فعلى هذا إذا قيل من في هذا القصر وقيل مثلاً الإنسان الصقلي وإذا قيل من في السماء من أنواع العالمين وقيل الملك مثلاً كان تشخيصاً بالعارض وهذا بعيد من عبارة المصنف وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص ككاتب ونحوه ثم إن من فالسؤال عن الوجود كذلك ص (وبمن عن العارض المشخص لذى العلم كقولنا من في الدار) ش من ألفاظ الاستفهام عن التصور من فإن قلت إذا كانت من لا يسأل بها إلا عن التصور فكيف حصل الجواب عن قول عيسى صلى الله عليه وسلم من أنصاري إلى الله وهـ وطلب تصور كذا عـ وا بالتصديق وهو قول الحوارين نحن أنصاري الله قلت أجاب الوالد رحمه الله في بعض تعاليمه عن ذلك بأن من وإن كانت سؤالا عن التصور فالسائل لم يأت بآية تجزم بمصوّل المبهمة ولكن يسأل عن تعيينه وتارة لا يجزم بكن يرجو أنصاري لا يجوز أن لا يوجد ويرجو أن يوجد ويطلب تعيينه فقوله من أنصاري محمول على ذلك قاله عيسى عليه الصلاة والسلام راجعاً من الله تعالى إقامة ناصر له سائلاً عن عينه فهو سؤال عن التصديق والتصور لكنه أخرجه مخرج التصور ثقة بالله سبحانه وتعالى وأدبا معه تعالى ومع السامعين فكان الاكمل السؤال عن التصور وجعل السؤال عن التصديق مطلوباً فيه والحواريون تفتنوا لذلك فاجابوا بالتصديق ليحصلوا المقصودين معاً كأنهم قالوا هاتين بنصرك وهم نحن وقالوا أنصاري الله لأن نصرته نصرته الله بمعنى نصرته دينه وإيمانوا أن نصرته له خاصة الله لا شوبها غيره من حظوظ البشرية (تنبيه) قولنا من عندك يطلب بها التصور لا التصديق كما سبق لأنه يتضمن أمرين أحدهما استقرار شخص أو أشخاص عند المخاطب وإن المتكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه والثاني تعيين ذلك الشخص أو الأشخاص وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض وإن كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب إلى ذلك الشخص وهو أنخص من النسبة التي كانت حاصلة للمتكلم أولاً لأنها نسبة الأعم ذكره الوالد رحمه الله قال ومن هنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب به التصديق

من عندك فقل بزيد كان منزلة قولك ما الإنسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكر حد بقيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله وأما قوله في الآية الأخرى خلفهن العزيز الغليم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصاراً على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري نحو في ربك يا موسى (قوله شخصه) أي تشخيصاً شخصياً أو نوعياً كما إذا قيل من في هذا القصر فقل مثلاً الإنسان الصقلي وكذا إذا قيل من في السماء من أنواع العالمين فقل الملك والمراد بالنوع اللغوي الشامل لا صنف (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله من في الدار) أي إذا علم السائل أن في الدار أحد لكن لم يتشخص عنده فيسأل عن شخصه

فيجاب زيد ونحوه مما يفيد تشخصه (وقال السكاكي بسأل عما عن الجنس

ههنا لما كانت في غاية الابهام فلا اشعار فيها بخصوصية الجواب به فاذا قيل زيد تصور السائل منه ذات زيد كانت للتصور ولولزم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أدب في الاناء أم عسل فالجواب بدمية من السؤال فلم يرد الجواب بصورة ولهذا فلما تقدم انه يرجع في التحقيق الى التصديق وعلى هذا يقاس ما يأتي في ما ونحوها (وقال السكاكي بسأل عما عن الجنس) والمراد (فائدة) تترتب على هذا ذكرها والوالد ايضا ان الجواب مفرد لا مركب ولا يقدّر له مبتدأ ولا خبر فاذا قلت من عنده فليس زيد كان بمنزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذلك كرحمة بقيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله وقد جاء في الآية الاخرى خلفهن العزيز العليم وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (فائدة أخرى) تترتب على ذلك يقال في الجواب عن ذلك زيدان كان واحدا اوز يدوعرو ان كانا اثنين اوز يدوعرو وبكران كانوا ثلاثة وعلى هذا الى أن يستغرق ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جوابا صحيحا بل الجواب المطابق ما لا يزيد ولا ينقص كما أن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعاً مانعاً ومن هنا تعلم أن المسؤل عنه من هو ماهية من عنده أعم من التليل والكثير وبه تعلم أن من الاستفهامية ليست للعموم في الافراد بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون حيث استدلوا بذلك على العموم فان أرادوا العموم بالمعنى الذي ذكرناه فصحيح وان أرادوا انها تدل على الافراد فممنوع (فائدة أخرى) من صالحة لذلك والمؤنث والمفرد والمنثى والمجموع هذا حظ النحوي منها وحظ الأصولي انه للعموم قال الوالد رحمه الله فعمل العموم في جميع هذه المراتب أوفى الأحاد وتظهر فائدة ذلك اذا قال من دخل داري من هؤلاء فأعطه درهم ما فان قلنا بالاول أخذ كل واحد درهمين وان قلنا بالثاني أخذ كل واحد درهمين بدخوله ونصف درهم بدخوله مع آخر وان دخل ثلاثة فعلى الاول يعطيه ثلاثة لكل واحد درهم وعلى الثاني يعطيه ثلاثة بدخول الواحد لكل واحد درهم ودخول الثلاثة لكل واحد درهم وثلاثة لان صفة الاعية فيهم ثلاث مرات فيستحقون بها ثلاثة لكل واحد درهم فمجموع ما يستحقونه سبعة وعلى هذا القياس قال ولم أره منقولاً ولا مختصاً عنه فيما يظهر لي الآن الآن يقال لا عموم لها الا في مراتب الافراد ولكن السابق الى الفهم انهم اعمامة فيما يصلح وهي تصلح للافراد وللمجموع والافراد لكل مرتبة من مراتب المنثى والمجموع وفيه احتمال آخر وهو انه لا يعطى المجموع الادرهما وأخذ هذه ما حققناه من أن من لا تدل على الافراد بل على الماهية مجردة عن وحدة وتعدد وتظهر أثر ذلك في المنثى فاذا قلت لا تشتم من يشتمك فالظاهر أن المراد الحقيقة ومعناه غير معنى لا تشتم كل من شتمك اذا عرف ذلك فقول المصنف بسأل عما عن العارض يعني ان الكلي لا يوجد في الخارج الا في ضمن جزئي وذلك الجزئي مشخص لذلك الكلي فزيد من العارض للماهية الانسان الكلي ومخصص لها فتقدير كلامه بسأل عما عن المنثى العارض للماهية الكلية المخصص لها كقولك من في الدار فتقول زيد المعنى أي عارض مشخص لحقيقة الانسان هو ومثله المصنف في الايضاح بقولك من فلان فتقول زيد وهو فاسد لان فلانا كناية عن العلم فكيف يجاب بذكر العلم ولعل المراد اذا قال شخص فلان يعمل كذا فتقول من فلان فيقال زيد بل ان في الاستفهام عن ذلك بمن في نفسه نظر فينبغي أن يقال ما فلان لانه استفهام عن الاسم فليكن بما سبق وأورد عليه المصنف ان ما ذكره لا يطرد لانك تقول من زيد كقوله صلى الله عليه وسلم للجارية السوداء من أنا وقوله تعالى من فرعون على قراءة الاستفهام ولست نطلب بها مشخص الذي العلم لان زيدا هو المخصص (وقال السكاكي بسأل عما عن الجنس

ماهية أو جنسه بالعارض القائمة به قاله عبد الحكيم أو المراد بكونه عارضاً للذات أنه متعلق بها لدلالته عليها كما مر قال في المطول وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان وأخو فلان فاعلم بضح ذلك من جهة أن الخطاب يفهم منه الشخص بمحسب المحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات (قوله وقال السكاكي) أي في الفرق بين من وما وهذا مقابل للقبيل المتقدم (قوله بسأل عما عن الجنس) أي من ذوى العلم أو من غيرهم والمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد أو مختلفتها مجملة أو مفصلة فتشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والابجالية فاذا قيل ما زيد وعرف فيجاب بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان ناطق أو نوع من الحيوان فيطلب عما عند السكاكي شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا أنه مختص عنده بالامر الكلي وعند صاحب القبيل السابق يطلب به اشرح الاسم كليا كان أو جزئياً قال عبد الحكيم ومما ذكرته علم أن مراد

تقول ما عندك أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه إنسان أو فرس أو كتاب أو نحو ذلك وكذلك تقول ما الكلمة وما الكلام وفي التزيل فما خطبكم أي أي أجناس الخطوب خطبكم وفيه ما تعبدون من بعدى أي أي من في الوجود تؤثرونه للعبادة أو عن الوصف تقول ما زيد وما عمرو وجوابه الكريم أو الفاضل ونحوهما وسؤال فرعون وما رب العالمين ما عن الجنس لا اعتقاده لجهله بالله تعالى

المصنف بالجنس الجنس اللغوي فيدخل النوع سواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا ونحو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس الالفاظ فيجاب بأنها لفظ مفرد مستعمل (قوله أي أي أجناس الأشياء الخ) أي أي جنس من أجناس الأشياء عندك لأن السؤال عنه ليس هو الجمع (قوله وجوابه) أي جواب ما عندك لا جواب أي جنس من أجناس الأشياء عندك لأن قول المصنف أي أي أجناس الأشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى وذلك لأن السؤال بأي إنما يكون عن المميز كما سيذكر المصنف فربما وأما ما فإنه يسأل بها عن الجنس فلم يكن جواب أي مطابقا للجواب ما وذلك لأن الجواب به عن ما لفظ الجنس ككتاب أو فرس والجواب به عن أي الجنس ومميز الذي هو الفصل نحو شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس أو نحو ذلك لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس لأن الشيء المكتوب مثلا يستلزم الكتاب في (٢٨١) ذكره. يميز الجنس الذي عنده فقد

ذكر الجنس الذي عنده
فسر المصنف ما عندك
بأي جنس عندك تسأل
لستلزم جوابها هذا
محصل ما قاله العقوي
وسم قال عبد الحكيم
لا يتوهم من تفسير
المصنف مطلب ما يطلب
أي اتحادهما فإن ما يطلب
المميز وما يطلب الماهية
الإنسان كان طلب ماهية
الشيء مستلزما لطلب تمييز
ذلك الماهية بعينها عما
عداها من حيث اشتغالها
على الخصوصية أفهم مطلب
أي مقام مطلب ما ولذا
اتحد جواب ما فيقال
كتاب ونحوه لأنه من حيث
أنه مشترك على بيان

تقول ما عندك أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة فنحو ما الكلمة أي أي أجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه

بالجنس هنا الجنس اللغوي الشامل للنوع وسواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا (تقول) في الحقيقة (ما عندك أي أي) جنس من (أجناس الأشياء عندك وجوابه) أي وجواب ما عندك (كتاب ونحوه) كفرس وإنما قلنا جواب ما عندك لأن قوله أي أي أجناس الأشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهة المعنى لأن السؤال بأي إنما يكون عن التمييز فلا يطابق جوابه جواب ما عندك الآن يميز الجنس يستشعر منه الجنس ففسر ما عندك بأي جنس عندك تسأل كما تلزم جوابها ما والافعال الجاب به عن أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم وإنما قلنا المراد الخ لا يدخل فيه النوع الذي هو الماهية والحقيقة ولو كانت اصطلاحية فنحو قولنا ما الكلمة أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي فيجاب بأنها لفظ مفرد مستعمل (أو عن الوصف) هو معطوف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس وعن الوصف (تقول) في السؤال عن الوصف (ما زيد) أي أي وصف يذكرك عنه يوصفه فكانه قال هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وإنما قلنا كذلك لأنه لو كان المعنى ما وصفه لكان المناسب الكريم ونحوه تأمله (وجوابه الكريم ونحوه)

تقول ما عندك أي أي الأجناس عندك) وجوابه إنسان أو حيوان مثلا لأن الجنسية شاملة قال تعالى فما خطبكم أي المرسلون أي أي جنس خطبكم فكان جوابهم بعين جنسهم وهو وقولهم أنا المرسلون يسأل بما عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم أو الفاضل

(٣٦ - شروح التلخيص ثاني) الجنس اجالا لجواب لما ومن حيث اشتغاله على الخصوصية المميزية عن الأجناس الآخر جواب لا يهكذا يستفاد من شرح العلامة الشارح للفتاح اه فأنت تراه جعل جواب ما واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصح جعل ضمير وجوابه لما عندك ولاي الأجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) أي كفرس وجاروا إنسان (قوله ويدخل فيه) أي في السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة أي التي هي النوع سواء كان حقيقيا فنحو ما الإنسان أو اصطلاحيا فنحو ما الكلمة وأشار الشارح به إلى أن مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوي وهو ما صدق على كثير من الأجناس المنطقي أنه مقابل للنوع (قوله والحقيقة) عطف مرادف (قوله ما الكلمة) أي ما مدلول هذه اللفظة (قوله أي أي أجناس الالفاظ هي) أي أي جنس من أجناس الالفاظ هي أي أي نوع من أنواعها لا تنوع لأنواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله أو عن الوصف) عطف على قوله عن الجنس أي يسأل بما عن الجنس أو عن الوصف (قوله تقول ما زيد) أي تقول في السؤال عن الوصف ما زيد أي أي وصف يقال فيه أي هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك وإنما فسرنا بذلك لقول المصنف وجوابه الكريم فالمراد الوصف القائم به لكان جوابه الكريم ونحوه (قوله ونحوه) أي كالشجاع والبخيل والحيوان وكان الأولى للمصنف أن يقول وجوابه كريم بالتشكيك

أن لا موجود مستقلاً بنفسه سوى الأجسام كانه قال أى أجناس الأجسام هو وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف للتنبيه على النظر الملهودى الى معرفته لكن لما لم يطابق السؤال عند فرعون عجب الجهلة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم ألا تسمعون ثم لما وجد مصر اعلى الجواب بالوصف اذ قال فى المرة الثانية ربكم ورب آبائكم الاولين استمر رأيه وجنته بقوله ان رسواكم الذى ارسل اليكم ليجنون وحين رآهم موسى عليه السلام لم يظنوا لذلك فى المرتين غلط عليهم فى الثالثة بقوله ان كنتم تعقلون واما عن الوصف طمعا فى أن يسلك موسى عليه السلام فى الجواب معه مسلك الخاضرين لو كانوا هم المسئولين مكانه لشهرته بينهم برب العالمين لى درجة دعت السحرة فاذعرفوا الحق أن عقباوا قولهم آمنابرب العالمين بقوله رب موسى وهرون نفيالاتهم هم أن عتوه وجهله بحال موسى اذ لم يكن جمعهم ما قبل ذلك مجلس بدليل قال أولو جئتكم بشئ مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فحين سمع الجواب تعداه عجب واستهزأ وجنته وتفريق عما تفيق من قوله لئن اتخذت الهاتغيرى لاجعلنك من المسجونين * وأما من فقال السكاكى هو السؤال عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل يعنى أبشره وأم ملك أم جنى وكذا من ابليس ومن فلان ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فن ربك يا موسى أى أملك هو أم بشر أم جنى منكرا لان يكون له مارب سواء لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا فى سؤاله هذا الى معنى الكار ب سواى فأجاب موسى (٣٨٣) عليه السلام بقوله ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى كانه قال نعم لنارب

سؤاله هو الصانع الذى اذا سلك الطريق الذى بين يديه لما أوجده وتقديره اياه على ما قدر واتبع فيه الخريت (قوله وعن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل عما عن الجنس فهو من جملة مقول السكاكى والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصنف (قوله من ذوى العلم) أى الكائن من ذوى العلم وذلك بأن يعلم السائل أن المسئول عنه من ذوى العلم لكنه يجهل جنسه وقضية

(و) يسأل (عن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشره وأم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس

كالشجاع والخيال والجبان والاولى أن يقال كريم بالنسبة وقال السكاكى أيضا (و) يسأل عن (عن الجنس) الكائن (من ذوى العلم تقول) فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم (من جبريل) فتسأل عن جنس جبريل بعد العلم بأنه من ذوى العلم معنى السؤال (أبشره وأم ملك أم جنى) لان السائل عن هذا يعلم انه شخص ويجهل جنسه فيجاب بأن يقال ملك فلم يسأل عن شخصه كما تقدم وبؤيده هذا قوله أو انارى فقلت منون أنتم * فتسألوا الجن فقد سئلوا عن وأجابوا بالجنس ولو فهموا أن السؤال عن الشخص لقالوا فلان وفلان (وفيه نظر) أى وفى كونه السؤال عن يكون عن جنس ذوى العلم نظر لان المنقول انه انما يسأل به عن الشخص كما تقدم وأما قوله فقالوا وعن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى انسى أم ملك قال فرعون فن ربك يا موسى أى من أى جنس قال المصنف وفيه نظر يريد أنه لا يقال فى جواب من زيد هو بشر ونحوه كذا دعاه قبل وهو ممنوع بل يقال فى جوابه ذلك قلت لعل المصنف لاحظ أن من انما يستعمل لما يعقل والجنس الكلى ليس بمقابل لانه حقيقة كلية ولا يسأل عنه عن ولذلك قال النحاة انه حيث أريد الجنس يؤتى بما قال بعض شراح المفتاح انه يسأل عن عن الجنس أى الحقيقة والحقيقة أعم من المطلقة والمقيدة فاذا قيل من فلان

التقييد بذوى العلم تقتضى انه لا يسأل بها عن الجنس مطلقا (قوله تقول من جبريل) أى تقول فى السؤال وانه عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أى ما جنسه اذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جاهلا بجنسه وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) أى وفيما قاله السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من السؤال عن الجنس نظرا وحاصله أن لا نسلم وروده فى اللغة للسؤال عن الجنس فالصواب ما مر من انما السؤال عن العارض الشخص ورجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف أيضا فان المطلقين قالوا لا يسأل عما عن الصفات المميز بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى انما قد تخرج عن حقيقة ما يستفهم بها عن الصفات اه يس فان قلت قد يستدل على وروده فى اللغة للسؤال عن الجنس بيت الكتاب وهو قوله

أو انارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عواظا لما فان الجواب دليل على أن السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن الشخص لقالوا فلان وفلان قلت لا نسلم أن المسئول عنه الجنس بل الظاهر أن الشاعر ظنهم من البشر فسالهم عن مشخصهم وانهم من أى قبيلة فأجابوا بأننا من جنس البشر حتى تفحص عن الشخص والعين فى اجابتهم بيان الجنس الغير المطابق للسؤال تنبيه على خطأ السائل فى هذا الظن فكان الجيب يقول ليس الامر كما تظن من أننا من أشخاص الآدميين فجيبت بما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والخطئة فى السؤال واردة (قوله اذ لا نسلم انه) أى من فى اللغة للسؤال الخ

الماهر وهو العقل الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه رباً وأن لا رب سواه وأن العبادته منى ومنك ومن اطلق أجمع حق لا مدفع له وقيل هو السؤال عن المعارض الشخص الذي العلم وهذا أظهر لانه (٢٨٣) اذا قيل من فلان يجاب بزيد ونحوه

ما يفيد الشخص ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر أو جنى كما زعم السكاكي وأما في السؤال عما عير أحد المتشاركين في أمر

وانه يصح في جواب من جبريل أن يقال ملك بل يقال ملك من عند الله يأتي بالوحى كذا وكذا عما يفيد شخصه (ويسأل بأى عما عير أحد المتشاركين في أمر بهما)

الجن وليس جوابا عن السؤال مطابقة بل تخطئة للسؤال فكانه قيل ليس كالتن من أنا أشخاص الأدميين فتجيبك بما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة في السؤال وأما كلامنا فيما يقصد في السؤال وعلى هذا فلهذا السؤال لا يقال فيه ملك كما اقتضى ذلك كون المعنى أبشراً وأم ملكاً أم جنى وانما يقال فيه لشخصه من بين أشخاص العقلاء ملك يأتي بالوحى للانبياء ومعلوم أن العقل لا يحال له هنا وانما يرجع في هذا الى السماع (و) يسأل (بأى عما عير أحد المتشاركين) يعنى اذا كان ثم أمر بعم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وأريد تمييز أحد الشيئين أو الأشياء المشتركة (في أمر بهما) أو يعنى انه يسأل بأى عما عير المبهمة الذى هو صاحب الحكم لان العلم المشترك فبه وهو

فالسؤال عن الحقيقة المقيدة بالشخص فيجاب بالحقيقة الشخصية كما يقال انه بشر صفته كيت وكيت فيصح الجواب بنحو جنى أو بشر لا مطلقاً بل مقيداً فالتمثال الذى أورده صاحب الايضاح ليس منافياً لما قاله صاحب الافتتاح والذى قاله في الايضاح أنه يجاب بزيد صحيح لان معنى زيد البشر المتصف بصفات معينة انتهى ولا يرتاب أن من يسأل به عن الشخص كما قال المصنف وبذل عليه قراءة بعضهم من فرعون على قسرة الرفع وقوله صلى الله عليه وسلم من أنا وهو سؤال عن الصفات وقد وقع السؤال بهما عن الاسم كحديث الاسراء من أنت قال أنا جبريل قبل ومن معك قال محمد صلى الله عليه وسلم وقيل انما نظره من جهة ان قوله يسأل بهما عن الجنس وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحد وفيه نظر لانه انما أراد بالجنس الكلى وهو أعم من الجنس والنوع يدل عليه انه جعل من جبريل سؤالاً عن الجنس وقال ان جوابه يصح بان يقال بشر وهو نوع لا جنس ويحتمل أن يكون نظره من جهة قول السكاكي انه يسأل بهما عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسأل عن الصفات المميزة بما يل بسأل عنه بأى وانما يسأل بهما عن مفهوم اللفظ وعن حقيقة الشئ ولذلك انفرد النوع والجنس بان كلامهما مقول في جواب ما هو مختلف الفصول والخاصة والعرض العام وقد يجاب عنه بان مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقة ما يستفهم بهما عن الصفات وهذا الاضافى كلام المنطقيين فانهم انما يكلمون في موضع اللفظ الحقيقي وما ذكره السكاكي يوافق كلام ابن الشجرى فانه قال يقال ما معك فتقول درهم أو دينار أو ثوب أو فرس ويقال من معك فتقول زيد فيقال بعد ذلك في السؤال في صفته فما زيد فتقول رجل فتعبه أو طوبى أو براز انتهى ولم يذكر المصنف أن من يسأل بهما عن الوصف وقال بعض الشارحين ان من يسأل بهما عن الوصف كما يسأل بماذا لافرق بينهما الآن ما لم لا يعقل قلت وهذا الفرق يلجئ الى أنها لا يسأل بهما عن الوصف لان الوصف ليس بعاقلة فلا يسأل عنه عن التى هي العاقل فانه أراد بالوصف نحو عالم وقائم فانه يسمى وصفاً باصطلاح النحاة فقد دخل ذلك في قوله ان من يسأل بهما عن المعارض الشخص على ما سبق (تنبيه) قد يعترض على السكاكي في قوله يسأل بهما عن الجنس فيقال ما عندك أى أى الاجتناس فيقال أى لما عير أحد المتشاركين عن الآخر في أمر بهما وما على رأى السكاكي سؤال عن الجنس وكيف يفسر أحدهما بالآخر وجوابه أن يقال الاجتناس مشترك في مطلق حقيقة الجنسية فيسأل بأى عن الجنس أى تعيين الجنس من بين الاجتناس فتأتى بأى لانه يميز جنساً معيناً من بين مطلق الجنسية ص (ويسأل بهما عما عير أحد المتشاركين في أمر بهما ونحوه

(قوله وانه يصح) أى ولا نسلم أنه يصح (قوله بل يقال ملك) أى بل يقال في جوابه ملك من عند الله الخ (قوله كذا وكذا) أى الى الانبياء من عند الله وقوله مما يفيد الخ بيان لكذا وكذا أى واذا كان لا يجاب الا بذلك فتكون من اطلب المعارض الشخص الذى العلم كما مر فان قلت ان السكاكي ادعى أن من في قوله تعالى حكاية عن فرعون فنرى بكلام موسى السؤال عن الجنس قلت كلامه ممنوع لم يجوز أن يكون السؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الاسلوب الحكيم إشارة الى أن السؤال عن الجنس لا يليق بحضرة تعالى انما الاتق السؤال عن أوصافه الكلام فله فكانه قيل

لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم البطال لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل الاتق يجنبه أن يسأل عن صفاته (قوله أحد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو انحصار على أقل ما يحصل فيه الاشتراك والا فأتى كما يسأل بهما عما عير أحد المتشاركين يسأل بها

أي الفريقين خير مما أي نحن أم أصحاب محمد عليه السلام وفيه أيكم يأتي بعرشها أي الانسي أم الجنى

عما يميز أحد المشاركات وقوله في أمرهم ما يتعلق بالمشاركين وأنى المصنف بهذا لزادة البيان والإيضاح للمشاركة إذا الأمر الذي تشارك فيه الشيآن لا يكون إلا عاماً له ما كذا قيل وفيه بحث لأن المشاركين في داراً ومال لا يسأل بأي عيسى يميزهما إلا إذا جعلنا داخلين تحت أمرهم بما ولو كان ذلك الأمر يميزهما فهو المشاركين في هذا المال أو في هذه الدار قاله عبد الحكيم وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا كان هناك أمر يميز شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وكان واحد منهما أو منهما محكوماً له بحكم وهو مجهول عند السائل إلا أنه وصفه عند غيره بغيره وأريد تمييزه فإنه يسأل بأي عن ذلك الموصوف بوصف يميزه وهو صاحب الحكم لأن العلم بالمشارك فيه وهو الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد الشيئين المشتركين أو المشتركات لا يستلزم بالضرورة العلم بتمييز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء فيسأل بأي عن الموصوف بالوصف المميزه فقول المصنف عيسى يميز المراد عن موصوف ما يميز أي عن موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أي نحن أم أصحاب محمد فالسؤال عنه بأي الأشخاص الموصوفون بالكفرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألو عيسى أي (٣٨٤) عن موصوف ما يميز وقوله مثل الكون الخ تمثيل لما يميزه فأنزل (قوله

وهو مضمون ما أضيف إليه أي (نحو أي الفريقين خير مما أي نحن أم أصحاب محمد) فالؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسألو عيسى أي أحدهما عن الآخر

الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد المشتركين أو المشتركات لا يستلزم ضرورة علماً بتمييز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء فيسأل بأي عن المميز في ذلك وسواء كان الأمر المشترك فيه الذي قصد التمييز فيه هو ما أضيفت إليه أي أم غيره فالأول (نحو) قوله تعالى حكاية عن المشتركين في سؤالهم اليهود (أي الفريقين خير مما) فقد اعتقدوا أن المسؤل عنهم أثبت له الخيرية والفر يقية تصديق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبت له الخيرية لعمومها وذلك ظاهر فسألو عيسى الفريق الذي ثبتت له الخيرية فكأنهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا فسر أي الفريقين بقوله (أي نحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) فيقع بالمميز ووجود المميز هنا وجود الكافرين حال كونهم أي الفريقين خير مما أي نحن أم أصحاب محمد) من أي من أسماء الاستفهام فإذا أريد بها الاستفهام يسأل بها عن معنى يميز أي يعين ولو قال يطلب به التمييز لصح وقوله في أمر يتعلق بالمشاركين والمراد أنه يطلب بأي يميز أحد المشاركين في أمر من الأمور شامل لهما سواء كان ذاتياً أم غيره مثاله قولك أي الرجلين أو الرجل عندك فالرجلان متلا مشركان في الرجولية وهو أمر يميزهما والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب وبقية يقع باعتبار النسبة التي تضمنتها عندك ومنه قوله تعالى أي الفريقين خير مما الأمران المشترك كانهما الفريقين ولكن لا بأس باعتبار ما يشتركان فيه أيضاً من الأقامة المدلول عليه بقوله تعالى خير مما وما والذي يميز أحدهما من الآخر هو الجواب بالثمين والأمر الذي يقع التمييز به هو الخيرية هذا هو الظاهر والمراد بالعموم حينئذ عموم الشمول ويحتمل أن يقال معناه ما يميز أحد

وهو أي الأمر الذي يميزهما مضمون الخ أعلم أن الأمر المشترك فيه الذي قصد التمييز فيه تارة يكون هو ما أضيفت إليه أي وتارة يكون غيره فالأول كمثل المصنف فأنهما مشتركان في الفريقية والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب مثل الكون أنتم أو أصحاب محمد ونحو أي الرجلين أو الرجل عندك فالرجلان متلا مشركان في الرجولية وهو أمر يميزهما والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب والثاني كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه

أفضل الصلاة والسلام أيكم يأتي بعرشها أي أي الانس والجن يأتي بعرشها فإن الأقرب فيه أن الأمر المشترك فيه هو كون كل منهما من جند سليمان ومنقاد الأمر وهو ما تعلم ما في قول الشارح وهو مضمون ما أضيف إليه أي ويمكن التكاف أن يجعل الأمر المشترك فيه من هذا المثال مضمون المضاف إليه بمعنى كون كل منهما مخاطباً بالاشتمال (قوله ونحو أي الفريقين الخ) هذا حكاية الكلام المشتركين لعلماء اليهود فهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبتت له الخيرية والفريقية تصديق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبتت له الخيرية فكأنهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم وقد كذبوا في هذا الجواب والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله أي نحن الخ) هذا تفسير للفريقين (قوله قد اشتركا في التبريقية) لم يقل قد اشتركا في أمر يميزهما وهو الفريقية لأنه لا إشارة إلى أن قوله في المتن في أمر يميزهما لا حاجة إليه إلا التأكيد ودفع التوهم كذا قال يسر وقد علمت ما فيه (قوله وسألو) أي الكافرون أعني مشركي العرب أحبار اليهود (قوله عيسى يميز أحدهما) في الكلام حذف كمرأي وسألو عن موصوف ما يميز أي سألو عن الفريق الموصوف بالوصف الذي يميز أحد الفريقين عن الآخر

وأما كم فليسؤال عن العدد اذا قلت كم درهم لك وكم رجلا رأيت (٣٨٤) فكذلك قلت أعشرون أم ثلاثون أم كذا

أم كذا وتقول كم درهم لك

وكم مالك أي كم دنانيرا وكم

دينارا وكم فوبك أي كم

شبرا وكم ذراعا وكم زيد

ما كنت أي كم يوما وكم

شهرًا وكم رأيتك أي كم

مرة وكم سرت أي كم فرسخا

أو كم يوما قال الله تعالى

قال فائل منهم كم لبستم أي

كم يوما أو كم ساعة وقال

كم لبستم في الأرض عدد

سنتين وقال سل بني إسرائيل

كم آتيناكم من آية بينة

ومنهم قول الفرزدق

(قوله مثل الكون كافر ين)

اسم الكون ضمير ثابت عنه

أل وكافر ين خبره أي

مثل كونهم كافرين

وقوله فائلين حال من الواو

في سألوا بينهم من صدر

منه القول أعني قوله أي

الفردين خير مما لو قال

بدل قوله مثل الكون

الممثل كون الجواب أنتم

وأعجاب محمد كان أخضر

وأوضح (قوله وسألكم

عن العدد) أي المعين إذا

كان مبهما فيقع الجواب

بما يعين قدره كما يقال كم

غنما ملكك فيقال مائة

أو ألفا ولا يصح الجواب

بالوف ومحمل الاحتياج

للجواب المعين لقدر العدد

إذا كان السؤال بها على

ظاهره كما قلنا فيكون

السؤال به عن العدد على

غير ظاهره كما في الآية التي ذكرها المصنف كما قال السارح فلا يحتاج للجواب

مثل الكون كافر من قائلين له هذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير قائلين (و) يسأل (بكم عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) أي كم آية آتيناكم

قائلين هذا السؤال أو يعني بالكافر من المصدوق وذلك بأن يقال أنتم أو بوجود المؤمنين حال كونهم غير قائلين هذا السؤال والمراد بالمؤمنين المصدوق أيضا بأن يقال في الجواب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ومعهم أن قول المجيبين وهم اليهود أنتم غير متعين الموصوف بالغيرية بالاضمار وهم لعنة الله عليهم مرأون في هذا الجواب كاذبون ولو قالوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وقع تميز الموصوف بالغيرية لتمييزه بالصحة فيكون مطابقا للعق وقوله حال كونهم قائلين وحال كونهم غير قائلين حالان تقديرين بأن باعتبار المعنى بينهما ما من صدر منه هذا السؤال ولوا سطة طناه وقتلنا مثل كون الجواب أنتم أو أصحاب محمد كان أخضر وأوضح والثاني وهو ما كان الأمر المشترك فيه غير ما أضيفت إليه أي كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام أيكم بأنني بعرضها فإن الأقرب فيه أن الأمر المشترك فيه هو كون كل منهم من جنس سليمان ومنقاد الأمر ولو كان يمكن بالكف أن يجعل المشترك فيه مضمون المضاف إليه بمعنى كون كل منهم مباحا طابا بالاضمار وقوله بهما كالنأ كيد في الاشتراك في الأمر إذا لايكون المشترك فيه إلا عاما (و) يسأل (بكم عن العدد) حيث يكون مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره حيث يكون على ظاهره كما يقال كم غنما ملكك فيقال مائة أو ألقامه لا وفير يكون السؤال به عن العدد على غير ظاهره (نحو) قوله تعالى (سل بني إسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) فآية تميز لكم وكم مفعول بآتيناكم والتقدير كم آية آتيناكم أعشرون أم ثلاثين أم غير ذلك وجر التمييز عن هذا الفصل بين كم وكميزها بفعل متعد فلو تدخل من على التمييز لتوهم أنه مفعول للفعل وقد تقدم هذا في كم الخبرية هنالك وإنما قلنا أن السؤال على غير ظاهره لأنه ليس المقصد إلى استعمال مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل لأن الله تعالى علام الغيوب فلأمر بد مجرد علم مقدار الآيات اتولى الله تعالى الأعلام بقدرها

المتشابهة بالنسبة إلى أمر بهما باعتبار الصلاحية فقولك أي الرجلين قام بكون الأمران فيه الرجلين والأمر الذي بهما باعتبار الصلاحية هو القيام وهو الذي يقع التمييز فيه فان قلت السكاكي قال أنه يسأل عن الجنس فتقول من جبريل أم ملك أم بشر وقد قال هنا في أيكم بأنني بعرضها ههنا الانسي أم الحني فيلزم اتحاد الاستفهام عن وبأي قلت أخذه هناك باعتبار الجفسيه وههنا باعتبار دورانهين ما يصلح فيه ولا شك أن بين السؤال بأي وعن على رأى السكاكي عموما وخصوصا من وجه فان أيا طلب بهما تميزا أحد المتشار كين في شيء أعم من أن تكون تلك الافراد أجناسا أم غيرها إلا أنه خاص بتلك الافراد وبسأل بها عن الأجناس أعم من أن تكون محصورة في أشياء معينة أولا لأنه خاص بالأجناس واعلم أن إطلاق البيانين هنا يقتضي أن أيا يسأل بها عن المتشار كين في أي شيء كان وهو مخالف للكلام المنطقيين فانهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع ماهو والسؤال عن الفصل أي شيء هو وهو يقتضي أن لا يقال أي شيء زيد ويريد السؤال عن الجنس أو النوع بقي على المصنف في قوله أحد المتشار كين فانه ان كان فاه بالتسمية فريد عليه الجمع مثل أي الرجال وهم متشار كون لا متشار كان وان كان قال متشار كين بالجمع والواو والنون فريد عليه نحو أي الثياب أو الثوبين فانه لا يقال فيه متشار كين بل متشاركة أو متشار كين وقد يجب أن يقال متشار كين بالتسمية ومراده بهما المسؤول وغيره سواء كان واحدا أم أكثر فاذا قلت أي الرجال قام معناه زيد أم غيره ص (وبكم عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) ش كم تقع في الغالب للاستفهام عن العدد فاذا قلت كم درهم لك كذا قلت أعشرون أم ثلاثون وقد يكون الشيء واحدا فيكون التمييز لاجزائه وقد يحذف المميز ويقال كم درهم لك وكم مالك أي كم دنانيرا وكم فوبك أي كم شبرا وكم ذراعا وكم زيد ما كنت أي كم يوما وكم رأيتك أي كم مرة وكم سرت

غير ظاهره كما في الآية التي ذكرها المصنف كما قال السارح فلا يحتاج للجواب

كم عمة لك يا جبري وخاله * فدعاء قد حلت على عشاري

فمن روى بالنصب وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية وأما كيف فلا سؤال عن الحال اذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك

(قوله أعشرين أم ثلاثين) يدل من كم (قوله يميزكم) أي وكم مفعول ثان لا يتناهم مقدم عليه وقوله فن آية يميزكم في الكلام حذف أي وإنما كان المعنى ما ذكرنا من آية يميزكم (قوله لما وقع الخ) أي لوقوع وهذا لزيادة من أي فلو لم تدخل من الزائدة على هذا التمييز لزم أنهم أنه مفعول للفعل (قوله كما ذكرنا) أي وهذا نظير ما ذكرنا في حكم الخبرية في قول الشاعر سابقا
وكم ددت عني من تحامل حادث * وسورة أيام حزن إلى العظم
وان كانت كم هنا في هذه الآية استفهامية على أنه يجوز أن تكون هنا خبرية والمقام لا ياباه كتابه الزمخشري (قوله فكلم هنا السؤال عن العدد) هذا صريح في بقاءكم (٢٨٦) على حقيقة تها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة إليه

أعشرين أم ثلاثين فن آية يميزكم زيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعديين كم و يميزها كما ذكرنا في الخبرية فكلم هنا السؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (و يسأل بكيف عن الحال)
لنبيه صلى الله عليه وسلم وإنما القصص التقريرية والتوبيخ على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها أي قل لهم ذلك ووجهه كما يقال لنكر النعم لكم نعمة أنفضل بها عليكم ومع ذلك لم تشكروني شيئا قيل ويصح أن يكون السؤال على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنه لم يكن يعلمها بلا إعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من قبلهم لكن يدل للتقرير الأول قوله تعالى ومن يدل نعمة الله الآية (و) يسأل (بكيف عن الحال) فيقال كيف وجدت زيدا أي على أي حال وجدته فيقال في الجواب صحيحا أو سقيما أو ليست ظرفا ولو كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لانه نفسية معنوية كما يقال أي كم فرسخا أو كم يوما قال تعالى قال قائل منهم كم ابنتكم أي كم يوما أو كم سنة أو كم ساعة قال الفرزدق

كم عمة لك يا جبري وخاله * فدعاء قد حلت على عشاري

قال المصنف على رواية النصب وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية فعلى الأول بقدر المميز منصوبا وعلى الثاني مجرورا قلت والذي يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية في قول المصنف أنه على رواية النصب يتعين الاستفهام ليس صحيحا فان كم الخبرية قد تنصب المميز وعلى ذلك أنشد سيبويه هذا البيت وأنشده ابن عصفور على ذلك وأما على رواية الجر فتعين الخبرية أيضا ص (وبكيف عن الحال) من أي ويستفهم بكيف الاستفهامية عن الحال تقول كيف زيد أصحح أم سقيم أطويل

من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات وفيه توبيخ لهم بعدم إيقاظهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية لعدم المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدم معرفة عند المخاطب بما يعرفه المتكلم وأما المعداد فهو مجهول في كالم ما دلذا احتج إلى المميز المميز للمعداد ولا يحذف الأدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطب لانه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية يستدعي له مستجبر وغير ذلك مما هو مذكور في معني وبأن

اللييب (قوله ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقرير والتوبيخ) أي على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحيث قد علم قل لهم هذا الكلام فاذا أجابوا بأننا آتيناهم آيات كثيرة فوجههم على عدم الاتباع مع كثرة الآيات وإنما كان الغرض من هذا الاستفهام التقرير والتوبيخ وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل لأن الله تعالى علام الغيوب ولو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الإعلام فتعين أن يكون الغرض به التقرير والتوبيخ قيل ويصح أن يكون الاستفهام على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنه لم يكن يعلمها بلا إعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من جهتهم وعلى هذا فالغنى سلهم عما آتيناهم من الآيات فيجبونك عن عددها فاذا علمت أن كم في الآية مستعملة في حقيقة تها وهو الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح لأنهم استعملوه في التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآية بعد قوله ثم إن هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا الخ لان الكلام هنا في الاستفهام الحقيقي ولا يصح التمثيل بذلك هنا تأمل (قوله ويسأل بكيف عن الحال)

وأما أين فللسؤال عن المكان إذا قيل أين زيد فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق ونحو ذلك

أي الصفة التي عليها الشيء كالصفة والمرض والركوب والمشي ويقال كيف زيد أو كيف وجدت زيد أي على أي حال وجدته فيقال صحح أو مريض ويقال كيف جاء زيد فيقال راكباً أو ماشياً وليست كيف ظرفاً وإن كان يقال في تفسيره في أي حال وجدته لانه تفسير معنوي كما يقال في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكباً أي جاء في حالة الركوب وانما هي بحسب العوامل في قولنا كيف وجدت زيداً تكون مفعولاً أو حالاً وفي قولنا كيف زيد تكون خبراً (قوله عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلاً وجوابه أمام الأمير وشبهه ونحوه وأين زيد وجوابه في الدار أو في المسجد مثلاً (قوله ماضياً كان أو مستقبلاً) فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب سحراً أو نحوه ويقال في المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح أن يزيد أو حالاً لانه يسأل متى عنه أيضاً فلا يلزمه اقتضاره (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال أيان يثمر هذا الغرس فيقال بعد عشرين سنة مثلاً ويقال أيان تأتي فيقال بعد غد وظاهر المصنف أن أيان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو أيان مر ساها (٢٨٧) وقال ابن مالك أنهم للمستقبل إذا

ولها فعل بخلاف ما إذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى أيان مر ساها قال بعضهم وفيه نظر لان مر ساها امر اذ به الاستقبال اذا مراد أيان الزمان الذي ترسى ونسبته فيه هل هو زمان قريب أو بعد قبل ان أصل أيان أي أو ان لحذفت احدى الباءين من أي والهزة من أو ان فصار أو ان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار أيان ورد ذلك بأن كسر الهزة فيه لغة مستعملة وهو بأي أن يكون أصله ذلك لانه تنقيص في مقام التخييف اللهم إلا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن بأي التصريف

وبأي عن المكان وعني عن الزمان) ماضياً كان أو مستقبلاً (وبأيان عن الزمان) المستقبل قبل وتستعمل في مواضع التخييم مثل يسأل أيان يوم القيامة

في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكباً أي جاء في حال الركوب وانما هي بحسب العوامل في المثال السابق تكون حالاً أو مفعولاً وفي قوله كيف زيد تكون خبراً (و) يسأل (أيان عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلاً والجواب أمام الأمير وشبهه (و) يسأل (عني عن الزمان) ماضياً كان أو مستقبلاً فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب سحراً أو نحوه وفي المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر مثلاً (و) يسأل أيان عن المستقبل فيقال أيان يثمر هذا الغرس فيقال بعد عشرين مثلاً (قبل وتستعمل في مواضع التخييم) أي عند تعظيم المسئول عنه وقصد التهويل بشأنه (مثل) قوله تعالى (يسأل أيان يوم القيامة) فقد استعملت أيان مع يوم القيمة للتهويل والتخييم لشأن وقته من أجله

كام قصير وفي كلام بعضهم انه انما يسأل بها عن الصفات الغريبة لا الخارجية وأنه لا يقال كيف زيد أقام أم قاعد قلت ويرد عليه قوله تعالى أتى شئتم فانه عني فأو آخرتكم كيف شئتم على ما ذكره وهو في حال غير غريبة وفي كلام النحاة وغيرهم ان معنى كيف على أي حال ولا يتوهم من هذا أن كيف أخص من أي قال بدر الدين بن مالك ليست كيف موضوعاً لهذا المعنى بل تستلزمه ألا ترى أن جوابها انما هو بالصفات لا بالأصاغر اه قال شيخنا أبو حيان وهو كلام جيد ص (وبأي عن المكان وعني عن الزمان) ش يعني أين اذا كانت استعفاها ما وهذا واضح تقول أين زيد جوابه في السوق أو في البيت وتقول متى يحضر فجوابه اليوم أو غدا ص (وبأيان عن المستقبل قبل وتستعمل في مواضع التخييم مثل يسأل أيان يوم القيامة) ش أيان يستعملها عن الزمان تقول أيان تجيء وقصرها المصنف على المستقبل في هذا المختصر ولكنه في الايضاح أطلق أنهما للزمان وكذلك أطلقه السكاكي وقد مثله بأيان جئت وهو صريح في انما استعمل للماضى فهو مختص بالماضي الكلامه هناك لكن ما ذكره هنا هو الصواب

المذكور انتهى فنرى (قوله قبل وتستعمل في مواضع التخييم) أي في المواضع التي يتصدق فيها العظيم المسئول عنه والتهويل بشأنه ثم ان هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا في مواضع التخييم فتكون مختصة بالامور العظام نحو أيان مر ساها وأيان يوم الدين وعلى هذا فلا يقال أيان تنام كما قاله السيد ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتخييم كاستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا انما متى تستعمل للتخييم وغيره (قوله يسأل أيان يوم القيامة) أي فقد استعملت أيان مع يوم القيامة للتهويل والتخييم بشأنه وحوا هذا السؤال يومهم على النار يقتنون فان قلت ان الاخبار بأيان عن يوم القيامة مشكل وذلك لان اسم الزمان لا يخبر به الا عن الحدث ولا يخبر به عن الجنة ويوم القيامة كالجنة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير أيان وقوع يوم القيامة أي يوم القيامة يقع في أي زمان فلم يلزم الاخبار المذكور فان قلت ان السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون للزمان زمان يقع فيه قلت يجوز أن يعتبر الاخص طرفاً للاعم والمكس وما هنا من هذا القبيل وذلك لان المستقبل اعم من يوم القيامة لانه من النصفة الثانية الى دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار واعترض على المصنف والشارح في تمثيله بأيان يوم القيامة وأيان يوم الدين بأنه

وأما اني فتستعمل نارة بمعنى كيف قال الله تعالى فأنا حررتكم اني شئتم أي كيف شئتم

كلام محكي عن الانسان الذي يحسب أن ان يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامة لانه لا يقرب به اللهم الا ان يقال ان التفخيم قد تحقق باعتبار أن هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزاه وانكارا عليه أو يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالمعنى وغير فيها بما يقتضى التفخيم اشعارا بعظم اليوم في نفسه وان كان الجاحد لا يقرب به (قوله وأنى) أي لاستفهامية وقوله تستعمل الخ يحتمل أن تكون حقيقة في الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما وسيأتى في الشارح (قوله نارة) أي مرة بعد مرة كافي الصراح فخرت عن بعض معانيها (قوله ويجب أن يكون بعدها فعل) أي بخلاف كيف وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وكذلك فالاول كناية المذكورة والثاني كقوله تعالى اني يحيي هذه الله بعد موتها (قوله فأنا حررتكم اني شئتم) قيل ان أي في هذه (٢٨٨) الآية غير الاستفهامية اذ لو كانت كذلك لا كتبت بعدها الان من

واني تستعمل نارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو فأنا حررتكم اني شئتم) أي على أي حال ومن أي شئ أردتم بعد أن يكون المأني موضع الحرث ولم يحى أي زيد بمعنى كيف هو

ولا يضر الاخبار بآيان عن يوم القيمة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أي آيان وقوع يوم القيمة فليس فيه اخبار بالزمان عن اليوم الذي هو كالجنة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لقائي بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر بالاختصاص طرفا لا دعام والعكس والتفخيم هنا ولو كان الكلام حكاية عن الكافر الذي لا يعتقه وجود يوم القيمة فضلا عن تفخيمه انما تحقق لان هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاه وانكارا انهم هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنهم لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن يكون المراد انها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين (وأنى) لها استعمالان يحتمل أن تكون فيه ما حقيقة فيكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما (تستعمل نارة) أي أحدها استعمالها أنها في بعض الاحيان تكون (بمعنى كيف) واذا كانت بمعنى كيف وجب أن يكون بعدها فعل (نحو) أي ومثال كونها بمعنى كيف فيلزم الفعل قوله تعالى (فأنا حررتكم اني شئتم) أي كيف شئتم بمعنى على أي حال ومن أي شئ أردتم مقابلة وجوبه وذلك وفي تعليق الامر بالآتيان بالحرث المناسب لمشروعيته ما يشعر بعلمته له فيقتضى أن تعميم حال الآتيان انما هو بعد أن

وهو الذي جزم به ابن مالك والشعير أبو حيان ولم يذكر فيه خلافا وجعل ذلك على ما اذا واهيا فعل دون ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى آيان مر ساها وفيه نظران مر ساها المراد به المستقبل فكذلك ما أشبهه وقوله قيل وتستعمل في مواضع التفخيم ينبغي أن يقول لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كما هو مقصوده على ما يظهر وقد نقله في الايضاح عن علي بن عيسى الرعي ومثله المصنف بقوله تعالى آيان يوم الدين آيان يوم القيامة قلت وفي غنيل المصنف بهذه الآية نظره كانه كلام محكي عن الانسان الذي يحسب أن لن يجمع عظامه وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذي لا يقرب به والمشهور عند النحاة أنها كنى تستعمل في التفخيم وغيره ص (وأنى الى آخره) ش أنى اذا كانت استفهاما فلها الاستعمالات أحدها بمعنى

شرط الاستفهام أن يكتب بما بعده من فعل نحو واني يكون لي ولدا واسم نحو واني لك هذا بل هي شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف أي اني شئتم فأنا وحذف الجواب لانه لا فاعا عليه وحينئذ فتنبيل المصنف وغيره لاني الاستفهامية بالآية فيه نظر فالاولى التمثيل بأنى يحيي هذه الله بعد موتها وفيه أن جعلها استفهامية على الوجه الذي ذكره الشارح ظاهر وحينئذ فلا حاجة لتكاف الحذف وذكر الضحالك أن أنى في الآية بمعنى متى وأنه معنى ثالث لها ويرد سبب النزول وهو ما روى أن اليهود كانوا يقولون من بأشرا امراته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول

فذكر ذلك عند رسول الله فزالت الآية (قوله أي على أي حال) تفسير لها بمعنى كيف والعامل في أنى هذه فأنا أو أورد (وأخرى العلامة أبو حيان على ذلك ما حاصله أن أنى اذا كانت شرطية أو استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على أي حال أي من قيام أو اضطجاع وقوله ومن أي شئ أي من خلف أو أمام (قوله المأني) بفتح التاء أي مكان الآتيان (قوله موضع الحرث) أي وهو القبل دون الدبر وما يؤيد ذلك أن الله تعالى قال في آية فأنوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم منه أن ثم موضع عالم يؤمر بالآتيان منه وغير الدبر مأموه بالآتيان منه اجاعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر وأخذ الشيعة من الآية جواز آتيان المرأة في دبرها وتناولوا الآية على أن المراد فأنا حررتكم أي ذات الحرث وهي النساء فيصدق بالآتيان في أي موضع ورد عليهم بأن الحرث بمعنى الحرث وهو القبل فشبهه الفرج بالارض المحروثة والمأني بالبذر والذكر بالمحرث والولد بالنبات (قوله ولم يحى أي زيد) أي من غير إبلاء الفعل لها وهوذا محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) أي أصحح أم سقيم

(قوله وأخرى بمعنى من أين) أى وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل وظاهره أن أنى فى تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسأأتى عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال (٣٨٩) فى عروس الافراح والفروق بين أنى

يكون المأني موضع الحرث فيقتضي عدم الاذن في الايمان من الادبار اذ ليست محل للحرث الذي هو طلب التسلسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال في الآية الاخرى فأوتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم منه أن ثم موضعاً لم يؤمر بالاتيان منه وغيره لم يؤمر به اجماعاً فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا بالبرهاننا فلما يجب أن يكون بعدها فعل حينئذ لانه لم يردموه الا الاسم اياعا اذ لم يسمع أني زيد على معنى كيف هو وكيف هذه التي كانت أني بعناها هي الاستفهامية استعملت في الاخبار بحجاز اذا قيل افعل هذا كيف شئت فمعناه افعله على الحالة التي لو قيل كيف شئت أي أي حال شئت لا حيث به او منلها أي في هذا القصد وقيل انها شرطية فالمعنى ان شئت فأتوا وحذف الجواب لئلا فأتوا عليه فهو بمعنى كيف الشرطية واختلف هل الفعل بعدها في موضع جزم أو لا كما كيف اذ ليست جازمة (وأخرى) أي واستعمالها مرة أخرى أن تكون (عني من أين) فتتضمن الظرفية والابتدائية وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن زكريا يا مريم (أنك هذا) أي من أين لك هذا الرزق لأنني كل يوم وكان يجد عندها فاكهة وقت في غير أيامها وقد تكون بمعنى أين فقط فتتضمن الظرفية دون الابتدائية

(٣٧ - شروح التلخيص ثانی)
 يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فهم ما وأن يكون حقيقة
 في أحدهما مجازا في الآخر أو مالا للاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أنى اذالم تكن بمعنى كيف
 معناها أين دائما لكن تكون من
 قبلها امام قدرة كافي الالة أو ظاهرة كافي البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من أين صادق عما اذا كان ذلك
 على جهة اختيار من أو بدونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتسعة عمل دون وضعت اشارة إلى أنه يحتمل احتمالان ثلاثة وهذا
 ما يفهمه كلام المطول وسمي والذي في الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى
 من أين وأن الاول للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصافي تعلقه بالاستعمال الثاني

ثم هذه الالفاظ كثيرا تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام منها الاستبطاء نحوكم دعوتك وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله

(قوله ويحتمل أن يكون معناه) أي معنى أي وقوله أين أي لا مجموع من أين وقوله الا انه أي أني (قوله من أين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة له وقوله من أني الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أي من أني عشرون لنا والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل أن يكون (٣٩٠) نأ كيدا فالمراد من أين وجود الفصل اه يس (قوله على ما ذكره الخ)

ويحتمل أن يكون معناه أين الا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي قوله * من أين عشرون لنا من أني * أو مقدرة كقوله تعالى أني لك هذا أي من أني أي من أين على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء نحوكم دعوتك)

كقوله * من أين عشرون لنا من أني * أي من أين عشرون لنا وهو تأكيدي لما قبله فلم تنضم معنى من للتصريح به افتقر به هذا أن أني التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كافي الآية وبمعنى أين فقط كافي البيت ويحتمل أن تكون بمعنى أين فقط دائما لأنهم نازروا بصرح عن معناه كافي البيت ونارة تقدس كافي الآية على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل) أي تستعمل كثيرا (في) مواضع أخرى (غير الاستفهام) الذي هو أصلها فتكون في ذلك الغير مجازا المناسبة بمعونة قرينة دالة في المقام وذلك (كالاستبطاء نحو) قولك مخاطب دعوتك فأبطل في الجواب (كم دعوتك) فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة لجهلها ولا يتعلق بها غرض فقرينة الإبطاء واستثقاله مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام

ما هيته وفي من جبريل أي شئ جبريل وفي كم عدد هذا أي شئ هو وفي كيف زيد أي حال عليه زيد وفي أين هو أي مكان فيه هو وفي متى تقوم أي زمان تقوم فيه وفي أني تذهب أي مكان تذهب فيه ثم بين متى وأين وعموم وخصوص فان متى أعم وأي وما بينهما عموم وخصوص من وجه كالمسبق وأما البقية فالظاهر أنهم ممتبئين وان تلازم بعضها فان قلت قد قال المنطقيون إن مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجودا ولازم منه أن يكون المسؤول عنه بكم أعم من المسؤول عنه بكيف أما مطلقا ومن وجه قلت لا شك أن الكم كيف لا كون تريد طوله على وجه مخصوص هو كم وهو كيف ولكن لفظ كم لا يصح أن يحمل موضعه لفظ كيف والاختصاص قد وجد على وجه يستعمل له لفظ لا يستعمل له الالفاظ الموضوع للاعتماد ألا ترى أنك لا تقول كم زيد إلا إذا أردت أجزاءه وانما لا تستعمل الامع متعدد وأجزاء يصح إرادته كل منها بخلاف كيف ولا تكاد العرب تجيز كيف دراهم كم تريدكم عددها وأيضالو كانت كيف بمعنى كم لصح أن تقول في نحوكم عمة لك يا جريرو خالة كيف عمة لك وهو ظاهر الامتناع لتغاير المعنى ص (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) ش بمعنى أن هذه الكلمات الموضوع للاستفهام قد تستعمل في غيره مجازا فن ذلك الاستبطاء كقولك كم أدعوك لمن أكثر من دعائه ويحتمل أن يكون أريد به التثنية عن التأخر والاحسن أن يجعل الفعل مضارعاً فيقال كم أدعوك لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء بخلاف دعوتك قد يصدر من موح قد

متعلق بقوله أن يكون معناه الخ (قوله ثم إن هذه الكلمات الخ) انما عبر بالكلمات لتشمل الاسم منها والحرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) أي الذي هو أصلها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازا لمناسبة بين المعنى الأصلي وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن إرادة ذلك المعنى الأصلي الذي هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهامية في تلك المعاني المغايرة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح في المطول والظاهر أنه مجاز مرسل كما يأتي بيانه (قوله بحسب معونة) أي إغانة القرائن الدالة على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو بمحذوف أي وتعيين ذلك الغير (قوله كالاستبطاء) أي تأخر الجواب (قوله نحوكم دعوتك) أي نحو قولك مخاطب دعوتك فأبطل

في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المقام عن عدد الدعوة لجهلها ولا يتعلق به غرض فقرينة الإبطاء والتعجب مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل مخاطب بالعدد الدالة على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول الالفاظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرة عادة أذنه مدحجها الغليل وكثرت مسببة عن الاستبطاء فأطلق اسم المسبب وأراد السبب ولو بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التي لا حاجة لها وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد الدعاء مسبب عن تكرار الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم المسبب في السبب ومثل ما قبل هنا يقال فيما مثل به أيضا من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء

ومنها التعجب نحو قوله مالي لأرى الهدهد

اذلو كان قريبا كان معلوما بنفسه أو بأمارانه الدالة عليه واستبعاده يستلزم استبطاءه (قوله لانه) أي الهدهد كان لا يغيب الخ وهذا على تحذوف أي وانما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لانه الخ (قوله في عدم ابصاره) أي وهو عدم ابصاره في معنى من اليائية أو انه من ظرفية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم ابصاره اياه كذا ذكر بعضهم وهذا مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة أي شئ ثبت لي في حال كوني لأرى الهدهد أي أي حال حصلت لي منعني رؤيته فالأولى أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم ابصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب نفسه أو لا فكانت سببا لعدم الرؤية وتلك الحالة إما غفلة بصره أو مرض عينيه أو نحو ذلك (قوله ولا يخفى الخ) على تحذوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه أي لانه استفهم عنهم اذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عن حال نفسه لان العاقل أدرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنهم من الغيب ولما منع حمل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية بحمل على التعجب مجازا لان السؤال عن الحال وهو السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا وأدعاء اذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور القليلة الوقوع الجهولة السبب فاستعمال لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في المألوم وما ذكره الشارح (٢٩١) من أن العاقل لا يستفهم عن حال نفسه من الغيب لا رد عليه أن

المرضى يسأل الطبيب عن حاله لان المرضى انما يسأله عن سبب مرضه أو عما ينفعه لأن كونه مريضا ثم ان ما ذكره الشارح من أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبة للأحوال التي لا تخفى على صاحبها كقيامه وعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالي أي أنا أنام أو أفاقد أو أنا جائع أو لا وأما الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها فما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم

والتعجب نحو مالي لأرى الهدهد) لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه الصلاة والسلام والابانة فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالي لأراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لاستتره ومع جعل المخاطب بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ يستلزم الجهل بذلك العدد والجهل به يستلزم كثرة عادة وأدعاء وأنه لا يحصره الادراك من أول وهلة وكثرته تستلزم بعدد من الاجابة عن زمن السؤال والعدد يستلزم الاستبطاء فهو كالجواز المرسل لعلاقة المألوم من استعمال الدال على المألوم في اللازم ومثل هذا يقرر فيما مثل به هنا أيضا من قوله تعالى متى نصر الله (و) كالتعجب فهو قوله تعالى حكاية عن سليمان علي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (مالي لأرى الهدهد) فان الغرض من هذا التركيب التعجب لان انقطع غرضه من اجابة دعائه أو بعد تعدد الاجابة وكلام المصنف يقتضي أن ذلك لا يختص به كم لانه قال في الايضاح وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وكلام الخطيب يقتضي أنه فهم أن ذلك في كم فقط وليس كما قال ومن ذلك التعجب ونعني باللبس معه فهو بفتح وهو

الانسان عنها كان يقال ما بالي أؤذي دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعلقا بي وحالا من أحوالي فأوجب اذني ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته لهدهد حال منفصل عنه وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند الزمخشري واليه أشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ خبره بدل الخ (قوله وهو حاضر) أي والهدهد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لاستتره عن قوله لا يراه وحاصله أن سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد في السبب المانع له من الرؤية مع حضوره هل هو استتره عنه أو غير ذلك ككونه خلفه أو على عينه أو بساره فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي منعه فقال لهم مالي لأرى الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيته له والحال انه حاضر هل هو استتره عنى أو غير ذلك ككونه خلفي كذا قرر شيخنا العدوي وبواقفة ما في سم وفي ابن بعقوب في بيان كلام الزمخشري المذكور هنا ما محصله ان سليمان لما نظر لمكان الهدهد فلم يبصره تردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو استتره عنى به فتعنه من الرؤية مع كونه حاضرا أو ليس هو استتره مع كونه حاضرا بل غيبته فلما تردد في ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي أوجب له منع الرؤية من كونه سائرا أو غيبته عنه بلا إذن فقال لهم مالي لأرى الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيته له هل هو استتره عنى مع كونه حاضرا أو غيبته بلا إذن اهـ ورجعنا كان التقرير الاول أقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالسؤال عنه ليس حال من أحوال نفسه فلذا صبح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره

ومنها التنبيه على الضلال نحو فأن تذهبون

(قوله أو غير ذلك) أى ككونه خلفه (قوله ثم لاح) أى ظهر له لآعلى وجه الجزم بدليل قوله بعد ذلك كأنه يسأل الخ (قوله فأضرب عن ذلك) أى عما ذكر من الجزم بحضوره المشار له بقوله وهو حاضر والمراد أضرب السؤال الذى كان على وجه الاحتمال وتساوى الامر من والاحتمال الاول عن تناسب الاحتمال الاول المذكور سابقا والثانى هنا بنسب الثانى فيما مر وقوله فأضرب عن ذلك أى حال كونه مستفهما بقوله أم كان من الغائبين أى بل أكان من الغائبين فأمر منة طعة لا متصلة لأن شرطها وقوع الهمزة قبلها (قوله كأنه يسأل عن صحة ملاح له) أى هل ملاح له من كونه غائبا صحيح أم لا وانه لا يركب له سليمان (قوله يدل على أن الاستفهام على حقيقة) كذا فى بعض النسخ من غير زيادة لا قبل يدل (٢٩٢) وهى ظاهرة وبواقيها ما قاله العلامة السيد فى شرح المفتاح ونصه الذى يظهر عما ذكره

صاحب الكشف جمل مالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى أى أمر ثبتنى وتلبسنى فى حال عدم رؤيتى الهدهد أهناك سائر أو مانع آخر اه وفى بعض النسخ لا يدل على أن الاستفهام على حقيقة بادخال لآعلى يدل وهذه النسخة مشككة فان قوله على معنى أنه لا يراه سائر أو غير ذلك والحال أنه حاضر صريح فى أنه استفهام حقيقى عن السبب الذى أوجب منع الرؤية ماهو وأجيب عن هذه النسخة بأن مراد الشارح عدم الدلالة قطعا لاحتمال ارادة التعجب وهذا لا ينافى ظهوره فى حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل ما فى المقام

أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ بقوله أو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقة (والتنبيه على الضلال نحو فأن تذهبون الهدهد) كان لا يغيب عن سليمان صلى الله عليه وسلم إلا بانه فلم يبيصره تعجب من حال نفسه وعدم رؤيته والمتعجب منه فى الحقيقة غيبته من غير أن وانما لم يحتمل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية لأن الانسان أعرف بحال نفسه غالباً فلا يستفهم عنها كذا يقال ولكن هذا فى الاحوال التى لا تخفى عن صاحبها كقيامه وعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالى أى أنا قائم أو قاعد أو أنا جائع أو لا أو أمان كان من الاحوال المنفصلة أو ما فى حكمها فيجوز أن يستفهم الانسان عنها كان يقال ما بالى أو ذى دون سائر المسلمين أى ما السبب الذى صار متعلقا بى وحال من أحوالى فأوجب إذا تبنى الهمم الآن يقال ان الحال المنفصلة ليست فى الحقيقة حال الانسان ولما أمكن حمل السؤال فى الآية على الحال المنفصلة التى يمكن فيها الاستفهام أجريت على الاستفهام الحقيقى عند بعض الناس كالزحشرى حيث قال نظر سليمان عليه السلام الى مكان الهدهد فلم يبيصره فقال مالى لا أراه على معنى انه لا يراه سائر تعلق به فمعه من الرؤية مع وجوده أو لا سائر مع الحضور بل لغيبته يعنى فهو يسأل الحاضرين حقيقة عن السبب الذى تعلق به فأوجب منع الرؤية فصار كحال من أحواله من سائر مع غيبته بلاذن ويدل على أنه سؤال حقيقة عما خفى عليه بناؤه هذا الكلام على التردد ثم لاح له أنه غائب يعنى لو حانا لا يوجب الجزم بالغيبه ولذلك قال فأضرب عن ذلك السؤال الذى كان على وجه الاحتمال وتساوى الامر من وأخذ بقوله أو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له فهذا الكلام من الزحشرى يدل على أنه حمل الكلام على الاستفهام حقيقة بالوجه السابق كما بينا ووجه التجوز بناء على أن الاستفهام للتعجب أن السؤال عن الحال أى عن السبب فى عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعاً وادعاءً إذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور والقليل الوقوع المجهولة السبب فاستعمل لفظ الاستفهام فى التعجب مجازاً من استعمال الدال على المزموم فى اللازم (والتنبيه على الضلال نحو) قوله تعالى (فأن تذهبون) يشارك الاستفهام فى أن التعجب مما خفى سببه والاستفهام يكون عما خفى فهو مالى لا أرى الهدهد وقول أى رجل هو للتعجب ومن ذلك التنبيه على ضلال المخاطب نحو فأن تذهبون

أن عدم الرؤية قد يكون لحائل فى جانب الرأى وقد يكون لحائل فى جانب المرئى فقوله مالى لا أرى الهدهد ان كان استفهما والوعيد عن حائل فى جانب الرأى بوجوب عدم الرؤية فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقة اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان استفهما عن حائل فى جانب المرئى بوجوب عدم الرؤية كالسائر فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقة فان قصد به التعجب وجهل ارادة المعنى الحقيقى مجرد الانتقال كان كناية وان قصد به المعنى الحقيقى مع التعجب كان من مستتبعات الكلام وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقة وكونه للتعجب وظهور الجمع بين كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقة على النسخة الثانية وبين كلام السيد فى شرح المفتاح القائل ان كلام صاحب الكشف ظاهر فى أن الاستفهام على حقيقة لما علمت أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً و مراد السيد ظهوره فى حقيقة الاستفهام اهدهد الحكيم (قوله فأن تذهبون)

ومنها الوعيد كقولك لمن يسئ الادب ألم أو دب فلانا إذا كان عالما بذلك وعليه قوله تعالى ألم تلك الاولين ومنها الامر مخوفه تعالى فهل أنتم مسلمون ومخوفه ل من مدكر

أى فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم واتهم لامذهب لهم بنحون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور للزوم وبيان ذلك أن الاستفهام عن الشيء كالطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فإذا سلط طريقا واضحا للضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا (٣٩٣) قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في

والوعيد كقولك لمن يسئ الادب ألم أو دب فلانا إذا علم) المخاطب (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا في فهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال

ادليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم واتهم لامذهب لهم بنحون به وكثيرا ما يؤكده هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد بذلك الى أين تذهب قد ضللت فأرجع وهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الانكار والنفي والعلاقة بين التنبيه على الضلال والاستفهام أن في الاستفهام تنبيه المخاطب على المستفهم عنه وذلك مستلزم لتوجيه القلب له وتوجيه القلب الى الطريق الذي تراه واضح الفساد والهلاك والضلال مستلزم للتنبيه الى الضلال الذي هو لازم للتنبيه عليه فهو مجاز مرسل من استعمال الدال على المزوم في اللازم في الجملة وقد تضمن التنبيه على الضلال على وجه الاستفهام اشارة لطيفة الى أن ادراك الضلال بمجرد التنبيه وان المنبه كافة أعلم به حتى أتى فيه بطريق الاستفهام الذي اغمايوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه (وكالوعيد كقولك لمن يسئ الادب) معك (ألم أو دب فلانا) وانما يكون وعيدا (إذا علم) المخاطب المسمى للادب (ذلك) التأديب فلا يحمله كلامك على الاستفهام لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للرجوع بالوعيد والعلاقة كون الاستفهام عن شأن الادب في الاساءة مشهرا ومنها على أنه جزاء الاساءة ليرجع عنها والتنبيه على ذلك الجزاء من المتكلم وعيد مدفوع مجاز مرسل من استعمال اسم الملابس فيما يلبسه بالزوم

وجعله السكاكي من استفهام التوبيخ والانكار ومنه قول أبي عمرو بن العلاء لا صمى أين عزب عنك عقلك ومن ذلك الوعيد كقولك لمن يسئ الادب ألم أو دب فلانا إذا كان عالما بذلك ومن ذلك التقرير وسأنتي تحرير حقيقة وقد جعل منه السكاكي على ما يوجد في بعض نسخ المفتاح قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وهو مشكلى لان ذلك لم يقع مع منه وسأنتي حل هذا الاشكال في آخر الكلام ان شاء الله تعالى ثم يكون المقرر به نال الهمزة كما مر من أن المستفهم عنه ما يلي الهمزة وقد تقدم ما عليه من الاسئلة فان أردت التقرير بالجملة قلت أفعلت وان أردت التقرير بالفعل قلت أزيد اضربت وان أردت التقرير بالفعل قلت أنت فعلت فان قلت لو كان الاستفهام فيه عن الفاعل لاستدعى العلم بالنسبة في قوله تعالى أنت قلت للناس وهو القول والقول مفعوله اتخذوني فهو قول لا يمكن صدوره من عيسى صلى الله عليه وسلم وهو لم يقله فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلان يكون صورة الاستفهام هنا عن

بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق الصواب يا هذا الى أين تذهب قد ضللت فأرجع وهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو عن الاسكار والنفي (قوله إذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمخدوف أى وانما يكون هذا وعيدا إذا علم المخاطب المسمى للادب ذلك التأديب الحاصل منك فلان أى وأنت تعلم انه يعلم ذلك فلا يحمله كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقى لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للرجوع بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام والوعيد للزوم فان الاستفهام ينبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده لاتصافه باساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم المزوم في اللازم ولك أن تجعل الكلام من قبيل الكناية بأن تجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام لينقل منه الى الوعيد أو مستعملا فيهما على أن يكون الوعيد من مستبغات الكلام

التنبيه المذكور من استعمال اسم المزوم في اللازم قال عبد الحكيم ولك أن تجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام ليتوصل به الى التنبيه على طريق الكناية أو يجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام مع التنبيه على أنه من مستبغات الكلام وكذا يقال فيما سيجي بعده واعلم أن استعمال أداة الاستفهام في التنبيه المذكور دون التوبيخ يكونه طريق ضلال تضمن معنى لطيفا وهو الاشارة الى أن كون ذلك الامر ضلالا أمر واضح يمكن في العلم به مجرد الالتفات وإيهام أن المخاطب أعلم بتلك الطريق من المتكلم من حيث اتبانه بالاستفهام الذي من شأنه أن اغمايوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه وكثيرا ما يؤكده استعمال الاستفهام في التنبيه على الضلال

ومنها التقرير بشرط في الهمزة أن يليها المقرر به كقولك أفعلت إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه وكقولك أنت فعلت إذا أردت أن تقرره بالفاعل وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما إلى أن قوله أنت فعلت هذا بابا له تنابا إبراهيم من هذا الضرب

(قوله والتقرير) أي الاعتراف بالشئ واستعمال صيغة الاستفهام في ذلك مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد كما يأتي بيانه (قوله أي جعل الخطاب) من إضافة المصدر للمفعول أي جعل المنكلم الخطاب على الاعتراف بالامر الذي استقر عنده من ثبوت شئ أو نفيه كما يأتي في نحو ليس الله بكاف عبده وأنت قلت للناس الآية (قوله والجائز اليه) أي إلى الاقرار والالغاء قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله والغاء الخطاب للاعتراف بالامر يكون لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكرا للوقوع ذلك الفعل من الخطاب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بإيلاء الخ) متعلق بمحذوف حال أي حال كونه ملتبسا بإيلاء المقرر به وهو ما يعرفه الخطاب للهمزة والحال تفهم الشرطية ولذا قال الشارح أي بشرط أن يذ كر الخ (قوله ما جعل الخطاب الخ) (٢٩٤) أي لفظ جعل الخطاب بتقريره قوله يذ كر وقوله على الاقرار به

(والتقرير) أي جعل الخطاب على الاقرار بما يعرفه والجائز اليه (بإيلاء المقرر به الهمزة) أي بشرط أن يذ كر بعد الهمزة ما جعل الخطاب على الاقرار به (كأمر) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة تقول أضربت زيد في تقريره بالفعل وأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس

في الجملة (والتقرير) ويكون لعنيين أحدهما التحقيق والتثبيت كقولك عند ارادة الانتقام أو اللوم والعزم على الشروع فيه لا على طريق الوعيد والتخويف أقتلت فلانا بمعنى أنك قتلته قطعا فلا تخاف ذلك من اللوم أو القتل والعلاقة فيه أن الاستفهام مقتض لكون المستفهم أعلم بحيث لا ينكر بل يحقق ما استفهم عنه فاستعمل في التحقيق الذي لا ينكر توسعا ومجازا بالملامسة للزمومة في الجملة كما تقدم والآخر جعل الخطاب على الاقرار والجاؤه إلى ذلك الاقرار والزامه بإيلاء لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكرا للوقوع ذلك الفعل من الخطاب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب أو نحو ذلك ويكون (بإيلاء المقرر به الهمزة) بمعنى أنك تجعل الذي أردت أن تجعل الخطاب على الاقرار به مواليا للهمزة (كأمر) أي كما ذكر في حقيقة الاستفهام من أنك تجعل المستفهم عنه مواليا للهمزة والافرار أي جعل الخطاب على الاقرار تابع له لأن الجواب في الاستفهام اقرارا للاستفهام مستلزم لجملة على

الفاعل وانما قلنا صورة الاستفهام لأنه لا يخفى أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة قلت قد قيل اتخذوا عيسى الها وهذا القول لو صدر عنه لكان التعبير عنه بالتخذي في فعله في الاستفهام فأصل النسبة معلوم بهذا الاعتبار قال في الايضاح وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وجماعة في قوله تعالى قالوا أنت فعلت هذا بابا له تنابا إبراهيم انه من هذا الباب لانهم لم يستفهموا هل وقع كسر الاصنام بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعله فانما سألوا عن الفاعل ولذلك أشاروا إلى الفعل بقولهم أنت فعلت هذا بابا له تنابا وذلك قال

أي عدوله (قوله من إيلاء المسئول عنه الهمزة) أي فإذا صرف الاستفهام للتقرير كان الموالى للهمزة هو المقرر به لأن التقرير رأى جعل الخطاب على الاقرار تابع للاستفهام لأن الجواب في الاستفهام اقرارا للاستفهام مستلزم لجملة على الاقرار في الجملة فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله والكاف في قول المصنف كأمر للنسبة أي إيلاء مثل الإيلاء الذي مر في حقيقة الاستفهام وتوضيحه أن الهمزة قد سبق أنها تأتي للاستفهام وقد تأتي للتقرير وللانكار فإذا أنت لها مواليا المقرر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام

وحينه ذوقا في حالة كونها للتقرير والانكار التفصيل الذي مر في الاستفهام من كون المقرر به أو المنكرا مالفعل أو و قد افعال أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات فتى كان المقرر به أو المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزة كما أن المستفهم عنه إما أن يكون هو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات فتى كان المستفهم عنه واحدا من هذه كان واليا للهمزة (قوله في تقريره) أي الخطاب بالفعل أي إذا أردت أن تحمله على الاقرار بالفعل فأنت عالم بأنه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الأغراض التي مررت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) أي المعنوي لا الاصطلاحي لأن أنت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكاية أنت فعلت هذا بابا له تنابا إبراهيم اذ ليس مراد الكفار جملة على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل جملة على الاقرار بأن الكسر لم يكن إلا منه ويدل له إذا اشارتهم للفعل وقوله تعالى أنت فعلت هذا فانهم اقتضى أن المطلوب الاقرار للفاعل لا بالفعل وقول إبراهيم لهم بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية الفضلات فتقول أفى الدار زيد في تقريره بالمجرور وأرا كبا جئت في تقريره بالحال

قال الشيخ لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرأهم بأن كسر الاصنام قد كان ولكن أن يقرأه منه كان وكف وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم أنت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل في قولهم أنت فعلت لكان

(قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت) أي كما يقال بمعنى حل المخاطب على الاقرار بما يعرفه أي أنه يطلق باطلاً في طريق الاشتراك والذي قصده المصنف من المعنيين هو المعنى الأول أعني حل المخاطب على الاقرار بما يعرفه وإذا اقتصر الشارح عليه في حل المتن والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظه في قوله بعد بإبلاء المقر به إذ لو قصد المعنى الآخر لقال بإبلاء المقر وحذف قوله به وعطف التثبيت على التحقيق في كلام الشارح للتفسير فالمراد بالتحقيق تحقيق النسبة وتثبيتها وأعلم أن استعمال الاستفهام في كل من معنى التقرير مجاز مرسل والعلاقة في الأول الاطلاق والتقييد وذلك لأن الاستفهام طلب الاقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه في مطلق طلب الاقرار ثم في طلب الاقرار من غير سبق جهل (٢٩٥) وقول بعضهم العلاقة الزوم لأن

الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم جهله على اقراره لكونه معلوماً فيه أن الزوم لا يكتفي في بيان العلاقة لوجوده في جميع العلاقات والعلاقة في الثاني قبيل الاطلاق والتقييد لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تحقيقه وتثبيته بالجواب فاستعمل اللفظ في مطلق التحقيق والتثبيت وفيه أن هذا ليس هو الاطلاق والتقييد المقصود علاقة كما هو ظاهر وقيل إن العلاقة الزوم لأن الاستفهام بالزوم التحقيق والتثبيت وفيه ما مر من البحث فاعل الأول أن استعمال الاستفهام في التحقيق على طريق الكتابة أو أنها من مستنبعات الكلام كما مر (قوله بمعنى أنك ضربته البتة) قال

وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيداً بمعنى أنك ضربته البتة (والانكار كذلك الاقرار في الجملة فاستعمل الاستفهام في مطلق طلب الاقرار من غير سابق جهل مجازاً مرسل فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله فإذا أردت جملة على الاقرار بأصل الفعل قلت أضربت زيداً الفعل على الاقرار بصدد الضرر وإذا أردت جملة على الاقرار بالفاعل قلت أنت ضربته إذا كان الغرض الاقرار بالضارب أو المفعول قلت أزيداً ضربت إذا كان الغرض الاقرار بالمفعول أو بالجور في الدار صليت أو الحلال أراك باجئت وعلى هذا القياس وخصت الهمزة بإبلاء المقر به لأن التفصيل المذكور لا يجري الأفعال بخلاف هل مثلاً فتكون للتقرير بنفس النسبة الحكمية فقط كما يقال هل زيد عاجز عن إذا نبي عند ظهري وعجزه وكذا ما سواه من أدوات الاستفهام غير الهمزة فأن التقرير بما يطلب قصوره بها كحكمك أعنتك ومن ذا ضربت منكم وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير بالانكار مثلاً (والانكار) أي يرد الاستفهام للانكار حال كونه (كذلك) أي

بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل وفيه نفي لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر أصنامهم انتهى قلت ما نقله عن عبد القاهر والسكاكي إنما هو تقرير بل يكون المقر به هو الفاعل لا الفعل وهذا لا يناسب قولهم لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل ولا يناسب أيضاً كرهذا بعد قوله المقر به ما بالي الهمزة وعلى كل تقدير فقول المصنف إذ ليس في السياق أنهم كانوا عالمين فيه نظر أما أول فلان الدلائل لا ينحصر فيما تضمنه السياق وهم كانوا كفاراً ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم وأما ثانياً فلعله صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم فان بل في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت اضراً بما قبلها على وجه الإبطال له ولو كانت استفهاماً محضاً قصد الإبطال بالنفي كأنهم قالوا أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ثالثاً فبالقرائن السابقة مثل لا كيدن أصنامكم وقولهم قالوا سمعنا فتى بك كرههم قال الخطيبى ولو سلم فلا يلزم من عدم علمهم مدعى المصنف لأنه ما دعى لزوم عدم العلم بل ادعى عدم لزوم العلم وقوله (والانكار كذلك) أي في إبلاء المنكر الهمزة

سم ينفى أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجعولاً لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت وإن كان معلوماً فالتصديق تثبيتاً لعلامة بكونه معلوماً كأنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره فتأمل (قوله والانكار) بالجرح عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والمشار إليه التقرير رأى حال كون الانكار مماثلاً للتقرير في إبلاء المنكر الهمزة فقول الشارح بإبلاء الجواب للرا من التشبيه وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمضمر بالمثل وذو كرمثالاً لما يكون المنكر فيه المفعول مع أن مثال المصنف وهو قوله أغمر الله تدعون مثاله فلوز كرهتم قبل المثال ووطأ المثال المصنف بقوله والمفعول كان أحسن وفي بعض النسخ اسقاط المثال بعد قوله كذلك وعليه فلا إشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكر أي نفي عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار لهذه المبالغة المحضة للجازا لارسالي بعرفة القرائن الحالية قاله ابن يعقوب وذو كرهية أن انكار الشيء بمعنى كراهته والذرة عن وقوعه يستلزم عدم توجه ذهن اليه وهو يستلزم الجهل به والجهل يقتضي الاستفهام والأحسن أن يقال

الجواب فعلت أولم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذا ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الاصنام وكقولك أزيد اضربت إذا أردت أن تقر به بأن مضروبه زيد

ان استعمال الاستفهام في الانكار إما كناية أو أنه من مستبعات الكلام كما مر (قوله أغبر الله تدعون) فالدعاء مسـلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله بإبلاء الخ) وذلك لأن ما آل الانكار إلى التثنية فكأن أداة التثنية تدخل على ما أريد تنفيه كذلك تدخل أيضاً على ما أريد انكاره من الفعل وما بعده (قوله أتقتلني الخ) تمامه * وسـنونة زرق كأنه مثال أغوال * قال الشارح في أول بحث التشبيه أي أيقنتني ذلك الرجل الذي توعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدوددة النصال صافية مجلوة اهـ وهذا يقتضي أن قوله أتقتلني بإبلاء التمنية لا بصيغة الخطاب وانما لم يكن هذا من انكار الفاعل أعني كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلاً وانما يقتضيه غيره لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال والمشر في الخ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه مع لكل (٢٩٦) أحد دلالة هذا الرجل فقط وحينئذ فلا يكون الانكار متوجهاً

لنحو أغبر الله تدعون) أي بإبلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله * أتقتلني والمشر في مضاجعي * والفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رجعة ربك والمفعول في قوله تعالى أغبر الله أتخذوليا وأما غير الهمزة فيجب للتقرير والانكار لكن لا يجزى فيه هذه التفصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من مجي الهمزة للانكار

كالاقرار في إبلاء المنكر الهمزة والعلاقة أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكر أي منفي عن العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار بهذه المناسبة المصححة للجازا لارسالي بعونة القرائن الحالية فإذا أريد انكار نفس الفعل أوليت الهمزة الفعل كقوله * أتقتلني والمشر في مضاجعي * للعلم بأنه ليس المراد انكار كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلاً وانما يقتضيه غيره لأن المشر في المضاجع له وهو السيف المنسوب إلى مشارف وهو موضع تصنع فيه السيوف مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه معد لكل أحد لاله فقط ولو كان المراد أن ذلك الرجل لا يصلح للقتل وليس أهـ لاله كما قيل لم يذكر الحصن بالمشر في وإذا أريد الانكار للفاعل أولى الفاعل فيقال مثلاً أنت قتلت زيدا عند تحقق قتله وانكار كون القاتل أنت وإذا أريد انكار المفعول قيل أخيراً علمت أو حالاً قيل مثلاً أنخلصاً صليت أو مجروراً قيل أي الحين ظهرت أو ظرفاً قيل أمع أهل الخير حضرت وقس على هذا وفرض الانكار في الهمزة كما هو مقتضى التشبيه لأن هذا التفصيل انما يجري فيها كما تقدم في الاقرار وأما غير هـا فالانكار كما تقدم فيه أيضاً انما هو فيما يطلب به فكأن هل لانكار النسبة كما يقال هل المجرم محسن لا أحدوكم لانكار العدد فيقال لكم بفعل الظالم من معروف أي لا يفعل شيئاً من أعداد المعروف ويقال من ذا يريد من هو ظالم وماذا يشتمى المريض وقس على هذا (ومنه) أي ومما جاءت فيه الهمزة لانكار (نحو أغبر الله تدعون) فالمنكر هنا المفعول وهو غير الله عز وجل لأنفس الدعاء وقد يكون المنكر الفاعل

للفاعل المجزى بوجود المانع فتعين أن يكون الانكار متوجهاً إلى نفس الفعل (قوله والفاعل) أي اللغوي لا الاصطلاحي كما مر (قوله أهم يقسمون الخ) أي فالمنكر كونهم هـم القاسمين لأنفس القسم للرجة لأن القاسم لها هو الله تعالى (قوله أغبر الله أتخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار وهذا بخلاف قوله تعالى أتخذ أصناماً آلهة فإن الاتخاذ منكر وغير مسـلم (قوله وأما غير الهمزة الخ) هذا جواب عما يقال إن تقييد المصنف

بالهمزة في قوله بإبلاء المقرر به الهمزة وقوله بعد الانكار كذلك يقتضي أن كلاماً من التقرير والانكار لا يكون (أليس) بغير الهمزة وليس كذلك (قوله فيجب للتقرير والانكار) هذا جواب أما وقد حذف جوابها في المطول وهو سائغ (قوله هذه التفصيل) أي من أن التقرير يكون لما وليه من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ومن أن الانكار كذلك يكون لما وليه من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ووجه ذلك أن غير هـا انما يكون لشيء مخصوص فهل مثلاً موضوعه لطلب التصديق فإذا استعملت في التقرير أو الانكار كانت لتقرير النسبة الحكمية أو انكارها فقط كما يقال هل زيدا جازع إذا نبي عند ظهور عجزه وغيره من أدوات الاستفهام يعني ما عدد الهمزة انما يكون للتقرير بما يطلب تصويره أو هو مدلولاتها أو لانكاره من العدد والزمان والمكان والحال والعاقل وغيره ككم أعنتك ومن ذا ضربت وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير أو الانكار وحينئذ فلا يتأني في غير الهمزة أن يكون التقرير أو انكار كل ما وليه من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيره من الفضلات (قوله ومنه أليس الله الخ) انما فصله لأن فيه الاعتبار بين انكار التثنية وتقرير الأثبات ولما في هذا المثال من الخلاف كما يأتي بيانه (قوله للانكار) أي الإبطال كافي المغنى

(قوله أليس الله بكاف عبده) أي فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية فيكون المراد الاثبات فلذا قال المصنف أعني الله كاف له فانكار النفي ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للاثبات على أبلغ وجه وهذا الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لان انكار النفي نفي له) أي للنفي وهذه مقدمة صفري والكبرى المذكورة في المتن ومجموعهما دليل على ما ذكر من أن المراد من الآية الاثبات (قوله ونفي النفي اثبات) أي للنفي وانما كان كذلك لانه لا واسطة بينهما فثبت انتفي أحدهما ثبت الآخر قال سم وإذا تأملت أمثلة الانكار وجدت معنى النفي في جميعها لكن تارة يكون للنفس المذكور وتارة يكون للياقته وانبعائه كأي أعصيت ربك الآتي وهذا تعميم صحة إطلاق أن الاستفهام الانكاري في معنى النفي (قوله وهذا المعنى) أي تحقيق أن الله تعالى كاف عبده (قوله ان الهمزة فيه) أي في هذا التركيب وهو أليس الله بكاف عبده (قوله للتقرير بما دخله النفي) وعلى هذا فيصح ان يقال ان الهمزة فيه للتقرير (٣٩٧) كما يصح أن يقال انها الانكار ومثل

أليس الله بكاف عبده قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما فتيما قد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الذي دخلت عليه الهمزة من اثبات كأي أنه أليس الله بكاف عبده أو نفي كما في آية أنت قلت للناس الخ ومن هذا تعلم أن شرط المصنف فيما سبق إيلاء المقر به الهمزة ليس كإيلاء كذا ذكر الغنبي ان قلت ان جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا يناسب ما مر للمصنف من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة والوالى للهمزة هنا النفي والهمزة ليست لتقريره

(أليس الله بكاف عبده أي الله كاف له) لان انكار النفي نفي له (ونفي النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) أي لحمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لأن النفي) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب

قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار ما دخلت عليه الهمزة وهو النفي فيكون المراد الاثبات (أي الله كاف عبده) وذلك لان انكار النفي نفي لذلك النفي (ونفي النفي اثبات) اذ لا واسطة بينهما ما اذا الكلام رد على من يتوهم من الكفرة أن الله تعالى ليس بكاف عبده (وهذا) المعنى وهو تحقيق أن الله تعالى كاف عبده هو (مراد من قال ان الهمزة فيه) أي في أليس الله بكاف عبده (للتقرير) أي لحمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا) لحمله على الاقرار (بالنفي) وهو ليس الله بكاف عبده وانما صرح في الآية بهذا التقرير لان الرد على من عسى أن يتوهم أنه ليس بكاف أو على من نزل منزلته فيقرر باقرار المخاطبين بأن الله كقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فالتمس كعدم كفاية الله عبده قوله (لان نفي النفي اثبات) يعني ان الانكار اذا دخل على النفي كان نفي النفي وهو اثبات ولذلك قيل ان أم دح بيت قالته العرب أستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

نقله ابن الشجري في أماليه ولولا صراحته في تقرير المدح لما قيل ذلك قوله (وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) يعني أن من قال انها للتقرير أراد تقرير ما دخله النفي وهو الله كاف عبده ومن قال لانكار أراد انكار الجملة المنفية والاوّل هو معنى قول الزنجشيري ان الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير للتقرير وما قاله متعين ان كان الخطاب في ألم تعلم للنبي صلى الله عليه وسلم أو لاحد من المسلمين وان كان الخطاب لجنس الكافر الجاحد لقدرة الله سبحانه وتعالى فيحتل أن يقال الاستفهام للتوبيخ بمعنى أنهم وبخوا على عدم العلم وان كان مع الكافر المعتاد بلسانه فقط فيصح أن يكون استفهام انكار وتكذيب لهم فيما يتفمنه كفرهم من قولهم ان

(٣٨ - شروح التلخيص ثاني) بل لتقرير المنفي قلت ما سبق محمول على ما إذا أريد التقرير عن فرد من فعل أو فاعل أو مفعول أو غير هاتفي أريد التقرير بواحد منها ويجب أن يلي الهمزة وما هنا محمول على ما إذا أريد التقرير بالحكم فماذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وان لم يكن وبالها كما ذكره الشارح أه وهو موافق لما ذكره الغنبي من أن اشتراط المصنف فيما سبق إيلاء المقر به الهمزة ليس كإيلاء كذا العلامة بس أن قول الشارح فالتقرير لا يجب الخ أي عند القائل ان الهمزة في الآية المذكورة ونحوها للتقرير كذا زنجشيري في بعض المسائل لا عند المصنف لان الهمزة في هذا عنده لانكار لا للتقرير أو أن قول من قال ان قول المصنف سابقا للتقرير بإيلاء المقر به الهمزة لا يصح كذا في نفسه نظر لان المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة للتقرير في هذا بل جعلها لانكار ولا شك أن المنكروا في الهمزة ولما في هذا المثال من الخلاف فصله بقوله ومنه وحيد في كلام المصنف يصح كذا على مختاره

(قوله من ذلك الحكم) أي مما يتعلق بذلك الحكم الداخلة عليه الهمزة مثلاً أنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس اتخذوني الخ والذي يتعلق به عدم القول لهم ذلك (قوله اثباتاً أو نفيًا) تعميم فيما يعرفه المخاطب من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة أي كان ما يعرفه المخاطب اثباتاً أو نفيًا أي ذا اثبات أو نفي أو منفيًا أو منفيًا (قوله وعليه) أي وقد ورد عليه أي على النفي (قوله بما يعرفه) (٣٩٨) عيسى من هذا الحكم أي مما يتعلق بهذا الحكم وهو أنه لم يقل اتخذوني وأمي الهين

من ذلك الحكم اثباتاً أو نفيًا وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمر لمن يردد الضرب بينهما)

كافي لاستلزامه انكار النفي أي نفيه حيث يظهر بذلك الاقرار أنه لا سبيل إلى الاقرار بغير الاثبات لظهوره لكل أحد ولو لمعاند فعند الإجماع إلى الاقرار لا يكون الا بذلك الاثبات فاستفد من هذا الكلام أن التقرير يستلزم انكاره ير المحمول على الاقرار به وأنه لا يجب أن يكون الاقرار به بالحكم الموالى للهمزة بل بما يعلمه المخاطب فيكون بالاثبات ولو لمعاند النفي كافي الآية ويكون بالنفي ولو لمعاند الاثبات كافي قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير بما يعلمه نبي الله عيسى على نبيينا وعليه الصلاة والسلام والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني لأنه قال لهم ذلك فاذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه ما قال ذلك انقطعت أو هاهنا الذين ينسبون إليه ادعاءه الالوهية وكذبهم أقر عيسى على نبيينا وعليه الصلاة والسلام فقامت الحجة عليهم وهذه الآية مما خرج عما تقدم من أنه يلي المقر به الهمزة لأن المقر به فيها نفس النسبة إذ ليس المراد انظها رآن غير عيسى قال هذا القول دون عيسى بل المتبادر بيان أنه لم يقله تكذيباً للمدعين لأن غيره قاله دون هو ثم قول المصنف والانكار كذلك يتضمن أنه إذا أريد انكار الفعل جعل موالى الهمزة فيقال لانكار صوم الدهر مثلاً سميت الدهر ولما كان لانكار الفعل صورة أخرى لا يلي فيها الهمزة الفعل أشار إليها بقوله (ولانكار) أصل (الفعل صورة أخرى وهي) أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكسر ثم يعطف على ذلك المعمول بأم أو بغيرها (نحو) قولك (أزيدا ضربت أم عمر) وانما تكون صورة هذا الكلام لانكار أصل الفعل إذا قلته (لمن يردد الضرب بينهما) أي بين زيد وعمر وترديده الضرب

الله تعالى ليس كذلك وهذه الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب للمسلمين أو لأحد المسلمين أو لخاصة من مشركي أمية أو لمكة أو للمشركين بالسنتهم وهم اليهودي أقوال ثلاثة حكاهما الإمام فيما يعود إليه ضمير أم تريدون أن تسألوا رسولكم فأنظها رآن الخطاب في ألم تعلم لواحد من صاحب ذلك الضمير قوله (ولانكار الفعل صورة أخرى) يعني أنه قد يلي الاسم الهمزة ويكون المنكر الفعل وذلك بأن يكون الفعل دائر بين اسمين لا يتجاوزهما فاذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لم منه انكار الفعل (كقولك أزيدا ضربت أم عمر) حيث لا يمكن ضرب ثالث إذا كان للانكار فانه انكار لضرب كل منهما ويلزم من ذلك انكار الفعل لأن في المتعلق نفي للتعليق ولذلك قال (لمن يردد الضرب بينهما) يعني إذا علم أن الضرب لا يتجاوزهما الثالث ومنه قوله تعالى آلاذكرين حرم

من دون الله فاذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك انقطعت أو هاهنا الذين ينسبون إليه ادعاءه الالوهية وكذبهم أقر عيسى على نبيينا وعليه الصلاة والسلام ثم انظها رآن لو كان التقرير على نظائره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان انظها رآن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ وجهه والانكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعني أن قول المصنف والانكار كذلك دل تعمومه على ما قال الشارح كما هو ظاهر إذ هو ليس مقصوراً على انكار غير الفعل بل معناه أن المنكر سواء كان فعلاً أو اسماً فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما من المتعلقات يجب أن يلي الهمزة كالمقربة (قوله ولما كان له) أي لانكار الفعل صورة أخرى

الخ وضابطها أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكسر ثم يعطف على ذلك المعمول بأم أو بغيرها سواء كان معمول الفعل الخالي للهمزة من مفعولاً كافي مثال المصنف قال في المطول أو كان فاعلاً نحو أزيدا ضربت أم عمر ولمن يردد الضرب بينهما أو مفعولاً على مذهب من يميز تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار لمن يردد الضرب بينهما أو في السوق كان هذا أم في المسجد لمن يردد الضرب بينهما إلى غير ذلك من المعولات هذا ولم لا يكون لانكار غير الفعل صورة أخرى كاسم الفاعل مثلاً أزيدا ضربت أم عمر وابن الدليل الذي ذكره اشرار والماتن فان ثبت هذا أمكن حمل الفعل في المتن على معناه اللغوي (قوله لمن يردد الخ) أي

حالة كونه مقولاً لمن يردد الضرب بينهم ما الخ (قوله من غير أن يعتقه مد الخ) بيان لترديد الخطاب الضرب بينهم ما وكان الأولى أن يقول بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما والافتاد كره الشارع لا يصح لأنه يصدق بما إذا كان الخطاب خالي الذهن عن تعلقه بنات في نفس الامر بخلاف ما إذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما فإن التي حينئذ يكون للفعل من أصله والحاصل أن المراد بتريده الضرب بينهم أن يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الامر بأحدهما من غير تعيين له (قوله فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعول لأن من حيث كونهما متعلقا بالفعل فإن أنكارهما من هذه الحيثية يستلزم أنكار الفعل لأنهما محله وفي المحل يستلزم في الحال فإنكارهما من هذه الحيثية للتوسل لأقصود بالذات وهو أنكار الفعل كذا في سم (قوله لأنه لا بد له من محل يتعلق به) وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمر وعلى التريديد باعتبار اعتقاد الخطاب وقد نفي المتكامل ذلك المحل فيلزم انقضاء الفعل من أصله وحاصله أن الخطاب إذا ادعى حصول الضرب بالخصام في زيد وعمر وعلى التريديد كان هذا حصراً محله في أحدهما فإذا قلت له أريد اضرب أم عمراً بادخال همزة لا أنكار على أحد الأمرين وادخال أم على الآخر كنت (٢٩٩) منكراً أن يكون محله أحدهما وأنكار محل الضرب أنكاراً لازماً

محل الضرب أنكاراً لازماً
وأنكاراً لازماً مستلزم لأنكار
الملزوم وبهذا الاعتبار صار
أنكاراً يتعلق بأحدهما
كناية عن أنكار أصل
الفعل فالهمزة هنا استعملت
استعمال الكنايات لأنها
موضوعية لأنكار ما يليها
كذا في رشيخنا العدو قال
العلامة البهوتي وهنا
شيء وهو أنه أن أراد أن
موالاة الله - من الفعل في
الأنكار تدل على نفي أصل
الفعل ولو ذكره مفعول
وموالاة المفعول تدل على
نفيه عن المفعول المذكور
خاصة في صورة التريديد
كما هو ظاهر عبارة المصنف
لم يصح لأنه متى ذكر

من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفى عنه أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به
بأن لا يعتقد تعلقه بغيرهما وذلك لأن الفعل إذا كان منحصراً في تعلقه بهما في نفس الامر تقول في
أنكار التصديق على أهل بلد تصدقت أم على غيرهم لأن التصديق منحصراً تعلقه في أهل البلد
وغيرهم أو في زعم الخطاب كما في المثال لزم من أنكار تعلقه بهما انحصار فيه أنكار أصله لأن الفعل
لا بد له من محل يتعلق به فإذا نفي محله لزم نفيه وبهذا الاعتبار صار أنكاراً يتعلق كناية عن أنكار أصل
الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آلذ كرين حرم أم الأنثيين أم
ما شملت عليه أرحام الأنثيين فإن الغرض أنكار أصل التحريم لما في بطون الانعام وليس له فيما في بطون
الانعام محل محرم كما عليه الكفرة وههنا شيء وهو أنه أن أراد أن موالاة همزة للفعل في الأنكار تدل على
نفي أصل الفعل ولو ذكر معه المفعول وموالاة المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصة
الاف في صورة التريديد كما هو ظاهر عبارته لم يصح لأنه متى ذكر المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الأعلى في الفعل
حال كونه متعلقاً بذلك المفعول وإن أراد أن موالاة تدل بشرط أن لا يذ كر معه مفعول سوى الفاعل لم
أم الأنثيين فإن المفصود أنكار أصل التحريم وأخرج في قالب طلب التعيين وكذلك الله أذن لكم
لأنه إذا نفي الفعل عن لفاعل له غير المنفي عنه انتهى الفعل من أصله ويكون استفهام الأنكار
بكم وكيف مثل كم تدعوني وكيف تؤذي أبالك ثم استفهام الأنكار على قسمين أحدهما إرادته
التوبيخ وهو من أنكر عليه إذا نهاه أي ما كان ينبغي أن يكون هذا نحو أعصيت ربك أو بمعنى لا ينبغي
أن يكون كقولك للرجل برك الخطأ أتركب في غير الطريق والغرض منه التذم على ماض والارتداع
عن مستقبل ويقال أين مغيبك للتوبيخ والتفريع قال تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون وضابط
هذا القسم أن يكون ما يلي الهمزة فيه واقعاً لكنه مستقبح الثاني التشكيك وضابطه أن يكون ما يلي

المفعول تقدم أو تأخر لم يدل الأعلى في الفعل حال كونه متعلقاً بذلك المفعول وإن أراد أن موالاة تدل بشرط أن لا يذ كر له
مفعول سوى الفاعل لم ينتج قوله ولا أنكار الفعل صورة أخرى لأن هذا الحصر أعني حصر الضرب مشتمل في مفعولين أو أكثر بوجوب
أنكار أصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول وإذا لم يكن حصر فالأنكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم
ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لأن أنكار أصل الفعل والتقديم لأن أنكار بشرط الحصر فالتقديم
والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر
والحاصل أن حصر التعلق لا بد منه ولي الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها لم لا بدني أصل الفعل وإن لم يكن
حصر لم يقدني أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم إذا قيل مثلاً أريد اضرب أم عملاً أن أراد اضرب زيداً بل غير بارحجية وأن
برادماضرب زيداً من غير تعرض لمساواة وإذا قيل اضرب زيداً المحتمل على وجه التساوي نفي ضرب زيد فقط مع ضرب الغير
تأمل انتهى

ومنها الانكار اما للتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصيت ربك

(قوله والانكار) أى الاستنهام الانكارى وهو من أنكر عليه إذا نهاه (قوله اما للتوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة (٣٠٠) داخله فى هذه الاقسام كقوله أعبر الله تدعون فيجوز أن يكون

(والانكار اما للتوبيخ أى ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذى كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع انكته منكرو وما يقال انه للتعريف رفعناه التحقيق والتنبيه

يتجه قوله وانكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعنى حصر الضرب مثلا فى مفعولين أو أكثر بوجوب انكار أصل الفعل ولو فى حال موالاة الفعل حال كونه متعلقا بالمفعول وإذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائما لانكار أصل الفعل والتقديم للانكار بشرط الحصر فالقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضا بشرط الحصر والحاصل أن حصر التعلق لا يدمنه ولى الفعل أم لا عطف عليه بام وشبهها أم لا حيث أر يدنى أصل الفعل وان لم يكن حصر لم يندنى أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم اذا قيل مثلا أر يدنا ضربت احتمل أن يراد ما ضربت زيدا بل غيره على وجه الأرجحية وأن يراد ما ضربت زيدا من غير تعرض لمساواه واذا قيل أضربت زيدا احتمل على وجه التساوى نفي ضرب زيدا فقط مع ضرب الغير تأمل (والانكار) فى الجملة يكون على أوجه لانه (اما) أن يكون (للتوبيخ) أى التعيير والتقريع على أمر قد وقع ولذلك يقال الانكار التوبيخى يتضمن التقرير أى التثبيت والتحقيق ولذلك فسر التوبيخ بما يقتضى الوقوع بقوله (أى ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذى كان لان العرف أنك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا لان اذا صدر منه وذلك (نحو) قولك لمن صدر منه عصيان (أعصيت ربك) كأنك تقول ما هذا العصيان الذى صدر منك فانه منكرا لانه لم يكن مما ينبغي أن يصدر منك ولتضمن الانكار التوبيخى للوقوع والتقرير يقال فى أمثله انما التقرير بمعنى أنه يفيد التحقيق والثبوت وليس المراد بالتقرير فيه جعل المخاطب على الاقرار لغرض من الاغراض بل المراد

الهمزة فيه غير واقع وقصد تكذيبهم فيه وسواء كان زعمهم له صريحاً أم لا ففسر هذا أم الزاماً مثل أشهد واخلفه - م فأنهم لما جزموا بذلك جزم من شاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم وتسمية هذا استفهام انكارى من أنكر اذا جحد وهو ما معنى لم يكن كقوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة نانا أو بمعنى لا يكون نحو أنزلهمكموها وقوله

أترك أن قلت دراهم خالد * زيارته انى اذا لست بسيم

وبقيل متى قلت للبعد وحل الرخصى تقديم الاسم فى قوله تعالى أفأنت تكرر الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله تعالى أفأنت تسمع الصم أو تهدى العمى على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على سبيل القصد أى اغمايقه على ذلك الله ولم يقدر السكاكى فيه تقديم على الابداء دون تقدير التقديم كما هو أحد الاحتمالين الذين ذكرهما فى أناقته فلا يفيد غير تقوى الحكم ونقل فى الايضاح عن السكاكى انه قال بالاك أن تغفل عما سبق فى أنا ضربت من احتمال الابداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى بينهما فلا تحمل قوله تعالى الله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الأذن ينكر من الله دون غيره ولكن اجله على الابداء من ادابه وتقوى يتحكم الانكار قال المصنف وفيه نظر لانه ان أراد أن الاسم اذا كان مظهرا ولى الهمزة لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلا لما بعده فمنوع وان أراد

للتوبيخ أى لا ينبغي أن يكون ونحو قوله اتقلى الخ للتكذيب فى المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا قاله سم وقوله اما للتوبيخ أى التعيير والتقريع على أمر قد وقع فى الماضى أو على أمر خفيف وقوعه فى المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه فى القسم الاول يفسر التوبيخ بما يقتضى الوقوع أى ما كان ينبغي أن يكون ذلك الامر الذى كان لان العرف أنك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وفى القسم الثانى يفسر بما لا يقتضى الوقوع أى لا ينبغي أن يكون هذا الامر الذى أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصده فالغرض من التوبيخ الندم على ماضى والارتداع عن مستقبل (قوله أى) ما كان ينبغي الخ) هذا اذا كان التوبيخ على أمر واقع فى الماضى لان المنفى انما هو الابداء واما الفعل فهو واقع (قوله نحو أعصيت ربك) أى نحو قولك لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك أى ما كان

ينبغي لك أن تعصيه (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه للتعذيب (قوله وما يقال الخ) أو حاصله أن الانكار التوبيخى اذا كان لما وقع فى الماضى انضمته للوقوع والتقرير يقال فى الاستفهام فى أمثله انه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أى تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة لماسبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى

أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك للرجل يضيع الحق أتسى قديم احسان فلان وكقولك للرجل يركب الخطر يخرج في هذا الوقت
أذهب في غير الطريق والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيجعل أو يزدع عن فعل ما هم به واما التشكيب بمعنى لم يكن
كقوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة نانا وقوله أصطفى البنات على البنين أو بمعنى لا يكون نحو أنلزمكموها وأنتم لها
كارهون وعليه قول امرئ القيس

أنتقلني والمشرق مضاجعي * ومسنونة زرق كأنها أبواب أغوال

فمن روى أنتقلني بالاستفهام وقول الآخر

أترك أن قلت دراهم خالد * زيارته انى اذا لست

والانكار كالتقرير بشرط أن يلى المنكر الهمزة كقوله تعالى أغير الله تدعون أغيرا لله أو أنخذوليا أبشرا منا واحد أتبعه وكقوله تعالى

(قوله أو لا ينبغي أن يكون) هذا اذا كان الانكار للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه في (٣٠١) المستقبل (قوله نحو أنعصى ربك)

أى نحو قولك لمن هم
بالعصيان ولم يقع منه
أنعصى ربك أى أن هذا

العصيان الذى أنت بصدد
عليه لا ينبغي أن يصدر منك
في المستقبل وهذا التوبيخ

لا يقتضى وقوع الموع
عليه بالفعل كما هو ظاهر
وانما يقتضى كون المخاطب

بصدد الفعل كذا ذكر
العلامة البغوي وفي عهد
الحكيم وليس أن تنسب

الانكار للتوبيخ بل لا ينبغي
أن يكون بصيغة المستقبل
اذا كان الموع عليه واقعا

في الحال أو بصدد الوقوع
في المستقبل فيصح أن يقال
لمن تلس بالعصيان أنعصى

ربك أى لا ينبغي أن يعصى
ويحدث منك هذا العصيان
الذى تلبس به كما يصح

(أو لا ينبغي أن يكون نحو أنعصى ربك أو للتكذيب) في الماضي (أى لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم
بالبنين) أى لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل أى (لا يكون نحو أنلزمكموها) أى أنلزمكم

التقرير والتحقق الذى يقتضيه التوبيخ (أو) يكون للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه بان كان المخاطب
بصدد أن يوقعه فيكون المعنى أنه (لا ينبغي أن يكون) هذا الامر الذى أنت أياها المخاطب بصدد

عمله وقصده (نحو) قولك لمن هم بالعصيان ولما يقع منه (أنعصى ربك) فكانت تقول
هذا العصيان الذى نوبت لا ينبغي أن يصدر منك في المستقبل وهذا التوبيخ لا يقتضى الوقوع

بالفعل كما هو ظاهر ولا يكتفى يقتضى كون المخاطب بصدد الفعل فالتقرير لا يتصور فيه الا باعتبار
أن ما هو للوقوع كالواقع (أو للتكذيب) عطف على قوله اما للتوبيخ أى الانكار اما أن يكون للتوبيخ

بوجهيه واما أن يكون للتكذيب في الماضي (أى لم يكن) بمعنى أن المخاطب ان ادعى وقوع شئ
فيما مضى أو نزل منزلة المدعى أى بالاستفهام الانكارى فكذلك في مدعاه في الماضي وذلك

(نحو) قوله تعالى (أفأصفاكم ربكم بالبنين) واتخذ من الملائكة نانا أى لم يفعل هذا الذى تدعون
أى لم يخصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو مقتضى اعتقادكم تعالى به عن الولد مطلقا

(أو) للتكذيب في المستقبل أو في الحال أى (لا يكون) بمعنى أن المخاطب اذا ادعى أو نزل منزلة
من ادعى أن امرأ من الامور يقع في المستقبل أو في الحال أى بالاستفهام الانكارى فكذلك فيما

ادعى وقوعه في المستقبل أو في الحال (نحو) قوله تعالى (أنلزمكموها) وأنتم لها كارهون
أنه يفيد ذلك ان قدر قديم وتأخير والا فلا على ما ذهب اليه فهذه الصورة مما منع هو ذلك فم انتهى

بمعنى فيلزم أن لا يحصل الانكار في نحو أنت فعلت على شئ من التقادير عنده ولا شك أن كلامه
أن يقال ذلك لمن هم به ولم يقع منه ولا ينافى ما قاله الشيخان ذكر أن في التفسير بقوله لا ينبغي أن يكون لان أن وان خلصت المضارع

للاستقبال لا تلخص يكون له بل هي محتملة للحال معها (قوله أو للتكذيب) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الانكار للتكذيب
بالانكار الابطالي أيضا وقوله في الماضي أى فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن المخاطب اذا ادعى وقوع شئ فيما مضى أو نزل منزلة المدعى

له أى بالاستفهام الانكارى فكذلك في مدعاه (قوله أفأصفاكم ربكم بالخ) أى خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة
بنات الله وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات أى لم يكن الله خصكم بالافضل الذى هو الاولاد الذكور واتخذ لنفسه اولادا

دونهم وهم البنات بل أنتم كاذبون في هذه الدعوى تعالى سبحانه عن الولد مطلقا فليس المراد توبيخهم بل تكذيبهم فيما قالوا لان
التوبيخ بصيغة الماضي على فعل حصل من المخاطب (قوله أو في المستقبل) أى فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال

لعدم تأنيه اذا عاقل لا يدعى التلبس بما ليس متلبسا به حتى يكذب نعم ينافى فيه نفي الانباء والبقاة اه كلامه وفي ابن يعقوب والاطول
أن الانكار الانطالى اذا كان معنى لا يكون يكون للحال والاستقبال وكان المصنف سكت عن الحال لانه أجزأ من الماضي والمستقبل

وتأمله (قوله أنلزمكموها) الهمزة للاستفهام ونلزم فعل مضارع بالضمه والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو الاشباع

وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم أ هم يقسمون رحمة ربك أي ليسوا هم المخبرين بالنبوة من يصلح لها المتولين لقسم رحمة الله التي لا يتولاها الا هو بياهر قدرته وببالغ حكمته وعدد انخسري قوله أفأنت تذكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله أفأنت تسمع السم أو تهدي العمى من هذا الضرب على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان وأفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والالجاء أي أنه لا يقدر على ذلك الله لأنك وحمل السكاكي تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاث على البناء على الابتداء دون تقديم التقديم والتأخير كما مر في نحو أنا ضربت فلا يفيد الاتقوى الانكار ومن جىء الهمزة لانكار نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وقول جرير

السم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

أي الله كاف عبده وأنتم خير من ركب المطايا لأن نفي النفي أثبات وهذا امر ادم من قال ان الهمزة فيه للتقرير أي للتقرير برعا دخله النفي للتقرير بالانتفاء وانكار الفعل مختص بصورة أخرى وهي نحو قولك أريدنا ضربت أم عمر المنيدي أي أنه ضرب أماريدا أو أماردا دون غيرهما لأنه إذا لم يتعلق الفعل بأحد هما أو التقدير أنه لم يتعلق بغيرهما فقد انتفى من أصله لا محالة وعليه قوله تعالى قل أذكركم أم الاتنيين أم الشتمت عليه أرحام الاتنيين أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد الاشياء ثم أريد معرفة عين المحرم مع أن المراد انكار التحريم من أصله وكذا قوله الله أذن لكم أذن لكم أذن لكم أن المعنى على انكار أن يكون قد كان من الله تعالى أذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الأذن قد كان من غير الله فاضافوه الى الله إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الامر كذلك ليكون أشد نفي ذلك وإبطاله فإنه إذا نفي الفعل عما جعل فاعل له في الكلام ولا فاعل له غيره (٣٠٣) لزمن نفيه من أصله قال السكاكي رحمة الله وإياك أن يزل عن خاطرك التفصيل

الذي سبق في نحو أنا ضربت وأنت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى الله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الأذن يتكر من الله دون غيره ولكن أجله على الابتداء مراد منه تقوية حكم الانكار وفيه نظر لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهر لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلا للفعل الذي بعده فهو ممنوع وإن أراد أنه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير أو الافعال على ما ذهب اليه فيما سبق فهذه الصورة وضم الميم واجب حيث وإيمانه متصل كما هنا عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيبويه وبنو قنبر أنكرهم كما بالاسكون كذا في يس (قوله تلك الهداية) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء والهداية في الاصل الدلالة الموصلة للطلب أريد بها هنا ما يترتب عليها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذي قامت عليه الأدلة والعمل به أو أن المراد بالهداية هنا الاهتداء وعليه فالالزام به من حيث الاكراه على ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله أو الحجية) أي التي قامت على العمل بالشرع والاكراه عليها من حيث الزام قبولها فترتب على ذلك العمل بالشرع أي لا تكررهم على قبول تلك الحجية المترتبة على قبولها العمل بالشرع (قوله معني أنكرهم على قبولها) أي الحجية اذ هي التي يناسبها القبول فهو راجع للاحتمال الثاني وقوله ونفسر كم أي نقهرهم ونكرهم على الاسلام وهذا مناسب للتفسير الاول أعني الهداية فهو راجع له على طريق اللف والنشر المشوش كذا قرر شيخنا العدوي وقوله ونفسرهم من القسر وهو القهر يقال قسر على الامر قسرا من باب ضرب فقهرة فهو مرادف لتكرهم لكن نقس في التعبير واعلم أن مثل هذا الخطأ يذ كر لاسقاط اشارة العداوة الموجبة لنفرة الكافرين أو لظاهر عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعة للنصوح فانك اذا نصحت رجلا ثم أحسست منه بالاباة فقلت له است أقهرك على قبول نصي ولا أفأنتك على تركه وانما على البلاغ والنصح كان ذلك ادعى للقبول لما فيه من ترك الافتصا على عدم السماع والقبول فافهم فلا يقال ان مثل هذا الخطأ يفيهم الترخيص في التكليف وترك المبالغة في الغرض كذا ذكره يعقوب

تلك الهداية أو الحجية بمعنى أنكرهم على قبولها ونفسرهم على الاسلام

نظر لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهر لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلا للفعل الذي بعده فهو ممنوع وإن أراد أنه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير أو الافعال على ما ذهب اليه فيما سبق فهذه الصورة وضم الميم واجب حيث وإيمانه متصل كما هنا عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيبويه وبنو قنبر أنكرهم كما بالاسكون كذا في يس (قوله تلك الهداية) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء والهداية في الاصل الدلالة الموصلة للطلب أريد بها هنا ما يترتب عليها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذي قامت عليه الأدلة والعمل به أو أن المراد بالهداية هنا الاهتداء وعليه فالالزام به من حيث الاكراه على ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله أو الحجية) أي التي قامت على العمل بالشرع والاكراه عليها من حيث الزام قبولها فترتب على ذلك العمل بالشرع أي لا تكررهم على قبول تلك الحجية المترتبة على قبولها العمل بالشرع (قوله معني أنكرهم على قبولها) أي الحجية اذ هي التي يناسبها القبول فهو راجع للاحتمال الثاني وقوله ونفسر كم أي نقهرهم ونكرهم على الاسلام وهذا مناسب للتفسير الاول أعني الهداية فهو راجع له على طريق اللف والنشر المشوش كذا قرر شيخنا العدوي وقوله ونفسرهم من القسر وهو القهر يقال قسر على الامر قسرا من باب ضرب فقهرة فهو مرادف لتكرهم لكن نقس في التعبير واعلم أن مثل هذا الخطأ يذ كر لاسقاط اشارة العداوة الموجبة لنفرة الكافرين أو لظاهر عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعة للنصوح فانك اذا نصحت رجلا ثم أحسست منه بالاباة فقلت له است أقهرك على قبول نصي ولا أفأنتك على تركه وانما على البلاغ والنصح كان ذلك ادعى للقبول لما فيه من ترك الافتصا على عدم السماع والقبول فافهم فلا يقال ان مثل هذا الخطأ يفيهم الترخيص في التكليف وترك المبالغة في الغرض كذا ذكره يعقوب

عما منع هو ذلك فيه على ما تقدم لا يقال قد بلى الهمزة غير المنكسر في غير ما ذكرتم كافي قوله * أنقلني والمشرق في مضاجعي *
فان معناه انه ليس بالذي يجي منه أن يقتل مثلي بدليل قوله

بغط غطبط البكر شد خناقه * لبغطة لني والمرء ليس يقال

لانه يقول ليس ذلك معناه لانه قال والمشرق في مضاجعي فذكر ما يكون منعاً من الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه ومنها التهمكم نحو أصلواتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا وأن تفعل في أمواتنا ما نشاء

(قوله والحال انكم لها كارهون) الظاهر أن هذه الحال مؤكدة (٣٠٣) لما استلزمه العامل أعني تترككم

لان الالتزام بالشيء يقتضي كراهته (قوله يعني لا يكون هذا الالتزام) أي لا يكون مني الزام لامة الهداية ولا قبول الخلة الدالة على العمل بالشرع لان هذا لا يكون الا من الله فالذي على الابلاغ الا لا كراه وهذا الكلام من نوح لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمته على الاسلام ولا يقال ان هذا الكلام يقتضي عدم الامر بالجهاد مع أنه مأمور به قطعاً لاننا نقول لم يرسل بالجهاد أحد من الانبياء الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم كذا قرر شيخنا العدوي وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ بشارك التكذيب في النسب ويختلفان في أن النسب في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالأوقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها

والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالتزام (والتهمكم) عطف على الاستبطاء وعلى الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو أصلواتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا) وذلك أن شعيب عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلوات وكان قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصده وابعولهم أصلواتك تأمرك الزامهم هذا المعنى كرهوا أو أحبوا وعلى هذا يكون الخطاب لاسقاط مشاركات العداوة الموجهة لفرقة الكافرين أو لظاهر عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوص لان المنفعة للمنصوص فانك اذا نصحت رجلاً ثم أحسست منه بالاباية فقلت له استأمرك على قبول نصيحتي ولا أقانك على تركه وانما على ابلاغ النصيحة كان ذلك أدعى لقبول ما فيه من ترك الانتصار على عدم السماع والقبول ومن اظهر أن لا حاجة له فافهم لا يقال يفهم منه الترخص في التكليف وترك المبالغة في الغرض وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ بشارك التكذيب في النسب ويختلفان في أن النسب في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالأوقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فغير واقع فافهم (و) كالتهمكم أي يكون حرف الاستفهام لغيره كالتهمكم وهو الاستهزاء والسخرية فهو مأمور معطوف على الاستبطاء بناء على أن المعطوفات اذا تعددت انما تعطف على ما عطف عليه أو لها أو اما على الانكار بناء على أن كل واحد منها يعطف على ما يليه وذلك (نحو) قوله تعالى حكايه عن الكافرين في شان شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (أصلواتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا) فليس المراد به السؤال عن كون الصلاة أمراً عباداً كرو هو ظاهر بل قصدهم لعنه الله عليهم الاستخفاف بشأن شعيب في صلواته فكانهم يقولون لا قربية لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها وابست هي ولا أنت بشيئ وبهم هذا الاعتبار صارت الصلاة كما يشك في كونه سداً لا مرفقاً بالامر لها مجازاً عقلياً كما تقدم أن في هذا التركيب مجازاً اسنادياً وفيه أيضاً باعتبار أن الاستفهام لغوي والعلاقة ان الاستفهام عن كون الصلاة أمراً يناسب اعتقاد مخاطب أنها أمرة واعتقاد ذلك يقتضي الاستهزاء بالمعتقد اذ ليست مما يأمر أو ينهى فهو من المجاز المرسل لعلاقة الزوم في الجملة (و) كالتحقيق (نحو) قولك (من هذا) قصد احتقاره مع أنك تعرفه والعلاقة أن المحتقر من شأنه أن يجهل لعدم الاهتمام به فيستفهم عنه فيبين ما للزوم في الجملة والفرق بين التحقير والاستهزاء أن التحقير فيه اظهار حقارة التقديم والتأخير أم لا ومن ذلك التهمكم نحو قوله تعالى قالوا يا شعيب أصلواتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا وقد تقدم تفسير التهمكم في باب المسند اليه وقد قيل ان تقدير الآية تأمرك أن تأمر أن تترك

فمدخولها غير واقع فافهم (قوله والتهمكم) أي الاستهزاء والسخرية (قوله اختلفوا في أنه الخ) أي في جواب انه الخ لان الاختلاف انما هو في جواب هذا الاستفهام لافيه (قوله أو كل واحد الخ) ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالغافق وحسب أو كان غير مرتب كالواو وأوأم ونقل بعضهم عن الكمال ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما يمكن العطف بحرف مرتب والا كان كل واحد معطوفاً على ما قبله اتفاقاً واعلم أن مرة الخلاف الذي ذكره الشارح ظاهر فيما اذا كان المعطوف عليه أولاً وسيراً مجروراً فعلى القول بأن الجميع معطوف على الاول لا بد من إعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بأن كل واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لإعادة الامع الاول كافي مرتب بك وزيد وعرو

ومنها التحقير كقولك من هذا وما هذا ومنها التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

(قوله الهزؤ والسخرية) أي بشعيب وصلاته فكأنهم لعنوا الله عليهم بقولون لاقرية لك نوجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الأهل هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشيء وبهم - هذا الاعتبار صارت الصلاة بما يشك في كونه سبباً للأمر فاسبب لها مجازاً عقلياً من الاستناد للسبب في الجملة وهذا (٣٠٤) غير المجاز للغوى الذي في هذا التركيب باعتبار أداة الاستفهام وذلك

الهزؤ والسخرية لاحقية الاستفهام (والتحقير فخوم من هذا) استحقاراً بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

الخطاب واطهار اعتقاد صغره أو قلته ولذلك يصح في غير العاقل كما يقال ما هذا الشيء أي هو شيء حقير قليل والاستهزاء فيه اظهار عدم المبالاة بالمستهزأ به ولو كان عظيماً في نفسه ورجعاً لتحدهم ما ولو اختلف مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما عن معنى الآخر (و) كالتهويل أي التفضيع والتفخيم شأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وذلك (كقراءة ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما قوله تعالى (ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون) فقد قرأ من قوله

لأن الشخص لا يطالب بفعل غيره ومن ذلك التحقير كقولك من هذا وما هذا فان قلت المنكر ما يلي الهمزة على ما نقرر والذي يليه في قوله تعالى أفأضفاكم ربكم بالبنين الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قوله انما اتخذنا من الملائكة ائماناً قلت اما أن يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما أن يقال المراد مجموع الجنتين فنحل منه - ما كلام واحد التقدير جمع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للعبية لأن زعمهم لمجموع الجنتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما وان كانت فاحشة فان قلت فقوله تعالى أنأمرن الناس بالبر وتسنون أنفسكم لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر كما تقتضيه قاعدة أن ما يلي الهمزة هو المنكر ولا أن يكون المنكر نسيان النفس فقط لانه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له ولا مجموع الأمرين لانه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر ولا نسيان النفس بشرط الأمر لان النسيان منكر مطلقاً ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر لان المعصية لا تزاد شاعتها بانضمامها الى الطاعة لان جهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب وان كان الانسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضاعف معصية نسيان النفس ولا يأتي الخير بالشروع قريب منه في المعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث فان الرفث مذموم مطلقاً ومنه قول الشاعر

لاتنه عن خلق وتأت مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وليس منه لانا كل السوء وتشرب الابن في المعنى لان كلامه ما على انفراد ليس مذموم ما يلي المذموم مجموعهما وكل منهما جزء عنه قلت لا يرتب في أن فعل المعصية مع النهي عنها أخش لانها تجعل حال الانسان كالمتناقض وتجعل القول كالحال للفعل ولذلك كانت المعصية مع العلم أخش منها مع الجهل ولكن الجواب عن قوله ان الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها فيه دقة * ومن ذلك التهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

أن الاستفهام عن الشيء يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز مرسل علاقته الزوم كذا قيل والاحسن أن يكون استعمال أداة الاستفهام في التكم من باب الكتابة أو يجعل التكم من مستبغات الكلام كما مر نظيره (قوله لاحقية الاستفهام) أعنى السؤال عن كون الصلاة أمرت بها ذكر (قوله والتحقير) العلاقة بينه وبين الاستفهام الزوم وذلك لان الاستفهام عن الشيء يقتضى الجهل به وهو يقتضى عدم الاعتناء به لان الشيء المجهول غير ملتفت اليه وعدم الاعتناء بالشيء يقتضى استحقاره فاستعمال الاستفهام في التحقير اما مجاز مرسل على ما قيل أو أنه كناية وهو أولى وأنه

من مستبغات الكلام وذلك لانك اذا كنت عارفاً بالمسؤول عنه وقلت في مقام الاحتقار من هذا فإفكانك تفرض شيئاً آخر غير المشاهد المعلوم وتساءل عنه ولم ترض بحاله فيقول التحقير وصراً كانك قلت هذا شخص مستخف به حقير كذا فتر شيخنا العدوى وأعلم أن التحقير عدا الشيء حقيراً والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيراً عظيماً في نفسه ورجعاً لتحدهم ما وان اختلفا مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما عن الآخر (قوله مع أنك تعرفه) أي تعرف في هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أي التفضيع والتفخيم شأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي نجا منه بنو اسرائيل واستعمال أداة الاستفهام في التهويل مجاز مرسل علاقته المسيية لانه أطلق اسم السبب وأريد السبب لان

بلفظ الاستفهام لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وقطاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال من فرعون أى أن فرعون من هو في فرط عتوه وتجبره ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به ثم عرف حاله

الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أو ادعاء (قوله بلفظ الاستفهام) أى والجملة استئنافية أتت بـ (ل) أمر فرعون المفيد لتأكد شدة العذاب بسبب أنه كان متزدا معاذ الإكليف عتوه (قوله على اختلاف الرأيين) أى في الاسم الواقع بعد الاستفهامية فالأخفش يقول إن الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسيدو به يقول بعكس ذلك (قوله وهو ظاهر) أى لأن الله (٣٠٥) لا يخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه

(قوله بل المراد أنه) أى المولى سبحانه وقوله العذاب أى عذاب فرعون لبنى اسرائيل (قوله بالشدة) أى بما يدل على شدة وقطاعة أمره أى شناعته وقبحه حيث قال سبحانه من العذاب المهين ولأنك أن وصف العذاب بكونه مهينا لمن عذب به يدل على شدة وشناعته (قوله زادهم) أى زاد الخطابين ثم وبلا وأصل

التهويل حصل من قوله المهين (قوله أى هل تعرفون من هو الخ) أى هل تعرفون الذى هو في ذلك غاية فغير هو محذوف أى هل تعرفون فرعون الذى هو غاية في عتوه المفرط أى طغيانه الشديد وشكيمته الشديدة أى تكبره وتجبره الشديدين فقوله في فرط عتوه وشدة شكيمته من إضافة الصفة للأوصاف والشكيمة في الأصل جلد

بلفظ الاستفهام) أى من افتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وبالعكس على اختلاف الرأيين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والقطاعة زادهم تهويلًا بقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله

من فرعون (بلفظ الاستفهام) وذلك بأن قرأها بفتح الميم (ورفع) أى مع رفع (فرعون) فيكون فرعون مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو من مبتدأ وفرعون خبره على الرأيين في الاسم بعدم الاستفهامية لحقيقة الاستفهام فيها غير مراد وإنما المراد تقطيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لأنه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بنى اسرائيل بالإنجاء منه هويل بشأن فرعون وبين قطاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية في الشدة حيث صدر عن هويل شديد الشكيمة عظيم في عتوه وشدة الشكيمة عبارة عن نهاية التكبر والتجبر وعدم اللين بشئ من الأشياء فكانه قبل نجبائهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون غاية تأكيده شدة العذاب الذى نجبائهم واسرائيل منه أ كذا أمره زيادة

بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولذلك قال تعالى أنه كان عاليا من المسرفين فذكر ذلك عقبه يرشد لأرادة التهويل ولذلك قال تعالى وما أدرأنا ما هيته وفي الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنه ما فى مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم انخس الى آخره والتعظيم فريب من التهويل ومن ذلك الاستبعاد مثل قوله تعالى أنى لهم الذ كرى وقد جاءهم رسول مبين أى يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه هذا ما ذكره المصنف في التلخيص وزاد في الإيضاح أنه قد رآه النجيب والتوبيخ معا كقوله تعالى كيف تكفرون وزاد أيضا الأمر نحو قوله تعالى فهل أنتم مسلون وقوله تعالى فهل من مدكر وقد تقدم أن هل تستعمل في التثنية فهذا أيضا مما نحن فيه وزاد غيره التهديد ومثله بآلم أؤدب فلانا وقد تقدم التثنية بالوعد ولاشك أن معناها مائة قارب وزيد أيضا العرض نحو ألا تنزل فتصيب خيرا والتخصيص كقولك لمن بعثته لهم فلم يذهب أما ذهب والزجر كقولك لمن يؤذى أباه أتعلم هذا ذكر الثلاثة في المصباح وقد تأنى الهمة للامر كإقبال في قوله سبحانه وتعالى وقل للذين آمنوا وآتوا الكتاب والأمين أأسلمتم معناه أسلموا وتأنى الهمة للتسوية المصريح بها كقوله تعالى سوا عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وغيرها كقوله سبحانه وتعالى حكاية وإن أدري أفر بأم يعبد وقال

(٣٩ - شروح التلخيص ثانياً) يجعل على أنف الفرس كنى به هنا عن التكبر والتجبر والظلم (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) أى فهو أخوف وأشد وقد نجحتمكم منه فلتشكرونى (قوله يكون المعذب به) بكسر الهمزة على صيغة اسم الفاعل وبدل على ذلك قوله بعد زادة لتعرف حاله وتهويل عذابه فإن الهاء فى حاله وعذابه لترعون كما هو ظاهر والضمير فى مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكيمة وتوضيح ما فى المقام أن تقول إن المراد بهذا الاستفهام تقطيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لأنه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بنى اسرائيل بالإنجاء منه هويل بشأن فرعون وبين قطاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية في الشدة حيث صدر عن هويل شديد الشكيمة عظيم العتو فكانه قبل نجبائهم من عذاب من هو غاية في العتو والتجبر وناهيك بعذاب من هو مثله وحينئذ فلا لائق أنكم تشكرونى فكيف تكفرون

بقوله انه كان عاليا من المسرفين ومنهم الاستبعاد نحو أني لهم الذ كرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون ومنها التوبيخ والتعجيب جميعا كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم إليه ترجعون أى كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال ينشأ عن الانهماك في الغفلة والجاهل وأما التعجيب فلأن هذه الحال تلي أن لا يكون للعاقل علم بالصانع وعلمه به يابى أن يكفر ومما دور الفعل مع الصارف القوى بظنة تعجب ونظيره تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب

(قوله ولهذا) أى ولأجل التحويل (٣٠٦) بنار فرعون (قوله انه كان عاليا) أى في ظلمه من المسرفين في عتوه وكيف

(ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين) زيادة تعريف حاله وتحويل عذابه (والاستبعاد نحو أني لهم الذ كرى) فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذ كرى بقربنة قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)

في تعريف حاله وفي التحويل بعذابه بقوله تعالى (انه كان عاليا) في ظلمه (من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله ولما كان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أوداعه لزمن من ذلك أن من شأنه أن يكون مجهولا يسأل عنه فبين التحويل والاستفهام ملازمة فاستعمل لفظ أحدهما في الآخر مجازا (و) ك(الاستبعاد) أى عد الشيء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبطاء عد الشيء بطيا في زمن انتظاره وقد يكون محبوبا ينتظره والاستبعاد عد الشيء بعيدا حسا ومعنى وقد يكون منكرا مكرها غير منتظر أصلا ولا يرى بما يصلح المحل الواحد لهما ولما اختلف مفهومهما والاستبعاد (نحو) قوله تعالى (أنى لهم الذ كرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) فان

أوسعيد السيرا في في علت أزد في الدار أم عمرو وهذا ليس باستفهام والمتكلم بمنزلة المسئول عنه والمخاطب بمنزلة السائل وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها في رأيك موافقة أخبرني قال في الصباح وقد أتاني للبالغة في المدح كقوله

بدا فراغ فؤادى حسن صورته * فقلت هل ملأ ذا الشخص أم ملأ

أو في الذم كقول زهير

فما أدري وسوف إخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

أو التذلل في الحب كقوله

يا لله يا طيبات القاع قلن لنا * ليلاي منسكن أم ليلي من البشر

وعليه اعتراض سيأتي في البدع والتحقيق في أكثر هذه الامور رجوعها الى الاستفهام الحقيقي (تنبيه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الاعنات وسمي ابن المعتز تجاهل العارف وهل نقول ان معنى الاستفهام فيه موجود وانضم اليه معنى آخر وتجرد من الاستفهام بالكلية محل نظر والذي يظهر الاول ويساعده ما قدمناه عن التنوخي من أن اعل تكون للاستفهام مع بقاء معنى التبرجى وقال التنوخي أيضا في نحو الحاقفة ما الحاقفة ليس استفهاما محضا وما يرجح الاول أن الاستبطاء في قولك كم أدعوك معناه أن الدعاء قد وصل الى حدا أعلم عدده فانا نطلب أن أفهم عدده والعادة تقتضى بان الشخص انما يستفهم عن عدد ما صدر منه اذا كثرت فليعلمه وفي طلب فهم عدده ما يشعر

حال العذاب الذى يصدر من مثله (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة مطلقا والعلة الثانية علة مقيدة بالعلة الاولى (قوله لتعريف) أى في تعريف حاله (قوله) وتحويل عذابه) أشار بهذا الى أن تعريف حاله من حيث تحويل عذابه لا من حقيقة أخرى (قوله والاستبعاد) السين والتاء زائدتان وهو عد الشيء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبطاء متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع

غير أنه بطى في زمن انتظاره ولا تنحصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما لم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أى أسلموا والزجر نحو أنفعل هذا أى انزعجوا والعرض

نحو لا تنزل عندنا بكافى سم (قوله وهو ظاهر) أى لاستحالة حقيقة

الاستفهام من العالم بحضرات الامور وظواهرها مع منافاته للعملة الحالية لان الجملة الحالية تنافي الجملة على الاستفهام الحقيقي واذا امتنع حل الاستفهام عن معنى يناسب المقام فيحمل عليه والمناسب هنا هو استبعاد ذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وأيضامثل هذا الكلام عرفا غير ادب الاستبعاد فكذا قيل من أين لهم الذ كرى والرجوع للحق والحال انه جاءهم رسول بهلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذ كرى بعيدة من حالهم وغاية البعد التني لذلك وتوجيه العلة بين الاستفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعد الشيء يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الاستفهام عنه

أوسعيد السيرا في في علت أزد في الدار أم عمرو وهذا ليس باستفهام والمتكلم بمنزلة المسئول عنه والمخاطب بمنزلة السائل وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها في رأيك موافقة أخبرني قال في الصباح وقد أتاني للبالغة في المدح كقوله

بدا فراغ فؤادى حسن صورته * فقلت هل ملأ ذا الشخص أم ملأ

أو في الذم كقول زهير

فما أدري وسوف إخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

أو التذلل في الحب كقوله

يا لله يا طيبات القاع قلن لنا * ليلاي منسكن أم ليلي من البشر

وعليه اعتراض سيأتي في البدع والتحقيق في أكثر هذه الامور رجوعها الى الاستفهام الحقيقي (تنبيه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الاعنات وسمي ابن المعتز تجاهل العارف وهل نقول ان معنى الاستفهام فيه موجود وانضم اليه معنى آخر وتجرد من الاستفهام بالكلية محل نظر والذي يظهر الاول ويساعده ما قدمناه عن التنوخي من أن اعل تكون للاستفهام مع بقاء معنى التبرجى وقال التنوخي أيضا في نحو الحاقفة ما الحاقفة ليس استفهاما محضا وما يرجح الاول أن الاستبطاء في قولك كم أدعوك معناه أن الدعاء قد وصل الى حدا أعلم عدده فانا نطلب أن أفهم عدده والعادة تقتضى بان الشخص انما يستفهم عن عدد ما صدر منه اذا كثرت فليعلمه وفي طلب فهم عدده ما يشعر

أوسعيد السيرا في في علت أزد في الدار أم عمرو وهذا ليس باستفهام والمتكلم بمنزلة المسئول عنه والمخاطب بمنزلة السائل وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها في رأيك موافقة أخبرني قال في الصباح وقد أتاني للبالغة في المدح كقوله

بدا فراغ فؤادى حسن صورته * فقلت هل ملأ ذا الشخص أم ملأ

أو في الذم كقول زهير

فما أدري وسوف إخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

أو التذلل في الحب كقوله

يا لله يا طيبات القاع قلن لنا * ليلاي منسكن أم ليلي من البشر

وعليه اعتراض سيأتي في البدع والتحقيق في أكثر هذه الامور رجوعها الى الاستفهام الحقيقي (تنبيه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الاعنات وسمي ابن المعتز تجاهل العارف وهل نقول ان معنى الاستفهام فيه موجود وانضم اليه معنى آخر وتجرد من الاستفهام بالكلية محل نظر والذي يظهر الاول ويساعده ما قدمناه عن التنوخي من أن اعل تكون للاستفهام مع بقاء معنى التبرجى وقال التنوخي أيضا في نحو الحاقفة ما الحاقفة ليس استفهاما محضا وما يرجح الاول أن الاستبطاء في قولك كم أدعوك معناه أن الدعاء قد وصل الى حدا أعلم عدده فانا نطلب أن أفهم عدده والعادة تقتضى بان الشخص انما يستفهم عن عدد ما صدر منه اذا كثرت فليعلمه وفي طلب فهم عدده ما يشعر

أى

نحو لا تنزل عندنا بكافى سم (قوله وهو ظاهر) أى لاستحالة حقيقة

الاستفهام من العالم بحضرات الامور وظواهرها مع منافاته للعملة الحالية لان الجملة الحالية تنافي الجملة على الاستفهام الحقيقي واذا امتنع حل الاستفهام عن معنى يناسب المقام فيحمل عليه والمناسب هنا هو استبعاد ذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وأيضامثل هذا الكلام عرفا غير ادب الاستبعاد فكذا قيل من أين لهم الذ كرى والرجوع للحق والحال انه جاءهم رسول بهلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذ كرى بعيدة من حالهم وغاية البعد التني لذلك وتوجيه العلة بين الاستفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعد الشيء يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الاستفهام عنه

انتهى من تقرير شيخنا العدوى (قوله أى كيف يذكرون) هذا حل معنى مفيد للنفي والانكار فليست كيف مستفهم ما عن الحال فلا بد أن مقتضاه أن أى هنا بمعنى كيف مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يليها هنا فعل بل هى بمعنى من أين فلو عبر به كان أحسن (قوله وأدخل) أى وأشد دخولا (قوله فى وجوب الازكار) أى فى (٣٠٧) نبوت التذكر (قوله من كشف

الدخان) تنازع أعظم وأدخل وأعمل الثانى قبل ان هذا الدخان علامة من علامات يوم القيامة وهو ما ذهب اليه ابن عباس لقوله عليه الصلاة والسلام أول الآيات الدخان ونزل عيسى بن مريم ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس الى المحشر وروى أن حذيفة قال يا رسول الله وما الدخان فتلا عليه السلام هذه الآية فارتقب يوم تاتى السماء بدخان مبين ثم قال عيسى ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فخصيه منه كهية الزكأم وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من مخبره وأذنيه وذره والذي ذهب اليه ابن مسعود أن المراد بالدخان فى الآية ما رى فى السماء عند الجوع كهية الدخان قال لانه عليه السلام لما دعا قريشا فكذبوه واستعبروا عليه قال اللهم أعنى عليهم بسبع كسبع يوسف وفى رواية اللهم اجعل عليهم سننا كسنى يوسف فأخذتهم سنة حصت كل نبي الكواكب الجلود والمبينة من الجوع

أى كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما عوا أعظم وأدخل فى وجوب الازكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبيئات من الكتاب المجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه

الاستفهام الحقيقى لا يصح من علام الغيوب مع منافاته للجملة الحالية فان مثل هذا الكلام عرفا كما يراد به الاستبعاد فهو بدليل قرائن الاحوال للاستبعاد كراههم فذكانه قيل من أين لهم التذكر والرجوع للحق والحال أنهم جاءهم رسول يعلمون أمانيه فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكري بعدة عن حالهم وغاية البعد التنى لذلك فسر نفسه بمرامع نوبتة بقضى النفى والانكار بان قيل كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان ان كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما عوا أعظم وأدخل فى وجوب الازكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب المجز وغيره من المجهزات فلم يذكروا بل أعرضوا وانما قلنا تفسير مرامع نوبتة بالانه تقدم ان أى اذا كانت بمعنى كيف لم يليها الا الفعل والعلاقة أن المهول به بعيد الادراك فمن شأنه أن يكون مجهولا

بالاستبطاء وأما التجب فالاستفهام معه مستمر لان من تجب من شئ فهو بلسان الحال سائل عن سببه وكأنه يقول أى شئ عرض لى فى حال عدم رؤية الهدى وأصله أى شئ عرض له ولكنه قلبه الى نفسه مبالغة فى الصفة وأما التنبيه على الضلال فى نحو قول الانسان أن تذهب مریدا التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه حقيقى لانه يقول أخبرنى الى أى مكان تذهب فالى لا أعرف ذلك وغاية الضلال لا يشعر بها الى أن تنهى فأما قوله تعالى فأن تذهبون فأتى ما يحصل به تحقيق المراد منه وأما التقرير فأعلم أنهم لم يفصحوا عن مرادهم به فهل نقول ان المراد به الحكم بثبوته كقولك قررت هذا الامر أى أثبتته فيكون حينئذ خبرا فان المذكور عقب الاداة واقع نفيا كان أم اثباتا فانقر برى ألم نشرح للفعل وهو التشرح أو المراد أنه طلب اقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام بقر المخاطب أى يطلب منه أن يكون مقر به ورأيت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلام الاحتمالين وأنت اذا تتبعت الامثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بان المراد الاول كقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر ان جعلناه نقريرا وفى البعض بان المراد الثانى كقوله تعالى أنت فعلت هذا با آهتنا فانهم يظنون اقراره به كما صرح به المصنف فى الايضاح وينتظرون جوابه فاذا أراد بدلالة استفهام التقرير المعنى الاول فذلك خبر صرف وان أراد الثانى فهل معنى الاستفهام باق فيه أولا الذى يقتضيه كلام الجمع انه لا الذى يظهر خلافه وأقدم عليه دقيقة وهى أن الاستفهام طلب الفهم ولكن طلب فهم المستفهم أو طلب وقوع فهم لمن لم يفهم كائن من كان فاذا قال من يعلم قيام زيد لعمر ومجذور بكر الذى لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بكر اذا نقر هذا فلا بدع فى صدور الاستفهام من يعلم المستفهم عنه واذا سلمت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة وظهر لآ أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفا الى غير المستفهم والمستفهم عنه فلا حاجة الى تعسفات كثير من المفسرين وهذا النجلى لأن الاستفهام التقريرى بهذا المعنى حقيقة وأن قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذواى حقيقة فانه طلب به أن يقرر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكذيبا

وينظر أحدهم الى السماء فينظر كهية الدخان وفى رواية كان اذا كأم أحد آخر فلا يراه فقام أبو سفيان فقال يا محمد انك جئت ناصرا بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك قد هلكوا فادع الله لهم فأنزل الله عز وجل فارتقب يوم تاتى السماء بدخان مبين الى قوله انكم عائدون (قوله وهو) أى ذلك الاعظم والادخل (قوله وأعرضوا عنه) أى وحينئذ فالد كرى بعيد جدا

(ومنها) أى من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف

فيسأل عنه وانما ينهنا على العسالة في استعمال الاستفهام لغيره لاستبعادهم اياه فليستأمل (ومنها)

أى من أنواع الطلب (الامر) وهو اذا أريد به هذا النوع من الكلام كما هنا يجمع على أو امر واذا

أريد به الفعل جمع على أمور ومن ارادة الفعل به قوله

لنصارى وتخصيصة الالفهمهم أنه لم يقل ذلك وهذا ما قدمنا الوعد به في قوله تعالى فأتين تذهبون فان قلت

المقرر به هو ما يلى الهمزة كما نقرر فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر بأنه قال ذلك وهذا لم يطلب بل طلب

منه أن يقر بالواقع والواقع أنه لم يقل قلت بل المطلوب منه أن يقر بالامر الواقع منه ولا ينافي هذا قولهم

ان المقرر به هو ما يلى الهمزة فان المراد أن المقرر به هو الفاعل وتقديره أنت فعلت أم غيرك فقد طلب منه

أن يقر بالفاعل منه ومن غيره وهذا معنى قولهم ان المستفهم عنه ما يلى الهمزة وان كان المستفهم عنه

في قولك أريد قائم أم عمرو وكلام زيد وعمرو ولكن مقصودهم ما يلزم من مستند مع معادلة أو مستند اليه

كذلك وقد انجلى لك بهذا قول السكاك ان ذلك استفهام تقرير بعد أن كان في غاية الشاعة واتضح

لك امكان حل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقة تامة تنزيه الباري عز وجل عن أن يطلب الفهم

لنفسه تبارك وتعالى وهذا ما قدمت الوعد به وأما استفهام الانكار فقد يكون الاستفهام به اطلب فهم

السامعين لذلك الشئ المنكر فيكرونه وأما التهكم فقد يكون فيه الاستفهام أيضا مصر وفا الى مخاطب

وأما التحقير فقد يكون استفهاما معني أن ذلك وصل في الحقارة الى أن لا يعلم حقيقة فبستفهم عنه

وأما الاستبة اذ فيمكن فيه ما سبق في التنبية على الضلال والامر يجوز أن يكون منه وهو ما مع بقاء قصد

افهام الناس حالهم وطلب نطقهم بذلك والعرض والتخفيض والجزو والمبالغة لا تعد في اجتماع

الاستفهام مع كل منها فحاصله تكمل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر معاونة القرائن اللفظية

أو الحالية وما يؤيد ما قلناه أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل ان الطلب لا يمكن أن يستعمل مراد به

نوع آخر من الطلب بل قد يستعمل ويراد به الخبر وأما طلب آخر فلا وأنت تجد كثيرا من هذه المعاني

السابقة طلبا فاذا تكلفت لبقا معني الاستفهام فيه وأن القرينة دلت على ارادته شئ آخر معه خلصت

من هذا (تنبيه) قوله سبحانه أيجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا يحتمل أن يكون استفهام تقرير

وكذا صرح به بعضهم ووجهه أنه طلب منهم أن يقر واجماعهم في ذلك ولهذا قال مجاهد التقدير

لا فاتهم لما استفهموا استفهام تقرير عا لا جواب له الا أن يقولوا لا جعلوا كأنهم قالوا هو وقول الفارسي

والزنجشري ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لا كل لحم أخيهم فيكون مبنية

والمراد بجعبتهم لا كل لحم أخيهم غيبته على سبيل المجاز وجاء فكرهتموه بمعنى الامر أي أكرهوه قبل

ان فكرهتموه أمر وقد يأتي الامر بصيغة الماضي نحو أتق الله أمر وفعل خيرا ينب عليه ويحتمل

أن يكون استفهام انكار بمعنى التوبيخ لانهم لما كانت حالهم حال من يدعى أنه يجب أكل لحم أخيه

نسب اليهم ذلك وكذبوا فيه ويكون فكرهتموه خيرا (تنبيه) نقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن

استفهام التقرير لا يكون بهل انما يستعمل فيه الهمزة ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن هل تأتي تقريراً

واثباتاً في قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر فأما قول الزنجشري ان هل أتى على الانسان للتقرير فحمل

على انها معني قد كما هو مذهبه فان الهمزة مقدرة قبله فالنقر يرحم الله بالهمزة وقال شيخنا أيضا ان

طلب بالاستفهام تعيين أو توبيخ أو انكار أو تعجب كان بالهمزة دون هل وان أريد به الحمد كان بهل ولا

يكون بالهمزة ومراده بالحمد القسم الثاني من قسمي الانكار المتقدمين ومراده بالانكار القسم الاول

فتعين في هل التي للجد الاستثناء مثل وهل يحازي الا الكفور وهل أنا الامن ربهعة أو مضرو ولا يجوز

أزيد الا قائم ص (ومنها الامر الخ) ش من أنواع الطلب الامر وهو يعني أم حقيقة في القول الطالب

(قوله الامر) اعلم أنه اذا

أريد به النوع من الكلام

كما هنا جمع على أو امر واذا

أريد به الفعل جمع على أمور

ومن ارادة الفعل به قوله

تعالى وشاورهم في الامر

أى في الفعل الذي تعزم

عليه وهو حقيقة في القول

المخصوص مجاز في الفعل

وقيل مشترك لفظي فيهما

وقيل معنوي وانه موضوع

للقدر المشترك بينهما

والمناسب أن يراد بالامر

هنا الامر اللفظي لان

الكلام في الانشاء وهو

لفظي لا الامر النفسي على

ما عند الاصولين ولا ينافي

هذا قول المصنف بعد

وصيغته لان الاضافة

بيانية كذا قرر شيخنا

العدوي (قوله وهو طلب

فعل الخ) طلب مصدر

مضاف الى مفعوله وهذا

تعريف للامر النفسي

وليس الكلام فيه لان

الكلام في أنواع الطلب

اللفظي فلو قال طلب فعل

بالقول كان أولى ولعل

الحامل على هذا التفسير

قول المستن لا أتى والاظهر

أن صيغته الخ تأمل كذا

في يس وقد يقال ان

التعريف صالح لكل من

الامرين النفسي واللفظي

فالمراد بالطلب ما هو أعم

من اللفظي والنفسى وأنه

لفظي فقط وهو المناسب

والامر مشترك بين اللفظي والنفسي وعن صرح بالاشتراك العلامة القرافي في الحصول وقوله طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس وخرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وخرج باضافة الطلب للفعل النهي بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل أن يخرج منه فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء أى على طريق طلب العلو سواء كان عالما حقيقة كقول السيد لعبد الله فعل كذا أو لا كقول العبد الله فعل كذا حال كونه طالبا للعلو مخرج للدعاء والالتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوى بخلاف الامر فانه يشترط فيه طلب الامر العلو وقد علمت أن المراد بطلبه العلو أن يعد نفسه عالما باظهار حالة العلى وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانخفاض فسمى بميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عالما في نفسه أو لا ويقولنا يشترط في الامر طلب الامر العلو بندفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتعريف والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيه وان وجد في نفس الامر وانما يشترط في الامر وأورد على التعريف أنه غير مانع اصدقه بأمر ترك بفعل كذا فانه ليس بأمر مع صدق الحد عليه وذلك أن تقول ان كان التعريف حدا للامر النفسي فلا يراى اصدقه عليه وان كان التعريف للامر اللفظي فلا ورود لان هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظي وأنه غير جامع لانه يخرج عنه

(٣٠٩)

خارج بقوله غير كف لان هذا طلب كف وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب الفعل غير كف أو طلب الفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة فالاول نحو قم والثاني نحو كف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة وأورد

على جهة الاستعلاء

حقيقة فيه واذا أريد به الفعل وهو مجاز فيه مجمع بامور ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر أى في الفعل الذي تعزم عليه ويعترف مراد به المعنى الاول بأنه طلب فعل غير كف طلبا كائنا على جهة الاستعلاء مخرج عن الطلب الخبر وخرج بالفعل النهي بناء على أن المطلوب به ترك الفعل وخرج غير كف النهي أيضا بناء على أن المطلوب به فعل هو كف فالنهي يخرج عن التعريف على كلا التقديرين وخرج بقوله على جهة الاستعلاء الدعاء والالتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوى بخلاف الامر فيشترط فيه طلب الامر العلو ومعنى طلب العلو أن يعد نفسه عالما باظهار حالة العلى يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على جهة التواضع والانخفاض فسمى عرفا بميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عالما في نفسه أو لا وقلنا فيشترط فيه الخ يخرج بذلك ما يصدق عليه انه طلب للفعل إيجابا وكذا ندب على المشهور وصيغته نحو أكرم زيد او المقتدرين باللام نحو ويحضر زيد واسم الفعل نحو نزال ودرائه قال (والاظهر أن هذه الصيغة موضوع لطلب الفعل استعلاء) وينبغي أن يقول طلبا جازما فانه يدخل في عبارته المنسوب والصحيح أن صيغة افعـل موضوعة للإيجاب وان كان الامر لاعم منه ومن المنسوب والمصنف لم يفرق بين الامر وبين صيغة افعـل والتعريف ما قلناه وقوله الاظهر يحتمل أن يريد به كونها طلب الفعل ليكون دفعها لمن ادعى أنها حقيقة في الاباحة مشلا ويحتمل أن يكون دفعها اقول من قال ان الطلب ولكن

على هذا الجواب أنه يقتضى أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا أمر واجب بأن كف مأخوذ من الكف مطبقا وهو انما يتعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمقدم مغايران قوله على جهة الاستعلاء المتبادر تعلقه بقوله طلب أى الطلب على طريق الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور الامر لازعا فيه والافتقار عند الاشعري واتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو في الامر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل أن في الامر مذاهب قبل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقبل لا يشترط فيه شئ منهما وقبل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقبل بالعكس وهو ما شئ عليه الشارح ودليل كل من هذه الاقوال مذكور في كتب الاصول وأورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكايه عن فرعون ما دأب امرؤ فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الألوهية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرؤن وأجيب بأن المراد اذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبأنه احتقر نفسه بعد رؤية مجرمة موسى ولا يخفى أن كلاما من الجوابين خلاف الظاهر فلذا كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط في الامر

(قوله وصيغته تستعمل الخ) أي صيغته المعهودة المتداولة كثيرا وهذا توطئة لماسيأى في المتن من قوله والظاهر الخ وإضافة صيغته
لضمير البيان لأنه من إضافة الأعم للأخص أي والصيغة التي هي الأمر بناء على أن المراد الأمر اللفظي ولا شك أنه نفس الصيغة وهذا
الاحتمال هو الظاهر لأن الكلام في الأمر اللفظي أو أن الإضافة حقيقية وهو من إضافة الدال للدلول بناء على أن المراد بالأمر الأمر
النفسى ويدل لذلك قول الشارح فيما يأتي فالمراد بصيغته الخ لكن لا يخفى أن الكلام في الأمر اللفظي الذي هو من أقسام الانشاء
الآن يقال هذا استطراد لزيادة (٣١٠) الفائدة ثم إنه على هذا الاحتمال ربما يفهم أن الخلاف

وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلّفوا في حقيقة الموضوعة هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن
الدلائل مفيدة لا قطع بشئ قال

على جهة الاستعلاء كالتمني والعرض والاستعلاء فهم حيث يكون كل طلب الفعل استعلاء لأنه لا يشترط
الاستعلاء فيها وإنما يشترط في الأمر وأورد على هذا التعريف عدم تناوله نحو كف ودع وذرو ونحوه
ففسد عكسه ولكن هذا لا يراد بناء على أن التعريف للأمر النفسى واللفظي معا أو يراد به اللفظي
فقط وهو المناسب هنا لأن الكلام في الانشاء لغة وهو لفظي وأما أن يريد به النفسى على ما عند الأصوليين
فلا يراد أن لا يحتاج إلى زيادة قوله غير كف لأن الطلب النفسى للفعل هو الأمر اصطلاحاً ولو
دل عليه لاندفع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولودل عليه كف واترك ونحوه وزيادة من زاد
بناء على إرادة النفسى مدلول عليه بغير كف اصطلاحاً منه غير مسلم نعم إن اعتبر الحينية في الحد
مطلقاً لم يرد النقض على التعريف لأن الكف له حيثيتان أحدهما حينية كونه فعلاً من جملة
الأفعال المقدورة والآخرى حينية كونه كفاً عن فعل آخر فإذا اعتبر الحينية الأولى فكيف يصدق
عليه ولو كان فعلاً أنه طلب فعل كسائر الأفعال ولا يصدق عليه أنه طلب كف عن فعل آخر فهو النهى
فلا يخرج الأول ولا يدخل الثاني فصح التعريف إذ كانه قبل طلب فعل من حيث أنه فعل وكف من
ذلك ولا ندع الفعل نهى فهو طلب كف عن فعل آخر أي طلب كف عن الكف المتعلق بالفعل والكف
عن الكف يحصل بالفعل فهو من حيث أنه كف عن فعل آخر لا يصدق عليه أنه طلب الفعل من حيث
هو ولكن على هذا لا يحتاج إلى زيادة قوله غير كف كذا قيل ولا يخفى ما فيه من التعسف إذ يمكن أن
يقال في قولنا كف ولا ندع الفعل طلب كف فيمكن أن يعتبر فيه ما معاً واحداً فيكون فعلاً أو بالنظر
إلى متعلقه فيكون كفاً عن فعل تامله ثم إن الأصوليين اختلفوا في وضع صيغة الأمر فقيل وضعت
لوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما ما بأن وضعت لكل منهما استعلاءً وقيل بالتوقف
أي عدم الدراية وهو شامل للتوقف في كونها للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف في كونها
للقدر المشترك ترك بينهما أو مشتركة بينهما بمعنى أن الاعمين شيئاً عما ذكر وقيل هي مشتركة بين الوجوب
اشتراط العلو كالمعتزلة أو لم يشترط الاستعلاء ولا العلو كالأمام فخر الدين وأتباعه مستدلين بقوله تعالى
ماذا تأمرون ولا حجة فيه أما لكونه مستقماً من الأمر بمعنى المشورة والفعل وأما لأن فرعون إذ ذاك كان
مستعياً لهم وكلامه في الإيضاح يدل على إرادة كونها بالطلب بالفعل لأنه استدل على ذلك بأطباق أئمة
اللغة على إضافة هذه اللفاظ للأمر بقولهم صيغة الأمر واستدل المصنف عليه بعباد الذهن عند سماع
هذه اللفاظ إلى ذلك وهذا بناء منه على أن التبادر علامة الحقيقة كما هو المشهور وإن كان قد منع ذلك

الآن في معنى صيغة
الأمر انما هو عند القائلين
بالكلام النفسى أما عند
النافين له كالمعتزلة فلا
يجرى فيه اختلاف وليس
كذلك كما بينه حواشي جمع
الجوامع وغيرهم (قوله
تستعمل في معان كثيرة)
أي نحو ستة وعشرين
معنى ذكرها أهل الأصول
وذكر المصنف فيما يأتي
بعضاً منها (قوله هي)
أي الصيغة وأبرز الضمير
لجري الصفة على غير من
هي له وقوله أي الحقيقية
(قوله اختلافا كثيراً)
حاصله أن الأصوليين
اختلفوا في المعنى الذي
وضع له صيغة الأمر فقيل
وضعت للوجوب فقط
وهو مذهب الجمهور
وقيل للندب فقط وقيل
للقدر المشترك بينهما وهو
مجرد الطلب على جهة
الاستعلاء فهي من
قبيل المشترك المعنوي
وقيل هي مشتركة بينهما
اشتراكاً لفظياً بأن وضعت
لكل منهما استعلاءً

المصنف

وقيل بالتوقف أي عدم الدراية وهو شامل للتوقف في كونها للوجوب

فقط أو للندب فقط والتوقف في كونها للقدر المشترك بينهما اشتراكاً لفظياً بمعنى أن الاعمين شيئاً عما ذكر وقيل مشتركة بين الوجوب
والندب والباحة وقيل موضوعاً للقدر المشترك بين الثلاثة أي الأذن في الفعل ولا أكثر على أنها حقيقة في الوجوب فقط (قوله ولما
لم تكن الدلائل) أي الأدلة التي ذكرها أصحاب الأقوال المسذورة (قوله بشئ) أي من الأقوال المسذورة (قوله قال المصنف
أي مشير المسأهل الظاهر عنده لقوة دليله

والاظهر أن صيغته من المقتربة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحواً كرم عمر اور وديكرامو موضوعه لطلب الفعل استعلاء

(قوله من المقتربة) أي من الصيغة المقتربة باللام فن لبيان أنواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا ليضرب زيد مثلاً وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به وعلى هذا فلاضافة في قولهم لام الامر لأدنى ملازمة أي اللام المقتربة بصيغة الامر ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله وغيرها) أي ومن غير المقتربة باللام (قوله نحواً كرم عمر) هذه الصيغة فعل محض (قوله ورويد بكر) رويد هنا اسم فعل مبني على الفتح بمعنى أمهل وقد تكون مصدرًا منصوباً بانهب المصادر المأمور بهما مصغراً تصغيراً للترخيم والاصل ارواداً (٣١١) مصدرأرو وديكرامو مصدرأرو وديكرامو

المصنف (والاظهر أن صيغته من المقتربة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحواً كرم عمر اور وديكرامو) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كلف استعلاء سواء كان اسماً أو فعلاً (موضوعه لطلب الفعل استعلاء)

والنسب والاباحة وقيل لقدر المشترك بين الشائنة أي الأذن في الفعل ولما لم تقدم الدلائل قطعاً لشيء مما ذكر لم يجزم المصنف بشيء منها ولكن أشار إلى ما هو الاظهر عنده لقوة ما رنه فقال (والاظهر) من تلك الأقوال (ان صيغته) أي الامر والاضافة بيانية أي الصيغة التي هي الامر لان الكلام في الصيغة كما تقدم في الكلام النفسي اذ لا يناسب هنا ثم لما كان المراد بالصيغة هنا ما دل على طلب فعل غير كلف استعلاء سواء كان ذلك الدال اسماً أو فعلاً أشار إلى بيان ذلك بقوله (من) الصيغة (المقتربة باللام) فن لبيان أنواع الصيغة (نحو ليضرب زيد) فهم من هذا أن الصيغة الدالة على طلب الضرب هي الفعل واللام قرينة على إرادة الطلب به ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (و) من (غيرها) أي غير المقتربة باللام (نحو) قولك (أكرم عمر) هذه الصيغة فعل محض وقولك (رويد بكر) هذه اسم فعل أي أمهل بكرافرو وديكرامو تصغيراً لرواداً مصدرأرو وديكرامو بمعنى أمهل ثم غير ترخيم استعمل اسم فعل بمعنى أمهل (موضوعه) خبر قوله والاظهر أي الاظهر أن الصيغة المذكورة بأنواعها موضوعه (لطلب الفعل استعلاء) وقد تقدم أن المراد بالاستعلاء هنا طلب العلو بمعنى عدا الامر نفسه عالياً باظهار الغلظة سواء كان عالياً في نفسه أم لا واعلم انك ان دقت النظر في قولهم مثلاً صيغة الامر موضوعه لتدل على طلب الفعل وجدته لا يتخلو عن بحث لانه ان أريد بالطلب الكلام النفسي كان لهذه الصيغة الانشائية حينئذ معنى خارجي فتكون خبراً وان أريد به

عاطول ذكره وقد تكلمنا عليه في شرح مختصر ابن الحاجب بقي على المصنف اشكال وهو أن قوله الاظهر أن صيغته موضوعه لطلب الفعل وقوله لتبادر الذهن اليه عند سماع هذه الصيغة يقتضي أن مجرد سماعها يقتضي تبادر الذهن إلى أنها أمر وذلك ينفي اشتراط الاستعلاء وان كان يتبادر اليها بقرينة الاستعلاء فالتبادر بشرط القرينة شأن المجاز لا الحقيقة ثم لو أراد هذا المكان الاستدلال على الاستعلاء لأعلى كونه المطلب وهو خلاف ما سبق ورد على المصنف انتهى فانه طلب الفعل لان مطلوبه كلف النفس وخرج بقوله الاستعلاء الدعاء والتماس واعتراض على المصنف بأن اسم الفعل لا يسمى أمراً في اصطلاح النحاة وأجيب بأنه يسمى أمراً في اصطلاح أهل المعاني وقد عده صاحب المفصل أمراً وقول المصنف لطلب الفعل استعلاء لا يقتضي أنه لا وجوب أوله ولان طلب كالتوجه به بعضهم وربما

دلالاته على لفظ الفعل تأمل (قوله ما دل الخ) أي لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بالامر على ما شتهر وقوله ما دل أي لفظ دل ببادته ولو بطريق التضمن كافي للفعل (قوله اسماً) أي كرويد وكلمة تدرك في نحو ضرب زيد وقوله أفعلاً أي كفعل الامر والمضارع المقرون بالامر وهو ظاهر في الأول وأما الثاني فحل نظراً لاحتمال أن يقال الدال على الطلب بمجموع الفعل واللام كأمراً (قوله موضوعه لطلب الفعل) ظاهره ولوندياً مع أن الجمهور على أنه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف بهذا الظاهر عدم عده النسب من الاغيار الاتية مع انه أحق بالعامة من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه لقدر المشترك بين الوجوب والنسب كذا في الفترى

لتبادر الذهن عند سماعها الى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة قال السكاكي ولا طباق أئمة اللغة على اضافتها الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ثم انما أعني صيغة الامر قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام

(قوله أي على طريق طلب العلق) فيه إشارة الى أن نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء ويحتمل أنه تمييز يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل قال بعضهم اذا تأملت في قولهم صيغة الامر ما دل على طلب الفعل استعلاء وجدته لا يتخلو عن بحث لانه ان أريد بالطلب الكلام النفسي كان لهذه الصيغة الانشائية حينئذ معنى خارجي فتكون خبراً وان أريد به الطلب اللفظي كان هو نفس الصيغة فيلزم اتحاد الدال (٣١٣) والمدلول وردباً تأخيراً الأول ولا نسلم أن تلك الصيغة تكون خبراً حينئذ

لانها وان كان لها معنى خارجي لكنك لم يقصد موافقة اللفظ له وحكاية به بخلاف الخبر فانه لا يذوق من ذلك كما مر (قوله طلب العلق) هذا على أن السين والناء للطلب وقوله وعدت الخ إشارة الى أنها للعقد كما تقول استعجلت هذا الامر أي عدته حسناً ففي كلامه إشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الإشارة العطف بأوكما في الاطول وعدت الامر نفسه عالياً بظاهر القوة والغلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أو امر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) أي تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله من أقوى أمارات الحقيقة)

أي على طريق طلب العلو وعد الامر نفسه عالياً سواء كان عالياً في نفسه أم لا (التبادر الفهم عند سماعها) أي سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعني الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الطلب اللفظي فهو نفس الصيغة تأمل وانما كان الاظهر أن الصيغة موضوع للطلب المذكور (التبادر الفهم عند سماعها) أي سماع تلك الصيغة (الى) فهم (ذلك) الطلب وهو الطلب على وجه الاستعلاء وقد تقرر أن تبادر المعنى من اللفظ الى الفهم من أقوى أمارات كون ذلك اللفظ حقيقة فيه وهذا الذي استظهره المصنف مخالف لذهب الجمهور كما تقدم من أنها حقيقة في الوجوب ثم التبادر المذكور يرد عليه أن المجاز الراجح بتبادر معناه من اللفظ ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال وجواب التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد ان التبادر في الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية وههنا بحث وهو أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الاول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يجب ان السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن مطلق معرفة الوضع يدل على الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولاً فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك تأمله (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الذي تقدم أن الاظهر كونها حقيقة استفيد الامر من غير هذه الصيغة مثل أوجبت وما أشبهه وقول المصنف استعلاء لا يصح أن يكون مفعولاً من أجله لكن يجوز أن يكون منصوباً على اسقاط الخافض تقديره على الاستعلاء أي على جهة الاستعلاء والنصب يكون باسقاط على كما مر في قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد على قول ثم اذا ثبت انها حقيقة في طلب استعمال فقد تستعمل لغيره وذلك على أقسام الاول الاباحة نحو جالس الحسن

لانها وان كان لها معنى خارجي لكنك لم يقصد موافقة اللفظ له وحكاية به بخلاف الخبر فانه لا يذوق من ذلك كما مر (قوله طلب العلق) هذا على أن السين والناء للطلب وقوله وعدت الخ إشارة الى أنها للعقد كما تقول استعجلت هذا الامر أي عدته حسناً ففي كلامه إشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الإشارة العطف بأوكما في الاطول وعدت الامر نفسه عالياً بظاهر القوة والغلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أو امر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) أي تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله من أقوى أمارات الحقيقة)

أي من أقوى أمارات كون اللفظ حقيقة واعترض هذا الدليل بأن المجاز الراجح بتبادر معناه من اللفظ لا يدل كلاً بآية ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال وأجيب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة زيادة على كثرة الاستعمال والتبادر في الحقيقة لا يفتقر للقرينة فالمراد بالتبادر في كلام المصنف الذي لم يفتقر لقرينة بقى شيء آخر وهو أن تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففي الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الاول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يجب ان السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لا تفيد معرفة الحقيقة أصح أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أولاً فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك فتأمل انتهى يعقوب (قوله وقد تستعمل لغيره) أي لعلاقة بين ذلك الغرض وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فجاز والافسكائية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر والاستفهام ليست من

كلا باحة كقولك في مقام الاذن جالس الحسن أو ابن سيرين ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير

أسبغى بنا وأحسنى لأمومة * لدينا ولا مقلدة أن نقلت

أي لآنت ملومة ولا مقلدة ووجه حسنة انظار الرضا وقوع الداخل تحت لفظ الامر حتى كانه مطلوب أي مهما اخترت في حق من الاسماء والاحسان فان اراض به غاية الرضا فعامليتي بهما وانظري (٣١٣) هل تنفاوت حال معك في الحالين

(كلا باحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما ما وإن لا يجالس أحدا منهما أصلا

فيه فيلزم عليه أن تكون مجازا في ذلك الغير (كلا باحة) وذلك (نحو) قولك (جالس الحسن أو ابن سيرين) يعني انه يباح لك أن تجالس أحدهما أو كليهما وأن لا تجالس أحدهما وتنفارق الاباحة التخيير الذي له نحوه هذا التركيب بان لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهره أن مفيد الاباحة هو الصيغة لا أو أو كانه على هذا قرينة وعند النحويين ان مفيد الاباحة أو والتحقق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشئتين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم مجازا من سلاوه هذه العلاقة ولو كانت عامة

أو ابن سيرين أي أبحث لك محالسة أيهما شئت قلت ان كانت أو في هذا المثال على باهم فالمعنى جالس أحدهما فان أرادوا أن ذلك لا يجب فهو ممنوع وما الذي صرفه عن وجوب محالسة أحدهما لبعينه وهو صريح اللفظ وكون الاصل الجواز أو الحظر لا يقتضي ذلك وان أرادوا مع ذلك أنها الاباحة بمعنى ان محالسة أيهما شاء مباحة فذلك لا يدفع الجواز ثم نصير أو حينئذ للتخيير مثل خذ من مالي درهم أو ديناراً وان كان المراد أنهم بمعنى الواو الذي صرفه عن وجوب محالستهما كقولك جالس الحسن وابن سيرين والنحاة يقولون ان أو في هذا الاباحة وكلامهم مشكل لانهم بين قائل انها بمعنى الواو وانها الاباحة ولا أدري ما الذي اقتضى أنها الاباحة اذا كانت بمعنى الواو وهذا رأى ابن مالك وشيخنا أبو حيان يقول هي ليست بمعنى الواو والفرق بينهما أنه لو قال جالس الحسن أو ابن سيرين كان له أن يجالس أيهما كان وحده وأن يجالسهما معا واذا قال جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالسهما معا وليس له أن يجالس أحدهما وحده قلت ولا أدري ما الذي أباح له محالستهما معا اذا كانت أو على معناها الحقيقي ولا أدري ما الذي منع أن يجالس كلا وحده اذا أتى بالواو وهي لا تدل على المعية فعملوا كانت محالسة الحسن وابن سيرين حراما فقال جالس الحسن أو ابن سيرين قلنا انها الاباحة بمعنى أنها أباح محالسة أحدهما لأنه أمر به أو الامر بعد الحظر للاباحة على الصحيح والعلاقة بين الاباحة والطلب ان كلا منهما مأذون فيه ولا يقال الجزئية لان المباح جنس للواجب على قول فان كلاً منافي المباح المستوي الطرفين وليس جنس الواو واجب فتأمل ذلك فقد دخل في الاكابر ثم قوله هم الشيء ان كان أمه على التحريم ثم أمر به فأول التخيير مثل خذ من مالي درهم أو ديناراً وان لم يكن فهو الاباحة مثل جالس الحسن أو ابن سيرين من كلام عجيب فان الاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ وكذلك التحريم في خذ درهم أو ديناراً بل من خارج فحينئذ كل من هذين المثالين كلاً آخر يقتضي اباحة أحدهما والتخيير وأما اباحة الاخذ من أحدهما وامتناع ذلك في المثال الآخر فليس من اللفظ ثم ان الاصوليين قاطبة فسروا الاباحة بالتخيير وان كان التحقيق خلافه فان الاباحة هو اذن في الفعل واذن

فن المعاني وليس منه الانسكان العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر والاستفهام ولا أنزلها فيما ذكره اه أطول ولم يتعرض الشارح لعلاقة المجاز في ذلك الغير وتعرض لها أهل الاصول فلا بأس بذكرها في مواضعها وقول الشارح أي لغير طلب الفعل استعماله صادق بما اذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعماله وبأن لا يكون طلبا أصلا (قوله كلا باحة) وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام توهيم السامع فيه عدم جواز الجمع بين أمرين والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما في مطلق الاذن فهو ومن استعمال اسم الاخص في الاعم مجازا من سلا لان صيغة الامر موضوعه للأذن فيه المطلوب طلبا جازما فاستعملت في المأذون فيه من غير قيد بطلب وأن العلاقة بينهما التضاد لان اباحة كل من الفعل والترك نضاد لاجباب

(٤٠ - شروح التلخيص ثاني) أحدهما (قوله نحو جالس الحسن الخ) أي فالحاطب توهيم عدم جواز محالستهما لما كان بينهما من سوء المزاج فأبج له محالستهما وتنفارق الاباحة التخيير الذي قد تستعمل فيه صيغة الامر أيضا ويثبتون له نحوه هذا التركيب بأنه لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالاصوليين أن مفيد الاباحة هو الصيغة وأعلى هذا قرينة على ذلك وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو ولكن التحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في

والتهديد كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبته شتم مولاه وعليه أعمالوا شتمتم والتعجيز كقولك لمن يدعي أمرنا نعتقد أنه ليس في وسعه أفعاله وعليه فأتوا بسورة من مثله

أحد الشئيين أو الأسماء وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما أو امتناعه انما هو بالقرائن (قوله والتهديد) وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام عدم الرضا بالمأمر به والعلاقة بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال لفظه فيه ما يبين ما من شبه التضاد باعتبار المتعلق وذلك لان الأمر به اما واجب أو مندوب والمهدد عليه اما حرام أو مكروه ولهذا يقال انتم - تهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه وقرر بعضهم أن العلاقة بينهما السببية لان إيجاب الشيء يتسبب عنه الخوف على مخالفته أو المشابهة بجماع ترتب العذاب على كل من الأمر والتهديد عند الترك (٣١٤) ولا يخفى تقرير الاستعارة (قوله أي التخويف) يعني مطلقا سواء كان

(والتهديد) أي التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (تخويعا وما شتمتم) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شأوا (والتعجيز تخويفا فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب آياتهم - بسورة من مثله

باعتقادي اعتبارها في المباح بالقرائن (و) ك(التهديد) أي التخويف بصاحبة وعيد مبين أو مجمل (نحو) قوله تعالى (اعلموا ما شتمتم) أي فسترون جزاءه أمامكم فهو يتضمن وعيدا مجملا وانما كان تهديدا للعلم بأنه ليس المراد أمرهم أن يفعلوا ما شأوا وقرائن الاحوال تدل على أن المراد الوعيد لا الاهمال والتهديد مع الوعيد المبين كان يقول السيد لعبد - دمه دم على عصيانك فالعصا أمامك ثم التهديد أعم من الانذار لان الانذار لا يخلو من اعتبار زيادة على التخويف لانه اما تخويف مع ابلاغ كما قيل في نحو قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة تمتعوا مع ما بعدها تخويف بامر مع ابلاغه واما تخويف مع دعوة وما ينبغي من الخوف وهو قريب من الاول ويشترط في الدعوة أن تكون نصا لان كل تخويف مبلغ قبل وقوع الخوف يتضمن الدعوة للتمسك بما ينبغي منه ثم ان شرط في المنذر أن يكون مرسل لا فالفرق بينهما وبين التهديد واضح وهو ظاهر قوله هم الانذار تخويف مع ابلاغ وان لم يشترط وهو المتبادر لانه يقال لمن أعلم قوما بان جيشا يصحبهم أنه أنذرهم ولولم يرسل بذلك فالظاهر أن يقال في الفرق تخويف المستكلم بما يكون من قبله تهديدا ويعدو بما يكون مطلقا انذار ولكن على هذا يكون الانذار أعم تأمل في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه (و) ك(التعجيز) أي اظهار العجز وتخويف لمن يتوهم أن في وسعه أن يفعل فعلا ما فعله أي فانك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد به أمرهم

بصاحبة وعيد مبين أو مجمل فالاول كأن يقول السيد لعبد دمه على عصيانك فالعصا أمامك والثاني كما في قوله تعالى اعلموا ما شتمتم أي فسترون منما هو أما كم فهذا يتضمن وعيدا مجملا وانما كان هذا تهديدا لظهور انه ليس المراد أمرهم - بكل عمل شأوا ولان قرائن الاحوال دالة على أن المراد الوعيد لا الاهمال (قوله وهو أعم من الانذار) أي فيكون الانذار اخلافي التهديد فلذا لم ينص عليه (قوله لانه ابلاغ الخ) أي لان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف وكان الاوضح لانه تخويف مع ابلاغ وذلك كما قيل في قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة تمتعوا مع ما بعدها تخويف بامر مع ابلاغه وهو المتبادر لانه يقال لمن أعلم قوما بان جيشا يصحبهم أنه أنذرهم ولولم يرسل بذلك فالظاهر أن يقال في الفرق تخويف المستكلم بما يكون من قبله تهديدا ويعدو بما يكون مطلقا انذار ولكن على هذا يكون الانذار أعم تأمل في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه (و) ك(التعجيز) أي اظهار العجز وتخويف لمن يتوهم أن في وسعه أن يفعل فعلا ما فعله أي فانك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد به أمرهم

في الترك ينظم اذنين معا والتخويف اذنين في أحدهما لا بعينه * الثاني التهديد مثل اعمالوا ما شتمتم وفيه خروج عن الانشاء فان التهديد خبر دل على ارادته القرينة والعلاقة فيه المضادة ولذلك لا يمكن ارادة الايجاب والتهديد بصيغة واحدة وان جوزنا استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه أو في معنياه الحقيقية وهذا أحسن ما يمثل به لقولنا بشرط استعمال المشترك أو الحقيقة والمجاز في معنياه ما عدم التضاد أي عدم تضاد الاستعمالين لعدم تضاد المعنيين * الثالث التعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد

ليكونه

ما بعده تخويف بامر مع ابلاغه عن الغير والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا

بإبلاغ أو لا بان كان من عند نفسه فيكون أعم من الانذار لانه تخويف مقيد والمقيد أخص من المطلق (قوله وفي الصحاح الخ) حاصله أن التهديد أعم من الانذار لان الانذار تخويف مع دعوة لما ينبغي من الخوف وأما التهديد فهو تخويف مطلقا فالانذار أخص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة أن الانذار على ما في الصحاح لا يكون الا من الرسول لانه اعتبر في مفهومه الدعوة والانذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لانه اعتبر في مفهومه الابلاغ وهو أعم من الدعوة لانه يكون من الرسول ومن غيره لانه يقال لمن أعلم قوما بان جيشا يصحبهم أنه أنذرهم ولولم يرسل بذلك (قوله والتعجيز) أي أن صيغة الامر قد تستعمل للتعجيز وذلك في مقام اظهار عجز من يدعي أن في وسعه وطاقته أن يفعل مثل الأمر الفلاني لانه اذا حاول فعله بعد سماع صيغة الامر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ

(قوله لكونه محالا) أى لكون الاتيان بسورة من مثله محالا من جهة أن ذلك خارج عن وسعهم وطاقهم فاذا حاولوا بعد سماع الصيغة دلت الاتيان ولم يحكمهم ظهر عجزهم فان قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وغايته أنه من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع قلت القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لا إقامة الحجة عليهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات أو السببية لان المحاب شئ لا قدرة عليه يستلزم التعجيز عنه (قوله متعلق بقاؤنا) أى فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا أى تعيدنا والمعنى حينئذ وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقوا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة فالماضى منه موجود والمآلى به مجوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله أوصفة الخ) عطف على قوله متعلق (٣١٥) بقاؤنا أى أو منه لى عهد وفى صفة

لسورة فيكون الظرف مستقرا (قوله والضمير) أى من مثله لما نزلنا أو لعبدنا أى فيكون المعنى على الاول فأول بسورة من وصفها أنها من مثل ما نزلنا في حسن النظم وغرابة البيان أى من جنسه فتكون من نوعه مشوبة ببيان وعلى الثاني فأول بسورة كائنه من مثل عبدنا فى على هذا ابتدائية ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشرية من غير شرط الأمية لعجز الكل كذا فى ابن يعقوب فالمعجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من جنس المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالأمور أن الامتناع لعدم

لكونه محالا والظرف أى قوله من مثله متعلق بقاؤنا والضمير لعبدنا أوصفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا * فان قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا * قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة حقيقة على وجه التكليف بالاتيان بسورة من مثله وانما المراد اظهار عجزهم عن الاتيان لانهم اذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يحكمهم ظهر عجزهم ولا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع لاننا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لا إقامة الحجة عليهم في ترك الاتيان والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ثم الجور رأى من مثله يحتمل أن يتعلق بالفعل الذى هو قانوا ويتعين حينئذ أن يعود الضمير فيه لعبدنا فيكون المعنى قانوا أى هو مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب بسورة مما يأتى به عبدنا وهذا يقتضى وجود مثل عبدنا في كونه أميالا يكتب وهو صحيح ولا يصح أن يعود الضمير على هذا لما نزلنا لأنه يلزم أن يكون المعنى قانوا أى هو مثل ما نزلنا من الكلام البليغ بسورة وهذا يقتضى أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لأنه ليس في طوق البشر وانما قلنا يقتضى وجود مثل المنزل لان هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فانك اذا قلت اثنى من الحاسة وهى شعر الشجاعة يبيت أفاد وجود الحاسة وجه على مثل معنى اثنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد جدر جلها ولا جناحها احتمال على لا يرتكب في تراكب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا يتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائد العبدنا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما أن يبيننا على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر له هذا واعلم أن ما ذكر من اقتضاء ذلك التقدير وجود المنزل انما هو ان حمل على أن المقصود الاتيان بمعجز من أجزاء الشئ فان المتبادر حينئذ وجود ذلك الشئ وأما أن حمل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد مدخول من فلا يلزم عدم صحته في تراكب البلغاء عرفا كما يقال اثنى من هذا النوع بفرد أى فانك لا تجده على معنى أنه لا فرد له فانه صحيح فافهم طلب ذلك منهم قال بعضهم لانه محال قلت التكليف بالحال جائز على الصحيح لكن القرائن تفيد القطع

القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال اثنى بشوب ملبوس للامير ملبوس الامير موجود وامتنت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال اثنى بشوب قدره أربعون ذراعا والقرص أنه لا يوب موصوف بهذا الوصف وانما كان المفهوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه لان الوصف واقع في حيز الأمور به فينبغي أن الامتناع لامتناع الوصف أولا لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الاول) أى على الاحتمال الاول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بقاؤنا (قوله قلت لانه) أى كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بقاؤنا يقتضى الحذف لان المعنى عليه قانوا أى هو مماثل لما نزلنا من الكلام البليغ بسورة ولا شك أن هذا يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لا مثله

(قوله بشهادة الذوق) متعلق بيقضي أي أن ذلك الافتضاء المذكور هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت انني بيت من الحساسة وهي ديوان الشعر المتعلق بالشجاعة اقل وجود الحساسة عرفا بشهادة الذوق وحمله على مثل معنى انني برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها الاحتمال عقلي لا يرتكب في تركيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلم يذعن أن يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عند العبدنا لا لما نزلنا ولا بخفي أن هذا التمايز بناء على أن اعتبار القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما قلنا انه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا (قوله اذا التمجيز) أي على هذا الاحتمال انما يكون عن المآتي به أي وهو السورة أي عن الايمان بهم مع وجود المآتي منه وهو المثل وهذا كله لا يقتضاء (قوله أن تأوأمنه) أي من المثل الذي فرض موجودا (قوله بخلاف ما اذا كان) أي الظرف (قوله فان المجوز عنه هو السورة الموصوفة) أي فيكون الوصف في حيز المآتي به فيكون مجوزا عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمجوز أي أن السورة الموصوفة مجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المنزل والمنزل لا يمثل له واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل (٣١٦) أن المعنى عند جعل الظرف صفة لسورة أنهم عاجزون عن الايمان بسورة

بشهادة الذوق اذا التمجيز انما يكون عن المآتي به فكان مثل القرآن ثابت لكونهم عاجزون عن أن تأوأمنه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التمجيز باعتبار انتفاء المآتي به منه قلنا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البلغاء واستعمالهم فلا اعتد ادبه ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته والله أعلم ويحتمل أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لسورة فحينئذ يصح أن يعود الضمير لعبدنا أولا نزلا فيكون المعنى على الاول تأوأمنا بسورة كائنه من مثل عبدنا في الامية وعدم الكتابة فتكون من ابتدائية وعلى الثاني تأوأمنا بسورة من وصفها أنهم امن مثل ما نزلنا أي من جنسه وحقيقته فتكون من تبعيضية للبيان وهو صحيح لان المجوز عنه حينئذ هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الايمان بالأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال انني ثوب ملبوس لا امير فلبوس الامير موجودا ومنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه فيلزم امتناع الايمان به بذلك القيد كما يقال انني ثوب فيه أربعون ذراعا والفرص أن لا ثوب موصوف به هذا الوصف وكلا المعنيين يصحان عرفا لان الوصف في حيز المآتي به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أولا امتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه بخلاف ما تقدم فليتعين أن يكون لعدم القدرة عليه بعدم ارادة هذا فانه غير مناسب لما هو المقصود قطعاً عن التمجيز والعلاقة فيه أيضا المضادة وهو أيضا خبر

متصفة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما في الواقع وانتفاء ذلك الوصف في الواقع لان انتفاء المثل وحينئذ ليس ذلك العجز الا لان انتفاء المثل من أصله ان لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه وقد يقال ان العجز عن الايمان بالسورة الموصوفة صادق بان يكون لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما اذا كان لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه وحينئذ فلا وجه لاقتصار الشارح

(والنسخة)

على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا أن يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه

الواقع لان العجز مخصص فيه والحاصل انه اذا كان المعنى تأوأمنا من مثل ما نزلنا بسورة لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المآتي منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى تأوأمنا بسورة كائنه من مثل ما نزلنا فلا يقتضي وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المآتي به المجوز عنه فاذا قلت انني من مثل العنقاء بخلاف ذلك ثبوت مثلها بخلاف لوقفت انني بجناح من مثل العنقاء فانه لا يقتضي ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) أي فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بقاؤا وتر جميع الضمير لما نزلنا لا يجزى التمجيز باعتبار المآتي به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التمجيز باعتبار انتفاء المآتي منه وهو المثل بأن يكون لهم قدرة على الايمان بسورة من مثله الا أن المثل منتف فهم قادرون على الايمان بسورة الا أنه لا يمثل له حتى تأوأمنه بسورة وحينئذ فلا يقتضي ثبوت المثل ولا ينتفي عجزهم باعتبار المآتي به وحاصل الجواب أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب ينهم منه الذوق أن التمجيز باعتبار المآتي به لا باعتبار المآتي منه وحينئذ فيد ثبوت المثل فقلنا احتمال الخ أي قلنا جعل التمجيز باعتبار المآتي منه احتمال عقلي بخلاف كون التمجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيد محط القصد (قوله ولبعضهم الخ) أراد به الطيبي في حواشي الكشاف

والتسخير نحو كونوا فرقة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا وقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم

(قوله والتسخير) أى جعل الشيء مسخرا متقادما أمر به بمعنى أن صيغة الامر تستعمل للتسخير وذلك في مقام يكون المأمور به متقادما للامر والعلاقة بين الطلب وبينه السببية وذلك لأن الإيجاب شئ لا قدرة للخطاب عليه بحيث يحصل بسرعة من غير توقف بسبب عنه تسخير له لذلك أى جعله مسخرا متقادما أمر به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ما ذكره عبد الحكيم وذكر العلامة اليقوتى أن التسخير هو تبديل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فهم اهانة ومذلة وقد كان موجودا وقد ذكرنا أيضا أن الفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حالة الى حالة أخرى أخسر من الأولى والتكوين إنشاء من العدم الى الوجود ويوجد استعمال صيغة الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاب يمكن إجماعا الى أنه يكون في أمر لحظة وأنه طائع لما أراد فانه إذا أمر الله ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى أخرى فهم اهانة ومذلة اه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الالتزام فان الوجوب الزام (٣١٧) المأمور والتسخير الزام الذل والهوان

(قوله خاسئين) أى صاغرين

مطرودين عن ساحة

القرب والعز ووصف الفردة

بهنا كد ما تضمنه معناه

ويصح أن يكون خاسئين

تسخيرا بعد تسخير لكان أى

كونوا جامعين بين الفردة

والخس أى الصغار

والطرد ليراد على هذا أن

الابتداء لا يقتضى كثرة

تخبر واحد من غير عطف

الابتداء أن يكون الخبران

في معنى خبر واحد نحو

هذا حلوا مض وفردة

خاسئين ليس من هذا لأن

كل واحد منهم مستقل

بأداة الصغار والذل فالذى

ينهم من مجموع ما بينهم

من كل واحد منهم مالا

نقول الحق أن الاخبار

المتعددة اذ لم تكن في معنى

(والتسخير نحو كونوا فرقة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا)

مع وجوده وكلاهما على هذا التقدير في المثال صحيح بناء على أنه ليس في الطوق فيكون الامتناع لعدم إمكان وجود السورة من مثل عبدنا ولكن يراد على هذا أن عبدنا مطلقا في مطلق البشرية أى من غير شرط الامسية للجزء الكل أو بناء على أنه للصرف فيكون الامتناع لعدم القدرة على تناول الموصوف ولكن على هذا الأخير لا يكون هذا بخلاف ما تقدم في صحة العموم في التفسير لصحته فيما تقدم هذا الاعتبار أيضا كما أثرنا اليه أنفا والمحكم في الفرق بين هذا وما تقدم الذوق والاستعمال (و) كالتسخير أى التبديل من حالة الى أخرى فهم اهانة ومذلة وذلك (نحو) قوله تعالى (كونوا فرقة خاسئين) أى صاغرين مطرودين عن ساحة القرب والعز ووصف الفردة بهنا كد ما تضمنه معناه والفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حالة الى أخرى أخسر منها والتكوين إنشاء من عدم لوجوده ويوجد استعمال الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاب يمكن إجماعا الى أنه يكون في أمر لحظة وأنه طائع لما أراد فانه إذا أمر الله ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم (و) ك(الاهانة) وهى اظهار ما فيه تصغير الماهان وقلة المبالاة (نحو) قوله تعالى (كونوا حجارة أو حديدا) وكذا قوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم بحجزهم ذلك على ارادته القرينة الرابع التسخير نحو كونوا فرقة خاسئين والتسخير في اللغة التذليل والاهانة والمراد أنه عبر بهذا عن نذلهم من حالة الى حالة اذ لا الهة لهم فاما أن يكون المراد أنه لم يصدر قول ولكن حالهم حال من قبل لهم ذلك أو يكون المراد أنهم قبل لهم ذلك قول لم يقصده بل قصد به الاخبار عن هوانهم وعلى التقديرين يكون خبرا والعلاقة فيه تحتم مقتضاه لتحتم مقتضى الخبر عن الماضي وتوهم القرافي أن المراد بالتسخير الاستهزاء فقال ينبغي أن يقال التسخير وليس كما قال الخامس الاهانة مثل قل كونوا حجارة الآية والفرق بين هذا والذى قبله أن المقصود من كونوا حجارة

الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور الودود الآية ويصح أن يكون خاسئين حال من اسم كان ولا يراد على هذا أن كان لا تعمل الا في المبتدأ والخبر لأن عدم عمل كان في الحال مبني على عدم دلالة التاء على الحدوث والصحيح دلالة التاء عليه واعلم أن صيغة الامر اذا استعملت في التسخير أو في الاهانة الآتية محتمل أن تكون انشاء أى اظهار الماهان وهوانه والحقارة ويحتمل أن تكون اخبارا بالحقارة والمذلة وكأنه قيل على هذاهم بحيث يقال فيهم انهم اذ لا محققون هم وخون وكونهم الاخبار في الاهانة أظهر منه في التسخير (قوله والاهانة) وهى اظهار ما فيه تصغير الماهان وقلة المبالاة وحاصله أن صيغة الامر زلزالاهانة وذلك اذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشئ المأمور على أى وجه كان والعلاقة بين الامر والاهانة اللزوم لأن طلب الشئ من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال الخسيسة يستلزم الاهانة أو العلاقة المشابهة في مطلق الالتزام لأن الوجوب الزام المأمور والاهانة الزام الذل والهوان تأمل (قوله نحو كونوا حجارة أو حديدا) أى ونحو ذق انك انت العزيز الكريم لانه ليس المراد الامر بذوق العذاب لأن الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص المذوق ومحنة

والتسوية كقوله أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم وقوله اصبروا ولا تصبروا

(قوله اذ ليس الخ) على التخيؤف أى فالغرض من الامرين التسخير والاهانة لا الطاب اذ ليس الخ (قوله لىكن فى التسخير) لما افاد اشترط التسخير والاهانة فى عدم القدرة فربما يتوهم عدم الفرق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الامر فى المثال الاول للتسخير وفى المثال الثانى للاهانة فاعلم تدرك على ذلك بيان الفرق وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن فى الامرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قردة أى مسخوهم وتبديلهم بحال القردة واقع حال ايجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لان المقصود فيها (٢١٨) تحقير المخاطبين وقوله المبالة بهم لاحصول الفعل فقوله الشارح لكن فى

التسخير يحصل الفعل أى حال ايجاد الصيغة وقوله وفى الاهانة لا يحصل أى

الفعل أصلاً وقوله اذ المقصود

أى من الاهانة قلنا المبالة

بهم أى لاحصول الفعل

واعلم أن التحقير قريب

من الاهانة وقد استعملت

صيغة الامر فيه فى قوله

تعالى حكاية عن موسى

ألقوا ما أنتم ملقون أى ان

ما جئتم به من السحر حقير

بالنسبة للهجهز واما قلنا

أنه قريب منها لان كل

محتقر فى الاعتقاد أو فى

الظاهر فهو مهان فى ذلك

الاعتقاد أو الظاهر وان

كانت الاهانة انما تكون

بالقول أو بالفعل والاحتقار

كثيرا ما يقع فى الاعتقاد

والحاصل أنه ان شرط

فى الاهانة وهى التصغير

اظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما

قلنا كانت أخص من مطلق

التحقير وان لم يشترط فيها

ذلك كان شياً واحداً (قوله

اذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل أعنى صبرهم قردة وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلنا المبالة بهم (والتسوية نحو اصبروا ولا تصبروا)

واما قلنا ان الاول للتسخير والثانى للاهانة لظهور أن ليس المراد أمرهم بكونهم قردة أو حجارة اذ

ليس ذلك مما يكلفه وكذا ليس المراد فى ذى الامر بالذوق للعذاب لان الكافر حال الخطاب بالصيغة

فى غصص الذوق ومحنة والفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن فى الامرين

أن التسخير يحصل فيه الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قردة أى مسخوهم وتبديلهم بحال

القردة واقع حال استعمال الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لوجوده قبل بل الغرض منه

اظهار أن لا محل لهم فى المرافعة وتحقيرهم باظهار قلنا المبالة والتحقير قريب من الاهانة وقد استعمل

فيه الامر فى قوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم ألقوا ما ملقون أنتم أى أن ما جئتم

بهم من السحر حقير بالنسبة للحجرة واما قلنا قريب لان كل محتقر فى الاعتقاد أو فى الظاهر فهو مهان

فى ذلك الاعتقاد أو الظاهر أى مذل ولو كانت الاهانة بالقول أو بالفعل غالباً والاحتقار كثيراً ما يقع فى

الاعتقاد والحاصل انه ان شرط فى الاهانة وهى التصغير اظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما أشرنا اليه فيما تقدم

فهى أخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فهو شئ واحد والعلاقة بين الامر والتسخير والاهانة

مطلق الا ان كان الوجوب الزام المأمور والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما تحتل أن

تكون انشاء أى اظهار المعناهما واخباراً بالحقارة والمذلة فكانه على هذا قيل فيهم هم بحيث يقال فيهم

انهم اذ لا يحتقرون مسخوون وكونهم الاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمل (و) كذا التسوية

بين شيئين هما بحيث يتوهم الخطاب ان أحدهما أرجح كقوله تعالى قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن

يتقبل منكم فانه ربما يتوهم أن الاتفاق طوعاً مقبول دون الاكراه فسوى بينهما فى عدم القبول

وكذا (نحو) قوله تعالى (اصبروا ولا تصبروا) فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية

الاهانة والذى قبله فصدفه صيرورة الشئ الى الحالة التى صدرت به الصيغة الامر فهذا أعم مما قبله ومثله

المصنف فى الأيضاح والأصوليون بقوله تعالى ذى أنت انت الكريم وفيه نظر لجواز أن تكون

حققة الامر والاهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع كونه فاعلوه فسر (٢) من قوله تعالى ذى

انت أنت العزيز الكريم بالاستعارة التكمية * السادس التسوية مثل اصبروا ولا تصبروا أى صبركم

وعدمه فى عدم النفع سواء وعلاقته مضادة للتسوية بين الشيئين الوجوب وهو أياضاً خروج من الانشاء

والتسوية) يعنى أن صيغة الامر تستعمل للتسوية بين شيئين وذلك فى مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر

ففى قوله تعالى أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم أن الاتفاق طوعاً مقبول دون الاكراه فسوى بينهما فى عدم القبول

وكقوله تعالى اصبروا ولا تصبروا فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة فى المحلين

الامر بالاتفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الامرين كما قلنا والعلاقة بينهما وبين الامر التضاد لان

التسوية بين الفعل والتكليف تضاد ايجاب أحدهما هذا واعتراض بعضهم كون صيغة الامر تستعمل للتسوية بأن التسوية قد تستفاد من

التركيب الذى فيه النهى كفى الآية الثانية فيلزم أن يكون النهى للتسوية ولم يقل بذلك أحد فالظاهر أن التسوية لاو للصيغة الامر

والتمنى كقول امرئ القيس * ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

ورد ذلك بأنهم صرحوا بأن النسي يكون للتسوية أيضا وجعلوا منه قوله تعالى أو لا تصبروا أبدا أو لا أحد الشبيبين أو الأشياء فلا دلالة لها على التسوية تأمل اه غنيمي (قوله في الاباحة الخ) هذا شروع في الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وكان سائلا سألها وقال له أحدهما لازم للآخر في الفرق وحاصل الفرق بينهما أن الاباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالأذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك كما في قوله تعالى وإذا حللتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلها من الفعل ومقابلته أرجح من الآخر وأنفع منه في دفع ذلك ويسوى بينهما والأقرب كما قال العلامة المعقوبي أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل أنها الانشاء (٣١٩) التسوية والاخبار بالاباحة على

بعد (قوله والتمنى) أي تستعمل صيغة الامر في التمني وهو طلب الامر المحبوب الذي لا طماعة فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لان الامر طلب على وجه الاستعلاء فاطلاق عن قيده ثم قيد بالمحسوب الذي لا طماعة فيه أو السببية لان طلب وجود الشيء الذي لا إمكان له سبب في تنبيه (قوله نحو ألا أيها الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي أولها فانسأبك الخ وقبل البيت المذكور وليل كوج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى فقلت له لما أعطى بصلبه وأردف أعجازا وبنا بلكل ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الاصبح منك بأمثل

في الاباحة كان المخاطب توهم أن الفعل محذور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي * بصبح وما الاصبح منك بأمثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

بين الصبر وعدمه ويمثل بهذا التسوية في النسي فالصيغة في المحلين ليس المراد بها الامر بالاتفاق ولا الامر بالصبر بل المراد كدلت عليه القرائن التسوية بين الامر بين والفرق بين التسوية والاباحة أن الاباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالأذن ونفي الحرج كما في قوله تعالى وإذا حللتم فاصطادوا والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلها من الفعل ومقابلته أرجح من الآخر وأنفع فيه فرفع ذلك ويسوى بينهما والأقرب أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك وابطاحة كل منهما ايضا دايجاب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن (و) (ك) (التمنى) أي طلب محبوب لا طماعة فيه والامر طلب على وجه الاستعلاء ولاختلافهما كانت الصيغة مجازا في التمني على ما مر عليه فيما استظهره كما تقدم والعلاقة بينهما واضحة بناء على جواز التجوز بطلب في آخر ذلك (نحو) قول امرئ القيس

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) * بصبح وما الاصبح منك بأمثل المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصباح فكانه يقول انكشف أي الليل الطويل

إلى الخبر السابغ التمني كقول امرئ القيس ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي * بصبح وما الاصبح منك بأمثل فان الليل لا يقبل أن يطلب منه الانجلاء وإنما هذه الصيغة كناية عن تمنى أمنية فيكون باقيا على انشائيته وجعلوه غنيا لا ترجيا لان التمني لما بعد ومن شأن الحب أن يستبعد الانجلاء الليل واليباء ثابتة في قوله انجلي لاشباع الكسرة لقصد التصريح لأنهم من أصل الكسامة كقوله

فيالك من ليل كان نحومه * بكل مغار القتل شدت بيدل (قوله ألا انجلي) الماء فيه ثابتة لاشباع الكسرة لأنهم من أصل الكسامة كقوله * ألم بأميل والاباء غنمي * كذا ذكر بعضهم وفي الاطول لا يبعد أن يقال الياء رد لما هو أصل اذا ضرورة ترد الكسامة الى أصلها وأبست للاشباع والاباء رسمت وقال بعض الافاضل الياء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن أبست للاشباع بل ياء الفاء له وحينئذ فالمراد من الليل البتة ولو كانت للاشباع ما رسمت وربما كان في قول السارح ولا استطالته تلك الآية إشارة اليه والمراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصبح وهو المعبر وأول التمارك فكانه يقول انكشف أي الليل الطويل طولا لا يبرجى معه الانكشاف وقوله وما الاصبح منك بأمثل أي بأفضل كلام تقديري كأنه يقول هذا الليل لا طماعة في زواله اطوله طولا لا يبرجى معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح لا يكون أفضل منه عندى لمقاساتي الهموم والاحزان فيه كما أقاسيها في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم لا شرا كهما

والدعاء اذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي ولوالدي والالتماس اذا استعملت فيه على سبيل التلطف كقولك
 لمن يساويك في الرتبة افعل بدون الاستعلاء والاحتقار نحو اقموا ما انتم ملقون

في علمنا وهي فراق الحبيب فطلب النهار ليس له ما به لان بعض الشراهم من بعض (قوله في وسعه) أي وسع الليل وقد
 يقال انه يجوز التكليف بما ليس في الوسع لان التكليف بالحال جائز فيمكن أن يكون هذا منه فالاحسن في التعليل أن يقول لان
 الليل ليس مما يؤمر ويحاطب لانه ينبغي أن يكون المكلف عاقل لا يفهم الخطأ (قوله يمتني ذلك) أي الانجلاء فكأنه يقول لئلا
 تجلي (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالحاء المهملة الشدايد جمع تبريح بمعنى الشدة والجوى بالجيم الخرقه وشدة الوجع من
 حزن أو عسق (قوله ولا استطالته الخ) (٣٣٠) علة مقدمة على المعلول وهو قوله كأنه لا طماعية أي وكاله

اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يمتني ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولا استطالته تلك
 العلة كأنه لا طماعية له في انجلائها فلهذا يعمل على التمتني دون التبرجى (والدعاء) أي الطلب على
 سبيل التضرع (نحو رب اغفر لي والتمس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء)
 والتضرع فان قيل

طولا لا يرجي معه الانكشاف ولذلك صار الامر بالانجلاء غنيا واردة الطول الذي لا ينتهي في الليل
 عند المحبين مشهور معلوم ولهذا قال الشاعر * وليل الحب بلا آخر * ولما ظهر أن ليس المراد أمر الليل
 بالانكشاف اذ ليس مما يؤمر ويحاطب بذلك جل على التمتني لئلا يناسب حال التشكي من الاحزان والهموم
 وشدها اذ لا يناسبها الا عدم الطماعية في انجلائه لانها الكثرة ولزومها الليل بعد الليل معها بما لا يزول
 وانما قلنا كذلك لما جرت به العادة أن من وقع في ورطة وشدة يتسارع الى نفسه الاياس ولذلك يشكي
 مظهر البعد النجاة وأما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكي من ايلها الملازمة له وقوله * وما
 الاصبح منك بأمثل * أي أفضل كلام تقديرى على هذا فكأنه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله
 لكثرة احزانه ولزومها وشدها بظلمته فلا تنكشف بانكشافه وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح
 لا يكون أمثل منه للزوم الاحزان على كل حال (و) كذا الدعاء وهو الطلب على وجه التضرع والخضوع
 وذلك (نحو) قولك (رب اغفر لي) ويكون من الادنى الى الاعلى فلو قال العبد لسيده على وجه
 الغلظة أعفني كان أمرا ولذلك يعد هذا الامر من العبد سوء أدب لان الامر لا يكون الامع استعلاء كما
 تقدم ولكن أورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون
 فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره
 لادعائه الألوهية (و) كذا الالتماس وذلك (كقولك لمن يساويك رتبة) أي في الرتبة (افعل) كذا
 مثلا حال كون ذلك القول كأننا (بدون الاستعلاء) المعبر في الامر وبدون التضرع المعبر في الدعاء

* ألم يأتيك والانباء تمني * الثامن الدعاء وهو الطلب من الاعلى على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي
 * التاسع الالتماس وهو الطلب من المساوى كقولك بلا استعلاء لمن يساويك رتبة اسقني ماء * قلت
 والدعاء والالتماس استعمال افعل لهما حقيقة فلا ينبغي أن يعدا مما خرب فيه صيغة الامر عن حقيقة

لا طماعية له في انجلاء
 تلك الليلة لا استطالته أي
 بعد طاولته جدا وهو
 عطف على قوله اذ ليس في
 وسعه فهو دليل آخر على
 أنه ليس الغرض طلب
 الانجلاء فكان التعليل
 (قوله فلهذا) أي فلاجل
 عدم الطماعية في الانجلاء
 والانكشاف جل الامر
 على التمتني لئلا يناسب حال
 التشكي من الاحزان
 والهموم وشدها لانه
 لا يناسبها الا عدم الطماعية
 في انجلاء الليل وذلك
 لانها الكثرة ولزومها الليل
 بعد الليل معها بما لا يزول
 وانما جرت العادة بان من
 وقع في ورطة وشدة يتسارع
 بالاياس ويشكي منها مظهر
 البعد النجاة وأما لو كانت
 مرجوة الانكشاف لم
 تستحق التشكي من ايلها

الملازمة له (قوله والدعاء) هو كما قال الشارح الطلب على سبيل التضرع أي التذلل والخضوع سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أي
 أومساويا في الرتبة وعلى هذا لو قال العبد لسيده على وجه الغلظة أعفني كان أمرا ولذلك يعد الامر من العبد سوء أدب لان الامر
 لا يكون الامع استعلاء كانه قدم والعلاقة بينه وبين الامر الاطلاقي والتفديد وكذا يقال في الالتماس الآتي (قوله والالتماس)
 ويقال السؤال (قوله لمن يساويك رتبة) أي في الرتبة وانظر هل المراد المساواة في نفس الامر أو لوجوب زعم المتكلم ولعل الثاني
 هو الظاهر (قوله بدون الاستعلاء) أي حال كون ذلك القول كأننا بدون الاستعلاء أي اظهار العلو المعبر في الامر أي وبدون
 التضرع المعبر في الدعاء فقوله بدون الاستعلاء قيد في الالتماس ولا يأتى في الدعاء ثم ان ظاهر ما تقرر أن مناط الامرية في الطلب
 هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء في الطلب التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ومناط الالتماس في الطلب
 هو التساوى مع نفي التضرع والاستعلاء وعلى هذا اذا صدر الطلب من الاعلى للدنى في الرتبة كالسيد مع عبده أو صدر من الأدنى

أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قولنا لمن يساويك رتبة قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوي بل من الادنى أيضا

ولا يرد أن يقال المساواة تنافي الاستعلاء لانا نقول المما في المساواة هو العلو لا الاستعلاء فان الاستعلاء كما تقدم هو عند الامر نفسه عاليا بان يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة كما هو شأن العلى وهذا المعنى أعني جعل الامر نفسه عاليا في أمره يصح من المساوي بل يصح من الادنى فان دعاوى النفس أكثر من أن تخصى وظاهر ما تقرر أن مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالمستدمع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه المساوي مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول أن الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده في الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الاعلى الى الادنى

هذا ما ذكره المصنف وزاد غير شيء آخر يمكن أن تراد تلك الزيادة فنقول وجبت العاشر الذنب وهذا لم يتحقق لعدو المصنف لانه اقتضى كلامه أن صيغة افعل حقيقة في الذنب أيضا وهو داخل في حقيقة افعل وهو انما يذكرها ما خرج عنها غير أن الصحيح أن صيغة افعل للذنب مجازا وعدو المصنف قوله في كتابهم والشافعي نص على أن الامر فيه للإباحة وأنه من الامر بعد ما حذر ونقل صاحب التقرير قولناها واجبة اذا طلبها العبد وجعلوا منه التاديب مثل كل ما يليك فان الادب مندوب اليه لكنه متعلق بمحاسن الاخلاق فهو اخص من المندوب وقد نص الشافعي في الام والبولطى والرسالة على أن الاكل من غير ما يليه اذا لم يكن نحو التمر حرام * الحادى عشر الارشاد كقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم قال الغزالي والامام الارشاد الذنب لمصالح الدنيا والاخر فيجوز أن يكون قسمان المندوب فحصل به مصلحتان دينية وأخرى دنيوية فيكون حكما شرعيا ويجوز أن يكون من نوع الاشارة والاخبار أن ذلك مصلحة في الدنيا فيكون قسم آخر ليس من الحكم الشرعى * الثانى عشر الانذار نحو قل غفوا عنهم من عدم التهديد ومنهم من جعله قسما آخر وأهل اللغة قالوا التهديد التخويف والاذنار الابلاغ فهم مائة قبلان * الثالث عشر الامتنان نحو فكلوا مما رزقكم الله والظاهر أنه قسم من الاباحة لكن معه امتنان * الرابع عشر الاكرام مثل قوله تعالى ادخلوها بسلام وهو ايضا من الاباحة * الخامس عشر الاحتقار نحو الفوا ما أنتم ملقون وفيه نظر أيضا ولولا أن اللفظ محرم لكنت أقول انه أمر اباحه * السادس عشر التكوين كقوله تعالى كن فيكون وهو قريب من التسخير الا أن هذا أعم * السابع عشر الخسب نحو اذ لم تسخ فاصنع ما شئت اذ الواقع أن من لم يسخ فاعمل ما يشاء وقبل المعنى اذا وجد الشيء مما لا يستحيما منه فافعله فيكون اباحه وقد تقدم أن غالب هذه الاستعمالات بنقل صيغة افعل الى الخبر * الثامن عشر بمعنى الانعام مثل كلوا من طيبات ما رزقناكم ذكره الامام في البرهان قال وان كان فيه معنى الاباحه فانظروا منه تذكرة النعمة * التاسع عشر التقوى كقوله تعالى فاقض ما أنت قاض زاده الامام أيضا * العشرون التعجب ذكره الهندي ومثله بقوله تعالى قل كوفوا بحجارتهم وقد تقدم التمثيل له بغيره وذكره أيضا العبادى في ترجمة الفارسي من أصحابنا ومثله بقوله تعالى انظر كيف ضرب بوالك الامثال والظاهر انه أمر ايجاب معه تعجب * الحادى والعشرون الامر بمعنى التذكير كقوله العبادى عن الفارسي أيضا كقوله تعالى قل فأوبأ بالنورا فانظروا وقوله تعالى قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا * الثانى والعشرون بمعنى المشورة مثل فانظر ماذا ترى ذكره عن الفارسي أيضا * الثالث والعشرون الامر بمعنى الاعتبار ذكره العبادى أيضا في ترجمة غير الفارسي ومثله بقوله تعالى انظروا الى غره اذا غمر * الرابع والعشرون النهي

ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب

(قوله ثم الامر) أي صيغته (قوله قال السكاكي حقه الفور) أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الامر في أول أوقات الامكان وجواز التراخي مفقوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين أيضا فاذا قيل افعَل معناه افعَل فورا ولا يدل على التراخي الا بالقرينة ومتى انتفت انصرف الفور ومن جملة ما رده على ذلك القول أنه لو كان مدلول الامر الفور لغة لا يحتاج لزيادة الفور في حقه ومقابل هذا (٣٣٣) القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ما هيمة الفعل مطلقا لا بقيد المرة

(ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كافي الاستفهام والنداء كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد (ثم الامر) أي صيغته اذا استعملت في شيء فاختلف في المطلوب بها بعد الاختلاف في كونها للوجوب فيه أو لغيره كما تقدم وبعد كون الراجع فيها أنها تسمى امر حقيقة سواء كانت فيما استعملت فيه للوجوب أو لغيره فتبيل حقه مطلقا كونه مطلوباً فيتمثل بالفور أو بالتراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها الا بقرينة (وقال السكاكي حقه الفور) بمعنى أنه اذا قيل افعَل فعناه افعَل فورا ولا يدل على التراخي الا بقرينة ومتى انتفت انصرف الفور (لانه) أي انما قلنا حقه الفور لان كون المطلوب بهام مطلوبا على الفور هو (الظاهر من الطلب) أي لان الذي يبدو للعقل بالنظر لاستعمال الصيغة هو الفور فان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكره مشتعل على اثبات اللغة بالعقل مع أن اختصاص البيان بما ذكره يقال فيه انما ذلك لقرينة العطش وأنه لو كان مدلوله الفور لغة لا يحتاج الى زيادة الفور في حقه الامر تأمل

أو التكرار ولا بقيد الفورية أو التراخي فيكون المأمور متمسكاً بالامر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها الا بقرينة (قوله لانه الظاهر من الطلب) أي انما كانت صيغة الامر حتمها الفور لان كون الفعل المطلوب بهام مطلوباً على الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكره مشتعل على اثبات اللغة بالعقل مع أنها لا تثبت الا بالتأمل وأيضا استفادة فور به السقي انما هي لقرينة العطش (قوله عند

فان جماعة ذهبوا الى أن الامر مشتعل بين معان أحدها التحريم كما نقله الاصوليون فاذا كان كذلك الاستعمالات الغير الامر مجازاً فذكر هذا أولى لانه استعمال حقيق عند القائل به ولا بدع في استعماله عند غيره في التحريم مجازاً بعلاقة المضادة ويمكن أن عمل له بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار لكنه يبعده فان مصيركم الى النار فانه لا يناسب التحريم وكذلك تمتع بكفر كما لا انتك من أصحاب النار الخامس والعشرون التمجيد لمحو أحسن يزيد وقد ذكره السكاكي في استعمال الانشاء بمعنى الخبر وغالب هذه المعاني فيها انظر ص (ثم الامر قال السكاكي حقه الفور الخ) ش اختلف الناس في صيغة الامر عند تجردها عن القرائن هل تقتضي الامتناع على الفور أم على التراخي أم لا تدل على أحدهما بل على الآخر فالجمهور على الأخير ونسب الى الشافعي رضي الله عنه وأكثرا أصحابه وقيل على الفور ونقل عن الحنفية وهم ينكرونه وهو اختيار أبي حامد المروزي والصيرفي من أصحابنا والمتولي كما ذكره في كتاب الزكاة وقيل على التراخي وهذا القول نقل عن كثيرين واستدل عليه بما يقتضي أن مرادهم أنه لا يوجب الفور فهو قول الجمهور واطلاق التراخي على ذلك لا بدع فيه ألا ترى الى قول الناس أجمعين الخج على الفور أو التراخي قولان يعنون بالتراخي جواز التأخير ولم يقل أحدهما يجب

(الانصاف) أي عند انصاف النفس لا عند الحمية والجدال (قوله كافي الاستفهام والنداء) (ولتبادر

فانه لا حفاء أنهم ما يقتضيان النور فالاول يقتضي فورية الجواب عن المستفهم عنه والثاني يقتضي فوراً بقبال المندى ولا يظهر لاقضاءهما الفور بغير سوي كونهم الا طلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك كما أشار إليه ما في اقتضاء الفور به ولا يقال ان هذا قياس في اللغة واللغة لا تثبت بالقياس على التحقيق لانا نقول ليس المراد القياس بل المراد أن هذا قرينة مقوية على أن حقه الفور كذا ذكر الشيخ بس واعترضه العلامة بالعقوبى بان الامر ان لم يكن مقيداً بغيره ما فلا معنى لدلالتهما على أن الامر يعتبر فيه

ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي والحق سبحانه لانه لما تبين في اصول الفقه

ما يعتبر بينهما (قوله عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر من تمثيل الشارح وقوله بعد الامر بخلافه أي وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله الى تغيير الامر الاول) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول بالامر الثاني (قوله دون الجمع واردة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وما بهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع لان أحد الامرين أو كلاهما على (٣٣٣) التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه

على الفور حيث غير بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام الشارح أن المعنى من

غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الامرين مع ارادة تراخي أحدهما (قوله حتى المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة أي اضطجاع زمانا طويلا من هذا الوقت الى المساء وانما قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال قم ثم قال اضطجع وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون تمثيلا على الفور بخلاف ما اذا أمر بعد الامر بالقيام بالاضطجاع زمانا فانه يفهم منه أنه غير الامر الاول بالامر الثاني ويلزم من تغيير الاول أنه على الفور حيث غير بما يعقبه

(ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير) الامر (الاول دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى أنه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك

(ولتبادر الفهم) أي وقتنا أيضا حقه الفور لتبادر الفهم (عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (بعد الامر بخلافه) أي بضده كما يظهر من التمثيل (الى تغيير) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير (الامر) أي تغيير المتكلم بالصيغة الامر (الاول) بالثاني (دون الجمع) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما (وارادة التراخي) أي ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع، أحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث غير بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور وانما قلنا يتبادر منه التغيير لان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له اضطجع الى المساء يتبادر الى الفهم أن الامر بالقيام ساقط عنه بالامر بالاضطجاع الى المساء ولا يفهم منه أنه أراد الجمع بينهما تراخي أحدهما عن زمان الآخر فانك اذا قلت لرجل قم للصلاة ثم قلت له ارقد الى الوقت فهم أن المراد من الاول قم الآن لتوهم الوقت اذ لا معنى للامر قبله ومن الثاني ارقد من الآن الى الوقت (وفيه نظر) أي وفيما ذكر مما بين به التبادر الى التغيير نظر لانه لا يسلم التبادر

تأخيره وأما القول بان الامر على التراخي أعني أنه يجب تأخيره فقال امام الحرمين في البرهان وفي المختص انه ليس معتقداً أحد قلت ورايت في العدة في الاصول لابن الصباغ ان طائفة من الواقفية قالوا لا يجوز فعله على الفور وهذا يخدش في قول الامام انه ليس معتقداً أحد لكن قال عنهم هم أهم خرقوا الاجماع وقيل بالوقف أعني لا أدري وقيل بالوقف أعني أنه مشترك ومحل الحجاج على هذه المسئلة أصول الفقه واستدل السكاكي بانه الظاهر من الطلب وقد يمتاز في ذلك والمثال الذي ذكره من اسقى الماء لا يدل لان معه قرينة وهو أن طلب الماء انما يكون لعطش يوجب الفور واستدل أيضا بأن من قال لعبده افعل كذا ثم قال له افعل كذا يفهم منه أنه رجع عن الاول ولو لم يكن للفور لما أفاد ذلك وعبارة المصنف دون الجمع واردة تراخي والصواب أن يقول أو ارادة التراخي واطلاق المصنف ليس بجيد فان السكاكي قيده بالامر بين المتضادين مثل قم ثم تقول اضطجع فانه لا يمكن ارادة الجمع لاستحالة ولا التراخي قال المصنف (وفيه نظر) يحتمل أن يريد النظر في أصل الدعوى فان الحق أنه ليس على الفور يحتمل

(قوله مع تراخي أحدهما) أي القيام والاضطجاع أي أحد كان واردة القيام فقط وهم ويرده هذا دليل الذي ذكره المصنف بأن تغيير الامر الاول بالشئ واقضاء الفورية انما نشأ من القرينة وهي قوله الى المساء في المثال لان العادة جارية بان مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطجاع المبدوء بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول فلو خلا الكلام عن القرينة كالأول لم يقم ثم قال له اضطجع من غير أن يزيد الى المساء لم يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله السكاكي من اقتضاء الامر الفورية نظر والنظر فيه راجع للنظر في داليله ويحتمل أن المراد وفيه أي في كل من داليله نظر (قوله لانا لانسلم ذلك) أي ما ذكر من الدليلين أعني التبادر والظهور

ومنها النهى وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء

(قوله عند دخول المقام عن القرائن) أى وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهو قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعنى قول السيد اضطلع بالحاصل أن الفورية والتراخي انما يستفادان من القرائن فان انتفت نعين أن يكون المراد طلب الماهية مطلقا (قوله وهو طلب الكف) أى الطلب اللفظي المفيد للكف عن الفعل لان المراد النهى اللفظي لانه هو الذى من أقسام الانشاء لا النهى النفسى (٣٣٢) (قوله طلب الكف عن الفعل) أى من حيث انه كف عن فعل

عند دخول المقام عن القرائن (ومنها) أى من أنواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم

عند اختلاف القرائن فانه لو قال له قم ثم قال اضطلع مع غير أن يزى الى المساء أو قال له فى الثاني قم من غير ذكر الصلاة ثم قال له ارقد من غير ذكر وقت الصلاة لم يتبادر التغيير وانما فهم التغيير فى الاول بما جرت به العادة من أن مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطلاع المبدوء بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول ولوعن التراخي الذى يمكن أن يراد به وهو ما يقرب من زمن التكلم وفهم فى الثاني لو جرت به العادة أن الانسان لا يؤمر بالصلاة الا عند وقتها والامر الثانى بين أنه لم يدخل وقتها وعلى هذا يكون ما بين به النور بمادل بالقرينة فلا يظهر به ككون حق الامر أن يكون للفور وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور هو جواز التراخي بأرادة مطلق الطلب لا وقوع التراخي بمعنى أنه لا يقول بأن حقه الدلالة على التراخي بل حقه جواز التراخي وانما دلالة على مطلق الطلب الصادق بالتراخي والنور (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء من حيث هو كذلك فلا ينتقض بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه كف عن فعل بل هو طلب للكف من حيث انه فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل لا من حيث انه كف عن فعل آخر ولو كان لازما له ولا يخرج عنه لا تترك الفعل لانه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقد تقدم مثل هذا فى الامر مع ما فيه (وله) أى والنهى (حرف واحد وهو) أى وذلك الحرف الواحد هو (لا الجازمة فى قولك) ابتداء (لا تفعل) نهى به عن الفعل خلافا لمن قال ان من حروفه حرفا واردا فى موضع تصلح فيه كى كقولك قىء العبد لا يقر بجزم بقرءاءة على أنه من جنس حرف الجزم ولو كان معناه النفى (وهو) أى النهى (كالامر فى) شأن (الاستعلاء) أى عذ

أن يعود الى مذهب الدليلين فانهم ممتنعون ولم يتعرض المصنف ليكون الامر التكرار والمرة ولا لغرض من مسائل الامر لانه أحله على كتب الاصول ص (ومنها النهى الخ) ش من أقسام الانشاء النهى وهو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء وفيه من الخلاف فى اشتراط العلو والاستعلاء فى الامر ومذهب أبى هاشم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل وأما حكاية الخطيبى الخلاف فى أن مطلوبه الكف أو الترك فغلط لان الكف هو الترك والترك فعل وهو غير نفي الفعل وقد صرح الاصوليون بما قلنا نعم فى كلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل وليس كذلك والقول به ضعيف نسبة الشيخ أبو الحسن الاشعري بعضهم ورد عليه (ومعنيته) أى صيغة النهى (لا تفعل) بلا الجازمة احترازا عن لا غير الجازمة وحقيقته المذكرة أعظم من التحريم والكراهة ولكن صيغة لا تفعل حقيقة فى التحريم وكلام المصنف يقتضى أنها حقة فى الطلب الاعم من التحريم والكراهة كما فعل فى الامر وليس كذلك

فلا ينتقض بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه كف عن فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل لا من حيث انه كف عن فعل آخر وان كان لازما ولا يخرج عن التعريف لا تترك الفعل لانه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل أى الانتهاء عنه بالاشتغال بضده أى أو طلب ترك الفعل على الخلاف الآتى ولعل الشارح اقتصر على الاول ولم يتعرض للثانى هنا إشارة الى أرجحية القول الاول (قوله استعلاء) أى على طريق طلب العلو وقد تقدم ما فيه فى الامر (قوله وله حرف واحد) أى لا حرفا ولو قال وله صيغة واحدة كان أحسن ان يفيد أنه ليس له صيغة أخرى كما انه ليس له حرف آخر (قوله لا الجازمة فى قولك لا تفعل) أى

فى قولك ابتداء لا تفعل واحترز بذلك عن لا النافية التى تجزم اذا صلح قبلها كى بحر جئته لا يمكن له على جهة ورود نط الفرس لا تنفقات وأوثقت العبد لا يقر فليست من حروفه خلافا لمن قال انها من حروفه بناء على أنها من جنس حرف الجزم وان كان معناه النفى والى الجزم بها فى تلك الحالة ذهب ابن مالك ولده ووجهه الفراء بأن الجزم على تأويل أن أم أوثقه يقر وان لم أربطه انفقلت وخالف الخليل وسيبويه وسائر البصريين فى ذلك وقالوا بوجوب الرفع وقول المصنف لا الجازمة أى لفظا أو مجازا نحو لا تفعلن بازيد ولا تنصربن يا هندات (قوله وهو كالامر فى الاستعلاء) أى فكما أن صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل

وقد يستعمل في غير طلب الكف

استعلاء كذلك صيغة النهي موضوعه اطلب الترك استعلاء وقول الشارع لانه أي الاستعلاء المتبادر لفهم أي والتبادر أمانة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة واعلم أن في صيغة النهي اختلافا كالاختلاف في صيغة الامر من كونها موضوعه اطلب الترك الجازم وهو الحرمة أو الغير الجازم وهو الكراهة أو القدر المشترك بينهم وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهة والاول هو قول الجمهور والاخير هو قول المصنف وهو كالاخر في الاستعلاء وأما لفظ نهى فمدلوله الصيغة التي تستعمل للتحريم والكراهة اتفاقا فاقيد المصنف التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قبل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهي للفور والتكرار جزما لانه لدفع المفسدة فعلى هذا اذا قبل لا تشرب الخمر لا بعد متمثلا للنهي الا اذا كف في الحال فلو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون متمثلا لعدم الفور الذي اقتضاه النهي والمراد به تكرار الكف دوامه فاذا عاد بعد الكف لا يكون متمثلا وقال السكاكي الاشبه أن النهي والامر ان وردا القطع الواقع كان يقال للتحرك اسكن أو لا تحرك كان مدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تسكن ومحصله أن كلام الامر والنهي المطلق دلالة له على شيء من التكرار وعدمه بل كل منهما مقتوض الى التورية فانه كان المراد منهم ما عطف الفعل (٣٣٥) الواقع في الحال كانا للمرة وان كان

المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة التي يقتدر المكلف عليها وما قاله خلاف التحقيق والتحقيق عندهم الاول (قوله وقد يستعمل) أي النهي بمعنى صيغته وحاصله أن صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز كالتهديد والدعاء والتماس واختلاف فيما وضعت له فتقبل انها وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أعضاده وقيل انها وضعت لطلب ترك الفعل أي لطلب

(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض

الآتي بصيغته نفسه عليا فان كان كذلك فهو نهى حقيقة وان وردت بصيغته مع تخضع من الأدنى فهي دعاء وان وردت من مساو فهمي التماس وانما قلنا ان شرط كون صيغته نهيا حقيقة الاستعلاء لان ذلك هو المتبادر والتبادر أمانة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة دل على الحقيقة يعني وكما قلنا في الامر هناك ان الامر لطلب استعلاء يشمل التذنب والوجوب على ما اختار المصنف خلافا للجمهور وفي كونها نالوجوب فقط نقول ههنا ايضا شأني اطلب الكف استعلاء فيشمل التحريم والكراهة وقيد التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قبل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهي للفور والتكرار جزما لانه لدفع المفسدة فلو شرب حالها لا بد فيهما من الفور وتكرار الكف ليحقق نفي المفسدة قال السكاكي والاشبه أن النهي والامر ان وردا القطع الواقع كان يقال للتحرك اسكن أو لا تحرك فمدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تسكن ولا يخفى ما في قوله لاتصاله لانه في معنى الاستمرار فكأنه قال وان أريد بهما الاستمرار فهما للاستمرار تأمله (وقد يستعمل) النهي بمعنى صيغته (في غير طلب الكف) استعلاء الذي هو معناه الأصلي على قول من قال ان مدلوله طلب فعل هو الكف عن الفعل بناء على أنه لا يكف إلا بفعل لعدم القدرة على عدمه والكف المذكور هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهي عنه ويستدعي تقدم الشعور بالمكفوف وقد تخرج صيغة لا تفعل عن حقيقتها فتستعمل مجازا في أحد أمور منها الكراهة وهو كثير ومنها

عدمه (قوله في غير طلب الكف) الصراحة للعهد أي لطلب الذي مع الاستعلاء السابق بأن يكون لا طلب أصلا وطلب بدون استعلاء وقوله كما هو أي طلب الكف عن الفعل مذهب البعض أي كما هو معناه الأصلي على مذهب البعض وهم الاشاعة فأنهم يقولون ان مدلول النهي طلب الكف عن الفعل استعلاء فانه أي المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي أن النهي حقيقة في الطلب المذكور الا اعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا أن الامر حقيقة فيما يعم الإيجاب والتذنب والجمهور على أن النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الإيجاب (قوله كما هو) أي طلب الترك مذهب البعض أي كما هو المعنى الأصلي للنهي على مذهب البعض وهو أبو هاشم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهي طلب عدم الفعل فتعلقه أي المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الأولون وهم الاشاعة بان عدم الفعل نفي شخص وهو غير مقدور للكف ولا يكف إلا بالأفعال لكونها المقدورة للشخص وبأن عدم الفعل مستمر من الأزل فلا يكون أثر للقدرة الحادثة فتعين أن يكون متعلق النهي الكف المذكور اذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهي عنه واجاب أبو هاشم بأن دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار أن الشخص قادر أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدورا والحال ان يكون أثر للقدرة الحادثة واستدل أبو هاشم لما قال بأن الناس يمدحون من دعى الى الزنى وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضد ورد عليه بأننا لانسلم أنهم يمدحونه على عدم الفعل بل

أو الترك كأنه يهدد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى

عده حونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الرضى بالاشتغال بغيره فحصل من هذا أن الاشاعة بقولون المطلوب بالنهى المكف والمعتزلة يقولون المطلوب به الترك فعلى الأول لا يحصل الامتنال بالترك لأن قصد كان ترك ذاهلاً أو ناسياً لا بالكف يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه ويحصل الامتنال بالترك المذكور على الثاني لأن عدم الفعل لا يستدعى الشعور به فإن قلت يلزم على الأول أنهم من ترك شرب الخمر مثلاً ذهولاً أو نسياناً لعدم امتناله ولا قائل بذلك قلت الامتنال شرط الثواب وأما انتفاء الأثم فيمكن فيه عدم الفعل وعلى القول الثاني وهو أن المكاف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى أي بما يقتضى النهى كإفلاته لكن لا بد في الثواب من نسبة الترك المستلزمة للشعور ثم ان قولهم (٣٣٦) ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالاضد يبطل عن اداعية له كالانبياء

(أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا في أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كأنه يهدد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى)

عنه (أو) في غير طلب (الترك) على وجه الاستعلاء الذى هو معناه الاصل على قول من يقول ان مدلوله طلب عدم الفعل وهو المعبر عنه بالترك بناء على أنه يكلف بعدم الفعل أى بتركه بناء على أن القدرة عليه بسبب القدرة على التمسك بضد المنهى لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعى تقدم الشعور به ولكن الجارى على اللسان أن الترك بمعنى المكف فيستدعى تقدم الشعور اذ لا يقال فيمن لم يحظر بباله فعل أصلاً ولم يفعله أنه تركه وعلى الأول وهو أن المكاف به المكف فلا يفعله مقتضى النهى الامن استشعر المنهى فتركه فلا يمتثل النهى من لم يفعل المنهى ذاهلاً عنه فيلزم أن لا يمتثل به إلا أن يقال الامتنال شرط الثواب بشرط انتفاء الأثم فيمكن فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو أن المكاف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى أي بما يقتضى النهى ولكن لا بد في الثواب من النسبة المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالاضد يبطل عن اداعية له كالانبياء وأيضاً حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالاضد وذلك هو حاصل القول الأخير فقد عاد الامر الى أنه لا قدرة في النهى بسبب التلبس بالاضد مطلقاً والأثم ساقط بعدم التلبس بالمنهى ولو بلا شعور والثواب لا يفيده من النسبة على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان اختلف بينهما لا تظهر له غمرة بينة أه يعقوبى (قوله بالاشتغال الخ) متعلق بمحذوف أى ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقاً بمكف لاقتضائه أن مدلول النهى المكف مع الاشتغال مع أن مدلوله المكف فقط كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو نفس أن لا تفعل)

أي نفس عدم الفعل وقصره بذلك لان الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه وعلى فعل وكلاهما الضد وعلى عدم فعل المقدور وقد ادعى ما في المواقف وهذه المعاني ليس شئ منها غير ادعائنا وانما المراد عدم فعل المقدور مطلقاً كذا في عبد الحكيم واذ علمت أن الترك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح في تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله كأنه يهدد) أى كالتهويل والتوعيد وهذا امثال غير الطلب الذى تستعمل فيه صيغة النهى مجازاً (قوله لا يمتثل أمرى) أى اترك أمرى وانما كان هذا توبيخاً للعلم الضروري بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره لان المطلوب من العبد الامتنال لعدمه ودل على النوع واستحقاقه العقوبة بعدم الامتنال والتهديد خبر في المعنى اذ كانه قال سترى

التهديد كقولك لمن لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى ومنها الاباحة وذلك في النهى بعد الايجاب قاله اباحة الترك ومنها بيان العقوبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله عاقلاً أى عاقبه الظلم العذاب لا الغفلة كذا قيل وعلم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخاطب عبداً ذلك قلت النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهى عن كل ما نهى عنه غيره الا ما خص وأما خطابه بذلك مع القطع بأنه لا يصدر منه فعله ليعلم أن غيره ممنهى عنه الشئ يتسبب عنه التحويل على محالته

واعلم أن هذه الأربعة أعني التقي والاستفهام والامر والنهي تشترك في كونها اقربية دالة على تقدير الشرط بعدها

(قوله وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتهديد وأورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما الاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو التمسك لأن كلامهما طلب **كف** على القول الأول وطلب ترك على القول الثاني لأعلى سبيل الاستعلاء وقد يجب أن في كلام المصنف حذفوا التقدير وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق في غير الطلب أصلاً كالتهديد والطلب لأعلى وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما مرشد الله إعادة الكاف أو أن إضافة طلب للكف لغه مد أي في غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما أثرنا إلى ذلك سابقاً واصله بل ما ذكره الشارح أن صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازاً وذلك إذا كانت على وجه التخصع والتذلل كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل (٣٢٧) للالتماس وذلك إذا كانت من المساوي بدون استعلاء

وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الأربعة) يعني التقي والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها

ما يلزمك على ترك الامر والعلاقة بين النهي وانتهيد استلزام النهي للوعيد ومن جملة ما تستعمل فيه الصيغة غير ما تقدم الدعاء بأن تكون من الأدنى إلى الأعلى كقولنا ربنا لا تؤاخذنا والالتماس بأن تكون من المساوي كقولك لا تعص ربك أيها الأخ والعلاقة مجرد الطلب فهي من استعمال ما لا يخص الذي هو طلب الكف استعلاء في الأعم الذي هو مطلق الطلب (وهذه الأربعة) يعني التقي والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) فيؤتى بالجواب بعدها مجزوماً بأن المقدرة مع الشرط وذلك لأن الأربعة تشترك في الطلب حقيقة وطلب الشيء يشعر بأنه انما طلب الامر بترتب عليه غالباً وأما كونه مطلقاً بالذات فينادى فيكون مضمون متعلق الطلب بناء على الغالب سبباً في ذلك المترتب فصح تقدير ذلك المضمون شرطاً ليكون ما ذكر بعده جواباً لأن الشرط اللغوي سبب في المعنى فيخرج ذلك الجواب بذلك المقدر وهو الذي مر عليه المصنف وقيل الجواب مجزوم بنفس متعلق الطلب لأنه في معنى الشرط من غير حاجة لتقدير شرط أصلاً وقيل مجزوم به لنمائه عن ذلك والشرط وهو ما انفاربان وأما قال يجوز لأنه يجوز أن يرفع ما بعده على الاستئناف ولو صح كونه جواباً ثم الشرط المقدر ما نفهم من باب أولى ومنها الامام بقوله ولا تخشبن الذين قتلوا ومنها الدعاء بخور بنا لا ترغ قلوبنا ومنها الالتماس كقولك لنظيرك لا تفعل هذا والظاهر أن صيغة لا تفعل فيها حقيقة ومنها التماس كقوله تعالى لا تعذبوا قد كفرتم بعد ايمانكم ولا يخفى ما في هذا ومنها الارشاد كقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبدلتم تسألوا كما قاله في البرهان وفيه نظر بل هو للتحريم وينبغي أن يمثل له بقوله عز وجل ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله ويمكن أن يكون منها التسوية مثل اصبروا ولا تصبروا ومنها الاثارة مثل اخشوها ولا تنكحوا ومنها التمني بخو قولك لا ترحل أيها الشهاب ومنها الامتنان نحو ولأننا كلوا ومنها الاحتقار والتقليل كقوله تعالى ولا تمدن عينيك فهو احتقار للدنيا قاله الامام في البرهان وفيه نظر بل هو للتحريم ومنها نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وفيه نظر لأنه نهى تحريم وغالب ما تقدم من المعاني التي استعملت فيها صيغة افعول ممكن ورود هذه الصيغة (وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ) ش أي هذه الافواع الأربعة من الانشاء وهي التقي والاستفهام والامر والنهي

يؤخذ من الامثلة والافلا نحو قولك ان يتسلك أشرب زيد في السوق اذا لمعنى لتولنا ان تعرفني يتسلك أشرب زيد في السوق فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحاً ووجه الاختصار والالتكاف على الموقف وقد أشار الشارح في حله لبيان المراد ثم ان مراد المصنف بالجواز الجواز في الجملة والافاداً قصدت السببية وجب الجزم وان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب المعنى المراد في يجوز نظر الجواز رفع ما بعده ما على الاستئناف ولو ضوح كونه جواباً ثم ان ظاهر المصنف أن صيغة الامر والنهي والتمني اذا استعملت في غير معانيها الحقيقية لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعني مع أدائه ولا بد من هذا لأن تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أدائه نحو الناس مجزون بأعمالهم ان خير خفي ولو قال تقدير الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط اذا لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الأربعة قرأت للهدف فاطلاق جواز التقدير معها وتقيدها مع

يؤخذ من الامثلة والافلا نحو قولك ان يتسلك أشرب زيد في السوق اذا لمعنى لتولنا ان تعرفني يتسلك أشرب زيد في السوق فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحاً ووجه الاختصار والالتكاف على الموقف وقد أشار الشارح في حله لبيان المراد ثم ان مراد المصنف بالجواز الجواز في الجملة والافاداً قصدت السببية وجب الجزم وان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب المعنى المراد في يجوز نظر الجواز رفع ما بعده ما على الاستئناف ولو ضوح كونه جواباً ثم ان ظاهر المصنف أن صيغة الامر والنهي والتمني اذا استعملت في غير معانيها الحقيقية لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعني مع أدائه ولا بد من هذا لأن تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أدائه نحو الناس مجزون بأعمالهم ان خير خفي ولو قال تقدير الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط اذا لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الأربعة قرأت للهدف فاطلاق جواز التقدير معها وتقيدها مع

كقولك ليت لي ما لا أنفقه أي أن أرزقه وقولك أين بيتك أزرك أي أن تعرفني به وقولك أكرمني أكرمك أي أن تكرمني قال الله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالحزم فاما قراءة الرفع فقد جعلها الترخيصة على الوصف وقال السكاكي الأولى جملها على الاستثنائي دون الوصف لأنه لا يجزئ قبل ذكر ما عليهم السلام وأراد بالاستثنائي أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانه لما قال فهب لي وليا قبل ما تضمنه به فقال يرثني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء وقولك لا تشتمني يكن خيرا لك أي أن لا تشتم

غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء عن القرينة بل لأن الحذف معها لا يستقل عن القرينة لأنهم انفسها قرائن ثم لا يجزئ أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهذا المقام فالبحث عنه هنا من فضول الكلام (قوله مجزوما بأن المضمرة مع الشرط) أي مع اضمار الشرط وفيه اطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليق الحاصل بين الجملتين فهو مشترك (٣٢٨) وما ذكره المصنف والشارح من أن الجزم بالأداة المقدرة مع فعل الشرط

أحد أقوال في المسئلة وقيل ان الجزم نفس تلك الامور الاربعة من غير حاجة الى تقدير شرط أصلا وذلك لتضمنها فعل الشرط وأداته وقيل الجزم بهذه الامور لنيابتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين وهذا ان التولان متقار بان وقيل ان الجزم لام مقدرة (قوله أي ان أرزقه الخ) اعلم أن الشرط المفرد ما نفس مضمون الطلب المذكور ان كان صالحا واما لازمه وقد مثل المصنف لما قدره في لازم في التثنية بقوله كقولك الخ فالتثنية وهو أن يكون له مال هو الذي يقدر شرطه لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ولما كان المراد من

مجزوما بأن المضمرة مع الشرط (كقولك) في التثنية (ليت لي ما لا أنفقه) أي ان أرزقه أنفقه (و) في الاستفهام (أين بيتك أزرك) أي ان تعرفني به أزرك (و) في الامر (أكرمني أكرمك) أي ان تكرمني أكرمك (و) في النهي (لا تشتمني يكن خيرا لك) أي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وذلك لان الخامل للتكلم

مضمون المذكور واما لازمه وقد مثل لما قدره في لازم في التثنية بقوله (كقولك) في التثنية (ليت لي ما لا أنفقه) مجزوم أنفق فالتثنية وهو أن يكون له المال هو الذي يقدره الشرط لكن لما كان وجود المال بالارزاق عبر عنه به فقال في تفسير الشرط (أي ان أرزقه أنفقه) وهو ظاهر (و) كقولك في الاستفهام (أين بيتك أزرك) ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كان يقول عرفني مكان بيتك قدرا الشرط من معنى التعريف فقال (أي ان تعرفني) أي ان تعرفني مكان بيتك أزرك فيمما تقدم أن المسؤول عنه يكون سببا لما يترتب عليه وهذا مما قدره في لازم نظر للمسؤول عنه وقد يقال انه مما قدره في نفسه المسؤول لان الاستفهام سؤال التعريف أي طلب التعريف (و) كقولك في الامر (أكرمني أكرمك) وظاهر أن المقدره هنا شرط من الاكرام ولذلك قال في تفسيره (أي ان تكرمني أكرمك) كقولك في النهي (لا تشتمني يكن خيرا لك) ولما كان المطلوب في النهي الكف كان الترتيب انما هو على نفي النهي فلذلك قدر الشرط منفيا فقال (أي ان لا تشتمني مجزوم أن يجزوم بعدها المضارع وانما قال مجزوم لانه لا يجب بل يجوز رفعه على الاستثنائي وفي جازمه أقوال الأولى ان كلامها ضمن معنى حرف الشرط وفعله فعني أسلم تسلم ان تسلم وضمن أسلم معنى ان تسلم ونسب هذا للتحليل وسيبويه واختاره ابن مالك الثاني أن جملة الشرط حذف وتاب هذه الاشياء عنها في العمل وهذا مذهب الفارسي والسيدي وصححه ابن عصفور الثالث أن الجزم بلام مقدرة الرابع أنها مجزومة بشرط مقدر قبلها واختاره شيخنا أبو حيان أي قبل المجزوم وبعد هذه الامور وهذا هو الذي قاله المصنف فقوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي بعد التثنية والاستفهام والامر والنهي وانما

الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كانه يقول عرفني مكان بيتك قدرا الشرط من معنى التعريف (قوله أي ان تعرفني به أرزقه) انظر ان أعرفه لان السبب هو المعرفة سواء كانت بتعريف الخطاب أو بدونه (قوله ان لا تشتمني) يشتم من تقدير المصنف الشرط في الامثلة المذكورة أن الشرط بقدر من جنس ما قبله من اثبات أو نفي ففي لا تشتمني بقدر ان لا تشتم كما قال المصنف لان تشتم وفي أسكرني بقدر ان تكرمني لان لم تكرمني لان الطلب لا يشعر بذلك وتشتم من باب ضرب ونصير كما في القاموس (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي بيان تقدير الشرط بعد ذلك كونه كونه وحاصله أن هذه الاربعة لا يطلب المتكلم بالكلام الطلبي اما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر واما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب فاذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقعه على المطلوب ظن الخطاب أن المطلوب مقصود لاجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقعه على المطلوب فتناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام

(قوله على الكلام الطلبي) أي بخلاف الكلام الخبري فإن الحامل عليه أفادته المخاطب لضمونه وألازم مضمونه (قوله أما ذاته) أي هو هذا نادر (قوله أو غيره) أي أو مقصودا لغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المناسب فقول الشارع على حصوله أي حصول المطلوب وقوله وهذا أي يتوقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط فإذا ورد جزاء عقب الأمر نحو أكرمني أكرمك كان المطلوب مقصودا لغيره فأكرام المخاطب لمتكلم مقصودا لأجل أكرام المتكلم للمخاطب وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحو أكرمني بلا زيادة كان محتملا لأن يكون مقصودا لذاته ولا يكون مقصودا لغيره فإذا كان المطلوب مقصودا لذاته فلا يقدر الشرط بخلاف ما إذا قصد لغيره (قوله لا توقف الخ) علة لقوله أو لغيره أي أو مقصودا لمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له إذا الشرط هو التعليق وبزمنه التوقف (قوله فإذا ذكرت الطلب) أي الكلام الطلبي وقوله بعده أي بعد ذلك (٣٣٩) الطلب وقوله ما أي شيئا وقوله يصلح

توقفه أي توقف ذلك الشيء نحو أكرمني بعده أكرمني بأن قلت مثلا أكرمني أكرمك فقد ذكرت الطلب وهو أكرمني وذكرته بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الأكرام المتعلق بالمخاطب بخلاف أين يتك أضر بزيد في السوق فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة الميت اللهم الآن يكون المراد أضر بزيد في السوق أمام بيتك (قوله غلب الخ) جواب إذا وكون فاعل غلب والمطلوب مثلا أكرام المتكلم في المثال السابق (قوله لذلك) أي لأجل ذلك المسد كور بعده وهو

على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا لمتكلم أما ذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرته بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لأنفسه فيكون إذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء نظاهرا ولما جعل النجاة الأشياء التي يضمن الشرط بعدها

يكن خيرا وذلك لما تقدم أن الطلب يقتضي أن المطلوب أن لم يكن طلبه لذاته فالأمر بترتب عليه فإذا أتى بعد الطلب بما يصلح أن يترتب على المطلوب جزم جوابا بشرط مقدر دل عليه ذلك المطلوب أو جزم بذلك المطلوب لاقتضائه ذلك المترتب كما يقتضيه الشرط فتاب عن الشرط أو تضمنه على ما تقدم من الخلاف في موجب جزم الجواب فذكر الشيء الذي يصلح لالترتب على المطلوب بعد ذلك كقول المطلوب الذي هو مضمون جملة الطلب يفهم ترتيب ذلك الشيء على المطلوب من إثبات أو نفي كما يترتب الجواب على الشرط ولهذا قيل إن الشرط يقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفي ففي لا تشتم بقدران لا تشتم كما قال المصنف لأن تشتم وفي أكرمني بقدران تكرمني لأن لم تكرمني لأن الطلب كلفرنا لا يشعر بذلك وقيل يجوز تقديره بخلافه لا القربة وعليه يجوز إذا قلت لا تعص تعاقب بجزم تعاقب على تقدير أن تعص تعاقب وكذا إذا قلت اترك الذنب تعاقب فيقدر أن لم تترك الذنب تعاقب ولكن تقدير الإثبات بعد النفي على هذا أشهر من العكس لأن في النفي تعرضا لذلك المثبت وهو النفي

حصل الجزم بعد الأربعة لأن الشرط سبب للجزاء أعني سببا في الاعيان وإن كان مسببا في الأذهان فتناسبا وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء وإن كان أيضا طلبا لا نازعا في الطلب الذي يجزم جوابه أن يكون قصد منه فائدة سبب بترتب عليه والنداء ليس فيه طلب غير إقبال المخاطب وقد أورد على تقدير الشرط قوله عز وجل قل للذين آمنوا يغفروا فافعلوا كان التقدير إن تغفروا لهم يغفروا لهم من القول الغفران وأجيب بأن علة القول لهم سبب وقد يختلف الغفران

(٤٣ - شروح التلخيص ثاني) ما يصلح توقفه على المطلوب (قوله لأنفسه) أي لأنفس ذلك المطلوب (قوله فيكون إذا) أي إذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وغلب الخ (قوله معنى الشرط) وهو توقف الشيء على الشيء (قوله في الطلب) أي في الكلام الطلبي وهو متعلق بظاهرا الذي هو خبر يكون وقوله مع ذلك الشيء أي الذي يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزء وهو متعلق بالمطلوب أي فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذكر ذلك الجزء أي حينئذ فتناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبي له قائل (قوله ولما جعل الخ) هذا جواب عما يقال إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة مع أن النجاة عددها خمسة بزيادة العرض فواجه مخالفة المصنف لهم وحاصل الجواب أن العرض لما كان مؤلدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخل فيه فذكر الاستفهام مغن عنه والنجاة نظروا إلى التفصيل فعدوها خمسة وإن كانت ترجع لأربعة على جهة الإجمال

وأما العرض كقولك لمن تراه لا ينزل ألا تنزل تصب خيرا أي إن تنزل فلو لم ينزل الاستفهام وليس به لان التقدير انه لا ينزل فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل

(قوله خمسة) أي والحال أن المصنف ذكر أنها أربعة فرعايتهم أن المصنف أغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذي هو الخامس في كلامهم ولا وجه له أشار الخ واعرض على الشارح بأن الخفاء جعلوا الأشياء التي يضمن الشرط بعدها أكثر من خمسة لان ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والالتماس والتخصيص بل والتبرجى عندهم بعضهم وكذلك الخبر الذي بمعنى الطلب بحوائف الله امرؤ فعل خبرا يثب (٣٣٠) عليه الآن يقال كلام الشارح مبني على قول من جعل الدعاء

والالتماس داخلين في الامر بناء على أنه طلب فعل غير كف فقط وعلى قول من يقول لاجزاء للتبرجى ولا جزم بعده أو أنه رأى دخول التبرجى في التمني والتخصيص في العرض كذا قيل وفيه أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذي بمعنى الطلب (قوله أشار المصنف إلى ذلك) أي إلى رد ذلك أي إلى رد جعلها خمسة وأنه كان عليهم أن يجعلوها أربعة لان العرض مولد من الاستفهام (قوله وأما العرض) أي وهو طلب الشيء طلبا بلاحت وتأكيدا وكذا التخصيص وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك هلا تنزل تصب خيرا فهما مولدان من الاستفهام لانهما لا يكونان الامع أنه فيكونان داخلين فيه فذكره معن عنهما

خمس أشار المصنف إلى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل عندنا تصب خيرا) أي إن تنزل تصب خيرا (فولد من الاستفهام)

فإذا تناسب الترتب عليه كان قريبا بخلاف الإثبات فلم يتضمن الشيء عور بالمنق من حيث انه منق ولما خيف أن يتوهم أن العرض أغفل ذكر جزم الجواب بعده مع أنه وارد بين أنه داخل في الاستفهام يقال (وأما العرض) وهو طلب الشيء طلبا بلاحت ولا تأكيد (كقولك ألا تنزل تصب خيرا) يعني وكذلك التخصيص وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك هلا تنزل تصب خيرا (ف) هو غير خارج عما ذكر لانه (مولد من الاستفهام) لانه لا يستفاد الامن أنه فهو داخل في الاستفهام وينبغي له أن يذكر أن التبرجى إذا جزم الجواب بعده فلا لحاقه بالتني كما تقدم فهو داخل حكمافي التني أيضا وانما قلنا ان العرض داخل في الاستفهام لانك اذا قلت ألا تنزل تصب خيرا مثلا فالهزة فيه للاستفهام في الاصل ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن أو نزل منزلة المعجوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن الجوهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض ولما نعد الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض لما منع وقيل يغفروا محكي بالقول وأصله اغفروا ولكن جاء على المعنى كقوله قال زيد قام ويكون لفظه قت ومنه حذف زيد ليخرجن وانما قال لا يخرجن ونظير الآية قوله تعالى قل الذين آمنوا يقيموا الصلاة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع فقال الزمخشري انه على الصفة وقال السكاكي انه على الاستئناف كانه قيل له ما تصنع به قال يرثني فلم يكن دخلا في المطلوب بالدعاء ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدم استجابة الدعاء فان يحكي مات في حياة زكريا عليهم الصلاة والسلام فليترد عليه شيئا أن أحدهما أن هذا المحذور الذي فرضه لازم له على قراءة الجزم فهما كان عذر عنهما كان عذرا عن كونه صفة وعن استجابة الدعاء الثاني أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور بخلاف الاستئناف فانه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه يرثه فيلزم الخلف وهو ممنوع في هذا المحل وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف بل يلزم عدم ترتب الغرض فان التقدير بأنه يرثني وفيه نظروا انما الصواب أن المراد اذ العلم والنسبة كما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجبت دعوتهم صلى الله عليه وسلم وحصل له مقصوده بتمامه قبل موته يحكي عليهم الصلاة والسلام ص (وأما العرض إلى آخره) ش العرض كقولك ألا تنزل تصب خيرا تقدم أنه مولد عن الاستفهام

(قوله فولد من الاستفهام) أي الانكارى لانه في معنى التني وقد دخل على فعل منق فيفيد ثبوت الطلب ولا شك أن الاستفهام الانكارى أصله الحقيقي جعل على الانكار لمناسبة المقام المقضى لاطهار محبة ضد مدخوله فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقي وان كان بواسطة فسد قط ما يقال ان الذي بقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقي والعرض لم يتولد منه وانما تولد من الانكارى وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مغنيا عن العرض كذا قرر شيخنا العدوي وبما علمت من أن هذا الاستفهام انكارى وأن انكار التني اثبات ظهور لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده لان الشرط المقدر بعده الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعني الإثبات والتني فلا يجوز تقيده بالمثبت بعد المنق وبالعكس خلافا للكسائي المجوز لذلك تعويلا على القرينة

وهو محال وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقريضة جائز أيضا كقوله تعالى فأنله هو الولي أي أن أرادوا وليا بالحق فأنله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب أي لو كان معه اله اذن لذهب

(قوله وليس) أي العرض (قوله لان الهمة فيه) أي في المثال المذكور الممثل به للعرض وحاصله أن الهمة في المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفي ويمنع حمله على حقيقة وهو الاستفهام عن عدم النزول العلم به فحمل على الانكار لعدم النزول فتولد منه عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (قوله امتنع حمله) أي حمله الاستفهام في المثال (قوله العلم بعدم النزول) أي والاستفهام الحقيقي انما يكون عند الجهول وقد يقال ان العلم بعدم النزول في الحال لا يمنع أن يراد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول في المستقبل كما تقول لمن تعلم عدم معرفته الآن أناسا فرغدا الآن يقال هذا تعليل لعدم إرادة الاستفهام عن عدم النزول في الحال وفي الكلام مقدمة مطروقة وهي وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول في المستقبل إذا السؤال عنه لا يتعلق به غرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به (قوله مثلا) راجع للنزول أي واللعلم بعدم الحديث (قوله فتولد عنه) أي عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقة (٣٣١) (قوله فريضة الحال) أي وهو العلم بعدم النزول والاضافة

لبيان وقوله فتولد منه أي بواسطة حمله على الانكار لان انكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبته ففي المثال المذكور انكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع اطالب الفهم مستملا في طلب الحصول (قوله وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله ويجوز تقدير الخ) لماذا كرم المصنف تقدير الشرط بعد الامور الاربعة السابقة أشار الى تفهم الحكم وأنه جائز في غيرها أيضا تنكيرها للفائدة وتأنيباً بتقديره

وليس شيئا آخر برأسه لان الهمة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد عنه معونة قريضة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (في غيرها) أي في غير هذه المواضع (لقريضة) تدل عليه (نحو أم اتخذوا من دونه أولياء) فأنله هو الولي أي ان أرادوا أولياء بحق فأنله هو الذي يجب

حمل على الانكار بقريضة انما هو محبة ضده مدخولها ومعلوم أن انكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبته فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذي هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده وانما تولد من مجازية الذي لم يذكر أن الجواب يجزم بعده تأمله ثم ذكر أن تقدير الشرط لا يختص بعندية الامور الاربعة السابقة فقال (ويجوز) تقدير الشرط مع الانبان بالجواب (في غيرها) أي بعد غير هذه الاربعة (لقريضة) دلت على ذلك وذلك (نحو) قوله تعالى (أم اتخذوا من دونه أولياء فأنله هو الولي) فتولد تعالى فأنله هو الولي جواب شرط مقدر (أي ان أرادوا أولياء بحق) فأنله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه هو المولى والسيد لا يشاركه أحد في ذلك والقريضة وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة أداة الاستفهام

فلذلك يجزم الفعل في جوابه كما يجزم في جواب الاستفهام وانما لم يقل انه استفهام لانه لا يريد نقل ما في الخارج لما في الذهن فانه عارف قلت وقد تقدم أنه يمكن رجوعه الى الاستفهام وكان المصنف يريد أنهما كان صيغة استفهام الحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضي أنه نوع خامس من الطلب يجزم الجواب بعده كما يجزم بعد الاربعة ص (ويجوز في غيرها لقريضة) ش أي يجوز في غير هذه الامور تقدير الشرط نحو فأنله هو الولي التقدير ان أرادوا وليا بحق فأنله هو الولي لا غيره والقاء هي القريضة

(قوله في غيرها) أي بعد غيرها (قوله أي في غير هذه المواضع) يعني التي جزم فيها المضارع فلا يرد أن قوله أم اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق لان الاستفهام هنا غير حقيقي بل هو بضمي بمعنى لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا والذي مر الاستفهام الحقيقي (قوله اقر بنية تدل عليه) وذلك كالفاء في الآية الداخلة على الجملة الاسمية فانما تدخل في تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه تعالى وليا (قوله فأنله هو الولي) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المذكور في أي ان أرادوا أولياء بحق فليتخذوا الله وحده لانه هو الولي لانفس الجواب وذلك لان ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا أي سواه أرادوا اتخذوا وليا لم يردوه وحينئذ فإرادة الولي لا تكون سببا في كون الله تعالى هو الولي فلا معنى لتعلقه على ذلك الشرط ثم ان تعريف المسند وضمير الفصل اقصر الافراد كما يشير له قول الشارح فأنله هو الذي يجب أن يتولى وحده لان الآية نزلت في حق الشريكين القائلين بشركة الغير مع الله في كونه وليا لعبودا بالحق وليس اقصر القلب على ما وهم به بعضهم وهذا الوهم نشأ له من قوله تعالى أم اتخذوا من دونه ورده عليه بان لفظ دون تستعمل للامفراد أيضا (قوله أي ان أرادوا أولياء بحق) أي بالفساد والاخلال وصفا واذن لا حالاً وما لا

(قوله أن يتولى) بضم الياء أى يتخذ وليا وقوله ويعتقد الخ بنفسه ليرى مقابلة (قوله وقيل الخ) وجه مقابلة هذا المقابلة المصنف أن المصنف يجعل الفاء فى الآية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل وليست عاطفة لجمله على جملة أخرى ولا حاجة الى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل أن الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفي والنفي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتيب العلة على المعلول والسبب على المسبب اذ لا شك أنه لو قيل لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا وحينئذ لا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجة اليه وحينئذ فالفاء للسببية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله انكار توحيج) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها انكار توحيج وهذا الاختلاف فيه على القولين وذلك لأن أم منقطعة بمعنى بل والاصل بل اتخذوا والاستفهام للانكار (٣٣٣) وأولياء ذكره فى سياق النفي فتفيد العموم وحينئذ فيكون قوله أم

أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لا شك أن قوله أم اتخذوا انكار توحيج بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالتعالى هو الولي من غير تقدير بشرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فالتعالى هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ

فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواء تعالى أولياء فيفهم منه صريحاً أن من أراد اتخاذ سواء تعالى فهو فى ضلال وهلاك ويفهم منه ضمناً أن من أراد ما لا توأمعه وأراد الاستمسك بالعروة التى لا تنفصم فليتخذ الله تعالى ولياً بدون غيره وحذف الشرط وأتى بلازم الجواب فى موضعه فأصل الكلام على هذا أن أرادوا أولياء بلا بطلان أى بفساد وظل وصفوا ذاتاً واحلاً وما لا فليتخذوا الله تعالى ولياً لأنه تعالى هو الولي المنفرد بالقدرة العامة والمشيشة التامة والعزة الباهرة وصح الجواب بضمون الجملة لكونه علة للجواب كما قدرنا وعلى هذا لا يراد أن يقال لا يصح الجواب بالجملة الاسمية عن الشرط لمضيه ودلالته على الدوام مع أن ارادة الولي لا يكون سبباً فى كون الله تعالى هو الولي وانما قلنا ان هذا ليس مما تقدم لان الاستفهام الحقيقى لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله تعالى ولياً ولاجل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فالتعالى هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب فكانه قيل لا ينبغي أن يتخذ من دون الله ولياً بسبب أن الله هو الولي والسيد فلا يتخذ غيره فعندئذ لا يحتاج الى تقدير الشرط المذكور كما لا يقدر فى قولك مثلاً لا ينبغي لك أن تعبد سوى الله تعالى فالتعالى هو المعبود أى انما كان لا ينبغي لك ما ذكر بسبب أن الله تعالى هو المعبود بحق وعطف الجملة السببية على مسببها موجود وبأتى ما يعرف منه ذلك ان شاء الله تعالى فى الفصل والوصل ورد بان الكلام اذا كان بمعنى كلام آخر لا يلزم فيه أن يكون كهو فى كل شئ لجواز أن يخالفه فى بعض

فى ذلك وحذف الجملة الشرطية أطلق الجمهور جوازه فأما حذفها وبقاء ان فلا كثرون على الجواز وذهب بعضهم الى أنه لا يحذف الفعل الامع بقاء لا التى قبله منفيها وهو الذى ذكره الشيخ أبو حيان فى تفسير قوله تعالى فتاب عليكم وان كان اختار فى شرح التسهيل الجواز مطلقاً ويجب أن يستثنى من عبارة من تكلم على حذف فعل الشرط ان سمي فاسيف وان أحسن المشركين استجارك فالكلام حينئذ انما هو فى حذف جملة الشرط بأسرها وأما حذفها مع ان فالرخصى كثر الاستعمال له ورد عليه الشيخ

اتخذوا من دونه أولياء انكارا لكل ولي غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين وانما الخلاف فى الفاء هل هى مجرد العطف كما هو هذا القول أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف فحط المخالفة بين القولين قبول الشارح وحينئذ يترتب الخ (قوله) بمعنى أنه لا ينبغي الخ) أشار الى أن هذا الاستفهام الانكارى بمعنى النفي وأن المنسحق انما هو الانبغاء لا الاتخاذ لانه واقع (قوله) وحينئذ أى وحين اذ كان ذلك الاستفهام انكارياً بمعنى النفي (قوله) يترتب عليه الخ) أى ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود أو ترتب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله كما يقال الخ) هذا تنظير يمتنع عليه وذلك

لان الفاء هنا للسببية لترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب العلة على المعلول وليست رابطة لجواب شرط مقدر فتلها الفاء فى الآية لان أم اتخذوا فى معنى لا ينبغي أن يتخذوا (قوله وفيه نظر) أى فى ذلك القيل نظر (قوله اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ) ما ذكره واقعة على اللفظ (ق) وفيه صفة لها وقوله معنى الشئ فاعل بالطرف والشئ مضاف اليه وهو واقع على اللفظ أيضاً وقوله حكمه بالنصب خبر ليس واضمير المضاف اليه يرجع الى ما وحكمه الثانى منصوب على أنه مفعول مطلق أى ليس حكمه حكمه وضمير راجع لشيء أى ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر مثلاً لا اله الا الله فى قوله أم اتخذوا وان كان فيهما معنى لا ينبغي لكن ليس حكمهما حكم لا ينبغي لان الفاء بعد لا ينبغي فى التعديل بحسب اللفظ لا بعد أم اتخذوا (ق) الصواب أن حكمه حكم الخ جملة اسمية خبر ليس اه

(قوله والطبع) أى العقل (قوله لا تضرب زيدا) بضم الباء على أن الانافية أى لا ينبغي أن تضربه وقوله بالفاء أى التعليلية العاطفة لـ لا خبرية على مثلها (قوله استفهام انكار) أى حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينبغي (قوله فانه لا يصح الابلوا والحالية) أى لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة (٣٣٣) الخبرية على الانشائية وان كان

الاستفهام بمعنى التثني
فقولنا أنضرب زيدا
معنى لا تضرب زيدا أى
لا ينبغي أن تضربه
واعترض على ما ذكره
الشارح من عدم صحة الفاء
بقول أبي تمام
أحاولت ارشادى فعقلى
مرشدى

أم اشتقت تأديبى فدهرى
مؤدى

وأجيب بأن مراد الشارح
عدم صحة مثل قولنا

أنضرب زيدا فهو أخوك
على أن تكون الفاء تعاملا

للسبب الضمى والشاهد
بذلك هو الذوق السليم كما

ذكره العلامة السيد فى
شرح المفتاح ولا نقض

لذلك بقول أبي تمام لجواز
أن تكون الفاء فيه تعليل

للسبب المقدر أى الحاجة
الى ارشادك لأن عقلى

مرشدى كذا كروا منله
فى قوله تعالى أفسن زينا

سوء عمله فرآه حسنا فان
الله يفضل من يشاء حيث

قالوا التقدير لا جدوى
للتحسر وقوله فان الله

يفضل من يشاء تعاملا لهذا
المقدر هذا وقد علل

السيد فى شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء فى قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فانه هو الذى للتعليل لأنه ليس بمعنى

الماضى فلا يصح أن يعامل به ما هو ماض وفیه بحث اذ يمكن فى صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التى خبرها

صفة مشبهة بعمونة المقام انتهى وله الماضى على أن القرينة قائمة بأن مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد
بزمان تقدير أه فترى

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أنضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار فانه لا يصح الابلوا والحالية (ومنها) أى من أنواع الطلب (النداء)

اللازم فانك اذا قلت مثلا أنضرب زيدا على أن الاستفهام للانكار لم يصح أن تعطف عليه قولك فهو أخوك بالفاء وانما يصح فيه وهو أخوك على الحالية مع أنه بمعنى لا تضرب زيدا وهذا الكلام أعنى قولك لا تضرب زيدا لما كان اخبارا فى المعنى لانه معنى لا ينبغي أن تضرب يصح أن تعطف عليه الجملة المذكورة فقوله لا تضرب زيدا فهو أخوك بلا تقدير شرط والشاهد فى صحة هذا الكلام وهو لا تضرب زيدا فهو أخوك دون أنضرب زيدا فهو أخوك الذى لا ينبغي أن تضرب زيدا الذى هذا التنظير بأن أنضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا ينبغي أى لا يليق أن تضرب زيدا الذى هو معنى المفسر به وهو لا تضرب اذا لانكار معناه التثني ولو فسر هنا بالتثني تجوزا كما أشيرنا اليه انكارا للانبياء والى اقامة الضرب وهو ما شئت لفان فلم يتحقق كونهم مابعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان فى اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى ثم منع قولنا أنضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الجملة للعطف قد لا يسلم كفى قوله

* أحاولت ارشادى فعقلى مرشدى * اذ لا يحسن التدبير هنا ولكن هذا الابدع على المصنف لانه انما ادعى جواز التقدير وانما يرد على من حمل كلامه على وجوب التقدير تأمله والله أعلم (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال حسا ومعنى يحرف نائب مناب أدعوسواء كان ذلك الحرف ملفوظا كإياد أو مقدر كيموسف أعرض عن هذا ولا يجزم الفعل بعده جوابا لان مفاد الحرف ومدلوله أدعو وأما الاقبال فهو مطلوب باللزم لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما فى الطلب السابق بخلاف ما لوصرح بالفعل فقبل قبل جازم الفعل بعده جوابا بان يقال مثلا أعلمك وهذا مما يعلم به أن الشئ الضمى ليس كالصريح وأيا وهما من حروفه للبعد وقد ينزل القريب كالبعيد لغفلة أو قوم أو لتزويل المنادى منزلة ذى غفلة لعظم الامر المدعوله

أبوحيان حيث قد ران فعلتم فتاب عليكم بان حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز الابدع الامر ونحوه مما يجزم فى جوابه غير أن الشيخ نقل عنده قوله تعالى فيقسمان بالله ان ارتبتم عن الفارسى جواز ذلك وتقديره كما قيل فيقسمان قال وفيه تكلف ولم يمنع وكذلك نقله عن الزمخشري فى تقديره فى قوله تعالى فانه هو الذى لم ينكره قال السكاكى وغيره يحذف الجزاء كقوله تعالى قل أرأيتم ان كان من عند الله الآتية وذكر غيره أنه يحذف الشرط والجزاء معا قال الشاعر

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معذما قالت وان

ونص ابن مالك وابن عصفور على أن ذلك ضرورة وغيرهما أطلق الجواز هذا اذا حذف فاع بقاء ان فان حذف ان أيضا فالظاهر جوازه اذا دل عليه دليل ص (ومنها النداء الخ) ش أى الخاف من أنواع الانشاء النداء وحقيقته طلب اقبال المدعوى على الداعى بأحد حروف مخصوصة وأحكامه معلومة

السيد فى شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء فى قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فانه هو الذى للتعليل لأنه ليس بمعنى الماضى فلا يصح أن يعامل به ما هو ماض وفیه بحث اذ يمكن فى صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التى خبرها صفة مشبهة بعمونة المقام انتهى وله الماضى على أن القرينة قائمة بأن مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد
بزمان تقدير أه فترى

وقد تستعمل صيغته في غير معناه كالإغراء في قولك لمن أقبل بتظلم

(قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال المخاطب حسا أو معنفا لا قول كإز يدوانا نحيو يا جبال وباسماء والمراد الطلب اللفظي لأنه هو الذي من أقسام الانشاء (قوله بحرف) الباء لا لـ (قوله نائب مناب أدعو) أي ولكون الحرف نائبا مناب أدعو لا يجزم الفعل بعده جوابا ولا يقال ان فيه دلالة على طلب الاقبال فكانه قيل أقبل وحينئذ فيجزم الفعل في جوابه لا نأقول مفادا الحرف ومدلوله أدعو وأما الاقبال فهو مطلوب بالازم لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالمتصرف بالشروط كما في الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقيل أقبل جازم الفعل جوابا بأن يقال مثلا أعلمك ومن هذا تعلم أن الشيء الضمني أي من كالصريح اه يعطى ومن هذا يعلم أن جعل النداء من أقسام الطلب لدلالته على طلب الاقبال لزوما تأمل واعلم أن الحروف التي يطلب بها الاقبال الدائسة مناب أدعو خمسة منها أي أوهيا وهمام موضوعان لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزلة البعيد لكونه ناعما أو ساهيا حقيقة فيجعل كل واحد من النوم والسهر منزلة البعد في اعلاء الصوت أو التنزيل المنادى منزلة ذي غفلة لعظم الامر المدعوه حتى كان المنادى غافلا عنه مقصرا لم يف بعباه وحقه من السعي والاجتهاد الكلي فيستعملان له فتقول مثلا هيا فلان تهيا للعرب عند حضوره ومنها أي والهمة موضوعان لنداء القريب (٣٣٤)

وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال (كالإغراء في قولك لمن أقبل بتظلم

حتى كان المنادى غافلا عنه مقصرا فيستعملان له فتقول مثلا هيا فلان تهيا للعرب عند حضوره وأي والهمة منها القريب وقد ينزل البعيد كالقريب لحضوره في القلب فصار كالشهود الحاضر كقوله * أحبيب القلب عني لا تزول * وأما ما من أقبيل تكون لهامعا وقيل مختصة بالبعيد فلا تستعمل في القريب الا لتنزيله منزلة البعيد اما لاستبعاد الداعي نفسه عن حال المنادى كقولنا يا الله مع أنه أقرب اليامن جبل الوريد واما لاستعظام الامر المدعوه حتى كأن المنادى مقصرا في أمره غافلا عنه كما تقدم كقولك يا هذا قم على لسان الجد في أمر ربك ولو كان المنادى كذلك واما للحرص على اقباله فصار اقبال المنادى كالبعيد لان النفس اذا اشتدت حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادربالماء فأناعطشان واما بالادته فكانه بعيدا لا يسمع فتقول تنبه أيها الغافل واما لاختطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور فتقول من أنت يا هذا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) الاصل وهو طلب الاقبال وذلك (كالإغراء) وهو الحث على لزوم الشيء كما (في قولك لمن أقبل) اليك أو إلى من حضر معك حال كون ذلك المقبل (بتظلم) أي يظهر في التحو وقد يستعمل في غير معناه مجازا فن ذلك الإغراء وهو في الاصطلاح الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه والمراد به هنا الابتلاء وقد تستعمل فيه صيغة النداء كما تقول لمن يتظلم وبشك من الظلم

على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلا حتى صار كالشهود الحاضر كقوله

أشكان نعمان الادراك تيقنوا * بانكم في ربيع قلبي سكان ومنها يا واختلف فيها فقال ابن الحاجب انها حقيقة في القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى الجواز في أحدهما خلاف الاصل وقال الزمخشري انها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب المجاز التنزيله منزلة البعيد اما لاستبعاد

الداعي نفسه عن مرتبة المنادى أي تصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة كقولنا يا الله مع أنه أقرب اليامن جبل الوريد ولا تنبيهه على عظم الامر المدعوه اليه وعلو شأنه حتى كأن المنادى مقصرا في أمره غافلا عنه مع شدة حرصه على الامتثال نحو يا أيها الرسول بلغ أو للحرص على اقبال المنادى أي الرغبة والرضا بذلك فصار اقباله كالبعيد لان النفس اذا اشتدت حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادربالماء فأناعطشان ونحو يا موسى أقبيل أو للتنبيه على بلادة المنادى فكانه بعيد من التنبيه لا يسمع نحو تنبه يا أيها الغافل واسمع أو لاختطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور ونحو من أنت يا هذا (قوله أي صيغة النداء) من اضافة الدال للدول (قوله في غير معناه) أي الاصل فيكون استعمال صيغته في ذلك الغير مجازا واعلم أن بيان حقيقة النداء وطبيعة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وطبيعة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث اه أطول (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالإضافة للعهد وهذا بيان لمعناه الاصل (قوله كالإغراء) هو الحث على لزوم الشيء وهذا بيان لغير معناه (قوله لمن أقبل) أي اليك أو إلى من حضر معك (قوله بتظلم) حال من فاعل أقبل أي مظهرا لتظلم أحده وبث الشكوى به

بامظلوم والاختصاص في قولهم أنا فعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واغفر اللهم لنا أيها العصابة

(قوله قصدا) حال من الكاف في قولك أي كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصدا به اغراء (قوله وحته على زيادة النظم) تفسير اغرائه والنظم هو الشكاية من الظلم وعبر بالزيادة لأن أصل النظم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية إذا أخبرته عنه بسوء فهو مشكى ومشكوى (قوله لان الاقبال حاصل) على المحذوف أي واست قاصدا بقولك بامظلوم طلب اقباله لان الاقبال حاصل والحاصل لا يحصل والحاصل أن قولك بامظلوم لمن جاء بتظلم ليس المراد به طلب الاقبال لكونه حاصلًا وإنما الغرض به اغراء ذلك المتظلم على زيادة النظم وبث الشكوى وحينئذ فاللفظ الموضوع لطلب اقبال المخاطب على المتكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي يناديه على جهة المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو في الاصل قصر الشيء على الشيء وفي الاصطلاح تخصيص حكم على بضمير باسم ظاهر صورته صورة منادى أو معرف بال أو بالاضافة أو بالعلمية فقال كون الدال على التخصيص المذكور ضرورة المنادى قولك أنا فعل كذا أيها الرجل ومثال المعرفة بال قولك نحن العرب أشقى من بذل ومثال الاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لانورث ومثال العلمية

(٣٣٥)

والانبياء لانورث ومثال العلمية

كقوله * بناتيميا بكشف

الضباب * والدلالة على

التخصيص المذكور ردي

العلمية نادري كلامهم ثم ان

الغرض من الاختصاص

اما الافتقار كما اذا تضمن

التخصيص بذلك الحكم

الترفع كافي فقولك نحن

العرب أقدرى الناس

للأصفي ونحو على أيها

الحواد يعتمد الفقير

أو المسكنة والتواضع

كافي قولك أنا أيها المسكين

أطلب المعروف ونحو أي

أيها العبد فقير إلى الله

أو مجزئنا كيد مدلول

الضمير كقولك أنا أيها

الرجل أنكم فيما يتعلق

بامظلوم) قصد الى اغرائه وحته على زيادة النظم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم أنا فعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل

ظلم الغيرة وبث الشكوى به (بامظلوم) فانك لا تريد بقولك بامظلوم طلب اقباله حسا أو معنى لحصوله وإنما أردت اغراءه وحته على زيادة النظم الذي هو بث الشكوى وكثيرا ما يؤكّد المراد بالتكرار فيقال بامظلوم بامظلوم في حال تظلمه اظهار الرحمة وتحرر بك الدعايته على الشكوى بذكر ظلمه على وجه النداء أو بجملة تتضمن معناه كان يقال بامظلوم اشكك في هذا موضع الشكوى والعلاقة بين النداء وبين الاغراء المستعمل هو فيه أن الاغراء ملزوم للاقبال اذ لا معنى للاغراء غير المقبل معنى بأن يكون بحيث لا يسمع (و) كالاختصاص وهو في الاصل معلوم وفي الاصطلاح أن يؤتى بما يدل على تخصيص حكم معلق بضمير التكلم بشرط أن يكون الدال على ذلك التخصيص صورة منادى أو معرف فبال أو بالاضافة أو بالعلمية أما صورة المنادى فكما (في قولهم أنا فعل كذا أيها الرجل) فان أيها الرجل أصله أن يستعمل دا لا على تخصيص المعلن لطلب الاقبال منه ولو كان هو المتكلم عند قصد تحجريد منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال ثم نقل لمطلق التخصيص لا بقيد كونه لطلب الاقبال فهو كالمجاز المرسل فيفيد تخصيص مدلوله المعبر عنه بالضمير بحكم ذلك الضمير ولما نقل من النداء التزم فيه الحكم المنقول عنه من بناء أي على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بال أيها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهو هذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة التصب على المفعولية بتقدير فعل بامظلوم فانه ليس نداء حقيقة لان الغرض أن المخاطب أقبل بتظلم ولكنه ترغيب له في شكوى الظلم ومن ذلك الاختصاص كقوله أنا فعل كذا أيها الرجل وغفر الله لنا أيها العصابة أي مخصا به دون الرجال

عصا محي (قوله أنا فعل كذا أيها الرجل) أنا مبتدأ وجملة أنا فعل كذا خبره وأي مبنى على الضم في محل نصب مفعول لمحذوف وجوب أي أخص والرجل بالرفع نعت لاى باعتبار لفظها والجملة في محل نصب على الحال واعلم أنك اذا قلت يا أيها الرجل كانت بالطلب الاقبال وأيها منادى مبنى على الضم في محل نصب والرجل نعت لاى وفي الحقيقة هو المنادى وأي وصلة لندائه ومفيدة لتخصيص المنادى بطلب الاقبال الذي استفيد من بافاذا قلت أنا كرم الضيف أيها الرجل كان معناه أنا كرم الضيف في حال كوني مختصا من بين أفراد الرجال بكرام الضيف فقولك أيها الرجل أقاد تخصيص مدلول الرجل بالكرام الذي نسب لمدلول أنا وهو المالك فقولك أيها الرجل بيان لمدلول أيها الرجل كإعلت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال فأطلق عن قيده وهو طلب الاقبال ثم قد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالا كرام فيكون مجازا مرسلًا علاقته الاطلاق والتقييد وظهر لك أن المجاز في أيها وأنت خير بأن هذا خروج عن الموضوع أذ كلامنا في استعمال صيغة النداء كإياني غير معناه مجازا وهذا الذي استعمل في غير معناه الاصل أيها الرجل وهو ليس صيغة النداء كما لا يخفى وأجيب بأن أيا لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزلت منزلة أدواته كذا قرر شيخنا العبد دوى رحمه الله

(قوله أصله) أى الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب الخ أى ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عند قدمه
تجوز بد منادى من نفسه مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل) أى أيها الرجل مجردا عن طلب الاقبال أى بقوله
المطلق التخصيص لأن المتكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب يجزى في المتكلم ما وحده أو مع الغير (قوله ونقل) أى ثم نقل
بعد التجزى بد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه وحيدته فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد فأيهما الرجل
خبر مستعمل بصورة النداء تجوزا كما استعمل الامر بصيغة الخبر نحو أحسن يزيد والخبر بصيغة الامر نحو والوالدان بوضعن (قوله
الى تخصيص مدلوله) أى مدلول أيها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالضمير (قوله بما نسب اليه) أى بالحكم الذى نسب
اليه وربط به كالفعل كذا في المثال المذكور والخارو المجزى ومرتبط بتخصيص وضمير اليه لادلول وانما كان الحكم الذى هو أفعول
كذا منسوبا لمدلول أى ومرتبطة بالاعتبار أن مدلولها المتكلم المعبر عنه بالضمير وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد
الخ) علة لقوله ونقل الخ أى وانما نقل عن أصله لما ذكرناه ليس الخ وإذا كان المراد من أى ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم
السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا أيها الرجل وما مثله صورته صورة النداء وليس بنداء وحيدته فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه
لم يبق فيه معنى النداء أصلا حقيقة كفى بازيد ولا مجازا كفى المنعجب منه والمنعجب فانهم ما منادى دخله ما معنى التعجب والتفجع
تغنى بالفاء احضر أي الماء حتى يتعجب منك ومعنى يا محمد احضر يا محمد فأنما مشتق اليك فلما لم يبق في الكلام معنى النداء أصلا
كره التصریح بادائه كذا نقل عن السارح (قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور لانه معنى الكامل المختص (قوله المخاطب)
خبر ليس (قوله بل مادل) أى بل المراد بأى ووصفه معنى دل عليه أى على ذلك المعنى وقوله ضمير

(٣٣٦)

أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين أمثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأى ووصفه المخاطب بل مادل عليه ضمير المتكلم فأيهما
مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على أنه حال ولهذا قال (أى مختصا) أى مختصا
(من بين الرجال)

هو أخص على أن الجملة حاله ولما كان اسم الاختصاص في محل نصب على المفعولية وعامله جملة حاله
صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله (أى) أفعول ذلك (مختصا) أى مختصا (من بين الرجال)
واغفر لنا المحضوصين من بين العصائب والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب

فاعل دل وقوله المتكلم أى
الذى هو أنا في المثال السابق
مثلا فراد المتكلم بالرجل
نفسه (قوله فأيهما الخ)
تفريع على ما تقدم من
قوله ثم نقل الخ أى اذا علمت
أنها نقلت عن معناها
الأصل وهو النداء فاعلم
أنه التزم فيها حكم المنقول

عنه من البناء على الضم لان كل ما نقل من باب الى آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه كفى العناية (قوله مضموم) وقد
أى مبنى على الضم لانه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوباً بتقديره أخص (قوله والرجل مرفوع) أى على أنه صفة لا
نظرا لفظها ورفع هنا اتفاقا كفى الارشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه والحاصل أن ضم أى ورفع تابعها حكمه لالحالها في
النداء بأن نقلها بحالها في النداء واستعمل في غيره وهذا اندفع ما يقال اذا كانت أى معمولا لأخص ولم يكن معه نداء أصلا لا لفظا
ولامعنى لم يكن هنالك ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ثم ان المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لابتداء فاندفع ما يقال انظر
ما العامل للرفع في هذا التابع اذ لا يصح أن يكون هو العامل في المتبوع أو نظيره لان أخص هنا انما يقتضى النصب لا الرفع وكذلك
أدعو وأنادى في باب النداء انما يقتضى النصب وهذا الاشكال جار في سائر توابع المنادى المرفوعة سواء كان المنادى أباً أو غيره
قال الدماميني ولم أقفله على جواب ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من أن العامل فيه عامل المتبوع باعتباره تكيفه بكيفية المبني للجهول
أو نظيره وقد مر مبني للجهول (قوله والمجموع الخ) ظاهره مجموع أيها الرجل وفيه نظر اذا لمحال انما هو جملة الاختصاص أعنى الفعل المقدر
أعنى أخص فكان الاولى أن يقول في محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذى هو حال وأجاب الشيخ بس بأنه يمكن الاعتذار بأن
العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسميته ان كان كونه الجملة
الاختصاصية في محل نصب على الحال ليس بالزمن اذ قد تكون معترضة لا محل لها وذلك في صورة ما اذا كان الدال على التخصيص معروفا
بال نحو نحن العرب أقرى الناس بالضياف فان الجملة الاختصاصية هنا معترضة بين المتبدا والخبر لا محل لها من الاعراب ولا يصح
جعلها حاله اذ لا يصح نصب الحال عن المتبدا عند سدويه ومن تبعه (قوله ولهذا قال الخ) أى مفسر السرا من الجملة الواقعة حالا
(قوله مختصا الخ) أى أنا أفعول كذا حال كونه مختصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة (قوله أى مختصا)

بيان لحاصل المعنى وأتى بهذا البيان دفعا لتوهم تعيين التأويل بتخصيص الرائد في الحروف المفيدة لكثرة التخصيص وإشارة إلى أن زيادة البناء هنا لم تفد شيئا بل متخصضا مثل محض (قوله وقد (٣٣٧) يستعمل صيغة النداء في

الاستغاثة الخ) أى على سبيل المجاز المرسل من استعمال ما لا اعم في الاخص وذلك لان صيغة النداء موضوعه لمطلق طلب الاقبال فاستعملت في طلب الاقبال أى لخصوص الاغاثة (قوله بالله) أى يا الله أقبل علينا لاغاثةنا (قوله والتعجب) العلاقة بينه وبين النداء المشابهة من جهة أنه ينبغي الاقبال على كل من المنادى والتعجب منه (قوله باللاء) يقال ذلك عند مشاهدة كثرة أو كثرة حالوته أو برودته أو وفاته تعجبا منها فكأنه لغربة الكثرة المذكورة يدعو ويستحضره ليتعجب منه (قوله والتعجب والنوذج الخ) العلاقة بين النداء وبين هذه الاشياء المشابهة في كون كل ينبغي الاقبال عليه بالخطاب للاهتمام به وامتلاء القلب بشأنه (قوله كما في نداء الاطلال) هذه أمثلة التعجب ولا يظهر أن شيئا منها أمثال للتوذج وإن أوهم صنفه خلاف ذلك ولذلك عبر ابن يعقوب بقوله ومنها التعسر والتحرز كما في نداء الاطلال

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو بالله والتعجب نحو بالله والتعسر والتوذج كما في نداء الاطلال

وأما المعروف بالفكرة ولهم نحن العرب أسخى من بذل والجملة في نحو هذا المثال استثنائية إذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ وأما الاضافة فهو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وأما بالعلبية على وجه النذور فكقولهم * بناعيميا يكشف الضباب * والغرض من الاختصاص اما الافتخار كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كما في قوله - نحن العرب أقرى الناس للضيف أو المسكنة كقولك أنا أيها المسكين أطلب المعروف أو مجرد تأكيده مدلول الضمير كقولك أنا أيها الرجل أتكم عصا الخي وتستعمل صيغة النداء مجازا في أشياء منها الاستغاثة نحو قولنا يا الله أى يا الله أغثنى في شدائد الدنيا والآخرة في كفايتها والعلاقة بينهما مطلق التوجه اللازم للنداء الذي هو طلب الاقبال لان المستغاث قد وقع التوجه اليه وهو من استعمال ما لا اعم في الاخص حيث استعمل ما لمطلق طلب الاقبال الذي هو النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغاثة ومنها التعجب كقولك عند مشهود كثرة الماء باللاء والعلاقة مشابهة المتعجب منه المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما ومنها التعسر والتحرز كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوذج عنه والمتفجع عليه والعلاقة في هذه الاشياء كون كل ينبغي الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها

مسند اليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد وأي هذه مبنية على الضم كالحال في النداء وليست منادى وزعم السبغاني أنها في الاختصاص معربة ويجوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أيها الرجل أى المخصوص به وأن تكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكور وذهب الاخفش الى أنه منادى قال ولا يمنع أن ينادى الانسان نفسه كقول عمر رضى الله عنه كل الناس أقرى منك باعر وإذا تأملت ما ذكرنا علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلبا وعلى رأى الاخفش طلب لانه نداء ولا يكون ذلك في ضمير الغائب فلا يجوز اللهم اغفر له -م أيها العصابة قال سيبويه أراد أن يؤكده لانه قد اخص حين قال أنا ولكنه أكد ولم يعرف المختص باللفظ أيها وأيتها وانما وقع علما ومضافا ومعرفا بالالف واللام وقد خالف النداء في أنه لا يبدأ به ولا يستعمل بسائر أعراف النداء واستعمل معرفا بالالف واللام وهو أقسام قسم منقول من النداء وهو ما سبق وقسم تتبع فيه النقل مثل نحن العرب أقرى الناس للضيف وقسم يجوز فيه الامران وهو خمسة أهل كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا أهل البيت وآل نحو نحن آل فلان كرام ومعرن نحن معاشر الانبياء لا نورث وبني انا بنى نوح لاندعى لاب والعلم نحو بك الله نرجوا الفضل بناعيميا يكشف الضباب (تنبيهه) اقتصر المصنف من الانشاء الطلبي على ما ذكره وبقي عليه الترجى نحو لعلى الله يا تينا بخير ونقل القرأى الاجماع على أنه انشاء وإذا كان الترجى انشاء فهو طلب كالتنبي وما قيل من أنه قد يكون لعلى اشفاقا لتوقع محذور كقوله تعالى لعلى الساعة قريب ان سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب ولا يقال استغنى بذكر التمنى عن ذكر الترجى لانهم بابان مختلفان ولانه قال في التمنى انه قد يتنبي بعلم فيعطى حكم ليت وتقع لعلى للتقليل عند السكاكى والاخفش والاستفهام عند الكوفيين كما سبق ولشك عند الفراء والطوال قال التنوخي في الاقصى القريب وقد تنجى لعلى للاشفاق والتقليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجى وأما القسم

(٤٣ - شرح التلخيص ثانياً)

التوذج بامرضى وباسمى والاطلال جمع طلل وهو ما شخص من آثار الديار وذلك كقوله

الأعم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يمين من كان في العصر الخالي

ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل أو لظاهر الحرص في وقوعه كما مر

(قوله والمنازل) كافي قولك يا منزل ويا منزل فلان متحسرا ومتحزنا عليه وكافي قول الشاعر
أيامنازل سلى أين سمالك * من أجل هذا بكيناها بكيناك
أي من أجل عدم وجدان سلمي بكينا على سلمي وبكينا على المنازل فقوله بكيناها أي بكينا على سلمي وقوله بكيناك أي وبكيناك أي بكينا
عليك أيها المنازل (قوله والمطاي) أي الابل كافي قولك يا ناقة أي ويا ناقتي متحسرا عليها وكافي قوله
يا ناق جدتي فقد أفنت أباتك بي * صبري وعري وأنساغي وأحلاسي (٣٣٨)

والمنازل والمطاي وما أشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضي دلالة
على أنه كانه وقع نحو وفقد الله للتقوى (أو لظاهر الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط
من أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل له اليه حاصله لا نحو ورزقي الله
القاءك
(ثم) افظ (الخبر) الذي تقدم انه هو ما دل على نسبة خارجية تطابق أو لا تطابق (قد يقع) مجازا
(موقع الانشاء) الذي هو الكلام الذي لانسبة له خارجا وانما هو جد نسبه بنفسه ووقع الخبر موقع
الانشاء (اما) أن يكون (ا) فائدة (التفاؤل) كان بقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه
فيعدل عنها الى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع فتأول التحققة كما يقال وفقد الله الى التقوى ولما
كان من أسباب التحقق الطلب استعملت صيغة ذلك المسبب في ذلك السبب لعلاقة الزوم في الجملة
(أو) أي واما أن يكون (لاظهار الحرص في وقوعه) واظهار الحرص مما يستدعي الامتنان
لما تضمنه من الخلق على الوقوع (كما مر) في بحث الشرط وهو أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء
فهو انشاء اجما كما نفعه القرافي أيضا قيل وانما لم يذكره لكونه ليس طلبا لانه لما كيد الخبر بمنزل
والله لا فعلن أو الطلب على سبيل الاستعطاف مثل بحياتك أخبرني وفيه نظر لان تأكيد الطلب طلب
ولا ينحصر ذلك في الاستعطاف فانك تقول بالله اضرب زيدا وأما التخصيص فهو انشاء فذكره
المصنف في باب التمني وجعله قسما منه وأما العرض فهو انشاء وقد جعله مولدا عن الاستفهام
ويرد عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض قسما من الاستفهام كما جعل التخصيص قسما من التمني
أو يجعلهما قسما من رأسهما لان حرف الاستفهام في كل منهما لان في كل منهما أداة استفهام اتصل
بها لا بل أولى لان هلا استعملت فيها هل التمني ثم يدعيها لافاستمر فيها عند معناها المجازي من التمني
وأما ألا تنزل عندنا فان الهمة لم تنتقل عن الاستفهام قبل العرض لغيره ص (ثم الخبر قد يقع
موقع الانشاء الخ) ش يعني أن الخبر أي صيغته وهي مألست من صيغ الانشاء قد تستعمل ويراد بها
لانشاء وذلك اما للتفاؤل نحو غفر الله لك فانه أبلغ من رب اغفر له فان صيغة غفر أصلها الماضي والماضي
الاتباع به الطلب فالتمني عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرورة وقصد التفاؤل سميت الف ملازمة
والعطشان ناهلا والادبغ سلبا الآن هذه العلة قاصرة من صور التعبير بالخبر عن الانشاء على الماضي
وقد يوثق بصيغة الخبر لظاهر الحرص على وقوع المطلوب وقد مر هذا في صيغ الشرط كقولك أحبا

الاناء كقناة الناء
والاحلاس جمع جلس
وهو كساء يطرح على
ظهر البعير والانشاع
جمع نسع بكسر النون
وهو ما ينسج عربيا
للتصدير أي للحزام في
صدر البعير (قوله وما
أشبه ذلك) عطف على
الاستغانة وذلك كالندبة
وهي نداء المتوجع منه
أو المتفجع عليه كقولك
يارأساه ويا محمداه كأنك
تدعوه وتقول له تعال فأنا
مشتاق اليك (قوله ثم
الخبر) أي الكلام الخبري
وهو ما دل على نسبة
خارجية تطابقه أولا
تطابقه (قوله قد يقع) أي
مجازا لعلاقة الضمنية
أو غيرها محاسباتي بيانه
قريبا (قوله موقع
الانشاء) وهو الكلام
الذي لم يقصد مطابقته
لنسبته الخارجية ولا عدم

مطابقته لانسبة له خارجا وانما توجد نسبه بنفسه (قوله اما للتفاؤل) أي ادخال السرور على المخاطب (والدعاء
كأن يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع فتأول التحققة (قوله بلفظ
الماضي) متعلق بيقع وانما قيد بلفظ الماضي لان التفاؤل لا يكون إلا بالماضارع ولا بالاسم (قوله وفقد الله للتقوى) أي اللهم
وفقد فعبر بالفعل الماضي الدال على تحقق الحصول موضع الانشاء لادخال السرور على المخاطب بتحقيق حصول التقوى (قوله في
وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبة فلذا دعاه بنبي ولم يعد بعلى ويشير للتضمن المذكور قول الشاعر اذا عظمت رغبته (قوله يكثر
صوره اياه) بضم اياه يكثر ورفعه تصوره على الفاعلية (قوله فربما يخيل اليه) أي غير الحاصل حاصله وحاصله أن الطالب لشيء اذا
عظمت رغبته فيه كثرت صورته وانتقشت صورة مطلوبه في خياله فيخيل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض فيعبر بالماضي

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين أو للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى اذا حوّل عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة

المفيد للحصول للدلالة على الحرص في وقوعه لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة والحرص في وقوعه (قوله والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملها خبره وأشار المصنف بذلك الى أن اظهار الحرص والتفاوت لا تنافي بينهما ما للبليغ احضارهما معاً في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب وله استحضار أحدهما (قوله أى التفاؤل واطهار الحرص) أى يحتمل أنه يريد التفاؤل بوقوع الرحمة للعاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء (٣٣٩) لحق الخطاب أو يريد هما

معا (قوله فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات) لانه انما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشي من الاعتبارات المناسبة لقامات اراد الكلام وعلى هذا فالمراد بالبليغ من راعي ما ذكر لكونه له قوة على ذلك ولولم يكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد فيمكنه اعتبار التكتسين معرفته ما وقصده ما ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة بقدرهما على كل كلام بليغ كذا في بس وقوله عن هذه الاعتبارات اعترض بأن الاولى أن يقول عن هذين الاعتبارين وأجب بأن غير البليغ لما كان

(والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كقوله رحمه الله (يحتملها) أى التفاؤل واطهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة

يكثر قصوره اياه لان محبوب الوقوع لا يزول عن الخاطر غالباً بما يتخيل اليه حاصله فيعبر عنه بصيغة الحصول بناء على ذلك التخيّل فالتعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة المقتضية للمبالغة في الخشوع والافتقار الى الله تعالى على التمكن من المطلوب على وجه المبالغة توصّل اليه بهذا التعبير وذلك كقولك رزقني الله لقاءك ثم ان اظهار الحرص مع التفاؤل لا تنافي بينهما فالبليغ احضارهما في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب واليه أشار بقوله (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كأن يقال رحل الله (يحتملها) أى يحتمل التفاؤل واطهار الحرص بمعنى أنه يحتمل أن يريد التفاؤل بوقوع الرحمة للعاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء لحق الخطاب حيث كان ما ينفعه في هذه المنزلة بالنسبة للتمكّن أو يريد هما معا وانما قال من البليغ لان غير البليغ انما يقول ما يسمع من غير أن يراعى هذه الاعتبارات في موارد القامات والمراد بالبليغ من راعي ما ذكر لان له قوة عليه ولولم تكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة

الله السنة بمعنى الدعاء باحباطها والدعاء بصيغة الماضي اذا صدر من البليغ احتمل التفاؤل واحتمل اظهار الحرص معاً لانه قد يريد هما بخلاف غير البليغ فانه لا يعلم ذلك ولا يتخلو هذا الكلام عن نظر كما سبق في نظيره وقد أتى الانشاء بصيغة الخبر كقول العبد للمولى اذا حوّل وجهه اليه ينظر المولى الى فانه أكثر تأدباً من قوله انظر الى بصيغة الامر وان كان الامر يشترط فيه الاستعلاء والاستعلاء هنا الا أنه لما كان صيغة امر اجتنب وعلى السكاكي حسنه بأمر آخر وهو أن فيه كناية لانه ذكر اللازم وأراد الملزوم لان وقوع النظر لازم لقوله ينظر أى لازم في الغالب قلت فيه نظر لاننا ان جعلناه كناية كان خبر الفظاومعنى وكان حقيقة وهو قد جعله انشاء بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجاز فليستأمل وأما

ذاهلاً عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ غير الشارح بالجمع كذا قرر شيخنا العبد وتأمّله (قوله أو للاحتراز) أى التصرّف والتباعد ولا يكون هذا بلطف الماضي وكذا ما بعده بل بلطف المضارع (قوله كقول العبد للمولى) أى اذا حوّل عنه وجهه (قوله لانه في صورة الامر) أى المشعر بالاستعلاء المنافي للأدب (قوله وان قصد به) أى بالامر والواو للعالم أى والحال انه قاصد بذلك الامر الدعاء أو الشفاعة قال المولى عبيد الحكيم لم يذكر في الكتب المشهورة في الاصول الشفاعة من معاني الامر واعلم اذا دخل في الدعاء فان الطلب على سبيل النصريح ان كان لنفسه فهو دعاء وان كان لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة اه وعلى هذا فقول الشارح وان قصد به الدعاء أى كما في هذا المثال وقوله أو الشفاعة كما في قول عمر وليسيد العبد المعروض عنه ينظر المولى الى عبيده ساعة وفي بعض النسخ والشفقة ومعناها طلب العبد من سيده أن يشفق عليه

أولجل الخطاب على المطلوب بان يكون الخطاب من لا يجب أن يكذب الطالب أو نحو ذلك (تنبيه) ما ذكرناه في الابواب الخمسة السابقة ليس كله محتصا بالخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر يظهر ذلك بآدنى تأمل

(قوله أولجل الخطاب على المطلوب) أى على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون الخطاب لا يجب تكذيب المتكلم فالباء في قوله بأن يكون للسببية والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الانشاء لاجل جعل الخطاب وهو السامع على تحصيل المطلوب ليكون الخطاب لا يجب تكذيب المتكلم فلما يلحق له الكلام الخبرى المقصود منه الانشاء يسمى ويبادى في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم (٣٤٠) للكذب والفرض أن الخطاب لا يجب ذلك وظهور ذلك من هذا

(أولجل الخطاب على المطلوب بأن يكون) الخطاب (من لا يجب أن يكذب الطالب) أى ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يجب تكذيبك تأتينا غدا مامقام اثنى تحمله بالطف وجه على الايمان لانه ان لم تأت غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر (تنبيه) الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) يعنى أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند كالاتحاد (أو) أى وأما أن يكون (لجل الخطاب على) تحصيل (المطلوب) لا بسبب اظهار الرغبة بل (بأن يكون) أى بسبب كون الخطاب (من لا يجب أن يكذب) أى أن ينسب (الطالب) الى الكذب فيكذب مبنى للجهول بتشديد الدال كقولك لصاحبك يا فلان أنت تأتينا غدا مكان اثنى غدا ولا بد لانه لما كان من لا يجب أن ينسب الى الكذب وقد عبرت في الايمان بصيغة الخبر فاذا لم تأت غدا كان سببا في كون كلامك بحسب الظاهر كذبا وكثيرا ما يؤكده هذا القصد بعد قوله أنت تأتينا بقوله اياك أن تكذبني في هذا المقام يا فلان والعلاقة في هذين أيضا السببية والمسببية لوجوده مطلق التحقيق بالخيال في الاول والدعوى في الثانى * ولما فرغ من أنواع الانشاء وما يستعمل فيه كل منها أصالة وتفرعها وذلك ليس فيه بيان أحوال جميع أجراء الجملة الانشائية على أن الاعتبار المذكورة للخبر في الابواب السابقة يجرى الكثير منها في الانشاء فقال (تنبيه الانشاء) الذى لا بد له أيضا من مسند اليه ومتعلقات ان كان المسند فعلا أو ما فى معناه وهو الاصل في الانشاء ومن نسبة بينهم ما يتم الفائدة (كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) المعقودة لاحوال

يحمل الخطاب على المطلوب منه أى ترغيبه فيه بان يكون الخطاب يرغب في تصديق الطالب فاذا قال له أنت تحسن الى غدا وقصد أن لا يكذبه أحسن اليه فان قلت الفرض أنه انشاء فتكذبه لا يحصل أبد اسواء أحسن اليه أم لم يحسن قلت وان كان انشاء الا أن صيغته صيغة الخبر فرعا توهم السامع انه خبر فكذبه والاحسن أن يقول يجب أن لا يتوهم كذبه من لم يفهم ارادة الانشاء ومن يحى الانشاء بلفظ الخبر قوله تعالى والوالدات برضن أولادهن وقوله تعالى لا يحسنه الا المطهرون وقيل انه نهى مجزوم ولكن ضمت السين اتباعا للضمير كقوله صلى الله عليه وسلم انا لم نردم عليك الا أنا حرم وقال القاضى أبو بكر فى كل ما يقال انه خبر بمعنى الانشاء انه باق على خبريته ولا يلزم الخلف بالنسبة الى العصاة فانه خبر عن الحكم الشرعى وفيما قاله بحث محله أصول الفقه وأما استعمال صيغة الانشاء للخبر فقد تقدم كثير منه فى صيغة افعل ص (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة)

أن الخطاب يفتح الطاء في الحلين لان المراد به السامع (قوله أن يكذب الطالب) بصيغة المبني للفعول مع تشديد الدال ورفع الطالب على النيابة كما يشير ذلك قول الشارح أى ينسب اليه الكذب (قوله كقولك) أى أيها المتكلم وقوله لصاحبك أى الذى هو الخطاب وقوله لا يجب أى ذلك صاحب وقوله تحمله أى نحمل صاحبك بهذا القول (قوله من حيث الظاهر) أى وأما من حيث نفس الامر فلا كذب لان كلامك فى المعنى انشاء وهو لا يتصف بصدق ولا بكذب قال الشارح فى المطول واستعمال الخبر فى هذه الصوريه عنى الاربعة التى ذكرها المصنف مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له ويحتمل أن يجعل كناية

ومتعلقات

فى بعضها اه قال المولى عبد الحكيم أراد ببعضها الصورتين الاخيرتين اللتين

وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بأن يقال ان حصول الفعل فى الاستقبال لازم لطلب الفعل فى الحال فذكرنا لازم وأريد المسزوم بخلاف الصورتين الاوليين اللتين وقع فيهما الفعل الماضى موقع الطلب فان حصول الفعل فى الزمان الماضى ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كناية بل يتعين كونهما مجازا اما مسزول العلاقة الضدية أو بالاستعارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاوت أو للحرص على حصوله اه قال ابن السبكي فى عروس الافراح وما ذكر من الكناية فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبر من باب الكناية كان خبر الفضا ومعنى الفرض أنه انشاء بصيغة الخبر فتأمل (قوله فى كثير الخ) انما قال فى كثير ولم يقل جميعه لان المسند فى الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف المسند فى الانشاء فانه لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى

لان بعض ما تقدم لا يجري

في الانشاء لان التأكيـد

في الانشاء لا يكون الشك

أو الانكار من الخطاب

ولا ترك التأكيـد لظـنـه

من الإيقاع والانتزاع بل

لكونه بعد اذ من الإقبال

أو قريناً منه وقيل انما

قال في كثير لان حذف

المسند لا يكون في الانشاء

بخلاف الخبر وإشارة إلى

أن ما ذكر من الأحوال في

الأبواب الخمسة في الخبر

لا يتأتى في كل باب من تلك

الأبواب الخمسة بالنسبة

لكل نوع من أنواع الانشاء

وهي الاستفهام والتـنـيـيـن

والامر والنهي والنداء

وان كان ما ذكر يأتي في

بعضها فاقمـل (قوله

والقصر) معطوف على

أحوال بحـالـف ماقبله

فانه معطوف على المضاف

اليـسـه (قوله فليعتبره

الناظر) أي فليبرأع

الناظر في أحوال الكلام

ذلك الكثير الذي وقع فيه

الاشتراك بين الخبر

والانشاء بالنسبة للانشاء

حسبما عرفت بالنسبة للخبر

فيما تقدم فان من له نور

البصيرة وقوة الإدراك

لا يخفى عليه اعتبار ذلك

في الانشاء كالخبر (قوله

ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر)
بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلاً الكلام الانشائي امام مؤكداً وغير مؤكداً والمسند اليه فيه اما
محذوف

الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر في النسبة أو في التعلق (فليعتبره الناظر)
أي فليبرأع الناظر في أحوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة
إلى الانشاء حسبما عرفت بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الإدراك لا يخفى عليه
اعتباره في الانشاء كالخبر مثلاً نقول هنا كما تقدم الكلام الانشائي أيضاً امام مؤكداً كقولنا اضرب
اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضائه المقام أو غير مؤكداً كقولنا اضرب بدون تكرار والمسند
اليه فيه اما محذوف كان يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم أو قاعداً ومذكور كان يقال
ابتداء هل زيد قائم أم لا إلى غير ذلك من كونه مقدماً ومؤخراً كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي
التأخير هل قائم زيد وكونه معرفاً كالتثنية أو منكر كهل رجل قائم أو امرأة وكذا المسند اسم كقولك
هل زيد قاعداً وفعل أزيد يسافر غداً مطلقاً كالتثنية أو مقيد بفعل كهل أنت ضارب عمراً أو شرط
هل أنت قائم ان قام عمرو ومتعلقات المسندان كان فعلاً أو معنفاً امام مؤخراً كالتثنية أو مقدمة كهل
زيد اضربت مذ كورة كالتثنية أو محذوفة كهل أنت معط والتعلق والنسبة امامه قصر كلا تضرب
الازيدا ولا يضرب الا زيد بناء على أن هذا انتهى أو بغير قصر كلا تضرب زيداً ولا يضرب زيداً عمراً
والاعتبارات أيضاً كما تقدم فتقول في تعريف المسند اليه بالا ضمار كهل أنا فأتى مراد منك لان المقام
للتكلم أو الخطاب كهل أنت قائم أو الغيبة كهل هو قائم والتأكيد لان الخطاب بصدد الامتناع من
الامتنال كبادر بادران نصحت عند آياته النصيح والحذف لان الف كرا لعميت كان تقول كما تقدم
في سؤالك عن زيد بعد ذكره هل عالم أو جاهل وعلى هذا فقس وقال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري
في باب الانشاء ككون المسند جلة فانه يجري في الخبر دون الانشاء اذ لا يكون في الانشاء الامفراد كذا
قيل وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا في الخبر
نعم التأكيـد لظن خلاف الحكم أو الانكار لا يجري هنا وانما يجري التأكيـد لوجه آخر كما أشرف اليـسـه
فان قلت هذا التنبيه القاصر هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه إلى الأحوال التي تراعى
لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر
فمرجه إلى بيان أصل المعنى في البابين وإلى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وظيفة
النحو واللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مراراً وجوابه أن معرفة الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني
من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكر
لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعاني وأيضاً جميع ما فصل في هذا الباب كتقديم التصور
فليعتبره الناظر) ش لما تقدم الأبواب الخمسة السابقة على الانشاء من أحوال الاسناد والخبر
والمسند والمسند اليه وأحوال متعلقات الفعل والقصر أراد أن يبين أن غالب ما سبق اعتباره في
الخبر يمكن أن يعتبر في الانشاء من الحقيقة والجواز كونه عقلياً وغيره وكون الخطاب مؤكداً وغير

امام مؤكداً كقولك اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضائه المقام (قوله أو غير مؤكداً) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجري
في الانشاء الخرج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيد وتكرره من جعل المنكر غير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الأماهل
وبالعكس (قوله اما محذوف) كان يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم أو قاعداً

(قوله أو مذكور) كان يقال

(٣٤٣)

ابتداء هل زيد قائم أم لا (قوله الى غير ذلك) أى واستمر في

أو مذكور الى غير ذلك

على الحكم لعدم استيفائه في فن آخر ولما كانت الاعتبارات مفصلة في الخبر
لم يفصلها هنا وأصل الانشاء المحكوم عليه يحتاج الى تفصيله ليتبين
أصل المراد لئلا تنفي الفصاحة التي هي أصل البلاغة
ومثل ذلك يقال في باب القصر أعني في
سبب تفصيله تأمل
والله أعلم

مؤكد الى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن والله تعالى

أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما كبيرا

تم

والجزء الثاني وبليه الجزء الثالث وأوله الفصل والوصل

الذكر لغير ذلك من كونه
مقدما أو مؤخرا كقولك
في الثقة ديم هل زيد قائم
وفي التأخير هل قائم زيد
وكونه معترفا كما مثل
أو منكرا كهل رجل قائم
أو امرأة وكذلك المسند
فيه إمامهم كقولك هل
زيد قائم أو فعل كقولك
هل زيد بافر غدا مطلق
كالنائب أو مقيد بفعل
كهل أنت ضارب عمرا
أو بشرط كهل أنت قائم
ان قام عمرو ولا يتأتى
حذف المسند في الانشاء
بخلاف الخبر كما في عبيد
الحكيم وكذلك التعلق
والنسبة في الانشاء اما
بقصر كلاتضرب الازيدا
أو بغيره كلاتضرب زيدا
وليضرب زيد عمرا وأعلم
أن الاعتبارات المناسبة
لهذه الأحوال السابقة
في الخبر تجري في الانشاء
فيقال قدم المسند اليه في
الانشاء لان التقديم هو
الأصل ولا مقتضى للعدول
عنه وحذف لكون ذكره
كالعبث لدلالة القرينة
عليه كأن تقول في
السؤال عن زيد بعد
ذكره هل عالم أو جاهل وذكر
للتعويل على أقوى الدليلين
العقل واللفظ وعرف بالاضمار
كهل أنا نائل مرادى منك

لان المقام للشكلم وللخطاب كهل أنت قائم أو للغيبة كهل هو قائم أو كذلك كون المخاطب بصدد الامتناع من الامتناع (فهرس)
كقولك لمن يصحبك عند أبياته (٢) بادر بفعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب * واليه المرجع والمآب *

(فهرست الجزء الثانى من شروح التلخيص)

صفحة

أحوال المسند	٢
أحوال متعلقات الفعل	١١٩
الفصل	١٦٦
الانشاء	٢٣٤

(غ)